

كافيه شرحی شیخ رضی الدین

٩٢

الرضي اسمه محمد بن الحسن الاسترابادي الامام المشهور صاحب شرح الكافية لابن الحاجب الذي لم يؤلف عليها بل ولا في غالب كتب النحو مثله جمعا وتحقيقا وحسن تعليل وقد اكب الناس عليه وتداولوه واعتمده شيوخ هذا العصر فمن قبلهم في مصنفاتهم ودروسهم وله [illegible]فيه ابحاث كثيرة مع النحاة واختيارات جمة ومذاهب ينفرد بها ولقبه نجم الائمة ولم اقف على اسمه ولا على شيء من ترجمته الا انه فرغ من تاليف هذا الشرح سنة ثلاث وثمانين وستمائة واخبرني صاحبنا المورخ شمس الدين ابن عزم بمكة ان وفاته سنة اربع وثمانين او ست وله شرح الشافية

السيوطي في الطبقات

فهرست الكتاب

الملك لله دخل في حفظ عبده
الحاجي بشير اغا دار السعادة
الشريفة لسنة ثمان وعشرين
ومائة والف

هذه النسخة الجليلة والمجلة الجميلة من وقف حضرت مولانا صاحب الخيرات الحسان
صاحب ذيل الجود والاحسان منور مصابيح المقاصد بانوار العناية
مفتح معاقد المراصد بمفتاح الكفاية جامع محاسن العلم والعمل
حائز مجامع البر الاكمل الا وهو اغا دار السعادة الحاج بشير
وقفه للخير المزيد والبر الكثير من هو على كل شيء قدير
حرره الفقير اليه سبحانه وتعالى محمد امين المفتش
باوقاف الحرمين المحترمين
عفي عنه

الحمد لله الذي جلت آلاؤه عن ان تحاط بعد وتعالى كبرياؤه عن ان يشمل بحد تاهت في مهامه معرفته
سابلة الافهام وغرقت في بحار عزته سابحة الاوهام كلما يخطر ببال ذوي الافكار فبمعزل عن
حقيقة ملكوته وجميع ما يعقد عليه ضماير اولي الابصار فعلى خلاف ما ذاته المقدسة عليه
من نعوت جبروته وصلواته على خاتم انبيائه ومبلغ انبائه محمد بن عبد الله المبشر به قبل
ميلاده وعلى السادة الاطهار من عترته واولاده وبعد فقد طلب الى بعض من
اعتنى بصلاح حاله واسعفه بابيعه مقدري من مقترحات آماله تعليق ما يجري مجرى
الشرح على مقدمة ابن الحاجب عند قراءتها علي فانتدبت له مع عوز ما يحتاج اليه الغائص
في هذا اللج والسالك في هذا النهج من الفطنة الوقادة والبصيرة النقادة بذلا للمسؤله
وتحقيقا لمأموله ثم اقتضى الحال بعد الشروع التجاوز عن الاصول الى الفروع فان جاء
مرضيا فببركات الجناب المقدس الغروي صلوات الله على مشرفه لا لتقاتري فيه والا
فمن قصور مؤلفه فيما ينتحيه والله تعالى المؤمل لارشاد السبيل وهو حسبنا ونعم الوكيل
قوله رحمه الله الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد اعلم ان الكلم جنس الكلمة ككتم وتمرة وليس الكلم المجرد من التاء
من هذا النوع جمعا الذي الثار كما يجي تحقيقه في باب الجمع بل هو جنس حقه ان يقع على القليل
والكثير كالعسل والماء لكن الكلم لم يستعمل الا على ما فوق الاثنين بخلاف نحو تمر وضرب
وقيل ان اشتقاق الكلمة والكلام من الكلم وهو الجرح لتاثيرهما في النفس وهو اشتقاق بعيد
وقد يطلق الكلام مجازا على القصيدة والجمل يقال كلمة شاعر وقال الله تعالى وتمت كلمة
ربك صدقا اللفظ في الاصل مصدر ثم استعمل بمعنى الملفوظ به وهو المراد ههنا كما
استعمل القول بمعنى المقول وهذا كما يقال الدينار ضرب الامير اي مضروبه والكلام
على معناه لكنه لم يوضع في الاصل مصدرا على الصحيح اذ ليس على صيغة مصادر الافعال التي
تنصبه على المصدر نحو كلمته كلاما وتكلم كلاما بل هو موضوع لجنس ما يتكلم به سواء كان كلمة على حرف
كواو العطف او على اكثر او كان اكثر من كلمة وسواء كان مهملا اولا اما اطلاقه على مفردات

فمثل قولك لمن يتكلم بكلمة كزيد او بكلمات غير مركبة تركيب الاعراب كزيد عمرو وبكر هذا الكلام
غير مفيد واما اطلاقه على المهمل فكقولك تكلم فلان بكلام لا معنى له فالقول والكلام
واللفظ من حيث اصل اللغة بمعنى يطلق على كل حرف من حروف المعجم كان او من
حروف المعنى وعلى اكثر منه مفيدا كان اولا لكن القول اشهر في المفيد بخلاف اللفظ
والكلام واشتهر الكلام لغة في المركب من حرفين فصاعدا واللفظ خاص بما يخرج من الفم
من القول فلا يقال لفظ الله كما يقال كلام الله وقوله ثم قد استعمل الكلام استعمال المصدر فقيل
كلمته كلاما كاعطى عطاء مع انه في الاصل لما يعطى وهذا كما حكي عنهم عجبت من دهنك
لحيتك بضم الدال بمعنى دهنك بفتحها وقد اختص الكلام في اصطلاح النحاة بما سيجي
والمقصود من قولهم وضع اللفظ جعله اولا لمعنى من المعاني مع قصد ان يصير متواطئا عليه
بين قوم فلا يقال اذا استعملت اللفظ بعد وضعه في المعنى الاول انك واضعه اذ ليس جعلا
اولا بل لو جعلت اللفظ الموضوع لمعنى لمعنى آخر قيل انك واضعه كما اذا سميت زيدا رجلا
ولا يقال لكل لفظة بدرت من شخص لمعنى انها موضوعة له من دون اقتران قصد التواطؤ
بها ومحرفات العوام على هذا ليست الفاظا موضوعة لعدم قصد المحرف الاول الى
التواطؤ وعلى ما فسرنا الوضع لم يكن محتاجا الى قوله لمعنى لان الوضع لا يكون الا لمعنى
الا ان تفسير الوضع بصوغ لفظ مهملا كان او لا مع قصد التواطؤ او لا فيحتاج الى قوله
لمعنى لكن ذلك خلاف المشهور من اصطلاحهم ومعنى اللفظ ما يعنى به اي يراد بمعنى
المفعول قوله لمعنى مفرد يعني به المعنى الذي لا يدل جزء لفظه على جزئه سواء كان لذلك
المعنى جزء نحو معنى ضرب الدال على المصدر والزمان او لا جزء له كمعنى نصر وضرب
فالمعنى المركب على هذا هو الذي يدل جزء لفظه على جزئه نحو ضرب زيد وعبد الله اذا لم
يكونا علمين واما مع العلمية فمعناهما مفرد وكذا لفظهما لان لفظ المفرد لفظ لا يدل
جزؤه على جزء معناه وهما كذلك واللفظ المركب الذي يدل جزؤه على جزء معناه
والمشهور في اصطلاح اهل المنطق جعل المفرد والمركب صفة اللفظ فيقال اللفظ المفرد
واللفظ المركب ولا ينبغي ان يخترع في الحدود الفاظ بل الواجب استعمال المشهور المتعارف
منها فيها لان الحد للتبيين وليس له ان يقول اني اردت بالمعنى المفرد المعنى الذي
لا تركيب فيه لان جميع الافعال اذن يخرج عن حد الكلمة ولو قال الكلمة لفظ مفرد موضوع
لسلم من هذا ولم يرد عليه الاعتراض بان المركبات ليست موضوعة على ما يجي فاحترز بقوله
لفظ عن نحو الخط والعقد والنصب والاشارة فانها ربما دلت بالوضع على معنى مفرد
وليست بكلمات ويجوز الاحتراز بالجنس البعيد اذا كان اخص من الفصل بوجه وههنا
كذلك لان الموضوع للمعنى المفرد قد يكون لفظا وقد لا يكون وقد احترز بقوله وضع عن لفظ

دال على معنى مفرد بالطبع لا بالوضع كاح الدال على السعال ونحو ذلك وعن المحرف و عن
المحرف وعن المهمل لانه دال على معنى ايضا كحيوة المتكلم به لكن عقلا لا وضعا وبقوله لمعنى
عما صيغ لا لمعنى كالمهملات كلعم ونحوه من الهذيانات وقد مر الكلام على هذا الاحتراز
وبقوله مفرد عن لفظ وضع للمعنى المركب نحو عبد الله وضرب زيد غير علمين فان قيل
ان التاء في لفظ الكلمة للوحدة لان كلمة وكلما كتمرة وتمر واللام فيه للجنس فيتناقضان
لدلالة الجنس على الكثرة المناقضة للوحدة فالجواب ان اللام في مثله اليس للجنس و لا للعهد
كما يجي في باب المعرفة ولو سلمنا ذلك قلنا ان الجنس على ضربين احدهما استغراق
الجنس وهو الذي يحسن فيه لفظة كل كقوله تعا ان الانسان لفي خسر الا الذين امنوا
اى كل الانسان والالم يجز الاستثناء لانه عند جمهور النحاة يخرج ما لولاه لوجب دخوله
تحت المستثنى منه وهذا الاستغراق مفيد الكثرة فيناقض الوحدة والثاني مهية الجنس
من غير دلالة اللفظ على القلة والكثرة بل ذاك احتمال عقلي كما في قوله تعالى اخاف ان ياكله
الذئب ولم يكن هناك ذيب معهود ولم يرد استغراق الجنس ايضا ومثله قولك فلان دخل السوق
واشترى اللحم وكل الخبز فهذا النوع من الجنس لا يناقض الوحدة اذ لا دلالة فيه على الكثرة
والمقصود في هذا الموضع هو الثاني اى مهية الجنس من حيث هي هي لان الحد انما ذكر
لبيان مهية الشي لا لبيان استغراقه ان قيل لم لم يقل لفظة ليوافق الخبر المبتدا
في التانيث فالجواب انه لا يجب توافقهما فيه الا اذا كان الخبر صفة مشتقة غير سببية نحو
هند حسنة او في حكمها كالمنسوب اما في الجوامد فيجوز نحو هذه الدار مكان طيب وزيد
نسمة عجيبة وقوله لفظ هنا وان كان بمعنى الصفة اى ملفوظ بها كما ذكرنا الا انه في اصله
مصدر ويعتبر الاصل في مثله نحو امراة صوم ورجلان صوم ورجال صوم فلا يؤنث
ولا يثنى ولا يجمع فان قيل كان ينبغي ان يقول لفظة ليخرج عنه الكلمتان اذ هما لفظتان
وكذلك الكلمات قلت لا يخرج مثل هذا اعتبار الوحدة لان مثل قولك قالا وقالوا
كارجلي وبرقع لفظة واحدة وكذا كل ما تلفظ به مرة واحدة مع ان كل واحد من الاولين
كلمتان بخلاف الثانيتين ان قيل هلا استغنى بقوله وضع عن قوله مفرد لان الواضع
لم يضع الا المفردات اما المركبات فهي الاستعمال بعد وضع المفردات لا الى الواضع فالجواب
انا لا نسلم ان المركب ليس بموضوع وبيانه ان الواضع اما ان يضع الفاظا معينة شخصية
وتلك هي التي يحتاج في معرفتها الى علم اللغة واما ان يضع قانونا كليا يعرف به الالفاظ
فهي قياسية وذلك القانون اما ان يعرف به المفردات القياسية وذلك كما بين
ان كل اسم فاعل من الثلاثي المجرد على وزن فاعل ومن باب افعل على وزن مفعل
وكذا حال اسم المفعول والامر والالة والمصغر والجمع ونحو ذلك ويحتاج في معرفتها الى

علم التصريف واما ان يعرف به المركبات القياسية وذلك كما بين مثلا ان المضاف مقدم على
المضاف اليه والفعل على الفاعل وغير ذلك من كيفية اجزاء تركيب الكلام ويحتاج في معرفة
بعضها الى التصريف كالمنسوب والفعل المضارع وفي معرفة بعضها الى غيره من علم النحو كما
ذكرنا ان قيل ان في قولك مسلمان ومسلمون وبصري وجميع الافعال المضارعة جزء اللفظ
كل واحد منها يدل على جزء معناه اذ الواو يدل على الجمعية والالف على التثنية والياء
على النسبة وحروف المضارعة على معنى في المضارع وعلى حال الفاعل ايضا وكذا تاء
التانيث في قائمة والتنوين ولام التعريف والف التانيث فيجب ان يكون لفظ كل
واحد منها مركبا وكذا المعنى فلا يكون كلمة بل كلمتين فالجواب ان جميع ما ذكرت كلمتان
صارتا من شدة الامتزاج ككلمة واحدة فاعرب المركب اعراب الكلمة وذلك لعدم استقلال
الحروف المتصلة في الكلم المذكورة ولمعاملتها معاملة الكلمة الواحدة بتسكين اول اجزاء
الفعل المضارع وغير الاسم المنسوب اليه نحو مكي وعلوي و وسوي ونحو ذلك
اما الفعل الماضي نحو ضرب ففيه نظر لانه كلمة بلا خلاف مع ان الحدث مدلول
حروفه المرتبة والاخبار عن حصول ذلك الحدث في الزمن الماضي مدلول وزنه الطاري
على حروفه والوزن جزء اللفظ اذ هو عبارة عن عدد الحروف مع مجموع الحركات
والسكنات الموضوعة وضعا متعينا والحركات ما يتلفظ به فهو اذن كلمة مركبة من جزئين
يدل كل منهما على جزء معناه وكذا نحو اسد في جمع اسد وكذا المصغر ونحو رجال ومساجد
ونحو ضارب ومضروب ومضرب لان الدال على معنى التصغير والجمع والفاعل و
المفعول والالة في الامثلة المذكورة الحركات الطارية مع الحرف الزائد فلا
يصح ان يدعى ههنا ان الوزن الطاري كلمة صارت بالتركيب كجزء كلمة كما ادعي
ادعينا في الكلم المتقدمة وكما يصح ان يدعي في الحركات الاعرابية فالاعتراض بهذه
الكلم اعتراض وارد الا ان نقيد تفسير اللفظ المركب فنقول هو ما يدل جزءه على
جزء معناه واحد الجزئين متعقب للاخر وفي الكلم المذكورة الجزءان مسموعان معا

قوله وهي اسم وفعل وحرف • انما قدم الاسم على الفعل والحرف لحصول
الكلام من نوعه دون اخويه نحو زيد قائم والمقصود من معرفة الكلم الكلام والاحوال
التي يعرض له من الاعراب وغيره ثم قدم الفعل على الحرف لانه وان لم يتات
من الفعلين كلام كما تاتى من الاسمين لكنه احد جزئي الكلام نحو ضرب زيد بخلاف الحرف
فانه لا يتاتى منه ومن كلمة اخرى كلام فان قيل يجب ان يكون الكلمة هذه الثلثة معا لان
الواو للجمع نحو ذهب زيد ونحو مر بزيد كلمة لانه اسم وفعل وحرف فالجواب انه كان
يلزم ما قلت لو كان هذه القسمة قسمة الشي الى اجزائه كما تقول السكنجبين خل وعسل

وماذكره قسمة الشيء الى جزئياته نحو قولك الحيوان انسان وفرس وبقر وغير ذلك وزيد بانه التجى
تحت كلي ويصح كون الكلي خبرا عنه نحو الانسان حيوان وقولهم الواو للجمع لا يريدون به
ان المعطوف والمعطوف عليه يجتمعان معا في حالة واحدة كما يجيء في باب حروف العطف
بل المراد انهما يجتمعان في كونهما محكوما عليهما كما في جاءني زيد وعمرو او في حكمين على شيء نحو
زيد قايم وقاعد او في حصولهما نحو قام زيد وقعد عمرو بخلاف او فانها في الاصل لحصول
احد الشيئين فلو قال الكلمة اسم او فعل او حرف لكان معنى الكلمة احد الثلثة دون الباقي
بل ان اريد التصريح او قدم اما على المعطوف عليه نحو الكلمة اما اسم او فعل او حرف
فيكون القضية مانعة الجمع والخلو كما هو مذكور في مظانه فان قيل انك حكمت على الفعل
والحرف ان كل واحد منهما كلمة والكلمة اسم فيجب ان يكون اسمين قلت ان اردت
بقولك الكلمة اسم لانها لفظ دال على معنى مفرد وكل لفظ هكذا اسم لانه يصح
الاخبار عنه ولو بانه دال على معنى مفرد كما يقول ضرب دال على معنى مفرد
او يقول ضرب فعل ماض فنقول هذا ايضا مغالطة لان معنى كلامك وهو ان
الفعل كلمة وكل كلمة اسم ان الفعل لفظ وضع لمعنى مفرد اذا اريد بذلك
اللفظ معناه الموضوع هو له كما في ضرب زيد وكل لفظ هكذا اسم اذا اريد به
مجرد اللفظ كما في قولك ضرب فعل ماض وهذا لا ينتج ان الفعل اسم لعدم اتحاد
الوسط فان قيل فاذا كان نحو من وضرب في قولك من حرف جر وضرب فعل
ماض اسمين فكيف اخبرت بينهما بان الاول حرف والثاني فعل وهل هذا
الا تناقض قلت لم يرد ان من في هذا التركيب حرف وضرب فعل ماض بل المعنى
ان من اذا استعمل في المعنى الذي وضع له اولا نحو خرجت من الكوفة وكذا
ضرب فعل في نحو ضرب زيد ومثله اذا قلت مدلول الفعل لا يخبر عنه فانك اخبرت
عن قولك مدلول الفعل بقولك لا يخبر عنه لان المراد مدلول الفعل اذا كان تحت
لفظ الفعل لا يخبر عنه وكذا قولك مدلول الفعل ليس كذا وكذا قولك الفعل لا يسند
اليه اي الفعل اذا كان بلفظ نحو ضرب زيد وقصدت معناه الموضوع هو له وكذا قولهم
المجهول مطلقا لا يحكم عليه اي الشيء الذي لا شعور به اصلا لا يحكم ولفظ المجهول مطلقا مشعور به
ومعناه اذ هو ما لا يعرفه فني جميع ذلك مبتدأ ان احدهما محكوم عليه بشيء وهو المذكور
في لفظك والاخير محكوم عليه بنقيض ذلك وهو المكني بلفظك عنه فلا يلزم التناقض
لان التناقض لا يكون الا مع اتحاد الموضوعين قوله لانها اما ان تدل على
معنى في نفسها او لا الثاني الحرف والاول اما ان يقترن باحد الازمنة الثلثة او لا
الثاني الاسم وقد علم بذلك حد كل واحد منها • اعلم ان اسم ان ضمير الكلمة و

والمضاف محذوف اما من الاسم او من الخبر اي لان حالها او لانها ذات دلالة
ويجوز ان يكون ان بدل مبتدا محذوف الخبر اي دلالتها به ومثله قولك زيد اما انه
سافر او يقيم واللام في قوله لانها متعلق بما دل عليه قوله اسم وفعل وحرف اذ المعنى
الكلمة محصورة في هذه الاقسام واستدل على الحصر بان قال هذا اللفظ الدال على معنى
مفرد اعني الكلمة اما ان تدل على معنى في نفسه او على معنى لا في نفسه الثاني الحرف
اعني الكلمة الدالة على معنى لا في نفسها والاول اي الكلمة الدالة على معنى في نفسها اما ان
يقترن باحد الازمنة الثلثة او لا الثاني هو الاسم اي الكلمة الدالة على معنى في نفسها غير مقترن
باحد الازمنة الثلثة والاول الفعل اي الكلمة الدالة على معنى في نفسها مقترن باحد الازمنة
الثلثة فهذه قسمة دائرة بين النفي والاثبات فتكون حاصرة اي لا يمكن الزيادة فيها ولا
النقصان فتبين بدليل الحصر حد كل واحد من الاقسام لانه ذكر فيه جنس كل واحد وفصله
كما بينا والمركب من الجنس والفصل هو الحد قوله الكلام ما تضمن كلمتين بالاسناد
ولا يتاتى ذلك الا في اسمين او في فعل واسم • انما قدم حد الكلمة على الكلام مع ان
المقصود الاهم من علم النحو معرفة الاعراب الحاصل في الكلام بحسب العقد والتركيب لتوقف
الكلام على الكلمة توقف المركب على جزئه ونعني بتضمنه الكلمتين تركبه منهما وكونهما جزئيه
وذلك من دلالة المركب على كل جزء من اجزائه دلالة التضمن وجزء الكلام يكونان
ملفوظين كزيد قايم وقام زيد ومقدرين كنعم في جواب من قال ازيد قايم او اقام
زيد او احدهما مقدر دون الاخر وهو اما الفعل كما في ان زيد قام او الفاعل كما في
زيد قام او المبتدا او الخبر كما في قوله تعالى فصبر جميل والمراد بالاسناد ان يخبر في
الحال او في الاصل بكلمة او اكثر عن جزئين على ان يكون المخبر عنه اسم ما يخبر عنه بذلك
الخبر واخص به فقولنا ان يخبر احتراز عن النسبة الاضافية وعن التي بين التوابع
ومتبوعاتها وقولنا في الحال كما في قام زيد وزيد قايم وقولنا او في الاصل ليشمل
الاسناد الذي في الكلام الانشائي نحو بعت وانت حر وفي الطلبي نحو انت قايم
وليتك ولعلك قايم وكذا نحو اضرب لانه ماخوذ من تضرب بالاتفاق وقياسه
ليضرب بزيادة حرف الطلب قياسا على ساير الجمل الطلبية فخفف بحذف اللام وحذف
حرف المضارعة لكثرة الاستعمال بدلالة قولك فيما لم يسم فاعله لتضرب وفي الغايب
ليضرب وفي المتكلم لاضرب ولنضرب بما قل استعمالها وقولنا بكلمة كما في زيد قايم
وقولنا او اكثر ليتعلق زيد ابوه قايم وزيد قام ابوه فكان على المصنف ان يقول
كلمتين او اكثر وليس له ان يقول الاصل في الخبر الافراد لانه لا دليل عليه ويجيء فيه
مزيد بحث ان شاء الله تعالى وقولنا على ان يكون المخبر عنه اسم ما يخبر عنه احتراز عن كون

الفعل خبرا ايضا عن كل واحد في المنصوبات في نحو ضرب زيد عمرا امامك يوم الجمعة
ضربه وضرب زيد يوم الجمعة امامك ضربه فان المرفوع في الموضعين اخص بالفعل
واسم بالذكر من المنصوبات كما يجيء في باب المصدر وكان على المصنف ان يقول
بالاسناد الاصلي المقصود ما تركب به لذاته ليخرج بالاصلي اسناد المصدر واسمي الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة والظرف فانها مع ما اسندت اليه ليست بكلام واما
نحو اقائم الزيدان فلكونه بمنزلة الفعل وبمعناه كما في اسماء الافعال وليخرج بقوله المقصود
ما تركب لذاته الاسناد الذي في خبر المبتدا في الحال او في الاصل وفي الصفة
والحال والمضاف اليه اذا كانت كلها جملا والاسناد الذي في الصلة والذي
في الجملة القسمية لانها لتاكيد جواب القسم والذي في الشرطية لانها قيد في الجزاء
لجزاء الشرط وجواب القسم كلامان بخلاف الجملة الشرطية والقسمية فالفرق بين
الجملة والكلام ان الجملة ما تضمن الاسناد الاصلي سواء كانت مقصودة لذاتها او
لا كالجملة التي هي خبر المبتدا وما شابه ذلك من الجمل فيخرج المصدر واسماء الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة والظرف وما استندت اليه والكلام ما تضمن الاسناد
الاصلي فكان مقصودا لذاته فكل كلام جملة ولا ينعكس وانما قال بالاسناد ولم يقل
بالاخبار لانه اعم اذ يشمل النسبة التي في الكلام الخبري والانشائي والطلبي
كما ذكرنا واحترز بقوله بالاسناد عن بعض ما تركب من اسمين كالمضاف
والمضاف اليه والتابع ومتبوعه وبعض المركب من الفعل والاسم نحو ضربك وعلى
جميع الانواع الاربعة من التركيب الثنائية الممكنة من الكلم الثلث وهي اسم مع حرف
وفعل وفعل مع فعل او حرف مع حرف وذلك لان احد اجزاء الكلام هو الحكم
اي الاسناد الذي هو رابط ولا بد له من طرفين مسند ومسند اليه والاسم بحسب الوضع
يصلح ان يكون مسندا ومسندا اليه والفعل لكونه مسندا لا مسندا اليه والحرف لا يصلح
لاحدهما والتركيب العقلي الثنائي بين الثلثة الاشياء اعني الاسم والفعل والحرف
لا بعد ستة اقسام الاسمان والاسم مع الفعل او الحرف والفعل مع الفعل او الحرف
والحرفان والاسمان يكونان كلاما لكون احدهما مسندا والآخر مسندا اليه وكذا الاسم
مع الفعل لكون الفعل مسندا والاسم مسندا اليه والاسم مع الحرف لا يكون كلاما
اذ لو جعلت الاسم مسندا فلا مسند اليه ولو جعلته مسندا اليه فلا مسند واما نحو يا زيد
فلسد يا مسد دعوت الانشائي والفعل مع الفعل او الحرف لا يكون كلاما لعدم
المسند اليه واما الحرفان فلا مسند فيهما ولا مسند اليه فظهر بهذا معنى قوله ولا يتأتى
اي لا يتيسر الاسناد الا في اسمين او في فعل واسم والباء في قوله بالاسناد للاستعانة

اي تركب من كلمتين بهذا الرابط او بمعنى مع اي مع هذا الرابط **قوله** الاسم
ما دل على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة • لم يقتصر على ما تقدم مع قوله وقد
علم بذلك حد كل منها لانه اراد ان يصرح بحد كل واحد من الاقسام في اول حقيقة
والذي تقدم لم يكن حدا مصرحا به ولا المقصود منه الحد بل كان المراد منه الدليل
على الحصر قوله ما دل اي كلمة دلت والا ورد عليه الخط والعقد والنصبة والاشارة
وانما اورده لفظ ما مع احتمالها للكلمة وغيرها اعتمادا على ما ذكر قبل من كون الاسم
احد اقسام الكلمة في قوله وهي اسم وفعل وحرف وكل اسم كلمة لان الكلمة كلي
والاسم جزئي لها قوله في نفسه الجار والمجرور المحل صفة لقوله معنى والضمير
البارز في لما التي المراد بها الكلمة كما ان الضمير في قوله قبل على معنى في نفسها
للكلمة وقال المصنف ان الضمير في قولهم ما دل على معنى في نفسه وقولهم في غيره رجع
الى معنى وان معنى ما دل على معنى في نفسه اي لا باعتبار غيره كقولهم الدار قيمتها
في نفسها كذا اي باعتبار نفسها كذا لا باعتبار كونها في وسط البلد او غير ذلك
وفيه نظر لان قولهم في حد الحرف على معنى في غيره يقتضي قولهم على معنى في نفسه ولا
يقال في مقابلة قيمة الدار في نفسها كذا قيمة الدار في غيرها كذا بل يقال لا في نفسها
ومعنى الكلام على ما اخترنا اعني جعل في نفسه صفة لمعنى والضمير لما ان الاسم كلمة دلت
على معنى ثابت في نفس تلك الكلمة والحرف كلمة دلت على معنى ثابت في لفظ غيرها فغير
صفة للفظ وقد يكون اللفظ الذي فيه معنى الحرف مفردا كالمعرف باللام والمنكر
بتنوين التنكير وقد يكون جملة كما في هل زيد قائم لان للاستفهام معنى في الجملة
او قيام زيد مستفهم عنه وكذا النفي في ما قام زيد او قيام زيد منفي فالحرف الموجد
لمعناه في لفظ غيره اما مقدم عليه كما في نحو لتضربن او موخر عنه كما في الرجل والاكثر
ان يكون معنى الحرف مضمون ذلك اللفظ فيكون متضمنا للمعنى الذي احدث فيه
الحرف مع دلالته على معناه الاصلي الا ان هذا التضمن معنى لم يدل عليه لفظ المتضمن
كما كان لفظ البيت متضمنا لمعنى الجدار ودالا عليه بل الدال على المضمون فيما نحن
فيه لفظ آخر مقترن بالمتضمن فدخل في قولك الرجل متضمن لمعنى التعريف
الذي احدث فيه اللام المقترن به وكذا اضرب زيد متضمن لمعنى الاستفهام
انه الضرب مستفهم عنه ولا بد في المستفهم عنه من معنى الاستفهام وموجده فيه هل
وقد يكون معنى الحرف ما دل عليه غيره مطابقة وذلك اذا كان الغير لازم
للاضمار كما دل همزة اضرب ونون نضرب على معنى الضمير اللازم اضمارهما
وقد يكون الحرف دالا على معنيين كل منهما في كلمة كحروف المضارعة الدالة

ذلك المضمون الى معنى

على معنى في الفعل ومعنى في الفاعل والاغلب في معنى الحرف ان يكون معنى الاسماء
الدالة على المعاني دون الاعيان وقد يكون دالة على الغير ايضا كالهمزة والنون في
اضرب ونضرب وتاء تضرب في خطاب المذكر فانها لتفيد معانى في الفاعلين بعد
الافعال ثم نقول ان معنى من الابتداء ومعنى من ومعنى لفظ الابتداء سواء الا ان الفرق
بينهما ان لفظ الابتداء ليس مدلوله مضمون لفظ آخر بل مدلول معناه الذي في نفسه
مطابقة ومعنى من مضمون لفظ آخر مضاف ذلك اللفظ الاصلي فلهذا جاز الاخبار
عن لفظ الابتداء نحو الابتداء خير من الانتهاء ولم يجز الاخبار عن من لان الابتداء
الذي هو مدلولها في لفظ آخر فكيف يخبر عن لفظ ليس معناه فيه بل في لفظ غيره
وانما يخبر عن الشيء باعتبار الشي المعنى الذي في نفسه مطابقة فالحرف وحده
لا معنى له اصلا اذ هو كالعلم المنصوب بجنب شيء ليدل على ان في ذلك الشي فائدة
فاذا افرد عن ذلك الشي بقي غير دال على معنى اصلا فظهر بهذا ان المعنى الافرادي للاسم
والفعل في نفسهما وللحرف في غيره ولا يصح الاعتراض على حد الحرف بالصفات
وذلك بان يقال معنى طويل مثلا في جاءني رجل طويل موحد لمعناه اي الطويل في موصوفه
حتى صار الموصوف متضمنا له وذلك ان معنى طويل ذو طول فهو دال على معنيين احدهما
قائم بالآخر اذ الطول قائم بذو فمعناه الطول وصاحبه لا لمجرد الطول الذي في رجل
وانما ذكر الموصولات قبله لتعين ذلك الصاحب الذي دل عليه طويل وقام به الطول
واما قولهم النعت دال على معنى في متبوعه فلكون المتبوع معينا لذلك الذي قام به
المعنى وكونه اياه بل المصدر في قولك ضرب زيد مفيد لمعنى في لفظ غيره اعني ضاربية
زيد لكنهم احترزوا عن مثله بقولهم دل اي دل بالوضع ولم يوضع المصدر ليفيد في لفظ
غيره معنى اذ يصح ان يقول الضرب شديد ولا يذكر الضارب ولا يخرج بذلك عن اللفظ
ولا يصح ان يعترض عليه بالافعال فان ضرب موضوع ليدل على ضاربية ما ارتفع به ولا يندفع
بذا الاعتراض الا بما قال بعضهم الحرف ما لا يدل الا على معنى في غيره فان ضرب مفيد
في نفسه الاخبار عن وقوع ضرب ذي فاعله عن ضاربيته بخلاف من فانه لا يفيد
الا معنى الابتداء في غيره وقوله غير مقترن صفة بعد صفة لقوله معنى وتبيين معنى قوله
غير مقترن ببيان قوله في حد الفعل هو ما دل على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلثة
اي على معنى واقع في احد الازمنة الثلثة معينا بحيث يكون ذلك الزمان المعين ايضا مدلول
اللفظ الدال على ذلك المعنى بوضعه له اولا فيكون الظرف والمظروف مدلول
لفظ واحد بالوضع الاصلي فيخرج عن حد الفعل نحو الضرب والقتل وان وجد وقوعهم
في احد الازمنة الثلثة معينا في نفس الامر لان ذلك المعين لا يدل عليه لفظ المصدر وتخرج

نحو الصبوح والغبوق والقيلولة والسرى لان اللفظ وان دل على زمان لكنه ليس لاحد الا
الثلثة اي الماضي والحال والمستقبل وكذا يخرج نحو خلق السموات وقيام الساعة لانه وان
اقترن الحدثان كل واحد منهما باحد الازمنة الثلثة معينا عند السامع لكن لا بدلالة اللفظ
عليه وضعا نحو يخرج ايضا اسم الفاعل والمفعول عند اعمالهما لانهما وان كانا لا يعملان
عندهم الا مع اشتراط الحال والاستقبال الا ان ذلك الزمان مدلول عملهما العارض
لا مدلولهما وضعا وكذلك يخرج اسماء الافعال لان ذلك ليس فيها بالوضع الاول
بل بالوضع الثاني كما يجي في بابها ويدخل فيه المضارع لانه دال على احد الازمنة الثلثة
بالوضع ان قلنا انه حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال وكذا ان قلنا ايضا باشتراكه في الحال
والاستقبال لان اللفظ المشترك في المعنيين حقيقة فيهما موضوع لكل واحد منهما فهو في
اصل الوضع لاحد الازمنة الثلثة متعينا وكذا في الاستقبال والتباس ذلك المعنيين على
السامع لا يخل بكونه لاحدهما معينا وكذا يدخل الافعال الانشائية لعروض الانشاء وكون
الفعل لاحدهما معينا في الوضع سواء كان العارض لازما كما يجي في عسى وغير لازم كما
في بعت واشتريت ولا يدخل في هذا الحد لفظ الماضي والمستقبل والحال اذا اريد به
الفعل الذي مضى والفعل الآتي والفعل الحال لان لفظ الماضي ليس موضوعا
للحدث الكائن فيما مضى من الزمان بل لكل ماض من الزمان او في المكان نحو مضى في الارض
وكذا المستقبل والحال والاولى ان يقال الفعل ما دل على معنى في نفسه مقترن بزمان
من حيث الوزن حتى لا يرد مثل من الاصل ولا يرد ايضا مثل الصبوح والغبوق والسرى
ولا الاسم الموضوع لا دال التركيبة على احد الازمنة الثلثة كالغبوق مثلا المعنى لون الشي
في الماضي او المستقبل فان دلالته على احد الازمنة الثلثة بالحروف المرتبة الا بالوزن
ومن ثمه يبقى هذه الدلالة مع تغير الوزن كالغابر وغير تغير والحق انه معنى المضي
والبقاء في المكان كان في الزمان قال الله تعالى كانت من الغابرين وانما لم يفسر
الازمنة الثلثة لشهرتها في الماضي والحال والمستقبل والحق ان مثل هذا الاحتمال لا يمكن
في الحدود وكذا لفظ الاقتران مهمل غير غلط فيما ذكرنا من تفسيره ولا يورد في الحدود
الا الالفاظ الصريحة خارجة من حد الاسم بقوله في نفسه فالجواب عن الضمير المذكور
والاسماء الموصولة وان احتاجا ضرورة الى لفظ آخر لكن لا يفيد معناهما الذي
هو الشي المبهم وتحدناه في ذلك اللفظ فان لفظ الذي مثلا يفيد معناه الذي هو الشي
المبهم في نفسها لا في صلتها وانما يحتاج الى صلتها لكشف ذلك الابهام ورفعه منها
لا لاثبات ذلك الابهام في الصفة وكذا ضمير الغائب حرفهما مبهمان لكن اشترط فيهما
من حيث الوضع انه لا بد لهما من معين مخصص فلهذا اعدا من المعارف وكذا

وكذا اسم الاشارة الا انه كثيرا ما يكتفى بقرينة غير لفظية فلتخصيص واما الكاف الاسمية فمعناها
المثل بخلاف الحرفية فان معناه التشبيه الحاصل في لفظ آخر وكذا معنى كم كثير لا المكثرة
التي هي معنى فيما بعدها بخلاف رب عند من قال بحرفيتها فان معناها القلة التي في مجرورها
وانما وجب القول بهذا في رب وكم وكاف الاسمية والحرفية صونا لحد الاسم والحرف
عن الاعتراض ولولا ذلك لكان الفرق بين الكافين وبين رب وكم بالفرق تحكما لكن لما
ثبت اسمية كم بدخول علامات الاسماء عليها ولم يثبت مثله في رب وكذا في الكافين
اضطررنا الى الفرق بينهما من حيث المعنى واما اسم الاستفهام واسم الشرط فكل واحد
منهما يدل على معنى في نفسه وعلى معنى في غيره نحو قولك اين ضربت واين تضرب و
اضرب فان الاستفهام متعلق بمضمون الكلام اذ تعيين مضروب المخاطب مستفهم عنه
ومعنى الشرط موجود في الشرط والجزاء واين في الموضعين دال على ذات ايضا وهي
ليس معنى فيما بعدها فلم حد الاسم ويجوز الجواب عنه بما قال سيبويه ان حرفي الاستفهام
والشرط اعني الهمزة وان حذفتا وضم ما قبل مثل هذا الاسم لكثرة الاستعمال فكان الاصل
ا اين ضربت وان اين تضرب ثم تضمن معنى الاستفهام والشرط فالمعنيان عارضان
فيها وان كانا لازمين وكذا ما سوى اي من الاسماء الاستفهام والشرط نحو من تضرب
اي ا من تضرب بمعنى اي في الاستفهام وكذا من تضرب اضرب اي ان من تضرب
وجميع اسماء الاستفهام والشرط بمعنى اي الشرطية والاستفهام بهذا ولو قلنا الحرف ما لا يدل
الا على معنى في غيره لم يرد عليه الاعتراض بهما وبالكاف ورب وكم **قوله**
ومن خواصه دخول اللام والجر والتنوين والاسناد اليه والاضافة الفرق بين الحد والخاصة
ان الحد مطرد ومنعكس والخاصة مطردة غير منعكسة والمراد بالاطراد ان يضيف
لفظ كل الى الحد وتجعله مبتدا وتجعل المحدود خبره كقولك في قولنا الاسم ما دل
على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلثة فهو اسم كل ما دل على معنى في نفسه غير مقترن
فهو اسم وكذا القول في الخاصة كل ما دخله لام التعريف فهو اسم والمراد بالعكس ان تجعل مكان
هذين نقيضيهما فيقول كل ما لم يدل على معنى في نفسه غير مقترن فليس باسم ولا يصح ان يقول
في الخاصة كل ما لم يدخله لام التعريف فليس باسم وقد يقال العكس لجعل المبتدا خبرا
والخبر مبتدا مع بقاء النفي والايجاب بحاله وهذه عبارة المنطقيين فيطرد قضية
الحد والمحدود كلية مع جعل المحدود موضوعا نحو كل اسم دال على معنى في نفسه غير
مقترن وينعكس كلية نحو كل دال على معنى في نفسه غير مقترن وقضية الخاصة تنعكس
كلية ولا يطرد كذا نحو ما دخله اللام اسم ولا يقال كل اسم يدخله اللام **قوله** دخول
اللام اي لام التعريف الحرفية بخلاف اللام الموصول في نحو الضارب والمضروب

جميع اسماء الاستفهام والشرط بمعنى اي الشرطية والاستفهامية

لام الموصول لا يدخل الا على فعل في صورة الاسم

فانها لا يدخل الا على فعل في صورة الاسم لما في الموصولات بخلاف ساير اللامات
كلام الابتداء ولام جواب لو وغير ذلك وانما اختصت لام التعريف بالاسم لكونها موضوعة
لتعيين الذات المدلول عليها مطابقة في نفس الدال والفعل لا يدل على الذات الا ضمنا
والحرف مدلوله في غيره لا في نفسه واما قول الشاعر يقول الخنى وابغض العجم ناطقا الى ربنا
صوت الحمار اليجدع فليست اللام فيه للتعريف بل هي اسم موصول دخل على
صريح الفعل لمشابهته الاسم المفعول وهو مع ذلك شاذ قبيح لا يجيء الا في ضرورة الشعر
وانما اختص الجر بالاسم لانهم قصدوا ان يوفوا الاسم لاصالته في الاعراب حركات
الثلث ولقصوا من المضارع الذي هو فرعه فيه واحدا منها فنقصوه ما لا يكون
معمول الفعل وهو الجر به اعطوه ما يكون معه وهو الرفع والنصب واما التنوين
فاختص من جملة اصنافها الخمسة بالاسم ما ليس للترنم فهي اذن اربعة اقسام احدها
للتنكير لخصوصه ونحو صه وويه وسيبويه قيل ويختص بالصوت واسم الفعل واما التنوين
في نحو رب احمد وابراهيم فليس بمحض للتنكير بل هو للتمكن ايضا لان الاسم معرب وانا
لا ارى مانعا من ان يكون تنوين واحد للتمكن والتنكير معا فرب حرف يفيد فائدتين
كالالف والواو في مسلمان فيقول التنوين في رجل يفيد التنكير ايضا فاذا سميت به الاسم
تمحضت للتمكن وانما اختصت تنوين التنكير بالاسماء لمثل ما ذكرنا في لام التعريف وثانيها
للتمكن ومعناه كون الاسم معربا فلا يمكن الا في الاسم وانما لم يجعل اعراب المضارع علامة
لعروضه وانما حذفت علامة الاعراب من غير المنصرف مع كونه معربا لمشابهته للفعل
الذي اصله البناء وثالثها للتعويض عن المضاف اليه كحينئذ ومررت بكل قائما
وسيجيء ان المضاف لا يكون الا اسما ورابعها المقابلة نون جمع المذكر السالم في
جمع المونث السالم نحو مسلمات على الاعرف من اقوالهم ولا معنى له الا في الاسم وانما
قالوا انه تنوين مقابلة اذ لو كان للتمكن لم يثبت في نحو قوله تعالى عرفات ولو كانت
للتنكير لم يثبت في الاعلام وليست عوضا من المضاف اليه ولا للترنم فلم يبق الا
ان يقال بجمع المونث في مقابلة النون في جمع المذكر لان هذا معنى مناسب
الا ترى الى جعلهم نصب هذا الجر تابعا للجر في جمع المذكر قائم مقام التنوين التي في الواحد
في المعنى الجامع لاقسام التنوين فقط وهو كونه علامة تمام الاسم وليس في النون شيء
من معاني الاقسام الخمسة المذكورة فكذلك التنوين التي في جمع المونث السالم علامة
لتمام الاسم فقط وليس فيها ايضا شيء من تلك المعاني لكنهم حطوها عن النون لسقوطها
مع اللام وفي الوقف دون النون لان النون اقوى واجلد بسبب حركتها وقال الربعي
وجار الله رحمهما الله ان التنوين في نحو مسلمات للصرف قال جار الله انما لم يسقط في

وهو والحرق الكلهي واسمه دينار بن ... الشاعر جاهلي

حمار مجدع وهو قطع الاذن وقيل له الحمار اذا كان مقطوع الاذن ... صورة ارفع من شرح الكرماني للعيني

لان التانيث فيها ضعيف لان التاء التي فيها كانت لمحض التانيث سقطت والتاء
فيهما علامة لجمع المونث وفيما قال نظر لان عرفات مونث وان قلت انه لا علامة
تانيث فيها لا متمحضة للتانيث ولا مشتركة لانه لا يعود الضمير اليها الا مونثا تقول
هذه عرفات مباركا فيها الا بتاويل بعيد كما في قوله والارض ابقل ابقالها فتانيثها
لا يقصر عن تانيث مصر الذي هو بتاويل البقعة والاولى عندي ان يقال ان التنوين
للتصرف والتمكن وانما لم يسقط في نحو من عرفات لانه لو سقط لتبعه الكسر في السقوط
وتبع النصب وهو خلاف ما عليه الجمع السالم اذ الكسر فيه متبوع لا تابع فهو فيه
كالتنوين في غير المنصرف للضرورة لم يحذف لمانع هذا مع ان جوز المبرد والزجاج
بهما مع العلمية حذف التنوين وابقاء الكسر ويروى بيت امرئ القيس تنورتها
من اذرعات واهلها سوى ادنى دارها نظر عالى بكسر التاء بلا تنوين وبعضهم
بفتح التاء في مثله مع حذف التنوين ويروى من اذرعات كما يرما لا ينصرف
فعلى هذين الوجهين التنوين للتصرف بلا خلاف والاشهر ابقاء التنوين في مثله
مع العلمية ايضا وقال بعضهم ان التنوين فيه عوض من منع الفتحة واما تنوين الترنم
فهو في الحقيقة لترك الترنم لانه انما يؤتى به اشعارا بترك الترنم عند بني تميم في روي
مطلق وذلك ان الالف والواو والياء في القوافي يصلح للترنم لما فيه من المد
فيبدل منها التنوين لمناسبته اياها اذا قصد الاشعار بترك الترنم لخلو التنوين
من المد وهذا التنوين يلحق الفعل ايضا والمعرف باللام قال • اقلي اللوم عاذل
والعتابن • فقولي ان اصبت لقد اصابن • ولم يسمع دخولها الحرف ولا يمنع
في ذلك في القافية وقد يلحق عند بعضهم الروي المقيد فيختص باسم الغالي لان
الغلو تجاوز الحد وحد هذا التنوين ان يكون بدلا من حروف الاطلاق والة
على ترك الترنم فاذا دخلت القافية المقيد فقد جاوزت حدها ويخرج الشعر ايضا
عن الوزن فهو غال بهذا الوجه ايضا وهو كقوله • وقاتم الاعماق خاوي المخترقن •
فيفتح ما قبل النون تشبيها لها بالحقيقة او يكسر للساكنين كما في حيذ على الحي في آخر
الكتاب وانما الحق بالروي المقيد تشبيها بالمطلق وانما اختص كون الشي مسندا اليه
بالاسم لان المسند اليه مخبر عنه اما في الحال او في الاصل كما ذكرنا ولا يخبر عن لفظ دال
على ذات في نفسه مطابقة والفعل لا يدل على الذات الا ضمنا والحرف لا يدل على
معنى في نفسه ولهذه العلة اختص التثنية والجمع والتانيث والتصغير والنسبة والنداء
بالاسم واما نحو ضربت وضربا وضربوا فالتانيث والتثنية والجمع فيه راجع الى الاسم
وكذا التصغير في نحو قوله يا ما اميلح غزلانا شدن لنا من هؤليائكن الضال والسمر

تنورتها من بعيد ... رايت

تنوين الترنم لترك الترنم في الحقيقة

الى المفعو

الى المفعول المتعجب منه اي ما احسن اميلحات والتصغير للشفقة نحو يا بني فهو شي موضوع
غير موضوعه كما ان التانيث في ضربت في غير موضعه واما نحو قوله نعم رب ارجعون
على تاويل ارجعني ارجعني وقول الحجاج يا حرسي اضربا عنقه اي اضرب
اضرب فليس الاول لجمع والثاني تثنية اذ التثنية ضم مفرد الى مثله في اللفظ غيره
في المعنى والجمع ضم مفرد الى مثليه او اكثر في اللفظ غيره في المعنى وارجعون واضربا
بمعنى التكرير كما ذكرنا والتكرير ضم الشي الى مثله مع كونه اياه في المعنى للتاكيد والتقرير
والغالب فيما يفيد التاكيد في اللفظ ان يذكر بلفظ مكرر لكنهم اختصروا في بعض
المواضع باجرائه مجرى المثنى والمجموع بمشابهته لهما من حيث ان التاكيد اللفظي ايضا
ضم الشي الى مثله في اللفظ وان كان اياه في المعنى ايضا فقوله اضربا عنقه مثل لبيك
وسعديك وقوله تعالى ارجع البصر كرتين في كون اللفظ في صورة المثنى وليس به
واختص الاضافة اعني كون الشي مضافا بالاسم لان المضاف اما متخصص كما في
غلام رجل او متعرف كما في غلام زيد والتخصيص والتعرف من خصائص الاسم
كما مر في لام التعريف اما الاضافة في نحو ضارب زيد وحسن الوجه ومودب
الخدام وان لم يخصص المضاف ولم يعرفه فهي فرع للاضافة المحضة فلا يكون
المضاف في مثلها ايضا الا اسما ولم يذكر المصنف من خواص الاسم كونه مضافا
اليه لئلا يرد عليه مثل قوله تعالى يوم يجمع الله الرسل من اضافة الظروف الى الافعال
وعده بعضهم من خواصه ايضا واعتذروا عن الايراد المذكور بان المضاف
اليه في الحقيقة المصدر المدلول عليه بالفعل اي يوم جمع الله قيل والدليل على
ان المضاف اليه هو المصدر تعرف المضاف به مع خلو الفعل عن التعريف
نحو اعجبك يوم قدم زيد الحار البارد واما انا فلا احسن صحة هذا المثال ومجي مثله
في كلامهم والظاهر ان المضاف اليه لفظا في نحو قدم زيد الجملة الفعلية لا الفعل
وحده كما ان الاسمية في قولك اتيتك زمن الحجاج امير المضاف اليها
اما من حيث المعنى فالمصدر هو المضاف اليه الزمان في الجملتين قوله
وهو معرب ومبني المعرب المركب الذي لم يشبه مبني الاصل هذا حد معرب الاسم
لا مطلق المعرب لانه في صنف الاسماء فلا يذكر الا اقسامها وكانه قال الاسم
المعرب المركب وكذا جميع الحدود التي يذكرها في صنف الاسماء ولفظ المركب
يطلق على احد الجزءين والاجزاء بالنظر الى الجزء الآخر كما يقال في ضرب
زيد مثلا ان زيد مركب الى ضرب وضرب الى زيد فهما مركبان وهو يطلق على
المجموع فيقال ضرب زيد مركب من ضرب وزيد وهذا الكا يقول مثلا لاحد

المعنى موزع الآخر ويقول لهما معا زوج ومراد المصنف المعنى الاول وليس بمرضي لان المركب في اصطلاحهم في المجموع اشهر منه في كل واحد من جزئيا او اجزائه فنوهم ان المعرب من الاسماء ما لا يكون الا مركبا من شيئين فصاعدا كخمسة عشر ونحوه وهذا اذا المصنف يورد في حدود هذه المقدمة الفاظا غير مشهور في المقصود اعتمادا منه على علمه وينبغي ان يختار في الحدود والرسوم اوضح الالفاظ في المعنى المراد ويحترز عن الالفاظ المشتركة فكيف يستعمل لفظ هو في غير المعنى المقصود اظهر ثم وان نزلنا عن هذا المقام وسلمنا ان المركب في اللفظ هو احد الجزئين او الاجزاء فليس كل اسم مركب الى غيره غير مشابه بمبنى الاصل معربا بل الاسم المركب الى عامله الا ترى ان المضاف اسم مركب الى المضاف اليه ويستحق بهذا التركيب اعرابا بل المضاف اليه يستحق بالتركيب الاضافي لان المضاف عامله على قول والحروف المقدرة على الآخر كما يجي وكذا التابع مع متبوعه لا يستحق احدهما بهذا التركيب اعرابا معينا وكذا اسماء الحروف الموجودة في اوايل السور نحو حم ويس قوله مبنى الاصل هذا ايضا من ذلك لانه اصطلاح مجرد منه مراد به الحرف والفعل الماضي والامر على ما فسر في الشرح وان اخذنا لفظ المبنى الاصل على ما يقتضيه اللفظ من المعنى المشهور دخل فيه مطلق الافعال وان كانت مضارعة اذ اصل جميع الافعال البناء على ما ذهب اليه البصرية فيرد اسم الفاعل واسم المفعول والمصدر وجميع باب ما لا ينصرف بلى ان اختيار المذهب الكوفيين من كون المضارع اصلا في الاعراب كالاسم لتوارد المعاني عليه كما يجي في بابه لم يرد ما ذكرنا ولا يرد على تفسير مبنى الاصل بالحروف والماضي والامر المصدر نحو اعجبني ضرب زيد عمرا امس وذلك بان يقال المصدر ههنا يشبه الماضي لتعدده به مع ان اي ان ضرب والالم يعمل فهو مشابه للماضي مع انه معرب لان مشابهة المصدر لمطلق الفعل بسبب عمله لا للمشابهة للماضي بدليل انه يعمل وان كان بمعنى الحال والاستقبال وانما ذكر في حد المعرب التركيب وكونه غير مشابه لمبنى الاصل احترازا من قسم المبنى وذلك لان الاسم انما مبني لعدم موجب الاعراب اعني المعاني المتعاقبة على الاسم الواحد كالفاعلية والمفعولية والاضافة وهو الاسماء المعدودة تقديرا كاسماء العدد نحو واحد اثنان ثلثة واسماء حروف التهجي نحو الف با تا ثا ونحو زيد بكر عمرو والاصوات كنخ وسدع والمعاني الموجبة للاعراب انما تحدث في الاسم عند تركيبه مع العامل فالتركيب شرط حصول موجب الاعراب فلهذا قال المركب اي الاسم الذي فيه سبب الاعراب فيخرج هذه الاسماء المجردة عن السبب ويجي في باب التقاء الساكنين تحقيق الكلام في الاسماء المعدودة

تقديرا انشاء الله واما ان بني مع حصول موجب الاعراب لوجود المانع منه والمانع مشابهته للحرف او الفعل على ما يجي في باب المبني وذلك في المضمرات والمبهمات واسماء الافعال والمركبات وبعض الظروف على ما ياتي فقوله الذي لم يشبه مبنى الاصل يخرج هذه الاسماء وانما يصح الاحتراز بالجنس لكونه اخص من الفصل بوجه **قوله** وحكمه ان يختلف آخره لاختلاف العوامل لفظا او تقديرا هذا الذي جعله المصنف بعد تمام حد المعرب حكما من احكامه لازما له جعله النحاة حد المعرب فقالوا المعرب ما يختلف آخره باختلاف العامل قال المصنف وهو الحق يلزم منه الدور لان المقصود ليس مطلق اختلاف الآخر بل الاختلاف الذي يصح لغة ومعرفة مثل هذا الاختلاف موقوفة على معرفة المعرب اولا فان حددنا المعرب بالاختلاف كان معرفة المعرب موقوفة على معرفة الاختلاف توقف كل محدود على حده فيكون دورا هذا ان قصد تعريف حقيقة المعرب ليتميز عند المنشي الكلام فيعطيه بعد تعقل حقيقته حقه من اختلاف الآخر اما ان عرف الاختلاف الصحيح لا من معرفة المعرب بل كون الاختلاف في كلام صحيح موثوق كالقرآن وغيره جاز تعريف المعرب بذلك الاختلاف لعدم توقف معرفته على معرفة المعرب فان قيل اي فرق بين المعرب والمبني في الحكم المذكور فان المبني ايضا يختلف تقديرا وذلك في احد قسميه اعني المركب منه مع العامل نحو جاءني هؤلاء فهو مثل جاءني قاض فالجواب ان المعرب يختلف آخره تقديرا اي تقدير الاعراب على حرفه الاخير وان لا يظهر لما للتعذر كما في المقصور او للاستثقال كما في المنقوص بخلاف المبني فان الاعراب لا يقدر على حرفه الاخير اذ المانع من الاعراب في جملته وهو مناسبته للمبني لا في آخره نحو هؤلاء وامس وقد يكون في آخره ايضا كما في جملته نحو هذا فلهذا يقال في هؤلاء انه في محل الرفع اي في موضع الاسم المرفوع بخلاف المقصور في جاءني الفتى فانه يقال ان الرفع مقدر في آخره قوله لفظا او تقديرا مصدران بمعنى المفعول اي يختلف آخره اختلافا ملفوظا او مقدرا فهما نصب على المصدر ويجوز ان يكون المضاف مقدرا اي اختلاف لفظ او تقدير **قوله** والاعراب ما اختلف آخره به هذا تمام الحد على ما يوذن به كلامه في الشرح **قوله** ليدل على المعاني المعتورة عليه بيان العلة وضع الاعراب في الاسماء والضمير في قوله آخره للمعرب وفي قوله به لما قوله المعتورة اي المتعاقبة قوله عليه اي على المعرب قوله ليدل فيه ضمير الاختلاف او ضمير ما ونعني بما الحركات والحروف ويدخل في عموم لفظة ما العامل ايضا لانه الشي الذي يختلف آخر المعرب به لان الاختلاف حاصل من العامل بالآلة التي هي الاعراب فيهما في اللفظ كالقاطع والسكين وان كان

فاعل الاختلاف فی الحقیقة هو المتکلم بآلة الاعراب الا ان النحاة جعلوا العامل کالعلة
المؤثرة وان کان علامة لا علة ولهذا سموه عاملا ویمکن الاعتذار للمصنف بناء علی
اصطلاحهم اعنی جعل العامل کالعلة الموجدة بان یقال ان الاستعانة دخولها فی الآلة
اکثر منه فی الموجد ولا یعترض علی الحد بکسر الآخر لاجل یاء الاضافة ویاء النسبة وفتحه لاجل
تاء التانیث بان یقال الاعراب الذی کان علی الآخر انتفی لاجل یاء الاضافة من
غیر انتقال الی شیء آخر وانتفی لاجل یاء النسبة وتاء التانیث وانتقل الی الیاء والتاء
لترکیبهما مع الاسم وهذا التغیر فی الآخر وکذا فی الف المثنی ویائه وواو الجمع ویائه
وذلک لانه حال الاعراب ما اختلف آخر المعرب به والمعرب کما ذکرنا هو المرکب مع
عامله ولا یدخل العامل فی المضاف الی الیاء والمنسوب والمؤنث بالتاء والمثنی
والمجموع الا بعد الحاق الاحرف المذکورة بها لانک اخبرت مثلا فی قولک جاءنی
مسلمان عن المثنی ولم تخبر عن المفرد ثم ثنیته وکذا البواقی فقبل لحاق هذه الاحرف
کان الاسم مبنیا لعدم الترکیب فلم یختلف آخر المعرب بهذه الاحرف ولا یقال
ان الحد غیر جامع لان التغیر فی نحو مسلمان ومسلمون لیس فی الآخر هو النون وذلک
لان النون فیهما کالتنوین لعروضه لم تخرج ما قبله عن ان یکون آخر الحروف فکذا
النونان قال المصنف انما اخترت هذا الحد وهو مختار عبد القاهر علی ما نسب الیه الاندلسی
علی حد بعض المتاخرین والاعراب اختلاف الآخر لان الاختلاف امر لا تحقق ثبوته
فی الآخر حتی یسمی اعرابا ولهم ان یقولوا انک ایضا اثبت الاختلاف من حیث لا یدری
بقولک ما اختلف آخره به ولا یختلف آخر الشیء بشیء الا وهناک اختلاف او الفعل
متضمن للمصدر قال ولو ثبت الاختلاف ایضا فهو امر واحد ناش من مجموع الضم والفتح
والکسر لا من کل واحد منها اذ لو لزم آخر الکلمة واحد منها لم یکن هناک الاختلاف
فالاختلاف شیء واحد والاعراب بالاتفاق ثلثة اشیاء فکیف یکون الاعراب اختلافا
ولهم ان یقولوا هذا منک بناء علی ان معنی الاختلاف انقلاب حرکة حرکة اخری او
انقلاب حرف حرفا آخر والانقلاب من حیث هو هو شیء واحد والحق ان معنی قولنا
یختلف الآخر ان یتصف بصفة لم یکن علیها فان زیدا مثلا فی حال الافراد لم یستحق شیئا
من الحرکات فلما صحت الدال بعد الترکیب فی حالة الرفع فقد اختلف ای انقلبت
من حال السکون الی هذه الحرکة المعینة فقد حصل بالحرکة الواحدة اختلاف فی الآخر
وانتقال الآخر من الفتحة غیر انتقاله الی الضمة وکذا انتقاله من السکون الی الکسر فهنا ثلث
اختلافات متغایر بعضها بعض بحسب تغایر الحالات المنتقل الیها وان کانت داخلة
فی مطلق الاختلاف فالاختلاف اذن ثلثة کالاعراب والاعراب ایضا هو الانتقال

المذکورة وهذا اذا اعرب بالحرکات وان کان الاعراب بالحروف فاختلاف الآخر
اذن احد نوعین احدهما اذ حرف محذوف من الکلمة فقط او رده مع القلب کما اذا
اردت اعراب اب بالحروف رددت علیه الواو المحذوفة رفعا ورددتها وقلبتها الی الفا
فی النصب ویاء فی الجر وثانیهما جعل العین او الحرف الذی زید فی الآخر لغرض بعینه اعرابا
ایضا وجعله مع القلب اعرابا کما جعلت الالف والواو المزیدتین علامتین للتثنیة
والجمع فی نحو مسلمان ومسلمون علامتی الرفع ایضا وجعلهما مع القلب علامتی النصب والجر
وکذا فوه وذو مال فقد اختلف حال الالف والواو رفعا لانهما صارا الشیئین بعد ما کانا
لشیء واحد وینبغی ان یقدر کل واحدة من الکسرتین فی نحو ان المسلمات وبالمسلمات غیر
الاخری فالاختلاف فی آخره ثلثة فیهما کضمتی فلک مفردا او فلک مجموعا وکذا
فتحتا نحو ان احمد وباحمد ویاء ان المسلمین ویاء بمسلمین وان المسلمین ویاء بمسلمین ولیس کذا
الف المثنی وواو المجموع اذا جعلنا اعرابا لان علامتی التثنیة والجمع لا یجوز جعلهما
فیتبین بکل هذا ان الاختلاف فی کل اسم ثلثة کالاعراب ولو جعلنا ایضا الاختلاف
تحول حرکة حرکة کتحول الضمة فتحة او حرف حرفا کما فهم المصنف فهی ایضا ثلث اختلافات
بحسب المتحولات وتحول الضمة کسرة وتحول الفتحة کسرة وکذا فی الحروف ولو جعلنا تحول
الضمة فتحة غیر تحول الفتحة ضمة حصلت ستة اختلافات والحق ان معنی الاختلافات
ما ذکرنا اولا وقال ایضا لو کان الاعراب هو الاختلاف لزم ان یکون الاسم فی اول
ترکیبه غیر معرب کما لو جعل مثل زید اسما لشخص ثم رکب مع عامل اول ترکیب مثل جاءنی
زید فلا اختلاف اذ لم یتحول حرکة الی حرکة بعد والجواب ان معنی الاختلاف کما
ذکرنا انتقال الآخر من السکون الی حرکة ما ففیه اذن اختلاف ثم یقول لو فسرنا الاختلاف
ایضا بانقلاب حرکة حرکة لکان الالزام مشترکا بینه وبین النحاة لقوله ما یختلف
آخره به فلما لم ینقلب حرکة حرکة لم یکن مما اختلف آخره به فان قال ما یکون به الاختلاف
اذا کان قبل العبارة الصحیحة عن مثل هذا المراد ما یختلف آخره بدلا ما اختلف قوله
لیدل علی المعانی فی تعلیل لوضع الاعراب فی الاسماء اعلم ان ما یحتاج الی التمییز من
معانی الکلم علی ضربین احدهما ان یکون فی کلمة معنیان او اکثر غیر طاری احدهما علی
الآخر کمعانی الکلم المشترکة نحو القرء فی الطهر والحیض وضرب فی التاثیر المعروف
والسیر وکذا جمیع افعال المضارعة عند من قال باشتراکها ومن للابتداء والتبیین و
التبعیض فمثل هذا لا یرد العلامة الممیزة لاحد المعنیین او المعانی من الآخر لان جاعل
لاحد المعنیین او المعانی من الآخر لان جاعله لاحد المعنیین واضعا کان او مستعملا
لم یراع فیه المعنی الآخر حتی یخاف اللبس فیضع العلامة لاحدهما والثانی ان یکون فی الکلمة

معنيان او اكثر يطرء احدهما او احدهما على الآخر والآخر فلا بد للطاري ان لم يلزم من
علامة مميزة له من المطرو عليه ومن ثم احتاج كل مجاز الى قرينة دون الحقيقة وهذا الطاري
غير لازم للكلمة فلا يلزم ان يطلب له اخف العلامات بل قد تغير له صيغة الكلمة كما في التصغير
والجمع المكسر والفعل المسند الى المفعول كرجيل ورجال وضرب وقد تجتلب له حرف دال
عليه صاير كاحد حروف تلك الكلمة كما في المثنى والجمع السالم والمنسوب والمؤنث والمعرف
نحو مسلمان ومسلمون ومسلمات وبصري ومسلمة والمسلم وقد يكون قرينة المعنى الطاري على
الكلمة كلمة اخرى مستقلة كالوصف الدال على معنى في موصوفه والمضاف اليه الدال على
معنى في المضاف وان كان الطاري معنى واحدا لا غير ككون الفعل عمدة فيما تركب
منه ومن غيره فلا حاجة الى العلامة لانها تطلب للتمييز بغيره وان كان الطاري
اللازم احد الشيئين او الاشياء فاللائق بالحكمة ان يطلب له اخف علامة
يمكن لانه لازم ولا يقتصر للتمييز على الكلمة الاخرى التي بها يطرء ذلك المعنى كما اقتصر
في المضاف والموصوف لان المحتاج فيهما الى العلامة غير لازم لهما بخلاف ما نحن
فيه فاحتاطوا في هذا الوجه اتم احتياط حتى ان ما بعد طرء الشبه ذلك المعنى كان
هناك علامة لازمة للكلمة دالة على معناها الطاري ومثل هذا المعنى انما يكون في
الاسم لانه بعد وقوعه في الكلام لا بد ان يعرض فيه اما معنى كونه عمدة الكلام
او كونه فضلة فجعل علامته الابعاض حروف المد التي هي اخف اعني الحركات
وجعلت لبعض الاسماء حروف المد وهي الاسماء الستة والمثنى والمجموع بالواو
والنون لعلة نذكرها في كل واحد منها ولم تجتلب حروف مد اجنبية لما قصد
ذلك بل جعل في الاسماء لام الكلمة او عينها علامة ففي المثنى والمجموع حرفا
التثنية والجمع علامتين كل ذلك لاجل التخفيف وجعل الرفع الذي هو اقوى
الحركات للعمد الفاعل والمبتدا والخبر وجعلا النصب للفضلات سواء
اقتضاها جزء الكلام بلا واسطة كغير المفعول معه من المفاعيل وكالحال والتمييز
او اقتضاها بواسطة حرف كالمفعول معه والمستثنى غير المفرغ والاسماء التي
هي حروف الاضافة اعني حروف الجر وانما جعل للفضلات النصب الذي
هو اضعف الحركات واخفها لكون الفضلات اضعف من العمد واكثر منها
ثم اريد ان يميز علامة ما هو فضلة بواسطة حرف ولم يبق من الحركات غير الكسر
فميز مع كونه منصوب المحل لانه فضلة وجاز كون الاسم مضافا اليه معنى العمدة
بحرف معنى آخر منضما الى المعنيين المذكورين علامة اثرا فان سقط الحرف ظهر
الاعراب المحلي في هذه الفضلة نحو الله لافعلن واذا عطف على المجرور فالحمل على الجر

اللفظ اولى من الحمل على النصب المقدر وقد يحمل على المحل كما في قوله وامسحوا برؤسكم
وارجلكم بالنصب وان سقط الجار مع الفعل لزوما كما في الاضافة زال النصب
المقدر كما سيجيء واعلم ان محدث هذه المعاني في كل اسم هو المتكلم وكذا محدث
علاماتها لكن نسب احداث هذه العلامات الى اللفظ الذي بواسطته قامت
هذه بالاسم فسمي عاملا لكونه كالسبب للعلامة كما انه كالسبب للمعنى المعلم فقيل
العامل في الفاعل هو الفعل لانه صار احد جزئي الكلام وكذا الكلام في كل واحد
من المبتدا والخبر هو الآخر على مذهب الكسائي والفراء اذ كل منهما صار عمدة بالآخر
واختلف في باب الفضلات فقال الفراء هو الفعل مع الفاعل وهو قريب على
الاصل المذكور اذ بانضمام احدهما الى الآخر صار فضلة معا فهما معا سبب كونها
فضلة فيكونان ايضا علامة الفضلة وقال هشام معاوية هو الفاعل وليس بسديد
لانه جعل الفعل الذي هو الجزء الاول بانضمامه اليه كلاما فصار غيره من الاسماء
فضلة وقال البصريون العامل هو الفاعل نظرا الى كونه مقتضي الفضلات
وقول الكوفيين اقرب نظرا الى الاصل الممهد المذكور وجعل الحرف الموصل
لاحد جزئي الكلام الى الفضلة عاملا للجر في ظاهر الفضلة اذ بسببه حصل كون
ذلك الاسم مضافا اليه لتلك العمدة ثم قد يحذف حرف الجر لزوما مع الفعل
الذي اوصله الحرف الى الفضلة لغرض التخصيص والتعريف في الاسم كما
يجيء في باب الاضافة فيزول النصب المحلي عن المجرور لفظا لكون الناصب
اي الفعل مع الفاعل محذوفا نسيا منسيا مع حرف الجر الدال عليه فكان اصل
غلام زيد غلام حصل لزيد فاذا حذف الجار قام الاسم المراد تخصيصه او
تعريفه مقام الجار لفظا فلا يفصل بينهما كما لم يفصل بين الجار ومجروره
ومعنى ايضا لدلالته على اللازم في نحو غلام زيد اذ هو مختص بالثاني وعلى معنى
في نحو خاتم فضة اذ هو مبين بالثاني فيحال عمل الجر على هذا الاسم كما احيل على
حرف الجر كما يجيء وكان القياس في المستثنى غير المفرغ بالا والمفعول معه
الجر ايضا اذ هما فضلتان بواسطة الحرفين لكن لما كان الواو في الاصل للعطف
غير مختص باحد القبيلتين وكان الا يدخل على غير الفضلة ايضا كالمستثنى المفرغ
لم يروا اعمالهما فبقي ما بعدهما منصوبا في اللفظ هذا واما الحرف فلا يطرء
على معانيها شيء بل معانيها طارية على معاني الفاظ اخر كما مر في حد الاسم
واما الافعال فلا يعرض لها الا معنى واحد طار كما مر في حد يطرء عليها في بعض
المواضع احد معنيين ملتبسين كما في قولك ما تاتيه حاجة فتطلبك على ما يجيء في قسم

الافعال فاعتبر ذلک الکوفيين وقالوا اعراب المضارع اصلی لمشابهته الاسم
خلافا للبصريين على ما يجیٔ فی بابه فظهر بهذا التعريف ان الاصل فی الاعراب
الاسماء دون الافعال والحروف وان اصل کل اسم ان يکون معربا فان قيل
کيف حکم بذلک واصل الاسماء الافراد وهی فی حالة الافراد غير مستحق للاعراب
کما فی تقدم فی الاسماء المعدودة قلت انما حکم بذلک لان الواضع لم يضع
الاسماء الا ليستعمل فی الکلام مرکبة فاستعماله مفردة مخالف لنظر الواضع فبناء
المفردات وان کان اصلا للمرکبات عارضا لها لکن استعماله مفردة عارض
لها غير وضعی وقد خرج من عموم قولهم اصل الاسماء الاعراب صنفان منها احدهما
اسماء الاصوات کنخ وصه وده لان الواضع لم يضعها الا مفردة لانها لم
يکن فی الاصل کلمات کما يجیٔ فی بابها والثانی اسماء الحروف التهجی لانها کالحکايا
لحروف التهجی التی ليس لکلم ومن ثم کانت اوايلها تلک الحروف المحکية الا لفظة
لا فانهم لما لم يمکنهم النطق بالالف الساکنة توصلوا اليه باللام المتحرکة کما توصلوا
الی النطق بلام التعريف الساکنة بالالف المتحرکة اعنی الهمزة اما الف فهو
اسم الهمزة فينبغی ان يقول لا ولا يقول لام الف واما قوله يکتبان يکتبان
فی طرق لام الف فمقصوده اللام والهمزة لا صورة لا ولو نظر الواضع فی الصنفين
الی وقوعهما مرکبين لکانا معربين فی نظره فلم يجز ان يصوغهما علی اقل من ثلثة احرف
لانک لا تجد معربا اقل من ثلثة احرف الا وقد حذف منه شیٔ کيد ودم وقد
صاغ کثيرا منهما علی حرفين کنخ وصه وتا وثا وانما صاغ اقل من ثلاثة ما کان
يعرف انه يکون فی الترکيب مشابها للحرف کما ومن وتاء الضمير وکافه فعلم
انه مبنی لثبوت علته يجوز بناؤه علی اقل من ثلاثة ثم نقول لا يلزم الکسائی والفراء
ما الزما فی ترافع المبتدأ والخبر علی الآخر من انه يجب تقديم العامل علی المعمول
فيلزم تقدم الشیٔ علی نفسه لان المتقدم علی المتقدم علی الشیٔ متقدم علی ذلک الشیٔ
وانما لم يلزمهما ذلک لان العامل ليس مؤثرا فی الحقيقة حتی يلزم تقدمه علی
اثره بل هو علامة کما مر ولو اوجبنا ايضا تقدمه لکونه کالسبب کما مر قلنا ان
کل واحد من المبتدأ والخبر مقدم علی صاحبه من وجه متأخر عنه من وجه آخر
فاذا اختلفت الجهتان فلا دور اما تقدم المبتدأ فلان حق المنسوب ان
يکون تابعا للمنسوب اليه وفرعاله واما تقدم الخبر فلانه محط الفائدة وهو
المقصود فی الجملة لانک انما ابتدأت بالاسم لغرض الاخبار عنه والغرض
وان کان متأخرا فی الوجود الا انه متقدم فی القصد وهو العلة الغائية

وهو الذی يقال فيه اول الفکر آخر العمل فيرفع کل منهما صاحبه بالتقدم الذی فيه
فيرافع المبتدأ والخبر اذن کعمل کلمة الشرط والشرط کل منهما فی الآخر نحو قوله
تعالی ايا ما تدعوا فاداة الشرط متقدمة علی الشرط اذ هو مؤثرة لمعنی الشرط
فيه متأخرة عنه تأخر الفضلات عن العمد فالمبتدأ والخبر علی هذا التقرير
اصلان فی الرفع کالفاعل وليسا محمولين فی الرفع عليه وهو مذهب الاخفش
وابن السراج ولا دليل علی ما يعزی الی الخليل من کونهما فرعين علی الفاعل
ولا الی ما يعزی الی سيبويه من کون المبتدأ اصل الفاعل فی الرفع و
علی التقرير المذکور والتمييز والحال والمستثنی الفضلة اصول فی النصب
کالمفعول وليست محمولة عليه کما هو مذهب النحاة ولما کان مستنکرا فی ظاهر
الامر ترافع المبتدأ والخبر لما تقرر فی الاذهان من تقدم المؤثر علی
الاثر واستحالة تقدم الشیٔ علی مؤثره حذفت عملهما کثيرا مما دخل عليهما مؤثرا
فيهما معنی ککان وظن وکاد وان واخواتها وما ولا المشبهة علی ما يجیٔ فی
ابوابها فصارت العمدة فی صورة الفضلة منتصبة وهی اسم ان ولا التبرئة
وخبر کان وکاد ومفعولا ظن ووجه مشابهتهما يجیٔ فی ابوابها وانما جاز
تقدم کل واحد من جزئی الاسمية علی الآخر لعمل کل واحد منهما فی الآخر
والفاعل متقدم الرتبة علی معموله لکن الاولی تقدم المسند اليه لسبق وجود
المخبر عنه علی الخبر وان کان الخبر متقدما فی الغاية ولم يلزم علی هذا جواز
تقدم الفاعل علی المفعول لان الفاعل معمول للفعل وليس عاملا فيه کما
ان المبتدأ فی الخبر ولم يعتنوا الحال المفاعيل ولم يلزموها موضعها الطبيعی
اعنی ما بعد العامل لکونها فضلات فظهر لک ان اصل الاسماء الاعراب
فما وجدت منها مبنيا فاطلب لبنائه علة کما نذکره فی المضمرات والمبهمات
واسماء الافعال والکنايات وبعض الظروف واما اسماء الاصوات واسماء
حروف التهجی فبناؤهما اصلی ولا يحتاج الی تعليل واعرابهما فی نحو قوله ترعين
باسم الشيب فی مثلم وقوله اذا اجتمعوا علی الف وواو وياء رصاح بينهم جدال
معلل لکونهما مرکبين اذ هو خلاف الاصل **قوله** وانواعه رفع ونصب
وجر فالرفع علم الفاعلية والنصب علم المفعولية والجر علم الاضافة اعلم
ان الحرکات فی الحقيقة ابعاض حروف العلة وضم الحروف فی الحقيقة
اتيان بعده بلا فصل ببعض الواو وکسره الاتيان لجزء الياء وفتحه الاتيان
بشیٔ من الالف والا فالحرکة والسکون من صفات فلا تحل الاصوات

فتح عليهما

لكنك لما كنت تأتي عقيب الحرف بلا فصل ببعض الحروف المد وقصد ذلك
سكون الحرف فالحركة اذن بعد الحرف لكنها بلا فصل فاذا اشبعت الحركة وهي بعض
المد صارت حرف مد انما وانما قيل لعلم الفاعل رفع لانك اذا ضممت الشفتين
لاخراج هذه الحركة ارتفعتا عن مكانهما فالرفع من لوازم مثل هذا الضم ولوازمه
وسمي حركة البناء ضما وحركة الاعراب رفعا لان دلالة الحركة على المبني انما هي
لثبوت نفس الحركة اولا وكذلك نصب الضم تابع الفتحة كان الفم كان شيئا
ساقطا فنصبته اي اقمته بفتحك اياه فسمي حركة البناء فتحا وحركة الاعراب
نصبا واما جر الفك الاسفل الى اسفل وخفضه فهو ككسر الشي اذ المكسور يسقط
ويهوي الى اسفل فسمي حركة الاعراب جرا وخفضا وحركة البناء كسرا لان
الاولين اوضح واظهر في المعنى المقصود من صورة الفم من الثالث ثم الجزم
بمعنى القطع والوقف والسكون بمعنى واحد والحرف الجازم كالشي القاطع
للحركة او الحرف فسمي الاعرابي جزما والبنائي وقفا وسكونا وانما سمي المعرب
معربا لان الاعراب ابانة المعنى والكشف عنه من قولهم الثيب يعرب عنها
لسانها اي يبين والمبني لبقائه على حالة واحدة كالبناء المرصوص قوله فالرفع
علم الفاعلية اي علامتها والاولى كما بينا ان يقال الرفع علم كون الاسم
عمدة الكلام ولا يكون في غير العمد والنصب علم الفضلية في الاصل ثم
يدخل في العمد تشبيها بالفضلات كما مضى وعلى قول المصنف الرفع في الاصل علم
الفاعلية والنصب علم المفعولية ثم يكونان فيما شابههما واما الجر فعلم الاضافة
اي كون الاسم مضافا اليه معنى او لفظا كما في غلام زيد وحسن الوجه فالرفع
ثلثة اشياء الضم والالف والواو في نحو جاء مسلم ومسلمان وابوك والنصب
اربعة الفتحة والكسر والالف والياء نحو ان مسلما ومسلمات واباك
ومسلمين والجر ثلثة اشياء الكسر والفتح والياء نحو بزيد وباحمد ومسلمين
وبابيك وكلها سوى الضم في الرفع والفتح في النصب والكسر في الجر
كما يجي وبين الرفع والضم عموم وخصوص اما كون الرفع اعم فلوقوعه
على الضم والالف والواو واما كونه اخص فلان الضم قد يكون علم العمدة
كما في جاء الرجل وقد لا يكون كما في حيث وكذا الكلام في النصب والجر
واذا اطلق الضم والفتح والكسر في عبارات البصرية فهي لا تقع الا على حركات
غير اعرابية كضم حيث اولا كضم قاف قل ومع القرينة تطلق على حركات
الاعرابية ايضا كقول المصنف بالضمة رفعا والكوفيون يطلقون القاب

رفع

احد النوعين في الاخر مطلقا قوله وانواعه رفع ونصب وجر الرفع والنصب
والجر عنده الحركات كما ذكرنا او الحروف وعلى مذهب من قال الاعراب الاختلاف
قال الرفع انتقال الاخر الى علامة العمدة والنصب انتقاله الى علامة الفضلة والجر
انتقاله الى علامة الاضافة والظاهر في اصطلاحهم ان الاعراب هو الاختلاف الا
ترى ان البناء ضده وهو عدم الاختلاف اتفاقا ولا يطلق البناء على الحركات
وانما جعل الاعراب في اخر الكلمة لانه دال على وصف بعد الموصوف قوله
العامل ما به يتقوم المعنى المقتضي انما بين العامل لاحتياج قوله قبل ويختلف اخره لاختلاف
العوامل الى بيانه ونعني بالتقوم نحو من قيام العرض بالجوهر فان معنى الفاعلية والمفعولية
والاضافة كون الكلمة عمدة او فضلة او مضافا اليها كالاعراض القائمة بالعمدة
والفضلة والمضاف اليه بواسطة العامل فالموجد لهذه المعاني هو المتكلم والالة
العامل ومحلها الاسم وكذا الموجد لعلامات هذه المعاني هو المتكلم لكن جعلوا الالة
كانها هي الموجدة للمعاني ولعلاماتها كما تقدم فلهذا سميت الالات عوامل فالباء
في قوله به يتقوم للاستعانة نظرا الى ان المسمى عاملا في الحقيقة الة والمتقوم هو
المتكلم وليس الباء كما في قوله قام هذا العرض بهذا المحل ولا شك ان في لفظ المصنف
ايهاما لان الظاهر في نحو قام به ويتقوم به هذا المعنى الاخير واذا ثبت ان العامل في الاسم
ما يحصل بواسطته في ذلك الاسم المعنى المقتضي للاعراب وذلك المعنى كون الاسم
عمدة او فضلة او مضافا اليه العمدة او الفضلة فاعلم ان بينهم اختلافا في ان العامل
في المضاف اليه هو اللام المقدر ومن او المضاف فمن قال انه الحرف المقدر نظرا
الى ان معناه في الاصل هو الموقع للاضافة بين الفعل والمضاف اليه اذ اصل
غلام زيد غلام حصل لزيد فمعنى الاضافة قايم بالمضاف اليه لاجل الحرف ولا
يتكرر وهنا على كون حرف الجر مقدرا وان ضعف مثله في غير قول رؤبة
وذلك لقوة الدال عليه بالمضاف الذي هو مختص بالمضاف اليه او متبين
كما ان نصب ان المقدرة في نحو احضر الوغى ضعيف فاذا وقع موقعها فاء
السببية او واو الجمع كما يجي في باب نواصب المضارع جاز نصبهما مطردا
وكذا الجر برب المقدرة بعد الواو والفاء وبل ليس بضعيف ومن قال ان عوامل الجر
المضاف وهو الاولى قال ان حرف شرعية منوية والمضاف مفيد معناه ولو
كان مقدرا لكان غلام زيد نكرة كغلام لزيد فمعنى كون الثاني مضافا اليه حصل
بواسطة الاول فهو الجار بنفسه وقال بعضهم العامل معنى الاضافة وليس بشي لانه ان
اراد كون الاسم مضافا اليه فهذا هو المعنى المقتضي والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضي

وان اراد بها النسبة التي بين المضاف والمضاف اليه فينبغي ان يكون العامل في الا
الفاعل والمفعول ايضا النسبة التي بينهما وبين العامل كما قال خلف العامل في الفاعل
سوال سادل الفصل **قوله** فالمفرد المنصرف الى قوله بالواو والياء هذا تقسيم
الاسماء المعربة بحسب اعراباتها المختلفة وذلك انما بينا ان الرفع ثلثة اشياء والنصب
اربعة والجر ثلثة فهو يريد بيان هذه الاعرابات وان كل واحد منها في اي صورة يكون
فبدا بما اعرابها بالحركات لانها الاصل في الاعراب لخفتها وقسمها ثلثة اقسام
احدها ما استوفى الحركات الثلث كل واحدة منها في محلها اعني الضم في حالة
الرفع والفتح في النصب والكسر في الجر وهو شيئان احدهما المفرد اي الذي لا
يكون مثنى ولا مجموعا سواء كان مضافا او لا المنصرف وكان عليه ان يضم اليه
قيدا اخر وهو ان لا يكون من الاسماء الستة ولا يجوز ان يكون قوله المفرد احترازا
عن المضاف فيخرج الاسم الستة اذ لو احترز عنه لوجب ان لا يستوفي شي من المضاف
الحركات الثلث وثانيهما الجامع لثلثة قيود الجمعية احتراز عن المثنى اذ اعرابه بالحروف
وعن المفرد اذ قد مر ذكره والتكسير احتراز عن السالم لان اعراب المذكر منه بالحروف
والمونث غير مستوف للحركات والانصراف احتراز عن غير المنصرف نحو مساجد وانما
اعرب الجمع المكسر اعراب المفرد اي بجميع الحركات لمشابهته للمفرد صيغة متناقضة
مغيرة عن صيغ مفرده وقد يكون بعضه مخالفا لبعض في الصيغة كالمفردات المتخالفة
الصيغ وايضا لم يطرد في آخره حرف لين صالح لان يجعل اعرابا كما في الجمع بالواو
والنون قوله بالضمة رفعا الجار والمجرور خبر المبتدا وقوله رفعا مصدر بمعنى
المفعول كقولهم الفاعل رفع اي مرفوع وانتصابه على الحال اي مرفوعين
والعامل فيه الجار والمجرور وذو الحال الضمير المستكن فيه اي في الجار والمجرور الراجع
الى المذكورين هو المفرد والجمع والباء في قوله بالضمة بمعنى مع ويجوز ان يكون المعنى
ملتبسان بالضمة ومعنى الكلام هما مع هذه الحركة المعينة في كونهما مرفوعين اي مصاحبين
لعلم العمدة وكذا في قوله والفتحة نصبا وامثال هذا من باب العطف على عاملين
مختلفين المجوز عند المصنف قياسا نحو ان في الدار زيدا والحجرة عمروا على ما يجي والثاني
من الثلثة الاقسام ما فيه الضمة والكسرة نصبا وجرا وهو شي واحد اعني الجمع اي جامع
لقيدين احدهما ان يكون للمونث احتراز عن الجمع المذكر الذي هو بالواو والياء
والثاني ان يكون سالما احتراز عن المكسر المستوفي للحركات نحو رجال وللضم
الفتح نحو مساجد وانما نقص هذا الجمع الفتح واتبع الكسر اجراء له مجرى اصله اعني
جمع المذكر السالم على ما يجي بعد والثالث ما فيه الضمة رفعا والفتحة نصبا وجرا

وهو ايضا شي واحد غير المنصرف مفردا كان او مجموعا مكسرا نحو احمد ومساجد وانما
نقص الكسر واتبع الفتح لما يجي في بابه ثم شرع في معربات اعرابها بالحروف وقسمها ايضا
ثلثة اقسام احدها ما استوفى الحروف الثلثة كلا في محلها وهي الاسماء الستة بشرط افرادها
وكونها غير مصغرة واضافتها الى غير ياء المتكلم لانها اذا ثنيت او جمعت فاعرابها
اعراب ساير الاسماء المثناة والمجموعة وكذا اذا صغرت لان المصغر منها يتحرك عينه
ولامه وجوبا لبنية وزن فعيل فحرف العلة المجعول اعرابا يجب سكونه لمشابهة الحركة وانما
اشترط اضافتها الى غير ياء المتكلم لما يجي ان المقطوع منها عن الاضافة متحرك بالحركات
لما سنذكره والمضاف الى ياء المتكلم لا تتبين اعرابه على ما سيجي وتصريحه بهذه الاسماء الستة
يغني عن الاحتراز عن تثنيتها وجمعها وتصغيرها ولهم في اعراب هذه الاسماء اقوال
الاقرب عندي ان اللام في اربعة منها وهي ابوك واخوك وحموك وهنوك اعلام
للمعاني المتناوبة كالحركات وكذا العين في الباقيين منها اعني فوك وذو مال فهي
في حال الرفع لام الكلمة او عينها وعلم العمدة وفي النصب والجر علم الفضلة
والمضاف اليه مع كونها بدلا من لام الكلمة وعينها وستشيد هذا الوجه بعد ذكر الاوجه
المقولة فيها فعن سيبويه ان هذه الاسماء ليست معربة بالحروف بل بحركات مقدرة
على الحروف فاعرابها كاعراب المقصور لكن اتبعت في هذه الاسماء حركات ما قبل
حروف اعرابها حركات اعرابها كما في امرء وابنم ثم حذفت الضمة لاستثقال فبقيت
الواو ساكنة وحذفت الكسرة ايضا للاستثقال فانقلبت الواو ياء لكسرة ما قبلها
وقلبت الواو المفتوحة الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها والاعتراض عليه انه كيف
خالفت الاربعة منها اعني المحذوفة اللام اخواتها من يد ودم في رد اللام في
الاضافة واي الغرض من ردها اذا لم يكن لاجل الاعراب بالحروف وايضا اتباع حركة
ما قبل الاعراب لحركة الاعراب اقل قليل وايضا يستفاد من الحروف ما يستفاد من
الحركات في الظاهر فهلا جعلها مثلها في كونها اعلاما على المعاني وقال المصنف
ظاهر مذهب سيبويه ان لها اعرابين تقديري بالحركات ولفظي بالحروف قال الا
قدر الحركة ثم قال في الواو هي علامة الرفع وهو ضعيف لحصول الكفاية باحد
الاعرابين وقال الكوفيون انها معربة بالحركات على ما قبل الحروف وبالحروف
ايضا وهو ضعيف لمثل ما ضعف له ما اول المصنف كلام سيبويه به وقال الاخفش
انها مزيدة للاعراب كالحركات ويتعذر ما قال في فوك وذو مال لبقاء المعرب
على حرف واحد وذلك مما لا نظير له وقال الربعي انها معربة بحركات منقولة من حروف
العلة الى ما قبلها وانقلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها والفا لانفتاحه كما في ياجل

وهو ضعيف لان نقل حركة الاعراب الى ما قبل حرفها لم يثبت الا وقفا بشرط سكون
الحرف المنقول اليه وقال المازني انها معربة بالحركات والحروف ناشئة منها للاشباع
كما في قوله ادنو فانظور وقوله ينباع من ذفرى غضوب جسرة وهو ايضا ضعيف
لان مثل ذلك لضرورة الشعر ويجوز حذفه بلا اختلال الا في الوزن وايضا
يبقى فوك وذو مال على حرف وقال الجرمي انقلابها هو الاعراب واما هي فاما
لام او عين فعلى قوله لا يكون في الرفع اعراب ظاهر وهو ضعيف لدلالة الواو في
الظاهر على الفاعلية كالضمة وقال ابو علي انها حروف اعراب وتدل على الاعراب
فان اراد انها كانت حروف اعراب يدور عليها الاعراب ثم جعلت كالحركات
فذلك ما اخترناه وان اراد ان الحركات مقدرة عليها الآن مع كونها كالحركات
الاعرابية فهو ما حمل المصنف كلام سيبويه عليه وقال المصنف ان الواو والالف
والياء مبدلة من لام الكلمة في اربعة ومن عينها في الباقيين ولان دليل الاعراب
لا يكون من نفس الكلمة فهي بدل يفيد ما لم يفده المبدل فيه وهو الاعراب كالتاء في
بنت تفيد التانيث بخلاف الواو التي هي اصلها ولا يبقى ذو وفوك على حرف لقيام
البدل مقام المبدل منه هذا كلامه ويقال عليه اي محذور يلزم من جعل الاعراب
من نفس الكلمة لغرض التخفيف فيقتصر على ما يصلح للاعراب من نفسها كما اقتصر
في المثنى والمجموع على ما يصلح للاعراب من نفسها اعني علامتي التثنية والجمع اذ هي من
نفس المثنى والمجموع ثم نقول انما جعل اعرابها بالحروف الموجودة دون الحركة على ما اخترنا
توطئة لجعل اعراب المثنى والمجموع بالحروف لانهم علموا انهم يحتاجون الى اعرابهما بها
لاستيفاء المفرد للحركات والحروف وان كانت فروعا للحركات في باب الاعراب
لثقلها وخفة الحركات من حيث تولدها منها فاستبد المفرد الا انها اقوى لان
كل حرف منها كحركتين او اكثر فكرهوا ان يستبد المثنى والمجموع مع كونهما فرعين
للمفرد بالاعراب الاقوى فاختاروا من جملة المفردات هذه الاسماء واعربوها
بهذا الاقوى لتثبت في المفردات الاعراب بالحركات التي هي الاصل في الاعراب
وبالحروف التي هي اقوى منها مع كونها فروعا لها وفضلوها على المثنى والمجموع
باستيفائها الحروف الثلثة كلا في موضعه وكل واحد من المثنى والمجموع لم يستوفها
ولا كان كل حرف منها في موضعه وانما اختاروا هذه الاسماء بخلاف نحو
غد لمشابهتها للمثنى باستلزام كل واحد منها ذاتا اخرى كالاخ للاخ والاب
للابن وخصوا ذلك بحال الاضافة ليظهر ذلك اللازم فيقوى المشابهة
وخصوا هذه الاسماء من بين الاسماء المفردة المشابهة للمثنى لان لام

بعضها

بعضها وعين الآخر حرف علة يصلح ان يقوم مقام الحركات فاستراحوا
من كلفة اجتلاب حروف اجنبية مع ان اللام في اربعة منها كانها مجلوبة
للاعراب فقط لكونها محذوفة قبل نسيا منسيا فهي اذن كالحركات المجتلبة للاعراب
وكذا الواو في فوك لانها كانت مبدلة منها الميم في الافراد فلم ترد الى اصلها
الا للاعراب واما نحو حم فليس لامه حرف علة واما نحو ابن واسم فالهمزة الوصل
فيه بدل من اللام بدليل معاقبتها اياها في النسب نحو ابني وبنوي فكان لامهما
ليست حرف علة والحرف المقصود جعله كالحركات من هذه الاسماء واو
فاختاروها لتكون الواو التي هي فيها اصل للرفع الذي هو اسبق الاعراب
ومن ثم لم يجعلوا منها نحو يد ودم اذ لامه ياء ثم نقول جعلوا الواو ياء في الجر والفا
في النصب لتكون الالف اعرابا مثل الفتح والياء مثل الكسر لانفتاح ما قبلها
وانكساره وجعل ساكنة للتخفيف في المعرب بالحروف التي هي اثقل من الحركات
التي قامت مقامها لان الحركات ابعاض حروف المد الساكنة وجعل ما قبلها
من الحركات من جنسها للتخفيف وللتنبيه في الاربعة منها على ان ما قبل لام
الكلمة كان حرف اعراب واما في الباقيين فطرد للباب ومعنى حموك
ابو زوجك او اخوه او ابنه وبالجملة فالحم نسيب زوج المراة والهن الشيء
المنكر الذي يستهجن ذكره من العورة والفعل القبيح وغير ذلك والثاني من الثلثة
الاقسام التي اعرابها بالحروف ما رفعه الف ونصبه وجره ياء وهو المثنى
وما حمل عليه ونعني بالمثنى كل اسم كان له مفرد ثم الحق باخره الف ونون
ليدل على ان معه مثله من جنسه على ما يجي في باب المثنى فلم يكن كلا على هذا داخلا
في المثنى اذ لم يثبت كل في المفرد واما قوله في كلت رجليها سلامى واحده فالالف
محذوفة للضرورة كما يجي وكذا اثنان اذ لم يثبت للمفرد اثن لكن كلا ليس
بمثنى ولا وضعه وضع المثنى لان الفه كالف عصا بخلاف اثنان فانه ليس بمثنى
كما ذكرنا لكن وضعه وضع المثنى اذ هو كقولك ابنان واسمان محذوف اللام
مثلهما لانه من الثني وكان عليه ان يذكر ايضا مذروان اذ لم يستعمل مفرده
فان زعم انه ثابت في التقدير اذ كانه كان مذرى ثم ثني لم يمكنه مثل ذلك
في ثنايان وكان عليه ان يذكره وذلك ان معنى ثناء لو استعمل طرف الحبل
وليس في الطرف الواحد معنى المثنى فالثنايان طرفا الحبل المثنى والثني
في مجموع الحبل لا في كل واحد من طرفيه وكان عليه ايضا ان يذكر ههنا هذان
واللذان ونحوهما لان ظاهر مذهبه كما ذكر في شرح المفصل انها صيغ موضوعة

للمثنى غير مبنية على الواحد قال ويدل عليه جواز تشديد نون هذان وانهم لم يقولوا
ذان واللذيان فنحو ذان واللذان عنده في المثنى ينبغي ان يكون مثل عشرون
في الجمع كلها صيغ موضوعة وان ثبت في الظاهر ما يوهم انه مفردها وانما اعرب
المثنى وجمع المذكر السالم بالحروف لان الحركات استوفتها الآحاد مع ان في آخرها
ما يصلح لان يكون اعرابا من حروف المد ومن ثمه اعرب المكسر وجمع المؤنث السالم
بالحركات وانما اعربا بهذا الاعراب المعين لان الالف كان جلب قبل الاعراب
في المثنى للتثنية وكذا الواو في الجمع علامة للجمع لمناسبة الالف لخفته لقلة عدد المثنى
والواو بثقله لكثرة عدد الجمع وهكذا الحكم مطرد في جميع المثنى والمجموع نحو ضربا وضربوا
واضربا واضربوا وانتم وهما وهموا وكما وكموا ثم ارادوا اعرابهما فان المثنى والمجموع متقدم
لا محالة على اعرابهما ففيهما ما صلح لان يكون اعرابا واسبق الاعراب الرفع لانه علامة
العمد كما ذكرنا فجعلوا الف المثنى وواو المجموع علامتي الرفع فيهما ولم يبق من حروف
اللين وهي التي هي اولى بالقيام مقام الحركات الا الياء للجر والنصب في المثنى والمجموع
والجر اولى بها فقلبت الف المثنى وواو الجمع في الجر ياء فلم يبق للنصب حرف فاتبع الجر
دون الرفع لكونهما علامتي الفضلات بخلاف الرفع وترك فتح ما قبل الياء في المثنى
ابقاء على الحركة النائبة قبل الاعراب المثنى مع عدم استثقالها واما الضم قبل
ياء الجمع فقلبت كسرا لاستثقاله قبل الياء الساكنة لو ابقيت والتباس الرفع بغيره
ولبطلان السعي لو قلبت الياء لفتح ما قبلها واوا مع ان تغير الحركة اولى من تغير الحرف
فارتفع التباس المجموع بالمثنى بسبب كسر ما قبل ياء المجموع ان حذف نونهما بالاضافة
وكسر النون في المثنى لكونه ثبونيا ساكنا في الاصل والاصل في تحريك الساكن اذا
اضطر اليه ان يكسر لما يجيء في التصريف وفتح الجمع للفرق فحصل الاعتدال في المثنى
بخفة الالف وثقل الكسرة وفي الجمع بثقل الواو وخفة الفتحة والياء فيهما فطارئ
للاعراب كما ذكرنا وقال سيبويه حرف المد في المثنى والمجموع حروف اعراب فقال
بعض اصحابه الحركات مقدرة عليها قياسا على مذهبه في الاسماء الستة فالمثنى
والمجموع اذن معربان بالحركات المقدرة كالمقصور وفهم الاعراب من هذه الحروف
يضعف هذا القول وقال ابو علي الاعراب مقدر عند سيبويه على الحروف لان النون
عنده عوض من الحركة والتنوين قال وانما ابدل من الحركة مع كون انقلاب
الحرف دالا على المعنى لان الانقلاب معنى لا لفظ وانما يقصد الاعراب اللفظي
والقول بانه شيء يعرف ان هذه الحروف كانت في الاصل حروف الاعراب ولم
لا يجوز كما اخترنا ان يجعل ما هو علامة المثنى والمجموع قبل كونه حرف الاعراب علامة

الاعراب ايضا فيكون علامة المثنى والمجموع وعلامة الاعراب معا اولا ثانيا في حينهما ثم تقول الدال
على المعنى هو الالف والواو والياء وهي لفظية فان قيل كيف يكون معربا بلا حرف اعراب
قلنا ذاك انما يلزم اذا اعرب بالحركات لانها لا بد لها من الحروف فاما اذا اريد الاعراب
بالحروف فان الحرف لا يحتاج الى حرف آخر يقوم به وقال الاخفش والمازني والمبرد
انها دلائل الاعراب لا حروف الاعراب وقال الكوفيون هي الاعراب ومعنى القولين
سواء فان ارادوا انها زيدت من اول الامر للاعراب ففيه نظر اذ ينبغي ان يصاغ المثنى
والمجموع اولا ثم يعرب وان ارادوا انها حروف الاعراب انهم جعلوا علامتي المثنى والمجموع
دلائل الاعراب فذاك ما اخترناه وقال الجرمي هي حروف الاعراب وانقلابها علامة
الاعراب فعلى مذهبه يكونان في الرفع معربين بحركة مقدرة اذ لا انقلاب لم يحصل بعد كما
ذكرنا على مذهبه في الاسماء الستة وقال بعضهم الاعراب بالحركات مقدر في هذه الالف والواو
والياء والحروف دلائل الاعراب وهذا اقرب من قول الكوفيين في الاسماء الستة
وقال بعضهم الاعراب بالحركات والكلام عليه ما مر هناك فان قيل علامة الاعراب لا تكون
الا بعد تمام الكلمة وانتم اخترتم في الاسماء الستة وفي المثنى والمجموع حصولها قبل تمام حروفها
فالجواب ان حق الاعراب الكلمة ان يكون بعد صوغها وحصولها بكمال حروفها في آخرها
لما تقدم من ان الاعراب دال على صفات الكلمة فيكون بعد ثبوتها فان كان بالحركات
فلا بد ان يكون على حرفها الاخير ومحل الحركة بعد الحرف كما مر فيكون الحركة بعد جميع حروف الكلمة
واما اذا كان بالحروف التي هي من نسخ الكلمة فلا بد ان لا يكون الحرف آخر حروفها
ويكون الاعراب بها ايضا بعد ثبوت جميع حروف الكلمة لانها انما تجعل اعرابا بعد ثبوت
كونها آخر حروف الكلمة اما نون المثنى والمجموع والذي يقوى عندي انه كالتنوين في الواحد
في معنى كونه دليلا على تمام الكلمة وانها غير مضافة لكن الفرق بينهما ان التنوين مع افادته
هذا المعنى يكون على خمسة اقسام كما مر بخلاف النون فانه لا يثبت بها من تلك المعاني شيء
وانما يسقط التنوين مع لام التعريف لاستكراه اجتماع حرف التعريف مع حرف يكون
في بعض المواضع علامة للتنكير ولا يسقط النون معها لانها لا يكون للتنكير وكذا
يسقط التنوين للبناء في نحو يا زيد ولا رجل بخلاف النون نحو يا زيدان ويا زيدون
ولا مسلمين ولا مسلمين لانها ليست للتمكن كالتنوين وكذا يسقط التنوين رفعا وجرا
في الوقف بخلاف النون لانها متحركة واسكان المتحرك يكفي في الوقف وان كان الحرف
الاخير ساكنا فان كان ذلك بعد حركة الاعراب وهو التنوين فقط حذف بعد الضم
والكسر وقلبت الفا بعد الفتح لانها حرف معرضة للحذف لعدم لزومها للكلمة وضعفها بالسكون
والوقف محل التخفيف والحذف مخففت بعد الفتح تقلبها الفا لخفة الالف فحذفت بعد

الضم والكسر لثقل الواو والياء وقلبهما حرف علة لما يجي في التصريف من المناسبة
وان كان الساكن حرفا اخيرا من جوهر الكلمة فان كان حرفا صحيحا نحو لم يضرب ومن وكم
تحركها وان كانت الفا الحقتها نحو الفتى وحبلى وتخشى وان كانت واوا او ياء
نحو القاضي ويرمي ويدعو فالاولى الاثبات وجاز الحذف كما يجي في باب الوقف
وقال سيبويه النون في الاصل عوض من حركة الواحد وتنوينه معا لان حروف
المد عنده حروف اعراب امتنعت من الحركة فجي بالنون بعدها عوضا من الحركة
والتنوين اللذين كان المفرد يستحقهما والحركة وان كانت مقدرة على الحروف
عند بعض اصحابه لكن لما لم يظهر كانت كالعدم ثم انه رجح جانب الحركة مع اللام
اي جعل عوضا منها بعدما كان عوضا منهما فثبت معها لثبات الحركة وجانب
التنوين مع الاضافة فحذف معها حذف التنوين فهي في نحو جاءني رجلان
عوض منهما وهو الاصل وفي الرجلان عوض من الحركة فقط وفي رجلا زيد
من التنوين فقط وفي رجلان وتفاليس عوضا منهما ولا من احدهما وفي نحو يا
زيدان ولا رجلين عوض من حركة البناء فقط وفيما قال بعد لان حروف العلة
الدالة على ما دلت عليه الحركة مغنية من التعويض من الحركة وقال بعض الكوفيين انه
تنوين حركت للساكنين فقويت بالحركة وهو ما اختره ان اراد انه كالتنوين
في معنى كونه علامة التمام لا في المعاني المختصة وقيل هو بدل من الحركة وحدها وهو
ضعيف لعدم حذفها في الاضافة وقال الفراء هو للفرق بين المفرد المنصوب
الموقوف عليه بالالف والمثنى المرفوع وثبوته مع اللام لضعفه وكذا مع الياء
وواو الجمع وقيل هو بدل من تنوينين في المثنى ومن اكثر في المجموع بناء على ان المثنى
كان في الاصل مفردا مكررا مرتين والجمع مفردا مكررا اكثر منهما ودون تصحيحه خرط
القتاد ومع تسليمه لقول انهما موضوعان صيغة اسم مفرد ككلا ورجال وعشرة
فلا يستحقان الا تنوينا واحدا لانه اهدر ذلك التكرير نحو اللفظي واما كلا فاعرب
اعراب المثنى لشدة شبهه به لفظا لكون آخره الفا ولا تنفك عن الاضافة حتى
تميز عنه بالتجرد عن النون ومعنى بكونه مثنى المعنى وخص ذلك بحال اضافته الى المضمر
وهو ثلاثة اشياء نحو كلاهما وكلاكما وكلانا لانه اذا كان مضافا الى المضمر فالاغلب
كونه جاريا على المثنى تاكيدا له نحو جاءني الرجلان كلاهما وجئنا كلانا وجئتما كلاكما وان
جاز ايضا ان يقول كلاهما جاءني بعد ذكر شخصين فلا يكون تاكيدا وكذا كلاكما جئتما
وكلانا جئنا واذا كان في الاغلب جاريا على المثنى وهو موافق له لفظا ومعنى كما مر
واصل المثنى ان يكون معربا فالاولى جعله موافقا لمتبوعه في الاعراب ثم طرد

ذلك

ذلك فيهما اذا لم يتبع المثنى المعرب نحو جئنا كلانا وجئتما كلاكما وجاء كلاهما جاريين
واما اذا اضيف الى المظهر فانه لا يجري على المثنى اصلا اذ لا يقال جاءني اخواك كلا اخويك
وكنانة يعربونه مضافا الى المظهر ايضا اعراب المثنى وذكر صاحب المغني ان بعض العرب
يثبت الالف في كلا وكلتا مضافين الى المضمر في الاحوال كما في المضافين الى المظهر
ولا ادري ما صحته والف كلا بدل من الواو وعند سيبويه لابدال التاء منها في المؤنث
كما في اخت وبنت ولم يبدل التاء من الياء الا في اثنتين وقال السيرافي هو من الياء
لسماع الامالة فيه واما الكسرة فلا يؤثر عند المصنف في امالة الالف المنقلبة عن الواو
ويجي الكلام عليه في باب الامالة وكلتا فعلى والالف للتانيث جعل اعرابا كاللام
في كلا وانما جي بالف التانيث بعد التاء ولم يكن جمعا بين علامتي التانيث لان
التاء لم يتمحض للتانيث فلهذا جاز توسطها بل فيها رائحة منه لكونها بدلا من اللام
في المؤنث كاخت وبنت وثنتان ولهذا لم ينفتح ما قبلها ولم ينقلب تاء بنت واخت
في الوقف هاء واجاز يونس اختي وبنتي ولو كانت لمحض التانيث لم تجرده الا عن
والالف ايضا لما كانت تتغير للاعراب صار كانها ليست للتانيث فجاز الجمع بينهما وعند الجرمي
وزنه فعتل ولم يثبت مثله في كلامهم وعند الكوفيين الالف في كلا وكلتا للتثنية ولزم
حذف نونيهما للزومهما للاضافة قالوا اصلهما كل المفيد للاحاطة فخفف بحذف احد اللامين
وزيد الف التثنية حتى يعرف ان المقصود الاحاطة في المثنى لا في الجمع قالوا ولم
يستعمل واحدهما اذ لا احاطة في الواحد فلفظهما كلفظ الاثنين سواء قالوا ويجوز
للضرورة استعمال الواحد قال في كلت رجليها سلامى زائدة كلتاهما مقرونة بزائدة
وقال كلت كفيه توالي دائما بجيوش من عقاب ونعم والجواب انهما لو كانا مثنيين لم يجز
رجوع ضمير المفرد اليهما قال كلانا اذا ما نال شيئا افاته وقال الله تعالى كلتا الجنتين
آتت اكلها ولوجب قلب الفيهما ياء نصبا وجرا اضيفا الى المضمر والى المظهر كما في
المثنى واما البيتان فالالف حذف فيهما للضرورة بدليل فتح التاء ولو كانت مفردة
لوجب كسر التاء في قوله في كلت وضمه في قوله كلت كفيه ولكان معنى المفرد غير مخالف
لمعنى المثنى واعلم ان كلا وكلتا لا يضافان الا الى المعارف للتاكيد ولا يؤكد الا بهما
المعنوي الا المعارف كما يجي في بابه والمضاف اليه يجب ان يكون مثنى اما لفظا ومعنى
نحو كلا الرجلين او معنى نحو كلانا ولا يجوز تفريق المثنى الا في الشعر نحو كلا زيد وعمرو
والحاق التاء بكلا مضافا الى مؤنث افصح من تجريده نحو كلا المرأتين ويجوز الحمل
على اللفظ مرة وعلى المعنى اخرى قال تعالى كلتا الجنتين آتت اكلها ثم قال وفجرنا خلالهما
نهرا والقسم الثالث ما فيه الياء والواو قال اما او وذوات الواو عشرون واخواتها

بالذكر لان جمع المذكر السالم كل اسم ثبت مفرده ثم الحق بذلك المفرد واو ونون
دلالة على ما فوق الاثنين وليس اولو وعشرون واخواتها كذلك لان الواو موضوع
وضع جمع السلامة وليس به اذ لم يات اولى في المفرد وكذا عشرون واخواته
وليس عشر وثلث واربع احاد العشرون وثلثون واربعون وان اوهم ذلك اذ
لو كان كذلك لقيل لثلث عشرات مع كل عشرة زيد عليها عشرون لان اقل الجمع
ثلثة وكذا قيل ثلثون للتسعة مع كل ثلثة زيد عليها واما عليون وقلون ونحوهما فانه
جمع علية وقلة ونحوهما وان كانت على خلاف القياس هذا قوله والثاني لحد المثنى بانه
اسم دال على مفردين في آخره الف او ياء ونون مزيدتان فيدخل فيه اثنان وثنتان
ومذروان واللذان وهذان بخلاف كلا فلا يحتاج الى افراد هذه المثنيات بالذكر
ولحد جمع المذكر السالم بانه اسم دال على اكثر من اثنين في آخره واو او ياء ونون
مزيدتان فيدخل فيه اولو وعشرون واخواته واما ذو فهو داخل في حد الجمع المذكور
على اي وجه كان لان واحده ذو وقال ولكني اريد به الذوينا **قوله** التقدير فيما
تعذر كعصا وغلامي مطلقا او استثقل كقاض رفعا وجرا ونحو مسلمي رفعا واللفظي
فيما عداه هذا بيان ان الاعراب المذكور في الاسماء المعربة يكون مقدرا
وفي ايها يكون ظاهرا احصر الاسماء المقدرة الاعراب لامكان ضبطها فبقي ما لم
يذكر منها ظاهر الاعراب قوله فيما تعذر اي في معرب تعذر اعرابه بحذف المضاف
وهو اعراب واقام المضاف اليه اعني الضمير مقامه فصار مرفوعا فاستتر في
الفعل اعلم ان تعذر الاعراب لاحد الشيئين اما تعذر النطق به واستحالته واما
لتعسره واستثقاله فالمتعذر في بابين يستحيل في كل واحد منهما على الاطلاق اي رفعا
ونصبا وجرا الاول باب عصى يعني كل مفرد مقصور فانه يتعذر اعرابه اللفظي في
الاحوال الثلث لان الالف لو حاولت تحريكه لخرجت عن جوهره وانقلب حرفا
آخر اي همزة فلا يمكن تحريك الالف مع بقائه الفا والثاني في باب غلامي
يعني كل مفرد احترازا عن نحو غلاماي ومسلمي مضافا الى ياء المتكلم فانه يتعذر
الاعراب اللفظي فيه مطلقا ايضا لان اعراب المضاف متاخر عن اضافته وذلك
لان الاسم انما يستحق الاعراب بعد تركيبه مع عامله كما تقرر ففي قولك جاء
غلام زيد مثلا لم يستحق المضاف الاعراب الا بعد كونه مسندا اليه اي كونه
عمدة الكلام اذ هو المقتضي لرفع الاسماء وكونه مسندا اليه مسبوق بثبوته اولا
في نفسه والمسند اليه الجي في مثالنا ليس مطلق الغلام بل الغلام المتصف بصفة
الاضافة الى زيد فالاعراب مسبوق بالاضافة فالاول المضافة ثم كون المضاف

عمدة او فضلة ثم الاعراب فنقول انهم لما اضافوا الاسم المفرد الى ياء المتكلم التزموا
ان يكون حركة ما قبل الياء كسرة لتوافقها فلما ارادوا الاعراب بعد ذلك وجدوا
محل الاعراب مستقلا ما قبل الياء بحركة لازمة واحتمال الحرف لحركتين متخالفتين كانتا
او متماثلتين مستحيل ضرورة واما المستثقل اعرابه فشيئان يستثقل في احدهما رفعا وجرا
وفي الاخر رفعا فالاول الاسم المنقوص اي الاسم الذي حرف اعرابه ياء قبلها
كسرة فيستثقل الضم والكسر على الياء المكسور ما قبلها وذلك محسوس لضعف الياء
وثقل الحركتين مع تحرك ما قبلها بحركة ثقيلة فان سكن ما قبلها وما قبل الواو لم يستثقل
الحركة عليهما نحو ظبي ودلو وكرسي ومغزو واما الفتحة فلخفتها لا يستثقل على الياء
مع كسرة ما قبلها نحو رايت القاضي ويسمى هذا النوع منقوصا لانه نقص حركتين
ويسمى نحو الفتى والعصا مقصورا لكونه ضد الممدود او لكونه ممنوعا من مطلق الحركة
والقصر المنع والاول اولى لانه لا يسمى نحو غلامي مقصورا وان كان ممنوعا من
الحركات الاعرابية ايضا هذا مع انه لا يجب اطراد الالقاب وايضا مذهب
النحاة ان نحو غلامي مبني على الاصح والمقصور من القاب المعرب والثاني كل
جمع مذكر سالم مضاف الى ياء المتكلم فان رفعه وحده مقدر فيه وذلك نحو جاءني
مسلمي والاصل مسلموي اجتمعت الواو والياء مع تماثلهما في اللين واوليهما ساكنة
مستعدة للادغام فقلبت اثقلهما الى اخفهما اعني الواو الى الياء اذ المراد بالادغام
التخفيف وكذلك يفعل لو كانت الثانية واوا نحو سيد وميت وان كان القياس
في ادغام المتقاربين قلب الاول الى الثاني كما يجيء في التصريف انشاء الله تعالى
وادغم بعد القلب اوليهما في الاخرى وكسر ما قبل الياء لاتمام ما شرعوا فيه من التخفيف
ولكون الضمة قريبة من الطرف والطرف محل التغيير فمن ثم لم يكسر الضم
في نحو سيل ومتل لانه لم يسبقه تخفيف آخر حتى يتمم به ولم يكن الضم قريبا من
الطرف وليت الياء الساكنة المدغمة في استتباع الضمام ما قبلها كالياء
الساكنة غير المدغمة فان ذلك لا يجوز فيهما وكذا قيل في جمع ابيض بيض
وفي فعلى من الطيب طوبى واما المدغمة في المتحركة فكانها متحركة لصيرورتها
مع المتحركة كحرف واحد نحو سيل كهيام وان كان الاسم الذي قلب واوه
ياء للادغام في الياء على اخف الاوزان اي ثلاثيا ساكن الوسط
جوزوا ايضا ابقاء الضم على حاله فقالوا في جمع الوى لي فقلبت الى
الواو الذي هو علامة الرفع مقدر في جاءني مسلمي واما في حالة النصب والجر
فالياء باقية الا انها ادغمت والمدغم ثابت ولعله انما لم يعد نحو جاءني

صالي القوم وصالحو القوم ورايت صالحي القوم ومررت بصالحي القوم من المقدر
حرفه لظهور عروض الحذف لان الكلمتين مستقلتان بخلاف نحو مسلمي فان المضاف اليه
لكونه ضميرا متصلا كجزء المضاف واما لفظه في في الاحوال الثلث فقد دخلت في
باب غلامي فلهذا لم يفرد بالذكر وكان عليه ان يعد في قسم المتعذر اعرابه مطلقا ما يحكى
في نحو من زيد ومن زيدا ومن زيد لكونه معربا مقدر الاعراب وجوبا بالاشتغال
محله بحركة الحكاية واعلم ان مذهب النحاة ان باب غلامي مبني لاضافته الى المبني
وخالفهم المصنف كما رايت لانه عده من قسم المعرب المقدر اعرابه وهو الحق بدليل
اعراب نحو غلامه وغلامك وغلاماي ومن اين لهم ان مذهب الاضافة الى المبني
مطلقا سبب البناء بل لها شرط كما مر في الظروف المبنية فاذا عرفت المعرب الذي
اعرابه مقدر اما مطلقا او في بعض الاحوال دون بعض فما بقي من المعربات
اعرابه ظاهر وهو قوله واللفظي فيما عداه قوله غير المنصرف ما فيه علتان من
تسع او واحدة منها تقوم مقامها وهي عدل ووصف وتانيث ومعرفة وعجمة
ثم جمع ثم تركيب والنون زايدة من قبلها الف ووزن فعل وهذا القول تقريب
مثل عمر واحمر وطلحة وزينب وابراهيم ومساجد ومعدي كرب وعمران واحمد و
حكمه ان لا كسر ولا تنوين قوله ما فيه علتان اعلم ان قول النحاة ان الشي الفلاني
علة لكذا لا يريدون به انه موجب له بل المعنى انه اذا حصل ذلك الشي ينبغي ان
يختار المتكلم ذلك الحكم لمناسبة بين ذلك الشي وذلك الحكم والحكم في اصطلاح
الاصوليين ما يوجبه العلة واياه عنى المصنف بقوله وحكمه ان لا كسر ولا تنوين لان
سقوط الكسر والتنوين في غير المنصرف مقتضى العلتين وتسميتهم ايضا لكل واحد من
العلل التسع في غير المنصرف سببا وعلة مجاز لان كل واحد منها جزء العلة لا علة
التامة اذ باجتماع اثنين منها يحصل الحكم فالعلة التامة اذن مجموع علتين او واحدة
منها تقوم مقامهما مع شرط كل واحد منها وستعرف الشروط انشاء الله تعالى
ويدخل في الحد الذي ذكره المص لغير المنصرف ما دخله الكسر والتنوين للضرورة او
التناسب وكذا المجموع بالالف والتاء علما والمجموع بالواو والنون علما للمونث
كمسلمات ومسلمون وان لم يحذف منهما الكسر والتنوين لثبوت العلتين في جميع ذلك
ففي قوله بعد ويجوز صرفه للضرورة والتناسب نظر لان الصرف على قوله عبارة عن
تعري الاسم عن السببين المعتبرين وعن السبب القايم مقامهما وهو في حال الضرورة
وقصد التناسب غير مجرد عنهما وكان الوجه ان يقول ويزول حكم غير المنصرف
للضرورة او التناسب لان حكم غير المنصرف حكم قد يتخلف عن العلة بخلاف حكم المعرب

اعني اختلاف الآخر باختلاف العوامل لفظا او تقديرا فانه يتخلف عن علة الاعراب
وعلى ما حد النحاة غير المنصرف اعني قولهم هو ما لا يدخله الكسر والتنوين للسببين يجوز ان
يقال يجوز صرفه للضرورة وكذا على ما حد المصنف يكون ما دخله اللام او الاضافة مما فيه
علتان من التسع غير منصرف وعند غيره هو منصرف سواء قالوا ان الكسر سقط تبعا للتنوين
او قالوا ان الكسر والتنوين سقط معا وذلك ان اكثرهم قالوا ان الاسم لما شابه
الفعل حذف لاجل مشابهته اياه علامة تمكنه التي هي التنوين اي علامة اعرابه لان اصل الاسم
الاعراب واصل الفعل البناء وجعلوا ترك الصرف عبارة عن حذف التنوين وقالوا
ثم تبعه الكسر بعد صيرورة الاسم غير منصرف وقووا هذا القول بانه لما لم يكن مع اللام
والاضافة تنوين حتى يحذف لمنع الصرف ثم يسقط الكسر فظهر ان سقوطه لتبعية التنوين
لا بالاصالة فعلى قول هولاء نحو الاحمر واحمركم منصرف لان التنوين لم يوجد فيحذف
كما في احمران واحمرون وقال بعضهم انه لما شابه الفعل حذف الكسر والتنوين معا لمنع
الصرف والاقرب الاول اعني الكسر سقط تبعا للتنوين وذلك انه يعود في حال الضرورة
مع التنوين تبعا له مع انه لا حاجة داعية الى اعادة الكسر اذ الوزن يستقيم بالتنوين
وحده فلو كان الكسر حذف ايضا لمنع الصرف كالتنوين لم يعد بلا ضرورة اليه اذ مع الضرورة
لا يرتكب الا القدر الحاجة وانما تبعه الكسر في الحذف لان التنوين يحذف لا لمنع الصرف
ايضا كما في الوقف ومع اللام والاضافة والبناء فارادوا التنصيص من اول الامر
على انه لم يسقط الا لمشابهة الفعل لا للاضافة ولا للبناء ولا لشي اخر فحذفوا معه
صورة الكسر التي لا يدخل الفعل ولهذا يوتي بنون العماد في نحو ضربني ويضربني وانما
لم يظهر اثر معنى الصرف في المثنى وجمع المذكر السالم مع اجتماع سببين نحو احمران
ومسلمون علمين للمونث لان النون فيهما ليس للتمكن كما ذكرنا حتى يحذف فيتبعه الكسر
وايضا فان النصب فيهما تابع للجر فلم يتبع الجر النصب بل ان سمي بهما واعربا اعراب
المفرد اي جعل النون معتقب الاعراب وجب منع صرفهما للعلتين لان فيهما اذن تنوين
التمكن ولا يتبع نصبهما الجر ثم نقول اصل الاسم الاعراب كما ذكرنا ثم قد يتفق
مشابهته للفعل وهو على ثلثة اضرب احدها وهو اقواها ان يصير معنى الاسم معنى
الفعل سواء كما في اسماء الافعال فيبنى الاسم نظرا الى اصل الفعل الذي هو
البناء ويعطى عمله وثانيها وهو اوسطها ان يوافقه من حيث تركيب الحروف
الاصلية ويشابهه في شي من المعنى كاسم الفاعل والمفعول والمصدر والصفة
المشبهة فيعطى عمل الافعال التي فيه معناها ولا يبنى لضعف امر الفعل في البناء بتطفل
بعضه وهو المضارع على الاسم في الاعراب فلا يبنى منه الا الاقوى المشابهة للافعال

اى الذى معناه معنى الفعل سواء كاسم الفعل و ناشها و هو ضعفها ان لا يشابهه ولا يتضمن
معناه ولكن يشابهه بوجه بعيد لكونه فرعا الاصل كما ان الافعال فرع الاسماء افادة واشتقاقا
اما الافادة فلاحتياج الفعل فى كونه كلاما الى الاسم واستغناء الاسم فيه عنه واما
الاشتقاق فيجى فى باب المصدر فلا يبنى بهذه المشابهة لضعفها مع ضعف الفعل
فى البناء ولا يعطى بها عمل الفعل لان ذلك يتضمن معناه الطالب للفاعل والمفعول
وهو خلو منه بل يمنع بهذه المشابهة علامة الاعراب فيكون اسما معربا بلا علامة
اعراب ثم يتبعه الكسر على قول او يمنع التنوين والكسر معا كما تقدم وانما احتيج فى
هذا الحكم الى كون الاسم فرعا من جهتين ولم يقنع بكونه فرعا من جهة واحدة لان
المشابهة بالفرعية مشابهة غير ظاهرة ولا قوية اذ الفرعية ليست من خصايص الفعل الظاهرة
بل يحتاج فى اثباتها فيه الى تكلف كما مضى وكذا اثبات الفرعية للاسماء بسبب هذه
العلل غير ظاهر كما يجى فلم يكف واحدة منها الا اذا قامت مقام اثنين فان قلت
اذا شابه الاسم الغير المنصرف الفعل فقد شابهه الفعل ايضا فلم كان اعطاء الاسم
حكم الفعل اولى من العكس فالجواب لان الاسم تطفل على الفعل فيما هو من خواص الفعل
وليس ذلك لمطلق المناسبة بينهما وذلك كما يصير فى اسم الفعل معنى الاسم هو معنى الفعل
وفى اسم الفاعل والمفعول والمصدر والصفة المشبهة والمصدر بتضمين الاسم معنى
الفعل فيتطفل الاسماء على الافعال فى المعنى فيعطى حكم الفعل وذلك بيناء اسم
الفعل وعمله معا وعمل البواقى حسب وبه اضطرد فى كلها يعطى حكما لاجل مشابهة لنوع
آخر كما اذا اتفق مشابهة الحرف للفعل بتضمين معناه كان واخواتها وما ولا لاعمل عمل
الفعل واذا اتفق مشابهة الاسم للحرف باحتياجه الى غيره كالموصولات والمضمرات
والغايات او بتضمين معناه كاسماء الشرط والاستفهام كما يجى فى باب المبنى بنى الاسم
لتطفله على الحرف فيما يخصها وهنا يكفى ادنى مشابهة لاجل نباء الاسم بخلاف مشابهته
للافعال وذلك لتمكن الحرف ورسوخه فى البناء دون الفعل واذا شابه الفعل
الحرف بلزوم معنى الانشاء الذى هو بالاصالة للحرف اعطى حكم الحرف فى عدم
التصرف كما فى عسى وفعل التعجب وان شابه الاسم كالمضارع اعرب كما يجى فى بابه فظهر
ان الاسم قد يشابه الفعل والحرف وكذا الفعل قد يشابه الاسم والحرف واما الحرف
فيشابه الفعل فقط قوله والنون زايدة انتصب زايدة على انها حال من النون
والعامل معنى الكلام فان معنى قوله وهى عدل ووصف الى آخره اى يكون علل منع الصرف
عدلا ووصفا وكذا وكذا والنون زايدة وقد الحق بالاسباب المذكورة ما يشابه
الف التانيث المقصورة وهو كل الف زايدة فى آخر الاسم العلم سواء كانت للالحاق

كما فى ارطى وذفرى وحبنطى ولا كقبعثرى لانها بالعلمية تمتنع من الصرف كالف
التانيث واذا عد الالف والنون سببا لمشابهته الف التانيث بالامتناع من
الصرف واما الف الالحاق الممدودة فلم يلحق مع العلمية بالف التانيث الممدودة
وان كانت ايضا ممتنعة من الصرف مثل الف التانيث الممدودة لاجتماع السببين
احدهما ضعف بالتشبه لف الالحاق الممدودة اى الهمزة فى نحو حمراء فى باب التانيث
دون الالف فى نحو سكرى لكون الهمزة فى الاصل الفا والثانى كون همزة الالحاق
فى مقابلة الحرف الاصلى وكذلك اثر الالف والنون فى نحو سكران لمشابهة الف
التانيث الممدودة لان النون ليست فى مقابلة حرف اصلى والف الالحاق
المقصورة وان كانت فى مقابلة حرف اصلى لكنها تشبه علامة التانيث الاصلية
اى الالف المقصورة لا المنقلبة عن علامة التانيث اى الف التانيث الممدودة
واما فرعية هذه العلل فان العدل فرع ابقاء الاسم على حاله والوصف فرع الموصوف
والتانيث فرع التذكير والتعريف فرع التنكير اذ كل ما تعرفه كان مجهولا فى الاصل
عندنا والعجمة فى كلام العرب فرع العربية اذ الاصل فى كل كلام ان لا يخالطه لسان
آخر فيكون العربية اذن فى كلام العجم فرعا والجمع فرع الواحد والتركيب فرع
الافراد والالف والنون فرع الفى التانيث كما يجى بعد او فرع ما زيدا عليه ووزن
الفعل فرع وزن الاسم اذا كان خاصا بالفعل او اوله زيادة كزيادة الفعل لان
اصل كل نوع ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع غيره وههنا فروع آخر لم يعتبروها
ككون الاسم مصغرا او منسوبا وشاذا وغير ذلك مما لا يحصى وذلك اختيار منهم بلا
علة مخصصة له قوله وحكمه ان لا كسر ولا تنوين ولم يقل ان لا جر لانه يدخله الجر
عند الجمهور اذ هو عندهم معرب والجر انواع وجره فتح فالفتح الذى فى باحمد عندهم
عمل الجار وهو يعمل لا محالة وقال الاخفش والمبرد والزجاج غير المنصرف فى حال
الجر مبنى على الفتح لخفته وذلك لان مشابهته للمبنى اى الفعل ضعيفة فحذف علامة
الاعراب مطلقا اى التنوين وبنى فى حالة واحدة فقط واختص البناء فى حالة الجر
ليكون كالفعل المشابه فى التعرى من الجر قوله ويجوز صرفه للضرورة او التناسب ومثل
سلاسلا واغلالا وقواريرا قال الاخفش ان صرف ما لا ينصرف مطلقا اى
فى الشعر وغيره لغة الشعراء وذلك انهم كانوا يضطرون كثيرا لاقامة الوزن
الى صرف ما لا ينصرف فتمرن على ذلك السنتهم فصار الامر الى ان صرفوه فى الاختيار
ايضا وعليه حمل قوله تعالى سلاسلا واغلالا وقواريرا وقال هو والكسائى ان صرف
ما لا ينصرف مطلقا لغة قوم الا افعل منك وانكره غيرهما اذ ليس بمشهور

عن احد في الاختيار نحو جاءني احمد وابراهيم ونحو ذلك واما للضرورة فلا خلاف
في جواز صرفه فلا يصرف ما فيه الالف المقصورة لعدم الضرورة ومنع الكوفيون
صرف افعل للضرورة لان من مع مجروره كالمضاف اليه فلا ينون ما هو كالمضاف
والاصل الجواز لان الكلام في الضرورة وفرق بين المضاف وما هو كالمضاف
وجوز الكوفيون وبعض البصريين للضرورة ترك صرف المنصرف لا مطلقا بل بشرط
العلمية دون غيرها من الاسباب لقوتها كما تبين ذلك عند الكلام في تفضيل
الاسباب وذلك لكونها شرطا لكثير من الاسباب مع كونها سببا واستشهدوا
بقوله فما كان حصن ولا حابس يفوقان جد مرداس في مجمع ومنعه الباقون استدلالا
بان الضرورة تجوز رد الاشياء الى اصولها كما في صرف غير المنصرف ولا تخرج الا
الاشياء عن اصولها وقرب من هذا اجازة قصر الممدود في الشعر دون مد المقصور الا
نادرا ومنعوا روايتهم بان قالوا الرواية يفوقان شيخي والانصاف ان الرواية
ان ثبتت عن ثقة لم تجز ردها وان ثبتت هناك رواية اخرى قوله سلاسلا صرف
ليناسب المنصرف الذي هو يليه اي اغلالا فهو كقولهم هناني الشيء ومراني ولولا
امراني قوله قواريرا يعني اذا قرئ منونا لا اذا وقف عليه بالالف لان الالف
ح كما يحتمل ان يكون بدلا من التنوين يحتمل ان يكون للاطلاق كما في قوله الظنونا
والرسولا والسبيلا فلا يكون نصا فيما استشهد له من صرف غير المنصرف وانما
صرف لتناسب اواخر الآي في هذه السورة لان اواخر الآي كالقوافي يعتبر
توافقها وتجانسها وكل كلام مسجع الا ترى الى قوله عليه السلام خير المال سكة مابورة
وفرس مهرة مامورة اي مومرة يعني كثيرة النتاج وقال تعالى الفجر ثم قال يسر يجانس
بالموافقة قوله وما يقوم مقامهما الجمع والفاء التانيث اعلم ان الاكثرين
على ان قيام الجمع الاقصى مقام سببين وقوته لكونه لا نظير له في الاحاد العربية وا
نحو ثمان ورباع اي الذي القى رباعيته ورجل شناح اي طويل وحمار حراب
اي غليظ قصير فشاذ واما نحو الترامي والتغازي فالاصل فيه ضم ما قبل الآخر
لكنه كسر لاجل الياء واما نحو سوادن وشراحيل علمين فمنقول عن الجمع وبقي
حكمه واما يمان وشآم فالالف فيهما عوض من احدى ياءي النسبة فهذا الوزن
عارض لم تعتد به وذلك لانهما صارا الى ذلك الوزن بسبب احدى ياءي النسب
والالف الذي هو بدل من الاخرى وياء النسب عارضة لا تعتد بها في الوزن
نحو حماني وكماني في المنسوب الى حمال وكمال وكذا تهام بفتح التاء في المنسوب
الى التهم بمعنى تهامة قال ارقني الليلة برق بالتهم يا لك برقا من يشقه لا ينم

قال سيبويه منهم من يقول يماني وشامي بتشديد الياء وهو قليل وحكى وجهه في التعريف
انشاء الله تعالى وانما لم يعد ياء النسب عارضة في ثماري وكراسي وعواري وبخاتي
ودبابي ونحوها لانها ثبتت في احادها وصيغت هذه الجموع على اعتبار تلك الياءات
في الاحاد وليس ذلك اي اعتداد الياء في المفرد وصوغ الجمع عليه الا ترى انك لا تقول
في جمع عجمي عجامي وان كان ياؤه للوحدة كما في بختي وقيل ان ثمانيا مثل يمان
بقياس الالف والياء للنسب الى الثمن الذي هو جزء من ثمانية وفيه نظر اذ لا
معنى للنسب في ثمان فانه بالاضافة الى ثمن كالاربع الى الربع والخمس الى الخمس
ولا معنى للنسب في هذين العددين الى جزءيهما وتقدير النسب في الرباعي انسب
فيكون منسوبا الى الرباعية وهي السن ويجوز ان يقال في الثماني انه منسوب الى
الثمانية اي مجرد العدد لان الثماني لا يستعمل الا في المعدود والثمانية في الاصل
العدد لا المعدود كما تقول في صريح العدد ستة ضعف ثلثة ولا تقول ست
ضعف ثلث وقد جئ تحقيقه في باب العدد فالالف فيهما اذن غير الف المنسوب
اليه تقديرا لكونه بدلا من احدى ياءي النسب وكذلك الياء غير الياء كما قيل في
هجان وفلك وقد جاء ثمان في الشعر غير منصرف شاذا قال يحدو ثماني مولعا
بلقاحها وهو على التوهم لما راى فيه معنى الجمع ولفظه يشبه لفظ الجمع ظنه جمعا
اما سراويل فاعجمي وقد قيدنا الاحاد بالعربية او عربي مفرد شاذ او جمع تقديرا
كما يجيء واما نحو اكلب واجمال فانهما وان لم يات لهما نظير في الاحاد الا انهما
جمعي قلة وحكم جمع القلة حكم الاحاد بدليل تصغيره على لفظه فتى في عضد جمعيتهما
مع انه نسب الى سيبويه ان افعالا مفرد وكذا قال تعالى مما في بطونه والضمير
في الانعام وجاز وصف المفرد به نحو برمة اعشار وثوب اسمال ونطفة امشاج
ولم يوصف المفرد بغير هذا الوزن من الجموع ولا تجيء الا عند الجمع افعل في الواحد
نحو ادرج في اسم موضع لكونه منقولا عن الجمع كمدائن ولا باجر وابل لانهما
الجمياع ولم بالم لكنها لغة ردية شاذة والفصيح ضم الهمزة ولا باشد لانه جمع شدة
على غير القياس وجمع لا واحد له بدليل قوله بلغتها واجتمعت واشدي فاش
الفعل وقال بعضهم انما قوي حتى قام مقام السببين لكونه نهاية جمع التكسير اي
يجمع الجمع الى ان ينتهي الى هذا الوزن فيرتدع ولهذا سمي بالاقصى نحو كلب واكلب
واكالب ونعم وانعام واناعيم واما قوله صلى الله عليه وآله وسلم انكن صواحبات
يوسف وقول العجاج جذب الصراريين بالكروب جمع صراحج ضار بمعنى الملاح
فهما جمعا سلامة ونحو قلنا نهاية جمع التكسير وقيل لما لم يكن له في الاحاد نظيرا

شبه الاعجمي الذي لا نظير له في كلام العرب ففيه الجمع وشبه العجمة وعلى هذا ففيه سببان
لا سبب كما يبين وقال الجزولي فيه الجمع وعدم النظير في الاحاد وعدم النظير
فيما عنده سبب مستقل لا يحتاج الى الجمعية كما يأتي في سراويل ففيه عنده ايضا سببان
والاسباب عنده اكثر من التسعة وقال المصنف منع صرف مثل هذا الجمع التكرر
الجمع حقيقة كالكلاب وكونه على وزن جمع الجمع كمساجد فلا اثر عنده
لكونه اقصى جموع التكسير واما قيام الفي التانيث اعني الممدودة والمقصورة
مقام سببين فلان لزومهما الكلمة وبناء الكلمة عليهما بخلاف ياء التانيث فان
بناءها على العروض وان اتفق في بعض الاسماء لزومها كعنصوة وقمحدوة
وحجارة وخزانة وغيرها كما مر في باب التانيث **قوله** العدل خروجه عن
صيغته الاصلية تحقيقا كثلاث ومثلث واخر وجمع او تقديرا كعمر وباب قطام في تميم
العدل اخراج الاسم عن صيغته الاصلية بغير القلب لا للتخفيف ولا للالحاق
ولا لمعنى فقولنا بغير القلب ليخرج نحو ايس في ييس وقولنا لا للتخفيف احتراز
عن نحو مقام ومقول وفخذ وعنق وقولنا ولا للالحاق ليخرج نحو كوثر وقولنا
لا لمعنى ليخرج نحو رجيل ورجال قوله خروجه اي خروج الاسم ولو قال اخراجه
لكان اوفق لمعنى العدل وهو الصرف يقال اسم معدول اي مصروف عن
بنيته والعدول الانصراف والخروج قوله عن صيغته الاصلية يخرج عنه اخر لانا
قلنا انه معدول عن الاخر وسحر عند من قال انه معدول غير منصرف وامس
عند تميم اذ هما معدولان عن السحر والامس واللام ليست من صيغة الكلمة
لان الكلمة لم توضع عليهما الان تقول كانها من صيغة الكلمة ولشدة
امتزاجها بها قوله تحقيقا نصب على المصدر لان الخروج اما خروج تحقيق اي
خروج محقق كرجل سور بمعنى رجل سبي او خروج تقدير اي خروج مقدر
والمعنى بالعدل المحقق ما يحقق حاله بدليل يدل عليه غير كون الاسم غير
منصرف بحيث لو وجدناه ايضا منصرفا لكان هناك طريق الى معرفة كونه
معدولا بخلاف العدل المقدر فانه الذي يصار اليه لضرورة وجدان
الاسم غير منصرف وتعذر سبب آخر غير العدل فان عمر مثلا لو وجدناه
منصرفا لم نحكم قط بعدوله عن عامر بل كان كادد واما ثلث ومثلث فقد
قام دليل على انهما معدولان عن ثلثة ثلثة وذلك انا وجدنا ثلث وثلثة
ثلثة بمعنى واحد وفائدتهما تقسيم امر ذي اجزاء على هذا العدد المعين ولفظ
المفهوم عليه في غير لفظ العدد مكرر على الاطراد في كلام العرب نحو قرات

الكلمة

الكتاب جزءا جزءا وجاءني القوم رجلا رجلا وابصرت العراق بلدا بلدا
فكان القياس في باب العدد ايضا التكرير عملا بالاستقراء والحاقا للفرد المشكوك
فيه بالاعم الاغلب فما وجد ثلث غير مكرر لفظا حكم بان اصله لفظ مكرر ولم يأت
لفظ مكرر بمعنى ثلث الا ثلثة ثلثة فقيل انه اصله وقد جاء فعال ومفعل في باب العدد
من واحد الى اربعة اتفاقا وجاء فعال من عشرة في قول الكميت شعر ولم يستريثوك
حتى رميت فوق الرجال خصالا عشارا والمبرد والكوفيون يقيسون عليها الى التسعة نحو
خماس ومخمس وسداس ومسدس والسباع مفقود بل يستعمل على وزن فعال من
واحد الى عشرة مع ياء النسب نحو الخماسي والسداسي والسباعي والثماني والتساعي
وعند سيبويه ان منع الصرف في هذا للعدل والوصف فان قيل الوصف في هذا
المكرر عارض كعروضه في اربع في نحو نسوة اربع فكيف اثر فيه ولم يؤثر في اربع قلت
هذا التركيب المعدول عنه لم يوضع الا وصفا ولا يستعمل الا مع اعتبار معنى الوصف فيه
ووضع المعدول غير وضع المعدول عنه والقراء تخير صرف هذا المعدول اذا لم يجر
على الموصوف وليس بوجه اذ الموضوع على الوصفية كاحمر يؤثر فيه الوصف
وان لم يتبع الموصوف وقال ابن السراج وانما لم ينصرف لكون مثنى مثلا معدولا
عن لفظ اثنين وعن معناه ايضا لانه عدل عن معناه مرة واحدة الى اثنين اثنين
ففيه عدل لفظي وعدل معنوي وقيل ان فيه عدلا مكررا من حيث اللفظ لانه اصله
كان اثنين مرتين فجعل مرة واحدة ثم غير لفظ اثنين الى مثنى وقال الكوفيون وابن
كيسان ان فيه العدل والتعريف كما في عمر اذ لا يدخله اللام واذا جرى على النكرة
فمحمول على البدل ولا دليل على ما قالوا ولو كان معرفة ولا شك فيه معنى الوصف لجرى
على المعارف وكيف يكون معرفة وهو يقع حالا نحو جاءني القوم مثنى واما اخر
فانه جمع اخرى التي هي مونث آخر وهو افعل التفضيل بشهادة الصرف نحو آخر آخران
آخرون واواخر واخرى اخريان اخريات واخر مثل الافضل الافضلان الافضلون
والافاضل والفضلى والفضليان والفضليات والفضل فمعنى اخر في الاصل اشد
تأخرا وكان في الاصل معنى جاءني زيد ورجل آخر رجل اشد تأخرا من زيد في معنى من
المعاني ثم نقل الى معنى غير فمعنى رجل آخر رجل غير زيد ولا يستعمل الا فيما هو من جنس
المذكور اولا فلا يقال جاءني زيد وحمار آخر ولا امرأة اخرى ويستعمل اخريات في
المعنى الاول فلا يستعمل الا مع اللام او الاضافة كما هو حقها في نحو جاءني فلان في اخريات
الناس اي في الجماعات المتأخرة وكذا الاواخر فلما خرج اخر وسائر تصاريفه عن معنى
التفضيل استعملت من دون لوازم افعل التفضيل اعني من والاضافة واللام وطوبق

بالمجرد عن اللام والاضافة ما هو له نحو رجلان اخران ورجال آخرون وامراة اخرى
وامراتان اخريان ونسوة اخريات ونسوة آخر قيل الدليل على عدل اخر انه لو كان
مع من المقدرة كما في الله اكبر للزم ان يقال بنسوة آخر على وزن افعل لان افعل
التفضيل ما دام بمن ظاهرة او مقدرة لا يجوز مطابقته لمن هو له بل يجب افراده ولا
ان يكون بتقدير الاضافة لان المضاف اليه لا يحذف الا مع بناء المضاف كما في
الغايات او مع سد مسد المضاف اليه وهو التنوين كما في حينئذ وكلا اتيناه او مع
دلالة ما اضيف اليه تابع ذلك المضاف عليه نحو قوله الا علاله او بداهة سابح [illegible]
استواء كلامهم فلم يبق الا ان يكون اصله اللام ولمانع ان يمنع الحصر فيما ذكر من الوجوه
بما ذهب اليه الخليل في اجمع واخواته من كونها معرفات بتقدير الاضافة مع عدم غيره فيها
من تلك الوجوه فالاولى ان يقال في امتناع كون آخر بتقدير الاضافة ان المضاف
اليه لا يحذف الا اذا جاز اظهاره ولا يجوز اظهاره ههنا ومنع ابو علي من كون آخر
معدولا عن اللام مستدلا بانه لو كان كذا لوجب كونه معرفة كامس وسحر المعدولين
عن ذي اللام وكان لا يقع صفة المنكرات كما في قوله تعالى من ايام أخر واجيب بانه
معدول عن ذي اللام لفظا ومعنى اي عدل عن التعريف الى التنكير ومن اين لا انه
لا يجوز تخالف المعدول والمعدول عنه تعريفا وتنكيرا ولو كان معنى اللام في
المعدول عن ذي اللام واجبا لوجب بناء سحر كما ذهب اليه بعضهم لتضمنه معنى الحرف
فتعريف سحر ليس لكونه معدولا عن ذي اللام بل لكونه علما وذهب ابن جني
الى ان القياس في آخر لما تجرد عن اللام والاضافة ان يستعمل بمن ويفرد لفظه في
جميع الاحوال فاخر في قولك بنسوة آخر معدول عن آخر من ويلزم على هذا القول
ان يكون آخران وآخرون واخر واخرى واخريان معدولا ايضا عن لفظ
آخر الا ان اخرى واخريان غنيان عن اعتبار العدل لالف التانيث والجمعية والمثنى
والمجموع بالواو والنون لا يتبين فيهما حكم منع الصرف في موضع نحو احمران وحمر ولا
كما مر واما اخريات فاستعمالها باللام والاضافة كما هو الاصل ولو لم يكن ايضا لم
يتبين فيه اثر منع الصرف لكونه كعرفات هذا وفي ادعاء كون ظواهر الفاظ المكسر
والمثنيين والمجموعين معدولة عن لفظ الواحد المذكر بعد فالاولى ان لا يدعى كون
آخر وتصاريفه معدولة عن احد لوازم افعل التفضيل على التعيين بل نقول هي
معدولة عما كان حقها ولازمها في الاصل اعني احد الاشياء الثلاثة مطلقا و
انما عدل عنه لتعريه عن معنى افعل التفضيل الذي هو المستلزم لاحدها كما يجيء
في باب افعل التفضيل وذلك لانه صار بمعنى غير كما ذكرنا فعلى هذا يكون العدل ما

بما فسره المصنف اعني خروجه عن صيغته الاصلية بل نقول العدل اخراج اللفظ كما
ذكرنا عما الاصل ان يكون معه من الصيغة او يستلزم كلم اخرى فيدخل فيه سحر وامس
ونحو ضحى وعتمة ومساء وبكرا معينات لان الاصل في تخصيص اللفظ المطلق بشيء
معين مما كان يقع عليه وضعا ان يكون باللام او الاضافة ويدخل فيه الغايات ايضا نحو
قبل وبعد لقطعهما عن المضاف اليه الذي كان يقتضيه وضعا فعلى هذا اذا كان
المعدول معربا وانضم الى عدله سبب آخر امتنع صرفه فلم يمتنع ضحى واخواته لعدم
اعتبار العلمية فيها كما اعتبرت في سحر على ما يجيء واما جمع ومثله اخواته من كتع
وبصع وبتع فالاكثرون على انه معدول عن جمع لانه جمع جمعاء وقياس جمع فعلاء
افعل فعل كحمراء وحمر قال ابو علي ليس قياس كل فعلاء ان يجمع على فعل بل قياس
فعلاء مؤنث افعل المجموع على فعل ايضا واجمع مجموع على اجمعون لا اجمع وقوله
حلايل اسودين واحمرينا شاذ كما يجيء في باب الجمع ولو كان جمع معدولا عن جمع
وفعل لا يصلح لجمع المذكر والمؤنث لجاز جاءني الرجال جمع قال والحق ان جمعاء اسم
لا صفة وقياس جمع فعلاء اسما فعالي في التكسير وفعلاوات في التصحيح كصحاري وصحراوات
فجمع معدول عن احدهما ويرد عليه ان جمعاء لو كان اسما لكان اجمع ايضا كذلك
فجمعه اذن على اجمعون شاذ اذ لا يجمع بالواو والنون الا العلم والوصف كما يجيء
في باب الجمع واما السبب الآخر فيه وفي اجمع فعند الخليل انه تعريف اضافي لان اصل
في جاءني القوم اجمعون اجمعهم اي جميعهم وجاءت الكتائب جمع اي جميعها قيل هو ضعيف
لان تعريف الاضافة غير معتبر في منع الصرف وله ان يقول انما لم يعتبر ذلك مع وجود
المضاف اليه لان حكم منع الصرف لا يتبين فيه كما يجيء واما مع حذفه فما المانع من
اعتباره وقال بعضهم فيه التعريف الوضعي كالاعلام اي وضع تاكيدا للمعارف بلا
علامة التعريف فالموكد لا يكون الا معرفة الا ما جوز الكوفيون من نحو قوله قد صرت
البكرة يوما اجمعا مما كان الموكد فيه محدودا ففيهما على هذا القول شبه العلمية ويرد عليه
صباحا ومساء وبكرا وضحى وعتمة ونحوه معينات فانهن معارف بلا علامة
مخصصة بعد العموم كالاعلام الغالبة سواء نحو النجم والصعق ففيهما العدل عن
اللام مع شبه العلمية مع ان جميعها منصرف وايضا شبه العلم لم يثبت جمعه بالواو
والنون بل المجموع منه الجمع اما العلم واما الوصف قال المصنف فيه وفي اجمع مع
العدل الوصف الاصلي وان صارتا بالغلبة في باب التاكيد فهما عنده كاسود
وارقم ونحوهما وهذا اقرب لكن يبقى الكلام في ان اجمع في الاصل من اي الصفات
سواء من باب احمر حمراء ام من باب الافضل والفضلى لا يجوز ان يكون من باب احمر

لجمعه على اجمعون وجمعه بالنظر الى اصله فعل وبالنظر الى نقله الى الاسمية بالغلبة الى علم كأسا
واداهم قال اتاني وعيد الحوص من آل جعفر فيا عبد عمرو لو نهيت الاحاوصا فعلى
لا يجوز فيه لا قبل الغلبة ولا بعدها وايضا افعل فعلاء لا يجيء في الاغلب الا في الالوان
والخلق والاولى ان يقال انه في الاصل افعل التفضيل لشهادة اجمعون وجمع فكانا
معنى فلما رأت الكتاب اجمع في الاصل انه اتم جمعا في رأي من كل شيء تفضيل
لقولهم جمع نحو احمد واشهر في المحمود والمشهور ثم جعل بمعنى جميعه والجى عنه معنى التفضيل
فعدل في اللفظ عن لوازم افعل التفضيل الثلثة اعني اللام والاضافة ومن كما ذكرنا
في آخر بعينه فآخر واجمع فيهما العدل والوصف والوزن وآخر وجمع فيهما العدل
والوصف ورد على جعل اجمع من باب الافعل ان مؤنثه جمعاء وحقه جمعى كأخرى
والجواب عنه انه لما محى عنه معنى التفضيل جاز ان يغير بعض تصاريفه عما هو قياسه
ولما بقي فيه معنى الصفة مع ان وزنه افعل صار كأحمر الذي هو على افعل وهو صفة
فجاز جمعاء كحمراء واذا جاز لك ان يقول حسناء وخشناء وعلياء مع ان مذكراتها
حسن وخشن وعال لكونها صفات فكيف اذا انضم الى الصفة وزن افعل
هذا كان على المصنف ان يذكر سحر معينا في العدل المحقق اذ هو غير منصرف في القول
المشهور وذكر ايضا امس فيما على لغة بني تميم كما يجيء في الظروف المبنية لقيام الكل
على علتهما وهو ان لفظ كل جنس اطلق واريد به فرد من افراده معين فلا بد فيه من
لام العهد سواء صار بالغلبة علما نحو النجم والصعق اولا نحو قوله تعم فعصى فرعون
الرسول اخذا من استقرا النجم فثبت عدل سحر وامس محققا واما علتيهما فمقدرة كما
يجيء في الظروف المبنية قوله او تقديرا قد مضى التقدير اعلم ان ما هو على وزن
فعل من الاسماء على ثلثة اضرب اما اسم جنس غير صفة وذلك على ضربين مفرد كصرد
وهدى وجمع كغرف وحجر فهذه كلها منصرفة وان سمي بها اذا كان المسمى مذكرا واما
صفة وذلك على ثلثة اقسام احدها مبالغة فاعل غير مختصة بالنداء كحطم او ختع في
مبالغة حاطم وخاتع فهو كضرب في مبالغة ضارب وثانيها مبالغة فاعل مختصة
بالنداء نحو يا فسق ويا لكع فهو في المذكر كفعال في المؤنث نحو يا فساق ويا لكاع
كما يجيء في باب النداء وفعل وفعال المختصان بالنداء بل ساوقا مبالغة
في شيوع الاستعمال كما ساوق احطم في الاستعمال حاطما ولم يختص بباب دون
باب واني لا ارى في نقصان بعض الاسماء المشتركة في معنى عن نقص في التصرف
دليلا على ان الناقص معدول عن الشايع وسيجيء لهذا مزيد بحث في اسماء الافعال
ولما كان من مذهبهم ان جميع انواع فعال مبنية كانت او ممنوعة من الصرف معدولة

وكذا

وكذا فعل المختص بالنداء زعموا عليها انك اذا سميت بها ففعل لا ينصرف اتفاقا نحو فسق علما
للعدل والعلمية وكذا فعال عند بني تميم نحو نزال وفجار وفساق اعلاما وهذا الذي قالوا
حق لو ثبت لهم ان جميعها معدول ودونه خرط القتاد كما يجيء في اسماء كما ذكرنا سماوا ما
علم وسواء اجتمع شرطين ثبوت فاعل وعدم فعل قبل العلمية فهو غير منصرف كقثم وجحى ان
ثبت قاثم وجاحى وعدم قثم وجحى قبل العلمية حكمنا بكونه معدولا عن فاعل جنسا وقطعنا
بعدم نقله عن فعل الجنس فقلنا هو علم مرتجل اي غير منقول عن شيء وهو معدول وانما
حملناه على كونه معدولا ولم نجوز ان يكون مرتجلا غير معدول كعمران وسعاد لكثرة كون
فعل الجامع للشرطين غير منصرف واضطرارنا حينئذ الى تقدير العدل فيه على التقدم لئلا تنخرم
القاعدة الممهدة فكل فعل علم جامع للشرطين تحتمل كونه في كلامهم منصرفا او غير منصرف
فعلينا ان نقدر العدل فيه ونمنعه الصرف الحاقا للمشكوك فيه بالاغلب واما اذا فاته
وان جمع الشرطين لكنه سمع في كلامهم منصرفا فلا نقدر العدل فيه وان اختل احد الشرطين
وذلك بان لا يجيء له فاعل قبل العلمية مع ثبوت فعل ايضا قبلها فهو منصرف كحطم وختع
علمين لجواز نقله عن فعل جنسا وان لا يكون معدولا عن فاعل ولا سيما ان النقل في الاعلام
اكثر واغلب من العدل واما عمر وزفر علمين فكان الواجب على هذا الاصل صرفهما لانه كما جاء
لهما فاعل قبل العلمية جاء فعل ايضا نحو عمر جمع عمرة والزفر السيد قال الاعشى ياتي الظلامة
منه النوفل الزفر لكنهما لما سمعا غير منصرفين حكمنا بانهما حال العلمية غير منقولين عن فعل
الجنسي بل هما معدولان عن فاعل وان اختل الشرطان كلاهما فلا كلام في كونه منصرفا
لو اتفق مجيئه فان قيل بما حكم في المرتجلة التي هي نحو موهب اسم رجل ومكوزة ومحبب وحيوة
ايضا انها معدولة عن موهب بكسر الهاء ومكازة ومحب وحية قلت لانها وان
كانت خارجة عن القياس الا ان هذه التغيرات رجوع الى الاصل من وجه فكانها
ليست بمعدولة اذ العدل خروج عن الاصل وهذا رجوع اليه اما في محبب ومكوزة
فظاهر واما موهب فانه وان كان قياس معتل الفاء بالواو ان يصاغ منه مفعل
بكسر العين لكن الاصل في يفعل مفتوح العين ان يبنى منه مفعل بالفتح فالعدول
الى الكسر في نحو موضع وموجل مخالفة للاصل وانما خولف حملا على الاكثر وذلك لان
الفاء الواوي اكثر من باب يفعل بكسر العين والموضع مبني على المضارع وقد حكى
الكوفيون موضع بفتح الضاد على الاصل واما مورق في اسم رجل فانما صرف اما
بناء على انه فوعل او على انه مفعل لكن كونه اكثر من مفعل كما يجيء في التصريف او لهم
انه غير معدول عن مفعل بالكسر وكذلك موكل علما واما شمس بن مالك بضم الشين
فلما لم يلزم لم يعتبر في العدل ولو سلمنا لزومه قلنا انه منقول عن جمع شمس

والالزم جواز صرفه وترك صرفه كما في هند لان امر العدل ظاهر وليس كالعجمة في
نوح ولوط حتى انه يقال لا يوثر في الثلاثي الساكن الاوسط واما حيوة فلنا ان تركيب
كونها معدولا قوله وقطام في تميم اي في لغة تميم اما في لغة اهل الحجاز ففيها ايضا
عدل مقدر عند النحاة لكنها مبنية وكلامه في المعربات غير المنصرفة ونعني بباب
قطام ما هو على وزن فعال من اعلام الاعيان المونثة وذلك ان فعال على
اربعة اقسام كما يجيئ في اسم فعل كنزال وبناوه ظاهر وعلم للمصادر على المشابهة
راي النحاة كفجار للفجرة وصفة للمونث كفساق بمعنى فاسقة وهما ايضا مبنيان
باتفاق قالوا المشابهة باب نزال عدلا ووزنا ولم يكتفوا في المشابهة بالوزن
لئلا يرد نحو سحاب وجهام وكلام فانها معربة فقالوا كما ان نزال معدول عن
انزل ففساق وفجار في التقدير معدول لان عن فاسقة والفجرة والقسم الرابع
علم الاعيان المونثة فلغة الحجازيين بناوه كله لمشابهته ايضا نزال وزنا وعدلا
لا مقدرا وبنو تميم افترقوا فرقتين اكثرهم على ان ذوات الراء من هذا القسم مبنية
على الكسر للوزن والعدل المقدر كحضار وانما قدر العدل فيها تحصيلا للكسر اللازم
بسبب البناء اذ كسر البناء مصحح للامالة المطلوبة المستحسنة وغير ذوات الراء
كقطام معربة غير منصرفة للتانيث والعلمية ولم يحتاجوا في ترك الصرف ههنا
الى تقدير العدل كما احتيج اليه في عمر الا ان بعض النحاة يقدرونه فيه من غير ضرورة
لانه من باب حضار الذي وجب تقدير العدل فيه لغرض البناء الذي هو سبب
الامالة فقدروا فيه ايضا طردا للباب فلهم على ان جميع هذا القسم غير منصرف
كان من ذوات الراء او لا ويجيئ الكلام على تقدير العدل في مثله في اسماء
الافعال قوله الوصف شرطه ان يكون في الاصل فلا تضره الغلبة فلذلك
صرف مررت بنسوة اربع وامتنع اسود وارقم للحية وادهم للقيد وضعف
منع افعى للحية واجدل للصقر واخيل للطاير تقدير الكلام شرطه ان يكون
في الاصل فلذلك صرف مررت بنسوة اربع فلا يضره الغلبة فلذلك امتنع
اسود وارقم وانا الى الان لم يقم لي دليل قاطع على ان الوصف العارض غير معتد به
في منع الصرف واما قولهم مررت بنسوة اربع مصروفا فيجوز ان يكون الصرف
لعدم شرط وزن الفعل على ما يذكر وهو عدم قبوله التاء فانه يقبلها لقولهم
اربعة لا لعدم شرط الوصف وليس قولهم ان التاء في اربعة ليست بطارية
على اربع لان اربعة للمذكر واربعا للمونث والمذكر في الرتبة قبل المونث
بخلاف يعل ويعلة فان يعلة للمونث فالتاء طارية بشئ وان دققوا فيه

النظر لانه اذا جاز ان لا يعتد بالوزن الاصلي في يعمل لكونه قد تعوض له تقديرا
عن الاعتبار وهو التاء في المونث فكيف يعتد بالوزن العارض في اربع مع كونه
قبل على حالة خرج بها عن شرط اعتبار الوزن وهي اتصاله بالهاء فاذا كان الوزن
في الحال حاصلا فيهما والمخرج عن اعتباره في حالة اخرى فسواء كان تلك الحال
قبل او بعد بل الاول ينبغي ان يكون اضعف لانه عارض غير لازم اذ قد يجوز في
اربع للمونث استعمال الاصل اعني اربعة للمذكر وفي الثاني اعني يعملا وزن
الفعل اصل لكنه غير لازم لانه للمونث يعملة فالوزنان متساويان في عدم اللزوم
واربع يزيد ضعفا بعروض الوزن على ما يعمل قوله فلا تضره الغلبة يعني ان يكون اللفظ
في اصل الوضع عاما في اشياء ثم تصير بكثرة الاستعمال في احدها اشهر به بحيث لا
يحتاج لذلك الشئ الى قرينة بخلاف ساير ما كان واقعا عليه كابن عباس فانه
كان عاما يقع على كل واحد من بني العباس ثم صار اشهر في عبد الله فلا يحتاج
له الى قرينة بخلاف ساير اخوانه وكذا النجم في الثريا والبيت في الكعبة وكذا اسود
كان عاما في كل ما فيه سواد فكثر استعماله في الحية السوداء حتى لا يحتاج فيها الى قرينة
من الموصوف او غيره اذا عنيت به ذلك النوع من الحيات بخلاف ساير السود فانه
لا بد لكل منها اذا قصد به من قرينة اما الموصوف نحو ليل اسود او غيره نحو عندي
اسود من الرجال وبهذا الشرح تبين لك انه لا يخرج الاوصاف العامة بالغلبة
عن معنى الوصفية ولا سيما اذا لم تصره اعلاما بالغلبة فان اعتبار الوصف
مع العلمية فيه نظر كما يجيئ وكيف يخرج عن الوصف ومعنى الغلبة تخصيص اللفظ
ببعض ما وضع له فلا يخرج عن مطلق الوصف بل انما يخرج عن الوصف العام اي
لا يطلق على كل ما وضع له بلى يخرج الوصف لفظا عن كونه وصفا اي لا يتبع الموصوف
لفظا فلا يقال قيد ادهم لكن المقصود في باب ما لا ينصرف الوصف من حيث
المعنى لا من حيث اللفظ فان بهذا ضعف قول المصنف في شرح قوله بعد وخالف
سيبويه الاخفش وهو قوله ومذهب سيبويه اولى لما ثبت معتقدا من اعتبار
الوصفية الاصلية وان زال تحقيقها معنى بل لا استدلال له في باب احمر اذا
نكر بعد العلمية بباب اسود الغالب لان معنى الوصف في احمر اذا زال بالعلمية
تحقيقا لم يعد بعد التنكير لان معنى رب احمر اذن رب مسمى باحمر كان فيه الحمرة او لا
حتى يجوز في السودان المسمى كل واحد منهم باحمر رب احمر لقيته فاذا لم يعد تحقيقا لم يعتبر
في منع الصرف ويجوز مع العلمية ايضا اعتبار معنى الوصف كما يجيئ فيجوز ان تغيير بعدها
فليس اعتبار الوصف بعد العلمية بلازم وهو الوصف الغالب من دون العلمية

كاسود لازم لبقائه بحاله قطعا ويعقد لتقارب معنى الوصف في مثله عندهم قول
ابي علي في كتاب الشعر الابرق والابطح وان استعملا استعمال الاسماء وكسرا تكسيرها
لم يخلع عنهما معنى الوصف بدلالة انهم لم يصرفوهما ولا لحوهما في النكرة فعلمت ان معنى
الوصف مقرر فيهما واذا اقر فيهما معنى الوصف علقت الحال والظرف بهما هذا
لفظه ونحن نعلم ان معنى اسود السالب حية سوداء ومعنى ارقم حية فيها سواد وبياض
ومعنى ادهم قيد فيه دهمة اي سواد اي قيد من الحديد لان الحديد اسود فلم يثبت
نحو اسود ان الوصفية الاصلية يعتبر بعد زوالها فلا حجة اذن لسيبويه في منع
صرف احمر المنكر بعد العلمية كما انه لم يثبت باربع ان الوصفية العارضة لا تعتبر
وقال بعضهم ربما لم يعتبر الصفة الغالبة نحو الابطح فيصرف وذلك لنقصانها
عن ساير الصفات لفظا لعدم جريها على الموصوف وان كان المعنى الوصفي الاصلي باقيا
فيها قوله وضعف منع افعى معطوف على قوله صرفه اي ولكون الوصف
معتبرا ضعف منع افعى لانه لم يتحقق كونه وصفا في اصل الوضع ولا ثبت
ايضا في الاستعمال نحو ادهم افعى بل توهم انها موضوعة للوصفية لما راوا
للحية الخبيثة الشديدة من قولهم فعوة السم اي شدته وكذا توهم في الاجدل
الذي هو الصقر انه موضوع في الاصل للوصف اي طاير ذو جدل وهو
الاحكام وقد قيل للدرع جدلاء وكانه مونث الاجدل وكذا توهم في
اخيل ان معناه الاصلي طاير ذو خيلان ولم يثبت ما توهموه تحقيقا ولنا ان
نقول صرف هذه الكلمات ونحوها لان مستعملها لا يقصد معنى الوصف مطلقا
لا عارضا ولا اصليا فافعى وان كانت في نفسها خبيثة واجدل طايرا
ذا قوة واخيل طايرا ذا خيلان الا انك اذا قلت مثلا لقيت اجدلا
فمعناه هذا الجنس من الطير من غير ان تقصد معنى القوة كما تقول رايت عقابا
لا تقصد فيها معنى الوصف بالشدة وان كانت اقوى من الصقر وليس
صرفها لكونها غير موضوعة للوصف تحقيقا كما اشار اليه المصنف فاما منع صرف
مثله فغلط ووهم قوله قوله التانيث بالتاء شرطه العلمية والمعنوي كذلك وشرط
تحتم تاثيره زيادة على الثلاثة او تحرك الاوسط او العجمة فهند يجوز صرفه وزينب
وسقر وماه وجور ممتنع فان سمي به مذكر فشرطه الزيادة على الثلاثة فقدم منصرف
وعقرب ممتنع اعلم ان التانيث على ضربين تانيث بالالف وتانيث بالتاء
فما هو بالالف متحتم التاثير بلا شرط للزوم الالف وضعا على ما مر ولذا قام مقام
السببين ويريد بتاء التانيث تاء زائدة في آخر الاسم مفتوحا ما قبلها

ينقلب في الوقف هاء فنحو اخت وبنت ليس مونثا بالتاء بل التاء بدل من اللام
لكنه اختص هذا الابدال بالمونث دون المذكر لمناسبة التاء للتانيث فعلى هذا لو سميت بنت
واخت وبنت مذكرا انصرفتا والتانيث بالتاء على ضربين احدهما ان يكون التاء فيه ظاهرا
فشرطه العلمية سواء كان مذكرا حقيقيا كحمزة او مونثا حقيقيا كعزة اولا هذا ولا ذاك كعشرة
فالعلمية شرط تاثيره متحتما فلا تؤثر من دون العلمية بدليل نحو امراة قائمة وفي قائمة الوصف
الاصلي والتانيث بالتاء فالخلل لم يجئ الا من التانيث لان شرط الوصف وهو كونه وضعيا
على ما ذكر المصنف حاصل وذلك الخلل ان وضع التانيث في الاصل على العروض وعدم
الثبات تقول في قائمة قايم فلم يعتد به وانما قلنا في الاصل لان اصل وضعها للفرق بين
المذكر والمونث ولا يجئ لهذا المعنى في الصفات والاسماء الا غير لازمة للكلمة كضاربة ومضروبة
وحسنة وامراة ورجلة وحمارة واما في غير هذا المعنى فقد يكون لازمة كما في حجارة وغرفة كما
يجئ في باب التانيث ثم ان العلمية حيث كانت في الكلمة من الكلمات العربية صيرتها مصونة
عن النقصان فيلزم التاء بسببها فتاء عايشة كراء جعفر صارت لازمة لا تحذف الا لحرف الاصلي
وانما ذلك لان التسمية باللفظ وضع له وكل حرف وضعت الكلمة عليه لا ينفك عن الكلمة
فقولك عايشة في الجنس ليس موضوعا مع التاء فاذا سميت به فقد وضعته وضعا ثانيا مع
التاء فصار التاء كلام الكلمة في هذا الوضع واما ان كانت العلمية في غير الكلم العربية فربما
تصرف العرب فيها بالنقص وتغيير الحركة وقلب الحرف ان استثقلوها كما في جبرئيل وميكائيل
وارسطاطاليس فقالوا جبريل وجبرال وجبرئل وجبريل وميكال وارسطو ورسطاليس
ونحو ذلك وذلك لورودها على غير اوزان كلمهم الحقيقية وتركيب حروفها المتناسبة
مع عدم مبالاتهم بالبس من اوضاعهم ولذلك قالوا اعجمي فالعب به ما شئت واما الزيادة
في الاعلام فنقول ان كان الحرف الزائد لا يفيد معنى كالف التانيث في نحو بشرى ود
ذكرى وتاء التانيث في نحو غرفة والف الالحاق في نحو معزى لم يجز زيادته لان مثل
ذلك لا يكون الا حال الوضع وكلامنا فيما يزاد على العلم بعد وضعه اذا استعمل على وضعه
العلمي وكذا الحكم ان لم يفد الزيادة الا ما افاد العلم كتاء الوحدة ولام التعريف من غير
اشتراك العلم وان افادت الزيادة معنى آخر فان لم يقع لفظ العلم بذلك المعنى على
ما وضع له اولا لم يجز لزوال الوضع العلمي فلا يزيد عليه التاء المفيدة لمعنى التانيث وان
بقي لفظ العلم مع تلك الزيادة واقعا على ما كان موضوعا له جازت مطلقا ان لم
يخرج العلم بها عن التعين كياء النسب وياء التصغير وتنوين التمكن نحو هاشمي وطليحة
وان خرج بها عن التعين جازت بشرط جبران التعين بعلامته كما في الزيدان والزيدون
على ما يجئ في باب الاعلام فان قيل فاذا صار التاء بالعلمية لازما فهلا قيل في نحو حمزة

انه قائم مقام سببين كالالف فيكون العلمية شرط قيامه مقام سببين ولا يكون سببا قلت لما
ذكرنا من ان وضع التاء في الاصل على العروض فلزومه عارض فلم يبلغ مبلغ الالف التي
وضعها على اللزوم وثانيهما ان يكون التاء مقدرا وهو الذي سماه المصنف بالمعنوي
سواء كان حقيقيا كهند وزينب او غير حقيقي كحلب ومصر والالف لا تقدر كالتاء
اذ الالف للزومها لا يحذف حتى تقدر ولا يوثر التاء مقدرة ايضا الا مع العلمية
الا ترى الى نحو حائض منصرفا مع التانيث والوصف ومثله مع العلمية ايضا منصرف
كما يجيء وانما شرط فيه العلمية ايضا لان المقدر عندهم اضعف من الظاهر وشرط الظاهر
العلمية والفرق بينهما ان العلمية تصير التاء الظاهر متحتمة التاثير مطلقا وان كانت الكلمة
على ثلثة ساكنة الاوسط كشاة علما لان العلامة ظاهرة واما التاء المقدر فضعيف فان
سد مسده في اللفظ حرف اثر وجوبا والا ففيه الخلاف كما يجيء وما يسد مسده الحرف الاخير
في الزائد على الثلثة لان موضع التاء في كلامهم فوق الثلثة ولا يزال ثالثة واما نحو شية
وشاة فمحذوف اللام ودليل سده مسد التاء تصغيرهم عقربا على عقيرب من دون
التاء بخلاف قدر فان تصغيره قديرة فالمونث بالتاء المقدرة حقيقيا كان او لا
اذا زاد على الثلثة وسميت به علم منصرف سواء سميت به مذكرا حقيقيا او مونثا حقيقيا
او لا هذا ولا ذاك وذلك لان فيه تاء مقدرا وحرفا سادا مسدها فهو بمنزلة حمزة وان
كان ثلاثيا فاما ان يكون متحرك الاوسط او لا والاول ان سميت به مونثا حقيقيا
كقدم في اسم امراة او غير حقيقي كسقر لجهنم فجميع النحويين على منع صرفه للتاء المقدرة
ولقيام تحرك الاوسط مقام الحرف الرابع القائم مقام التاء والدليل على قيام حركة
الوسط مقام الحرف الرابع انك تقول في حبلى حبلي وحبلوي ولا تقول في جمزى الا جمزي
كما لا تقول في جمادى الا جمادي وخالفهم ابن الانباري فجعل سقر كهند في جواز الامرين
نظرا الى ضعف الساد مسد التاء وان سميت به مذكرا حقيقيا او غير حقيقي فلا خلاف
عندهم في وجوب صرفه لعدم تقدير تاء التانيث وذلك كرجل سميته بقدم وكتاب سميته
بقدم وانما لم يقدر لطريان التذكير في الوضع الثاني على ضعف تانيثه في الوضع
الاول فعلى هذا تقول في تصغير سقر اسم رجل سقير واما اذينة وعيينة اسم رجلين
فسمي بهما بعد التصغير وان لم يسد مسد التاء ولا يسد الساد مسده شيء وذلك اذا
كان ثلاثيا ساكن الاوسط فلا يخلو اما ان يكون فيه عجمة او لا فان لم يكن فان سميت
به مذكرا سواء كان حقيقيا او لا كهند اذا جعلته اسم رجل او اسم سيف مثلا فلا خلاف
في صرفه مثلا وان سميت به مونثا حقيقيا او غيره فالزجاج وسيبويه والمبرد جزموا بامتناعه
من الصرف لكونه مونثا بالوضعين اللغوي والعلمي فظهر فيه امر التانيث وغيرهم جوزوا

فيه بين الصرف وتركه لفوات الساد مسد حرف التانيث وما يسد مسد الساد وكذا الخلاف
فيما سكن حشوه للاعلال لا وضعا كدار ونار فيهما كهند وعدد وكذا القياس في كيد اسم امراة
وان كان فيه العجمة كماه وجور فان سميت به مذكرا حقيقيا او لا فالصرف لا غير اذ هما
كنوح ولوط كما يجيء وان سميت به مونثا حقيقيا او لا فترك الصرف لا غير لان العجمة وان
لم تكن سببا في الثلاثي الساكن الاوسط كما يجيء لكن مع سقوطها عن السببية لا تقصر
عن تقوية السببين حتى يصير الاسم بهما متحتم المنع فظهر التفصيل ان المونث اذا سمي به مذكر
حقيقي او غير حقيقي يعتبر في منع صرفه زيادة على ثلثة احرف ولا يعتبر تحرك الاوسط ولا
العجمة وههنا شرط اخر لمنع صرف المونث اذا سمي به مذكر تركهما المصنف احدهما ان لا يكون
ذلك المونث منقولا عن مذكر فان رباب اسم امراة لكن اذا سميت به مذكرا انصرف
لان الرباب قبل تسمية المونث به كان مذكرا بمعنى الغيم وكذا لو سميت بنحو حائض وطالق
مذكرا انصرف لانه في الاصل لفظ مذكر وصف به المونث لان الاصل المطرد في
الصفات ان يكون المجرد من التاء منها صفة المذكر وذو التاء موضوعا للمونث وكل
نعت لمونث بغير التاء فهو صيغة موضوعة للمذكر استعملت للمونث وثانيهما ان لا يكون
تانيث المونث الذي سمي به المذكر تانيثا يحتاج الى تاويل غير لازم فان انمارا ورجالا وكل
جمع مكسر خال من علامة التانيث لو سميت بها مذكرا انصرف لان تانيثها لاجل تاويلها
بجماعة ولا يلزم هذا التاويل بل يجوز لنا ان ناولها بالجمع فيكون مذكرا ولم يبق التانيث الحقيقي
الذي كان في المفرد ولا التذكير الحقيقي في نحو انمار ورجال بل تانيثها باعتبار التاويل
بالجماعة وهذا تاويل غير لازم كما ذكرنا وثالثها ان لا يغلب استعماله في تسمية المذكر به دون
لان الاسماء المونثة السماعية كذراع وعناق وشمال وجنوب على اربعة اضرب قسمة
عقلية واما ان يتساوى استعمالها مذكرة ومونثة فاذا سمي بها مذكر جاز فيها الصرف
وتركه او يغلب استعمالها مذكرة فلا يجوز بعد تسمية المذكر بها الا الصرف او يغلب استعمالها
مونثة فالوجه ترك الصرف اذا سمي بها مذكر وجاز الصرف ايضا او لا يستعمل الا مونثة
فليس فيها بعد تسمية المذكر بها الا منع الصرف اما ان عكست الامر اعني سميت المونث
باسم المذكر حقيقيين كانا او لا فان كان الاسم ثلاثيا متحرك الاوسط كجبل وحسن او
زائدا على الثلثة كجعفر فلا كلام في منع صرفها لظهور امر التانيث بالطريان مع ساد
مسد التاء او ساد مسد الساد وان كان ثلاثيا ساكن الاوسط كزيد وعمرو سميت بهما امراة
فالخليل وسيبويه وابو عمرو يمنعونه الصرف متحتما كماه وجور لظهور امر التانيث بالطريان
وابو زيد وعيسى والجرمي يجعلونه مثل هند في جواز الامرين ويرجحون صرفه على صرف هند
نظرا الى اصله قوله وشرط تحتم تاثيره اي تاثير المعنوي فالمراد به تانيث ما التاء فيه

مقدرة سواء كان حقيقيا كزينب او لا كعقرب **قوله** زيادة على الثلثة او تحرك الاوسط او العجمة اي اذا سمي به المونث وذلك لما ذكرنا ان آخر حروف الزائد على الثلثة يقوم مقام التاء وتحرك الاوسط يقوم مقام ذلك الساد مسد التاء واما العجمة فانها وان لم يسد مسد التاء ولا مسد الساد المذكور وليست ايضا سببا في الثلاثي الساكن الاوسط كما يجي لكنها مقوية للتانيث الضعيف تاثيره لكون علامته مقدرة بلا نايب فالضعف من قبله لا من قبل العلمية فهو المحتاج الى التقوية لا العلمية فكذا قال وشرط تحتم تاثيره اي تاثير التانيث المعنوي **قوله** فهند يجوز صرفه لخلوه من جميع شرائط التحتم الثلث وزينب ممتنع للزيادة وسقر لتحرك الاوسط وماه وجور للعجمة **قوله** فان سمي به مذكر اي بالمونث المقدر تاؤه فشرطه الزيادة اي الزيادة على الثلثة ولا يعتبر تحرك الاوسط ولا العجمة لضعف امر التانيث في الاصل بسبب تقدير علامته فزيل التذكير الطاري في الوضع العلمي ذلك الامر الضعيف الا اذا سد مسد علامته حرف ولا يقاومه الحركة القائمة او لا مقام الساد فيكون ماه وجور اذن كنوح ولوط لان الجميع علم المذكر فلا يكون التاء مقدرة وسيجي ان العجمة لا تاثير لها في الثلاثي الساكن الاوسط بالسببية بل انما يؤثر بالشرطية بعد ثبوت سببين دونها فقدم وجور منصرفان لعدم الحرف الزائد وعقرب ممتنع لان التاء قام مقام تاء التانيث واما اسماء القبائل والبلدان فان كان فيها مع العلمية سبب ظاهر مشروط فلا كلام في منع صرفها كباهلة وتغلب وبغداد وخراسان ونحو ذلك وان لم يكن فالاصل فيها الاستقراء فان وجدتهم سلكوا في صرفها او ترك صرفها طريقة واحدة فلا تجاوزهم كصرفهم ثقيفا ومعدا وجبنا وداود وترك صرفهم سدوس وحذف وهجر وعمان فالصرف في القبائل بتاويل اللب ان كان اسمه كثقيف او الحي وفي الاماكن بتاويل المكان والموضع ونحوهما وترك الصرف في القبائل بتاويل الام ان كان في الاصل كحذف او القبيلة وفي الاماكن بتاويل البقعة والبلدة ونحوهما وان جوزوا صرفها وترك صرفها كما في ثمود وواسط وقريش فجوز بهما ايضا على التاويل المذكور وان جهلت كيفية استعمالهم لها فلك فيها الوجهان هذا وربما جعلوا الاب مولا بالقبيلة فمنعوه الصرف قال وهم قريش الاكرمون اذا انتموا طابوا فروعا في العلى وعروقا وصيغونه بنت نحو تميم بنت مر وقيس بنت عيلان وكذا قد يولون اسم الام بالحي فيصرفونه ابن نحو باهلة بن اعصر وباهلة امراة وقد يونث ما اسند الى الاسم الاب مع صرفه بتاويل حذف مضاف مونث نحو جاءتني قريش مصروفا اي اولاد قريش ومنه قوله تعالى كذبت ثمود المرسلين بتنوين ثمود فيعتبر المضاف المحذوف كما في قوله تعالى

وكم من قرية اهلكناها فجاءها باسنا بياتا او هم قائلون ويجوز ان يكون صرف مثله بتاويل الحي وتانيث المسند بتاويل القبيلة فهو ماول بالمذكر والمونث باعتبار شيئين الاسناد والمنصرف ولا منع منهم فيه واما نحو قولهم قرات هودا ان جعلته اسم النبي صلى الله عليه وسلم على حذف المضاف اي سورة هود فالصرف وان جعلته اسم السورة فترك الصرف لانه كماه وجور واما اسماء الكلم المبنية في الاصل نحو ان ينصب ورفع وضرب فعل ماض فالاكثر الحكاية وان اعربتها فلك الصرف بتاويل اللفظ وتركه بتاويل الكلمة واللفظة ويجي بسط القول فيها وفي اسماء حروف التهجي اذا سميت بها السور او غيرها في باب الاعلام انشاء الله تعالى **قوله** المعرفة شرطها ان يكون علمية وذلك لان المعارف خمس المضمرات والمبهمات وهما مبنيان فلا مدخل لهما في غير المنصرف اذ هو معرب واما ذو اللام والمضاف فلا يمكن فيهما منع الصرف عند من قال غير المنصرف ما حذف منه التنوين والكسر لحذف تبعا للتنوين واذا لم يدخلهما التنوين لحذف فكيف يتبعه الكسر وكذا عند من قال هو ما حذف منه الكسر والتنوين معا واما عند المصنف فيمكن منع صرفهما لانه قال هو ما فيه علتان او واحدة قائمة مقامهما لكنه لا يظهر فيهما عنده حكم منع الصرف وهو ان لا كسر ولا تنوين لمشابهة الفعل فلم يبق من جملة المعارف الا حكم العلم وانما اعتبر الخليل في اجمع واخواته تعريف الاضافة في منع الصرف لسقوط المضاف اليه ههنا وتعرض المضاف لدخل التنوين فيظهر اثر منع الصرف **قوله** العجمة شرطها العلمية في العجمية وتحرك الاوسط او زيادة على الثلثة فنوح منصرف وابراهيم ممتنع وشتر ممتنع العلمية في العجمية اي كون الاسم علما في اللغة العجمية اي يكون قبل استعمال العرب له علما وليس هذا الشرط بلازم بل الواجب ان لا يستعمل في كلام العرب اولا الا مع العلمية سواء كان قبل استعماله فيه ايضا علما كابراهيم واسمعيل او لا كقالون فانه الجيد بلسان الروم سمي نافع به راوية عيسى لجودة قراءته وانما اشترط استعمال العرب له اولا مع العلمية لان العجمة في الاعجمي يقتضي ان لا يتصرف فيه تصرف كلام العرب ووقوعه في كلامهم يقتضي ان يتصرف فيه تصرف كلامهم فاذا وقع اولا فيه مع العلمية وهي منافية للام والاضافة فامتنعا معها جاز ان يمتنع معها ما يعاقبهما ايضا اعني التنوين رعاية لحق العجمة حين امكنت فتبع الكسر التنوين على ما هو عادته ويبقى الاسم بعد ذلك قابلا لسائر تصرفات كلامهم على ما يقتضيه وقوعه فيه لما تقرر ان الطاري يزيل حكم المطرود عليه فيقبل الاعراب ويا النسبة ويا التصغير ويخفف ما يستثقل فيه بحذف بعض الحروف وقلب بعضها نحو خرجان وآذربيجان في كركان وآذربايكان ونحو ذلك واما اذا لم يقع الاعجمي في كلام

العرب ولا مع العلمية قبل اللام والاضافة اذ لا مانع فيقبل التنوين ايضا مع
مع سائر التصرفات كاللجام والفرند والبرق والبرنج فتصير كالكلمة العربية
فان جعل بعد ذلك علما كان كانه جعلت الكلمة العربية علما فينظر ان كان فيه مع
العلمية سبب آخر غير العجمة منع الصرف كرجس وبقم ففيهما الوزن وكذا اجر محققا
وان لم يكن صرف كلجام علما فقيد العجمية علما قال المصنف مجموع الشرطين واجب العلمية
في العجمة مع احد الشرطين الباقين وهما اما الزيادة او تحرك الاوسط وعند سيبويه
واكثر النحاة تحرك الاوسط لا تاثير له في العجمة فنحو ملك عندهم منصرف متحتما كنوح ولوط
فهم يعتبرون الشرطين المعينين كون الاعجمي علما في اول استعمال العرب له والزيادة
على الثلثة وسواء لي في ذلك ان تحرك الاوسط في المونث نحو سقر انما اثر لقيامه
مقام الساد مسد علامة التانيث واما العجمة فلا علامة لها حتى يسد مسدها
شيء بل الاعجمي بمجرد كونه ثلاثيا ساكن وسطه او تحرك يشابه كلام العرب ويصير
كانه خارج عن وضع كلام العجم لان اكثر كلامهم على الطول ولا يراعون الاوزان
الخفيفة بخلاف كلام العرب والزمخشري تجاوز عما ذهب اليه المصنف بان جعل
الاعجمي اذا كان ثلاثيا ساكن الوسط جايزا صرفه مع ترجيح الصرف فقد جوز
تاثير العجمة مع سكون الوسط ايضا فكيف لا تؤثر مع تحركه وليس بشيء لانه لم
يسمع نحو لوط غير منصرف في شيء من الكلام والقياس المذكور ايضا ممنوعة والذي
غره تحتم منع نحو ماه وجور ولولا العجمة لكان مثل هند ودعد يجوز صرفه و
ترك صرفه وذهل عن ان تاثير الشيء على ضربين اما بكونه شرطا كالزيادة على الثلثة
في التانيث المعنوي واما بكونه سببا كالعدل في ثلث والعجمة في ماه وجور من
القسم الاول اذ لو كانت سببا في الثلاثي الساكن الاوسط لسمع نحو لوط غير منصرف
في كلام فصيح او غير فصيح وتبين بما تقدم علة وجوب صرف نحو لوط وجواز
منع نحو هند مع ان كل واحد منهما ثلاثي ساكن الاوسط وذلك ان حق الاول
الخفة بالعربي وايضا فالتانيث له معنى ثبوتي في الاصل وله علامة مقدرة
يظهر في بعض التصرفات وهو التصغير بخلاف العجمة فانه لا معنى له ثبوتي بل
معناها امر عدمي وهو ان الكلمة ليست من اوضاع العرب ولا علامة لها مقدرة
فالتانيث اقوى منها قوله وشتر وهو حصن بابان ويجوز ان يقال ان امتناعه
من الصرف لاجل تانيثه وعلميته بالبقعة او القلعة الا ان يقول انه لا يستعمل الا مذكرا
فلا يرجع اليه الا ضمير المذكر لكن ذلك مما لم يثبت فالمثال الصحيح لمك لانه
اسم ابي نوح النبي عم قوله الجمع شرط صيغة منتهى الجموع بغيرها كمساجد

ومصابيح واما نحو وازن فمنصرف وحضاجر علما للضبع غير منصرف لانه منقول
عن الجمع وسراويل واذا لم ينصرف وهو الاكثر فقد قيل اعجمي حمل على موازنه وقيل عربي جمع سروالة
تقديرا واذا صرف فلا اشكال ونحو جوار رفعا وجرا كقاض قوله صيغة منتهى الجموع اي
وزن غاية جموع التكسير لانه يجمع الاسم جمع التكسير جمعا بعد جمع فاذا وصل الى هذا الوزن
امتنع جمعه جمع التكسير كجمع كلب على اكلب وجمع الاكلب على اكالب وجمع نعم على انعام
وجمع انعام على اناعيم وانما قيدنا بجمع التكسير لانه لا يمتنع جمعه جمع السلامة وان لم يكن
قياسا مطردا على ما يجيء في التصريف في باب الجمع نحو قوله صم انتن صواحبات يوسف
وقوله جذب الصراريين بالكرور وقوله واذا الرجال رأوا يزيد رأيتهم خضع الرقاب
نواكسي الابصار كما ذكر ابو علي في الحجة وضابط هذه الصيغة ان يكون اولها مفتوحا
وثالثها الفا بعدها حرفان ادغم احدهما في الآخر او لا كمساجد ودواب او ثلثة ساكنة
الوسط فلو فات هذه الصيغة لم يؤثر الجمعية كما في حمر وحسان مع ان في كل واحد منهما
الجمعية والصفة وانما اشترط في هذه الصيغة ان يكون بغير ها احترازا عن نحو ملائكة
لان التاء يقرب اللفظ من وزن المفرد نحو كراهية وعلانية وطواعية فيكسر من قوة
جمعيته فلا يقوم مقام سببين ولا سيما على مذهب من قال ان قيامه مقامهما لكونه لا نظير
له في الاحاد كما ذكرنا قيل ولا يلزم منع ثمان ورباع وجراب وان حصلت فيها صيغة منتهى
الجموع لان هذه الصيغة شرط السبب والموثر هو المشروط مع الشرط قوله وحضاجر علما
للضبع غير منصرف قوله علما حال من الضمير الذي في غير منصرف اي لا ينصرف في حال كونه
علما للضبع والضبع لا تطلق الا على الانثى والذكر ضبعان وذلك لانه لا يبقى فيه اذن
معنى الجمع اذ يقع على كل واحدة منها وهي علم للجنس لا الواحدة معينة فهي كاسامة للاسد
على ما يجيء في باب الاعلام ففيه اذن الشرط وحده وهو الصيغة من دون معنى الجمع فكان
ينبغي ان يكون منصرفا كثمان ورباع والجواب عنه عند المصنف ان الجمع الاقصى اذا
سمي به لا ينصرف لان المعتبر في الجمع عنده ان يكون في الاصل كما ذكرنا في الوصف
فلا يضر زوال الجمع بالعلمية لعروض الزوال فلا اثر على هذا القول للعلمية في منع مساجد
علما بل الموثر الجمعية الاصلية الباقية مقام سببين فان قيل اليس بين الجمعية والعلمية تضاد
كما يذكر المصنف بعد من تضاد الوصف والعلمية فالجواب ليسا متضادين ويصح اعتبار
حقيقة الجمعية مع العلمية كما يسمى جماعة معينة من الرجال بكرام مثلا فيكون معناه هذه الجماعة
المسماة بهذا اللفظ فيكون معنى الجمعية باقيا ونظيره كما تسمى بابانين جبلان فذعى مع العلمية
معنى التثنية فيهما وان جعلا كشيء واحد سمي بلفظ المثنى لكنه يفهم من لفظ ابانين معنى
التثنية اذ معناه هذان الجبلان المعينان ولا تنافي بين العلمية والجمعية والتثنية

والاولى عندي ان لا تنافي ايضا بين الوصف والعلمية واما قول المصنف بعد في الشرح ان العلمية يفيد الخصوص والصفة يفيد الاطلاق فتنافيا فنقول الاطلاق قيد كما يقال الوصف لا بد فيه ان لا يكون لا عاما ولا خاصا بل لا بد فيه من الاطلاق ولا نسلم ان هذا القيد شرط في الصفة لانك تقول هذا العالم وكل عالم والاول خاص والثاني عام وكلاهما وصفان وان اراد المصنف بالاطلاق العموم قلنا لا نسلم ان ماهية الوصف لا بد فيها من معنى العموم بل الصفة المرادة في باب منع الصرف ان يكون الاسم وضع دالا على معنى غير الشمول وصاحبه صحيح التبعية لما يخصص ذلك الصاحب كما يجي في باب الوصف فاذا ثبت في اسم ان دلالته على ما ذكرنا وصحة تبعيته لذلك المخصص وضعيتان فلا يغيره في منع الصرف عروض ما يمنع تبعيته على ذلك المخصص وتبعيته له الا يرى ان نحو اسود وارقم عرض فيهما ما يمنع الجري وهو الغلبة لكن لما كان المعنى الموضوع له الوصف الوضعي وصاحبه باقيا لم يغيره ذلك العارض على ان الغلبة في اعتبار كون دلالة الاسم على المعنى وصاحبه وضعية كما ذكرنا في اربع فنقول يمكن الا في خاتم معنى الختم فيكون دالا على معنى وصاحبه لكن عرض له المانع من الجري وهو العلمية كما عرض في نحو اسود وارقم العلة المانعة من الجري فالعلمية ههنا كالغلبة هناك لا فرق بينهما الا ان الكلمة بالعلمية يصير اخص منها بالغلبة وحدها لان العلمية تخصيصها بذات واحدة والغلبة نوع واحد بل الفرق بين العلمية والغلبة مطلقا ان الغلبة لا ينفك عن مراعاة معنى الوصف كما في اسود وارقم والاكثر في العلمية عدم مراعاته والدليل على امكان لمح الوصف مع العلمية قولهم انما سميت هانيا لتهنا وقول حسان وشق له من اسمه ليجله فذو العرش محمود وهذا محمد وايضا نحن نعلم ان اللقب كالمظفر وقفه من الاعلام واللقب هو الذي يعتبر فيه المدح او الذم فيمكن فيه معنى الوصف الاصلي وايضا كذا قول النحاة انما يدخل اللام على الاعلام التي اصلها المصادر والصفات كالفضل والعباس للمح الوصفية فلو لم يجتمع الوصف مع العلمية كيف يلمح ولو كانت الصفة من حيث هي تقتضي العموم وتنافي الخصوص لم يجز نحو هذا العالم فانه خاص بالضرورة مع اعتبار معنى الوصف له فان قلت فاذا لم يكن بينهما تناف فلم يمتنع صرف هاني ومحمد في المثالين المذكورين وكذا كل علم ملموح فيه الوصف الاصلي قلت كذا كان يجب الا ان المقصود الاتم الاهم في وضع الاعلام لما كان تخصيص المسمى بها سواء لمح فيها المعنى الاصلي كما في اللقب او لم يلمح كتسميتهم الاحمر بالاسود وبالعكس وكان المعنى الاصلي انما يلمح لمحا خفيا ويومي اليه ايماء مختلسا في بعض الاعلام لم يعتد بذلك الوصف الاصلي لكونه كالمنسوخ مع لمحه وكذا القول في الجمعية في نحو مساجد علما انها لم تعتبر

وان لم تنافها العلمية وامكن لمحها في بعض الاعلام لان المقصود الاهم في وضع العلم غير معنى الجمعية واذا ثبت ان معنى الوصف والجمعية لا يعتبران في الوضع الذي يصح لمحهما فيه بالاعتبار في نحو مساجد اسم رجل الذي لم يلمح معنى الجمع وفي خاتم اذا لم يلمح الوصف فالاولى اذن في منع صرف مساجد علما ما قال ابو علي وهو ان فيه العلمية وشبه العجمة حيث لم يكن له في الآحاد نظير كما ان الاعجمي لا يشبه العربي فيزيد عنده في الاسباب شبه العجمة وعند الجزولي فيه سببان ثابتان غير مبني احدهما على سبب آخر كما قال ابو علي ان فيه شبه العجمة وذلك ان الجزولي يعد عدم النظير في الآحاد سببا من الاسباب كالعلمية والوصفية وغيرهما ولم يعده شرط السبب كما فعل غيره وكان سعيد بن الاخفش يصرف نحو مساجد علما لزوال السبب وهو الجمع وهو خلاف المستعمل عندهم قوله وسراويل الاكثرون على انه غير منصرف قال قيس فارسي في سراويل فهو رامح واختلف في تعليله فعند سيبويه وتبعه ابو علي انه اسم اعجمي مفرد عرب كما عرب الآجر لكنه اشبه من كلامهم ما لا ينصرف قطعا نحو قناديل فحمل على ما شابهه في منع الصرف ولم يمنع الآجر مخففا لان جميع ما وازنه ليس ممنوعا من الصرف الا ترى الى نحو الكلب والجرف فعلى قوله ليس فيه من الاسباب شيء لان العجمة شرطها العلمية وفيه التأنيث المعنوي وشرطه ايضا العلمية واما الصيغة فليست سببا بل هي شرط لسبب الجمعية الا عند الجزولي فسيبويه يمنعه الصرف لا لسبب بل لموازنة غير المنصرف وقال الجزولي فيه عدم النظير والعجمة الجنسية وعدم النظير عنده سبب كما مر لكن الكلام في العجمة الجنسية ويجوز له ان يعتبرها في هذا الوزن خاصة لا غيره لاطراد منع صرف جميع ما على هذا الوزن وقال المبرد هو عربي جمع سروالة والسروالة قطعة خرقة قال عليه من اللوم سروالة فليس يرق لمستعطف ويشكل عليه بان اطلاق لفظ الجمع على الواحد لم يجئ في الاجناس فلا يقال لرجل رجال بلى جاء ذلك في الاعلام كمداين في مدينة معينة وجوابه ان الجمع فيه مقدر لا محقق كعدل عمر وذلك ان لنا قاعدة ممهدة وهي ان ما على هذا الوزن لا ينصرف الا للجمعية ولم يتحقق فيه لكونه لآلة مفردة فقدرناها لئلا ينخرم القاعدة وايضا اذا اشتمل الشيء على الاقطاع جاز ان يطلق اسم تلك الاقطاع على المجتمع منها كبرمة اعشار وليس للخصم ان يقول مثله مختص بوزن افعال لانه قد جاء نحو قوله جاء الشتاء وقميصي اخلاق شراذم يعجب منه التواق وشراذم جمع بالاتفاق والتواق ابنه وقد نسب الى سيبويه ان افعالا مفرد وقال ابو الحسن ان من العرب من يصرف سراويل لكونه مفردا ونسب بعضهم الى سيبويه انه قال بالصرف ايضا نظرا الى قوله عرب كما عرب الآجر وهو غلط لان تشبيه سيبويه له بالآجر لاجل التعريب فقط لا لكونه منصرفا مثله الا ترى الى قوله بعد الا انه اشبه من كلامهم ما لا ينصرف قوله واذا صرف فلا اشكال لان السبب اعني الجمعية

الاصلية ح

غير حاصل فلا يفيد الشرط وحده هذا ويمكن تقدير الجمع في سراويل مطلقا صرف او لم يصرف
وذلك لاختصاص هذا الوزن بالجمع فمن لم يصرفه نظر الى ذلك المقدر ومن صرفه فلا ولم
بوقوعه على الواحد وكذا يجوز في نحو حمار حراب ان تقدير الجمع وذلك لتجويز بعضهم فيه
الصرف وترك نحو رايت حمار احرابي وحرابيا فيقول هو جمع حربا اي الارض الغليظة
والجمع الحرابي كالصحاري بالتخفيف قوله ونحو جوار اي المنقوص من هذا الجمع اعلم ان
الاكثر ان جوار في اللفظ كقاض رفعا وجرا وقد جاء عن بعض العرب في الجر جواري
قال الفرزدق فلو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا وقال آخر سماء
الاله فوق سبع سمائيا وهي قليلة واختارها الكسائي وابو زيد وعيسى بن عمر ولا خلاف
في النصب انه جواري وانه غير منصرف ثم اختلفوا في كون جوار رفعا وجرا منصرفا او
غير منصرف فقال الزجاج ان تنوينه للصرف وذلك ان الاعلال مقدم على منع الصرف
لان الاعلال سببه قوي وهو الاستثقال الظاهر المحسوس في الكلمة واما منع الصرف
فسببه ضعيف اذ هو مشابهة غير ظاهرة بين الاسم والفعل على ما تبين قبل قالوا فسقط الاسم
بعد الاعلال عن اوزان اقصى الجموع الذي هو الشرط فصار منصرفا والاعتراض عليه ان
الياء الساقط في حكم الثابت بدليل كسرة الراء في جائني جوار وكسر الراء حكم لفظي كمنع الصرف
فاعتبار احدهما دون الآخر تحكم وكلما حذف للاعلال موجب فهو في حكم الباقي كعم
وشج والا لكان كالمعدوم كيد ودم ومن ثم صرف جندل وذلذل مقصوري جنادل
وذلاذل وقال المبرد التنوين عوض من حركة الياء ومنع الصرف مقدم على الاعلال واصله
جواري بالتنوين ثم جواري بحذفها ثم جواري بحذف الحركة للاستثقال ثم جوار بتعويض
التنوين عن الحركة لتخف الثقل بحذف الياء للساكنين وقال سيبويه والخليل جواري بالتنوين
عوض من الياء ففسر بعضهم هذا القول بان منع الصرف مقدم على الاعلال فاصله جواري
بالتنوين نحو جواري بحذفها ثم جواري بحذف الحركة للاستثقال ثم جوار بحذف
الياء لاستثقال الياء المكسور ما قبلها في غير المنصرف الثقيل بسبب الفرعية وانما
ابدل التنوين من الياء ليقطع التنوين الى اصل طمع الياء الساقط في الرجوع اذ يلزم
اجتماع الساكنين لو رجعت والاعتراض عليه وعلى مذهب المبرد انه لو كان منع
الصرف مقدما على الاعلال لوجب الفتح في قولك مررت بجواري كما في اللغة الـ
القليلة الخبيثة وذلك لان منع الصرف يقتضي حذف التنوين وتبعية الكسر له في
السقوط وصيرورته فتحا وايضا يلزم ان يقال جائني الجوار ومررت بالجوار عند سيبويه
بحذف الياء لان الكلمة لا تخف بالالف واللام وثقل الفرعية باق معهما وفسر
السيرافي وهو الحق قول سيبويه بان اصله جواري بالتنوين والاعلال مقدم على

منع الصرف كما ذكرنا فحذف الياء للساكنين ثم وجد بعد الاعلال صيغة الجمع الاقصى
حاصلة تقديرا لان المحذوف للاعلال كالثابت بخلاف المحذوف نسيا كما ذكرنا فحذف
تنوين الصرف ثم خافوا رجوع الياء لزوال الساكنين في غير المنصرف المستثقل لفظا لكونه
منقوصا ومعنى بالفرعية فعوض التنوين من الياء بخلاف نحو احوى واشقى فانه قدم الاعلال
في مثلهما ايضا ووجد علة منع الصرف بعد الاعلال حاصلة لان الف احوى المنون
ثابت تقديرا فهو على وزن افعل فحذف تنوين الصرف لكن لم يعوض التنوين من الالف
المحذوفة ولا من حركة اللام كما فعل في جوار لان احوى بالالف اخف منه بالتنوين
واما جوار فهو بالتنوين اخف منه بالياء والحركة اللفظية مقصودة في غير المنصرف بقدر
ما يمكن تنبيها بذلك على ثقله المعنوي بكونه متصفا بالفرعيين الا ترى انك تقول خطايا
ودرايا واداوي بلا تنوين اتفاقا ولما انقلبت الياء الفا في الجمع الاقصى وكل غير منصرف
منقوص حكمه حكم جوار فيما ذكرنا ويجيء فيه الخلاف المذكور نحو قاض اسم امرأة واعيل
تصغير اعلى واذا جعل هذا النوع اعني جوار واعيل علما فيونس يجعل حاله مخالفا لحاله
في التنكير وذلك بانه يقدم منع الصرف على الاعلال فيبقى الياء ساكنة في الرفع ومفتوحة
في النصب والجر نحو جاءني جواري وقاضي واعيلي بياء ساكنة ورايت جواري
وقاضي واعيلي ومررت بجواري وقاضي واعيلي بياء مفتوحة في الحالين وانما
قدم منع الصرف لان العلمية سبب قوي في باب منع الصرف حتى منع الكوفيون
الصرف بها وحدها في نحو قوله لفوق مرداس في مجمع كما تقدم واما عند سيبويه
والخليل فحال نحو جوار واعيل علما كان او نكرة سواء واعلم انك اذا صغرت نحو
احوى قلت احي بحذف الياء الاخيرة نسيا لكونها متطرفة بعد ياء مكسورة مشددة
في غير فعل او جار مجراه كاحي والمحيي وقياس مثلها الحذف نسيا كما يجيء في التصريف
ان شاء الله تعالى فسيبويه بعد حذفها نسيا يمنع الصرف لانه بقي في اوله زيادة دالة
على وزن الفعل وعيسى بن عمر يصرفه لنقصانه عن الوزن نسيا بخلاف نحو جوار فان
الياء كالثابت بدليل كسرة الراء كما ذكرنا فلم يسقط عن وزن اقصى الجموع والاولى
قول سيبويه الا ترى انك لا تصرف نحو يعد ويضع علما وان كان قد سقط حرف
من وزن الفعل وابو عمرو بن العلاء لا يحذف الياء الثالثة نحو احي نسيا بل يعله
اعلال اعيل وذلك لان في اول الكلمة الزيادة التي في الفعل وهي الهمزة
بخلاف عطي تصغير عطاء فجعله كالجاري مجرى الفعل اعني المحيي في الاعلال فاحي
عنده كاعيل سواء في الاعلال ومنع الصرف وتعويض التنوين من الياء كما ذكرنا
وبعضهم يقول احيو في تصغير احوى كاسيود في تصغير اسود كما يجيء في التصريف

ويكون في الصرف وتركه كاعيل على الخلاف المذكور **قوله** التركيب شرط العلمية وان
لا يكون باضافة ولا اسناد مثل بعلبك انما كان شرط التركيب العلمية لان الكلمتين
معا يدخلان في وضع العلم فيومن من حذف احدهما اذ العلمية كما قلنا تومن من النقصان
ولولاها لكان التركيب عرضة للانفكاك والزوال **قوله** وان لا يكون باضافة ولا
اسناد لانه لو كان باحدهما وجب ابقاء الجزاين على حالهما قبل العلمية كما يجي في باب المبنيات
وكان عليه ان يقول ولا معربا جزوه الاخير قبل العلمية ليخرج ان زيدا علما وكذلك
نحو يا زيد ويقول ايضا وان لا يكون الثاني مما بني قبل العلمية ليخرج نحو سيبويه وخمسة
عشر علما فان الاصح اذن مراعاة البناء الاول على ما يجي في باب المبنيات **قوله**
الالف والنون اذا كان اسما فشرط العلمية كعمران او صفة فانتفاء فعلانة وقيل
وجود فعلى ومن ثم اختلف في رحمن دون سكران وندمان اعلم ان الالف والنون
انما يوثر لمشابهتهما الف التانيث الممدودة من جهة امتناع دخول تاء التانيث
عليهما معا وبفوات هذه الجهة يسقط الالف والنون عن التاثير وتشابهها
ايضا بوجه آخر لا يعرفوا بها نحو تساوي الصدرين وزنا فسكر من سكران
كحمر من حمراء وكون الزايدين بهما في نحو سكران مختصين بالمذكر كما ان الزايدين
في نحو حمراء مختصان بالمونث وكون المونث في نحو سكران صيغة اخرى مخالفة
للمذكر كما ان المذكر في نحو حمراء كذلك وهذه الاوجه الثلثة موجودة في فعلان
فعلى غير حاصلة في عمران وعثمان وغطفان ونحوها وتشابهها بوجهين اخرين
لا يفيدان من دون الامتناع من التاء وهما زيادة الالف والنون معا كزيادة
زايدي حمراء معا وكون الزايد الاول في الموضعين الفا فانه اجتمع الوجهان
في ندمان وعريان مع انصرافهما فالاصل على هذا هو الامتناع من تاء التانيث
وقال المبرد جهة الشبه ان النون كانت في الاصل همزة بدليل قلبها اليه في صنعاني
وبهراني في النسب الى صنعاء وبهراء وليس بوجه اذ لا مناسبة بين الهمزة والنون
حتى يقال ان النون ابدل منها واما صنعاني وبهراني فالقياس صنعاوي وبهراوي
كحمراوي فابدلوا النون من الواو شاذا وذلك للمناسبة التي بينهما الا ترى
الى ادغام النون في الواو وجراهم على هذا الابدال قولهم في النسب
الى اللحية والرقبة اللحياني والرقباني بزيادة النون من غير ان يبدل من حرف
فزيادتهما مع كونها مبدلة من حرف يناسبها اولى ثم انهم بعد اتفاقهم على ان
تاثير الالف والنون لاجل مشابهة الف التانيث اختلفوا فقال الاكثرون يحتاج
الى سبب آخر ولا يقوم نفسهما مقام سببين كالالف لنقصان المشبه عن المشبه به

وذلك الا آخر اما العلمية كعمران واما الصفة كما في سكران وذهب بعضهم الى انها كالالف
غير محتاجة الى سبب آخر فالعلمية عنده في نحو عمران ليست سببا بل شرط الالف والنون
اذ بها يمتنع عن زيادة التاء والوصف عنده في نحو سكران لا سبب ولا شرط والاولى
اولى لضعفها فلا يقوم مقام علتين **قوله** ان كان اسما اي غير صفة وانما شرط فيه
العلمية ليومن بها عن دخول التاء كما ذكرنا في التانيث بالتاء **قوله** او صفة فانتفاء
فعلانة عطف بالواو على عاملين مختلفين عطف صفة على كان وقوله فانتفاء على ان الا
التقدير او ان كان صفة فشرط انتفاء فعلانة وليس هذا مما جوزه المص مثله كما يجي
في باب العطف **قوله** وقيل وجود فعلى والاول اولى لان وجود فعلى ليس مقصودا
بذاته بل المطلوب منه انتفاء التاء لان كل ما يجي منه فعلانة في لغتهم الا عند بعض بني اسد فانهم
يقولون في كل فعلان جاء منه فعلى فعلانة ايضا نحو غضبانة وسكرانة فيصرفون اذن فعلان
فعلى وهذا دليل قوي على ان المعتبر في تاثير الالف والنون انتفاء التاء لا وجود
فعلى فاذا كان المقصود من وجود فعلى انتفاء التاء وقد حصل هذا المقصود في رحمن
لا بواسطة وجود رحمى بل لانهم خصصوا هذه اللفظة بالباري تعالى فلم يطلقوه على غيره
ولم يضعوا منه مونثا لا من لفظه اعني بالتاء ولا من غير لفظه اعني فعلى فيجب ان يكون
غير منصرف فان قلت لا نم ان وجود فعلى مطلوب ليتطرق به الى انتفاء فعلانة بل
هو مقصود بذاته لانه يحصل بوجوده مشابهة بين الالف والنون وبين الفي التانيث
لكون مونث هذا على غير لفظه كما ان مذكر ذلك على غير لفظه قلت هذا الوجه وان
كان يحصل به بينهما مشابهة الا انه ليس وجها للمشابهة ضروريا بحيث لا يوثر الالف
والنون بدونه بل الوجه الضروري كما ذكرنا في التاثير انتفاء التاء الا ترى الى عدم
انصراف مروان وعثمان بمجرد انتفاء التاء من دون وجود فعلى ثم نقول منع
صرف رحمن اولى لان الممنوع من الصرف مما هو على هذا الوزن وصفا في كلام العرب
الاكثر من المصروف فثبت بهذا ايضا ان اشتراط انتفاء التاء اولى من اشتراط
وجود فعلى وللخصم ان يقول بل الصرف فيما يشك فيه هل صرفته العرب اولا اولى
لانه الاصل وهكذا الخلاف بينهم قايم في فعلان صفة لم يعلم هل انتفى منه فعلانة
اولا وهل وجد له فعلى اولا فبعضهم يصرفه لان الصرف هو الاصل وبعضهم يمنعه
الصرف لانه الغالب في فعلان وقد جاء عريان في ضرورة الشعر ممنوع الصرف
تشبيها بباب سكران قال كم دون مية من خرق ومن علم كانه لامع عريان مسلوب
وقد جاءت الفاظ يحتمل نونها الاصالة فيكون مصروفة اذا سميت بها ويحتمل الزيادة
فلا يصرف نحو حسان وقبان فهو اما من الحسن والقب فينصرف واما من

الجس والقبب فلا يصرفان وكذا نحو شيطان ورمان قال الاخفش اذا سميت
بإصبلال سمعت الصرف لان اللام بدل من النون كما لا يصرف اذا سميت بهراق
اذ الهاء بدل من الهمزة **قوله** ومن ثمه اختلف في رحمن يعني ومن اجل الاختلاف
في الشرط لمن قال الشرط انتفاء فعلانة لم يصرفه في قولك الله رحمن رحيم لحصول
الشرط اذ لم يجي رحمانة ومن قال الشرط وجود فعلى صرفه اذ لم يجي رحمى ولم يختلف
في منع سكران لحصول الشرط على المذهبين ولا في صرف ندمان لانتفاء الشرط
على المذهبين **قوله** وزن الفعل شرطه ان يختص بالفعل كشمر وضرب او
يكون اوله زيادة كزيادته غير قابل للتاء ومن ثمه امتنع احمر وانصرف يعمل
فعل مختص بالفعل كشمر ولم يات في الاسماء الا اعجميا نحو بقم ونحو شلم لبيت المقدس
وكلاهما في كلام العرب ومنقولا عن الفعل نحو شمر لفرس وبذر لماء وعثر لموضع
وخضم لرجل فاضل فهذه كلها افعال فعلى هذا نحو يزيد ويشكر ونرجس خواص
لعدم هذه الاوزان في اجناس الاسماء العربية فيزيد ويشكر في الاسماء
منقولان ونرجس اعجمي ونحو يعصب ويرفع واعصر واصبع وبدر واثمد من
الغالبة في الفعل وانما فعل من الخواص اذ لم يات فعل في اسماء الاجناس
الاصل لدوئل وقيل ان العرب قد ينقل الفعل الى اسماء الاجناس وان كان
قليلا كقوله صلعم ان الله تعالى نهاكم عن قيل وقال وقولهم لطاير نشيرد لاخر
تنوط لتنوطه عشه فيجوز في دئل بمعنى دويبة ان يكون منقولا من فعل ما لم يسم
فاعله من قولهم دئل به اي اسرع والدال لان مشيه سريع واما دئل علما فيجوز
ان يكون من ذلك ويجوز ان يكون منقولا من دال والتغيير دلالة النقل
الى العلم كما قيل شمس بن مالك فيكون في دئل علما الوزن والعدل مع العلمية
وان صح ما نقل ان الوغل لغة في الوغل والسيم بمعنى الاست فهما شاذان
وقوله اويكون اوله زيادة كزيادته اي اول وزن الفعل الذي
في الاسم زيادة كزيادة الفعل من حروف اتين وغيرها فاولق المشتق منه
بالولق اذا سمي به انصرف لان الهمزة اصلية وكذا الفق علما لكونه ملحقا
بجعفر كمهدد فالهمزة اصلية ولو كان افعل لوجب الادغام كاشد
واحب واما اكتب علما ممنوع من الصرف لكونه منقولا من جمع لب
والبك شاذ ولم يات في الكلام فعلل حتى يكون ملحقا به ونون نهشل اصلية
لصرفه مع العلمية والنحاة قالوا في موضع قول المصنف اويكون اوله
زيادة كزيادته او يغلب عليه اي يكون ذلك الوزن في الافعال اكثر منه في

الاسماء حتى يصح ان يقال وزن الفعل فيضاف الى الفعل اذ لو غلب الوزن
في الاسماء او تساوى فيه الاسم والفعل لم يقل انه وزن الفعل والذي حمل المص على تقديم
شان احدهما انه راى فاعل في الافعال اغلب لو سميت بخاتم لا تصرف اتفاقا ولو كان الغلبة
في الافعال معتبرة لم ينصرف والدليل على غلبته في الافعال ان باب المفاعلة اكثر من ان يحصى
والماضي منه فاعل وفاعل الاسمي اقل قليل كخاتم وعالم وساسم والثاني انه راى نحو احمد
واحمر لا ينصرف وعنده ان هذا الوزن في الاسم اكثر منه في الفعل قال لان كل فعل ثلاثي
ليس من الالوان والعيوب يجي منه افعل التفضيل ومن الالوان والعيوب يجي افعل كاحمر
واعور وكلاهما اسمان واما افعل الفعلي فلم يجي منه الا ماضيا للافعال من بعض الافعال
الثلاثية كاخرج واذهب لا من كلها فلم يسمع نحو اقتل وانصر ولذا رد على الاخفش قياسي
احسب واخال واظن واوجد وازعم على اعلم واري قال ويجي افعل ماضيا للافعال من
غيرها جار فيه فعل ثلاثي قليلا كاسحم والجم واثمر وتقابله في الاسماء من غير الفعل الثلاثي ايضا
في القلة نحو اندع وافكل وارنب ولقائل ان يقول على قوله افعل فعلا لم يجي من جميع الافعال
الثلاثية بلى جار على ما اخترت انت من مذهب البصريين ان لفعل التعجب فعل من كل يجي منه
افعل التفضيل الاسمي افعل التعجب الفعلي والذي جار في فعل يفعل مفتوحي العين وفي فعل
يفعل بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع من حكاية النفس في المضارع نحو اذهب واحمد
ويزيد على افعل فعلا اذ لا يجي من غير باب فعل يفعل الا قليلا كاشب على ما يجي في التصريف
ان شاء الله تعالى لكن الانصاف ان الغلبة في افعل الفعلية ليست بظاهرة وقال المص معرفة
غلبة الوزن في احد القبيلين لا يمكن الا بعد الاحاطة بجميع اوزان القبيلين وهو اما متعذر
او متعسر ولا سيما على المبتدي فلا يصح ان يجعل الغلبة شرط وزن الفعل وفيه نظر اذ ربما
يمكن معرفة ذلك بمجرد كون ذلك الوزن قياسا في احدهما دون الآخر كما يعرف مثلا ان
افعل في الفعل قياس في الامر من الفعل الكثير الغالب كاذهب واحمد وليس في
الاسم قياسا في شيء كاصبع وايضا معرفة كون الوزن خاصا باحد القبيلين وهو قابل
به في نحو شمر وضرب لا يمكن الا بعد الاحاطة بجميع اوزان القبيل الآخر وهو متعذر او متعسر
وانما اشترط في وزن الفعل تصديره بالزيادة المذكورة لكون هذه الزيادة قياسية
في جميع الافعال المتصرفة دون الاسماء اذ لا فعل متصرف الا وله مضارع ولا يخلو المضارع
من الزيادة في اوله واما غير المتصرف كنعم وبئس فاقل قليل فصارت هذه الزيادة لاطرادها
في جميع الافعال دون الاسماء اشد اختصاصا بالفعل فيجذب الوزن وان كان مشتركا كافعل
الى جانب الفعل حتى صح ان يقال هو وزن الفعل وايضا فان هذه الزوائد في الفعل لا
يكون الا لمعنى واما في الاسماء فقد يكون لمعنى كاحمر وافضل منك وقد لا يكون كارنب

واكحل وابدع فكانها لم يرد فيها فصارت بالفعل اشهر واخص لان اصل الزيادات ان
تكون لمعنى وانما اشترط مع هذا الشرط ان لا يكون الوزن مما يلحقه تاء التانيث ولا يكون
عرضة له لان الوزن بهذه التاء يخرج من اوزان الفعل اذ الفعل لا يلحقه هذه التاء
فكما تجر الزيادة المصدرة الوزن الى جانب الفعل تجره التاء الى جانب الاسم لاختصاص
بالاسم وترجح التاء في اخراج الوزن في الاسم فانصرف ارمل ويعمل مع الوصف الاصلي
لسليم من الخلل الوزن المشروط بتصدر الزيادة لجواز الحاق التاء نحو ارملة ويعملة
اما الحاق التاء باسود في الحية فلا يضر لان هذه الحاق عارض بسبب غلبة هذا اللفظ في
الاسماء والاصل ان يقال في مؤنثه سوداء هذا والاوزان الخاصة بالفعل كثيرة نحو استفعل
واستفعل واستفعل واستبرق اعجمي ومنها تفاعل وتفوعل ودحرج ودحرج وافتعل وافتعل
وافتعل وكذا انفعل وانفعل وانفعل وغير ذلك ولذا سميت نرجس بكسر النون وترتب
بضم التاء الاولى فالصرف واجب لعدم الوزن والزيادة المذكورة شرط الوزن فلا يؤثر
من دون المشروط ولم يصرفهما الزجاج نظرا الى وزنهما المشهورين اعني نرجس على وزن
نضرب وترتب على وزن تقتل واذا غير وزن الفعل عما كان عليه فان كان بابدال
الزيادة المعتبرة في اول الوزن حرفا آخر كهراق وهرق فانه لا يصير ذلك بوزن الفعل
وان كان الهاء لا اختصاص له بالفعل كالهمزة وذلك لعدم لزواه ذلك الابدال لان
الاكثر في الاستعمال اراق وارق وان كان التغيير لغير ذلك فان كان بعد التغيير الزيادة
المصدرة المعتبرة حاصلة فلا يضر ذلك التغيير ايضا لانها تجر وزن الفعل وبدل عليه نحو
يعد ويهب وكذا المحذوف العين كيقل ويبع ويخف من قولك لم يقل ولم يبع و
لم يخف وكذا المحذوف اللام نحو يخش ويرم ويغز وكذا اخش وارم واغز لان همزة الوصل
بالفعل ايضا اخص لانها مطردة في الفعل اذ لا فعل ثلاثي متصرف الا وقياس امره
ان يكون بهمزة الوصل ونحو عده وقل اصله الهمزة لو لم تحرك في المضارع ما بعد حرف
المضارعة فاذا سميت بفعل محذوف العين واللام لاجل الجزم او الوقف رددت
المحذوف لان سقوطه انما كان للجزم او الوقف الجاري مجراه والجزم لا يكون في الاسماء
فيقول في المسمى بقل واخش جاءني يقول واخشي وكذا في المسمى بقل وبع وجاءني قول
وبع لم يعتبر الوزن الثابت الاصلي نقول جاءني قيل وبيع وفي قل وبع وخف جاءني
قول وبيع وخاف وان لم يكن التغيير لازما كما يقال في علم علم فهو عند سيبويه يضر ايضا
بالوزن كما في رد وبيع وخاف وان لم يكن التغيير لازما كما يقال في علم وقال المبرد انه
كان التغيير قبل النقل اخل بالوزن لانه لا يجامع اذن العلمية واما ان كان بعد النقل
والتسمية كما اذا سمي بعلم ثم خفف فالوزن معتبر لان جامع الوزن والعلمية وزوال

الوزن فيه يكون عارضا غير لازم واما التغيير في الاول فهو في العلمية لازم اذ لم يقع
الوزن العلمي الا مخففا هذا واعلم ان الوزن المشترك فيه بين الاسم والفعل الذي لا اختصاص
له بالفعل لان بوجه لا يؤثر مطلقا خلافا ليونس فانه اعتبر وزن الفعل مطلقا سواء غلب على الفعل
او لم يغلب فمنع الصرف في نحو جبل وعضد وكتف وحاتم وجعفر اعلاما واعتبره عيسى بن
عمر بشرط كونه منقولا عن الفعل كعسب واستدل بقوله انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى
اضع العمامة تعرفوني والجواب انه ان كان علما محكيا لكون الفعل سمي به مع الضمير فيكون جملة
كيزيد في قوله نبئت اخوالي بني يزيد ظلما علينا لهم فديد وان لم يكن علما فهو صفة موصوف مقدر
اي انا ابن رجل جلا امره اي انكشف وجلا الامور اي كشف وفيه ضعف لان الموصوف
بالجمل لا يقدر الا بشرط نذكره في باب الصفة واما بغير ذلك فقليل نادر ولا سيما اذا لزم
منه اضافة غير الظرف الى الجملة **قوله** وما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف لما تبين من
انها لا تجامع مؤثرة الا ما هي شرط فيه الا العدل ووزن الفعل وهما متضادان فلا يكون
معها الا احدهما واذا نكر بقي بلا سبب او على سبب واحد يعني يكون العلمية مؤثرة في
يكون منع صرف الاسم موقوفا عليها وذلك على ثلثة اضرب لانها اما ان يكون سببا لا غير
او شرطا لا غير او شرطا وسببا معا فالاول في موضعين اتفاقا احدهما ان يكون مع العدل
في اسم لم يوضع الا علما كعمر وقطام في تميم والثاني ان يكون مع الوزن سواء كان الاسم
ممنوع الصرف قبل العلمية كاحمر او لا كاصبع واثمد ويزيد ويشكر وفي موضعين على الخلاف
الاول باب مساجد علما فان العلمية سبب فيه عند ابي علي والجزولي والسبب الثاني عند
ابي علي شبه العجمة وعند الجزولي عدم التنظير في الاحاد وليست سببا فيه عند المص لاعتباره
الجمع الاصلي فيكون اذن نحو ثمان ورباع علمين منصرفا عند المصنف غير منصرف عند غيره
واما سراويل علما فعند سيبويه فيه العلمية والتانيث المعنوي وقد يذكر لكن التانيث اغلب
فلذلك اعتبر كما في التانيث فقال سراويل كعقرب اذا سمي به وعند الجزولي فيه العلمية
والتانيث والعجمة وعدم النظير وكان القياس يقتضي ان لا يؤثر العلمية عنده لحصول الاكتفاء
بالعجمة الجنسية عنده وعدم النظير لكن عادته ان لا يلغي سببا فيقول في حمار علما سببان
الثاني من الموضعين كل عدل كان قبل العلمية ممنوع الصرف نحو مثنى وثلث فالاخفش
وابو علي واكثر النحاة يصرفونه لزوال الوصف بالعلمية وزوال العدل ببطلان معنى العدد
وذهب الجرمي وابن بابشاذ الى منع صرفه اعتبارا للعدل الاصلي وابن بابشاذ الى منع صرفه
اعتبارا للعدل الاصلي مع العلمية وهو قياس قول سيبويه في احمر المنكر بعد العلمية ولا يبقى
بين العدل والعلمية بدليل عمر وهو الاقوى واما اخر وجمع علمين فغير منصرفين عند سيبويه
اعتبارا للعدل الاصلي مع العلمية وكذا الكع لان فيه العدل كما ذكرنا عندهم واما كمت

لتفصل من قولك الفصل فانها ينصرف اذ لا عدل في الاصل والاخفش والكوفيون
يصرفون اخر وجمع ولكع اعلاما اذ العلمية وضع آخر وقول سيبويه اقرب لان العدل
امر لفظي وبالعلمية لم يتغير اللفظ وعكس سيبويه الامر في سحر اذا سمي به غيرها وضع له اولا
من ظرف زمان او ظرف مكان او رجل او غيره فجعله منصرفا ولعل ذلك لظهور فعل
في باب العدل نحو عمر وزفر ولكع عندهم بخلاف فعل والثاني وهو كون العلمية شرطا
لا غير في موضع واحد على الخلاف وهو الالف والنون فان العلمية شرطها عند
بعضهم في الاسم نحو عمران وعثمان لانهما لما يمتنع بهما من التا فشابها الف التانيث
فيقوم اشلها مقام سببين وعند الباقين العلمية سبب معها كما مر والثالث اعني
ان يكون العلمية شرطا وسببا معا في اربعة مواضع اتفاقا في المونث بالتا لفظا
او تقديرا وفي الاعجمي وفي المركب وفي ذي الالف الزايدة المقصورة وحال العلمية
غير الموثرة على ضربين اما ان لا يجامع السبب وذلك مع الوصف على ما ذكره المص
وقد ذكرنا انما تجامعه لكن الوصف لا يعتبر معها ولما ان تجامع ولا يوثر وهو اذا
كان مع الف التانيث نحو صحراء وبشرى خلافا للجزولي فانه لا يلغي سببا فهذا حال
العلمية في جميع باب ما لا ينصرف رجعنا الى شرح كلام المص فنقول انما ينصرف كل ما فيه
علمية موثرة اذا نكر لان جميع ما العلمية الموثرة شرط فيه فقط او شرط وسبب معا
خمسة اشيا التانيث بالتا والعجمة والتركيب والالف المقصورة الزايدة والالف
والنون في الاسم فلو فرضنا اجتماعها في اسم مع استحالة مجامعة الالف المقصورة
للالف والنون واقصى ما يمكن اجتماعه من هذه العلمية والتانيث والعجمة والتركيب
والالف والنون كما في اذربيجان لكان يزول تاثير الجميع بزوال العلمية لان
المشروط لا يوثر بدون الشرط وجميع ما العلمية الموثرة فيه سببا ثلثة اشيا العدل
والوزن وشبه العجمة او عدم التنظير في الاحاد في باب مساجد على الخلاف المذكور
ولا يجتمع اثنان منها مع العلمية الموثرة لوجهين الاول ان كل واحد منها ينافي الاخرين
لان اوزان العدل اما فعال او مفعل او فعل او فعل او فعال كثلاث ومثلث واخر
وسحر وامس عند تميم وقطام عندهم ايضا وليس شي منها وزن الفعل ولا اوزان
الجمع الاقصى وليس الجمع ايضا من اوزان الفعل الثاني انه لو لم تتضاد الثلثة ايضا
وليس شيا منها لم يجتمع مع العلمية الموثرة اثنان منها اذ العلم يكون اذن منقولا
مما اجتمع فيه اثنان منها فلم يكن العلمية طارية موثرة لاستقلالهما بمنع الصرف قبل ورود
العلمية فاذا ثبت انه لا يجتمع مع العلمية الموثرة اثنان منها ثبت انه لا يكون معها الا
احدهما فاذا نكر ذلك الاسم بقي على سبب واحد فينصرف ايضا هذا غاية ما يمكن ان

يتمحل لتمشية قول المص ويمكن ان يركب عدم التضاد بين العدل والوزن كما قلنا في
ذيل وكما يمكن ان يقال في اصمت علم المكان العرا اذ اصله اصمت بضمتين فعدل الى
اصمت في حال العلمية ولم يطر العلمية فيه على وزن الفعل والعدل حتى يقال ليست
موثرة لاستقلالهما بالتاثير دونها لانه انما عدل علما كما قلنا في جشم بن مالك فاذا نكر
مثله بقي فيه الوزن والعدل فلا ينصرف لان العدل وان حصل فيه لاجل العلمية لكنه لا يخرج
العلم اذا نكر عن صيغته ومن ابى له ان صيغة العدل محصورة فيما ذكر من الاوزان هذه الكلمة له
قلنا ان العلم بعد التنكير لا يعتبر اصله كما هو مذهب الاخفش وان اعتبر كما هو مذهب سيبويه
السبب الاصلي الذي القيناه لاجل العلمية قلنا في ثلث ومثلث وبابهما انهما لا ينصرف لاعتبار
الوصف الاصلي مع العدل كما في احمر وفرق بعضهم من هذا الباب وبين باب احمر بان قال الوصف
ههنا لا يثبت من دون العدل وقد زال العدل بالتسمية ولا يرجع بعد التنكير اذ معنى رب ثلث
رب مسمى بهذا اللفظ بخلاف احمر المنكر فانه لا يمتنع ان يكون معنى رب احمر رب مسمى بهذا اللفظ
فيه الحمرة والذي يقوي عندي ان الزايل بالكلية لا يعتبر وصفا كان او غيره في باب احمر
كان او في غيره وسياتي تمام الكلام عليه في موضعه وقياس قول سيبويه ان ينصرف اخر وجمع
بعد التنكير لانهما من باب افعل التفضيل كما ذكرنا وسياتي ان افعل التفضيل لا يعتبر فيه الوصف
بعد التنكير واذا نكر سحر بعد التسمية به فالواجب الصرف لانه لا علمية فيه اذ ولا عدل اذ
العدل انما ثبت له قبل التسمية به لكون المراد به سحر يومك وكذا امس رفعا عند بني تميم واذا
نكرت نحو مساجد بعد التسمية فهو غير منصرف عند الاكثرين اما عند المص فلانه يعتبر الجمع
الاصلي مع العلمية التي ظاهرها مناقض له فكيف لا يعتبره بعد التنكير واما عند الجزولي
فلسبب واحد وهو عدم النظير في الاحاد وشبه سبب آخر يعني الجمع اذ لفظه لفظه ونسب ابو علي
الى الاخفش انه لا ينصرف بخلاف احمر اذ مثل هذا الوزن قد يكون غير صفة كارنب
وافكل وقال العبدي لا فرق بينه وبين احمر ولا نص للاخفش في ترك صرفه واذا نكرت
سراويل بعد التسمية فهو عند المبرد كمساجد اذ هو جمع سروالة وقياس قول سيبويه ايضا
ترك الصرف اذ هو اعجمي يحمل على موازنه كما كان قبل التسمية وكذا قياس قول الجزولي
يعتبر فيه عدم النظير والعجمة الجنسية كما اعتبرها قبل العلمية ومن صرفه قبل التسمية يصرفه ايضا
بعدها واما الكلام في احمر بعد التنكير فسيجي ومثل فعلان الصفة اذا سمي به ثم نكر سواء
يصرفه الاخفش خلافا لسيبويه وقال الاخفش ان سميت باسم مركب آخر جزئه ذو الف
التانيث او الجمع الاقصى نحو معدي صحراء او معدي مساجد ثم نكرته صرفته لان الاسم الاخر
بعد التسمية صار جزء الكلمة فليس مجموع الكلمة اذن ذا الف التانيث ولا الجمع الاقصى حتى
يمتنع عن الصرف بعد التنكير والاعرف ولم يصرفهما بعد التنكير نظرا الى افرادهما وقول الاخفش حقيق

ان مجموع الكلمة ليس ذا الف التأنيث مع جعل الكل الاخير كجزء الكلمة ممنوع واما قوله مجموع
الكلمة ليس الجمع الاقصى فمسلم قوله موثرة حال ومفعول يجامع ما ويعني بما اي
شرط فيه التأنيث بالتاء والعجمة والتركيب والالف والنون في الموضوع اسما قوله بها
الا العدل مستثنى مما بقي من المستثنى منه المقدر الذي استثني منه لفظ ما بعد الا
اي لا يجامع سببا غير السبب الذي هي شرط فيه الا العدل وكلا المستثنيين من ذلك
المقدر نحو قولك ما ضرب الا زيدا الا عمرا اي ما ضرب احدا غير زيد الا عمرا اي العلمية
الموثرة يجامع اربعة اشياء وهي شرط فيها ويجامع العدل والوزن وليست
شرطا فيهما بل هي سبب معهما فان كانت في اسم واحد مع الاربعة الاول كاذربيجان
فاذا نكر بقي بلا سبب لزوال شرط الاربعة الاسباب وكذا ان كانت مع اثنين
او ثلثة من الاربعة وان كانت مع العدل او الوزن قال ولا يمكن ان يكون معهما
لتضادهما فلا يكون الا مع احدهما كما في نحو عمر واحمد فاذا نكر الاسم بقي على سبب
واحد قال وانما قلت هما متضادان ليصح حكمي الكلي بكون كل ما فيه علمية موثرة يكون منصرفا
بعد التنكير لبقاء السبب المستغنيين عن العلمية الموثرة واما بيان تضادهما فما تقدم
واعترض على قوله بان قيل لم يكن محتاجا الى هذا الاحتراز اذ لو لم يتضادا ايضا لان
كلامه في العلمية الموثرة ولو اتفق اجتماعهما لم يكن العلمية موثرة لان مثل هذا العلم
لو وقع لكان منقولا عن اسم فيه العدل ووزن الفعل فلا يوثر فيه العلمية الطارية
كما في احمر وسعدي علمين بل لو كانت الاسباب الثلثة مجتمعة بحيث لم يطرا بعضها
على بعض لجاز ان يقال ان حكم منع الصرف منسوب الى اثنين منهما غير معينين
فيكون للعلمية تاثير كونها احد الثلثة الموثر اثنان منها ويمكن ان يجوز اجتماعهما
بمنع طريان العلمية اذن على الوزن والعدل كما في نحو اصمت علما مردا الاعتراض
الحق ان يمنع التضاد بينهما وذلك بمنع حصر اوزان العدل فيما ذكر قبل على ما بينا

متن وخالف سيبويه الاخفش في مثل احمر علما اذا نكر اعتبارا للصفة
بعد التنكير ولا يلزمه باب حاتم لما يلزم من اعتبار متضادين في حكم واحد قوله اعتبارا
للصفة منصوب على انه حال من سيبويه معتبرا او مصدر لقوله خالف سيبويه
اذ معناه اعتبر سيبويه دون الاخفش قوله ولا يلزمه باب حاتم هذا جواب عن
الزام الاخفش لسيبويه في اعتبار الصفة بعد زوالها وتقريره ان الوصف
الاصلي لو جاز اعتباره بعد زواله لكان حاتم غير منصرف اذ فيه العلمية الحالية
والوصف الاصلي فاجاب المص عن سيبويه بان هذا الالزام لا يلزمه لان
في حاتم ما يمنع من اعتبار ذلك الوصف الزائل بخلاف احمر المنكر وذلك المانع

اجتماع المتضادين وهما الوصف والعلمية اذ الوصف يقتضي العموم والعلمية الخصوص
وبين العموم والخصوص تناف قوله في حكم واحد يعني في الحكم بمنع الصرف لانك يحتاج في هذا
الحكم الى اجتماع سببين فتكون قد جمعت المتضادين في حالة واحدة كما اذا حكمنا بجمع احمر على حمر
لان اصله صفة وعلى احامر لاجل العلمية فقد حصل في هذه اللفظة متضادان لكن في حكمين فلم
يجتمعا في حالة فاذا نكر احمر فانه يصح اعتبار الوصف وليس معنى الاعتبار انه يرجع معنى الصفة
الاصلية حتى يكون معنى رب احمر رب شخص فيه معنى الحمرة بل معنى رب احمر رب شخص مسمى بهذا اللفظ
سواء كان اسود او ابيض او احمر فمعنى اعتبار الوصف الاصلي بعد التنكير انه كان ثابتا
مع زواله لكونه اصليا وزوال ما يضاده وهو العلمية فصار اللفظ بحيث لو اراد مريد اثبات
معنى الوصف الاصلي لجاز بالنظر الى زوال المانع هذا والحق ان اعتبار ما زال بالكلية ولم يبق منه
شيء في التاويل كان فيه خلاف الاصل اذ المعدوم من كل وجه لا يوثر بمجرد كونه موجودا فالاولى
ان يقال بان اعتبر معنى الوصف الاصلي في حال التسمية كما لو سمي مثلا باحمر ما فيه حمرة وقصد ذلك
ثم نكر جاز اعتبار الوصف بعد التنكير لبقائه في حال العلمية ايضا لكنه لم يعتبر فيهما لان المقصود
الاهم في وضع الاعلام المنقولة غير ما وضعت له لغة ولذلك تراها في الاغلب مجردة عن المعنى
الاصلي كزيد وعمرو وقليلا ما يلمح ذلك وان كان لم يعتبر في وضع العلم الوصف الاصلي بل قطع
النظر عنه بالكلية كما لو سمي حجر اسود واشعر لم يعتبر بعد التنكير ايضا وقال الاخفش في كتاب الاوسط
ان خلافه في نحو احمر انما هو في مقتضى القياس واما السماع فهو على منع الصرف هذا كله في
افعل فعلاء وكذا فعلان فعلى واما افعل التفضيل نحو اعلم فانك اذا سميت به ثم نكرته فان
كان مجردا من التفضيلية انصرف اجماعا ولا يعتبر فيه سيبويه الوصف الاصلي كما اعتبر في نحو احمر
وان كان مع من لم ينصرف اجماعا بلا خلاف من الاخفش كما كان في احمر اما الاول فلضعف
افعل التفضيل في معنى الوصف وكذا لا يعمل في الظاهر كما يعمل افعل فعلاء فاذا تجرد
من التلبس بفعل الاسمي الذي لا معنى للوصف فيه كافكل وابدع ولا يظهر فيه معنى الوصف
واما افعل فعلاء فلثبوت عمله في الظاهر قبل العلمية واشعار لفظه بالالوان والخلق الظاهرة
في الوصف يكفي في بيان كونه موضوعا صفة فاذا اتصل افعل بمن تميز عن نحو افكل وظهر
فيه معنى التفضيل الذي هو وصف واما الثاني فانما وافق الاخفش سيبويه في منع الصرف
مع من لظهور وضعه اذن بسبب وجود علامة للوصف اعني من بخلاف باب احمر لقربه عن العلامة
الدالة على الوصف كما ذكرنا ولكون من مع مجروره كالمضاف اليه ومن تمام افعل التفضيل
من حيث المعنى الوصفي فلو نون لكان الثاني متصلا منفصلا لان التنوين يشعر بالانفصال
ولو سميت رجلا باجمع الذي يوكد به ثم نكرته صرفته البتة اجماعا لكونه في معنى الوصف اخفى
من افعل التفضيل لانه صار بمعنى كل قبل العلمية والخفي عليه معنى الوصف على ما تقدم في جمع

هذا حكم جميع ما لا ينصرف في حال العلمية وبعدها ثم اعلم ان التصغير يخل من اسباب منع الصرف
بالعدل عن وزن الى اخر لانه يزيل الوزن المعدول اليه بالتصغير وذلك الوزن مراعى
في العدل اذ العدل امر لفظي كذا الجمع الاقصى يخل بالتصغير لوجوب رده الى واحده فيقال
في رباع ومساجد ربيع ومسيجد ولو سميت بالجمع المذكر ثم صغرته انصرف ايضا لزوال علامة
الجمع ووزنه المعتبر واذا صغرت سراويل علما لم ينصرف لان التصغير لا يذهب بالتانيث
المعنوي الذي فيه فيكون كعناق اذا صغر بعد التسمية به ويخل بالتصغير وزن الفعل ايضا
ان لم يكن اوله زيادة كزيادة الفعل كخضيضم ودحيرج في خضم ودحرج واما ان كان اوله
زيادة كزيادته فان التصغير لا يزيله كما تقول في تصغير احمد ونرجس ويشكر وتغلب احيمد و
نريجس ويشيكر وتغيلب لانه وزن مضارع فيعل نحو بيطر يبيطر واما ان عرض الوزن في المصغر
ولم يكن في المكبر كما تقول في تضارب علما تضيرب وفي تحلى تحيلى فبعضهم لا يعتبر العروضه
والاكثرون يعتبرونه لان التصغير وزن مستانف قال بعضهم يعتبر الوصف العارض في
التصغير وزن مستانف قال بعضهم يعتبر الوصف العارض في التصغير ولكونه بناء مستانفا
كما اعتد بالوصف العارض في نحو مشى وثلث لكونه وضعا مستانفا فلا ينصرف ادير
تصغير ادور للوزن والوصف العارض في التصغير والدليل على عروض الوصف في التصغير
قولهم عليمون ورجيلون في جمع مصغر غلام ورجل قال وكان القياس ان ينصرف العلم
في نحو حميرة تصغير حمرة لعروض الوصف المنافي للعلمية الا انه لم يكن ظاهرا في التصغير
لم يعتدوا به والدليل على خفاء معنى الوصف في المصغر علما خروجه لم صيغه فلا يقال تخص
برجيل وفيما قال نظر اذ لو لم يكن ظاهرا لم يعتد به في ادير والاولى ان يقال لا تنافي
بين الوصف والعلمية كما ذكرنا الا ان الوصف المعتبر في باب منع الصرف هو الذي
وضع صحيح التبعية لما يخصص الذات المبهمة المدلول عليها كما ذكرنا قبل وذلك لان القرينة
انما تتعين في مثل هذا الوصف وهي المطلوبة في غير المنصرف واما الالف والنون فيقول
ان بقي الالف في التصغير كما كان فلا يخل التصغير بهما نحو سكيران وعثيمان في سكران
وعثمان وان انقلب ياء كما تقول في سلطان علما سليطين فانه يخل بهما ومعرفة ما
تقلب الفه مما لا تقلب تتبين في التصريف في باب التصغير فعلى هذا التصغير يخل بالعدل
عن وزن وبالجمع مطلقا وبالالف والنون والوزن من وجه دون وجه ولا يخل بالوصف
والعلمية والتانيث والتركيب والعجمة **قوله** وجميع الباب باللام والاضافة
ينجر بالكسر اي كان بدونهما ينجر بالفتح فصار بسببهما ينجر بالكسر اعلم ان من ذهب في منع
غير المنصرف الكسر الى انه لاجل التبعية للتنوين المحذوف لمنع الصرف قال لم يحذف
الكسر مع اللام والاضافة لانه لم يحذف التنوين معهما لمنع الصرف حتى يتبعها الكسر بل

حذفت لانها لا يجامعهما اذ التنوين دليل تمام الاسم والاضافة مشعرة بعدم تمامه فتنافيا
واما تنافي اللام والتنوين فقد مر في بيان نوني المثنى والمجموع ويجوز ان يقال لما عاقب
اللام والاضافة التنوين صارتا كالعوض منه فكانه ثابت فلم يحذف الكسر ومن لم
يقل بتبعية الكسر للتنوين قال لم يحذف مع اللام والاضافة لانهما من خواص الاسماء
فيرجح بهما جانب الاسمية فضعف شبه الفعل فكانه لا سبب في الاسم وقد ذكرنا هل
يكون الاسم بهما منصرفا او باقيا على عدم الانصراف في اول باب ما لا ينصرف ويرد
على الثاني ان كون الاسم فاعلا ومفعولا ومضافا اليه بحذف الجر ظاهرا ومقدرا
من خواص الاسم ايضا ولا يعود الكسر فالاول اولى **قوله** المرفوعات هو
ما اشتمل على علم الفاعلية قدم المرفوعات على المنصوبات والمجرورات لان المرفوع
عمدة الكلام كالفاعل والمبتدا والخبر والمنصوب في الاصل فضلة لكن يشبه بها بعض
العمد كاسم ان وخبر كان واخواتها وخبر ما ولا والمجرور في الاصل منصوب المحل كما تقدم
تحقيقه قوله هو ما اشتمل ذكر الضمير مع رجوعه الى المونث اي المرفوعات نظرا الى
خبر الضمير اعني ما لان المبتدا هو الخبر فيجوز مطابقة المبتدا له كمطابقته للمعود اليه ومثله
قولهم من كانت امك ونعني باشتماله على علم الفاعلية تضمنه اياه بحيث يكون علم الفاعلية
احد اجزائه ونعني بعلم الفاعلية الضم والالف والواو الدالة على الفاعلية والابتدائية
والخبرية وما جرى مجراها فكل ما فيه احد هذه الاشياء مرفوع وان لم يكن فاعلا كالمبتدا
والخبر وخبر ان واسم كان واسم ما ولا المشبهتين بليس وخبر لا التي لنفي الجنس اذ اول
كل واحد منها على كون الاسم الذي هو في آخره عمدة الكلام وكل ما فيه احد هذه الاشياء
مرفوع والاولى على اختصاره قبل ان يقال المرفوعات ما اشتمل على علم العمدة لان الرفع في
المبتدا والخبر وغيرهما من العمد ليس بمحمول على رفع الفاعل كما يجيء بل هو اصل في جميع العمد
على ما تقرر قبل **قوله** فمنه الفاعل وهو ما اسند الفعل اليه او شبهه وقدم عليه على جهة
قيامه به مثل الخ قوله فمنه الفاعل اي مما اشتمل على علم الفاعلية وقال بعده ومنها المبتدا
والخبر حملا على معنى ما انما قدم الفاعل على ساير المرفوعات تنبيها منه على انه اصل المرفوعات
ولهذا سمي الرفع علامة الفاعلية وقد ذكرنا ما عليه قوله ما اسند قد عرفت في حد الكلام
معنى الاسناد ولم يقل ما اخبر بالفعل عنه ليدخل فيه فاعل الفعل الانشائي نحو بعت وهل ضرب
زيد قوله او شبهه يعني به اسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والمصدر واسم الفعل
ولم يقل او معناه فيدخل فيه الظرف والجار والمجرور المرتفع بهما الضمير في نحو زيد قدامك
او في الدار او الظاهر نحو زيد قدامك غلامه لكون الرافع في الحقيقة عنده الفعل او اسم
الفاعل المقدر خلافا لمن قال انه الظرف والجار والمجرور على ما يجيء في باب المبتدا

قوله وقدم الضمير فيه للفعل او شبهه ذي عليه لما واخبر بقوله وقدم عليه عن المبتدا لان نحو زيد
في قولك زيد قام مسند اليه قام لان قام خبر عنه والمسند اليه هو المخبر عنه في الحال او الاصل
كما هو في حد الكلام فكل خبر رفع ضمير المبتدا يجوز ان يقال هو مسند الى المبتدا وان يقال هو
مسند الى ذلك الضمير والمجموع مسند الى المبتدا وكل خبر رافع لغير ضمير المبتدا فهو مع مرفوعه
مسند الى المبتدا وكل خبر غير رافع لشيء كالجوامد فهو وحده مسند الى المبتدا نحو انت زيد
قيل فالمبتدا في قولك قايم زيد يدخل في حد الفاعل لان المسند قدم عليه قلت هو مؤخر
تقديرا وتقديمه كلا تقديم قوله على جهة قيامه به اي قيام الفعل او شبهه والضمير في به لما اي
على طريقة قيامه به وسلكه سواء كان قايما او لا يقال عملت هذا العمل على وجه عملك
وعلى جهته اي على طرزه وطريقته والجار في قوله على جهة متعلق باسند او صفة لمصدره
اي اسنادا على طريقة اسناد القيام ويعني بتلك الجهة ان لا يغير صيغة الفعل الى فعل وفعل
واشباههما وذلك ان طريقة اسناد الفعل القايم مصدره بالفاعل حقيقة نحو ضرب زيد
عدم التغيير فكل ما اسند اليه الفعل على هذا النمط من الاسناد فاعل عند النحاة وان لم
يكن الفعل قايما به على الحقيقة كالامور النسبية نحو قرب وبعد زيد وكذا الافعال المتعدية
نحو ضرب وقتل لان الضرب نسبة بين الضارب والمضروب لا القيام باحدهما دون الآخر
بل بهما لصدوره عن احدهما ووقوعه على الآخر وبقوله على جهة قيامه به يخرج مفعول
ما لم يسم فاعله وهو عند عبد القاهر والزمخشري فاعل اصطلاحا فلا يحترز عنه
ليدخل في الحد وعند من حد بهذا الحد ليس بفاعل فهم خلاف لفظي راجع الى انه هل يقال له في
اصطلاح النحاة فاعل اولا وليس خلافا معنويا وتمثيله بزيد قايم ابوه لرفع شبه الفعل للفاعل
ليس نصا فيما قصد لاحتمال كون قايم خبرا مقدما على ابوه ولو قال ابواه لكان نصا
فالعامل في الفاعل المسند خلافا لخلف فانه قال هو الاسناد وقد ذكرنا في حد الاعراب
علة وجوب تقديم الفعل على الفاعل **قوله** والاصل ان يلي الفعل ولذلك جاز
ضرب غلامه زيد وامتنع ضرب غلامه زيدا يلي فعله اي يكون بعده بلا فصل من قولهم
وليك الشيء اي قرب منك قوله فلذلك جاز اي جواز هذه المسئلة معلل بكون الاصل
في الفاعل ان يلي الفعل وذلك انه يقال انما جاز ضرب غلامه زيد مع ان ما رجع
اليه الضمير مؤخر عنه لان زيدا فاعل واصله ان يلي الفعل فهو مقدم على الضمير تقديرا
وكذلك عدم جواز ضرب غلامه زيدا معلل بما ذكر وذلك انه يقال انما لم يجز ضرب
غلامه زيدا لان غلامه فاعل واصل الفاعل ان يلي الفعل فهو مقدم على زيدا
لفظا واصلا فيكون الضمير قبل الذكر ولا يجوز ذكر ضمير مفسره بعده الا في ضمير الشان
لغرض تعظيم الشان بذكره مبهما اولا ثم مفسرا ليكون اوقع في النفس كما يجيء وليس هذا

الغرض مقصودا فيما نحن فيه او في الضمير الذي يجيء بمفسره فيما بعده منصوبا على التمييز
لان ذلك المنصوب لا يجاء به الا لغرض رفع الابهام عن الضمير فلا يلتبس بخلاف زيدا
في مسئلتنا فان مجيئه لكونه مفعولا لا لكونه للتمييز فقط وانت اذا جئت بعد المبهم بشيء
لغرض من مجيئك به تفسيره فقط لم يبق الابهام فاما اذا جئت بعده بشيء لغرض اصلي
منه غير التفسير كالمفعول ههنا فلا يكفي في التفسير لانه يحمل على ما هو المراد الاصلي منه
ويبقى الابهام بحاله ومن ثم منع الفراء والكسائي في باب التنازع اعمال الثاني اذا
توجه الاول الى المتنازع فيه بالفاعلية كما يجيء خلافا للبصرية وقد جوز الاخفش وتبعه
ابن جني نحو ضرب غلامه زيدا اي اتصال ضمير المفعول به بالفاعل مع تقدم الفاعل
لشدة اقتضاء الفعل للمفعول كاقتضائه للفاعل واستشهد بقوله جزى ربه عني عدي
بن حاتم جزاء الكلاب العاويات وقد فعل وبقوله لما عصى اصحابه مصعبا ادى اليه
الكيل صاعا بصاع وبجوز الى ربه ذي رب الجزاء واصحاب العصيان وبقوله الا ليت شعري هل
يلومن قومه زهيرا على ما جر من كل جانب والاولى تجويز ما ذهب اليه لكن على قلة وليس
للبصرية منعه مع قولهم في باب التنازع بما قالوا وكذا القول بحسن اعطيت درهمه زيدا
لان مرتبة المفعول الاول قبل الثاني وان تاخر عنه لكونه فاعلا معنى كما يجيء في مفعول ما لم يسم
فاعله وقيل نحو اعطيت صاحبه الدرهم قبله ضرب غلامه زيدا وكذا اذا كان للفعل مفعول يتعدى
اليه الفعل بنفسه فمرتبته اقدم مما يتعدى اليه الفعل بحرف الجر ظاهرا نحو قلت باخيه زيدا
او مقدرا نحو اخترت قومه زيدا اي من قومه فمن ثم حسن رجوع الضمير الى المتاخر عنه
في المسئلتين **قوله** واذا انتفى الاعراب فيهما لفظا والقرينة او كان مضمرا
متصلا او وقع مفعوله بعد الا او معناها وجب تقديمه هذا بيان لما يعرض فيوجب
تقديم الفاعل على المفعول بعد ان كان جائزا التاخير عنه قوله لفظا منصوب على التمييز
اي انتفى لفظ الاعراب لا تقديره قوله فيهما اي في الفاعل والمفعول به الذي دل عليه
سياق الكلام اي اذا انتفى الاعراب اللفظي في الفاعل والمفعول معا مع انتفاء
القرينة الدالة على تمييز احدهما عن الآخر وجب تقديم الفاعل لانه اذا انتفت العلامة
الموضوعة للتمييز منهما اي الاعراب لمانع والقراين اللفظية والمعنوية التي قد توجد
في بعض المواضع دالة على تعيين احدهما من الآخر كما يجيء فيلزم كل واحد مركزه ليعرفا
بالامكان الاصلي والقرينة اللفظية كالاعراب الظاهر في تابع احدهما او كليهما نحو
ضرب موسى عيسى الظريف واتصال علامة الفاعل بالفعل نحو ضربت موسى حبلى او اتصال
ضمير الثاني بالاول نحو ضرب فتاه موسى والمعنوية نحو اكل الكمثرى موسى واستخلف المرتضى
المصطفى صلى الله عليهما ونحو ذلك وكذا ان كان الفاعل ضميرا متصلا وجب تقديمه على

على المفعول سواء كان المفعول اسما ظاهرا كضربت زيدا او مضمرا منفصلا كما ضربت الا
اياك او مضمرا متصلا كضربتك لئلا يصير المتصل منفصلا فان قيل ففي المثال الذي
اوردته اخيرا اعني ضربتك صار الذي هو ضمير متصل منفصلا عن عامله قلت لما كان
التاء فاعلا وضميرا متصلا وكلا الامرين موجب للاتصال بالعامل صار بهما كبعض حروف
الفعل الا ترى الى اسكان لام ضربت بخلاف ضربك وذلك لانهم لا يجيزون توالي
اربع حركات في كلمة واحدة فلما صار هذا المركب كالكلمة الواحدة عاملوه معاملتها
وبخلاف نحو ضربك فان المفعول فضلة يعني انه ليس من تمام الكلمة فصار ضمير المفعول
في ضربتك كانه انفصل بالعامل اما لو تقدم المفعول على الفاعل مع اتصالهما لكان
الفاعل المتصل غير متصل بعامله ولا بما هو كالجزء من عامله لان المفعول وان كان من
حيث كونه ضميرا متصلا كالجزء لكنه من حيث كونه مفعولا فضلة قوله او وقع مفعوله
بعد الا اي مفعول الفاعل نحو قولك ما ضرب زيد الا عمرا وينبغي ان تعرف اولا
انك اذا ذكرت قبل اداة الاستثناء معمولا خاصا للعامل فيما بعدها وجب ان يكون
ما لذلك المتقدم من الفاعلية او المفعولية او الحالية او غير ذلك محصورا في المتاخر
وما لذلك المتاخر من تلك المعاني باقيا على الاحتمال لم يدخله لا العموم ولا الخصوص كما
اذا قلت مثلا ما ضرب زيد الا عمرا فضاربية زيد محصورة في عمرو اي ليس ضاربا لاحد
الا لعمرو واما مضروبية عمرو فعلى الاحتمال اي يجوز ان يكون مضروبا لغير زيد ايضا و
بالعكس لو قلت ما ضرب عمرا الا زيد فمضروبية عمرو مقصورة على زيد اي لم يضربه
الا زيد وضاربية زيد باقية على الاحتمال اي يصح ان يكون ضاربا لغير عمرو ايضا وكذا
في نحو ما جاء زيد الا راكبا يجوز ان يكون حالة الركوب لغير زيد ايضا بخلاف ما جاء راكبا
الا زيد فاذا تقرر هذا تبين ان ضرب زيد في قولك ما ضرب زيد الا عمرا مقصورة
على عمرو ومضروبية عمرو على الاحتمال فلو قدمت عمرا على زيد فاما ان تقدمه عليه من
دون الا نحو ما ضرب عمرا الا زيد وفيه انعكاس المعنى اذ يصير المضروبية خاصة والضاربية
باقية على الاحتمال فلا يجوز واما ان تقدمه عليه مع الا نحو ما ضرب الا عمرا زيد فعند هذا
يقول اردت ان عمرا وزيدا استثنيا معا والمراد ما ضرب احدا احدا الا عمرا
زيد اختل ايضا لان مضروبية عمرو في اصل المسئلة اعني ما ضرب زيد الا عمرا كانت
على الاحتمال وبالتقدير المذكور الان لا ضارب الا زيد ولا مضروب الا عمرو
فصار ضاربية هذا مقصورة على هذا ومضروبية هذا مقصورة على هذا
مع ان استثناء شيئين باداة واحدة بلا عطف غير جائز مطلقا عند الاكثرين
لضعف اداة الاستثناء اذ الاصل فيه الا وهي حرف فلا يستثنى بها شيئان

لا على وجه البدل ولا على غيره فلا تقول في البدل ما نجا احد لشيء الا عمرو بدرهم
ولا تقول في غير البدل ما نجا احد بشيء الا عمرا الدينار ويجوز مطلقا عند جماعة وبعضهم
فصلوا فقالوا ان كان المستثنى منهما مذكورين والمستثنيان بدلين منهما جاز نحو ما ضرب احد احدا
الا زيد عمرا وذلك لان الاسمين بكونهما بدلين مما قبل الا كانهما واقعان موقع ما ابدلا منهما
اي كانهما وقعا قبل الا ولم يبقيا مستثنيين فكانك قلت ضرب زيد عمرا ومثل هذا عند الاولين
بدل ومعمول عامل مضمر من جنس الاول لا بدلان والتقدير ما ضرب احد احدا الا زيد ضرب عمرا
وان كان المستثنى منهما مقدرين نحو ما ضرب الا زيد عمرا او كان احدهما مذكورا دون الاخر
نحو ما ضرب القوم الا بعضهم بعضا او كلاهما مذكورين لكن المستثنيين لم يبدلا منهما نحو ما ضرب
احد لشيء الا زيدا او الا زيدا السوط لم يجز لان المستثنيين اذن ليسا كالواقعين قبل الا
وهي تضعف عن استثناء شيئين لا على الوجه المذكور فان استدل من اجاز مطلقا
بقوله وما نريك اتبعك الا الذين هم اراذلنا بادي الراي فانه لم يذكر المستثنى منهما
والتقدير ما نريك اتبعك احد في حالة الا اراذلنا في بادي الراي اي بلا روية قوية فلعلهم
ان يعتذروا بانه منصوب بفعل مقدر اي اتبعوك في بادي الراي او بان الظرف يكفيه رائحة
الفعل فيجوز فيه ما لا يجوز في غيره وان اردت في اصل المسئلة اعني ما ضرب الا عمرا زيد ان
زيد فاعل مقدم معنى وليس بمستثنى وان المراد ما ضرب زيد الا عمرا فالمعنى لا ينعكس ولا يلزم
استثناء شيئين باداة الا لان اكثر النحاة منعوا ان يعمل ما قبل الا فيما بعد المستثنى بها
الا ان يكون معموله الواقع بعد المستثنى هو المستثنى منه نحو ما جاءني الا زيدا احد او تابعا
للمستثنى نحو ما جاءني الا زيد الظريف او معمولا لغير العامل في المستثنى نحو قولك رايتك
اذ لم يبق الا الموت ضاحكا وذلك ان ما بعد الا من حيث المعنى من جملة مستانفة غير
الجملة الاولى لان قولك ما جاءني الا زيد بمعنى ما جاءني غير زيد فاختصر الكلام وجعلت الجملتان
واحدة فالاولى ان لا يتوغل المعمول في الخبر الاجنبي عن عامله اما المستثنى فانه على طرف
ذلك الخبر غير متوغل فيه وانما جاز وقوع المستثنى منه وتابع المستثنى بعد المستثنى لان المستثنى لم
يتعلق بهما من وجه فكانه وكل واحد منهما كالشيء الواحد اما نحو ضاحكا فليس في الخبر الاجنبي
عن عامله اذ قولك اذ لم يبق الا الموت معمول رايتك وضاحكا معمول الاخر فاذا
ثبت هذا فان وقع معمول اخر لما قبل الا بعد المستثنى غير الثلثة المذكورة اما مرفوع او
منصوب ولا يكون الا في الشعر كما في قوله كان لم يمت حي سواك ولم تقم على احد الا
عليك النوائح وكقوله لا اشتهي يا قوم الا كارها باب الامير ولا دفاع الحاجب اضمروا له
عاملا اخر من جنس الاول اي قامت النوائح واشتهي باب الامير كارها والكسائي جوز
مطلقا عمل ما قبل الا فيما بعد المستثنى بها سواء كان العمل رفعا او نصبا صريحا كان او

النصب كما ذكرنا اولا كما في قولك ما مررت الا راكبا بزيد في الشواو في غيره بلا تقدير لناصب ولا
رافع وابن الانباري جوز رفع ما بعد المستثنى على الاصح سواء كان ذلك ايضا مستثنى او لا
كما مضى فلا يجوز فيما ضرب زيد الا عمرا ما ضرب الا عمرا زيد وانما قلت في اول باب
المسئلة معمولا خاصا لانه اذا كان المعمول عاما نحو ما ضرب احد الا زيدا فلا يقال
ان مضروبية زيد باقية على الاحتمال لانه لم يبق بعد احد شيء يمكن ان يضرب زيد الا كما كان
في ما ضرب زيد الا عمرا امكن ان يضرب عمرا غير زيد ايضا قوله او معناها يعني انما فانه
انما من معنى الحصر وذلك ان المشهور عند النحاة والاصوليين ان معنى انما ضرب زيد
عمرا ما ضرب زيد الا عمرا فلو قدمت المفعول على هذا انعكس الحصر كما ذكرنا في ما ضرب زيد
الا عمرا وقد خالف بعض الاصوليين في افادته الحصر استدلالا بنحو قوله عليه الصلوة
والسلام انما الاعمال بالنيات وانما الولاء للمعتق واجيب بان المراد في الخبرين
التاكيد فكانه ليس عمل الا بالنية وليس الولاء الا بالعتق كقوله عليه الصلوة والسلام
لا صلوة لجار المسجد الا في المسجد **قوله** واذا اتصل به ضمير المفعول او وقع بعد
الا او معناها او اتصل مفعوله وهو غير متصل وجب تاخيره بيان لما يعرض فيه وجوب
مخالفة الاصل اي تاخير الفاعل عن المفعول قوله اتصل به اي بالفاعل ضمير مفعول
اي ضمير راجع الى المفعول وجب تاخير الفعل عند الاكثرين ومثاله ضرب زيدا غلامه
اذ لو قدمته لكان اضمارا قبل الذكر لفظا واصلا كما مر وينبغي ان يجوز عند الاخفش
وابن جني كما تقدم وكذا الحكم لو اتصل ضمير المفعول بصلة الفاعل او صفته نحو ضرب زيدا
الذي ضرب غلامه واكرم هندا رجل ضربها بهذا قيل ولو قيل بجواز اكرم رجل هندا
ضربها جاز لان الفصل بين الوصف والموصوف بالاجنبي غير ممتنع بخلاف الصلة
والموصول اذ الاتصال الذي بين الاولين اكمل مما بين الاخيرين قوله او وقع
بعد الا اي وقع الفاعل نحو ما ضرب عمرا الا زيد او معناها نحو انما ضرب عمرا
الا زيد وانما وجب تاخير الفاعل ههنا لما ذكرنا بعينه في وجوب تقديمه في ما ضرب
زيد الا عمرا فان مضروبية ما قبل الا محصورة فيما بعدها والضاربية محتملة فلو قدمت
الفاعل بلا الا لانعكس المعنى ولو قدمته معها لجاز المحظور المذكور قوله او اتصل
مفعوله اي كان مفعول الفاعل ضميرا متصلا وهو غير متصل اي الفاعل غير
الضمير المتصل وغير ضمير المنفصل اما ضمير منفصل نحو ما ضربك الا انا او مظهر نحو
ضربك زيد وانما قيد بقوله وهو غير لانهما لو كانا معا متصلين نحو ضربتك لوجب
تقديم الفاعل كما ذكرنا **قوله** وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازا في مثل زيد
لمن قال من قام وليبك يزيد ضارع لخصومة ووجوبا في مثل وان احد من المشركين استجارك

وقد يحذف فان معناه مثل نعم لمن قال اقام زيد قوله لقيام قرينة جوازا لا يحذف شيء
من الاشياء الا لقيام قرينة سواء كان الحذف جائزا او واجبا قوله زيد لمن قال من
قام الظاهر ان زيد مبتدأ لا فاعل لان مطابقة الجواب للسؤال اولى من ثم قالوا
في جواب ما ذا اذا كان ذا بمعنى الذي انه رفع لان السؤال بجملة اسمية بخلاف ما اذا كان
ذا زائدا فان الاولى نصب الجواب كما يجيء في باب الموصولات وايضا فالسؤال عن
القائم لا عن الفعل والاتم تقديم المسئول عنه فالاولى ان يقدر زيد قام لمن توهم
الا خطيئة فلا اليه برفع خطيئة من باب حذف الفعل بلا خلاف اي ان لا ينفق لك
خطيئة من الدنانير فانا لا اليها اي غير مقصرة فيما يحظى به العنوان عند ازواجهن
من الحذقة والتصنع وروي النصب فيهما على تقدير الا اكن خطيئة فلا يكون اليه قوله
وليبك يزيد ضارع لخصومة هذا ايضا من جنس الاول اي مما القرينة فيه السؤال
الا ان السؤال ايضا ههنا مقدر مدلول عليه بلفظ الفعل المبني للمفعول لانه يلتبس
الفاعل اذن على السامع فيسال عنه فكانه لما قال ليبك يزيد سال سائل من يبكيه
فقيل ضارع اي يبكيه ضارع والسؤال في الاول مصرح به والبيت للحارث بن نهيك
وعجزه ومختبط مما تطيح الطوائح يقال بكيته اي بكيت عليه بحذف حرف الجر لكثرة الاستعمال
وليس بقياس كما يجيء في باب المتعدي وغير المتعدي من قسم الافعال والضارع
الذليل من قولهم ضرع ضراعة قوله لخصومة متعلق بضارع وان لم يعتمد على شيء لان
الجار يكتفي برائحة الفعل اي يبكيه من يضرع ويذل لاجل الخصومة فان يزيد كان
ملجأ وظهرا للاذلاء والضعفاء وتعليقه بيبكي المقدر ليس بقوي في المعنى و
المختبط الذي ياتيك للمعروف من غير وسيلة يقال اختبطني فلان واصله من خبط
الشجرة اذا ضربتها بالعصا ليسقط ورقها مما تطيح اي تذهب وتهلك والطوائح
بمعنى المطيحات يقال طوحته الطوائح واطاحته الطوائح اي ذهبت به ورمته
ولا يقال المطوحات ولا المطيحات وهو اما على حذف الزوائد مثل اورس فهو
وارس واعشب فهو عاشب او على النسب مثل ماء دافق اي ذو دفق يقال
طاح يطوح مثل قال يقول وطاح يطيح وهو واوي من باب فعل يفعل بكسر العين
فيهما عند الخليل قوله مما تطيح متعلق بمختبط اي يسال من اجل اذهاب الوقائع ماله
وما مصدرية او بيبكي المقدر اي يبكي لاجل اهلاك المنايا يزيد ويجوز ان يكون ما
بمعنى التي اي لاجل خلال الكرم التي طوحتها الطوائح وتطيح على كل تقدير حكاية
حال ماضية فورد الماضي بصورة الحال اذا كان الامر هائلا لتصويره للمخاطب
نحو قولك لقيت الاسد فاضربه فاقبله قوله ووجوبا في مثل وان احد من المشركين

استجارك انتصاب جوازا و وجوبا على انهما مصدر لقوله يحذف اى يحذف حذفا جايزا او وجوبا
انما كان الحذف واجبا مع وجود المفسر نحو استجارك الظاهر لان الغرض بالاتيان بهذا الظاهر
تفسير المقدر فلو اظهرته لم يحتج الى مفسر لان الابهام المحوج الى التفسير انما كان لاجل التقدير
ومع الاظهار لا ابهام والغرض من الابهام ثم التفسير احداث وقع فى النفوس لذلك
المبهم لان النفوس تتشوق اذا سمعت المبهم الى العلم المقصود منه وايضا فى ذكر الشى مرتين
مبهما ثم مفسرا توكيد ليس فى ذكره مرة وانما لم يحكم بكون احد مبتدا واستجارك خبره لعلمهم
بالاستقرار باختصاص حرف الشرط بالفعلية على انه نسب الى الاخفش جواز وقوع الاسمية
بعدها بشرط كون الخبر فعلا فمثالنا على مذهبه اذن ليس من قبيل ما نحن فيه ويبطل ما نسب
اليه لوجوب النصب فى ان زيدا ضربته الا على ما اجاز بعض الكوفيين من نحو لا تجزعى ان منفس
اهلكته ومع ذلك ما او لوها الا باضمار فعل رافع لمنفس اى ان هلك وان اهلك منفس
وهو مع ذلك مردود على ما يجى الكلام عليه بعد وجميع ما ذكرنا من الوفاق والخلاف
مطرد فى نحو لو ذات سوار لطمتنى وهلا زيد قام اعنى كل حرف لا يليه الا الفعل ومفسر
الفعل المقدر اما فعل صريح كما مر او حرف يودى معنى الفعل مثل ان الموضوعة للثبوت
والتحقق مثل اذن وانه على ثبت وتحقق والتزم ان يكون خبرها فعلا كما يجى فى قسم الحروف
ليكون ان مشعرا بمعنى الفعل المقدر وخبرها فى صورة ذلك الفعل اعنى الفعل الماضى فيكون ان
معا كالفعل الصريح المفسر وذلك بعد لو خاصة نحو قوله تعالى لو ان الله هدانى اى لو
ثبت وتحقق ان الله هدانى فان مع ما فى حيزه فاعل ذلك المقدر قوله وقد يحذف ان
سئل نعم اى يحذف الفعل والفاعل اما حذف الفاعل وحده فلم يثبت الا عند
الكسائى كما يجى فى التنازع وانما حكم بعد نعم بحذف الفعل والفاعل معا لان نعم حرف
لا يفيد معناه الافرادى ايضا الا بانضمامه الى غيره كما سبق فى حد الاسم وههنا افاد
المعنى الكلامى المستقل فلا بد من تقدير الكلام المدلول عليه بقرينة الكلام الذى
بعد قبل لفظ نعم وذلك الكلام فى مثالنا جملة فعلية فيقدر بعد نعم جملة فعلية واذا كان
السوال بجملة اسمية كان المقدر بعد نعم اسمية كما يقال ازيد قايم فيقول نعم اى نعم
زيد قايم وحذف الجملتين بعد حرف التصديق جايز لا واجب وكذا قال وقد يحذف

قوله واذا تنازع الفعلان ظاهرا بعدهما فقد يكون فى الفاعلية نحو ضربنى
واكرمنى زيد وفى المفعولية مثل ضربت واكرمت زيدا وفى الفاعلية والمفعولية مختلفين
لو قال الفعلان فصاعدا او شبههما ليشمل اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
نحو انا قايل وضارب زيدا وليشمل ايضا اكثر من عاملين نحو ضربت واهنت واكرمت
زيدا لكان اعم لكنه اقتصر على الاصل وهو الفعل وعلى اول المتعددات وهو الاثنان

قوله ظاهرا بعدهما انما قال ذلك لان بعض المضمرات لا يصح تنازعه وذلك لان المضمر المتنازع
فيه لا يخلو من ان يكون متصلا او منفصلا ويستحيل التنازع فى المضمر المتصل العامل الاخير مرفوعا
ومنصوبا لان التنازع انما يكون حيث يمكن ان يعمل فى المتنازع فيه وهو فى مكان كل واحد
من المتنازعين لو خلاه الآخر والعامل الاول يستحيل عمله فى المضمر المتصل بالعامل الاخير لان
المتصل يجب اتصاله بعامله او بما هو كجزئه ولا يتصل بعامل آخر واما المنفصل فان كان مرفوعا
نحو ما ضرب وما اكرم الا انا وكذا الظاهر الواقع بهذا الموقع نحو ما قام وما قعد الا زيد فلا يجوز ايضا
ان يكون من باب التنازع على الوجه الذى اختاره البصريون وهو ان الاول اذا توجه الى
المتنازع بالفاعلية والغيبة فلا بد ان يكون فيه ضمير موافق للتنازع وانما لم يجز ان يكون منه
لان الملغى ان كان هو الاول واضمرت فيه ضميرا مطابقا للتنازع فان كان بدون الاضمار
بكذا ما ضربت وما اكرم الا انا وما قام اى هو اعنى زيدا وما قعد الا زيد فيكون الا انا مستثنى
من المتعدد المقدر فى ما اكرم وكذا الا زيد مستثنى من المتعدد المقدر فى ما قعد ولا يجوز
ان يكونا مستثنيين من ما ضربت وما قام لانه لا متعدد فيهما الا ظاهرا ولا مقدرا فيصير
الضرب والقيام منتفيين عن المتنازع بعد ما كانا مثبتين له وشرط باب التنازع ان
لا يختلف المعنى بالاضمار فى الملغى وان كان الاضمار فى الملغى مع الا قلت فى الاول ما ضرب
الا انا وما اكرم الا انا اذ لا يمكن اتصال الضمير مع الفصل بالا فلا يكون من باب التنازع
لان الملغى فى التنازع يجب ان يكون خاليا من العمل فى المتنازع وفى بابه اعنى الضمير كضربت
واكرمنى زيد وكذا ضرب واكرمت هند عند الكسائى ويكون فيه نايب عن المتنازع اعنى الضمير
فى نحو ضربا واكرمت الزيدين ليظهر كونه ملغى وكون الآخر هو المعمل ولا يظهر فى الا انا الذى
بعد ما ضرب نيابة عن الا انا الذى بعد ما اكرم كما ظهرت فى الف ضربا نيابة عن الزيدين
فى قولك ضربا واكرمت الزيدين فلا يظهر كون ما ضرب ملغى وكون ما اكرم معملا اذ لكل منهما
الفاعل مثل ما للآخر على السواء وكذا يجب ان تقول فى الثانى ما قام الا هو وما قعد الا زيد
ولا يستعمل مثله فى كلامهم بل المستعمل ما قام وما قعد الا زيد ويجوز ان يكون هذا من باب
التنازع عند الكسائى ويكون الفاعل محذوفا من الاول مع اعماله للثانى كما هو مذهبه على ما
يجى ويلزم البصريين ايضا فى هذا المقام متابعة الكسائى فى مذهبه لانهم لو افقوه ههنا فى
انه من باب الحذف لا الاضمار فانهم حذفوا الفاعل مع الا لدلالة الثانى عليه لانه هو
وكل ما ذكر على اعمال الثانى فى المنفصل المرفوع يجى مثله فى اعمال الاول فيه وان كان المتنازع
فيه منفصلا منصوبا نحو ما ضربت وما اكرمت الا اياك جاز ان يكون من باب التنازع ويكون
قد حذفت المفعول مع الا من الاول مع اعمال الثانى او من الثانى مع اعمال الاول
اذ المفعول يجوز حذفه بخلاف الفاعل وكذا المجرور المنصوب المحل نحو مررت وقعدت بك

فعلى هذا يجوز التنازع في الضمير المنفصل المنصوب والمجرور ولا سيما اذا تقدم ذلك الضمير على
العاملين نحو اياك ضربت واكرمت وبك مررت وعدت فقول المصنف ظاهرا غير وارد
مورده وكذا قوله بعدهما لا حاجة اليه اذ قد يتنازعان ما هو قبلهما اذا كان منصوبا
نحو زيدا ضربت وقتلت واياك ضربت واكرمت وبك مررت وعدت قوله فقد يكون اي التنازع
اعلم ان العاملين في التنازع على ضربين اذ هما اما متفقان او مختلفان والمتفقان على
ثلثة اضرب لانهما اما ان يتفقا في التنازع في الفاعلية حسب نحو ضربني واكرمني زيد
او في المفعولية حسب نحو ضربت واكرمت زيدا او في الفاعلية والمفعولية معا نحو ضرب واكرم
زيد عمرا ولم يذكر المصنف هذا الثالث لانه يتبين بالقسمين الاولين لانهما اذا تنازعا في الفاعلية
والمفعولية معا فقد تنازعا في الفاعلية وتنازعا ايضا في المفعولية والمختلفان على ضربين
لانه اما ان يطلب الاول للفاعلية والثاني للمفعولية نحو ضربني واكرمت زيدا او بالعكس
نحو ضربت واكرمني زيد فقوله مختلفين حال من الفعلين لان معنى قوله فقد يكون اي التنازع
اي فقد يتنازع الفعلان في الفاعلية والمفعولية مختلفين واحترز بقوله مختلفين عن
القسم الثالث من اقسام المتفقين لانهما تنازعا في ذلك القسم في الفاعلية والمفعولية
ايضا لكن متفقين في التنازع وانما احترز عنه لان هذا القسم كما ذكرنا تبين من القسمين
الاولين على حتى لا يتكرر بعض الاقسام **قوله** ويختار البصريون اعمال الثاني والكوفيون
الاول اي البصريون يقولون المختار اعمال الثاني مع تجويز اعمال الاول ايضا وكذا الكوفيون
يختارون اعمال الاول ايضا مع تجويز اعمال الثاني وانما اختار البصريون اعمال الثاني
لانه اقرب الطالبين الى المطلوب فالاولى ان يستبد به دون الابعد وايضا لو اعملت الاول
في العطف في نحو قام وقعد زيد لفصلت بين العامل ومعموله بالاجنبي بلا ضرورة ولعطفت على
الشيء وقد بقيت منه بقية وكلاهما خلاف الاصل ولا يجيء هذه العلة في غير العطف نحو جاءني
لاكرمه زيد وكاد يخرج زيد وقال الكوفيون اعمال الاول اولى لانه اول الطالبين والى
ذلك المطلوب اقدم من احتياج الثاني ولا شك مع الاستقراء ان اعمال الثاني
اكثر في كلامهم قوله الاول اي اعمال الاول **قوله** فان اعملت الثاني اضمرت الفاعل
في الاول على وفق الظاهر دون الحذف خلافا للكسائي وجاز خلافا للفراء هذا بيان انه
اذا اعملت الثاني على ما هو اختيار البصريين فكيف يكون حال الاول فحال الاول اذن اما
ان يطلب المتنازع للفاعلية او للمفعولية فان كان الاول نحو ضربني واكرمت زيدا فالبصريون
يضمرون في الاول فاعلا مطابقا للاسم المتنازع في الافراد والتثنية والجمع والتذكير و
التانيث فتقول ضربني واكرمت زيدا ضرباني واكرمت الزيدين ضربوني واكرمت الزيدين
ضربتني واكرمت هندا ضربتاني واكرمت الهندين ضربنني واكرمت الهندات ويلزم الاضمار

قبل الذكر فحاله كما ذكرنا قبل والكسائي يحذف الفاعل من الاول حذرا من الاضمار قبل الذكر
فحاله كما قيل فكنت كالساعي الى مثعب موائلا من سبل الراعد وذلك لان حذف الفاعل
اشنع من الاضمار قبل الذكر لانه قد جاء بعده ما يفسره على الجملة وان لم يجئ المخصص التفسير
كما جاء في نحو ربه رجلا فهو يقول ضربني واكرمت زيدا او الزيدين او الزيدين او هندا او
الهندين او الهندات ونقل المصنف عن الفراء منع هذه المسئلة اي اعمال الثاني اذا طلب
الاول للفاعلية وقال انه يوجب اعمال الاول في مثل هذا ان الثاني ان طلب ايضا الفاعلية
نحو ضرب واكرم زيد جاز ان تعمل العاملين في المتنازع فيكون الاسم الواحد فاعلا
للفعلين لكن اجتماع المؤثرين التامين على اثر واحد يدل على فساده في الاصول وتجرد
عوامل النحو كالمؤثرات الحقيقية قال وجاز ان ياتي بفاعل الاول ضميرا بعد المتنازع نحو ضربني
واكرمني زيد هو جيء بالمنفصل لتعذر المتصل بلزوم الاضمار قبل الذكر وان طلب الثاني
للمفعولية مع طلب الاول له لاجل الفاعلية نحو ضربني واكرمت زيدا هو تعين عنده الاتيان
بالضمير بعد المتنازع كما رايت كل هذا حذرا مما لزم البصريين والكسائي من الاضمار قبل الذكر
وحذف الفاعل **قوله** وحذفت المفعول ان استغنيت عنه والا اظهرت يعني
اذا اعملت الثاني وطلب الاول للمفعولية فالواجب حذف المفعول ووافق البصريين ههنا
الكسائي في حذف المفعول بخلاف الفاعل لان الحذف هناك ايضا كان الوجه
للزوم الاضمار قبل الذكر الا انه تعذر لان الفاعل لا يحذف وفي المفعول هذا المانع
مرتفع لانه فضلة يحذف في السعة فكيف مع مثل هذا الملجئ اعني الاضمار قبل الذكر قوله ان
استغنيت عنه في مثل ضربت واكرمني زيد لا تقول ضربته واكرمني زيد وقال المالكي لا يجوز
ذلك على قلة قوله والا اظهرت يعني ان لم تستغن عن المفعول اظهرت وذلك لكونه
احد مفعولي باب علمت مع ذكر الآخر فانه لا يجوز حذفه على ما هو المشهور عندهم وذلك لكون
مضمون المفعولين هو المفعول الحقيقي لان المعلوم في قولك علمت زيدا قائما مصدر
المفعول الثاني مضافا الى الاول اي علمت قيام زيد بخلاف مفعولي اعطيت فان كل
واحد منهما مفعول به اذ زيد في قولك اعطيت زيدا درهما معطى وكذا الدرهم ولا يجوز
ايضا اضماره لكونه اضمارا قبل الذكر في المفعول لا في الفاعل فلم يبق بعد تعذر الحذف
والاضمار الا الاظهار واعترض على هذا بانه يجوز في السعة وان كان قليلا حذف احد
مفعولي باب علمت عند قيام القرينة لان كل واحد منهما في الظاهر منصوب براسه ظاهر
في المفعولية كمفعولي باب اعطيت وقد جاء ذلك في القرآن والشعر قال الله تعالى
ولا يحسبن بالياء الذين يبخلون بما آتاهم الله من فضله هو خيرا لهم اي بخلهم هو خيرا لهم فحذف
اولهما وقال لا تخلنا على غراتك انا طالما قد وشى بنا الاعداء اي لا تخلنا اذلاء

فحذف ثانيهما سلمنا انه امتنع الحذف لم امتنع الاضمار نحو حسبنيه وحسبت زيدا منطلقا
قوله لكونه اضمارا قبل الذكر في المفعول قلنا ان جاز الحذف في هذا المفعول فالحذف
وان لم يجز فهو كالفاعل فليجز فيه ايضا الاضمار قبل الذكر لمشاركته الفاعل في علة جواز
الاضمار قبل الذكر وهي امتناع جواز حذفه سلمنا انه يمتنع الاضمار قبل الذكر في مطلق المفعول
لم لا يجوز اضماره بعد الذكر كما هو مذهب الفراء في ضربني واكرمت زيدا هو فيقول
ههنا حسبني وحسبت زيدا قائما اياه كما ذكر السيرافي هذا والحق ان يقال في هذا الاخير
ان الفصل بين المبتدا والخبر بالاجنبي قبيح ولا سيما اذا صارا في تقدير اسم مفرد بسبب
كون مضمونهما حقيقيا العلمت وبابه **قوله** وان اعملت الاول اضمرت الفاعل في
الثاني والمفعول على المختار الا ان يمنع مانع فيظهر هذا بيان انه اذا اعملت الاول
على ما هو اختيار الكوفيين فكيف يكون حال الثاني فقال لا يخلوا اما ان يطلبه للفاعلية
او المفعولية فيقول في الاول ضربني وضربني زيدا وضربا وضرباني الزيدين وضربت
وضربوني الزيدين وضربت وضربتني هندا وضربت وضربتاني الهندين وضربت و
ضربنني الهندات اضمرت الفاعل في الثاني على وفق الظاهر بلا خلاف من احد
لانه ليس اضمارا قبل الذكر لكون المتنازع من حيث كونه معمولا للاول مقدما على
العامل الثاني تقديرا وان كان موخرا لفظا قوله والمفعول على المختار اي واضمرت
المفعول ايضا في الثاني كالفاعل على الوجه المختار فيكون ضميرا بارزا ولا تحذفه نحو
ضربني وضربته زيد ويجوز حذفه ايضا لكونه فضلة اما اختيار الاضمار فلان الثاني
اقرب الطالبين فالاولى اذا لم يحظ بمطلوبه مع الامكان ان يشتغل بما يقوم
مقام المطلوب ويخلفه حتى يترك ذلك المطلوب للابعد الذي حقه ان لا يعمل
مع وجود الاقرب وحتى لا يظن بسبب عدم تاثيره فيه مع القرب انه ليس مطلوبه
وانه موجه الى غيره فلما اتفق البصريون والكوفيون في مثل هذه المسئلة اعني اذا
اعملت الاول والثاني طالب للمفعول على ان المختار اضمار المفعول في الثاني
كان خلو الثاني عن الضمير في قوله تعالى هاؤم اقرؤا كتابيه وقوله اتوني افرغ عليه قطرا
دليلا للبصرية على ان المختار اعمال الثاني والا لكان افصح الكلام اي القرآن
على غير المختار اي على حذف المفعول من الثاني عند اعمال الاول قوله الا ان يمنع
مانع من الاضمار فيظهر على غير المختار وذلك اذا كان ذلك المفعول احد مفعولي باب
علمت ويلزم من اضماره مطابقا للمعود اليه مخالفة بينه وبين المفعول الاول
في الافراد او التثنية او الجمع او التذكير او التانيث نحو حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان
منطلقا قال المصنف لم يجز حذف منطلقين لكونه ثاني مفعولي حسبت ولا اضماره

لانك لو اضمرت شيئا ليطابق المفعول الاول اذ هما مبتدا وخبر في الاصل وتطابقهما
في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث واجب لخالف المعود اليه وهو منطلقا ولو
اضمرته مفردا ليطابق المرجوع اليه لخالف المفعول الاول فلما امتنع الحذف والاضمار
وجب اظهاره هذا كلامه والكلام على عدم جواز حذف احد مفعولي حسبت قد سبق ولو سلم
لم يسلم وجوب المطابقة بين الضمير والمعود اليه اذا لم يلبس المخالفة بينهما قال الله تعالى وان
كانت واحدة وقبله فان كن نساء والضمير للاولاد فالاضمار قد يأتي على المعنى المقصود فيجوز
حسبني وحسبتهما اياه الزيدان منطلقا وان كان المعود اليه مفردا مراعاة للمسند اليه وكذا
يقول حسبت وحسباني اياه الزيدين قائمين وحسبت وحسبني اياه هندا قائمة وحسبني وحسبتهما
اياها هندا قائما وفي كل هذا القبح حاصل بالفصل الاجنبي بين العامل والمعمول وفي بعضها بين المبتدا
والخبر في الاصل **قوله** وقول امرء القيس كفاني ولم اطلب قليل من المال ليس منه لفساد
المعنى هذا جواب عن استدلال الكوفية بهذا البيت في كون اعمال الاول هو المختار وذلك
انهم قالوا الشاعر فصيح وقد اعمل الاول بلا ضرورة اذ لو اعمل الثاني لم ينكسر عليه الوزن وايضا
لو اعمل الثاني لم يلزمه محذور اذ كان يكون الفاعل مضمرا في كفاني فاختار اعمال الاول مع
انه لزمه شيء غير المختار بالاتفاق وهو حذف المفعول من الثاني كما مر فهو دليل على ان اعمال
الاول هو مختار عند الفصحاء اذ العاقل لا يختار احد الامرين مع لزوم مشقة ومكروه له
في ذلك الامر دون الامر الآخر الا لزيادة ذلك الذي اختاره في الحسن على الآخر اجاب
البصرية بان هذا الاستدلال انما يصح اذا كان البيت من باب التنازع وليس منه لفساد المعنى
وبيانه مبني على مقدمة وهي ان لو يبقى شرطها وجزاءها سوا كانا مثبتين او منفيين فان كانا
مثبتين وجب انتفاؤهما نحو لو كان لي مال لحججت فالحج ووجود المال منتفيان وان كانا منفيين
وجب ثبوتهما لان نفي النفي اثبات نحو لو لم تزرني لم اكرمك فالزيارة والاكرام مثبتان
وان كان احدهما مثبتا دون الآخر وجب ثبوت المنفي وانتفاء المثبت نحو لو لم تشتمني اكرمتك
ولو شتمتني لم اكرمك رجعنا الى بيان فساد معنى البيت لو كان من باب التنازع وذلك لان
قوله فلو ان ما اسعى لادنى معيشة شرط لو فيكون منتفيا فيكون المعنى لم يثبت ان سعيي لادنى
معيشة اي ان طلبي لقليل من المال قوله كفاني جزاء لو وقوله ولم اطلب قليل من المال
عطف عليه فيكون حكمه حكم الجواب فيكون عدم طلب قليل من المال منفيا اي ثبت
ان طلبي لقليل من المال وهو اثبات لما نفاه بعينه في المصراع الاول فيكون تناقضا
فيفسد المعنى فان قال الكوفي ان التناقض انما جاء بجعلك الواو في ولم اطلب للعطف ونحن
نقول ان الواو للحال فالجواب انك يكون اذن مستشهدا بالمحتمل العطف الراجح والحال
المرجوح اذ واو العطف اكثر من واو الحال والاستشهاد ينبغي ان يكون بالراجح دون ما هو نص في

في المقصود لا بالجملة وغيره على السواء كيف اذا كان غير المقصود راجحا والمقصود مرجوحا قلت
فالاولى توجيه قوله ولم اطلب اذ لم اكن موجها الى قليل هنا قيل الى المجد المحذوف المدلول عليه بقوله
بعد ولكنما اسعى لمجد مؤثل وقد يدرك المجد المؤثل امثالي والمعنى لو كان سعيي لتحصيل ادنى معاش
من المال لكنت اكتفي بذلك لانه قد حصل لي ذلك ولم اكن اطلب المجد والاظهر ان مفعول
لم اطلب محذوف نسيا كما في قوله تعالى يقبض ويبسط اي له القبض والبسط فكذا ههنا معنى
البيت لو كان سعيي لقليل من المال لقنعني ما وجدته منه عن السعي ولم يكن مني طلب مع ذلك
الوجدان بل كنت استقر واطمئن ولكني اسعى لتحصيل مجد مؤثل اي موصل يدخر للنفس
والعقبى يرجع اليه عند التفاخر واعلم انه قد يتنازع الفعلان المتعديان الى ثلثة خلافا
للجرمي نحو اعلمت واعلمني زيد عمرا قايما على اعمال الثاني وحذف مفاعيل الاول واعلمني
واعلمته اياه زيد عمرا قايما على اعمال الاول واضمار مفاعيل الثاني والاولى ان تقال واعلمته
ذلك قصدا للاختصار اذ مفعول علمت في الحقيقة كما ذكرنا هو مضمون المفعولين فيكون ذلك
اشارة اليه وانما منعه الجرمي لعدم السماع وكذا يتنازع فعلا التعجب خلافا لبعضهم نظرا الى
قلة تصرف فعل التعجب لقول ما احسن وما اكرم زيدا على اعمال الثاني وحذف مفعول الاول
وما احسن واكرمه زيدا على اعمال الاول **قوله** مفعول ما لم يسم فاعله كل مفعول
حذف فاعله واقيم هو مقامه وشرطه ان تغير صيغة الفعل الى فعل او يفعل ولا يقع المفعول
الثاني من باب علمت ولا الثالث من باب اعلمت والمفعول له والمفعول معه كذلك واذا
وجد المفعول به تعين له تقول ضرب زيد يوم الجمعة امام الامير ضربا شديدا في داره [illegible]
فتعين زيد وان لم يكن فالجميع سواء والاول من باب اعطيت اولى من الثاني قوله مفعول
ما لم يسم فاعله اي مفعول الفعل الذي لم يسم فاعله وقولهم فعل ما لم يسم فاعله اي فعل المفعول
الذي لم يسم فاعله اضيف الفعل الى المفعول لانه صيغ له قوله الى فعل ويفعل
اي الى فعل ويفعل ونظايرهما مما يضم اوله في الماضي ويكسر ما قبل آخره حتى يعم نحو افتعل وافعل
واستفعل وفعل وفوعل وفعلل وتفعلل وامثالها ويضم اوله في المضارع ويفتح ما قبل اخره
حتى يعم يفتعل ويستفعل ويتفعلل وامثالها لكنه اقتصر على الثلاثي لكونه اصلا للرباعي و
ذي الزيادة قوله ولا يقع المفعول الثاني من باب علمت ولا الثالث من باب اعلمت
اعلم ان الثالث من باب اعلمت هو الثاني من باب علمت كما يجي في بابه والذي زاد
بسبب الهمزة هو المفعول الاول اذ معنى اعلمت زيدا عمرا فاضلا صيرت يعلم عمرا فاضلا
فالثاني والثالث مفعولا علمت فكل ما ثبت للمفعول الثاني من باب علمت يثبت للثالث من
مفاعيل اعلمت فنقول اذا كان ثاني مفعولي علمت ظرفا غير متصرف او جارا ومجرورا او جملة نحو
علمت زيدا عندك او ابوه منطلق او في الدار لم يقم مقام الفاعل اذ معنى الظرف الذي

لا يتصرف لزوم نصبه على الظرفية او الجر بمن نحو من قبلك والجار لا ينوب مناب المفعول
الصريح كما يجي والجملة كما لا تقع فاعلا لا تقع موقعه ايضا الا اذا كانت محكية جاز قيامها مقامه
لكونها بمعنى المفرد اي اللفظ نحو قوله تعالى قيل يا ارض ابلعي ماءك اي قيل هذا القول وهذا اللفظ
وكذا قد يجي الجملة في مقام الفاعل ومفعول ما لم يسم فاعله وهو في الحقيقة مؤول بالاسم الذي
تضمنته كقوله تعالى وتبين لكم كيف فعلنا بهم وقوله اولم يهد لهم كم اهلكنا اي يتبين لكم فعلنا بهم
اولم يهد لهم كم اهلكنا فصح نحو تبين لكم كيف فعلنا واما اجازة الكسائي والفراء من قيام الجملة
التي هي خبر لكان وجعل مقام الفاعل نحو كين يقام وجعل تفعل فبعيد لوجهين احدهما ان
هذين الفعلين من عوامل المبتدا والخبر وما حذف في هذا الباب من الفاعل فليس بمنوي
ولا يحذف المبتدا الا مع كونه منويا فلا ينوب على هذا خبر كان المفرد ايضا عن الفاعل نحو
كين قايم وقد اجازه الفراء دون الكسائي والثاني ان الجملة لا تقوم مقام الفاعل الا محكية
او مؤولة بالمصدر المضمون ولا معنى لكين القيام والمتقدمون منعوا من قيام ثاني مفعولي
علمت مطلقا مقام الفاعل قالوا لانه مسند اسند الى المفعول الاول فلو قام مقام الفاعل و
الفاعل مسند اليه صار في حالة واحدة مسندا ومسندا اليه فلا يجوز وفيما قالوا نظر لان كون الشي
مسندا الى شي ومسندا اليه شي آخر في حالة واحدة لا يضر كما في قولنا اعجبني ضرب زيد عمرا فاعجب
مسند الى ضرب وضرب مسند الى زيد ولو كان لفظ مسندا الى شي اسند ذلك الشي الى ذلك اللفظ بعينه
لم يجز وهذا كما يكون الشي مضافا ومضافا اليه بالنسبة الى شيئين كغلام في قولك فرس
غلام زيد واما المتاخرون فقالوا يجوز نيابته عن الفاعل اذا لم يلبس كما اذا كان نكرة واول
المفعولين معرفة نحو ظن زيدا قايم لان التنكير يرشد الى انه هو الخبر في الاصل والذي ارى انه
يجوز قياسا نيابته عن الفاعل معرفة كان او نكرة واللبس يرتفع مع التزام كل من المفعولين
مركزه وذلك بان يكون ما كان خبرا في الاصل بعد ما كان مبتدا فلا يجوز في نحو علمت زيدا
اباك مع اللبس تقديم الثاني على الاول وهذا كما قلنا في نحو ضرب موسى عيسى وكذا في نحو قولك
اعلمت زيدا اباك فاذا لزم كل واحد مركزه لم يلتبس اذا قام مقام الفاعل وهو في مكانه
وليس معنى قيام المفعول مقام الفاعل ان يلي الفعل بلا فصل بل معناه ان يرتفع بالفعل ارتفاع
الفاعل فنقول علم زيدا ابوك والمرفوع ثاني المفعولين واعلمك زيدا ابوك والمرفوع
ثالث المفاعيل وكذا يجب حفظ المراتب في باب اعطيت اذا ألبست مخالفته نحو اعطيت
زيدا اخوك فان لم يلبس القرينة جاز العدول كقوله تعالى افرايت من اتخذ الهه هويه هذا مع
انه لا شك مع هذا كله ان قيام الاول في علمت واعلمت مقام الفاعل اولى اما في علمت فلكونه
بعد الفاعل بلا فصل والجار احق بعقبه واما في اعلمت فلهذا ولكونه فاعلا بالنسبة الى الثاني
والثالث لانه عالم وقيام الثاني في اعلمت بعد الاول اولى من الثالث ولا يلبس مع لزوم

مركزه نحو اعلمك زيدا اباك قوله والمفعول له والمفعول معه كذلك انما لا يقومان مقام
الفاعل لان النائب مناب ينبغي ان يكون مثله في كونه من ضروريات الفعل من حيث المعنى
وان جاز ان لا يذكر لفظا كما ان الفاعل من ضروريات الفعل ولا شك ان الفعل لا بد له
من مصدر اذ هو جزؤه وكذا لا بد له من زمان ومكان تقع فيهما ولا بد للمتعدي من مفعول
يقع عليه وكذا المجرور مفعول به لكن بواسطة حرف الجر ولهذا كان كل مجرور ليس من ضروريات
الفعل لم يقم مقام المجرور بلام التعليل نحو جئتك للسمن او ضرب فعل بلا غرض لكونه عبثا فمن ثم
لم يقم المفعول له مقام الفاعل وانما لم يقم المفعول معه مقام الفاعل اذ هو مصاحب
ورب فعل يفعل بلا مصاحب مع ان معه الواو التي اصلها العطف وهي دليل الانفصال
والفاعل كجزء الفعل ولو حذفتها لم يعرف كونه مفعولا معه وكذا التمييز والمستثنى ليسا من
ضروريات واجاز الكسائي نيابة التمييز لكونه في الاصل فاعلا تقول في طاب زيد نفسا
طيبت نفسا واما الحال فانها وان كانت من ضروريات الفعل لكن قلة مجيئها في الكلام
منعتها من النيابة عن الفاعل الذي لا بد لكل فعل منه قوله واذا وجد المفعول به تعين له
اي للقيام مقام الفاعل وذلك لكون طلب الفعل للمفعول به بعد الفاعل اشد منه لسائر المنصوبات
هذا مذهب البصريين واما الكوفيون ووافقهم بعض المتاخرين فذهبوا الى ان قيام المفعول به
مقام الفاعل اولى لا انه واجب استدلالا بالقراءة الشاذة لولا نزل عليه القرآن بالنصب وبقول
الشاعر ولو ولدت فقيرة جرو كلب لسب بذلك الجرو الكلابا وامثاله ومنع الجزولي نيابة
المنصوب لسقوط الجار مع وجود المفعول به المنصوب من غير حذف الجار كما في امر تك
الخير والوجه الجواز لالتحاقه بالمفعول به ووضعهما والشرط في المفعول المطلق القائم مقام الفاعل
ان يكون ملفوظا به وقد اجاز سيبويه اضمار المصدر المعهود فيقال لمن ينتظر القعود قد قعد
او الخروج قد خرج بناء على قرينة التوقع اذ قعد القعود المتوقع ويجوز نيابة المصدر المدلول
عليه بغير لفظ العامل اذا كان المصدر مفعولا به نحو قمت فاحسن اي استحسن قيامي ويشترط في
المفعول المطلق ايضا ان لا يكون لمجرد التوكيد اذ النائب عن الفاعل يجب ان يكون مثله في
افادة ما لم يفده الفعل حتى يبين احتياج الفعل اليه ليصير معا كلاما فلو قلت ضرب ضرب
لم يجز لان ضرب مستغن بدلالته على ضرب عن قولك ضرب بل يقال ضرب ضربة او الضرب الفلاني
وكذلك قال المصنف ضرب شديد وكذا يشترط الفائدة المتجددة في كل ما ينوب عن الفاعل
فلا يقال ضرب شيء ولا حبس مكان او زمان او في موضع لان هذه الاشياء معلومة من
الفعل ولا فائدة متجددة في ذكرها ويشترط في الظرف النائب ان يكون متصرفا ملفوظا
به وقد اجاز بعضهم في غير المتصرف نحو قعد عندك وليس بوجه واجاز بعضهم في غير الملفوظ
به مع القرينة نحو انت في دار ضرب اي ضرب فيها وقوله تعالى كل اولئك كان عنه مسؤولا

الفاعل ر

عل م

عنه مرفوع المحل لسؤالا المقدر المفسر بمسؤولا الظاهر كما في قوله تعالى وان احد من المشركين
استجارك لكن ليس في مسؤولا المفسر ضمير كما كان في استجارك المفسر وذلك لاصالة الفعل في
رفع المسند اليه فلا يجوز خلوه منه بخلاف اسمي الفاعل والمفعول والاكثرون على انه اذا فقد المفعول
به تساوت البواقي في النيابة ولم يفضل بعضها بعضا ورجح بعضهم الجار والمجرور منها لانه
مفعول به لكن بواسطة حرف ورجح بعضهم الظرفين والمصدر لانها مفاعيل بلا واسطة ورجح
بعضهم المفعول المطلق لان دلالة الفعل عليه اكثر والاولى ان يقال كل ما كان ادخل
في عناية المتكلم واهتمامه بذكره وتخصيص الفعل به فهو اولى بالنيابة وذلك اذا اختاره
قوله والاول من باب اعطيت اي مما له مفعولان اولهما ليس لمبتدا وانما كان اولى لان
فيه معنى الفاعلية دون الثاني ففي اعطيت زيدا درهما زيد عاط اي آخذ والدرهم معطو
وفي كسوت عمرا جبة عمرو مكتس والجبة مكتساة وكذا في غيره قوله ومنها المبتدا
والخبر المبتدا هو الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسندا اليه او الصفة الواقعة بعد حرف
النفي او الف الاستفهام رافعة لظاهر نحو ما قائم الزيدان واقائم الزيدان فان طابقت
مفردا جاز الامران والخبر هو المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة اعلم ان المبتدا اسم
مشترك بين ماهيتين فلا يمكن جمعهما في حد واحد لان الحد مبين للماهية بجميع اجزائها فاذا
اختلف الشيئان في الماهية لم يجتمعا في حد فافرد المصنف لكل منهما حدا وقدم منهما ما هو
الاكثر في كلامهم وفسر الزمخشري والمصنف العوامل اللفظية في حد المبتدا بنواسخ المبتدا
وهي كان وان وظن واخواتها وما ولا والاولى ان يطلق ولا يخص عاملا دون عامل
صونا للحد عن اللفظ المجمل ويجب عن قولهم بحسبك زيد وما في الدار من احد بزيادة
الباء ومن فكانهما معدومان وعن قولهم في نحو ان زيدا منطلق وعمرو ان عمرو عطف
على محل اسم ان لكونه مرفوع المحل بالابتداء بجواب قريب من الاول وذلك ان لفظ ان
لعدم تغييرها معنى الجملة صارت كالحروف الزائدة التي لا فائدة فيها الا التاكيد لكنه يشكل
بقولهم لا رجل ظريف في الدار حملا لرفع هذه الصفة على محل الاسم الذي هو المبتدا ان اخترنا
مذهب الاخفش والمبرد وهو ان لا هذه عاملة وخبرها مرفوع بها واسمها منصوب الموضع ووجه
الاشكال هو ان لا ليس زائدا ولا جاريا مجرى الزائد فاسمها اذن ليس بمجرد عن العامل
اللفظي وهو مبتدا والا لم يجز الحمل على موضعه بالرفع ولا يشكل ان اخترنا مذهب سيبويه وهو
ان لا ليست عاملة والخبر مرفوع لكونه خبر المبتدا فان قيل نحن لا نحمل الصفة المرفوعة على
اسمها وحده بل على محل المركب الذي هو لا مع اسمها وهذا المركب مجرد عن العوامل فالجواب
انه قد خرج اذن هذا المركب عن حد المبتدا لقولهم هو الاسم المجرد وليس هذا المركب باسم بل
هو حرف مع اسم الا ان يقال انه بالتركيب صار كاسم واحد لكن الاعتراض وارد على كل

علی مذهب من اجاز رفع صفة اسم لا التبریة اذا کان مضافا نحو لا غلام رجل ظریف
فی الدار لانه لا یصح فیه دعوی الترکیب وصیرورتهما کاسم واحد قوله الاسم المجرد لا یرد علیه نحو
تسمع بالمعیدی لا ان تراه وقوله تعالی سواء علیهم ءانذرتهم ام لم تنذرهم عند من قال ان انذرتهم
مبتدا لتاویلهما بالاسم ای سماعک بالمعیدی وسواء علیهم انذارک وترکه ولو قال
المبتدا الاسم المسند الیه لدخل فیه الفاعل ولو اقتصر علی قوله الاسم المجرد عن العوامل
اللفظیة لدخل فیه الاسماء التی لم ترکب مع عاملها نحو واحد اثنان والخبر والمبتدا
الثانی فبقوله مسندا الیه خرجت الثلثة قوله او الصفة الواقعة الی آخره هذا هو حد المبتدا
الثانی والنحاة تکلفوا ادخال هذا الصنف فی حد المبتدا الاول فقالوا ان خبره
محذوف لسد فاعله مسد الخبر ولیس بشیء بل لم یکن لهذا المبتدا اصلا من خبر حتی
یحذف ویسد غیره مسده ولو تکلفت له تقدیر خبر لم یتات اذ هو فی المعنی کالفعل
والفعل لا خبر له ثم تم لفاعله کلاما من بین جمیع اسم الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة ولهذا ایضا لا یصغر ولا یوصف ولا یعرف ولا یثنی ولا یجمع الا فی
لغة اکلونی البراغیث ونعنی بالصفة اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة
قوله رافعة لظاهر احترز عن نحو اقایمان الزیدان واقایمون الزیدون فانه خبر وزید
بالظاهر ما کان بارزا غیر مستکن وسواء کان مظهرا نحو اقایم الزیدان او مضمرا کقولک
بعد ذکر الزیدین اقایم هما فان قولک هما فاعل مع کونه مضمرا قوله بعد حرف النفی و
الف الاستفهام کذا بعد هل الاستفهامیة نحو ما قایم الزیدان وان قایم الزیدان
واقایم الزیدون وهل حسن الزیدان والاخفش والکوفیون جوزوا رفع الصفة للظاهر
علی انه فاعل لها من غیر اعتماد علی الاستفهام او النفی نحو قایم الزیدان کما یجوزون فی
نحو فی الدار زیدان یعمل الظرف بلا اعتماد واجری نحو غیر قایم الزیدان مجری ما قایم
لکونه بمعناه قال غیر ماسوف علی زمن ینقضی بالهم والحزن ومثل ذلک اقل رجل
یقول ذلک الا زید عند ابی علی کما حکی فی باب الاستثناء وکذا قولهم خطیئة یوم
لا اصید فیه ای قل رجل یقول ذلک الا زید عند ابی علی کما حکی فی باب الاستثناء ویعطی
یوم لا اصید فیه ای یقل ویندر فهذه کلها مبتدات لا اخبار لها لما فیهما من معنی الفعل
ولا یدخل نواسخ المبتدا علیها لما فیهما من معنی النفی فیلزم الصدر ورب عند ابی عمر
مبتدا لا خبر له کاقل رجل لما فیه من معنی التقلیل الذی هو قریب من النفی کما حکی
فی باب حروف الجر ویجوز عند الاخفش والفراء ان قایما الزیدان وسوغ الکوفیون
هذا الاستعمال فی ظن ایضا نحو ظننت قایما الزیدان وکلاهما بعید عن القیاس
لان الصفة لا تصیر مع فاعلها جملة کالفعل الا مع دخول معنی یناسب الفعل

علیها کمعنی النفی والاستفهام او دخول لا بد من تقدیرهما فعلا بعده کاللام الموصولة
وان وان وظن فلیسا من ذلک فی شیء بل هما یطلبان الاسم فلا یصح تقدیرهما فعلا
بعدهما واما العامل فی المبتدا فقال البصریون هو الابتداء وفسروه بتجرید الاسم عن العوامل
للاسناد ویکون معنی الابتداء فی المبتدا الثانی تجرید الاسم عن العوامل لاسناده الی شیء واعترض
بان التجرید امر عدمی فلا یؤثر واجیب بان العوامل فی کلام العرب علامات فی الحقیقة لا موثرات و
العدم المخصوص اعنی عدم الشیء المعین یصح ان یکون علامة الشیء لخصوصیته وفسر الجزولی
الابتدا بجعل الاسم فی صدر الکلام تحقیقا او تقدیرا للاسناد الیه او لاسناده حتی یسلم من الاعتراض
بان التجرید عدمی فلا یؤثر ثم قال المتاخرون کالزمخشری والجزولی هذا الابتداء هو العامل فی الخبر
ایضا لطلبه لهما علی السواء ونقل الاندلسی عن سیبویه ان العامل فی الخبر هو المبتدا ویحکی هذا عن
ابی علی وابی الفتح وقال الکسائی والفراء هما یترافعان وقد قوینا هذا فی حد العامل وقال بعضهم
المبتدا الاول یرتفع باسناد الخبر الیه کما قال خلف فی ارتفاع الفاعل وقال بعض الکوفیون
المبتدا الاول یرتفع بالضمیر العائد من الخبر الیه لاشتراطهم الضمیر فی الخبر الی حد العینا
کما حکی قوله فان طابقت مفردا جاز الامران ای ان کانت الصفة المذکورة مطابقة
للمرفوع بعدها فی الافراد جاز الامران کونها مبتدا ما بعدها فاعلها وکونها خبرا عما بعدها
فنقول الصفة الواقعة بعد حرف الاستفهام وحرف النفی اما ان یکون مفردة او لا فان
کانت مفردة فالمسند الیه بعدها اما مفرد او لا فالمفردة ما بعدها یحتمل وجهین کما ذکرنا
الآن والمفردة التی ما بعدها لیس بمفرد مبتدا لا غیر ما بعدها فاعلها والتی لیست مفردة فلا بد
من مطابقة ما بعدها لها نحو اقایمان الزیدان واقایمون الزیدون والاظهر انها خبر عما بعدها
ویحتمل ان یکون مبتدا ما بعدها فاعلها علی لغة یتعاقبون فیکم ملائکة والعامل فی المبتدا الثانی
تجریده عن العوامل لاسناده الی شیء آخر وعلی ما اخترنا فی حد العامل یترافع هو وفاعله کا
الاول وخبره لان کون کل واحد منهما عمدة لیقوم بالآخر کالمبتدا والخبر قوله والخبر هو المجرد
دخل فیه المبتدا الاول والثانی والاسماء المعدودة قوله المغایر للصفة المذکورة اخرج المبتدا
الثانی

قوله واصل المبتدا التقدیم ومن ثم جاز فی داره زید وامتنع صاحبها فی الدار
انما کان اصل المبتدا التقدیم لانه المحکوم علیه ولا بد من وجوده قبل الحکم فقصد فی اللفظ ایضا
ان یکون ذکره قبل ذکر الحکم علیه واما تقدیم الحکم فی الجملة الفعلیة فلکونه عاملا فی المحکوم
علیه ومرتبة العامل قبل المعمول وانما اعتبر هذا الامر اللفظی اعنی العمل والغی الامر المعنوی اعنی
تقدیم المحکوم علیه علی الحکم لان العمل طاری والاعتبار بالطاری دون المطرد وعلیه واما وجب
تقدیم الحکم فی نحو اقایم الزیدان مع ان کل واحد عامل فی الآخر علی الصحیح فلکون الصفة
فرعا علی الفعل فی العمل وقیل انما قدم الفعل فی الفعلیة لکون الفعل محتاجا الی الاسم واستغنا

الاسم عنه فارادوا في الجملة المركبة منهما تتميم الناقص بالكامل وقصدوا ايضا الايذان من اول الكلام
انها فعلية ولو بدئ بالاسم لاحتمل ضرورية كلاما باسم آخر وبالفعل فلم يتعين للفعلية من اول
الامر قوله ومن ثم اي من جهة كون اصل المبتدا التقديم لجازت هذه المسئلة يعني ان
قيل لم جازت وفيها اضمار قبل الذكر قلنا لان اصل المبتدا التقديم فالتقدير زيد في
داره فالمعود اليه بعد الضمير لفظا وقبله تقديرا قوله وامتنع صاحبها في الدار اي صاحب الدار
هذه ايضا معلل بكون اصل المبتدا التقديم فيكون الضمير في صاحبها راجعا الى الدار
المؤخر عن صاحبها لفظا واصلا فيكون ضميرا قبل الذكر فلا يجوز ومن جوز ضرب غلامه زيدا
ينبغي ان يجوز هذا لان طلب المبتدا لخبره كطلب الفعل للمفعول بل اشد وكان ترتيب الكلام
يقتضي ان يذكر المصنف ههنا المواضع التي يجب فيها تقديم المبتدا والمواضع التي يجب فيها
تاخيره ثم يذكر المواضع التي يصح فيها تنكير المبتدا **قوله** وقد يكون المبتدا نكرة
اذا تخصصت بوجه ما قيل ولعبد مؤمن خير من مشرك وارجل في الدار ام امراة وما احد خير
منك وشر اهر ذا ناب وفي الدار رجل وسلام عليك اعلم ان جمهور النحاة على انه يجب ان
يكون المبتدا معرفة او نكرة فيها تخصيص ما قال المص لانه محكوم عليه والحكم على الشيء لا يكون
الا بعد معرفته وهذه العلة يطرد في الفاعل مع انهم لا يشترطون فيه التعريف ولا التخصيص
واما قول المص ان الفاعل يختص بالحكم المتقدم عليه فوهم لانه اذا حصل تخصيصه بالحكم
فقط كان الحكم غير مخصص فيكون قد حكمت على الشيء قبل معرفته وقد قال ان الحكم على الشيء
لا يكون الا بعد معرفته وقال ابن الدهان وما احسن ما قال اذا حصلت الفائدة فاخبر عن
اي نكرة شئت وذلك لان الغرض من الكلام افادة المخاطب فاذا حصلت جاز الحكم سواء
تخصص المحكوم عليه بشيء او لا فالضابط تجويز الاخبار عن المبتدا وعن الفاعل سواء كانا
معرفتين او نكرتين مختصتين بوجه او نكرتين غير مختصتين بشيء واحد وهو عدم علم المخاطب بحصول
ذلك الحكم للمحكوم عليه فلو علم في المعرفة ذلك كما لو علم قيام زيد مثلا فقلت زيد قائم عد لغوا
ولو لم يعلم كون رجل ما من الرجال قائما في الدار جاز لك ان تقول رجل قائم في الدار وان لم
تخصص النكرة بوجه وكذا القول كوكب انقض الساعة قال الله تعالى وجوه يومئذ ناضرة وكذا في
الفاعل لا يجوز مع علم المخاطب بقيام زيد ان تقول قام زيد ويجوز ان تقول مع عدم علمه
بقيام رجل في الدار ان تقول قام في الدار رجل ولا انكار ان وقوع المبتدا معرفة اكثر من
وقوعه نكرة لاستبداد الخبر بالصفة في كثير من المواضع بخلاف الفاعل فان فعله المتقدم
عليه وجوبا لا يلتبس بصفته ثم اقول يقع المبتدا نكرة من غير تخصيص في كثير من المواضع احدها
ما التعجبية على مذهب سيبويه كما يجيء في بابه والثاني المبتدا الذي هو فاعل في المعنى نحو شر اهر
ذا ناب وامر ما اقعده عن الحرب وشر ما الجاك الى مخة عرقوب الثالث المبتدا الذي خبره

ظرف او جار ومجرور والرابع كلمات الاستفهام نحو من عندك وما حدث او ما تقع بعد حرف
الاستفهام نحو ارجل في الدار وهل رجل في الدار وارجل في الدار ام امراة الخامس ما بعد واو
الحال نحو ما رايتك الا وشخص نفر بك السادس بعد اما نحو اما غلام فليست عندك واما جارية
فلا املكها السابع الجواب نحو قولك رجل في جواب من جارك اي رجل جاري لان السؤال
بالاسمية فالجواب بمثلها اولى وغير ذلك مما لا يحصى ولا فائدة لتطويله كقولهم شهر ثرى وشهر ترى
وشهر مرعى وقولهم امت في حجر لا فيك وقوله تعالى وجوه يومئذ ناضرة اما قول المصنف في باب التعجب
وفي نحو شر اهر ذا ناب ان ذلك لما كان في المعنى فاعلا والفاعل يختص بالحكم المتقدم عليه فكذا
يختص هذا ايضا فغلط لانه على ما ذكره في تعليل كون المبتدا معرفة او مختصا لكونه يجب ان يحصل
له الاختصاص بغير الخبر حتى اذا حكمت بعد بالخبر عليه تكون حاكما على مختص قبل الخبر اما اذا قلنا
ان الاختصاص بدون الخبر فتكون قد حكمت بالخبر على غير مختص فيكون المحذور باقيا ولو كفى الاختصاص
الحاصل من الخبر لجاز الابتداء باي نكرة كانت سواء تقدم الخبر عليها او تاخر لان المخصص في
الصورتين حاصل فظهر مما قلنا ان التخصيص الحاصل بتقدم الخبر في نحو في الدار رجل لا يجيء ايضا
واما قوله في ارجل في الدار ام امراة ان التخصيص حاصل عند المتكلم لانه يعلم كون احدهما في
الدار فنقول لو كفى الاختصاص الحاصل عند المتكلم في جواز تنكير المبتدا لجاز الابتداء باي نكرة
كانت اذا كانت مخصوصة عند المتكلم بل انما يطلب الاختصاص في المبتدا عند المخاطب على ما
ذكروا ولو كان المجوز للتنكير في ارجل في الدار ام امراة معرفة المتكلم بكون احدهما في الدار لزم
امتناع ارجل في الدار وهل رجل في الدار وامراة لعدم لفظة ام الدالة على حصول الخبر
عند المتكلم وعدم شيء آخر ههنا يخصص به المبتدا قوله في ما احد خير منك ان وجه التخصيص فيه
ان النكرة في سياق النفي يفيد العموم فقولك احد عم جنس الانس بحيث لم يبق منهم احد وفيه
نظر وذلك ان التخصيص ان يجعل لبعض من الجملة شيئا ليس لسائر امثاله وانت اذا قلت ما
احد خير منك فالقصد ان هذا الحكم وهو عدم الخيرية ثابت لكل فرد فرد ولم تخصص بعض الافراد
لاجل العموم بشيء وكيف ذلك والخصوص ضد العموم بل الحق ان يقال انما جاز ذلك لكنه
تعين المحكوم عليه وهو كل فرد فرد ولو حكمت بعدم الخيرية على واحد غير معين لم يحصل للمخاطب
فائدة الحكم لعدم تعين المحكوم عليه اما اذا بينت ان حكمك على الواحد حكمك على كل فرد فرد فقد
تعين المحكوم عليه وهو كل فرد فرد وكذلك كلمات الشرط نحو من جئت نجا محصل الفائدة فيها
بسبب التعين الحاصل من العموم لا بسبب تخصصها بشيء وقد اضطرب اقوالهم فيها فاختار الاندلسي
ان الخبر هو الشرط دون الجزاء لجواز خلوه من ضمير كلمة الشرط اذا ارتفعت بالابتداء
دون الشرط فانه اذا ارتفع كلمة الشرط على الابتداء فلا بد للشرط من ضمير نحو من قام
قمت وفي الدعاء من كان الناس ثقته ورجاءه فانت ثقتي ورجائي وقيل الخبر

هو الشرط والجزاء معا الضمير وربما بسبب كلمة الشرط كالجملة الواحدة وقيل كلمة الشرط
كالجملة الواحدة وقيل كلمة الشرط كالجملة الواحدة وقيل كلمة الشرط مبتدأ لا خبر له هذا ما قيل فيها
فيها ويمكن ان يقال على مذهب سيبويه ان كلمات الشرط والاستفهام كانت مع حروف
الشرط والاستفهام فحذفت لكثرة الاستعمال على ما ذكرنا في صدر الاسم ان كلمات الشرط اما فاعل
لفعل مقدرا ومفعول له او للظاهر فقولك من قام قمت اي انسان قام كقوله تعالى ان امرؤ
هلك وقوله من ضربت ضربته اي اي انسان ضربت فهو مفعول للفعل الظاهر وقولك من ضربته
ضربته اي ان انا ضربته فهي مفعول للفعل المقدر المفسر بالظاهر وكذا ما في نحو ما كان فليكن
كذا هو فاعل وفي ما فعلت افعل هو مفعول للفعل الظاهر بعده وما في ما فعلته افعل مفعول
للفعل المقدر وكذلك كلمات الاستفهام وقوله في سلام عليك انه مختص بنسبته الى المسلم
لان اصله سلمت سلاما فسلاما المنصوب منسوب الى المتكلم فاذا رفعته فهو باق على ما كان
عليه في حال النصب غير مطرد في جميع الدعاء اذ ليس معنى ويل لك وويل لك لان معنى الويل
الهلاك لو قدرت ايضا ويلك لك لكان خلفا من القول بل المراد مطلقا الهلاك
لك فالاولى ان يقال تنكيره رعاية اصله حين كان مصدرا منصوبا ولا تخصيص فيه اذ
تخصيصه بالنظر الى المخاطب انما كان بذكر الفعل الناصب والمسند اليه وانما تاخر الخبر
عنه مع كونه جارا ومجرورا لتقديم الاهم والمتبادر الى ما هو المراد اذ لو قدمت الخبر
وقلت عليك فقيل ان تقول سلام ربما يذهب الوهم الى اللغية فيظن ان المراد
عليك اللغية ولهذا الجزي ابو تمام وترك الانشاد على ما يحكى لما ابتدأ القصيدة
وقال على مثلها من اربع وملاعب معارضة شخص كان حاضرا فقال لعنة الله والملائكة
والناس اجمعين وبعد المصراع الاول قوله مذالة مصونات الدموع السواكب
ان سلام لا يجوز ان يكون بمعنى مصدر سلمت لان سلمت مشتق من سلام عليك كلبيت
من لبيك وسبحت من سبحان الله فمعنى سلمت قلت سلام عليك كما ان لبيت وسبحت بمعنى
قلت لبيك وسبحان الله فمعنى سلام الذي هو بمعنى مصدر سلمت قول سلام عليك فعلى
ما فسر المصنف ينبغي ان يكون معنى سلام عليك قولي للفظ سلام عليك وليس كذا بل سلام
في قولك سلام عليك بمعنى مصدر سلمك الله اي جعلك الله سالما فالاصل سلمك الله
سلاما ثم حذف الفعل لكثرة الاستعمال فبقي المصدر منصوبا وكان النصب يدل
على الفعل والفعل على الحدوث فلما قصدوا دوام نزول سلام الله عليه واستمراره
ازالوا النصب الدال على الحدوث فرفعوا سلام وكذا اصل ويل لك هلكت ويلا
اي هلاكا فرفعوه بعد حذف الفعل لقصد التبري عن الحدوث **قوله** والخبر
قد يكون جملة نحو زيد ابوه قائم وزيد قام ابوه فلا بد من عائد وقد يحذف **ا**علم ان

خبر المبتدأ ان يكون جملة اسمية وفعلية كما مثل به المصنف وانما جاز ان يكون جملة لتضمنها الحكم
المطلوب من الخبر كتضمن المفرد له وقال ابن الانباري وبعض الكوفيين لا يصح ان يكون طلبية
لان الخبر ما يحتمل الصدق وهو وهم وانما اوتوا من قبل ايهام لفظ خبر المبتدأ وليس المراد بخبر
المبتدأ عند النحاة ما يحتمل الصدق والكذب كما ان الفاعل عندهم ليس من فعل شيئا
ففي قولك ازيد عندك يسمون الظرف خبرا مع انه لا يحتمل الصدق والكذب بل
الخبر عندهم ما ذكر المصنف هو المجرد المسند به المغاير للصفة المذكورة ويدل على جواز كونها
طلبية قوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم وايضا اتفقوا على جواز الرفع في نحو قولهم اما زيد
فاضربه وقال ثعلب لا يجوز ان يكون قسمية نحو زيد والله لاضربنه والاولى الجواز اذ
لا منع قوله فلا بد من عائد لا يخلو الجملة الواقعة خبرا من ان يكون هي المبتدأ معنى او لا
فان كانت لم يحتج الى الضمير كما في ضمير الشان نحو هو زيد قائم وكما في قولك مقولي زيد
قائم لارتباطها بالضمير لانها هو وان لم يكن اياه فلا بد من ضمير ظاهر او مقدر وقد يقام
الظاهر مقام الضمير وانما احتاجت الى الضمير لان الجملة في الاصل كلام مستقل فاذا قصدت
جعلها جزء كلام فلا بد من رابطة تربطها بالجزء الاخر وتلك الرابطة هي الضمير اذ هو
الموضوع لمثل هذا الغرض فمن ثم قيل في بعض الاخبار كما يجيء ان الظاهر قائم مقام
الضمير وهذا الضمير الرابط يجوز حذفه قياسا وسماعا فالقياس في موضع وهو ان
يكون الضمير مجرورا بمن والجملة الخبرية ابتدائية والمبتدأ فيها جزء من المبتدأ الاول
نحو البر الكر بستين اي الكر منه لان جزئيته تشعر بالضمير فيحذف الجار والمجرور فان
كان المبتدأ الثاني نكرة فالجار والمجرور صفة له نحو السمن منوان بدرهم وكذا ان
كان معرفا باللام كما في البر الكر منه بستين لان التعريف غير مقصود قصده كما في قوله
ولقد امر على اللئيم يسبني ويجوز ان يكون حالا من الضمير الذي في الخبر والعامل فيه الخبر
اي البر الكر كائن بستين كائنا منه قال الفراء ويحذف ايضا قياسا اذا كان الضمير
منصوبا مفعولا به والمبتدأ كل قال قد اصبحت ام الخيار تدعي على ذنبا كله لم اصنع
وقال ثلث كلهن قتلت عمدا فاخزى الله رابعة تعود قال لان كلهم ضربت بمعنى الجحد
اي ما منهم احد الا ضربت بمعنى الجحد اي ما منهم احد الا ضربت وقال السيرافي ليس هذا
الحجة اذ كل موجب يتهيأ رده الى الجحد كما يقول في زيد ضربت ما زيد الا مضروب ثم
يقال له اي تاثير للجحد في جواز حذف الضمير معه والسماع في غير ذلك اما في المجرور
فنحو قوله تعالى ولمن صبر وغفر ان ذلك لمن عزم الامور اي ان ذلك منه واما في
المنصوب فيشترط كونه منصوبا بالفعل لفظا قال فثوب لبست وثوب اجر او بصفة محلا
نحو زيد انا ضارب ولا يختص مع كونه سماعا بالشعر خلافا للكوفيين واما المرفوع فلا يحذف

لكونه عمدة وقد يحذف في الصلة في بعض الاحوال لكونها اشد ارتباطا بالموصول من المبتدا
كما يجيء في باب الموصولات وجواز حذف الضمير في الصلة احسن منه في الصفة لكون اتصالها
بالموصول اشد اذ لا غنى للموصول عنها وهما بتقدير مفرد نحو قوله تعالى اهذا الذي بعث
الله رسولا ثم الحذف بعدها في الصفة احسن منه في خبر المبتدا نحو جاءني رجل ضربت
لانها مع الموصوف جزء الجملة بخلاف الخبر فانه مع المبتدا جملة فالتخفيف فيما هو مع
غيره كالكلمة الواحدة اولى وانما كان الحذف في الصفة انقص حسنا منه في الصلة
اذ ليس الصفة من ضروريات الموصوف كما كانت الصلة من لوازم الموصول وضرورياته
فالحذف في الجملة اذا كان خبرا للمبتدا على ما قال سيبويه يجوز في الشعر بلا ضعف وهو في
غيره ضعيف واما وضع الظاهر مقام الضمير فان كان في معرض التفخيم جاز قياسا كقوله تعالى
الحاقة ما الحاقة اي ما هي وان لم يكن فعند سيبويه يجوز في الشعر بشرط ان يكون بلفظ الاول كقوله
لعمرك ما معن بتارك حقه ولا منسئ معن ولا متيسر بجر منسئ واذا رفعته فهو خبر مقدم على
الابتداء وقال لا ارى الموت يسبق الموت شيء وان لم يكن بلفظ الاول لم يجز عنده
وقال الاخفش يجوز وان لم يكن بلفظ الاول في الشعر كان او في غيره قال اذا المرء لم
يعش الكريهة اوشك حبال المنايا بالفتى ان تقطعا وليس هذا في خبر المبتدا قال ويجوز
زيد قام ابو طاهر اذا كان زيد يكنى بابي طاهر قال تعالى ان الذين آمنوا وعملوا الصا
لحات انا لا نضيع اجر من احسن عملا ومنع بعضهم في غير التفخيم مطلقا ولا وجه له مع وروده
قوله وما وقع ظرفا فالاكثر انه مقدر بجملة اي ظرفا او جارا ومجرورا ولم يذكره
لجريه مجراه في جميع احكامه حتى سماه بعضهم ظرفا اصطلاحا وانتصاب الظرف خبر المبتدا
عند الكوفيين على الخلاف يقولون الخبر لما كان هو المبتدا في نحو زيد قائم او كانه هو
في نحو زيد اخوك ارتفع ارتفاعه ولما كان مخالفا له بحيث لا يطلق اسم الخبر على المبتدا
فلا يقال في نحو زيد عندك ان زيدا عند خالفه في الاعراب فيكون العامل عندهم معنويا وهو
معنى المخالفة التي اتصف بها الخبر ولا يحتاج عندهم الى تقدير شيء يتعلق به الجزء واما البصريون
فقالوا لا بد للظرف من محذوف يتعلق به لفظي اذ مخالفة الشيء للشيء لا يوجب نصبه
وقال بعض النحاة العامل فيه المبتدا وقال البصريون الظرف منصوب على انه مفعول
فيه كما انه كذلك اتفاقا في نحو جلست امامك وخرجت يوم الجمعة والجار والمجرور منصوب
المحل على انه مفعول به كما انه كذلك اتفاقا في نحو مررت بزيد الا ان العامل ههنا مقدر وينبغي
ان يكون ذلك العامل من الافعال العامة اي مما لا يخلو منه فعل نحو كائن وحاصل ليكون
الظرف دالا عليه ولو كان خاصا كآكل وشارب وضارب وناصر لم يجز لعدم الدليل
عليه وقد يحذف خاص لقيام الدليل نحو من لك بالمهذب اي من يضمن ولا يجوز عند

الجمهور

الجمهور اظهار هذا العامل اصلا لقيام القرينة على تعيينه وسد الظرف مسده كما في لولا زيد لكان كذا
فلا يقال زيد كائن في الدار وقال ابن جني بجوازه ولا شاهد له واما قوله تعالى فلما رآه
مستقرا عنده فمعناه ساكنا غير متحرك وليس بمعنى كائنا وكذا حال الظرف في ثلثة
مواضع اخر الصفة والصلة والحال وفيما عدا المواضع الاربعة لا يتعلق الظرف والجار
الا بملفوظ موجود واكثرهم على ان المحذوف المتعلق به فعل لانا نحتاج الى ذلك المحذوف
للتعلق وانما يتعلق الظرف باسم الفاعل في نحو انا مار بزيد لمشابهته للفعل فاذا احتجنا
الى المتعلق به فالاصل اولى وايضا للقياس على نحو الذي في الدار زيد وكل رجل في الدار
فله درهم والمتعلق في الموضعين فعل لا غير كما يأتي وذهب ابن السراج وابو الفتح الى انه
اسم لكونه مفردا والاصل في خبر المبتدا ان يكون مفردا ولمانع ان يمنع قالوا انما كان
اصلا الافراد لان القول المقتضي نسبة امر الى امر فينبغي ان يكون المنسوب شيئا واحدا
كالمنسوب اليه والا كانت هناك نسبتان او اكثر فيكون خبران او اكثر فيكون خبران او
اكثر لا خبر واحد فالتقدير في زيد ضرب غلامه زيد مالك الغلام ضارب والجواب ان
المنسوب يكون شيئا واحدا كما قلتم لكنه ذو نسبة في نفسه فلا يقدر بالمفرد فالمنسوب الى
زيد في الصورة المذكورة ضرب غلامه الذي تضمنه الجملة قالوا انه يفصل بالظرف بين
اما وجوابها ولا يفصل بينهما الا بالمفرد كما يجيء والجواب ان الظرف في مثله ليس مستقرا اي
متعلقا بمحذوف بل هو منصوب بالملفوظ بعد الفاء نحو اما قدامك فزيد قائم فهو كالمفعول
في نحو اما زيدا فانا ضارب كما يجيء في حروف الشرط واعلم ان صيرورة الجملة ذات محل من
الاعراب بعد ان لم يكن لا يدل على كونها بتقدير المفرد بل يكفي في صيرورتها ذات محل
وقوعها موقع المفرد وان كان بعد الظرف معمول نحو زيد خلفك واقعا فعند ابي علي
هو معمول الظرف لقيامه مقام العامل ومن ثم وجب حذفه وقال غيره هو للعامل المقدر
لان الظرف جامد لا يلاقي الفعل في تركيبه ملاقاة اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
والمصدر له وكذا الخلاف في ان الخبر ايهما هو ثم ذهب السيرافي الى ان الضمير حذف مع
المتعلق وذهب ابو علي ومن تابعه الى انه انتقل الى الظرف لانه يؤكد كقوله فان فؤادي
عندك الدهر اجمع ويعطف عليه كقوله الا يا نخلة من ذات عرق عليك ورحمة الله السلام
وينتصب عنه الحال كقوله تعالى ففي الجنة خالدين فيها قال ابو علي وادعى بعضهم انه مجمع
عليه ان الظرف اذا اعتمد على موصوف او موصول او ذي حال او حرف استفهام او
حرف نفي فانه يجوز ان يرفع الظاهر لتقويه بالاعتماد كاسمي الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة وكذا قال اذا وقعت بعد ان المصدرية كقوله تعالى ومن آياته انك ترى الارض
خاشعة لا صريح المصدر اما قوله احقا بني ابناء سلمى ابن جندل تهددكم اياي وسط المجالس

فلاعتماد الظرف قبل ما عمل في ان بلا اعتماد لشبهها بالمضمر في انها لا يوصف مثله ويجوز ان يقال
في جميع ذلك ان الظرف خبر مقدم على مبتدا به اما في غير المواضع المذكورة نحو في الدار
رجل فالمرفوع مقدم مبتدا ومقدم الخبر وعند الكوفيين والاخفش في احد قوليه هو فاعل
للظرف لتضمنه معنى الفعل كما قالوا في نحو قايم زيد وانما قال الكوفيون ذلك لاعتقادهم
ان الخبر لا يتقدم على المبتدا مفردا كان او جملة فيوجبون ارتفاع زيد في نحو في الدار زيد
وقايم زيد على الفاعلية لئلا يتقدم الضمير على مفسره وليس بشي لان حق المبتدا التقديم
فالضمير متاخر تقديرا كما في ضرب غلامه زيد واما الاخفش فلا يوجب ذلك بل يجوز
ارتفاعه بالابتدا ايضا اذ هو يجوز تقدم الخبر على المبتدا لكنه لما اجاز عمل الصفة بلا اعتماد
اجاز بكون زيد في قايم زيد فاعلا ايضا وله في جواز عمل الظرف بلا اعتماد قولان وذلك
لان الظرف ضعف في عمل الفعل من الصفة وينوب الاجماع في جواز في داره زيد
يصح تقديم الخبر ويمنع كون زيد فاعلا والالزام الاضمار قبل الذكر وكذا قولهم ان في الدار
زيدا دال على ان زيدا كان مبتدا والا لم ينتصب ومنع بعض البصريين من نحو في داره
قيام زيد وفي داره عبد هند وذلك لان المبتدا حقه التقديم فجاز عود الضمير من الخبر
اليه في نحو في داره زيد فاما ما اضيف اليه المبتدا فليس له التقدم الاصلي والاولى
جواز ذلك كما ذهب اليه الاخفش وذلك لانه عرض للمضاف اليه بسبب التركيب
الاضافي الحاصل بينه وبين المبتدا وصيرورته معه كاسم واحد مرتبة التقديم تبعا للمبتدا
وان لم يكن له ذلك في الاصل فقد ورد في كلامهم في اكفانه درج الميت واعلم ان
ظرف الزمان لا يكون خبرا عن اسم عين ولا حالا منه ولا صفة له لعدم الفايدة الا
في موضعين احدهما ان يشبه العين المعنى في حدوثها وقتا دون وقت نحو الليلة الهلال
الثاني ان يعلم اضافة معنى اليه تقديرا نحو قول امرء القيس اليوم خمر وغدا امر اي شرب
خمر وقوله اكل عام نعم تحوونه اي حوايته ولو قلت الارض يوم الجمعة او زيد يوم السبت
لم يجز لانه فايدة لتخصيص حصول شي بزمان هو في غيره حاصل مثله ويكون ظرف الزمان
خبرا عن اسم معنى بشرط حدوثه ثم تنظر فان استغرق ذلك المعنى جميع الزمان او اكثره
وكان الزمان نكرة رفع غالبا نحو الصوم يوم والسير شهر اذا كان السير في اكثره لانه
باستغراقه اياه كانه هو ولا سيما مع التنكير المناسب للخبرية ويجوز نصب هذا الزمان
المنكر وجره بفي نحو الصوم في يوم او يوما خلافا للكوفيين وذلك ان في عندهم توجب
التبعيض فلا يجيزون صمت في يوم الجمعة بل يوجبون النصب والاولى جوازه كما هو مذهب
البصريين ولا نسلم افادة في للتبعيض وان كان الزمان معرفة نحو الصوم يوم الجمعة
لم يكن الرفع غالبا كما في الاول عند البصريين واوجب الكوفيون النصب كما اوجبوا

في المنكر للعلة المذكورة فان وقع الفعل لا في اكثر الزمان سوا كان الزمان معرفا او منكرا
فالاغلب نصبه او جره بفي اتفاقا من الفريقين نحو الخروج يوما او في يوم والسير يوم
الجمعة وربما رفع او في يوم الجمعة واما قوله تعالى الحج اشهر معلومات فلتاكيد امر الحج
ودعاء الناس الى الاستعداد له حتى كان افعال الحج مستغرقة لجميع الاشهر الثلثة واذا
كان ظرف المكان خبرا عن اسم عين سوا كان اسم مكان او لا فان كان غير متصرف
نحو زيد عندك فلا كلام في امتناع رفعه وان كان متصرفا وهو نكرة فالرفع راجح نحو
انت مني مكان قريب وداري مني يمين او شمال وهو باق على الظرفية عند البصريين
والمضاف محذوف اما من المبتدا اي مكانك من مكان قريب او من الخبر
اي انت مني ذو مكان قريب ومثله عند الكوفيين بمعنى اسم الفاعل فيجب رفعه وليس
بظرف كما يجي عن قريب وان كان معرفة فالرفع مرجوح نحو زيد خلفك وداري
امامك وذلك لان اصل الخبر التنكير ومع ذلك فرفع المعرفة لا يختص بالشعر نحو قوله
الا جبل اما مهما خلافا للجرمي والكوفيين واذا كان المكان في موضع الخبر عن غير والمراد
تعيين المنزلة من قرب او بعد قال سيبويه لا يستعمل منه الا ما استعملته العرب فلا يقال هو
مني مجلسك ومتكا زيد ومربط الفرس قال ولو اظهرت المكان في هذه الاشيا جاز
نحو مني مكان مجلسك ومكان متكا زيد وذلك ان المكان يستعمل قياسا في تعيين
القرب او البعد ومما استعملته العرب قولهم هو مني مزجر الكلب اي مهان ومقعد
القابلة اي قريب وكذا مقعد الازار ومقعد الخاتن وهو مني مناط الثريا اي بعيد
قال ابو ذويب فوردن والعيوق مقعد رابي الضربا فوق النجم لا يتتلع اي عال مشرف
كالامين على الياسرين فان مقعده اعلى منهم ليشرف عليهم كي لا يخونوا قال بعضهم ما كان
من هذه الظروف بمعنى القرب نحو مقعد الازار فجعله ظرفا اولى من رفعه و
ما كان منها في معنى البعد كمناط الثريا فرفعه اولى قال لان الظرف حاو للمظروف
فقرب من المظروف يتحقق له الاحتواء وبعده عنه يبعده عن الاحتواء وفيه نظر
وذلك لان الظرف في قولك انت مني مناط الثريا ليس بعيدا من المظروف
بل هو محتو عليه لكنهما بعيدان عن المتكلم ويجب رفع كل واحد من ظروف الزمان والمكان
اذا كان متصرفا وموقتا محدودا واخبرت به عن اسم عين الارادة تقدير المسافة
القريبة او البعيدة نحو داري مني فرسخ وانت مني بريد ومنزلك مني ليلة اي ذات مسافة
فرسخ على حذف مضاف بعد مضاف وكذا ذو مسافة سرى ليلة ومني متعلق بدلول
الخبر اي بعيدة مني بهذا القدر وكذا قولهم هو مني فوت اليد اي اذا مددت يدي
اليه لم ابلغه وهو مني دعوة الرجل اي اذا صاح الرجل ابلغه بلغه صيحته والتقدير

ذو مكان موت اليد و ذو مكان بلوغ دعوة الرجل واما انتصاب نحو قولك
داري خلف دارك فرسخين وميلا بريدا او ليلة ويوما فلان الخبر هو خلف دارك و
نصبهما على الحال عند المبرد من الضمير في الخبر اي ذات مسافة فرسخين وعلى التمييز عند
الجمهور وهو تمييز عن النسبة اي عدت فرسخين فالفرسخان مسعدان لها كما ان الدار
في امتلاء الانا بار ما لي وبجوز ان ينتصب على المصدر كقولك ولوب انملة اي ذو انملة
اي دنوا ما كما قيل في قوله تعالى ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات ويجوز رفعها
بعضهم فوق بعض وخلف ظرف للخبر اي ذات مسافة فرسخين خلف دارك او مما جرّ به
وكذا قولهم داري من خلف دارك فرسخين او فرسخان لان دخول من في مثله وخروج
على السوار كما في قولك حسب قلبك من قلبك قال ابو عمرو اذا دخلت من وجب الرفع
على الخبر في الظروف التي بعد المجرور لان التمييز فضلة ودخول من خرج الكلام عن
التمام وليس بشي اذ يقال داري من خلف دارك وهب عليه ويجوز ابت هي فرسخين
بالنصب ايضا على ان من خبر المبتدا اي من اشياعي وفرسخين حال اي ذوي سير
فرسخين او منصوب على الظرفية اي في فرسخين اي انت من اشياعي ما سرنا فرسخين كقوله
صلى الله عليه وسلم سلمان منا واعلم ان نحو خلف وقدام من الظروف عند
البصرية اصبغت او لم يصف وترك الاضافة قليل وهي عند الكوفية لا يكون ظروفا
الا مع الاضافة اما عند الافراد فهي بمعنى الاسم الفاعل بمعنى جلست فعلقا
عندهم اي متاخرا نصب على الحال او قام مكانا طيبا اي معطا فاذا وقعت
خبرا عن المبتدا وجب عندهم رفعها نحو انت خلف وقدام اي متاخر ومتقدم
والبصرية يجوز نصبها على ما ذكرنا واما رفعها عندهم فعلى حذف المضاف
كما مر وهي باقية على الظرفية وهو الاولى اذ خروج الشي عن معناه خلاف الاصل
فلا يترك ما امكن حمله على عدم خروجه عنه وقوله وساغ الى الشراب وكنت قبلا
اكاد اغص بالماء الحميم اي قبل ذلك يقوى مذهب البصرية واعلم ان اليوم اذا
وقع خبرا عن لفظ الجمعة والسبت جاز نصبه على ضعف لكونهما في الاصل مصدرين
بمعنى اليوم الجمعة او السبت اي الاجتماع او السكون والاولى رفعه لغلبة الجمعة و السبت
في معنى اليومين ولا يجوز نصب اليوم خبرا عن الاحد والاثنين اذ هما بمعنى اليومين
واليوم لا يكون في اليوم واجازه الفراء وهشام وذلك لنا وليهما اليوم بالان
كما يقال اليوم افعل كذا اي الان بمعنى اليوم الاحد اي الان الاحد والان
اعم من الاحد فيصح ان يكون ظرفا بهذا ولنذكر ظرفا مما يتعلق بخبر المبتدا اذا كان
مفردا فنقول هو اما مشتق او جامد وكلاهما اما ان يغاير المبتدا لفظا اولا والاول

اما ان يتحد به معنى نحو زيد اخوك وزيد قائم او يغايره معنى ايضا والمغاير يقع خبرا
عنه اما للمساواة في معنى كقوله تعالى وازواجه امهاتهم وبحذف المضاف من المبتدا او الخبر
نحو داري منك فرسخان اي بعد داري فرسخان او داري منك ذات مسافة فرسخين
او لكون واحد من المبتدا او الخبر معنى والاخر عينا ولزوم ذلك المعنى لتلك حتى
صار كانه هي كقول الخنساء ترتع ما رتعت حتى اذا ادكرت فانما هي اقبال وادبار وقوله
تعالى ولكن البر من امن وان قدرنا المضاف في مثله في المبتدا نحو ذا البر من امن
وحالها اقبال او في الخبر نحو بر من امن وذات اقبال او جعلنا المصدر بمعنى الصفة
نحو ولكن البار وهي مقبلة جاز لكنه يخلو عن معنى المبالغة والثاني اي الذي لا يغاير المبتدا
لفظا يذكر للدلالة على الشهرة وعدم التغير كقوله انا ابو النجم وشعري شعري اي هو المشهور
المعروف بنفسه لا بشي اخر كما يقال مثلا شعري مليح وتقول انا انا اي ما تغيرت عما كنت قال
رفوني وقالوا يا خويلد لا ترع فقلت وانكرت الوجوه هم هم واما الجامد فان كان مؤولا
بالمشتق تحمل الضمير نحو قولك هذا القاع عرفج اي غليظ وكلهما تاكيد للضمير ويجوز ان يكون
مبتدا موخرا عن الخبر وان لم يكن مولا لم يتحمله للكسائي فكانه نظر الى ان معنى زيد اخوك
متصف بالاخوة وهذا زيد اي متصف بالزيدية او محكوم عليه وذلك لان الخبر عرض فيه
معنى الاسناد وبعد ان لم يكن فلا بد من رابط وهو الذي يقدره اهل المنطق بين المبتدا
والخبر والجامد كله على هذا متحمل للضمير عند الكسائي لكنه لم يشابه الفعل لم يرفع الظاهر
كالمشتق وكذا لم يجز على ذلك الضمير تابع لخفائه واما المشتق فهو متحمل للضمير اتفاقا ان لم
يرفع الظاهر خبرا كان او نعتا او حالا فليكن فيه ان جرى على من هو له نحو زيد قائم
وان جرى على غير من هو له اكد المستكن بمنفصل خبرا كان المتحمل للضمير نحو انا زيد ضاربه
انا او نعتا نحو لقيت رجلا ضاربه انا او حالا نحو لقيتك زيد مكرمه انت او صلة نحو القاتل
انا زيد وان امن اللبس جاز ترك الضمير المنفصل في هذه الصور عند الكوفية والبصرية
فاوجبوه مطلقا نحو هند زيد ضاربته هي وتمام البحث فيه يجي في باب الاضمار انشاء الله

قوله واذا كان المبتدا مشتملا على ماله صدر الكلام نحو من ابوك او كانا معرفتين

او متساويين نحو افضل منك افضل مني او كان الخبر فعلا له نحو زيد قام وجب تقديمه
قوله من ابوك مبني على مذهب سيبويه وذلك لان الخبر عنده معرفة عن نكرة متضمنة
استفهاما او نكرة هي افعل تفضيل مقدم على خبره والجملة صفة لما قبلها نحو مررت برجل
افضل منه ابوه وعند سيبويه على ان مثل هذين خبران مقدمان والمثال المتفق عليه
في مثل هذا المقام من قام ومن جاريك وايهم قام ومن قام قمت وانما كان للشرط
والاستفهام والعرض والتمني ونحو ذلك مما يغير معنى الكلام مرتبة التصدر لان السامع

يعني الكلام بما يغير على اصله فلو جوز ان يجيء بعده مما يغيره لم يدر السامع اذا سمع بذلك
المغير ابو راجع الى قبله بالتغير اولما يجيء بعده من الكلام فيتشوش لذلك ذهنه وكذلك
حكم المضاف الى اداة الشرط والاستفهام يجب تصدره نحو غلام من قام وغلام
من لم يتم اقم لان معنى الشرط والاستفهام يسري الى المضاف والا لم يجز تقدمه
على ما له الصدر قوله او كانا معرفتين او متساويين ليس على الاطلاق بل يجوز تاخر
المبتدا عن الخبر معرفتين او متساويين مع قيام القرينة المعنوية الدالة على تعيين
المبتدا كما في قوله بنونا بنو ابنائنا وبناتنا بنوهن ابناء الرجال الاباعد وذلك
لانا نعرف ان الخبر محط الفائدة فما يكون فيه التشبيه الذي يذكر الجملة لاجله فهو الخبر كقولك
ابو يوسف ابو حنيفة مثل ابي حنيفة ولو اردت تشبيه ابي حنيفة بابي يوسف فابو يوسف
هو الخبر ومثله قول ابي تمام لعاب الافاعي القاتلات لعابه واري الجنى اشتارته ايد
عواسل اي بنو ابنائنا مثل بنينا ولعابه مثل لعاب الافاعي قوله او كان الخبر فعلا له
اي فعلا مسندا الى ضمير المبتدا نحو زيد قام فانه لو قدم اشتبه المبتدا بالفاعل فان
قيل فليجز ان كان الضمير بارزا نحو الزيدان قاما والزيدون قاموا قلت يشتبه المبتدا
بالبدل من الضمير او بالفاعل على لغة يتعاقبون فيكم ملائكة او يقول منع ذلك حملا
على المفرد مع انه قيل في قوله تعالى ثم عموا وصموا كثير منهم وقوله واسروا النجوى الذين
ظلموا ان كثير والذين مبتدان مقدما الخبرين ويجب ايضا تاخير الخبر اذا اقترن بالفاء
نحو الذي ياتيني فله درهم نظرا الى اصل الفاء الذي هو التعقيب وايضا لكونه في
الجزاء وعقيب الشرط الذي له صدر الكلام ويجب ايضا تاخير الخبر اذا جاء بعد الا
لفظا او معنى نحو ما زيد الا قائم وانما زيد قائم لانك ان قدمته من غير الا انعكس
المعنى كما ذكرنا في تقديم الفاعل وتاخيره ولا يجوز تقديمه مع الا لما يجيء في باب الاستفهام
ويجب ايضا تاخير الخبر اذا اقترن المبتدا بلام الابتداء نحو لزيد قائم او كان ضمير الشان
للزوم تصدرهما قوله واذا تضمن الخبر المفرد ما له صدر الكلام مثل اين زيد او كان مصححا نحو في
الدار رجل او لمتعلقه ضمير في المبتدا مثل على التمرة مثلها زبدا او عن ان مثل عندي انك
قائم وجب تقديمه هذا بيان لموجبات تقديم الخبر وانما قال الخبر المفرد لانه ان كان الخبر
جملة متضمنة لما يقتضي صدر الكلام لم يجب تقديمه نحو زيد من ابوه اذ الاستفهام وساير
ما يقتضي صدر الكلام يكفيها ان تقع صدر جملة من الجمل بحيث لا يتقدم عليها احد ركني تلك
الجملة ولا اصار من تمامها من الكلم المغيرة لمعناها كان واخواتها وسايرها تحدث معنى
من المعاني في الجملة التي يدخلها فلا يقال ان من باب اشكره واما قولهم علمت ايهم في الدار
فان الفعل لما كان من افعال القلوب وليس اثرها المعنوي بظاهر كافعال العلاج فانها

محسوسة الآثار كالضرب والمشي جوز تقدمه على الكلام المصدر باداة الاستفهام والنفي
ولام الابتداء مع تاثيره فيه معنى مع ان تقدمه كلا تقدم اذ معنى ظننت زيدا قائما زيد
قائم في ظني ومنع من العمل فيه ظاهرا احتراما للفظ المقتضي للصدر واما قولهم الذي
ما يضرب والذي ان يضربه يضربك فان الموصول وان كان مع الصلة ككلمة واحدة
الا انه لا يؤثر في صلته معنى وقولهم زيد من ابوه وعمرو في دار من هو اولى بالجواز لان
المبتدا كما انه لا يؤثر معنى من المعاني في الخبر ليس هو معه ايضا كالمفرد كما كان الموصول
مع صلته فان قيل كيف الجمع بين قوله هنا اين مفرد وقوله قبل وما وقع ظرفا فالاكثر انه
مقدر بجملة قلت لا شك ان لفظ اين اسم مفرد في الوضع سواء قدر بالجملة او بالمفرد
فاين في اين زيد مفرد واقع موقع الجملة على الاصح فيصح ان يقال انه خبر مفرد وان كان الاستفهام
ظرفا متعلقا بالخبر المفرد الملفوظ به وجب تقديمه على المبتدا اما مع الخبر نحو غلام راكب
زيدا او بدونه نحو غلام زيد راكب قوله واذا تضمن الخبر المفرد اعلم انه لا يقع من جملة
مقتضيات الصدر خبرا مفردا الا كلم الاستفهام نحو من زيد او مضاف اليها نحو غلام
من زيد قوله او كان مصححا اي كان الخبر اي تقديمه مصححا لمجيء المبتدا نكرة على ما ذكر قبل
في جواز المبتدا ان يقدم حكم النكرة عليها خصصها حتى جاز وقوعها مبتدا وقد قلنا
عليه ما فيه كفاية والاولى ان يقال في ايجاب تقديم الظرف خبرا عن المبتدا المنكر في
الاغلب مما لا يتضمن معنى الدعاء ان العلة فيه خوف لبس الخبر بالصفة مع كثرة استعمال
الظرف خبرا فلو قل وقوع الظرف خبرا عن المنكر اغتفر ذلك اللبس القليل كما في قوله
وجوه يومئذ ناضرة ووجوه يومئذ باسرة وتقديم الخبر غير الظرف على المبتدا لا يرفع
اللبس ولا يعينه للخبرية اذ لو قلت في رجل قائم قائم رجل احتمل كون رجل خبرا عن قائم
او بدلا منه واما الظرف فانه اذا تقدم تعين للخبرية بسبب انتصابه لفظا او محلا هذا
كله على مذهب سيبويه واما على مذهب الاخفش والكوفيين فالظرف عامل في الاسم الذي
بعده فليس اذن من هذا الباب وقولنا في الاغلب احتراز عن نحو قولهم امت في حجر
لا فيك وقولنا مما لا يتضمن معنى الدعاء احتراز عن نحو سلام عليك وويل لك فان
الاغلب تاخير الخبر لما ذكر قبل قوله او لمتعلقه ضمير في المبتدا اي لمتعلق الخبر بكسر اللام
يعني بالمتعلق جزء الخبر فقولك على التمرة خبر والمجرور جزؤه ويجوز ان يريد بالخبر ذلك
المقدر لان الجار والمجرور يتعلق به والمجرور وحده متعلق لعامله لان الجار ليس بمتعلق
في الحقيقة بل لشبه يتعلق المجرور بالعامل الخاص يعني اذا اتصل بالمبتدا ضمير يرجع الى
جزء الخبر وجب تقديم الخبر حتى لا يلزم اضمار قبل الذكر فلو قلت مثلها زبدا على التمرة
لكان مثل صاحبها في الدار وقد تقدم امتناعه واذا كان الضمير في صفة المبتدا

نحو على التمرة زبد مثلها جاز تاخير الخبر عن المبتدا بان يتوسط بينه وبين صفته نحو زيد
على التمرة مثلها اذ الفصل بين الصفة والموصوف جائز فان تقدم المفسر المتعلق
بالخبر على المبتدا ذي الضمير وتاخر الخبر عنه نحو في الدار مالكها نائم جاز عند البصريين
وعند هشام من الكوفيين خلافا للباقين وكان المانع نظر الى ان المفسر مرتبة
آن خير لتعلقه بالخبر وليس بشي لان التقدم اللفظي كان في صحة عود الضمير الاتري
الى قوله تعالى واذ ابتلى ابراهيم ربه ووافق الكسائي البصريين في جواز
نحو زيدا غلامه ضارب لا في نحو زيدا غلامه مضروب فكانه نظر الى شدة طلب الفعل المفعول
فكان مفعوله متاخر بخلاف اسم الفاعل فان طلبه له بالمشابهة والاولى الجواز في الكل
لما ذكرنا من الاكتفاء بالتقدم اللفظي قوله او عن ان يعني او كان الخبر عن ان مع اسمها
وخبرها بزيدا اذا كان ان مع صلتها مبتدا او وجب تقديم خبرها عليها وقد تقدم
انها مع صلتها فاعل عند ابي علي اذا كان الخبر ظرفا وانما تعين تقديم الخبر لئلا يلتبس
بان المكسورة لانك لو جئت بالخبر بعد خبر ان المفتوحة اما ظرفا نحو ان زيدا قايم
عندي او غير ظرف نحو ان زيدا قايم حق لاشتبهت المفتوحة بالمكسورة ولم يرفع الفتحة
الخفية اللبس لكون الموقع موقع المكسورة لان لها صدر الكلام بخلاف المفتوحة
كما يجي في باب الحروف المشبهة بالفعل ولا يرتفع بمجي خبر المبتدا بعد خبر ان اللبس
ايضا اذ ربما يظن انه خبر بعد خبر ان المكسورة او يظن في الظرف تعلقه بخبر ان
واذا تقدم الخبر علي ان عرف انه خبر المبتدا او انه ليس في خبر ان المفتوحة اذ هي
حرف موصولة ويجي في باب الموصول ان ما في خبر الصلة لا يتقدم على الموصول
ولا في خبر خبر المكسورة لان لها الصدر فاذا تعين ان المتقدم خبر ذا المكسورة
مع اسمها وخبرها لا يصح ان يكون مبتدا لانها جملة والمبتدا مفرد تعين ان ما بعد
الخبر هي المفتوحة لا غير واذا كان ان المفتوحة مع صلتها بعد اما نحو اما انك خارج
فلا احد قوثنا متقدم على خبرها لما نذكر في حروف الشرط ان الجملة الثانية لا يتوسط
بين اما والفاء فلا يلتبس المفتوحة بالمكسورة ويجب ايضا خبر المبتدا الذي بعد الا
لفظا نحو ما قايم الا زيد او معنى انما قايم زيد لانك ان قدمته من دون الا انعكس
الحصر وان قد متبع الا لم يجز لتقدم اداة الاستثناء على الحكم في الاستثناء المفرغ
ولا يجوز ذلك كما يجي في باب الاستثناء واذا كان تقديم الخبر يفهم منه معنى لا يفهم
من تاخيره وجب التقدم نحو قولك تميمي انا اذا كان المراد التفاخر بتميم او غير
ذلك مما تقدم له الخبر قوله **قوله** وقد يتعدد الخبر مثل زيد عالم عاقل اعلم ان
تعدد الخبر اما ان يكون بعطف او بغيره فالاول نحو زيد عالم وعاقل وليس قولك

نحو عالم وجاهل من هذا لان كلامنا فيما تعدد فيه الخبر عن شي واحد وههنا المخبر عنه
بالجاهل غير المخبر عنه بالجاهل والثاني على ضربين لان الاخبار المتعددة اما ان يكون متضادة
او لا وليس ما تعدد لفظا دون معنى من هذا في الحقيقة نحو زيد جايع نايع لانهما بمعنى واحد فالثاني
في الحقيقة تاكيد للاول فان لم يكن متضادة كقوله تعالى وهو الغفور الودود ذو العرش المجيد
فعال لما يريد ففي كل واحد ضمير يرجع الى المبتدا ان كان مشتقا ولا اشكال فيه وان كانت
متضادة فهي على ضربين اما ان يتصف جزء المبتدا ببعض تلك الاخبار والجزء الآخر بالخبر
الآخر او يتصف المجموع بكل واحد منهما فالاول نحو قولك للابلق هذا اسود ابيض وليس
في الحقيقة مما تعدد فيه الخبر لانه مثل قولك هما عالم وجاهل الا ان الفرق بينهما ان الضمير في كل واحد
من عالم وجاهل لا يرجع الى مجموع الابتدا بل المعنى هما رجل عالم ورجل جاهل واما الضمير
في كل واحد من ابيض واسود فانه يرجع الى مجموع المبتدا بدليل مطابقتهما له افرادا وتثنية
وجمعا كقولك هما اسودان ابيضان وهم ابيض سود وانما جاز ذلك مع ان المراد بعضه
ابيض وبعضه اسود كما ان المراد بالاول احدهما عالم والآخر جاهل لاتصال البعضين
بخلاف جزئي الاول فان كل واحد منهما منفرد عن الآخر واذا جاز اسناد الشي الى الشي مع
ان المسند اليه في الحقيقة جزء المسند اليه في الظاهر اولى وهذا كما يقال التاريخ احمر اي ظاهر
قشره ومنه قولهم زيد حسن الوجه وحسن وجهه وحسن وجها ولصيا وجرادا اما الثاني اعني ما
اتصف فيه المجموع بكل واحد منهما نحو هذا حلو حامض فلا اشكال فيه لان الضمير يرجع من
كل واحد من الخبرين الى مجموع المبتدا اذ المعنى في جميع اجزائه حلاوة وفيها كلها
حموضة لانه امتزاج الطعمان في جميع اجزائه وانكسر احدهما بالآخر وحصل بالانكسار
كيفية متوسطة بينهما واعلم انه يجوز ان يعطف احد الخبرين على الآخر بالواو مع اتصاف
مجموع المبتدا بكل واحد من الخبرين يقول زيد كريم شجاع وزيد كريم وشجاع كما يعطف بعض
الاوصاف على بعض نحو قوله الى الملك القرم وابن الهمام وليث الكتيبة بعض الاوصاف
على بعض في المزدحم وكذا اما هو بمنزلته في رجوع الضمير من كل واحد من الخبرين الى مجموع
المبتدا نحو هذا ابيض واسود وهذا حلو وحامض واما اذا لم يرجع ضمير كل واحد الى
مجموع المبتدا نحو هما عالم وجاهل فلا بد من الواو لان المبتدا منفكوك تقديرا اي احدهما
عالم والآخر جاهل **قوله** وقد يتضمن المبتدا معنى الشرط فيصح دخول الفاء في الخبر
وذلك الاسم الموصول بفعل او ظرف والنكرة الموصوفة بهما مثل الذي ياتيني او
في الدار فله درهم وكل رجل ياتيني او في الدار فله درهم وكل رجل ياتيني او في الدار فله درهم
وليت ولعل مانعان باتفاق والحق بعضهم ان بهما اعلم ان الفاء يدخل على خبر المبتدا
الواقع بعد اما وجوبا نحو اما زيد فقايم ولا يحذف الا لضرورة كقوله واما القتال لا قتال

لدیکم و الاضمار القول کقوله تعالی و اما الذین اسودت وجوههم اکفرتم فیقال اکفرتم وحکی
علی الاتیان بالفاء فی خبر مثل هذا المبتدا فی حروف الشرط ویدخل جوازا فی خبر مبتدا
مذکور ههنا وهو شیان احدهما الاسم الموصول بالفعل او ظرف ویدخل فی قولنا
الموصول اللام الموصولة الضافی نحو الزانیة والزانی فاجلدوا وصلتها لا یکون الا
فعلا فی صورة اسم الفاعل والمفعول لما یجی فی الاسماء الموصولة والاغلب الاعم
فی الموصول الذی یدخل فی جزئه الفاء ان یکون عاما وصلته مستقبلة کما فی اسماء الشرط
نحو من تضرب اضرب وقد یکون خاصا وصلته ماضیة کقوله تعالی ان الذین فتنوا المومنین
والمومنات الایة لان الایة مسوقة للحکایة عن جماعة مخصوصین حصل منهم الفتن ای
الاحراق وکذا قوله تعالی وما افاء الله علی رسوله منهم فما اوجفتم وقد یکون الموصول
خاصا وصلته مستقبلة کقوله تعالی قل ان الموت الذی تفرون منه فانه ملاقیکم اذ لا یرید
کل موت تفرون منه ملاقیکم اذ رب موت فر منه الشخص فما لاقاه ذلک النوع کموت بالقبل
او بالسیف مثلا ولاقاه نوع آخر منه فالمعنی هذه الماهیة التی تفرون منها ملاقیکم او
جاز دخول الفاء فی خبر المبتدا ههنا وان لم یکن موصولا لانه موصوف بالموصول
وقد یقع الماضی بعد الموصول المذکور وهو بمعنی المستقبل لتضمنه معنی الشرط کقولک
الذی اتانی فله درهم والموصول بالظرف نحو الذی قدامک او فی الدار فله درهم
وانما دخل المبتدا الذی فی جزئه الفاء او وصف بالفعل او الظرف فقط لکون الموصول
والموصوف ککلمة الشرط والخبر کالجزاء الذی یدخله الفاء فالصلة والصفة یکونان
کالشرط فکان حق الموصول علی هذا ان لا یکون الا مبهما کاسماء الشرط نحو من وما
الشرطیتین وانما جاز ان لا یکون مبهما کما فی قوله تعالی ان الذین فتنوا المومنین
لانه دخیل فی معنی الشرط وکذا کان حق الصلة الا یکون الا فعلا مستقبل المعنی
کالشرط من وما الا انه ما لم یکن شرطا فی الحقیقة جاز ان لا یکون صریحا فی الفعلیة
بل یکون مما یقدر معه الفعل کالظرف والجار والمجرور فان لا یکون مستقبل المعنی
کقوله تعالی ان الذین فتنوا وکذا کان حق الخبر ان یلزمه الفاء لکونه کالجزاء من
حیث انه لیس جزاء الشرط حقیقة جاز تجریده منها مع قصد السببیة نحو الذی یاتینی
له درهم ولا یلزم مع الفاء ان یکون الاول سببا للثانی بل اللازم ان یکون ما بعد
الفاء لازما لمضمون ما قبلها کما فی جمیع الشرط والجزاء ففی قوله قل ان الموت الذی
تفرون الایة الملاقاة لازمة للفرار ولیس الفرار سببا للملاقاة وکذا فی قوله تعالی
وما بکم من نعمة فمن الله کون النعمة منه تعالی لازم لحصولها معنا فلا یغرنک
قول بعضهم ان الشرط سبب للجزاء وهی تحقیقه فی حروف الشرط انشاء الله تعالی

والثانی النکرة العامة الموصوفة بالفعل او الظرف او الجار والمجرور نحو کل رجل یاتینی او
او فی الدار فله درهم وقد یجی صفتها ایضا ماضیا مستقبل المعنی نحو کل رجل اتاک غدا
فله درهم لما ذکرنا فی الموصول وقد یدخل الفاء علی خبر کل وان کان مضافا الی غیر
موصوف نحو کل رجل فله درهم لمضارعته لکلمات الشرط فی الابهام وکذا ان کان
مضافا الی الموصوف بغیر الثلثة المذکورة نحو کل رجل عالم فله درهم وعند سیبویه لا یدخل
الفاء علی خبر ما ذکرنا من المبتدآت والاخفش یجیز زیادتها فی جمیع خبر المبتدا نحو زید فوجد
لشد وقایله خولان فانکح فتاتهم واکرومة الحیین خلو کما هیا وسیبویه یول مثله نحو هذه خولان
فانکح قوله ولیت ولعل مانعان باتفاق جمیع نواسخ الابتداء یمنع دخول الفاء فی خبر المبتدا
المذکور الا ما نذکره وذلک لانه انما دخله الفاء لمشابهة المبتدا لکلمة الشرط ویلزمها التصدر
ولا یدخلها نواسخ الابتداء لان تلک النواسخ یوثر معنی فی الجملة وقد تقدم ان ما یوثر فی
الجملة لا یدخل علی جملة مصدرة بلازم التصدر الا ان هذ المبتدا لکونه غیر راسخ العرق فی
الشرطیة جاز ان یدخله ما لا یوثر فی الجملة المتاخرة معنی ظاهرا وهو ان نحو قوله تعالی ان
الذین فتنوا الایة والحق المالکی بها ان المفتوحة ولکن من غیر سماع لکنه لما رای انه یجوز
العطف بالرفع علی محل اسم لکن کما یجوز علی محل اسم ان کما یجی فی الحروف المشبهة بالفعل
وکذا اجری بعضهم ان المفتوحة فی جواز رفع المعطوف علی اسمها مجری المکسورة علی ما یجی
فی الموضع المشار الیه اجراها مجری ان المکسورة واما کلمات الشرط الجازمة الثابتة الاقدام
فی الشرطیة فلا یدخلها شی من نواسخ الابتداء الا فی الضرورة واما کلمات الشرط الجازمة الثابتة
الاقدام فی الشرطیة فلا یدخلها فتضمن مع ذلک بعدها ضمیر الشان حتی لا تخرج کلمات الشرط
فی التقدیر عن التصدر فی جملها وذلک نحو قوله ان من یدخل الکنیسة یوما تلق فیها جاذرا وظباء
قوله والحق بعضهم ان بها ای الحق ان فی المنع من دخول الفاء بلیت ولعل قال المصنف اتباعا
لعبد القاهر ان هذا الملحق سیبویه خلافا للاخفش ونقل العبدی وابو البقاء وابن یعیش
ان المجوز لدخول الفاء مع ان سیبویه خلافا للاخفش قوله ولیت ولعل مانعان باتفاق
لا وجه لتخصیصهما بل کان ناسخ للابتداء هکذا سوی ما استثنی وما ذکره المص من ان امتناع
دخول الفاء فی خبر لیت ولعل للزوم التناقض وذلک ان ما بعد الفاء الجزائیة لا یکون
الا خبرا ای محتملا للصدق والکذب وخبر لیت ولعل التناقض وذلک ان ما بعد الفاء
الجزائیة لا یکون الا خبرا ای محتملا ذلک لیس بشی لصحة قولک ان جاءک زید فاضربه
قال تعالی ان الذین یکفرون بآیات الله ویقتلون النبیین بغیر حق ویقتلون الذین
یامرون بالقسط من الناس فبشرهم بعذاب الیم **قوله** وقد یحذف المبتدا لقیام
قرینة جوازا کقول المستهل الهلال والله وبعد والخبر جوازا نحو خرجت فاذا السبع وجوبا فیما

لتحقیقهما

التزم في موضعه غيره نحو لولا زيد لهلك عمرو وضربي زيدا قائما وكل رجل وضيعته ولعمرك
لافعلن كذا المستهل المبصر للهلال قد ذكرنا انه لا يحذف شي لا وجوبا ولا جوازا الا مع
قرينة دالة على تعينه اعلم انه قد يحذف المبتدا وجوبا اذا قطع النعت بالرفع كما في
في بابه نحو الحمد لله اهل الحمد اي هو اهل الحمد وانما وجب حذفه ليعلم انه كان في الاصل صفة
فقطع لقصد المدح او الذم او الترحم كما في فلو ظهر المبتدا لم يتبين ذلك ويحذف وجوبا
ايضا عند من قال في نحو نعم الرجل زيد ان تقديره هو زيد وفيه نظر على ما في بابه وقوله
جوازا او وجوبا نصب على المصدر اي حذفا واجبا اي جائزا اذا في قوله اذا السبع
للمفاجاة واختلف فيها فنقل عن المبرد انها ظرف مكان فعلى قوله يجوز ان يكون
خبر المبتدا الذي بعدها اي فبالمكان السبع فنقول على هذا مررت فاذا زيد قائما
فاذا عنده متعلق بكاين وشبهه من متعلقات الظروف العامة ولا يجوز على قوله ان
يكون اذا مضافا الى الجملة الاسمية المحذوفة الخبر اذ لا يضاف من ظروف المكان الى
الجمل الا حيث على ما يجي في الظروف المبنية وما ذهب اليه لا يطرد في جميع مواضع
اذ المفاجاة اذ لا معنى لقولك فبالمكان السبع بالباب في تاويل قولهم خرجت فاذا
السبع بالباب وقال الزجاج ان اذ المفاجاة ظرف زمان فعلى قوله يجوز ان يكون
اذا في قولهم خرجت فاذا السبع خبرا عما بعدها بتقدير مضاف اي فاذا حصول
السبع اي ففي ذلك الوقت حصوله لان ظرف الزمان لا يكون خبرا عن الجثة كما مر
ويجوز ان يكون الخبر محذوفا او اذا ظرف لذلك الخبر المحذوف غير ساد مسده
اي ففي ذلك الوقت السبع بالباب فحذف بالباب لدلالة قرينة خرجت عليه ويجوز ان
يكون ظرف الزمان مضافا الى الجملة الاسمية وعامله محذوف على ما قال المصنف اي ففاجات
وقت وجود السبع بالباب الا ان اخراج لا اذا عن الظرفية او هو اذن مفعول به
لفاجاة ولا حاجة الى هذه الكلفة فان اذا الظرفية غير متصرفة على الصحيح ونقل عن
ابن بري ان اذ المفاجاة حرف فعلى هذا خبر المبتدا في نحو فاذا السبع محذوف بلا
خلاف واما الفاء الداخلة على اذ المفاجاة فنقل عن الزيادي انها جواب شرط
مقدر ولعله اراد انها جواب شرط مقدر فاء السببية التي المراد منها لزوم ما بعدها
لما قبلها كما تقدم اي مفاجاة السبع لازمة للخروج وقال المازني هي انها زائدة
وليس بشي اذ لا يجوز حذفها وقال ابو بكر مبرمان هي للعطف حملا على المعنى اي
خرجت ففاجات كذا وهو قريب قوله التزم في موضعه غيره ليقال الزمته الشي
فالتزمه اي قبل ملازمته اي في خبر التزم العرب ذكر غير الخبر في موضعه فيحذف الخبر
وجوبا في موضع يكون فيه القرينة الدالة على تعين الخبر المقدر مع لفظ ساد مسد

ذلك الخبر وهو في اربعة ابواب على ما ذكر المص اولها المبتدا الذي بعد لولا هذا على
مذهب البصريين وقال الفراء لولا هي الرافعة للاسم الذي بعدها لاختصاصها بالاسماء
كساير العوامل وقال الكسائي الاسم بعدها فاعل لفعل مقدر كما في قوله لو ذات سوار
لطمتني وهو قريب من وجه وذلك ان الظاهر منها انها لو التي تفيد امتناع الاول
لامتناع الثاني كما يجي في حروف الشرط دخلت على لا فكانت امتناع الاول لامتناع
الثاني كما يجي في حروف الشرط دخلت لازمة للفعل لكونها حرف شرط فيبقى مع دخولها
على لا على ذلك الاقتضاء ومعناها مع لا ايضا باق على ما كان كما يبقى مع غير لا من حروف
النفي فمعنى لولا علي لهلك عمر وانتفاء الانتفاء ثبوت فمن ثم كان لولا مفيدة ثبوت
الاول وانتفاء الثاني كافادة لو في قولك لو لم تاتني شتمتك كما مر في بيان قوله وكو
ان ما اسعى لادنى معيشة البيت لكن منع البصريين من هذا التقدير وحملهم على ان
قالوا لولا كلمة برأسها وليست لو الداخلة على لا ان الفعل بعد لو اذا اضمر وجوبا
فلا بد من الاتيان بمفسر كما مر في باب الفاعل وليس بعد لولا مفسر وايضا لفظ
لا لا يدخل على الماضي في غير الدعاء وجواب القسم الا مكررا في الاغلب كما يجي في
قسم الحروف ولا تكرير بعد لولا فقال البصريون الاسم المرفوع بعده مبتدا ولا يجوز
ان يكون جواب لولا خبره كما مر في اما زيد فقائم لكونه جملة خالية عن العايد الى
المبتدا في الاغلب كما في لولا علي لهلك عمر فخبره محذوف وجوبا لحصول شرطي
وجوب الحذف احدهما القرينة الدالة على الخبر المعين وهي لفظة لو اذ هي موضوعة
لتدل على انتفاء الملزوم فلولا دالة على ان خبر المبتدا الذي بعدها موجود لا قائم
ولا قاعد ولا غير ذلك من انواع الخبر والثاني اللفظ الساد مسد الخبر وهو جواب
لولا وربما دخلت لولا هذه على الفعلية قال قلت اما مك لما جئت اهلها لا رميت
بعض الاسهم السود لا درّ درك الى قد رتيهم لولا حددت ولا عذرى لمحدود اي لولا
الحد وهو الحرمان وثانيها كل مبتدا يكون مصدرا صريحا نحو ضربي او بمعنى المصدر
وهو افعل التفضيل مضافا الى المصدر لانه بعض ما يضاف اليه كما يجي في بابه نحو
اخطب ما يكون اي كون واكثر شربي السويق ويكون المصدر مضافا الى الفاعل
نحو ضربي زيدا او الى المفعول نحو ضرب زيد والیهما نحو تضاربنا وبعد ذلك حال
منهما معا في المعنى نحو ضربي زيدا او الى المفعول قائمين او تضاربنا قائمين او من احدهما
نحو ضربي هندا قائما او قائمة وتقع هذه الحال فعلا ايضا خلافا للفراء نحو علمي بزيد
كان ذا مال وقول سمع اذني زيدا يقول ذاك اي سمع اذني كلام زيد على حذف
المضاف وان كانت الحال المذكورة جملة اسمية فعند غير الكسائي يجب معها واو الحال

نحو ضربي زيدا او غلامه قائم قال صلى الله عليه وآله وسلم اقرب ما يكون العبد من ربه
وهو ساجد اذ الحال فضلة وقد وقعت موقع العمدة فيجب معها علامة الحالية أو
كل واقع غير موقعه ينكر وجوز الكسائي تجردها عن الواو لوقوعها موقع خبر المبتدأ
فتقول ضربي زيدا ابوه قائم كما في قوله كلمته فوه الى في ويجوز عند الكسائي اتباع
المصدر المذكور بالتوابع نحو ضربي زيدا الحك او ضربي زيدا الشديد قائما ومنعه غيره
لغلبة معنى الفعل عليه ولهذا ذهب ابن درستويه الى ان هذا المبتدأ لا خبر له لكونه
بمعنى الفعل اذ المعنى ما اضرب زيدا الا قائما ولم يسمع الاتباع مع الاستقراء و
خبر مثل هذا المبتدأ اقوال ذهب ابن درستويه وابن بابشاد الى انه لا خبر له لكونه بمعنى
الفعل كما قلنا فمعنى ضربي زيدا قائما اضربه قائما وهو نحو اقائم الزيدان عندهما وذهب
الكوفيون الى ان نحو قائما حال من معمول المصدر لفظا ومعنى والعامل فيه المصدر
الذي هو مبتدأ وخبر المبتدأ مقدر بعد الحال وجوبا اي ضربا زيدا قائما حاصل
وذهب الاخفش الى ان الخبر الذي سدت الحال مسده مصدر مضاف الى صاحب
الحال اي ضربي زيدا ضربه قائما اي ما ضربي اياه الا هذا الضرب المقيد وكذا اكثر
شربي السويق شربه ملتوتا وذهب البصريون الى انه حال من معمول المصدر معنى لا لفظا
والعامل في الحال محذوف اي ضربي زيدا حاصل اذا كان قائما والدليل على بطلان
مذهب الكوفية ان كلهم متفقون على ان معنى ضربي زيدا قائما ما اضرب زيدا الا
قائما وهذا المعنى المتفق عليه لا يستفاد الا من تقدير البصرية والاخفش وبيانه مبني
على مقدمة وهي ان اسم الجنس اعني الذي يقع على القليل والكثير بلفظ الواحد اذا استعمل
ولم يقم قرينة تخصصه ببعض ما يقع عليه فهو في الظاهر لاستغراق الجنس اخذا من
استقراء كلامهم فمعنى التراب يابس والماء بارد اي كل ما فيه هاتان الماهيتان
حاله كذا فلو قلت مع قولهم النوم ينقض الطهارة ان النوم مع الجلوس لا
ينقضها لكان مناقضا لظاهر ذلك اللفظ واذا قام قرينة خصوص فهو للخصوص نحو
اشتر اللحم واشرب الماء لان شراء الجميع وشرب الجميع ممتنعان فاذا تقرر هذا
قلنا ان الجنس الذي هو مصدر غير مقيد عند البصرية بحال تخصصه بل الحال عندهم
قيد في الخبر فيبقى الجنس على العموم فيكون المعنى كل ضرب مني واقع على زيد حاصل
في حال القيام وهذا المعنى يطابق المعنى المتفق عليه اعني ما اضرب زيدا الا
قائما واما عند الكوفية فالجنس عندهم مقيد بالحال له فيكون المعنى ضربي زيدا
المختص بحال القيام حاصل وهو غير مطابق للمعنى المتفق عليه لانه لا يمتنع من
حصول الضرب المقيد بالقيام حصول الضرب المقيد بالقعود ايضا في وقت آخر

فليس

فليس في تقديرهم اذن معنى الحصر المراد المتفق عليه وبهذا يبطل مذهب ابن درستويه ايضا
لانه لا حصر في قولك اضرب زيدا قائما ومما يفسد مذهب الكوفية خاصة زيادة على ما تقدم من
جهة اللفظ انه ليس في تقديرهم ما يسد مسد الخبر لان مقام الخبر عندهم بعد الحال وليس بعدها
لفظ واقع موقع الخبر وقد تقدم ان الخبر لا يحذف وجوبا الا اذا سد مسده لفظ وكذا
يقول في قولهم اكثر شربي السويق ملتوتا ان معناه ان شربي له ملتوتا اكثر من شربي له غير ملتوت
فلو قدرنا على مذهب الكوفية اكثر شربي السويق ملتوتا حاصل لم يحصل هذا المعنى المتفق عليه اذ يجوز ان
تقول هذا اللفظ اذا من شربه ملتوتا عشر مرات مثلا وغير ملتوت الف مرة وهذا اكثر شربي
السويق ملتوتا تسع مرات مثلا فانه اكثر شربه ملتوتا ورد على مذهب الاخفش حذف المصدر
مع بقاء معموله وذلك عندهم ممتنع اذ هو بتقدير ان الموصولة مع الفعل والموصول لا يحذف
الا ان يقال اذا قامت قرينة قوية دالة عليه فلا بأس بحذفه كما قال سيبويه في باب المفعول معه
ان تقدير مالك وزيدا ما لك وملابستك زيدا هذا والقرينة الدالة على تعيين الخبر الذي
هو حاصل عند البصرية هو الاخبار عن الضرب بكونه مقيدا بالقيام لانه لا يمكن تقييده بقيد
الا بعد حصوله واللفظ الساد مسد الخبر هو الحال فقد حصل شرطا وجوب الحذف والمثله
عندهم صريحا حاصل اذا كان قائما وليس اذا الاستقبال ههنا بل هو للاستمرار كما في قوله
تعالى واذا قيل لهم لا تفسدوا في الارض وقوله تعالى واذا ما غضبوا هم يغفرون ومثل كثير
حذف حاصل كما يحذف متعلقات الظروف العامة نحو زيد عندك والركض في الميدان ومعنى
اذا كان قائما ثم حذف اذا مع شرطه العامل في الحال واقيم الحال مقام الظرف لان
في الحال معنى الظرفية اذ معنى جاءني زيد راكبا اي في وقت الركوب فالحال قائم مقام الظرف
القائم مقام الخبر فيكون الحال قائما مقام الخبر فان قيل لم لا يكون كان المقدرة ناقصة
وقائما خبرها قيل لان مثل هذا المنصوب اي الذي يجيء بعد المصدر المبسوط بالضوابط
المذكورة لا يكون الا نكرة لم يسمع مع كثرته الا كذا فلو كان خبر كان لجاز تعريفه وسمع ذلك
مع طول الاستقراء هذا ما قيل فيه وفيه تكلفات كثيرة من حذف اذا مع الجملة المضاف
اليها ولم يثبت في غير هذا المكان ومن العدول عن ظاهر معنى كان الناقصة الى معنى التامة
وذلك لان معنى قولهم حاصل اذا كان قائما ظاهر في معنى الناقصة ومن قيام الحال مقام
الظرف ولا نظير له والذي اوقعهم في هذا واوقع غيرهم فيما لزمهم التزامهم اتحاد العامل
في الحال وصاحبها بلا دليل دلهم عليه ولا ضرورة الجأتهم اليه والحق انه يجوز اختلاف العاملين
على ما ذهب اليه المالكي فنقول تقديره ضربي زيدا حاصل قائما والعامل في الحال حاصل و
في صاحبها ضربي وهو اقتضاء او زيدا فنقول حذفنا كان وجعل العامل في الحال لكونه
عاملا شاملا لجميع الافعال كما حذفناه في نحو زيد عندك او في الدار لمشابهة الحال للظرف

والحذف في كليهما واجب لقيام الحال والظرف مقام العامل كما تقدم بيانه واعلم انه
يجوز رفع الحال السادة مسد الخبر عن افعل المضاف الى ما المصدرية الموصولة بكان
او يكون نحو اخطب ما يكون الامير قائم هذا عند الاخفش والمبرد ومنعه سيبويه والاولى
جوازه لانك جعلت ذلك الكون اخطب مجازا فجاز جعله قائما ايضا ولا يجوز مثل ذلك
بعد مصدر صريح الا في الضرورة فلا تقول ضربي زيدا قائم اذ لا مجاز في اول الكلام
ولا شك في ان المجار يونس بالمجاز وجاز ان يقدر في افعل المذكور زمان مضاف الى
ما يكون بخلاف نحو اكثر شربي السويق وضربي زيدا قائما وذلك لكثرة وقوع ما المصدرية
مقام الظرف نحو قولك ما ذر شارق فيكون التقدير اخطب اوقات ما يكون الامير قائم
اي اوقات كون الامير فيكون قد جعلت الوقت اخطب وقائما كما يقال نهاره صائم
وليله قائم ورجح هذا التقدير انه سمع اخطب ما يكون الامير يوم الجمعة برفع يوم الجمعة ايضا
كثرة وقوع ما المصدرية زمانا وكثرة وقوع الزمان مسندا اليه الفعل الواقع فيه كقوله وما
ليل المطي بنائم ومنع المبرد من نحو قولك احسن ما يكون زيد القيام وذلك لان احسن في
الحقيقة زيد فلا تخبر عنه بنفس القيام واجازه الزجاج وهو الاولى لانك جعلت احسن وان
كان في الحقيقة لزيد مصدرا وذلك باضافته الى ما المصدرية قوله كل رجل وضيعته الضيعة
في اللغة العقار وهي ههنا كناية عن الصنعة وضابط هذا كل مبتدأ عطف عليه بالواو التي
بمعنى مع وفيه مذهبان قال الكوفيون وضيعته خبر المبتدأ لان الواو بمعنى مع فكانك قلت
كل رجل مع ضيعته فاذا صرحت بمع لم تحتج الى تقدير الخبر فكذا مع الواو التي بمعناه فلا يكون
هذا المثال اذن مما نحن فيه اي مما حذف خبره وفيه نظر لان الواو وان كان بمعنى مع يكون في
اللفظ للعطف في غير المفعول معه فاذا كان وضيعته عطفا على المبتدأ لم يكن خبرا فان قيل يجوز
ان يكون رفع ما بعد الواو منقولا عن الواو لكونها خبر المبتدأ كما هو مذهب السيرافي في
نصب المفعول معه على ما يجيء في بابه فالجواب ان مع اذا وقع خبرا عن المبتدأ لا يستحق الرفع
لفظا حتى ينقل الى ما بعده بل يكون منصوبا لفظا على الظرفية مرفوعا محلا لقيامه مقام الخبر نحو
زيد معك كما يقال زيد عندك وقال البصريون الخبر محذوف اي كل رجل وضيعته مقرونان وفيه
اشكال اذ ليس في تقديرهم لفظ يسد مسد الخبر فكيف حذف وجوبا وانما قلنا ذلك لان الخبر
مبني محله بعد المعطوف وليس بعد المعطوف ولكن بعد المعطوف لفظ فيسد مسد الخبر
ولو جاز ان يقول ان المعطوف ساد مسد الخبر المحذوف بعده لم يصح الاعتراض على تقدير الكوفيين
في قولك ضربي زيدا قائما حاصل لانه ليس شيء ساد مسد الخبر ولهم ان يقولوا ايضا تأخر
الحال عن محله يسد مسد الخبر ولو تكلفنا وقلنا التقدير كل رجل مقرون وضيعته اي مقرون
بضيعته مقرون به كما تقول زيد قائم وعمرو ثم حذف مقرون واقيم العطف مقامه لنفي

في حذف خبر المعطوف وجوبا من غير ساد مسده وجوز ان يقال عند ذلك ان المعطوف اجري
مجرى المعطوف عليه في وجوب حذف خبره هذا والظاهر ان حذف الخبر في مثله غالب لا واجب
وفي نهج البلاغة انتم والساعة في قرن فلا يكون اذن من هذا الباب فلا يرد اشكال قال الكوفيون
ان ولي معطوفا على مبتدأ فعل لاحدهما واقع على الآخر جاز ان يكون ذلك الفعل خبرا
عنهما سواء دل ذلك الفعل على التفاعل اولا فالاول نحو زيد والريح يتباريان فيباريها
خبر عنهما لكونه بمعنى يتباريان والثاني نحو زيد وعمرو يضربه ومنه قول امير المؤمنين علي
عليه السلام وانت مهم والحنة كمن هداها وانما جاز ذلك لتضمن ذلك الخبر ضميريهما والبصريون يمنعون مثل هذه
على ان يكون الفعل خبرا او الفعل في ذلك كالصفة ولا تقال زيد وعمرو ضاربه بالاتفاق و
تجوز على ان يكون الفعل حالا لا غير فزيد والريح عندهم مثل كل رجل وضيعته ويباريها حال
واعلم انه قد يعطي ما اضيف اليه المبتدأ على المعطوف فيطابقهما الخبر كما قيل راكب الناقة طليحان و
قولك معالم زيد هوبان قوله ولعمرك لافعلن كذا ضابطه كل مبتدأ في الجملة القسمية متعين
للقسم نحو لعمرك وايمن الله كما يجيء في باب القسم فان تعينه للقسم دال على تعين الخبر المحذوف اي
لعمرك ما اقسم به وجواب القسم ساد مسد الخبر المحذوف والعمر والعمر بمعنى ولا يستعمل مع اللام
الا المفتوح لان القسم موضع التخفيف لكثرة استعماله وقد يستعمل لعمرك في قسم السؤال ايضا
نحو لعمرك وقد ترك المصنف قسما آخر مما يجب فيه حذف الخبر وهو اذا كان الخبر ظرفا متعلقا
بالمتعلق العام نحو زيد قدامك او في الدار على ما ذكرنا قبل ونحو ان حتى الظهار ذلك المتعلق
ليس بوجه لان الامر ان اي الدلالة على تعيين المخبر وسد شيء آخر مسده حاصلان فوجب الحذف
ولعل المصنف انما ترك ذكره لكون هذا الساد مسد الخبر مرفوع المحل لكونه خبرا دون سائر ما
مما سد مسد الخبر ثم اعلم ان الاغلب في الاستعمال تعريف المبتدأ لان الاصل كون
المسند اليه معلوما وكذا الاصل تنكير الخبر لانه مسد شابه الفعل والفعل خال من التعريف
والتنكير كما ذكرنا في اول الكتاب ولا يصح تجريد الاسم عنهما مجردا مما لطرأ ويحتاج الى
العلامة وهو التعريف ولنساه على الاصل فكان نكرة وانما كان الاصل في الاسناد
الفعل دون الاسم لان الاسم يصلح لكونه مسندا ومسندا اليه والفعل يختص بكونه مسندا الا عرو حار
الاسناد لازم له دون الاسم واما قول النحاة اصل الخبر التنكير لان المسند ينبغي ان يكون مجهولا
فليس بشيء لان المسند ينبغي ان يكون معلوما كالمسند اليه وانما الذي ينبغي ان يكون مجهولا هو
انتساب ذلك المسند الى المسند اليه فالمجهول في قولك زيد اخوك هو انتساب اخوة المخاطب
الى زيد واسناده اليه لا الاخوة واذا تعددت المسندات نحو زيد ابوه اخوه عمه خاله وابنه
صهرها جاريته سيدها عبده خادم فالمبتدأ الاخير مع خبره خبر عما قبله بلا فصل فهذه تقه
خادم خبر عن سيدها وهكذا الى المبتدأ الاول فيكون الجملة التي بعد الاول وهي مركبة من جمل

حرا عن الاول ويضاف كل واحد من المبتدآت الى ضمير ما يليه الا المبتدا الاول وان لم
تضف المبتدآت كل واحد منها الى ضمير ما قبله فاتك بالعوائد بعد خبر المبتدا الآخر
فيكون آخر العوائد للاول المبتدآت وما قبل الآخر لما بعد اول المبتدآت وهكذا على الترتيب
وذلك نحو هند زيد عمرو بكر خالد قائم عنده في داره بامره معها فكانك قلت بكر خالد قائم
عنده ومعناه بكر مع خالد ثم جعلت هذه الجملة اى بكر مع خالد خبرا عن عمرو مع رابطه
في داره فكانك قلت عمرو بكر مع خالد في داره اى عمرو داره مشتملة على بكر وخالد ثم
تجعل هذه الجملة خبرا عن زيد مع رابطه بامره فكانك قلت زيد عمرو داره مشتملة على بكر و
خالد بامره اى بامر زيد اى زيد امر عمرا الجمع بكر وخالد ثم تجعل هذه الجملة خبرا عن هند
مع رابطه معها فكانك قلت هند زيد امر عمرا الجمع بكر وخالد معها وعلى هذا القياس
ان كانت المبتدآت اكثر **قوله** خبر ان واخواتها هو المسند بعد دخول هذه الحروف
نحو ان زيدا قائم وامره كامر خبر المبتدا الا في تقديمه الا اذا كان ظرفا • اعلم انه لما كان
مذهبه ان الاصل في رفع الاسماء الفاعل وفي نصبها المفعول لم يكن له بد من ان يدعي
ان كل مرفوع ومنصوب غيرهما فهما مشبهان بهما من وجه كما يقال ان المبتدا مشبه بالفاعل
لكونه مسندا اليه والخبر مشبه لكونه ثاني جزئي الجملة وخبر ان واخواتها مشبه لكونه عاملة
اى ان واخواتها مشابهة للفعل المتعدي الا انه قدم منصوبه على مرفوعه تنبيها على فرعية
العمل على فرعية العامل وخبر لا التبرئة مشبه بخبر ان المشبه للفاعل واسم ما الحجازية
مشبه لاسم ليس الذي هو فاعل وقد سبق بهذا وجه مشابهة اسم ان واسم لا التبرئة
وخبر ما الحجازية للمفعول وكذا نقول ان الحال والتميز والمستثنى المنصوب مشابهة للمفعول
لكونها فضلات واما من قال وهو الحق ان الرفع علامة العمد فاعلة كانت اولا والنصب
علامة للفضلات مفعولة كانت اولا فلا يحتاج الى تشبيه هذه المرفوعات بالفاعل
بل يحتاج في نصب بعض العمد وهي اسم ان واخواتها واسم لا التبرئة وخبر كان واخواتها
وخبر ما الحجازية الى تشبيهها بالفضلة فيقول ان واخواتها لما شابهت الفعل المتعدي
كما يجيء في بابها عملت رفعا ونصبا مثله ولم يقدم الرفع على النصب كما قدم في ما
الحجازية لان معنى ما ومعنى الفعل الذي يعمل عملها اعني ليس شيء واحد فكان ترتيب
معموليها كترتيب معمولي ليس اعني تقديم المرفوع على المنصوب طبقا للفظ بالمعنى واما
ان فليست بمعنى الفعل المتعدي على السواء بل معناها يشبه معناه من وجه وكذا لفظها
لفظه والمشابهة كما يجيء في بابها فاعطيت عمل الفعل في حال هو به وهي ادل الحرف
في معموله بتقديم النصب على الرفع وعند الكوفيين ان خبر ان واخواتها وكذا خبر
لا التبرئة مرفوع بما ارتفع به حين كان خبر المبتدا لا بالحروف لضعفها عن

بعض

عملين وهو مذهب البصريين اولى لان اقتضاءها للجزئين على السواء فالاولى ان تعمل فيهما
ولا اسما مع مشابهة قوية بالفعل المتعدي **قوله** بعد دخول هذه الحروف تخرج خبر المبتدا وكل ما
كان اصله ذلك سوى خبر هذه الحروف لكن دخل فيه غير المحدود فان نحو حسانا في قولك ان رجلا حسانا
علامة في الدار مسند الى علامة بعد دخول ان وليس بخبرها وكذا يرد على حد خبر لا التبرئة نحو لا رجل
حسانا علامة في الدار وكذا يرد على اسم ما ولا المشبهتين نحو ما زيد الظريف علامة في الدار فان
علامة مسند اليه مع انه ليس باسمها وكذا يرد على حده الخبر المبتدا فقوله المجرد المسند الى اخره صفة المبتدا
في نحو قوله تعالى ولعبد مؤمن خير ولو قال هناك المعارف للصفة المذكورة ولتابع المبتدا وقال هما
المسند بعد دخولها الذي كان في الاصل خبر المبتدا وفي اسم ما هو المسند اليه الذي كان في الاصل
مبتدا لسلم من الاعتراض **قوله** وامره اى حاله وشانه كامر خبر المبتدا اى في اقسامه من
كونه مفردا وجملة وفي احكامه من كونه متحدا او متعددا او مثبتا ومحذوفا وغير ذلك وفي
شرائطه من انه اذا كان جملة فلا بد من الضمير ولا يحذف الا اذا علم قوله الا في تقديمه اى ليس
امره كامر خبر المبتدا في تقديمه فانه لا يجوز تقديمه على اسم ان وقد جاز تقديم الخبر على المبتدا
وانما جاز ذلك لان هذه الحروف فروع على الفعل في العمل لنقصانها عن درجة الاصل
فلم تتصرف في معمولها بتقديم ثانيهما على الاول كما تصرف في معمول الفعل وقد يخالف خبرها خبر
المبتدا في غير ما ذكر ايضا وذلك ان خبرها لا يكون مفردا متضمنا ما له صدر الكلام كما يجيء في قسم
الحروف قوله الا ان يكون ظرفا استثناء من قوله في تقديمه الذي كان منفيا لكونه مستثنى من
الموجب فيكون المستثنى منه موجبا لكونه من منفي اى ليس امره كامر خبر المبتدا في تقديمه الا
اذا كان ظرفا فان حكمه دون حكمه في جواز التقديم اذا كان الاسم معرفة نحو قوله تعالى ان الينا
ايابهم وفي وجوبه اذا كان الاسم نكرة نحو ان من البيان لسحرا وانما جاز تقديم الخبر ظرفا للتوسع
في الظرف ما لا يتوسع في غيره لان كل شيء من المحدثات فلا بد ان يكون في زمان او مكان فصار
مع كل شيء كقرينه ولم ينفك احدهما منه فدخل حيث لا يدخل غيره كالمحارم يدخلون حيث لا يدخل الاجنبي
واجري الجار مع المجرور مجراه لمناسبة بينهما اذ كل ظرف في التقدير جار ومجرور ولان الجار محتاج الى
الفعل او معناه كاحتياج الظرف **قوله** خبر لا التي لنفي الجنس هو المسند بعد دخولها مثل لا غلام رجل
ظريف فيها ويحذف كثيرا وبنو تميم لا يثبتونه • ووجه مشابهته للفاعل مشابهته لخبر ان المشابه للفاعل
فهو مشابه بالمشبه ووجه مشابهة لا التبرئة لان ان لا للمبالغة في النفي لكونها لنفي الجنس كما ان
ان للمبالغة في النفي لكونها لنفي الجنس في الاثبات وقيل حملت عليها حمل النقيض على النقيض
وارتفاع خبر لا بها ان لم يكن اسمها مبنيا عند جميع النحاة وان كان اسمها مبنيا نحو لا رجل
ظريف قال سيبويه ارتفاعه بكونه خبر المبتدا ولا رجل مرفوع المحل بالابتداء لانه وذلك لما صار
الاسم الذي كان معربا بسببها مبنيا وصار دخولها عليه سببا لبنائه مع قربها منها اسعد ان

لئلا يكون الخبر المتقدم منها يستحق بهما اعرابا فبقى على اصله من الرفع بالابتداء وهو عند غيره مرفوع بلا
كما كان مع اسمها المنصوب بها قال المصنف ليس مثل النحاة لارتفاع خبرها نحو لا رجل ظريف
تحسن لانه في الظاهر صفة الاسم والمثال ينبغي ان يكون ظاهرا فيما تمثل له وصحيح اذا كان فيه
احتمال ما مثل له واحتمال غيره على السواء ورد منه اذا كان غير ما مثل له اظهر ومالهم كذلك
لان خبرها يحذف كثيرا فظريف في لا رجل ظريف اظهر في الصفة قال وفي مثالنا لا يحتمل ظريف
الا الخبر لان المضاف المنفي بلا لا يوصف الا منصوبا هذا آخر كلامه والذي ذهب اليه من
امتناع وصف المضاف المنفي بلا بالمرفوع مذهب جماعة من النحاة وقد جوز بعضهم رفعه
حملا على المحل وذلك لان لا هذه مشبهة بان فكان يجوز في توابع اسم ان وان كان معربا الحمل
على المحل فكذا في توابع اسم لا معربا كان او مبنيا وللاولين ان يفرقوا بين لا وان في هذا الباب
بان ان لا تزيل معنى الابتداء بل معناها توكيد مضمون الجملة فكان المبتدا باق على حاله فجاز الحمل
على المحل بخلاف لا فان معنى الجملة متغير بها عما كانت عليه فلا يجوز ان يقدر كالعدم ويجعل
الاسم بعده كالمبتدا كما فعل مع ان وكان مقتضى ذلك ان لا يجوز الحمل على محل اسمها الا
انهم جوزوا ذلك اذا كان اسمها مبنيا لانه اذا كان معربا فالحمل على الاعراب الظاهر اي النصب
اولى من الرفع المقدر الذي كان غير ملكوته اصلا في هذا الاسم مع مشابهه لان التي للابتداء
معها كالباقي اما اذا كانت مبنية ففيه بعدا رفعه لان النصب فيه صار ليس الا اصالة فصار
نصب تابعه حملا على فتحه المشابه للنصب لعروضه بلا وزواله بزوالها مساويا بالرفع تابعه حملا
على رفعه الذي كان له في الاصل لان كل واحد منهما بعيد قوله ظريف فيها زائدة لا فائدة في
ايراد هذا الظرف بعد الخبر ولا معنى له ان علقناه بالخبر اذ يكون المعنى ليس لغلام رجل ظرافة في الدار
وهذا معنى صحيح ومثاله به ايضا ظاهر ليس هذا الظرف في كون ظريف صفة لغلام رجل الظرف
خبر لا اذ المعنى ليس في الدار غلام رجل ظريف ولو قال لا غلام رجل قائم فيها لكان اظهر من جهة
المعنى في كونهما متعلقا بالخبر قوله وبنو تميم لا يثبتونه الا اذا كان ظرفا قال الاندلسي لا ادري
ما اين نقله ولعله قاسه قال والحق ان بني تميم يحذفونه وجوبا اذا كان جوابا او كان مسه
غير السؤال دالا عليه واذا لم يعلم فلا يجوز حذفه رأسا اذ لا دليل عليه بل بنو تميم اذن كاهل
الحجاز في ايجاب الاثبات فعلى هذا القول يجب اثباته مع عدم القرينة عند بني تميم وغيرهم
ومع وجودها يكثر الحذف عند اهل الحجاز ويجب عند بني تميم **قوله** اسم ما ولا المشبهتين بليس
هو المسند اليه بعد دخولهما نحو ما زيد قائما ولا رجل افضل منك وهو في لا شاذ واسم ما
وخبرها قد يكونان معرفتين واحدهما نحو ما زيد قائما وما زيد هو الظريف واما الجملة الاسمية
التي تدخلها لا فلا يكون المبتدا فيها معرفة مع تكرير لا نحو لا زيد فيها ولا عمرو او يكون جزآها
نكرتين نحو لا رجل قائم قوله وهو في لا شاذ اي عمل ليس في لا شاذ وقالوا يجيء في الشعر فقط نحو قوله

من صد عن نيرانها فانا ابن قيس لا براح والظاهر انه لا يعمل عمل ليس لا شاذا ولا قياسا ولا يوجد
في شيء من كلامهم خبرها منصوبا بالخبر ما وليس في نحو لا آه اي لا البرية الا انه يجوز لها ان تعمل نكرة
نحو لا حول ولا قوة ويجب ذلك مع الفصل بين اسمها ومنها ومع المعرفة ويشذ في غير ذلك نحو لا براح
وذلك لضعفها في العمل كما يجيء في المنصوبات عند ذكر اسمها والظاهر فيها الاستغراق مع
ارتفاع المبتدا المنكر بعدها لان النكرة في سياق غير الموجب للعموم على الظاهر سواء
كانت مع لا او ليس او غيرهما من حروف النفي والنهي والاستفهام ويحتمل ان يكون لغير الاستغراق
مع القرينة نحو لا رجل في الدار بل رجلان واما اذا انتصب اسمها او انفتح فهي نص في الاستغراق
كما ان ما جاءني رجل ظاهر في الاستغراق ويجوز العدول عنه للقرينة نحو ما جاءني رجل بل رجلان
وما جاءني من رجل نص في الاستغراق فلا يجوز ما جاءني من رجل بل رجلان **قوله**
المنصوبات هو ما اشتمل على علم المفعولية وقد تبين شرحه بما ذكرنا في حد المرفوعات وعلم
النصب كما تقدم في اول الكتاب اربعة الفتحة والكسرة والالف والياء نحو رايت زيدا
ومسلمات واباك ومسلمين ومسلمين وقد قسم النحاة المنصوبات قسمين اصلا في النصب يعنون به
المفعولات الخمسة ومحمولا عليه وهو غير المفعولات من الحال والتمييز وغير ذلك والذي جعلوه
غير المفعولات يمكن ان يدخل بعضها في خبر المفاعيل فيقال للحال هو مفعول مع قيد مضمونه اذ المجيء
في جاءني زيد راكبا فعل مع قيد الركوب الذي هو مضمون راكبا ويقال للمستثنى هو المفعول
بشرط اخراجه وكانهم ارادوا التخفيف في التسمية والمفعول بلا قيد شيء آخر هو المفعول المطلق كما
يجيء ففي جعل المفعول معه والمفعول له اصلا في النصب لكونهما مفعولين وجعل المستثنى والحال
فرعين مع انهما ايضا مفعولان لكن مع قيد كالاولين نظر وان كان الاصالة في النصب بسبب كون
التي من ضروريات معنى الفعل فالحال كذلك دون المفعول معه والمفعول له اذ رب فعل بلا علة
ولا مصاحب ولا فعل الا وهو واقع على حالة من الموقع والموقع عليه والحق ان يقال النصب علامة
الفضلات في الاصل فيدخل فيها المفاعيل الخمسة والحال والتمييز والمستثنى واما سائر المنصوبات
فعلى التشبيه بالفضلات كاسم ان واسم لا التبرئة وخبر ما الحجازية وخبر كان واخواتها **قوله**
فمنه المفعول المطلق وهو اسم ما فعله فاعل فعل مذكور بمعناه قدم المطلق لانه المفعول الحقيقي الذي
اوجده فاعل الفعل المذكور وفعله ولاجل قيام هذا المفعول به صار فاعلا لان صار به
زيد في قولك ضرب زيد ضربا لاجل حصول هذا المصدر منه واما المفعول به نحو ضربت زيدا
او المفعول فيه نحو ضربت قدامك يوم الجمعة فليسا مما فعله الفاعل المذكور واوجده وكذا المفعول
معه واما المفعول له وان كان مفعولا للفاعل وصادرا منه الا ان فاعليته ليست لقيام
هذا المفعول به الا ترى ان كون المتكلم تاركا في قولك تركتك طمعا ليس لاجل قيام الطمع
بل لاجل الارادة فبان ان المفعول المطلق اخص بالفاعل من المفعول له فهو احق بتقديم ذكره

وايضا لا فعل الا وله مطلق ذكرا او لم يذكر بخلاف المفعول له ورب فعل بلا علة وقدم المفعول به
بعد المفعول المطلق لان طلب الفعل الرافع للفاعل له اشد من طلبه لغيره الا يرى انه
كما يقع على فاعله بصوغه على صورة اسم فاعل منه يقع على المفعول به بصوغه على صورة اسم
مفعول منه بلا قيد آخر ففي قولك ضرب زيد عمرا يوم الجمعة وخالدا اكراما لك زيد ضارب
وعمرو مضروب فيه وخالد مضروب معه واكراما مضروب له فتعليق ذلك الفعل بالمفعول به
بصوغه منه من غير قيد آخر نحو ضرب زيد واما الى غيره فبحرف جر نحو ضرب في يوم الجمعة واما
قولهم سير فرسخان وصيد يوم كذا فمجاز قليل وكذا فرسخ مسير ويوم مصيد وهو على حذف الجر
للاتساع كما في نحو استغفر الله ذنبا قال سيبويه في قولهم جئتك خفوق النجم اصله حين خفوق النجم
فاتسع في الكلام واختصر قال وليس هذا في سعة الكلام بابعد من قولهم صيد عليه يومان وولد له
ستون عاما وسير عليه فرسخان يعني انك جعلت المفعول فيه على المفعول له والمفعول معه لان
احتياج الفعل هنا الى الزمان والمكان ضروري بخلاف العلة والمصاحب وقدم المفعول
له على المفعول معه اذ الفعل الذي لا علة ولا غرض فيه قليل بخلاف الفعل بلا مصاحب فانه
اكثر منه مع المصاحب وايضا يصل الفعل اليه بواسطة الواو بخلاف سائر المفاعيل ولولا
مراعاة التسمية لكان تقديم الحال على المفعول له والمفعول معه اولى اذ الفعل لا يخلو من حال
من حيث المعنى وانما سمي ما نحن فيه مفعولا مطلقا لانه ليس مقيدا لكونه حقيقيا بحرف الجر كالمفعول به
والمفعول فيه والمفعول له والمفعول معه هو اسم ما فعله قال انما قلت هنا بخلاف سائر
الحدود ليخرج نحو ضربت الثاني من قولك ضربت ضربت فانه شيء فعله المتكلم الذي هو فاعل الفعل
المذكور قلت ان اراد بقوله فعله المتكلم احدثه بالقول اي قاله فالمقول في الحقيقة وان
كان مفعولا الا ان الفعل في ظاهر اصطلاحهم لا يطلق على غير القول فيقال هذا مقول وهذا
مفعول فلم يكن اذن داخلا في قوله ما فعله حتى يخرج بقوله اسم وايضا ضربت باعتبار انه مقول
ليس بفعل بل هو اسم لان المراد به اللفظ المقول فلا يخرج بقوله اسم ما فعله لكونه اسما ويلزم
بالقول دخل في الحد جميع المفاعيل فان لفظ زيدا ويوم الجمعة واماما لك لفظا وحده الفاعل
بالقول في قولك ضربت يوم الجمعة اماما لك وان اراد وهو الظاهر بقوله فعله احدث مضمونه الذي
هو الضرب فلم يكن داخلا حتى يخرج لانه لا يحدث مضمونه ولم يفعل هذا ويعني باسم ما فعله اسم
الحدث الذي فعله ويخرج عن هذا الحد نحو ضربا في نحو ما ضربت ضربا لانه لم يفعل فاعل الفعل
المذكور هنا فعلا الا ان يقول النفي فرع الاثبات فجرى مجراه والحق به وكذا نحو
مات موتا وما جرى مجرى ما فعله الفاعل واحترز بقوله فاعل فعل مذكور عن نحو
اعجبني الضرب فان الضرب فعله فاعل ما لكن لم يفعله فاعل الفعل الذي هو اعجب لان فاعل
الضرب هو لا الفعل نفسه وكذا احب الضرب قوله مذكور صفة فعل وكذا قوله بمعناه

والضمير في معناه عائد الى اسم او الى ما قوله بمعناه احتراز عن نحو كرهت قيامي فان قيامي اسم
لما فعله المتكلم وهو فاعل الفعل المذكور لكن ليست كرهت بمعنى قيامي ويبطل هذا الحد بنحو
كرهت كراهتي واحببت حبي وابغضت بغضي على ان المنصوبات مفعول بها **قوله** ويكون
للتاكيد والنوع والعدد نحو جلست جلوسا وجلسة فالاول للاثنين والجمع بخلاف اخويه
المراد بالتاكيد المصدر الذي هو مضمون الفعل بلا زيادة شيء عليه من وصف او عدد
وهو في الحقيقة تاكيد لذلك المصدر المضمون لكنهم سموه تاكيدا للفعل توسعا فقولك
ضربت بمعنى احدثت ضربا فلما ذكرت بعده ضربا صار بمنزلة قولك احدثت ضربا ضربا فظهر انه
تاكيد للمصدر المضمون وحده لا للاخبار والزمان الذين يتضمنهما الفعل ويعني بالنوع
المصدر الموصوف وذلك على ضروب لانه اما ان يكون موضوعا على معنى الوصف كا
لقهقرى والقرفصاء كالجلسة والركبة لان الفعلة للمصدر المختص بصفة من الصفات
كصفة الحسن او القبح او الشدة او الضعف او غير ذلك فالجلسة ليست لمطلق الجلوس
وربما يذكر بعدها ما يعين ذلك الوصف نحو جلسة حسنة وربما يترك نحو جلست جلسة واما
ان يكون موصوفا بصفة مع ثبوت الموصوف نحو جلست جلوسا حسنا او مع حذفه نحو
عمل صالحا اي عملا صالحا ومنه ضربت ضرب الامير لانك حذفت الموصوف ثم حذفت
المضاف من الصفة والاصل ضربته ضربا مثل ضرب الامير وذلك لانك لا تفعل فعل
غيرك واما ان يكون اسما من تمام معناه كونه بمعنى المصدر اما بمن نحو ضربته انواعا من الضرب و
واما بالاضافة وذلك اما في اي نحو ضربته اي ضرب واما في افعل التفضيل نحو ضربته اشد ضرب
وقدمت خبر مقدم لان ايا وافعل التفضيل بعض ما يضاف اليه كما يجيء في باب الاضافة
ويجوز ان يكون هذا مما حذف موصوفه اي ضربا اي ضرب وضربا اشد ضرب واما في بعض
او كل نحو ضربته بعض الضرب او كل الضرب او غير مبين في اللفظ نحو ضربته انواعا واجناسا
واما ان يكون مصدرا مثنى ومجموعا لبيان اختلاف الانواع نحو ضربته ضربين اي مختلفين قال الله تعالى
وتظنون بالله الظنونا او معرفا بلام العهد كما اذا اشرت الى ضرب معهود شديدا و
ضعيف او غير ذلك فتقول ضربته الضرب ونحو القرفصاء في قعد القرفصاء مصدر بنفسه كما ذكرنا
عند سيبويه وقال المبرد هو في الاصل صفة المصدر اي القعدة القرفصاء اي الرجوع
القهقرى وعند بعض الكوفيين هو منصوب بفعل مشتق من لفظه وان لم يستعمل فكانه
قيل تقهقر القهقرى وتقرفص القرفصاء ونحوه وعدم سماع وقوع هذه الاسماء
وصفا لشيء وعدم سماع افعالها يضعف المذهبين او هو اثبات حكم بلا دليل ويعني بالعدد
ما يدل على عدد المرات معينا كان او لا وهو اما مصدر موضوع له نحو ضربت ضربة وضربتين
وضربات او مصدر موصوف بما يدل عليه نحو ضربته ضربا كثيرا واما عدد صريح مميز بالمصدر

نحو ضربته ثلاث ضربات قال الله تعالى فاجلدوهم ثمانين جلدة او مجردة عن المميز نحو
ضربته الفا ويجوز ان يكون المجرد صفة لمصدر محذوف اى ضربا الفا واما الآلة موضوعة موضع
المصدر نحو ضربته سوطا وسوطين واسواطا واصله ضربته ضربة بسوط فحذف المصدر المراد
به العدد واقيم الآلة مقامه دالة على العدد والافراد ثم وكذا ضربت ضربتين بسوط او ضربتين
بسوط وضعت الآلة مقام المصدر المثنى المجموع مثناة ومجموعة فيقال ضربت سوطين و
اسواطا وتثنيتها وجمعها تبعا للمصدر وجمعوا لا تثنية الآلة وجمعها لانك ربما قلت ضربت
سوطين واسواطا مع انك لم تضربه العدد المذكور الا بسوط واحد لكنك تثنى الآلة
وجمعها لقيامها مقام المصدر المثنى والمجموع ويجوز ان يكون اصل ضربته سوطا ضربة
ضربة سوط فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه وقد اجتمع في هذا القسم اى فيما
قام فيه الآلة مقام المصدر النوع والعدد كما اجتمعا في قولك ضربته ضربتين وظهروا
فاهد اختلاف الانواع قوله فالاول لا يثنى ولا يجمع اذ المراد بالتاكيد تقوية الفعل
بلا زيادة عليه ولم يتضمن الفعل الا الماهية من حيث هي هي والقصد الى الماهية من
حيث هي هي يكون مع قطع النظر عن قلتها وكثرتها والتثنية والجمع لا يكونان الا مع النظر
الى كثرتها فيناقضها قوله بخلاف اخويه يعني النوع والعدد وذلك لان النوع قد يكون
نوعين فصاعدا وقد يكون العدد اثنين فصاعدا قوله وقد يكون بغير لفظه نحو قعدت جلوسا
اى قد يكون المصدر بغير لفظ الفعل وذلك اما مصدر او غير مصدر والمصدر على ضربين
اما ان يلاقي الفعل في الاشتقاق نحو قوله تعالى وتبتل اليه تبتيلا والله انبتكم من الارض
نباتا واما ان لا يلاقيه فيه نحو قعدت جلوسا ومذهب سيبويه في كليهما ان المصدر منصوب
بفعل المصدر اى تبتل اليه وتبتل نفسك تبتيلا وانبتكم من الارض فنبتم نباتا وقعدت و
جلست جلوسا ومذهب المازني والمبرد والسيرافي انه منصوب بالفعل الظاهر وهو
اولى لان الاصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة اليه واما غير المصدر فقد ذكرنا
ظرفا منه ومن جملته الضمير الراجع الى مضمون عامله نحو قوله هذا اسراه للقرآن يدرسه
والمرء عند الرشا ان يلقها ذئب اى يدرس الدرس او الى غير مضمون عامله نحو
اعجبني الضرب الذي ضربته واسم الاشارة المشار به الى غير مضمون عامله نحو ضربني
ضرب فضربت ذاك ومن غير المصدر نحو اعطيته عطاء وكلمته كلاما فانهما اسما المصدر لا
لشيء من الافعال **قوله** وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازا كقولك لمن
قدم خير مقدم ووجوبا سماعا مثل سقيا ورعيا وخيبة وجدعا وحمدا وشكرا
وعجبا اعلم انه لا بد في الواجب الحذف وجائزه من القرينة قوله جوازا ووجوبا
نصب على المصدر لفعل محذوف اى بعضه يسمع حذفه وجوبا سماعا ولا قياس

عليه وبعضه بقياس عليه في وجوب الحذف قياسا واقول الذي ارى ان هذه المصادر
وامثالها ان لم يات بعدها ما يبينها ويعين تعلقها به من فاعل او مفعول اما بحرف جر او باضافة المصدر
اليه فليست مما يجب حذف فعله بل يجوز نحو سقاك الله سقيا ورعاك الله رعيا وجدعك الله جدعا
وشكرت شكرا وحمدت حمدا وفي نهج البلاغة في الخطبة التكالية نحمده على عظيم احسانه ونير برهانه
ونوامي فضله وامتنانه حمدا يكون لحقه قضاء ولشكره اداء واما ما يبين فاعله بالاضافة نحو كتاب الله
وصبغة الله وسنة الله ووعد الله وحنانيك ودواليك او من مفعوله بالاضافة نحو ضرب الرقاب
وسبحان الله ولبيك وسعديك ومعاذ الله او من فاعله بحرف جر نحو بؤسا لك اى شدة و
لك اى بعدا وكذا بعدا لك او من مفعوله بحرف جر نحو غفرانك اى جرحا وجدعا لك والجدع
قطع الانف او الاذن او الشفة او اليد وشكرا لك وحمدا لك وعجبا منك فيجب حذف الفعل في
جميع هذا قياسا والمراد بالقياس ان يكون هناك ضابط كلي يحذف الفعل حيث حصل ذلك الضابط
والضابط ههنا ما ذكرنا من ذكر الفاعل والمفعول بعد المصادر مضافا اليه او بحرف الجر لبيان
النوع احترازا عن نحو قوله تعالى مكروا مكرهم وسعى لها سعيها وانما وجب حذف الفعل مع هذا
الضابط لان حق الفاعل والمفعول به ان يعمل فيهما الفعل ويتصلا به فاستحسن حذف الفعل في بعض
المواضع اما لانه لقصد الدوام واللزوم يحذف ما هو موضوع للحدوث والتجدد اى الفعل
كما في حمدا لك وشكرا لك وعجبا منك ومعاذ الله وسبحان الله واما لتقدم ما يدل عليه كما
في قوله تعالى كتاب الله عليكم وصنع الله ووعد الله ولكون الكلام مما يستحسن الفراغ منه بالسرعة
نحو لبيك وسعديك ودواليك وهذاذيك وحنانيك فيبقى المصدر مبهما لا يدرى ما تعلق
به من فاعل او مفعول فذكر ما هو مقصود المتكلم من احدهما بعد المصدر ليختص به فلما تبين
بعد المصدر بالاضافة او بحرف الجر صح اظهار الفعل بل لم يجز فلا يقال كتب كتاب الله ووعد
وعد الله واضربوا ضرب الرقاب واسبح سبحان الله واحمد حمدا لك واغفر الله غفرانك
وذلك لما ذكرناه من ان حق الفاعل والمفعول ان يتصلا بالفعل معمولين له فلما حذف الفعل
لاحد الدواعي المذكورة وبين المصدر المبهم اما بالاضافة او بحرف الجر فلو ظهر الفعل رجع الفاعل
او المفعول الى مكانه ومركزه متصلا بالفعل ومعمولا له فورا به وران نحو قوله تعالى ان امرؤا
هلك واما قولهم جردت جرده وحمدت حمده وقصدت قصده ونحوت نحوه ونحو ذلك
فليس انتصاب الاسماء في ذلك على المصدر بل هو مفعول به على جعل المصدر بمعنى المفعول
كقوله دار السعدى اذ من هواكا والمعنى قصدت جهته التي ينبغي ان يقصدها من يطلبه
ويجوز ان يكون المعنى جردته جرده الذي يليق به وحمدته حمده الذي ينبغي فيكون مضافا
لبيان النوع كما في قوله ومكروا مكرهم وفعلت فعلتك وقوله وسعى لها سعيها والجار
والمجرور بعد هذه المصادر في محل الرفع على انه خبر المبتدا او الواجب حذفه ليلي الفاعل

او المفعول المصدر الذي صار بعد حذف الفعل كانه قائم مقام الفعل كما كان ولي الفعل في المعنى
سولك اي هذا الدعاء لك وكذا الكلام فيه من السقيه المبينة للمعارف نحو قوله تعالى فما بكم من نعمة
فمن الله ان جعلنا ما بمعنى الذي واما المبينة للنكرة فهي صفة لها كما لو جعلنا ما في الاية نكرة موصوفة
وقد بين ايضا بعض انواع المفعول به اللازم اضمار فعله بحرف الجر نحو مرحبا بك واهلا لعلا لك اي
هذا الدعاء مختص بك هذا ان فسرته بالمصدر اي وجب موضعك مرحبا اي رحبا فهو من هذا
الباب والجملة المفسرة المحذوفة المبتدا لا محل لها لانها مستانفة ثم اعلم ان هذه المصادر
مع الحال المذكورة من استحسان حذف فعلها للدواعي المذكورة اما ان يستعمل في حذف فعلها
بحيث لا يسوى قبلها تقديرا بل يصير المصدر عوضا منه وقائما مقامه كالمصادر الصادرة اسماء
افعال كما يجي في بابها نحو هيهات ورويد وسبحان فيبنى لقيامهما مقام المبني ولا يكون لها ادنى
محل من الاعراب كما لم يكن للفعل الذي قامت هي مقامه وبناها على الفتح او الكسر او ل
لسعه على الاعراب الذي حال المصدرية فيرجع اذن في استعمال الفاعل والمفعول
بعدها الى الوجه الذي كانا يستعملان عليه لصيرورة المصدر كالفعل فيقال هيهات زيد ونحو
ان يراعى اصلها في المصدرية مع كونها اسماء افعال فيستعمل الفاعل والمفعول بعدها الى النحو
الذي كانا يستعملان عليه لصيرورة المصدر كالفعل فيقال هيهات زيد ونحو ان راعى اصلها في
المصدرية مع كونها اسماء افعال فيستعمل الفاعل والمفعول بعدها استعمالها مع المصادر
قال تعالى هيهات هيهات لما توعدون فهو بمنزلة بعدا لما توعدون استعمالا واما في المعنى
فهيهات اسم فعل والا لم يبن واما ان يستعمل في حذف فعلها بل يكون فعلها مقدرا قبلها
لنصبها كالمصادر المذكور ههنا فهذه المصادر كانها قائمة مقام الفعل كالمصادر الاولى
من حيث لم يستعمل الافعال قبلها لكنها ليست قائمة مقام افعالها اذ لو قامت مقامها
لم يقدر قبلها فلم يكن منصب فبانتصابها عرف ان الفعل مقدر قبلها ولما الاولى عرف
قيامها مقام افعالها ويجوز في بعض المصادر ان يستعمل الاستعمالين اعني يكون مصدرا
واسم فعل نحو رويد زيد ورويد زيدا وبله زيد وبله زيدا ويجوز ان يكون حاشا من هذا
الباب فيكون حاشا زيد مصدرا مضافا كرويد زيد بدليل القراءة الشاذة حاشا لله منونا
ويكون حاشا لزيد اسم فعل مستعملا استعمال المصادر كما ذكرنا في هيهات لزيد ومن جملة المصادر
القياسية المضبوطة الطائفة المذكور مصادر لم يوضع افعالها اصلا نحو دفرا اي نتنا
وبهرا اي تعسا اما ان بهرا بمعنى عليه فله فعل مستعمل فهما نحو القهقرى والقرفصا اعني ان
جميعها مصادر لا فعل لها على مذهب سيبويه الا ان الفرق بينهما ان دفرا وبهرا لم يستعمل
ناصبهما وما بعدها حرف جر بخلاف نحو القرفصا فانه استعمل ناصبه من غير لفظه وان صب المقدر لدفرا
وبهرا ايضا فعل من غير لفظهما والتقدير اتعس دفرا وتعس بهرا ومنها اسماء افعال

هي التي قائمة مقام المصادر نحو ربالك وجدلا اي رميت رميا رب وجدل فهذا مثل
قرفصا سوطا والفرق بينهما مثل الفرق بين نهرا والقهقرى ومنها صفات قائمة مقام المصادر نحو هنيئا
لك اي هناءة وعائذا بك اي عياذا اذ هي مثل قم قائما اي قياما ويقال حاشا والفرق بينهما
ما ذكرنا في القسمين المذكورين وقد قيل في هذا القسم انه نصب على الحال المؤكدة كما قيل في قم
قائما ومنها ايضا اسماء اصوات قامت مقام المصادر كما هاسك اي توجعا واها
لك اي طيبا واواه لك اي كراهة فيقدر لجميعها افعال بمعناها ويلزم اضمار ناصبها كان
في الاصل صوتا وان لم يتبع بالجار نحو اها اي كمادة ودهنا اي زيادة وذلك لان الصوت
بعيد من الاشتقاق والتصرف والمصدر اصل في باب التصرف والاشتقاق اذ جميع انواع الافعال
والاسماء المتصلة بها صادرة عنه على الصحيح من المذهب فلما صار ما لا يشتق منه قائما مقام
المشتق منه قطع عنه الفعل الناصب له نصب المفعول المطلق لانه في الاغلب يكون مشتقا من
مفعوله المطلق والاصوات القائمة مقام المصادر يجوز اعرابها نصبا الا ان يكون على حرفين
بانهما حرف مد نحو وي له وذلك نحو اها وويها فيجوز ابقاؤها على البناء الاصلي نحو اف
لك واوه على احوالي واه من دلوي والطاران وويلك وويحك وويسك وويبك من هذا
الباب واصل كلها وي على ما قال الفراء ثم جي بلام الجر بعدها مفتوحة مع المضمر نحو ويلك
ووي له ثم خلط اللام بوي حتى صارت لام الكلمة كما خلطوا اللام بها في قوله فخير نحو عند الناس
منهم اذا الداعي المثوب قال يالا فصار معربا بالنصب بلا بالخيار ان يدخل بعدها لاما اخرى نحو ويلا
لك لصيرورة الاولى لام الكلمة ثم نقل الى باب المبتدا فقيل ويل لك كما مر في سلام عليك
ثم جعل ويح وويب وويس كنايات عن ويل في بدا كما قالوا قاتله الله يعني قبله ثم استعظموها
فكنوا عنها بقاتعه وكاتعه ثم صار بعض الاصوات القائمة مقام المصدر قائما مقام
الفعل فصار اسم فعل نحو صه ومه وايه وغير ذلك مما سنذكره في اسماء الافعال كما يقول
المصدر الاصلي مقام الفعل فتصير اسم فعل كما مر قبل ويجوز في كل صوت يدعى صيرورة
اسم فعل ان يقال ببقائه على مصدريته ويكون بناؤه نظرا الى اصله حين كان صوتا لا لكونه
اسم فعل فصه انت ورد نحو ضربا انت ورددوا ذلك لانا علمنا صيرورة المصادر اسماء
افعال لكونها مبنية كما ذكرنا فاذا كان لنا طريق الى ابناء هذه الاسماء غير كونها اسماء افعال
وهو النظر الى اصلها فلا ضرورة تلجئنا الى كونها اسماء افعال ومن المصادر المضبوطة لفظا
المذكور قولهم عمرك الله وقعدك الله بفتح القاف قال المازني سمعت كسرها ممن لا اثق
وهما عند سيبويه منصوبان على المصدر وقد استعمل فعل عمرك بخلاف قعدك قال عمرتك الله
الا ما ذكرت لنا هل كنت جارتنا ايام ذي سلم ولا يقال قعدتك الله واكثر ما يستعملان
في قسم السؤال فيكون جوابهما ما فيه الطلب كالامر والنهي قال فقعدك ان لا تسمعي ملامة

ولا بكاء اي فرح الفؤاد مضحا وان راده وقال تهالك المكيح الربا سهلا عمرك الله كيف
تلتقيان اي سالمه اذا ما استقلت وسهيل اذا استقل يمان وقد ذكر الجوهري انه استعمال
عمرك وقعدك في القسم الذي لا سؤال فيه قال لعال قعدك لا آتيك وكذا قعدك
وقعدك الله لا آتيك وقعيدك الله لا آتيك وعمرك الله ما فعلت كذا قال ابن
يعيش لا يستعملان الا في القسم قال الجوهري قد جاء عمرك الله في غير القسم واستشهد
بقوله عمرك الله كيف يلتقيان وقال المعري ان الله ان يطيل عمرك ولم يرد القسم
وقد ذكرنا انه في البيت قسم السؤال والاصل عند سيبويه عمرتك الله تعميرا فحذف
الزوائد من المصدر واقيم مقام الفعل مضافا الى المفعول به الاول وكذا قعدك
الله تقعيدا ومعنى عمرتك اعطيتك عمرا بان سالت الله ان يعمرك فلما ضمن عمرتك معنى
السؤال تعدى الى المفعول الثاني اعني الله وكذا قعدتك الله وان لم يستعمل اي
جعلتك قاعدا متمكنا بالسؤال من الله تعالى واجاز الاخفش رفع الله في عمرك
ليكون فاعلا اي عمرك الله تعميرا وتجويز ان لا يكون انتصابهما على المصدر ويكون
المصدر اسال عمرك الله اي اسال الله تعميرك او اسال الله عمرك واسال الله
قعدك اي تقعيدك وعلى هذا على حذف الزوائد واسال متعد الى مفعولين
او يكون المعنى اسالك نحو نعمرك الله اي اعتقادك ببقائه وابديته ونقعدك
اي نسبك اياه الى القعود اي الدوام والتمكن فيكون انتصابهما بحذف حرف
القسم نحو الله لافعلن وهما مصدران محذوفا الزوائد مضافان الى الفاعل والله
مفعول به للمصدرين ويجوز ان يكون معنى قعدك الله بكسر القاف نحو قعدك اي
بعدك اي ملازمك العالم باحوالك وهو الله فالله عطف بيان لقعدك و
يؤيد هذا التاويل قولهم قعيدك الله بمعناه فالقعد والقعيد بمعنى المقاعد
كالحلف والحليف فعلى مذهب سيبويه وهو ان نصبهما على المصدر على تاويلهما
باسال تعميرك وتقعيدك ليس معنى القسم ظاهرا فيهما مع انهما لا يستعملان
الا في القسم كما ذكرنا الا ان يقال لما كان الدعاء للمخاطب جاريا مجرى قسم السؤال
لانه قد عد السؤال بالدعاء للمسؤول كان قيل اطال الله عمرك افعل لي كذا

قوله وقياسا في مواضع منها ما وقع مثبتا بعد نفي او معنى نفي داخل على
اسم لا يكون خبرا عنه او وقع مكررا نحو ما زيد الا سيرا وانما انت الا سير البريد وانما
انت سيرا وزيد سيرا سيرا. **قوله** ما وقع مثبتا الى آخره هذا مصدر يجب حذف
فعله لاجتماع شيئين احدهما ان يكون ناصبه خبرا عن شيء لو جعلت هذا المصدر خبرا
عنه لم يكن الا مجازا لكونه صاحب ذلك المصدر لا فعلا وانما انت سيرا وزيد سيرا

سيرا والمنون تعريفا تعريفا وكذا ان دخل على المبتدا لو اسخه نحو ان زيدا سيرا سيرا
ويجوز ان يكون نحو ما كان زيد الا سيرا من هذا وانما وجب حذف الفعل لان المقصود من مثل
هذا الحصر او التكرير وصف الشيء بدوام حصول الفعل منه ولزومه له ووضع الفعل على الحدوث
والتجدد وان كان يستعمل المضارع في بعض المواضع للدوام ايضا نحو قولك زيد يؤمن بالله
ويحمي الحريم وزيد يعطي ويمنع ويقبض ويبسط وكذلك ايضا لمشابهته لاسم الفاعل الذي لا دلالة
فيه وضعا على الزمان فلما كان المراد التنصيص على الدوام واللزوم لم يستعمل العامل اصلا
لكونه اما فعلا وهو موضوع على التجدد او اسم فاعل وهو مع العمل كالفعل لمشابهته فصار
العامل لازم الحذف فان ارادوا زيادة المبالغة جعلوا المصدر نفس الخبر نحو زيد سير سير
وما زيد الا سير كما ذكرنا في المبتدا في قولها فانما هي اقبال وادبار فيجيء ان عري الكلام معنى
الحدوث اصلا لعدم صريح الفعل وعدم المفعول المطلق الدال عليه ولمثل هذا المعنى
اعني زيادة المبالغة في الدوام رفعوا بعض المصادر المنصوبة التي هي مصادر فاعلها
او مفعولها من الاضافة او حرف الجر بعد حذف الفعل لزوما بمعنى الدوام قال
عجب لتلك قضية واقامتي فيكم على تلك القضية اعجب قال سيبويه سمعنا بعض من يوثق
به وقد قيل له كيف اصبحت قال حمد الله وثناء عليه ومنه سلام عليك وقوله مثبتا
بعد نفي انما شرطهما لانه لو كان منفيا نحو ما زيد سيرا او لم يكن بعد نفي نحو زيد سيرا لم يكن فيه
معنى الحصر المفيد للدوام فلم يجب حذف الفعل اذ قصده هو الموجب لحذف الفعل كما ذكرنا
قوله داخل على اسم صفة للنفي وليس دخول النفي على الاسم المذكور شرطا وذلك لانه يجوز كما
قلنا في نحو ما كان زيد الا سيرا وما وجدتك الا سيرا لزيد ان يكون انتصاب المصدر على انه مفعول
مطلق كما يجوز ان يكون لكونه خبر الفعلين مجازا فالشرط اذن ما ذكرنا اعني كون ناصبه خبرا عن
شيء لا يكون هو اي المصدر خبرا عنه الا مجازا قوله او معنى نفي يريد به ما في انما من معنى الحصر نحو
انما زيد سيرا واعلم ان هذا المصدر الذي بعد الا ومعناها قد يكون منكرا كما ذكرنا وقد يكون معرفا
اما بالاضافة نحو ما زيد الا سير البريد او باللام نحو ما زيد الا السير وكذا في المكرر نحو ما زيد الا
سيرا سيرا قالوا فانما وجب حذف الفعل لقيام الاول مقام قوله او وقع مكررا
فيه بعد اسم لا يكون خبرا عنه حتى لا يرد عليه نحو قوله تعالى دكت الارض دكا دكا ولا يعطى
لفظ هذه الفائدة لا يكاف **قوله** ومنها ما وقع تفصيلا لاثر مضمون جملة متقدمة
نحو قوله تعالى فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء يعني مضمون الجملة مصدر مضاف
الى الفاعل او المفعول فمضمون شدوا الوثاق شد الوثاق وبعض اثر ذلك المضمون فائدته
ومقصوده وغرضه المقصود منه وسماه اثرا لان الغرض من الشيء يحصل بعد حصول
ذلك الشيء كالاثر الذي يكون بعد المؤثر يعني تفصيل ذلك الغرض بيان انواعه المحتملة

واعلم ان ضابط هذا القسم ان كل جملة طلبية او خبرية تتضمن مصدر الطلب منه فوائد واعراض
فاذا ذكرت تلك الفوائد والاعراض بالفاظ مصادر منصوبة على انها مفعول مطلقة
عقيب تلك الجملة وجب حذف فعالها وذلك لان تلك الاعراض تحصل من ذلك
المصدر المضمون فيصح ان يقوم ما تضمن ذلك المصدر اعني الجملة المتقدمة مقام ما تضمن تلك
الاعراض اي افعالها الناصبة لها فلما صح ذلك وتكررت تلك الفوائد استحصل ذكر
افعالها قبلها فالزام قيام متضمن المصدر الذي هي اعراضه مقام متضمنا بها لوجب
حذفها كقوله تعالى شدوا الوثاق جملة تتضمن شد الوثاق والمطلوب من شد الوثاق
اما قبل او اسر او من او فداء فقد فصل الله تعالى هذا المطلوب بقوله فاما منا بعد
واما فداء وتقول في الخبرية زيد يكسب فقراءه بعدا وسعا وعمرو يسري طعاما فاما سعا
واما كلا ونحو ذلك **قوله** ومنها ما وقع للتشبيه بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه و
صاحبه مثل مررت بزيد فاذا له صوت صوت حمار وصراخ صراخ الثكلى يعني ان قوله
صوت حمار مصدر فائدته التشبيه اذ المعنى مثل صوت حمار قوله بعد جملة يعني بها قوله
له صوت وهذه الجملة مشتملة على اسم هذا المصدر المنصوب وهو المبتدا المرفوع وهي
مشتملة ايضا على صاحب ذلك الاسم اي الذي قام به ذلك الحدث وهو الضمير المجرور
باللام في مسئلتنا وكان ينبغي ان يضم اليه شرطا آخر وهو ان يكون معنى الاسم المضمون للجملة
الذي هو معنى المصدر المنصوب عارضا لصاحبه غير لازم حتى تخرج نحو قولهم له علم علم الفقهاء
وله هدى هدى الصلحاء فان الثاني اذن يكون مرفوعا لا غير لان الجملة المتقدمة لا يدل
اذن على معنى الفعل اعني على الحدث واكثر النحاة على ان هذا المصدر منصوب بفعل
مقدر من الجملة المتقدمة ومن المصدر يدل عليه الجملة المتقدمة دلالة تامة معينة عنه فلهذا
وجب حذفه فالاصل له صوت يصوت صوت حمار اي تصويت حمار فاقيم الاسم مقام
المصدر كما في اعطى عطاء وكلم كلاما وظاهر كلام سيبويه ان المصدر منصوب بقوله له صوت
لا بفعل مقدر قال وانما انتصب لانك مررت به في حال تصويت ومعالجة يعني ان هذه
الجملة الاسمية بمعنى الفعل والفاعل فهي بمعنى يصوت لانها يدل على المصدر الحادث اي الحال
وعلى من قام به ذلك المصدر واقترن بالجملة ما دل على زمان المصدر الحادث اي الحال
الماضية وهو لفظ مررت في مسئلتنا فالمجموع كالفعل والفاعل وهذا وجه قوي وقيل
ان العامل في المصدر المنصوب الاسم الذي بمعناه في الجملة المتقدمة لان المعنى فاذا له
تصويت والتصويت مصدر يعمل عمل فعله اذا لم يكن مفعولا مطلقا كما تجيء في باب
المصدر فهو كما يقول عجبت من ضربك ضرب الامير وكقولك ضربك على الفعل الواقع
ضرب زيد خير من ضرب عمرو ضربه وفي هذا يرد لان المصدر عندهم لا يعمل عمل

الفعل الا اذا صح تقديره بان وفعل منه وليس لو قلت مررت فاذا له ان يصوت صراخ الثكلى بمعنى
صراخ حاصل لان معنى له ان يعمل اي يصح وقوع الفعل وعلى الوجهين الاخيرين لا يكون من هذا
الباب لان عامله ظاهر ويجوز ان يدعى القول الثاني من هذه الاقوال الثلاثة في نحو قوله
تعالى صنع الله ووعد الله وكتاب الله وصبغة الله لان ما قبلها يؤدي معنى افعالها
فيقال هذه المصادر منصوبة بالمذكورة قبلها لقيامها مقام افعالها واجاز غير سيبويه
رفع هذا المصدر المنصوب اعني نحو صوت حمار وصراخ الثكلى اما على البدل وعطف بيان
فان عطف البيان هو بدل الكل من الكل كما يجيء في باب البدل واما على الوصف وذلك على
احد وجهين قال الخليل على حذف المضاف اي مثل صوت حمار فيجز اذن تعريفه على كون
الموصوف نكرة لان مثل ما يتعرف بالاضافة وبني عليه انه يجوز هذا رجل اخو زيد على الوصف
اي مثل اخي زيد ورد عليه سيبويه وقال لو جاز هذا لجاز هذا قصير الطويل اي مثل الطويل وقال
غير الخليل هو جامد مؤول بالمشتق اي له صوت منكر كما تقول مررت برجل اسد اي جري وهذا
قليل كما يجيء في باب الوصف فذا التعريف فهو عند هؤلاء بدل لا غير فاذا انتصب المصدر اعني
نحو صوت حمار جاز ان يكون حالا على احد التاويلين المذكورين في الوصف وذو الحال الضمير
المستكن في له واما اذا لم يكن المصدر للتشبيه وجاء موصوفا نحو فاذا له صوت صوت حسن فقال
سيبويه يجب رفعه على احد وجهين اما على انه بدل من الاول او وصف له وانما حكم فيه بالبدل
لا التوكيد اللفظي كما في جاءني زيد زيد لان الثاني مع وصفه صار كاسم واحد مقصود ما لم يقصد
الاول ولو لم يكن معه الصفة لكان تاكيدا لا غير ومن جعله وصفا مع ان معنى الوصف ليس فيه
فلكونه مع وصفه كاسم واحد الا ترى انهم جعلوا الحال الموطئة حالا لان في وصفه معنى الحال
كما في قوله تعالى انا انزلناه قرانا عربيا وهذا كما قال سيبويه في نحو الا ماء ماء باردا فان
كررت فصار وصفا فانت فيه بالخيار ان شئت نونت وان شئت لم تنون جعل الثاني لكونه
تكريرا للاول موصوفا بشيء كالوصف للاول ومن جعله بدلا قال معنى الوصف في تبعه في
الظاهر لا فيه ولا منع عندي ان يكون الثاني اعني صوت حسن توكيدا لفظيا كما يجيء في
باب النداء واجاز الخليل في هذا المصدر الموصوف النصب ايضا اما على المصدر او على
الحال وانما اختار سيبويه الاتباع في الثاني دون النصب على المصدر لكونه بلفظ الاول ومعناه
فالاولى ان يجعل تابعا للاول واذا جاء بعد الجملة المذكورة صفة للمصدر المضمون من غير
تكرير المصدر فالاولى الاتباع ويجوز النصب على حذف المصدر الموصوف نحو له صوت
حسن ويجوز حسنا اي صوتا حسنا وكذا ان خلت الجملة المتقدمة من صاحب الاسم الذي بمعنى
المصدر فالاولى اتباع المصدر وان كان للتشبيه وصفا او بدلا كما ذكرنا نحو مررت فاذا
في الدار صوت صوت حمار وانما ضعف نصبه لخلوها لان الجملة المتقدمة ليست اذن كالفعل

مما اسند اليه الحدث معنى ولابد للفعل من مسند اليه وقد اجازوا النصب فيه على المصدر او
الحال كما مر وروي في بيت رويه فيها اروهاف نصا تماما مع انه لم يذكر صاحب الاسم
ولا الموصوف وهو في غاية الضعف فالوجه الاتباع في مثله **قوله** ومنها ما وقع مضمون
جملة لا محتمل لها غيره نحو له علي الف درهم اعترافا ويسمى توكيدا لنفسه يعني يكون المصدر مضمونا
لجملة لا تحتمل تلك الجملة من جميع المصادر الا ذاك المصدر فلا تحتمل لها ادون من المصادر الا
ذاك المصدر فلا تحتمل لها ادون من المصادر الا ذاك المصدر وكذا قيل ان المصدر
الظاهر يوكد نفسه فاعترافا في علي الف درهم اعترافا توكيد الاعتراف الذي تضمنته
الجملة المذكورة كما ان المصدر موكد لنفسه في ضربت ضربا الا ان الموكد ههنا مضمون
المفرد اي الفعل من دون الفاعل لان الفعل يدل وحده على الضرب والزمان واما
في مسئلتنا فالاعتراف مضمون الجملة الاسمية لكما لها لا مضمون حد جزئيها ومنه قولهم الله اكبر
دعوة الحق لان الله اكبر اول الاذان الذي هو الدعاء الحق وهو دعاء الى الحق وهو دعاء
الى الصلوة فدعوة الحق كرجل صدق وحمار سوء ومنه قوله اي لا متحك الصدور ولا
قسما الك مع الصدور لا مثل لان قسما بمعنى التاكيد وهو الحاصل في الكلام السابق
ان واللام فالمصدر الموكد لنفسه هو الذي يوكد جملة يدل على ذلك المصدر نصا ومنه صبغة
الله وكتاب الله ونحوها لان ما بعدها من الكلام نص على معاني هذه المصادر
وجيء بالمصادر مضافة الى الفاعل لا يحصل الناس من اظهار فعلها كما تقدم ففي هذه
المصادر صار طا لوجوب حذف افعالها الاضافة المذكورة وكونها تاكيدا لانفسها ولا
يمتنع في كلها هو ما كيد لنفسه من المصادر ان يقال الجملة المتقدمة عاملة فيه لسابها عن الافعال
الناصبة ذا دسها معناها كما قلنا في نحو لزيد صوت صوت حمار فلا يكون من المنصوب اللازم
اضماره **قوله** ومنها ما وقع مضمون جملة لها محتمل غيره نحو زيد قائم حقا ويسمى توكيدا
لغيره اعلم ان قولك زيد قائم حقا مثل قولك رجع زيد القهقرى في ان المصدر في كليهما موكدا
لما يحتمل غيره الا ان المحتمل في الاول جملة وفي الثاني مفرد اعني مجرد الفعل من دون الفاعل
ثم اعلم ان الموكد لغيره في الحقيقة موكد لنفسه والا فليس بموكد لان معنى التاكيد تقوية الثابت
بان يكرره واذا لم يكن الشيء ثابتا فكيف يقوى واذا كان ثابتا فكرره انما يوكد نفسه وبيان
كونه موكدا لنفسه على التفصيل ان جميع الامثلة الموردة موكدا لغيره اما صريح القول او
ما هو في معنى القول قال الله تعالى ذلك عيسى بن مريم قول الحق الذي وقولهم هذا القول
لا قولك اي هذا هو القول الحق لا اقول مثل قولك انه باطل وهذا زيد غير ما تقول
فانه مصدر بنا اي قولا غير قولك ومعنى هذا زيد كمعنى قوله انا ابو النجم اي هذا هو ذلك المشهور
الممدوح لا كما تقول في حقه من بعد ذلك وقولك هذا قائم حقا اي قولا حقا وكذا هذا

عند الله حقا والحق لا الباطل وكذا قول ابي طالب اذا الاسعاه على كل حال من الدهر جدا
غير قول الهازل اي قولا جدا وكذا قولك لا فعله البتة اي قطعت بالفعل وحزمت به
قطعة واحدة والمعنى ليس فيه تردد بحيث احزم به ثم يبدو لي ثم احزم به مرة اخرى فيكون
قطعتان او اكثر بل هو قطعة واحدة لا مثنى فيها النظر وكذا قولهم افعله البتة اي حزمت بالفعل
وقطعة المعلومة هي التي لا تردد فيها فنقول التقدير الاصلي في مثل هذا المصدر ان يجعل الجملة
المتقدمة معمولا لها لعلة وهذا المصدر مفعولا مطلقا لعله مبينا للنوع فالقول الواجب
مدلول الجملة المتقدمة لان المتكلم اذا تكلم بالجملة فهي مقوله فمعنى جميع هذه المصادر ان كانت بعد
الجملة الخبرية قولا صادقا حقا مطابقا للخارج وهذا المعنى يدل عليه الجملة السابقة صاحبا بحيث لا احتمال
فيها لغيره من حيث مدلول اللفظ اذ جميع الاخبار من حيث اللفظ لا تدل الا على الصدق واما
الكذب فليس بمدلول اللفظ بل هو نقيض مدلوله واما قولكم الخبر يحتمل الصدق والكذب فليس
مرادهم ان الكذب مدلول لفظ الخبر كالصدق بل المراد انه يحتمل الكذب من حيث العقل اي لا
يمتنع عقلا ان لا يكون مدلول اللفظ ثابتا وكذا ما يجيء بعد الامر والنهي من الموكد لغيره كالبتة
يدل ان عليه دلالة نص لان الامر قاطع بطلب الفعل والنهي قاطع بطلب تركه واما قولهم اجدك
لا تفعل قال اجدكما لا تقضيان كراكما ولا تسعل الا مع النفي فليس موكدا للفعل المذكور بعده
كما توهم بعضهم اذ لو اكد قوله اجدكما قوله لا تقضيان لكان موكدا لمضمون المفرد اعني الفعل بلا
فاعل فيكون نحو رجع زيد القهقرى لان عدم القضاء يكون اذن هو المحتمل للجد وغيره
فيكون كالرجوع المحتمل للقهقرى وغيرها فان قلت اجدكما مضمون عدم قضاء الحاجتين
لان ذلك قد يكون جدا وقد يكون هزلا فيكون موكدا للجملة لا للمفردات قلت عدم القضاء
هو المحتمل للجد والهزل هو اسناده الى المخاطبين او غيرهما ولعارض نحو زيد رجع القهقرى
فان القهقرى في هذا المثال بيان لرجوع زيد لا للرجوع المطلق فلست ان اجدكما ليس مبين
لمضمون المفرد ونحن انما جعلنا المصدر موكدا لغيره اذا اكد معنى القول الذي هو مضمون الجملة لكونها
مقوله ولا يجوز ان يقدر احد كما اقول لا تقضيان كما قدرنا في بيت ابي طالب اقول اعناه
على كل حالة جد الصادق والمعنى فصب احدك اذن تطرح البارد والمعنى في جد منك كما قال الاصمعي
ومثله قوله اجداي ابنا سلمى بن جندل تهددكم اياي وسط المجالس اي احق ومعنى جدا
وجدك فعاليان ولقول انتصابه على الحال كما في فعلته جهدك على الخلاف الذي
يجيء فيه والعامل في اجدكما الفعل الذي بعده اذا لم يكن مصدرا اما لان لها صدر الكلام
ويجوز ان يقال هو تقدير اجد ان جدا انكم من حال عن الحد فيه وهو لا تقضيان فيكون او
مما يجب حذف فعله الضابط اضافة الى الفاعل ومعرض من لك بما قدمنا ان جميع المصادر
الموكدة لغيرها ينبغي ان يكون مدلول الجملة المتقدمة بحيث لا يحتمل من حيث ذات اللفظ سواها كما

في المؤكدة لنفسها ولعوى ذلك انه لا يجوز لك ان تقول زيد قائم غير حق او هو عبد الله
قولا باطلا لان اللفظ السابق لا يدل عليه فظهر ان قولهم في نحو زيد قائم حقا ان حقا
مصدر مؤكد لغيره لحقا في قولك زيد قائم حقا ليس بشيء وليس قولك زيد قائم دالا
على ظن المخاطب لها فانتصابه بنزع الخافض كما قيل في احدك او على المصدر لكنه غير مؤكد
ولا يجوز اظهار ناصبه لكونه مضافا الى فاعله فاذا ثبت هذا قلنا انما قيل لمثل هذه المصادر
مؤكد لغيره مع ان اللفظ السابق دال عليه ايضا لانك انما تؤكد بمثل هذا التاكيد اذا
توهم المخاطب سوء لبعض الجملة السابقة لبعض الجملة السابقة في نفس الامر وعلى في ذ
كذب مدلولها فانك اكدت باللفظ النص في معنى لفظا محتملا لذلك المعنى لنقيضه والنص
غير المحتمل فلذلك قيل مؤكد لغيره واما المؤكد لنفسه فلا بد لمثل هذا الغرض فسمي توكيدا
لنفسه وهذا عبارة المتاخرين وسيبويه يسمي التوكيد لنفسه التاكيد الخاص والمؤكد
لغيره التاكيد العام وقال المصنف معنى التوكيد لغيره اي التوكيد لدفع احتمال غيره
وليس بشيء لانه في مقابلة التوكيد لنفسه فينبغي ان يكون الغير مؤكدا كالنفس انما وجب
حذف الفعل الناصب للمؤكد لنفسه ولغيره لكون الجملتين كالنائبتين عن الناصب من
حيث الدلالة عليه وقائمتين مقامه اعني قبل المصدر فلا يجوز تقدم المصدرين على الجملتين
لكونهما كالعامل الضعيف قال الزجاج ولا يمتنع التوسط نحو زيد حقا اخوك ولما لا ارى بابا
بارتكاب كون الجملتين بانفسهما عاملتين في المصدرين لافادتهما معنى الفعل كما ذكرنا
فلا يتقدم المصدران عليهما لضعف العامل فلا يكونان اذا من هذا الباب **قوله**
ومنها ما وقع مثنى نحو لبيك وسعديك ليس في قوله مثنى من الضوابط التي يعرف بها وجوب حذف
فعله سواء كان المراد بالتثنية التكرير كقوله تعالى فارجع البصر كرتين اي رجعا كثيرا مكررا
او كان لغير التكرير نحو ضربته ضربتين اي مختلفين بل الضابط لوجوب الحذف في هذا وامثاله
اضافته الى الفاعل او المفعول كما ذكرنا قبل ولبيك مثنى عند سيبويه مفرد كلدى عند
يونس قلبت الفه ياء لما اضيف الى المضمر كالف لدى وليس بوجه لبقاء يائه مضافا
الى الظاهر قال دعوت لما نابني مسورا فلبى فلبي يدي مسور قال ابو علي مصدر لبيك اصل
يجوز ان يقال اجرى الشاعر الوصل مجرى الوقف على لغة من وقف على افعى افعي بالياء وادا
لبيك الب لك البابين اي اقيم لخدمتك وامتثال امورك ولا ابرح عن مكاني كالمقيم
في موضع والتثنية للتكرير كما في قوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين والمعنى البابا كثيرا متتاليا
فحذف الفعل واقيم المصدر مقامه وحذف زوائده ورد الى الثلاثي ثم حذف حرف الجر من
المفعول واضيف المصدر اليه كل ذلك ليسرع المجيب بالسرعة من التلبية مسرع لاستماع المامور
حتى لمسلة ويجوز ان يكون من لب بالمكان بمعنى الب فلا يكون محذوف الزوائد واما قولهم لبى

يلبي فهو مشتق من لبيك لا ان معنى لبى قال لبيك كما ان معنى سبح وسلم وبسمل قال سبحان الله
وسلام عليك وبسم الله واما سبح بمعنى نزه وسلم بمعنى جعل سالما فلم يشتقا من سبحان الله
وسلام عليك وسعديك مثل لبيك اي اسعدك اي اعينك اسعادا بعد اسعاد الا ان سعديك لا يستعمل
بنفسه بخلاف لبيك فانه يتعدى باللام وقولهم ذواليك اي هذا بعد هذا والامر والنهي وهذاذيك
اي اسرع اسراعين قال ضربا هذاذيك وطعنا وخضا اي ضربا يقال فيه هذاذيك كقوله
جاؤوا بمذق هل رايت الذئب قط ودواليك اي كفا بعد كف كلها مصادر لم يستعمل الا
مثناة للتكرير بخلاف حنانيك وحنانك وحواليك وان كان ظرفا فانه يستعمل حوال وحوا
قال فقالت حنان ما اتى بك ههنا اذو نسب ام انت بالحي عارف ومعنى حنانيك اي تحننا
تحننا بعد تحنن ومن المصادر الواجب حذف فعلها قياسا ايضا كل ما كان توبيخا مع
استفهام كان او لا نحو قول ارضي وذهاب الخطوب موسى واكرا وانت في الجد ودوما
وعلم الله وقد قعد الناس وانما وجب حذف الفعل فيه حرصا على ابراز الموبخ عما
انكر عليه وقد استعملت الصفات مقام المصادر في التوبيخ نحو اقائما وقد قعد الناس واقاعدا
قد علم الله وقد قعد الناس وكذا قولهم اتميميا مرة وقيسيا اخرى وقد قيل انها احوال
كما مر في باب الحال ومما ليس ان يكون قياسا كل مصدر عطف على جملة بالواو والمراد
بالعطف تاكيد المعطوف عليه وتلبيته كما تقول المجيب للطالب نعم ونعمة عين اي افعل
وانعم عليك انعاما اي اوما فحذف الزوائد واضاف الى المعمول ونعمت عليك نعمة
اي قرت وهو مصدر ساقط الاضافة ايضا كما تقول الراد لا افعل ذلك ولا كيدا
ولا هما وهو مصدر كاد اي قرب ويقال ايضا لا كردا ولا مكادة وتقول الراد على
الناهي لا افعلن ذلك ورغما وهوانا وتقول اعدب ولا اعدار العواب وابعدب
ولا اهدار لفظا اي ولا اعدب اعداء العواب بل اسرع من ذلك وانما وجب حذف
الفعل في هذا المصدر لدلالة المعطوف عليه على الفعل المقدر واغنائه عنه ومن القياسي
نحو وتبتل اليه تبتيلا عند سيبويه وهذا آخر القياسيات وقد جاءت الجملة قائمة مقام المصدر
وهي فاها لفيك والمعنى دهسا وسا والاصل فوها لفيك اي الى فيك واللام بمعنى
الى كلمة مشافهة كما تقول في الحال كلمته فاه الى في اي مشافها ويجوز ان يكون ذلك هذه
ايضا بمعنى المصدر اي كلمته مشافهة الا انه لا يجب حذف ناصبه كما وجب ذلك في فاها
لفيك ثم جعلت الجملة التي هي فوها لفيك بمعنى المصدر اي اصابه داهية فالحي عنها معنى
المبتدا والخبر وكذا صار معنى فاه الى في المصدر اي مشافهة او مشافها من غير ان
يفهم من المضاف والمضاف اليه معنى ومن الجار والمجرور معنى آخر فلما ضارعت الجملة
معنى المفرد اعرب منها ما قبل الاعراب وهو الجزء الاول اعراب المفرد الذي صارت

بمعناه وهو المصدر او الحال فقيل في فوها دفوه وفاها وفاه وترك المضاف اليه
والجار والمجرور على ما كانا وقيل انتصاب فاها على انه مفعول به اي جعل الله والدا
الى فيك اي جعلها مشافهتك **قوله** المفعول به هو ما وقع عليه فعل الفاعل
نحو ضربت زيدا واعطيت عمرا ودرهما قوله ما وقع عليه فعل الفاعل لفظ جار الله
زيد ما وقع عليه او جرى مجرى الواقع ليدخل فيه المنصوب في ما ضربت زيدا او
ضربا واحدثت مثلا فانك اوقعت عدم الضرب على زيد وكان الضرب كان
اوقعت عليه الايجاد وفسر المصدر وقوع الفعل بتعلقه بما لا يعقل الا به فعلى تفسيره
ينبغي ان يكون المجرورات في مررت بزيد وذهبت من عمرو وبعدت من بكر وسرت من البصرة
الى الكوفة مفعولا بها ولا شك انه يقال انها مفعول بها لكن بواسطة حرف جر
ومطلق لفظ المفعول به لا يقع على هذه الاسماء في اصطلاحهم وكلامنا في المطلق
والمضاف فان معنى شرك في قولهم اشترك زيد وعمرو لا يعقل بعد اسنادك اياه الى زيد الا
الى آخر هو عمرو او غيره وليس بمفعول به في الاصطلاح والاقرب في رسم المفعول به
ان يقال هو ما يصح ان يعبر عنه باسم مفعول غير مقيد مصوغ عن عامله المثبت والمجهول
معا فقولنا اسم مفعول غير مقيد مصوغ عن عامله يخرج جميع المعمولات اما المفعول المطلق
فلان الضرب في قولك ضربت ضربا واحدث ضربا وان كان مفعولا للمتكلم في الواقع
الا انه لا يقال في الاول ان ضربا مضروب ويقال في الثاني انه محدث واما سائر المفاعيل
فيطلق عليها اسم المفعول المصوغ من عامله لكن مقيدا بحرف الجر كما يقال في سرت
اليوم فرسخا وجئت زيدا اكراما لك ان اليوم مسير فيه وكذا فرسخا وزيدا مفعول معه
واكراما مفعول له وكذا في قولك مررت بزيد وقمت الى زيد زيد ممرور به ومقوم
اليه وزيدا في قولك فرب زيدا وحبت زيدا ولعب زيدا املا وكلت زيد طعاما
ولعب زيدا امرا وامثاله ملحق بالمفعول به بحذف حرف الجر لانه مقروب منه ومجني
اليه ومسع منه ومكيل له ومبيع له وقولنا المثبت او المجهول معا ليعم زيدا في نحو
ضربت زيدا وما ضربت زيدا وافعال القلوب في الحقيقة لا تتعدى الى مفعول واحد
وهو مضمون الجزء الثاني مضافا الى الاول فالمعلوم في علمت زيدا قائما قيام
زيد لكن نصبهما معا لتعلقه بمضمونهما معا ولذا لم يحذف احدهما من دون الآخر
مع انهما في الاصل مبتدا وخبر لانك لو حذفت احدهما لكنت كالحاذف بعض الكلمة
وما كسوت زيد في قولك كسوت زيدا جبة واعطيت زيدا جبة مكسو ومعطي واما جبة
مفعول مطاوع هذا الفعل اذ الجبة مكساة ومعطوة اي ماخوذة وكذا نحو حفرت
زيدا النهر زيد محفور والنهر محفور فالمعنى حملت زيدا على ان يكتسي الجبة ويعطوها و

ونحو حفر النهر وليس انتصاب الثاني في مثله بالمطاوع المقدر كما قال بعضهم اي حفره
فحفر النهر لانك تقول حفرته النهر فلم يحفره بل انتصاب المفعولين بالفعل الظاهر لانه متضمن المعنى
الحمل وذلك الفعل المطاوع اي حملته على ان يحفر النهر كما مر وباب اعلمتك زيدا قائما في الحقيقة
متعد الى مفعولين كما تقرر فان المعلم هو المخاطب وقيام زيد هو المعلوم كما قلنا في كسوت واعطيت
فنصب الثاني والثالث لكونهما معا متضمنين المفعول الثاني كما قلنا في علمت قولهم المفعول به الضمير في به
يرجع الى الالف واللام اي الذي يفعل به فعل اي يعامل بالفعل وان وقع عليه كما يقال فعلت به
فعلا قال الله تعالى وما ادري ما يفعل بي ولا بكم ان اتبع وكذا الضمير في المفعول فيه وله ومعه
واما ناصب المفعول فالفعل عند البصريين وسيبويه بناء على انه يقوم المعنى المقتضي للرفع اي الفاعلية
والمعنى المقتضي للنصب اي المفعولية وقال الفراء هو الفعل والفاعل وقال هشام بن معاوية
من الكوفيين هو الفاعل وقد ذكرنا في حد العامل ان هذين القولين اولى بناء على ان النصب
علامة الفضلة لا علامة المفعولية وقال خلف من الكوفيين ان عامله كونه مفعولا كما يقال في
الفاعل ان عامله الاسناد على ما تقدم **قوله** وقد يتقدم على الفعل هذا الحكم ليس مختصا با
لمفعول به بل المفعولات الخمسة فيه سواء الا المفعول معه وذلك لمراعاة اصل الواو اذ هي
في الاصل للعطف فموضعها اثناء الكلام ويجب تاخير منصوب الفعل عنه ان كان الفعل مؤكدا
تاكيدا مشددا او مخففا فلا يقال زيدا اضربن ولعل ذلك لكون تقدم المنصوب على الفعل
دليلا في ظاهر الامر على ان الفعل غير مهم والمهم يؤخر عن مرتبته اي المصدر ولو كان الفعل مؤكدا
بكونه مهما فتنافرا في الظاهر وكذا يجب تاخيره عنه لو اشتبه المنصوب بغيره بسبب التقدم
كما في ضرب موسى عيسى اذ لو قلت فيه عيسى ضرب موسى لظن ان المقدم مبتدأ وكذا لو كان
الناصب فعل التعجب نحو ما احسن زيدا لانه لا يتصرف في معموله كما يجي وكذا لو كان الفعل
صلة للحرف نحو عجبت من ان ضربت زيدا لانه لا يفصل بين الحرف الموصول وصلتها كما يجي في باب
الموصولات ويجب تقديم منصوب الفعل عليه ان تضمن المنصوب معنى الاستفهام او الشرط
او اضيف الى ما تضمن احدهما نحو ايهم ضربت واي حين تركب اركب وغلام ايهم ضربت
وغلام من تضرب فاكرمه وكذا ان كان المنصوب معمولا لما يلي الفاء التي في جواب اما ادام
يكن له منصوب سواه نحو قوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر وذلك لما يجي في حروف الشرط من
انه لا بد من نائب مناب الشرط المحذوف بعد اما ولو كان له منصوب آخر جاز ان يقدم ايهما
شئت ويخلي الآخر بعد عامله نحو اما يوم الجمعة فاضرب زيدا وكذا ان سد شرط آخر مسد الشرط
اما نحو اما ان لقيت زيدا فاضرب خالدا لم يجب تقديم المنصوب ومنع الكوفيون نحو زيدا
غلامه ضرب لان زيدا متاخر في التقدير من وجوه احدها بالنظر الى غلامه لانه من تمام خبره
والثاني بالنظر الى ضرب لانه معموله والثالث بالنظر الى فاعل ضرب لانه معموله معنى الضمير

المتصل بعلامه كانه لا مفسر له قبله بخلاف قوله تعالى واذ ابتلى ابراهيم ربه لان المنصوب
متاخر من جهة المفعولية فقط وبخلاف زيدا ضرب غلامه فانه متاخر من جهة المعمولية والمفعولية
واجازه البصرية وهو الحق اكتفاء بالتقدم اللفظي وكذا منع الكوفيون نحو غلامه وغلام
اخيه ضرب زيد واى شئ اراد واحد زيد على ان في اراد ضمير زيد وذلك لان المفسر في
هذه الصور هو الفاعل ولا يجوزان يقدره قبل المفعول المتقدم على الفعل لان الفاعل
لا يتقدم على الفعل فكيف يفسر بما هو متقدم لفظا وليس بمتقدم تقديرا وهذا الخلاف ضرب
غلامه زيد فان مرتبة المفسر قبل الضمير فيجوز تقديمه عليه واجازه البصريون وهو الحق نظرا
الى ان مرتبة المفعول بعد الفاعل فاذا لم يجز تقديم المفسر وحده اى الفاعل احرنا ما اتصل
ضمير المفسر فنقول ان تقدير غلامه ضرب زيد ضرب زيد غلامه وكذا منعوا نحو ما طعامك
اكل الا زيد لانك حذفت الفاعل الذى هو الاصل والعمده واعتنيت بالمفعول الذى
هو فضلة وذلك بان قدمته على الفعل واجازه البصريون وهو اولى لان المستثنى سد مسد
الفاعل واعلم انه لا لو وقع فعل فاعله ضمير متصل على مفسره الظاهر لا يصح فلا يقال زيدا
ضرب كما يجى في المنصوب على شريطة التفسير **قوله** وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازا
نحو زيد لمن قال من اضرب ووجوبا في اربعة مواضع الاول سماعى نحو امرا ونفسه وانتهوا
خيرا لكم واهلا وسهلا القرينة الدالة على تعيين المحذوف قد يكون لفظية كما اذا قال شخص
من اضرب فنقول زيدا وقد يكون حالية كما اذا رايت شخصا في يده خشبة قاصد الضرب
شخص فنقول زيدا قوله امرا ونفسه اى دع امرا ونفسه والواو بمعنى مع او للعطف وعلة
وجوب الحذف في السماعيات كثرة الاستعمال وانما كانت سماعية لعدم ضابط يعرف به ثبوت
علة وجوب الحذف اى كثرة الاستعمال بخلاف المنادى فان الضابط لكونه منادى قوله تعالى
انتهوا خيرا لكم تفسير سيبويه انتهوا عن التثليث واتوا خيرا لكم وقال الكسائي التقدير انتهوا
خيرا لكم وليس بوجه لان كان لا يقدر قياسا فلا يقال عبد الله المقتول اى كن ذلك وقال
الفراء لو كان على اضمار كان لجاز اتق الله محسنا اى يكن محسنا وهو عنده بتقدير انتهوا
انتهاء خيرا لكم وقولهم حسبك خيرا لك وورائك اوسع لك بتقدير حسبك وانت خيرا
لك ووراءك وانت مكانا اوسع لك لتقوى مذهب سيبويه اى تقدير انت في الاية وكذا
قوله قواعده سر حبا لك او الى مهما اسهلا اى قولى انت مكانا اسهل وكذا
قولهم ايه امرا قاصدا اى ايه عن هذا وائت امرا قاصدا وقريب ائت في هذه
المواضع انك سالت في الاول عن شئ ثم جئت بعده بما لا تنهى عنه بل هو مما لو فتحت
ان منصب ناب او اقصد او ما بعد هذا المعنى ليس قولهم امرا قاصدا مما يجب حذف فعله
على ذكر سيبويه واورده الزمخشري في ذلك واورد سيبويه انتهوا خيرا لكم وحسبك خيرا

لك فيما وجب اضمار فعله ولعله سمع ائه وانت امرا قاصدا باظهار ناصب امرا ولم يسمع اظهار
ناصب خيرا لكم وخيرا لك والا فالمسئله متعارضة المعنى ومعنى امرا قاصدا امرا ذا قصد وا
القصد في الامر خلاف القصور والافراط قال كلا طرفي قصد الامور ذميم قوله اهلا اى
اتيت لا اجانب وسهلا اى وطئت مكانا سهلا عليك لا وعرا وقال المبرد هي منصوبة
على المصدر اى رحبت بلادك مرحبا اى رحبا واهلت اهلا اى ما هلت بها مصدر له فعلا
وان لم يكن له فعل كما قيل في نحو القهقرى على ما ذكرنا وسهل موضعك سهلا على وضع سهلا
موضع سهوله ومن الواجب اضمار فعلها سماعا قولهم هذا ولا زعماتك كان للمخاطب كان
زعم زعمات كاذبة فلما ظهر ما يخالف ذلك من قول عليه سمات الصدق صادر من غيره
قيل له هذا ولا زعماتك اى هذا الحق ولا اتوهم زعماتك ويجوز ان يكون التقدير ازعم هذا ولا
ازعم زعماتك وازعم هذا ولا ازعم زعماتك ومنها قولهم من انت زيدا واصله ان
رجلا غير معروف بفضله يسمى زيدا وكان اسم رجل مشهور فانكر ذلك عليه ومن انت
ذاكرا زيدا او تذكر زيدا وانتصاب ذاكرا على الحال من معنى من انت اى من انت يكون
كما قيل في كيف وقصعة من ثريد اى كيف يكون ويقال هذا ايضا فيمن ذكر عظيما بسوء
اى فيمن ذكر عظيما بسوء اى من انت تذكر زيدا ويروى زيد بالرفع اى كلامك
زيد نحو كلمته فوه الى في والنصب اقوى واشهر ومنها قولهم عذيرك من فلان والعذير اما
بمعنى العاذر كالسميع او المعذر كالاليم بمعنى المولم واعذر وعذر بمعنى ويجوز ان يكون بمعنى العذر
الا ان الفعيل في مصدر غير الاصوات قليل كالنكير وانما في الاصوات كلها كالصهيل و
النهيم فكر والعذر ايضا الحال يحاولها المرء ليعذر عليها قال حاتم لا اسكري عذيري
سيري واشفاقي على بعيري يريد بقوله سيري واشفاقي الحال التي ينبغي ان يعذر فيها ولا يلام
عليها فقال هذا اذا اشار شخص الصنع الى المخاطب اى حضر عاذرك او عذرك والحال
التي تعذر فيها ولا تلام وهي فعل المكروه الى ذلك الشخص اى لك العذر فيما يجاريه لسوء
صنعه اليك ومعنى من فلان اى من اجل الاساءه اليه وايذائه اى انت ذو عذر فيما
تعامله به من المكروه ومنه ما روى عن النبي صم انه قال لابي بكر اعذرني من عائشة
اى من جهة ايذائها وتعزيرها وفي الخبر لن يهلك الناس حتى يعذروا من انفسهم اى يعموا
العذر لكثرة ذنوبهم ليعذبهم ويهلكهم فمعنى من انفسهم من جهة انفسهم اهلاكهم وقالوا
من يعذرني من فلان اى من اجل ايذائه اياه اى الى عذر في ايذائه فهل هناك من يعذرني
ومنها قولهم اهلك والليل حتى ان كان الواو فيه بمعنى مع فالمعنى الحق اهلك مع الليل اى
لا يسبقك الليل المبهم وان كانت للعطف نصب الليل بفعل اخر غير ناصب اهلك اى الحق
اهلك واسبق الليل ومنها كليهما وتمرا اى اعطني كليهما وتمرا واصله انه قال شخص بين يديه

زيد وسام ولم لا حراى بذين ربد مسرا الى الربد والسام فقال الاخر ذلك ومنها
قولهم الكلاب على البقر اى ارسل واحسها وسوء كيله وكل شى ولا سمه حراى صنع كل
شئ ولا ركب سمه حروان ياتى حامل الليل والنهار اى سامى اهل الليل والنهار اى
اهلالك بالليل والنهار وقولهم ديار الاحبه اى اذكرها وقولهم كاليوم رجلا اى
مارات كرجل اليوم رجلا على حذف ناصب رجل وحذف ما اضيف الى اليوم وكام اليوم
حال مقدم من رجلا وقد يقال كلاهما بالرفع ومراد كل شئ ولا سمه حراى كلاهما لى
وكل شئ امم ووجوب الحذف فى جميع ما ذكروا مثالها لكونها امثالا او كالمثل فى كثره
الاستعمال والامثال لا تغير واعلم ان المفعول به يحذف كثيرا الا فى افعال القلوب
كما يجئ فى بابها وكذا المتعجب منه فانه لا يحذف الا مع قيام القرينه على تعيينه نحو ما احسنك
واحمل اذ لا فائده فى التعجب من دون المتعجب منه ولا يحذف المجاب به نحو ضربت زيدا
فى جواب من قال من ضربت اذ هو مقصود الكلام وكذا اذا كان مستثنى نحو ما ضربت
الا زيدا وما حذف من المفعول به فهو على ضربين اما منوى كما فى قوله تعالى لمن يشاء اى
يشاءه او غير منوى وذلك اما لتضمين الفعل معنى اللازم كقوله يخالفون عن امره
اى يعدلون وقوله وان يعدر بالمحل من ذى ضروعها الى الضيف يجرح فى عراقيبها
نصلى ان يور بالجرح واما للمبالغه بترك التعيد كما تقول فلان يعطى ويمنع قال الله تعالى
والله يقبض ويبسط **قوله** الثانى المنادى وهو المطلوب اقباله بحرف نائب
مناب ادعو لفظا او تقديرا اى الذى يطلب منه ان يقبل عليك بوجهه قال المص
المطلوب اقباله اخرج المندوب لانه المتفجع عليه لا المطلوب اقباله وبحرف نائب مناب
ادعو اخرج نحو زيد فى قولك اطلب اقبال زيد وقد يصلف بهذا الحد وقال ان الجرى
لم يحد المنادى لاشكاله وذلك لانه لو حد بامر معنوى اى كونه مطلوب الاقبال دخل
فيه زيد فى طلبت اقبال زيد ولو حد بامر لفظى اى ما دخل عليه يا واخواتها دخل فيه المندوب
وليس بمنادى والظاهر ان جار الله لم يحده لظهوره لا لاشكاله فان المنادى عنده
كل ما دخله يا واخواتها والمندوب عنده منادى كما صرح به لما اصل احكام المنادى
فى الاعراب والبناء وكذا الظاهر من كلام سيبويه انه منادى قال الجرجانى المندوب
منادى على وجه التفجع فاذا قلت يا محمد محمداه فكانك تناديه وتقول له تعال
فانا مشتاق اليك ومنه قولهم فى المراثى لا تبعد اى لا تهلك كانهم من ضنهم بالميت
على الموت يتصوروه حيا فكرهوا موته فقالوا لا تبعد اى لا تعدم ولا تهلك وكذا
المندوب المتوجع به نحو واويلاه واثبورا وواحربا اى احضر حتى يتعجب من فظاعتك
والدليل على كونه مدعوا قوله تعالى لا تدعوا اليوم ثبورا واحدا وادعوا

ثبورا كثيرا امرهم بقول واثبوراه وكذا المستغاث منادى دخله معنى الاستغاثه والمتعجب
منادى دخله معنى التعجب فمعنى يا للماء وما للدواهى احضر حتى يتعجب منكما وكذا لا يرد عليه
المخصوص فانه يقول هو منادى نقل الى معنى الاختصاص والعارض غير معتد به هذا
وانتصاب المنادى عند سيبويه على انه مفعول به وناصبه الفعل المقدر واصله عنده
يا ادعو زيدا فحذف الفعل حذفا لازما لكثرة الاستعمال ولدلالة حرف النداء عليه
وافادته فائدته واحال المبرد نصب المنادى على حرف النداء لسده مسد الفعل
وليس بعيد لانه يمال امالة الفعل فلا يكون اذن من هذا الباب اى مما انتصب المفعول به
بعامل واجب الحذف وعلى المذهبين يا زيد جمله وليس المنادى احد جزئى الجمله
الفعل والفاعل مقدران وعند المبرد حرف النداء سد مسد احد جزئى الجمله فعند سيبويه
جزء الجمله اى الفعل والفاعل مقدران وعند المبرد حرف النداء سد مسد احد جزئى
الجمله اى الفعل والفاعل مقدر ولا منع من دعوى سده مسد هما والمفعول به هنا
على المذهبين واجب الذكر لفظا او تقديرا اذ لا نداء بدون المنادى وما اورد
ههنا الزاما من ان الفعل لو كان مقدرا او كان يا عوضا منه لكان جمله خبريه غير لازم
لان الفعل مقصود به الانشاء فالاولى ان يقدر بلفظ الماضى اى دعوت او ناديت
لان الاغلب فى الافعال الانشائيه مجيئها بلفظ الماضى وقال ابو على فى بعض كلامه
ان يا واخواته اسماء افعال ومنع بان اسماء الافعال لا يكون على اقل من حرفين والهمزه
من ادوات النداء ويمكن ان يقال حالها حال اخواتها لكثرة الاستعمال النداء فجوز فى اداته
ما لا يجوز فى غيرها الا يرى الى الترخيم ومنع ايضا بان الضمير فيه لا يجوز ان يكون
لغائب لعدم تقدم ذكره ولا المتكلم لان اسم الفعل لا يضمر فيه ضمير المتكلم والجواب ان اسم
كل فعل يجرى مجرى ذلك الفعل فى كون فاعله ظاهرا او مضمرا غائبا او متكلما او مخاطبا
لكنه لا يبرز فى اسم الفعل شئ من الضمائر فيقول صه فى المفرد المذكر والمؤنث وكذا
فى مثناهما ومجموعهما واذا كان اداة النداء بمعنى فعل المتكلم استتر فيه ضميره فيكون
كما قال بعضهم فى اف انه بمعنى اتضجر او اتضجر وفى اوه انه بمعنى اتوجع او توجعت وقيل
لو كان اسم فعل لتم من دون المنادى لكونه جمله والجواب انه قد يعرض للجمله ما لا يستقل
به كلاما كالجمله القسميه والشرطيه والنداء لا بد له من منادى واعلم انه قد ينصب عامل
المنادى المصدر اتفاقا نحو يا زيد دعاء حقا ويجوز ان يكون مثل الله اكبر دعوه الحق
وزيد قائم حقا اى منصوبا لعامل مقدر كما قيل فيهما واجاز المبرد نصبه للحال نحو يا زيد
قائما اذا ناديته فى حال قيامه قال ومنه قوله يا بؤس للجهل ضرارا لاقوام والظاهر
ان عامله بؤس الذى بمعنى الشده وهو مضاف الى صاحب الحال اعنى الجهل تقديرا

لزيادة اللام فهو مثل اعجبني مجيء زيد راكبا **قوله** ومبني على ما يرفع به ان كان مفردا
معرفة نحو يا زيد ويا رجل ويا زيدان ويا زيدون انما قال مبني على ما يرفع به ليكون اعم
من قولهم مبني على الضم فان نحو يا زيدان ويا زيدون خارج منه وما يرفع به الاسم
الضم والالف والواو وقال الكسائي المنادى المفرد المعرفة مرفوع لتجرده عن العوامل
اللفظية ولا نعني ان التجرد فيه عامل الرفع كما قال بعضهم في المبتدأ بل المراد به انه
لم يكن فيه سبب البناء حتى يبنى فلا بد فيه من الاعراب ثم اما الوجه رفعه لبيانه المضاف
الى ياء المتكلم اذا حذف الياء ولو نصبناه لبيانه غير المنصرف فرفعناه ولم ينونه
ليكون فرقا بينه وبين ما رفع بعامل رافع ولا يعترض عليه بالمبتدأ فان العامل فيه
عنده هو الخبر قال وانما نصب المنادى الطويل لطوله ولان المنصوبات في الكلام
اكثر فهو عنده مرفوع او منصوب بلا عامل وقال الفراء اصل يا زيد يا زيدا ليكون المنادى
بين صوتين ثم اكتفى بيا ونوى الالف فصار كالغايات فبني على الضم والفتح المضاف
لوقوع المضاف اليه موقع الف يا زيدا فحركته عنده ليست نصبا ولا ادري ما يقول
في نصب المضارع والمفرد النكرة ولم لا يجري المضاف مجراهما في كونه منصوبا وقوله
مفردا اي الذي لا يكون مضافا ولا مضارعا له فيدخل فيه نحو يا زيدان ويا زيدون
ومعنى المعرفة ما كان مقصودا بقصده سواء تعرف بالنداء او كان معرفة قبله
فيعم نحو يا زيد ويا رجل ويا هذا ويا اب والضم مقدر في المنقوص والمقصور نحو
يا قاضي ويا فتى وفي المبني قبل النداء نحو يا هذا ويا هؤلاء ويونس يحذف الياء
من المنقوص ويعوض منها سوى ما فنقول يا قاض لانه لم يعهد لام المنقوص با سلع
السكون بلا لام او اضافة ولا لحذف في امري من الاراء خوفا من الاجحاف
بالكلمة وانما بني المفرد المعرفة لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعنى
الكاف الخطاب الحرفية وكونه مثلها افرادا وتعريفا وذلك لان يا زيد بمنزلة
ادعوك وهذا الكاف ككاف ذلك لفظا ومعنى وانما قلنا ذلك لما تقرر ان
الاسم لا يبنى الا لمشابهة الحرف او الفعل ولا يبنى لمشابهة الاسم المبني واما المضاف
والمضارع له فلم يبنيا لانهما ليسا كالكاف افرادا ولم يبن المفرد المنكر لانه ليس مثلها
تعريفا ولم يقع موقعها وان وقع المضمر منادى لجاز نحو يا انت نظرا الى المظهر
قال يا ابجر ابجر يا انت انت الذي طلقت عام جعت وجاريا اياك نظرا الى كونه
مفعولا كما ورد في كلام ابي الاحوص يا اياك قد كفيتك قاله لانه لما اراد
ان يكلم واذا اضطر الى تنوين المنادى المضموم اقتصر على القدر المضطر اليه من
التنوين قال سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام وعند يونس

ينصب رجوعا به الى حركته الاعرابية لما اضطر الى ازالة البناء بتنوين التمكن وانما بني
المفرد على الحركة لان له عرقا في الاعراب وبني على الضم فرقا بين حركتي المنادى المعرب نحو يا قوم
ويا قومنا وحركة المبني نحو يا قوم كما عملوا ذلك في نحو قبلك ومن قبلك ومن قبل **قوله**
ويخفض بلام الاستغاثة نحو يا لزيد ويفتح لالحاق الفها ولا لام نحو يا زيداه وينصب ما سواهما
نحو يا عبد الله ويا طالعا جبلا ويا رجلا لغير معين هذه اللام المفتوحة يدخل المنادى
اذا استغيث به نحو يا لله او تعجب منه نحو يا للماء وهي لام التخصيص دخلت علامة للاستغاثة
والتعجب وانما اختيرت من بين الحروف لمناسبة معناها لمعناهما اذ المستغاث مخصوص من بين
امثاله بالدعاء وكذا المتعجب منه مخصوص من بين امثاله بالاستحضار لغرابته فاللام متعدية
لادعو المقدر عند سيبويه او لحرف النداء القائم مقامه عند المبرد الى المفعول وجاز ذلك
مع ان ادعو متعد بنفسه لضعفه بالاضمار ولضعف النائب مناب الا ترى انك تقول
ضربي لزيد حسن وانا ضارب لزيد ولا تجوز ضربت لزيد وانما فتحت لام الجر في المستغاث لاجتماع
بين احدهما الفرق بين المستغاث والمستغاث له وذلك انه قد يلي يا ما هو مستغاث له بكسر اللام
والمنادى محذوف نحو يا للمظلوم ويا للضعيف اي يا قوم والثاني وقوع المستغاث لاجل
لعطفه على المستغاث وان عطفت مع يا موقع الضمير الذي يفتح لام الجر معه لما يجيء في حروف
الجر فان عطفت بغير يا نحو قوله يا للكهول وللشبان للعجب كسرت لام المعطوف لان الفرق بينه
وبين المستغاث له حاصل لعطفه على المستغاث وان عطفت مع يا فلابد من فتح لام المعطوف ايضا
نحو قوله يا لعطافنا ويا لرياح وانما كسر لام المستغاث له لعدم وقوعه موقع الضمير نحو قوله يا لله
للمسلمين وفتحت اللام المتعجب منه لوقوعه موقع الضمير فقط ولطرد كسر لامه على زعم قوله والمنادى
محذوف نحو يا للدواهي ويا للماء ويا للعلقمة وحكى الفراء عن بعضهم ان اصل يا لزيد يا آل زيد
فخفف وهو ضعيف لانه يقال ذلك فيما لا آل له نحو يا للدواهي ويا لله ونحوهما وقد يستعمل المستغاث
بمن نحو يا لله من الم الفراق وهو متعلق بما دل عليه ما قبله من الكلام اي استغيث بالله من الم الفراق
واما اللام الداخلة في المستغاث له فهو متعلق بما تعلق به اللام الاول فمعنى يا لله للمسلمين احضر الله
بالدعاء لاجل المسلمين وقد يستغنى عن المستغاث له اذا كان معلوما وقد يدخل اللام المفتوحة
على المنادى المهدد نحو يا لزيد لاقتلنك قال مهلهل يا لبكر انشروا لي كليبا يا لبكر اين اين الفرار
وقولهم ان هذه لام الاستغاثة كانه استغاث بهم لينشروا كليبا واستغاث بهم للفرار تكلف ولا معنى
للاستغاثة ههنا لا حقيقة ولا مجازا ولا يجوز دخول اللام على المنادى في غير المعاني المذكورة
فلو قلت يا لزيد قد كان كذا وانت تحدثه لم يجز ولا يستعمل من حروف النداء في الاستغاثة
والتعجب الا يا وحدها لكونها اشهر في النداء فكانت اولى بان يتوسع فيها باستعمالها
في المنادى المستغاث به والمتعجب منه والمهدد قوله ولا لام قال الخليل اللام بدل من الزيادة

في آخر المستغاث به والمتعجب منه وكل واحد من اللام والالف يعاقب صاحبه ولا يجتمعان
وحكم هذه الزيادة كحكم زيادة المندوب فيكون مرة واوا ومرة ياء ومرة الفا كزيادة المندوب
على ما يجي وانما صار المستغاث به والمتعجب منه معربين عند اللام وان كانا معرفتين لان
علة البناء في المنادى ضعيفة لانها مشابهته للاسم المبني المشابه للحرف فغلب اللام المقتضية للجر
حرف النداء المقتضية للبناء لضعفها في اقتضاء البناء على ما قلنا مع كونها ابعد من مضمن الحرف
قوله وينصب ما سواهما اي ما سوى المفرد المعرفة والمستغاث مع اللام كان او مع الالف
وما سواهما ثلثة اقسام المضاف والمضارع له والمفرد النكرة ونعنى بالمضارع للمضاف
اسما يجي بعده شي من تمامه اما معمول للاول نحو يا طالعا جبلا ويا حسنا وجهه ويا خيرا من
زيد واما معطوف عليه عطف النسق على ان يكون المعطوف مع المعطوف عليه اسما لشي واحد
نحو يا ثلثة وثلثين لان المجموع اسم لعدد معين كاربعة وخمسة فهو كخمسة عشر الا انه لم
يركب لفظا ولا فرق في مثل هذا العدد المعطوف بعضه على بعض بين ان يكون علما او
لا فانه مضارع للمضاف وهذا ظاهر مذهب سيبويه وكذا القول لا ثلثة وثلثين عندي
وقال الاندلسي وابن عصفور انما يضارع المضاف اذا كان علما والا فلا فيقال عندهما
في غير العلم يا ثلثة والثلثون او والثلثين كما في زيد والحارث والحارث اذا قصد جماعة
معينة والا فليا ثلثة وثلثين نحو يا رجلا وامرأة لغير معين والاول اولى لطوله قبل النداء
وارتباط بعضه ببعض من حيث المعنى كما في يا خيرا من زيد بل اشد واما نعت هو جملة او ظرف
نحو قولك يا حليما لا تعجل ويا جوادا لا تبخل قال اما شاعر الاساعر اليوم مثله جرير ولكن
في كليب تواضع وقال اعبدا حل في شعبى غريبا الوما لا ابالك واغترابا وقال ادارا بحزوى
هجت للعين عبرة فماء الهوى يرفض او يترقرق وقال الا يا نخلة من ذات عرق عليك ورحمة الله
السلام وكل هذا مضارع للمضاف سواء جعلته علما اولا واذا لم تجعله علما جاز ان يعرف بالقصد
كما في يا رجل وان لا يتعرف لعدم القصد كيا رجلا فتقول في النكرة يا حسنا وجهه ظريفا
ويا ثلثة وثلثين واعبدا حل في شعبى غريبا وتقول في المعرفة حسنا وجهه الظريف ويا ثلثة وثلثين
الظرفاء وكان القياس في الموصوف بالجملة او الظرف ايضا ان يجوز نحو يا حليما لا تعجل
العدوس وادارا بحزوى الدارسة لكنه كره وصف الشي بالمعرفة بعد وصفه بالنكرة فالوجه
ان لا يوصف الا بالنكرة على تقدير انه كان موصوفا بجميع تلك الصفات المنكرة قبل
النداء فتقول يا حليما لا تعجل غفار الذنوب هذا وان لم يكن المعطوف مما يكون
مع المعطوف عليه اسما لشي واحد بل كل منهما اسم لشي مستقل نحو يا رجل وامرأة
او لم يكن الوصف بالجملة او الظرف فليس منوعهما مضارعا للمضاف لانه يجوز جعله مفردا
معرفة مستقلا فتقول يا رجل وامرأة ويا رجل الظريف ولا يجوز مع قصد التعريف يا رجلا

وامرأة ويا رجلا ظريفا بخلاف نحو يا ثلثة وثلثين اذ الاول لا يستقل من دون الثاني من حيث
المعنى بخلاف نحو يا حليما لا تعجل لان الجملة والظرف لا يكونان صفة للمعرفة الا ترى انك لا تقول
في باب لا لا حليما لا تعجل ولا لا غلاما من الغلمان في الدار لان الجملة والظرف يصح وقوعهما صفة
للنكرة فظهر انهم مضطرون الى جعل نحو يا حليما لا تعجل وادارا بحزوى مضارعا للمضاف
مع قصد التعريف ايضا بخلاف نحو يا رجلا ظريفا فان قيل اجعل الجملة او الظرف صلة للذي وقد
صح وصفا للمعرفة قيل بعد الكلام اذا حذا على صلته بزيادة الموصول والنداء موضع
الاختصار الا ترى الى الترخيم وحذف حرف النداء وصح الفراء تجويز نحو يا رجلا راكبا لمعين
بجعله من قبيل المضارع للمضاف حتى انها اجاز يا راكبا للمعين وفيه اشكال لاستلزام جواز
لا رجلا راكبا ولا قائل به واما سائر التوابع فهو لا اما البدل وعطف النسق غير المذكور
اعني نحو ثلثة وثلثين واربعة واربعين فلا يجوز ان يكون المنادى بالمتبوع بهما مضارعا للمضاف
لانهما كالمستقل على ما يجي فلا يكونان كتتمة المنادى واما عطف البيان والتاكيد فانهما ليسا
معنى في المتبوع كالوصف حتى يكونا من حيث المعنى كجزء منه بل عطف البيان عند تمامه يجي بعد
تمام المتبوع لرفع الابهام وكذا التاكيد بعد تمام المؤكد لرفع الاحتمال في الشمول والنسبة
على ما يجي قوله ويا رجلا لغير معين الفراء والكسائي لا يجيزان النكرة مفردة بل يوجبان الصفة
نحو يا رجلا ظريفا ونحو قوله يا راكبا اما عرضت فبلغن نداماي من نجران ان لا تلاقيا انما جاز
عندهما اما لكون راكبا وصفا لموصوف مقدر اي يا رجلا راكبا او لكونه معرفة ولا يرى البصريون
باسا بكون المنادى نكرة غير موصوفة لا في اللفظ ولا في التقدير اذ لا مانع من ذلك واجاز
ثعلب ضم المنادى المضاف والمضارع له اذا جاز دخول اللام عليهما نحو يا ضارب الرجل و
يا ضاربا رجلا وان لم يجز دخول اللام نحو يا عبد الله ويا خيرا من زيد لم يجز ضمهما ولعل
ذلك في المضاف لكون جواز دخول اللام فيه دليلا على ان الاضافة غير حقيقية وان المضاف
غير كالمفرد ولذلك جاز يا زيد الحسن الوجه برفع الوصف اتفاقا ولم يجز في يا زيد ذا المال
الا النصب واجرى المضارع للمضاف اذا صلح للام مجرى المضاف قوله
وتوابع المنادى المبني المفرد من التاكيد والصفة وعطف البيان والمعطوف بحرف
الممتنع دخول ال عليه ترفع على لفظه وتنصب على محله نحو يا زيد العاقل والخليل في المعطوف
يختار الرفع وابو عمرو النصب وابو العباس ان كان كالحسن فكالخليل والا فكابي عمرو
المعرفة تنصب والبدل والمعطوف غير ما ذكر حكمه حكم المستقل مطلقا والعلم الموصوف
بابن مضاف الى علم يختار فتحه كان عليه ان يقول وتوابع المنادى المبني غير المستغاث
الذي في اخره زيادة الاستغاثة فان توابعه لا ترفع نحو يا زيداه وعمراه ولا يجوز وعمرو
لان المتبوع مبني على الفتح وكذا توابع المنادى المجرور باللام لا يكون الا مجرورة تقول

يا زيد وعمرو ولا يجوز رفعها ونصبها لظهور اعراب المنادى واما نحو اعجبني ضرب زيد وعمرو فحمل الكلام
عليه في باب الاضافة وقال الاصمعي لا يوصف المنادى المضموم لشبهه بالمضمر الذي لا يجوز وصفه
فارتفاع نحو الظريف في قولك يا زيد الظريف على تقدير انت الظريف وانتصابه على تقدير
اعني الظريف وليس بشيء اذ لا يلزم من مشابهته له كونه مثله في جميع احكامه ثم نقول توابع
المنادى على ضربين لما بدل وعطف نسق مجرد عن اللام او غيرهما من بقية التوابع الخمسة وهي
النعت والتاكيد وعطف البيان وعطف النسق ذو اللام والضرب الاول كالمنادى المستقل
اي كالمنادى الذي باشره حرف النداء سواء كانا مفردين او لا وسواء كان متبوعهما
مضموما او لا فتقول يا زيد ورجل اذا قصدت التنكير كما تقول يا رجلا وتقول يا زيد ورجل
اذا قصدت التعريف وكذا يا عبد الله ورجلا ويا عبد الله ورجل وكذا اذا كان مضافا او مضارعا
له نحو يا زيد وعبد الله ويا عبد الله ويا طالعا جبلا وتقول في البدل يا زيد اخانا ويا عبد الله
اخ وذلك لان عطف النسق من حيث المعنى منادى مستانف فاذا لم يكن معه في اللفظ ما يمنع
مباشرة حرف النداء اعني اللام جعل في اللفظ كالمنادى المستانف الذي باشره حرف النداء
هذا ما نص عليه سيبويه واجاز المازني يا زيد وعمرا على الموضع اذ لم يباشره حرف النداء
حقيقة وليس ما هو في حكم المباشر فرق قالوا ونظير ذلك رب شاة وسخلتها وعلى اجازة الاصمعي
نحو يا زيد وعمرو بالرفع حملا على اللفظ وكذا اجاز يا عبد الله وزيدا بالنصب وكل ذلك
سائغ على انه قد يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع وكذا البدل ساد مسد المتبوع وجار
قيامه مقامه فجاز ان يكون في اللفظ كالمنادى المستانف والذي ارى ان عطف البيان هو
البدل كما يجيء في باب التوابع فيطرد فيه حكم البدل نحو يا عالم زيد ويا ذا المال بكر بالضم
فيهما ويجوز في البدل ان لا يجعل كالمستقل فيقال يا عالم زيد بالرفع كما يجيء في التوابع فان قيل
فاذا كان البدل والمعطوف المجرد عن اللام في حكم ما باشره الحرف المباشر لمتبوعهما فلم جاز
لا رجل غلام لعمرو في البدل ولا غلام وجارية في العطف قلت لم يطرد ذلك فيهما لان
بناء اسم لا للتركيب على ما قيل ولا تركيب مع كون احد جزئي المركب مقدرا واما لان عمل لا ضعيف
لضعف مشابهتهما لان كما يجيء في بابها لا ارى الى العمل ما تكرر اسمها فاذا ضعفت عن العمل
مع ظهورها فكيف لو مع تقديرها بخلاف يا على انه قد جاء لا غلام وجارية بالفتح في المعطوف
واما الضرب الثاني من التوابع اعني النعت والتاكيد وعطف البيان عند النحاة وعطف
النسق ذا اللام فنقول ان كانت تابعة للمنادى المعرب سواء اعرابا معارف كانت او نكرات
اذ لا محل لمتبوعهما وقال الاخفش في عطف النسق ذي اللام التابع للمعرب يجوز فيه الرفع ايضا
نحو يا رجلا والحارث ويا عبد الله والحارث وذلك لقوة كونه في حكم المستانف معنى لكونه
باشره حرف النداء كما تقول في يا ايها الرجل وكذا جاز ضم عطف البيان المفرد التابع

للمعرب نحو يا اخانا زيد وقال ان هذا موضع قد اطرد فيه المرفوع وهو غريب لم يذكره غيره وقد
قدمنا ان عطف البيان هو البدل فيلزم اذن ضمه اذا كان مفردا اتبع المعرب والمبني
ان كانت التوابع المذكورة تابعة للمنادى المبني على ما يرفع به سواء كان الضمة ظاهرة او مقدرة
نحو يا زيد ويا قاضي ويا فتى ويا هذا فلا يخلو التوابع اما ان يكون مضافة او لا والمضافة اما
لفظية كما في يا زيد الحسن الوجه قال يا حكم الوارث عن عبد الملك صاحب الاحلام وكذا المضارع
للمضاف نحو يا هؤلاء العشرون رجلا واما معنوية نحو يا زيد ذا المال والاولى حكمها حكم
المفردات لان اضافتها كلا اضافة فيجوز فيها الرفع والنصب لانها اذن في حكم المضارع
للمضاف والمضارع له اذا كان تابعا للمضموم ليس واجب النصب كالمضاف اما اذا كان
منادى فحكمه حكم المضاف في وجوب النصب والثانية اي المضافة اضافة معنوية يجب
نصبها نحو يا زيد ابا عمرو في عطف البيان ويا زيد ذا المال في الوصف ويا تميم كلكم في
التاكيد وجاز يا تميم كلهم نظرا الى لفظ تميم قبل النداء لان الخطاب فيه عارض وعطف
النسق ذو اللام لا يكون مضافا اضافة حقيقية وابن الانباري يجوز في هذا المضاف
الرفع ايضا كما في المفرد وان لم يكن التوابع المذكورة مضافة جاز رفعها ونصبها الحمل
في الوصف يا زيد الظريف والظريف وفي عطف البيان عند النحاة يا غلام زيد وزيدا
وفي التاكيد يا تميم اجمعون اجمعين وفي المعطوف ذي اللام يا زيد والحارث واما التوكيد
اللفظي فان حكمه في الاغلب حكم الاول اعرابا وبناء نحو يا زيد زيد لانه هو هو لفظا
ومعنى فكان حرف النداء باشره كما باشر الاول وقد يجوز اعرابه رفعا ونصبا قال
رؤبة اني واسطار سطرن سطرا لقائل يا نصر نصر نصرا وفي جعل ابي علي يا زيد زيد بدلا وجعل
سيبويه اياه عطف بيان نظر لان البدل وعطف البيان لا بد ان يفيدا ما لا يفيده الاول من غير
معنى التاكيد والثاني فيما نحن فيه لا يفيد الا التاكيد فان وصفت الثاني نحو يا زيد زيد الطويل
فابو عمر يضم الثاني ايضا على انه توكيد لفظي للاول موصوف او بدل منه بما حصل له من
الوصف كما في قوله تعالى بالناصية ناصية كاذبة خاطئة كما ذكرنا في ان زيد صوت صوت
حسن ولا يجوز ان يكون الثاني مع وصفه وصفا للاول كما جاز هناك لان العلم لا يوصف
به وحكى يونس عن رؤبة انه كان يقول يا زيد زيدا الطويل بنصب زيدا الثاني على انه
توكيد مثل يا تميم اجمعين فلا يمتنع اذن رفعه وذلك لانك لما وصفته صار مع صفته
كالوصف للاول فعلى هذا يكون رفع زيد الثاني ونصبه مع الوصف اكثر منهما لو لم
يوصف لصيرورته مع الوصف كالوصف للاول كما يجيء في قولهم لا ماء ماء باردا
ثم اعلم انه انما جاز الرفع في المفرد حملا على اللفظ ولم يجز في المضاف عند غير ابن
الانباري لان النصب في توابع المنادى المضموم كان هو القياس لان التوابع الخمسة

انما وضعنا بحثه للمعرب في اعرابه لا للمبني في بنائه الا ترى انك لا تقول جاءني هولاء
الكرام بجر الكرام حملا على اللفظ بل يجب رفعها حملا على المحل لكنه لما كانت الضمة التي هي
الحركة البنائية تحدث في المنادى بحدوث حرف النداء وتزول بزواله صارت كالرفع
وصار حرف النداء كالعامل لها وكذلك فتحة نحو لا رجل فلمشابهة الضمة للرفع جاز
رفع التوابع المفردة لانها كالتابعة للمرفوع وقال سامي استكراه تبعية حركة الاعراب
لحركة البناء التي هي خلاف الاصل كون الرفع غير بعيد في هذا التابع المفرد لانه لو كان منادى
لحرك بالرفع اي الضم بخلاف التابع المضاف اذ المنادى المضاف واجب النصب واما
ابن الانباري فلم ينظر الى تصور وقوعها موقع المنادى بل نظر الى مشابهة متبوعها
للمرفوع وتابع المرفوع مرفوع سواء كان مضافا او مفردا وليس ببعيد في القياس
لكنه لم يسمع فان قيل لم يجز بناء التوابع المفردة ولا سيما الوصف منها كما جاز في
لا رجل ظريف فتقول يا زيد الظريف واللام لا تمنع البناء كما لم تمنع في الخمسة عشر
قلت انما جاز ذلك في لا لان المنفي في الحقيقة هو الوصف لا الموصوف فكان لا
باشرت الوصف وذلك لان معنى لا رجل ظريف فيها لا ظرافة في الرجال فالمنفي مضمون
الصفة فهي لنفي الظرافة لا لنفي الرجال فكانه قيل لا ظريف فيها بخلاف يا زيد الظريف
فان المنادى لفظا ومعنى هو المتبوع الاخفش على انه اورد في مسائله الكبير ان بعضهم يقول
في الوصف وعطف البيان نحو يا زيد الطويل ويا عالم زيد انهما مبنيان على الضم كما في
البدل وقد قدمنا ان عطف البيان هو البدل قوله والخليل في المعطوف يختار الرفع
اي في المنسوق ذي اللام وانما اختار الرفع مع تجويز النصب نظرا الى المعنى لانه
مستقل معنى وان لم يصح مباشرة حرف النداء له فالرفع اولى بها على استقلاله
معنى كما في يا ايها الرجل وابو عمرو بن العلاء يختار النصب لانه لاجل اللام يمتنع وقوعه
موقع المتبوع فاستبعد ان يجعل حركته كحركة ما باشره الحرف فكان الوجه ان ينظر الى كونه
تابعا والوجه في التوابع ان يتبع متبوعاتها في الاعراب لا في البناء ويلزم الخليل وابا
عمرو نظرا الى العلتين المذكورتين اختيار الرفع او النصب في التابع المذكور مع كون
المتبوع غير المضموم قوله وابو العباس ان كان كالحسن فكالخليل اي المبرد يوافق
الخليل في اختيار الرفع اذا كان ذو اللام مثل الحسن في عروض اللام وجواز حذفها
فكانه اذن مجرد عن اللام ويوافق ابا عمرو في اختيار النصب مع لزوم اللام كما في
الصعق لامتناع مباشرة حرف النداء له مطلقا فكيف لقسم ونحتاج ههنا الى
معرفة لزوم اللام في الاعلام وعروضها وذلك بان ننظر الى العلم فان كان علما لما
كان في الاصل للجنس ثم كثر استعماله لواحد من ذلك الجنس الحاصلة بعينه حتى صار

ذلك الجنس ولا بد ان يكون وقت استعماله لذلك الواحد قبل العلمية مع لام العهد
لاختصاص به وصار لكثرة الاستعمال علما له وسمي ذلك العلم الاتفاقي كانت اللام في مثله
لازمة لانه لم يصر علما الا مع اللام فصارت كبعض حروف ذلك العلم وذلك اما في الاسم
كالدبران والنجم والكتاب واما في الصفة كالصعق ومن الاعلام الاتفاقية ما يكون بالاضافة نحو
ابن عباس وابن الزبير وان لم يكن غالبا فاما ان يكون منقولا من الصفة والمصدر او لا والمنقول
من احدهما كالعباس والحسن والحسين والفضل والعلاء والنضر يكون اللام فيه عارضة غير لازمة
لانها لم تصر مع اللام اعلاما حتى يكون كاحد اجزائها بل انما دخلت اللام في مثلها بعد العلمية
وان لم يكن العلم محتاجا الى التعريف وذلك للمح الوصفية الاصلية ومدح المسمى بها ان كانت
متضمنة للمدح كالحسن والحسين وذمه ان كانت متضمنة للذم كالقبيح والجهم لو سمي بهما فكانك
خرجتها عن العلمية واطلقتها على المسمى بها اوصافا ومن ثم قيل في المثل انما سميت هانيا
لتهنأ والصفات قبل العلمية اذا استعملت في بعض ما تصلح له كانت مع اللام كالضارب لبعض
الموصوفين بالضرب وكذا المصادر اجريت مجرى الصفات لانه قد يوصف بها ايضا نحو صوم
ودرور وعدل وليس جواز دخول اللام في الاعلام المنقولة عن الوصف والمصدر مطردا الا
انك لا تقول في محمد وعلي المحمد والعلي بل تجوز دخول اللام في اكثرها وما ليس منقولا من الوصف
والمصدر فان كان في الاصل المنقول منه معنى المدح او الذم فالاولى جواز لمح الاصل نحو
الاسد في المسمى باسد والكلب في المسمى بكلب قالوا اين الكلب في بني كلب بن بكر بن سارة وان
لم يكن في الاصل المنقول منه ذلك لم يدخله اللام الا اذا وقع اشتراك اتفاقي فيجوز اذا
ان يوصف العلم او يعرفه وان كان في الاصل فعلا ايضا وليس مطردا قال علا زيدنا يوم النقا
رأس زيدكم باشهم ماضي الشفرتين يمان وقال رأيت الوليد بن اليزيد مباركا شديدا باعباء الخلافة
كاهله واما اعلام ايام الاسبوع كالاحد والاثنين والثلثاء والاربعاء والخميس فمن الغوالب
فيلزمها اللام وقد تجرد الاثنان من اللام دون اخواته نحو قولهم هذا يوم اثنين مباركا فيه وانما
حكمنا بكونها غالبة وان لم يثبت الثلثاء والاربعاء والخميس اجناسا بمعنى الثالث والرابع و
الخامس محافظة على القاعدة الممهدة في كون الاعلام اللازمة لامها في الاصل اجناسا
صارت بالغلبة اعلاما مع لام العهد فقدر كونها اجناسا وكذا في نحو الثريا والدبران
والعيوق والسماك لم يثبت الفاظها اجناسا ولم يعرف ايضا في بعضها معنى بها تلمح المسمى
المعين ولاجل انه كما عرفنا في الثلثاء والاربعاء وربما يكون في هذه الاعلام ما ثبت لفظه جنسا
لكن لا يعرف كيفية غلبته في زيادة واحد من جنسه كالمشتري في الكوكب المعين فلا ندري لما معنى
الاشتراء فيه ولذلك قال سيبويه وما لم يعرف من هذا الجنس اصله فملحق بما عرف وعند المصنف
ملازمة اللام من الاعلام التي لم يثبت استعمال الفاظها في الجنس الشامل لذلك المعين ولغيره

كالثلثاء والاربعاء والدبران والمشترى ليس من الغوالب لان العلم الغالب ما كان جنسا
ثم صار بالغلبة علما قال بل هي اسماء موضوعة لمسمياتها وانما ارتكب سيبويه تلك الظرفية
اجراء للازم لامها مجرى واحدا في التقدير لما امكن وكان الاكثر ما ثبت جنسه ثم اختص احد
من الجنس فالحق الخليل بالاعم الاغلب فالغوالب عند سيبويه على اربعة اقسام احدها
ما ثبت جنسه لفظا ويعرف فيه المعنى العام الشامل للمسمى المعين ولاجزائه كالنجم والصعق
وابن عباس وثانيها ما يعرف هذا المعنى ولم يثبت جنسه لفظا كالثلثاء وثالثها ما لا يعرف
فيه ذلك المعنى وثبت جنسه لفظا كالمشترى ورابعها ما لا يعرف ذلك المعنى ولم يثبت جنسه
لفظا ويعرف كالدبران والعيوق لكونه لا يعرف معنى الدبور والعوق فيهما هذا تطويله وعند
المبرد ليس ما احال عليه المصنف ولا يدل عليه كلامه وذلك انه قال ان كانت اللام في
العلم احرى مذهب الخليل لان الالف واللام لا معنى لهما فيه ولا يفيدان التعريف بل يلمح
بهما الوصفية الاصلية فقط فكانه مجرد عنهما لان تعرفه بالعلمية قال وان كانت اللام في
الجنس احرى مذهب ابي عمرو لان اللام اذن تفيد التعريف فليس الاسم كالمجرد عنها
فعلى هذا مذهب المبرد في الحسن والصعق مع اختيار الرفع لان اللام لا تفيد التعريف
وهذا كما ترى خلاف ما نسب المص اليه قوله والمضافة المعنوية اي التوابع المضافة
وهي في مقابلة قوله قبل وتوابع المبني المفردة وليس في نسخ الكافية تقييد المضافة
بالمعنوية ولا بد منه لان اللفظية كما ذكرنا جارية مجرى المفردة وذكر في شرح المفصل
في تجويز الرفع في نحو يا ذا المحو ما لمفصل سحه وفي نحو يا صاح يا ذا الضامر العنس
مع انهما مضافان علتين احديهما ان صفة اسم الاشارة لا يكون الا مفردة كما يجيء
في باب الوصف فكانه قال يا ذا الرجل الضامر العنس فالصفة في الحقيقة مفردة والثانية ان
اللام في الضامر والمحوف اسم موصول مع صلته في حكم المفرد وان كان مضارعا
للمضاف فكانه قال الذي ضمر عنسه ولو كان قوله الذي ضمر عنسه لفصل حركته
لم يكن الا الرفع فكذا ما كان مثله ورد عليه في قولك يا زيد الحسن الوجه فان الموصوف
ليس باسم الاشارة ولا يكون الالف واللام موصولا الا في اسم الفاعل والمفعول
ويجوز رفع الوصف اتفاقا فالاولى ما قدمناه وهو ان المضاف اللفظي وان
كان مضارعا لكن لا يجري مجرى المضاف في وجوب النصب بل انما يجري مجراه
اذا كان منادى قوله غير ما ذكر اي غير ذي اللام قوله مطلقا اي مفردين كانا
او لا وكان متبوعهما مضموما او لا قوله والعلم الموصوف بابن حكم ابنة حكم ابن فيما
ذكروا اما بنت فليس مثلهما في النداء اما في غير النداء ففي جريه مجراهما وجهان والاولى
المنع لان التخفيف معهما لفظا وخطا انما هو لكثرة الاستعمال ولم يكثر استعمال

بنت والشرط ان يكون العلم موصوفا بابن متصلا بموصوفه احترازا عن نحو يا زيد الظريف
ابن عمرو فانه لا يفتح المنادى في مثله اذ مثله غير كثير الاستعمال فالشروط اربعة وهي
كون المنادى علما احترازا عن نحو يا رجل ابن زيد وكونه موصوفا بابن احترازا عن
نحو يا زيد ابن عمرو في الدار على ان ابن عمرو مبتدأ وكون ابن متصلا كما ذكرنا وكونه
مضافا الى علم احترازا عن نحو يا زيد بن اخينا فاذا اجتمعت الشروط اختير فتح المنادى
ولا يجب وقد ذهب بعضهم الى وجوبه وانما اختير فتح المنادى مع هذه الشروط لكثرة
وقوع المنادى جامعا لها والكثرة مناسبة للتخفيف فخففوه لفظا بالفتحة وسهل
ذلك كون الفتحة حركة المستحقة في الاصل لكونه مفعولا وخففوه خطا بحذف الف ابن
واسه والكوفيون يجوزون فتح المنادى العلم الموصوف باي صفة منصوبة كانت
نحو يا زيد ذا المال وبعض البصريين يجوزون فتح المنادى المفرد المعرفة علما كان او لا
اذا وقع موصوفا بابن المواتي من منعى اللفظ نحو يا عالم بن العالم والعلم المتصف
بابن وابنة الجامع للشرائط الاربع في غير النداء يخفف بحذف تنوينه وجوبا وبحذف الف
ابن خطا ايضا نحو جاءني زيد بن عمرو وقوله جارية من قيس ابن ثعلبة ساد وان اختل
احدى الشرائط لم يحذف التنوين لفظا ولا الالف خطا والمعتبر في كل ما ذكرنا
لفظ ابن وابنة لا مثناهما وجمعهما وتصغيرهما لانه لا يكثر استعمالها كذلك وكذا المعتبر كون
العلم الموصوف مفردا لا المثنى والمجموع لانهما ليسا بعلمين وايضا لا يكثر استعمالهما قوله

واذا نودي المعرف باللام قيل يا ايها الرجل ويا ايهذا الرجل ويا هذا الرجل والتزموا

رفع الرجل لانه المقصود وتوابعه لانها توابع معرب وقالوا يا الله خاصة لو دخل
اللام المنادى فاما ان يبقى معها وهو بعيد لكون اللام معاقبة للتنوين فهي كالتنوين
فمن ثم قل بناء الاسم معها كالخمسة عشر واخواته والان فاستكره دخولها مطردا
في المنادى المبني واما ان يعرب وهو ايضا بعيد لحصول علة البناء وهي وقوع المنادى
موقع الكاف وكونه مثله في الافراد والتعريف وقال بعضهم انما لم يجمعوا بينهما
كراهة اجتماع حرفي التعريف وفيه نظر لان اجتماع حرفين في احدهما من الفائدة
ما في الاخر زيادة لا تنكر كما في لقد والا ان على ما يجيء في موضعها قالوا وليس
المحذور اجتماع التعريف من المتغايرين بدليل قولك يا هذا ويا عبد الله ويا ايت
بل الممتنع اجتماع اداتي التعريف لحصول الاستغناء باحديهما وقال المبرد في الاعلام
انها تنكر ثم تعرف بحرف النداء العائب من الاشارة ومن ثم لا يقال هذا اهل اي
يا هذا ولا حاجة الى هذا التكلف اذ لا منع من كون الشيء المعين مواجها مقصودا بالنداء
اي محذور في اجتماع مثل هذين التعريفين هذا ولما قصدوا الفصل بين حرف النداء

والكلام في ان تطلبوا اسما منهما غير دال على ماهية معينة محتاجا بالوضع في الدلالة عليها الى
آخر يقع النداء في الظاهر على هذا الاسم المبهم لشدة احتياجه الى مخصصه الذي هو ذو اللام
وذلك ان من ضرورة المنادى ان يكون متميز الماهية وان لم يكن معلوم الذات فلا معنى لنحو
يا شيء ويا موجود الا ان يكن مثلهما عن ان المخاطب ما فيه شيء مما يكون في العقلاء الا انه يقع
عليه اسم الشيء والموجود وهذا مجاز وكلامنا في الحقيقة فوجدوا الاسم المتصف بالصفة المذكورة
اما المشروط قطعه من الاضافة اذ هي مخصصة نحو اي رجل واسم الاشارة واما لفظ شيء وما بمعنى
شيء فانهما وان كانا مبهمين لكن لم يوضعا على ان يزال ابهامهما بالتخصيص بخلاف اي واسم
الاشارة فانهما وضعا مبهمين مشروطا ازالة ابهامهما لكن اما اسم الاشارة فبالاشارة الحسية
او بالوصف واما اي فما اسم آخر بعده واما ضمير الغائب فانه وضع مبهما مشروطا ازالة
ابهامه لكن بما قبله لا بما بعده واما الضمير ذلك فلا على ان يكون ذلك منكرا كما في ربه
رجلا واما نحو انه زيد افضل قليل واما الموصول فانه وان ازال ابهامه ما بعده لكنه جملة
ثم نقول ان اما المقطوع عن الاضافة احوج الى الوصف من اسم الاشارة لانه كما ذكرنا
وضع مبهما مزال الابهام باسم بعده بخلاف اسم الاشارة فانه قد يزول ابهامه بالاشارة الحسية
فلذا قد يقتصر على يا هذا دون يا ايها ومن ثم جوز بعضهم في نعت يا هذا النصب والرفع كما في
يا زيد الظريف واوجب رفع اي وقال بعضهم في وصف يا هذا ان كان لبيان الماهية
نحو يا هذا الرجل وجب الرفع لانه غير مستغنى عنه والا جاز الرفع والنصب نحو يا هذا الطويل
واما المازني والزجاج فجوز النصب والرفع في وصف يا هذا فقال اسم الاشارة وفي اي
قياسا على نحو يا زيد الظريف ولم يسمع وانما قطع اي المتوصل الى نداء ذي اللام
عن الاضافة لما ذكرنا من قصد الابهام وايضا لو لم يقطع عن الاضافة لكان منصوبا
وكذا ذو اللام الذي هو وصفه فلم يكن التنبيه على كونه مقصودا بالنداء كما الآن
بلزوم الرفع وترك النصب وابدلها العوض من المضاف اليه لانه لم يكن يخلو من مضاف
اليه او من تنوين قائم مقامه نحو اياما تدعوا وليس هذا موضع التنوين وايضا التنوين
بدل من مضاف اليه معلوم مقدر كما في قوله تعالى ورفعنا بعضهم فوق بعضهم وكلا
هدينا والقصد ههنا الابهام وها التنبيه ايضا مناسب للنداء اذ النداء ايضا تنبيه
ثم لكون اسم الاشارة اوضح من اي وصف اي به في بعض المواضع نحو يا هذا اقبل
عليه وانما يوصل بها الى نداء اسم الاشارة لان اسم الاشارة في الاصل ما يشار به للمخاطب
الى شيء فهو في الاصل الوضع غير المخاطب ولهذا اولي فيه بحروف الخطاب كما يجيء
في بابه فحوسبي في بعض الاماكن من ان يدخله حرف يجعله مخاطبا اي حرف النداء فيفصل
بينهما بما اي في بعض المواضع لما ذكرنا في الظاهر ثم قد يوصف هذا الوصف باسم الجنس

نحو يا ايها الرجل فعلى هذا اللبس نحو يا ايها الرجل لاجل هذا المعرف باللام على ما او ما
المص بل لاجل هذا اسم الاشارة بدليل اقتصارهم كثيرا على نحو يا ايها من دون الوصف
باسم الجنس وقال الاخفش في يا ايها الرجل اي موصول وذو اللام بعده خبر المبتدا المحذوف
والجملة صلة اي وانما وجب حذف هذا المبتدا لمناسبة التخفيف للمنادى ولا سما اذا
زيد عليه كلمتان اعني ها وتبح نحوه مذهبه بكثرة وقوع اي موصولة لكانت مضارعة في
للمضاف كما في قولك يا من قال كذا والاكثرون على ان ذو اللام وصف الاسم الاشارة
في النداء وغيره لانه اسم دال على معنى في تلك الذات المبهمة على وجه هو الرجولية وهذا حد
كالحي اي دل على معنى في متبوعه وقال بعضهم هو عطف بيان لعدم الاشتقاق والجواب
ان الاشتقاق ليس بشرط في الوصف كما يجيء في بابه ولا يوصف اسم الاشارة الا باسم الجنس
المعرف باللام كما يأتي في باب النعت اما اسم الجنس فلانه هو الدال على الماهية من بين الاسما
والمحتاج اليه في نعت اسماء الاشارة بيان ماهية المشار اليه فمن ثم قبح نعتها من الصفات المشتقة
الا بما يخص بعض الماهيات نحو هذا العالم فقبح هذا الابيض واما التعريف باللام فلان
تعيين الماهية حصل من لفظ الجنس وتعيين الفرد من افرادها علم من اسم الاشارة فلم
يبق الا تطابق النعت والمنعوت مع انهما كلمتان بمنزلة قولك الرجل المعهود ولان لفظ هذا
لا يفيد الا تعيين الفرد الذي دل عليه الرجل وهذه الفائدة تحصل من لام العهد فظهر شدة
احتياج المبهم الى صفته فمن ثم لا يجوز الفصل بين النعت والمنعوت ههنا فلا تقول يا هذا اليوم
الرجل كما يجوز في غير هذا النوع ولا يجوز ايضا تفريق صفاته نحو هؤلاء الرجل والفرس والبقر
قوله والرفع وارفع الرجل اي اسم الجنس الواقع صفة لاي وهذا وكان القياس جواز نصبه
ايضا كما في يا زيد الظريف لكن لما كان المرام رفعه على كونه مقصودا بالنداء فكانه باشره
حرف النداء واما الظريف في يا زيد الظريف فليس مقصودا بالنداء بل المقصود به
زيد وقد ذكرنا الخلاف في تجويز نصبه قبيل قوله وتوابعه اي الزموا رفع توابعه اعلم
ان تابع المنادى عند النحاة مثل متبوعه مطلقا اي ان كان تابع المنادى مرفوعا او منصوبا
يحمل تابع التابع على ظاهر اعراب التابع سواء كان المنادى اي او هذا او غيرهما فالقول
في غيرهما يا زيد الطويل ذو الجمة اذا جعلته صفة للطويل وان حملته على زيد نصبته ومن نصب
الطويل نصب ذو الجمة اذا جعلته صفة للطويل وان حملته على زيد نصب ومن نصب
الطويل نصب ذو الجمة لا غير كان نعتا للطويل او لزيد واما في اي فان التابع الذي
بعد وصفه لا يكون الا تابعا للوصف اي لانه هو المنادى في الحقيقة واي وصلة اليه
فعلى هذا اذا كان ذلك التابع مضافا معنويا فالواجب الرفع نحو يا ايها الرجل
ذو المال ولا يجوز يا ايها الرجل وعبد الله لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيجب

او ان يكون عبد الله صفة اى فلا يجوز لانه لا يوصف الا بذى اللام ويجوز يا ايها
الرجل الحسن الوجه كما يجوز يا ايها الحسن الوجه وكذا يجوز يا ايها الفاضل والحسن الوجه
اى بدل من وصف اى فان جعل المبدل منه فى حكم الطرح لم يجز الا ان يكون البدل
مما يجوز كونه صفة لاى على الجنس ذو اللام فلا يقول يا ايها الرجل زيد وان لم يجعل المبدل
منه فى حكم الطرح جاز يا ايها الرجل زيد برفع زيد وسيجئ فى باب البدل انه يجوز جعل المبدل
منه فى حكم الطرح وتركه نحو يا عالم زيد بالضم ويا عالم زيد وزيدا بالرفع والنصب ولا يجوز
نحو يا ايها الرجل زيد بالضم زيد بدلا من اى لما تقدم ان التابع الذى بعد وصف اى
لا يمتنع اى واما اذا جئ بعد وصف لاشارة فيجوز فيه الامران لان اسم الاشارة
قد يستعمل من دون صفة فيقول يا هذا الرجل زيد وذو المال حملا على الوصف وزيد بالضم
وذا المال حملا على هذا واذا كان ذلك التابع عطف نسق مجردا عن اللام لم يجز الا حمله
على هذا نحو يا هذا الرجل وذا الجمة لانك لو حملته على الوصف كان وصفا لهذا واسم الاشارة
لا يوصف الا بذى اللام كما قلنا فى اى ولا يجوز عطف المضاف لا رفعا ولا نصبا على
المفرد الذى هو صفة للمنادى المضموم نحو يا زيد الطويل وذو الجمة اما النصب فلان المنصوب
لا يعطف على المرفوع واما الرفع فلان حق المعطوف جواز قيامه مقام المعطوف عليه ولا يجوز
يا زيد ذو الجمة برفع ذو مال فلم يبق الا النصب عطفا على زيد واجاز المازنى الرفع حملا
على الطويل ويمنع من كون المعطوف كالمعطوف عليه فى كل ما يجب له ويمتنع عليه الا ترى
الى قولهم يا زيد والحارث لا يجوز يا الحارث والجواب انه كان القياس امتناع نحو يا زيد
والحارث لكنه انما جاز لان المانع من نحو يا الحارث اجتماع يا واللام لفظا ولم يجتمعا
فى يا زيد والحارث فهو مثل يا ايها الرجل من حيث انما اجتمعا فى الصورتين تقديرا لا لفظا
قوله لانها توابع معرب لوحى الى ان المعرب لا محل له اى لانه لا يحمل على محله ويرى ظاهر
وفى الموضعين نظر اما الاول فلان المضاف اليه اضافة غير محضة له محل من الاعراب مع كونه
معربا لفظا نحو حسن الوجه ومؤدب الخدام وضارب زيد وكذا ما اضيف اليه المصدر واما الثانى
فانه وان كان ظاهر كلام سيبويه منع الحمل على موضع ما اضيف اليه اسم الفاعل والمفعول
والصفة المشبهة والمصدر وان جاء فى الظاهر ما يوهم خلاف ذلك فهو مضمر له عاملا كقوله فى
ضارب زيد وعمرا اى التقدير ضارب زيد وضارب عمرا ولا يجر فى نحو الحسن الوجه والبدل والرفع
فى المعطوف كل هذا كراهة لمخالفة التابع لظاهر اعراب المتبوع الى المحل الحكمى لكنه يشكل عليه بالعام
على جواز العطف على محل اسم ان فى نحو ان زيدا منطلق وعمرو وله ان يرتكب ان الجملة غير
المؤكدة اعنى عمرو مع خبره المقدر العطف على الجملة المؤكدة اعنى ان مع اسمه وخبره دون
ولا نقول اى الاسم عطف على الاسم وكذا القول فى نحو قوله فان لم تجد من دون عدنان والداو

معد فلم عل العوادل ينصب دون قوله ولسنا بالجبال ولا الحديدا ان المنصوب عطف على المحل
والمجرور قوله والتزموا رفع الرجل كانه جواب عن سؤال مقدر وهو انه اذا كان صفة للمنادى
المضموم فلم لم يجز نصبه كما فى يا زيد الظريف قوله وتوابعه كانه جواب عن سؤال وارد على
الجواب عن السؤال الاول اى اذا كان هو المقصود بالنداء كالمنادى المضموم فالوجه ان يجوز
فى توابعه ما جاز فى توابع المضموم فعلى هذا صار نحو الرجل فى يا ايها الرجل كالمعاد اذ قيل لم
وجب رفعه قيل هو المنادى المفرد الذى باشره حرف النداء لكونه مقصودا دون موصوفه
فاذا قيل فيجب ان فى توابعه ما جاز فى توابع المنادى المضموم قيل هو للمنادى المنادى
المضموم بل مثله قوله وقالوا يا الله خاصة يعنى لم يدخل حرف النداء من جملة ما فيه اللام
الا لفظ الله قيل انما جاز ذلك لاجتماع شيئين فى هذه اللام لزومها للكلمة فلا يقال لاه الا
نادرا قال سمعا لاه الكبار وكونها بدلا من همزة اله فلا يجمع بينهما الا قليلا قال معاذ
الاله ان يكون كظبية ولا دمية ولا عقيلة ربرب واما النجم والصعق والذى ونحوه فان لا
لازمة لكن ليست بدلا من الفاء واما الناس فان اللام فيه عوض من الفاء واصله اناس
لا يجتمعان الا فى الشعر كقوله ان المنايا يطلعن على الاناس الآمنينا الا انها ليست لازمة ولا
فى الناس قوله واصله الاله فعال بمعنى مفعول والالاهة العبادة والاله بفتح العين اى
عند قاله بمعنى اله اى معبود فالله فى الاصل من الاعلام الغالبة كالصعق كانه كان عاما
فى كل معبود ثم اختص بالمعبود بالحق لانه اولى من يوله اى يعبد وصار مع لام العهد علما له
فلكثرة استعمال هذه اللفظة صار تخفيف همزتها اغلب من تركه فصار الالف واللام كالعوض
من الهمزة لعلة اجتماعها ولا العول اجتماعهما الا فى حال الضرورة كما قلنا فى الاناس وذلك انه
قد يجئ الالاه فى الشعر واورد ابو الفرج الاصفهانى ان امية بن خلف كان يسمى عبد الرحمن
بن امية عبد الاله فلما خففت الهمزة نقلت حركتها الى اللام قبلها كما هو القياس وحذفت
فصار الله ثم اسكنوا اللام الاولى وادغموه فى الثانية ولا بد من لو خفف نحو الالاهة بمعنى
العبادة لان التخفيف مع عروضه غير غالب كما غلب فى الله فكان اللام لم يلتقيا
او الا كرجى الله قطع الهمزة وذلك للايذان من اول الامر ان الالف واللام جرتا
مما كان عليه فى الاصل وصار كالجزء حتى لا يستكره اجتماع يا واللام فلو كانا لعا على اصلهما
لسقط الهمزة فى الدرج اذ همزة اللام المعرفة همزة وصل وحكى ابو على يا الله بالوصل على الاصل
وجوز سيبويه ان يكون الله من لاه يليه لهما اى استتر فقال فى قطع همزته واجتماع اللام
ويا ان هذا اللفظ اختص بما سار لا يجوز فى غيره كاختصاص مسماه بما خواصه وفى
اللهم ويا لله والله وها الله وا الله مجرور بحرف مقدر فى الشعر واما الله بقطع
الهمزة كما يجى فى باب القسم قوله من اجلك يا التى تيمت قلبى وانت بخيلة بالوصل عنى ساد

ووجه جوازه مع الشذوذ لزوم اللام قوله يا الغلامان اللذان فرا اياكما ان تكسباني شرا
وبعض الكوفيين يجوز دخول اللام مطلقا في السعة والميمان في اللهم عوض من يا حرف نداء تبركا
باسم الله تعالى وقال الفراء اصله يا الله امنا بالخير فخفف بحذف الهمزة وليس بوجه لانك
تقول اللهم لا تؤمهم بالخير ويجمع بين يا والميم المشددة ضرورة قال اني اذا ما حدث الما اقول
يا اللهم يا اللهما وعلى التعويض لا يوصف اللهم عند سيبويه كما لا يوصف اخواته اعني الاسماء المختصة
بالنداء نحو يا هناه ويا نومان ويا ملكعان ويا فل واجاز المبرد وصفه لانه بمنزلة يا الله وقد استشهد
لقوله تعالى قل اللهم فاطر السموات والارض وهو عند سيبويه على النداء المستانف ولا ارى
في الاسماء المختصة بالنداء مانعا من الوصف بل السماع مفقود فيها **قوله** وتيم في مثل يا تيم
تيم عدي الضم والنصب يعني مثله المنادى المفرد اذا تكرر وولي الثاني اسم مجرور بالاضافة
فالثاني واجب النصب ولك في الاول النصب والضم قال يا تيم تيم عدي لا ابا لكم لا يلقينكم
في سوءة عمر وقال يا زيد زيد اليعملات الذبل تطاول الليل عليك فانزل اما الضم في الاول فلا
لانه منادى مفرد معرفة وهو الثاني عطف بيان وهو البدل على ما بينا في بابه واما نصب
الاول فقال سيبويه ان تيم الثاني مقحم بين المضاف والمضاف اليه وهو تاكيد لفظي لتيم الاول
وقد مر في توابع المنادى المبني ان التاكيد اللفظي في الاغلب حكمه حكم الاول وحركته حركة
اعرابية كانت او بنائية فكما ان الاول محذوف التنوين للاضافة فكذلك الثاني مع انه
ليس بمضاف وشبهه سيبويه باللام المقحمة بين المضاف والمضاف اليه في لا ابا لك لتاكيد اللام
المقدرة وما جاز تاكيد المضاف لفظا بينه وبين المضاف اليه الا بعد المضاف اليه
لئلا يستكره بقاء الثاني بلا مضاف اليه ولا تنوين معوض عنه ولا بناء على الضم وجاز الفصل
بينهما في السعة مع انه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف اليه الا في الضرورة وذلك
بالظرف خاصة في الاغلب كما يجيء في باب الاضافة لانه لما كرر الاول بلفظه وحركته
بلا تغيير صار كان الثاني هو الاول وكانه لا فصل هناك الا ترى انك تقول ان ان
زيدا قائم مع قولهم لا يفصل بين ان واسمها الا بالظرف وتقول لا لا رجل في الدار
مع ان النكرة المفصولة بينها وبين لا التبرئة واجبة الرفع نحو قوله تعالى لا فيها غول وقال
فلا والله لا يلفى لما بي ولا للما بهم ابدا دواء مع ان حروف الجر لا يدخل الا في الاسم
ويمكن ان يكون قوله وصاليات ككما يؤثفين من هذا فلا يكون في البيت دليل على
اسمية الكاف الثانية وقال المبرد ان تيم الاول مضاف الى عدي مقدر يدل عليه
الظاهر ولم يبدل من المضاف اليه التنوين كما ابدل في قوله تعالى كلا هدينا لان
القرينة الدالة على المحذوف موجودة بعد مثل المضاف اعني عدي الظاهر الذي
اضيف اليه في مثله مع اختلاف المضافين نحو قوله بين ذراعي وجبهة الاسد وقولهم

نصف

نصف وربع درهم فهو مع الفصل بينهما جائز لان كره التكرار ادعى الى الاستكراه فهو عند
المبرد في الاصل مضاف ومضاف اليه بعدهما مثلهما وعند سيبويه ليست الاضافة مكررة
وقال بعضهم بعد موافقة المبرد في ان اصل يا تيم تيم عدي ان تيم الاول مضاف
الى عدي الظاهر والذي اضيف اليه الثاني محذوف قال لما حذف المضاف من
الثاني بقي يا تيم عدي تيم فقدم تيم على عدي لما ذكرنا في قول سيبويه وكذا القول
هذا القائل في نحو ذراعي وجبهة الاسد الا انه لا يطرد له ههنا ان يقول ان الفصل كلا فصل
لان المضاف الثاني ليس بلفظ الاول كما كان في تيم تيم عدي فالاولى قول المبرد
وقد اجاز السيرافي وجار الله في نحو يا تيم تيم عدي وهو انه كان في الاصل يا تيم بالضم
تيم عدي ففتح اتباعا للنصب الثاني كما في يا زيد بن عمرو وهذا كما ذكرنا في قوله والعلم
الموصوف بابن ان الكوفيين يجوزون فتح المنادى العلم الموصوف بمنصوب اي صحيح
كان لان تيم عطف بيان للاول فهو كالوصف للمبين **قوله** والمضاف الى ياء
المتكلم يجوز فيه يا غلامي ويا غلام ويا غلاما والهاء وقفا وقالوا يا ابي ويا امي ويا ابت
ويا امت فتحا وكسرا وبالالف دون الياء ويا ابن ام ويا ابن عم خاصة مثل باب غلامي
وقيل يا ابن ام ويا ابن عم اختلف في ياء المتكلم فقال بعضهم اصلها الفتح لان واضع المفردات
نظر الى الكلمة حال افرادها دون تركيبها فكل كلمة على حرف واحد كواو العطف وفائه
وباء الجر ولامه وياء المتكلم اصلها الحركة لئلا يبتدأ بالساكن واصل حركتها الفتح لان الواو
والياء حرف العلة ضعيف لا يحتمل الحركة الثقيلة من الضمة والكسرة وقال بعضهم اصلها
الاسكان وهو اولى لان السكون هو الاصل وقولهم الواضع نظر الى الكلمة حال افرادها
ممنوع وظاهر انه نظر في المضمرات الى تركيبها بدليل وضعها مرفوعة ومنصوبة ومجرورة
والاعراب لا يكون الا حالة التركيب ولو لم ينظر في الكلمات الى حال تركيبها لم يطرد وضعه
للكلم التي ليس فيها حال التركيب علة البناء على ثلاثة احرف فما زاد بل جاز وضعها على حرف
او حرفين كما وضع ياء الضمير وكافه ونحوهما ومن هذا وعلى كل حال فلا شك ان
اسكان ياء المتكلم اكثر استعمالا اذا لم يلزم اجتماع ساكنين وذلك لعدم الاحتياج اذن
الى حركتها لوقوعها ابدا بعد كلمة اخرى فلا يبتدأ بها مع كونها حرف علة وهذان
اعني الفتح والسكون مطردان في غير النداء ايضا نحو جاءني غلامي واما يا غلام
بحذف الياء في النداء فلان النداء موضع التخفيف الا ترى الترخيم وذلك لان المقصود
غيره فقصد الفراغ من النداء بسرعة للتخلص الى المقصود من الكلام فخفف يا غلامي
بوجهين حذف الياء وابقاء الكسر دليلا عليه وقلب الياء الفا لان الالف والفتحة
اخف من الياء والكسرة وهذان الوجهان لا يكونان في كل منادى مضاف الى

المتكلم بل في الاسم الذي غلب عليه الاضافة الى الياء واشتهر بها ليدل الشهرة على الياء
المغيرة بالحذف او القلب فلا تقول يا عدو ونا عدوا وقد جاء شاذا في المنادى
نحو يا غلام ويا اب بالفتح احترازا بالفتحة عن الالف واما فتح يا بي واصله يا ابتا فليس بشاذ
كما سند يا غلام لاجتماع الساكنين وقد يضم في النداء ما قبل الياء المحذوفة وذلك في
الاسم الغالب عليه الاضافة الى الياء للعلم بالمراد ومنه القراءة الشاذة رب احكم
وربما ورد في الندرة الحذف والقلب في غير النداء لكن الحذف في الفواصل والقوافي
ليس بنادر طلبا للازدواج قوله وبالهاء وقفا اذا وقفت على يا غلاما قيل الهاء
لبيان الالف كما يجئ في باب الوقف واذا وقعت على يا غلامي بسكون الياء
وصلا فالوقف عليها بالسكون اجود ويجوز حذفها واسكان ما قبلها كما يقف على
ما حذف ياؤه وصلا وذلك على مذهب من وقف على القاضي باسكان الضاد
كما يجئ في باب الوقف واذا وقعت على يا غلامي بفتح الياء وصلا جاز الاسكان
للوقف وجاز الحاق هاء السكت مع ابقاء الفتح قوله وقالوا يا ابي ويا امي لطرد
فيهما ما في سائر المنادى المضاف الى ياء وزيدان عليها نحو ابدال الياء تاء
التانيث لانها بدل في بعض المواضع على التفخيم كما في علامة ونسابة والاب والام
مظنة التفخيم ودليل كونها للتانيث ابدالها في الوقف هاء وقال الكوفيون التاء
للتانيث والياء للاضافة مقدرة بعدها ولو كان الامر كما قالوا لسمع يا ابتي ويا امتي
ايضا ويجوز حذف هذه الياء المبدلة من الياء للترخيم فيلزم فتح ما قبلها هذا عند
البصريين قالوا والدليل على انها بدل منها انهم لا يجمعون بينهما وانما ابدلت
ياء تانيث حذف هذه الياء المبدلة من الياء للترخيم فيلزم فتح ما قبلها نحو يا ابت
ويا ام على حكم يونس لئلا يلتبس نداء الاب والام بلا ياء والوار تقف عليهما
بالياء لانها ليست للتانيث المحض كما في احت وبنت والاولى الوقف بالهاء ولاصلاح
ما قبلها كما في ظلمة وغرفة بخلاف باء اخت وبنت فمن وقف عليهما بالتاء كتبها تاء ومن
وقف بالهاء كتبها هاء لان مبنى الخط على الوقف وانما يفتح هذه الياء لانها بدل عن
ياء حركتها الفتح لو حركت وقال الاندلسي اصل يا ابت ويا امت يا ابتا ويا امتا
فحذفت الالف وهو ضعيف لان الالف حقيقة لا تستقل فتحذف واما حذفها
في يا ابن ام ويا ابن عم فتحمل للنقل الحاصل بالتركيب وقيل في يا ابت ويا امت
انهما رخما بحذف التاء ثم زيدت مفتوحة كما يجئ في نحو قوله كليني لهم يا اميمة ناصب
وقد يقال يا ابت ويا امت بالضم وهو اقل من الاول وكسر التاء فيهما اكثر لما
الكسر للتاء التي هي اصلهما وجاز يا ابتا لانه جمع بين العوضين بخلاف يا ابتي

وهو يا امي فانه لا يجوز لانه جمع بين العوض والمعوض منه **قوله** ويا ابن ام ويا ابن عم
خاصة مثل غلامي المضاف الى الياء اذا اضيف اليه المنادى فهو كما اضيف اليه
غيره الا الام والعم اذا اضيف لهما ابن وهو منادى فانه يجوز منهما تخفيف الياء
قياسا بالحذف او القلب الفا لكثرة الاستعمال بخلاف غيرهما فانه لم يكثر استعماله
نحو يا غلام اخي فعلى هذا يجوز فيهما ما جاز في باب يا غلامي من الاربعة الا وجه ويزيدان
عليه باطراد فتح الميم نحو يا ابن ام ويا ابن عم احترازا بالفتحة عن الالف لزيادة ثقله
فهو لع في تخفيفه اكثر من تخفيف يا غلامي ولهذا كان حذف الياء فيهما مع فتح الميم
او كسرها اكثر من حذف ياء نحو يا غلامي **قوله** وترخيم المنادى جائز وهو في
غيره ضرورة انما اكثر الترخيم في المنادى دون غيره لكثرته ولكون المقصود في النداء
هو المنادى له فقصد سرعة الفراغ من النداء للافضاء الى المقصود فحذف اخره
اعتباطا **قوله** وهو حذف في آخره تخفيفا لعنوان الحذف للتخفيف ما لم يكن له
موجب كما كان في باب قاض وعصى والا فكل حذف لا بد فيه من تخفيف ويقولون له
ايضا حذف بلا علة وحذف الاعتباط مع انه لا بد في كل حذف من قصد التخفيف
وهو العلة فهذا اصطلاح منهم وهذا الذي ذكره ان كان حد الترخيم خرج منه ترخيم
غير المنادى فان اراد بالحد الشامل لجميع اقسامه فلما هو حذف آخر الكلمة اعتباطا
جوازا فيخرج منه حذف التنوين والحركة وقفا لانهما بعد آخر الكلمة بدلالة تعاقب الاعراب
عليه ويدخل فيه حذف الياء والحركة الاخير من نحو بعلبك لان المحذوف صار آخر
الكلمة بدلالة تعاقب الاعراب عليه ويخرج منه حذف الياء في نحو يا غلامي لان
المضاف اليه ليس آخر الكلمة الا ترى ان مورد الاعراب ما قبله ويخرج منه الحذف
في باب عصا وقاض لان الحذف لعلة لا لاعتباط ويخرج ايضا حذف لام نحو يد ودم
لانه واجب **قوله** وشرطه ان لا يكون مضافا ولا مستغاثا ولا جملة ويكون اما
علما زائدا على ثلثة احرف واما بتاء تانيث شرط ترخيم المنادى خمسة اربعة منها
عدمية وهي ان لا يكون مضافا ولا مضارعا له وان لا يكون مستغاثا ولا يكون
مندوبا ولا يكون جملة والشرط الاخر وجودي غير متعين بل هو احد الشرطين احدهما
كونه علما زائدا على ثلثة احرف والثاني كونه بتاء تانيث وانما لم يذكر المصنف مضارع
المضاف لان حكمه حكم المضاف وانما لم يقل ولا مندوبا لان المندوب عنده ليس
بمنادى كما مضى واجاز الكوفيون ترخيم المضاف ويقع الحذف في آخر الاسم الثاني
نحو قوله خذوا حظكم يا آل عكرم واذكروا اواصرنا والرحم بالغيب تذكر قوله ابا عرو
لا تبعد فكل ابن حرة سيدعوه داعي موته فيجيب اي يا آل عكرمة ويا ابا عروة وهو عند البصريين

مروره في غير المنادى كما في قول ذي الرمة ديار مية اذ مي تساعفنا ولا يرى مثلها عجم ولا عرب
وقول المتنبي لله ما فعل الصوارم والقنا في عمرو حاب وضبة الاغتام وبعض العرب رخم الجملة
بحذف عجزها نحو تأبط والفراء والاخفش جوزا ترخيم الثلاثي المتحرك الاوسط علما لان حركة
الاوسط كالحرف الرابع فرحمان نحو رجل علما ونقل ابن الخشاب عن الكوفيين جواز ترخيم
الثلاثي علما سكن وسطه او تحرك وقد يجوز ترخيم غير المنادى للضرورة وان خلا من يا وعلمية
على تقدير الاستقلال كان او على نية المحذوف عند سيبويه والمبرد ان اليه جمع ربه منه لا
يوجب تقدير الاستقلال واستدل سيبويه بقوله الا اضحت حبالكم رماما واضحت منك شاسعة
اماما اي امامة وانما لم يرخم المضاف على ما اختاره البصرية ولا ترخيم الجملة علمين لانهما اذا
سمي بهما راعى حال جزئيهما قبل العلمية من كل واحد من جزئيهما معنى الاستقلال لان عبد الله
والطاس من حيث المعنى كزيد وروعي اللفظ والمعنى معا لم يمكن الحذف من الاول نظرا الى
المعنى اذ ليس اخر الاجزاء ولم يمكن حذف الثاني ولا حرف اخر الثاني نظرا الى اللفظ
فامتنع الترخيم فيهما بالكلية وقد يجوز ان يعلل امتناع ترخيم المضاف والمضاف اليه لان المضاف
اليه لم يمزج بالمضاف امتزاجا تاما بحيث يصح حذفه باسره او حذف اخره بدليل ان اعراب
المضاف باق والاعراب لا يكون الا في اخر الكلمة ولم يكن ايضا منفصلا عن المضاف
بحيث يصح حذف اخر المضاف للترخيم بدليل حذف التنوين وهو علامة تمام الكلمة
تمام الكلمة منه لاجل المضاف اليه فهو متصل بالمضاف بالنظر الى سقوط التنوين من المضاف
منفصل عنه لبقاء الاعراب على المضاف كما كان فلم يصح ترخيم احدهما والمضارع للمضاف
حكمه حكم المضاف وانما لم يرخم المستغاث المجرور باللام لعدم ظهور اثر النداء فيه من
النصب او البناء فلم يورد عليه الترخيم الذي هو من خصائص المنادى وهذه العلة مطرد
في ترك ترخيم المضاف والجملة علمين وامتنع الترخيم في المستغاث الذي في آخره زيادة
المد لان الزيادة تنافي الحذف وكذا المندوب لان الاغلب فيه زيادة مده في آخره
لاظهار التفجع ولسهر المندوب وغير المزيد فيه قليل قوله ويكون اما علما زائدا على ثلاثة شرط
العلمية في الترخيم لكثرة مدار العلم فناسبه التخفيف بالترخيم مع انه لسهرته فيما ابقي منه
دليل على ما القي وانما اشترط في العلم الزيادة على الثلاثة لانهم كرهوا انقص الاسم نقصانا
قياسا مطردا عن اقل ابنية المعرب اي عن الثلاثي بلا علة ظاهرة موجبة بخلاف نحو يد
ودم فان النقص فيه وان كان بلا علة لكنه قليل غير قياسي ولسدود لا العارة وبخلاف
نحو عم وشج وعصا فانه وان كان قياسا لكنه لعلة ظاهرة ملجئة الى الحذف فان قلت
المنادى المرخم مبني والاسماء المبنية تكون على اقل من ثلاثة احرف نحو من وما قلت
البناء فيه عارض فهو في حكم المعرب وضمته للرفع على ما بنا قبل واذا لم يكن علما موصوفا

بالزيادة على ثلاثة فالشرط كونه بالتاء نحو ثبة وشاه وسنة فانه يرخم وان لم يكن علما ولا زائدا على ثلاثة
وذلك لان وضع التاء على الاول الزوال كما ذكرنا في باب ما لا ينصرف فيكفيه ادنى مقتض للسقوط
فكيف اذا وقع موقعا يكثر فيه سقوط الحرف الاصلي اعني اخر المنادى وانما لم يبال بما يعارض نحو
شاه وسنة بعد الترخيم على حرفين لان التاء كذلك ليس لاجل الترخيم بل مع التاء ايضا كان
ناقصا عن ثلاثة او التاء كلمة اخرى لكنها امتزجت بما قبلها بحيث صارت معه وكالجزء
فالامر فيه كما قيل في المثل قبل النكاح ركب عاتقه وقبل العاص لبس معصمه والاسد الذي
مع حرف الكلمة يكون معه الاعراب قلنا لما كان تاؤه على عدة حروف لم يكن كلمة تامة
حال الكلمة بعده والدليل على عدم لزوم حذفه في جمع السلامة ... وتقديره في نحو الدار
والشمس وليس لالف التانيث هذه الاحوال قال سيبويه كل اسم في آخره تاء فان حذف التاء منه
في كلام العرب اكثر كان الاسم مع التاء علما او اكثر سواء كان الاسم علما او لا ولعله الترخيم
فيه عومل اخر غير المرخم منه في بعض المواضع معاملة المرخم اعني فتح التاء كما في قول الكلبي لهم يا اميمة
ناصب وليل اقاسيه بطيء الكواكب فصار في المنادى غير المرخم وجهان ضم التاء وفتحها ثم
اعلم ان الذين يحذفون التاء وهم الاكثرون على ما قلنا اذا وقفوا الحقوا اخره الهاء فيقولون
في طلح يا طلحه وقيل لما وقف لسكون الحاء وذلك لانهم يلحقون هاء السكت اخر ما ليس حركته
اخره اعرابيه ولا شبهه بها كهو وهي وانه وجهله وان لم يكن هناك في الاصل حرف يطلب
هاء في الوقف فالحاقه بما كان هناك هاء في الاصل اولى ويعني عن الهاء في التعويض الالف للاطلاق
نحو قوله قفي قبل التفرق يا صباعا ولا يك موقف منك الوداعا ولا يرخم لغير ضرورة منادى
لم يستوف الشروط الا ما شذ من نحو يا صباح ومع شذوذه فالوجه في رخمه كثرة استعماله منادى
وليس اطرق كرا منه لان كرا ذكر الكروان وقال المبرد هو مرخم كروان ولا ضرورة الى ما قال
مع ما ذكرنا من المحمل الصحيح وقد يجوز وصف المرخم الا عند الفراء وابن السراج قال فقالوا
تعالى يا ريان محرم فقلت لهم الى الحليف صدار فكانهما ارادا ان الوصف من تمام
الموصوف لكونه دالا على معنى فيه فاذا رخم الكلمة بحذف شيء من جوهرها لا يراد عليها
شيء من الخارج فعلى هذا لا يسع عندهما سائر التوابع قوله فان كان في
آخره زيادتان في حكم الواحدة كاسماء ومروان او حرف صحيح قبله مدة وهو اكثر من اربعة
حذفا وان كان مركبا حذف الاسم الاخير وان كان غير ذلك فحرف واحد قسم ما يحذف
للترخيم ثلاثة اقسام وهو اما حرفان او كلمة او حرف واحد فحذف الحرفين في موضعين
احدهما اذا كان في اخر الكلمة زيادتان في حكم الواحدة بمعنى انهما زيدتا معا لا بها
معا بمعنى واحد لان كل واحدة من زيادتي مسلمان وكذا مسلمون بمعنى اخر فلما زيدتا
معا حذفتا معا وذلك بان الزيادتان سبعة اصناف زيادتا التثنية نحو زيدان وزيدين علما

علمين وزيادتا جمع المذكر السالم نحو مسلمون ومسلمون علمين وزيادتا جمع المؤنث السالم نحو
مسلمات وزيادتا نحو مروان وعثمان وندمان وخراسان وزيادتا النسب وما اشبههما نحو
كوفي وردمي وكرسي والفا التانيث كصحرآء وهمزة الالحاق مع الالف التي قبلها
كما في حرباء وعلباء قوله اسماء هذا اذا جعلنا ها فعلاء من الوسامة اي الحسن على ما هو مذهب
سيبويه اما اذا جعلناه جمع اسم على ما هو مذهب غيره لانه يكون من باب عمار لا من باب
حمراء وشبهه قاصعاء في التصريف صحح المص فيه ورجحها قوله او حرف صحيح كان عليه ان
يقول حرف اي كان عليه ان يقول حرف صحيح غير تاء التانيث قبله مدة زائدة وذلك
لانه لا يحذف في نحو يا عمراه وسعلاة صحيح غير تاء التانيث الا التاء وحدها وذلك
لكونها كلمة واحدة وان كانت على حرف فاكتفي بها وكذا اذا كانت المدة غير زائدة
لم يحذف كما في سماح ومسيح ونقل عن الاخفش جواز حذف المدة غير زائدة لم يحذف كما
في سماح الاصلية ايضا والمشهور خلافه ونعني بالمدة الفا وواوا وياء ساكنين ما قبلهما
من الحركة من جنسهما فلا يحذف مع الحرف الاخر الواو والياء المتحركين في نحو كهور ومسرنف لتحصنهما
بالحركة ولعوبهما بها ولا يحذف فيهما ايضا اذا لم يكن ما قبلهما من جنسهما سواء كانا للالحاق نحو كوثر
وردون لتحصين نحو حل ولم يكونا له كعليوه وسبط وذلك لشابهتهما الحروف الصحيحة لعلة
المد فيهما لان المد في الاعلى لا يكون الا في الالف والواو والياء الليس حركة
ما قبلها من جنسها واما مذهب ورش في مد نحو المؤنث والحسين مع عدم المد به وانما حذف
الحرفان منها لانه كان الاولى حذف المد الزائد لكن لما لم يكن حرا او الترخيم حذف الاخر
لم يحذف فلما حذف الحرف الاخر صار مستطرا فتبعه في السقوط ولو قال يحذف حرفان
مما قبل آخره حرف مد وهو اكثر من اربعة احرف لعم نحو عمار ومروان لكنه فصل هذا الفصل
ثم بها على تخالف على الحذف في الصنفين كما ذكرنا قوله وهو اكثر من اربعة احرف انما
اشترط هذا لئلا يبقى بعد الحذف على حرفين والقراء لحرف المد الضافي نحو سعيد وعمود
وعماد ولكن لا وجه كما في نحو عمار ومسكين ومنصور وقوله وهو اكثر من اربعة احرف فيه في قوله
او حرف صحيح قبله مدة لا في قوله زيادتان في حكم الواحدة لان نحو بدان ودمان وثبون وقلون
ودمي ترخم بحذف زيادته لان بقاء الكلمة على حرفين فليس لاجل الترخيم بل قبله ايضا كان
كذلك كما علمت في نحو شبه وسام وذهب الجرمي الى منع حذف الحرفين في نحو بدان وسون
وقلون ودمي والاول اولى وانما لم يحذف زيادتا سون لانهما غير زيادتي الواحدة فكانه
ليس جمع المذكر السالم وكانه خل لمود واجاز الفراء حذف الهمزة دون الالف
في نحو حمراء والمشهور حذف الزيادة من معا وبعضهم يحو يا حمراء مفتوح الهمزة فاما على
ذي الياء في نحو قوله كلسي لسم با اسمه ناصب والوجه المنع لان اختصاص ذي الياء بذلك

لما ذكرنا من كره وقوع الترخيم فيه وعومل غير الترخيم فيه معاملة المرخم ولاجل ذلك ذو الالف وبعض
الكوفيين منع من ترخيم المؤنث بالهمزة على لغة الضم لئلا يلتبس بالمذكر وكذلك لا يجيز بعضهم
ترخيم المثنى وجمع المؤنث السالم على لغة الضم لئلا يلتبسا بالمفرد فلا يجوز ترخيم جمع المذكر
السالم مطلقا وكذا لا يجوز ترخيم المنسوب مطلقا نحو زيدي اذ لو ضم لالتبس بدا المنسوب
اليه ولو كسر لالتبس بالمضاف الى ياء المتكلم ولهذا كما منع سيبويه من ترخيم نحو قائمة وهي
غير العلم على لغة الضم لان لم يذكر انه لسه اما اذا كان علما فيجوز على لغة الضم ايضا ادلا بد
له اذن من لفظ فيلتبس به قال المص الظاهر جواز الضم في نحو قائمة علما كان او لا اقول
لا شك ان اللبس فيما قال سيبويه اغلب واكثر لكونه غير علم بخلاف ما ذكر غيره لان جميعها
مشروط بالعلمية واشتهار المسمى بعلمه مما يزيل اللبس في الغالب ثم الحق ان كل ما قامت فيه
قرينة تزيل اللبس جاز ترخيم جميع ما ذكر على نية الاستقلال كان او على تقدير المحذوف
والا فلا والقراء يحذف الساكن ايضا في الاسم الذي قبل آخره ساكن نحو هرقل وسبطر
على نية المحذوف لئلا تشبه الحرف نحو نعم واجل وهو ضعيف لان معنى نية المحذوف
ان المحذوف كالملفوظ والكوفيون يحذفون في نحو حولايا وبرنايا الاحرف الثلثة
اعني الالفين مع الياء التي بينهما لزيادة الجميع والبصريون يحذفون الالف الاخيرة
لتحصن الياء قبله بحركة من الحذف قوله وان كان مركبا حذف الاسم الاخير لما اريد حذف
شئ منه وكان موضع اتصال الكلمتين كالمفصل والكلمتان كعظمين متصلين عنده فهو
اقبل للفك من مفاصل الحروف المتصل بعضها ببعض لانه ورب العهد بالالتئام
لسبب التركيب العارض حذف الجزء الاخير بكماله فاذا رخمت خمسة عشر قلت يا خمسة
اقبل وفي الوقف تقلب التاء هاء في اللغتين ولا تجعله تاء كما انك لو سميت رجلا
مسلمتين قلت في الوقف يا مسلمه بالهاء لان الهاء للطرف لفظا ولو وقف على التاء
الا في بعض اللغات قالوا واذا رخمت اثنا عشر واثنتا عشرة واثني عشر واثنتي
عشرة حذفت عشر مع الالف والياء لان عشر بمنزلة النون المحذوف فكانك رخمت
اثنان واثنين ومن ثم لا تضاف اثنا عشر كما تضاف ثلثة عشر واخواتها كما مر
في باب المركب قال المص فيه نظر من جهة ان الثاني اسم براسه ولا يلزم من معاملته
للنون حذف الالف معه حذفنا مع النون قوله وان كان غير ذلك فحرف واحد
اي غير ما حذف منه حرفان وهو زيادتان في حكم الواحدة وهو حرف صحيح غير التاء
قبله مدة زائدة وهو غير ما حذف منه كلمة واحدة وهو المركب قوله وهو في حكم
الثابت على الاكثر فيقال يا حار ويا ثمو ويا كرو وقد يجعل اسما براسه فيقال يا حار
ويا ثمي ويا كرا اي المحذوف للترخيم في حكم الثابت فيبقى الحرف الذي صار آخر الكلمة بعد

الترخيم على ما كان عليه وكان القياس ان يكون جعل ما بقي بعد الترخيم اسما برأسه هو الاكثر لان
المعلوم من اسلوب كلامهم ان المحذوف لعلة موجبة قياسية كما في عصا وقاض كان في حكم الثابت
فكذا ينبغي ما قبل المحذوف من الحرف على حركته وان المحذوف لا لعلة موجبة قياسية كلام غد
فلذا صار ما قبل المحذوف في نحو غد ويد ودم محل الاعراب وذلك لانهم لو قصدوا
كونه كالثابت لم يحذفوه لا لعلة موجبة لكن لما كان الترخيم لعلة قياسية مطردة وهي مثل الايجاب
لطلبهم التخفيف في النداء باقصى ما يمكن حتى فعلوا بالمضاف الى ياء المتكلم الذي فيه ادنى
ثقل لكونه في صورة المنقوص ما رأيت وفي نحو يا زيد بن عمرو ما هو المشهور من فتح الضم وذلك لما
قدمنا من ان النداء ليس مقصودا بالذات بل هو لتنبيه المخاطب ليصغي الى ما يجيء بعده من الكلام
المنادى له صار حذف الترخيم مطردا كالواجب فعومل المرخم في الاغلب معاملة نحو عصا وقاض
مما الحذف فيه مطرد واجب ومن جعله اسما برأسه نظر الى انه وان كان قياسا مطردا لكنه ليس
بواجب فاذا كان المحذوف منوي الثبوت لم يغير ما بقي الا في بعض المواضع بعضها مختلف فيه
وبعضها متفق عليه فمنها اسم زال بالترخيم سبب حذف حرف ليس منه قال الجمهور في ترخيم اعلون
وقاضون على هذه اللغة يا اعلى ويا قاضي برجوع الالف والياء لانه زال في اللفظ الساكن
الاخر الذي حذفا لاجله وقال المبرد ونعم ما قال لو قيل يا اعل ويا قاض في هذه اللغة لم يبعد لان
الساكن الاخر كالثابت لفظا ولا خلاف في رد الالف والياء في اللغة الضعيفة اي لغة الضم لزوال
الساكنين لفظا وتقديرا ومنها اسم بقي بعد المحذوف منه حرف اصلي السكون كان مدغما
في ذلك المحذوف وقبله الف نحو اسحار بفتح الهمزة وكسرها والكسر اكثر وهو نبت يسمن به
الحرف الساكن ما قبله من الفتحة والالف فتقول يا اسحار بالفتح لانه التقى ساكنان ففتح الاخر
اتباعا لما قبله كما في قوله ودي ولد لم يلده ابوان وقولهم انطلق في تخفيف انطلق وذلك
لانه لما تعرف فيه بعد الترخيم بعدم بنائه على الاستقلال شابه الفعل الذي هو في الاصل
في التصرف فحرك بالفتح لالتقاء الساكنين دون الكسر اتباعا لما قبله كما اتبع في الفعل ثبات له
من الكسر ما امكن نحو لم يلده وانطلق ولم يضار بالفتح على الوجه المختار عند سيبويه نحو في
نحو اسحار مرحا الكسر ايضا للساكنين وهو اولى لكونه اسما واما ان لم يكن قبل المدغم ساكن
آخر نحو ارز وحدب فيبقى الساكن على حاله على هذه اللغة اي الكسرة كما في هبري والرار
بحذف الراء الاولى ايضا كما في اسحار مع الالف قبلها فالساكن المدغم في ارزب بناء على
اصله في يرق فاما اذا لم يكن المدغم اصلي السكون فانه رد الى اصل حركته ان لزم ساكنان
اتفاقا منهم فتقول في المسمى بمحاب محاب وفي راد يا راد وفي مصار اسم مفعول يا مصار
وان لم يلزم ساكنان فالمحاد مقول الساكن على سكونه اذ المدغم فيه كالثابت والفراء يرد
الساكن الى اصل حركته لانه لا يرى كما ذكرنا سكون الحرف الاخير في الترخيم فيقول يا محم بكسر الراء

وهو بسكون القاف وفتح العين في مفرد ولا يحذف الحرف الساكن كما حذف في نحو حدب
لانه قادر على ازالة سكون الاخر بعد الحذف وذلك بان رد الى اصله ولم يمكن ذلك في نحو
حدب اذ لم يكن للساكن اصل في الحركة وما ذهب اليه الفراء من رد المدغم الى اصل حركته
قياس مذهب الجمهور في قولهم يا قاضي ويا اعلى في المسمى بقاضون واعلون الا ان الفارسي
فرق بينهما بان الياء في القاضي اصلا في الثبوت في بعض المواضع نحو رايت قاضيا وقاضيه
بخلاف الكسر في محمر فانه لم يثبت في موضع من المواضع ومنها نحو ثمود فانه يجوز عند الجمهور
جعل المحذوف منوي الثبوت بعد حذف الدال فقط فتقول يا ثمو لان الواو في التقدير
ليس اخر الكلمة ومنع الفراء من ذلك لانها في الظاهر اخر الكلمة وقبلها ضمة وهذا كما قال في ترخيم
هرقل على نية الحذف انه لا يجوز ابقاء الحرف الساكن بلا لبسه الحرف قال فاذا قصدت جعل المحذوف
ثمود في حكم الثابت حذفت الواو ايضا بناء على مذهبه من تجويز يا عم ويا سع ويا عم في ترخيم
عمود وسعيد وعماد كما مر واذا جعل المرخم اسما برأسه ضم ما قبل المحذوف لفظا ان كان صحيحا او
في حكمه نحو يا حار ويا مر ويا در في حارث ومروه ودرية وتقديرا ان كان ياء مكسورا
ما قبلها او الفا نحو يا قاضي ويا مسرا في قاضية ومسراة وان كان واوا بعد ضمة كما في قلنسوة
وثمود ابدلت ضمة الواو ياء والضمة كسرة نحو يا قلنسي ويا ثمي وفي الكسرة قلت يا ثمو ويا قلنسو
لانه لم يات في كلام العرب اسم متمكن آخره واو قبلها ضمة الا وتقلب الواو ياء والضمة كسرة
نحو التعاري والادلي لما يجي في التصريف في باب الاعلال والمنادى في حكم المتمكن لعروض
بنائه وان كان ما قبل المحذوف ياء او واوا بعد فتحة قلبتها الفا تقول في علاوة وروية
يا علا ويا را وفي الكسرة يا علي ويا رو لانك اذا نويت المحذوف لم يوار بالفعل تقديرا
حتى تقلب الفا بخلاف ما اذا لم تنوه كما يجي في التصريف ان شاء الله تعالى وان
كان واوا او ياء بعد الف زائدة قلبت همزة نحو يا سقاء ويا حراء في سقاوة وحراية وفي
الكسرة يا سقاو ويا حراي لان مثل هذه الواو والياء انما تقلبان الفا ثم همزة اذا تطرفتا
كما يجي في التصريف وان كان ما قبل المحذوف ثاني الكلمة وهو حرف لين فان عرفت ما حذف من
الاصول رددته لا ما كان كما شاه في ترخيم شاه او فار كما تقول في ترخيم شية ودية يا وشي
ويا ودي برد العين الى سكونها عند الاخفش ويا وشي ويا ودي باعادة حركة العين عند سيبويه
كما يجي في باب النسب قال الاخفش تقول وشي وسيبويه وشوي وان لم تعرف ما
الاصول ضعيف الثاني وهو اللين كما تقول يا لاء في مسمى بلاه وان لم يكن الثاني حرف
لين لم يرد المحذوف كما تقول يا شب ويا عد في شبه وعده كل ذلك لان المنادى المضموم
حكمه حكم المعربات كما مر ولا يجي في المعربات اسم ثانيه حرف لين لئلا يسقط ذلك اللين
مع التنوين للساكنين فيبقى المعرب على حرف واحد وان ادب هذه اللغة اي الحال

الى طلب ما لا يكون منقلبا كما في ترخيم حبلوى وحبلاوى فقد ذكر المبرد انها لا تجوز الا على لغة من قال يا حارُ وذلك لانها لو
لم تكن كذلك لادى الى كون الف فعلى منقلبا عن ياء او واو ولم يعهد الالف التانيث غير منقلبة عن شيء وقياس
قول الاخفش جوازها لانه يكون اذن ملحقا بحرب بفتح الدال واما السيرافي فاجاز ها وان لم
يثبت فعللا قال لان هذا شيء عرض وليس بنية اصلية ولذا ذكر المبرد عن المازني في كل
ما ادى فيه الاستقلال فيه الى وزن لا نظير له انه لا ترخيمه الا على نية المحذوف وذلك نحو
طيلسان على لغة كسر اللام وبرددي وقد عمل وسعود وبهدلع وعنفوان واجاز السيرافي
ترخيمها على نية الاستقلال نظرا الى ان المثل ليست باصلية الا ترى انه لا يجوز اتفاقا
ان تقول في منصور على نية الاستقلال نظرا الى ان المثل ليست باصلية الا ترى انه يا منص
وفي خصم يا خص مع ان تبع دفع لسامن انهم فيقول يا طيلس ويا بردد ويا قدعم
ويا سعو ويا بهدل ويا عنف قالوا واذا رخمت حمراوي على العلم قلبت الواو همزة فلو
ارلته عن العلم لصرفه لان همزته اذن ليست منقلبة عن الف التانيث بل هي منقلبة عن
الواو المنقلبة عن الهمزة المنقلبة عن الف التانيث فبعد التانيث فيها والاولى ان لا
تصرفه نظرا الى الاصل **قوله** وقد استعملوا صيغة النداء في المندوب وهو
المتفجع عليه بيا او وا واختص بوا وحكمه في الاعراب والبناء حكم المنادى ولك زيادة
الالف في آخره هذا منه بناء على ان المندوب غير المنادى وقد ذكرنا ما عليه فلا نعيده
قوله هو المتفجع عليه بناء على ان المندوب دخل فيه المجرور في نحو تفجعت على زيد فلما قال
بيا او وا خرج وكل منادى يدخله معنى من المعاني كالاستغاثة والتعجب والندبة ولا
يستعمل فيه الاحرف النداء المشهور اعني يا كما ذكرنا دون اخواتها لانها امهات حروف
ويدخل في جميع انواعه وقد ادخل المصنف باحد قسمي المندوب وهو المتفجع منه نحو وا حزناه
ووا ويلاه ووا ثبوراه قوله واختص بوا يعني اختص لفظ المندوب بالندبة بسبب لفظ
وا لورود المختص بالندبة ويا زيد مشترك بين النداء والندبة وقيل قد يستعمل وا في النداء
المحض وهو قليل قوله وحكمه في الاعراب والبناء حكم المنادى فيقال وا زيد وا عبد الله
وا طالعا جبلا اذا كان معروفا معينا وكذا توابعه كتوابع المنادى على التفصيل المذكور
وذلك منادى في الاصل لحقه معنى الندبة وقال المص بناء على مذهبه يعني ان
المندوب غير المنادى ان المندوب مخصوص بالتفجع عليه كما ان المنادى بطلب
الاقبال مخصوص فاستعمل لفظ المنادى في المندوب لاشتراكهما في معنى الخصوص وكثيرا
ما تحمل العرب بابا على باب آخر مع اختلافهما لاشتراكهما في امر عام كقولهم في
باب الاختصاص اما انا فافعل كذا ايها الرجل فاستعمل فيه صورة النداء لمشاركته
لمعنى الاختصاص كما سيجيء قوله ولك زيادة الالف في آخره اي لك الحاق

الالف آخر المندوب وتجوز ان لا تلحقه سواء كان مع يا او وا وقال الاندلسي
الحاقها مع يا لئلا يلتبس بالنداء المحض والاولى ان يقال ان دلت قرينة حال على الندبة
جاز مع يا الحاقها والا وجب الالحاق معها تقول يا محمداه يا علياه بالالحاق وجوز الكوفيون الاستغناء
بالفتحة عن الف الندبة نحو وا زيد وا زيد ولم يثبت وقد يلحق هذا الالف المنادى غير المندوب
قال ابن السراج تقول في نداء البعيد يا زيداه والهاء لك في غاية البعد ومنه قولهم يا هناه
في المنادى غير المصرح باسمه **قوله** فان خفت اللبس قلت واغلامكيه واغلامكموه اخر الكلمة
لا يخلو من ان يكون ساكنا او متحركا والمتحرك اما ان يكون حركته اعرابية او لا والمعرب بالحركات لا تلحقه
الا الالف وبعد الاعراب نحو وا ضرب الرجلاه في المسمى بضرب الرجل وكذا واضربت الرجلاه
في المسمى بضرب الرجل وكذا واضربت الرجلاه وواغلام الرجلاه والفراء يجوز اتباع المدة للحركات
قياسا على هذه الانكار نحو واضرب الرجلوه وواعبد الملكيه ولم يثبت وانما غيرت الحركة الاعرابية لاجل
مدة الندبة دون هذه الانكار لان الندبة من مواضع مد الصوت اعلاما بالمصيبة فاختاروا
فيها الالف دون الواو والياء لان المد فيها اكثر منه في الواو والياء فلا تقلب الالف واوا
ولا ياء الا لضرورة كما يجيء واما الانكار فلا تطلب هذا ما فليس اصل هذه ان يكون الالف بل
حروف العلة فيه سواء وللفراء ان يقول ان الاولى ان تحافظ على الحركات الاعرابية ما امكن هذا
وان لم تكن الحركة اعرابية ولم يؤد الحاق الالف الى اللبس كما في رقاش وحذام وحيث اعلاما
مشهورة فالاجود الالف لانها الاصل في مد الندبة كما ذكرنا فلا تقلب الا اللبس وقال الاندلسي والمص
تتبعها مدة من جنسها ولا تغير حركة البناء للزومها قال سيبويه تقول في ندبة يا زيد ويا غلام يعني
ما سقط منه ياء الاضافة وازيداه وا غلاماه فيجب الكسرة كما فتحت الضمة في وا زيد قلت ولو اختير
هنا اتباع المدة للحركة غير الاعرابية كان اولى لحصول اللبس وقلب الالف ياء بعد الكسرة التي هي
الالف اكثر من سلامتها واردت به اكثر من ارادته لمثل هذه التي في فعلان واما التي بعد الياء فالمختار
هو الوجه نحو قوله واجمجمتي الشاميتاه وان كانت الحركة غير اعرابية وادى الالف الى اللبس اتبعها
حرفا من جنسها اتفاقا نحو واغلامكيه في غلام المخاطبة لئلا يلتبس بغلام المخاطب ووا غلامهوه
في المسمى به لئلا يلتبس بالمسمى بهما ولا يجوز في نداء المحض يا غلامك لاستحالة خطاب المضاف
والمضاف اليه معا في حالة واما المندوب فلما لم يكن مخاطبا في الحقيقة بل متفجعا عليه جاز وا غلامكاه
والساكن لا يخلو اما ان يكون مدة او لا او الفا او واوا او ياء او ميم جمع او غيرها فالتنوين يحذف
للساكنين نحو واغلام زيداه وانما حذف مع هذه المدة دون مدة الانكار لان اصل المندوب
المنادى الذي هو محل التخفيف واجاز الفراء في المنون المندوب ثلثة اوجه اخرى احدها فتحه لاجل
الف الندبة والثاني حذفها للساكنين واتباع المدة حركة ما قبلها نحو واغلام زيدنيه بناء على مذهبه
في جواز هذه الندبة للحركات الاعرابية والثالث كسرها للساكنين واتباع المدة للكسر نحو كما في

هذه الانكار وما ذكرناه اولا هو المشهور المستعمل وان كان الفا حذفها لالف الندبة عند النحاة
نحو وا غلاموا اغلامكاه لان حذف اول الساكنين اذا كان مدا هو القياس كما يجي في التصريف
وقال المص بل استغني بها عن الف الندبة وان كان واوا او ياء فان كانت الحركة فيهما مقدرة
حركتها بالفتح نحو يا قاضياه ويا راماه ويا ترمياه ويا سمنداوه واما اذا ندب يا غلامي بسكون
الياء فكذا القول عند سيبويه يا غلاماه لان اصلها الفتح عنده واجاز المبرد يا غلاماه بحذف
الياء للساكنين ولم يذكر سقوطها في المضاف الى ياء المتكلم نحو وانقطاع ظهراه قال
السيرافي والقياس فيهما واحد نحو سقوطها لاجتماع الساكنين قال المص الحذف ليس بوجه
وقال نحو واعلامه اوجه اما لان اصلها السكون فمن قال بذلك فلا يزيد عليها مدة اخرى
كما يجي واما لان السكون العارض فيه كالاصلي بدليل قولك وامصطفاه فلا يرد الالف الى اصلها
استغناء بها عن الف الندبة بخلاف الف التثنية في المثنى بخلاف مدة الندبة فانك لعلك لما
الف المقصور نحو مصطفاان وذلك للزوم الف التثنية في المثنى بخلاف مدة الندبة فانها
لا يلزم المندوب اما قوله اصلها السكون فقد تقدم ان ذلك مختلف فيه واما قوله السكون
العارض فيه كالاصلي فنقول ذلك في الالف لكونها كالف الندبة في الندبة في الصورة
ان يعني عنها اصل في الحركة فان كانتا مدين اي قبلهما من الحركة من جنسهما نحو واغلامهوه
واحا غلامهي وواضربوا ووا اضربي اواسمي سمها فانك يكتفي عما قبلهما من المد عن الف الندبة
لكون مدهما اصليا بخلاف مد نحو يا قاضي فان اصل هذه الياء الحركة والف الندبة ليست لازمة
للمندوب كما ذكرنا هذا اولى ساع انه ليس في اخر المندوب مد نحو وازيد فكيف اذا كان
في اخره مد اصلي وان لم يكونا مدين حينئذ بالف الندبة بعدهما ان حسب نحو يا قائل لواه
ويا قائليكناه واما ميم الجمع فلا بالي بعدها الف الندبة لئلا يلتبس المجموع بالمثنى نحو واغلامكموه
ووا احا غلامهمي الواو والياء بعدها اما اللتان حذفتا في الجمع للاستعمال كما يجي في المضمرات
ردا بالمد الندبة واستغني بهما عن الف الندبة كما قلنا في غلامهو وغلامهي واما لغار المد
فلسا واوا وياء للبس واما الساكن غير هذه الاسماء فيفتح ويلحق الفا نحو اساه في المسمى بمن
ونحوه نحو وافسروياه اذ لا منع وقال الكوفيون المسمى بالجمع السالم المذكر ان اعرب
بالحروف لا يجوز ندبه كما لا يجوز تثنيته وجمعه فلا يجوز وازيدوناه وان اعرب بالحركات وجعلت
النون معتقب الاعراب ولا بد اذن من ان يلزمه الياء كما يجي في باب الاعلام جاز ندبه
نحو وازيديناه واعشريناه وكذا الزم على مذهبهم انك اذا سميت بالمثنى واعربته بالحركات
والزمته الالف جاز ندبه والا فلا وليس بشيء اذ لا مناسبة بين الندبة وبين التثنية
والجمع حتى يمتنع مما امتنعا فيه والقول في المسمى باثني عشر عند سيبويه واثني عشراه بالالف
في اثنا لانه غير مضاف وعشر معاقب للنون وكانك قلت واثنان وقال الكوفيون وا اثني

عشراه بالتاء تشبيها بالمضاف لان نون المثنى لا يسقط الا في الاضافة فكانه مضاف واجاز
ابن كيسان الوجهين قوله وذلك الهاء في الوقف يعني ان الحاق هاء السكت بعد مدة الندبة واوا
كان او الفا او ياء جائز في الوقف لا واجب وبعضهم يوجبها مع الالف لئلا يلتبس المندوب
بالمضاف الى ياء المتكلم المقلوبة الفا نحو يا غلاما وينبغي ان يجب عند هذا القائل مع الواو والياء ايضا
في الفرق بين الندبة والنداء وليس ما قال بوجه لان الالف المنقلبة عن ياء المتكلم قد يلحقها الهاء في
الوقف كما مر واللبس اذن حاصل مع الهاء ايضا والفارق هو القرينة وانما الحقوا هذه الهاء
بما احرف المد ولا سيما الالف لخفائها فاذا جيء بعدها بهاء ساكنة بين كما بين بها الحركة في علامه
على ما يجي في بابه من التصريف وهذه الهاء تحذف وصلا وربما ثبت فيه في الشعر اما مكسورة
للساكنين او مضمومة بعد الالف والواو تشبيها بهاء الضمير الواقعة بعدهما وبعضهم يفتحها بعد
الالف لمناسبة الالف قبلها واثباتها في الوصل لاجراء الوصل مجرى الوقف قال مرحباه
بحمار ناجيه والكوفيون يثبتونها وقفا ووصلا في الشعر وفي غيره قوله ولا يندب الا المعروف
فلا يقال وارجلاه وامتنع وازيد الطويلاه خلافا ليونس هذا الذي ذكره في المتفجع عليه اما
المتوجع منه فانك تقول وامصيبتاه وليس بمعروف ويعني بالمعروف المشهور كان او لا فلو كان
علما غير مشهور لم يندب وكذا غيره من المعارف فلا يقال واهذاه وانما ذلك ليحصل عذر النادب
في الندبة لانه اذا كان المندوب مشهورا لا يلام النادب في الندبة عليه ولو لم يكن علما وكان
المتفجع عليه مشهورا بذلك الاسم جاز ندبه تقول يا ضاربا زيداه اذا كان زيد رجلا عظيما وكان
المتفجع عليه اشتهر به وكذلك ما حسا وجهوه في المشهور بذلك فضابط المندوب ان يكون معرفة
مشهورا وسواء كان تعريفه قبل الندبة او بحرف الندبة تقول وامن قلع باب خيبراه وامن حفر
بئر زمزماه لاشتهار الرجلين بذلك وموضع مدة الندبة اخر المضاف اليه وان كان المندوب
في الحقيقة هو المضاف نحو وا امير المؤمنيناه والمندوب هو الامير الا انك لما اردت ندبه
المضاف الى المؤمنين فلو الحقت مدها بالمضاف لانفك من المضاف فالحقتها المضاف اليه
والمراد المضاف كما تقول جئت رماني وان لم يكن يملك الزمان بل الحب فقط وكذا القول
في المضارع للمضاف واطالع اجلاه وكذا الحقها اخر الصلة نحو وامن حفر بئر زمزماه وكذا
قال يونس والكوفيون انك تلحقها اخر الصفة لا اخر الموصوف نحو وازيد الظريفاه وقال
الخليل وسيبويه لا تلحقها اخر الموصوف نحو وازيداه الظريف لان اتصال الموصوف بصفته
لفظا اقل من اتصال المضاف بالمضاف اليه والموصول بصلته وليونس ان يقول انه
متصل بها على الجملة لفظا واتصاله بها في المعنى اتم من اتصال الموصول بصلته والمضاف
بالمضاف اليه وان كان في اللفظ انقص وذلك لانه يطلق اسم الصفة على موصوفها ولا
يطلق اسم المضاف اليه على المضاف ولا الصلة على موصولها وحكى يونس ان رجلا ضاع

له فرجان فقال واجمعي آلة سياه والحجة القدح وحكى الكوفيون وارجلا صحاه وقد استشهد
الكوفيون بهذا على جواز ندبة غير المعروف وهو شاذ عند البصريين وحكى الاندلسي عن الكوفيين
انهم ربما الحقوا المندوب في الوصل نحو وازيدا يا هذا **قوله** ويجوز حذف حرف النداء
الا مع اسم الجنس والاشارة والمندوب والمستغاث نحو يوسف اعرض عن هذا وايها الرجل
وشذ اصبح ليل وافتد مخنوق واطرق كرى يعني باسم الجنس ما كان نكرة قبل النداء سواء تعرف
بالنداء كيا رجل ولم يتعرف كيا رجلا وسواء كان مفردا او مضافا او مضارعا له نحو
يا غلام فاضل يا حسن الوجه ويا ضاربا زيدا قصدت بهذه الثلثة واحدا بعينه اولا
وانما لم يحذف من النكرة لان حرف النداء انما يستغنى عنه اذا كان المنادى مقبلا عليك
متهيا لما تقول له ولا يكون هذا الا في المعرفة لانها مقصودة قصدها وايضا لا يحذف من النكرة
لان المعرفة المتعرفة بحرف النداء ادعى الى حرف تعريف وحرف التعريف لا يحذف
مما تعرف بها حتى لا يطرح هاء ذه على اصل الشكر الا ترى ان لام التعريف لا يحذف من
المتعرف بها وحرف النداء اولى منها بعدم الحذف ادعى معه مع التعريف التنبيه
والخطاب وكان ينبغي ان لا يحذف من اي ايضا وهو ايضا كذلك متعرف بالنداء الا
ان المقصود بالنداء لما كان وصفه كما تقدم وهو معرفة قبل النداء باللام جاز حذفه
الا ترى انه لا يجوز الحذف من يا هذا من غير ان يصف هذا بذي اللام كما لا يجوز الحذف
من يا هذا فعلم ان الاعتبار في حذف حرف النداء من اي بوصفه نحو ايها الرجل
او بوصف وصفه نحو ايهذا الرجل وانما لم يجز الحذف عند البصريين مع اسم الاشارة وان
كان متعرفا قبل النداء لما ذكرنا قيل انه موضوع في الاصل لما اشار اليه للمخاطب ومن كون
الاسم مشارا اليه وكونه منادى اي مخاطبا تنافر ظاهر فلما خرج في النداء عن ذلك الاصل
وجعل مخاطبا احتيج الى علامة ظاهرة يدل على تغيره وجعله مخاطبا وهي حرف النداء
والكوفيون جوزوا حذف الحرف من اسم الاشارة اعتبارا بكونه معرفة قبل النداء
واستشهدوا بقوله تعالى ثم انتم هؤلاء وليس في الاية دليل لان هؤلاء خبر المبتدا
كما مر في الحروف فبقي على هذا من المعارف التي يجوز حذف الحرف منها العلم والمضاف
الى اي معرفة كانت والموصولات اما المضمرات فشذ نداؤها نحو يا انت ويا اياك لقول
في الموصولات يا من لا يزال محسنا احسن الي ومن قال في ضبط ما يحذف منه الحرف انه
يحذف مما لا يوصف به اي يلزم جواز الحذف في يا غلام رجل ويا خيرا من زيد
مع نكرتهما وذلك مما لا يجوز واما لم يجز الحذف من المستغاث والمتعجب منه والمندوب
اما المستغاث به فلانها لغة في تنبيه باظهار حرف التنبيه لكون المستغاث له امرا مهما
واما المتعجب منه والمندوب فلانهما منادان مجازا ولا يقصد فيهما حقيقة التنبيه والاقبال

كما في النداء المحض فلا يطلع عن النداء الى معنى آخر مع بقاء معنى النداء منهما مجاز الرد لفظ
علم النداء منهما على الحقيقة المنقولين منهما ولم يذكر المص لفظة الله فيما لا يحذف منه الحرف وهي
منه لانه لا يحذف الحرف منه الا مع ابدال الميمين منه في آخره نحو اللهم وذلك لان حق ما فيه اللام
ان يتوصل الى ندائه باي او باسم الاشارة فلما حذفا لوصله مع هذه اللفظة لكثرة ندائها لم
يحذف الحرف لئلا اجحافا **قوله** اصبح ليل اي ادخل في الصباح وصر صبحا قالته ام جندب زوج
امرء القيس بن ماء وكان مفركا وبعال فسالها عن سبب تفريكهم له فقالت انك لعل الصدر
خفيف العجز سريع الاراقة بطيء الافاقة **قوله** اطرق كرى رفيه يصدون بها الكرى يقولون اطرق
كرى اطرق كرى ان النعام في القرى ما ان ارى هنا كرى فيسكن ويطرق حتى يصاد وهذه مثل يضرب
للمعجب بنفسه امر ان المعنى ان النعام الذي هو اكبر منك قد اصطيد وحمل الى القرى فلا
يخلى ايضا ذلك قولهم افتد مخنوق فقال له يحسك الليل وقع في الليل على سليك بن
سلكة وهو نائم مستلق … وقال افتد مخنوق فقال له سليك الليل طويل وانت مقمر اي
امن من ان عالك فضم اليك في الاسر ضغطه سليك فضرط فقال سليك اضرطا
انت الا على قد بعث كلها امثالا **قوله** وقد يحذف المنادى لقيام القرينة نحو الا
يا اسجدوا بتخفيف الالا على انها حرف تنبيه ويا حرف نداء اي يا قوم اسجدوا ومن قرأ الا
يسجدوا بتشديد اللام فان اصله ان للمضارع ادغمت نونها في لام لا ويسجدوا فعل مضارع سقط
نونه بالنصب اي فهم لا يهتدون لان يسجدوا ولا زائدة او تقول لا يسجدوا بدل من السبيل اي
فصدهم عن السجود ويجوز ان يكون بدلا من قوله اعمالهم فلا يكون لا زائدة اي زين لهم الشيطان
ان لا يسجدوا هذا واعلم انه قد جاء اسماء لا يستعمل في غير النداء وهي فل وفله وليس فل ترخيم
فلان والا لم يجز في المذكر الا يا فلا الا على مذهب الفراء كما تقدم من نحو يا عم في يا عمار
ولو كان ترخيم فلان لقيل في المؤنث يا فلان بحذف ياء فلانه ومن ذلك يا مكرمان ويا ملامان
ويا لومان اي يا كريم ويا لئيم ويا نائم وكذا يا ملكعان اي لكع وكل ما هو على مفعلان فهو مختص بالنداء
والغالب فيه السب ومن الاعلام المختصة بالنداء كل ما هو على فعال سب المذكر وفعال في سب المؤنث
نحو خباث ولكاع وحبات ولكاع وفعال هذه قياسية عند سيبويه كالذي بمعنى الامر من الثلاثي وكذا
فعل في مذكرها ومفعلان سماعي وربما اضطر الشاعر الى استعمال بعض الاسماء المذكورة غير
منادى كقوله في لجة امسك فلانا عن فل وقال اطوف ما اطوف ثم آوي الى بيت قعيدته لكاع وكم يسمع
شيء من الاسماء المختصة بالنداء موصوفا ومما اصله النداء باب الاختصاص وذلك انك تجيء
باي وتجريه مجراه في النداء موصوفا من ضمه والمجيء بها التنبيه بها في مقام المضاف اليه
ووصف اي بذي اللام وذلك بعد ضمير المتكلم الخاص كانا وانا او المشارك فيه نحو نحن واما
لغرض بيان اختصاص مدلول ذلك الضمير من بين امثاله بما نسب اليه وهو اما في معرض التفاخر

نحو انا اكرم الضيف ايها الرجل اي انا اخص من بين الرجال باكرام الضيف او في معرض التصاغر
نحو انا المسكين ايها الرجل اي مختصا بالمسكنة من بين الرجال فيجرد بيان المقصود وبذلك الضمير لا للافتخار
ولا للتصاغر نحو انا افعل ايها الرجل ونحن نفعل ايها القوم وكل هذا في صورة النداء وليس
بل المراد بصفة اي هو ما دل عليه ضمير المتكلم السابق لا المخاطب وانما نقل في باب النداء الى
باب الاختصاص اظهار حرف النداء مع اي لانه لم يبق فيه معنى النداء لا حقيقة كما في
يا زيد ولا مجازا كما في المتعجب منه والمندوب فكره استعمال علم النداء في الحالي من معناه
بالكلية وحال ظاهر اي وضعه من ضم الاول ولزوم رفع الثاني كحالها في النداء لكن
مجموع نحو ايها الرجل في باب الاختصاص في محل النصب لوقوعه موقع الحال اي مختصا
من بين الرجال وهذا كما قيل في نحو سواء اقمت ام قعدت ام اقمت ام قعدت وان كان
في الظاهر جملة معطوفة على جملة لا انه في الحقيقة بتقدير مبتدا عطف عليه اسم آخر اي سواء
قيامك وقعودك كما يجيء في باب حروف العطف وقد يقوم مقام اي المذكور اسم منصوب
دال على المراد من الضمير المذكور اما معرف باللام نحو نحن العرب اقرى الناس للضيف او مضاف
نحو قوله صلى الله عليه وآله وسلم انا معاشر الانبياء وفيما تك اي فلا كلام وقولهم نحن آل فلان
كرماء وربما كان المنصوب علما قال بنا تميما يكشف الضباب قال ابو عمرو ان العرب تنصب في
الاختصاص اربعة اشياء معشر وآل واهل وبني قال ابا بني ضبة الاعز قول لا شك ان الاربعة
المذكورة اكثر استعمالا في باب الاختصاص ولكن ليس الاختصاص محصورا فيها قال المصنف المعرف
باللام ليس منقولا عن النداء لان المنادى لا يكون ذا لام ونحو يا ايها الرجل منقول عنه قطعا
والمضاف يحتمل الامرين ان يكون منقولا عن المنادى ونصبه بيا المقدرة كما في ايها الرجل
وان ينصب بفعل مقدر كاعني او اختص وبعض امدح قال والنقل خلاف الاصل فالاولى
ان ينصب انتصاب نحن العرب بهذا الكلام والاولى ان يقال الجميع منقول عن النداء وبهذا
انتصاب المنادى اجرا لباب الاختصاص مجرى واحدا ثم نقول لكنهم جوزوا النصب
ودخول اللام في نحو نحن العرب لانه ليس بمنادى حقيقة ولانه لا يظهر في باب الاختصاص
حرف النداء المكروه مجامعته للام وقد يأتي الاختصاص الذي باللام او الاضافة
بعد ضمير المخاطب نحو بسبحانك الله العظيم وبك الله الرحمة الوسل قالوا وان كان الاختصاص
باللام او الاضافة بعد ضمير المخاطب نحو سبحانك العظيم الغائب نحو مررت به الفاسق او بعد
الظاهر نحو الحمد لله الحميد او الذم نحو وامراته حمالة الحطب او الترحم نحو قوله لنا يوم وللكروان
يوم تطير البائسات ولا تطير وقوله ويأوي الى نسوة عطل وشعثا مراضيع مثل السعالى تعطله
لا تطير سواء عني او اخص في الجميع او امدح او ذم او ارحم كل في موضعه هذا ما قيل ولو قيل
في الجميع بالنقل من النداء لم يبعد لان في الجميع معنى الاختصاص فيكون قد اجرينا هذا الباب

مجرى واحدا وكما نصب على الذم ما هو المراد مما قبله نحو قوله تعالى وامراته حمالة الحطب نصب عليه
المسبه في الفتح شيء مما قبله كقوله لحى الله حرما كلما درس ارق وجوه كلاب ما رست
فارسات وقال فارع عوف لا احاول غيرها وجوه قرود تبتغي من تجادع واعلم انه ليس
لك في قولك يا ايها الرجل وعبد الله المسلمين ان تجعل المسلمين صفة للرجل وعبد الله
لاختلاف اعرابهما فهو مثل قولك اصبح ما ترى اك واحب اخوك الصالحين بل ما ان
على المدح او رفعه عليه اي هما المسلمان واعني الصالحين كما يجيء في باب النعت واما اذا
قلت يا زيد وعمرو الطويلين او الطويلان فهما صفتان لاتفاق الموصوفين اعرابا او
واذا قلت يا هؤلاء وزيد الطوال وصفا بل عطف بيان لانه لا فصل بين اسم الاشارة
وصفته كما مر وعلى الجملة كل اسم فيه معنى الوصف ويمتنع كونه وصفا جاريا على الموصوف
لمانع لفظي رفع او نصب على المدح او الذم او الترحم ان كان فيه معنى من هذه المعاني
والا فهو عطف بيان لان فيه شرحا وبيانا كالوصف **قوله** الثالث ما اضمر عامله
على شريطة التفسير وهو كل اسم بعده فعل او شبهه مشتغل عنه بضميره او متعلقه لو سلط عليه
هو او مناسبه لنصبه نحو زيدا ضربته وزيدا مررت به وزيدا ضربت غلامه وزيدا حبست عليه
ينصب الفعل يفسره ما بعده اي ضربت وجاوزت واهنت ولابست وانما وجب اضماره
الفعل ههنا لان المفسر كالعوض من الناصب ولم يؤت به الا عند تقدير الناصب لتفسيره
فاظهار الفعل يغني عن تفسيره فحكم الناصب ههنا كحكم الرافع في نحو قوله تعالى وان احد
من المشركين استجارك كما ذكرنا في باب الفاعل وهذا عند الكسائي والفراء ليس مما
ناصبه مضمر بل الناصب عندهما لهذا الاسم لفظ المتاخر عنه اما لذاته ان صح المعنى
واللفظ بتسلطه عليه نحو زيدا ضربته فضربت عامل في زيد كما انه عامل في ضميره واما لغيره
ان احل احدهما بتسلطه عليه فالعامل فيه ما دل عليه ذلك الظاهر وسد مسده كما في زيدا
مررت به وعمرا ضربت غلامه فالعامل في زيدا هو قولك مررت به لسده مسد
جاوزت وفي عمرا ضربت غلامه لسده مسد اهنت وليس قبل الاسم في الموضعين فعل مضمر
ناصب عندهما وانما جاز عندهما ان يعمل الفعل الطالب لمفعول واحد في ذلك المفعول
وفي ضميره معا في حالة واحدة لان الضمير في المعنى هو الظاهر فيكون فائدة تسلطه على
الضمير بعد تسلطه على الظاهر المقدم تاكيد ايقاع الفعل عليه وليس الضمير المؤخر عندهما
من احد التوابع الخمسة لانه لو جعل مثلا تاكيدا او بدلا او عطف بيان لوجب ان يكون
الضمير مثل الظاهر اعرابا في جميع المثل وليس كذا الا ترى الى قولهم زيدا مررت به
وزيدا ضربت غلامه ولو قيل على مذهبهما ان المنتصب بعد الفعل الظاهر او شبهه سواء
كان ضميرا او متعلقه هو بدل الكل من المنصوب المتقدم لكان قولا ولطرد هذا في جميع المثل

فالضمير في زيدا ضربته بدل من زيدا وكذا الجار والمجرور في زيدا مررت به اذ المعنى زيدا
جاوزته وكذا اخاه في قولك زيدا ضربت اخاه بدل من زيدا على حذف المضاف مع
زيدا اي متعلق ضربت اخاه وكذا في قولك زيدا ضربت عمرا في داره وزيدا لقيت
عمرا او اخاه بتقدير ملابس زيد ضربت وملابس زيد لقيت به ثم حذف الملابس بقولك
عمرا في داره فانه ملابس زيد بكونه مضروبا في دار زيد وبقولك عمرا او اخاه فانه
ملابس زيد بكونه ملاصقا له هو واحد وان كانت الملابسة في الصورتين بعده كما
يجي في مذهب البصريين ايضا واختار البصريون كون المنصوب معمولا لفعل مقدر يفسره
ما بعده قياسا على المرفوع في نحو ان امرؤ هلك مع انه قد ذهب [illegible] منهم الى ان المرفوع
في مثله مسند الى الفاعل كما تقدم في باب الفاعل ولا يجوز للكوفي ان يرتكب ان ارتفاع
امرؤ هلك المؤخر كما ارتكب في هذا الباب ان انتصاب الاسم بهذا المتاخر لان الفعل لا يقع
من جميع النحاة لا يرفع ما قبله قوله كل اسم بعده فعل احترازا عن نحو زيد ابوك ولا يريد بقوله
بعده فعل ان يليه الفعل متصلا به بل ان يكون الفعل او شبهه جزء الكلام الذي
بعده نحو زيدا عمرو ضربه وزيدا انت ضاربه قوله او شبهه ليشمل نحو زيدا انا ضاربه
وانا محبوس عليه ويعني بشبه الفعل اسم الفاعل والمفعول اما المصدر فلا يكون
مفسرا في هذا الباب لان ما لا ينصب بنفسه لو سلط لا يفسر كما يجي ومنصوب
المصدر لا يتقدم عليه وكذا الصفة المشبهة لا ينصب ما قبلها وشبه الفعل انما يفسر اذا
لم يصدر الاسم بحرف لازم للفعل اما اذا كان مصدرا به فلا يكون المفسر الا فعلا
سوا [illegible] الواقع والناصب نحو ان زيدا لقيته وان زيدا ضربته ولا بد لشبه الفعل مما
يعتمد عليه اما قبل الاسم المحدود نحو زيد [illegible] بها او بعده نحو زيدا انت محبوس
عليه وزيدا ضاربه عمرو وكذا احرف الاستفهام وحرف النفي نحو ازيدا ضاربه العمران
وما زيدا ضاربه [illegible] والا لم ينصب ضمير الاسم المحدود ولا متعلقه لا لفظا
ولا محلا فلا يجوز زيدا ضاربه العمران كما يجوز زيدا ضربه العمران قوله مشتغل عنه بضميره
اي مشتغل عن العمل في ذلك الاسم المتقدم بالعمل في ذلك الضمير الراجع اليه اي انما
لم يعمل في الاسم المتقدم بسبب العمل في ضميره ولولا ذلك العمل فيه [illegible] احترازا عن نحو
زيدا ضربت فانه ليس من هذا الباب لان عامله ظاهر وهو الفعل المؤخر وعن نحو زيد
قام وزيد قائم ايضا لان هذا الفعل وشبهه لا يعمل الرفع فيما قبله حتى يقال اشتغل عنه
بضميره وظهر ان قوله بعد لو سلط عليه هو او مناسبه لعمل في ذلك المتقدم والفعل لا يرفع
ما قبله لما تقرر في مكانه فلم يبق الا النصب فمعنى مشتغل عنه بضميره مشتغل عن نصبه بضميره
اي لو سلط عليه ولم يشتغل بضميره لنصبه قوله او متعلقه اي مشتغل بضميره او بما تعلق بك

الضمير

الضمير والمتعلق يكون من وجوه كثيرة نحو كونه مضافا الى ذلك الضمير نحو زيدا ضربت غلامه
ومنه نحو زيدا ضربت عمرا واخاه لان الفعل مشتغل بذلك المضاف لكن بواسطة العطف او
موصوفا لعامل ذلك الضمير او موصولا له نحو زيدا ضربت رجلا يحبه وزيدا ضربت الذي يحبه
او ما عطف عليه موصوف عامل الضمير او موصوله نحو زيدا لقيت عمرا ورجلا يضربه
وزيدا لقيت عمرا والذي يضربه وغير ذلك من المتعلقات وقوله فكلها ارى اصحابا
يعلمونه [illegible] مما اشتغل الفعل فيه بنفس الضمير او التقدير يعلمونه
كلا وضابط التعلق ان يكون ضمير المنصوب من تتمة المنصوب بالمفسر وليس الشرط
ان يكون الضمير منصوبا لفظا او محلا كما ظن بعضهم نظرا الى نحو زيدا ضربته او مررت به
او انا ضاربه بل الشرط انتصابه لفظا او محلا او انتصاب متعلقه كذلك الا ترى انك
تقول هندا ضربت من يملكها او مررت بمن تملكه والضمير مرفوع والمعنى ضربت مملوكها
ومررت بمملوكها واحترز بقوله مشتغل عنه بضميره وبقوله لو سلط عليه هو او مناسبه
عن ان يتوسط بين الاسم والفعل كلمة اخرى واجبة التصدر كان واخواتها نحو زيد اني
ضربته وعمرو لعلك تضربه واما ان المفتوحة فانه وان لم يجب تصدرها لكن لا يعمل ما بعدها
فيما قبلها لكونها حرفا مصدريا ومن الواجب لتصدرها كم نحو زيد كم ضربته وحرف
الاستفهام نحو زيد هل ضربته وا ضربته وكذا العرض نحو زيد الا تضربه وحروف التحضيض نحو
زيد هلا ضربته والا ولولا ولوما وكذا الا للتمني نحو هند الا رجل يضربها ولام الابتداء
نحو زيد لعمرو ليضربه وكذا ما وان من جملة حروف النفي نحو زيد ما ضربته بخلاف لم ولن
ولا فيجوز عمرا لم اضربه ولا اضربه ولن اضربه اذ العامل يتخطاها قال قد اصبحت ام الخيار
تدعي علي ذنبا كله لم اصنع روي برفع كله ونصبه اما لن فقيل ذلك منها لكونها نقيضة
سوف التي يتخطاها العامل نحو زيدا سوف اضرب واما لم فلامتزاجها بالفعل بتغيير
معناها الى الماضي حتى صار كجزئه واما لا فلكثرتها في الكلام حتى انه تقع بين الحرف
ومعموله نحو كنت بلا مال واردت ان لا تخرج ومع هذا كله فالرفع بالابتداء في الاسم
الواقع قبل هذه الحروف الثلاثة راجح نظرا الى كونها للنفي الذي حقه صدر
الكلام المغير معنى الكلام اكثر من رجحانه عند تجرد الفعل عنها نحو زيد
ضربته ومن الواجب لتصدرها حرف الشرط نحو زيد ان ضربته يضربك وزيد لو ضربته
ضربك وكذا زيدا ان قام اضربه لانه لا يعمل الشرط والجزاء فيما قبل اداة الشرط كما هو
مذهب البصريين على ما يجيء في بابه واما الكوفيون فيجوزون تقديم معمول الجزاء
على اداة الشرط نحو زيدا ان قام اضربه واما معمول الشرط فاجازه الكسائي دون
الفراء نحو زيدا ان تضرب يضربك ومنها الاسماء التي فيها معنى الاستفهام او الشرط

نحو بهند من يضربها اضربه او اكرم واحترز به ايضا عن الاسم الذي بعده فعل التعجب لانه لا يتصرف
في معموله بالتقديم عليه نحو زيد ما احسنه واحسن به وكذا افعل التفضيل في نحو ازيد انت اكرم
عليه او عمرو وكذا المضاف اليه لانه لا يعمل فيما قبل المضاف فيجب الرفع في نحو زيد حين يضربه
مضروب وكذا اسم الفعل لانه لا يعمل فيما قبله على مذهب البصرية نحو زيد ها مه وكذا الصلة والصفة
اذا عملا لا يعملان في الموصول والموصوف لان الصلة والصفة مع الموصول والموصوف في حكم
اسم مفرد فلو عملتا فيهما لكان كل واحدة منهما مع معمولها المقدم عليها كلاما فالرفع
اذن واجب في نحو ايهم اضربه على ان ايا موصولة وكذا قولك رجل يعبده كرهم وكذا لا يعمل الصلة
والصفة فيما قبل الموصول والموصوف فيجب الرفع في زيدان يضربه حر وزيد رجل يضربه موثق
وانما لم يعملا فيما قبلهما كراهة لوقوع المعمول حيث لا يمكن وقوع العامل وكذا لم يعمل المضاف اليه
فيما قبل المضاف وكذا جواب القسم لا يعمل فيما قبل القسم فيجب الرفع في زيد والله لا اضربه لان
القسم له الصدر لتاخره في الكلام وكذا لا يعمل ما بعد الا فيما قبلها فيجب الرفع فيما جاء الا اعطيته
كذا وذلك لما ذكرنا في باب الفاعل ان ما بعد الا من حيث الحقيقة من جملة مستانفة لكن صيرت الجملتان
في صورة جملة قصد الاقتصار فاقتصر على عمل ما قبل الا فيما بعدها فقط ولم يجوز عمله فيما بعد ذلك على
الاصح كما ذكرنا فكيف يصح ان يعمل ما بعدها فيما قبلها ومثل هذا العمل فيما هو جملة واحدة على الحقيقة
خلاف الاصل لان الاصل في العامل ان يتقدم على معموله وكذا احترز به عن اسم بعده فعل
الى ضمير متصل راجع اليه نحو زيد ظنه منطلقا والزيدان ظناهما منطلقين لانه لا يجوز في هذا الاسم الا
الرفع على الابتداء وذلك انك لو سلطت عليه الفعل المؤخر وقلت زيدا ظن منطلقا لم يجز لان المفعول
المقدم على الفعل لا يفسر الضمير المسند اليه ذلك الفعل الا اذا كان الضمير منفصلا فلا يقال زيدا ضرب
على ان الضمير عائد الى زيد ويجوز ذلك في المنفصل نحو زيدا لم يضرب الا هو وانما لم يجز الاول
اعني نحو زيدا ضرب ولا العكس اعني كون الفاعل مفسر المفعول اذا كان ضميرا متصلا نحو ضربه
زيد على ان زيد مفسر للضمير المتقدم لان القياس ان لا يكون المخالف المعنوي من المفسر والمفسر
هو الغالب المشهور حتى يكون مفسره له ظاهر نحن نعلم ان تخالف الفاعل والمفعول وتغايرهما
هو المشهور فلهذا لم يجز زيدا اعطيه على ان الضمير لزيد وان المعنى اعطيت نفسه لان المشهور
تغاير المفعولين في نحو [illegible] وانما لم يكن المفعول الاول في باب ظن هو المفعول حقيقة بل المفعول
في المعنى هو مصدر المفعول الثاني مضافا الى الاول كما يجيء في بابه جاز نحو ظنه زيد قائما
الضمير لزيد وكان قياس هذا ان يجوز ايضا زيدا ظن قائما وظن مسند الى ضمير زيد لكن كره احتياج
الفاعل لفظا الى ان تقدم عليه ما هو في صورة المفعول مع ما حرره وانما نحو ضرب
زيد اسده وما ضرب زيدا الا عمرو فلا احتياج الى تقدم المفعول ليس لذات الفاعل بل
للضمير المضاف اليه ولا محل الا بما سبق قيل وانما اذا كان كل واحد من الفاعل والمفعول

ضميرا منفصلا فيجوز نحو الفاعل زيدا لم يضرب الا هو وفي المفعول اياه ضرب زيد لان
المنفصل من حيث انفصاله واستقلاله صار كالاسم الظاهر حتى جاز فيه ما لا يجوز في المضمرات
نحو اياك ضربت تجمع بين ضميري الفاعل والمفعول لواحد ومثله لا تضرب الا اياك ولا يجوز مثله
في المتصلين هذا وقد جوز بعضهم نحو غلام هند ضربت على ان الضمير لهند اذ ليس نفس المفعول اي
المفسر وكذا جاز ايقاع الفعل المسند الى الضمير المتصل على موصول بالفعل العامل في المفسر نحو
التي ضربت زيدا ضرب اي ضرب زيد التي ضربته وهو كالاول معنى كانك قلت ضاربه زيد ضرب
ومنع الفراء المسلس وينبغي لمن جوز تفسير ما اضيف اليه المفعول المتقدم للفاعل في نحو غلام
هند ضربت ان يجوز تفسير ما اضيف اليه الفاعل للمفعول ايضا نحو ضربها غلام هند لان المضاف
اليه كجزء المضاف فيكون معه في نية التقديم كما كان معه في نية التاخير في ضرب غلامه زيد والذي
ارى انه كما لا يفسر الفاعل المفعول اذا كان متصلا وكذا العكس كما ذكرنا كذلك لا يفسر
ما اضيف اليه الفاعل المفعول فلا يجوز ضربها غلام هند وكذا لا يفسر ما اضيف اليه
المفعول الفاعل فلا يجوز ضربها غلام هند وكذا لا يفسر ما اضيف المفعول الفاعل فلا يجوز
غلام هند ضربت كما اختار الفراء والسماع في المسلسين مفقود والقياس ايضا يمنعهما لان
الفاعل لا يجوز احتياجه للتفسير الى نفس المفعول فلا يحتاج له الى ذيله ايضا وكذا المفعول لا يجوز
احتياجه للتفسير الى نفس الفاعل فكذا الى ذيله ايضا واما نحو ضرب زيدا اسده وضرب زيدا
سيده فان ذيل كل واحد منهما يحتاج للتفسير الى نفس الاخر فلا يستنكر وكذا احترز بقوله يشتغل
عنه وبقوله لو سلط عليه لنصبه عما بعد واو العطف وفائه وغيرهما من حروف العطف وكذا
فاء السببية الواقعة موقعها فان ما بعد هذه الحروف لا يعمل فيما قبلها لانها دلائل على ان ما بعدها
من ذيول ما قبلها فيكره وقوع معمول ما بعدها قبلها او بعكس الامر اي يكون شي مما قبلها
من ذيول ما بعدها واما نحو قوله تعالى اذا جاء نصر الله الى قوله فسبح فانما عمل ما بعد الفاء فيما
قبلها اي في اذا على المذهب الصحيح كما يجيء في الظروف المبنية ان العامل في اذا جزاؤه لا شرطه
لان الفاء زائدة لكن موقعها موقع السببية فصورتها يدل على لزوم ما بعدها لما قبلها
لزوم الجزاء للشرط كما يجيء تحقيقه في الظروف المبنية واما نحو قوله تعالى وربك فكبر وثيابك فطهر
والرجز فاهجر وقوله واما بنعمة ربك فحدث فالفاء في الجميع للسببية وجاز مع ذلك عمل
ما بعدها فيما قبلها بوقوع الفاء غير موقعها للغرض الذي يذكره في حروف الشرط فعلى
هذا الحرج من هذا الباب نحو قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة
على مذهب المبرد نحو قوله كل رجل ياتيني فانا اكرمه لانها فاء سببية واقعة موقعها اذ هي داخلة
على الجزاء لتضمن الموصول والموصوف معنى كلمة الشرط وكون الصلة والصفة كالشرط فما بعد
الفاء لا يعمل فيما قبلها كالجزاء بل لو لم يتضمن الموصول والموصوف معنى الشرط وقلنا ان الشرط مقدر

اي ان الاصل اما يكن شيء فاجلدوا الزانية والزاني ثم عمل به ما عمل نحو قوله تعالى وربك
فكبر واما بنعمة ربك فحدث كما يجيء في حروف الشرط ولو شغل اجلدوا بمتعلق الضمير لكان من
هذا الباب كما في قوله تعالى هذا فليذوقوه على بعض التاويلات وتجوز ان يكون التقدير
هذا كذا فليذوقوه ثم بمعنى اما هذا فليذوقوه ثم بمعنى هذا حميم فليذوقوه وتخرج ايضا
بالقيد المذكور الفعل الذي لا يكون الاسم المتقدم عليه من جملته بل من جملة اخرى
فانه لا يكون من هذا الباب اذ لو سلط عليه لم ينصبه لانه لا ينصب الفعل الا ما هو من جملته وقوله
فخرج على هذا قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما عند سيبويه اذ التقدير
فيما يتلى عليكم حكم الزانية والزاني فاجلدوا وكذا خرج زيدا اضربنه او لا تضربنه لان الفعل
المؤكد بالنون لا يعمل فيما قبله كما تقدم قال البصريون انما لم يجز نصب الاسم المذكور الا
بفعل لو سلط عليه هو او مناسبه لنصبه لان المفسر عوض من الناصب ودال عليه فلا اقل من
ان يكون مشعرا بالنصب وعلى معيار العمل بحيث لو لم يشتغل بضمير الاسم المنصوب المقدم
اعني بضميره او متعلقه لنصبه فما لم يصلح هو او مناسبه للنصب لولا الضمير او متعلقه لم يكن مفسرا
ايضا هذا مراده كلامهم فان قيل اشتراط هذا القيد يقتضي فساد كون الناصب مقدرا مفسرا
بالظاهر ويؤدي الى صحة مذهب الكسائي والفراء اي ان الناصب هو المتاخر وذلك لانه
لو وجب ان يكون مفسر العامل بحيث لولا اشتغاله بضمير المعمول لكان هو العامل لوجب
اطراده في مفسر عامل الرفع في نحو ان امرؤ هلك اذ لا فارق فكان يجب ان لا يتاخر المفسر
عن المرفوع اذ لا يعمل الفعل الرفع فيما قبله قيل ان الاصل في المفسر ان يصلح للعمل في معمول
المفسر كما ذكرنا فان لم يصلح وكان له محل غير التفسير حمل عليه وان لم يكن محل آخر اضطر الى جعله
مفسرا مع امتناع كونه عاملا ففي نحو زيد بل ضربته وهلا ضربته للفعل محل آخر غير التفسير وهو كونه
خبر المبتدا فحملناه عليه لما لم يصلح للعمل في زيد واما في نحو ان امرؤ هلك ولو ذات سوار
لطمتني فلم يكن للفعل محل آخر اذ لو جعلناه خبر المبتدا لكان حرف الشرط داخلا على الاسمية
ولا يجوز فعلنا لما لا يحمل الفعل على التفسير في نحو زيد قام لم لما لم يضطر اليه وكذا في ازيد قام
بل يقول زيد مبتدا لا فاعل فعل مقدر وان كانت الهمزة بالفعل اولى لانا لم نضطر الى
جعل الفعل مفسرا اذ الهمزة تدخل على الاسمية ايضا وهذا مذهب سيبويه والجرمي وجوز
الاخفش في ازيد قام ان يرتفع زيد بفعل مقدر مفسر بالظاهر نظرا الى همزة الاستفهام
ومن ثم قال سيبويه في ءانت زيد لقيته ضربته ان رفع زيد اولى لان انت مبتدا لا فاعل على ما قدمنا
فبقي خبر المبتدا وهو زيد ضربته بلا همزة استفهام فرفعه اولى من نصبه لما سيجيء في شرح
قوله عند عدم قرينة خلافه واما اذا كان الفصل بين همزة الاستفهام والاسم المجرد ظرفا
نحو اليوم زيدا ضربته فالمختار النصب اتفاقا لكون الظرف متعلقا بالفعل فالاولى بهمزة

الاستفهام اذن ان يقدر داخله على الفعل وقال الاخفش في ءانت زيد ضربته ان نصب زيدا
اولى نظرا الى همزة الاستفهام وانت فاعل فعل مقدر وزيدا مفعوله اي اضربت زيدا ضربته فلما
حذف الفعل انفصل ضمير الفاعل المتصل ونظر سيبويه ادق بناء على ان الفعل الذي لا يصلح للعمل
لا يحمل على تفسيره للعامل ما كان عنه مندوحة ويلزم الاخفش تجويز ارتفاع زيد بالفاعلية نحو ازيد قام
وان لم يكن مختارا فعلى هذا مفسر الرافع لا يكون الا فعلا ولا يضطر الى اضمار فعل الرافع الا
بعد حرف لازم للفعل كحرفي الشرط وحروف التحضيض واما مفسر الناصب فقد يكون شبه فعل
لانه قد يفسره بلا ضرورة الى كونه مفسرا كما ذكرنا في نحو زيدا انا ضاربه قوله او مناسبه ليس
في اكثر النسخ بهذه اللفظة اعني او مناسبه والظاهر انها ملحقة ولم يكن في الاصل اذ المصنف
لم يتعرض لها في الشرح والحواشي لا بد منها والا خرج نحو زيدا مررت به وايضا نحو زيدا ضربت غلامه
لانه لا بد هنا من مناسب حتى ينصب زيدا لان التسليط يعتبر فيه صحة المعنى ولو سلطت ضربت
على زيدا في هذا الموضع لنصبه لكن لا يصح المعنى لانك لم تقصد انك ضربت زيدا نفسه
بل قصدت الى انك اهنته بضرب غلامه فالمناسب اذن تطلب في موضعين احدهما ان يكون
الفعل او شبهه واقعا على ذلك الاسم معنى لكن لا يمكن ان يتعدى اليه الا بحرف جر نحو زيدا
مررت به قال الله تعالى فريقا هدى وفريقا حق عليهم الضلالة والثاني ان لا يكون الفعل الظاهر
او شبهه واقعا عليه بل على متعلقه وقد عرفت المراد بالتعليق نحو زيدا ضربت غلامه ومررت بغلامه
والاولى عند قصد التسليط فيما يشتغل فيه المفسر بمتعلق الضمير بلا حرف جر ان يسلط ذلك الفعل بعينه
على الاسم المجرد وبعد تقدير ذلك المتعلق مضافا الى الاسم كما تقول في زيدا ضربت غلامه
ضربت اي غلام زيد فتقول اذا حصل ضابطان احدهما ان يكون بعد الاسم فعل او شبهه والثاني
ان يكون الفعل او شبهه مشتغلا عن نصب الاسم بضميره او متعلق الضمير فهو ان كان قبل ذلك الاسم
اسم آخر مرفوع او منصوب لفظا او محلا يمكن نصب ذلك الفعل او شبهه او مناسبهما او رفعه
لذلك الاسم ايضا او لا يكون لاختلف الحكم فيه فالاسم المرفوع قبله نحو ازيد عمرا ضربه سيبويه
نصب عمرا بضرب المقدر بعد زيد المبتدا خبرا عنه اي ازيد ضرب عمرا ضربه والاخفش يجوز ارتفاع
زيد بكونه فاعلا لضرب المقدر قبل زيد وعمرا مفعوله اي اضرب زيد عمرا ضربه كما تقدم من
مذهبهما واما في نحو ان زيدا عمرا ضربته فالفعل يجب التقدير قبل المرفوع والاسم المنصوب لفظا
قبله نحو اليوم عمرا ضربته والمنصوب محلا نحو اما السوط زيدا ضربته وقد تقدم انه يجوز ان يتاخر
عن الاسم المجرد وقبل اسم آخر وليس يجب ان يليه الفعل او شبهه نحو الخوان اللحم اكل عليه وازيدا
انت محبوس عليه وقد يكتنفه اسمان نحو اليوم الخوان اللحم اكل عليه وان زيدا عمرا اليوم ضربته
وقد يتوالى اسمان منصوبان بمقدرين او اكثر نحو ازيدا اخاه ضربته اي اهنت زيدا ضربت
اخاه ضربته وازيدا اخاه غلامه ضربته اي لابست زيدا اهنت اخاه ضربت غلامه ضربته

ع

قوله نصب لفعل يفسره ما بعده المفسر كما ذكرنا على ضربين اما ان يكون المفسر على لفظ المقدر كزيدا
ضربته اى ضربت زيدا ضربته او يكون لفظ المفسر دالا على معنى المفسر واللفظ غير اللفظ كما فى مررت
به وضربت غلامه وحبست عليه وهذا اتى الى على بابه اقسام لانه ان امكن ان يقدر ما هو معنى الفعل
الظاهر من غير نظر الى معمول لذلك الفعل الظاهر خاص بل مع اى معمول كان فهو الاولى
نحو زيدا مررت به فان جاوزت المقدر قبل زيدا صح معنى مررت به سوا كان مررت عاملا
فى ىك او فى به او فى لعلامك او فى باحبك او فى اى شى كان لاستعاوت معناه باعتبار
المفاعيل وان لم يكن هذا فانظر الى معنى ذلك الفعل الظاهر مع معموله المعين الخاص الذى
نصبه ذلك الفعل فقدر ذلك المعنى وذلك نحو زيدا ضربت غلامه فان اهنت المقدر بهما
قبل زيد ليس بمعنى ضربت مطلقا مع اى معمول كان بل هو معناه مع غلامه او اخاه او
صديقه او ما جرى مجرى ذلك الا ترى انك لو قلت زيدا ضربت عدوه لم يكن معنى
ضربت عدوه اهنت زيدا بل المعنى اكرمت زيدا ضربت عدوه فظهر ان اهنت المقدر
بمعنى الفعل الظاهر مع بعض معمولاته دون بعض بخلاف جاوزت فانه بمعنى مررت مع
اى معمول له كان وان لم يكن هذا الى ايضا اضمرت معنى لابست فانه نظرد فى كل
فعل مشغل بضميره او بمتعلق الضمير اى معلق كان ولنا ان نقول فى تعيين العامل المقدر
رافعا كان او ناصبا انك ان سطرفان كان المفسر عاملا فى ضمير الاسم المقدم بلا
واسطة فقدرت لفظ ذلك المفسر بعينه كما فى ان زيد قام وان زيدا ضربته وان عمل فى
الضمير بواسطة حرف جر نحو ان زيد مر به وان زيدا مررت به فلك ان تضمر فعل الملابسة
مطلقا اى ان لوبس زيد وان لابست زيدا وكذا فى ان الخوان اكل عليه ان الخوان
الكلت مطلقا عليه اى ان لوبس الخوان وان لابست واما ان قلت الخوان اكل عليه
اللحم فانك تضمر لابس وفاعله ما اسند اليه الفعل المبنى للمفعول اى الابس اللحم الخوان
اكل عليه اللحم وكذا السوط ضرب به زيد ولك ان تفصل بان تقول ان كان هناك فعل متعد
الى ذلك الضمير بنفسه بمعنى ذلك اللازم اضمرته كما فى ان زيد مر به وان زيدا مررت
اى ان جوور زيد وان جاوزت زيدا والا فعل الملابسة كما ذكرنا فى الخوان اكل عليه والخوان
اكلت عليه وان كان المفسر عاملا فى متعلق الضمير فلك ان تضمر فعل الملابسة مطلقا اى
فيما عمل فيه بحرف الجر او بنفسه نحو ان زيد ضرب غلامه وان زيدا ضربت غلامه اى ان
لوبس زيد وان لابست زيدا وكذا فى ان زيد مر بغلامه وان زيدا مررت بغلامه و
لك ان تفصل فتضمر فى العامل بنفسه ذلك الفعل الظاهر بعينه مع مضاف الى ذلك
الاسم المذكور فتقول ان زيد ضرب غلامه وفى ان زيدا ضربت غلامه ان ضرب متعلق
زيد ضرب غلامه وان ضربت متعلق مضروب غلامه فيكون الفعل الظاهر تفسير المقدر

ومعمول

ومفعول الظاهر تفسير المتعلق المقدر وكذا فى نحو ان زيد لقى عمرو واخوه وان زيدا
لقيت عمرا واخاه والتفصيل اولى من اضمار الملابسة مطلقا لانه يتعذر اضمارها للمرفوع فى ان
زيد قام غلامه بل المعنى ان قام متعلق زيد قام غلامه ولتضمر فى العامل فى متعلق الضمير بواسطة
حرف الجر فعلا متعديا بمعنى ذلك الفعل اللازم ان وجد مع المضاف المذكور فتقول فى
ان زيد مر بغلامه وان زيدا مررت بغلامه جوز واما متعلق زيد مر بغلامه وان جاوزت
متعلق زيد مررت بغلامه وان لم يوجد متعد بمعناه فالملابسة نحو ان زيد اكل على جوابه
وان زيدا اكلت على جوابه اى ان لوبس زيد اكل على جوابه وان لابست زيدا اكلت على
جوابه هذا وان جاء فى جميع الصور المذكورة قبل الاسم المذكور ظرف او جار ومجرور نحو
اليوم زيدا ضربته واما السوط زيدا ضربته لم يتفاوت الامر لان الفعل المقدر يعمل فى ذلك
الظرف ايضا والجار ايضا واما ان جاء قبل الاسم المذكور مرفوع فان كان المفسر مما
يعمل فيهما مع استقامة المعنى كما فى ان زيد عمر اضربه اى ان ضرب زيد عمرا ضربه فلا
وكذا فى ان زيدا عمر وضربه والا اضمرت فعل الملابسة كما فى ان اللحم الخوان اكل عليه
اى ان لابس اللحم الخوان **قوله** ويختار الرفع بالابتداء عند عدم قرينة خلافه او عند
وجود اقوى منها كاما مع غير الطلب واذا للمفاجاة حال الاسم المحدود لا بعد وا
اربعة اقسام اما ان يختار رفعه او يختار نصبه او يجب نصبه او يستوى رفعه ونصبه
ولم يذكر جمهور النحاة ما وجب رفعه واثبته ابن كيسان قال وذلك اذا كان الفعل
مشغولا بمجروره يتحقق فاعلية الفاعل بان يكون اله الفعل نحو السوط ضرب به زيد لانه
كما حقق فاعلية الفاعل فكانه فاعل مرفوع وقد تقرر انه لا يجوز نصب الاسم المذكور
الا اذا اشتغل الفعل عنه بمنصوب وهذا الذى ذكره قياس لكن الوجه جواز نصبه
لكون الفعل مشغولا عنه بمنصوب محلا يلى ما بعد اذا المفاجات واجب الرفع فى نحو
خرجت فاذا السبع زيد يضربه عمر كما يجى ثم اعلم ان المص ابتدا بما يختار رفعه لان الرفع
هو الاصل لعدم احتياجه الى حذف عامل فقال يختار الرفع بالابتداء وقيس بقوله بالابتداء
عامل الرفع فى جميع ما يجوز رفعه فى هذا الباب حتى لا يظن ان رافعه فعل كما ان ناصبه
او النصب فعل قوله عند عدم قرينة خلافه الضمير فى خلافه للرفع وخلاف الرفع
النصب لان هذا الاسم المذكور اما ان يرتفع بالابتداء او ينتصب بفعل مقدر
اما الحرف فلا مدخل له لانه لا يكون الا الجار وكلامنا فى اسم ينتصب لفظا بما بعده لو سلط
عليه والمعنى يختار الرفع هذا الاسم المذكور عند عدم قرائن النصب الموجبة له والقرائن
التى يختار معها النصب والتى يستوى معها الامران على ما يجى شرحها ولا يريد مطلق
قرينة النصب لان المفسر قرينة النصب ومع عدمه ليس الاسم مما نحن فيه بل يريد قرائن

النصب التي سنذكرها على ما اخترنا اليه وانما اخترنا الرفع على النصب مع ذلك التقدير
لاحتياج النصب الى حذف الفعل واضماره والاصل عدمهما بخلاف الرفع فانه بعامل
معنوي عندهم لم يظهر قط في اللفظ حتى يقال ظرف فاضمر وعلى ما اخترنا في رفع المبتدا
لعوامل انما اخترنا الرفع على النصب لانه بعامل ظاهر دون النصب قوله او عند وجود
اقوى منها اي عند وجود قرينة للرفع هي اقوى من قرينة النصب وقرينة الرفع
التي لا تجامع قرينة النصب ويكون اقوى منها شيئان فقط على ما ذكروا اما واذا المفاجاة
اما اما فتجامع كل قرائن النصب هي مع احدها مغلوبة ومع الاخريين غالبة اما
الاولى فالطلب على ما مر والاخريان عطف الجملة التي بعدها على فعلية وكونها
جوابا لجملة استفهامية فعلية واما اذا فلا تجامع من قرائن النصب الا واحدة واذا عاطفة
عليها وتلك القرينة كون الجملة المصدرة بها معطوفة على فعلية كما يجيء واما اما فانما
رجح الرفع معها على النصب مع القرينتين المذكورتين لان رجحان النصب في مثلهما
انما كان لمراعاة التناسب بين المعطوف والمعطوف عليه في كونهما فعليتين نحو
قام زيد وعمرا اكرمته ولقصد التناسب بين السؤال والجواب في كونهما فعليتين نحو
زيدا اكرمته في جواب من قال ايهم اكرمت فاذا صدرت الجملتان باما نحو قام زيد واما
عمرو فقد اكرمته واما زيد فقد اعطيته دينارا في جواب ايهم اعطيت فان اما من
الحروف التي يبتدأ بعدها الكلام ويستانف ولا ينظر معها الى ما قبلها فلم يمكن قصد
التناسب معها لكون وضعها لتضمين مناسبة ما بعدها لما قبلها اعني الاستئناف وجعل
نسبة الجملة للاستئناف الى ما كانت في الاصل عليه وهو اختيار الرفع للسلامة
من الحذف والتقدير فاما في الحقيقة ليست مخصصة للرفع لان وقوع الاسمية والفعلية
بعدها على السواء نحو قوله تعالى فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر لكن عملها
في الصورتين انها منعت مقتضي النصب عن التاثير فبقي مقتضي الرفع بحاله وهو كون
الاصل سلامة الكلام من الحذف والتقدير واما حتى في نحو قوله القى الصحيفة كي يخفف
رحله والزاد حتى نعله القاها فهي وان كانت يستانف بعدها الكلام الا انها ليست
متمحضة للاستئناف كاما الا ترى انها لا تقع في اول الكلام كاما فلم يكن الرفع
بعدها اولى فهي كسائر حروف العطف لظهورها في ذلك الباب واما اذا كانت
اما مع الطلب وهو الامر والنهي والدعاء فقط لا سائر انواع الطلب نحو زيد
بل ضربه وزيد ليتك تضربه والا ما تضربه واما عمرا فرحمه الله وانما ضارب
مغلوبة يجب رفع الاسم معها كما تقدم فاما مع الثلاثة مغلوبة نحو اما زيدا فاكرمه
واما بكرا فلا تضربه واما عمرا فرحمه الله وانما صارت مغلوبة لان وقوع هذه

الا سائر خبرا للمبتدا قليل في الاستعمال وذلك لان كون الجملة الطلبية فعلية اولى لكن
لاختصاص الطلب بالفعل الا ترى الى اقتصار حروف الطلب للفعل كحرف الاستفهام والعرض
والتحضيض واما قوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم فلم يمكن جعلها فعلية لتعذر اعراب كما امكن ذلك في نحو زيدا
ضربه وكذا لا يمكن في نحو بل زيد ضاربه وزيد بل ضربته وعمرو الا تضربه واما قولهم ان قوله نحو زيد اضربه
ولا تضربه بالرفع لمناقضة الخبر الذي هو المحتمل للصدق والكذب لهذه الثلاثة الطلبية التي لا تحتملها
الانشاء وهل يعد مخرج الامر والنهي والدعاء عن حقيقتها كقولك في زيد اضربه زيدا طلب منك
ضربه فمنقوض بانه يكثر في الجملة الاسمية تصدرها بما يخرجها عن كونها خبرية مع انه يسمى الخبر فيها خبر
المبتدا نحو ازيد منطلق ولعلك عندنا وكم زيد من ابوه وعمرو هل ضربته وزيد ليتك قبلته
ولا يجب في خبر المبتدا احتماله للصدق والكذب وانما سمي خبرا اصطلاحا كما ان الفاعل سمي
فاعلا وان لم يصدر الفعل منه في بعض المواضع فنقول لما كان الطلب من قرائن النصب كما ذكرنا
واما ليس من قرائن الرفع كما بينا لنفي التعارض في نحو اما زيد فاضربه بين الطلب واصالة السلامة
من الحذف والتقدير ورجح الطلب اولى لكثرة وقوع الحذف والتقدير في كلامهم وقلة استعمال
الطلبية اسمية مع امكان جعلها فعلية بمجرد تغيير اعراب واما اذا المفاجاة فهي في ضعف الا الاسمية
بعدها مثل حتى ولهذا لا تقع في صدر الكلام من دون ان يتقدمها شيء كما يقع اما لكن
النحاة قالوا انها اذا جامعت حرفا عاطفا على الجملة الفعلية فهي غالبة على العاطف بمعنى ان
الرفع اولى من النصب مع جواز النصب نحو قام زيد واذا عمرو يضربه بكر ومما قالوا
يطرد ذلك انهم اتفقوا على انها لا يجيء بعدها الا الاسمية فرقا بينها وبين اذا الشرطية من اول
الامر فقياس هذا وجوب الرفع بعدها مع مجيئها بعد العاطف حتى لو سمع نصب ما بعدها مع العاطف
المذكور لكان لهم ان يقولوا خالف اصلها في هذا الموضع الخاص رعاية للتناسب المطلوب
عندهم وفي غير هذا الموضع يجب رفع ما بعدها نحو زيد في الدار واذا عمرو اضربه واما مع عدم السماع
فالاصل منعه بناء على الاجماع المذكور قوله ويختار النصب بالعطف على جملة فعلية للتناسب
وبعد حرف النفي وحرف الاستفهام واذا الشرطية وحيث وفي الامر والنهي وعند خوف
لبس المفسر بالصفة نحو انا كل شيء خلقناه بقدر هذه قرائن يختار معها النصب في الاسم المذكور
قوله بالعطف على جملة فعلية نحو قام زيد وعمرا اكرمته وكذا مع لكن وبل وذلك مع لكن
وبل وذلك للتناسب المعطوف والمعطوف عليه في كونهما فعليتين وكذا في مررت برجل ضارب
عمرا وهندا الصلها لعطف على ما به الفعل واما في نحو احسن زيد وعمرا يضربه فلا يرجح
النصب لكون فعل التعجب لجموده وتجرده عن معنى الحدوث لا يخفى بالاسم كذا قال
سيبويه والظاهر ان اللام اعتراضية لا معطوفة قوله وبعد حرف النفي هي لا وما وان
نحو قوله فلا حسبا فخرت به لتيم ولا جدا اذا ازدحم الجدود وكذا ما زيدا ضربته وانما اختير

النصب فيهما مع جواز الرفع لان النفي في الحقيقة لمضمون الفعل فايلاؤه لفظا او تقديرا المنفي
مضمونه اولى وليس لم ولما ولن من هذه الجملة اذ هي عاملة في المضارع ولا الصدر معمولها له
لضعفها في العمل فلا يقال لم زيدا يضربه ولا لن بكرا تقتله كما يقال ان زيدا تضربه او ضربته
لقوة ان لجزمها للفعلين واما ليس فمن قال انه حرف وليس هذا ايضا من هذا الباب لان
ما بعده واجب الرفع بكونه اسمه والجملة بعده خبره نحو ليس زيد ضربته وبعض من قال بحرفيتها
جوز الغاءها عن العمل الغاء ما اسند لا الا بقولهم ليس الطيب الا المسك برفع المسك كما يجيء
في باب ما وحمل عليه قولهم ليس خلق الله مثله اي خلق الله مثله ونحو ليس زيد ضربته على الغاء ليس و
الوجه ان ليس خلق الله من باب توجه الفعلين الى مرفوع واحد وخلق خبر ليس له ويجوز ان يكون
اسم ليس فيه وفي قولك ليس زيدا ضربته ضمير الشان والمفسر جملة فعلية كما في قوله تعالى
فانها لا تعمى الابصار قوله وحرف الاستفهام عليه ولولا الفعل كعليه اولوية حرف
النفي به قال سيبويه ليس جواز الرفع في الهمزة كجوازه في نحو قام زيد وعمرو كلمته يعني ان
الرفع في الثاني احسن فليس طلب المشاكلة بين المعطوف والمعطوف عليه اذا كان المعطوف عليه
جملة فعلية في اقتضاء النصب كهمزة الاستفهام بل الهمزة اشد اقتضاء له وكذا جعل سيبويه الرفع
بعد حروف النفي احسن منه بعد الهمزة وذلك لان الجملة مع الهمزة يصير طلبية وكون الطلبية
فعلية اولى ان امكن كما ذكرنا ولا يصير مع حرف النفي طلبية واعلم ان للاستفهام حرفين
احدهما عريق فيه وهو الهمزة فهي تدخل على الفعلية نحو اضرب زيد وعلى الاسمية الخالية من
الفعل نحو ازيد خارج وعلى الاسمية التي خبر المبتدا فيها فعلية نحو ازيد خرج وثانيهما دخيل
فيه وهو هل التي اصلها ان يكون بمعنى قد اللازمة للفعلية كما يجيء في قسم الحروف فهي تدخل على
الفعلية وعلى الاسمية التي ليس خبر المبتدا فيها فعلية نحو هل زيد قائم لمشابهة الهمزة واما الاسمية
التي جزؤها الثاني فعلية فلا تدخل عليها الا على قبح نحو هل زيد خرج لانها اذا لم تجد فعلا تسلت عنه
فان كان احد جزئي الجملة التي تدخلها فعلا تذكرت الصحبة القديمة فلا ترضى الا بان تعانقه فيجب ان
تولاه ايا ما وكذا يقبح دخولها على فعلية مع الفصل بينها وبين الفعل باسم نحو هل زيدا ضربت
وعلى فعلية مقدر فعلها بمفسر الفعل ظاهر نحو هل زيدا ضربته والنصب هنا افصح الفصيحين وقد
مر الخلاف بين سيبويه والاخفش في ان الرفع اولى او النصب في نحو ا انت زيدا ضربته و
الوفاق في اختيار النصب في نحو اليوم زيدا ضربته والاسماء المتضمنة للاستفهام نحو هل
في فعلية فعلها ملفوظ به ويقبح متى زيدا ضربت ومتى زيد خرج فالرفع في متى زيد ضربته
افصح الفصيحين كما ذكرنا في هل وعكس متى زيد خارج كل ذلك لان كل متطفل على شيء فهمه
لزوم اصل المتطفل عليه اذا امكن واصل همزة الاستفهام دخولها على الفعل صريحا اذ لها
جاز بلا قبح نحو متى زيد قائم لان الفعل معدوم وان كان المتضمن للاستفهام هو الاسم المحدود

فرفعه اولى نحو ايهم ضربته كما في زيد ضربته والعلة كالعلة قوله واذا الشرطية فيها خلاف نقل عن
الكوفيين انها كان في وقوع الجملتين بعدها الا ان الجملة الاسمية لا بد ان يكون الخبر فيها فعلا الا
في الشاذ كقوله اذا الخصم ابزى مائل الراس انكب ونقل عن سيبويه والاخفش وهو المفهوم من
جواز وقوع الاسمية المشروط بعدها لكن على ضعف والاكثر كونها عندهما فعلية اما ظاهرة
نحو اذا جاء زيد او مقدرة نحو اذا السماء انشقت اي اذا انشقت السماء ونقل عن المبرد
اختصاصها بالفعلية فيجب عنده تاويل نحو اذا السماء انشقت اي اذا انشقت السماء
فقوله واذا الشرطية يعني على مذهب سيبويه والاخفش وانما اختار بعدها الفعلية لان الشرط
بالفعل اولى كالنفي والاستفهام وانما لم توجبا الفعل بعدها كما فعل المبرد لانها ليست عريقة
في الشرط كان ولو ولا ظاهرة في تضمن معناه كمن ومتى على ما يجيء في الظروف المبنية واما على
مذهب المبرد فينبغي ان لا يجوز بعدها الرفع الا على وجه ذكره وهو ان بعضهم يجوز في جميع
ما ذكرنا ونحوه مع ان المنتصب بفعل مقدر مفسر بالظاهر ان يرتفع بالفعل المقدر الذي
هو لازم ذلك الظاهر قال السيرافي في نحو هلا زيد قتلته بتقدير هلا قتل زيد قتلته وروى
الكوفيون لا تجزعي ان منفس اهلكته واذا هلكت فعند ذلك فاجزعي اي ان اهلك منفس
او ان هلك منفس فعلى هذا تقدر على مذهب المبرد في بيت ذي الرمة اذا ابن ابي موسى
بلالا بلغته فقام بفاس بين وصليك جازر وعلى الرواية برفع اذا بلغ ابن ابي موسى بلال
والاولى مطابقة المفسر للمفسر في الرفع والنصب اذا امكن قوله وحيث دالة على المكان
في المكان كاذ في الزمان نحو حيث زيدا تجده فاكرمه ولكن استعمالها استعمال كلمات الشرط اكثر
من استعمال اذ وانها تدخل على الاسمية التي جزؤها اسمان اتفاقا نحو اجلس حيث زيد جالس
اما اذا كان ثانيهما فعلا فهي وسائر الاسماء الجوازم المتضمنة معنى الشرط نحو متى وانما لا يفصل بينها
وبين الفعل الا عند الضرورة قال فمتى واغل ينبهم يحيوه وتعطف عليه كاس الساقي وقال
صعدة نابتة في حائر اينما الريح تميلها تمل واضطر الشاعر الى الفصل نحو متى زيدا تره
تكرمه فالنصب واجب لوجوب تقدير الفعل بعدها قوله وفي الامر والنهي قد تقدم ذلك
علته قوله وعند خوف لبس المفسر بالصفة اذا اردت مثلا ان تخبر ان كل واحد من مماليك
اشتريته بعشرين دينارا نصبت كلا فهو نص في المعنى المقصود لان التقدير اشتريت كل واحد
من مماليكي بعشرين واما ان رفعت كلا فيحتمل ان يكون اشتريته خبرا له وقولك بعشرين متعلقا به اي
كل واحد منهم مشترى بعشرين وهو المعنى المقصود ويحتمل ان يكون اشتريته صفة لكل واحد
وقولك بعشرين هو الخبر اي كل من اشتريته من المماليك فهو بعشرين فرفعه اذن مطرد لاحتمال
الوجه الثاني الذي هو غير مقصود ومخالف للوجه الاول اذ ربما يكون لك على الوجه الثاني
منهم من اشتريته باكثر من عشرين او باقل منها او اكثر وربما يكون ايضا لك منهم جماعة

ما لهم او الوراء او غير ذلك وكل هذا خلاف المقصود فالنصب اولى لكونه
نصا في المعنى المقصود والرفع محتمل له ولغيره والمثال الذي ورده المص من الكتاب العزيز
اعني قوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر لا يتفاوت فيه المعنى كما تتفاوت في مثالها سواء
جعلت الفعل صفة او خبرا فلا يصلح اذن للتمثيل وذلك لان مراده تعالى بكل شيء مخلوق نصب
كل او رفعه وسواء جعلت خلقناه صفته مع الرفع او خبرا عنه وذلك ان قوله خلقناه كل
شيء بقدر لا يريد به خلقنا كل ما يقع عليه اسم الشيء لانه تعالى لم يخلق جميع الممكنات غير المتناهية
ويقع على كل واحد منها اسم شيء فكل شيء في هذه الاية ليس كما في قوله تعالى والله على كل
شيء قدير لان معناه انه قادر على كل ممكن غير متناه فاذا تقرر هذا قلنا ان معنى كل شيء خلقناه
بقدر برفع كل على ان خلقناه هو الخبر كل مخلوق مخلوق بقدر وعلى ان خلقناه صفة كل
شيء مخلوق كائن بقدر والمعنيان واحد ولفظ كل شيء في الاية مختص بالمخلوقات سواء
كان خلقناه صفة له او خبرا وليس مع التقدير الاول عم منه مع التقدير الثاني كما كان
في مثالنا ويختار النصب ايضا اذا كان الكلام جوابا عن استفهام بجملة فعلية كما اذا قيل ازيدا
احدا او ابهم او غلام ايهم رايت فيقول زيدا رايته وانما كان النصب اولى لتطابق الجواب
السؤال في كونهما فعليتين وكذا اذا قيل اضارب الزيدان احدا قلت زيدا اضربانه لان معناه
الضرب الزيدان احدا فهو مقدر بالفعلية واختار الكسائي النصب اذا كان الاسم المحدود
بعد اسم فاعل في المعنى نحو زيد هذا ضاربها وهو في المعنى هو الضارب وان كان
في اللفظ مبتدا فنصب هذا اولى لانه كانه قيل يضرب زيد هذا **قوله** ويستوي
الامران في مثل زيد قام وعمرو اكرمته يعني يستوي الرفع والنصب في الاسم المحدود
اذا كان قبله عاطف على جملة اسمية الخبر فيها جملة فعلية او على الخبر فيها وانما استويا
لانه يمكن ان يكون ما بعد الواو عطفا على الاسمية التي هي الكبرى فيختار الرفع مع جواز
النصب لتناسب المعطوف والمعطوف عليه في كونهما اسميتين وان يكون عطفا على
الفعلية التي هي الصغرى فيختار النصب مع جواز الرفع لتناسب في كونهما فعليتين فان
قيل بل الرفع اولى للسلامة من الحذف والتقدير عورض بكون الكلام المعطوف اقرب
الى الفعلية منه الى الاسمية وهذا المثال اعني زيد قام وعمرو وكلمته مثال ورده سيبويه واعترض
عليه بانه لا يجوز فيه العطف على الصغرى لانها خبر المبتدا والمعطوف في حكم المعطوف
عليه فيما يجب له ويمتنع عليه والواجب في الجملة التي هي خبر المبتدا رجوع ضمير الى المبتدا
وليس في عمرو كلمته ضمير راجع الى زيد وبعبارة اخرى وهي انه يجب في المعطوف جواز
قيامه مقام المعطوف عليه ولو قلت زيدا كلمت عمرا لم يجز وبعبارة اخرى للاخفش
وهي انه لا يجوز عطف جملة لا محل لها على جملة لها محل واعتذر لسيبويه باعذار احدها

للسيرافي وهو جواب عن جميع العبارات ان غرض سيبويه لم يكن تصحيح المثال بتعيين جملة
اسمية الصدر فعلية العجز معطوف عليها او على الجزء منها وتصحيح المثال لك بزيادة ضمير فيه
نحو عمرو كلمته في داره او لاجله او نحو ذلك وانما سكت سيبويه عن هذا اعتمادا على علم
السامع انه لا بد للخبر اذا كان جملة من ضمير فصحح المثال دار او ذاك واجاب بعضهم عن الوجه
الاول بانه ليس يسلم ان حكم المعطوف حكم المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع الا ترى
الى قولهم رب شاة وسخلتها ودهان سخلتها ايضا نكرة كما يأتي في باب المضمرات
واجيب عن الوجه الثاني بانك تقول زيد لقيته وعمرا ولو قلت زيد لقيت عمرا لم
فلا يلزم جواز قيام المعطوف مقام المعطوف عليه واجاب ابو علي عن اعتراض الاخفش
بان الاعراب لما لم يظهر في المعطوف عليه جاز ان يعطف عليه جملة الاعراب لها
واسد الاعتراضات هو الاول والجواب ما قال السيرافي ثم ان مثل هذا المثال جازه سيبويه
مسوما بين رفع الاسم ونصبه على ما يؤذن به ظاهر كلامه ومنعه الاخفش لخلو المعطوف
عن الضمير وجوزه ابو علي على ان الرفع فيه اولى من النصب وان ورد في الجملة المعطوفة
ضميرا راجعا الى المبتدا الاول فلا خلاف في جوازه ومثل قولك زيد قام وعمرو
اكرمته قولك زيد ضارب وبكرا اكرمته يستوي في بكر الوجهان لان الاسم الفاعل
الناصب للمفعول به كالفعل واما اذا قلت زيد قائم غلامه وبكر اكرمته فالرفع
اولى لان اسمي الفاعل والمفعول اذا لم ينصبا المفعول به لم يتم مشابهتهما للفعل كما يجيء
في باب الاضافة اذ قد يرفع الضعيف المشابه للفعل نحو زيد مصري حماره **قوله**
ويجب النصب بعد حرف الشرط وحرف التحضيض مثل ان زيدا ضربته والا زيدا ضربته
حرف الشرط ان ولو نحو لو زيدا اكرمته واما اما فهي وان كانت من حروف الشرط
الا ان الرفع يختار بعدها على ما تقدم لان النصب في اخواته انما وجب لاجل الفعل
المقدر المتعدي وشرطها فعل لازم واجب الحذف كما يجيء غير مفسر بشيء فلا يكون
من هذا الباب ولعدم امكان من شيء وليس للشرط حرف غير هذه الثلثة الا اذما
عند سيبويه ولقبح الفصل بينهما وبين الفعل باسم مرفوع او منصوب نحو اذ ما زيد قائم
زيدا ضربته كما ذكرنا في متى وحيثما قوله وحرف التحضيض هو ازلعة هلا والا ولولا
لوما وعند الخليل الا المخففة قد يكون للتحضيض كما يجيء في قوله الا رجلا جزاه الله خيرا
التقدير الا روني اي هلا روني وحرف التحضيض لا يدخل الا على الافعال بالاستقرار
اتفاقا منهم وقد يقدر الفعل بعدها اما مفسرا كما في قولك هلا زيدا ضربته او غير مفسر
كما في قوله تعدون عقر النيب افضل مجدكم بني ضوطرى لولا الكمي المقنعا اي لولا تعدون
وكذا ان ولو فانه يقدر الفعل بعدهما بلا مفسر نحو ان خيرا فخير ونحو اطلبوا العلم ولو

بالنصب ولا شك ان التحضيض والعرض والاستفهام والنفي والشرط والتمني معان تتعلق بالفعل فكان القياس اختصاص الحروف الدالة عليها بالافعال الا ان بعضها اختصت بالاسمية كليت و لعل وبعضها استعمل في القبيلين مع اولويتها بالافعال كهمزة الاستفهام وما ولا للنفي وبعضها اختلف في اختصاصها بالافعال كحرفي الشرط وجميع هذه الا اعني البقاء على الاصل من الاختصاص والعلية في الافعال والاشتراك بين القبيلين والاختصاص بالاسماء امور موقوفة على السماع لا طريق للقياس فيها ولا على مخصصه لكل واحد منها ما اختص بهذا وقد جاء حرف التحضيض قبل الاسمية قال وهب لكي ارسلت لساعة الى فهلا نفس ليلا تتبعها واما حرفا الشرط فلا في لو قد مضى في باب المبتدا واما ان فاكثر البصريين على انه لا يدخل الا في فعل ظاهر او مقدر ونقل عن الاخفش جواز ارتفاع الاسم بعده على الابتداء بشرط كون خبره فعلا ومن الحروف اللازم دخولها على الافعال الا للعرض نحو الا زيدا اكرمه على ما يجي الكلام فيه في اسم لا لنفي الجنس **قوله** وليس مثل ازيد ذهب به منه فالرفع اي فالرفع واجب وانما قال انه ليس منه اي من هذا الباب لانه وان كان اسما بعده فعل لكنه ليس مشتغلا عنه اي عن العمل فيه اي عن نصبه ای عمل الفعل وشبهه فيما قبله لا يكون الا النصب كما ذكرنا وقوله بضميره او متعلقه اي بنصب ضميره او بنصب متعلق ضميره لان الفعل لا يشتغل عن نصب اسم برفع ضميره ففي قولك ازيد ذهب به خرج زيد من الحد المذكور لقوله مشتغل عنه وبقوله بضميره او المعنى مشتغل عن نصبه بنصب ضميره هذا على انه جوز ابن السراج والسيرافي في مثل هذا الفعل المبني للمفعول اسناده الى مصدر مقدر نحو ازيدا ذهب الذهاب به فيكون الجار والمجرور في محل النصب فينصب الاسم السابق لحصول الشرائط وهو ضعيف لعدم الاختصاص في المصدر المدلول عليه بالفعل وجوزه الكوفيون نصب الاسم السابق من دون حاجة الى المسند اليه المذكور بل يقدرون قبل الاسم فعلا متعديا نحو اذهب شخص زيدا ذهب به فاللازم مفسر المتعدي كما ذكرنا قيل عن بعضهم انهم يضمرون في نحو ان زيد ضربته لازم الفعل الظاهر على العكس اي ان ضرب زيد ضربته وكلاهما خلاف الاصل اذ الاصل موافقة الاسم المحدود لضميره او متعلقه في الرفع والنصب اذ ضميره او متعلقه تابعه كما ان عامل عامل الضمير والمتعلق شبه عامل الاسم معنوي في ان زيد ذهب او ذهب غلامه او ذهب بغلامه رافعا ومعنوي في ان زيدا ضربته وحق عليه

الضلالة او ضربت غلامه او حق على غلامه الضلالة ناصبا **قوله** وكذا كل شيء فعلوه في الزبر اي ليس من هذا الباب لانه خرج بقوله مشتغل عنه اي عن نصبه مع بقاء المعنى الحاصل بالرفع وهنا لو نصب كل شيء بفعلوا المشتق معنى الرفع او لصار المعنى فعلوا في الزبر كل شيء ان علقنا الجار والمجرور بفعلوا بحكم الفعل في الزبر اي في صحائف اعمالنا شيء ادلم يوقع فيها فعلا بل الكرام الكاتبون وقعوا فيها الكتابة وان جعلنا الجار نعتا لكل شيء صار المعنى فعلوا كل شيء مثبت في صحائف اعمالهم وهذا وان كان معنى مستقيما الا انه خلاف المعنى المقصود حالة الرفع اذ المراد منه ما اريد في قوله تعالى وكل صغير وكبير مستطر وفعلوه صفة كل شيء اي كل فعلوه مثبت في صحائف اعمالهم لا يغادر صغيرة ولا كبيرة **قوله** ونحو الزانية والزاني فاجلدوا الفا معنى الشرط عند المبرد وجملتان عند سيبويه والا فالمختار النصب جميع الشرائط فيه حاصلة في بدء النظر لان ما بعد الفاء قد يعمل فيما قبلها كما في نحو وربك فكبر الا ان القراء لما اتفقوا فيه على الرفع الا ما روى في الشاذ عن عيسى بن عمر انه قرا بالنصب والنصب مع الطلب مختار كما تقدم والقران لا يجوز الا على غير المختار بحمل له النحاة وجها يخرج به عن الحد المذكور لئلا يلزم منه غير المختار فيقول ما بعد الفاء يعمل فيما قبلها اذا كانت زائدة كما في قوله تعالى اذا جاء نصر الله الى قوله فسبح كما يجي في الظروف المبنية او يكون الفاء واقعة غير موقعها للعرض كما في وربك فكبر واما اليتيم فلا تقهر واما اذا لم تكن زائدة وكانت واقعة في موقعها كما بعد ما لا يعمل فيما قبلها كما تقدم وفي الاية هي كذلك لكون الالف واللام في الزانية مبتدا موصولا به فيه معنى الشرط واسم الفاعل الذي هو صلته كالشرط فخبر المبتدا كالجزاء وهذا الذي ذكرته مذهب الفراء والمبرد فالفاء واقعة في موقعها فخرج عن الحد بقوله مشتغل عنه بضميره او متعلقه وقال سيبويه هما جملتان اي الزانية مبتدا محذوف ه المضاف اي حكم والخبر محذوف اي فيما يتلى عليكم بعد قوله فاجلدوا او الذي وعدوا ان حكم الزانية فيه والفاء عنده ايضا للسببية اي ان ثبت زناهما فاجلدوا واخرج ايضا بقوله مشتغل عنه بضميره كما قدمنا قوله والا فالمختار النصب اي لولا التقدير ان المذكوران للمبرد وسيبويه لكان من هذا الباب وكان المختار النصب لقرينة الطلب التي هي اقوى قرائنه وتقدير المبرد اقوى لعدم الاضمار فيه كما في تقدير سيبويه واعلم ان المشتغل به المفسر من ضمير الاسم المذكور او متعلقه ان وقع بعد الا فالفعل المقدر ينبغي ان يكون مثبتا فيقدر في نحو ان زيد لم يقم الا هو ان قام زيد لم يقم الا هو وفي نحو ان زيدا لم يضرب الا اياه ضرب زيدا لم يضرب الا اياه وذلك لان الاسم المذكور يقع من الفعل المقدر موقع الاسم المشتغل به من المفسر الا ترى ان احدا واقع من اشتراك المقدر مقام الضمير من المفسر وكذا زيدا في ان زيدا ضربته واقع من ضرب المقدر موقع الضمير من المفسر

الا اذا كان فاعلا ومفعولا منصب لا غير لان الاستثناء المفرغ لا يكون الا بعد غير الموجب
وليس قبل الاسم المذكور الا نفي متعلق بنفي الفعل المصدر كما يقتضي الا المذكور قبل المشتغل به
نفي المفسر فلم يبق الا اضمار الفعل الموجب ليوافق في المعنى المثبت المفهوم بعد الا ههنا زيد
في سياق ليوافق في المعنى لم يقم الا هو وكذا اضرب زيدا لو اوفى لم تضرب الا اياه فاذا
تقرر هذا فلنقل قد يكون في المفسر ضميران للاسم المذكور مرفوع ومنصوب وقد يكون فيه
ضمير ومتعلق به كذلك اي مختلفان رفعا ونصبا وقد يكون فيه متعلقان بضميريه كذلك فالاول
على ثلثة اضرب لان الضميرين اما متصلان او منفصلان او متصل ومنفصل فان كانا متصلين
فلك الخيار في اضمار فعل رافع لذلك الاسم المذكور او اضمار ناصب مثاله ان زيدا لم يعطك
اياه الا هو فلو فان نصبته اعتبارا باياه قدرت بعد لم يعطك زيدا لم يعطك اياه الا هو فلو
سلطت الفعل عليه قلت زيدا لم يعطك الا هو وان رفعته اعتبارا بهو قدرت بعد هكذا اعطاك
اياه زيد لم يعطك الا هو لان المشتغل به اولى بعد الا فلا بد من تقدير موجب كما تقدم وتسلط المفسر عليها
على الاسم المذكور محال اذ الفعل لا يرفع ما نصبه وان كان احدهما متصلا والآخر منفصلا فالاعتبار
بالمتصل يعني ان كان مرفوعا اضمر الرافع وان كان منصوبا اضمر الناصب فالاول نحو ان زيدا اعطاك
الا هو واياه راجع الى زيد وجاز كون الفاعل والمفعول ضميرين لشيء واحد لكون احدهما منفصلا
وكذا ان زيدا لم يضرب الا اياه التقدير ان اعطاك زيدا اعطاك اياه وان لم يضرب زيد لم
يضرب الا اياه ولو اعتبر المنفصل لكان التقدير ان اعطاك زيدا اعطاك اياه والمفعول
غير الفاعل الذي هو ضمير متصل وقد يبقى امتناع ذلك مع تعدد المفعول في نحو زيدا ضرب
نفسه نحو زيد ما اخره ولكان التسلط ان زيدا اعطاك فيكون نحو زيدا ضرب ولا يجوز وكذا
لو اعتبر المنفصل في زيدا لم يضرب الا اياه لكان التقدير ضرب زيدا وبالتسلط زيدا
ضرب ولا يجوز والثاني اي الذي المتصل فيه منصوب نحو ان زيدا لم يضربه الا هو اي ان لم
يضرب زيدا لم يضربه الا هو ولو اعتبر المنفصل لكان التقدير ان ضربه زيد والفاعل غير
المفعول الذي هو ضمير متصل وقد تقدم امتناع ذلك وان كانا منفصلين فلا بد ان يكون الفعل
من افعال القلوب او مما الحق به كعدمت وفقدت والا اتحد ضمير الفاعل والمفعول في المعنى
منفصلين ولا يجوز ذلك في الافعال الا في افعال القلوب كما يجيء في بابها انشاء الله فان كان الاسم المذكور
ظاهرا وجب رفعه اعتبارا بالضمير المرفوع نحو ان زيدا علمه قائما اي ان علم زيد علمه قائما اذ لو
نصب لكان التقدير ان علم زيدا علمه قائما فيغاير المفعول الفاعل الذي هو ضمير متصل ولا يجوز
الا في افعال القلوب ولا في غيرها مع تعدد المفعول نحو زيدا علم قائما ولا يجوز الضابط لما
ذكرنا وان كان الاسم المذكور ضميرا راجعا الى ما قبله جاز رفعه ونصبه اعتبارا لكل واحد
من ضميري المفسر كقولك لعمرو ذكر زيد انه ان اياه علمه قائما اي ان علمه علمه قائما المنفصل

الضمير المنفصل لا ظهر عامله وبالتسلط ان اياه علم قائما نحو ان هو علمه قائما اي ان علم علمه قائما
باستتار الضمير لاظهار العامل واما المفسر الذي معه ضمير ومتعلق به مختلفان رفعا ونصبا نحو ان
زيدا ضرب غلامه وان زيدا ضربه غلامه وان زيد مر بغلامه وان زيد مر به غلامه فالاعتبار
بالضمير المتصل المتصل لا بالمتعلق فيجب في ان زيد ضرب غلامه الرفع اذ لو نصبته اعتبارا بالمتعلق
الضمير لكان التقدير ان لابس زيدا ضمير لابس زيدا ولا يجوز كما قدمنا وعلى ما قدرنا قبل
من كون المضاف محذوفا في مثله يكون التقدير ان ضرب زيدا اي متعلق زيد فيكون المفعول
في الظاهر مفسرا للفاعل وهو ضمير متصل وفي التقدير يدل المفعول مفسرا للفاعل ولا يجوز الا مع
تعدد المفعول نحو زيدا ضرب وغلام هند ضرب فكيف مع تأخره وبالتسلط يصير ان زيدا
لابس او ان زيدا ضرب اي متعلق زيد ضرب ولا يجوز واما ان كان الضمير في المسئلتين منفصلا فان
رفع الاسم المذكور ونصبه نحو ان زيدا لم يضرب غلامه الا هو اياه وان زيدا لم يضرب غلامه
الا هو تقدير الرفع في المسئلة الاولى ان لم يضرب زيد اي متعلق زيد لم يضرب غلامه الا اياه
وتقدير النصب فيها ان ضرب غلام زيد زيدا لم يضرب غلامه الا اياه وبالتسلط ان
زيدا ضرب غلامه لانك اذا حذفت الضمير المستثنى حذفت اداة الاستثناء فصار الفعل موجبا
ليستقيم معنى ايجاب الضرب لزيد كما كان مع الاستثناء وتقدير الرفع في الثانية ان ضرب
غلامه زيد لم يضرب غلامه الا هو وتقدير النصب فيها ان لم يضرب زيدا اي متعلق به
لم يضرب غلامه الا هو وان لم يلابس زيدا يضرب غلامه لم يضرب غلامه الا هو على تقدير
المضاف ان زيدا لم يلابس يضرب غلامه الا هو واما المفسر الذي هو معه متعلقان
بضميري الاسم المذكور مختلفان رفعا ونصبا نحو ان زيد ضرب اخوه اياه فلك
بالاسم المذكور الرفع والنصب فتقدير الرفع ان ضرب زيدا اي متعلق زيد ضرب اخوه
اياه وبالتسلط ان زيدا اي اباه زيد ضرب اخوه وعلى تقدير النصب ان زيدا لابس
يضرب اخوه هذا ما عرض لاتمام هذا الباب والله اعلم بالصواب قوله التاسع
التحذير وهو معمول بتقدير اتق تحذيرا مما بعده او ذكر المحذر منه مكررا نحو اياك والاسد واياك ان
تحذف والطريق الطريق يعني للفظ المحذر منه من نحو اياك والاسد ونحو الاسد الاسد تحذيرا
مع انه ليس بتحذير بل هو المحذر قوله هو معمول بل المحذر مقدر اتق تحذيرا مما بعده يعني
بان لفظ المحذر هو اياك دون المعطوف وليس كذا بل المحذر لفظ المعطوف والمعطوف
عليه والصحيح ان يقال لفظ المحذر على ضربين اما لفظ المحذر منه مكررا معمولا لبعد مقدرا
نحو الاسد الاسد او لفظ المحذر مع المحذر منه بعده معمولا لبعد مقدرا قوله تحذيرا مما
بعده مفعول له والعامل فيه المصدر اعني التقدير اي بان تقدر اتق تحذيرا مما بعد
ذلك المعمول كالاسد الذي بعد اياك وتقدر اتق مشاهدة بعض المسامحة من حيث المعنى

او لضرب المعنى اتق نفسك من الاسد ولا يقال المعنى اتق زيدا من الاسد اى نحيه ولو قال
بتقدير اتق او بعد كان اولى قوله او ذكر المحذر منه مكررا فيه نظر وذلك ان ذكر مصدر في عطفه
على قوله معمول بعد من حيث المعنى الا ان يقدر في الاول مضاف اى هو ذكر معمول او ذكر
المحذر منه وفيه نظر ايضا لان مراده بالتحذير هذا المنصوب لانه في تقسيم المنصوبات الا ترى
الى قوله الثاني المنادى الثالث ما اضمر عامله فلا يصح الرابع ذكر منصوب حكمه كذا وفي بعض النسخ
او ذكر بلفظ ما لم يسم فاعله وليس بوجه لان او ههنا متصلة من حيث المعنى فينبغي ان يكون مثل الذى
قبل كما في نحو جاءنى زيد او عمرو بلى ولو كانت منفصلة جازت المخالفة بين ما بعدها وما قبلها
تقول انا مقيم ثم بدا لك فتقول او امشى بمعنى بل انا امشى فيكون للاضراب عن الاول
والاثبات للثاني كما مر في حروف العطف قال سيبويه في قوله تعالى ولا تطع منهم
آثما او كفورا لو قال او لا تطع كفورا انقلب المعنى لانها ادون اضرابه بمعنى بل
فيكون للاضراب عن النهى عن طاعة الآثم فلو قلنا ههنا او ذكر لكان اضرابا عن قوله
معمول بتقدير اتق ولا يستقيم فعلى كل وجه في لفظه نظر وضابط هذا الباب ان يقول
كل محذر معمول لحذرا وبعد او شبههما مذكور بعده ما هو المحذر منه اما بالواو العطف
او بمن ظاهرة او مقدرة بحيث اضمار عامله وكذا كل محذر منه مكرر معمول لبعد
فيدخل في الاول نحو اياك والاسد واياى والشر ومازرأسك والسيف فالمحذر
اذن اما ظاهر او مضمر والظاهر لا يجئ الا مضافا الى المخاطب والمضمر لا يجئ في الاغلب
الا مخاطبا وقد يجئ متكلما كما مر واذا كان معطوفا على المحذر جاز ان يكون ضمير غائب
نحو اياك واياه من الشر وقولهم اذا بلغ الرجل الستين فاياه واياه السواب شاذ من
وجهين من جهة وقوع اياه محذرا وليس بمعطوف ومن جهة اضافة اياه الى المظهر وسيبويه
يقدر نحو اياى والشر نحو لاحذر ونحوه فيكون على هذا محذرا لا محذرا قال الخليل في
بعضهم يقول اياك فتقول اياى اى اذ قيل منك واستحب كانه يقول احذر نفسى
واحفظ وغير سيبويه يقدر في نحو اياى والشر حذر خطابا كما في اياك وقول سيبويه اولى
ليكون الفاعل والمفعول شيئا واحدا كما في اياك والشر وقول عمر لجماعة اياى وان
يحذف احدكم الارنب بالعصا وليدل لكم الاسل والرماح يحتمل امر المتكلم اى لا بعد
نفسى عن مشاهدة حذف الارنب وامر المخاطب اى بعدونى عن مشاهدة حذفه
واما الثاني اعنى المحذر منه المكرر فيكون ظاهرا ومضمرا نحو الاسد الاسد ونفسك
نفسك الخ واياك اياك واياه اياه واياى اياى سواء كان الظاهر مضافا اولا
والضمير متكلما او مخاطبا او غائبا واجاز قوم ظهور الفعل مع هذا القسم نحو احذر
الاسد الاسد واياك اياك احذر نظرا الى ان تكرير المعمول للتاكيد لا يوجب حذف

العامل كقوله تعالى دكت الارض دكا دكا ومنعه الاخرون وهو الاولى لعدم سماع ذكر
العامل مع تكرار المحذر منه ولا نقول ان كل معمول مكرر موجب لحذف عامله وحكمة
اختصاص وجوب الحذف بالمحذر منه المكرر كون تكريره دالا على مقاربة المحذر منه للمحذر
بحيث يضيق الوقت الا عن ذكر المحذر منه على ابلغ ما يمكن وذلك بتكريره ولا يتسع لذكر العامل
مع هذا المكرر واذا لم يكرر الاسم جاز اظهار العامل اتفاقا قال المصنف كان الاصل اتق
والاسد اتقيك ثم انهم لما كانوا لا يجمعون بين ضميري الفاعل والمفعول لواحد
اذا اتصلا جاؤا بالنفس مضافا الى الكاف فقالوا اتق نفسك ثم حذفوا الفعل لكثرة
الاستعمال ثم حذفوا النفس لعدم الاحتياج اليه لان اجتماع الضميرين زال بحذف الفاعل
مع الفعل فرجع الكاف ولم يجز ان يكون متصلا لان عامله مقدر كما مر في باب المضمرات فصار منفصلا
وارى ان هذا الذى ارتكبه تطويل مستغنى عنه والاولى ان يقال هو بتقدير اياك باعد او
نح باضمار العامل بعد المفعول ولا يلزم اجتماع ضميري الفاعل لواحد لكون احدهما منفصلا
كما جاز ما ضربت الا اياك وما ضربت الا اياى ليس ضمير المتكلم بل هو المتعدد المقدر
قلت بينهما فرق وذلك ان المفعول في الحقيقة في ما ضربت الا اياى ليس ضمير المتكلم بل هو المتعدد
المقدر اى ما ضربت احدا الا اياى فالفاعل والمفعول فيه ليسا في الحقيقة ضميرين لواحد بخلاف
قولك اياى ضربت قلت الضمير المنفصل حكمه في كلامهم حكم الظاهر مطلقا كما ذكرت في اول
باب المنصوب على شريطة التفسير لكونه مستقلا مثله وقد صرح السيرافي بجواز نحو اياى ضربت
ايضا الظاهر من كلام العرب المفعول المقدم على الفعل فيه معنى الحصر وان منعه المص
في شرح المفصل عند قول جار الله الله احمد فمعنى اياى ضربت ما ضربت الا اياى واما
لعدى ما بعد الا اياك وانما وجب حذف العامل في نحو اياك والاسد لانه في معنى المكرر
الذى ذكر انه يجب حذف فعله لان معنى اياك اى بعد نفسك من الاسد ومعنى هذا الكلام
احذر الاسد ومعنى الاسد اى بعد الاسد عن نفسك وهو ايضا بمعنى احذر الاسد لان بعد
الاسد عن نفسك بان يبعد عنه فكانك قلت الاسد الاسد فان قلت المعطوف
في حكم المعطوف عليه واياك محذر والاسد محذر منه وهما متخالفان فلم جاز العطف
فالجواب انه لا يجب مشاركة الاسم المعطوف للمعطوف عليه الا في الجهة التى انتسب بها المعطوف
عليه الى عامله وجهة انتساب اياك الى عامله كونه مفعولا به اى مبعدا وكذا الاسد مبعد
اذ المعنى اياك بعد وبعد الاسد قوله وتقول اياك من الاسد ومن ان تحذف
واياك ان تحذف بتقدير من ولا تقول اياك الاسد لامتناع من تقدير اذا جاء المحذر منه
بعد المحذر فاما ان يكون مع الواو او معها فالذى بغير الواو نحو اياك والاسد تجوز فيه وجهان
كونه مع الواو ومع من وقد عرفت معنى العطف واما من فهو متعلق بالفعل المقدر اى بعد

نفسك من الاسد والذي مع ان يجوز فيه الوجهان نحو اياك وان تحذف واياك من ان تحذف
ويجوز فيه وجه ثالث وهو حذف الجار لان ان حرف موصولة طولها بصلتها لكونها مع الجملة
التي بعدها بتاويل اسم فلما طال لفظا ما هو في الحقيقة اسم واحد اجازوا فيه التخفيف فاستسا
بحذف حرف الجر من الذي هو مع المجرور كشيء واحد وكذا ان المصدرية وبعد حرف الجر صار
ان مع صلتها في محل النصب عند سيبويه نحو الله لافعلن وقال الخليل والكسائي بيقا فيه على
ما كانت عليه من الجر والاول اولى لضعف حرف الجر عن العمل مقدرة ونحو الله لافعلن
نادر وحذف حرف الجر مع غير ان وان سماع نحو استغفرت الله ذنبا اي من ذنب
ودعاه الجراي لعي له وقال الاخفش الصغير يجوز حذف حرف الجر قياسا اذا تعين وان
كان مع ان وان ولم يتعين فلهذا لم يحذف الجر نحو اياك من الاسد ولم يسمع فان قيل
فاحذف العاطف قلت حذفه ايضا لا يجوز وهو اسد من حذف حرف الجر لانه قياس مع
ان وان جاد كسر في غيرهما واما حذف العاطف فلم يثبت الا نادرا كما قال ابو علي في قوله
تعالى ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت اي وقلت واما قول الشاعر فاياك
اياك المراء فانه الى الشر دعاء وللشر جالب فاما للضرورة الشعر واما لان اياك اياك
من باب الاسد الاسد اي المحذر منه مكررا والمراء منصوب باحذر وهذا قول سيبويه
واما لان المراء مصدر بمعنى ان تماري فتحمل في جواز حذف حرف الجر على تقديره ومع
هذا لا يجوز قياس سائر المصادر عليه وهذا قول ابن ابي اسحق لا يمتنع ان يدعى ان الواو
التي في المحذر بمعنى مع وقد ترك المص هنا آخر ما يجب اضمار فعله قياسا وهو باب الاغراء
وضابطه كل معرى به مكررا ومعطوف عليه بالواو مع معطوفه فالمكرر نحو قوله اخاك
اخاك ان من لا اخاله كساع الى الهيجا بغير سلاح والذي مع العطف نحو رأسك والحجر
نفسك وما يعنيها والعامل فيهما الزم ونحوه وعلة وجوب حذفه ما تقدم في المحذر و
الخلاف في وجوب حذفه في المكرر ههنا مثله هناك وان لم يكرر وما خلا من العطف فلا
خلاف في عدم وجوب الحذف كما هناك وكذا يجوز ههنا ان يكون الواو بمعنى مع **قوله**
المفعول فيه هو ما فعل فيه فعل مذكور من زمان ومكان يعني بقوله فعل مذكور الحدث الذي
تضمنه الفعل المذكور لا الفعل الذي هو قسيم الاسم والحرف وذلك لانك اذا قلت ضربت امس
فقد فعلت لفظ ضربت اليوم اذا تكلمت به الكوم والضرب الذي هو مضمون فعليه امس
فامس ما فعل فيه الضرب لا ضربت واحترز بقوله مذكور عن نحو قولك يوم الجمعة يوم مبارك
فانه لا بد ان يفعل في يوم الجمعة فعل لكنك لم تذكر ذلك الفعل في لفظك فلم يكن في اصطلاحهم
مفعولا فيه ونحو يوم الجمعة في قولك خرجت في يوم الجمعة داخل في ذلك ولهذا قال بعد
وشرط نصبه تقدير في يعني ان المفعول فيه ضربان ظرف وما ينتصب بتقديره وشرط

نصبه تقديره واما اذا ظهر فلا بد من جره وهذا خلاف اصطلاح القوم فانهم لا يطلقون المفعول فيه
الا على المنصوب بتقدير في فالاولى ان يقال هو المقدر بفي من زمان او مكان فعل فيه فعل
مذكور **قوله** وشرط نصبه تقدير في وظروف الزمان كلها تقبل ذلك وظرف المكان ان
كان منهما قبل والا فلا وفسر المبهم بالجهات الست وحمل عليه عند ولدى وشبههما لابهامها
ولفظ مكان لكثرته وما بعد دخلت على الاصح ظروف الزمان كلها اي مبهمها وموقتها تقبل
ذلك اي تقبل النصب بتقدير في والمبهم من الزمان هو الذي لا حد له يحصره معرفة كان او
نكرة كحين وزمان والحين والزمان والموقت منه ما له نهاية تحصره سواء كان معرفة او نكرة
كيوم وشهر ويوم الجمعة وليلة القدر وشهر رمضان **قوله** وظروف المكان ان كان مبهما كخلف
في تفسير المبهم من المكان فقيل هو النكرة وليس بشيء لان نحو جلست خلفك واما مك منتصب
بلا خلاف على الظرفية وقيل هو غير المحصور كما قلنا في الزمان وهو الاولى فيخرج منه المقادير
الممسوحة كفرسخ وميل ولا خلاف في انتصابها على الظرفية لنوعان المبهم والمعدود ويدخل
في المبهم الجهات الست وعند ولدى ووسط وبين وازاء وحذاء وحذة وتلقاء
وما هو بمعناها ولسيبي من المبهم جانب وما بمعناه من جهة ووجه وكيف وذرى فانه لا
يقال زيد جانب عمرو وكنفه بل في جانبه او الى جانبه وكذا خارج الدار فلا يقال زيد خارج
الدار كما قال سيبويه بل من خارجها كما لا يقال زيد داخل الدار وجوف البيت بل
في داخلها وفي جوفه وتكلف المص لادخال المعدود في لفظ المبهم بان قال المبهم ما
له اسمه بسبب امر غير داخل في مسماه فالمكان الممسوح كالفرسخ داخل فيه فان المكان
لم يصر فرسخا بالنظر الى ذاته بل بسبب القياس المساحي الذي هو امر خارج عن مسماه وقال
الموقت ما كان له اسم بسبب امر داخل في مسماه كاعلام المواضع فانها اعلام لها
باعتبار عين تلك الاماكن وكذا مثل بلد وسوق ودار فانها اسماء لتلك المواضع
بسبب اشياء داخلة فيها كالدور في البلد والدكاكين في السوق والبيت في الدار
واما نحو خلف وقدام ويمين وشمال وجبس وحداها فان هذه الاسماء تطلق على هذه الاماكن
باعتبار ما يضاف اليه وينبغي ان يسمى من المبهم في قوله ايضا نحو جانب وما بمعناه وكذا
جوف البيت وخارج الدار وداخلها وكذا البعض ما في اوله ميم زائدة من اسم مكان
لانه انما يسمى مثل هذا الاسم للمكان باعتبار الحدث الواقع فيه والحدث ليس داخلا
عن مسمى المكان مع انه لا ينتصب كل ما هو من هذا الجنس فلا يقال قمت مضرب زيد
وقمت مصرعه بل هذا النوع من المكان يدخله تفصيل وذلك بان يقال اسم المكان اما
ان يشتق من حدث بمعنى الاستقرار والكون في مكان ولا والثاني لا ينتصب على الظرفية
الا بالفعل الذي ينتصب به على الظرفية المختص من المكان كدخلت ونزلت وسكنت

فقال سوالا منتصب من المكان على الظرفية

وهو كالمضرب والمقتل والماكل والمشرب ونحوها والاول نصبه ايضا على الظرفية الفعل
المشتق منه اسم المكان نحو المجلس والمقعد والماوى والمسد والمقتل والملعب تقول
قمت مقامه وجلست مجلسه واويت ماواه وسددت مسده وبنصبه ايضا كل ما فيه معنى
الاستقرار ان لم يشتق مما اشتق منه نحو جلست موضع القيام وتحركت مكان السكون
وقعدت موضعك ومكان زيد وجلست منزل فلان وقعدت مركزه قال الله
تعالى واقعدوا لهم كل مرصد وكذا قمت مسده واقمت مساه وما ليس فيه معنى الاستقرار
لا نصبه فلا يقال كتبت الكتاب مكانك ورميت بالسهم موضع بكر وحلبه مكان العراق
وسمك منزل فلان وقال الاكثرون من المتقدمين المبهم من المكان هو الجهات الست
والموقت ما سواها وهذا القول هو الذي ذكره المصنف في الكافية ثم قالوا احمل عند
ولدى ودون ووسط الدار من الموقت على الجهات فانتصب انتصابها لمناسبتها
للجهات في الابهام قال المص وكذا احمل لفظ مكان على الجهات للابهام فتقول
جلست مكان زيد لا ابهام هنا في لفظ مكان بل لكثرة استعماله فحذف في جميعها
ولا ينبغي للمص هذا الاطلاق فان لفظ المكان لا ينتصب الا بما فيه معنى الاستقرار
فلا يقال كتبت المصحف مكان ضرب زيد كما قدمناه وينبغي على قول هولاء الاكثرين
ان يحمل المقادير الممسوحة على الجهات ليست لمشابهتها لها في الابهام فان تعيين
ابتداء الفرسخ مثلا لا يخص موضعا دون موضع بل يتحول ابتداؤه وانتهاؤه كتحول
الخلف قداما واليمين شمالا هذا اذا علم انه انما نصب الفعل جميع انواع الزمان
لان بعض الازمنة اعني الازمنة الثلثة مدلوله فطرد النصب في مدلوله في غيره واما
المكان فلما لم يكن لفظ الفعل دالا على شيء منه بل دلالته عليه عقلية لا لفظية نصب
من المكان ما شابه الزمان الذي هو مدلول الفعل اي الازمنة الثلثة وهو غير المخصوص
منه والمعدود وجه المشابهة التغير والتبدل في نوعي المكان كما في الازمنة الثلثة
واما انتصاب قعدت مقعده وجلست مكانه ونمت مسلبه فلكونه متضمنا المصدر معنى
الاستقرار في ظرف فمضمونه مشعر بكونه ظرفا لحدث بمعنى الاستقرار كما ان لفظه ظرف المضمون
بخلاف نحو المضرب والمقتل فلا جرم لم نصبه على الظرفية الا ما فيه معنى الاستقرار
واما قول المص في الشرح لما كان ظرف الزمان المعين مدلول الفعل تعدى اليه
الفعل فهو مغالطة منشاؤها الاشتراك في لفظ المعين وذلك ان الفعل يدل على المعين
لكن من الازمنة الثلثة لا على المعين المراد به ههنا اي المحظور كاليوم والليلة وكذا
قوله الفعل لما كان يدل على المكان المبهم تعدى اليه غلطا ومغالطة وذلك لان
الفعل لا يدل على المكان المبهم اصلا لان المقصود من دلالة اللفظ على الشيء الدلالة

الوضعيه

الوضعية لا العقلية ودلالة الفعل على المكان عقلية لا وضعية ومع هذا فهو يدل عقلا
على مطلق المكان لا على مبهم المكان بالتفسير الذي فسره قوله ولفظ مكان كذا لفظ الموضع والمقام
ونحوه بالشرط المذكور في الكل وهو انتصابه بما فيه معنى الاستقرار قوله وما بعد دخلت اعلم
ان دخلت وسكنت ونزلت تنصب على الظرفية كل مكان دخلت عليه مبهما كان او لا نحو دخلت
الدار ونزلت الخان وسكنت الغرفة وذلك لكثرة استعمال هذه الافعال الثلثة فحذف حرف
الجر اعني في معها في غير المبهم ايضا وانتصاب ما بعدها على الظرفية عند سيبويه وقال
الجرمي دخلت متعد فما بعده مفعول به لا مفعول فيه والاصح انه لازم لان اري ان غير الاسم
بعد دخلت يلزمها في نحو دخلت في الامر ودخلت في مذهب فلان وكثيرا ما يستعمل في
مع الامكنة ايضا بعده نحو دخلت في البلد وكذا نحو قوله تعالى وسكنتم في مساكن الذين ظلموا
وقولك نزلت في الخان ولكون مصدر دخلت الدخول والفعول في مصادر اللازم اغلب
ولكونه ضد خرجت وهو لازم اتفاقا رجحان كونه لازما فمن ثم قال على الاصح واما نحو
ذهبت الشام فانتصاب الشام على الظرفية اتفاقا لان ذهب لازم اتفاقا وهو شاذ
وكذا قوله فلانفسكم هيا وعوارضها ولا فلن الحبل لانه ضرع اي في هاد في عوارض وهو صعبان
ومثله قوله لدن بهز الكف يعسل متنه فيه كما عسل الطريق الثعلب ويكثر حذف في دار كان
شاذا من كل اسم مكان يدل على معنى القرب او البعد حتى لكاد يلحق بالقياس نحو هو مني مزجر
الكلب ومناط الثريا ومقعد الخاتن ومنزلة الشغاف ولا باس ان نذكر بعض الامثلة المص من
احكام الظروف فنقول ظرف الزمان على ضربين ما يصلح جوابا لكم وهو ما يكون معدودا
كان معرفة او نكرة فاذا كان كذا استغرقه الفعل الناصب له ان امكن كما اذا قيل لك كم سرت
فقلت شهرا استغرق السير جميع الشهر ليله ونهاره الا ان يقصد المبالغة والتجوز وكذا
اذا قلت شهر رمضان فان لم يكن استغراق الجميع استغرق منه ما امكن نحو القول شهر الكم صمت او
كم شربت فالاول نعم جميع لياليه والذي يصلح جوابا لمتى هو الزمان المختص معدودا كان
كالعشر الاولى من رمضان ولا محدودا كان كيوم الجمعة او لا كالزمان الماضي معرفة
كان كيوم الجمعة او لا كاول يوم من رمضان ويوما قدم فيه زيد ولا يجوز ان يجاب عنه
بمعدود غير مختص كيوم وثلثه ايام وكذا لو قلت ثلثه ايام من رمضان ولو قلت الليلة الاولى
من رمضان جاز لاختصاصها وتجوز في جواب متى التعميم والتبعيض ان صلح الفعل لهما كيوم
الجمعة في جواب متى صمت وكذا ان لم يكن صالحا الا للتبعيض فقوله كيوم الجمعة في جواب متى
خرجت من البلد فما لا يصلح الا جوابا متى المختص غير المعدود كيوم الجمعة وما لا يصلح الا
جواب كم المعدود غير المختص كثلثه ايام وشهر وسنه وما يصلح جوابا لهما المعدود المختص
كالعشر الاولى من رمضان قال سيبويه الدهر والليل والنهار معرفة باللام لا يصلح الا

في جواب ج

جوابا لكم يعني الليل معطوفا عليه النهار كقوله تعالى يسبحون الليل والنهار اي الدهر واذا قلت
سير عليه النهار او سير عليه الليل صار الى نهار وليل معينين فيتعين جوابا للمتى وكذا في سائر
اسماء الشهور كالمحرم وصفر الى اخرها اذا لم يضف اليها اسم الشهر فهي كالدهر والليل
والنهار ولا بد ان يكون جوابا لكم لا غير قال لانهم جعلوها جملة واحدة لعدة الايام كانك
قلت سير عليه الثلاثون يوما اذا قلت سير عليه صفر فتستوعب فيها السير ولو اضفت اليها شهرا
صارت كيوم الجمعة وصلحت جوابا لمتى ايضا هذا كلامه فان كان مسندا الى رواية عن العرب
فبها ونعمت والا فاي فرق بينهما من حيث المعنى قوله كانه قيل سير عليه الثلاثون يوما قلنا
ليس تعيين العدد مع اختصاص الزمان بمانع من وقوعه جوابا لمتى كالعشر الاولى
من رمضان على ما ذكرنا ولنذكر حكم الظروف في التصرف وضده وفي الانصراف وضده فنقول
المراد بغير المتصرف من الظروف ما لم يستعمل الا منصوبا بتقدير في او مجرورا بمن وقد يجر متى بالى وحتى
ايضا وبحران بالى ايضا مع عدم تصرفهما ومن الداخلة على الظروف غير المتصرفة اكثرها
بمعنى في نحو جئت من قبلك ومن بعدك ومن بيننا وبينك حجاب واما نحو جئت من
عندك وذهب لي من لدنك فلابتداء الغاية والمتصرف من الظروف ما لم يلزم انتصابه
بمعنى في او الجر بمن فمن الاول اكثر من الظروف المبنية لزوما كاذ واذا على تفصيل
يأتي في الظروف المبنية وكصباح مساء ويوم يوم كما يجيء في المركبات وقد يجيء
حيث واذ متصرفين نحو الله اعلم حيث يجعل رسالاته وقوله تعالى بعد اذ زلت ومنه
من المعربة بعيدات بين وذات مرة وذات يوم وذات ليلة وذات غداة وذات العشاء
وذات الزمين وذات العويم وذا صباح وذا مساء وذا صبوح وذا غبوق فهذه
الاربعة بغير ها وانما سمع في هذه الاوقات ولا يقاس عليه نحو ذات شهر ولا ذات
سنة وهذه كلها يلزم الظرفية في لغة خثعم وهم يصرفونها قال انشد رجل من خثعم عزمت على اقامة
ذي صباح لامر ما يسود من يسود واما ذات اليمين وذات الشمال فكثيرا التصرف كما يجيء
في الظروف المبنية ومعنى الظروف المركبة المذكورة يجيء في المركبات ومعنى ذات مرة
واخواته يجيء في باب الاضافة وقولهم لقيته بعيدات بين اي فراق يقال ذلك اذا
كان الرجل ممسكا عن اتيان صاحبه زمانا ثم يمسك عنه نحو ذلك ثم اتاه ومعنى التصغير
تقريب من الفعل اعني بعد الفراق وكون هذه الظروف غير متصرفة موقوف على السماع
ومن المعربات غير المتصرفة ما عين من غدوة وبكرة وضحى وضحوة وبكر وسحر وسحير وعشية
وعتمة ومساء وصباح ونهار وليل واعني بالتعيين ان يريد غدوة يومك وبكرته وضحاه
وضحوته وبكرته وسحره وعشيته وعتمته ليلتك ومساءها تقول سير عليه ليلا ونهارا اذا اردت
ليلتك ونهارك وغدوة وبكرة يكونان ايضا علمين ولا يريد بهما غدوة يومك وبكرته كما يجيء

حكمها فيكونان اذا متصرفين والحكم بعدم تصرف هذه الظروف المعينة مبني على كونها معينة من
دون العلمية وذلك انهم جعلوا الزمان المعين من دون علمية ولا آلة تعريف كهذه الظروف المعينة
لازما لطريقة واحدة اعني الظرفية تنبيها على مخالفته لسائر المعارف وذلك لان كل نكرة صار
معرفة فلا بد فيها اما من العلمية واما من اللام او الاضافة وهذه الظروف كانت نكرات فتعينت
لمجرد عناية المتكلم لا بآلة ولا بالعلمية والدليل على انها ليست اعلاما ان عتمة وعشية وضحوة من هذه
الظروف متصرفة على الاشهر مع تعينها ولو كانت اعلاما لم تنصرف وعند بعضهم هذه الاسماء لكونها
معدولة عن اللام فهي معدولة عن اللام وليست متضمنة لها كما تضمنت امس في لغة اهل الحجاز اعني
البناء اذ لو تضمنها لبنيت بناء امس والدليل على كونها معدولة عن اللام ان من قواعدهم
المعهودة ان لفظ الجنس لا يطلق على واحد معين منه اذا لم يكن مضافا الا معرفا بلام العهد سواء
كان علما او لا كالبيت والنجم والصعق وقوله تعالى فعصى فرعون الرسول فلما وجدنا سحر من جملة
هذه الاسماء المعينة ممنوعا من الصرف فاضطررنا الى تقدير العلمية فيه بعد العدل عن اللام
لتحصيل السببين وقال بعضهم انه عند تعينه متضمن اللام فهو عنده مبني كامس عند الحجازيين وعلى
كلا القولين فهو مخالف لاخواته المذكورة من ضحى وبكر ومساء وصباح ونهار وليل معينة
فانها منونة اتفاقا الا ما زعم الجوهري ان ضحى معينا لا ينصرف كسحر ولا ادري ما صحته والحق
عندي ان عتمة وضحوة معينين كسحر في منع الصرف لا عن سماع والاولى منعه اذ لم يسمعا الا منونين
وكل ما لم يسمع تنوينه من هذه المعينة فهو اما لتضمن اللام فيبنى كسحر عند بعضهم واما للعلمية والعدل
كسحر عند الجمهور القائلين بمنع صرفه واما غدوة وبكرة فقد زعم الخليل انه اذا قصد بهما التعيين جاز
تنوينهما كما في ضحوة نحو اتيتك اليوم غدوة وبكرة وكذا قال ابو الخطاب انه سمع ممن يوثق به اتيتك
بكرة يريد الاتيان في يومه او غده لكن الاغلب المشهور فيهما ترك التنوين مع التعيين كما كانا
كذلك علمين للجنس كما يجيء فيقدر العلمية فيهما كما في سحر فالمقصود مما تقدم ان عدم تصرف هذه
المعينة مبني على تعينها من دون علمية ولا آلة تعريف مع تعينها كذلك مسند الى السماع فلا يقاس عليها
في مثل هذا التعيين نحو شهر وسنة وساعة وعام وغيرها فلا تلتبس اذا عدم تصرفها فهذه
الظروف الثلاثة عشر المذكورة اذا كانت معينة وجب عدم تصرفها واذا لم تكن معينة
كانت متصرفة نحو صيد عليه غدوة واذا انصرفت واردت تعينها فلا بد فيها من اللام او الاضافة
تقول رأيته عند السحر الاعلى ولا تقول عند سحر الاعلى واما الكلام في انصراف الظروف وعدم
انصرافها فنقول غدوة وبكرة غير منصرفين اتفاقا وان لم يكونا معينين لكونهما من اعلام الاجناس
كاسامة تقول في المعين اتيتك اليوم غدوة او بكرة وفي غير المعين لقيته العام الاول او يوما
من الايام غدوة او بكرة فتمنع الصرف في الحالين فهو في غير المعين كما تقول لقيت اسامة وانت
تريد واحدا من الجنس غير معين وقد يجيء الكلام على اعلام الاجناس في باب الاعلام

وان علمها لفظة لا معنى كهما واذا لم نعتهما جاز ايضا سوبهما اتفاقا قال الله تعالى ولقد صبحهم بكرة واذا قلت كل غدوة وبكرة او رب غدوة وبكرة فهما منونتان لا غير لان كلا ورب من خواص النكرات والاعلب في اعلام الاجناس ان يكون موضوعا علا مالا منقولا لكن النكرات نحو اسامة وثعالة وحل فهي من كلمه من اعلام الاجناس كسعاد وزينب في اعلام الاشخاص فغدوة علم مرتجل وغداة من الجنس كقولك بكرا غداة باردة ونحن في غداة طيبة وقد جاء غدوة جلها في القرآن في قراءة من قرأ والعشي قال سيبويه والاصل في هذين الاسمين غدوة وبكرة محمولة عليها لاجتماعهما في المعنى وفي السنة كان مدمحمول على بدع في حذف الواو وانما قال هذا لان بكرة وضعت بكرة واعلام الاجناس مرتجلة كما مر وحكى ابو علي عن ابي زيد لقيته فينة احدوسه ولقيته الفينة بعد الفينة اي الحين بعد الحين فهي علم الجنس للجنس كما تقول لقيته مي بدري ولقيته في الندرى اي في الندرة وذكر سيبويه ان بعض العرب يدع التنوين في عشية كما في غدوة يعني انه يجعلها ايضا علم جنس ورده المبرد وقال عشية منونة على كل حال قال السيرافي حكاية سيبويه لا يرد وسحر غير منصرف لانه علم الجنس اذا اردت به سحر يومك كما ذكرنا ومن الظروف المكانية ما هو عادم التصرف كفوق وتحت وعند ولدى ومع وبين بلا اضافة وحوال وحوالى وحول وحولى واحوال والسنة للتكرير كما في قوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين وكذا هنا واخاته وكل ومكان ومعناه ولفظا يمين وشمال كسرها التصرف وكذا ذات اليمين وذات الشمال وما بقي من الجهات متوسط التصرف وكذا لفظة بين اذا لم يركب واما حيث ووسط ساكن السين ودون بمعنى قدام فنادرة التصرف قال الفرزدق صلاره درس وسطها قد بعلقا ووسط بحرك السين منصرف وقد يدخل دون التي بمعنى قدام معنان احران بي في احد مما تصرفه وذلك معنى سفل نحو اب دون زيد اذا كان ابد مرتبة عالية والمعنى طب مرتبهما فتوصل الى المخاطب قبل الوصول الى زيد وتصرف فيها بهذا المعنى وذلك نحو قوله تعالى اتخذ من دونه آلهة كان المعنى اذا وصلت الى الالهة اكتفى بهم ولا اطلب بعد الذي هو فصل حاجتهم ووراءهم فيهم كانهم قدامه في المكان تعالى الله عنه ومما يلزمه الظرفية عند سيبويه صفة زمان اقيمت مقامه نحو قوله اللعالك الحساب يوم لعبها اراك حديثا ما عم البال او عادي ربما احديثا وجوز في لفظي مليا وقريبا خاصة التصرف نحو قولك سر عليه الفرس ملي من الدهر وقرب وملى وقريبا واما غير سيبويه فانهم اختاروا في الصفات المذكورة الظرفية ولم يوجبوها وانما احسن نصبها او وجب ليكون الدال على موصوفها الذي هو الظرف المنصوب واما عدم تصرف سائر ما ذكرته من الظروف فسماعي والله اعلم

يكر جعل المصدر حينا لسعة الكلام نحو اسطر لي حر حرين وسر عليه رو نحس اي مثل زمان حر حرين ومثل زمان ر ونحس قال الله تعالى وادبار النجوم اي وقت ادبارها وكل ذلك على حذف المضاف وعند ابي علي ان المصدر لعام مقام الزمان من غير اضمار مضاف وذلك لما بينهما من التجانس مقام يكونهما مدلولي الفعل وكذلك ينصب الفعل بينهما وموضعهما بخلاف المكان واما قولهم كان ذلك مقدم الحاج فليس من ذلك لان مفعلا يكون اسم الزمان ولعل قيام الحين مقام المصدر كقوله تعالى وذكرهم بايام الله اي بوقائعه وقد يقوم المصدر المضاف اليه مقام المضاف الذي هو مكان نحو سبب غلوة سهم ورمية لسانه اي مسافة غلوة سهم وفي الحديث قطع النبي صلى الله عليه وسلم ربد احضر فرسه وقد يقوم المضاف اليه الذي هو اسم عين مقام مضافه الذي هو مصدر قائم مقام مضافه الذي هو حين نحو لا اكلمك السمر والقمر اي مدة طلوع القمر ومنه قوله ما كوب حاجه الدجاج اي وقت صياحه هذا اذا كان ما كرت معنى كرب لا عالبا لكورق قال النحاة قد يتوسع في الظرف المتصرف فيجعل مفعولا به فيح لتوسع به ان يضمر مستغنا عن لفظة في قولك يوم الجمعة جمعته وان يضاف اليه المصدر والصفة المشتقة منه نحو قوله تعالى بل مكر الليل والنهار وقوله يا سارق الليلة اهل الدار وقد اتفقوا على ان معناه متوسعا فيه وغير متوسع فيه سواء ثم فرعوا على هذا الاصل فقال بعضهم لا توسع في ظرف المتعدي الى اثنين فلا يقال يوم الجمعة اعطيته زيدا درهما قال لان المتعدي الى ثلثة محصور فلا يزاد عليه وجوزه الاكثرون واما التوسع في ظرف المتعدي الى ثلثة فلم يجوزه الا الاخفش قالوا لانه يخرج الى غير اصل اذ ليس معناه متعد الى اكثر من ثلثة وجوزوا في الناقصة نحو يوم الجمعة لعبه زيدا قائما هذا ما قالوا والذي ارى ان جميع الظروف متوسع فيها فقولك خرجت يوم الجمعة كان في الاصل خرجت في يوم الجمعة كان مع الجار مفعولا به لسبب حرف الجر ثم صار مفعولا به من غير واسطة حرف في اللفظ والمعنى على ما كان وكذا المفعول له هو ايضا في الحقيقة مفعول به تعدى اليه الفعل بعد ما تعدى اليه بحرف الجر فهما مثل ما في قولك استغفرت الله ذنبا الا ان حذف حرفي الجر اعني في واللام صار قياسا في البابين كما كان حذف الجر قياسا مع ان وان وليس بقياس في غير المواضع السبعة فلا تقول في مررت بزيد وقمت الى عمرو مررت زيدا وقمت عمرا وانما كان قياسا في بابي المفعول فيه والمفعول له بالضوابط المعينة لكل منهما لقوة دلالتهما على الحرفين المقدرين فعلى ما قررنا المفعول فيه والمفعول له نوعان

من انواع المفعول به مختصان بالاسمين المذكورين واما قول المص في نحو يوم الجمعة صمته ان الصمير لا يجوز ان يكون مفعولا فيه اذ هو لا يكون الا ظرف الزمان والمكان فمنقوض بنحو خرجت هذا اليوم فلفظ هذا هنا ظرف اتفاقا بدلالة صفته وقوله ان الزمان في نحو مكر الليل وسارق الليلة ليس بمفعول فيه والا انتصب المضاف اليه المصدر والصفة لا يكون الا فاعلا او مفعولا قلنا على ما اصلنا ان جميع المفعول فيه هو مفعول به لا نسلم انه يجب نصبه فان المفعول به يجر بالاضافة نحو ضارب زيد مخصصة بالشرائط المذكورة في باب الاضافة وقد يكون بمعنى اللام فهي كما لك يوم الدين كما يجيء واضافة المصدر الى ظرفه كاضافته الى المفعول به بمعنى اللام فهي محضة الا كالمضاف الى المفعول به الذي كان منصوبا بنزع الخافض كقوله يا كرب حاجبها الدجاج سحره اي حاجبي لها فهو في الحقيقة بمعنى اللام لان اللام للاختصاص ومحض التي بعده وادنى ملابسه نحو كوكب الخرقاء وعلى العطف وليس بمعنى في كما ذهب اليه المص على ما يجي في باب الاضافة

قوله وينتصب بعامل مضمر على شريطة التفسير اعلم ان انتصابه بعامل مضمر اما ان يكون بعامل جائز الاظهار وممتنعه كما في المفعول به وهو كما ذكرنا فالاول نحو يوم الجمعة في جواب من قال متى سرت الى سرت يوم الجمعة وقد جاء بلا قرينة ظاهرة كقولهم حينئذ الان اي كان ذلك حينئذ واسمع الان والثاني كما في المنصوب على شريطة التفسير حسب ما ذكرنا في المفعول مفصلا مما يختار رفعه نحو يوم الجمعة سرت فيه وما يختار نصبه نحو ايوم الجمعة سرت فيه وما يوم الجمعة سرت فيه وسار زيد ويوم الجمعة سرت فيه واذا يوم الجمعة سرت فيه ويوم الجمعة سر فيه ولا تسر فيه ومثال ليس المفسر بالصفة كل يوم صمت فيه في المص وما يستوي فيه الامران زيد سار ويوم الجمعة سرت فيه وما يجب نصبه ان يوم الجمعة سرت فيه وهلا يوم الجمعة سرت فيه قوله المفعول له هو ما فعل لاجله فعل مذكور مثل ضربته تاديبا وقعدت عن الحرب جبنا خلافا للزجاج

فانه عنده مصدر قوله فعل مذكور اي مضمون الفعل وشبهه وهو المصدر كما ذكرنا في المفعول فيه قوله مذكور احترازا عن قولك وقد شاهدت ضربا لاجل التاديب اعجبني التاديب فان التاديب فعل له الضرب الا انك لم تذكر الضرب في قولك عاملا فيه فالحق ان يقول في المفعول له هو ما فعل لاجله مضمون عامله وكذا في المفعول فيه هو ما فعل فيه مضمون عامله من زمان او مكان ليلا ينتقض الحد ان نحو قولك ضربت وقد اعجبني التاديب وسرت ويوم الجمعة زمان سيرك وذكر المص مثالين للمفعول له لينبه انه قد لا يتقدم وجودا على ما جعل علة له كما في ضربته تاديبا وقد يتقدم وجوده عليه كما في قعدت جبنا او تاخر عنه كما في جئتك اصلاحا لحالك وذلك لان الغرض المتاخر وجوده يكون علة غائية حاملة على الفعل وهي احدى العلل الاربع كما هو مذكور في مظانه فهي متقدمة من حيث التصور وان كانت متاخرة من حيث الوجود فالمفعول له هو العلة الحاملة وليس يعمل له كما ظن بعضهم نظرا الى ظاهر نحو قولهم ضربته تاديبا وان الضرب علة التاديب

وانما قلنا ذلك لانه لا يطرد في نحو قعدت جبنا وجعل المفعول له علة لمضمون عامله لطرد لكان التاديب علة حاملة على الضرب ولفظ المفعول له يؤذن بكونه علة لان اللام في له للتعليل وفي يدخل على العلة لا المعلل نحو فعلت هذا لهذه العلة قوله خلافا للزجاج فانه يذهب الى ان ما يسمى النحاة مفعولا له هو المفعول المطلق لبيان النوع وذلك لما راى من كون مضمون عامل المفعول له تفصيلا وبيانا له كما في ضربته تاديبا فان معناه ادبته بالضرب فالتاديب مجمل والضرب بيان له فكانك قلت ادبته بالضرب تاديبا ويصح ان يقال الضرب هو التاديب فصار مثل ضربته ضربا في كون مضمون العامل هو المعمول ولا يطرد له هذا في جميع انواع المفعول له فان القعود ليس بيان الجبن ولا يقال قعوده جبن الا مجازا وكذا قولك جئتك اصلاحا لحالك بالاعطاء والنفع او نحوه فان المجي ليس بيانا للاصلاح بل بيانه الاعطاء او النفع كما صرحت به ولعله في مثل قعود جبن ومجي اصلاح على حذف المضاف وهو تكلف قال المص ردا على الزجاج معنى ضربته تاديبا ضربته للتاديب اتفاقا وقولك للتاديب ليس لمفعول مطلق وكذا تاديبا الذي بمعناه وفي الرد نظر وذلك ان الضرب تاديب ايضا يفيد معنى للتاديب مع ان الاول مفعول مطلق اتفاقا دون الثاني واي منع في ان يتفق في معنى المقصود المختلفات في الاعراب الا ترى ان معنى جئت راكبا جئت وقت ركوبي والاول حال والثاني مفعول فيه والجرمي يقول ان ما يسمى مفعولا له منتصب نصب المصادر التي يكون حالا فيلزم تنكيره وهو نحو قوله حذر الموت كما دريد الموت لكون الاضافة لفظية ولا يطرد له ذلك في نحو قوله ورعلي المجبور والهول من هول الهبور الا ان يجعلهما مصدرين بحالين المقدرين قبلهما اي رعلا رعل المجبور ومهولا الهول على ما هو مذهب الفارسي في فعلت جهدك وحدك على ما يجي في باب الحال ومذهب البصريين اولى من الباقين لسلامته من الحذف والتقدير اللازمين لغيره قوله

وشرط نصبه تقدير اللام وانما يجوز حذفها اذا كان فعلا لفاعل الفعل المعلل يعني ان تقدير اللام شرط انتصاب المفعول له لا شرط كون الاسم مفعولا له فنحو للسمن ولا كرامك الزائد في قولك جئتك للسمن ولا كرامك الزائر عنده مفعول له على ما يدل عليه حده وهذا كما قال في المفعول فيه شرط نصبه تقدير في وما ذهب اليه في الموضعين وان كان صحيحا من حيث اللغة لان السمن فعل لمجي لكنه خلاف اصطلاح القوم فانهم لا يسمون المفعول له الا المنصوب الجامع للشرائط وحده الصحيح هو المصدر المقدر باللام المعلل به حدث شاركه في الفاعل والزمان ومعنى مشاركتهما في الفاعل ان يكون ما هو فاعل واحد كقيام الضرب والتاديب في ضربته تاديبا بالمتكلم ومشاركتهما في الزمان بان يقع الحدث في بعض موضع زمان المصدر نحو جئتك طمعا وقعدت عن الحرب جبنا او يكون اول زمان الحدث اخر زمان المصدر نحو جئتك خوفا من فرارك او بالعكس نحو جئتك اصلاحا لحالك وشهدت الحرب ايقاعا للعدو من الغرض واذا كان الحدث المعلل تفصيلا

للمصدر المحلل كما في ضربته تاديبا واعطيته مكافاة فليس ههنا حدثان في الحقيقة حتى يشركا في الزمان
بل ههنا في الحقيقة حدث واحد لان المعنى ادبته بالضرب وكافيته بالاعطاء فالضرب هو التاديب
والاعطاء هو المكافاة والعلة ههنا في الحقيقة ليست هذا المصدر المنصوب لان الشيء لا يكون
علة لنفسه بل في ضربته تاديبا اي اردت تاديبه لكن لو صرحت بما هو العلة اعني التاديب لم ينتصب عند النحاة لعدم
المشاركة في الفاعل وفي الزمان او بما لا تحصل هذا الا فكيف يشارك الضرب في الزمان
كما قال ابن دريد والشيخ ان قومه من رلعه لم يع السعه فيه ما ما الهوى وانما نصب هذا
المصدر لتضمنه العلة الحقيقية ومشاركة الحدث في الفاعل والزمان اذ هو كما علمنا ونص
النحاة لا يشترط تشاركهما في الفاعل وهو الذي يقوى في ظني وان كان الاغلب هو
الاول والدليل على جواز عدم التشارك قول امير المؤمنين علي عليه السلام في نهج البلاغة
فاعطاه الله النظرة استحقاقا للسخطة واستتماما للبلية والمستحق للسخطة ابليس والمعطي للنظرة
هو الله ولا يجوز ان يكون استحقاقا حالا من المفعول لان اسما ما اذن يكون حالا من
الفاعل وكذا انكار للعدة ولا يعطف حال الفاعل على حال المفعول وكذا قول
العجاج يركب كل عاقر جمهور مخافة وزعل المحبور والهول من تهور الهبور فان الهول
بمعنى الفزع لا الفراغ والسرور ليس بمفرع بل هو فرع وكذا اجاز ابو علي عدم المقارنة في
الزمان وذلك انه قال في التذكرة على العواره السادة هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم
بنصب صدقهم ان معناه لصدقهم في الدنيا قوله وانما يجوز حذفها اي حذف اللام قوله
اذا كان فعلا لفاعل الفعل المعلل اي اذا كان المفعول له فعلا لفاعل الفعل الذي صاحب
له وهو الفعل المعلل بالمفعول له اي اذا اشتركا في الفاعل كما ذكرنا واقتصر المص
على شرطين مما شرط في المفعول له فلم يشترط كونه بتقدير اللام وجواب لمه وان يكون من غير
لفظ الفعل لانه علم ذلك من الحد وشرط بعضهم كونه من افعال القلب قال لانه الحامل على
ايجاد الفعل والحامل على الشيء متقدم عليه وافعال الجوارح كالضرب والقتل ليست كذلك
ولا يسعى حتى يكون حاملا على الفعل واما افعال الباطن كالعلم والخوف والارادة فانها تنفي
والجواب انه ان اراد وجوب تقدم الحامل وجودا فممنوع وان اراد وجوب تقدمه اما
وجودا او تصورا فمسلم ولا ينفعه ويخصص ما قال بجواز نحو جئتك اصلاحا لامرك وضربته
تاديبا اتفاقا فان قال هو بتقدير حذف مضاف اي ارادة اصلاح وارادة تاديب
قلنا فجوز الضاحك اكرامك لي وجئتك اليوم اكرامك لك غدا بتقدير المضاف للمذكور
بل جئتك سمنا ولما قطعا ان المفعول له هو الظاهر لا المقدر المضاف فنقول المفعول
له على ضربين اما ان يتقدم وجوده على مضمون عامله نحو قعدت جبنا فهو من افعال القلب
كما قال هو او لا اما ان يتقدم على الفعل تصورا اي يكون عرضا فلا يلزم كونه فعلا للقلب نحو جئتك

١٠١

نحو جئتك وحسبه اصلاحا قال المص وانما شرط لجواز حذف اللام الشرطان المذكوران
لان علة الافعال كثيرا ما تجيء جامعة للشرطين فصارت مع الشرطين ظاهرة مشهورة في
العلية والغرض ان يكون هناك ما يدل على اللام المقدرة المعدة للعلية وحصول الشرطين
دليل عليها وتعدى الى الرياشي وجوب تنكير المفعول له لمشابهته للحال والتمييز ومثل العجاج
قاص عليه وكذا قول حاتم واغفر عوراء الكريم ادخاره واعرض عن شتم اللئيم تكرما وكذا
قوله تعالى حذر الموت قال الجزولي واذا انجر باللام وجب تعريفه فلا يقال جئتك لاكرام
لك ومنعه الاندلسي قال لا ارى منه مانعا وقال ابن جعفر انه في حال تنكيره لشبه الحال
والتمييز في كون البيان نكرة فوجب انتصابه مثلهما والتقى جواز ذلك الا ترى الى قوله
تعالى فبظلم من الذين هادوا حرمنا والباء للسببية بها كاللام قال الا لكي اذا حصل الشرط
فالمعرف بلام التعريف اكثر من نصبه والمجرد بالعكس ويستوي الامران في المضاف هذا
قوله والاولى ان يحال ذلك على السماع ولا العلل قوله المفعول له معه هو المذكور
بعد الواو للمصاحبة معمول فعل لفظا او معنى قوله للمصاحبة معمول فعل احتراز عن نحو ضيعة
في كل رجل وضيعته فانها مصاحبة لكل رجل لان الواو بمعنى مع ولعني بالمصاحبة كونه
مشاركا لذلك المعمول لذلك الفعل في وقت واحد فزيد في سرت وزيدا مشارك
للمتكلم في السير في وقت واحد اي وقع سيرهما معا فقولك سرت انا وزيد بالعطف
يشاركه في السير لكن لا يلزم كون السير في وقت واحد وشرط بعضهم ان يكون معمول
الفعل الذي لصاحبه المفعول معه فاعلا كما في سرت وزيدا الطر الالى الى عمرا
في قولك ضربت زيدا وعمرا معطوف اتفاقا لا مفعول معه والمصنف يا قاله نحو جئتك
وزيدا درهم فان الكاف مفعول في المعنى اذ المعنى يكفيك واما تعيين عمرا في لسل
المذكور للعطف فلان اصل الواو التي قبل المفعول به هو العطف وانما يعدل
ما بعده عن العطف الى النصب نصا على المعنى المراد من المصاحبة لان العطف في
جاءني زيد وعمرو يحتمل تصاحب الرجلين في المجيء ويحتمل حصول مجيء احدهما قبل الآخر
والنصب نص في المصاحبة وفي قولك ضربت زيدا وعمرا لا يمكن المصنف بالنصب
على المصاحبة لكون النصب بالعطف الذي هو الاصل قوله وان كان الفعل
لفظا وجاز العطف فالوجهان مثل جئت انا وزيد وان لم يجز العطف تعين النصب
نحو جئت وزيدا وان كان معنى وجاز العطف تعين نحو ما لزيد وعمرو والا تعين النصب
نحو ما لك وزيدا وما شأنك وعمرا لان المعنى ما تصنع اعلم ان مذهب جمهور النحاة
ان العامل في المفعول معه الفعل او معناه بتوسط الواو التي بمعنى مع وانما وضعوا
الواو موضع مع في بعض المواضع لكونه اخصر لفظا واصل هذا الواو واو العطف

الذي فيه معنى الجمع كما يجيء في بابه فناسب معنى المعية قالوا لا يتقدم المفعول معه على عامله في مصاحبه
اتفاقا فلا يقال والخشبة استوى الماء كما يتقدم سائر المفاعيل على عاملها وجوز ابو الفتح تقدمه
على المفعول المصاحب متمسكا بقوله جمعت وفحشا غيبة ونميمة ثلاث خلال لست عنها بمرعوي
والاولى المنع رعاية لاصل الواو والشعر ضرورة وقال الكوفيون هو منصوب على الخلاف
فيكون العامل معنويا كما قلنا في الظرف خبر المبتدا والاولى احالة العمل على العامل اللفظي ما لم
يضطر الى المعنوي وقال الزجاج هو منصوب باضمار فعل بعد الواو وكانك قلت جاء البرد ولابس
او صاحب الطيالسة وكذا في غيره والاضمار خلاف الاصل وقال عبد القاهر هو منصوب
بنفس الواو والاولى رعاية اصل الواو في كونها غير عاملة ولو نصب بمعنى مع مطلقا لنصب
في كل رجل وضيعته وقال الاخفش نصبه نصب الظروف وذلك ان الواو لما اقيمت مقام مع
المنصوب بالظرفية والواو في الاصل حرف فلا تحتمل النصب اعطي النصب ما بعدها عارية
كما اعطي بعد الا اذا كانت مع غير الاعراب تفسير غير ولو كان كما قاله لجاز النصب في كل واو
بمعنى مع مطردا نحو كل رجل وضيعته قوله فان كان الفعل لفظا وجاز العطف فالوجهان
هذا اولى مما قال عبد القاهر في نحو قام زيد وعمرا انه لا يجوز فيه الا العطف ولعله قال ذلك
لان مخالفة الاصل الذي هو العطف لا لداع وهو ممنوع لان ههنا داعيا وهو النص على المصاحبة
وقوله حسب انا وزيدا وزيدا مثل قام زيد وعمرو بل كان ينبغي ان يكون العطف في حسب انا و
عند عبد القاهر اوجب وذلك ان لو كان المرفوع المتصل المنفصل في الاعلى لا يجب العطف
وهل يشترط في نصب الاسم على انه مفعول معه جواز عطفه من حيث المعنى على مصاحبه قال الاخفش
نعم فلا يجوز جلس زيد والسارية او لا يسند الجلوس الى السارية وكذا لا يجوز ضحك زيد وطلوع الشمس
وانما ذلك عنده مراعاة لاصل الواو في العطف واجازه غيره استدلالا لقولهم مازلت
اسير والنيل ولا يقال سار النيل بل جرى ولان نقول ان ذلك لاستعارة السير للجري السل لما اقترن
بما يصح له السير كقوله تعالى ولله يسجد من في السموات والارض طوعا وكرها وظلالهم ومثله قوله
تعالى فمنهم من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على رجلين او على حذف جرى في المعطوف كقوله
علفتها تبنا وماء باردا اي وسقيتها ما قيل لا يجوز العطف في استوى الماء والخشبة ايضا لان
استوى ههنا ليس بمعنى استقام بل بمعنى ارتفع كما في قوله تعالى ذو مرة فاستوى ولان
لا يجوز العطف في هذا المثال ايضا ونقول استوى ههنا بمعنى تساوى لا بمعنى استقام ولا ارتفع
والمعنى تساوى الماء والخشبة في علو اي وصل الماء الى الخشبة فلبث الخشبة ارتفع من الماء
والخشبة مقياس يعرف به قدر ارتفاع الماء وقت زيادته ولا يجوز النصب في قولك
انت اعلم ومالك لانك لا تقصد فيه مصاحبة المخاطب في العلم لماله والتقدير الاصلي فيه
انت اعلم بحال مالك فانت ومالك ثم خفف بحذف معمول اعلم وحذف المبتدا المعطوف عليه

تقدم

مالك لقيام القرينة على كلا المحذوفين واعرب من في ذلك حذف الجزء الثاني من المركب المضاف الجزء
الاول من المركب المضاف اليه نحو ثالث عشر في ثالث ثلثة عشر على ما يأتي في باب العدد وهو
فانت ومالك مثل كل رجل وضيعته اي فانت ومالك مقترنان والمعنى انا لا ادخل بينك وبين
مالك ولا استر عليك ما يتعلق بصلاحه فانت اعلم بما يصلحه ومثله قولهم انت اعلم وربك وهذا
يستعمل في التهديد اي انت اعلم بربك فلعل اجرارك عليه لما علمت من تركك ما امر الله من فانت
وربك اي انتما مقترنان فانا لا ادخل بينكما ولا ادعو عليك فانه حسبك وهذا المعنى بليغ
في باب التهديد والتخويف وقال عبد القاهر المعنى انت اعلم وربك مجازيك فهو عنده على
حذف خبر المبتدا من الجملة الثانية وليس ما ذهب اليه بذلك وكذا قول العبدي ان تقديره
انت اعلم من غيرك وربك اعلم منكما وهذا ابعد مما تقدم من حيث المعنى المفهوم من انت اعلم
وربك قوله ان لم يجز العطف تعين النصب نحو حسبك وزيدا جمهور النحاة على ان النصب مجاز ههنا
لا واجب وذلك مبني على ان العطف عليه قبيح لا ممتنع كما يجيء في باب العطف قوله وان كان
معنى اي ان كان الفعل معنى والفعل المعنوي على ضربين لانه اما ان يكون في اللفظ مصدر فيه معنى
او لا فالاول نحو ما لك لان الجار والمجرور متعلق بالفعل او بما فيه معناه وما شأنك لان قولك
شأنك بمعنى فعلك وصنعك فهو بمعنى المصدر الذي فيه معنى الفعل وحسبك وقدك
وكفيك لكونها بمعنى كفاك ونحو ويلك وويلك وويل لك لان الويل بمعنى الهلاك وفي المصدر
معنى الفعل وكذا قولهم راسك والحائط وامرأ ونفسه وشأنك والحج ان جعلنا الواو بمعنى مع
فان المنصوب قبلها دال على الفعل المقدر وهذا القسم على ضربين اما ان يجوز العطف فيه بلا
تكلف او لا فالاول نحو ما لزيد وعمرو وما شأن زيد وعمرو وقال المص العطف واجب فيه لانه
الاصل فلا يصار الى غيره لغير ضرورة وليس شيء لان النص على المصاحبة هو الداعي الى النصب
ضروريا ولو سلمنا انه ليس بضروري قلنا لم لا يجوز مخالفة الاصل لداع وان لم يكن ضروريا وقال
غيره العطف هو المختار مع جواز النصب والاولى ان يقال ان قصد النص على المصاحبة وجب النصب
والا فلا والثاني نحو ما لك وزيدا وما شأنك وزيدا لجعل الضمير مكان الظاهر المجرور والكوفيون
يجوزون في السعة العطف على الضمير المجرور بلا اعادة الجار والبصريون يجوزونه للضرورة واما
في السعة فيجوزونه بتكلف وذلك باضمار حرف الجر مع انه لا يعمل مقدرا الا شاذا فقال المص ههنا
بتعين النصب نظرا الى لزوم التكلف في العطف وقال الاندلسي يجوز العطف على ضعف ان لم
يقصد النص على المصاحبة وهو اولى لوروده في القرآن كقوله تعالى تساءلون به والارحام بالجر
في قراءة حمزة وفي النصب في مثل هذا اعني ما شأنك او ما لك وزيدا وما شأن زيد وعمرا العمل
اوجه الاكثر دلالته بالفعل المدلول عليه بما شأنك او ما لك وزيدا وما شأن زيد اي ما
تصنع وذلك لان ما طالبة للفعل لكونها استفهامية وبعدها الجار والمصدر وفيهما معنى الفعل

فصار واعلى الدلالة على الفعل من ثم امتنع في الاختيار ما لك وزيدا وما لك لعوات والاسم
وقال سيبويه تقديره ما شانك وشان ملابستك زيدا وما لك وملابستك عمرا وما شانك وزيد
وملابسته عمرا فهو مفعول المصدر المقدر قال السيرافي هذا التقدير معنوي لا لحرج ذلك عن معنى
ما صنعت وما تصنع لان هذا الملابسة ايضا يعني ان سيبويه لا يريد بتقدير ملابستك ان الاسم
منصوب بهذا المصدر المقدر لان المصدر العامل مع معموله كالموصول وصلته ولا يجوز حذف
الموصول مع بعض صلته وابقاء البعض الآخر كما يجيء في باب المصدر واما قدر سيبويه بهذا
التفسير المعنى فقط لا لان اللفظ مقدر بما ذكر قال الاندلسي بل اراد ان المصدر المقدر
هو العامل وانما جاز ذلك ههنا لقوة الدلالة عليه لان ما لك وما شانك اذا جاء بعدهما
نحو وزيدا دل على ان الانكار انما هو للملابسة المجردة لذلك الاسم ولا سيما ان الواو بمعنى مع
دون معنى الملابسة وقال الاندلسي يجوز ان يكون النصب بمكان مقدرة كما في ما انت وزيدا اي
ما كان شانك وما كان لك وقال السيرافي وان حذف الاسم منصوب بملابس كانك
قلت ما لك لابس زيدا والواو دال على معنى لابس وانما ترك ما بعده لفساد ما الزم سيبويه
من نصب الاسم بمصدر مقدر ويلزمهما بابه الواو عن الفعل ونصب الاسم بها اذ لا يصح
الجمع بين الواو وذلك الفعل المقدر ويؤدي مذهبهما في هذا الى مذهب عبد القاهر في الجميع
والقسم الثاني اعني الذي لا يكون في لفظه مشعر بالعامل قوي نحو ما انت وزيدا وكيف
وقصعة من ثريد وما المحدي والمعور فيها العطف اولى بالخلاف وان قصدت المصاحبة لعدم
الناصب وضعف الدال عليه وهو ما الاستفهامية وكيف وذلك لكثرة دخولهما في غير الفعلية قال
سيبويه اذا نصبت ما بعد الواو ههنا مع قلته وضعفه قدرت كان بعد ما الاستفهامية و
يكون بعد كيف وذلك لكثرة وقوعهما ههنا والشيء اذا كثر وقوعه في موضع جاز حذفه تخفيفا و
كانه منطوق به ورد المبرد تقدير سيبويه وقال لا معنى لتخصيصه ما بالماضي وكيف بالمستقبل
قال السيرافي لم يقصد سيبويه مسئلة التخصيص وانما اراد التمثيل على الوجه الممكن والتمثيل ليس حدا الا يتجاوز
وقول الراعي ازمان قومي والجماعة كالذي منع الرحالة ان تميل مميلا اي ازمان كان قومي
والجماعة وقول بعضهم انا واياه في لحاف اي كنت واياه في لحاف العدس نحو انت ودار
وكيف انت وقصعة بالنصب وذلك لا سعار ما وكيف بالفعل بما فيهما من معنى الفعل مع كثرة
وقوع كان بعدهما ولا يجوز ان يكون العامل في قوله واياه قوله في لحاف لما ذكرنا ان
المفعول معه لا يتقدم على العامل فيه اتفاقا واما نحو كل رجل وضيعته وانت ورايك فالرفع
فيه واجب وان قصد المصاحبة لعدم فعل ومعناه واجاز الصيمري نصبه بالخبر المقدر وانكره
ابن الساد واجب على محرر النصب اضمار الخبر قبل الواو اي كل رجل مقرون وضيعته فان اظهرت
الخبر على هذا الوجه فلا كلام في جواز نصبه هذا كله بناء على اصلهم واما انا فلا ارى مانعا من تقديم

المفعول معه على عامله اذا تاخر عن المصاحب لان ذلك مع واو العطف الذي هو الاصل جائز
نحو زيدا وعمرا لقيت فمعمول العامل في الجماعة واياه كالذي وفي لحاف وانما امتنع النصب
في صيغة لكون الخبر المقدر ضعف من الظاهر واذا وقع بعد المفعول معه حال مما قبله او خبر عنه نحو
كنت وزيدا قائما وسرت وزيدا راكبا فحكمه في مطابقة ما قبله حكمه لو وقع قبل المفعول معه
وقد يجوز ان يعطى حكم ما بعد المعطوف فيقال كنت وزيدا منطلقين وسرت وزيدا راكبين نظرا
الى المعنى الى اصل الواو اي العطف ومنع ذلك ابن كيسان وفي كون المفعول معه قياسا
خلاف ذهب الاخفش وابو علي الى كونه قياسا وقال بعضهم هو سماعي لا يتجاوز ما سمع منه وقوله
تعالى فاجمعوا امركم وشركاءكم الاولى انتصاب شركاءكم على انه مفعول معه وقالوا لا يجوز ان
يكون الواو للعطف على ان ينتصب شركاءكم بمقدر اي واجمعوا شركاءكم وذلك لان الاجماع
لا يتعدى الى الاعيان لا يقال اجمعت زيدا قوله الحال ما يبين هيئة الفاعل والمفعول
لفظا او معنى مثل ضربت زيدا قائما وزيد في الدار قائما وهذا زيد قائما قال المص لا بد من حذف
النعت في نحو جاءني رجل عالم لان المراد ان يكون لفظ المحدود دالا على ما ذكر في الحدود فلو
عالم في جاءني رجل عالم وان بين هيئة الفاعل لكنه لا دلالة في لفظ عالم على انه بيان لهيئة الفاعل
اذ لفظة عالم ههنا مثلها في قولك زيد رجل عالم مع انها مبينة لهيئة خبر المبتدا لا لهيئة الفاعل
بل انما علم كون عالم في جاءني رجل عالم بيانا لهيئة الفاعل من تقدم قولك جاءني رجل بخلاف
الحال فان راكبا في قولك جاءني زيد راكبا ورايت زيدا راكبا لفظ فيه دلالة على كونه هيئة الفاعل
او المفعول حتى لو قلت رجل قائما اخوك لم تحكم لعدم الفاعلية والمفعولية في رجل قول القائل
ان منع ان المحدود يلزم ان يدل على كل ما يذكر في حده بل يكفي ان يكون فيه ما يذكر في حده
وبعد التسليم فليس في هذا الحد تحقيق معنى الحال وبيان هيئته لانه ربما يتوهم انه موضوع لبيان
هيئة الفاعل والمفعول مطلقا لا في حال الفعل فيظن في جاءني زيد راكبا ان راكبا ان كان
هيئة لهذا الفاعل مطلقا لا في حال المجيء فيكون غلطا ويخرج عن هذا الحد الجملة الحالية بلا ضمير
حال نحو قوله يقول وقد تر الوظيف وساقها الست ترى ان قد اتيت بمؤيد وقوله قد
اعتدي والطير في وكناتها بمنجرد قيد الاوابد هيكل ويخرج ايضا الحال عن المضاف اليه اذ لم
يكن المضاف عاملا في الحال وان كان ذلك قليلا كقوله تعالى قل بل ملة ابراهيم حنيفا وقوله
تعالى دابر هؤلاء مقطوع مصبحين وقول الشاعر كان حوامه مدبرا خضبن وان لم تكن خضبت
عود ويخرج عنه حاسدون عليهم حلق الحديد مضاعفا يتلهب واما قوله النار مثويكم اي موضع
مثويكم اي ثواكم خالدين وقولك اعجبني ضرب زيد قائما وهو ضارب زيد مجردا فالمنصوب
فيهما حال من الفاعل والمفعول فلا يرد اعتراضا ولنا ان نقول ان الحال عما اضيف اليه
غير العامل في الحال لا يجيء الا اذا كان المضاف فاعلا او مفعولا يصح حذفه وقيام المضاف

لعامله

في الحدود

إليه مقامه كأنك لو قلت بل نتبع إبراهيم مقام بل نتبع ملة إبراهيم جاز فكأنه حال عن المفعول أو إذا كان المضاف فاعلا أو مفعولا وهو جزء المضاف إليه فكأن الحال عن المضاف إليه هو الحال عن المضاف كما في قوله تعالى دابر هؤلاء مقطوع مصبحين حال عما دل عليه ضمير مقطوع وذلك لأنه نائب عن دابر هؤلاء فهو حال عن هؤلاء المضاف إليه دابر فكأنه هو حال عن المضاف إليه حال من المضاف إليه حال عن المضاف الذي هو جزء المضاف إليه لأن دابر الشيء أصله وكأنه قال يقطع دابر هؤلاء مصبحين فكأنه حال عن مفعول ما لم يسم فاعله وكذا قوله كأن حوامه مدبرا أي لسه حوامه مدبرا أو لسه حوامه مدبرا فكأنه حال عن الفاعل والمفعول وكذا قوله عليهم حلق الحديد مضاعفا والأولى أن يقول الحال على ضربين منتقلة ومؤكدة ولكل منهما حد لاختلاف ماهيتهما فحد المنتقلة جزء كلام يتقيد بوقت حصول مضمونه تعلق الحدث الذي في ذلك الكلام بالفاعل أو بالمفعول أو بما يجري مجراهما فقولنا جزء كلام يخرج الجملة الثانية في نحو كيت وركب معه ركوبه علانية إذا لم يجعلها حالا ويخرج بقولنا حصول مضمونه المصدر في نحو رجع القهقرى لأن الرجوع يتقيد بنفسه لا بوقت حصول مضمونه ويخرج قولنا يتقيد تعلق الحدث بالفاعل والمفعول فإنه لا يتقيد بوقت حصول مضمونه ذلك التعلق و أو بما يجري مجراهما يدخل حال الفاعل أو المفعول المعنويين نحو هذا بعلي شيخا و خارجا من جنب صفحته سفود والحال عن المضاف إليه الذي لا يكون في المعنى فاعلا أو مفعولا للمضاف على ما مر ويدخل في الحد الحال في نحو قوله يقول وقد ترادف الوطف وفي قوله ويداعدى والطرفي وكلاهما وحد المؤكدة اسم غير حدث يجيء مقررا لمضمون جملة كما يجيء شرحها فقولنا غير حدث احتراز من المنصوب في نحو رجع رجوعا ثم اعلم أن الحال قد يكون عن الفاعل وحده كجاء زيد راكبا وعن المفعول وحده نحو ضربت زيدا مجردا عن ثيابه فإذا قلت لقيت زيدا راكبا فإن كان هناك قرينة حالية أو مقالية تعين صاحب الحال جاز أن تجعلها لما قامت له من الفاعل أو المفعول وإن لم يكن وكان الحال عن الفاعل وجب تقديمه إلى جنب صاحبه لإزالة اللبس نحو لقيت راكبا زيدا فإن لم تقدمه فهو عن المفعول وأما إذا كان حالا عن الفاعل والمفعول معا فإن كانا متفقين فالأولى الجمع بينهما فإنه أحصر نحو لقيت زيدا راكبين ولا منع من التفريق نحو لقيت راكبا زيدا راكبا ولقيت زيدا راكبا راكبا وإن كانا مختلفين فإن كان هناك قرينة تعرف بها صاحب كل واحد منهما جاز وقوعهما كيف ما كانا لقيت هندا مصعدا منحدرة وإن لم يكن فالأولى جعل كل واحد بجنب صاحبه نحو لقيت منحدرا زيدا مصعدا ويجوز على ضعف جعل حال المفعول

بجنبه وتأخير حال الفاعل نحو لقيت زيدا مصعدا منحدرا أو المصعد زيد وذلك أنه لما كان مرتبة المفعول أقدم من مرتبة الحال أخرت الحال وقدمت حال المفعول على حال الفاعل ولا أقل من كون أحد الحالين بجنب صاحبه ويجوز عطف أحد حالي الفاعل والمفعول على الآخر كقولك لقيت زيدا راكبا وماشيا قال وأما سوف تدركنا المنايا مقدرة لنا ومقدرينها وجوز الجمهور وهو الحق أن يجيء لشيء واحد أحوال متخالفة متضادة كانت نحو اشتريت الرمان حلوا حامضا أو غير متضادة كقوله تعالى اخرج منها مذؤوما مدحورا كما يجيء في خبر المبتدأ ومنع بعضهم ذلك في الحال متضادة كانت أو لا قياسا على الزمان والمكان فجعل نحو مدحورا حالا من ضمير مذؤوما والسكر مثله في المتضادة فمنعها مطلقا ولا وجه للقياس في ذلك لأن وقوع الفعل في زمانين أو مكانين مختلفين محال نحو جلست خلفك أمامك وضربت القوم يوم أمس بلى لو عطفت أحدهما على الآخر جاز لدلالته على تكرار الفعل نحو جلست خلفك وأمامك وكذا يجوز إن لم يتنافى المكانان أو الزمانان نحو جلست أمس وقت الظهر وأمامك وسط الدار وأما تعدد الحدث لعددين مختلفين كما في قوله تعالى مذؤوما مدحورا أو متضادين في محلين غير متميزين كما في اشتريته أبيض أسود أو متميزين كما في اشتريته حلوا حامضا ولا بأس به واعلم أن تكرير الحال بعد إما واجب لوجوب تكرار إما نحو اضرب إما قائما وإما قاعدا وكذا بعد لا لأنها تكون في الأغلب كما يجيء في اسم لا المكررة نحو جاءني زيد لا راكبا ولا ماشيا وقد يفردها نحو جاءني زيد لا راكبا قوله لفظا أو معنى حال من الفاعل أو المفعول اللفظي أما المفعول المعنوي فنحو شيخا في قوله تعالى هذا بعلي شيخا فإن بعلي خبر مبتدأ وهو في المعنى مفعول المدلول هذا أي أنبه على بعلي وأشير إليه شيخا وأما الفاعل المعنوي فكما في قوله كأنه خارجا من جنب صفحته سفود شرب نسوه عند مفتأد إذ المعنى يشبه خارجا سفود شرب ولا تفسره بأشبه خارجا لأن التشبيه في المعنى بحال الخروج لا التشبيه وقال المص في مثال الحال عن الفاعل المعنوي زيد في الدار قائما وفيه نظر لأن قائما حال من الضمير في الظرف وهو فاعل لفظي لأن الفاعل المستكن كالملفوظ فهو كقولك زيد خرج راكبا ولا كلام في كون راكبا حالا عن الفاعل اللفظي وليس نحو ركون الحالين في المثالين عن زيد الابتدا من جو يخالف عاملي الحال وصاحبها وعاملها الفعل أو شبهه أو معناه يعني بما شبه الفعل ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة والمصدر ويعني بمعنى الفعل ما يستنبط منه معنى الفعل ولا يكون من صيغته كالظرف والجار والمجرور وحرف التنبيه نحو ها أنا زيد قائما عند من جوزها من دون اسم الإشارة كما يجيء في حروف التنبيه واسم الإشارة نحو ذا زيد راكبا وحرف النداء نحو يا زيد قائما وأما حرفا التمني والترجي نحو ليتك قائما في الدار ولعلك جالسا عندنا فالظاهر أنهما ليسا بعاملين لا التمني والترجي نحو ليتك لعلك بمعدن بل الحالين بل العامل

هو الخبر المؤخر عليها هو مذهب الاخفش لحاجتي لكون مضمونه هو المفيد و حرف التنبيه نحو كانه
خارجا الملك و مدبر كعمرو راكبا وكذا معنى التنبيه من دون لفظ دال عليه نحو زيد عمرو مقبلا
والمنسوب نحو انا قرشي مفتخرا و اسم الفعل نحو عليك زيدا راكبا اما نحو ماشانك واقفا فلان
الشان بمعنى المصدر كما ذكرنا في المفعول معه ولم يعمل في الحال معنى حروف الاستفهام
والنفي قال ابو علي لانها لا تشبه الفعل لفظا نحو لعل وكان فمعنى حرف قاله اسم الاشارة و
التنبيه فانهما لا يشبهان الفعل لفظا مع عملهما في الحال وكذا كاف التشبيه ونحو ان لشبهه لفظا
ومعنى ولا يعملان في الحال قالا ولى حالة لذلك الى استعمالهم وان لا نعلمه **قوله** وشرطها
ان يكون نكرة وصاحبها معرفة غالبا وارسلها العراك ومررت به وحده ونحوه مباول
انما كان شرطها ان يكون نكرة لان النكرة اصل والمقصود بالحال تقييد الحدث المذكور
على ما ذكرنا فقط ولا معنى للتعريف هناك فلو عرفت وقع التعريف ضائعا وانما كان الغالب
في صاحبها التعريف لانها اذا كان نكرة ذكر ما مر بها وتخصيصها من اشتمالها اعني
وصفها اولى من ذكرها بقيد الحدث المنسوب اليها اعني حالها لان الاولى ان يبين الشيء
اولا ثم يبين الحدث المنسوب اليه ثم يبين بعد ذلك الحدث فعلى هذا اولى المعرفة حالا لان
التعريف غير ضائع ولم يأول النكرة ذا حال لان غايته انه على خلاف الاولى فقوله غالبا
يرجع الى تعريف صاحبها لا الى تنكيرها لان تنكيرها واجب لا غالب قوله وارسلها العراك
هذا اشكال تعريف الحال في الظاهر وتقول الحال المعرفة ظاهرا اما مصدر واما غير مصدر
والمصدر اما معرف باللام نحو ارسلها العراك او معرف بالاضافة نحو افعله جهدك
وطاقتك ووحدك ورجع عوده على بدئه وفيهما قولان قال سيبويه انها معارف موضوعة
موضع النكرات اي معتركة ومجتهدا ومطيقا ومنفردا او عائدا والطاقة بمعنى الوسع
وكذلك الطوق اسم وضع موضع الاطاقة ووحد مصدر وحد يحد فقال وحد يحد وحدا
وحدة كوعد يعد وعدا وعدة والجهد بالضم الجيم الجهد بفتح الجيم وضمها بمعنى الاجتهاد
وقال الفراء هو بفتح الجيم المشقة وبضمها الطاقة وقولهم على بدئه متعلق بعوده او رجع
والحال مؤكدة والبدء مصدر بمعنى الابتداء جعل بمعنى المفعول اي عائدا على ما ابتداه
ويجوز ان يكون عوده مفعولا مطلقا لرجع اي رجع على بدئه عوده المعهود كانه عهد
ان لا يستمر على ما يصل اليه بل يرجع الى ما كان عليه قبل فيكون نحو قوله تعالى وفعلت
فعلتك فلا يكون من هذا الباب وقال ابو علي ان هذه المصادر منصوبة على انها مفعولات
مطلقة للحال المقدرة اي ارسلها معتركة العراك وافعله مجتهدا جهدك ومطيقا طاقتك
ومنفردا وحدك اي انفرادك ورجع عائدا عوده وكلها مضافة الى الفاعل فلهذا احذف
الفاعل وجوبا كما مر في باب المفعول المطلق عند المصادر وان قامت مقام الاحوال

منصبه على المصدرية كما تنتصب على الظرفية ما قام مقام خبر المبتدا من الظروف نحو زيد قدامك
ولا يعرب اعراب ما قام مقامه وقوله وارسلها العراك صدر بيت للبيد وروى فاوردها
العراك قال فارسلها العراك قال فارسلها العراك ولم يذدها ولم يشفق على نغص الدخال
نغص الحمار والاتن الرخال في الورود ان يشرب البعير ثم يرد من العطن الى الحوض ويدخل
بين بعيرين عطشانين ليشرب منه ما عساه لم يكن شرب ويقال شرب دخالا ونغالا نغص
البعير اذا لم يتم شربه يعني نغص الدخال عدم تمام الشرب اي وردها مرة واحدة ولم يخف
على انه لا يتم نغصها شرب للمار بالمزاحمة اما قولهم جاءوا قضهم بقضيضهم فالاولى ان يقول ان
المصدر فيه بمعنى اسم الفاعل اي قاضهم بقضيضهم اي مع مقضوضهم اي كاسرهم مع مكسورهم
لان مع الازدحام والاجتماع كاسرا ومكسورا والاصل فيه ان يكون قضهم مبتدا وبقضيضهم
خبره مثل قولهم كلمته فوه الى في بمعنى الجملتين اعني قضهم بقضيضهم وفوه الى في معنى الجملة
والكلام لما فهم منهما معنى المفرد لان معنى فوه الى في صار مشافهة ومعنى قضهم بقضيضهم كافة فلما
قامت الجملة مقام المفرد وادت مؤداه اعرب ما قبل الاعراب منها وهو الجزء الاول
اعراب المفرد الذي قامت مقامه كما قلنا في باب المفعول المطلق في قاما لعبك سواء وكذا
ينبغي ان يقول في يدا بيد اي دو يد بيد على حذف المضاف اي النقد بالنقد وكذا قولهم
بعت الشاء شاة بدرهم اي شاة بدرهم كقولكم رجل خير من امراة اي كل رجل كقوله تعالى علمت
نفس ما قدمت اي كل نفس وكذا قولهم بعت الشاء شاة ودرهما والواو بمعنى مع كما في كل
رجل وضيعته اي شاة ودرهم مقرونان اي كل شاة فنصب هاهنا الجزء الاول اعراب
وقال الخليل يجوز ان يأتي به على الاصل نحو بعت الشاء شاة بدرهم وشاة ودرهم ثم
الزم ما كان مبتدا التنكير لقيامه مقام الحال وفاه اي في شاة وجهه انه لم يحذف حرف
المضاف اليه منه لعسر التلاقي المعرب على حرف واحد وقد جاء فما لهم قال المتنبي و
فلبس على حرف فما لهم فحذف المضاف اليه وابدل من الواو ميما لئلا يبقى على حرف وهذا
شيء قد عرض استطرادا ولنعد الى ما كنا فيه من ذكر حال قضهم بقضيضهم فنقول قد يستعمل قضهم
بما بعدها قبله في الاعراب نحو قولهم جاء القوم قضهم بقضيضهم اما على التاكيد على ان يكون
اصله جملة فيعطى جزؤها الاول اعراب جميعهم بتصرفهم معناه كما ذكرنا في الحال وعلى
البدل اي جاء قاضهم مع مقضوضهم ومذهب الكوفيين الى انتصاب وحده على الظرفية
اي لا مع غيره فهو في المعنى ضد معا في قولك جاءا معا وكما ان في معا خلاف هل هو
منتصب على الحال اي مجتمعين او على الظرف اي في زمان واحد فكذا اختلف في وحده
في نحو جاء وحده اهو حال اي منفردا او ظرف اي لا مع غيره وجاء وحده مجرورا
في مواضع معدودة قريع وحده ونسيج وحده اي انفراده وهو في الاصل نوب لا ينسج

على سواله مثله فاستعير للشخص المنقطع النظير وتقال فلان جحيش وحده وعيير وحده
ورجيل وحده في المعجب برأيه وتقال جاء على وحده اي على انفراده وعلى معنى مع
وحده لازم الافراد والتذكير والاضافة الى المضمر ولازم النصب الا في المواضع
المذكورة والمعرف ظاهرا من غير المصادر الا باللام نحو قولهم مررت بهم الجماء
الغفير والجماء من الجم وهو الكثير تقال امراة جماء المرافق اي كثيرة اللحم على المرافق
والغفير من الغفر وهو الستر بمعنى الغافر اي الساتر لكثرتهم وجه الارض جيء به
الا رحملا للفعيل بمعنى الفاعل على الفعيل بمعنى المفعول كقوله تعالى ان رحمت الله
قريب من المحسنين وهو صفة الجماء اي الجماعة الكثيرة الساترة واللام في الاسمين
زائدة كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني فمضيت ثمه قلت لا يعنيني وتقال ايضا
مررت بهم جماً غفيرا ومنه قولهم ادخلوا الاول فالاول قال ... ذهب الصالحون
اسلافا الاول فالاول اي مرتبين واللام زائدة كما في الجماء الغفير وقد تبيح
ما قبله على البدل نحو دخل القوم الاول فالاول واما بالاضافة نحو جاءني الرجال
ثلثهم واربعهم وخمسهم الى العشرة هذه الاسماء الثمانية اذا اضيفت الى ضمير
ما تقدم منصوبة عند اهل الحجاز على الحال لوقوعها موقع النكرة اي مجتمعين في
المجيء وبنو تميم يتبعونها ما قبلها في الاعراب على انها توكيد له وربما عومل
بالمعاملين العدد والمركب نحو جاءني الرجال خمسة عشرهم وقد يعرب هذا المركب
عند الاخفش مضافا كما يجيء في باب العدد وقد ذكرنا قولهم كلمته فاه الى في
وقال الكوفيون هو مفعول به اي جاعلا فاه الى في وقال الاخفش هو
منصوب بتقدير من اي من فيه الى في ولا يقاس على قولهم فاه الى في فلا يقال
ما سمعه بده سدى ونحوه خلافا لهشام واما قول بعض اصحاب امير المؤمنين علي
عليه السلام في صفين فما بالنا امس اسد العرين وما بالنا اليوم شاء النجف
ولا فعلى حذف المضاف اي مثل اسد العرين ومثل شاء النجف ونحو ان تولى
لسحا ما وضعا فلا تقدر مضاف كما قال سيبويه في جهدك ونحوه **قوله** ولى
كان صاحبها نكرة وجب تقديمها اعلم انه يجوز تنكير ذي الحال اذا اختص بوصف
كما جاء في الحديث ساتي رسول الله يمس الحبل فالي فرس له ساقها وكذا نقول
مررت برجل ظريف قائما او بالاضافة نحو نظرت الى جارية رجل محالة او سعة
نفي او شبهه نحو قوله فما حل سعدي غريبا ببلدة وقلما جاءني رجل راكبا او نهي او
استفهام وذلك لانه يقصر التنكير مع شيء من هذه الاشياء متغيرا فلا يسعى فيه ابهام
كما ذكرنا في باب المبتدأ او كان مقدما تاركا لتلك النكرة في الحال نحو جاءني رجل

وزيدا ويتقدم الحال نحو جاءني راكبا رجل لانه لو لم يكن السابق الحال لوصف اذا
لا يتقدم على الموصوف واما او باخر نحو جاءني رجل راكبا فقد يلتبس في حال انتصاب
ذي الحال بالوصف نحو رأيت رجلا راكبا فطرد المنع رفعا وجرا واما التباسها وهم
لتقديم الحال على صاحبها المنكر لقوله لمية موحشا طلل قديم فلا يستقيم عند من شرط
اتحاد عامل الحال وصاحبها الا على مذهب الاخفش من نحو ... زيد في نحو
في الدار زيد على انه فاعل واما عند سيبويه فيلزم كون الضمير في لمية ذا الحال ومن جوز
اختلاف العامل في الحال وفي صاحبها جوز كون لمية عاملا في الحال وكون طلل ذا حال
مع ارتفاعه بالابتداء فان قيل هلا جاز ان يكون معنى الابتداء على مذهب سيبويه
اي ان طلل مرتفع بالابتداء هو العامل في الحال ايضا فيتحد عامل الحال وصاحبها
قلت ليس المعنى على ان الابتداء بلفظ طلل للاسناد اليه مقيد بكونه موحشا فكيف
يعمل في الحال ما ليس مقيدا به واعلم انه يجوز حذف ذي الحال مع قيام الدليل
نحو الذي ضربت مجردا زيدا اي ضربته **قوله** ولا يتقدم على العامل المعنوي
بخلاف الظرف ولا على المجرور في الاصح قد عرفت قبل العامل المعنوي وانحط
الظرف منه وكذا الجار والمجرور فعلى ما قال المص ينبغي ان لا يتقدم الحال على
الظرف وشبهه وفي هذا خلاف فسيبويه لا يجوزه اصلا نظرا الى ضعف الظرف
واجازه الاخفش بشرط تقدم المبتدأ على الحال نحو زيد قائما في الدار وذلك بناء
على مذهبه من قوة الظرف حتى جاز ان يعمل عنده بلا اعتماد في الظاهر في نحو في الدار
زيد كما تقدم في المبتدأ فاما مع تأخر المبتدأ عن الحال فانه وافق سيبويه في المنع
فلا يجوز قائما زيد في الدار ولا قائما في الدار زيد اتفاقا وذلك لتقدم الحال على عاملها
الذي فيه ضعف ما عند الاخفش ايضا لانه ليس من تركيب الفعل وعلى صاحبه
نائب عنه اي المبتدأ اما في نحو زيد قائما في الدار فان جوزنا كون زيد صاحب الحال
بناء على جواز اختلاف عاملي الحال وصاحبه فالحال متأخر عن صاحبه وان لم نجوز
ذلك وقلنا الضمير في الظرف هو صاحب الحال بناء على وجوب اتحاد العامل في
الحال وصاحبه فالحال متأخر عن صاحبه نائبه اي زيد اما نحو زيد في الدار قائما
وفي الدار قائما زيد فجائز اتفاقا واما اذا كان الحال ايضا ظرفا او جارا ومجرورا
فقد صرح ابن برهان بجواز تقدمه على عامله الذي هو ظرف او جار ومجرور
وذلك لتوسعهم في الظروف حتى جاز ان يقع موضعا لا يقع غيرها فيه نحو ان
لدينا ايابهم قالوا ومن ذلك البر الكر بستين اي الكر منه بستين فمنه حال والعامل
فيه بستين والعامل المعنوي اذا كان غير ظرف فلا خلاف في انه لا يتقدم الحال

عليه وهو كل جامد ضمن معنى المشتق كلب ولعل ونحو ما شانك وحرف النداء واسماء الاشارة
وحرف التشبيه والتنبيه والمنسوب ونحو مثلك وغيرك واسماء الافعال كل ذلك لضعف مشابهته
الفعل لعدم موافقتها له في التركيب واذ ضعف نفس الفعل لعدم التصرف حتى لا يتقدم عليه
معموله كما في فعل التعجب فلا يقال راكبا احسن بزيد فما ظنك بمثل هذه الجوامد وكذا الصفة
المشبهة لا يتقدم معمولها عليه لضعف مشابهتها للفعل وظاهر لفظ جار الله في المفصل
يؤذن بجواز تقديم الحال عليها وضعف من الصفة المشبهة في العمل افعل التفضيل الا ترى انه
لا يطرد رفعه للظاهر مثلها بل يحتاج الى شروط كما يجيء في بابه واما نحو قولهم هذا البسر اطيب منه
رطبا وزيد قائما خير منه قاعدا وكذا نحو عمرو قاعدا امثله قائما فيجيء الكلام عليه عن قريب واجاز
الزجاج ان يقول درهمك موزونا درهم عبد الله لان معناه يشابه درهم عبد الله ويكون
حالا من ضمير درهمك في الخبر او درهم عبد الله والاولى المنع لضعف العامل قال فان اظهرت
الكاف وقلت كدرهم عبد الله لم يجز ان يكون حالا من درهم عبد الله لان حال المجرور
لا يتقدم عليه ويجوز ان يكون حالا من ضمير درهمك فالاولى المنع مع اظهار الكاف ايضا
وكذا اذا كان الحال جملة مصدرة بالواو لم تتقدم على عاملها فلا يقال والشمس طالعة جئتك
مراعاة لاصل الواو وهو العطف ولا يتقدم الحال ايضا على عاملها اذا كان العامل مصدرا
مقدرا بان الموصولة وما في خبر الصلة لا يتقدم على الموصول وكذا اذا كان العامل صلة
للالف واللام او لحرف مصدري كما وان لان تقدم الحال اذن على هذه الموصولات
لا يجوز وتقدمه على صلاتها متاخرا عن الموصولات ايضا غير جائز لما يجيء في الموصولات
من امتناع الفصل بين الحرف المصدري ولام الموصول وبين صلتهما فلا تقول اعجبني مجردة
الضارب هندا ولا مجردة ان ضرب زيد هندا او اما في سائر
الموصولات نحو الذي راكبا جاء زيد فانه يجوز الفصل اتفاقا واذا كان العامل مصدرا
بلام الابتداء او لام القسم جاز تقديم الحال عليه بان يؤخره عن اللام نحو ان زيدا لراكبا
سائر والله لراكبا اسير كقوله تعالى لالى الله تحشرون وتقديمه على اللام لا يجوز لان لهما
صدر الكلام واما الفعل المتصرف واسم الفاعل واسم المفعول اذا خلت عن الموانع
المذكورة فيجوز تقديم احوالها عليها نحو راكبا جاء زيد وزيدا راكبا ماسر ومجردا مضروب
قوله بخلاف الظرف يعني ان الحال وان كان مشابها للظرف من حيث المعنى لان راكبا
في جئتك راكبا بمعنى في وقت الركوب الا ان الظرف يتقدم على عامله المعنوي الذي
هو الظرف او الجار خاصة سواء كان بعد المبتدا نحو زيد يوم الجمعة عندك او قبله كقوله تعالى
كل يوم هو في شان وقولهم كل يوم لك ثوب والحال لا يتقدم عليه عند سيبويه مطلقا و
يتقدم عند الاخفش بشرط تاخره عن المبتدا كما مر وذلك لتوسعهم في الظرف بخلاف الحال

وكان على المص ان يقيد فيقول بخلاف الظرف فانه يتقدم على الظرف والجار لانه لا يتقدم
على معنوي غيرهما من التشبيه والتمني وغير ذلك اتفاقا واعلم انه اذا تكرر ظرف واحد يصلح ان
يكون خبرا لما هو المبتدا في الحال وفي الاصل وتوسطهما المجرور ارتفاعه على انه خبر عن ذلك
المبتدا وانتصابه على الحال كقوله تعالى واما الذين سعدوا ففي الجنة خالدين فيها وقوله
فكان عاقبتهما انهما في النار خالدين فيها فالكوفيون يوجبون انتصابه على الحال كما في الآيتين
لانك لو رفعته خبرا وعلقت الظرفين به لم يكن للثاني فائدة واما عند البصريين فالحال الراجح
على الخبرية لا واجبة لان الاسم اذن يكون خبرا بعد خبر والظرف الثاني متعلق بالخبر او يكون الظرف
الاول متعلقا بالخبر الذي بعده والثاني تاكيد للاول والتاكيد غير عزيز في كلامهم واذا كان
الظرف في الظاهر غير مستقر وقد تقدم ان معنى المستقر ان يكون متعلقا بمقدر فخبرية الاسم الذي
يلي المبتدا الذي يلي ذلك الظرف واجبة عند البصريين نحو فيك زيد راغب لكون الظرف متعلقا
بذلك الخبر واجاز الفراء والكسائي نصب ذلك الاسم نحو فيك زيد راغبا على تقدير فيك رغبه
زيد راغبا على تقدير فيك رغبة زيد راغبا والحال دال على المضاف المحذوف اي هو رغبة
فيك حاصلة في حال رغبته في شيء اي ان رغب في شيء فهو راغب فيك قوله ولا على المجرور في
الاصح الذي تقدم كان احكام تقدم الحال على عاملها وتاخره عنه وهذا حكم تقدم الحال على
صاحبها اعلم ان الكوفيين منعوا تقديم الحال على صاحبها اذا كان صاحبها ظاهرا مرفوعا
كان او منصوبا او مجرورا الا في صورة واحدة وهي اذا كان ذو الحال مرفوعا والحال
موخرا عن العامل فيجوزون جاء راكبا زيد ولا يجوزون راكبا جاء زيد وبعضهم يجوز ايضا
تقديم الحال على ذي الحال المنصوب المظهر اذا كان الحال فعلا نحو ضرب وقد جرد زيدا
واما اذا كان ذو الحال ضميرا المجرور وانتقديم الحال عليه مرفوعا كان او منصوبا او مجرورا
قالوا وذلك لان الحال اذا كان مظهرا وقدمت الحال عليه ادى الى الاضمار قبل الذكر
لان في الحال ضميرا يعود على ذي الحال المتاخر واما اذا كان ضميرا فالضمير ان لم يكن في عود لها
على مفسر لهما واما جواز تلك الصورة الواحدة اعني نحو جاء راكبا زيد فلسده طلب الفعل
للفاعل وكان الفاعل ولي الفعل والحال ولي الفاعل فلا يكون ضميرا قبل الذكر لا
التصريه فاجاز والتقدم الحال على صاحبها المرفوع والمنصوب سواء كان مضمرا او مظهرا
لان الضمير في الحال اذا تاخر عن صاحبه فلا يكون اضمارا قبل الذكر كما ذكرنا في تقديم خبر المبتدا
في نحو في داره زيد وفي الفاعل وفي المفعول نحو قوله تعالى فاوجس في نفسه خيفة موسى
واما اذا كان ذو الحال مجرورا فان الجر بالاضافة اليه لم يتقدم الحال عليه اتفاقا سواء
كانت الاضافة محضة كما في قوله تعالى اتبع ملة ابراهيم حنيفا او لا نحو جاءني مجردا ضاربه زيد
وذلك لان الحال تابع وفرع لذي الحال والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف فلا تقدم

تابعه ایضا وان الجر ذو الحال بحرف الجر فسیبویه واکثر البصریة یمنعون ایضا تقدمها علیه
للعلة المذکورة ونقل عن ابن کیسان وابی علی وابن برهان الجواز استدلالا بقوله تعالی
وما ارسلناک الا کافة للناس ولعل الفرق بین حرف الجر والاضافة ان حرف الجر
معد للفعل کالهمزة والتضعیف وکانه من تمام الفعل وبعض حروفه فاذا قلت ذهبت راکبة
بهند فکانک قلت اذهبت راکبة هندا وقال الشاعر لئن کان برد الماء حران صادیا الی حبیبا انه
لحبیب وقال احراد الماء اعنیه المروه ما ساحطلها لیها علیه سدید وبعضهم یحمل کافة حالا عن
الکاف والتاء للمبالغة وهو تعسف واما العامل فی الحال فی نحو ملة ابراهیم حنیفا ای عن ذا
الحال عن مجرور مضاف غیر عامل فی الحال کما عمل فی ضرب زید راکبا فقد من جوز اختلاف
العامل فی الحال وفی صاحبها لا اشکال فیه واما من منعه فقال بعضهم العامل فیه معنی الاضافة
لان الاضافة بمعنی حرف الجر المتعلق بمعنی الفاعل لان المعنی ملة ملت لابراهیم حنیفا وهو ضعیف
لانا بینا فی حد العامل ان معنی الفعل قد الطمس فی مثله وقال بعضهم لما کان المضاف مما
لیس بعامل فی الحال الی ذی الحال الاجزوه نحو الطرالی زید ماسا او لقوم المضاف الیه
مقامه لو حذف کقوله تعالی ملة ابراهیم حنیفا کما فی اول الباب جاز ان یعمل عامل المضاف
فی الحال مع انه لم یعمل فی المضاف الیه لان المضاف الیه فی التقدیرین المذکورین کان
المضاف ولکون حال المضاف الیه کحال المضاف اذا کان المضاف جزء المضاف الیه
جاز وان کون علی طه تقدیم حال المضاف الیه علی المضاف فی نحو یحرک ماشیا بد زید مع
انا ذکرنا قبل ان جار المضاف الیه لا یتقدم علی المضاف وقد یجب تقدم الحال علی صاحبها
اذا کان صاحبها بعد الا او معناها نحو ما جاءنی راکبا الا زید وانما جاءنی راکبا زید المسلم
فی باب الفاعل ویجب ایضا اذا اضیف ذو الحال الی ضمیر عائد الی ملابس الحال نحو فی
سالم زید اخوه **قوله** وکل ما دل علی هیئة صح ان یقع حالا نحو هذا بسرا اطیب منه
رطبا ۰ هذا رد علی النحاة فان جمهورهم شرطوا اشتقاق الحال وان کان جامدا تکلفوا
بالتأویل الی المشتق قالوا لانها فی المعنی صفة والصفة مشتقة او فی معنی المشتق فقالوا فی نحو هذا
بسرا اطیب منه رطبا هذا بسرا اطیب منه مرطبا ای کائنا بسرا او کائنا رطبا وهذه ناقة الله لکم
آیة ای دالة قال المص وهو الحق لا حاجة الی هذا التکلف لان الحال هو المبین للهیئة کما ذکر
فی حده وکل ما قام بهذه الفائدة فقد حصل به المطلوب من الحال فلا یتکلف تأویله بالمشتق ج ح
فی حده وهو لا یرد علیهم اشتراط اشتقاق الصفة کما یجیء فی بابها ومع هذا فلا شک ان الغالب
فی الحال والوصف الاشتقاق فمن الاحوال التی جاءت غیر مشتقة قیاسا الحال الموطئة
وهی اسم جامد موصوف بصفة هی الحال فی الحقیقة فکان الاسم الجامد وطاء للطریق
لما هو فی الحقیقة لمجیئها قبلها موصوفا لها وذلک نحو قوله تعالی انا انزلناه قرآنا عربیا و
قولک جاءنی زید رجلا بهیا ومنها ما یقصد به التسعیر کقول بعض اصحاب امیر المومنین ع

فی بعض ایام صفین فما بالنا امس اسد العرین وما بالنا الیوم شاء النجف قول المتنبی بدت
قمرا ومالت خوط بان وفاحت عنبرا ورنت غزالا فی تأویل مثله وجهان احدهما ان یقدر
مضافا قبله ای مثل اسد العرین ومثل القمر والثانی ان یؤول المنصوب بما یصح ان یکون
له تقدم ای ما بالنا امس شجعانا والیوم ضعافا وبدت مسیرة ونحو ذلک وذلک لانهم یجعلون
الشیء المشتهر فی معنی من المعانی کالصفة المفیدة لذلک المعنی نحو قولهم لکل فرعون موسی ای لکل
جبار قهار ومنها الحال فی نحو بعت الشاة شاة ودرهما وصالطه ان یقصد التقسیط
فیجعل لکل جزء من اجزاء مجزاه قسطا وینصب ذلک القسط علی الحال ویأتی بعده بذلک الجزء
اما مع واو العطف کقولنا شاة ودرهما او بحرف الجر نحو بعت البر قفیزا بدرهم واخذ
زکوة ماله درهما عن کل اربعین وقامره درهما فی درهم ای جعلت فی مقابلة کل درهم ملکه درهما
منی ولغیر ذلک نحو جعت عندکم الدنانیر دینارا الذی کل واحد وکل واحدة من هذه الاحوال
کانت جزءا اول من الجملة الابتدائیة علی ما مر قبل ومنها الحال فی نحو بوبته بابا بابا وجاءنی
رجلا رجلا وواحدا واحدا ورجلین رجلین ورجالا رجالا ای مفصلا هذا التفصیل المعین
وصالطه ان یؤتی للتفصیل بعد ذکر المجموع بجزئه مکررا وکذا ان ای لسان الرتب بعد ذکر
المجموع بجزئه معطوفا علیه بالفاء او بثم نحو دخلوا رجلا فرجلا ومضوا الکمه ثم الکمه ای مرتبین
بهذا الرتب المعین ومنها حال واصل لصاحبه نحو یعجبنی الخاتم فضة والثوب حرا او فرع له
نحو یعجبنی الفضة خاتما والحدید سیفا او نوع له نحو یعجبنی الحلی خاتما والعلم نحوا ومنها الحال
فی نحو هذا بسرا اطیب منه او من غیره رطبا وصالطه ان یفضل الشیء علی نفسه او غیره
باعتبار طورین وکذا اذا سمیت ساعیه ولغیره باکره المسیء او نبه ومنها نحو هذا بسرا
مثله رطبا وهذا البسر ابدا رطبا واختلفوا فی عامل الحال الاولی فی مثله فقال ابو علی و
اتباعه العامل فیه معنی الفعل فی هذا ولا یجوز ان یکون افعل التفضیل لانه للنسبة لضعفها
فی العمل فلا یتقدم معمولها ویشکل علیه ذلک بمثل قولک زید زیدا حالا احسن منه راکبا فانه
جائز اتفاقا مع خلو المبتدا من معنی الفعل وبمثل قولک برکلی بسرا اطیب منه رطبا
والابسرا اطیب منه رطبا والعامل فی مثل هذه الصور افعل التفصیل بلا خلاف ولا
یصلح اسم الاشارة فی هذا البسر للعمل وذلک لان العامل فی الحال مقید به فلو کان هذا
عاملا فی بسرا لتقید الاشارة بالبسریة فوجب ان لا یقال هذا الکلام الا فی حال البسریة
کما ان الاشارة فی هذا بعلی شیخا تقید ولم یقع الا حال تحوحه والجی فی قولک جاءنی زید
راکبا لم یکن الا حال الرکوب ونحن نعلم ضرورة انه یصح ان یقال هذا البسر اطیب منه رطبا
فی غیر حال البسریة واستدل المص علی امتناع عمل اسم الاشارة فی اول الحالین بان المبتدا
اذا لغیر بحال لم یعد الخبر بالحال الا تری ان اسم الاشارة بما قید بالحال فی هذا زید قائما

لم يتعدد الخبر بالحال الا ترى ان اسم الاشارة بذلك الحال وفي نحو هذا بسرا اطيب منه رطبا
يتعدد الخبر بالحال اتفاقا فلا يتعدد المبتدا بالحال وهذا الدليل في غاية من الضعف لا يوصف اما
اولا فانه لا يلزم من امتناع تعدد المبتدا والخبر معا بالحال في مثال معين امتناع تعددهما في جميع
الامثلة فلعل في ذلك المثال الخاص مانعا من تعددهما معا لبس في غيره واما ثانيا فلان المدعى
في المثال المذكور الشارح فيه ان المبتدا مقيد بحال والخبر بحال اخرى وهو لم يبين في نحو هذا
زيد قائما الا استحالة تعددهما بحال واحدة فلو سلم ايضا اطراد استحالة تقييد المبتدا والخبر
في كل موضع بحال واحدة لم يلزم منه استحالة تقييد كل واحد منهما بحال اخرى فالحق ان العامل
العامل في الحال الاول ايضا افعل التفضيل واسم الاشارة مع ضعفهما في العمل كما تقدم
ولتقدم على بيان تعلقه مقدمة فنقول ما يدل على حدثين فصاعدا يصلح كل واحد
منهما للعمل على ضربين احدهما ما يدل على حدثين فصاعدا يصلح كل واحد منهما للعمل على
ضربين احدهما ما يدل على حدثين يقعان معا ويتعلق كل واحد منهما بتعلق بالآخر او
يقعان معا ويتعلق كلاهما بشيء واحد نحو سارعا الحدث ومثل هذه العوامل لا يعمر
منصوب احد حدثيهما من منصوب الآخر مفعولا به وقد يعمر حالا منهما نحو سار يعمر زيد قائما
وعمرو قاعدا او ظرفا منهما نحو سار يعمر زيد في الدار وعمرو في الصفة ويجوز ان يكونا حالين
ولا يختلف زمانا منهما لان العرض وقوع الحدثين معا ويعمر مسندا منهما ايضا نحو يختلف اهل
البصرة لا سيبويه واهل الكوفة الا الكسائي في كذا وثانيهما ما يدل على حدثين نحو يتعلق
كل منهما بغير ما تعلق الآخر وبغير ما تعلق به الآخر ووقوعه في وقت آخر ومكان آخر
وعلى حال اخرى وذلك افعل التفضيل نحو زيد اضرب من عمرو ويجوز اختلاف مصدريهما
وكونهما غيرهما نحو زيد لعمرو اضرب من بكر لبشر قال الله تعالى هم للكفر يومئذ اقرب
منهم للايمان وكذا يجوز اختلاف زمانيهما نحو زيد يوم الجمعة اضرب من عمرو يوم السبت
وكذا المكانان نحو زيد عندك احسن منه عندي وكذا الحالان نحو زيد قائما احسن منه
قاعدا وكذا اسم الاشارة يدل على حدثين فيجوز اختلاف زمانيهما نحو زيد يوم الجمعة كعمرو يوم
السبت واختلاف حاليهما نحو زيد قائما مثله قاعدا اما افعل التفضيل فانه يدل على
حدثين معينين اعني حدثي الفاعل والمفعول بصيغته لان معنى زيد احسن من عمرو
ان لزيد الفاضل حسنا ولعمرو المفضول حسنا واما التمثيل فلا يدل بصيغته على
حدثين معينين بل يدل بها على حدثين مطلقين لان معنى زيد كعمرو ان هناك
حالا يشتركان فيها قبلها حالان منهما ثم ان تلك الحالة باي معنى مصرح به
في اللفظ فمعنى قولك زيد يوم الجمعة مثله يوم السبت اي زيد يشبه حالته ودار يوم
الجمعة السبت فالظرفان منصوبان بمعنى المماثلة واللذان ان يعمر بهما من كل حدث لازم

كالحسن والجمال وغير لازم كالضرب والقتل الا ترى الى تعلق الجار والظرف في قوله
كذلك من ام الحويرث قبلها بذلك لما كان بمعنى لسعك مثل ولم يصرح وقد يقوم مقام اسم
الاشارة قرينة يدل على الحدث المعين فيتعلق بها جاز ان كما تعلق الجار في بيت امرء القيس
بذلك لما كان به عن المنع وذلك قوله صلى الله عليه وسلم انت مني بمنزلة هارون من موسى
اي قريب مني قرب هارون من موسى قال ولقد رب فلا تطلبي غيره مني بمنزلة المحب
المكرم وتقول ما مولى مني بمنزلة الثريا من الساول اي بعيد مني بعد ها منه اذا عرف هذا
فلنا لما لم يعمر كل واحد من الحدثين من الآخر في افعل التفضيل واسم الاشارة وباقي
فاعل وتفاعل وغيرهما مما يدل على حدثين حتى يجعل منصوب كل واحد بحسبه الزم ان
يكون منصوب كل حدث بحسب صاحبه المصرح به فيقبل الفصل بدرا كما على عمرو راجلا
ولسابم زيد قائما وعمرو قاعدا ورامي زيد في الدار عمرا في السوق وكذا في فعل
التفضيل والتمثيل نحو زيد مني كعمرو منك وكم للمصنف اكرم منه للتجار وعمر قائما احسن منه
قاعدا وكم مثله قائما وزيد يوم الجمعة احسن منه ومثله يوم السبت جعلت متعلق حدث المفضل
والممثل بحسبهما ومتعلق حدث المفضل عليه والممثل به بحسبهما وفعلا للالتباس وحرصا
على البيان فلهذا تقدم معمولا عاملهما مع ضعفهما واما الضمير المستكن في افعل وفي اسم
الاشارة فانه وان كان مفضلا وممثلا لكنه لما لم يظهر كان كالعدم ومع هذا كله فلا ارى
باسا بان يقال وان لم يسمع زيد احسن قائما منه قاعدا كما قال علي عليه السلام في الحارث
لابن ابي طالب آنس بالموت من الطفل بثدي امه وهذا كما يقول ضرب زيد قائما عمرا قاعدا
لعدم الالتباس وبان يقال على حذف زيد احسن من عمرو قاعدا قائما وقاعدا حال
من المجرور وقائما من الضمير المرفوع كما مر في اول الباب في نحو ضربت زيدا قائما قاعدا
وقاعدا حال من المتكلم قال المالكي ومن الاحوال القياسية غير المشتقة المصدر الاتي
بعد اسم مراد به الكمال نحو انت الرجل علما اي كانت الكامل في الرجولية عالما ومثله هو
زهير شعرا وكونه حالا رأي الخليل وقال احمد بن يحيى هو المصدر اي العالم علما والذي
ارى ان المصدر في مثله تمييز لانه فاعل في المعنى اي الظاهر الكامل علما اي علمه وهو الكامل
شعرا اي شعره والدليل عليه انك تقول هو فارس كفارس الخليل عروضا وسيبويه
نحوا وهذه ليست باحوال ولا مضاف اعلم انه لا قياس في شيء من المصادر يقع حالا لك
تقتصر على ما سمع منه انك قتله صبرا ولقيته فجاءة وعيانا وكلمته مشافهة واتيته
ركضا او على ركض والمبرد يستعمل القياس في المصدر الواقع حالا اذا كان من
انواع ناصبه نحو اتانا رجلة وسرعة وبطاءة ونحو ذلك واما ما ليس من تقسيماته والنواعه
فلا خلاف انه ليس بقياس فلا تقال جاء ضحكا او بكاء ونحو ذلك لعدم السماع ثم انه

قد ذهب الاخفش والمبرد الى ان انتصاب مثل هذا المصادر على المصدرية لا الحالية والعامل
محذوف اي اتيته اركض ركضا كما هو مذهب ابي علي في ارسلها العراك ولو كان كما
قالا لجاز تعريفها وغيرهما على ان انتصابها على الحال لا على حذف المضاف فمعنى مشيا
ماشيا ومع المصدر صفة كما ان الصفة وقعت مصدرا في نحو قائما على احد المذهبين وعلى
الثاني هو حال موكدة كما يجي ، ولا يمتنع ان يقال ان جميع ذلك على حذف المضاف
اي اتيته ذا ركض الا انه لا مبالغة فيه كما مر في خبر المبتدا ، ومما جاء الحال فيه غير مشتق معا
قولهم كلمته فاه الى في وهشام تصل عليه كما مر ومنه لعنة الله ارسلها العراك وسار
ماذكرته عند ذكر مجي الحال معرفة واما نحو جاء البر قفيزين وصاعين فالاولى ان المنصوب
حر جار لا حال كما يجي في الافعال الناقصة **قوله** ويكون جملة خبرية والاسمية بالواو
والضمير او بالواو او بالضمير على ضعف والمضارع المثبت بالضمير وحده وما سواهما
بالواو والضمير او باحدهما ولا بد في الماضي المثبت من قد ظاهرة او مقدرة اما جواز
كون الحال جملة فلان مضمون الحال قيد عاملها ويصح ان يكون القيد مضمون الجملة
كما يكون مضمون المفرد واما وجوب كونها خبرية فلان مقصود المجي بالحال تخصيص
وقوع مضمون عامله بوقت وقوع مضمون الحال فمعنى قولك جاءني زيد راكبا ان المجي
الذي هو مضمون العامل واقع وقت وقوع الركوب الذي هو مضمون الحال
ومن ثم قيل ان التقدير في وقت الركوب واذا كان كذا والانشائية اما طلبية
او ايقاعية بالاستقراء في الطلبية لست على تعين من حصول مضمونها فكيف
تخصص مضمون العامل بوقت حصول ذلك المضمون واما الايقاعية نحو بعت
وطلقت فان المتكلم بها لا ينظر ايضا الى وقت يحصل فيه مضمونها بل مقصوده مجرد
ايقاع مضمونها من غير قصد وقت الوقوع بل يعرف بالعقل لا من دلالة اللفظ
ان وقت التلفظ بلفظ الايقاع وقت وقوع مضمونه **قوله** فالاسمية بالواو والضمير
انما ربطوا الجملة الحالية بالواو دون الجملة التي هي خبر المبتدا فانه اكتفي فيها بالضمير
لان الحال تجي فضلة بعد تمام الكلام فاحتيج في الاكثر الى فضل رابط فصدرت الجملة
التي صلحها الاستقلال بما هو موضوع للربط اعني الواو والتي صلحها الجمع ليؤذن
من اول الامر ان الجملة لم تبق على الاستقلال واما خبر المبتدا والصلة والصفة
فانها لا تجي بالواو لان الخبر جزء الكلام والصلة جزء الكلام والصفة لتبعيتها
للموصوف لفظا وكونها المعنى فيه كانها من تمامه فاكتفي في ربطها بالضمير فلم تصدر
الصفة والخبر بالواو واذا حصل لهما ادنى انفصال وذلك لوقوعها بعد الا نحو
ما حسبتك الا وانت بخيل وما جاءني رجل الا وهو فقير واما الصلة فلا تعرض مثل

جواز كونه الحال جملة خبرية

٥٢

هذا الحال فلا تري ابدا مصدرة بالواو **قوله** او بالواو او بالضمير اجتماع الواو والضمير
في الاسمية وانفراد الواو متقاربان في الكثرة لكن اجتماعهما اولى احتياطا في الربط واما
انفراد الضمير فقال الاندلسي ان كان المبتدا ضمير صاحب الحال وجب الواو ايضا
نحو جاءني زيد وهو راكب قلت ولعل ذلك لكون مثل هذه الجملة في معنى المفرد سواء
اذ كان المعنى جاءني زيد راكبا فصدرت بالواو ايذانا من اول الامر بكون الحال جملة وان
كان في معنى المفرد وان لم يكن المبتدا ضمير صاحب الحال نظرنا فان كان الضمير فيما صدر
الجملة سواء كان مبتدا نحو جاءني زيد يده على راسه وكلمته فوه الى في او خبرا نحو قوله حسد
مع الباري على سواد فلا تحكم بضعفه مجردا عن الواو وذلك لكون الرابط في اول الجملة
وان لم يكن مصدرا بل نقول هو اقل من اجتماع الواو والضمير وانفراد الواو وان كان
الضمير في اخر الجملة كقوله نصف النهار الماء غامره فلا شك في ضعفه وقلته وقال
جار الله نصا على ان انفراد الضمير في الاسمية ضعيف مطلقا على ما ذهب اليه المصنف
ان قولهم جاءني زيد عليه جبة وشي بمعنى مستقرة عليه جبة وشي ربما ليس بجملة بل هو مفرد
تقديرا وكذا خلا من الواو وذلك لان الظرف اذا اعتمد على ذي حال جاز ان يرفع
الظاهر كما مر في باب المبتدا فان اراد انه وجب ان يكون في تقدير المفرد ففيه نظر لعوله
فالحقه بالهاد بات ودونه جواحرها في صره لم تزيل وقوله وان امرا اسرى اليك ودونه
من الارض موماة وبيدا سملق ولو كان مفردا لم تحر الواو وايضا يقول لقيته وان عليه
جبة وشي ولو لم يكن جملة لم يدخل عليه ان وان اراد انه لا يمتنع ان يقدر مفردا فسلم و
حكم الجملة المصدرة بليس وان كانت فعلية حكم الاسمية في اجتماع الواو والضمير والفرا
الواو اكثر من انفراد الضمير وذلك لان ليس يجرد النفي على الاصح ولا يدل على الزمان
فهو كحرف نفي داخل على الاسمية فالاسمية معها كانها باقية على اسميتها بخلاف لا يكون
وما كان ونحوهما وقد تخلو الاسمية من الرابطين عند ظهور الملابسة نحو قولك خرجت
زيد على الباب وهو قليل **قوله** والمضارع المثبت بالضمير وحده وذلك لان
المضارع على وزن اسم الفاعل لفظا وبتقديره معنى فجاءني زيد يركب بمعنى جاءني زيد راكبا
ولا سيما هو يصلح للحال وضعا ومن الحاليين تناسب وان كانا في الجهة مختلفين فكما
تجي مستغنيا عن الواو وقد سمع قمت واصك عينه وذلك اما لانها جملة وان شابهت المفرد
واما لانها بتقدير وانا اصك فيكون اسمية تقديرا ولشرط في المضارع الواقع حالا
خلوه من حرف الاستقبال كالسين ولن ونحوهما وذلك ان الحال الذي نحن فيه
والحال الذي يدل عليه المضارع وان تباينا حقيقة لان في قولك مثلا اضرب زيدا
غدا اركب لفظ اركب حال باحد المعنيين غير حال بالاخر لانه ليس في زمان التكلم لكنهم لما

لتجرد صدر هذه الجملة اي المصدرة بالمضارع عن علم الاستقبال لتناقض الحال والاستقبال
في الظاهر وان لم يكن التناقض بينهما حقيقة او لمثله التزموا لفظة قد اما ظاهرة او مقدرة
اذا كان حالا مع ان حاليته بالنظر الى عامله ولفظة قد تقرب الماضي من حال المتكلم فقط
وذلك لانه لو كان يستعمل في الظاهر لفظ الماضي والحالية فقالوا جاء زيد العام الاول
وقد ركب فالحق بلفظ قد ههنا الظاهر الحالية كما ان التجرد عن حرف الاستقبال في المضارع
لذلك قوله وما سواها اي سوى الاسمية والمضارع المثبت وهو ثلثة اقسام المضارع
المنفي والماضي المثبت والماضي المنفي يجوز في كل واحد منها على ما ذكر ثلثة اوجه اجتماع
الواو والضمير والاكتفاء باحدهما صار تسعة اقسام وهذه امثلتها جاءني زيد وما
يركب غلامه وما ركب عمرو وما ركب غلامه جاءني زيد وما يركب غلامه ولا يركب عمرو
لا يركب غلامه جاءني زيد وقد ركب غلامه وقد ركب عمرو وقد ركب غلامه هذا ما قال
المص وقال الاندلسي المضارع المنفي بلم لا بد فيه من الواو وكان مع الضمير اولا ولعل
ذلك لان نحو لم يضرب ماض معنى كضرب فكما ان ضرب لمناقضته للحال ظاهرا احتاج الى
قد المقربة له من الحال لفظا او تقديرا كذلك لم يضرب محتاج الى الواو التي هي علامة
الحالية لما لم يصح معه قد لان قد لتحقيق الحصول ولم للنفي واذا انتفى المضارع بلفظ ما لم يدخله الواو
لان المضارع المجرد يصلح للحال فكيف اذا انضم معه ما يدل لظاهره على الحال وهو ما فلا
ينبغي ان يلزمه الضمير واذا انتفى المضارع بلا لزمه الضمير كما يلزم المضارع المثبت على ما ذهب اليه
النحاة والاغلب تجرده عن الواو كالمثبت لان معنى جاءني زيد لا راكب اي غير راكب فهو
واقع موقع المفرد ودخول لا لا يغير الكلام في الاغلب عما كان عليه لكثرة استعمالها فكذا
جاز ان ربي لا ادرك وقلما ادرك كما جاز ان ربي ادرك وقاد ورك وكذا العول
كيف بلا مال لكن مصاحبة المضارع المصدر بلا للواو اكثر من مصاحبة المضارع المجرد لها
اذ ليس الحال في الحقيقة في نحو لا راكب شابها للمفرد لفظا ومعنى كما شانه في نحو راكبا لان
الحال في الاول انتفاء الصفة فلا مع الجملة هو الحال ولا ينبغي المضارع حالا بل لما ذكرنا
قبل قوله ولا بد في الماضي المثبت من قد ظاهرة او مقدرة قد تقدم علة ذلك والاخفش
والكوفيون غير الفراء لم يوجبوا قد في الماضي المثبت ظاهرة او مقدرة استدلالا نحو قوله
كما انتفض العصفور بلله القطر وقوله تعالى او جاءوكم حصرت صدورهم وغيرهم او حصرت
كما مضى الاول قريب وقيل ان الماضي في نحو قولهم اضربه قام او قعد حال وجب تجرده
عن قد ظاهرة ومقدرة والاولى انه شرط لا حال اي ان قام او قعد كما مضى في حروف
العطف ولو كان حالا لسمع معه قد او الواو كما في غيره من الماضي الواقع حالا واذا وقع
الماضي بعد الا فاكتفاؤه بالضمير من دون الواو وقد اكثر نحو ما لقيته الا اكرمني لان دخول

الا في الاغلب الاكثر على الاسماء فهو بتاويل الا مكرما لي فصار كالمضارع المثبت وقد يجيء
مع الواو وقد نحو قولك ما لقيته الا وقد اكرمني ومع الواو وحدها نحو ما لقيته الا واكرمني
لان الواو مع الا دخل في خبر المبتدا فكيف بالحال كما تقدم ومثاله يا رجل الا وله نفس امارة
ولم يسمع فيه قد من دون الواو نحو ما لقيته الا قد اكرمني وفي غير هذا الموضع ينظر فان كان مع
الماضي المثبت ضمير ذي الحال فقد معه اكثر من تركها وقد جاء ذلك ايضا نحو قوله تعالى او جاؤكم
حصرت صدورهم قالوا ان قد فيه مقدرة واجتماع الواو وقد حينئذ اكثر من انفراد احدهما
وانفراد قد اكثر من انفراد الواو فنحو جاءني زيد وقد خرج ابوه اكثر من قد خرج ابوه ثم وخرج ابوه
وان لم يكن معه ضمير فالواو وقد لا بد منهما كقوله تقول وقد ترا الوظيف وساقها الست ترى
ان قد اتيت بمؤيد ولا تقول جاءني زيد قد خرج عمرو ولا خرج عمرو واجاز الاندلسي على ضعف
دخول قد في الماضي المنفي بما قد نحو قد ضرب ابوه وليس بوجه لعدم السماع والقياس
ايضا لكون قد لتحقيق وقوع الفعل وما لنفيه **قوله** وقد يحذف العامل كقولك
للمسافر راشدا مهديا ويجب في المؤكدة نحو زيد ابوك عطوفا اي احقه وشرطها ان تكون
مقررة لمضمون جملة اسمية اعلم ان عامل الحال قد يحذف جوازا ووجوبا ايضا في مواضع
قياسية ولا بد من قرينة مع الحذف جائزا كان او واجبا فقرينة ما حذف جائزا حضور
معناه كقولك للمسافر راشدا مهديا اي سر راشدا مهديا او تقدم ذكره اما في استفهام
كقولك قائما في جواب من قال كيف حلفت زيدا او غير استفهام كقوله تعالى ايحسب الانسان
ان لن نجمع عظامه بلى قادرين اي بلى نجمعها قادرين ومن المواضع التي يحذف فيها عاملها
على الوجوب ان يبين الحال ازدياد ثمن او غيره شيئا فشيئا مقرونة بالفاء او بثم تقول في الثمن
بعته بدرهم فصاعدا او ثم زائدا اي قد ذهب الثمن صاعدا او زائدا اي اخذا في الزيادة
تعالى هذا في ذي احراز بيع بعضها بدرهم والمواقي باكثر وتقول في غير الثمن قرات كل يوم
حزبا من القران فصاعدا او ثم زائدا اي ذهب القراءة زائدة اي كانت كل يوم في الزيادة
ومنها ما وقع الحال فيها عن خبر نحو ضربي زيدا قائما وقد تقدم ومنها اسماء جامدة متضمنة توبيخا
على ما لا ينبغي من الفعل في الحال مع همزة الاستفهام وبدونها ايضا كقولهم اتميميا مرة
وقيسيا اخرى قوله اي اتحول في السلم اعيارا جفاء وغلظة وفي الحرب اشباه النساء العوارك
اي تتحول تميميا وتنقلبون اعيارا واشباه النساء وكذا قوله افي الولائم اولادا لواحدة
وفي العيادة اولاد العلات وتقول في غير الهمزة تميميا قد علم الله مرة وقيسيا اخرى
هذا الذي ذكرنا مذهب السيرافي والزمخشري اعني كون هذه الاسماء منصوبة على
الحال ومذهب سيبويه وهو الحق ان انتصابها على المصدرية قال المص لانه ليس المراد
انك تتحول في حال كونك تميميا وانكم تتنقلون في حال كونكم اعيارا بل المعنى تتحول هذا

النحول المخصوص ومنها عند السيرافي صفات يصمب نوسحا على الابنبغي في الحال مع الهمزة
وبد وبها نحو قولهم اقايما وقد قعد الناس وقاعدا وقد سار الركب وقايما قد علم الله
وقد قعد الناس تقديره القوم قايما فهو عند السيرافي حال موكدة واما عند سيبويه
والمبرد والزمخشري فالصفة قائمة مقام المصدر اي القوم قياما وتجوز رفع هذين
القسمين على انهما خبران للمبتدا رفيقول التيمي مرة وقايم وقد علم الله لواب تيمي هو
قايم قد علم الله العلة في وجوب حذف العامل في جميع ماذكرناه مما هو حال كثرة استعماله
قوله ويجب في الموكدة اي يجب حذف العامل في الموكده هذا على مذهب من
قال ان الموكدة لا تجي الا بعد الاسمية والظاهر انها تجي بعد الفعلية ايضا كقوله
تعالى ولا تعثوا في الارض مفسدين وقوله ثم وليتم مدبرين وقولهم تعال جايبا
وقم قايما قال الله تعالى والشمس والقمر والنجوم مسخرات على قراءة النصب في الا
وقال كالتي نقضت غزلها من بعد قوة انكاثا وتخالف العامل والحال اذ لا
من لوافقهما والاولى ان ركب ان هذه الصفات المنصوبة كلها قائمة مقام المصدر
على ما هو مذهب سيبويه في نحو اقاعدا وقد سار الركب واما الموكدة فليست تعمد
معمد به عاملها كالمفعلة واذا جاءت بعد الاسمية وجب ان يكون جزاها معرفتين
جامدين وتجي اما لتقرر مضمون الخبر وتاكيده واما للاستدلال على مضمونه ومضمون
الخبر اما فخر كقوله انا ابن دارة معروفا بها نسبي وهل بدارة يا للناس من عار وكقولك
انا حاتم جوادا وانا عمرو شجاعا ولا يقول مثله الا من اشتهر بالخصلة التي دلت عليها
الحال كاشتهار حاتم بالجود وعمرو بالشجاعة فصار الخبر متضمنا لتلك الخصلة واما تعظيم
لغيرك نحو انت الرجل كاملا او تصاغر نحو انا عبد الله آكلا كما ياكل العبد او تصغير
للغير نحو هو المسكين مرحوما او تهديد نحو انا الحجاج سفاك الدماء او غير ذلك نحو زيد
ابوك عطوفا وهذه ناقة الله لكم آية وهو زيد وهو الحق بينا وهو الحق مصدقا فقوله
آكلا ومرحوما ومصدقا للاستدلال على مضمون الخبر وقوله معروفا بها نسبي وقولك كاملا
وسفاك الدماء وآية ومعروفا وبينا لتقرير مضمون الجملة وتاكيده وقولك عطوفا
يحتملهما وانما سمي الكل حالا موكدة وان لم يكن جار القسم الاول اي الذي للاستدلال
على مضمون الخبر موكدا اذ ليس في كونه حقا معنى التصديق حتى يوكد بمصدقا لان مضمون
الحال لازم في الاغلب لمضمون الجملة فان التصديق لازم لحقية القرآن فصار كانه هو
كذا المرحومية لازمة في الاغلب للمسكنة واختلف في العامل الموكدة التي بعد الاسمية
فقال سيبويه العامل مقدر بعد الجملة تقديره زيد ابوك احقه عطوفا يقال حققت الامر
اي تحققته وعرفته اي احقه واعلمه عطوفا وفيه نظر اذ لا معنى لقولك نعت الاب

وعرفته في حال كونه عطوفا وان اراد المعنى علمه عطوفا فهو مفعول لا حال وقال الزجاج
العامل هو الخبر لكونه مسمى ولا يسمى نحو انا حاتم سخيا وليس بشي لانه لم يكن سخيا وقت تسميته بحاتم
ولا يقصد القائل بهذا اللفظ هذا المعنى وايضا لا يطرد ذلك في نحو هذه ناقة الله لكم آية وهو
الحق مصدقا وغير ذلك مما ليس الخبر فيه علما وقال ابن خروف العامل المبتدا لتضمنه معنى التنبيه
نحو انا عمرو شجاعا وهو بعيد لان عمل المضمر والعلم في نحو انا زيد وزيد ابوك مما لم يثبت نظيره
في شيء من كلامهم والاولى عندي ما ذهب اليه ابن مالك وهو ان العامل معنى الجملة كما قلنا
في المصدر الموكد لنفسه ولغيره كانه قال تعطف عليك ابوك عطوفا ويرحم مرحوما وحق
ذلك مصدقا وذلك لان الجملة فان كان جزاها جامدين جمودا محضا فلا شك انه يحصل من
اسنادا احدهما الى الآخر معنى من معاني الفعل الا ترى ان معنى انا زيد انا كاين زيدا
فعلى هذا انعقدت الموكدة على جري الجملة ولا على حد بينما لضعفها في العمل وذلك لخفاء
معنى الفعل فيها وهذا ويجوز حذف الحال مع القرينة لقولك فيه في جواب من قال كيف
زيد راكبا ولا يجوز الحذف اذا نابت عن غيرها كما في ضربي زيدا قايما او توقف المراد
على ذكرها كما تقول في الحصر لا آتي الا راكبا وقد يلزم بعض الاسماء الحالية نحو كافة
وقاطبة ولا يضاف ويقع كانه في كلام من لا يوثق بعربيته مضافا غير حال وقد جعلوا
منه **قوله** التميز ما يرفع الابهام المستقر عن ذات مذكورة او مقدرة قال ما يرفع
الابهام جنس يدخل فيه التميز وغيره كالحال والصفة وشبههما وقال عن ذات احتراز عن
الحال فانه يرفع الابهام لكن لا عن ذات قلت سلمنا ان الحال تخرج عنه لانها ترفع
الابهام عن هيئة الذات لا عن نفسها وكذا القهقرى في قولك رجع زيد القهقرى
يرفع الابهام عن هيئة الذات التي هي الرجوع لا عن نفس الرجوع لان هيئة الرجوع معروفة
غير مبهمة وهي الانتقال الى اسداب الذهاب عنه لكن الصفة في نحو جاءني رجل طويل
او ظريف يدخل فيه لان رجلا ذات مبهمة بالوضع صالحة لكل فرد من افراد الرجال فذكر
احدا وصافه يميزه عما يخالفه كما يميز طويل عن قصير فطويل رفع الابهام المستقر اي الثابت
وضعا على ما فسره المص من الذات المذكورة وكذا يدخل فيه عطف البيان في نحو جاءني
العالم زيد وكذا البدل من الضمير الغايب في نحو مررت به زيد لانه يرفع الابهام
عن المقصود بالضمير كما في نعم رجلا وربه رجلا ويدخل فيه ايضا المضاف اليه في نحو خاتم
فضة كما تدخل فيه اذا انتصب لان معنى النصب والجر فيه سواء وكذا تدخل فيه المجرور
في نحو ماه رجل وثلثة رجال ولهذا ان يعتذر بان المجرور في هذين بالعدد داخل في الحد
وهو تميز والتميز نفسه قد يجر اذا كان جره اخف من نصبه كما في هذين كما اعتذر في حد
المفعول عن الاعتراض بنحو ضرب ضرب شديد بانه مفعول مطلق لكنه بنصب لعرض قيامه

مقام الفاعل وكذا في ضرب زيد وسير يوم الجمعة وفرسخان قوله الابهام المستقر قال احترز
بالمستقر عن الابهام في اللفظ المشترك فان صفة المشترك ترفع الابهام عن المشترك في
نحو الضرب عينا جارية لكن الابهام فيه ليس بوضع الواضع فان الذي بوضع الواضع
انما يكون بان يضع الواضع لفظا لمعنى مبهم صالح لكل نوع كالعدد والوزن والكيل لان
يضع لفظا لمعنى معين ثم اتفق اما من ذلك الواضع او من غيره ان يضع ذلك اللفظ لمعنى
آخر فعرض له ابهام عند المستعمل لاجل الاشتراك العارض فمثل هذا الابهام غير مستقر في
اصل الوضع قلت يعني المستقر في اللغة هو الثابت وهو عارض ثابت لازم والابهام
في المشترك ثابت لازم والابهام مع عدم القرينة بعد اتفاق الاشتراك ومع القرينة
ينتفي الابهام في المشترك وفي العدد وسائر المقادير فلا فرق بينهما من جهة الابهام ولا
يدل اللفظ المشترك على تردد وضعي كما فسر والحد لا يتم بالعناية والالفاظ المحتملة في الحد
مما يخل به قوله او عن ذات مذكورة او مقدرة ليشمل النوعين التمييز عن المفرد والتمييز
على النسبة **قوله** فالاول عن مفرد مقدار غالبا اما في عدد نحو عشرون درهما
وسيأتي واما في غيره نحو رطل زيتا ومنوان سمنا وعلى التمرة مثلها زبدا فيفرد ان كان جنسا
الا ان يقصد الانواع ويجمع في غيره ثم ان كان منونا او بنون التثنية جازت الاضافة والا
فلا وعن غير مقدار نحو خاتم حديدا والخفض اكثر قوله فالاول يعني الذي يرفع الابهام
عن ذات مذكورة قوله عن مفرد لفظة عن في مثله بعد ان بعدها مصدر لما قبلها و
كما يقال فعلت هذا عن امرك وعن بعدمك اي ان امرك سبب لحصوله فالتمييز صادر
عن المفرد اي المفرد لابهامه سبب له او عن نسبة في شبهها اي النسبة سبب له لانك
نسبت الى شيء في الظاهر والمنسوب اليه في الحقيقة غيره فتلك النسبة اذن لذلك
التمييز وكذا معنى قوله بعد ان كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه اي الاسم الذي صدر
انتصاب التمييز عنه كزيد في طاب زيد نفسا لانه لولا انك اسندت طاب اليه لم يكن
منتصب نفسا لم بل كان يرتفع اذ هو في الاصل فاعل اي طاب نفس زيد فزيد هو سبب الانتصاب
نفسا وكذا قولهم ينتصب عن تمام الاسم وعن تمام الكلام اي ان تمامهما سبب الانتصاب
التمييز تشبيها له بالمفعول الذي يجيء بعد تمام الكلام بالفاعل ويجوز ان يقال عن في هذه المواضع
بمعنى بعد كما قيل في قوله تعالى طبقا عن طبق والاول اولى قوله عن مفرد مقدار غالبا
يقول التمييز على ضربين رافع الابهام عن ذات مذكورة ورافعه عن ذات مقدرة والاول
لا يكون الا عن مفرد وذلك المفرد على ضربين اما مقدار وهو الغالب وغير مقدار
والمقدار ما يقدر به الشيء اي يعرف به قدره وهي المقادير اما مقاييس مشهورة
موضوعة ليعرف بها قدر الاشياء كالاعداد وما يعرف به قدر المكيل كالقفيز والاردب

والكر وما يعرف به قدر المذروع والممسوح كالذراع وكقدر راحة وقدر شبر ونحو ذلك
واما مقاييس غير مشهورة ولا موضوعة للتقدير كقوله تعالى ملء الارض ذهبا وقولك عندي
مثل زيد رجلا واما غيرك انسانا وسواك رجلا فمحمول على مثلك ما قصد به وقولك بطولك
رجلا وبعرضه ارضا وبغلظه حسا ونحو ذلك من المقاييس ايضا فهذه المقادير اذا انتصب
منها التمييز اريد بها المقدرات لا المقادير لان قولك عندي عشرون درهما وذراع
ثوبا ورطل زيتا المراد بعشرين هو الدراهم لا مجرد العدد وبذراع المذروع لا ما يذرع به
وبرطل الموزون لا ما يوزن به وكذا في غيرها وتحت المقدار كل نوع حصل له التعريف اسم خاص
مله اصله ويكون بحيث يصح اطلاق الاصل عليه نحو خاتم حديدا وباب ساجا وثوب خزا
والخفض في هذا اكثر منه في المقادير وذلك لان المقدار مبهم محتاج الى مميز ونصب المميز
على كونه مميزا هو الاصل في التمييز بخلاف الجر فانه علم الاضافة فهو في غير المقدار اولى لان
ليس كابهام المقدار مع ان الجر مع الجر اكثر لسقوط التنوين مع التنوين بالاضافة وان علم
تسمية البعض بالتبعيض نحو قطعة ذهب وقليل فضة لم يجز انتصاب الثاني على التمييز وقد خالفوا
القاعدة المذكورة فالزموا الجر في العدد من الثلاثة الى العشرة وفي المائة والالف
وما تضاعف منهما لكثرة استعمال العدد فاثروا التخفيف بالاضافة مع انه قد جاء
في الشذوذ على الاصل خمسة اثوابا وما بين عاما وانما تركوا الجر في العدد المركب نحو احد
عشر لان المضاف اليه مع المضاف كاسم واحد لفظا فلو اضيف العدد المركب الى مميزه
والمميز من حيث المعنى هو المبهم المحتاج الى المميز لكان جعل الثلاثة اسما كاسم واحد لفظا ومعنى
واما نحو ثلاثة عشرك فمخالفة المضاف اليه معنى للمضاف سهل الاضافة وكذا تركوا الجر
في الاغلب في العدد الذي في آخره نون الجمع كعشرين واخواته مع انه كثير الاستعمال
ايضا وذلك لان النون فيها ليست بنون الجمع حقيقة كما ذكرنا في صدر الكتاب بل
مشابهة لها فلم تحذف في الاضافة حذف نوني الجمع فيها لما بينهما انها ولم تثبت معها لمشابهتها
لنون الجمع فتعذرت الاضافة لتعذر اثبات النون معها وحذفها وقد جاء نحو عشرو درهم
قليلا واكثر منه اضافته الى صاحبه نحو عشروك قال وسوى قد كربت تكمل اجرارها مجرى
احد عشرك قوله واما في غيره اي في غير العدد وليس مراده بقوله رطل زيتا ومنوان
سمنا ومثلها زبدا بيان انواع المقادير بل بيان ما يتم به الاسم المفرد لانه يتم باربعة
اشياء اما بنون الجمع كعشرين وقد ذكره مفصلا واما بالتنوين وهو اما ظاهر كما في رطل زيتا
واما مقدر كما في خمسة عشر وفي كم واما بنون التثنية كما في منوان سمنا واما بالاضافة كما في
مثلها زبدا والمبهم المحتاج الى التمييز في ملؤها ومثله هو المضاف لا المضاف اليه لانك
لو جئت بالظاهر بدل الضمير وقلت ملء الاناء ومثل زيد لاحتاج الكلام ايضا الى التمييز لابهام

المثل والملاء اي قدر ما يملأه الشيء فرجلا تفسير مثل وزبدا تفسير ملاء ومعنى تمام الاسم
ان يكون على حالة لا يمكن اضافته معها والاسم يستحيل الاضافة مع التنوين ونوني التثنية
والجمع ومع الاضافة لان المضاف لا يضاف ثانية فاذا تم الاسم بهذه الاشياء
شابه الفعل اذا تم بالفاعل وضاربه كلاما تاما فنسابه التمييز الاتي بعده المفعول الواقع
بعد تمام الاسم كما ان المفعول حقه ان يكون بعد تمام الكلام فنصبه ذلك الاسم
التام قبله لمشابهته الفعل التام بفاعله وهذه الاشياء التي تم بها الاسم انما
قامت مقام الفاعل الذي به يتم الكلام لكونها في اخر الاسم كما كان الفاعل
عقيب الفعل الا ترى ان لام التعريف وان كان يتم بها الاسم فلا يضاف معها
لا ينتصب التمييز وذلك في شيئين احدهما الضمير وهو الاكثر وذلك في الاغلب فيما فيه
معنى المبالغة والتفخيم كمواضع التعجب نحو يا له رجلا ويا لها قصة ويا لك ليلا وما
حط وما احسنها مقلة ولله دره رجلا وويحه رجلا لقصه وكذا ويله وكذا نعم
رجلا وبئس عبدا وساء مثلا ومن هذا الباب اي الذي فيه التفخيم التعريض رجلا
لقيته او هو جواب في التقدير لمن قال ما لقيت رجلا فكانه قيل لقيت رجلا
واي رجل ودا عليه ولا ريب في ان المميز في نعم وما بعده عن المفرد وهو الضمير واما
فيما قبله اعني من ويله الى يا له فينظر فان كان الضمير مبهما لا يعرف المقصود منه
فالمميز عن المفرد ايضا كقوله عليه السلام في نهج البلاغة يا له من اما العبره وقول
امرئ القيس فيا لك من ليل كان نجومه بكل مغار الفتل شدت بيذبل وقول ذي
الرمة ويا لها روحة والريح معصفة والغيث مرتجز والليل مقترب وان عرف
المقصود من الضمير برجوعه الى سابق معين كقولك جاءني زيد فيا له رجلا وويله
فارسا ويا ويحه رجلا ولقيت زيدا فلله دره رجلا او بالخطاب لشخص معين نحو
يا لك من رجل ويا مالك بن سجاع ولله درك من رجل ونحو ذلك فليس المميز عن المفرد
لانه لا ابهام اذن في الضمير بل عن النسبة الى اصله بالاضافة كما يكون كذلك اذا كان
المضاف اليه فيها ظاهرا نحو يا لزيد رجلا وكقول الشاعر ويلم ايام الشباب معيشة
مع الكبر يعطاه الفتى المتلصص المدى ولله در زيد رجلا قال الله در انوشروان من
رجل ما كان اعرفه بالدون والسفل وويل زيد رجلا ومثله قولهم قال الله عز من قائل
ولقيت زيدا فلله الله ساعيا او من ساع فالمميز في جميع هذا ظاهره ومضمره كما
في قولهم كفى زيد رجلا وحسبك به ناصرا وحسبك بزيد شجاعا على ان المميز عن النسبة و
نفس المنسوب اليه لا متعلقه فمعنى لله در زيد رجلا لله در رجل هو زيد وويلم
ايام الشباب معيشة اي ويلم معيشة هي ايام الشباب كما ان معنى كفى زيد رجلا كفى

رجل هو زيد واما قولهم طاب زيد علما ودارا فالتمييز فيه متعلق المنسوب اليه لا نفسه لان
المعنى طاب علم زيد ودار زيد وقد يجيء لهذا مزيد شرح في التمييز عن النسبة واما اسم الاشارة
كقوله تعالى ماذا اراد الله بهذا مثلا فيمن قال انه مميز لا حال وكذا قولك حبذا زيد رجلا
والعامل في المميز في القسمين هو الضمير واسم الاشارة لتمامهما ومشابهتهما للفعل التام
بفاعله فلا نظر الى الناصب في نعم رجلا وبئس رجلا وساء مثلا وحبذا رجلا وهو الفعل بل هو الضمير
كما في ربه رجلا قوله فيفرد وان كان جنسا الا ان يقصد الانواع ويجمع في غيره يليس بحسن حسن
والحق ان يقال ان المميز عن الذات المذكورة اما ان يكون عن عدد او عن غيره والاول لا
اما ان يكون جنسا او لا والجنس اما ان يقصد الانواع او لا وعن كلا الوجهين يجب افراد
المميز والاول يجب خلوه عن تاء الوحدة نحو عشرون ضربا وتمرا والثاني يجب كونه مع تاء
الوحدة نحو عشرون ضربة وتمرة والاول لبيان عدد الانواع والثاني لبيان عدد الاحاد
ولا يجوز ان يقصد الامران اي السابق فنقول عشرون ضربين اي ان كل عشرة نوع
او نقول عشرون ضروبا بمعنى اختلاف انواع احاده لان الاعداد لا يميز بالمنصوب
ولا الجمع كما يجيء في بابها وان كان عن عدد وليس بجنس وجب افراده نحو عشرون رجلا
او درهما والذي عن غير العدد ان كان جنسا وقصدت الانواع بني ان اراد المثنى والجمع
ان قصدت الجمع والافراد نحو عندي مثله تمرا او تمرين وتمورا وان كان جنسا ولم يقصد
الانواع فالافراد واجب نحو مثله تمرا وان لم يكن قصدت جنسا طابقت به ما يقصد
مفردا كان او مثنى ومجموعا كقوله مثله رجلا او رجلين او رجالا فقوله ويجمع في غيره ليس
بصحيح ونعني بالجنس ههنا ما يقع لفظ الواحد المجرد عن تاء الوحدة منه على القليل والكثير وتمر و
ضرب حسن بخلاف رجل وفرس قوله فان كان بالتنوين او بنون التثنية جازت الاضافة
انما جازت اما الخفيف وذلك نحو رطل زيت ومنوا سمن وكان عليه ان يقيد النون
بالظاهرة فان فيه نون مقدرة وهي في باب كم الاستفهامية والجر الذي من حد عشر
لا تضاف في الاغلب الى المميز كما يجيء في بابهما قوله والا فلا وذلك مع نون الجمع والاضافة
اما نون الجمع فلما ذكرنا من انها ليست بنون الجمع حقيقة بل هي مشبهة له واما قولهم في حسون
وجها حسنو وجه فليس من هذا الصنف لان التمييز فيه عن نسبة وكلامنا في التمييز عن المفرد
وكذا قولهم ممتلئ ماء وممتلئان ماء وان كثر ما لا يليس مما انتصب فيه المميز عن النون
الظاهرة والمقدرة عن نون التثنية كما ظن بعضهم بل المميز فيه عن النسبة كما في امتلأ الاناء
ماء فهو اذن عن شبه تمام الكلام واما الاضافة فانما امتنع الاضافة معها لان الاضافة
مع وجود المضاف اليه محال اذ لا يضاف اسم الى اسمين بلا حرف عطف وان اضيف
مع حذف المضاف اليه كما تقول في عندي مثل زيد رجلا مثل رجل فسد المعنى لانك تريد

عندي رجل ولا زيد عندي شيء مثل رجل وكذا لو قلت في عندي ملؤه عسلا ملأ
عسل لان الملاء هو قدر ما يملأ ولا معنى لقولك قدر ما يملأ العسل قوله وعن مقدار
قد ذكرنا لم كان الحرفية اكثر جملة قوله والثاني عن نسبة في جملة او ما ضاهاها نحو طاب زيد نفسا
وزيد طيب ابا وابوه ودارا وعلما او في اضافة نحو يعجبني طيبه ابا وابوه ودارا وعلما
ولله دره فارسا يعني الثاني يرفع الابهام عن ذات مقدرة قوله عن نسبة في جملة او
ما ضاهاها اي نسبة حاصلة في جملة او شبه جملة وشبه الجملة اما اسم الفاعل مع مرفوعه نحو
زيد متصبب عرقا والسب مشتعل راسا واسم المفعول مع مرفوعه نحو الارض مفجرة عيونا
او افعل التفضيل معه نحو انا اكثر منك مالا واحسن وجها او الصفة المشبهة معه نحو زيد طيب
ابا او المصدر نحو اعجبني طيبه ابا وكذا كل ما فيه معنى الفعل نحو حسبك بزيد رجلا وويلمه
زيد رجلا ولله در زيد فارسا قوله او في اضافة عطف على قوله في الجملة اي نسبة في
نحو اعجبني طيبه نفسا وقد ذكرنا انه داخل في شبه الجملة اعني ما ضاهاها واما قوله لله دره
فارسا فقد ذكرنا انه يكون عن نسبة ان كان الضمير معلوما او كان در مضافا الى الظاهر
واما ان كان در مضاف الى ضمير مجهول فالتمييز عن مفرد والحق ان التمييز في نحو لله دره
فارسا وويلمه لذات السالب معينة عن نسبة في شبه جملة ايضا لان فيه معنى الفعل اي عجبا
من زيد فارسا وويلمه لذات السالب وعجبا من لذات السالب معينة قوله انا وابوه
ودارا وعلما الفصل للتمييز الكائن عن النسبة وذلك ان يقال اما ان يكون نفس ما انتصب
عنه لا غير نحو كفى زيد رجلا ولله در زيد رجلا فرجل هو زيد لا غير ويعني بما انتصب التمييز
عنه الاسم الذي اقيم مقام المميز حتى يعني التمييز بسبب قيام ذلك الاسم مقامه
فضلة كزيد في طاب زيد نفسا فان الاصل طاب نفس زيد وكالارض في قوله تعالى
وفجرنا الارض عيونا فان اصله فجرنا عيون الارض وكذا كفى زيد رجلا كان في الاصل
كفى رجل هو زيد او اما ان لا يصلح ان يكون نفسه بل يكون صفة نفسه لا غير نحو طاب
زيد علما واما ان يصلح ان يكون صفة نفسه وصفة متعلقه نحو طاب زيد ابوه
لجواز ان يكون المعنى طاب ابوته لغيره وطاب ابوة ابيه واما ان لا يكون نفسه ولا
صفة نفسه بل يكون متعلقا له لا غير نحو طاب زيد دارا والقسمة الحاصرة ههنا ان القول
اما ان يصلح ان يكون نفس ما انتصب عنه اولا والاول اما ان يصلح ان يكون نفس
متعلقه ايضا كطاب زيد ابا اولا يصلح نحو كفى زيد رجلا والثاني اما ان يصلح ان يكون
صفة نفسه اولا والاول اما ان يصلح ان يكون صفة متعلقه ايضا كطاب زيد ابوه
اولا نحو طاب زيد علما والثاني نحو طاب زيد دارا واذا قصد بان يصرح بالذات
المقدرة ههنا قلنا في كفى زيد رجلا كفى شيء زيد رجلا وفي طاب زيد نفسا طاب

شيء زيد نفسا او علما او دارا فالذات المقدرة هي شيء المنسوب اليه كفى وطاب
فاذا اظهرته صار زيد في كفى زيد رجلا بدلا منه وفي طاب زيد نفسا مضافا اليه شيء ورجلا
تمييزا للمقدر وكذا نفسا ودارا وعلما فان قصدنا ان رد التمييز في هذه الامثلة كلها الى اصله
حين كان منسوبا اليه الفعل او شبهه ورد الاسم الذي انتصب عنه التمييز الى مركزه الاصلي
جعلنا ما انتصب عنه التمييز ان كانت التمييز نفسه بدلا من التمييز او عطف بيان له فنقول كفى
رجل زيد وطاب زيد وان كان التمييز متعلقا لما انتصب عنه اما وضعا او عرفا وصف
اضفنا التمييز الى ما انتصب عنه نحو طاب ابوه زيد وابو زيد وعلم زيد ودار زيد ونفس زيد
جعلنا النفس كالمتعلق له حتى صح اضافتها اليه قوله ثم ان كان اسما يصح جعله لما انتصب عنه
جاز ان يكون له ولمتعلقه والا فهو لمتعلقه فيطابق فيهما ما يقصد الا ان يكون جنسا الا ان
يقصد الانواع وان كانت صفة كانت له وطبقه واحتملت الحال يعني ان التمييز عن النسبة اما
ان يكون اسما او صفة والاسم اما ان يصح جعله لما انتصب عنه اولا فان صح جعله لما انتصب عنه
يعني ان صح ان يكون نفسه كانا او صفة نفسه كابوه جاز ان يكون له ولمتعلقه يعني جاز ان
يكون ما صح ان يكون نفسه نفس متعلقه ايضا كانا في طاب زيد ابا فانه يصح ان يكون زيدا
وان يكون ابا زيد وكذا جاز ان يكون ما صح ان يكون صفة لنفسه صفة لمتعلقه ايضا كابوه
في طاب زيد ابوه فانه يصح ان يريد بها ابوة زيد نفسه لاولاده وان يريد ابوة ابيه له
وما كان ينبغي له هذا الاطلاق فان رجلا في كفى زيد رجلا صح ان يكون لما انتصب عنه ولا يجوز
ان يكون لمتعلقه وكذا علما صح ان يكون لما انتصب عنه ولم يصح ان يكون صفة لمتعلقه
قوله فيطابق فيهما ما قصد يعني بالمطابقة الافراد ان قصد المفرد والتثنية ان قصد التثنية
والجمع ان قصد الجمع قوله فيهما اي في التمييز الذي جعلته لما انتصب عنه والتمييز الذي جعلته
لمتعلقه وقوله ما قصد اي المفرد والمثنى والمجموع يقول فيما جعلته لما انتصب عنه وهو
طاب زيد ابا والزيدان ابوين والزيدون اباء طابقت بالتمييز ما قصدت اليه وهو
ما انتصب عنه اي زيد ومثناه وجمعه واذا جعلته لمتعلقه فان قصدت
اباه وحده افردت ابا لان المقصود به مفرد وان قصدت ابوي زيد ثنيت ابا
فقلت طاب زيد ابوين لان المقصود مثنى وان قصدت اباه وجمعه فقلت طاب زيد
اباء لان المقصود مجموع وقد يلتبس الامر في طاب زيد ابا وطاب الزيدان ابوين و
الزيدون اباء هل التمييز لما انتصب عنه او لمتعلقه فليرجع الى القرائن ان كانت فاما اذا
اختلف التمييز وما انتصب عنه افرادا وتثنية وجمعا ولم يكن التمييز جنسا نحو طاب زيد ابوين
او اباء وطاب الزيدان ابا او اباء وطاب الزيدون ابوين او ابا فلا يلتبس في
ان التمييز ليس لما انتصب عنه بل هو لمتعلقه والا طابق ما انتصب عنه واما ان اختلفا

وكان التمييز حسا نحو طاب الزيدان او الزيدون ابوه فاللبس حاصل ويصح ان يكون لما انتصب عنه ولمتعلقه ولم يطابقه لكونه حسا وكذا يطابق به ما يقصده فيما لا يصح الا المتعلقة نحو طاب زيد دارا او دارين او دورا هذا ما قاله المص والاولى ان يقول فيما ليس بجنس سواء جعلته لما انتصب عنه او لمتعلقه انه اذا لم يلبس انه فالاولى الافراد وعدم المطابقة نحو حسنون وجها فطيبون عرضا ويجوز وجوها واعراضا قال الله تعالى فان طبن لكم عن شيء منه نفسا وقال علي عليه السلام فطيبوا عن انفسكم نفسا واما اذا اللبس فالمطابقة لا غير لا يجوز زيد طيب ابا وانت تريد انا ابار وابوين وكذا لا تقول طاب زيد دارا وانت تريد دارين او دورا قال الله تعالى وفجرنا الارض عيونا وانا قول الحطيئة والاكرمين اذا ما ينسبون ابا لانه وحد الاب فيه لانهم كانوا ابناء اب واحد ويجوز جمع المثنى اذا لم يلتبس نحو قر زيد عيونا قال ابو طالب يخاطب النبي صلى الله عليه وسلم فاصدع بامرك ما عليك غضاضة وابشر بذاك وقر منك عيونا قوله الا ان يكون حسا قد ذكرنا مرادهم بالجنس ههنا يقول طاب زيد ابوه سواء اردت ابوه نفسه او ابوه ابنه فقط او ابوه ابويه او ابوه اباءه وكذا تقول طاب زيد علما مع كثرة علومه الا ان يقصد الانواع فيقول طاب زيد علوما او علمين على حسب ما يقصد قال الله تعالى بالاخسرين اعمالا قوله وان كان صفة فسم قوله ان كان اسما يعني ان الصفة لم تكن صالحة لما انتصب عنه ولمتعلقه كما جاز الاسم بل لم تكن الا لما انتصب عنه فقط فيجب اذن ان يطابقه اذ ليس في الصفات ما يقع على القليل والكثير بلفظ المفرد حتى يكون جنسا وذلك نحو لله دره او در زيد فارسا وكفى بزيد شجاعا قوله واحتملت الحال قال الاكثرون هي تمييز وقال بعضهم هي حال اي اعجبه في حال فروسيته ورجح المص الاول قال لان المعنى مدحه مطلقا بالفروسية فاذا جعل حالا اختص المدح بعد كمال فروسيته وانا لا ارى بينهما فرقا لان معنى التمييز عنده ما احسن فروسيته فلا يمدحه في غير حال الفروسية الا بها وهذا المعنى هو المستفاد من ما احسنه في حال فروسيته ونصرحهم بمن في لله دره من فارس دليل على انه تمييز وكذا قولهم عز من قائل والتمييز عن المفرد مقدر بمن وكذا ان كان عن نسبة وكان التمييز نفس ما انتصب عنه بدليل تصريحهم بها في نحو يا لك من ليل وعز من قائل وقاتله الله من شاعر ومررت برجل مدل من رجل وحسبك من رجل اي هذا هو وحسبك هو فالضمير هو ما انتصب عنه التمييز في هذه المواضع وقد تكلف بعضهم تقدير من في جميع التمييز عن النسبة نحو طاب زيد دارا وعلما وليس بوجه واما معنى قولهم لله دره فالدر في الاصل ما يدر اي يسيل من الضرع من اللبن ومن الغيم من المطر وهو ههنا كناية عن فعل الممدوح الصادر عنه وانما نسب فعله اليه تعالى قصدا للتعجب منه لان الله تعالى منشئ العجائب وكل شيء يريدون التعجب منه ينسبونه اليه تعالى ويضيفونه اليه نحو قولهم لله انت ولله ابوك فمعنى لله دره ما اعجب فعله **قوله** ولا يتقدم التمييز والاصح ان لا يتقدم على الفعل خلافا للمازني والمبرد اي لا يتقدم التمييز على عامله اذا كان عن تمام الاسم اتفاقا وكذا الاصل من عامله وبينه قوله ملؤن بالبحر حولا كملا مر دره وانما لم يتقدم لان عامله اسم جامد ضعيف العمل مشابهته للفعل مشابهة ضعيفة كما ذكرنا وهي كونه تاما كما ان الفعل يتم بفاعله اما اذا كان عن النسبة فان كان عن الصفة المشبهة وافعل التفضيل والمصدر وما فيه معنى الفعل مما ليس من الاسماء المتصلة بالافعال نحو لله در زيد فارسا وهلم زيد شجاعا وويح زيد رجلا فلا يتقدم على عامله لضعف الصفة والافعل وما فيه معنى الفعل وكون المصدر بتقدير الحرف الموصول وليس العامل في نحو نعم رجلا زيد وحبذا رجلا عمرو هو الفعل غير المنصرف بل الضمير واسم الاشارة كما تقدم فلا يتفرع عليه انه لا يتقدم على الفعل غير المنصرف كما قال بعضهم واما ان كان العامل الفعل الصريح نحو طاب زيد ابا او اسم الفاعل واسم المفعول فجوزه المازني والكسائي والمبرد نظرا الى قوة العامل ومنعه الاكثرون قيل لانه في الاصل فاعل الفعل المذكور كما في طاب زيد ابا او فاعل الفعل المذكور اذا جعلته لازما نحو فجرنا الارض عيونا اي تفجرت عيونها او فاعل ذلك الفعل المذكور اذا جعلته متعديا نحو ملأ الاناء ماء اي ملأه الماء والفاعل لا يتقدم على الفعل فكذا ما هو بمعنى الفاعل وليس لعله مرضية اذ ربما يخرج الشيء عن اصله ولا يراعي ذلك الاصل كمفعول ما لم يسم فاعله كان له لما كان منصوبا ان يتقدم على الفعل فلما قام مقام الفاعل لزمه الرفع وامتنع كونه بعد الفعل فاي مانع ان يكون للفاعل ايضا اذا صار على صورة المفعول حكم المفعول من جواز التقديم وقيل ان الاصل في المميزات ان يكون موصوفات بما انتصب عنه سواء كان عن مفرد او عن نسبة وكان في الاصل عندي رجل راقود ورجل شبعه وسمن منوان وكذا كان الاصل في طاب زيد نفسا لزيد نفس طايبة وانما خولف بها لغرض الابهام اولا ليكون اوقع في النفس لانه لا يشوق النفس الى معرفة ما ابهم عليها اولا اذا فسرته بعد الابهام فقد ذكرته اجمالا وتفصيلا وتقديمه بهذا المعنى فلما كان الغرض يحصل ابطال الغرض من جعله مميزا لم يسمع واصل التمييز السكر لمثل ما قلنا في الحال وهو ان المقصود رفع الابهام وهو يحصل بالنكرة وهي اصل فلو عرف وقع التعريف ضايعا واجاز الكوفيون كونه معرفة نحو سفه نفسه وغبن رايه وبطر عيشه والم بطنه ووفق امره ورشد امره وزيد الحسن الوجه وعند البصريين معنى سفه نفسه سفهها

او سعه في نفسه والم لطنه مضمن معنى سكا ووفق امره ورسد امره ولطر عليه بمعنى
في امره وفي علمه والحسن الوجه مسه بالضارب الرجل كما يجي في باب الاضافة واعلم
انه قيل ان افعل التفضيل اذا اضيف الى شيء فالذي يجري عليه افعل بعض الموضع
المضاف اليه نحو هذا الثوب احسن ثوب وان نصب ما بعده على التميز فالمنصوب سبب
لما جرى عليه افعل ومتعلقه نحو زيد احسن منك ثوبا ففي قولك زيد اكثر عبدا زيد هو
العبد وفي قولك زيد اكثر منك عبدا زيد هو مولى العبد اقول وليس هذا المطرد الا
ترى انك تقول هو اشجع الناس رجلا وهما خير الناس اثنين على ما اورده سيبويه اي
هو اشجع رجل في الناس وهما خير اثنين من الناس والمنصوب على التميز هو
من جرى عليه افعل التفضيل لا سببه والدليل على انه بمعنى قولك هو اشجع الناس من
رجل وهما خير الناس من اثنين كما تقول حسبك زيد رجلا ومن رجل قال الله تعالى
فالله خير حافظا انتصب حافظا على التميز بمعنى خير من حافظ فهو والحرسوا نحو خير
حافظ وخير حافظا فهو حافظ في الوجهين ومنه قول الاعشى تقول ابنتي حين جد الرحيل
ارحب ربا وارحب جارا ارحب اي حب بالرحب او ضرب وارحب والرحب البلد
فمعنى ارحب اي ضرب واسده كما كان اي بالعب ونحل ربا فهو نحو كفى بزيد رجلا
اي ارحب جار هو اب وكذا قوله جارا ما انت جاره لان ما الاستفهامية لقصد التفخيم
كما في قوله تعالى القارعة ما القارعة اي كملت جاره فمعنى اب كملت فالمنصوب
في عبارات النحاة في نحو قولهم شر اهر ذا ناب ان شر مبتدا لفظا فاعل معنى منصوب عن
النسبة تقديرا اي كان مبتدا لفظا بمعنى كان لفظه مبتدا وكان معناه فاعلا و
مثله كثير في كلامهم قوله المستثنى متصل ومنقطع المتصل المخرج من متعدد لفظا او
تقديرا بالا واخواتها والمنقطع المذكور بعدها غير مخرج اعلم انه قسم المستثنى قسمين وحد
كل واحد منهما بحد مفرد من حيث المعنى قال ذلك لان ماهيتهما مختلفان ولا يمكن جمع جنسين
مختلفي الماهية في حد وذلك لان الحد مبين للماهية بذكر جميع اجزائها مطابقة او
تضمنا فالمختلفان في الماهية لا يتساويان في جميع اجزائها حتى يجتمعان في حد فالدليل
على اختلاف حقيقتهما ان احدهما مخرج والآخر غير مخرج بل يمكن جمعهما في حد واحد باعتبار
اللفظ لان مختلفي الماهية لا يمتنع اشتراكهما في اللفظ فيقال المستثنى هو المذكور
بعد الا واخواتها هذا آخر كلامه ولقائل ان يمنع اختلافهما في الماهية قوله
لان احدهما مخرج من متعدد والآخر غير مخرج قلنا لا نسلم ان كون المتصل مخرجا من متعدد
من اجزاء ماهيته بل حقيقة المستثنى متصلا كان او منقطعا هو المذكور بعد الا واخواتها
مخالفا لما قبلها نفيا واثباتا ثم نقول كون المتصل داخلا في متعدد لفظا او

او تقديرا من شرطه لا من تمام ماهيته فعلى هذا المنقطع داخل في هذا الحد كما في جاءني
القوم الا حمارا المخالفة الحمار للقوم في المجيء قوله من متعدد اي من شيء ذي عدد قوله
لفظا او تقديرا تفصيل للمتعدد وفائدته قد يكون ملفوظا به نحو جاءني القوم الا زيدا وقد
يكون مقدرا نحو ما جاءني الا زيد اي ما جاءني احد الا زيد قوله بالا واخواتها ليخرج نحو جاءني
القوم لا زيد وما جاءني القوم لكن زيد وجاءني القوم ولم يجئ زيد فالمستثنى الذي
لم يكن داخلا في المتعدد الاول قبل الاستثناء منقطع سواء كان من جنس المتعدد
كقولك جاءني القوم الا زيدا مشيرا بالقوم الى جماعة خالية عن زيد او لم يكن نحو جاءني
القوم الا حمارا فقد تبين ان المتصل ليس هو المستثنى من الجنس كما ظن بعضهم ثم
ان الاستثناء مشكل باعتبار معقوليته لان زيدا في قولك جاءني القوم الا زيدا لو
انه غير داخل في القوم فهو خلاف الاجماع لانهم اطبقوا على ان الاستثناء المتصل
مخرج ولا اخراج الا بعد الدخول وان جاز ذلك في مثله لم يصح في نحو له علي دينار الا دانقا
للعلم بان دانقا مخرج من الدينار والباقي بعده هو المقر به وان قلنا انه داخل في
القوم والا لا اخراج زيد منهم بعد الدخول كان المعنى جاء زيد مع القوم ولم يجئ
زيد وهذا تناقض ظاهر ينبغي ان يجب كلام العقلاء عن مثله وقد ورد في الكتاب العزيز
من الاستثناء شيء كثير كقوله تعالى فلبث فيهم الف سنة الا خمسين عاما فيكون المعنى
لبث الخمسين في جملة الالف ولم يلبث تلك الخمسين تعالى الله عن مثله علوا كبيرا
فقال بعضهم المختار انه غير داخل بل القوم في قولك جاء القوم عام مخصوص اي
ان المتكلم اراد بالقوم جماعة ليس فيهم زيد وقوله الا زيدا قرينة يدل السامع على مراد
المتكلم وانه اراد بالقوم غير زيد وليس بشيء لاجماع اهل اللغة على ان الاستثناء
مخرج ولا اخراج الا مع الدخول وايضا يبعد دعوى عدم الدخول في قصد المتكلم
في نحو له علي عشرة الا واحدا لان واحدا داخل في العشرة بقصده ثم اخرج والا لكان
مقرا بلفظ العشرة تسعة وهي محال وقال القاضي عبد الجبار ايضا هو غير داخل لكنه
قال المستثنى والمستثنى منه واداة الاستثناء بمنزلة اسم واحد فقولك له علي عشرة الا
واحدا بمعنى علي تسعة لا فرق بينهما من وجه فلا دخول هناك ولا اخراج وهذا ايضا
غير مستقيم لقطعنا بان عشرة في كلامك هذا دال على المعنى الموضوع هي له مفرده بلا
استثناء وهو الحمسان والا مقيد للاستثناء وواحدا هو المخرج وتسعة لا يدل على شيء
من هذه المعاني الثلثة وايضا اجماعهم على ان الاستثناء مخرج يبطل هذا ويلزم مثله واردا
منه في بدل البعض وبدل الاشتمال كقوله تعالى ولله على الناس حج البيت من استطاع
اليه سبيلا لان الناس جنس يعم المستطيعين وغيرهم فيكون كانه قال ولله على جميع الناس

ستطيعهم وغير مستطيعهم بل للّه على مستطيعهم وحده وقال آخرون وهو الصحيح المندفع عنه الا
شكالات كلها ان ذو اسماء وما رامهم ان المستثنى داخل فى المستثنى منه والباقى بعد بدل البعض
داخل فى المبدل منه والناقص لمجى زيد واسعار مجئه فى جاءنى القوم الا زيدا غير
لازم وانما يلزم ذلك لو كان المجى منسوبا الى القوم فقط وليس كذلك بل هو منسوب
الى القوم مع قولك الا زيدا كما ان نسبة الفعل فى نحو جاءنى غلام زيد ورايت غلاما
ظريفا الى الجزئين معا لكنه جرى العادة بانه اذا كان الفعل منسوبا الى شئ ذى جزئين
او اجزاء قابل كل واحد منهما للاعراب اعرب الجزء الاول منهما بما يستحقه المفرد واذا
وقع منسوبا اليه فى مثل ذلك الموقع وما بقى من اجزاء المنسوب اليه بحران يستحق الجر
كالمضاف اليه ومع ان يستحق التبعية كما فى التوابع الخمسة وان لم يستحق شيئا
من ذلك نصب كالمستثنى تشبيها بالمفعول فى مجيئه بعد المرفوع وان كان جزء
العمدة فى بعض المواضع نحو جاءنى القوم الا زيدا لان المجموع هو المسند اليه فزبدة الكلام
ان دخول المستثنى فى المستثنى منه ثم اخراجه بالا واخواتها انما كان قبل اسناد الفعل
او شبهه اليه فلا يلزم التناقض فى نحو جاءنى القوم الا زيدا لانه بمنزلة قولك القوم المخرج
منهم زيد جاءونى ولا فى نحو له على عشرة الا درهما لانه بمنزلة قولك العشرة المخرج منها واحد
له على وذلك لان المنسوب اليه الفعل وان تأخر عنه لفظا لكن لا بد له من التقدم وجودا
على النسبة التى يدل عليها الفعل اذ المنسوب اليه والمنسوب سابقان على النسبة بينهما ضرورة ففى
الاستثناء لما كان المنسوب اليه هو المستثنى منه مع الا والمستثنى فلا بد من وجود هذه الثلثة
قبل النسبة فلا بد اذن من حصول الدخول والاخراج قبل النسبة فلا يناقض **قوله** وهو منصوب
اذا كان بعد الا غير الصفة فى كلام موجب او مقدما على المستثنى منه او منقطعا فى الاكثر
او كان بعد عدا وخلا فى الاكثر وما عدا وما خلا وليس ولا يكون شرع فى بيان اعراب المستثنى
فبدا بما يجب نصبه اذ هو من باب المنصوبات وهو فى مواضع الاول ما اجتمع فيه امران
وقوعه بعد الا وكون الاستثناء فى كلام موجب ولم يحتج الى قوله غير الصفة لانه
فى نصب المستثنى وما كان بعد الا التى للوصف ليس بمستثنى وانما اشترط كون الاستثناء
فى كلام موجب لان غير الموجب لا يجب نصب مستثناه كما يجئ واختلف فى عامل النصب
فى المستثنى فقال البصريون العامل فيه الفعل المتقدم او معنى الفعل بتوسط الا لانه
متعلق بالفعل معنى اذ هو جزء مما نسب اليه الفعل فقد جاء بعد تمام الكلام فشابه
المفعول وقال المبرد والزجاج العامل فيه الا لقيام معنى الاستثناء به والعامل
ما به يتقوم المعنى المقتضى ولكونها نائبة عن استثنى كما ان حرف النداء نائب عن ادعو
وقال الكسائى هو منصوب اذ انتصب بان مقدرة بعد الا محذوفة الخبر فتقدير

قام القوم الا زيدا قام القوم الا ان زيدا لم يقم وليس بشئ اذ يبقى الاشكال
عليه بحاله فى انتصاب ان مع اسمها وخبرها لانها فى تقدير المفرد واما الاعتراض بانه كيف
يعمل الحرف الموصول مقدرا والموصول لا يقدر فلا يرد لان الكوفيين يجوزون حذف
الاسم الموصول كما يجئ واما تقدير الحرف الموصول فلا اسوة بالبصريين فى تقديرهم
ان الناصبة للفعل بعد الحروف التى قبلها كالنائبة عنها فالا عنده بمنزلة كالنائب
عن ان المقدرة وقال الفراء الا مركبة من ان ولا العاطفة حذف النون الناصبة
من ان وادغمت الاولى فى لام لا فاذا انتصب الاسم بعدها فبان واذا تبع ما قبلها
فى الاعراب فبلا العاطفة وكان الاصل قام القوم الا زيدا قام القوم ان زيدا لا قام
اى لم يقم فلا لنفى حكم ما قبل الا ولعصمة لعلها كان ذلك الحكم او اثباتا فهو كقولك كان
زيدا اسد الاصل عند بعضهم ان زيدا كالاسد فقدموا الكاف وركبوها مع ان وفيها
قال نظر من وجوه لان لا على المعنى الذى اوردنا غير عاطفة ومع التسليم فان لا العاطفة
لا تأتى الا بعد الاثبات نحو جاءنى زيد لا عمرو وانت تقول ما جاءنى القوم الا زيد
ولان فيما قال عزلا لان مرة وللاخرى عن عملهما وذلك لانه ينصب بها مرة ويتبع
ما بعدها لما قبلها اخرى ولا يجتمع الحكمان معا ولان المعطوف عليه قليلا ما يحذف
والمتعدد الذى هو المعطوف عليه عنده مطرد الحذف نحو ما قام الا زيد وقال
بعضهم هو منصوب باستثنى كما ان المنادى منصوب بانادى والا وحرف النداء
دليلان على الفعلين المقدرين فالمستثنى على هذا القول مفعول به وقد اعترض عليه
بانه يلزم منه جواز الرفع بتقدير امتنع ولا يلزم ذلك لانا نعلل على ما ورد من كلامهم
ولو ورد الرفع لكنا نقدر امتنع ونحوه الا ترى انه يجب النصب فى اياك والاسد بتقدير
بعد ونحوه ولو ورد الرفع نحو انت والاسد لكنا نقدر نحو ابعد انت والاسد و
قال المص فى شرح المفصل العامل فيه المستثنى منه بواسطة الا قال لانه ربما لا يكون
هناك فعل ولا معناه فيعمل نحو القوم الا زيدا اخوتك وهذا لا يرد الا على مذهب
البصريين ولهم ان يقولوا ان فى اخوتك معنى الفعل وان كان من الاخوة النسب
اى منتسبون اليك بالاخوة وكذا فى امثاله مجاز ان يعمل العامل الضعيف فيما تقدم
عليه لتقويه بالا ولا يلزم مثله فى المفعول معه فانه لا يتقدم على عامله وان كان
فعلا مزيلا لان اصل الواو للعطف فروعى ذلك الاصل ولو لم يكن فى الجملة ايضا
معنى الفعل لجاز ان ينصب المستثنى اذ الجملة ليست بانقص مشابهة للفعل التام
كلا ما لعامله من المفرد الذى تم بالنون والتنوين فنصب التمييز ولا سيما مع تقويها
بالا الاستثناء والى مثله يشير سيبويه فى كتابه فى مواضع فيقول عمل فيه ما قبله

طفة

كعمل العشرين في الدرهم هذا كله في المستثنى المتصل واما المنقطع فمذهب سيبويه الى انه انتصب
بما قبل الا من الكلام كما انتصب المتصل به وذلك قوله في الكتاب فحمل على معنى ولكن
وعمل فيه ما قبله كعمل العشرين في الدرهم وما بعده الا عنده مفرد سواء كان متصلا او
منقطعا فهي وان لم يكن حرف عطف الا انها كلكن العاطفة للمفرد على المفرد في وقوع المفرد
بعدها فلهذا وجب فتح ان الواقعة بعدها نحو قولك زيد غني الا انه شقي والمتاخرون لما
رووها بمعنى لكن قالوا انها الناصبة بنفسها نصب لكن الاسماء وخبرها في الاغلب محذوف
نحو قولك جاءني القوم الا حمارا اي لكن حمارا لم يجئ قالوا وقد يجئ خبرها
ظاهرا نحو قوله تعالى الا قوم يونس لما امنوا كشفنا عنهم وقال الكوفيون الا في الا
المنقطع بمعنى سوى وانتصاب المستثنى بعدها كانتصابه في المتصل فتاويل البصريين
اولى لان المستثنى المنقطع يلزم مخالفته لما قبله نفيا واثباتا كما في لكن وفي سوى
لا يلزم ذلك لانك تقول لي عليك دينار ان سوى الدينار الفلاني وذلك
اذا كان صفة وايضا معنى لكن الاستدراك والمراد بالاستدراك فيها دفع توهم
المخاطب دخول ما بعدها في حكم ما قبلها مع انه ليس بداخل فيه وهذا هو معنى الاستثناء
المنقطع بعينه وانما وجب النصب في المستثنى من الموجب لان التفريغ لا يجوز فيه كما
يجيء والابدال ايضا لا يجوز فيه نحو جاءني القوم الا زيدا لانك لو ابدلت كان المبدل
منه في حكم الساقط فيؤدي الى التفريغ في الايجاب فلم يبق الا النصب قوله او مقدما
على المستثنى منه يعني اذا كان بعد الا وتقدم على المستثنى منه وجب النصب لانه
ان كان في الموجب فقد تقدم وجوب النصب وان كان في غير الموجب فقد بطل
البدل لان البدل لا يتقدم على المبدل منه لانه من التوابع فلم يبق الا النصب
على الاستثناء على انه قد حكى يونس ان بعض العرب يقول مالي الا ابوك احد فيجعل
المستثنى منه المؤخر بدلا من المستثنى كما قيل ما مررت بمثله احد واحد بدل من مثله وذلك
لك ان يقول ما لي الا ابوك صديقا على ان ابوك مبتدا ولي خبره وصديقا
حال وتقول من لي الا ابوك صديقا فمن مبتدا ولي خبره وابوك بدل من
من كانك قلت ما لي احد الا ابوك وصديقا حال وتقول ما لي الا زيدا صديق وعمرا
وعمرو فتنصب عمرا على العطف على زيدا وترفعه على انه مبتدا محذوف الخبر اي وعمرو
كذلك واعلم انه اذا تقدم المستثنى على المستثنى منه وجب ان يتاخر عما نسب الى
المستثنى منه نحو ما جاءني الا زيدا احد وان تقدم على المنسوب وجب تاخره عن
المستثنى منه نحو القوم الا زيدا ضربت ولا يجوز عند البصريين تقدمه عليهما معا
في الاختيار نحو قولك الا زيدا قام القوم وقوله وبلدة ليس بها طوري ولا خلا

الجن بها انسي بها عندهم للضرورة وقيل تقديره وليس بها طوري ولا بها احد
الجن خلا الجن فضم الحكم والمستثنى منه وبها انسي الظاهر تفسير له فاذا قام المستثنى
مع الة الاستثناء مقام المستثنى منه وذلك في الاستثناء المفرغ الزم عندهم تاخر المستثنى
عن عامله فلا يجوز الا زيدا لم اضرب وزيدا الا راكبا لم امش وجوز الكوفيون في السعة تقديم
المستثنى على المستثنى منه والحكم معا نحو الا زيدا ضربني القوم كذا جوزوا تقديم المستثنى في
المفرغ على الحكم نحو الا زيدا لم اضرب والاولى مذهب البصريين لعدم سماع مثل هذا و
القياس ايضا وذلك لان المستثنى اخرج من المستثنى منه في الحقيقة اولا كما ذكرنا ثم نسب
الحكم الى المجموع وهو في الظاهر مخرج من الحكم ايضا لان الظاهر انك اخرجت زيدا
من حكم المجيء في قولك جاءني القوم الا زيدا وان لم يكن في الحقيقة مخرجا منه ومرتبة المخرج
ان يكون بعد المخرج منه وكان حقه ان يجيء بعد الحكم والمستثنى منه معا لكنه جوز لكثرة استعماله
تقدمه على احدهما نحو جاءني الا زيدا القوم والقوم الا زيدا جاؤك ولم يجوز تقدمه
عليهما معا وفي المفرغ الذي ليس فيه الا الحكم لم يجوز تقدمه عليه واعلم ايضا انه لا يلزم ان
يكون العامل في المستثنى هو العامل في المستثنى منه بل قد يختلفان كما في قولك القوم الا
زيدا اخوتك وهذا عند من جعل العامل في المبتدا الابتداء لا الخبر قوله او منقطعا
اي منقطعا بعد الا نحو ما في الدار احد الا حمارا اهل الحجاز يوجبون نصبه مطلقا لان البدل
الغلط غير موجود في الفصيح من كلام العرب وبنو تميم قسموا المنقطع قسمين احدهما ما يكون
قبله اسم متعدد او غير متعدد ويصح حذفه نحو ما جاءني القوم الا حمارا وما جاءني زيد الا
عمرا فهما يجوزون البدل ثم ان ذلك الاسم الذي يجوز حذفه اما ان يكون مما يصح
دخول المستثنى فيه مجازا اولا فالاول نحو قولك ما في الدار احد الا حمارا يصح ان تجعل
بجعل الحمار انسان الدار قال ابو ذؤيب فان تمس في الدار برهوة باديا امسك
احد الا العور يصح ومثله مالي عتاب الا السيف فلسيبويه في مثل هذا وجهان ذا الاول
احدهما جعل المنقطع كالمتصل لصحة دخول المبدل في المبدل منه والثاني ان الا
في نحو لا احد فيها الا الحمار ان يقال ما فيها الا الحمار اي ما فيها شي الا الحمار لكنه خصص
بالذكر من جملة المستثنى المحذوف المتعدد وما ظن استبعاد المخاطب بشمول المتعدد المقدر
له كانك لما ظننت ان المخاطب يستبعد خلوها من الادمي فقلت لا احد فيها تاكيد النفي كون
الادمي بها فلما ذكرت ذلك المستبعد انتصب ذلك المستثنى على ما كان عليه في الاصل من
الاعراب نصبها على الاصل وجعلته بدلا من ذلك المذكور فعلى هذا لا يكون هذا من قبيل
الاستثناء المتصل كما كان في الوجه الاول وذهب المازني الى انه من تغليب العاقل
على غيره كما يقول الزيدان والحمار جاؤني وهذا لا يطرد له في جميع الباب نحو ما لهم

له من علم الا اتباع الظن وقولهم ليس له سلطان الا التكلف ونحو ذلك والثاني الذي
لا يدخل فيه المستثنى في ذلك الا الاسم مجازا فليس فيه الا الوجه الثاني من قول سيبويه
وذلك نحو ما جاءني زيد الا عمرو وما اعانه اخوانكم الا اخوانه قال والحرب لا يبقى لجاحمها
التخيل والمراح الا الفتى الصبار في النجدات والفرس الوقاح وقال عسى لا تعني الرماح
مكانتها ولا النبل الا المشرفي المصمم والثاني من القسمين الا ولين ما لا يكون قبله اسم يصح
حذفه وبنو تميم ههنا يوافقون الحجازيين في ايجاب نصبه كقوله تعالى لا عاصم اليوم
من امر الله الا من رحم اي من رحمه الله وقال بعضهم لا عاصم اي لا معصوم
فالاستثناء متصل وقال السيرافي المراد من رحم الراحم اي الله تعالى الا المرحوم فيكون
ايضا متصلا ومثله قولهم لا يكون من فلان في شيء الا سلاما بسلام اي مباركة اي
مبالغة تجوز ان يكون الا للبدل اي يسلم عليه ويرد سلامه بدل سلامه ولا يخالطه
اكثر من هذا ومنه قولهم ما صرا الا ما يقع وما زاد الا ما نقص وما فيهما مصدرية
وابو سعيد وابن مرمان يقدران الخبر اي ولكن النقصان امره ولكن النفع امره
ومذهب سيبويه انما بعد الا في المنقطع مفرد كما مر قبل واما نحو قوله ولا عيب فيهم
غير ان سيوفهم بهن فلول من قراع الكتائب وقوله فتى كملت اخلاقه غير انه جواد فما
يبقى من المال الا قليلا وطاس فيه اول وجهي سيبويه المذكورين وذلك اي الشاعر
قصد جعله من المتصل مبالغة في المدح اي ان كان ولا بد من العيب ففيهم عيب واحد
وهو فلول سيوفهم من القراع وفي اخلاقه نقص واحد وهو جوده الكامل المفرط
لماله يعدون ما في ظاهره ادنى شائبة من النقص وان كان في التحقيق غاية في
الكمال من جملة العيوب غلوا في الثناء كما قال بديع الزمان عليه ان لا عيب فيه
فبقي عين الكمال عن معالمه قوله اذ كان بعد خلا وعدا في الاكثر قال السيرافي لم
ار احدا ذكر الجر بعد عدا الا الاخفش فانه قرنها في بعض ما ذكره بخلا في جواز الجر بهما و
قال اي السيرافي لم اعلم خلافا في جواز الجر بخلا الا ان النصب بها اكثر كما ذكره
سيبويه واما خلا فهو في الاصل لازم يتعدى الى المفعول بمن نحو خلت الدار
من الانيس وقد تضمن معنى جاوز فيتعدى بنفسه كقولهم افعل هذا وخلاك ذم
والزموا هذا التضمن في باب الاستثناء ليكون ما بعدهما في صورة المستثنى بالا التي
هي ام الباب ولهذا الغرض التزموا اضمار فاعله وفاعل عدا ولم يظهر معهما
قد مع كونهما في محل النصب على الحال ولهذا اوجبوا اضمار اسمي ليس ولا يكون
واما عدا فتتعدى في غير الاستثناء ايضا وفاعل خلا وعدا عند النحاة بعضهم
وفيه نظر لان المقصود في جاءني القوم خلا زيدا وعدا زيدا ان زيدا لم يكن معهم

ولا يلزم من مجاورة بعض القوم اياه وخلو بعضهم منه مجاورة الكل وخلو الكل فالاولى ان بعض
فيهما ضميرا راجعا الى مصدر الفعل المتقدم اي جاءني القوم خلا مجيئهم زيدا كقوله تعالى
اعدلوا هو اقرب للتقوى فيكون مفسر الضمير سياق القول والنصب في قولهم ما خلا
وذكر بعدا مضمره وقال بعضهم ما ما ولا لا ولم ينسب قوله وما خلا وما عدا اتما لزم النصب
بعد ما لان ما مصدرية وهي تدخل على الفعلية غالبا كما يجيء في قسم الحروف وفي الاسمية
قليلا وليس بعدها اسمية فتعين الفعلية فتعين كونهما فعلين فوجب النصب والمضاف
محذوف اي وقت ما خلا مجيئهم زيدا اي وقت خلو مجيئهم زيدا وذلك ان الحين كثيرا
ما يحذف مع ما المصدرية نحو ما ذر شارق ونحوه وجوز الجرمي الجر بعد ما خلا وما عدا
ولم ينسب على ان ما زائدة قوله وليس ولا يكون هما ايضا في محل النصب على الحال
اذا تضمنا معنى الاستثناء ولا يستعمل موضع لا يكون غيره نحو ما كان ولم يكن ونحو ذلك
وفاعلهما واجب الاضمار وهو ضمير راجع الى البعض مضافا الى ضمير المستثنى منه اي ليس
بعضهم زيدا وذلك لمثل ما قلنا في وجوب اضمار فاعل خلا وعدا لان الاضمار ههنا
كما في قوله تعالى انا انزلناه في ليلة مباركة القدر وقوله تعالى حتى توارت بالحجاب
نحو جاءني الرجال ليسوا او لا يكونون زيدا وسمع من العرب ما اتتني امراة لا يكون
فلانة فيلحقهما اذن ما يلحق الافعال الموصوف بها من ضمير وعلامة تانيث بفعل
ما رايت رجالا لا يكونون زيدا وليسوا زيدا ولم يجئ مثل ذلك في خلا وعدا ولم تستعمل
هذه الافعال في الاستثناء المفرغ على انه قال الاحوص معارك الضبع الذي فكرتم
ولا تعطا متى ليس جلدا واعطاها اي الا جلدا ولا تستعمل هذه الكلم الا في الاستثناء
المتصل بخلاف غير فانها تستعمل في المنقطع ايضا كقوله وكل اخي باسل غير انني اذا
عرضت اولى الطرائد ابسل قوله ويجوز النصب ويختار البدل فيما بعد
الا في كلام غير موجب وذكر المستثنى منه نحو ما فعلوه الا قليل والا قليلا اعلم
ان لاختيار البدل في المستثنى شروطا احدها ان يكون بعد الا ومتصلا ومؤخرا
عن المستثنى منه المشتمل عليه استفهام او نهي او نفي صريح او مؤول غير مردود به
كلام يتضمن الاستثناء وان لا تراخى المستثنى عن المستثنى منه فقولنا المشتمل عليه استفهام
او نهي او نفي تدخل فيه الضمير الراجع قبل الاستثناء بالا على اسم صالح لان يبدل
منه معمول للابتداء او احد نواسخه نحو قولك ما احد ضربته الا زيد الا يجوز لك الابدال
من ها ضربته لان المعنى ما ضربت احدا الا زيدا فقد اشتمل النفي على هذا الضمير من
حيث المعنى وكذلك اذا كان الضمير في صفة المبتدا نحو ما احد لقيته كريم الا زيد
ومثال دخول النواسخ ما ظننت احدا يقول ذاك الا زيد بالرفع بدلا من ضمير يقول

لان المعنى لا يقول ذلك احد فى حى الا زيدا والابدال من صاحب الضمير اولى لانه الاصل
ولا يحتاج الى تاويل لكونه فى غير الموجب ولو لم يرجع الضمير الى المسند اليه فى الحال او
الاصل لم يجز الابدال منه على ما قيل فلا تقول ما ضربت احدا يقول ذلك الا زيد بالرفع
بدلا من ضمير يقول لان القول ليس منفى بل المنفى الضرب قال سيبويه اذا قلت
ما رايت احدا يقول ذلك الا زيدا او رايت بمعنى الضرب وجب نصب المستثنى لانه
ليس من نواسخ الابتداء هذا قوله واما الا ارى باسامى غير نواسخ الابتداء ايضا
فى الابدال من ضمير راجع الى ما يصلح للابدال منه اذا شمل النفى عامل ذلك الضمير
نحو ما كلمت احدا يتصفى الى زيد لان المعنى ما اصغى احد كلمته الا زيد ومنه
قول عدى بن زيد فى ليلة لا ارى بها احدا يحكى علينا الا كواكبها وارى
من روية العين وفى جملة من روية القلب كما ذهب اليه سيبويه نظرا لكونه منفى لفظا
لظاهر معنى البيت والايضاف والحكاية منتفيان معنى نعم لو قلت لا اودى
احدا يوحد الله الا زيدا لم يجز الابدال من ضمير يوحد لان التوحيد ليس منفيا
بل الادى فقط وكذا يجوز الابدال من المضاف والمضاف اليه المتعدد اذا كان
المضاف معمولا لغير موجب نحو ما جاءنى اخو احد الا زيد وفى حكمه ما فى وصف
معمول غير الموجب فى نحو ما اتانى غلام لا احد الا زيدا قولنا او موصول به نحو رجل
نحو قلما رجل يقول ذلك الا زيد وقل رجل يقول ذلك الا عمرو واقل رجل
يقول ذلك الا زيد وفى قل رجل وقلما رجل واقل رجل معنى النفى قال
ابو عمرو وقلما يكون بمعنى النفى الصرف نحو قلما سرت حتى ادخلها بالنصب
لا غير ولو كان للاثبات لجاز الرفع كما يجى فى نواصب الفعل قال وتجى بمعنى
اثبات الشئ القليل كقوله قلما عرس حتى هيجه بالتباشير من الصبح الاول
والاغلب الاول ولكون اقل رجل موولا بالنفى لا يدخل نواسخ الابتداء كما
لا يدخل على ما النافية ومن ثم كان وصف المضاف اليه اقل فى الاشهر
فعلا او ظرفا لان اصل النفى دخوله على الفعل فلو قلت اقل رجل ذى جهل
يحسن على ما قال الاخفش قال ابو على ووضعه نحو صالح ايضا لا يجوز فى القياس
قال ومن جوز فلا عطاء معنى الفعل ان سيبويه اجاز حكاية نحو لقيته وعاقله
اذا سمى به كالجملة وفاعل قل وقلما لا يكون الا نكرة وكذا ما اضيف اليه اقل
لكونه كالمجرور برب قال ابو على اقل مبتدا حذف خبره وجوبا استغناء
بوصف المضاف اليه كما حذف خبر ما بعد لولا وفيما قال نظر لانه لا معنى لقولك
اقل رجل يقول ذلك الا زيد موجود كما لا معنى لقولك اقائم الزيدان موجود

قال

قال نحو يقول ذلك فى اقل رجل يقول ذلك وكذا فى اقل رجلين يقولان
ذلك الا الزيدان واقل رجال يقولون ذلك الا الزيدون قال وانما بنى ضمير يقولان
وجمع ضمير يقولون لان افعل التفضيل كما يجى فى بابه اذا اضيف الى نكرة فان كانت مفردة
فهو مفرد وان كانت مثناة او مجموعة فهو مثنى ومجموع بخلاف ما اضيف الى المعرفة نحو
افضل الرجلين وافضل الرجال والحق من هذه المذاهب مالى قول ابى على لانك تقول
اقل من يقول ذلك الا زيد وقل من يقول ذلك الا زيد ومن نكرة لا بد لها من وصف
واقل رجل يقول بمعنى اقل من يقول فالجملة اذن وصف للنكرة كما كانت وصفا لمن
ولا يجوز ابدال زيد من لفظ المضاف اليه فى اقل رجل لان اقل يكون اذن فى التقدير
مضافا الى ذلك البدل الذى هو مثبت وهو لا يضاف الا الى ما نفى الحكم عنه ولا يجوز
ايضا ابداله من لفظ اقل اذ لو ابدلت منه اطرحه فى التفسير فيبقى يقول ذلك الا زيد
ولا يصح فالمرفوع بعد الا فى مثل هذا المقام معرفة كان او نكرة بدل من المضاف اليه
اقل على المعنى لموول به الكلام اذ التقدير ما رجل يقول ذلك الا زيد اى ما يقول
ذلك الا زيد وقد يجرى لفظ الى وما تصرف منه مجرى النفى قال الله تعالى فابى
اكثر الناس الا كفورا ويابى الله الا ان يتم نوره والمفرغ لا يجى فى الموجب الا نادرا
فعلى هذا يجوز ابى القوم ان ياتوا الا زيدا وحيث يجوز المفرغ يجوز الابدال وقد تاول
النفى فى غير الالفاظ المذكورة نادرا كما جاء فى الشواذ فشربوا منه الا قليل اى لم
يطيعوه الا قليل ولا يجوز مات الناس الا زيدا اى لم يعش الناس الا زيد وكذا
لا يجوز فى الامر والشرط الابدال والتعريف نحو اسلم القوم الا زيد وان قام احد
الا زيد قمت وكان الزجاج يجيز البدل فى قوله تعالى فلولا كانت قرية فنفعها ايمانها
الا قوم يونس لتاوله التحضيض بالنفى لان المعنى ما امنت قرية اذ اللوم على ما فات دلالة
على انتفائه وقدرده النحاة واما قوله تعالى فلولا كان من القرون من قبلكم اولوا بقية
ينهون عن الفساد فى الارض الا قليلا فالنصب لا غير وقولنا غير مردود به كلام
تضمن الاستثناء احتراز عن نحو ما قام القوم الا زيدا ردا على من قال قام القوم
الا زيدا اذ النصب ههنا اولى لقصد التطابق بين الكلامين وقولنا وان لا يتراخى
المستثنى عن المستثنى منه احتراز عن نحو ما جاءنى احد حين كنت جالسا ههنا الا زيدا اى
الابدال ليس باولى ههنا من النصب اذ كونه مختارا لقصد التطابق بينه وبين المستثنى
منه وقع التراخى بينهما لا يستبين ذلك واذا تقرر هذا فاعلم ان هذا الاتباع ابدال
عند البصرية لان عرفه يجوز حذف المتبوع وهو ههنا جائز وقال الكسائى والفراء
الا حرف عطف بهذه الشروط ولا خلاف بينهم فى معنى الا وانه للاستثناء

وانما جعلاه عطفا لان البدل والمبدل منه في كلام واحد والمستثنى من حيث المعنى
في كلام والمستثنى منه في اخر لان معنى ما قام القوم الا زيد ما قام القوم وقام زيد
والجواب انهما في اللفظ كلام والابدال معامله لفظيه لفظيه قال بعضهم لو كان
بدل البعض وجب الضمير وليس من بدل الكل ولا الاشتمال فهو شبيه ببدل الغلط و
بدل الغلط لا يكون في فصيح الكلام والجواب انه بدل البعض ولم يحتج الى الضمير لقرينه
الاستثناء المتصل لافادته ان المستثنى بعض المستثنى منه قال لعلك كيف يكون
بدلا والاول مخالف للثاني في النفي والايجاب والجواب انه لا منع منه مع الحرف
المقتضي لذلك كما جاز في الصفه نحو مررت برجل لا ظريف ولا كريم جعلت حرف
النفي مع الاسم الذي بعده صفه لرجل والاعراب على الاسم لذلك يجعل في نحو ما جاني
القوم الا زيد قولنا الا زيد بدلا والاعراب على الاسم والقراء يمنع النصب على
الاستثناء اذا كان المستثنى منه منكرا فيوجب البدل في نحو ما جاني احد الا زيد
ويحرم النصب والابدال في نحو ما جاني القوم الا زيد والا زيدا ولعله قاس ذلك
على الموجب فانه لا ينتصب المستثنى فيه الا والمستثنى منه معرف فلا يجوز جاني قوم
الا زيدا لان دخول زيد في قوم المنكر غير قطعي حتى يخرج بالاستثناء وليس لشيء
لان امتناع ذلك في الموجب لعدم القطع بالدخول وفي غير الموجب المستثنى داخل
في المستثنى منه المنكر ولهذا اذا علم في الموجب دخول المستثنى في المستثنى منه المنكر جاز الا
اتفاقا نحو له علي عشرة الا واحدا وذهب بعض القدماء الى انه يجب النصب على
الاستثناء ولا يجوز الابدال اذا صلح الكلام للايجاب بحذف حرف النفي نحو
ما جاني القوم الا زيدا فانه يجوز جاني القوم الا زيدا فكما لا يجوز الابدال في
الموجب لا يجوز في غير الموجب قياسا عليه وهو باطل لقوله تعالى ما فعلوه الا
قليل فان الفعل يصلح للايجاب مع ان البدل هو المختار واما اذا لم يصلح
الفعل للايجاب نحو ما جاني احد الا زيدا وما جاني رجل الا عمرو فانه يجز البدل
والنصب اذ لا يجوز جاني احد الا زيدا حتى يقاس عليه غير الموجب في وجوب النصب
ومن جعل القراء ولهذا القائل قياس غير الموجب على الموجب ومن اين لهما ذلك
هذا ولما ظهر ان الاتباع هو الوجه مع الشرائط المذكورة وكان اكثر القراء على النصب
في قوله تعالى ولا يلتفت منكم احد الا امراتك لكلف جار الله لئلا يكون قراءة
الاكثر محموله على وجه غير مختار فقال امراتك بالرفع بدل من احد وبالنصب مستثنى
من قوله تعالى فاسر باهلك بقطع من الليل لا من قوله تعالى ولا يلتفت منكم احد
فاعترض عليه المص بلزوم تناقض القرائتين اولا ولا يجوز تناقض القراءات لانها

كلها قران ولا تناقض في القران قال وبيان التناقض ان الاستثناء من اسر يقتضي كونها
غير مسري بها والاستثناء من لا يلتفت احد يقتضي كونها مسري بها لان الالتفات
بعد الاسراء فيكون مسري بها غير مسري بها والجواب ان اسر وان كان مطلقا في
الظاهر الا انه في المعنى مقيد بعدم الالتفات اذ المراد اسر باهلك اسراء لا التفات
فيه الا امراتك فانك تسري بها اسراء مع الالتفات فاستثنى على هذا ان شئت
من اسر او من لا يلتفت ولا تناقض وهذا كما تقول امس ولا تتحر اي امس مسا
لا تحر فيه واذا كان المستثنى بعد المستثنى منه قبل صفته نحو ما جاني رجل الا عمرو
خير من زيد فعند سيبويه اتباعه اولى من النصب لان المبدل منه وهو الموصوف
متقدم وحكى سيبويه النصب على الاستثناء والمازني يختار على ذلك الابدال
نظرا الى ان الصفة تكرر الموصوف فكانه لم تقدم على جميع المستثنى منه والصفات
الابدال من شيء علامه الاستغناء عنه والعانه ووصفه بعد ذلك علامه الاعتداد
به والاعتبار بالشيء بعد الاستغناء عنه بعيد **قوله** ويعرب على حسب العوامل
اذا كان المستثنى منه غير مذكور وهو في غير الموجب ليفيد نحو ما ضربني الا زيد الا
ليستقيم المعنى نحو قرات الا يوم كذا ومن ثم لم يجز ما زال زيد الا عالما هذا الذي
تسميه النحاة الاستثناء المفرغ والمفرغ في الحقيقة هو الفعل قبل الا لانه لم يشتغل
بمستثنى منه فعمل في المستثنى واعلم ان المنسوب اليه الفعل او شبهه كما تكرر ذكره هو
المستثنى منه مع المستثنى وانما اعرب المستثنى منه لما نقصه المنسوب دون المستثنى
لانه الجزء الاول والمستثنى بعده في حيز الفضلات فاعرب بالنصب ثم ان امكن اتباع
المستثنى للمستثنى منه في الاعراب فهو اولى كما في قام القوم الا زيدا ابدا بكونه من تمام
المنسوب اليه وغيره وان امكن اتباعه اياه بجواز حذف المستثنى منه وقيام المستثنى
مقامه على البدل وذلك في غير الموجب وان لم يجز حذفه كما في الموجب لم يجز
اتباع المستثنى اياه بل وجب نصبه لكونه في حيز الفضلات كما ذكرنا وانما علامه امتناع
حذف المستثنى منه في الموجب وجوازه في غير الموجب فلان المستثنى المتصل الذي كلامنا
فيه يجب دخوله تحت المستثنى منه في الموجب عند جميع النحاة الا المبرد وعند اكثر الاصوليين
اما المبرد وبعض الاصوليين فانهم يكتفون بصحة الاستثناء لصحة دخوله تحته
حتى اجاز بعضهم جاني رجل الا زيدا فالاول هو الوجه لان الاستثناء اخراج اتفاقا
وهو لا يكون الا بعد تحقق الدخول ثم ان المخرج منه انما يصح حذفه اذا قام عليه دليل و
الدليل المستمر والالة على المخرج منه هو المستثنى لانه يعرف به ان المقدر متعدد من جنسه
لمه وغيره وذلك المتعدد المقدر لا يمكن ان يكون بعضا من الجنس غير معين لانه يتحقق

اذن دخول المستثنى فيه ولا ان يكون بعضا معينا مدخل فيه المستثنى قطعا لعدم قيام
قرينة في الاغلب على مثل ذلك البعض فلم يبق الا جميع الجنس لتحقق دخول المستثنى
فيه وتقدير جميع الجنس جائز في غير الموجب نحو ما قام الا زيد لان اشتراك جميع
افراد الجنس من انتفاء وقوع الفعل منها او عليها ومخالفة واحد اياها في ذلك مما
يتصور ولعله واما اشتراكها في وقوع الفعل منها او عليها ومخالفة واحد اياها في ذلك
مما يقل نحو قولك كل حيوان يحرك الفك الاسفل عند الاكل الا التمساح ونعلم الله
تعالى الا القدم العالم او حدوث داره ويستطيع تعالى الا المستحيلات وقرات الا يوم
كذا وضربته الا بالسوط قال الله تعالى ومن يولهم يومئذ دبره الا متحرفا لقتال وتمكن
ان يقوم في بعض المواضع على بعض معين من الجنس معلوم دخول المستثنى فيه دليل
كما اذا قيل ما لقيت صاغ البلد فيقول لقيت الا فلانا لكن الاغلب عدم التفريغ
في الموجب فاذا عرفت هذا قلنا ان المستثنى منه اذا حذف لقيام القرينة والمنسوب
اليه كان هو المستثنى منه مع المستثنى والة الاستثناء وكان المستثنى منه كما تقدم اولى
بان يعرب بما يقتضيه العامل لكونه جزءا اول صار المستثنى معمولا للعامل اعني
العامل من الاعراب اذ لم يبق من اجزاء المنسوب اليه العامل للاعراب غيره فعلى هذا
سقط الاعتراض بانه كيف يسند الفعل المنفي في نحو ما قام الا زيد الى الفاعل المراد
وقوع الفعل منه لانه ليس تمام المسند اليه في الحقيقة في نحو ما قام الا زيد كما لم يكن
القوم تمام المسند اليه في ما قام القوم الا زيدا بل كل واحد منهما جزء المسند اليه
حقيقة وان كان المسند اليه لفظا والاستثناء المفرغ يجئ في جميع معمولات الفعل
وفي المبتدا والخبر اما الفاعل والملحق به فنحو ما ضرب الا زيد وما ضرب الا زيد
وليس منطلقا الا زيد والمفاعيل نحو ما ضربت الا زيدا وما مررت الا بزيد وما
نظن الا ظنا وما رايته الا يوم الجمعة والا قدامك وما ضربته الا تاديبا واما المفعول
معه فلا يجئ بعد الا لا يقال لا تمش الا وزيدا ولعل ذلك لان ما بعد الا كما
منفصل من حيث المعنى عما قبله لمخالفته له نفيا واثباتا فالاموه من حيث المعنى
بنوع من الانفصال وكذا الواو فاستحسن عمل الفعل مع حرفين موذنين بالفصل
ولهذا لم يقع من التوابع بعد الا عطف النسق فلا يقال قام زيد الا وعمرو كما تقع
الصفة واما وقوع واو الحال بعدها نحو ما جائني زيد الا وعلامه راكب فلعدم ظهور
عمل الفعل لفظا فيما بعد الواو بل هو مقدر ويقع بعد الا الحال نحو ما جاء زيد
الا راكبا والتمييز نحو ما امتلا الاناء الا ماء ونحو قوله تعالى وما اهلكنا من قرية
الا ولها كتاب الواو للحال لان صاحب الحال عام وقيل الجملة صفة للنكرة

واتوا الواو لحصول الفصل بين الموصوف وصفته التي هي جملة بالا فحصل للصفة انفصال
من الموصوف بوجهين بكونها جملة وبالا فجئ بالواو رابطة ونحو ذلك قولهم في خبر ليس وما
احدا الا وهو خير منك وما رجل الا وانت خير منه وكذا في قولك ما كان احد الا وانت خير منه
وكذلك المفعول الثاني في باب علمت نحو ما وجدت زيدا الا يقول على عليه السلام الا وهو
فاصل وربما جاء الواو في خبر كان بعد الا كقوله صلى الله عليه وسلم قد كنت وما اهدد
بالحرب لسيما بالحالية واما التفريغ في المبتدا والخبر وفروعهما فنحو ما زيد الا قائما وما قائم
الا زيد ولا علام رجل الا ظريف ولم يكن زيد الا عالما وما ظننتك الا بخيلا ولم
اعلم ان فيها الا زيدا وزيدا اسم ان ولو قلت لم اعلم ان زيدا فيها وزيد الا راكبا
لم يجز لما تقدم ان الا لا يتقدم في المفرغ على الحكم وفي غير المفرغ لا يتقدم على
الحكم والمستثنى منه معا فيجوز كيف الا زيدا اخوك واين الا زيدا اخوك لان العامل
اي الحكم اين وكيف والمستثنى منه اما الضمير فيهما واما اخوك وكذا تقول من الا زيدا
اخوك ومن مستثنى منه وتقول هل عندك الا زيدا احد وما عندك الا زيدا احد
ولا يجوز ما الا زيدا عندك احد ولا هل الا زيدا عندك احد لتقدم الاستثناء عليهما
وفي المفعول المطلق اذا كان للتاكيد ووقع بعد الاشكال كقوله تعالى ان نظن الا
ظنا وذلك ان المستثنى المفرغ يجب ان يستثنى من متعدد مقدر معرب باعراب المستثنى
مستغرق لذلك الجنس كما تقدم حتى يدخل فيه المستثنى بعين ثم يخرج بالاستثناء وليس مصدر
نظن محتملا مع الظن غيره حتى يخرج الظن من بينه وحله ان يقال انه محتمل من حيث توهم
المخاطب اذ ربما تقول ضربت مثلا وقد فعلت غير الضرب مما يجري مجراه كالتهدد
والشروع في مقدمات الضرب فتقول ضربت ضربا لدفع هذا التوهم كما انك اذا
قلت جائني زيد جاز ان توهم انه جاء من يجري مجراه فقلت جائني زيد زيد لرفع
ذلك التوهم فلما كان قولك ضربت محتملا للضرب وغيره الوهم صار المستثنى منه
في ما ضربت الا ضربا كالمتعدد الشامل للضرب وغيره من حيث الوهم فكانك
قلت ما فعلت شيئا الا ضربا قال ما اعرف النسب الا اعرارا قال ابن يعيش هذا
الكلام محمول على التقديم والتاخير اي ان نحن الا نظن ظنا وما اعرف الا النسب اعرارا
وهو تكلف واما الاستثناء في التوابع ففي البدل نحو ما جائني احد الا زيد لكنه غير مفرغ
وكلامنا في المفرغ ولا منع من كون سائر انواع البدل مفرغة نحو ما سلب زيد الا ثوبه
وما ضرب زيد عضو منه الا راسه وعطف النسق لم يجئ فيه لما تقدم وكذا عطف
البيان والتاكيد وذلك لان عطف البيان لو جاء لكان مستثنى من متعدد مقدر
هو ايضا عطف بيان وكونه متعددا مخالف مناقض لكونه عطف بيان لانه اما علم

او مختص مثله وكذا التاكيد لانه لم يوضع الفاظ عامه شامله لالفاظ التاكيد نحو
عامه ونفسه وكله وكلاهما ولغيرها حتى يقدرها وتخرج الفاظ التاكيد منها والوصف
نحو ما جاءني احد الا ظريف وما لقيت احدا الا انت خير منه وفيه وفي خبر المبتدا
نحو ما زيد الا قائم وفي الحال نحو ما جاءني زيد الا راكبا اشكال لان المعنى يكون اذن
ما جاءني احد متصف بصفة الا بصفة الظرافة وما زيد متصف الا بصفة القيام
وما جاءني زيد على حال من الاحوال الا على حال الركوب وهذا محال لانه لا بد
للمص بصفة الظرافة من الاتصاف بغيرها ولو لم يكن الا الحر ونحوه وكذا في الخبر
والحال وذكر المص في حكمه وجهين احدهما ان القصد بالحصر المبالغة في اثبات الوصف
المذكور حتى كان ما دونه في حكم العدم وثانيهما انه يقي لما يمكن انتفاؤه من الوصف
المضاد للوصف المثبت لانه معلوم ان جميع الصفات يستحيل انتفاؤها وقال
المالكي في الصفة انها صفة بدل محذوف اي ما جاءني احد الا رجل ظريف ويمكن
ان يقال مثله في الحال وخبر المبتدا ولكن فيه نظر لانه يلزمه ان يجوز النصب على
الاستثناء كما لو ظهر موصوفه فيقول ما جاءني احد الا طويلا على الاستثناء ولم
يسمع والقراء يجر النصب على الاستثناء كما لو ظهر موصوفه فيقول ما جاءني احد
الا طويلا على الاستثناء ولم يسمع والقراء يجر النصب على الاستثناء في المفرغ
نظرا الى المقدر استدلالا بقوله لطالبي علمي ما من ماء وما لي ما عمر الا ما بها
ويجوز ان يرد الا ما به حمال وحرم في غير النداء ضرورة وما اجازه مردود
لوجوب قيام المستثنى مقام المقدر في الاعراب ولا سيما في الفاعل اذ
لا يجوز حذفه الا مع قيام مقامه وهو نحو ما قام الا زيد قوله وهو في غير الموجب
ليفيد يعني غير الموجب النهي الاستفهام والنفي الصريح اوالمأول كما ذكرنا
قوله ليفيد قد تقدم انك لو قلت قام الا زيد لكان المعنى قيام جميع الناس
الا زيدا وهو بعيد وقرينه تخصيص جماعه من الناس من جملتهم زيد مسعه في الا
فامتنع الاستثناء المفرغ في الموجب قوله الا ان يستقيم المعنى لي يستقيم في الايجاب
معنى الاستثناء المفرغ الذي يسد عموم المستثنى منه نحو قرأته الا يوم كذا ادلا بعد
ان يقرا في جميع الايام الا اليوم المعين واعلم ان يكون في الفضلات
كالظرف والجار والمجرور والحال كما تقدم قوله ومن ثم اي من جهة ان المفرغ
انما يجي في غير الموجب امتنع ما زال زيد الا عالما لان ما زال موجب اد النفي
اذا دخل على المنفي افاد الايجاب الدائم كما يجي في الافعال الناقصة فيكون المعنى
دام زيد على جميع الصفات الا على صفة العلم وهو محال ولقائل ان يقول احمل

الصفات المنفيه على ما يمكن ان يكون مثله عليها مما لا يناقض واسس من جملتها العلم
كما قيل في ما زيد الا عالم في الصفات المنفيه اذ احمل ذلك على المبالغه في نفي
صفة العلم كانك قلت امكن ان يجتمع فيه جميع الصفات الا صفة العلم كما حملت هناك
على المبالغه في اثبات الوصف قال المص وجه اخر يمنعها في منع ما زال زيد الا عالما
وذلك ان ما زال لاثبات خبره والا للنفي بعد ذلك الاثبات فيكون خبره مثبتا
منفيا ولقائل ان يقول ما زال الاثبات خبره ان لم يعرض ما يعلمه الى النفي لا مطلقا
كما ان ليس لنفي خبره الا اذا عرض ما يقتضي اثباته نحو ليس زيد الا فاضلا قوله واذا
تعذر البدل على اللفظ ابدل على الموضع مثل ما جاءني من احد الا زيد ولا احد فيها الا
عمرو وما زيد بشيء الا شيء لا ان من لا تزاد بعد الاثبات وما ولا لا تقدران عاملتين
بعد الاثبات لانهما عملتا للنفي وقد انتقض بالا بخلاف ليس زيد شيئا الا شيئا لانها
عملت للفعليه ولا اثر لنقض معنى النفي لبقاء الامر العامله هي لاجله ومن ثم جاز ليس زيد الا
قائما وامتنع ما زيد الا قائما اعلم انه يتعذر البدل على اللفظ في اربعة مواضع في
المجرور بمن الاستغراقيه والمجرور بالباء المزيدة لتاكيد غير الموجب نحو ما زيد ابشيء
زيدا وهل زيد بشيء وفي اسم لا التبرئه اذا كان منصوبا او مفتوحا نحو لا رجل
ولا غلام رجل وفي الخبر المنصوب بما الحجازيه وانما يتعذر الابدال من لفظ المجرور
بمن المذكورة لانها وضعت ليفيد ان عدم الايجاب شامل لجميع افراد المجرور بها
سواء باشرت المجرور كما في ما جاءني من رجل او كان ما يعامل ما سيرها نحو ما جاءني
من رجل وامراة والا الا انه بعد غير الموجب ناقصه لعدم الايجاب ومع بطلان
عدم الايجاب كيف يشمل افراد ما بعدها وكذا يتعذر الابدال من لفظ المجرور
بالباء المذكورة لانها وضعت ليدل على تاكيد عدم ايجاب مضمون المجرور بها
سواء كان مجرورها مباشرا لها نحو ما زيد بقائم اي قيامه غير ثابت قطعا او ما يعامل
المباشر لها نحو ما زيد بقائم ولا قاعد والا الا انه بعدها مبطله لعدم الايجاب
ومع بطلانه كيف يبقى مؤكدا وكذا يتعذر الابدال من اسم لا وخبر ما المذكورين لان
عمل الحرفين انما كان لاجل نفيهما كما ذكرنا قبل والا ابطل النفي الذي عملا له فكيف
يعملان مع عدم سبب العمل ولا يجوز على مذهب الاخفش ايضا الابدال من لفظ
المجرور بمن المذكورة وان كان مذهبه تجويز زيادة من في الموجب نحو قد كان من
مطر ويغفر لكم من ذنوبكم لان كلامنا في من الاستغراقيه ولا يمكنه ان يركب في نحو النفي
بعده وكفى بالله ويحسبك غير هذه التي يحض فيها اي التي لتاكيد غير الايجاب وقد
اجاز الكوفيون اعمال من والباء المذكورتين اي المختصين لغير الايجاب فيما بعد

الا اذا كان منكرا نحو ما جاءني من احد الا رجل جاهل وما زيد بشيء الا شيء حقير واما
اذا كان معرفا فلا ولعلهم نظروا الى ان عدم الايجاب وان زال بالا الا ان الا لم
لما لازمت المنكر وضعا والباء المذكورة اصلها ان تدخل على النكرة لان موضعها الخبر
واصله التنكير جاز ان تعملا في المنكر لمشابهته ما ينبغي ان تدخلاه وان كان في خبر الا
وسهل ذلك عدم مباشرة الحرفين للمجرورين والاولى المنع من ذلك لان العلة
المذكورة قبل في امتناع جرهما لما بعدها الا تعم المعرف والمنكر وما ذكروه كان يمكن
ان يعتذر به لو ثبت في النقل جر المنكر بعد الا بهما وقال ابو علي انما لم تجر جر البدل
في ما جاءني من احد الا زيدا ونصبه في لا رجل الا زيد لامتناع دخول من الاستغراقية
على المعرفة وعمل لا التبرئة فيها ولا يطرد هذا التعليل في نحو ما جاءني من احد الا رجل
صالح وانه لا يجوز جره اتفاقا منهم ولا في نحو لا رجل في الدار الا رجل فاضل فانه لا يجوز ابداله
على اللفظ اجماعا ولنا ان نقول انما لم يجز الابدال على لفظ اسم لا وخبر ما المذكورين
لان عملهما فيما بعد الا لمعنى يقتضيهما بعدها ولا لعملان الا للنفي ومجيء الا يقتضي
زوال نفيهما بعدها فيلزم التناقض فان قيل يلزم مثله في ليس ويجوز اتفاقا ليس زيد
شيئا الا شيئا لا يعبأ به لان معنى ليس وما سواء اجماعا منهم قلت سلمنا تساوي
معنيهما ولا يلزم التناقض لان اعمال ليس فيما بعد الا لمقتضى يقاربهما اذ
عملهما ليس للنفي بل لكونها فعلا وفعليتها لا تزول بالا كما تزول نفيها فان قيل فقد ثبت
لها معنيان احدهما يزول بالا وهو النفي والآخر لا يزول به وهو الفعلية وما
مثلها في المعنى اتفاقا فيلزم ان يكون في ما ايضا معنى الفعلية قلت كان معنى
ليس في الاصل ما كان وانما حكمنا بذلك للحوق علامات الافعال اياها نحو
لست ولست ولست ثم سلبت الدلالة على الزمان الماضي فبقيت مقيدة
لنفي كون مضمون الخبر وهو معنى ليس مطلقا او في الحال كما يجيء ومعنى نفي
كون مضمون الخبر هو معنى ليس ونفي مضمون الخبر وهو معنى ما شيء واحد في الحقيقة
والمعنى وان كان لما لنفي الكون معنى الفعلية وليس في ما دمعنى النفي في لفظ
آخر ذلك وهو المعنى ما ثم قيل انهما معنى واحد اي في الحقيقة والمعنى ولكن ليس
معناهما الوضعي مختلفان ومؤداهما شيء واحد فاذا ثبت هذا قلنا ان لا يقتضي
معنى النفي في ليس ونفي معنى الكون وهو انتصاب الخبر دون النفي بحاله كما في ما كان
زيد الا منطلقا واما ان ليس ايضا يفيد ايجاد معنى نفي الكون في لفظ آخر وهو
الجملة بعدها فينبغي ان يكون حرفا وان لا يكون فيها معنى الفعلية فالجواب ان ذلك
فيها عارض وكان اصلها ان يكون بمعنى ما ثبت ما حصل فتفيد معنى في نفسها

الافعال التامة فافادتها للكون المنفي في غيرها وافادة لفظة كان للكون المثبت في غيرها
عارضة كتجرد عسى وليس عن الزمان كما سبق في اول الكتاب فان قلت فاذا لم يجز الجر
ولا النصب فيما بعد الا في نحو ما زيد بشيء الا شيء لا يعبأ به ولم يجز النصب في نحو ما
زيد شيئا الا شيئا لا يعبأ به فما وجه الرفع قلت المبتدأ والخبر مرفوعان كما مر في
الاعراب الا ان النواسخ اذا دخلت على المبتدأ والخبر عليهما لكن ينتفي عملهما الكل
اذا كان العامل حرفا لضعفه فمن ثم اذا كان العامل حرفا لا يغير معنى جاز اعتبار
ذلك المقدر بلا ضرورة نحو ان زيدا قائم وعمرو وان غير المعنى فلا يعتبر ذلك المقدر
الا اذا اضطر اليه كما في ما نحن فيه فانه لم يسوغ الا اعتبار ذلك المقدر وسهل ذلك
الاعتبار ضعف ما الحجازية في العمل لعدم لزومها احد القبيلين كسائر العوامل
وكذا لم يعملها بنو تميم وهو القياس ولضعفها في العمل يلغى بتقدم الخبر وبتوسط ان
بينها وبين المعمول لكن اذا وجد مندوحة لم يحمل على هذا الاعراب المحلي فلا
يقال ما زيد رجلا ظريف ولا ما هو رجلا وامراة بالرفع فاذا اضطر الى الحمل عليه
كما في نحو ما زيد بشيء او شيئا الا شيء وفي نحو ما زيد بقائم او قائما بل قاعد او لكن
قاعد كما في خبر ما فالواجب الحمل عليه اجازة لداعي الضرورة هذا وفي رفع ما بعد الا
في نحو لا احد فيها الا زيد وجهان الابدال من محل لا احد والابدال من الضمير
المستكن في قولك فيها كما قلنا في نحو ما رايت احدا يقول ذلك الا زيد بالرفع ولا
يمتنع النصب على الاستثناء لكنه ههنا اقل من النصب في نحو ما جاءني احد الا زيد
لان النصب على الاستثناء مطلقا اقل من البدل على ما تقدم وهو مع قلته
ملبس بما لا يجوز من البدل من اللفظ في نحو لا رجل فيها الا زيدا ولا يلتبس بالبدل
في نحو ما جاءني احد الا زيدا واما في ما رايت احدا الا زيدا فانه ملبس ببدل جائز
فعلى هذا لا يكاد يجيء النصب في نحو لا احد فيها الا زيدا الا في القليل قال الشاعر
مهامها وحروفا لا انيس بها الا الضوابح والاصداء والبوم وقال ولا كرم
للمعصي الا مصعا وقال الخليل مصعا حال وجاز تنكير ذي الحال لكونه
عاما كما كونه قال للمعصي الا امر مصعا واما نحو قولك لا اله الا الله ولا فتى الا علي
ولا سيف الا ذو الفقار فالنصب على الاستثناء فيه اضعف منه في نحو لا
احد فيها الا زيد لان العامل فيه وهو خبر لا محذوف اما قبل الاستثناء واما بعده
وفي نحو لا احد فيها الا زيد ظاهر وهو خبر لا وما ذكرنا من جهة الحمل على
المعنى قولهم وان كان ضعيفا حسنا على ما قال سيبويه ان احدا لا يقول ذلك الا
زيد فيبدل زيد من الضمير في يقول فيرفعه او من احدا فينصبه وانما ضعف لان اللفظ

احد لا يستعمل في الواجب و اذا انتصب بعد ان اوجبت و اما اعتوره ذلك مع ضعفه حملا
على المعنى لان المعنى لا يقول ذلك احد الا زيد كما جاز ان تقول علمت زيدا ابو من هو رفع
زيد كما كان المعنى علمت ابو من زيد على الحكى في افعال القلوب فلما اجريته مجرى الواقع في
خبر المنفى جاز ان يكون الا التنفي زيدا بدلا من لفظ احد كما جاز ان يكون نصبا على
الاستثناء و انما جاز ذلك لاختصاص احد بغير الموجب فكانه واقع في خبر غير الموجب
فلا يجوز ان يقول قياسا عليه اما القوم فما رايتهم الا بالرفع بدلا من القوم وان كان
القوم في المعنى في حيز النفي ايضا اذ المعنى ما رايت القوم الا زيدا ولا باس بان يذكر
بعض احكام المستثنى من احكام الاستثناء وهي انواع احدها ان ما بعد الا لا يعمل فيما
قبلها مطلقا لمثل ما قلنا في فاء السببية و واو العطف واخواتها في المنصوب على
شريطة التفسير ولا يعمل ما قبلها فيما بعد المستثنى بها الا ان يكون مستثنى منه او تابعا
للمستثنى على ما مر في باب الفاعل وثانيها انه لا يستثنى بأداة واحدة شيئان بلا عطف
خلافا لقوم فلا يقال ما ضرب احد احدا الا زيد عمرا على ان كلا الاسمين مستثنى بالا
المذكورة بل يقال ذلك على ان الاسم الثاني معمول لمقدر اي ضرب عمرا وقد ذكرنا
ما فيه في باب الفاعل وثالثها انه لا يمتنع استثناء النصف خلافا لبعض البصرية نحو له
له على عشرة الا خمسة وكذا لا يمتنع استثناء الاكثر نحو له على عشرة الا تسعة او ثمانية وفاقا
للكوفيين ولعل المانعين في الصورتين توهموا ان المتكلم محجور في ذلك المستثنى منه
ان يذكر لفظ الكل ويريد به البعض ثم يعود الى التحقيق فيخرج ما توهم المخاطب دخوله
في لفظ ذلك الكل كما يسمى التسعة مثلا عشرة ثم يرجع الى التحقيق فيخرج الواحد ازالة
لتوهم السامع ولا يجوز ان يطلق اسم الكل الا على ما يقرب من الكلية والتمام بان يكون
الناقص منه اقل من النصف وبعيد ان يطلق اسم الكل على نصفه وابعد منه ان يطلق على
اقل من نصفه وهذا الذي توهموه مثل القول الاول المذكور في تحقيق معنى الاستثناء
وقد ابطلناه فليرجع اليه ثم نقول الغرض من ذكر المستثنى منه والمستثنى بيان حكمين
ما حصر لفظ كقولك جاءني القوم الا زيدا لو قلت جاءني غير زيد لم يكن نصا على انه لم يجئك
زيد ولو قلت لم يجئني زيد لم يدل على انه جاءك غيره واحد كجاءني القوم الا زيدا
العائدين وكذا في لم يجئني القوم الا زيدا على العكس وكذا القول في العدد ولو قال
شخص لي عليك عشرة فقلت لك علي عشرة الا درهمين كان نصا في انه ليس عليك
زائد على الثمانية المقصودة ولو قلت مكانه لك علي ثمانية لم يكن نصا فيه فاذا كان في
الاستثناء هذا الغرض وهو مقصور في استثناء النصف والاكثر فلا منع منهما ونقول
مع هذا كله انك لو قلت ابتداء بلا داع الى تعيين العشرة لك علي عشرة الا خمسة او الا

سته الا انه يستحسن بلا ريب اما لو كان جواب من قال لي عليك عشرة او حصل هناك داع الى
تخصيص العشرة لم يستحسن وان بقي واحد نحو قولك لك علي عشرة الا تسعة ورابعها انه اذا
اجتمع شيئان فصاعدا يصلحان لان يستثنى منهما فاما ان يتغايرا معنى او لا فان تغايرا
معنى فاما يمكن اشتراكهما في ذلك الاستثناء بلا بعد اشتراكا فيه نحو ما برئت واس الا زيدا
اي زيد ابرات ما روى ان ما رعاني لم يمكن الاشتراك نحو ما فصل ابن اما الا زيدا او كان
بعيدا نحو ما ضرب احد احدا الا زيدا فان الاغلب مغايرة الفاعل للمفعول بطرف فان
تعين دخول المستثنى في احدهما دون الآخر فهو استثناء منه وليه او لا نحو ما هدى
وصى نبيا بنفسه الا عليا عليه السلام وان احتمل دخوله في كل واحد منهما فان تاخر عنهما
المستثنى فهو من الآخر نحو ما فصل ابن اما الا زيدا وكذا ما فصل اما ابن الا زيدا لان اختصاصه
بالاقرب اولى لما تعذر رجوعه اليهما معا وان تقدمهما فان كان احدهما مرفوعا لفظا
او معنى فالاستثناء منه لان مرتبته بعد الفعل فكان الاستثناء وليه بعده وذلك نحو
ما فصل الا زيدا اما ابن او من ابن وان لم يكن احدهما مرفوعا لفظا او معنى فالاستثناء
منه لان مرتبته بعد الفعل فكان الاستثناء وليه بعده وذلك فالاول اولى به لقربه
نحو ما فصلت الا زيدا احدا احد وبعد للآخر عامل على ما تقدم في باب الفاعل
وان توسطهما فالمتقدم احق به لان اصل المستثنى تاخره عن المستثنى منه وذلك نحو
ما فصل اما الا زيدا ابن ويقدر ايضا للآخر عامل وان لم يتغايرا معنى اشتركا فيه
وان اختلف العاملان فيهما نحو ما ضرب احد وما قتل الا خالدا لان فاعل قتل ضمير احد
ومثله قوله تعالى فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا الآية وخامسها
انك اذا كررت الا فاما ان تكررها للتاكيد او لا فان كررتها للتاكيد اهملت فاما ان
يكون ما بعدها عطف نسق فلا بد من حرف العطف قبل الا نحو ما جاءني الا زيد والا
عمرو واما ان يكون بدلا وهو اما بدل الكل نحو ما جاءني الا زيد الا اخوك اذا كان
الاخ زيدا او بدل البعض نحو ما ضربت الا زيدا الا راسه او بدل الاشتمال
نحو ما اعجبني الا زيد الا علمه او بدل الغلط نحو ما جاءني الا زيد الا عمرو واما ان يكون
عطف بيان نحو ما اتاني الا اخوك الا زيد اذا كان زيد هو الاخ وان كررتها لغير
التاكيد فاما ان يمكن استثناء كل واحد من متلوه او لا فان امكن فاما ان يكون في العدد
او في غيره فالذي في غير العدد نحو جاءني المكيون الا قريشا الا هاشما الا عقيلا
في الموجب فلا يجوز في كل وتر الا النصب على الاستثناء لانه عن موجب و
ان يجوز في كل شفع الابدال والنصب على الاستثناء لانه عن غير موجب
والمستثنى منه مذكور ونعني بالوتر الاول والثالث والخامس والسابع والتاسع

والحادي عشر وعلى هذا فالشفع الثاني والرابع والسادس ونحوها فكل وتر منفي
خارج وكل شفع مثبت داخل فيكون في مسئلتنا قد جاءك من المكيين غير فلس مع
جميع بني هاشم الا عقيلا ولقول في غير الموجب ما جاءني المكيون الا فلس الا هاشما
الا عقيلا فالقياس ان يجوز لك في كل وتر النصب على الاستثناء والبدل لانه
عن غير الموجب والمستثنى منه مذكور ولا يجوز في الشفع الا النصب على الاستثناء لانه
عن موجب وكل وتر مثبت داخل وكل شفع منفي خارج فيكون في مسئلتنا قد جاءك
من المكيين مع عقيل جميع فلس الا هاشما والذي في العدد نحو له على عشرة الا
تسعة الا ثمانية الا سبعة الا ستة الا خمسة الا اربعة الا ثلثة الا اثنين الا واحدا في كون
فكل وتر منفي خارج وكل شفع موجب داخل كما كان في موجب غير العدد فيلزمك
بالاقرار خمسة لانا اخرجنا التسعة من العشرة نفي واحد ادخلنا معه ثمانية صارت تسعة
اخرجنا منها سبعة نفي اثنان ادخلنا معهما ستة صارت ثمانية اخرجنا منها خمسة نفي ثلثة
ادخلنا منها اربعة صارت سبعة اخرجنا منها ثلثة بقي اربعة ادخلنا منها اثنين صار
ستة اخرجنا منها واحدا بقي خمسة والاعراب في الشفع والوتر كما مضى في موجب
غير العدد ولقول في غير الموجب من العدد ما له على عشرة الا تسعة الا ثمانية الى اخرها
فالقياس ان يكون كل وتر داخلا وكل شفع خارجا فيكون التسعة مثبتة داخلة لسقط
منها ثمانية يبقى واحد ينضم اليه سبعة يصير ثمانية لسقط منها ستة يبقى اثنان ينضم اليها
خمسة يصير اليها خمسة يصير سبعة لسقط منها اربعة يبقى ثلثة ينضم اليها ثلثة يصير ستة لسقط
منها اثنين يبقى اربعة ينضم اليها واحد يصير خمسة فيلزمه خمسة والاعراب في الشفع
والوتر كما في غير العدد الذي هو غير موجب هذا هو القياس الا ان الفقهاء الا
ان الفقهاء قالوا اذا قلت ما له على عشرة الا تسعة بالنصب لم يكن معترفا بشيء لان المعنى
ما له عشرة مستثنى منه تسعة اي ما له على واحد واذا قلت الا تسعة بالرفع على البدل لزمك
تسعة لان المعنى ما له على الا تسعة وفي الفرق نظر لان البدل والنصب على الاستثناء
كلاهما استثناء ولا فرق بينهما اتفاقا في نحو ما جاءني القوم الا زيدا وزيد وان
سواء ذلك على مذهب ابي حنيفة على وجه وهو ان الاستثناء من المنفي لا يكون
موجبا نحو لا صلوة الا بفاتحة الكتاب فانه لا يلزم ان يثبت مع الفاتحة صلوة
لجواز اختلال سائر شروطها كان عليهم ان لا يفرقوا بين البدل والنصب على
الاستثناء اذ كلاهما استثناء وعلى هذا لا ادري صحة ما قالوا وان لم يكن استثناء
مال من مثلوه فان كان في العدد نحو قولك له على عشرة الا ثلثة الا اربعة فمذهب
الفراء هنا ايضا ان الوتر اي الثلثة منفي خارج والشفع اي الاربعة موجب داخل

فيكون معنى عشرة الا ثلثة تسعة باخراج بلية من العشرة وقولك بعد ذلك الا اربعة
تدخل به الاربعة وتردها على التسعة فيكون احد عشر وفيه نظر لان الاستثناء بعد المنفي
انما يكون موجبا اذا كان من ذلك المنفي وقولك الا اربعة لا يمكن ان يكون من الثلثة
فهو اما من العشرة كما ان الا ثلثة منها او من التسعة الباقية بعد الاستثناء الاول و
كلاهما معا فيكون الاربعة على التقديرين منفية فيكون الاقرار بثلثة كما هو ان كان
المستثنى الاول اكثر من المستثنى منه او مساويا له بطل الاستثناء قولا واحدا نحو له
على خمسة الا ستة وكذا اذا قلت له على عشرة الا خمسة الا ستة فالاستثناء الثاني لغو عند
الفراء لانه لا يمكن استثناء الخمسة والستة من العشرة وعند الفراء لا يلغو ويلزمه احد عشر وان
كان في غير العدد فاما ان يكون المستثنى منه واحدا او لا فان كان واحدا ولم يكن
الاستثناء مفرغا فان تقدمت المكررات على المستثنى منه فالجميع منصوب على الاستثناء
نحو ما جاءني الا زيدا الا عمرا الا خالدا احد اذ لا يمكن ابدال احدها من المستثنى منه
وان اخرت عن المستثنى منه فلاحد المستثنيات سواء كان الذي ولي المستثنى
او غيره النصب على الاستثناء او الابدال وان في واجب النصب بعد الابدال
لان المبدل منه مرة لا يبدل منه اخرى اذ صار بالابدال نسيا ولا كالساقط ومثاله
ما جاءني احد الا زيدا والا زيدا الا عمرا الا خالدا الا بكرا وان توسطها المستثنى منه
فلما تقدم عليه النصب لا غير على الاستثناء وواحد من المتاخرات جاز الابدال
والنصب على الاستثناء وما فيها واجب النصب بعد الابدال نحو ما جاءني الا زيدا الا عمرا
احد الا بكرا والا بكرا الا خالدا وان كان الاستثناء مفرغا فشغل العامل ببعضها
كان ونصب ما سواه على الاستثناء وجوبا لامتناع شغل الفعل بكل واحد وامتناع
الابدال ايضا فلم يبق الا النصب على الاستثناء نحو ما جاءني الا زيد الا عمرا الا بكرا الا
خالدا ونقل عن الاخفش نحو اضمار حرف العطف في مثله فيعطفه على ما شغل به
الفعل وليس اضمار حرف العطف بالقياسي المشهور واعلم ان في جميع هذه الاقسام
من المفرغ وغيره مستثنيات مخرجة من متعدد واحد ظاهر في غير المفرغ مقدر في المفرغ
ففي قولك ما جاءني احد الا زيدا الا عمرا الا خالدا زيد مخرج من احد وعمرو مخرج مما بقي
من احد بعد اخراج زيد وعمرو اي ما جاءني غير زيد وعمرو الا خالدا فالكل مستثنى
من المنفي الاول فيكون الكل مثبتا وكذا في المفرغ نحو ما جاءني الا زيد الا عمرا والا
خالدا عمرو مستثنى من المتعدد اي المقدر بعد خروج زيد وخالد مخرج منه بعد خروج
زيد وعمرو وكذا لو كان الاول موجبا نحو جاءني القوم الا زيدا الا عمرا الا خالدا
ولا يجوز التفريغ والابدال ههنا اي خالي غير زيد من جملة القوم الا عمرا او جاءني غير زيد

وعمرو من جملتهم الا خالدا وكل المستثنيات ههنا منفية وان كان المستثنى منه اكثر من واحد
فان كان في غير الموجب لم يجز في الا المستثنى المسلسل الا النصب على الاستثناء نحو
ما اكل احد الا الخبز الا زيدا لان النفي قد انتقض بالا الاولى فهو استثناء من موجب
والمعنى كل احد اكل الخبز فقط الا احدا فانه لم ياكله فقط بل اكل شيئا اخر ايضا فان
لم يذكر ما استثني منه المستثنى الاول كما ذكرنا اشتغل العامل به كما رايت فان ذكر
جاز في المستثنى الاول الابدال والنصب على الاستثناء نحو ما اكل احد شيئا الا
الخبز الا زيدا وان كان الكلام موجبا فلا بد من ذكر المستثنى منهما لان الموجب لا يقع
على ما تقدم تقول اكل القوم جميع الطعام الا الخبز الا زيدا والنصب واجب في
اول المستثنيين لانه عن موجب واما ثانيهما فالقياس جواز ابداله ونصبه على الاستثناء
لانه في المعنى عن غير موجب لسبب نقض الا المعنى الايجاب والمعنى ما اكل القوم
الخبز الا زيدا والا زيدا وان كان القوم في اللفظ في خبر الايجاب وساد بينهما
ان الجمل المعطوف بعضها على بعض بالواو اذا تعقبها الاستثناء الصالح للجميع
كقوله تعالى فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة ابدا الا نه مما يقتضيه
مذهب محققي البصرية هو ان الجملة الكائنة عاملة في المستثنى عمل عشرون في الدرهم
وان العامل معنى الفعل فيها ان الجملة الاخيرة اولى بالعمل فيه ويكون من باب تنازع
العاملين فصاعدا المعمول واحد ولو كان العامل جميعها لزم حصول اثر واحد من
مؤثرين مستقلين واكثر وهذا محال لكونه حملا للعوامل على المؤثرات الحقيقية واما اذا
كانت الجملة الاخيرة مستأنفة بالواو للابتداء فلا كلام في انفرادها به كقولك اكرم
بني تميم والنحاة هم البصريون الا فلانا **قوله** ومخفوض بعد غير وسوى وسواء
وبعد حاشا في الاكثر قوله ومخفوض عطف على قوله وهو منصوب في اول
الاستثناء وانما وجب خفضه بعد هذه الاسماء لكونه مضافا اليه وفي سوى اربع
لغات كما في حجة القراءة فتح السين مع المد وكسرها مع القصر وهما المشهورتان وكسر
الاول مع المد او ضمه مع القصر قوله وبعد حاشا في الاكثر الزم سيبويه حرفيه
حاشى لقولهم حاشاي من دون نون الوقاية ولو كان فعلا لم يجز ذاك وامتناع
وقوعه صلة لما المصدرية مطردا كخلا وعدا يمنع فعليته على انه روى الاخفش في
قول الشاعر رايت الناس ما حاشا قريشا • فانا نحن افضلهم فعالا • وما حكى المازني
من قول بعضهم اللهم اغفر لي ولمن يسمع حاشى الشيطان وابن الاصبع بنصب الشيطان
الى جانب الغفران الشيطان جاء عند سيبويه وزعم الفراء انه فعل لا فاعل له والجر بعده
بتقدير لام متعلقة به محذوفة لكثرة الاستعمال وهو بعيد لارتكاب محذور اثبات فعل

بلا فاعل وهو غير موجود وجر بحرف جر مقدر وهو نادر وعند المبرد يكون تارة فعلا وتارة
حرف جر واذا ولته اللام نحو حاشا لزيد اعين عنده فعلية هذا ما قيل والاولى انه مع
اللام اسم لمجيئه معها منونا كقراءة ابي السماك حاشا لله فيقول انه مصدر بمعنى تنزيها لله كما
قالوا سبحان الله وهو بمعنى حاشا سبحانا فقال سبحانه ثم سبحانا نعوذ به وقبلنا سبحانا الجودي والجمد
فيجوز على هذا ان يكون حاشى في جميع المواضع مصدرا بمعنى تنزيها واما حذف
التنوين في حاشى لك فلاستنكار رسم التنوين فيما غلب عليه تجريده منها لاجل شبهه
الاضافة وهذا كما قال بعضهم في قوله سبحان من علقمة الفاخر ان ترك تنوينه لا يدل
على علميته لانه لاجل الغائه على صورة المضاف لما غلب استعماله مضافا كما حكى في سبحان
سوى وتجوز ان يقول ان حاشى الجارة حرف وهي في نحو حاشى لله اسم بين كونها
لفظا ومعنى لحاشى الحرفية واستدل المبرد على فعلية بتصرفه نحو حاشيت زيدا احاشيه
قال النابغة وما احاشي من الاقوام من احد وليس بقاطع لانه يجوز ان يكون مشتقا من لفظ
حاشا حرفا واسما كقولهم لولبت اي قلت لولا ولاليت اي قلت لا لا وسبحت اي
قلت سبحان الله ولبيت اي قلت لبيك وهذا هو الظاهر لان المستثنى الذي هذا حاله
بمعنى قول تلك اللفظة التي اشتق منها كالتسبيح قول سبحان الله والتسليم قول سلام
عليك والبسملة قول بسم الله وكذا غيره ومعنى حاشيت زيدا قلت حاشى زيد واستدل الكوفيون
على فعلية بالتصرف فيه والحذف نحو حاشى لله ليس بقوي لان الحرف الكثير الاستعمال
قد تحذف منه نحو سوا افعل في سوف افعل وكر فيما حاشى وقيل حسا لان الحذف
في الاطراف اكثر واذا استعمل حاشى في الاستثناء وفي غيره فمعناه تبرئة الاسم الذي
بعده من سوء ذكر في غيره او فيه فلا يستثنى به الا في هذا المعنى وربما ارادوا
تبرئة شخص من سوء فيبدؤن بتبرئة الله سبحانه من السوء ثم يبرؤن من ارادوا
تبرئته على معنى ان الله منزه عن ان يطهر ذلك الشخص مما يصمه اكد وابلغ قال
الله قلن حاش لله ما علمنا عليه من سوء وقد جاء في كلامهم الا قيل ما خلا وما عدا
لا قبل غيرهما فيكون مكررا معنويا لكلمة الاستثناء وجوز الكسائي دخول الا على
حاشى الجارة **قوله** وغير صفة حملت على الا في الاستثناء كما حملت الا عليها
في الصفة اذا كانت تابعة لجمع منكور غير محصور لتعذر الاستثناء مثل لو كان فيهما
الهة الا الله لفسدتا وضعف في غيره • قوله غير مبتدا وصفة خبره اعلم ان اصل
غير الصفة المقيدة لمغايرة مجرورها لموصوفها اما بالذات نحو مررت برجل غير
زيد واما بالصفات نحو قولك دخلت بوجه غير الوجه الذي خرجت به والاول
هو الاول والثاني مجاز فان الوجه الذي ليس فيه اثر الغضب كانه غير الوجه الذي

لا يكون فيه ذلك بالذات وهو المستثنى كما ذكرنا في حدّه هو المغاير لما قبل الّا
نفيا واثباتا فلما اجتمع ما هو بعد غير وما بعد اداة الاستثناء في معنى المغايرة لما
قبلهما حملت امّ ادوات الاستثناء اي الّا في بعض المواضع على غير في الصفة وحمل
غير على الّا في الاستثناء في بعض المواضع ومعنى الحمل انّه صار ما بعد الّا مغايرا لما
قبلها ذاتا وصفة كما بعد غير ولا يعتبر مغايرته له نفيا واثباتا كما كانت في الّا مثل
الّا ان حمل غير على الّا اكثر من العكس لانّ غير اسم والتصرف في الاسماء اكثر
منه في الحروف فوقع غير في جميع مواقع الّا في المفرغ وغيره والموجب وغيره
والمنقطع وغيره مؤخرا عن المستثنى منه ومقدما عليه وبالجملة في جميع محاله
الّا انّه لا يدخل على الجملة كالّا لتعذّر الاضافة اليها ولم يحمل الّا على غير الّا بالشرائط
التي نذكرها فاذا دخل الّا على غير والّا في الاصل حرف لا تتحمّل الاعراب روعي
اصلها فجعل اعرابها الذي كانت تستحقه لولا المانع المذكور على ما بعدها عارية
واذا دخل غير على الّا واصل غير من حيث كونه اسما جواز تحمّل الاعراب وما بعده
الذي صار مستثنى يشغل غير عن المعمول بالجر لكونه مضافا اليه في الاصل
جعل اعرابه الذي كان يستحقه لولا المانع المذكور اي اشتغاله بالجر على نفس غير
عارية فعلى هذا التقرير لا حاجة الى ان يعتذر لانتصاب غير في الاستثناء
بما قال بعضهم لما راى انتصابه من دون واسطة كما كان في المستثنى بالّا وهو
انّه انّما انتصب بلا واسطة حرف لمشابهته الظروف المبهمة بابهامه وانّما لم يحتج
الى العذر لما انّ حركة غير لما بعدها على الحقيقة وهي عليها عارية فكان غير هي
الواسطة لانتصاب ما بعدها في الحقيقة والدليل على انّ الحركة لما بعدها حقيقة
جواز العطف على محله نحو ما جاءني غير زيد وعمرو بالرفع عطفا على محل زيد لانّ
المعنى ما جاءني الّا زيد قال الفرّاء يجوز ان يبنى غير في الاستثناء مطلقا اضيف الى
معرب او مبني لكونه بمعنى الحرف بمعنى الّا ومنعه البصريون لانّ ذلك فيه عارض
غير لازم فلا اعتبار به وامّا اذا اضيف الى انّ فلا خلاف في جواز بنائه على
الفتح كما في قوله لم يمنع الشرب منها غير ان نطقت كما يجيء في باب الاضافة
ويجوز ان يكون نحو قوله غير انّي قد استعين على الهمّ اذا خفّ بالثوي النجاء من هذا
الباب اي مبنيا على الفتح لاضافته الى انّ كما في قوله تعالى مثل ما انّكم تنطقون
ويجوز ان يكون مبنيا منصوبا لكونه استثناء منقطعا وقولهم بيد مثل غير والّا لا يجيء
الّا في المنقطع مضافا الى انّ وصلتها قال صلّى الله عليه وسلّم انا افصح العرب
بيد انّي من قريش ويجوز ان يقال بنائه لاضافته الى انّ وان يقال منصوب لكونه

في الاستثناء المنقطع قوله كما حملت عليها في الصفة اي حملت الّا على غير في الصفة قوله
جمع اي دالّ على الجمعية جمعا كان او لا كقوم ورهط وانّما شرط هذا الشرط لتوافق
حالها صفة حالها اداة الاستثناء وذلك لانّه لا بدّ لها في الاستثناء من مستثنى منه
متعدّد لفظا كان او تقديرا فلا تقول في الصفة جاءني رجل الّا زيد ولا يجوز تقدّم
الموصوف قبل الّا وضعا كما جاز في غير وذلك ليكون اظهر في كونها صفة وشرط
كون الجمع منكرا لانّه اذا كان معرّفا نحو جاءني الرجال او القوم الّا زيدا احتمل
ان يراد به استغراق الجنس فيصح الاستثناء واحتمل ان يشار به الى جماعة يعرف
المخاطب ان فيهم زيدا فلا يتعذّر ايضا الاستثناء الذي هو الاصل في الّا
فالسامع يحمل الّا على اصلها من الاستثناء فاختير كونه منكرا غير محصور لئلا
يتحقق دخول ما بعد الّا فيه فيضطر السامع على حمل الّا على غير الاستثناء واشترط
ان يكون المنكور غير محصور والمحصور قسمان امّا الجنس المستغرق نحو ما جاءني رجل
او رجال وامّا بعض منه معلوم العدد نحو له عليّ عشرة دراهم او عشرون لانّه ان
كان محصورا على احد الوجهين وجب دخول ما بعد الّا فيه فلا يتعذّر الاستثناء
فلا يعدل عنه وذلك نحو كل رجل الّا زيدا جاءني وله عليّ عشرة الّا درهما وربما كان
المنكور محصورا ويجوز الصفة لعدم دخوله قطعا فيه كقولك عندي عشرة رجال
الّا زيد ففيه الصفة لا غير وكذا في الصفة المحصور الآخر نحو ما جاءني رجلان الّا زيد
وما جاءني رجال الّا عمرو وقال معنى ما جاءني رجلان الّا زيد وما جاءني رجال الّا
عمرو ما جاءني اثنان من هذا الجنس وزيد ليس اثنين منه فلا يدخل فيه وكذا معنى
ما جاءني رجال ما جاءني جماعة من هذا الجنس وعمرو ليس جماعة فلا يدخل فليس في
مثله الّا الصفة او الاستثناء المنقطع هذا كلّه مبني على انّ المستثنى واجب الدخول
في المستثنى منه كما هو مذهب جمهور النحاة وامّا على مذهب المبرد فيجوز الاستثناء
مع على هذه الشروط ايضا لانّه يكتفي في صحة الاستثناء بصحة الدخول وقال الاندلسي
والّا لكن لا بدّ لها اذا كانت صفة من متبوع ظاهر كما ذكر المص جمع او شبهه منكرا
ومعرّف باللام الجنسية قال انيخت فالقت بلدة فوق بلدة قليل بها الاصوات
الّا بغامها ويجوز في البيت ان يكون الّا للاستثناء وما بعدها بدلا من الاصوات
لانّ في قليل معنى النفي كما ذكرنا ومذهب سيبويه جواز وقوع الّا صفة وعليه مع صحة
الاستثناء قال يجوز في قولك ما اتاني احد الّا زيد ان يكون الّا زيد بدلا وصفة
وعليه اكثر المتأخرين تمسكا بقوله وكلّ اخ مفارقه اخوه لعمر ابيك الّا الفرقدان
وقوله عليه السلام كلّهم هالكون الّا العالمون والعالمون كلّهم هالكون الّا العاملون

والعاملون كلهم هالكون الا المخلصون والمخلصون على خطر عظيم وقال الكسائي
تقدير البيت الا ان يكون الفرقدان وهو مردود لان الحرف الموصول لا يحذف
الا بعد الحروف التي يذكرها في نواصب المضارع وقال المص في البيت شذوذ
ان وصف كل دون المضاف اليه والمشهور وصف المضاف اليه اذ هو المقصود
وكل لافادة الشمول فقط قال وهذا الوصف ضرورة للشاعر لانه لو جاز له وصف المضاف
اليه وهو ان يقول الفرقدين لم يجعل الا صفة بل كان يجعله استثناء والشذوذ
الثاني الفصل بالخبر بين الصفة والموصوف وهو قليل وقوله تعالى لو كان فيهما
آلهة الا الله لفسدتا لم يحمل على ان البدل لا يجوز الا في غير الموجب وليس الشرط
وان لم يكن موجبا ظاهرا من غير الموجب الذي يجوز معه الابدال قال المص ولا
يجري النفي المعنوي كاللفظي الا في قلما واقل رجل وابى وشبه ذلك كما مضى قال
وايضا البدل لا يجوز الا حيث يجوز الاستثناء ولا يجوز الاستثناء ههنا لان
الله غير واجب الدخول في آلهة المنكر لانه غير عام ولا محصور ولو وقع ايضا
الجمع المنكر في سياق النفي وقصد به الاستغراق لم يجز استثناء المفرد منه كما
تقدم واجاز المبرد رفع الله على البدل لان في لو معنى النفي اذ هو لامتناع
الشيء لامتناع غيره فكانه قيل ما فيهما آلهة الا الله وهذا كما اجرى الزجاج التخصيص
في قوله تعالى فلولا كانت قرية آمنت الاية مجرى النفي فاجاز البدل والتفريغ
في قوم يونس والاولى منع اجراء وجوب دخول الله في آلهة فلا نص المبرد الشرط
والتخصيص في جواز الابدال والتفريغ معهما مجرى النفي اذ لو سلم ما عدم
وجوب دخول الله في آلهة فلا نص المبرد لانه يكتفي في جواز الاستثناء بصحة الدخول
كما تقدم قوله وهو في غيره ضعيف يعني جعل الا صفة في غير مثل هذا الموضع الجامع
للشروط المذكورة كما في قوله وكل اخ مفارقه اخوه البيت ضعيف هذا عند المص
ولا يضعف عند سيبويه واتباعه كما تقدم **قوله** واعراب سوى وسواء النصب
على الظرف على الاصح انما انتصب سوى لانه في الاصل صفة ظرف مكان وهو
مكانا قال يقال مكانا سوى اي مستويا ثم حذف الموصوف واقيم الوصف مقامه
مع قطع النظر عن معنى الوصف اي معنى الاستواء الذي كان في سوى فصار سوى
بمعنى مكانا فقط ثم استعمل سوى استعمال لفظ مكان لما قام مقامه في افادة
معنى البدل تقول انت لي مكان عمرو اي بدله لان البدل ساد مسد المبدل
منه وكانه مكانه ثم استعمل بمعنى البدل في الاستثناء لانك اذا قلت جاءني القوم
بل زيدا افاد ان زيدا لم ياتك فجرد عن معنى البدلية ايضا لمطلق معنى الاستثناء

فسوى في الاصل مكان مستو ثم صار بمعنى مكان ثم بمعنى بدل ثم بمعنى الاستثناء ولا يجوز
في سوى القطع عن المضاف اليه كما يجوز في غير على ما يجيء والمرام بعضهم وجوب اضافته الى المعارف
فلا يجوز جاءني القوم سوى رجل منهم طويل وهو الظاهر في كلامهم وعند البصريين هو لازم النصب
على الظرفية لانه في الاصل صفة ظرف والاولى في صفات الظروف اذا حذفت موصوفاتها
النصب فنصبه على كونه ظرفا في الاصل والا فليس الان فيه معنى الظرفية والدليل على ظرفيته
في الاصل وقوعه صلة بخلاف غير نحو جاءني الذي سوى زيد وعند الكوفيين يجوز خروجه عن
الظرفية والتصرف فيه رفعا ونصبا وجرا كغيره وذلك لخروجها عن معنى الظرفية الى معنى الاستثناء
قال ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا وقال تجانف عن جو اليمامة ناقتي وما قصدت
عن اهلها لسوائكا ومثله عند البصريين لا يجيء الا في ضرورة الشعر وزعم الاخفش ان سواء
اخرجوه عن الظرفية ايضا لكنهم استكرهوا الرفع فيقولون جاءني سواك وفي الدار سواك
ومثل هذا في استكراه الرفع فيما علم انتصابه على الظرفية قوله تعالى ومنهم دون ذلك
ولقد تقطع بينكم وتقول لي فوق الذي ترى ودون الساعي واعلم ان المستثنى قد يحذف
من الا وغير الكائنتين بعد ليس فقط كما يحذف ما اضيف اليه غير الكائن بعد لا تقول
جاءني زيد ليس الا وليس غير بالضم فيهما لغير بالغايات حين حذف المضاف اليه كما يجيء
في الظروف المبنية وغير خبر ليس اي ليس الجائي غيره وقال الاخفش يجوز ان يكون
اسمه وقد حذف المضاف اليه وابقي المضاف على حاله كقوله خالط من سلمى خياشيم
وما هو ضعيف من وجهين احدهما ان حذف خبر ليس قليل والثاني ان حذف المضاف اليه
وابقاء المضاف على حاله قليل وقد يقال ليس غيرا بالنصب على ابقاء المضاف على حاله
بعد حذف المضاف اليه وقد ينون غير على ما حكاه الاخفش في الحالين نحو ليس غير
ليس غيرا كما ينون كل وبعض عوضا من المضاف اليه وحكى الاخفش ليس غيره وليس غيره
وهذا مما يقوي مذهبه من كون ليس غير بالضم على حذف الخبر ويجوز ان يقال حسن حذف
خبر ليس ههنا وان كان قليلا في غير هذا الموضع لكثرة استعماله في الاستثناء والنصب على
اضمار اسم ليس اي ليس الجائي غيره واذا اضيف غير الى ظاهر اجاز عند الاخفش ان يلي
بعد لم يكن نحو جاءني زيد لم يكن غيره وغيره بالرفع والنصب على التفسيرين المذكورين قال
وتقول جيئني ليس غيرك وغيرك واما لا سيما فليس من كلمات الاستثناء حقيقة بل
المذكور بعده منبه على اولويته بالحكم المتقدم وانما عد من كلماته لان ما بعده مخرج عما
قبله من حيث اولويته بالحكم المتقدم فان جر ما بعده فباضافة سي اليه وما زائدة ويحتمل
ان يكون نكرة غير موصوفة والاسم بعدها بدل منها وان رفع وهو اقل من الجر فخبر مبتدا
محذوف وما بمعنى الذي او نكرة موصوفة بالجملة الاسمية وانما كان اقل لان حذف احد

ذي الحال وانما شرط التفريغ ليكون الا ملغاة عن العمل على قول او عن التوصل بها
الى العمل على قول آخر فلا يحصل دفعها عما يقتضيه من الاسم لانكسار سورتها بالالغاء وشرط
كون الفعل مضارعا للمشابهة للاسم وانما تقدم ماض منفي نحو قولك ما انعمت عليه الا
شكر وما اتيته الا اتاني وعنه عليه السلام ما ايس الشيطان من بني آدم الا اتاهم من قبل
النساء وذلك اذا قصد لزوم تعقب مضمون ما بعد الا لمضمون ما قبلها وانما جاز ان
يليها الماضي مع هذا القصد لان هذا المعنى هو معنى الشرط والجزاء في الاغلب نحو ان
جئتني اكرمتك وانما قلت في الاغلب لانه قد لا يكون مضمون الجزاء متعقبا لمضمون
الشرط بل يكون مقارنا له في الزمان نحو ان كان هناك نار كان احراق وان كان
هناك احراق فهناك نار وان كان الانسان ناطقا فالحمار ناهق لكن التعقب المذكور
هو الاغلب فلما كان تعقب مضمون الجملة ما بعد الا لمضمون ما قبلها هو المراد وكان معنى
حرف النفي مع الا يفيد معنى الشرط والجزاء اعني لزوم الثاني للاول جاز ان يعتبر
معنى الشرط والجزاء مع حرف النفي والا فصار ما قبل الا وما بعدها صورة الشرط
والجزاء وذلك اما بكونهما ماضيين نحو ما زرتني الا اكرمتك او مضارعين نحو ما تزورني
الا ازورك ومثل هذا هو الغالب في الشرط والجزاء اعني كونهما ماضيين او مضارعين
في كون الماضي الذي بعد الا ههنا مجردا عن قد والواو مع انه حال كما ذكرنا في باب الحال
وذلك لكونه متضمنا معنى الجزاء فيكون ما بعد الا على هذا المعنى اما ماضيا مجردا او مضارعا
مجردا كما رأيت وجاز ايضا ان ينظر الى كون مثل هذا الفعل حالا في الحقيقة وان
كان فيه معنى الجزاء فيؤتى به ماضيا او مضارعا مع الواو نحو ما زرته الا واكرمني
ولا ازوره الا ويكرمني وانما اطرد الواو مع هذا النظر لكون هذا الحال غير مقارن
مضمونه لمضمون عامله كما هو الغالب في الحال نحو جاءني زيد راكبا ولفظا ايضا منفصل
عن العامل بالا فاريد ان يستظهر مطردا في ربط مثل هذه الحال بعاملها لفظا
بحرف الربط اي الواو فمن ثم اطرد نحو ما ازوره الا ويكرمني وقد رمت واصل
علته كما مر في باب الحال وتجيء في الماضي مع الواو قد ايضا نحو ما زرته الا وقد
زارني ولا يجوز الاقتصار على قد فلا يقال ما زرته الا قد زارني لانك ان نظرت
الى معنى الجزاء الذي يستفاد من مثل هذا الحال فالجزاء لا يتجرد عن الفاء اذا كان مع
قد كما يجيء في بابه وان نظرت الى الحال الذي هو اصله فليس فيه حرف الربط المذكور
وانما قلنا ان الاغلب في الحال مقارنة مضمونه لمضمون عامله لانه قد يجيء بخلاف
ذلك كقولهم خرج الامير معه صقر صائدا به غدا اي عازما على الصيد وكذا معنى
الحديث اي ما ايس الشيطان من بني آدم من جهة غير النساء الا عازما على اتيانهم من قبلهن

جرى الجملة الاسمية التي هي صلة كقراءة من قرأ تماما على الذي احسن او صفة قليل والنصب
الاسم بعد لا سيما قياس لكنه روي بيت امرئ القيس ولا سيما يوما بدارة جلجل بنصب
يوما باضمار فعل اي اعني يوما وقيل على التمييز قال الاندلسي لا ينتصب بعد لا سيما الا
النكرة ولا وجه لنصب المعرفة وهذا القول منه مؤذن بجواز نصبه قياسا على انه تمييز لان
ما يقدر التنوين كما في كم رجلا اذ لو كان باضمار الفعل لاستوى المعرفة والنكرة قال
الاخفش في قولهم ان فلانا كريم لا سيما ان اتيته قاعدا ما ههنا زائدة عوضا من المضاف
اليه اي ولا مثله ان اتيته قاعدا واعلم ان الواو التي تدخل على لا سيما في بعض
المواضع كقوله ولا سيما يوم بدارة جلجل اعتراضية كما في قوله فانت طلاق والطلاق
الية ذي مع ما بعدها بتقديرها جملة مستقلة والسي بمعنى المثل فمعنى جاءني القوم ولا سيما
زيد اي ولا مثل زيد موجود بين القوم الذين جاءوني اي هو كان احسن لي واشد اجلالا
في المجيء وخبر لا محذوف ولتصرف في اللفظة تصرفات كثيرة لكثرة استعمالها فقيل سيما
بحذف لا ولا سيما بتخفيف الياء مع وجود لا وقد يحذف ما بعد لا سيما على جعله بمعنى
خصوصا فيكون منصوب المحل على انه مفعول مطلق وذلك كما مر في باب الاختصاص كما
نقل نحو ايها الرجل من باب النداء الى باب الاختصاص لجامع بينهما معنوي فصار
في نحو انا افعل كذا ايها الرجل من منصوب المحل على الحال مع بقاء ظاهره على الحالة
التي كان عليها في النداء من ضم اي ورفع الرجل كذلك ولا سيما ههنا يكون منصوبا على
الذي كان له في الاصل حين كان اسم لا التبرئة مع كونه منصوب المحل على المصدر
لقيامه مقام خصوصا فاذا قلت احب زيدا ولا سيما راكبا او على الفرس فهو بمعنى
وخصوصا راكبا فراكبا حال من المفعول الفعل المقدر اي واخصه بزيادة المحبة
خصوصا راكبا وكذا في نحو اجيئه ولا سيما وهو راكب وكذا قولك اجيئه ولا سيما ان ركب
اي وخصوصا ان ركب جواب الشرط مدلول خصوصا اي ان ركب اخصه بزيادة
المجيء ويجوز ان يجعل بمعنى المصدر اللازم اي اختصاصا فيكون بمعنى وخصوصا راكبا
اي ويختص بفضل مجيئي راكبا وعلى هذا ينبغي ان يؤول ما ذكر الاخفش اعني قولهم ان فلانا
لكريم لا سيما ان اتيته قاعدا اي يختص بزيادة الكرم اختصاصا في حال قعوده ويجوز
مجيء الواو قبل لا سيما اذا جعلته بمعنى المصدر وعدم مجيئها الا ان مجيئها اكثر وهي اعتراضية
كما ذكرنا ويجوز ان يكون عطفا والاول اولى واعلم انه قد يقال لا سوما مقام
لا سيما واعلم ان اصل الا ان تدخل على الاسم وقد يليها في المفرغ فعل ماض اما خبر
المبتدأ كقولك ما الناس الا يعرفون وما زيد الا يقوم او حال نحو ما جاءني زيد الا
يضحك او صفة نحو ما جاءني منهم رجل الا يقوم ويقعد ويجوز ان يكون هذا حالا لعموم

جعلوا المعزوم عليه المجزوم به كالواقع الحاصل وقد دخل الا ولما معا لما على الماضي
اذا تقدمهما قسم السؤال نحو نشدتك بالله الا فعلت وقول عمر رضي الله عنه في كتابه
الى ابي موسى عزمت عليك لما ضربت كاتبك سوطا كتبه اليه لما لحن كاتبه في كتابه
الى عمر وكتب من ابو موسى وقولهم نشدتك الله من قولهم نشدته كذا فنشد اي ذكره
فيذكر فنشد المتعدي الى واحد مطاوع للاول المتعدي الى الاثنين والمعنى ذكرتك
الله بان اقسمت عليك به وقلت بالله لتفعلن ويكون نشدت بمعنى طلبت اي نشدت
لك الله كقوله تعالى ابغيكم الها اي ابغي لكم اي طلبت لك الله من بين جميع ما يقسم
به الناس لاقسم به تعالى عليك ومعنى الا فعلت الا فعلك والا النقص معنى النفي
الذي يتضمنه القسم لانك اذا طلبت غيرك بالله قسم الطلب فقد حنفت عليه الامر
في فعل مطلوبك فكانك قلت ما اطلب منك الا فعلك ففعلت بمعنى المصدر مفعولا
لا اطلب الذي دل عليه نشدتك الله وانما جعلته فعلا ماضيا لقصد المبالغة في
الطلب حتى كان المخاطب فعل ما يطلبه وصار ماضيا ثم اب يخبر عنه فهو مثل قوله
تعالى ونادى الذين ونادى اصحاب النار وقولهم رحمك الله ومعنى عزمت عليك
اي اوجبت عليك وهو من قسم الملوك ولما في الاستثناء لا تجيء الا بعد النفي ظاهرا
او مقدرا كما رأيت ولا تجيء الا في المفرغ نحو قوله تعالى وان كل لما جميع **قوله**
خبر كان واخواتها هو المسند بعد دخولها نحو كان زيد قائما وامره على نحو خبر المبتدا ا
ويتقدم معرفة لما قال هو المسند دخل فيه خبر المبتدا وجميع ما كان في الاصل فذلك
فعوله بعد دخولها تخرجها كلها وقد ذكرنا انه يدخل في حده نحو قائم في قولك كان
زيد ابوه قائم مع انه ليس بخبر كان قوله وامره على نحو خبر المبتدا اي فيما يجوز له من
كونه معرفة ونكرة ومفردا وجملة ومتقدما على المسند اليه ومتاخرا عنه وما يجب من
تقدمه على الاسم اذا كان ظرفا والاسم نكرة نحو كان في الدار رجل واشتماله على الضمير
اذا كان جملة او مشتقا او ظرفا وغير ذلك من الاحكام المذكورة في باب المبتدا والمسند
حاشي وقد يختص خبر كان ببعض من الاحكام يذكر بعضه هنا وبعضه في الافعال الناقصة
فما قيل انه من خصائصه ما ذهب اليه ابن درستويه وهو انه لا يجوز ان يقع الماضي
خبر كان فلا يقال كان زيد قام ولعل ذلك لدلالة كان على المضي فيقع المضي
في خبره لغوا فينبغي ان يقال كان زيد قائما او يقوم وكذا ينبغي ان يمتنع نحو يكون
زيد يقوم لمثل تلك العلة سواء وجمهورهم على انه غير مستحسن ولا يكون مطلق المنع
قالوا فان وقع فلابد فيه من قد ظاهرة او مقدرة ليفيد التقرب من الحال اذ لم
يستفد من مجرد كان وكذا قالوا في اصبح وامسى واضحى وظل وبات وكذا ينبغي ان

يسعوا نحو اصبح زيد يقول وكذا البواقي والاولى كما ذهب اليه ابن مالك تجويز وقوع
خبرها ماضيا بلا قد ولا بتقديرها في قوله تعالى ولقد كانوا عاهدوا الله وان كان قميصه
قد وفي قول الشاعر وكان طوى كشحا على مستكنة فلا هو ابداها ولم يتقدم ولا في قوله
امسى خلاء واضحى اهلها احتملوا اخنى عليها الذي اخنى على لبد ولا منع من قيام
ليفيد ان معنى المضي ومنع ابن مالك وهو الحق من معنى خبر صار وليس وما دام وكلما كان
ماضيا من ما زال ولا زال وما فتئ فانها اما ان صار فلكونها ظاهرة في الانتقال في الزمن
الماضي الى حالة مستمرة وهي مضمون خبرها نحو كنت فقيرا فصرت غنيا وان جاز مع القرينة
اتى لاستمرار الحال المتصل اليها كقول المريض كنت مريضا فصرت مما لا ثم نكس وكذا ما زال
واخواتها موضوعة لاستمرار مضمون اخبارها في الماضي الى الان فمنع قربه وما يصلح للاستمرار
هو الاسم الجامد نحو هذا اسد او الصفة نحو زيد قائم او عمرو مضروب او الفعل المضارع
نحو زيد تقدم في الحروب وليس نحو موجود اي حدا عادته لانه وان كان في الاصل فعلا
دالا على حدث وصالح لازمنة الثلاثة الا انه لمضارعه اسم الفاعل لفظا ومعنى يستعمل في معنى
زمان الاستمرار فلذلك اذا قلت كنت رايت زيدا لا يدل على الاستمرار واذا قلت
كنت اراه فظاهره الاستمرار فناسب الثلاثة اي الجامد والصفة والمضارع لصلاحيتها
للاستمرار ان تقع اخبار الصائر وما زال واخواتها بخلاف الماضي فانه لا يستعمل في الاستمرار
استعمال هذه الثلاثة فلم يقع خبرا لهذه الافعال واما ما دام فلم يقع خبرها ماضيا لان
ما المصدرية للمدة نحو ما ذر شارق تقلب الماضي في الاغلب الى معنى الاستقبال كما حكى
في قسم الافعال فلهذا القول اجلس ما دام زيد جالسا وقد تجيء بمعنى الماضي كقوله تعالى
ما دمت فيهم واما ليس فهي للنفي مطلقا كما هو مذهب سيبويه على ما مر في الافعال
الناقصة والمستعمل للاطلاق من دون تعرض للزمان اما جامد او صفة او مضارع
لمشابهته اسم الفاعل بخلاف الماضي واجاز الاندلسي وقوع اخبار جميعها ماضيه والاولى
ما تقدم لعدم السماع قوله وتقدم معرفة هذا بخلاف خبر المبتدا لانه لم يجز تقدمه
على المبتدا اذا كانا معرفتين ولا قرينة للالتباس اما هيهنا فلا لبس وان كانا معرفتين
او مما دون لان تخالف اعرابهما رافع للبس ويكفي ظهور اعراب احدهما
نحو كان زيد هذا وينبغي بهما ايضا اذا انتفى الاعراب فيهما ولا قرينة ان لا
يجوز التقديم نحو كان الفتى هذا **قوله** ويحذف عامله في مثل الناس مجزيون
باعمالهم ان خيرا فخير ويجوز في مثلهما اربعة اوجه ويجب الحذف في مثل اما انت
منطلقا انطلقت اي لان كنت قوله عامله اي عامل خبر كان واخواتها وما كان
ينبغي له هذا الاطلاق لانه لا يحذف من هذه الافعال الا كان واعلم انه يجوز حذف كان

مع اسمها بعد ان ولو ان كان اسمها ضميرا او علما من غائب او حاضر نحو اطلبوا العلم ولو بالصين اي ولو كان بالصين وادفع الشر ولو اصبعا اي ولو كان الدفع اصبعا اي قليلا قوله وقد قيل ذلك ان العلم حقا ولو كذبا مما اعدا ركن من شي اذا قيلا اي ان كان حقا ويقول لان يحلف ان فارسا وان راجلا اي كنت فارسا ولو كنت وكذا الخطاب نحو ارجل ولو راجلا وان راجلا اي ان كنت ولو كنت واما في مثل التركيب الذي في المتن اعني ان يكون بعد ان اسم وحرف ها الفا وبعد الفا اسم مفرد نحو المرء مقبول بما قيل به ان سيفا فسيف وان خنجر فخنجر فمقبول نظر فيه فان جاز مع كان المحذوفة مع ان يقدر فيه او معه او نحو ذلك كما في قوله الناس مجزيون باعمالهم فانه يصح ان يقال ان كان معه او في عمله خير جاز في الاول مع النصب الرفع ايضا ولكن على ضعف معنوي اذ معنى ان كان معه او في يده سيف وان كان في عمله خير معنى غير مقصود لان مراد المتكلم ان كان نفس عمله خيرا وان كان ما قيل به سيفا لان له اعمالا وفي تلك الاعمال خردلا ان في يده او في محسنه وقيل الفعل سيفا هذا الذي قلنا ضعف من حيث المعنى واما من حيث اللفظ فضعيف ايضا لان حذف كان مع خبره الذي هو في صورة المفعول الفضلة حذف شيء كثير ولا سيما اذا كان ضميرا متصلا فان قلت مقدر للرفع كان التامة قلت يضعف لقلة استعمالها ولا تحذف الا كثيرا الاستعمال للتخفيف ولكون الشهرة دالة على المحذوف وان لم يجز تقدير مثل ذلك بغير نصب الاول نحو اسر كما لسران راكبا فراكب وان راجلا فراجل اي ان كنت راكبا فانا راكب وربما جر ما بعد ان وان لا مع ما بعد فانها ان صح رجوع ضمير كان المقدر الى مصدر ما عدي بحرف جر نحو المرء مقبول بما قيل به ان سيف فسيف اي ان كان قيله بسيف فقيله ايضا بسيف وحكي عن يونس مررت برجل صالح ان لا صالح فطالح ان لا يكن المرور بصالح فالمرور بطالح ومررت برجل صالح ان زيد وان عمرو وذلك لقوة الدلالة على الجار بتقدم ذكره فتبين بما ذكرنا ان النصب في الاول اما مختار او واجب واما الاسم الذي بعد الفاء فرفعه اولى لان رفعه باضمار مبتدأ بعد الفاء وهو شائع كثير واما نصبه فاما بتقدير كان بعد الفاء اي فيكون ما لعمل به سيفا او بتقدير فعل لائق نحو فجزي خيرا وحذف المبتدا اولى لانه مفرد من حذف الجملة وايضا حذف المبتدا اكثر من حذف كان وغير ذلك من نحو الفعل الناصب المذكور وقيل لان مجي الفاء مع الجملة الاسمية اكثر منه مع الفعلية لانما تعمل اذا كان الفعل ظاهرا فاما اذا كان مقدرا فلا بد من العامل نحو ان ضربتني فزيدا اضربه فاذا ثبت ان نصب الاول

ورفع الثاني اصل فعكسه يكون اقبح الوجوه لمخالفة الاصل في الموضعين ورفعهما ونصبهما متوسطان لمخالفة الاصل في موضع واحد قوله ويجب الحذف اي يجب حذف كان بعد ان معوضا عنها ما نحو قوله ابا خراشة اما انت ذا نفر فان قومي لم تاكلهم الضبع اي لان كنت فحذف حرف الجر جوازا على القياس المذكور في المفعول له ثم حذف كان وابدل منه ما فوجب الحذف لئلا يجمع بين العوض والمعوض منه واما المبرد فظاهر كلامه على ان ما زائدة لا عوض ولا يستند ذلك الى سماع ثم ادغم النون الساكنة في الميم وجوبا فبقي الضمير المرفوع المتصل بلا عامل يتصل به فجعل منفصلا فصار اما انت وتقول ايضا اما زيد قائما قمت وقال الكوفيون ان المفتوحة بمعنى المكسورة الشرطية ويجوزون مجي ان المفتوحة شرطية قالوا القراتان في قوله تعالى ان تضل اي فتح الهمزة وكسرها بمعنى واحد اي بمعنى الشرط وما عندهم ايضا عوض من الفعل المحذوف ولا ارى قولهم بعيدا من الصواب لمساعدة اللفظ والمعنى اياه واما المعنى فلان معنى قوله اما انت ذا نفر لكن ان كنت ذا عدد فلست بفرد واما اللفظ فلمجي الفاء في هذا البيت وفي قوله اما اقمت واما انت مرتحلا فالله يكلا ما تاتي وما تذر مع عطف اما انت بفتح الهمزة على اما اقمت بكسر الهمزة وهو حرف شرط بلا خلاف والبصريون يقولون اما انت منطلقا انطلق معك بالواو وبالرفع والكوفيون جوزوا جزمه بان المفتوحة الشرطية وجوزوا الرفع مع كونه جواب الشرط لكون الشرط محذوفا حذفا لازما ولما كان معنى الشرط ههنا ظاهرا قال سيبويه دخل في ان معنى اذا فاما معنى اذ ما واذ ما شرطية بلا خلاف ولا بد عند البصريين من تقدير فعل يعمل في الجار لان معمول خبر ان لا يتقدم عليها واما نحو اما يوم الجمعة فان زيدا قائم فسيجي الكلام عليه في حروف الشرط وايضا ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبل الفاء الا مع اما الشرطية اما ظاهرة كما في قوله تعالى واما بنعمة ربك فحدث واما مقدرة نحو وربك فكبر كما يجي في حروف الشرط فيقدر البصريون اما انت ذا نفر سكرت ولهجرت وينبغي على هذا ان يكون قوله فالله يكلا جواب اذا اما قمت والعامل في اما انت مرتحلا محذوفا اي يكلاك الله لاجل رحلك وكله تكلف والاولى ان يقول ان الشرطية لكثرة الاستعمال مع كان الناقصة فان حذف شرطها جوازا لم تعر حرف الشرط عن صورتها نحو ان سيفا فسيف وان حقا وان كذبا وان حذف شرطها وجوبا مع مفسر كما في ان زيد كان منطلقا وان حذف شرطها وجوبا بلا مفسر وجب لغير صورتها من كسر الهمزة الى فتحها لان لها ما على وضعها الاصلي مع قطعها وجوبا على مقتضاها الاصلي بلا مفسر هو كالعوض مسكرة فاذا غرب عن حالها الوضعي سهل حذف شرطها على سبيل الوجوب لانها تصير كانها ليست في

في الظاهر حرف الشرط ولا بد اذاً من ان يكون كالكافة لها من مقتضاها اي الشرط
ثم لا تخلو حالها عند ذلك من ان تحذف منها كان مع اسمها وخبرها او تحذف فيها
وحدها فان كان الاول وجب في جزائها الفاء ليكون بها ان اما في الاصل حرف
الشرط لان الفاء علم السببية فجيء بها لما تغير صورة حرف السببية اعني ان وسقط
على سبيل الوجوب جميع اجزاء السبب اعني كان مع اسمها وخبرها وذلك نحو اما انت
منطلقاً اي ان يكن في الدنيا شيء فزيد منطلق اي ان يكن شيء موجوداً يوجد انطلاقه
اي هو منطلق لا محالة فلا بد اذن من اقامة جزء من الجزاء مقام الشرط لانه لم يبق
شيء كما يجيء في حروف الشرط وان كان الثاني فالفاء غير لازم بل يجوز حذفها
الاتيان بها نحو اما زيد منطلقاً انطلقت واما انت والعرفان قومي واما فتح
همزة ان الشرطية من دون حذف الشرط من دون كما اتى الكوفيون فليس بمشهور
وقد تحذف كان بعد ان المكسورة قليلاً وقال سيبويه لم يحذف الفعل مع اما
المكسورة قال ابو علي لا تزام التي بعدها اشبه الكلام في تاكيد الفعل فمن ثمة جاز
في اما تخافن ومن عصة ما مثل سكرها النون كما جازت مع اللام في نحو ليفعلن كما
يجيء في نون التاكيد فلم يحسن حذف الفعل مع ثبوت ما تؤكده وقد جاء كان الناقصة
محذوفة بعد لدن واخواتها يجوز انك لدن قائماً اي لدن كنت قائماً قال من
لد شولا فالى اتلائها اي من لد كانت شولا والاتلاء اي ان تلد الناقة فيصير
ذات ملو قوله اسم ان واخواتها هو المسند اليه بعد دخولها مقتض بمثل اخوه
في قولك ان زيداً قائم اخوه **قوله** المنصوب بلا التي لنفي الجنس هو المسند اليه
بعد دخولها يليها نكرة مضافاً او مشبهاً به مثل لا غلام رجل ولا عشرين درهما
لك فان كان مفرداً فهو مبني على ما ينصب به وان كان معرفة او مفصولاً بينه
من لا وجب الرفع والتكرير ونحو قضية ولا ابا حسن لها متاول **قوله** لم تقل اسم
لا التي لنفي الجنس كما قال اسم ان واخواتها لان كلامه في المنصوبات وجميع
ما هو اسم لا المذكورة ليس منصوباً بل بعضه مبني نحو لا رجل فلما قصد المنصوب
احتاج الى القيدات المذكورة لان اسم لا لا يكون منصوباً الا باجتماعها وهي
علة كونه نكرة وكونه مضافاً او مشابهاً دون ملها فلو اخل واحد منها لم ينتصب كما
يجيء ولو قصد الى حد اسم لا من حيث كونه اسماً لكان يكفيه ان يقول كما هو عادته
هو المسند اليه بعد دخولها قوله يليها ونكرة ومضافاً احوال مترادفة والعامل
المسند ودو الحال الضمير المجرور في اليه قوله لا غلام رجل لك مضاف وقوله لا عشرين
درهما لك مضارع له وقد تعامعنى المضارع للمضاف في باب المنادى قوله كان

كان مفرداً اي فان كان اسم لا مفرداً ولم يجر ذكر اسم لا تصريحاً لكن سياق الكلام يدل
عليه ولا يعود الضمير الى قوله المنصوب بلا لان المنصوب بلا لا يكون مفرداً قوله
على ما ينصب به هذا اولى كما مر في باب المنادى ومن قولهم مبني على الفتح ليدخل
نحو لا غلامين لك ولا مسلمين لك ونعني بالمفرد ما ليس بمضاف ولا مضارع له فيدخل
فيه المثنى والمجموع والفتحة في لا رجل عند الزجاج والسيرافي اعرابية خلافاً للمبرد والاكثر
وغيرهما وانما وقع الاختلاف بينهم لاحتمال قول سيبويه وذلك انه قال ولا تعمل
فيما بعدها فتنصبه بغير تنوين ثم قال وانما ترك التنوين في معمولها لانها جعلت وما
عملت فيه بمنزلة اسم واحد كخمسة عشر فادل المبرد قوله تنصبه بغير تنوين انها تنصبه اولاً
لكن بعد ذلك فحذف منه التنوين للبناء كما حذف في خمسة عشر للبناء اتفاقاً وقال
الزجاج بل مراده انه معرب لكنه مع كونه معرباً مركب مع عامله لا ينفصل عنه كما
لا ينفصل عشر من خمسة فحذف التنوين مع كونه معرباً لتثاقله بتركيبه مع عامله قال ابو
سعيد انما ركب مع عامله لافادة لا النبرئة للاستغراق كما افاده من الاستغراقية في
هل من رجل في الدار لان لا رجل جواب هل من رجل فركبوا لا مع النكرة كما ان من
مركب معها تطبيقاً للجواب بالسؤال ثم حذفت التنوين لتثاقل الكلمة بالتركيب مع كونها معربة
والاولى ما ذهب اليه المبرد واصحابه لان حذف التنوين في حالة الوصل من الاسم المنون
لغير الاضافة والبناء غير معهود وايضاً التركيب من لا والمنفي ليس باشد منه بين المضاف
والمضاف اليه والجار والمجرور ولا يحذف التنوين من الثاني في الموضعين وقال
سيبويه انما حذف التنوين من المنفي لان لا لا يعمل الا في النكرة ولا ومعمولها في موضع
ابتداء فلما خولف بها عن حال اخواتها خولف بلفظها يعني ان اختصاصها بالنكرة
كونها مع ما بعدها مبتدأ بسبب سائر معمولها على مذهب من قال ببنائه او بسبب حذف
تنوين معمولها عند من قال باعرابه لانها بمجموع السببين خالفت سائر العوامل كان
واخواتها فخولف معمولها سائر المعمولات وهذا ظريف اعني بناء المعمول وحذف
التنوين منه لمخالفة العامل اخواته والحق ان يقول انه مبني لتضمنه من الاستغراقية وذلك
لان قولك لا رجل نص في نفي الجنس بمنزلة لا من رجل بخلاف لا رجل في
الدار ولا امراة فانه وان كان النكرة في سياق النفي يفيد العموم لكن لا نص لا
هو الظاهر كما ان ما جاءني من رجل في الاستغراق بخلاف ما جاءني رجل اذ يجوز ان
يقال لا رجل في الدار بل رجلان وما جاءني رجل بل رجلان ولا يجوز لا رجل في
الدار بالفتح بل رجلان وما جاءني من رجل بل رجلان لما ارادوا التنصيص
على الاستغراق حملوا النكرة بمعنى من عسوها وانما بنيت على ما ينصب به ليكون البناء

على حركة استحقها النكرة في الاصل قبل البناء ولم يبن المضاف ولا المضارع له لان الاضافة ترجح جانب الاسمية فيصير الاسم بها الى المستحقة في الاصل اعني الاعراب ولا يكون المضاف مبنيا الا نادرا نحو خمسة عشرك ونحوه ومن قال المنفي معرب حذف تنوينه دلالة على كونه مركبا مع لا قال لم يركب المضاف والمضارع له لانه لا يركب اكثر من كلمتين واما نحو لا رجل ظريف فسيجيء حكمه ونحو لا مسلمين ولا مسلمين مبني خلافا للمبرد فانه قال لان النون كالتنوين الذي هو دليل الاعراب بنحو يا زيدان ويا زيدون وهما مبنيان مع وجود النون اذ لو كانا معربين لقيل يا زيدين ويا زيدين والنون ليس كالتنوين في الدلالة على التمكن كما مر في اول الكتاب ونقل عنه انه قال لان المثنى والمجموع في حكم المعطوف والمعطوف عليه في باب لا مبني نحو لا رجل وامراة وله ان يقول اردت به عطف النسق الذي يكون التابع والمتبوع فيه كاسم واحد كما ذكرنا في النداء في نحو ثلثة وثلثين ولا شك ان المثنى والمجموع مثل هذا المنسوق لكنه ينتقض بيا زيدان ويا زيدون وقيل انما قال ذلك لانه ليس من المركبات التي فيه الجز الثاني مثنى وجمع والجواب انه لم يقم دليل قاطع على ان لا مركب مع المنفي كما يجي بيانه ولو سلمنا فليس بناؤه للتركيب كما مر بيانه وان سلمنا فنحن نقول حضرموتان وحضرموتون في المسمى بحضرموت كما يجي في باب المثنى واما جمع سلامة المونث فبعضهم بناه على الكسر مع التنوين قياسا لا سماعا نظرا الى ان التنوين للمقابلة لا للتمكن ع يدل قوله تعالى من عرفات فهو منقوص نحو يا مسلمات مجردا عن التنوين اتفاقا والجمهور يكسرونه بلا تنوين لانها وان لم يكن للتمكن فهي مشبهة لتنوين التمكن فيكون على هذين القولين داخلا في عموم قوله مبني على ما ينصب به والمازني يفتحه بلا تنوين قولا او بلك ذي السابات الذي محد عوافيه فيه بلد ولا لذات للسب حذرا من مخالفة في الحركة لسائر المثنى بعد لا التبرئة مما كان معربا بالحركة قبل دخولها وهذا اولى مما قبله طردا للباب على نهج واحد واعلم ان الجار اذا دخل على لا التبرئة مع من ساء المنفي بعدها نحو قولك كنت بلا مال وغضبت من لا شيء وذلك لتعذر تقدير من بعدها اذ لا يجوز بلا من مال وايضا فان عمل لا انما كان لمشابهتها ان كما يجي وتوسطها تبطل المشابهة لان ان لا بد لها من التصدر وربما فتح نظرا الى لفظ لا فقيل كنت بلا مال وذلك كما هي مع لا الزائدة نظرا الى لفظها كما انشد الاخفش لو لم تكن غطفان لا ذنوب لها الى لامت ذوو احسابها عمرا فلا زائدة وقد اعرب ما بعد الاسم بها فما ظنك بجواز البناء مع عدم

زيادتها لكنه مع ذلك قليل ونحو قوله تعالى لا تثريب عليكم اليوم عند سيبويه وجمهور النحاة الظرف مع المنفي لا يتعلق بالمنفي والا كان مضارعا فانتصب كما في لا خيرا من زيد بل الظرف متعلق بمحذوف هو خبر المبتدا كما في قولك عليك درب واليوم معمول لعليكم ويجوز العكس وكذا قوله تعالى لا عاصم اليوم من امر الله خبر المبتدا وان كان جاز المعنى لا وجود عاصم على حذف المضاف وقوله من امر الله متعلق بما دل عليه لا عاصم اي لا يعصم من امر الله فلا تظنن ان مثل هذا الجار والمجرور متعلق بالمنفي وان اوهم ذلك في الظاهر بل مثله متعلق بمحذوف وكل مصدر يتعدى بحرف من حروف الجر يجوز جعل ذلك الجار خبرا عن ذلك المصدر مثبتا كان او منفيا كما تقول الا اتكال عليك واليك المصير ومنك الخوف وبك الاستعانة وما عليك المعول وليس بك الا النجاة ومنه لا تثريب عليكم وذلك لان الخبر المقدر ههنا اعني ما يتعلق به الجار فيه معنى المبتدا لتضمنه ضميره ولا يجوز مثل ذلك في اسم الفاعل فلا تقول بك مار على ان بك خبر عن مار فكذا قدرنا مدلول لا عاصم لقوله من امر الله ولقول لا مصليا في الجامع اذا نفيت من الوجود من توقع صلوته في الجامع اي ليس في الوجود من يصلي في الجامع ويجوز ان يكون مستقرا في الجامع من يصلي في غيره واذا قلت لا مصلي في الجامع فالمعنى ليس في الجامع مصلي سواء صلى في الجامع او في غيره هذا وحكى ابو علي عن البغداديين انهم يجيزون كون الظرف والجار في نحو لا امر بالمعروف ولا عاصم اليوم من امر الله من صلة المنفي المبني وفيه نظر لان المضارع للمضاف لا يبنى وذهب ابن مالك الى ان مثل هذا مضارع معرب لكنه اسرع بتوسعها بالمضاف قوله والثاني معرفا او مفصولا بينه وبين لا وجب الرفع والتكرير اعلم ان لا التبرئة انما يعمل لمشابهتها لان ووجه المشابهة ان ان للمبالغة في الاثبات اذ معناها التحقيق لا غير ولا التبرئة للمبالغة في النفي لانها لنفي الجنس فلما تواخيا في الطرفين اعني في النفي والاثبات شابهتها فعملت عملها وعملها مع هذه المشابهة ضعيف لوجهين احدهما ان اصلها التي هي ان انما يعمل لمشابهة الفعل لا بالاصالة فهي مشبهة بالمشبه والثاني ان الظاهر ان من ولا التبرئة ما بقا وساقطا لا مشابهة ومقاربة فعلى هذا القول انما لم يعمل في المعرفة لان وجه المشابهة وهو كونها لنفي الجنس لم يمكن حصوله فيها مع دخولها على المعرفة اذ ليس المعرفة لفظ جنس حتى ينتفي الجنس بانتفائها وكذا لم يعمل في المفصول بينه وبينها لما ذكرنا من ضعف عملها فلا يقدر على العمل في البعيد عنها وكذا لم تجر العمل في المفصول لم يجر بناؤه

ايضا لان الموجب للبناء تضمن من الاستغراقيه و دليل تضمنها لا التبرئه فلم يعد
دليلها ضعف امر التضمن ومن ثم قال ابن الفتحة اعرابية قال انما حذف التنوين لعدم
دلالة على التركيب وقد انتفى التركيب بالفصل و قيل انما لم تبن مع الفصل لانها
لما مرجا بعدى البناء من لا الى المنفى بسبب التركيب فاذا انتفى التركيب
انتفى التركيب انتفى تعدى البناء اليه ثم لقول وتجوز لما ذكرنا من ضعف عملها
ان يلغيها مع كون المنفى نكره غير مفصولة وتجب فى المواضع الثلثة اى التى
العمل فيها لا اما وجوبا كما فى المعرفة والمفصول واما جوازا كما فى النكرة
المتصلة تكرر ولا يجب ذلك اذا اعملها او بنت اسمها وذلك لان المقصود
قيام القرينه على كونها لنفى الجنس و عملها عمل ان او بناء اسمها كاف فى
هذا الغرض اذ لا يكون الا مع لا التبرئه فاما اذا الغيت فانه جعل تكريرها عليها
على كونها لنفى الجنس فى النكرات لان نفى الجنس هو تكرار النفى فى الحقيقة
واما فى المعارف فالتكرر جبران لما فاتها من نفى الجنس الذى لا يمكن ان يحصل
فى المعرفة واجاز ابو العباس و ابن كيسان عدم تكرر لا فى المواضع الثلثة
اما مع المعرفة فنحو لا زيد فى الدار وقولك لا نولك ان تفعل كذا واما مع المفصول
فنحو لا فيها رجل قال بك حرعا واستحف ثم ادب ركابها ان لا الينا رجوعها
واما مع المنكر المتصل فنحو لا رجل فى الدار قال وانت امرؤ منا خلقت لغيرنا
حيوتك لا نفع وموتك فاجع ومثله قولهم لا سوار وقوله فانا ابن قيس لا براح
وقوله تركتنى حين لا مال اعيش به وحين جن زمان الناس او كلبا واجيب
عن قولهم لا نولك ان تفعل كذا بمعنى لا ينبغى ان تفعله فهى فى المعنى هى
الداخلة على المضارع وتلك لا يلزم تكريرها والنول مصدر بمعنى التناول
وهو ههنا بمعنى المفعول اى ليس متناولك وماخوذك هذا الفعل اى لا ينبغى
لك ان تاخذه و تتناوله و تلبسه وقوله ان لا الينا رجوعها ولا نفع ولا براح
ولا مستصرخ ولا مال وقولهم لا سوار وقيل ان لا فى لا نفع وما بعده بمعنى
ليس وقد ذكرنا فى المرفوعات انه لم يثبت اعمال لا عمل ليس فالاولى حمل
ذلك على الضرورة والشذوذ فعلى هذا القول يجب فى الاختيار تكرير لا المهملة
الداخلة على غير لفظ الفعل الا فى موضعين احدهما ان يكون داخلة على الفعل
تقديرا وذلك اذا دخلت على منصوب لفعل مقدر نحو لا مرحبا اى لا
لقيت مرحبا ولا رحب موضعك مرحبا ولا اهلا اى لا اتيت اهلا ولا
سهلا اى ولا وطئت سهلا ولا نعمى اى لا انعم عليك نعمة وكذا لا مسرة

ولا كرامة او اذا دخلت على اسمية بمعنى الدعاء نحو لا سلام عليك ولا بك السوء
لان الدعاء بالفعل اولى لانه فى الاصل امر او نهى فكانه قيل لا سلمت سلاما كما ذكرناه
فى باب المبتدا ولا اصابك السوء واذا دخلت على قولك نحو لا نولك ان تفعل كذا
اى لا ينبغى كما مر وانما لم تكرر لا فى هذه المواضع لانها اذا دخلت على الفعل لم يجب
تكريرها الا اذا كان الفعل ماضيا غير دعاء نحو قوله فلا صدق ولا صلى على ما يجى فى
قسم الحروف وثانيهما ان يكون لا بمعنى غير مع احد ثلثة شروط احدها ان يدخل على لفظ
شئ سواء انجر بالاضافة نحو مررت بلا شئ او بحرف الجر اى حرف كان نحو ليت بلا شئ
وغضبت من لا شئ وما انت الا كلا شئ وحلفت من لا شئ او انتصب نحو انك
ولا شيئا سواء او ارتفع نحو انت لا شئ وثانيها ان يجر ما بعد لا بجار قبلها نحو كنت
بلا مال ولا يجر اذا لم يكن لفظ شئ لانها من حروف الجر ولم يثبت الجار ومالا فيه
واما قول جرير ما بال جهلك بعد الحلم والدين وقد علاك مشيب حين لا حين
فالاولى ان لا زائدة كما فى قولك فى شر لا حور سرى وما شعر اى علاك الشيب
فى وقت الشيب اى لم تشب قبل وانه اى وقت تكون فى ابانه و وقت الشيب
الاول من الثلثين الى ما فوقها مثلا فاضاف الاول الى الثانى اى لا سيما قال عليه و
ابو على لا غير زائدة على تاويل وقت لا وقت اللهو كما فوق الثلثين واما قول الشاعر
حنت قلوصى حين لا حين محن فحين الاول مضاف الى الجملة اى حين لا حين حين
حاصل وثالثها ان يعطف ما بعد لا على المجرور بغير كقوله تعالى غير المغضوب عليهم
ولا الضالين وقولك زيد غير فارس ولا شجاع و تقول ايضا زيد غير الفارس
ولا الشجاع والزمت التكرير ولا تخورات غير زيد ولا عمرو و قالوا الا انهم راعوا
صورة لا غير محولة بمعنى غير فانما يلزم تكريرها مع العلم واما المعرف باللام فان
التعريف فيه غير مقصود قصده فهو فى حكم المنكر وتجوز عدم تكريرها مع المنكر
قبل جعلها بمعنى غير نحو لا رجل ولا غلام رجل بخلاف العلم واما المعرف باللام مع
لا التبرئه فلا بد معه من تكريرها نحو لا الرجل فى الدار ولا المراة و تضعف هذا
التعريف بعد خروج لا الى معنى غير لضعفها ايضا بهذا الخروج فجوز عدم تكريرها
نحو انت غير الفارس ولا الشجاع والزمت التكرير قبل خروجها الى هذا اول
ذى حال مثل لا ظليل ولا يغنى من اللهب وقولك لا راكب والثانى ان اعم
من الاحوال فغير مسند الى حجه وجواز ترك التكرير مع الشرط الاول معلل بكره
استعمال لا مع شئ وهو مع الشرط الثانى معلل بعد لا عن اصلها اعنى كونها
للتبرئه وذلك بتعذر لعدم الاستغراقيه بعد لا لتعذر دخول حرف الجر على حرف

الخ فكذا اجاز حيث بلا زيد من غير تكرير مع العلم وهو مع الشرط الثالث معلل لكونها
كالمكررة لان غير بمعناها ولعل يكون لا مع معنى غير كونها لنفى الاسم الذى بعدها
كغير فلا يكون لها صدر الكلام وبكونها للتبرئة انها لنفى مضمون الجملة فيلزمها الصدر
واعلم انه قد تؤول العلم المشتهر ببعض الخلال بنكرة فتنتصب وينزع منه لام التعريف
ان كان فيه نحو لا حسن فى الحسن البصرى وكذا لا صعق فى الصعق او مما اضيف اليه
نحو لا امرء قيس ولا ابن زبير ولا تجوز هذه المعاملة فى لفظى عبد الله وعبد الرحمن
اذ الله وعبد الرحمن لا يطلقان على غيره تعالى حتى يقدر تنكيرهما قال لا اسم
للبلية للمطى وقال ارى الحاجات عند ابى حبيب نكدن ولا امية فى البلاد ولها
بالمنكر وجهان اما ان يقدر مضاف موغل فلا يتعرف بالاضافة لتوغله فى
الابهام وانما جعل فى صورة النكرة بنزع اللام وان كان المنفى فى الحقيقة هو
المضاف المذكور الذى لا يتعرف بالاضافة الى اى معرف كان لرعاية اللفظ
واصلاحه ومن ثم قال الاخفش على هذا التاويل يمتنع وصفه لانه فى صورة
النكرة فيمتنع وصفه بمعرفة وهو معرفة فى الحقيقة فلا يوصف بنكرة واما ان يجعل العلم
لاشتهاره بتلك الخلة كانه اسم جنس موضوع لافادة ذلك المعنى لان معنى قضية
ولا ابا حسن لها لا فيصل لها اذ هو كان فيصلا فى الحكومات على ما قال النبى عم
اقضاكم على فصار اسمه عليه السلام كالجنس المفيد لمعنى الفصل والقطع كلفظ
الفيصل وعلى هذا يمكن وصفه بالمنكر وهذا كما قالوا لكل فرعون موسى اى
لكل جبار قهار فيصرف فرعون موسى لتنكيرهما بالمعنى المذكور وجوز الفراء
اجراء المعرفة مجرى النكرة باحد التاويلين فى الضمير واسم الاشارة ايضا
نحو لا اياه هنا او لا هذا وهو بعيد غير مسموع **قوله** وفى مثل لا حول ولا قوة
الا بالله خمسة اوجه فتحهما ونصب الثانى ورفعه ورفعهما ورفع الاول على ضعف
ويكون لا بمعنى ليس وفتح الثانى يعنى اذا كررت لا مع ان عقيب كل منهما بلا فصل
نكرة جاز فى المجموع خمسة اوجه الاول فتحهما ووجهه ان يجعل لا فى الموضعين للتبرئة
مبنى اسمها كما لو انفرد كل منهما عن صاحبه فيجوز على مذهب سيبويه ان يقدر
بعدهما خبرا لهما معا اى لا حول ولا قوة لنا اى موجودان لنا لان مذهبه ان
لا المفتوح اسمها لا يعمل على ان فى الخبر فهما فى موضع الرفع فلا قوة مبتدأ
معطوف على مبتدأ والمقدر مرفوع بانه خبر المبتدأ لا خبر لا فيكون الكلام حينئذ
جملة واحدة نحو زيد وعمرو ضاربان ويجوز ايضا عنده ان يقدر لكل واحد منهما
خبرا اى لا حول موجود لنا ولا قوة موجودة لنا فيكون الكلام جملتين واما على مذهب

غيره وهو ان لا المفتوح اسمها عاملة فى الخبر عمل ان كما عملت فيه لا المنصوب اسمها
فيجوز ايضا ان يقدر لهما معا خبرا واحدا وذلك الخبر يكون مرفوعا بلا الاولى والثانية
معا وهما وان كانا عاملين الا انهما لما تماثلا فيجوز ان يعملا فى اسم واحد عملا واحدا
كما فى ان زيدا وان عمرا قائمان كانهما شئ واحد وانما امتنع ان يعمل عاملان مختلفان
فى حالة واحدة عملا واحدا فى معمول واحد قياسا على امتناع حصول اثر من مؤثرين
ويجوز ايضا عندهم ان يقدر لكل واحد منهما خبرا على حاله والثانى فتح الاول ونصب
الثانى على ان يكون لا الثانية زائدة لتاكيد نفى الاول كما فى قولك ما جاءنى
زيد ولا عمرو فكانك قلت لا حول وقوة كقوله فلا اب وابنا مثل مروان وابنه
على ما يجئ فلا يجوز عند سيبويه ان يقدر لهما خبرا واحدا بعدهما لان خبر لا حول مرفوع
عنده بالابتداء وخبر قوة مرفوع بلا لان المنصوب اسمها عاملة عنده فى الخبر وفاقا
لغيره فيرتفع الخبر بعاملين مختلفين ولا يجوز فتحه ان يقدر لكل منهما خبرا على حاله وعند
غيره فيجوز تقدير خبر واحد لهما لان العامل فيه عندهم اذا لا وحدها ويجوز ان يقدر
عندهم لكل خبرا والثالث فتح الاول ورفع الثانى على ان لا زائدة كما فى الوجه الثانى
الا ان العطف ههنا على المحل كما يجئ فى لا اب وابن فعند سيبويه يجوز ان يقدر لهما
معا خبرا واحدا لكونه خبر المبتدأ وعند غيره لا بد لكل واحد من خبر مفرد لئلا يجتمع
الابتداء ولفظ لا فى الخبر ويجوز ان يجعل لا غير زائدة بل لنفى الجنس لكن يلغيها عن
العمل لما ذكرنا قبل من جواز الغائها مع كون اسمها نكرة غير مفصولة لضعف لا فى العمل
وقد حصل ههنا شرط الالغاء كما تقدم وهو تكرر لا لان التكرر حاصل سواء الغيت
الاولى والثانية معا كما فى لا حول ولا قوة والغيت الاولى دون الثانية كما فى
لا حول ولا قوة على ما يجئ بعدها والغيت الثانية دون الاولى كما فى مسئلتنا وهى لا حول
ولا قوة وتقدير الخبر مع جعل الثانية لا التبرئة مثله مع جعلها زائدة سواء ولا نقول
ان لا الثانية ههنا يعمل عمل ليس كما قال بعضهم لما قدمنا انه لم يثبت فى كلامهم عمل
لا عمل ليس بل لم يروا الا كون الاسم بعدها مرفوعا والخبر محذوفا نحو لا براح
ولا مستصرخ فظنوا انها عاملة عمل ليس والحق انها لا التبرئة ملغاة للضرورة والرابع
رفعهما على ما ذكرنا انه يجوز الغاء لا التبرئة لضعف عملها ويلزمها التكرار كما تقدم
فيكون الاسمان مرفوعين بالابتداء ولا الثانية اما زائدة كما فى الوجه الثانى واما ملغاة
غير زائدة كلا الاولى ومذهب سيبويه وغيره فى تقدير الخبر فى هذا الوجه واحد اذ لا
عامل ههنا الا الابتداء فقط فاما ان يقدر لكل واحد منهما خبرا والكلام جملتان او
يقدر لهما معا خبرا والكلام جملة والخامس رفع الاول وفتح الثانى على ان لا الاولى

للمبني لكنها ملغاة لما ذكرنا من جواز ذلك لضعفها وقد حصل شرط الالغاء وهو التكرير
ولا يلزم مع تكررها ان يوافق الاسمان بعدها في الاعراب اذ التكرير هو الشرط
فقط وقد حصل كما ذكرنا فاذا تقرر هذا فلا حاجة الوجه بارا الى ذكر المصنف
من قوله ورفع الاول على ضعفها لكونها بمعنى ليس فاما لا لضعف هذا بل هو
مثل الوجه الثالث والرابع سواء في حصول التكرير ولطابق الاسمين اعرابا للبس شرط
ولا في الجمع للمبنى العبث فلم يبق فيها التنصيص على الاستغراق وبعد الحمل
في هذا الوجه كما في الثالث سواء على المذهبين **قوله** واذا دخلت الهمزة
لم يغير العمل ومعناها الاستفهام او العرض او التمني قال الاندلسي لا اعرف
احدا يقول بلحوق الف الاستفهام اداة النفي فيكون الالف لمجرد الاستفهام
بل لابد ان يكون اما للانكار او للتوبيخ او للتمني او للعرض وهذا الذي قاله مخالف
لظاهر قول سيبويه لانه قال اعلم ان لا في الاستفهام يعمل فيما بعدها كما يعمل فيه اذا
كانت في الخبر فمن ذلك قول حسان الا طعان ولا فرسان عادية الا تجشؤكم وسط
التنانير في المثل الا في ما حمل العرب يضرب لمن دل بعد عزه ولم يذكر سيبويه اعمال الا في
العرض كحاله قبل الهمزة بل ذكره السيرافي وتبعه الجزولي والمصنف ورد ذلك
الاندلسي وقال هذا خطأ لانها اذا كانت عرضا كانت من حروف الافعال كان
ولو وحروف التحضيض فيجب انتصاب الاسم بعدها في نحو الا زيدا تكرمه واما اذا كان
لا بمعنى التمني كقوله الا اسل الى حمر اسيرها الا اسل الى نصر بن حجاج فالمازني
والمبرد لا لحكمها حكم المجردة فيجوز عندهما العطف والوصف على الموضع نحو الا ماء
كثيرا الفعه والا ماء وحمر اسمها وخبرها عندهما اما ظاهرا او مقدر كما في المجردة
واختار المصنف والجزولي مذهبهما وقال سيبويه لا يجوز حمل التابع على الموضع
اذ التمني يعينها عن الخبر ويصير بمعنى اسمها ومعنى المفعول فمعنى الا علام امنى علاما
فلا تحتاج الى خبر لا ظاهر ولا مقدر فهو كقولك اللهم علاما اي هب لي علاما واما
الا لا اي اسمه فلا خلاف بينهم ان لفظه على ما كان عليه قبل الهمزة من النصب في
المضاف والمضارع له والبناء في المفرد المنكر واما قوله الا رجلا جزاه الله خيرا
يدل على محصلة تبيت فقال يونس نونه ضرورة وقال الخليل الا حرف تحضيض
كهلا وسنذكر في قسم الحروف والفعل محذوف اي هلا تروني رجلا وروي الا
في الا التي للتمني نحو الا رجل جزاه الله خيرا وروي الا رجل بالجر اي الا من رجل
قوله ونعت المبني الاول مفردا يليه مبني ومعرب رفعا ونصبا نحو لا رجل ظريف وظريف
وظريفا والا فالاعراب والعطف على اللفظ وعلى المحل جائز مثل لا اب وابنا

المنكر عن المنفي المبني لانه لا يقتصر على النعت الذي هي جوازا اذا جمع الشرائط بل رتبة
من حيث كونه هو المقصود ولعل ان لك فرق بين البدل والوصف بان الوصف مركب
مع الموصوف واما البدل فيجعل المبدل منه في حكم الساقط فلا يبنى البدل مركبا مع المبدل
منه لكونه في حكم الساقط ولا مع لا لانها داخلة على البدل في التقدير والتركيب امر لفظي لا
تقديري اقول قد تقدم انه لم يقم دليل على التركيب بين لا واسمها ولا بين الوصف والموصوف
واما عطف البيان فهو كالبدل كما يجيء في بابه ويذكر في باب البدل انه يجوز اعتبار الوصف البدل
تارة مستقلا واخرى غير مستقل في باب لا التبرئة وباب النداء كما تقول لا مثله احد ولا كزيد
رجل ولا كعمرو واحد قال امرؤ القيس ويلمها في هوا الجو طالبة ولا كهذا الذي في الارض مطلوب
وهذا يدل على انه يجوز رفع صفة المضاف حملا على المحل اذ لا فرق بين عطف البيان
والوصف واذا حملت على اللفظ لا مثله احدا ولا كزيد رجلا ويجوز ان يحمل اسم
مثل هذا على التمييز كما في قولك لي مثله رجلا وملؤه عسلا واما قول جرير لا كالعشية
زائرا ومزورا فقيل انتصاب زائرا بتقدير الفعل اي لا ارى كعشية اليوم اي كزائرا
عشية اليوم زائرا كما تقول لا رايت كاليوم رجلا وذلك ان العشية ليست بزائر حتى يكون عطف
بيان لها واقول مع تقدير كزائر عشية اليوم زائرا صار الاخر هو الاول كما في قولك لا
كالعشية عشية وعشية فيجوز ان يكون زائرا تابعا على اللفظ واما التاكيد فلا يجوز تاكيد المنفي
المبني تاكيدا معنويا لان المنكر لا يؤكد وذلك التاكيد كما يجيء في باب التاكيد وان كان لفظيا
فالاولى كما ذكرنا في المنادى كونه على لفظ المؤكد مجردا عن التنوين وجاز الرفع والنصب
كما ذكرنا هناك وان كرر مبني لا بلا فصل بين الاسم وذلك المكرر ثم وصف المبني
نحو لا ماء ماء باردا فان شئت جعلت الثاني نظرا الى كونه مكررا لفظيا وان شئت
اعربته رفعا ونصبا وذلك لانك لو وصفته صار مع وصفه كانه وصف للاول
كالحال الموطئة في نحو قوله تعالى انا انزلناه قرانا عربيا والاعراب في المكرر الموصوف
اولى نظرا الى كونه كالصفة من الاعراب في المكرر غير الموصوف واما وصف المكرر
اعني باردا فليس فيه الا الاعراب **قوله** ومثل لا اباله ولا غلامي له جائز تشبيها بالمضاف
لمشاركته له في اصل معناه ومن ثم لم يجز لا ابا فيها وليس بمضاف لفساد المعنى خلافا لسيبويه
يعني ان الاكثر ان يقال لا اب له ولا غلامين له فيكونان مبنيين على ما ذكرنا وجاء ايضا على
قلة لكن لا الى حد الشذوذ في المبني في جمع المذكر السالم وفي الاب والاخ من بين الاسماء
الستة اذا وليها لام الجر ان يعطى حكم الاضافة بحذف نون المثنى المجموع واثبات الالف
في الاب والاخ فيقال لا غلامي لك ولا مسلمي لك ولا اباله ولا اخاله فيكون معربا اتفاقا
واجاز سيبويه ان يكون نحو لا غلام لك مثله اعني يكون مضافا واللام زائدة فيكون معربا

ثم اعلم ان مذهب الخليل وسيبويه وجمهور النحاة ان هذا المذكور مضاف حقيقة باعتبار المعنى
فصل لهم اللام لا لفظا بين المضاف والمضاف اليه بل لعدم احالوا بان اللام ههنا مضافا
مقدرة وهذه الظاهرة تاكيد لتلك المقدرة كتيم اللالى في يا تيم تيم عدى على مذهب
من قال ان تيم الاول مضاف الى عدى الظاهر فيكون الفصل بين المضاف والمضاف
اليه كلا فصل فقيل لهم ما الذى حملهم فى هذه الاضافة على الفصل بين المضاف والمضاف
اليه باللام المقحمة لوكدا دون سائر الاضافات المقدرة باللام اجابوا بانهم قصدوا
نصب هذا المضاف المعرف بلا من غير تكررها تحقيقا وحق المعارف المنفية بلا الرفع
مع تكرر لا فصلوا بين المضافين لفظا حتى يصير المضاف بهذا الفصل كانه ليس
بمضاف فلا يستنكر نصبه وعدم تكرر لا والدليل على قصدهم لهذا الغرض انهم لا
يعاملون بهذه المعاملة المنفى المضاف الى النكرة فلا يقولون لا ابا لرجل حاله كذا او
لا غلامى لشخص بعينه كذا والدليل على انه مضاف قوله وقد مات سماح ومات مردد
وای كريم لا اباك يخلد فصرح بالاضافة وهو شاذ لا يقاس عليه فلا يقال لا اخاك
ولا يدك وقد جاء الفصل باللام المقحمة بين المضافين لا لهذا الغرض فى المنادى
وهو شاذ كقوله يا بؤس للجهل ضرارا لاقوام قال المص لا يجوز ان يكون مضافا
حقيقة اذ لو كان كذا لكان معرفة فوجب رفعه وتكرر لا والجواب لم يرفع ولم
يكرر لكونه فى صورة النكرة والغرض من الفصل باللام ان لا يرفع ولا يكرر فكيف
يرفع ويكرر مع الفصل باللام وقال ايضا لا اباك ولا اب لك سواء فى المعنى
اتفاقا ولا اب لك نكرة بلا خلاف فكذا يلزم ان يكون لا اباك اذ المعرفة
لا تواخى النكرة والجواب انهم اتفقوا على ان الجملتين اعنى لا اباك ولا اب لك
سواء ولم يتفقوا ان اباك واب لك بمعنى واحد اذ قد يكون المقصود من الجملتين
واحدا مع ان المسند اليه فى احدهما معرفة وفى الاخرى نكرة فالمسند اى خبر لا
فى اباك محذوف اى لا اباك موجودا واما فى لا اب لك فهو لك اى لا اب
موجود لك فالجملة الاولى بمعنى لا كان ابوك موجودا والثانية بمعنى لا كان لك
اب فمؤدى الجملتين واحد مع كون المسند اليه فى احدهما معرفة وفى الاخرى نكرة ثم
قال المص ان الوجه فى مثل ان يقال هو وان لم يكن مضافا للفساد المذكور
لكنه مشابه للمضاف فاعطى حكم المضاف من اثبات الالف فى ابا واخا وحذف
النون فى غلامى ومسلمى قوله لمشاركته له اى لمشاركته نحو لا اباك لا اباك المضاف
فى اصل معناه اى فى اصل معنى المضاف وذلك لان اصل معنى المضاف الذى هو
ابوك وكان يختص الاب بالمخاطب فقط ثم لما حذف اللام واضيف صار

قوله نعت مبتداء والاول صفته ومثنى خبره وقوله مفردا ثلثة حالان من الضمير فى مثنى
والعامل مثنى اى مبنى النعت اولا او لى مثنى لا فكان مفردا واحتراز سائر النعت المذكور
مع اتصاله عن لا التى هى سبب البناء اذ بها يقوم معنى الاستغراق الموجب لتضمين
من لاجتماع ثلثة اشياء فيه احدها كونه فى المعنى هو المنفى الذى وليها اعنى اسم لا وفى اللفظ
متصلا به والثانى كون النفى فى المعنى داخلا فيه لان المنفى فى قولك لا رجل ظريف هو
الظرافة لا الرجل وكان لا دخلت عليه وكانك قلت لا ظريف وكذا لم يبن صفة المنادى
فى يا زيد الظريف لان النداء متعلق بالموصوف والثالث قربه من لا التى هى سبب
البناء اذ الفاصل بينهما ليس الا واحدا هو هو فلسائر النعت اربع شرائط ان يكون نعت
المنفى بلا لا نعت المعرب احترازا عن نحو لا غلام رجل ظريف كريم وان يلى النعت المنفى
ولا يفصل بينهما فلا يبنى الوصف فى نحو لا غلام فيها ظريف وان يكون نعتا مفردا
فلا يبنى فى نحو لا رجل حسن الوجه وانما لم يبن نعت المعرب لانتفاء الوجه الاول من
الثلثة المذكورة ولم يبن النعت الثانى وما بعده لانتفاء الاول والثالث ولا يبنى
من النعت المفصول عن المنفى بغير النعت ايضا وانما لم يبن النعت المضاف والمضارع
له لانهما لا يبنيان اذا وليا لا اسمين لها فكيف يبنيان بجريهما مجرى اسمها ولا يقول
فى هذا النعت المبنى انه مركب مع المنعوت كخمسة عشر لانه يحتاج اذن فى دفع الاعتراض
الوارد فى جعل ثلث كلمات كلمة واحدة الى تكلفات مستهجنة وقال ابن برهان والسيرافى
بعضا من هذا النعت لا فى هذا الموضع خاصة مركبة مع المنفى بل هى داخلة على
الموصوف المركب مع صفته تعمل فى محلها كما تعمل فى خمسة عشر اذا قلت لا خمسة عشر
ولنا مندوحة على ما ذكرنا عن ارتكاب تركب لا مع المنفى فى هذا الموضع وفى غيره وعن
تركب المنفى ههنا مع نعته قوله ومعرب رفعا ونصبا سواء كانت الصفة مفردة
او مضافة او مضارعة لها وقال يحيى بن معط صفة المثنى المضافة منصوبة لا غير
نحو لا عندك كريم الحسب ولعله قاسها على صفة المنادى المثنى مضافة ولعارق ان
يفرق بان يا لو باشرت المضاف لم يكن فيه الا النصب فلزمه النصب لما وقع
صفة ما باشره ويجوز فى المضاف الذى باشره لا الرفع وذلك اذا كرر نحو لا غلام
رجل فى الدار ولا غلام امراة فلم يلزمه النصب لما وقع صفة ما باشره وايضا الضم
فى المنادى بناء وكان محل وصفه المضاف الذى يجب نصبه لو وقع منادى
على النصب الذى هو حركته الاعرابية واجبا بخلاف المنفى بلا فان الفتح فيه بناء
على قول واعرابى ضعيف على آخر والرفع اعرابى فكان محل وصفه المضاف الذى
لا يمنع رفعه ولو وقع منفيا على الرفع الذى هو حركته الاعرابية جائزا وذهب ابن

برهان الى ان اسم لا اذا انتصب بكونه مضافا او مضارعا له لم يجز رفع وصفه بل الواجب
نصبه كالموصوف والى هذا ذهب المص كما مر فى خبر لا التبرئة وذهب ابن برهان
ايضا الى ان رفع وصف مسمى لا فى نحو لا غلام ظريف دليل على ان لا غير عاملة لا فى محل
الاسم ولا فى الخبر بل هى ملغاة والخبر المقدر مرفوع بكونه خبر المبتدا اذ لو عملت النصب
فى المبتدا وهى مغيرة معنى الكلام لكانت كليت ولعل وكان ونحوها فلم يجز رفع او صاف
اسمائها لكن لانتقاض معنى الابتداء معها كلها ولقائل ان يفرق بين لا وبين ليت ولعل
ونحوها لضعف عمل لا الا ترى انه يبطل بالفصل وبدخولها على المعرفة وتجويز الالغاء
مع التكرير ومن دونه ايضا على راى المبرد فهى عامل ضعيف يعمل لمشابهة المشبه اعنى
ان مشابهة ضعيفة فلا جرم تجوز اعتبار اعراب اسمها الاصلى اعنى الرفع فعلى هذا يجوز
لا غلام او لا علام رجل ظريف حسن الوجه فيرفع وصف المنفى مضافا كان المنفى او
مفردا ومضافا كان الوصف او مفردا هذا والاعراب فى النعت المذكور اكثر من
البناء وانما جاز الرفع حملا على المحل بل كان هو القياس لان التوابع يتبع متبوعاتها
فى الاعراب لا فى الحركة البنائية نحو جاءنى هولاء الكرام بالرفع وانما جاز النصب حملا
على الحركة البنائية لمشابهتها للاعرابية لعروضها مع عروض لا ورواله بزواله
فكانها عاملة محدثة لها كما مر فى نحو يا زيد الظريف ويجوز ان يقول ان النصب فى الصفة
حملا على محل اسمها المنصوب لانها تعمل عمل ان فمحل اسمها المبنى رفع ونصب قوله
والعطف على اللفظ وعلى المحل جائز لما قلنا فى الصفة سواء وهذا اذا لم يكن المعطوف
معرفة فان كان معرفة فرفعه واجب نحو لا غلام لك والعباس وكذا فى سائر التوابع
المنفى المبنى ومن قال رب شاة وسخلها لم يمنع نحو لا غلام واخاه لان مثل هذا المضاف
نكرة كما يجئ فى باب المعرفة ولا يجوز البناء فى المعطوف كما جاز فى الوصف لانتفاء
مصحح البناء وهو ما ذكرنا من اجتماع الامور الثلثة فلا يجوز لا اب وابن كما قلت فى
النداء يا زيد وعمرو وذلك لضعف لا عن التاثير الا فيما يليها وكان حكم ما يليه
اى النعت المذكور على انه قد نقل نحو لا رجل وامراة بالفتح فى المعطوف وهذا قول
من جعل العامل فى خبر المسمى نفس لا لا الابتداء ان لا يجوز رفع العطف حملا على المحل
الا بعد الخبر كما فى ان وقال الاندلسى الذى نفى من التوابع بعد الوصف والعطف جملا
هى البدل وعطف البيان والتوكيد اللفظى فلا نص لهم فيها لكن ينبغى ان يكون حكمها
مع اسم لا حكمها مع المنادى المضموم ففى البدل يجوز البناء ان كان مفردا
نكرة لا رجل صاحب لى وقال ابن مالك البدل ان كان نكرة مرفوعا ومنصوبا
وان كان معرفة وجب رفعها وقول الاندلسى اقرب اذا لم نفصل البدل المعرد

بشر ومثلهم حال من بشر تقدم عليه وجوز الكوفيون انتصابه على الظرف اى فى
مثل حالهم وفى مثل مكانهم من الرفعة وروى ما مسا من عصب قالوا ونحو قوله لواك حسين
حلف حرا وما بالحراب ولا الحلس دليل على جواز تقديم الخبر المنصوب اذ الا
لا تدخل الا على الخبر المنصوب دون المرفوع وعلى هذا منع ابو على والزمخشرى امتناع
دخولها على خبر ما التميمية واجازه الاخفش وهو الوجه لانها تدخل بعد ما المكفوفة
بان اتفاقا نحو ما ان زيد بقائم قال لعمرك ما ان ابو مالك بواه ولا بضعيف قواه
ومنع ابو على والاخفش دخولها على خبر ما المتقدم خلافا للربعى والبيت المذكور
شاهد له ولا يمنع دخول الباء فى خبر ليس غير انتقاض النفى بالا وذلك لان الباء لتاكيد
النفى ولا تدخل بعد انتقاضه وقد تدخل هذه الباء على خبر مبتدا بعد هل نحو هل زيد
بخارج وفى الخبر المنفى فى باب ظن نحو ما ظننته بخارج وقد يزاد فى خبر لا التبرئة نحو لا خير
بخير بعده النار وقيل هى بمعنى من وقد زيدت فى الحال
المنفية نحو ما جاءنى زيد براكب وفى خبر ان الاسمية بعد باب راى منفيا كقوله تعالى اولم
يروا ان الله الذى خلق السموات والارض ولم يعى بخلقهن بقادر وقد يزاد بعد ليت
قال يد مت على لسان كان منى فليت بابه فى جوف عكم وما يبطل عمل ما ان تقدم ما
ليس بظرف على الاسم المتقدم على الخبر فلا يجوز ما زيدا عمرو ضاربا بخلاف ما اذا كان
ظرفا كقوله تعالى ما منكم من احد عنه حاجزين وقال الكوفيون الاسمان بعد ما مبتدا
وخبر وانتصاب الثانى بنزع الخافض اعنى الباء وليس بشئ لان الباء زائدة فاذا لم
يعتد بها لم يحكم بكونها محذوفة وايضا ليس المجرور بها مفعولا حتى ينتصب بالمفعولية مع
حذف الجار ووصول الفعل اليه كما فى استغفرت الله ذنبا وذلك لان النصب
ليس بنزع الخافض بل الناصب هو الفعل وشبهه بنصب المجرور محلا لكونه مفعولا ولا
يمكن نصبه لفظا لسبب الجار فاذا عدم الجار ظهر عمله المقدر هذا مع ان حذف الجار
ونصب المفعول بعده ايضا ليس بقياس الا مع ان وان واجاز الاخفش حذف
اسم ما اسما عدل موجب نحو ما قائما الا زيد اى ما احد قائما الا زيد وليس بشئ
لما ذكرنا ان المستثنى فى المفرغ قائم مقام زيد اى ما احد قائما الا زيد وليس بشئ
المستعد المقدر فيكون قد عمل ما على هذا فى الاسم مع تاخره عن الخبر وانتقاض النفى
واحد منهما مبطل لعملها فكيف اذا اجتمعا ولا يجوز ان يقال ما الا زيد قائما لتقدم
المستثنى المفرغ على الحكم وايضا لا يعمل ما مع الفصل بينها وبين معمولها بغير الظرف
ومع انتقاض النفى قوله واذا عطف عليه اى على خبر ما سواء كان منصوبا او مجرورا
بالباء الزائدة قوله بموجب ذلك اذا عطف عليه بل او لكن لانها للاثبات

المضاف معرفة فقى ابوك تخصص اصلى وتعريف حادث بالاضافة كما يجئ فى باب الاضافة
ذاك لك لسارك ابوك فى التخصص الذى هو اصل معناه ومن ثم لم تجرِ اى من جهة
ان اعطاه حكم المضاف لمشاركته له فى اصل معناه لم تجر لا اباً فيهما ولا رقيبى
عليها لان المضاف قبل الاضافة لم يكن بمعنى فى وعلى قوله لفساد المعنى
ان المعرف لا يكون بمعنى المنكر كما ذكرنا من تقديره ولو كان كما ذكر المصنف لجاز
ايضا فى المنكر لا اباً اجل طويل ونحوه تشبيها بالمضاف ولم تخصص هذا الحكم بالمعرف فاذا
قلت لا غلامين ظريفين لك لم تحذف النون من غلامين اتفاقا اما على مذهب
النحاة فلامتناع الفصل بين المضاف والمضاف اليه بعد المضاف واما على
مذهب المصنف فلا فصل بين شبه المضافين بما لا يفصل به بينهما واما ان فصلت
بالظرف او الجار والمجرور الناقص دون الظرف المستقر نحو لا يدى بها لك ولا
غلامى اليوم لك فاجازه يونس اختيارا لان الفصل به كلا فصل لكثرة التوسع
فى الظروف ولم تجزه سيبويه والخليل بل اوجبا اثبات النون الا لضرورة الشعر
كما فى قوله كان اصوات من ايغالهن بنا اواخر الميس اصوات الفراريج قوله
وتحذف فى مثل لا عليك اى لا باس عليك اى وتحذف اسم لا فى لا عليك ولا
تحذف الاسم الا مع وجود الخبر كما لا تحذف الخبر الا مع وجود الاسم لئلا يكون
اجحافا وقولهم لا كزيد ان جعلنا الكاف اسما جاز ان يكون كزيد اسما والخبر محذوف
اى لا مثله موجود وجاز ان يكون خبرا اى لا احد مثل زيد وان جعلناه حرفا فالاسم
محذوف اى لا احد كزيد قوله خبر ما ولا المشبهتين بليس هو المبتدا بعد دخولهما
وهى حجازية واذا زيدت ان مع ما او انتقض النفى بالا او تقدم الخبر بطل العمل وان
عطف عليه بموجب فالرفع قوله هو المبتدا بعد دخولهما اى بعد دخول ما فى مسندها
ولا فى مسندها لا انهما تجتمعان معا والاعتراض عليه كما فى خبر كان قوله وهى
حجازية اى هذه اللغة وهى اعمال ما ولا عمل ليس وقد ذكرنا انهم لا ينقلون عن احد
لا عن الحجازيين ولا عن غيرهم رفع اسم لا ونصب خبرها فى موضع فاللغة الحجازية
اعمال ما وحدها دون لا عمل ليس بشروط تجئ وغير الحجازيين وهم بنو تميم لا يعملونها
مطلقا قوله واذا زيدت ان مع ما هذه شروط عملها عمل ليس احدها ان لا يليها
ان قوله وما ان طبى جبن ولكن منايانا ودولة آخرينا اعلم ان الاصل فى ما ان لا تعمل
كما فى لغة بنى تميم اذ قياس العوامل ان تختص بالقبيل الذى تعمل فيه من الاسم او الفعل
ليكون متمكنة بثبوتها فى مركزها وما مشتركة بين الاسم والفعل واما الحجازيون فانهم اعملوها
مع عدم الاختصاص لقوة مشابهتها لليس لان معنيهما سواء فى الحقيقة كما

بعد النفى كما يجئ فى باب حروف العطف قوله فالرفع اى الرفع واجب وذلك لزوال
علة العمل وهى النفى وقد ذكرنا وجه الرفع فيه فى باب الاستثناء فلا نعيده وقال عبد القاهر
هو خبر مبتدا محذوف اى ما زيد بقائم لكن هو قاعد فعلى هذا ليس هذا عنده مما نحن
فيه اى من باب عطف المفرد على المفرد ولا يمكن ان يكون منه لامتناع عطفه عنده
على الخبر وحده اذ يلزمه النصب عنده فهو على هذا من باب القطع كما يجئ فى باب
العطف وقال ابن جعفر هو عطف على التوهم لانه كثيرا ما يقع خبرها مرفوعا عند ما
يعزل عن العمل فتوهموا ان الاول مرفوع وهذا كتوهم الخفض فى نحو قوله مشائيم ليسوا
مصلحين عشيرة ولا ناعب الا ببين غرابها وليس ما ذهب اليه بشئ لان مثل ذلك ليس
بمطرد ولا فى سعة الكلام واذا عطفت على خبرها او خبر ليس المجرور بالباء معا نحو ما
زيد بقائم ولا قاعد جاز فى المعطوف الجر حملا على اللفظ والنصب حملا على المحل قال تعالى
فلسنا بالجبال ولا الحديدا ويجوز الرفع على ان يكون من باب عطف
الجملة على الجملة والمبتدا محذوف اى ولا هو قاعد وقد يجر المعطوف على خبرهما
المنصوب ايضا مع الرفع والنصب نحو ما زيد قائما ولا قاعد ولا قاعدا وذلك
للتوهم المار لكثرة دخولها على خبرهما وذلك كما فى قوله مشائيم ليسوا مصلحين البيت
اما فى غير خبرهما نحو هل زيد خارج او داخل بالجر فضعيف نادر لانه لا يكثر الباء فى
مثله حتى يكون المعدوم كالثابت وقد يعامل بهذه المعاملة فى المعطوف على منصوب
اسم الفاعل لشرط اتصال المنصوب باسم الفاعل على توهم اضافته اليه نحو زيد ضارب
عمرا وبكر وان عطفت على خبر ليس او ما المنصوب وصفا مسندا مرفوعه الى ضمير
اسمهما نحو ما زيد قائما ولا قاعدا غلامه جاز لك فى ذلك الوصف وجه آخر
وهو ان ترفعه على عطف جملة ابتدائية متقدمة الخبر على الجملة التى هى ما زيد قائما لا على
زيد قائما فيكون عطف اسمية على اسمية ويجوز مثل ذلك سواء فى نحو ما كان زيد قائما ولا قاعد
غلامه فيكون عطف اسمية على فعلية ويكون مضمون المعطوف عليه ههنا ماضيا لان كان
لنفى الماضى ومضمون المعطوف حال لانه ليس منفيا على كان بل هو كقولك غلامه
قاعد وظاهره الحال واما فى ما وليس فمضمون المعطوف والمعطوف عليه حال وقعت
الوصف الذى بعد حرف العطف او نصبه لان ما وليس للنفى المطلق فظاهرهما
الحال وتقول على هذا ما كان زيد قائما ولا عمرو قاعدا او قاعد فاذا نصبت فالقيام
والقعود فى الحال واما فى ما زيدا وليس زيد قائما ولا عمرو قاعدا او قاعد منتفيان
فى الماضى واذا رفعت فالقيام منتفيان فى الماضى والقعود فى الحال واما فى ما زيد
وليس زيد قائما ولا عمرو قاعدا او قاعدا فالجملتان حاليتان رفعت قاعدا

ذكرنا في باب الاستثناء وعند النحاة ان ما وليس كلاهما لنفي الحال والحق انهما لمطلق
النفي كما تجيء في الافعال الناقصة فلما كان قياس اعمالها ضعفها العرب لما دلي
عارض فمن ذلك مجيء ان كما بعدها وانما عزلها لانها وان كانت زائدة لكنها تاح
ان النافية لفظا وكان ما النافية دخلت على نفي والنفي اذا دخل على النفي
افاد الايجاب فصارت ان كالا الناقصة لنفيها النافية دخلت على نفي في
نحو ما زيد الا منطلق وقد يجوز ان يقال انما العزلت للفصل بينها وبين معمولها
بغير الظرف وقد جاءت ان بعدها غير كافة سدود او هو عند المبرد قياس
انشد ابو علي ما عدا ما ان اسم ذهبا ولا الله صرفا ولكن اسم الحرف وان
العارلة عند الكوفيين نافية لا زائدة ولعلهم يقولون هي نافية زيدت لتاكيد
نفي ما والا فان النفي اذا دخل على النفي افاد الايجاب ورد عليهم بانه لا يجوز
الجمع بين حرفين بمعنى المعنى الا مفصولا بينهما كما في نحو ان زيدا لقائم وا
الجمع بين اللام وقد في نحو لقد سمع الله مع ان في كليهما معنى التحقيق مع ان اللام
مع ان في الا معنى التحقيق فلان قد ليسها معان اخر ان وهما التقريب
والتوقع فلم يكن لمحض التحقيق وكذا في الا معنى التنبيه ايضا وانشد الفراء
الا واري ما ان لا الا منها بالجمع بين ثلاثة احرف نافية والرواية لارى ما ان ما لها
ومما لعزلها عن العمل انتقاص نفيها لان عملها انما كان لاجل النفي الذي
به شابهت ليس فكيف يعمل مع زوال المشابهة ونقل عن يونس انه يجيز اعمالها
مع انتقاص نفيها بالا وانشد في ذلك وما الدهر الا منجنونا باهله وما
طالب الحاجات الا معذبا واجيب بان المضاف محذوف من الاول
اي دوران منجنون وكذا معذبا مصدر كقوله تعالى ومزقناهم كل ممزق
فيكون مثل قولك ما زيد الا سيرا على ما مضى في المفعول المطلق ومن
ذلك ان يتقدم نفس الخبر ظرفا كان او غيره نحو ما قائم زيد وما في الدار زيد
وذلك لضعفها في العمل فلا تتصرف بان يعمل النصب قبل الرفع كالفعل
وقال ابن عصفور ومنعه العبدي لا تبطل عملها اذا كان الخبر المتقدم
ظرفا او جارا او مجرورا لكثرة التوسع فيه كما يعمل ان واخواتها قال ابو علي
زعموا ان قوما جوزوا اعمالها متقدمة الخبر ظرفا كان او غيره قال الرضي لا اعمال
عندي هو القياس لبقاء معنى النفي واما قول الفرزدق فاصبحوا قد اعاد الله
دولتهم اذ هم قريش واذ ما مثلهم بشر فان سيبويه حكى ان بعض الناس ينصبون
مثلهم وقال هذا لا يكاد يعرف وقيل ان خبر ما محذوف اي اذ ما في الدنيا

او نصبه لما ذكرنا فنصب قاعدا في المواضع الثلاثة اعني مع ما كان وليس وما على
عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر ورفعه على عطف الجملة على ما كان زيد قائما وليس زيد
قائما وما زيد قائما وتجوز في ما زيد قائما ولا قاعدا ابوه برفع قاعدا ان يكون على عطف
الاسم والخبر على الاسم والخبر الا انه لما تقدم الخبر في المعطوف بطل عمل ما ولا يجوز
ذلك في ما كان زيد قائما ولا قاعدا ابوه ولا في ليس اذ لا تبطل عملهما بتقدم خبرهما
على اسمهما بل يجب ان يكون ذلك فيهما على عطف الاسمية على الفعلية وتجوز في نصب
قاعدا في ليس زيد قائما ولا قاعدا ابوه ان يكون لاجل عطف الخبر على الخبر ولو
فاعله وتجوز هذا الوجه في ما زيد قائما ولا قاعدا ابوه وان يكون لكونه خبرا مقدما على الاسم
ولا يجوز هذا الوجه في ما وتجوز في هذه المسئلة جر المعطوف على توهم الجر في المعطوف عليه
ويكون عطفا للمفرد على المفرد ولو جعلناه على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر جاز
في ليس على تقدير جواز العطف على عاملين مختلفين على ما يجيء من مذهب الاخفش و
جار في ما على تقدير جواز دخول الباء على خبر ما المتقدم وكذا ان اظهرت الباء
في هذه المسئلة في قائما نحو ليس زيد او ما زيد بقائم او لا قاعد ابوه جاز لك في ابوه
الاسم مكررا فقلت ما زيد بقائم ولا قاعد زيد فالرفع اجود من النصب والجر لان الكلام
مع الرفع جملتان ومع النصب والجر جملة واحدة وتكرار الاسم في الجملة الواحدة ضعيف
غير كثير نحو زيد ضربت زيدا على اقامة الظاهر مقام الضمير لان الضمير اخف الا ان يكون
في موضع التفخيم نحو قوله تعالى القارعة ما القارعة واما في الجملتين فكثير وان اصلها
كقوله تعالى لن نؤمن حتى نؤتى مثل ما اوتي رسل الله الله اعلم وان جعلت موضع السبب
اسمه بلا ضمير يرجع الى الاسم نحو ما زيد قائما عمرو وعمرو ابو زيد لم يجز لانك لم تجعله في اللفظ
مربوطا به بخلاف تكرار الاسم في نحو ما زيد ضارب زيد فان فيه ربطا بتكرار الاسم
لفظا فكذا جاز مع ضعفه كما ذكرنا ولو قلت ما ابو زينب ذاهبا ولا مقيمة امها لم يجز
نصب مقيمة امها لخلوها مع المرفوع عن العائد الى الاسم اي ابو زينب وان جعلت موضع
السبب اجنبيا نحو ما زيد بقائم او قائما ولا قاعد عمرو فليس مع ما نصب قاعد الا ان عمرا
لا يصلح ان يكون فاعلا لقاعد على عطف الخبر على الخبر لان المعطوف حكمه حكم المعطوف عليه
فيما يجب له وقد وجب في المعطوف عليه ان يكون فيه او معموله ضمير يرجع الى اسم ما
لكونه مسندا فكذا يجب في المعطوف الذي هو قاعد ولا ضمير فيه لو رفع عمرو ولا في معموله
فاذا لم يجز عطف الخبر على الخبر لم يبق الا عطف الجملة على الجملة فوجب اما رفع قاعد لتقدمه
على الاسم او جره ان جوزنا دخول الباء على خبر ما المتقدم على الاسم على ما هو مذهب الرضي
هذا في ما واما في ليس فيجوز نصب قاعد على عطف الاسم والخبر على الاسم والخبر ويجوز

الرفع على عطف الاسمية على الفعلية ويجوز الجر على ما ذهب اليه الاخفش من تجويز العطف على
عاملين مختلفين لانه لا شرط في المعطوف عليهما ما شرطه المصنف من كون الاول مجرورا
والثاني منصوبا او مرفوعا كما يجئ في باب العطف وبعض القدماء منع من نحو ما زيد
قائما ولا عمرو ذاهبا وكذا في ليس بناء على ان العطف لا يجوز الا بتقدير العامل بعد
العاطف ولا يجوز وما لا عمرو ذاهبا وبعض سيبويه عليهم ذلك بجواز ما زيد لا
ابوه ذاهبين اجماعا والعامل في المعطوف عنده هو العامل في المعطوف عليه لا
المقدر كما يجئ في التوابع واجاز المبرد اعمال ان النافية عمل ليس مستشهدا بقوله ان
هو مستوليا على احد الا على اضعف المجانين وليس بمشهور وجميع النحاة جوزوا
اعمال لا عمل ليس على التردد وفيه النظر الذي يكرر ذكره قال الاندلسي ينبغي في لا
العاملة عمل ليس مراعاة الشروط المعتبرة لاعمال ما ان هي فيها اولى فانها اضعف من
ما قال لكن النحاة لا يذكرون في كتبهم لها شرطا الا واحدا وهو كون معمولها نكرة اسما كان
او خبرا قال ومن راى اعمال ان عمل ليس يعتبر ايضا هذه الشروط وقد يلحق التاء
لا نحو لات فيختص بلفظ الخبر مضافا الى نكرة نحو لات حين مناص وقد يدخل على لفظة او
ان ولفظة هنا وقال الفراء يكون مع الاوقات كلها والمد ولات ساعة مندم والتاء
في لات للتانيث كما في ربت وثمت قالوا اما لتانيث الكلمة اي لا او لمبالغة النفي كما
في علامة فاذا ولها حين فيصير اكثر من رفعه ويكون اسمها محذوفا وحين خبرها اي لات
الحين حين مناص ويعمل عمل ليس لمشابهتها له بكسع التاء لها ولصيرها على عدد احرفه
ساكنة الوسط ولا يجوز ان يقال باضمار اسمها كما يجئ في نحو عبد الله ليس منطلقا لان
الحرف لا يضمر فيه وان شابه الفعل اذا رفعت حين على قلته فهو اسم لا والخبر محذوف
اي لات حين مناص حاصلا ولا يستعمل الا محذوفه احد الجزئين هذا قول سيبويه وعند
الاخفش ان لات غير عاملة والمنصوب بعدها بتقدير فعل فلات حين مناص اي لا
ارى حين مناص والمرفوع بعدها مبتدا محذوف الخبر وفيه ضعف لان وجوب حذف
الناصب وخبر المبتدا له مواضع معينة ولا يمتنع دعوى كون لات هي لا التبرية
ولعدم لزوم تكررها اضيف الى حين فاذا انتصب حين بعدها والخبر محذوف كما
في لا حول واذا ارتفع فالاسم محذوف اي لات حين حين مناص كما في لا عليك
ونقل عن ابي عبيد ان التاء من تمام حين كما جاء العاطفون تحين ما من عاطف والمطعمون
زمان ما من مطعم وفيه ضعف لعدم شهرة تحين في اللغات واسمار لات حين وايضا
فانهم يقولون لات اوان ولات هنا ولا يقال وتاوان ولا تهنا واما لات اوان
بكسر النون فعند الكوفيين لات حرف جر كما ذكر السيرافي عنهم وليس بشئ اذ لو كان

جرا لو غيرا وان واختصاص الجار ببعض المجرورات نادر ولم يسمع لات حين مناص بجر
حين الا شاذا وايضا لو كان جارا لكان لا بد له من فعل او معناه يتعلق به واوان
عند السيرافي والمبرد لكونه مضافا في الاصل الى جملة فمعنى قوله طلبوا صلحنا ولات
اوان فاجبنا ان ليس حين بقاء اي لات اوان طلبوا ثم حذفت الجملة وبني اوان
على السكون ثم ابدل التنوين عن المضاف اليه كما في يومئذ فكسرت النون لسكونه سواكن
كما كسر دال اذ ولقول حذفت الجملة وبني على الكسر لا على السكون لئلا يلزم اجتماع
ساكنين ثم الى تنوين العوض ولا يعوض التنوين في المبنيات من المضاف اليه الا اذا
كان حمله فلا يقال في نحو من قبل ان اوان مجرور عن المقدرة بعد لات اي لات من اوان
فكذا ولات حين مناص على القراءة الشاذة كما قالوا لا رجل اي لا من رجل واما لات
هنا فهنا في الاصل للمكان استعير للزمان قال حيث لوارت وهو مضاف الى الجملة
الفعلية وقد يقطع عن الاضافة قال اي انزل الاظعان عنك نعم لات هنا ان ذلك
مسح اي ليس هذا المسح ورفع بالعدا الا في نحو ليس الطيب الا المسك لغة تميم وذلك لحملهم
ليس على ما وقال ابو علي في ليس ضمير الشان والجملة بعدها خبرها ولا يطرد ذلك لعدم لورود
في كلامهم نحو الطيب ليس الا المسك بالرفع وجوز ايضا ان يكون الا المسك نعتا
من الطيب او صفة له والخبر محذوف اي ليس الا المسك في الدنيا ويشكل ذلك بلزوم
حذف خبرها بلا ساد مسده اذا ولم يثبت **قوله** المجرورات هو ما اشتمل على
علم المضاف اليه لما شرحه ما مضى في حد المرفوعات وعلم المضاف اليه كما مضى
الفتح والكسر والتاء **قوله** وهو المضاف اليه كل اسم نسب اليه شئ بواسطة حرف
جر لفظا او تقديرا مرادا اي الاحرف ولا على ان المجرور بحرف جر ظاهر مضاف اليه وقد سماه
سيبويه ايضا مضافا اليه وقد سماه سيبويه ايضا مضافا اليه لكنه خلاف ما هو المشهور من
اصطلاح القوم فانه اذا اطلق لفظ المضاف اليه اريد به ما انجر باضافة اسم اليه بحذف
التنوين من الاول للاضافة واما من حيث اللغة فلا شك ان زيدا في مررت بزيد مضاف اليه
اذا اضيف اليه المرور بواسطة حرف الجر قوله لفظا نحو زيد في مررت بزيد وقوله او تقديرا
نحو غلام كما في زيد وخاتم فضة والظاهر ان انتصاب لفظا وتقديرا على الحال وذو الحال
حرف جر وان كان نكرة لاختصاصه بالاضافة والعامل معنى واسطة اي موصل بالحرف
ظاهرا ومقدرا وقوله مرادا حال بعد حال اي مقدرا مرادا قال احترز بمرادا
عن المفعول فيه والمفعول له لان حرف الجر مقدر فيهما لكنه غير مراد وللقائل ان يقول ان
اردت انه غير مراد معنى فلم لا يراد معنى الظرفية والتعليل فيهما ظاهر وايضا انت مفرد بعد مقدر
الحرف فيهما وكل مقدر مراد معنى اذ لا معنى له الا هذا وان اردت انه غير مراد لفظا اي

يليس في حكم الملفوظ به حيث لم يجره المقدر في الاضافة مرادا اي عمله وهو الجر بل كان كما
قلت المضاف اليه كل اسم صفته كذا مجرور بحرف جر مقدر فيكون على نحو ما اكثر من حدهم
المعرب بانه ما يختلف آخره ويفضي الى الدور لما ارسهم اذ كون المضاف اليه مجرورا يحتاج
الى معرفة حقيقة المضاف اليه حتى اذا عرفت حقيقته جر بعد ذلك كما قلت في الفاعل انما
يحده لتعرف فيرفع ثم جعلت في حدك معرفة حقيقته محتاجة الى كونه مجرورا اذ معنى
مرادا على ما ذكرنا مراد عمله اي الجر واعلم ان المضاف اليه اضافة لفظية خارج عن هذا
الحد اذ ليس الوجه في قولنا زيد حسن الوجه مضافا اليه حسن بتقدير حرف الجر بل هو
وكذا في ضارب زيد لان ضارب وان كان مضافا الى زيد لكنه نصبه لا لحرف الجر
كما كان مضافا اليه من حيث المعنى حين نصبه ايضا ولم يحتج في اضافته اليه لا في حال
الاضافة ولا قبلها الى حرف جر بلى قد يدعم اسم الفاعل بحرف الجر في بعض المواضع
وان كان من فعل متعد بنفسه نحو انا ضارب لزيد لكونه اضعف عملا من الفعل هذا
وفي العامل في المضاف اليه خلاف بينهم كما مر في اول الكتاب وفي العامل في المضاف
اليه اللفظي اشكال ان قلنا العامل هو الحرف المقدر اذ لا حرف فيه مقدرا وكذا
ان قلنا معنى الاضافة لانا لا نريد بها مطلق الاضافة اذ لو اردنا ذلك لوجب الجر في
الفاعل والمفعول والحال وكل معمول للفعل بل نريد الاضافة التي تكون بسبب حرف
الجر وكذا ان قلنا ان العامل هو المضاف لان الاسم على ما قال ابو علي في هذا الباب
لا يعمل الجر الا لنيابته عن الحرف العامل فاذا لم يكن حرف فكيف ينوب الاسم عنه
ويجوز ان يقال عمل الجر لمشابهته للمضاف الحقيقي بتجرده عن التنوين والنون لاجل
الاضافة قال جار الله الاضافة مقتضية للجر والفاعلية للرفع والمفعولية للنصب وهي
غير العوامل يعني ان العامل ما به يتقوم هذه المعاني المقتضية كما تقدم في اول الكتاب وانما
نسب العمل الى ما يتقوم به المقتضي لا الى المقتضي فقيل الرافع هو الفعل ولم يقل هو الفاعلية
لكون المقتضي مراجحا معنويا وما يتقوم به المقتضي امرا ظاهرا جليا في الاغلب

قوله فالتقدير ان يكون المضاف اسما مجردا تنوينه لاجلها قال في الشرح العرض انه
يدرج فيه اللفظي والمعنوي ثم يفصل المعنوي عن اللفظي بقوله بعد فالمعنوية ان يكون
المضاف غير صفة مضافة الى معمولها وفيه نظر لان اللفظي كما ذكرنا كالحسن الوجه و
مودب الخدام وضارب زيد ليس الحرف فيه مقدرا فكيف يندرج في التقدير
وانما قال اسما ليخرج المضاف بالحرف الظاهر نحو مررت بزيد فان المضاف فيه يكون
فعلا او معنى الفعل قوله مجردا تنوينه اي التنوين او ما قام مقامه من نوني التثنية
والجمع وكذا ما ليس فيه التنوين والنون لعدم انه لو كان فيه تنوين لحذف لاجل الاضافة

كما في كم رجل ويا حواج بيت الله والضارب الرجل وانما حذف التنوين والنون لانهما
دليل تمام ما هي فيه كما ذكرنا في اعراب المثنى والمجموع فلما ارادوا ان يمزجوا الكلمتين مزجا
تكتسب به الاولى من الثانية التعريف او التخصيص حذفوا من الاولى علامة تمام الكلمة
وقد تحذف من المضاف تاء التانيث اذا امن اللبس لقوله تعالى واقام الصلوة وايتاء
الزكوة وقولهم ابوا لو عذرها ولا يقاس على ذلك وقالوا ان الفراء يقيس عليه **قوله**
وهي معنوية ولفظية فالمعنوية ان يكون المضاف غير صفة مضافة الى معمولها وهي بمعنى
اللام فيما عدا جنس المضاف وظرفه او بمعنى من في جنس المضاف او في ظرفه وهو قليل
نحو غلام زيد وخاتم فضة وضرب اليوم تفيد تعريفا مع المعرفة وتخصيصا مع
النكرة وشرطها تجريد المضاف من التعريف وما اجازه الكوفيون من الثلثة الاثواب
وشبهه من العدد ضعيف اعلم انه لا يلتبس المعنوية الا باللفظية فسر المعنوية
بمضادها اللفظية التي هي كون المضاف صفة مضافة الى معمولها فقال المعنوية ان
لا يكون المضاف صفة مضافة الى معمولها اي هي على ضربين اما ان لا يكون المضاف
صفة نحو غلام زيد او ان يكون صفة لكن لا يكون الصفة مضافة الى معمولها نحو مضارع
مصر والله خالق السموات والارض لان اسم الفاعل بمعنى الماضي مضافة الى معمولها
لا يعمل فلا يكون له معمول حتى يضاف اليه ثم قسم المعنوية ثلثة اقسام اما بمعنى اللام
او بمعنى من او بمعنى في قوله فيما عدا جنس المضاف ما كناية عن المضاف اليه اي في
مضاف اليه هو غير جنس المضاف وغير ظرفه ويعني بكون المضاف اليه جنس المضاف
ان يصح اطلاقه على المضاف ويصح على غيره ايضا فيكون نحو بعض القوم ونصف القوم
وكلهم بمعنى اللام لانك تريد بالقوم الكل والكل لا يطلق على بعضه وكذا يد زيد ووجهه
بمعنى اللام وان كان يقال بعض منه ونصف منه ويد منه لان من التي يضمنها الاضافة
هي التبيينية كما في خاتم حديد واربعة دراهم وشرط من المبينة ان يصح اطلاق المجرور بها
على المبين كما في قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان واما قولك ثلثة دراهم وراقود
خل فانما كنيت فيه بالمقدار عن المقدر كما يجيء في باب العدد فالثلثة هي الدراهم والراقود
هو الخل ومن ثم تقول دراهم ثلثة وخل راقود وثوب ذراعان وان كان المقدار
في اصل الوضع غير المقدر به وبقولنا يصح اطلاقه على غير المضاف ايضا يخرج نحو جميع
القوم وعين زيد وطور سيناء ويوم الاحد فجميعها اذن بمعنى اللام وكذا سعيد
كرز ومسجد الجامع على ما يجيء من التاويل لان الثاني اعني الجامع علم وتخصص حتى
اذا اطلق لم يتناول الا الاول فالجامع في العرف هو المسجد لا غيره ولا يلزم فيما هو
بمعنى اللام ان يجوز التصريح بها بل يكفي افادته الاختصاص الذي هو مدلول اللام

فقولك طور سيناء ويوم الأحد بمعنى اللام ولا يصح إظهار اللام في مثله فلا دافع أن
أن يقول نحو ضرب اليوم وقتيل كربلاء بمعنى اللام كما قاله بعض النحاة ولا يقول إن إضافة
المظروف إلى الظرف بمعنى في فإن أدنى ملابسة واختصاص يكفي في الإضافة بمعنى اللام
كقول أحد حاملي الخشبة لصاحبه خذ طرفك وكوكب الخرقاء لسهيل وهي التي يقال
لها إضافة لأدنى ملابسة فنقول كل ما لم يكن فيه المضاف إليه جنس المضاف من
الإضافة المحضة فهو بمعنى اللام وكل إضافة كان المضاف إليه فيها جنس المضاف فهو بمعنى
من ولا مآل لما قاله ويفيد تعريفا مع المعرفة وتخصيصا مع النكرة يعني الإضافة المعنوية
بخلاف اللفظية وإنما أفادت تعريفا مع المعرفة لأن وضعها لتعيين أن لواحد مما دل
عليه المضاف مع المضاف إليه خصوصية ليست للباقي معه مثلا إذا قلت
غلام زيد راكب ولزيد غلمان كثيرة فلا بد أن تشير به إلى غلام من بين غلمانه له مزيد
خصوصية بزيد إما بكونه أعظم غلمانه أو أشهر بكونه غلاما له أو يكون غلاما معهودا
بينك وبين المخاطب وبالجملة بحيث يرجع إطلاق اللفظ إليه دون سائر الغلمان
وكذا كان نحو ابن الزبير وابن عباس قبل العلمية هذا أصل وضعها ثم قد يقال
جاءني غلام زيد من غير إشارة إلى واحد معين وذلك كما أن ذا اللام في أصل الوضع
لواحد معين ثم قد يستعمل بلا إشارة إلى معين كما في قوله ولقد أمر على اللئيم يسبني وذلك
على خلاف وضعه فلا تظن من إطلاق قولهم في مثل غلام زيد أنه بمعنى اللام أن معناه
ومعنى غلام لزيد سواء بل معنى غلام لزيد واحد من غلمانه غير معين ومعنى غلام
زيد الغلام المعين من غلمانه إن كان له غلمان جماعة أو ذلك الغلام المعلوم
لزيد إن لم يكن له إلا واحد قوله وتخصيصا مع النكرة نحو قولك غلام رجل إذ
تخصيص من غلام امرأة قوله وشرطها أي شرط الإضافة الحقيقية تجريد المضاف من
التعريف فإن كان ذا اللام حذف لامه وإن كان علما نكر بأن يجعل واحدا من جملة من
سمي بذلك اللفظ نحو قوله علا زيدنا يوم النقا رأس زيدكم بأبيض ماضي الشفرتين
يمان ولا يجوز إضافة سائر المعارف من المضمرات والمبهمات لتعذر تنكيرها وعندي
أنه يجوز إضافة العلم مع بقاء تعريفه إذ لا منع من اجتماع التعريفين إذا اختلفا كما
ذكرنا في باب النداء وذلك إذا أضيف العلم إلى ما هو متصف به معنى نحو زيد صدق
ونحو ذلك وإن لم يكن في الدنيا إلا زيد واحد ومنه قولهم مضر الحمراء وأنمار الشاة وزيد
الخيل فإن الإضافة فيها ليست للاشتراك المتفق هذا وإنما تجرد المضاف في الأغلب
من التعريف لأن الاسم من الإضافة إلى المعرفة تعريف المضاف وهو حاصل للمعرفة
فيكون تحصيلا للحاصل والغرض من الإضافة إلى المنكر تخصيص المضاف وفي المضاف

المعرف التخصيص مع زيادة وهي التعيين واعلم أن بعض الأسماء قد توغل في التنكير بحيث لا تتعرف
بالإضافة إلى المعرفة إضافة حقيقية نحو غيرك ومثلك وكل ما هو بمعناهما من نظيرك وشبهك
وسواك وشبههما وإنما لم يتعرف لأن مغايرة المخاطب ليست صفة تخص ذاتا دون
ذات أخرى إذ كل ما في الوجود إلا ذاته موصوف بهذه الصفة وكذا مماثلة زيد لا تختص بمعين
نحو مثلك أخص من غيرك لكن المثلية أيضا يمكن أن يكون من وجوه من الطول و
القصر والشباب والشيب والعلم وغير ذلك مما لا يحصى قال ابن السري إذا أضيف غير إلى
معرف له ضد واحد فقط تعرف غير لانحصار الغيرية كقولك عليك بالحركة غير السكون
فلذلك كان قوله تعالى غير المغضوب عليهم فتعرف غير المغضوب عليهم لحصصه صفة
الذين أنعمت عليهم إذ ليس لمن رضي الله تعالى عنهم ضد غير المغضوب عليهم لحصصه بالمرضي
عنهم وكذا اشتهر شخص بمماثلتك في شيء من الأشياء كالعلم أو الشجاعة أو نحو ذلك فقيل جاء
مثلك كان معرفة إذا قصد الذي يماثلك في الشيء الفلاني والمعرفة والنكرة بمعناهما
فكل شيء خلص لك بعينه من سائر أمته فهو معرفة وقدح ابن السراج في قوله هذا بقوله تعالى
نعمل صالحا غير الذي كنا نعمل أي الصلاح لأن عملهم كان فسادا وبقول الشاعر إن أملت
خيرا فإن امرأ غيره والجواب أنه على البدل لا الصفة وحمل غير على الأكثر مع كونه صفة لأن
الأغلب فيه عدم التخصيص بالمضاف إليه وقد جاء قبل غير معمول لما أضيف إليه غير نحو أنا
غير ضارب مع أنه لا يجوز إعمال المضاف إليه فيما قبل المضاف فلا تقول أنا زيدا مثل ضارب
وإنما جاز ذلك حملا لغير على لا فكأنك قلت أنا زيدا لا ضارب وما بعد لا يعمل
فيما قبلها وذلك كما تقدم في باب المنصوب بلا التبرئة من حمل لا على غير والدليل على حمل غير على لا
العطف على غير مكررا لا كما في قوله تعالى غير المغضوب عليهم ولا الضالين وسمع سيبويه
لي عشرون مثله وقاس عليه يونس وغيره من البصريين من غير سماع عشرون غيره ومنعهما
الفراء والسماع لا يرد ولا سيما إذا عضده القياس وكلهم منعوا عشرون أيما رجل وأي
رجل لعدم السماع وإن لم يمنعه القياس قالوا ولفظ شبه تعرف بالإضافة لانحصار
الشبه في جميع الوجوه وذلك لأجل المبالغة التي في هذا التركيب كما في عليم وسميع فمعنى
مررت بالرجل شبهك أي من يشبهك في جميع الوجوه وقال أبو سعيد في مثلك وغيرك
وما في معناهما إنها لا تتعرف لكونها بمعنى اسم فاعل مضاف إلى مفعوله أي مماثلك
ومشابهك ومغايرك قال قيل غير وشبه مطلق وإضافة اسم الفاعل إنما يكون لفظية
إذا أردت الحال أو الاستقبال فالجواب إنما يكون لفظية إذا كان اسم الفاعل بمعنى الحال
أو الاستقبال أو الاستمرار كما يجيء بعد والإطلاق لقصد الاستمرار وقالوا في حسبك و
شرعك وكفيك ونهيك وناهيك إنها لم تتعرف لكونها بمعنى الفعل لأن معنى حسبك زيد

لكعك زيد وكذا اخواته واما نحو قطك وقدك وبجلك دون حسبك واخواته لانها مختار
اسما افعال كما يجيء في باب اسم الفعل بخلاف حسبك واخواته وتدخل عليها من نواسخ الابتداء
ان فقط كقوله تعالى فان حسبك الله لانها لا تغير معنى الكلام ولا تقع اذا جاوزت باب المبتدا
الا مع ما يصح وقوع الفعل فيه لادائها معنى الفعل ويكون صفة للنكرة نحو مررت برجل حسبك
وكعك وحالا من المعرفة نحو هذا عبد الله حسبك وشرعك منصوبين ولم يتصرف في هذه
الاسماء الا في الاعراب فلم يثن ولم يجمع لمشابهته قدك وقطك غير متصرفين وعلى هذا
قالوا مررت برجل كافيك من رجل وبرجلين كافيك من رجلين وبرجال كافيك
من رجال وبامراة كافيك من امراة اجراء له في عدم التصرف مجرى قدك وقطك
وقد استعمل ناهيك على اصله من التصرف فقيل برجلين ناهيك من رجلين هدك من رجلين
وبامراة ناهيك وكذا سائر تصرفاته وقالوا مررت برجل هدك من رجل وبرجلين
هدك من رجلين وبرجال هدك من رجال وبامراة هدك ومعنى هدك اي اثقلك
وصف محاسنه فاجروه مجرى قدك في عدم التصرف لافادته فائدته وربما جاء فعلا
متصرفا نحو برجلين هداك وبرجال هدوك وبامراة هدتك وبامراتين هدتاك وبنسوة
هددنك ويجوز ان يقال في حسبك وهدك وناهيك وشرعك انها لم تتصرف
لكونها في الاصل مصادر وبعض العرب يجعل واحد امه وعبد بطنه نكرتين قال حاتم
اماوي اني رب واحد امه اجرت فلا قتل عليه ولا اسر وليس العلة في تنكيرهما ما قال
بعضهم ان واحد مضاف الى ام وام مضاف الى ضمير واحد فلو تعرف بضميره لكان
لتعرف الشيء بنفسه وذلك لان الضمير في مثله لا يعود الى المضاف الاول بل الى ما تقدم
عليه من صاحب ذلك المضاف نحو رب رجل واحد امه فالهاء عائد الى رجل وكذا في قوله
رب واحد امه اي رب رجل واحد امه وسيجيء في باب المعرفة ان الضمير الراجع
الى نكرة غير مخصصة نكرة كقولك رب شاة وسخلها فان كان ذلك الصاحب المتقدم
معرفة تعرف المضاف لكون الضمير معرفة نحو زيد واحد امه وكذا ان كان نكرة مخصصة
لشيء نحو رايت رجلا هو واحد امه وكذا ينبغي ان يكون قولك صدر نكده او رئيس قبيلة
وابن امه وبادره دهره ونحو ذلك واجاز ابن كيسان تنكير المضاف الذي لا مانع فيه
من التعريف لنية الانفصال نحو جاءني غلام زيد ظريف اي غلام لزيد كما نحو مثل
ذلك في المعرف باللام كقوله ولقد امر على اللئيم يسبني وقد يكتسي المضاف التانيث من
المضاف اليه ان حسن الاستغناء في الكلام الذي هو فيه عنه بالمضاف اليه نحو
سقطت بعض اصابعه اذ يصح ان يقال سقطت اصابعه بمعناه قال لما اتى خبر الزبير
تواضعت سور المدينة والجبال الخشع اذ يصح ان يقال تواضعت المدينة قال اذا

بعض السنين تعرقتنا كفى الايتام فقد ابي اليتيم فقال مر الليالي اسرعت في نقضي اخذن
بعضي وتركن بعضي وقال الشاعر تعرقن الليالي احدن ومنه قوله فما حب الديار شغفن قلبي ولكن
حب من سكن الديارا فاكتسى التانيث والجمع وقد يكتسي المضاف الظرفية من المضاف اليه
كما يجيء في الظروف المبنية قوله وشرطها تجريد المضاف من التعريف قد مر وجهه
قوله وما اجازه الكوفيون نقل الكوفيون تعريف الاسمين في كل عدد مضاف الى معدوده
نحو الثلاثة الابواب الى العشرة والمائة الدرهم والالف الرجل وهو ضعيف قياسا و
استعمالا اما القياس فلان تعريف المضاف يحصل بالمضاف اليه فيكون اللام في
المضاف ضائعا واما الاستعمال فلانهم نقلوه عن قوم غير فصحاء والفصحاء على خلافه
قيل وجهه على ضعفه ان المضاف من حيث المعنى هو المضاف اليه والمضاف هو المقصود
بالنسبة وانما جيء بالمضاف اليه لغرض بيان ان المضاف من اي جنس هو فعرف
المقصود بالنسبة تعريفا من حيث ذاته لا تعريفا مستعارا من غيره ثم اضيف بعد التعريف
لغرض بيان ان هذا المعرف من اي نوع هو كانك كنت ذكرت اولا ان عندي ثلاثة
مثلا ولم تذكر من اي نوع هي ثم رجعت الى ذكرها فقلت لعب الثلاثة اي تلك الثلاثة
ثم بينت نوعها فقلت الثلاثة الابواب وهذا هو الوجه لمن قال الثلاثة ابواب وان كان
اقبح من الاول لاضافة المعرفة الى النكرة ولا نظير له لا في المعنوية ولا في اللفظية كما تبين
لما عرفوا الاول استغنوا عن تعريف الثاني لانه هو ولان الاضافة لبيان نوعه لا للتعريف
وفي هذا الاعتذار نظر اما اولا فلان المقصود بالنسبة في العدد المضاف هو المعدود وانما
جيء بالعدد لخصوصية كميته المعدود الا ترى ان المفرد والمثنى نحو رجل ورجلان لما دلا
على الخصوصية لم يؤت بالعدد بعدهما وايضا الاغلب وصف المضاف اليه لا المضاف كقوله
تعالى سبع بقرات سمان واما ثانيا فلان كل ما ذكر حاصل في نحو خاتم فضة ولم يسمع الخاتم
الفضة ولا الخاتم فضة قوله واللفظية ان يكون المضاف صفة مضافة الى
معمولها مثل ضارب زيد وحسن الوجه ولا تفيد الا تخفيفا في اللفظ ومن ثم جاز مررت
برجل حسن الوجه وجاز الضاربا زيد والضاربو زيد وامتنع الضارب زيد خلافا
للفراء وضعف الواهب المائة الهجان وعبدها وانما جاز الضارب الرجل حملا على
المختار في الحسن الوجه والضاربك وشبهه فيمن قال انه مضاف حملا على ضاربك
قوله ان يكون صفة اي يكون المضاف صفة احتراز عن نحو غلام زيد وباب ساج قوله
مضافة الى معمولها اي الى مرفوعها او منصوبها وهو احتراز عن الصفة المضافة
لا الى معمولها نحو مصارع مصر وخالق السموات وزيد مضروب عمرو قال جميعها
صفات مضافة لا الى معمولها فاضافتها محضة قال المص ومن ذلك مالك يوم الدين

على الاصح وهذا منه عجيب وذلك ان يوم الدين اما ان يكون بمعنى في كما ادعى المص في
ضرب اليوم فيكون المضاف اليه مفعولا فيه من حيث المعنى فيكون معمول اسم الفاعل فهو
مضاف الى معمولها وليس كضرب اليوم لانه وان كان مضافا الى معموله لكنه ليس بصفة
فاضافته حقيقية واما ان يكون مما كان مفعولا فيه واتسع فيه فالحق بالمفعول به كما يدعيه
النحاة في نحو يا سارق الليلة اهل الدار فهو ايضا معمول الصفة فيكون الاضافة غير محضة
قال رب ابن عم لسليمى مشمعل طباخ ساعات الكرى زاد الكسل ولعل المص جعل مالك
يوم الدين بتقدير اللام لمضارع مصر فلذا قال ومن ذلك مالك يوم الدين لكن
ذلك مخالف للاطلاق قوله قيل اذ معنى في في طرفه والوجه في طرفه والوجه في نحو
مالك يوم الدين حتى وقع صفة الله انه بمعنى اللام نحو فسل كربلا رصلوات الله على
نبينا وعليه او انه بمعنى الماضي كانه قال ملك يوم الدين اي امر يوم الدين فيكون
لمالك السموات وايراده ماضيا على طرز قوله وسيق الذين كفروا ونادى اصحاب النار
لكونه من الامر المحتوم فكانه وقع ومضى وقيل ذلك مالك يوم الدين نكرة جرت
على الله تعالى على وجه البدل والاول والمنقض عليه من المعطية بلفظ اسماء اسم الفاعل
المضاف الى فاعله او مفعوله كما يجئ واسم المفعول المضاف الى مفعوله لم فاعله
او الى المفعول المنصوب والصفة المشبهة المضافة الى مرفوعها معنى بعد جعله في صورة
المفعول على ما يجئ في بابها ان شاء الله تعالى والمختلف فيه هل هو لفظي ومعنوي اشيار
اضافة ما ظاهره انه موصوف مضاف الى صفته او ما ظاهره انه صفة مضافة الى
موصوفها واضافة اصل اسم التفضيل بمعنى من وستحقه بابها بعون الله تعالى اما اضافة
اسم الفاعل والمفعول اضافة لفظية فنقول كون اضافة لفظية مبني على كونها عاملة
في محل المضاف اليه اما رفعا او نصبا وذلك لانه اذا كان كذا فالذي هو مجرور في
الظاهر ليس مجرورا في الظاهر ليس مجرورا في الحقيقة والتنوين المحذوف في اللفظ
مقدر ومنوي فيكون الاضافة كلا اضافة وهو المراد بالاضافة اللفظية فالصفة اما ان
يكون صفة مشبهة واسم فاعل او اسم مفعول او افعل تفضيل اما افعل التفضيل فيجئ
حكمه بعد واما الصفة المشبهة فهي بعد اجازة العمل فاضافتها ابدا لفظية واما اسما
الفاعل والمفعول فعملهما في مرفوع هو سببي جار مطلقا سواء كانا بمعنى الماضي
او بمعنى الحال او الاستقبال او لم يكونا لاحد الازمنة الثلثة بل كانا للاطلاق المستفاد
منه الاستمرار نحو زيد ضامر بطنه ومسود وجهه ومودب خدامه وذلك لان ادنى مشابهة
للفعل يكفي في عمل الرفع لشدة اختصاص المرفوع بالفعل خاصة اذا كان سببا الا ترى
الى رفع الظرف المنسوب في نحو زيد في الدار ابوه على مذهب ابي علي ونحو مررت

برجل مصري حماره وكذا برجل حر صفة سرجه فاذا كان كذا فاضافتهما الى سببي هو فاعلهما
معنى لفظية دائمة هذا من حيث اللفظ واما من حيث المعنى فلان المضاف في الحقيقة نعت المضاف
اليه الا ترى انك اذا قلت زيد قائم الغلام فالمعنى له غلام فالمعنى له غلام قائم وكذا مودب الخدام
وحسن الوجه والنعت هو المعين للموصوف المخصص له الا المتعين منه المتخصص فلم يكن تعيين
هذه الثلثة مما اضيف له ولا تخصيصها منه بخلاف خاتم فضة وغلام زيد فان المضاف
اليه في الحقيقة ههنا صفة للمضاف لان المعنى خاتم من فضة وغلام لزيد ويعمل اسما الفاعل
والمفعول الرفع في غير السببي بمعنى الاطلاق كانا او بمعنى احد الازمنة الثلثة نحو مررت
برجل نائم في داره عمرو ومضروب على بابه بكر لكن لا يضافان الى مثل هذا المرفوع
اذ لا ضمير فيه يصح انتقاله الى الصفة وارتفاعه بها فيبقى بلا مرفوع في الظاهر ولا يجوز ذلك
لقوة شبههما بالفعل كما يجئ وكذا يعملان في الظرف والجار والمجرور مطلقا لان الظرف
يكفيه رائحة الفعل نحو مررت برجل ضارب امس في الدار ومضروب امس بالسوط وكذا
ينبغي ان يكون الحال لمشابهته للظرف وكذا المفعول المطلق لانه ليس باجنبي واما عمل
اسم الفاعل والمفعول في المفعول به وغيره من المعمولات الفعلية فمحتاج الى شرط لكونها
اجنبية وهو مشابهتهما للفعل معنى ووزنا وتحصل هذا الشرط لهما اذا كانا بمعنى الحال
او الاستقبال او الاطلاق المفيد للاستمرار لانهما لسهما كدون المضارع الصالح
لهذه المعاني الثلثة الموازن على الاطراد لاسم الفاعل والمفعول بخلاف الماضي اما
صلاحيته للحال والاستقبال فظاهره واما صلاحيته للاطلاق المفيد للاستمرار فلان
العادة جارية منهم اذا قصدوا معنى الاستمرار بان يعبروا عنه بلفظ المضارع لمشابهته
للاسم الذي اصل وضعه الاطلاق كقولك زيد يؤمن بالله وعمرو يسخو موجوده
اي هذه عادته فاذا ثبت ان اسمي الفاعل والمفعول يعملان في الاجنبي اذا كانا
بهذه المعاني الثلثة فاضافتهما اذن الى ذلك الاجنبي اضافة لفظية لان هذا مبني
على العمل كما تقدم واسمه المبالغة لما كانت للاستمرار لا لاحد الازمنة عملت نحو
المحار لواكمها وضروب نصل السيف سوق سمانها واسم الفاعل والمفعول لا يضافان
من مطلوبيهما الا الى الفاعل والمفعول به والمفعول فيه لشدة طلبهما لها دون سائر
معمولاتهما وقد جاء بعض الاسماء مولا باسم الفاعل المستمر وكان اضافته لفظية
كقوله سحر وعد الاوابد هيكل اي مقيد الاوابد ومنه قولهم هذه ناقة غير الهوا
جراي عائده فيها كقوله يا سارق الليلة اهل الدار واما اذا كانا بمعنى الماضي
فاضافتهما محضة لانهما لم يوازنا الماضي فلم يعملا عمله الا عند الكسائي فانه عنده
يعمل فيكون اضافته عنده لفظية والدليل على كونها بمعنى الماضي محضة قوله تعالى

الحمد لله فاطر السموات والارض جاعل الملائكة رسلا جعل فاطر وجاعل صفتين
للمعرف هذا من حيث اللفظ واما من حيث المعنى فلان ملابسة المضاف للمضاف
اليه قد حصلت في الماضي واشتهرت في نحو ضارب زيد امس فيصح ان تخصص المضاف
كتخصص الغلام بزيد في غلام زيد حين اشتهر بمملوكيته واما الحال فلم يتم بعد حصوله والمستقبل
مترقب فلم يشتهر فيهما ملابسة المضاف للمضاف اليه بحيث يعين المضاف بها او
تخصص واسم الفاعل والمفعول المستمر يصح ان يكون اضافته محضة كما يصح ان لا
يكون كذلك وذلك لانه وان كان بمعنى المضارع الا ان استمرار ملابسة
المضاف للمضاف اليه يصح تعينه به او تخصصه قال سيبويه تقول مررت بعبد الله
صاحبك اي المعروف بصحبتك كما تقول بضرب سهمك اي المعروف بسهمك فاذا
قصدت هذا المعنى لم يعمل الفاعل في محل المجرور به نصبا كما في صاحبك ولهذا
كان اصله اسم فاعل من صحب يصحب بل بعده كانه جامد قال الله تعالى حم تنزيل
الكتاب من الله العزيز الحكيم غافر الذنب وقابل التوب ومثال اسم المفعول
المضاف الى الاجنبي اي المنصوب قولك زيد معطى الدار اي يعطى الدار و
عمرو مكسو الجبة اي يكسى الجبة وحاله كحال اسم الفاعل المضاف الى المنصوب كما
مر الى الاجنبي فيما ذكر واعلم ان حال المصدر بخلاف الصفة فان اضافته
الى معموله محضة وذلك لنقصان مشابهته للفعل لفظا ومعنى اما لفظا فلعدم
موازنته واما معنى فلانه لا يقع موقع الفعل ولا يفيد فائدته الا مع ضميمة وهي ان
بخلاف الصفة فانها تؤدي مؤدى الفعل بلا ضميمة تقول اعجبني ضرب زيد
عمرا اي ان ضرب وتقول زيد ضارب عمرا اي يضرب عمرا فلقوة شبه الصفة
لم يكن لها بد من مرفوع اما ظاهرا او مضمرا بخلاف المصدر كقوله تعالى او اطعام
في يوم ذي مسغبة يتيما فانه مجرد عن المرفوع وكذلك اعجبني ضرب فانه مجرد عن المرفوع
والمنصوب فلما كانت الصفة اقوى شبها بالفعل كانت اولى بعملها عمل الفعل
وكان تقدير الانفصال فيها اظهر فمن ثم كان اضافتها الى معمولها لفظية و
اضافة المصدر الى معموله محضة مخصص المصدر او معرفه نسبه الى فاعله او
مفعوله لاشتهاره به كاختصاص الغلام برجل وتعرفه بزيد فان قلت فمقتضى ما ذكر
ان يكون عمل الصفة عمل الفعل اولى من عمل المصدر عمله والامر بالعكس
وذلك ان المصدر لا يحتاج في عمله الى شرط بخلاف الصفة فانها تحتاج الى
الاعتماد واسم الفاعل والمفعول يحتاجان الى كونهما بمعنى المضارع مع
الاعتماد كما سيأتي في ابوابها قلت ان الامر كذلك الا ان المصدر المتعدي

اطلب

اطلب لما هو فاعل له ومفعول من الصفة المشبهة لانه يطلبهما لكونهما من ضرورياته
عقلا لا وضعا فبعد حصولهما له يكفيه للعمل فيهما ادنى مشابهة للفعل واسما الفاعل و
المفعول يطلبانهما لتضمنهما معنى المصدر الطالب لهما فبعد حصولهما لهما يحتاجان
الى مشابهة قوية مع الفعل وشروط حتى يعملا عمل الفعل فالحاصل ان طلب المصدر
للفاعل والمفعول قوي لذاته وعمله فيهما ضعيف لكونه مشابهة ضعيفة مع الفعل لفظا
ومعنى فلهذا كان المصدر المضاف الى احدهما اكثر استعمالا من المصدر العامل فيهما و
طلب الصفة للفاعل والمفعول ضعيف لكونه بتضمن المصدر وعملها فيهما قوي لكونها مشابهة
قوي مع الفعل لفظا ومعنى فلهذا اذا جرت في اللفظ فاعلها فلا بد من ضمير فيها قائم
مقام الفاعل مرفوع وان لم يكن في الحقيقة فاعلا كقائم الغلام وحسن الوجه فاذا كانت
اقوى في العمل من المصدر كان اضافتها بتقدير الانفصال اولى من اضافة المصدر
لان انفصال الاضافة مبني على العمل كما ذكرنا لا على طلب الفاعل والمفعول
قوله ولا تفيد الا تخفيفا في اللفظ وذلك لما قلنا ان مشابهتها للفعل قوية وكان
اعمالها العمل اولى الا انه لطلب التخفيف اللفظي والتخفيف في اسمي الفاعل
والمفعول المضافين الى الاجنبي لا يكون الا في المضاف وذلك بحذف التنوين او
النونين نحو ضارب زيد ومعطي الاخرة وضاربا عمرو ومكسو الفراء واما في اسمي
الفاعل والمفعول المضافين الى السبب والصفة المشبهة فقد يكون في المضاف والمضاف
اليه معا نحو زيد قائم الغلام ومؤدب الخدام وحسن الوجه فالتخفيف في المضاف
بحذف التنوين وفي المضاف اليه بحذف الضمير واستتاره في الصفة وقد يكون في
المضاف وحده كقائم غلامه ومؤدب خدامه وحسن وجهه عند من جوز ذلك
كما سيجيء في ابوابها وقد يكون في المضاف اليه وحده كالقائم الغلام والمؤدب
الخدام والحسن الوجه فان قلت كيف ادعيت انها لم تفد الا التخفيف وقد علمنا
بالضرورة ان التخصيص الذي في ضارب زيد لا ينقص عما في غلام رجل ان لم يزد
عليه قلنا التخصيص لم يحصل باضافة ضارب الى زيد بل كان حاصلا لضارب من
زيد حين كان منصوبا به ايضا فلا افادة في التخصيص من نصبه وجره ومقصودنا
ان الاضافة غير محضة لا معرفة قوله ومن ثم جاز مررت برجل حسن الوجه اي من جهة
انها لم تفد تعريفا بل افادت تحقيقا فمن وجه انها لم تفد تعريفا جازت هذه المسئلة
وامتنع بزيد حسن الوجه فلو افادت تعريفا لم يجز الاول للزوم كون المعرفة صفة
لنكرة ولجازت الثانية لكون المعرفة اذن صفة للمعرفة ومن جهة انها تفيد تحقيقا
جاز الضاربا زيد لحصول التخفيف بحذف النون وامتنع الضارب زيد لعدم التخفيف

لان التنوين في الاول سقط للالف واللام لا للاضافة قال المص اجاز الفراء
نحو الضارب زيد اما لانه توهم ان لام التعريف دخلها بعد الحكم باضافتها لحصول
التخفيف بحذف التنوين بسبب الاضافة ثم عرف باللام واما لانه قاسه على
الضارب الرجل والضاربك فانه جاز الاضافة فيهما مع عدم التخفيف فليجز فيه
ايضا قال وكلا الامرين غير مستقيم اما قوله لان لام التعريف دخلها بعد الحكم
باضافتها فانه رجم بالغيب فمن اين له ذلك ونحن لا نحكم الا بالظاهر فانه وان
امكن ما قال الا انا نرى اللام سابقة حسا على الاضافة والاضافة في الظاهر انما
اتت بعد الحكم بذهاب التنوين بسبب اللام فكيف ينسب حذف التنوين
الى الاضافة بلا دليل قاطع ولا ظاهر مرجح واما قياسه على الضارب الرجل
فليس بوجه وذلك ان الضارب الرجل وان لم يحصل فيه تخفيف بالاضافة
الا انه محمول على ما حصل فيه التخفيف مشبه به وذلك هو الحسن الوجه والجر فيه المختار
وذلك لانك لو رفعت الوجه لخلت الصفة من الضمير وهو قبيح كما يأتي في
باب الصفة المشبهة واما النصب في مثله فتوطئة للجر وذلك انهم لما ارادوا
الاضافة في الحسن وجهه بالرفع لقصد التخفيف حذفوا الضمير واستتر في الصفة
وجيء باللام في المضاف اليه ليتعرف الوجه باللام كما كان متعرفا بالضمير المضاف
اليه واللام بدل من الضمير في مثل هذا المقام مطردا وفي غيره ايضا عند
الكوفيين كما في قوله لحافي لحاف الضيف والبرد برده والاولى انه يقوم مقام
فيما لم يشترط فيه الضمير كما في المثال المذكور اما في الصلة او في الصفة اذا كان
جملة وغير ذلك مما لم يشترط فيه ضمير فلما جيء باللام مع قصد الاضافة نصبوا
اولا ما قصدوا جعله مضافا اليه تشبيها للفاعل بالمفعول فقيل الحسن الوجه كما
يقال الضارب الرجل ليصح الاضافة اليه لانهم لو اضافوا الى المرفوع لكان
اضافة الوصف الى موصوفه اذ الرافع من الصفات بعض المرفوع بخلاف
الناصب مع المنصوب الا ترى ان في قولك زيد ضارب غلامه عمرا الضارب
هو الغلام دون عمرو وهم راعوا في الاضافة اللفظية حال الاضافة المحضة
فكما لا يجوز في المحضة اضافة الصفة الى موصوفها على الاصح كما يجيء لم يجوزوا في
اللفظية ايضا مثل ذلك لكونه فرعها فجعلوا المرفوع في صورة المنصوب
حتى يكون كانك اضيف الوصف الى غير موصوفها فتلخص من هذا التطويل ان
المختار في الحسن الوجه جر الوجه وان نصبه تشبيها له بالمفعول في نحو الضارب
الرجل وان التخفيف فيه حاصل بحذف الضمير واستتاره ثم نقول كما ان الحسن الوجه

في النصب بالضارب الرجل مع ان حقه الرفع ليصح اضافة الصفة اليه على ما تقدم
شبه الضارب الرجل على سبيل التقاص في الجر بالحسن الوجه مع ان حقه النصب وليس
للفراء ان يقول فليشبه الضارب زيد بالحسن وجه ولا يجوز ذلك لان الحسن وجه لا يجوز
لما ذكرنا ان اللفظية مجراة مجرى المحضة فكما لا يجوز في المحضة اضافة المعرفة الى النكرة كذلك
لم يجوز ذلك في اللفظية ونسب ابن مالك الى الفراء انه يجوز اضافة نحو الضارب الى
المعرف من العلم وغيره اما الى المنكر فلا فعلى هذا له ان يقول الضارب زيد يشابه
الحسن الوجه ايضا من حيث كون المضاف اليه معرفا وان اختلف التعريفان والظاهر
ان الفراء لا يفرق بين المنكر والمعرف كما نقل عنه السيرافي فانه قال ان الفراء يجيز
نحو هذا الضارب زيد وهذا الضارب رجل وزعم ان تأويله هذا لهو ضارب زيد وهذا
لهو ضارب رجل اي هذا الذي هو ضارب زيد وضارب رجل فيجعل ما بعد الالف
واللام جملة اسمية في التقدير فلا يوجب كون صلة الالف واللام فعلية كما هو المشهور
عند النحاة قال السيرافي هذا قول فاسد قال ويلزمه هذا الحسن وجه على تقدير هذا
الذي هو حسن وجه وهذا الغلام زيد اي هذا الذي هو غلام زيد قال المص واما
قياسه على الضاربك فلا يجوز وذلك لان في الضاربك قولين كما يجيء عن قريب احدهما
انه ليس بمضاف بل الكاف منصوب على انه مفعول فقياس قول الفراء عليه مندفع
من اصله والثاني انه مضاف الا انه حمل في صحة الاضافة وان لم يحصل بها تخفيف
على ضاربك فانه اضيف بلا نظر الى التخفيف وانما قلنا ان اضافة ضاربك ليست
للتخفيف لانها لو كانت لاجله لم يلزم لان الاضافة المقصود بها التخفيف لا يلزم
الكلمة كما في ضارب زيد وضارب زيدا وانما لزم نحو ضاربك الاضافة لان في
آخره اما تنوينا او نونا وهما مؤذنان بتمام الكلمة والضمير المتصل في حكم تتمة الاول
فلم يحذفا ولم يضف الكلمة لزم كون الضمير متصلا منفصلا في حالة واحدة فلما التزموا
الاضافة في ضاربك من غير نظر الى تخفيف حمل الضارب عليه فاضيف ايضا بلا
تخفيف لانهما من باب واحد لا فرق بينهما الا اللام هذا زبدة كلام المص وفيه
نظر وذلك ان للفراء ان يقول اذا جاز حمل ذي اللام في الضاربك في وجوب
الاضافة على المجرد منها لعلة في المجرد دون ذي اللام وهي اجتماع النقيضين لو لم
يضف لما ذكرت انهما من باب واحد فهلا جاز لي حمل ذي اللام في الضارب
زيد على المجرد منها وهو ضارب في صحة الاضافة لعلة حاصلة في المجرد دون ذي
اللام وهو حصول التخفيف بناء على انهما من باب واحد هذا وينبغي ان يعرف
حال اضافة اسم الفاعل والمفعول مجردا عن اللام او معها وكل واحد

متصلا

منهما وكذا حال الصفة المشبهة كما يجيء واما اسما الفاعل والمفعول المضافان
الى الاجنبي المنصوب بهما فاعلم اولا ان اسمي الفاعل والمفعول المضافين الى سوى
شبههما في حكم الصفة المشبهة كما يجيء واما اسما الفاعل والمفعول المضافان الى
الاجنبي المنصوب بهما فنقول اما ان يكون كل واحد منهما مجردا عن اللام او
معها وكل واحد منهما اما ان يليه مفعول ظاهر او مضمر فالظاهر ان ولي المجرد جاز
اضافته اليه ولم يجب نحو ضارب زيد وان ولي المعرف باللام جازت الاضافة
اذا كان المقرون بها مثنى او مجموعا بالواو والنون لحصول التخفيف بحذف
النون نحو الضاربا زيد والضاربوا زيد وكذا يجوز اذا كان المفعول به معرفا
باللام وان كان الوصف المقرون خاليا من نون المثنى والمجموع نحو الضارب
الرجل والضاربات الرجل والضوارب الرجل لمشابهته للحسن الوجه كما تقدم
او مضافا الى المعرف بها ولم يجز نحو الضارب وجه فرس غلام اخي الرجل
قال ابن مالك او مضافا الى ضمير المعرف بها نحو الرجل الضارب غلامه وذلك
لجري ضمير المعرف باللام عنده مجرى المعرف باللام فكان على قياس قوله
يجوز الضاربه على الاضافة اذا عاد الضمير الى ذي اللام ومذهبه ان الضاربه
ليس بمضاف بل قد يجعل ضمير المعرف باللام كما في قوله الواهب المائة الهجان
وعندها لانه يحتمل في التابع ما لا يحتمل في المتبوع كما يجيء عن قريب وان ولي
المقترن باللام المجرد عن التنوين غير ما ذكرنا من المضمرات لم يجز اضافته اليه
خلافا للفراء كما مر وان ولي المجرد عن اللام او المقرون بها مضمر فحذف
التنوين والنون فيهما واجب على الصحيح المشهور وحكي بعضهم جواز ضاربك
وضاربي في السعة والسند وليس حاملي الا ابن حمال قبل ان النون للوقاية
لسهما تحلى وان كان شاذا ايضا وقيل الرواية تحلي لا حاملي والسد
ايضا هم الفاعلون الخير والامروه اذا ما خشوا من المحدث الامر معظما قال
سيبويه البيت مصنوع والسند ايضا ولم يلحق والآمرونه جميعا والذي
المعصي رواه قال سيبويه هذا الضرورة التنوين جعل الهاء كناية وقال المبرد
الهاء الامرون ومحضرونه للسكت اجري الوصل مجرى الوقف وحركها تشبيها
لها بهاء الضمير كما مست وملازم ان الضمير بعد المجرد في موضع الجر بالاضافة
الا عند الاخفش وهشام فانه عندهما في موضع النصب لكونه مفعولا وحذف
التنوين والنون وليس عندهما للاضافة بل للتضاد بينهما وبين الضمير المتصل على
ما مر واما الضمير بعد ذي اللام فقال سيبويه ان لم يكن ذو اللام مثنى او مجموعا

فی التابع مثل المعرف باللام ح

بالواو والنون فهو منصوب لا غير نحو الضاربه لاعتباره المضمر بالمظهر فالضاربه
عنده كالضارب زيدا لا يجوز فيه الا النصب ويحتمل عنده بعد المثنى والمجموع بالواو
والنون ان يكون مجرورا على الاضافة ومنصوبا كما في قوله الحافظو عورة
العشيرة بالنصب وقال الرماني والمبرد في احد قوليه وجار الله ان الضمير بعد
ذي اللام مفردا كان او مثنى او مجموعا مجرور بالاضافة هذا كله فيما اضيف اليه
اسم الفاعل والمفعول واما في تابع المضاف اليه فسيبويه يجوز فيه ما لا يجوز في
المتبوع فاجاز الضارب الرجل وزيد وهذا الضارب الرجل زيد على ان يكون زيد
عطف بيان وهو في الحقيقة البدل على ما يأتي في بابه فان قدرت البدل ع تما
مقام المبدل منه لم يجز ذلك وان لم تقدره كذلك جاز كما ذكرنا في باب المنادى
في نحو يا عالم زيد ويا عالم زيد وزيدا وقال المبرد لا يتبع مجرور ذي اللام الا ما يمكن
وقوعه موقع متبوعه فعندنا ابن التارك البكري بشر انتصب بشر الا على حملا
على محل البكري وقال قد يعطف على مجرور ذي اللام ما يكون في قوة ما يمكن وقوعه
موقعه يعني اسم المضاف الى ضمير ما فيه الالف واللام لانه في قوة المضاف الى
ما فيه الالف واللام كقوله الواهب المائة الهجان وعبدها لعدره عند المائة قال
واما اذا عطفت عليه نحو زيد او غلام زيد فليس فيه الا النصب حملا على محل
المجرور ومذهب سيبويه قوي اذ قد يحتمل في التابع ما لا يحتمل في المتبوع لان الفتح
فيه ليس بظاهر بل يظهر بالتقدير الا ترى الى جواز قولهم يا زيد والحارث
وغير ذلك واما الصفة المشبهة واسما الفاعل والمفعول اللازمان فاما ان
يكون مجردة من اللام او مقرونة بها فان ولي المجردة منها ظاهر مسمى مرفوع
بها جاز اضافتها اليه بعد نصبه كما ذكرنا وجاز تركها سواء كان ذلك الظاهر
محلى باللام بدرجة او بدرجات او منكرا كذلك نحو قولك حسن الوجه وحسن وجه
الغلام وحسن وجه وحسن وجه الى غلام او مضافا الى ضمير ذي اللام كذلك
اذا لم يكن ذو اللام صاحب الصفة نحو حسن وجه الاخ حسن فعله وقد يضاف الى
ظاهر مضاف الى ضمير صاحبها نحو زيد حسن وجهه وهو قبيح عند سيبويه الا للضرورة
قال اقامت على ربعيهما جارتا صفا كميتا الاعالي جونتا مصطلاهما وكذا ما هو
في حكم المضاف الى ذلك الضمير كقوله رحيب قطاب الجيب منها رقيقة بجس الندامى
بضة المتجرد اذا حذف التنوين من رحيب ومثلها جائز مطلقا عند الكوفيين
وقال المبرد الضمير في مصطلاهما للاعالي لان المعنى كميتا الاعالي فيكون مثل حسن
وجه الاخ حسن فعله وقد يحكي في باب الصفة المشبهة على استقباحهم لمثل زيد حسن وجهه

بالاضافة والرواية الصحيحة في من طرفه رحب بالتنوين وان ولي المجرده مضمر بارز
مرفوعا عليها وجب اضافتها اليه نحو زيد حسن الغلام كريمه خلافا للكسائي على ما نقل
عنه ابن مالك ولعله يجوز النصب فيه تشبيها بالمفعول كما في حسن الوجه وبحذف
التنوين والنونين للمعاقبة لا للاضافة كما ذكرنا من مذهب الاخفش وهشام
في اسم الفاعل المجرد وان ولي ذات اللام ظاهر سببي مرفوع بها فان اضافتها
اليه وجب ان يكون ذا لام بدرجة او بدرجات نحو الحسن وجه الغلام اذ
لا يجوز الحسن وجه ولا الحسن وجهه كما يجيء في باب الصفة المشبهة وجوز ابن مالك ان
يكون مضافا الى ضمير المعرف باللام نحو الحسن الاخ والجميل وجه غلامه وليس بوجه
اذ ليس في الاضافة اذن تخفيف والضابط يلزم نحو الحسن الغلام والجميلة ولا يجوز
اتفاقا على القياس جواز اضافة ذات اللام التي فيه نون المثنى والمجموع
الى اي ضمير كان والى المضاف الى الضمير لحصول التخفيف بحذف التنوين
لقولك مررت بالرجلين الحسني غلامهما والجميلة وكذا بالرجال الحسني الغلام والجميلي
وجهه وتحقيقه في باب الصفة المشبهة لهذه الوجوه مزيد شرح ان شاء الله تعالى ولا يضاف
الصفة الى مرفوع بها غير سببي نحو قولك مررت برجل طيب في داره لومك لئلا يبقى
الصفة بغير مرفوع بها في الظاهر كما ذكرنا في اسمي الفاعل والمفعول قوله اما
المهال اي ماء الكماء والمهال المنحق يستوي فيه الواحد والجمع كالفلك على
ما يجيء في باب الجمع قوله وعندها اي العبد الذي رعاها وتمام البيت عود ازجي
حلفها اطفالها العود جمع عائد وهي الحديثة النتاج وزجي اي ساق قوله

ولا يضاف موصوف الى صفته ولا صفة الى موصوفها ونحو مسجد الجامع
وجانب الغربي وصلوة الاولى وبقلة الحمقاء متأول ومثل جرد قطيفة واخلاق
ثياب متأول ولا يضاف اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص كليث
واسد وحبس ومنع لعدم الفائدة بخلاف كل الدراهم وعين الشيء فانه يختص
وقولهم سعيد كرز ونحوه متأول اعلم ان الاسمين الجاري اطلاقهما على شيء واحد
على ضربين اما ان يكون في احدهما زيادة فائدة كالصفة والموصوف والاسم
والمسمى والعام والخاص ولا يكون والاول على ضربين اما ان يجوز اضافة احدهما
الى الاخر اتفاقا كالمسمى الى الاسم والعام الى الخاص ويجوز على الخلاف كالصفة
الى الموصوف وعلى العكس والمتفق على جواز اضافة احدهما الى الاخر اما ان
يحتاج ذلك الى التاويل او لا يحتاج فالذي لا يحتاج الى التاويل العام غير لفظي
الجي والاسم اذا اضيف الى الخاص نحو كل الدراهم وعين ذلك وطور سيناء

ويوم الاحد وكتاب المفصل وبلد بغداد ونحو ذلك وانما جاز ذلك لحصول التخصيص
في ذلك العام من ذلك الخاص ولا ينعكس الامر اي لا يضاف الخاص الى العام
المبهم لتحصيل الابهام فلا يقال مثلا زيد نفس لان المعلوم المعين بعد ذكر لفظه و
بعينه لا يكتسي من غيره الابهام والذي يحتاج الى التاويل المسمى المضاف الى الاسم
كالاسم المضاف الى لقبه نحو سعيد كرز ونحو ذو وذات مضافين الى المقصود بالتسمية
نحو ذات صباح وذات يوم وكذا لفظة الاسم المضاف الى المقصود بالتسمية كالسلام
واسم النسب ولفظ الحي مضافا الى ما هو المقصود بالتسمية نحو ما لقيت حي رباح اما الاسم
المضاف الى اللقب فيقول اذا اجتمع الاسم مع اللقب وجب تاخير اللقب لانه ابين
واشهر من الاسم كما يجيء في باب العلم وحكي سماك انه يجوز نصب اللقب المؤخر ورفعه
على القطع سواء كانا مفردين او مضافين او احدهما مفردا دون الاخر وانه ان
كانا مفردين او اولهما جاز اضافة الاسم الى اللقب ايضا وهي الاكثر وظاهر كلام البصريين
انك اذا لم يقطع الثاني رفعا او نصبا وجب اضافة الاول اليه وقد اجاز
الزجاج والفراء الاتباع ايضا على انه عطف بيان وهو الظاهر نحو جاني قيس
قفة وان كانا مضافين او ولهما لم تجز الاضافة بل يجب اما القطع لتضمن اللقب
مدحا او ذما او الاتباع على ان الثاني عطف بيان لانه اشهر فاذا اضيف هذا
قلنا ان تاويل نحو سعيد كرز ان يقال المراد بالمضاف الذات وبالمضاف اليه
اللفظ وذلك انه كما يطلق اللفظ ويراد به مدلوله يطلق ايضا مع القرينة ويراد
ذلك اللفظ الدال كقول مثلا جاني زيد والمراد المدلول وكتبت زيدا والمراد
اللفظ فمعنى ذاته جاني سعيد كرز اي ملقب هذا اللقب ولا ينعكس التاويل اي لا يقال
ان الاول دال والثاني مدلول حتى يكون معنى سعيد كرز اسم ذلك المسمى لانهم يسندون
الى الاول ما لا يصح نسبته الى الالفاظ نحو ضربت سعيد كرز وقال سعيد كرز فان
قلت لم لم تقدموا اللقب مضافا الى الاسم او غير مضاف قلت تقدم ان المقصود
ذكرهما معا ولو قدم اللقب لاغنى عن الاسم اذ اللقب تعيد تعين الذات الذي
تعيده الاسم مع زيادة وصف يمدح به الذات او يذم والذات باللقب اشهر
منها بالاسم واما ذو وذات وما تصرف منهما اذا اضيفا الى المقصود بالتسمية فتاويلها
قريب من التاويل المذكور ان معنى جئت ذا صباح اي وقت صاحب هذا الاسم
فذا من الاسماء الستة وموصوفة موصوف محذوف وكذا جئته ذات يوم
اي مدة صاحبة هذا الاسم واختصاص ذا ببعض الظروف يحتاج الى سماع واما ذو
صبوح وذا غبوق فليس من هذا الباب لان الصبوح والغبوق ليسا من

بل المشرب فيهما فالمعنى حييت زمانا صاحب هذا الشراب فلم يضف المسمى الى الاسم
وقوله اليكم ذوي آل النبي تطلعت نوازع من قلبي ظماء والبب اي اصحاب هذا
الاسم وجاء في ذوا السيبويه اي صاحبا هذا الاسم كما يجئ في باب الجمع واما
قولهم آل حم وآل مرامر في السور فليس من هذا الباب اذ معناه السور المنسوبة
الى هذا اللفظ كما ان آل موسى بمعنى الجماعة المنسوبة الى موسى واما حي في قولهم
هذا حي زيد فتاويله شخصه الحي فكانك قلت شخص زيد فهذا من باب اضافة العام
الى الخاص فمعنى هذا حي زيد ذاته وعليه لا عمره وانما ذكروا الذات بلفظ
الحي لو علا في باب المبالغة فاذا قلت فعله حي زيد فكانك قلت فعله نفسه
وهو حي موجود الا انه نسب اليه الفعل وهو معدوم وهذا حي زيد اي هو
بعينه حاضرا فانما لا ريب فيه ثم صار يستعمل في التاكيد بمعنى ذاته وعليه وان
كان منسا قال الا فتح الاله بني زياد وحي ابيهم قبح الحمار وقال يا دار ماك
حي حومل قد كنت حالفة على الاحماق وقد حكم بعض النحاة بالعار لفظ حي وربما
في مثل هذا الموضع المذكور كما حكموا بزيادة لفظ الاسم في قوله الى الحول
ثم اسم السلام عليكما ومن يبك حولا كاملا فقد اعتذر وفي قوله نداء عين باسم
النسب في مسلم حواله من نصره وسلام وفي قوله لا ينعش الطرف الا ما تخونه
داع يناديه باسم الماء مبغوم وبالعار لفظ المقام في قول السماح وعرب به
العطاء ونصب عنه مقام الذئب كالرجل اللعين والحق ان الاسم في المواضع
المذكورة لمعنى فقوله اسم السلام اي لفظه الدال عليه وكلمته يعني سلام عليكم
واسم الماء واسم الشب اي صوت الماء وصوت الشب اذ الاسم هو اللفظ
والصوت والمسمى هو مدلول اللفظ والصوت والدليل على ان زيادة الاسم
في مثله للتنصيص على ان المراد هو اللفظ لا المدلول لانهم لا يقولون لفظ اسم
لزيادة اسم بل لا يكون لفظ اسم المحكوم بزيادته الا مع ما يتعلق باللفظ نحو نداء
عين وسماع فاسم السلام من باب عين ودلالة اسم السلام لفظ وكذا اسم
الماء واسم الشب اي صوت الماء وصوت الشب فان الماء والشب صوتان
واما قوله مقام الذئب فهو من باب الكنايات تقول مكانك منى بعيد اي انت
منى بعيد لان من بعد مكانه فقد بعد هو واذا بعدت الذئب فقد بعدت
مكانه الذي هو فيه والمختلف في جواز اضافة احدهما الى الآخر الموصوف وصفته
فالكوفيون جوزوا اضافة الموصوف الى صفته وبالعكس استشهادا للاول
بنحو مسجد الجامع وجانب الغربي وللثاني بنحو جرد قطيفة واخلاق ثياب وقالوا

ان الاضافة فيه لتخفيف المضاف بحذف التنوين كما في جرد قطيفة او بحذف
اللام كمسجد الجامع اذ اصلهما قطيفة جرد والمسجد الجامع وهذه الاضافة ليست كاضافة
الصفة الى معمولها اذ ذاك لا تخصص ولا تعرف بخلاف هذا فان الاول ههنا
هو الثاني من حيث المعنى لانهما موصوف وصفة فتخصص الثاني وتعرفه تخصص الاول
وتعرفه واما نحو حسن الوجه فالحسن وان كان هو الوجه معنى الا انك جعلته لغيره في
الظاهر بسبب الضمير المستتر فيه الراجع الى غيره فبعد به في اللفظ عن المجرور به غاية
البعد فعلى هذا يقول هذا مسجد الجامع الطيب برفع الصفة والبصريون قالوا
لا تجوز اضافة الصفة الى الموصوف ولا العكس ولهذا يحصون المرفوع بالصفة
اذا اريد الاضافة اليه في نحو حسن الوجه كما مر وذلك لان الصفة والموصوف واقعان
على شئ واحد فهو اضافة الشئ الى نفسه ولا يتم لهم هذا مع الكوفيين لانهم يجوزون اضافة
الشئ الى نفسه مع اختلاف اللفظين كما يجئ من مذهب الفراء قال المص لا تجوز
ذلك لان توافق الصفة والموصوف في الاعراب واجب وليس كذلك لان ذلك
انما يكون اذا بقيا على حالهما واما مع طلب التخفيف بالاضافة فلا نسلم له وهو موضوع
النزاع فعند البصريين نحو بقلة الحمقاء كشف شجاع اي المضاف اليه في الحقيقة هو
موصوف هذا المجرور الا انه حذف واقيم صفته مقامه اي بقلة الحبة الحمقاء وانما
نسبها الى الحمق لانها تنبت في مجاري السيول ومواطئ الاقدام ومسجد الوقت
الجامع وذلك الوقت يوم الجمعة كان هذا اليوم جامع للناس في مسجده
للصلوة وجانب المكان الغربي وصلوة الساعة الاولى اي اول ساعة بعد
زوال الشمس ويجعلون نحو جرد قطيفة بالتاويل كخاتم فضة لان المعنى شئ جرد
اي بال ثم حذف الموصوف واضيفت صفته الى جنسها للتبيين والجرد يحتمل ان
يكون من القطيفة ومن غيرها كما كان خاتم محتملا ان يكون من الفضة ومن غيرها
فالاضافة بمعنى من ويجوز عندي ان يكون امثلة اضافة الموصوف الى صفته من باب
طور سيناء وذلك بان يجعل الجامع مسجدا مخصوصا والغربي جانبا مخصوصا والاولى
صلوة مخصوصة والحمقاء بقلة مخصوصة فهي من الصفات الغالبة ثم يضاف المسجد
والجانب والصلوة والبقلة المحتملة الى هذه المختصة لفائدة التخصيص فيكون صلوة
الاولى كصلوة الوتر وبقلة الحمقاء كبقلة الكرنب وجانب الغربي كجانب اليمين
واما الاسمان اللذان ليس في احدهما زيادة فائدة كحبط النوى وليث اسد فالفراء
يجيز اضافة احدهما الى الآخر للتخفيف قال ان العرب تجيز اضافة الشئ الى نفسه
اذا اختلف اللفظان كقوله فقلت انجوا عنها نجاء الجلد انه سيرضيكما منها

سالم وعاريه والنجا هو الجلد والانصاف ان مثله كثير لا يمكن دفعه كما في نهج البلاغة
الكسح الرجا منهم سحاب وحليم وقوله وسكاكك الهواء ورجاء الدعة ولو
قلنا ان بين لا يمكن في كل موضع فوقا لاحتجنا الى تعسفات كثيرة ومما اختلف
فيه هل اضافته محضة او للام على ما تقدم افعل التفضيل فنقول هو في حال الاضافة
على ضربين احدهما ان يراد به تفضيل صاحبه على كل واحد من امثاله التي دل عليها لفظ
المضاف اليه وثانيهما لا يراد به ذلك وقد يجي ذكر احكامه في بابه والمقصود
ههنا ان اضافته بالمعنى الاول فيها الخلاف فعند ابن السراج وعبد القاهر
وابي علي والجزولي هي غير محضة لكونها بمعنى من والجار والمجرور في محل النصب
بانه مفعول افعل كما لو ظهر من فان الجار في قولك افضل من القوم لابتداء
الغاية والجار والمجرور مفعول افضل فافضل في افضل القوم صفة مضافة
الى معمولها الذي هو المجرور بعده فهو كاسم فاعل مضاف الى مفعوله نحو ضارب
زيد ومعنى من الابتداء فيه في نحو افضل من القوم انه ابتداء زيد في الارتفاع
والزيادة في الفضل من مبدا هو القوم بعد مشاركتهم له في اصل الفضل لا
لنقصان درجته في مشابهة اسم الفاعل عن الصفات المشبهة كما يجي في بابه لا
يرفع فاعلا مظهرا الا بشرائط ما لا يجي به ولا ينصب مفعولا صريحا ولا مفعول
فلا يقال الاحسن الوجه بل يرفع مضمرا ويرفع ويعمل نصبا في محل الجار والمجرور
لضعفه وينصب التمييز الذي بعده الجوامد ايضا كما في عشرون درهما كما في احسن
وجها ودليل تنكيره قول الشاعر ملك اضلع البرية لا يوجد فيها لما لديه كفاء
وقوله ولم ار قوما مثلنا خير قومهم اقل به منا على قومهم فخرا وذهب سيبويه ان
اضافة افعل التفضيل حقيقة مطلقا وذلك انه في حال الاضافة على ضربين
احدهما ان يكون بعض المضاف اليه كاي فيدخل فيه دخول اي فيما اضيف
اليه والمعنى في فيه ان صاحبه ان صاحبه مفضل في المعنى الذي وضع له
المصدر المشتق هو منه على كل واحد واحد مما بقي بعده من اجزاء المضاف
اليه فان زيدا في قولك زيد اظرف الناس مفضل في الظرافة على كل احد
ممن بقي بعد زيد من افراد الناس فالمعنى زيد بعضهم الزائد في الظرافة على
كل واحد ممن بقي منهم بعده ولا يلزم منه تفضيل الشي على نفسه لانك لم
تفضله على جميع اجزاء المضاف اليه بل على ما بقي من المضاف اليه
بعد خروج هذا المفضل منه فالاضافة في هذا المعنى بتقدير اللام كما
في قولك بعض القوم وكلهم وجزؤهم واحدهم ولو كان بتقدير من

الملبسة

الملبسة كما في خاتم فضة لرفع اسم المضاف اليه مطردا على المضاف كما ذكرنا
في صدر هذا الباب اولا يقع كما في نحو هذا افضل القوم فاذا كان اضافته
بهذا المعنى كاضافة بعض القوم فهو بتقدير اللام مثله فيكون محضة بدليل قوله
تعالى فتبارك الله احسن الخالقين وقوله اصلع البرية خبر مبتدا محذوف اي
هو اصلع وخير قومهم نصب على المدح وثانيهما ان يكون افعل مفضلا على جميع
افراد نوعه مطلقا لم تضفه الى شي للتخصيص سواء كان ذلك الشي مشتملا على
امثال المفضل نحو زيد افضل اخوته او لم يكن نحو زيد افضل بغداد اي افضل
افراد نوع الانسان وله اختصاص ببغداد فالاضافة فيه لاجل التخصيص كما
في غلام زيد ومصارع مصر لا للتفضيل على اجزاء المضاف فهذه الاضافة
محضة اتفاقا بمعنى اللام ثم نقول افعل بالمعنى الاول اما ان تضيفه الى المعرفة
او النكرة فان اضفته الى المعرفة لم تجز ان يكون مفرده نحو افضل الرجل وافضل
زيد اذ لا يمكن كونه بعض المضاف اليه الا اذا كان ذلك الواحد من اسماء الاجناس
التي تقع لفظ مفردها على القليل والكثير نحو الرطب اطيب التمر جاز والرجل من
حيث هذا المعنى فتقول زيد افضل الرجلين اي احدهما المفضل على الاخر وافضل
الرجال اي احدهم المفضل على كل واحد من الباقين واما اذا اضفته الى
النكرة فيجوز اضافته الى الواحد والمثنى والمجموع نحو زيد افضل رجل والزيدان
افضل رجلين والزيدون افضل رجال فيطابق صاحب افعل والمضاف
اليه افرادا وتثنية وجمعا ويجوز افراد الصفة المضاف اليه وان كان
صاحب افعل مثنى او مجموعا قال الله تعالى ولا تكونوا اول كافر به وحكم
اي في الاضافة حكم افعل يعني انك اذا اضفته اما الى المعرفة فلا بد ان
يكون المضاف اليه مثنى او مجموعا فاذا اضفت الى النكرة جاز كون المضاف
اليه مفردا او مثنى او مجموعا والعلة في ذلك ان اي اما استفهاما كان او
شرطا او موصولا موضوع ليكون جزءا من جملة متعددة معينة بعده مبهمة
مثله من امثاله وكذا افعل المضاف بالمعنى الاول فقولنا جزءا من جملة
متعددة يخرج نحو الفرس افره البغال ويوسف احسن اخوته وانه لا يجوز
مثله بالمعنى الاول اذ ليس جزءا من جملة بعده وقولنا معينة ليخرج نحو زيد
افضل رجلين او رجال فانه لا يجوز اذ لا فائدة في كونه افضل من بين
جملة غير معينة من عرض الرجال وكذا يخرج نحو اي رجلين زيد واي رجال
هو فانه لا يجوز اذ وضع اي للتعيين وكيف يعين واحد من جملة غير متعينة

وقولنا مجتمعة منه ومن امثاله تخرج منه نحو وجه زيدا حسنة ونحو قولك اي زيد احسن او
جهه ام يده ام رجله فانه لا يجوز لان زيدا لم يجتمع من الوجه وامثاله وكذا لا يجوز اي
بعد اذا ظننت اي اي دورها الا ان يقدر المضاف اي حسن عصابه واي عصائد
واي دور لعداد واي موضوع لتعيين بعض من كل معين بعده على سائر اقسامه
واذا تقرر قلنا هذا قلنا لم يجز زيد افضل الرجل واي الرجل هذا لان الرجل ليس
كلا لمثل زيدا وغيره بخلاف قولك الرطب اطيب التمر وقولك اي التمر هذا لكون
التمر جنسا يقع على الكثير وجاز افضل الرجلين واي الرجلين لكون المضاف فيهما بعضا
من الجملة المعينة بعده وهي المثنى وكذا افضل الرجال واي الرجال سواء اريد
بهذا الجمع معهودين معينين او جنس الرجال اذ هو على كلا التقديرين جملة معينة
وانما جاز اي رجل هو واي رجلين هما واي رجال هم مع ان المجرور في جميعها ليس في
الظاهر جملة معينة كما شرطنا لان المراد بكل واحد من هذه المجرورات الجنس مستغرقا
مجتمعا من المسؤل ومن امثاله فيكون في الحقيقة جملة معينة منقسمة الى المسؤل وامثاله
كما شرطنا فمعنى اي رجل اي قسم من اقسام جنس الرجال اذا قسموا رجلا رجلا
واي رجلين اي اي قسم من اقسام هذا الجنس اذا كان كل قسم منه رجلين والزيدان
افضل رجال اي افضل اقسام هذا الجنس اذا كان كل قسم رجالا فافعل سواء
اضفته الى المعرفة او النكرة التفضيل صاحبه على كل ما هو مثله من اجزاء ما بعده
افرادا او تثنية وجمعا فلهذا لم يجز الزيدان افضل الرجلين لان الرجلين
ليس لهما اجزاء مثل الزيدين تثنية بل هو جزء واحد مثل الزيدين وجاز زيد
افضل الرجال والزيدان والزيدون افضل الرجال لان الرجال يصح تجزيتها
رجلا رجلا كزيد ورجلين رجلين كالزيدين ورجالا رجالا كالزيدين ولا تظنن
ان صاحب افعل التفضيل مفضل على مجموع اقسام المضاف اليه فيقول في
زيد افضل الرجال انه افضل من مجموع الرجال من حيث كونه مجموعا فانه غلط بل
معناه انه افضل من كل رجل رجل هو من اقسام الرجال كما كان في النكرة سواء
وكذا اي لتعيين قسم من اقسام المضاف اليه معرفة كان او نكرة ولا يجوز اي الرجلين
هذان وليس للرجلين اقسام كل واحد منهما مثنى حتى يعين احد تلك الاقسام ويجوز
اي الرجال هذا واي الرجال هذان او هؤلاء لان الرجال كما قلنا يصح تجزيتها
افرادا ومثاني وجموعا فان قيل فكيف جاز التعبير عن استغراق الجنس باحد
اجزائه في النكرة حتى قلت افضل رجل وافضل رجال ولم يجز ذلك في المعرفة قلت
لان المنكر لا يختص في اصل وضعه بواحد بعينه فصح ان يعبر به عن كل واحد واحد

على البدل الا ان معنى الجنس يحصل بها بخلاف المعرفة فانها تختص ببعض الاجزاء بعينه
فلا يطلق مع ذلك التعيين على غيره واي وافعل لا يضافان الا الى جملة ذات اجزاء
كما قلنا ولا يضافان الى ما يكون مجرورة بالعطف نحو اي زيد وعمرو ولا زيد افضل زيد
وعمرو فان تكرر المجرور بالعطف فيهما فلاجل تكرر المسؤل عنه في اي والمفضل في افعل
نحو زيد وهند افضل رجل وامرأة واي رجل وامرأة هذا وهذه واما قولهم اي
وايك فالمراد به اينا لكنهم قصدوا التنصيص على ان المراد المتكلم والمخاطب اذ
كان لا يدل عليه الضمير في اينا فصرحوا بالضميرين فوجب اعادته اي رعاية لحق
المعطوف والمعطوف عليه ولا العطف على الضمير المجرور ولا يعطف الضمير المجرور
على شيء الا باعادة الجار فتكرر اي للمحافظة على اللفظ لا المعنى كما في قولك بيني
وبينك مع ان مثل هذا لا يكون الا في ضرورة الشعر قال فاني ما وايك كان شرا
فقيد الى المقامة لا يراها وجاء في الضرورة اطلمي واطلمه واي معرب مع انه
اما بمعنى الشرط او الاستفهام او هو موصول للزومه للاضافة المرجحة لجانب الاسمية
المقتضية للاعراب ولا يحذف المضاف اليه الا مع قيام قرينة تدل عليه نحو قوله
تعالى اياما تدعوا فله الاسماء الحسنى اي اي اسم وتجريدها من التاء مضافة الى مؤنث
افصح من الحاق التاء كما يجيء في الموصول قال تعالى باي ارض تموت قوله ولا يضاف
اسم مماثل للمضاف اليه في العموم والخصوص اي لا يقال نحو كل الجميع ولا جميع الكل
فانهما متماثلان في العموم قوله ليث اسد وحبس منع مثالان للخصوص الاول
عيني الثاني معنى قوله عين الشيء يريد بالشيء شيئا معينا كزيد وعمرو كما تقول عين زيد
والا فالشيء اعم من العين وقد اخل المص ببعض احكام الاضافة فلا باس ان يذكرها
احدها حذف المضاف اذا امن اللبس وجاء ايضا في الشعر مع اللبس قال مهلهل
لكم قتالي فاسي طلب مما اعيا النطاسي حذيما اي ابن حذيم فاذا حذف فالاولى
والاشهر قيام المضاف اليه مقام المضاف في الاعراب كقوله تعالى واسئل
القرية وقد يترك عند سيبويه على اعرابه ان كان المضاف معطوفا على مثله مضافا
على الى شيء كما يقال في المثل ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة اي ولا كل بيضاء
قال ولو لم تقدر هنا مضاف معطوف على المضاف الاول لكان عطفا على
عاملين مختلفين ولا يجوز عنده ويجوز عند غيره فلا يقدر مضاف او تقول ما مثل
عبد الله يقول ذلك ولا اخيه وما مثل اخيك ولا ابيك يقولان ذلك ولا مثل
اخيه ولا مثل ابيك قالوا يجب اضمار المضاف ههنا فيكون مما حذف المضاف
فيه وابقي المضاف اليه على اعرابه وذلك لان اخيه لو كان معطوفا على عبد الله

مثل

لكان المعنى رجل هو مثلهما تقول ذلك وليس هو المراد بل المعنى مثل هذا ولا
هذا يقولان ذلك ولو كان ابيك فى المسئلة الثانية عطفا على اخيك لم يقل يقولان
بل يقول ايضا لو لم يقدر المضاف فى المسئلتين لكان الداخل عليه لا المزيدة
معطوفا على غير ما اسند اليه الحكم المنفى ولا يجوز لانك تقول ما جاءنى زيد ولا
عمرو ولا يجوز ما جاءنى غلام زيد ولا عمرو بجر عمرو اذ المجئ ليس منفيا عن زيد بل
عن غلامه واجاب المص عن الاسئلة الثلث كلها بان مثل ههنا كناية وليس
بمقصود فكانه معدوم يقال مثلك لا تفعل هذا اى انت ينبغى ان لا تفعل وذكر
المثل كناية ولو كان مقصودا لم يكن المخاطب مرادا وعند ذلك يفسد المعنى
لانه لا يمتنع ح ان يكون المعنى مثلك لا تفعله وانت تفعله كما تقول اخو زيد لا
تفعل هذا ولكن زيد تفعله لما كان الاخ مقصودا وكانهم قالوا ابا عبد الله
ولا اخوه وما اخوك ولا ابوك فلا تجئ الفسادات المذكورة قال بعضهم ان
فى هذا الجواب نظرا وذلك لانه وان كان المثل مقحما من حيث المعنى والمقصود
هو المضاف اليه لكن المعاملة لفظا مع هذا المضاف الا ترى انك لا تقول
ان مثلى لا اقول ومثلك لا تقول ما ومثلكما لا تقولان ومثلكم لا تقولون
اقول ادا لفظ المفرد بمعنى المثنى والمجموع غير عزيز فى كلامهم كاسماء الاجناس
فانه يصح اطلاقها على المثنى والمجموع وكذلك استعمال المجرد من علامة التانيث
مجرى المؤنث كثير فعلى هذا لا منع من اكتساء المضاف معنى التانيث والتثنية
والجمع من المضاف اليه ان حسن الاستغناء فى الكلام الذى هو فيه عن المضاف
بالمضاف اليه اما التانيث فكما من قوله مر الليالى اسرعت واما التثنية فلقولك
ما مثل اخيك ولا ابيك تقولان ذلك واما الجمع فكقوله فما وجب العذار منهم
على واما اذا لفظ الغيبة بمعنى الخطاب فلم يجئ الا مع حرف الخطاب نحو ما زيد
فمن ثم لم يجز ما مثلك تقول بالخطاب كما جاز فى المثنى مثل اخيك وابيك تقولان
وفى التانيث كقوله عليه السلام ما رايت مثل الجنة نام طالبها وقد يقوم المضاف
اليه مقام المضاف فى التذكير قال يسقون من ورد البريص عليهم بردى يصفق
بالرحيق السلسل اى ماء بردى وهى نهر فعال يصفق بالتذكير وقد يقوم مقامه فى
التانيث ايضا نحو قطعت السارق فاندملت اى قطعت يده وفى الفعل كقوله
تعالى وكم من قرية اهلكناها فجاءها باسنا بياتا او هم قائلون فقال هم وقال
الخليل يقوم مقامه فى التنكير ان كان معرفة اضيف اليها مثل نحو هذا رجل اخو
زيد اى مثل اخى زيد واستضعفه سيبويه وقال لو جاز هذا لجاز هذا قصير الطويل

اى

اى مثل الطويل وهو قبيح جدا واما قولهم قضية ولا ابا حسن لها فجعل العلم المشتهر بالمعنى
كالجنس الموضوع لذلك المعنى نحو لكل فرعون موسى كما ذكرنا فى لا التبرئة وقد يحذف
مضاف بعد مضاف ولم يجر القيام المضاف اليه الاخير مقامه كقوله وقد جعلتنى
من حزيمة اصبعا اى ذا مقدار مسافة اصبع وثانيهما حذف المضاف اليه فان كان
المضاف ظرفا فيه معنى النسبة كقولك كقبل وبعد فى الزمان وامام وخلف فى
المكان وشبهه فى الابهام كغير وحسب ولم يعطف على ذلك المضاف مضاف
آخر الى مثل ذلك المحذوف فالبناء على الضم وتسمى الظروف غايات ومنها قط
وعوض ومنذ وحيث كما يجئ فى الظروف المبنية جميع احكامها وان كان عطف على
ذلك المضاف مضاف آخر الى مثل ذلك المنوى سواء كان المضاف الاول من
الظروف المذكورة كقبل وبعد زيد او من بعد زيد او من غيرها كقوله يا من راى عارضا
اسر به بين ذراعى وجبهة الاسد وقوله الا علالة او بداهة سابح نهد الجزارة لم يبدل
من المضاف اليه تنوين ولم يبن المضاف لان المضاف اليه كالباقى بما يفسره
الثانى هذا على قول المبرد ومذهب سيبويه ان الاول مضاف الى المجرور الظاهر
والثانى مضاف فى الحقيقة الى ضميره والتقدير الا علالة سابح او بداهته ثم حذف
الضمير وجعل المضاف الثانى بين المضاف الاول والمضاف اليه ليكون الظاهر
كالعوض من الضمير المحذوف على ما ذكرنا فى باب النداء فى يا تيم تيم عدى ومذهب سيبويه
فى زيد وعمرو قائم ان خبر المبتدا الاول محذوف وهو مغاير لمذهبه ههنا ومذهب
المبرد اقرب لما يلزم سيبويه من الفصل بين المضاف والمضاف اليه فى السعة واما
نحو يا تيم تيم عدى فربما يغتفر ذلك فيه لان الفاصل بلفظ المضاف ومعناه فكانه
لا فصل وان لم يكن المضاف من الظروف المذكورة ولم يعطف عليه ما ذكرنا وجب
ابدال التنوين من المضاف اليه وذلك فى كل وبعض واى واذ واوان كقوله تعالى
وكلا ضربنا له الامثال ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات واذا قطع كل وبعض
عن الاضافة فالاكثر ابدال التنوين وامتناع دخول اللام فيهما وبعضهم جوزه وقد
ينصب كلا على الحال نحو اخذت المال كلا وذلك لكونه فى صورة المنكر وان كان معرفة
حقيقة لكونه بتقدير كله وقد حكى الخليل فى المؤنث كلهن وليس بمشهور وثالثها الفصل
بين المتضايفين اعلم ان الفصل بينهما فى الشعر بالظرف والجار والمجرور غير عزيز كقوله لما
رات ساتيدما استعبرت لله در اليوم من لامها وقوله كان اصوات من ايغالهن بنا
اواخر الميس انقاض الفراريج وبغيرهما عزيز جدا نحو قوله تمر على ما تستمر وقد
شفت غلائل عبد القيس منها صدورها وحكى ابن الاعرابى هو غلام ان شاء الله اخيك

ابن اخیک وقد یفصل فی السعة بینهما قلیلا بالقسم نحو هذا غلام والله زید ولک الکره
دوره فی الکلام وقد جاء فی السعة الفصل بالمفعول ان کان المضاف مصدرا والمضاف
الیه فاعلاله کقراءة ابن عامر قتل اولادهم شرکائهم وهو مثل قوله فزججتها زج
القلوص ابی مزاده وقوله سعی بداها الحصی فی کل هاجرة نفی الدراهم تنقاد
الصیاریف عند من روی بنصب الدراهم وجر تنقاد وانکر اکثر النحاة الفصل
بالمفعول وغیره فی السعة ولا شک ان الفصل بینهما فی الضرورة بالظرف
باب مع قلته وقبحه والفصل بغیر الظرف فی الشعر اقبح منه بالظرف وکذا الفصل بالظرف
فی غیر الشعر اقبح منه فی الشعر وهو عند یونس قیاس کما مر فی باب لا التبرئة والفصل
بغیر الظرف فی غیر الشعر اقبح من الکل مفعولا کان الفاصل او غیرهما فقراءة
ابن عامر لیست بذاک ولا نسلم تواتر القراءات السبع وان ذهب الیه البعض الا
هو لیس **قوله** واذا اضیف الصحیح او الملحق به الی یاء المتکلم کسر آخره والیاء
مفتوحة او ساکنة فان کان آخره الفا ثبتت وهذیل تقلبها لغیر التثنیة یاء
وان کان یاء ادغمت وان کان واوا قلبت یاء وادغمت وفتحت الیاء للساکنین
الساکنین الاسم الصحیح فی اصطلاح النحاة ما حرف اعرابه صحیح کعمرو وعلی
وزید ویعنی الملحق به ما آخره یاء او واو وقبلها ساکن کظبی ودلو ومدعو وکرسی
واوای ومعنی الحاقه بالصحیح اعرابه بالحرکات الثلث کالصحیح وانما احتملها لان
حرف العلة یخف النطق به وان کان متحرکا اذا سکن ما قبله کما یخف النطق به
اذا سکن هو نفسه قوله کسر آخره انما الزم ما قبل یاء المتکلم الکسر دون الضم والفتح
لتناسبه ولهذا جوز هذیل قلب الف المقصور یاء وان کان الالف اخف
من الیاء فقالوا فتی ولهذا قالوا فی الاصح فی قلب الواو یاء کما یجیء فی قوله
والیاء مفتوحة او ساکنة یعنی الیاء اللاحقة للصحیح والملحق به الخلاف فی ان اصلها
السکون او الفتح ویجوز حذف الیاء قلیلا فی غیر المنادی ایضا کما تقدم هناک قوله
فان کان آخره الفا یعنی ان لم یکن الاسم صحیحا ولا ملحقا به فلا تخلو آخره من ان یکون
الفا او واوا او یاء والالف منه فی اللغة المشهورة الفصیحة للتثنیة کانت کمسلمای
او لا کعصای وحبلای ومعلای وهذیل تجوز قلب الالف التی لیست للتثنیة یاء
کانهم لما راوا ان الکسر یلزم ما قبل الیاء للتناسب فی الصحیح والملحق به وراوا
ان حرف المد من جنس الحرکة وهو مناسب علی الحرکة فی الاعراب جعلوا الالف قبل
الیاء کالفتحة قبلها فغیروها الی الیاء لیکون کالکسر قبله واما الف التثنیة فلم یغیروها
لئلا یلتبس الرفع بغیره لیس قلب الالف یاء واما فی المقصور فالرفع والنصب

واما الیاء اللاحقة لغیرها فمفتوحة لا غیر کما یجیء وقد تقدم فی باب المنادی

والجر ملتبس بعضها ببعض لکن لا لبس قلب الالف یاء بل لو لم یقلب الالف ایضا
لکان الالتباس حاصلا قال قیل فکان الواجب علی هذا ان لا یقلب واو الجمع
فی نحو جائنی مسلموی یاء لئلا یلتبس الرفع بغیره قلت بینهما فرق وذلک ان اصل
الالف عدم القلب قبل الیاء لخفتها کما هو اللغة المشهورة الفصیحة وانما جوز هذیل
قلبها لامر استحبابی لا موجب عندهم ایضا فالاولی ترکه اذا ادی الی اللبس بخلاف
قلب الواو فی مسلموی وانه لامر موجب للقلب عند الجمیع وهو اجتماع الواو والیاء
وسکون اولهما ولا یترک هذا الامر المطرد اللازم للالتباس یعرض فی بعض المواضع
الا تری انک تقول مختار ومضطر فی الفاعل والمفعول معا وقد جاء فی
الشعر قلب الالف یاء مع الاضافة الی کاف الضمیر قال ابن الزبیر طالما
عصیکما وطالما عنیناکما لتصرن لسعیا عصیکما قوله وان کان یاء ای ان
کان آخر الاسم یاء وذلک فی المنقوص نحو قاضی وفی المثنی والمجموع نصبا وجرا
نحو مسلمی ومسلمی قوله وان کان واوا وذلک فی المجموع بالواو والنون رفعا
واما قلبت الواو یاء لان قیاس لغتهم کما یجیء فی التصریف اذا اجتمعت الواو
والیاء وسکنت اولاهما قلب الواو یاء وادغام اولاهما فی الثانیة وانما لم
یعکسا کراهة لاجتماع المتقاربین فی الصفة ای اللین فخفف بالادغام فقلب
اثقلهما ای الواو الی الاخف ای الیاء وسهل امر الادغام تعرضهما للسکون
الاول وقلب الواو یاء سواء کان اولا کطی او ثانیا کسید واصلهما طوی
وسیود فاذا حصل الادغام فان کان قبل الیاء الاولی فتحة تبقی علی حالها
لخفتها نحو مصطفی واعلی فی مصطفون واعلون وان کان قبلها ضمة وان لم تؤد
الی اللبس وزن بوزن وجب قلبها کسرة کما فی مسلمی وسهل ذلک قربها من الآخر
الذی هو محل التغیر فلهذا لم تقلب فی سل ومثل وایضا فانهم لما شرعوا فی
التخفیف فی نحو مسلمی بالادغام تمموه بقلب الضمة کسرة بخلاف مثل وان ادی الی
اللبس فلا تجری قلبها کسرة والقاریا نحو لی فی جمع الوی ولسه فعل من الفعل قوله
وفتحت الیاء للساکنین یعنی اذا کان قبل یاء الضمیر الفا او یاء او واوا ساکنة
فلا یجوز فیها السکون کما جاز فی الصحیح والملحق به وذلک لاجتماع الساکنین وقد
جاء ساکنا مع الالف فی قراءة نافع محیای ومماتی وذلک اما لان الالف الزم مدا
من اخویه فهو یقوم مقام الحرکة من جهة صحة الاعتماد علیه واما لاجراء الوصل مجری
الوقف ومع هذا فهو عند النحاة ضعیف وجاء فی لغة بنی یربوع فیها الکسر مع
الیاء قبلها وذلک للنسبة الیاء بالهاء بعد الیاء کما فی نحو فیه ولدیه ومنه قراءة

مكرر

حمزة ما انتم بمصرخيّ وهو عند النحاة ضعيف قال قال لها هل لك يا تا فيّ **قوله**

قوله واما الاسماء الستة فاخي والي واجاز المبرد اخي والي ويقول حمي وفمي

ويقال فيّ في الاكثر وفي هذا حكم الاسماء الستة عند اضافتها الى ياء المتكلم وهي باعتبار

الاضافة على ضربين ضرب ينقطع عن الاضافة ولا يضاف الى مضمر وهو ذو وحده

فلا يتكلم فيه في هذا الباب اذ نحن نتكلم في المضاف الى ياء المتكلم وهو ضمير وضرب

يقطع ويضاف الى مضمر وهو الخمسة الباقية وهي على ضربين ضرب اعرابه على عين الكلمة

ولامها محذوف وهو فوك وضرب اعرابه لام الكلمة وهو الاربعة الباقية يعني

ابوك واخوك وحموك وهنوك اما فوك فحاله بلحاظ قطع الاضافة واضافته

الى ياء المتكلم واضافته الى غيره اما في حال القطع فيجب ابدال الواو ميما لامتناع

حذفه وابقائه اما الحذف فلبقاء الاسم المتمكن على حرف واحد ولا يجوز لان

الاعراب انما يدور على آخر الكلمة فلا يدور على كلمة آخرها اولها واما الابقاء

فلاداءه الى اجتماع الساكنين فيؤدي آخره الى البقاء على حرف واحد

وذلك لان اصله فوه بفتح الفاء وسكون العين اما فتح الفاء فلان فتح الفاء

اكثر وافصح من الضم والكسر واما سكون العين فلانه لا دليل على الحركة

والاصل السكون فحذف لامه تشبيها بالواو فلو لم تعلّ الواو وهما لدار الاعراب

على العين كما في يد ودم فوجب قلبها الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فيلتقي

ساكنان فتحذف الالف فلما امتنع حذفها وابقاؤها قلبت الى حرف صحيح قريب

منها في المخرج وهي الميم لكونهما شفويتين واما قوله خالط من سلمى خياشيم وفاها فعلى

حذف المضاف اليه ضرورة واصله فاها قال ابو علي يجوز ان يكون على لغة من لم

يبدل من التنوين الفا في النصب كما في الرفع والجر كما قال كفا ما لنا من ابنة

كاف وقال واحد من كل حي عصم وهذه لغة حكاها الاخفش فالالف عين

الكلمة فلا يبقى المعرب على حرف واما اضافته الى ياء المتكلم فهو فيها على العين

اشهرها في الاحوال الثلث وقياس اصله فوي كعدي ثم فاي لتحرك الواو

وانفتاح ما قبلها الا انه لما جرى العادة فيما اعرب بالحركات اذا اضيف

الى الياء ان يقتصر من الحركات على الكسر للتناسب وكان العين ههنا

كالحركة الاعرابية الواو كالضمة والياء كالكسرة والالف كالفتحة الزمت الياء

في الاحوال الثلث قبل ياء المتكلم مكان الكسرة وان لم يكن الكسرة اعرابية

تشبيها للكسرة التي ليست باعراب ولا بناء عند المفصل وللكسرة البنائية عند

النحاة بالكسرة الاعرابية لعروضها وذلك كما شبهت الضمة البنائية في يا زيد

الالف للسكون

بالاعرابية فجيء بدلها بالواو والالف في يا زيدان ويا زيدون وشبهت الفتحة

البنائية في لا رجل بالاعرابية فجيء بدلها بالياء فقيل لا رجلين ولا مسلمين كل ذلك للعروض

فلما صارت الياء التي هي عين فيّ وقد يقال فمي وفمه وفم زيد في جميع حالات

الاضافة قال كالحوت لا يرويه شيء يلهمه يصبح ظمآن وفي البحر فمه والاول افصح واصح

لان علة الحاجة الى ابدال الواو ميما عند القطع من الاضافة هي خوف سقوط العين

للساكنين ولا ساكنين في حال الاضافة اذ لا تنوين في المضاف فالاولى ترك

ابدالها ميما وقد جمع الشاعر بين الميم والواو وقال هما نفثا في فيّ من فمويهما على

النابح العاوي اشد رجام وهو جمع بين البدل والمبدل منه وتكلف بعضهم معتذرا

بان قال الميم بدل من الهاء التي هي قدمت على العين واما اضافته الى غير ياء المتكلم

فالاعراب فيها الاعراب بالحروف كما ذكرنا وجاء فم زيد كما مر واما الاربعة الباقية

فلها ايضا ثلث احوال احدها القطع عن الاضافة والاعرف فيها حذف لاماتها

وقد ثبتت في بعضها كما يجيء في ذكر لغاتها وثانيها الاضافة الى ياء المتكلم فالاعرف

اذن في ابوك واخوك جعل لاميهما اعرابا وفي حم وهن حذف اللام كما هي في لغاتها

وثالثها الاضافة الى ياء المتكلم قال الجمهور يجب حذف اللامات ورد لها في حال

الاضافة الى غير ياء المتكلم انما كان لغرض جعلها اعرابا والاعراب لا يظهر في

المضاف الى ياء المتكلم فلا معنى لردها معها واجاز المبرد قياسا على الاضافة الى

غير ياء المتكلم رد اللام في اربعها كما نقل عنه ابن يعيش وابن مالك وفي اخ

واب فقط كما نقل عنه جار الله والمصنف ولما ردها الزم الياء لما قلنا في فيّ

على الافصح وشبهه قول الشاعر قدر احلك ذا المجاز وقد ارى وابيّ مالك ذو المجاز

بدار واجيب بانه يحتمل ان يكون جمعا لاب مضافا الى الياء اذ يقال في اب ابون

قال فلما تبين اصواتنا بكين وفديننا بالابينا كما قيل في اخ اخون قال وكنت

لهم كشر بني الاخينا والمذهب لا تثبت بالمحتملات **قوله** واذا قطعت عن الاضافة

قيل اخ وحم واب وهن وفم وفتح الفاء افصح منهما وجاء حم مثل يد وخبء ودلو

وعصا مطلقا وجاء هن مثل يد مطلقا وذو لا يضاف الى مضمر ولا يقطع اعلم

ان في اب واخ اربع لغات وفي اخ خامسة فاللغات المشتركة ان يكونا محذوفي

اللام مطلقا اي مضافين ومقطوعين فيكونان كيد وتثنيتهما ابان واخان

والجمع ابون واخون كما مر والثانية ان يكونا مقصورين مطلقا كعصا والثالثة ان

يكونا مشددي العين مقطوعين مطلقا مع حذف اللام والرابعة وهي اشهر ما حذف

اللام والاعراب على مقطوعين واعرابهما بالحروف مضافين واللغة المختصة

باخ اخو كدلو مطلقا وفي حم ست لغات احدى منها بالافصح فالافصح على الترتيب
اولاها اعرابه بالحروف في الاضافة الى غير اليا وبعضه حال القطع عنها و
اعرابه على العين وثانيها ان يكون كدلو مطلقا في الاضافة والقطع والثالثة
ان يكون كعصا مطلقا والرابعة ان يكون كيد مطلقا والخامسة ان يكون كخبء
مطلقا والسادسة مطلقا واما هن ففيه ثلاث لغات اشهرها النقص مطلقا كيد
وبعدها الاعراب بالحروف في الاضافة الى غير يا المتكلم والنقص في غيرها ولما
لم يكن هي المشهورة زعم صدر الافاضل انه ليس من الاسماء الستة ولم يذكرها
ايضا الزجاجي فيها وثالثها تشديد نونه مطلقا واما اسكان النون في الاضافة
نحو قوله رجب وفي رجليك ما فيهما وقد بدا هنك من المئزر فلضرورة الشعر
وليس بلغة رابعة وفي فم لغات اشهرها واعرفها وافصحها اعرابه بالحروف في
الاضافة الى غير يا المتكلم وفتح الفاء مع خفة الميم حال القطع وابدال الواو
ياء عند الاضافة الى اليا والثانية والثالثة والرابعة فم مثلث الفاء محذوف
اللام لسا مطلقا مع ابدال الواو ميما وتثليث الفاء بناء على ان الواو
التي بدل منها الميم بعلت في حال الاضافة الفا فيكون الفا في الاحوال
الثلث ادن مثلنا لا للاعراب فيجوز تثليثها في الافراد لغير الاعراب ايضا و
الخامسة والسادسة والسابعة فما مثل الفا مقصورا مطلقا وكانه جمع
بين البدل والمبدل منه والميم بدل من اللام قدمت على العين على مر فيكون
قوله هموسا مثنى فما والثامنة والتاسعة فم مشدد الميم مطلقا ومضموم الفاء
ومفتوحها قال حتى اذا ما حرجت من فمه قال ابن جني هو للضرورة وليس بلغة و
كان الميمين بدلان من العين واللام والجمع افمام العاشرة اتباع الفاء الميم في
حركات الاعراب نحو هذا فم ورايت فما ونظرت الى فم وكانه نظر فيها الى حالة
الاضافة بلا ميم اعني فوك وفاك وفيك وقد يتبع فاؤ امرؤ ايضا حرف اعرابه
فيقال مرؤ ومرا ومرء وعين امرء واسم تابع لحرف الاعراب اتفاقا وفي
دم ثلث لغات القصر كعصا والتضعيف كمد وحذف اللام مع تخفيف العين
وهو المشهور كيد قوله وذو لا يضاف الى مضمر ولا يقطع انما لم يقطع لانه
ليس مقصودا بذاته وانما هو وصلة الى جعل اسماء الاجناس صفة وذلك انهم
ارادوا ان يصفوا شخصا بالذهب فلم يتأت لهم ان يقولوا جاءني رجل ذهب
فجاؤا بذو واضافوه اليه فقالوا ذو ذهب ولما كان جنس المضمرات والاعلام
مما لا يقع صفة كما يجي لم يتوصل بذو الى الوصف بهما وان كان بعد التوصل

الوصف

الوصف هو المضاف دون المضاف اليه واما اسماء الاجناس التي نحو الضرب
والقتل فانها وان لم يكن مما يوصف به الا انها من جنس ما يقع صفة اي اسم
الجنس كضارب وقاتل وايضا لو حذف المضاف الموصوف والمضاف
خبرا وعلم لم يجر فيها مقامه لامتناع الوصف بهما واما قولهم صل على محمد
وذويه فشاذ كما ان قطعه عن الاضافة وادخال اللام عليه في قوله فلا اعني
بذلك اسفلكم ولكني اريد به الذويناء وذلك لاجرائه مجرى صاحب
واما قولهم ذو يزن وذو ذي ال النبي فانما جاز لنا ويل العلم بالجنس اي صاحب
هذا الاسم واصحاب هذه الاسم قالوا واصل هذه الاسماء الستة كلها فعل
بفتح الفاء والعين الا فوك كما ذكرنا وكان قياسها ان يكون في الافراد
مقصورة لكن لما كثرت الاضافة فيها واعرابها معها بالحروف كما مر في اول
الكتاب ولم يكن فيها مقصورة حملوها في ترك القصر مفردات على حال الاضافة
واما تواخ واب وحم مفتوحة العين فلجمعها على افعال كاباء واخاء واحماء
لان قياس فعل صحيح العين افعال كجبل واجبال واما ذو فلا دليل في اذوا
على فتح عينه لان قياس فعل ساكن العين معتلها افعال ايضا كحوض واحواض
وبيت وابيات ودليل تحرك عينه مونثه اعني ذات واصله ذوات كنواة لقولهم
في مثناه ذواتا فحذف العين في ذات لكثرة الاستعمال ولو كانت ساكنة العين لقلبت
في المونث ذية كطية وقال الخليل وزن ذو فعل بالسكون واللام محذوفة في جميع
متصرفات ذو الا في ذواتا وذوات وقال الفراء الاخ ساكن العين في الاصل
ولعله قال ذلك لعلة اجاء واما هن فانه لم يسمع فيه ايضا ما حتى يستدل به على
تحرك عينه لانه يمكن ان يكون ساكنا لكن لما حذف اللام فتح العين لان
ما قبل ياء التانيث لابد من فتحها وكذا لا دليل في هنوات لانه يمكن ان يكون
كثمرات واما فوك فاصله فوه بسكون الواو كما ذكرنا اذ لا دليل على حركتها وافواه
لا يدل عليها كما لا يدل اذواء ولام فوك هاء لقولهم افواه وفويه ولام ذو ياء
لان عينه واو بدليل ذواتا وذوات واذواء وباب طويت اكثر من باب القوة
والحمل على الاغلب اذا اشتبه الامر اولى ولام اب واخ وحم وهن واو لقولهم
ابوان واخوان وحموان وهنوان واخوة واخوات واما هنيهة في هنية فلان
لامه ذات وجهين وكذا لام حم وقد يكون هما الكاتبين قوله التوابع كل ثان باعراب
سابقه من جهة واحدة * قوله كل ثان يشمل التوابع وخبر المبتدا وكل ما اصله خبر المبتدا
كخبري كان وان واخواتهما ويشمل الحال وثاني مفعولي اعطيت قوله باعراب سابقه

اى مع اعراب سابقه تخرج الكل الا خبر المبتداء وثانى مفعولى ظننت واعطيت والحال عن المنصوب نحو ضربت زيدا مجردا عن ثيابه والتمييز عن المنصوب كفجرنا الارض عيونا قوله من جهة واحدة قال تخرج هذه الاشياء لان ارتفاع المبتدا من جهة كونه مبتدا وارتفاع الخبر من جهة اخرى وهو كونه خبر المبتدا وكذا انتصاب اول المفعولين من جهة كونه اولهما وانتصاب الثانى من جهة كونه ثانيهما وانتصاب الاول فى ضربت زيدا قائما من جهة كونه مفعولا به وانتصاب الثانى من جهة كونه تمييزا وفيه نظر لان ارتفاع المبتداء والخبر من جهة واحدة وهى كونهما عمدى الكلام كما تقرر فى اول وانتصاب الاسماء المذكورة من جهة واحدة وهى كونها فضلات وان قلنا بتغير الجهات بسبب تغير اسم كل واحد من الاول والثانى قلنا ان نقول ارتفاع زيد فى جاءنى زيد الظريف من جهة كونه فاعلا وارتفاع الظريف من جهة كونه صفة وكذا باقى التوابع ثم يقول الاخبار المتعددة لمبتداء نحو وهو الغفور الودود الاية وكذا المبتدات فى نحو علمت زيدا عالما عاقلا ظريفا وكذا الاحوال المتعددة نحو فتقعد مذموما مخذولا وكذا المستثنى بعد المستثنى نحو جاءنى القوم الا زيدا الا عمرا الا بشرا اسماء وهما ولا جهات اعرابها فينبغى ان يدخل فى حد التوابع ولو قال كل ثان باعراب سابقه لاجله اى اعراب الثانى لاجل اعراب الاول لم يرد عليه ما ذكرنا وقوله كل ثان فيه نظر ايضا لان المطلوب فى الحد ما يميز به الشئ لا قصد حصر جميع مفرداته ويدخل فى قولنا بان النعت الثانى مما فوقه وكذا التاكيد المتكرر وعطف النسق المتكرر لان كلا منها ثان للمتبوع كالتابع الاول واما الكلام فى عوامل التوابع ففيه تفصيل اما الصفة والتاكيد وعطف البيان ففيها ثلثة اقوال قال سيبويه العامل فيها هو العامل فى المتبوع وقال الاخفش العامل فيها معنوى كما فى المبتدا والخبر وهو كونها تابعه وقال بعضهم ان عامل الثانى مقدر من جنس الاول ومذهب سيبويه اولى لان المنسوب الى المتبوع فى قصد المتكلم منسوب اليه مع تابعه فان المجئ فى جاءنى زيد الظريف ليس فى قصده منسوبا الى زيد مطلقا بل الى زيد المقيد بقيد الظرافة وكذا فى جاءنى العالم زيد جاءنى زيد نفسه فلما انسحب على التابع حكم العامل المنسوب معنى حتى صار التابع والمتبوع معا كمفرد منسوب اليه كان الثانى هو الاول فى المعنى كان الاولى انسحاب عمل المنسوب اليهما معا لتطابق اللفظ بالمعنى اما اذا قلت جاءنى غلام زيد فالمنسوب اليه وان كان الغلام مع زيد الا ان الثانى ليس هو الاول معنى فلم يعمل العامل فيهما معا وجعله معنويا كما ذهب اليه

الاخفش خلاف الظاهر اذ العامل المعنوى فى كلام العرب بالنسبة الى اللفظى كالنادر فلا يحمل عليه المتنازع فيه وتقدير العامل خلاف الاصل ايضا فلا يصار الى الامر الخفى اذا امكن العمل الظاهر الجلى واما البدل فالاخفش والرمانى والفارسى واكثر المتاخرين على ان العامل فيه مقدر من جنس الاول استدلالا بالقياس والسماع اما السماع نحو قوله تعالى لجعلنا لمن يكفر بالرحمن لبيوتهم وغير ذلك من الايات والاشعار واما القياس فلكونه مستقلا ومقصودا بالذكر ولذا لم يشترط مطابقته للمبدل منه تعريفا وتنكيرا فالجواب ان لبيوتهم الجار والمجرور بدل من الجار والمجرور والعامل هو جعلناه غير مكرر وكذا فى غيره فان قيل لو لم يكن المجرور وحده بدلا من المجرور لم يسم هذا بدل الاشتمال لان الجار والمجرور بل البعض مشتمل على الكل وكذا فى قوله تعالى للذين استضعفوا قلنا لما لم يحصل من اللام فائدة الا التاكيد جاز لهم ان يجعلوه كالعدم ويسموه بدل الاشتمال نظرا الى المجرور ولا يكرر فى اللفظ فى البدل من العوامل الا حرف الجر لكونه كبعض حروف المجرور والجواب عن القياس ان استقلال الثانى وكونه مقصودا لو دل على ان العامل هو الاول لا مقدر آخر لان المتبوع اذن كالساقط فكان العامل لم يعمل فى الاول ولم يباشره بل عمل فى الثانى ومذهب سيبويه والمبرد والسيرافى والزمخشرى والمصنف ان العامل فى المبدل منه اذ المتبوع فى حكم الطرح فكان عامل الاول باشر الثانى هذا وسيعرف فى باب عطف البيان انه فى الحقيقة هو البدل فحكمه فيما ذكرنا حكم البدل واما عطف النسق ففيه ثلثة اقوال قال سيبويه العامل فى المعطوف هو الاول بواسطة حرف العطف وقال الفارسى فى الايضاح الشعرى وابن جنى فى سر الصناعة ان العامل فى الثانى مقدر من جنس الاول كقولك يا زيد ويا عمرو واقول لا دليل فيه اذ علة البناء فى الثانى وقوعه موقع الكاف كالمعطوف عليه مع عدم المانع من البناء كما كان فى يا زيد والحارث اعنى اللام وانما كان اللام مانعا لامتناع مجامعته لحرف النداء المقتضى للبناء فلما ارتفع المانع صار كان حرف النداء باشر التابع لا ان يقدر له حرف آخر واستدل ايضا بقولهم قام زيد وعمرو وقيل العرض الواحد لا يقوم بمحلين والجواب ان القيام ههنا ليس بعرض واحد بل هو مصدر فالمصدر يصلح للكثير والقليل بلفظ الواحد والمراد ههنا القيامان لقرينة قولك وعمرو وكذا لا حجة له فى قام زيد وعمرو اذ هو متضمن للقيام الصالح للقليل والكثير ولو كان العامل مقدرا لوجب تعدد العلام فى جاءنى غلام زيد وعمرو وهو متحد ولكان معنى كل شاة وسخلتها بدرهم كل شاة بدرهم وكل سخلتها

بدرهم والمراد بهما معا بدرهم وايضا لم يجر بازيد والحارث ولم يجر بما زيد قائما او
عمرو قاعدا وليس زيد ولا عمرو ذاهبين اذ لا يجوز تقديرها وليس بعد لا وايضا
لم يجز زيد ضربت عمرا واخاه اذ يبقى خبر المبتدا بلا ضمير مع كونه جملة وقال بعضهم
العامل حرف العطف بالنيابة وهو بعيد لعدم لزومه احد القبيلين كما هو حق
العامل وفائدة الخلاف في هذا كله جواز الوقف على المتبوع دون التابع
عند من قال العامل في الثاني غير الاول وامتناعه عند من قال العامل فيهما
هو الاول هذا وانما قدم المص النعت على ساير التوابع لكون استعماله اكثر
قوله النعت تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقا قال في شرح المفصل
الصفة تطلق على معنيين عام وخاص والمراد بالعام كل لفظ فيه معنى الوصفية
جرى تابعا او لا فيدخل فيه خبر المبتدا والحال نحو زيد قائم وجاءني زيد راكبا
اذ يقال انهما وصفان ويعني بالخاص ما فيه معنى الوصفية اذا جرى تابعا نحو
جاءني رجل ضارب قال حد العام ما دل على ذات باعتبار معنى هو المقصود
وينقض حده باسماء الالة والمكان والزمان اذ المقتل مثلا دال على ذات
وهو الموضع باعتبار معنى وهو القتل هو المقصود من وضع هذا اللفظ على ما فسر
ثم سال نفسه وقال ان اسماء الاجناس كلها يدل على ذات باعتبار معنى وليست
بصفات فان رجلا موضوع لذات باعتبار الذكورة والانسانية قال
والجواب انا احترزنا عن مثله بقولنا هو المقصود فان اسماء الاجناس المقصود
بها الذات والصفات المقصود بها المعنى لا الذات وللقائل ان يمنع في
الموضعين اي في الاسماء والصفات ويقول ان اردت بقولك في اسماء
الاجناس ان المقصود بها الذات وحدها من دون المعنى فلا نم اذ قصد
الواضع بوضع رجل ذات فيه الرجولية بلا خلاف وان اردت ان المقصود
الذات سواء كان المعنى ايضا مقصودا معها او لا فلا ينفعك لان الصفات
ايضا اذا ذكرتها مجردة من متبوعاتها فلا بد فيها من الدلالة على الذات مع
المعنى المتعلق بها وكذا اذا ذكرتها مع متبوعاتها لان معنى ضارب ذو ضرب
ولا شك ان معنى ذو ذات ومعنى ضرب معنى في تلك الذات وكذا مضروب
وحسن ولو لم يدل الا على المعنى لكان الصفة هو الحدث كالضرب والحسن ثم نقول
قولك في الصفات ان المقصود بها المعنى لا الذات مناقض لقولك في حد
الصفة العامة ما دل على ذات باعتبار معنى وكيف يدل بالوضع على الذات
مع ان المقصود بها ليس ذاتا بل دلالة اللفظ على الشيء الا مع القصد لك

اللفظ الى ذلك الشيء وانما قال المراد بالقصد القصد الاتم فان نحو ضارب وان
دل على الذات الا ان المقصود الاتم الحدث القائم بالذات المطلقة التي دل عليها
هذا اللفظ فلمانع ان يمنع ان المقصود الاتم من هذا اللفظ بيان المعنى بل المعنى كان
يدل عليه ركب ص ر ب فلم يضع منه هذه الصيغة المختصة الا للدلالة على ذات القوم
بها ذلك المعنى وذلك نحو المضروب فانه موضوع لذات مطلقة يقع عليها الضرب
قال والوصف الخاص تابع يدل على معنى في متبوعه مطلقا قال تابع يدخل في تابع
جميع التوابع ويخرج عنه خبر المبتدا والمفعول الثاني لما ذكرنا في حد التابع و
قولنا يدل على معنى في متبوعه يخرج عنه ما سواه قلت تدخل فيه البدل نحو قولك اعجبني
زيد علمه ولو قال يدل على معنى في متبوعه او في متعلقه لكان اعم لدخول نحو رجل
قائم ابوه فيه ثم نقول اما خروج البدل وعطف البيان وعطف النسق والتاكيد
الذي هو تكرير لفظي ومعنوي فظاهر واما التاكيد المقيد للاحاطة فداخل في هذا
الحد اذ كلهم في جاءني القوم كلهم يدل على الشمول الذي في القوم فان قال شرط
هذا المعنى الذي يدل عليه الوصف ان لا يفهم من المتبوع والشمول يفهم القوم
وكذا في جاءني الزيدان كلاهما فالجواب ان ذكر هذا الشرط ليس في حدك مع
انه يلزم منه ان لا يكون واحدة واثنين في نحو قوله تعالى نفخة واحدة والهين اثنين
لعا قوله مطلقا قصد به اخراج الحال في نحو قولك ضربت زيدا راكبا فان راكبا
دال على معنى في زيد لكن لا مطلقا بل مقيدا بحال الضرب اقول قد خرج
الحال عن الحد بقوله تابع بزعمه لانه ليس باعراب سابقه من جهة واحدة هذا
ولا يبعد لو حددنا الوصف العام اي ما وضع من الاسماء وصفا سواء استعمل
صاحبه فقولنا اسم يخرج الجملة الاسمية والفعلية وان صح وقوعها تابعا في نحو جاءني
رجل ضرب ابوه وان ابوه ضارب وقولنا وضع يخرج الفاظ العدد في نحو
جاءني رجال ثلثة لان وضعها لمجرد العدد وكذا اسماء المقادير نحو عندي رب
رطل ويخرج اسماء الاجناس سواء وقعت صفات نحو برجل اسدا ولا نحو زيد اسد
فانها وان دلت على معان لكنها ليست كذلك بحسب الوضع وكذا تخرج نحو صوم
وعدل لانه ليس بالوضع فلا يدخل في الصفات العامة بل يدخل في حد الصفة
الخاصة كما يجيء فيقال ان اسد وصوم في برجل اسد وصوم صفة ولذا خرج نحو اي
رجل لانه في الاصل للاستفهام وقولنا على معنى يخرج الفاظ التوكيد الا التي للشمول
فان نحو نفسه لا يدل على معنى في شيء بل هو لوله نفس متبوعه وقولنا غير الشمول يخرج
الفاظ الشمول في التوكيد نحو كلاهما وكله واجمع ومرادفاته وجاءني بعضهم عند

التميميين كما مر في الحال اذ كل ذلك يدل على الشمول وصاحبه اي جميعها او جميعهم
قولنا وصاحبه تخرج المصادر ويدخل اسماء المكان والزمان والآلة وقولنا مصحح
النعت تخرج هذه الاسماء لانها لم يوضع مصححه النعت لغيرها بل لو جرت صفات في
بعض المواضع بجوز رجل سيف فليس ذلك من حيث الوضع كما في رجل حمار فقولنا
لكل ما تخصص صاحبه نحو خرج اسماء الاجناس فانها لا تصح ان يتبع بالوضع الا للمبهم
فقط دالة على معنى فيه نحو هذا الرجل وايها الرجل ومع هذا فهي اسماء لا صفات
عامة وكذا تخرج اسماء الاشارة لخصوصه كما تجي بعض الموصوفات ويدخل في
قولنا مصحح النعت الحال خبر المبتدا وغير ذلك في نحو جاني زيد راكبا وزيد عالم و
العالم زيد فانها صفات ولم يتبع شيا لكنه يصح تبعا وصفا وتقول في حد الوصف
الخاص اي التابع هو تابع دال على ذات ومعنى غير الشمول في متبوعه او متعلقه
مطلقا فيدخل فيه التابع نحو هذا الرجل وبرجل اي رجل وبرجل تميمي وبرجل
حسن وجهه وبرجل حمار وغير ذلك وتخرج البدل نحو اعجبني زيد علمه وفائدته
تخصيص او توضيح وقد يكون لمجرد الثنا او الذم او التوكيد نحو نفخة واحدة
معنى التخصيص في اصطلاحهم تقليل الاشتراك الحاصل في النكرات وذلك ان
رجلا في قولك جاني رجل صالح كان بوضع الواضع محتملا لكل فرد من افراد
هذا النوع فلما قلت صالح قللت الاشتراك والاحتمال ومعنى التوضيح
عندهم رفع الاشتراك الحاصل في المعارف اعلاما كانت اولا نحو زيد
العالم او الرجل الفاضل قوله وقد يكون لمجرد الثناء لفظة قد التي
هي للتقليل في المصادر مودية بان مجيئه لمجرد الثناء او الذم او التوكيد
قليل وانما يكون لمجرد الثناء او الذم اذا كان الموصوف
معلوما عند المخاطب سواء لم يكن له شريك في ذلك الاسم نحو بسم الله
الرحمن الرحيم اذ لا شريك لاسم الله تعالى ونحو اعوذ بالله من
الشيطان الرجيم اذ كان ما له شريك فيه نحو اتاني زيد الفاضل
العالم او الفاسق الجبيب اذا عرف المخاطب زيدا الآتي قبل
الوصف وان كان له شركاء في هذا الاسم وانما يكون الوصف
للتاكيد اذا افاد الموصوف معنى ذلك الوصف مصرحا بالتضمن
نحو نفخة واحدة والهين اثنين فان كان ذلك المعنى المصرح به
في المتبوع نحو لا واحد فالتابع تاكيد لا صفة نحو الرجلان
كلاهما والرجال كلهم وان لم يكن فهو صفة كما في قوله تعالى الهين

نحو لا

اثنين انما هو اكد واحد ان كان معنى التابع معنى المتبوع سواء بها
فالتابع تاكيد تكرير نحو الرجل نفسه وزيد زيد وقد يجي لمجرد الترحم نحو انا زيد البائس الفقير

قوله ولا فرق بين ان يكون مشتقا او غيره اذا كان وضعه لغرض المعنى عموما

مثل تميمي وذي مال وخصوصا مثل مررت برجل اي رجل ومررت بهذا الرجل وبزيد
هذا ● قال في الشرح يعني ان معنى النعت ان يكون تابعا يدل على معنى في متبوعه فاذا
كان دلالته كذلك صح وقوعه نعتا ولا فرق بين ان يكون مشتقا او غيره لكن لما كان
الاكثر في الدلالة على المعنى في المتبوع هو المشتق توهم كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط
حتى تاولوا غير المشتق بالمشتق هذا كلامه اعلم ان جمهور النحاة شرطوا في الوصف الاشتقاق
فلذلك استضعف سيبويه نحو مررت برجل وصفا ولم يستضعف بزيد اسدا حالا فكان
يشترط في الوصف لا في الحال الاشتقاق وفي الفرق نظر والنحاة لا يشترطون ذلك
فيهما معا والمص لا يشترط فيهما ويكتفي بكون الوصف دالا على معنى في متبوعه مشتقا
كان اولا ويكون الحال هيئة للفاعل او المفعول قوله اذا كان وضعه لغرض
المعنى عموما اي وضع للدلالة على معنى في متبوعه في جميع استعمالاته كالمنسوب
وذو المضاف الى اسم الجنس فان لهما موصوفا في جميع المواضع اما ظاهرا
او مقدرا فالمراد بالموضوع لغرض المعنى عموما الوصف العام وقد جعلناه وعمها
من الجامد الموضوع كذلك كل موصول فيه الالف واللام كالذي والتي وفروعهما
وذو الطائية لان الذي قائم بمعنى القائم قوله او خصوصا يعني به ان يوضع للدلالة
على معنى في بعض استعمالاته وهي كاسم الجنس الجامد بالنظر الى اسم الاشارة فانه
اذن موضوع للدلالة على معنى فيه اي في اسم الاشارة كما ذكرنا في باب النداء انما
لو جعلته صفة لغير اسم الاشارة نحو مررت بزيد الرجل بمعنى الكامل في الرجولية فليس الجنس
موضوعا للمعنى في متبوعه لان استعمال الرجل بمعنى الكامل في الرجولية ليس وضعا
كما ان استعمال اسد بمعنى شجاع في قولك مررت برجل اسد ليس وضعا فان قيل
لم لم يجز ان يوصف باسماء الاجناس بل قيا معناه على ما وضعت له سائر المبهمات
التي هي غير الاسماء الاشارة كما جاز وصفها بها فيقال مررت بشخص رجل وسبع
اسد كما يقال مررت بهذا الرجل وبذاك الاسد فان شخصا وسبعا مبهمان
كاسم الاشارة قلت لتجرد الموصوف في مثله عن فائدة زائدة على ما كان تحصل من
اسماء الاجناس لو لم يقع صفات اذ قولك مررت برجل بعيد التشخيصية واسد
يفيد التبعية بخلاف رجل طويل ورجل عالم فان العلم والطول يكونان في غير
الرجل ايضا ولهذا الحذف الموصوف في الاغلب مع قرينة دالة عليه نحو قوله

ربما رسمها لا مادي لعلها الا السحاب والا الاوث السل وكالاورق في الحمام
والاطلس في الذهب والعراء والحمراء في الارض والسماء واما قولك هذا
الرجل فللموصوف فائدة جعل الوصف حاصرا معنا وفي ايها الرجل للموصوف
فائدة منع حرف النداء من مباشرة ذي اللام ومن الموضوع للدلالة على معنى
في متبوعه خصوصا على قال المص اي واسم الاشارة في نحو مررت برجل اي
رجل وبزيد هذا فاي انما يقع صفة للنكرة فقط الشرط قصدك للمدح واسم الاشارة
يقع وصفا للعلم والمضاف الى المضمر والى العلم والى اسم الاشارة لان الموصوف
اخص او مساو واما في غير هذه المواضع فلا يقع صفة والذي يقوى عندي ان
اي رجل لا يدل بالوضع على معنى في متبوعه بل هو منقول عن اي الاستفهامية
وذلك ان الاستفهامية موضوعة للسوال عن التعيين وذلك لا يكون الا عند جهالة
المسئول عنه فاستعيرت لوصف الشي بالكمال في معنى من المعاني والتعجب من حاله
والجامع بينهما ان الكامل البالغ غاية الكمال بحيث يتعجب يكون مجهول الحال بحيث يحتاج
الى السوال عنه ومن ثمه قال الفراء في ما احسن زيدا ان ما استفهامية ولهذا المعنى شرط
في اي الواقعة صفة للنكرة حتى يضاف الى النكرة لان المضاف الى المعرفة ليس فيها
ابهام كامل اذ معنى اي الرجلين هو من بين هذين الرجلين وكذا اي الرجال
هو بخلاف اي رجل هو فمعناه اي فرد من افراد هذا الجنس كما مر في باب الاضافة
فاذا جاء بعد المعرفة فانصبها على الحال نحو هذا زيد اي رجل فيجوز المخالفة من الموصوف
والمضاف اليه لفظا اذا لوافقا معنى نحو مررت بجارية اي امة اي امة
واما اسم الاشارة فانما يقع وصفا للعلم والمضاف الى المضمر والى العلم والى اسم
الاشارة لان الموصوف اخص او مساو واما في غير هذه المواضع فلا يقع صفة فلهذا
عد لمن المواضع للدلالة على المعنى خصوصا وجميع ما ذكر قياسي عموما كان كالمنسوب
وذو والموصول ذي اللام وذو الطائية او خصوصا كاي التابع للنكرة واسم
الجنس التابع لاسم الاشارة واسم الاشارة التابع لما ذكرنا وبقي من الجوامد
الواقعة صفة اشياء لم يذكرها المص وهي على ضربين سماعي وقياسي فمن القياسي
كل وجد وحق تابعة للجنس مضافة الى مثل متبوعها لفظا ومعنى نحو انت الرجل
كل الرجل وجد الرجل وحق الرجل هذا هو الاغلب الاحسن ويجوز على ضعف
انت الرجل كل رجل وجد الرجل وحق الرجل فلا يتبع غير الجنس فلا يقال انت زيد
كل الرجل وذلك لان الوصف بهذه الالفاظ الثلث كالتاكيد اللفظي فلهذا
لم يحسن انت الرجل كل الرجل وذلك لان الوصف وليس في زيد معنى الرجولية

حتى لو كد بكل الرجل ويوصف بها النكرات ايضا نحو انت رجل كل رجل وحق رجل
وجد رجل ومعنى كل الرجل انه اذا اجتمع فيه من خلال الخير ما تفرق في جميع الرجال
ومعنى جد الرجل اي كان ما سواك هزل وحق الرجل اي من سواك باطل ومما من
باب جرد جرد قطيفة ويقال ايضا في الذم انت اللئيم وانت لئيم جد لئيم وحق لئيم
ومنه قولك ما شئت من كذا مقصورا على نكرة نحو قولك جاءني رجل ما شئت من رجل
واما ما نكرة موصوفة بالجملة بعدها او موصولة وهي خبر مبتدا محذوف على الاول
والجملة صفة للنكرة اي هو الذي شئته ويجوز ان يكون موصوفا بالجملة بعدها او موصولة
وهي خبر مبتدا وهي صفة للنكرة قبلها وانما استعمل ما دون من لان ما للمبهم امره
وان كان من اولي العلم كقوله تعالى وما رب العالمين وقوله اني نذرت لك ما في بطني
محررا وما نحن فيه موضع الابهام وفي معنى قولك رجل ما شئت من رجل عندي عك
ومن رجل ورجلان حسبك من رجلين ورجال بهك او بهاك او كفيك من
رجال ورجل همك من رجل وهدك من رجل كما ذكرنا في باب الاضافة والجار والمجرور
في جميع ذلك ليفيد ان المذكور هو المخصوص بالمدح من بين اقسام هذا الجنس اذا
صنعوا رجلا رجلا ورجلين رجلين ورجالا رجالا كما قلنا في افضل رجل وافضل
رجلين وافضل رجال ويجي ذلك بعد كثير مما يقصد به المدح والتعجب نحو يا
مالك من ليل ولله دره من رجل وقاتله الله من شاعر وقال عز من قائل
والمعنى في الجميع واحد اي هو الممدوح والمتعجب منه خاصة من جملة هذا الجنس
اذا فصلوا وقسموا هذا التقسيم وقولهم همك من رجل مصدر بمعنى المفعول
اي مهمومك اي مقصودك او من همه اي اذابه اي يذيبك وصف محاسنه
كقولهم هدك اي سهل عليك عد مناقبه من هذه المصيبة اي او لا بسه وكسره
ومن المعص ايضا ان يكرر الموصوف ويضيفه الى نحو صدق وسوء نحو
عندي رجل رجل صدق او حمار حمار سوء والمراد بالصدق في هذا المقام
مطلق الجودة لا الصدق في الحديث وذلك لان الصدق في الحديث مستحسن
جدا عندهم حتى صاروا يستعملونه في مطلق الجودة فيقال ثوب صدق وخل
صادق الحموضة كما ان الكذب مستهجن عندهم بحيث اذا قصدوا الاغراء
قالوا اكذب عليك عمرو بن معدي كرب لمن يشكو اليه المعص كذب عليك العسل
اي العسلان يعني عليك به والزمه ويجوز ان يريد بالعسل المعروف قال وذبيانية
اوصت بنيها بان كذب القراطف والقروف اي عليكم بهما والاضافة في نحو
رجل صدق ودارة السوء للملابسة وهم كثيرا ما يضيفون الموصوف الى مصدر الصفة

نحو نبز السوء اي الخبز اليابس فمعنى رجل صدق رجل صادق اي جيد فكانك قلت عندي
رجل صدق رجل صادق فلما كان المراد من ذكر رجل الثاني صفته صار رجل مع
صفته صفة للاول كما مر في باب لا التبرئة في نحو لا ماء ماء باردا و يجوز ان يكون
الثاني بدلا من الاول كما قيل في قوله تعالى بالناصية ناصية كاذبة خاطئة الا
ان وجوب تطابقهما تعريفا وتنكيرا يرجح كونه صفة ومن القياسي الوصف
بالمقادير نحو عندي رجال ثلثة قال صلى الله عليه وآله وسلم الناس كابل
مائة لا تجد فيها راحلة واحدة ويقول عندي بر قفيزان وكذا الوصف بالذراع
والشبر والباع وغير ذلك من المقادير الدالة على الطول والقصر والقلة
والكثرة ونحو ذلك والسماعي على ضربين اما سابع كثير وهو الوصف بالمصدر
والاغلب ان يكون بمعنى الفاعل نحو رجل صوم وعدل وقد يكون بمعنى المفعول
نحو رجل رضى اي مرضي قال بعضهم هو على حذف المضاف اي ذو صوم وذو
رضى والاولى ان يقال اطلق اسم الحدث على الفاعل والمفعول مبالغة كانهما
من كثرة الفعل تجسما منه واما غير سابع وهو ضروب احدها جنس مشهور بمعنى من
المعاني يوصف به جنس آخر كقولك مررت برجل اسد قال المبرد هو بتقدير
مثل اي مثل اسد ويقويه قولهم مررت برجل اسد شده اي لسانه الا سد
شده فانتصاب شده على التميز من لفظ مثل الى الضمير المذكور كما في قولك
الكوز ممتلئ ماء على ما ذكرنا في الحال وقولهم هو رجل شعرا وقد يقال رجل الا سد
شده وهو بدل عند سيبويه ويجوز عند الخليل ان يكون بتأويل مثل الاسد
كما ذكرنا في قولهم له صوت صوت حمار ويقولون مررت برجل رجل حمرة في
مثل بار حمرة قد يجوز ان يكون اسد شده وبار حمرة بمعنى كامل شده وكامل
حمرة فلا يكون بتقدير حذف المضاف بل يكون كقولهم انت الرجل علما كما
ذكرنا في باب الحال والمنصوب في هذا الوجه ايضا تميز من لفظ الكامل الى
ضمير المذكور وقال غير المبرد بل يتأول الجوهر في مثل هذا بما يليق به
من الاوصاف فمعنى برجل اسد اي جرى وبرجل حمار اي بليد ولا معنى
للتميز في نحو رجل اسد شده على هذا التأويل قال الشاعر ولبل يقول الناس
من ظلماته سواء صحيحات العيون وعورها كان لنا منه بيوتا حصينة مسوحا
اعاليها وساجا سورها اي سودا اعاليها وكثيفا سورها وثانيها جنس
يوصف به ذلك الجنس فيكون اللفظ بمعنى الكامل نحو مررت برجل رجل اي
كامل في الرجولية ورايت اسدا اسدا اي كاملا وثالثها جنس مصنوع منه

الخمي يوصف به ذلك الشيء نحو هذا خاتم حديد قال سيبويه يستكره نحو خاتم طين
وصفه خز وخاتم حديد وباب ساج في الشعر ايضا قال السيرافي اذا قلت مررت
بسرج خز صفته وبصحيفة طين خاتمها وبرجل فضة حلية سيفه وبدار ساج بابها
واردت حقيقة هذه الاشياء لم يجز فيها غير الرفع فيكون كقولك بداره اسد
ابوها وانت تريد بالاسد السبع بعينه لان هذه خواص فلا يجوز ان تنصب بها
قال وان اردت المماثلة والحمل على المعنى جاز هذا كلامه قلت وما ذكره خلاف
الظاهر لان معنى فضة حلية سيفه انها فضة حقيقة وكذا في طين خاتمها لكن جوز
على فتح الوصف بالجواهر على المعنى بتأويل معمول من طين ومعمول من فضة
وقريب منه قولهم مررت بقاع عرفج كله اي كائن من عرفج ومررت بقوم
عرب اجمعون وان اريد النسبة كان معنى بسرج خز صفته اي سرج لين صفته كالخز
وليس بخز وكذا فضة حلية سيفه اي مسرفة وان لم يكن فضة واما طين خاتمها
فالنسبة فيه بعيد ومن غير السابع قولهم مررت برجل الى عشرة واخ لك واب
لك قوله ويوصف النكرة بالجمل الخبرية ويلزم الضمير اعلم ان الجملة ليست لا
نكرة ولا معرفة لان التنكير والتعريف من عوارض الذات اذ التعريف جعل الذات
مشارا بها الى خارج اشارة وضعية والتنكير ان لا يشار بها الى خارج في الوضع
كما يجيء في باب المعرفة والنكرة واذا لم يكن الجملة ذاتا فكيف يعترض لها فمعنى
قولهم النعت يوافق المنعوت في التعريف والتنكير في النعت المفرد فان قيل
فاذا لم يكن الجملة لا معرفة ولا نكرة فلم جاز نعت النكرة بها دون المعرفة قلت
لمناسبتها للنكرة من حيث يصح تأويلها بالنكرة كما تقول في قام رجل ذهب
ابوه او ابوه ذاهب قام رجل ذاهب ابوه وكذا تقول في مررت برجل
ابوه زيد انه بمعنى كائن ابوه زيدا وكل جملة يصح وقوع المفرد مقامها فللك
الجملة موضع من الاعراب كخبر المبتدا والحال والصفة والمضاف اليه ولا يقول
ان الاصل في هذه المواضع هو المفرد كما يقول بعضهم وان الجملة انما يكون
لها محل فيها لكونها فرعا للمفرد لان ذلك دعوى بلا برهان بل يكفي في كون
الجملة ذات محل وقوعها موقعا يصح وقوع المفرد هناك كما في المواضع المذكورة
وقال بعضهم الجملة نكرة لانها حكم والاحكام نكرات اشار الى ان الحكم بشيء على شيء
يجب ان يكون مجهولا عند المخاطب اذ لو كان معلوما لوقع الكلام لغوا نحو السماء
فوقنا والارض تحتنا وليس بشيء لان معنى التنكير ليس كون الشيء مجهولا بل معناه
في اصطلاحهم ما ذكرناه الان اعني كون الذات غير مشار بها الى خارج اشارة

وصفته ولو سلمنا ايضا ان كون الشيء مجهولا وكونه نكرة بمعنى واحد قلنا ان
ذلك المجهول المنكر ليس نفس الخبر والصفة حتى يجب كونهما نكرتين بل المجهول
انتساب ما تضمنه الخبر والصفة الى المحكوم عليه فان المجهول في جاءني زيد
العالم وزيد هو العالم انتساب العلم الى زيد ولو وجب تنكير بما لم يجز
جاءني زيد العالم وانا زيد وجوازه مقطوع به وانما وجب في الجملة التي هي
صفة او صلة كونها خبرية لانك انما تجيء بالصفة والصلة ليعرف المخاطب
الموصوف والموصول المبهمين بما كان المخاطب يعرفه قبل ذكرك الموصوف
والموصول من اتصافهما بمضمون الصفة والصلة فلا يجوز اذن الا ان يكون
الصفة والصلة جملتين متضمنتين للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكر تلك
الجملة وهذه هي الجملة الخبرية لان غير الخبرية اما انشائية نحو بعت وطلقت
وانت حر ونحوها واما طلبية كالامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض
ولا يعرف المخاطب حصول مضمونهما الا بعد ذكرهما ولما لم يكن خبر المبتدا
معرفا للمبتدا ولا مخصصا له جاز كونه انشائية كما مر في بابه وتبين بهذا وجوب
كون الجملة اذا كانت صفة او صلة معلومة المضمون للمخاطب قبل ذكر الموصوف
والموصول وقد يوصف بالجملة يعرف باللام لا لسرها الى واحد بعينه كقوله
ولقد امر على اللئيم يسبني لان تعريفه لفظي على ما يجيء في باب المعارف ولا يقدر
على ادخال الالف واللام في الوصف ليطابق الموصوف لفظا في التعريف
وهذا كما قال الخليل في النعت المفرد ما يحسن بالرجل مثلك ان يفعل ذلك وما
يحسن بالرجل خير منك ان يفعل ذلك ان مثلك وخير نعتان على نية الالف
واللام وانما جرا اسم عن ذلك اجتماع شيئين كون التعريف في الموصوف لفظا
لا معنى تحته فلا يجوز في العلم ما يحسن بعبد الله مثلك وكون الوصف مما يمتنع
جعله مطابقا للموصوف بادخال اللام عليه فلا يجوز ما يحسن بالرجل مثله بك
لانك تقدر عليه على ادخال الالف واللام نحو ما الرجل السيء بك ولا يكون
ذلك في كل جملة بل في الجملة المصدرة بالمضارع فلا تقول بالرجل قال ولا
بالرجل ابوه قائم وذلك لان اللام في الوصف مقدرة ليطابق الموصوف
تقديرا وانما يقدر اللام في الاسم او في المضارع للاسم نحو تقول ونحوه
وقال ابن مالك خير منك ومثلك بدل لا صفة قوله ويلزم الضمير انما اشترط
الضمير في الصفة والصلة ليحصل به ربط بين الموصول وصلته والموصوف
وصفته ويحصل بذلك الربط اتصاف الموصول والموصوف بمضمون الصلة

والصفة فيحصل لهما بهذا الاتصاف تخصص وتعرف فلو قلت مررت برجل قام
عمرو ولم يكن الرجل يتصف لقيام عمرو بوجه فلا يتخصص به واذا قلت قام عمرو
في داره صار الرجل متصفا بقيام عمرو في داره وقد يحذف الضمير كما مر في خبر
المبتدا وقد يقع الطلبية صفة لكونها محكية بقول محذوف هو النعت في الحقيقة
كقوله جاؤوا بمذق هل رأيت الذئب قط اي بمذق مقول عنده هذا القول
كما يقع حالا نحو لقيت زيدا اضربه واقتله اي في حقه هذا القول ومفعولا ثانيا
في باب ظن نحو وجدت الناس اخبر تقله قوله ويوصف بحال الموصوف وحال
متعلقه نحو مررت برجل حسن غلامه فالاول يتبعه في الاعراب والتعريف والتنكير
والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والثاني يتبعه في الخمسة الاول
وفي البواقي كالفعل قوله بحال الموصوف الجار والمجرور في محل الرفع فاعل يوصف
اي يجعل حال الموصوف اي هيئته وصفاته وهو الكثير كما في رجل قائم ومضروب
وحسن وقد يجعل حال متعلق الشيء وصفا لذلك الشيء لينزله منزلة حاله نحو برجل
مصري حماره في حصول الفائدة وهذه التي ان كان منونا فهو يجري على
الاول رفعا ونصبا وجرا بلا خلاف فيه بينهم نحو مررت برجل ضارب ابوه
زيدا وضارب اباه زيد ولا يكون اذن اسما الفاعل والمفعول الناصبين
للمفعول به ماضيين لما تقدم من انهما لا ينصبان مفعولا به بمعنى الماضي وان كان
مضافا فلا يخلو من ان يكون صفة مشبهة او غيرها والصفة يجب اضافتها الى فاعلها
ان اضيفت نحو برجل حسن الوجه اذ لا مفعول لها وغير الصفة اما ان يكون ماضيا
او غيره فالماضي اللازم مضاف الى الفاعل نحو برجل قائم الغلام ولا يتعرف
لاضافته الى معموله ولا يجوز اضافة الماضي المتعدي الى الفاعل لانك ان اضفته الى
الفاعل بلا ذكر المفعول به نحو برجل ضارب الغلام التبس الفاعل بالمفعول فلا
تعلم ان اسم الفاعل مستعمل وان ذكرت المفعول به لم يجز ايضا لان اسم الفاعل
الماضي لا ينصب المفعول به وان اضفته الى المفعول به فلا بد من ذكر الفاعل
بعده مرفوعا نحو زيد ضارب عمرو غلامه امس وزيد ضارب غلامه عمرو اذ لم يذكر
لكان اسم الفاعل غير مستعمل ويتعرف بالاضافة لانه مضاف الى غير معموله وان
لم يكن الشيء ماضيا جاز عند سيبويه ان ينعت به مطلقا كما في المنون سواء كان حالا
او استقبالا نحو برجل ضارب غلامه زيد الان او غدا وسواء كان علاجا وهو
ما كان محسوسا كالقاتل والضارب او غير علاج كالعالم والعارف و
المخالط والملازم وقال يونس لا يجوز ان يكون حالا او مستقبلا فالحال يجب نصبه

على الحال مع كونه معرفة لان المانع عنده من اجرائه على الاول الاضافة فينبغي
ان يجوز زيد الضارب الرجل غلامه بنصب الضارب على الحال واما نصبه في نحو
زيد مخالطه داء فربما لا يلزمه لان ركاكة انه ليس للمضاف الى الضمير وكلامنا في المضاف
بل نقول الضمير في محل النصب على انه مفعول كما مر في الاضافة من مذهب بعضهم والسهل
عند يونس يجب رفعه عاملا كان او على ان يكون هو المرفوع بعده جملة اسمية
صفة للنكرة نحو مررت برجل ضاربه عمرو وسيبويه يوافقه في جواز النصب في الاول
والرفع في الثاني ويخالفه في وجوبهما مستشهدا بقول ابن ميادة ولطول
من حبل الستور باعين مرضى مخالطها السقام صحاح واسم الفاعل هنا للاطلاق
وحكمه حكم الحال والمستقبل كما مر في باب الاضافة قال والرواية مخالطها بالجر
والسند غيره حمس العراقب العصا وركبه يعس عال مخالطه بهر برفع مخالطه
فليس ان يحمل رفعه على الابتداء وقال عيسى بن عمر ان كان عاملا وجب رفعه
على الابتداء حالا كان او مستقبلا واما غير العلاج فان كان حالا وجب نصبه على
الحال وان كان مستقبلا وجب اتباعه للاول وسيبويه ينازعه في الوجوب
لا الجواز والزمهما سيبويه ما لا محيص لهما عنه وذلك انه قال المضاف اضافة لفظية
كالمنون عند العرب وعند النحاة والمنون سواء كان او غيره يجوز جريه على الاول
عاملا كان او لا حالا كان او مستقبلا فكذا ينبغي ان يكون المضاف المنون
تقديرا او ولا سبب في الاضافة عارض لايجاب الرفع او النصب فكان
احدهما بلا موجب فحكم هذا كله اذا اردت اعمال اسم الفاعل عمل الفعل اما
اذا لم ترد ذلك وجعلته كما فليس فيه الا الرفع على كل حال نحو مررت برجل
ملازمه رجل اي صاحب ملازمه رجل جعلت ملازمه بمنزلة ما لم يوجد من الفعل كما
تقول صاحبه كذا فعلى هذا القول في المثنى والمجموع برجل ملازماه الزيدان وملازموه
الزيدون هو قلال وما يقع قياسا سماعا من غير اسم الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة الاسم المنسوب نحو برجل مصري حماره لكونه بمعنى منسوب فيعمل عمله ومما
جاء من ذلك سماعا على فتح سواء نحو مررت برجل سواء هو والعدم وسواء
ابوه وامه اي مستو والفصيح المشهور رفع سواء على الابتداء فعلى هذا
يفتح كون أأنذرتهم ام لم تنذرهم في محل الرفع بانه فاعل سواء في قوله تعالى
ان الذين كفروا سواء عليهم أأنذرتهم ام لم تنذرهم على ان يكون سواء
وحده مرفوع على انه خبر ان وقد جاء مررت برجل سواء درهمه اي تام فيطلب
فاعلا واحدا بخلاف الاول لانه بمعنى مستو فهو من اثنين فصاعدا ومن السماعي

الصحيح قولك برجل حسبك فضله وبرجل رجل ابوه اي كامل وكذا المقادير
نحو برجل عشرة غلمانه وبجبة ذراع طولها وكذا الجنس المصنوع منه الشيء نحو بسرج خز
صفته وبكتاب طين خاتمه وكذا الجنس المشهور بمعنى المعاني نحو برجل اسد غلامه
اي جرئ وكذا قولك برجل مثلك ابوه وبرجل اي عشرة ابوه وهذه كلها من
الجوامد التي تقع صفات لا على القياس كما تقدم ذكرها قوله فالاول يتبعه في
الوصف بحال الموصوف يتبع الموصوف في اربعة اشياء من جملة العشرة الا
المذكورة احد تلك الاربعة واحد من الثلثة التي هي الافراد والتثنية والجمع واما
برمة اعشار واكسار وثوب اسمال ونطفة امشاج فلان البرمة مجتمعة من الاكسار
والاعشار وهي قطعها والثوب مؤلف من قطع كل واحد منها سمل اي خلق و
النطفة مركبة من اشياء كل واحد منها مشج فلما كان مجموع الاجزاء ذلك الشيء الكل
منها جاز وصفه بها وجرأتهم على ذلك كون افعال جمع قلة فحكمه حكم الواحد قال الله
نسقيكم مما في بطونها والضمير للانعام وقال سيبويه افعال واحد لا جمع وجاء
قميص اخلاق والحمر حرا ذيل وثانيها واحد من التعريف والتنكير واجاز بعض
الكوفيين وصف النكرة بالمعرفة فيما فيه مدح او ذم استشهادا بقوله تعالى ويل
لكل همزة لمزة الذي جمع مالا وعدده والجمهور على انه بدل او نعت مقطوع
رفعا او نصبا كما يجيء في موضعه واجاز الاخفش وصف النكرة الموصوفة
بالمعرفة قال الاوليان صفة لاخران يقومان مقامهما والاولى انه بدل او
خبر مبتدا محذوف وثالثها واحد من التذكير والتانيث ورابعها واحد من
ثلثة انواع الاعراب التي هي الرفع والنصب والجر وانما تبعه في هذه العشرة
لكونه اياه في المعنى قوله والثاني يتبعه في الخمسة الاول اي الوصف بحال المتعلق
يتبع الموصوف في اثنين من جملة الخمسة الاول اعني واحدا من ثلثة انواع
الاعراب وواحدا من التعريف والتنكير قوله وفي البواقي كالفعل اي هو
المسمى في الخمسة البواقي اي الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث كالفعل
اي ينظر الى فاعله وان كان الفاعل مفردا او مثنى او مجموعا افرد المسمى
كما يفرد الفعل وان كان الفاعل مذكرا او مؤنثا يطابقه المسمى كما يطابق الفعل
فاعله في التذكير والتانيث او مذكرا اذا كان الفاعل غير حقيقي التانيث او
حقيقيا مفصولا كالفعل ولو نظرت حق النظر لوجدت الاول وهو الوصف
بحال الموصوف ايضا في الخمسة البواقي منظورا الى فاعله وكان كالفعل
لان فاعله الضمير المستكن فيه الراجع الى موصوفه والفعل اذا اسند

الى الضمير يلحقه الالف فى التثنية والواو فى الجمع المذكر العاقل والنون فى
جمع المونث ويونث فى الواحد المونث فلذلك قلت برجل ضارب وبرجلين
ضاربين وبرجال ضاربين وبامراة ضاربة وبامراتين ضاربتين وبنسوة
ضاربات كما تقول فى الفعل يضرب ويضربان ويضربون ويضرب و
يضربان ويضربن قوله ومن ثم حسن قام رجل قاعد غلمانه ويضعف قاعدون غلمانه
ويجوز قعود غلمانه ومن جهة ان الكسى فى هذه الخمسة كالفعل حسن قاعد غلمانه
كما حسن يقعد غلمانه وحسن ايضا قاعده غلمانه لان الفاعل مونث غير حقيقى
كما حسن تقعد غلمانه وضعف جائنى رجل قاعدون غلمانه لانه بمنزلة يقعدون
غلمانه ولحاق علامتى التثنية والجمع فى الفعل المسند الى ظاهر المثنى والمجموع
ضعيف كما يجئ فى آخر الكتاب لكن ضعف قاعدون غلمانه اقل من ضعف
يقعدون غلمانه لان الالف والواو فى مثنى الاسم ومجموعه فانهما حرفان
وضعا علامتين للمثنى والمجموع كما مضى فى اول الكتاب ولو كانا فاعلين
لم ينقلبا فى حالتى النصب والجر نحو رايت قاعدين وقاعدين بل هما فى
المشتق مثلهما فى غير المشتق الذى لا فاعل له نحو الزيدان والزيدون وانما
جاز قام رجل قعود غلمانه وان كان قعود ايضا جمعا كقاعدون لانك
اذا كسرت الاسم المشابه للفعل خرج لفظا عن موازنة الفعل ومناسبته لان
الفعل لا يكسر فلم يكن فى قعود غلمانه شبه اجتماع فاعلين كما كان فى قاعدون
غلمانه لمشابهته يقعدون غلمانه الذى اجتمع فيه فاعلان فى الظاهر الا
ان تخرج الواو عن الاسمية الى الحرفية او تجعل المظهر بدلا من المضمر او تجعل
الفعل خبرا مقدما على المبتدا فعلى هذا يضعف مررت برجل قاعدان
ابواه لانه كيقعدان ابواه بل الوجه برجل قاعد ابوه او برجل قاعدان
ابواه قوله والمضمر لا يوصف اعلم ان المضمر لا يوصف ولا يوصف به
اما انه لا يوصف فلان المتكلم والمخاطب منه اعرف المعارف والاصل
فى وصف المعارف ان يكون للتوضيح وتوضيح الواضح تحصيل الحاصل
واما الوصف المفيد للمدح والذم فلم يستعمل فيه لانه امتنع فيه ما هو الاصل
فى وصف المعارف ولم يوصف العارف ولم يوصف الغائب اما لانه
مفسره فى الاغلب لفظى فصار بسببه واضحا غير محتاج الى التوضيح المطلق فى
وصف المعارف فى الاغلب واما الحمله على المتكلم والمخاطب لانه من جنسهما
واما انه لا يوصف به فلما يجئ من ان الموصوف فى المعارف ينبغى ان يكون

اخص او مساويا والاخص من المضمر ولا مساوى له حتى يقع صفة له وقول
بعضهم لم يقع صفة لانه لا يدل على معنى فيه نظر اذ هو يدل على ما يدل عليه مفسره فلو رجع
الى دال على معنى كاسمى الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لدل ايضا عليه كقولك انت
كريم وانت هو واجاز الكسائى وصف ضمير الغائب فى نحو قوله تعالى لا اله الا هو
العزيز الحكيم وقولك مررت به المسكين والجمهور يحملون مثله على البدل ولم يذكر المص
انه لا يوصف بالضمير لانه يفهم ذلك لقوله بعد والموصوف اخص او مساو
فانه لا شئ اخص من المضمر ولا مساو له قوله والموصوف اخص او مساو من
ثم لم يوصف ذو اللام الا بمثله او بالمضاف الى مثله ينبغى اولا ان يعرف انه ليس
مرادهم بهذا انه ينبغى ان يكون ما يطلق عليه لفظ الموصوف من الافراد اقل مما يطلق
عليه لفظ الصفة او مساويا له فان هذا لا يطرد لا فى المعارف ولا فى النكرات اما
فى المعارف فانك تقول جائنى الرجل العاقل وهذا الرجل ولقيت الشئ
العجيب واما فى النكرات فانك تقول رايت شيئا ابيض وهذه ذات قديمة او
واجبة الوجود بل مرادهم ان المعارف الخمس اعنى المضمرات والاعلام والمبهمات
وذا اللام والمضاف الى احدها لا يوصف ما يصح وصفه منها بما يصح الوصف به
منها الا ان يكون الموصوف اخص اى اعرف من صفته او مثلها فى التعريف
فقولك الرجل العاقل الثانى فيه وان كان اخص اى اعرف من صفته او من الاول
من جهة مدلول اللفظ الا انهما من جهة التعريف الطارى على مدلولهما الوصفين
متساويين وفى قولك هذا الرجل لفظ هذا اعم من الرجل من حيث انه يصح
ان يشار به بوضع واحد الى اى مشار اليه كان لكن التعريف الاشارى اقوى
من تعريف ذى اللام كما يجئ فعلى هذا الحق قولهم الموصوف اخص او مساو
بالمعرفة فينبغى ان يعرف مراتب المعارف فى كون بعضها اقوى من بعض حتى
عليه الامر فى قولهم الموصوف اخص او مساو فالمنقول عن سيبويه وعليه جمهور
النحاة ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم اسم الاشارة ثم المعرف باللام
والموصولات وكون المتكلم والمخاطب اعرف المعارف ظ واما الغائب
فلان احتياجه الى لفظ يفسره جعله بمنزلة وضع اليه وانما كان العلم اخص واعرف
من اسم الاشارة لان مدلول العلم ذات معينة مخصوصة عند الوضع كما عند المستعمل
بخلاف اسم الاشارة فان مدلوله عند الوضع اى ذات معينة كانت وتعيينها
الى المستعمل بان يقرن به الاشارة الحسية فكثيرا ما يقع اللبس فى المشار اليه
اشارة حسية فلذلك كان اسماء الاشارة موصوفا فى كلامهم وكذا المفصل من

اسم الاشارة ووضعه لشدة احتياجه اليه وانما كان اسم الاشارة اخص
واعرف من المعرف باللام لان المخاطب يعرف مدلول اسم الاشارة بالعين
والقلب معا ومدلول ذي اللام يعرف بالقلب دون العين مما اجتمع فيه
معرفتا بالعين والقلب اخص مما يعرف باحدهما ولضعف ما يعرف ذي اللام
يستعمل بمعنى النكرة نحو قوله تعالى لئن اكله الذئب كما يجي في باب المعرفة والنكرة
والموصول كذي اللام واما المضاف الى احد الاربعة فتعريفه مثل تعريف
المضاف اليه سواء لانه يكتسب التعريف منه هذا عند سيبويه واما عند المبرد
فان تعريف المضاف انقص من تعريف المضاف اليه لانه يكتسي وكذا
يوصف المضاف الى المضمر ولا يوصف المضمر فعنده نحو الظريف في قولك رايت غلام
الرجل الظريف بدل لا صفة وعند سيبويه صفة لغلام ومذهب الكوفيين
ان الاعرف العلم ثم المضمر ثم المبهم ذي اللام ولعلهم نظروا الى ان العلم
حين وضع لم يقصد به الا مدلول واحد معين بحيث لا يشاركه في اسمه ما
يماثله وان اتفق مشاركة فتوضع بان بخلاف سائر المعارف كما يجي في
باب المعارف وعند ابن كيسان الاول المضمر ثم العلم ثم اسم الاشارة
ثم ذو اللام ثم الموصول وعند ابن السراج اعرفها اسم الاشارة لان تعريفه
بالعين والقلب ثم المضمر ثم العلم ثم ذو اللام وقال ابن مالك اعرفها
ضمير المتكلم ثم العلم الخاص اي الذي لم يتفق له مشارك وضمير المخاطب
جعلهما في درجة ثم ضمير الغايب السالم من ابهام اي الذي لا يسبقه مفسره
ثم المشار به والمنادي ثم الموصول وذو الاداة والمضاف بحسب المضاف
اليه اقول المشهور الذي عليه الجمهور فاذا تقرر ذلك فان وجدت الاخص
في مذهب تابعا لغير الاخص فهو بدل عند صاحب ذلك المذهب
لا صفة فاسم الاشارة في قولك بزيد هذا بدل عند ابن السراج صفة عند
غيره وعليه فقس واعلم انه لم يجز ان يكون النعت اخص من المنعوت لان الحكمة
تقتضي ان يبدر المتكلم بما هو اخص فان اكتفى به المخاطب فذاك ولم يحتج الى
نعت والا زاد عليه من النعت ما يزداد به المخاطب معرفة فاذا ثبت ذلك
رجعنا الى التفصيل وبنينا على مذهب سيبويه في ترتيب المعارف اذ هو
اولى واشهر فنقول المضمر لا يوصف ولا يوصف به كما تقدم والعلم لا يوصف
لانه لم يوضع الا للذات المعينة لا لمعنى في ذات ولذلك اذا نقل الى العلمية
عن الصفة اسم دال على معنى المجرد ذلك المعنى بالتسمية نحو احمر واسعر اذا سميت

بهما ولا يقع لما بعده لفظا للصفة المشبهة في كونه على ثلثة احرف فصاعدا الا
من وما واما اي الموصول فلم يقع وصفا لان الاغلب فيه الشرط والاستفهام
ووقوعه موصولا قليل فرع على ذلك الاكثر وانما وصف بذو الطائية وان
كانت على حرفين كما في قوله قولا لهذا المراد وجاء ساعيا بهم فان المسرفي
الفرائض لمشابهته لذو الموضوع للوصف باسماء الاجناس نحو رجل ذو
مال واما وقوع الموصول موصوفا فلم اعرف له مثالا قطعيا على قال
الزجاج ان الموصول صفة لمن امن كما يجي والظاهر انه مستغن بالصلة عن
الصفة فالعلم يوصف بالمبهم وذي اللام وبالمضاف الى العلم والى احد المبهمين
والى ذي اللام ولا يوصف بالمضاف الى المضمر لانه اعرف من العلم اذ اعتبار
المضاف في التعريف بالمضاف اليه واما اسم الاشارة فلا يوصف الا
بذي اللام والموصول لما يجي وكان القياس ان يوصف بكل واحد
من المبهمين وبذي اللام وبالمضاف الى احد هذه الثلثة وذو اللام لا يوصف
الا بمثله او بالمضاف الى مثله او بالموصوف لانه مثله على ما يتنا وزعم بعضهم
انه يوصف بجميع المضافات فاجاز بالرجل صاحبك وصاحب زيد قال
والمنع منه يعسف وعلى مذهب سيبويه لو جاز مثل ذلك فهو بدل لا صفة
فان جعلنا المضاف موصوفا فلنا المضاف الى المضمر ينعت لكل واحد من
المبهمين وبذي اللام والمضاف الى المضمر والى العلم والى كل واحد من
المبهمين والى ذي اللام واما المضاف الى العلم فينعت لكل واحد من المبهمين
وبذي اللام وبالمضاف الى احد هذه الثلثة واما المضاف الى ذي اللام
فينعت وبذي اللام وبالمضاف اليه وكذا المضاف الى الموصول ينعت
بهما هذا كله على مذهب سيبويه الذي عليه الجمهور ولك بعد ان عرفت مذهب
غيره ان تصف المعارف بعضها ببعض على وفق مذاهبهم وان جاء على غيرها
لمقتضى مذهب بعضهم فهو عنده بدل لا وصف على ما مر وقد سبق مما ذكر ناه معنى
قوله ومن ثمه لم يوصف ذو اللام الا بمثله او بالمضاف الى مثله ولو وصف بالموصول
ايضا لقوله لهذا المراد وجاء ساعيا **قوله** وانما التزم وصف باب هذا
بذي اللام للابهام ومن ثم ضعف مررت بهذا الابيض وحسن مررت بهذا العالم
كانه سئل فقيل كان الواجب بناء على قولك الموصوف اخص من صوف او مساو
ان يوصف اسم الاشارة لكل واحد من المبهمين وبذي اللام وبالمضاف الى
احد هذه الثلثة وهذا لا يوصف الا بذي اللام والموصول نحو بهذا الرجل

وهذا الذي قال كذا وهذا ود قال كذا على اللغة الطائية فاجاب بقوله
للابهام الى اسم الاشارة مبهم الذات وانما بتعيين الذات المشار اليها
اما بالاشارة الحسية او بالصفة فلما قصد تعيينه بالصفة لم يمكن تعيينه بمبهم آخر
مثله لان المبهم مثله لا يرفع الابهام فلم يبق الا الموصول او ذو اللام او المضاف
الى احدهما وتعريف المضاف بالمضاف اليه والاليق بالحكمة ان يرفع ابهام
المبهم بما هو متعين في نفسه كذي اللام لا بالشيء الذي يكتسب التعريف من
معرف غيره ثم يكسب المبهم منه تعريفه المستعار فاقتصر على ذي اللام لتعينه
في نفسه وحمل الموصول عليه لانه مع صلته بمعنى ذي اللام فالذي ضرب
بمعنى الضارب وايضا الموصول الذي يقع صفته ذو لام وان كانت بذو
الا ذو الطائية وقد ذكرنا طرفا من حال المبهم الموصوف بذي اللام في
باب المنادى فليرجع اليه وقد ذكرنا هناك ان بعضهم يقول ان ذا اللام
عطف بيان الاسم الاشارة قوله ومن ثم ضعف اي من جهة ان المراد
من وصف المبهم بيان حقيقة الذات المشار اليها ضعف بهذا الابيض لان
الابيض عام لا يخص نوعا دون آخر كالانسان والفرس والبقر وغيرها بخلاف
هذا العالم فان العالم مختص بنوع من الحيوان فكانك قلت بهذا الرجل
العالم ولا باس من ان يذكر بعض بعد ما اغفله المص من احكام النعت
وهي اقسام احدها جمع الاوصاف مع تفرق الموصوفات اعلم انه اذا كان
العامل واحدا وله معمولان متفقان في الاعراب ليس عطف احدهما
على الآخر فان اتفقا تعريفا وتنكيرا جاز افراد كل واحد منهما بوصف وجاز
جمعهما في وصف واحد فالاول نحو جاءني زيد الظريف وعمرو الظريف والثاني
نحو جاءني زيد وعمرو الظريفان ورايت رجلا وامراة ظريفين واذا جمعتهما
في النعت غلب التذكير على التانيث كما رايت والعقل على غيره نحو مررت
بالزيدين وفرسيهما المصليين وكذا في خبر المبتدا والحال ونحوهما نحو الزيدان
والطير مقبلان وجاءني زيد وهند الفارسين عين وان اختلفا تعريفا وتنكيرا
لم يمكن جمعهما في وصف واحد فلا تقول هذه ناقة وفصيلها الراتعان
ولا الراتعات لامتناع تخالف النعت والمنعوت تعريفا وتنكيرا فاما ان تفرد
كل واحد منهما بنعت او تجمعهما في نعت مقطوع نحو جاءني رجل وزيد الظريفين
وان اتفقا اعرابا لا بسبب العطف نحو اعطيت زيدا اباه فلا يجوز جمعهما في
وصف واحد بل تفرد كلا منهما بوصف او تجمعهما في نعت مقطوع لان التابع

في حكم المتبوع اعرابا فلا يكون اسم واحد مفعولا اول وثانيا فان كان العامل واحدا
ومعمولاه مختلفي الاعراب فان اختلفا معنى ايضا لم يجز جمعهما في وصف فاما ان
تفرد كلا منهما بوصف او تجمعهما في نعت مقطوع فان افردت فالاولى ان يكون
نعت كل واحد منهما الى جنبه نحو لقي زيد الظريف عمرا الظريف ويجوز جمعهما نحو
لقي زيد عمرا الظريف الظريف نعت الثاني بجنبه ونعت الاول بعد الثاني
لانه اذا كان لا بد من الفصل بين النعت ومنعوته ففصل احدهما من جهة
اولى من فصلهما معا كما مضى مثله في الحال وكذا حالهما اذا اتفقا معنى عند
البصريين نحو ضارب زيد عمرا واجاز هشام وثعلب جمعهما في نعت نظرا الى المعنى
اذ كل واحد منهما فاعل ومفعول من حيث المعنى الا ان هشاما يغلب مراعاة
جانب الفعل لانه معتمد الكلام فيرفع الوصف نحو ضارب زيد عمرا الظريفان
وثعلب يسوي بين الرفع والنصب لتساويهما في المعنى وان لم يكن العامل
واحدا فاما ان يكون العمل واحدا اولا وفي الاول ان كان العامل مكررا
للتاكيد جاز جمعهما في وصف نحو قام زيد وقام عمرو الظريفان وان لم يكن
مكررا للتاكيد فان كان العاملان من نوع واحد اي كانا رافعين او ناصبين
او كانا اسمين جارين او مبتدائين او خبرين وكان احدهما معطوفا على الآخر
والمعمولان مشتركين في اسم واحد كان يكونا فاعلين او مفعولين او خبرين
او مبتدائين جاز عند سيبويه والخليل جمعهما في وصف اذا اتفقا تعريفا وتنكيرا
نحو قام زيد وقعد عمرو الظريفان وضربت زيدا واكرمت بكرا الطويلين
وجاءني غلام زيد وابو عمرو الظريفين واخوك زيد وابوك عمرو الظريفان
سواء كان الظريفان صفة للمبتدائين او للخبرين والمبرد والزجاج واكثر
المتاخرين يابون جواز ذلك الا اذا اتفق العاملان معنى مع الشروط
المذكورة نحو جلس اخوك وقعد ابوك الكريمان والمبرد يمنع مثل هذا رجل و
ذلك امراة منطلقان لاختلاف اسمي الاشارة قربا وبعدا خلافا لسيبويه
فانه جعل خبرهما كفا على الفعلين المختلفين فان لم يعطف احدهما على الآخر و
لم يشترك المعمولان في اسم خاص او لم يتفقا تعريفا وتنكيرا لم يجز جمعهما في وصف
فلا تقول هذه جارية اخوي ابنين لفلان كرام على ان كرام وصف للاخوين
ولا ابنين بل تقول كراما على القطع وكذا القطع نحو هذا فرس اخوي ابنيك
العقلاء وذلك لان احدهما ليس معطوفا على الآخر وكذا لا تقول هذا رجل
وفي الدار آخر كريمان لان المعمولين لم يشتركا في اسم خاص لان احدهما

مبتدأ والآخر خبر وكذا لقول جاءني زيد وذهب رجل كريمان بل يقطع لاختلاف
المعمولين تعريفا وتنكيرا وذهب بعض المتأخرين الى وجوب القطع عند اختلاف
العاملين مطلقا لان العامل في النعت والمنعوت شيء واحد على الصحيح فيلزم
كون الصفة معمولة لعاملين وان لم يكن العاملان من نوع واحد نحو ضربت زيدا
وان عمرا قائم ونحو هذا الغلام زيد فالجمهور منعوا جمعهما في وصف واجازه
بعضهم نحو لغلام زيد الظريفين وان اختلف العاملان والعمل معا فالجمهور
على ايجاب قطع النعت المشترك فيه الا الكسائي فانه اجاز جمعهما في وصف
عند تعارض المعنى نحو ضربت زيدا والمهاجر عمرو الظريفان لان زيدا
وعمرا متباينان معا واعلم انه لا يجوز نحو من عند الله وهذا رد الرجلين
الصالحين على القطع لانك لا تبني الا على ما اعلمه وعلمه ولا يجوز الخلط من
يعلم من لا يعلم فيجعلهما بمنزلة واحدة وثانيهما تفريق الصفات مع جمع المنعوت
اعلم ان الموصوف اذا كان مجموعا متغاير الصفات فاما ان يحتمل الصفات
على وفق عدده او اقل ففي الاول يجوز الاتباع والقطع الى الرفع على انه
خبر مبتدأ محذوف او مبتدأ محذوف الخبر لقول مررت بثلاثة رجال
شاعر وكاتب ونجار واذا رفعت فالتقدير بعضهم شاعر وبعضهم كاتب و
بعضهم نجار ومنهم شاعر ومنهم كاتب ومنهم نجار ولو تخالفا تعريفا وتنكيرا
فقطع الوصف الى الرفع فقط او كان لم يكن هناك للحال معنى نحو مررت رجال
قصير وطويل ويجوز قطعه الى النصب ايضا على الحال ان كان لها معنى
نحو مررت بالرجلين ضاحكا وباكيا ولا يمتنع في الوجهين الاتباع على البدل ويجوز
القطع ايضا الى الرفع فقط في حرف نواسخ الابتداء نحو قوله فلا تجعلي صنفي
صنف مغرب وآخر معدول عن البيت جانب اي منهما صنف مغرب
ومنهما آخر معدول وقوله فاصبح في حيث المقام التفاسير بدّ ثم طليق
ومكفوف اليدين ومرعف اي منهم طليق وقوله مرعف اي ارعفه الموت
اي فارسه وفي الثاني اي فيما كان الصفات فيه اقل الرفع لا غير على القطع
نحو رايت ثلاثة رجال كاتب وشاعر وقد اجاز بعضهم وصف البعض دون
البعض محتجا بقوله اذا كان حولهم لما اسعلت بلمكة الكلب سطار دان
وان كان الموصوف متحدا والصفات متعددة نحو مررت برجل كاتب
شاعر نجار فالاولى الاتباع ويجوز القطع على تقدير هو كاتب ولا يجوز
تقدير بعضهم كاتب ولا بعضهم كاتب وثالثها قطع الصفة رفعا او نصبا اعلم

ان جواز القطع مشروط بان لا يكون النعت للتاكيد نحو امس الدابر ونفخة واحدة
لانه يكون قطع الشيء عما هو متصل به معنى لان الموصوف في مثل ذلك نص
في معنى الصفة دال عليه فلهذا لم يقطع التاكيد في نحو جاءني القوم اجمعون اكتعون
والشرط الآخر ان يعلم السامع من اتصاف المنعوت بذلك النعت كسه ونمره
ولا قطع مع الحاجة وكذا اذا وصفت الموصوف بوصف لا يعرفه المخاطب
لكن في ذلك الوصف يستلزم وصفا آخر فلك القطع في ذلك الثاني اللازم نحو
مررت بالرجل العالم المبجل فان العلم في الاغلب يستلزم التبجيل ومع اجتماع
الشرطين جاز القطع وان كان نعتا اول كقوله تعالى وامرأته حمالة الحطب ونحو قولك
الحمد لله الحميد وشرط الزجاجي في القطع تكرر النعت والا انه رد عليه بقوله
ان كان النعت المراد قطعه معرفة وجب ان لا يكون المنعوت اسم الاشارة
لما ذكرنا ان اسم الاشارة يحتاج الى نعته ليبين ذاته وان كان نكرة فالشرط
سبقه بنعت آخر مبين وان لا يكون النعت الثاني ايضا لمجرد التخصيص
لانه اذا احتاجت النكرة الى الف نعت يخصصها لم يجز القطع اذ لا قطع
مع الحاجة والاعرف مجيء نعت النكرة المقطوع بالواو والدالة على القطع
والفصل اذ ظاهر النكرة تحتاج الى الوصف فاكد القطع بحرف موصل
في القطع اعني الواو قال وتأوي الى نسوة عطل وشعثا مراضيع مثل
السعالي ويجوز في المعرفة ايضا القطع مع الواو كقول الخرنق لا يبعدن
قومي الذين هم سم العداة وآفة الجزر النازلون بكل معترك والطيبون
معاقد الازر والواو في النعت المقطوع اعتراضية بعضهم ورجعه ويجوز
مخالفة النعت المقطوع للمنعوت تعريفا وتنكيرا كقوله تعالى ويل لكل
همزة لمزة الذي جمع مالا واذا كثرت نعوت شيء معلوم اتبعت او
قطعت او اتبع بعض دون بعض لكن بشرط تقديم الاتباع اذ لا اتباع
بعد القطع قبيح والاكثر في كل نعت مقطوع ان يكون مدحا او ذما
او ترحما نحو الحمد لله الحميد ومررت بزيد الفاسق وبعمرو المسكين
وقد يكون تبيينا نحو زيد العاصب احق وقد ذكرنا في النداء آخر
حال هذه المنصوبات والمرفوعات ولو ليس اوجب الاتباع
في الترحم اما على النعت فيما امكن واما على البدل فيما لم يمكن نحو
رايته البائس ومررت به المسكين والخليل اجاز قطعه رفعا او نصبا
كما في المدح والذم ولو لم يتضمن النعت شيئا من المعاني المذكورة

لم يجز قطعه كقولك بزيد البزاز او صاحب الثياب الا العدل ولكن فانه يجوز قطع ما بعدهما
على الرفع بحسب المعاني المذكورة اولا وسواء كان المعطوف عليه نعتا او لا لانهما
حرفان للاضراب والاستدراك فهما مؤذنان بالقطع تقول مررت برجل قائم
بل قاعد وفي غير النعت يا زيد قائما بل قاعد ولكن قاعد وربما قطع النعت الاول
بالواو واذا طال ذيل المنعوت كما قال الزجاج ولكن الراسخون الى قوله
والمؤتون لعهدهم ان الموفون بعهدهم صفة من امن وهذا الذي ذكرناه من
شروط النعت المقطوع انما يعتبر اذا جاز الاتباع على النعت ايضا فاما اذا
لم يجز كما في الامثلة المذكورة في القسم الاول اي في جمع الاوصاف مع
تعرف الموصوفات فلا ورابعها حذف الموصوف اعلم ان الموصوف
يحذف كثيرا ان علم ولم يوصف بظرف او جملة كقوله تعالى وعندهم قاصرات
الطرف عين فان وصفت باحدهما جاز كثيرا ايضا بالشرط المذكور
لكن لا كالاول في الكثرة لان القائم مقام الشيء ينبغي ان يكون مثله والجملة
مخالفة للمفرد الذي هو الموصوف وكذا الظرف والجار لكونهما مقدرين
بالجملة على الاصح وانما يكثر حذف موصوفهما بشرط ان يكون الموصوف بعض
ما قبله من المجرور بمن او بفي قال الله تعالى ومنهم دون ذلك وقال وما منا الا
له مقام معلوم اي ما منا ملك الا ملك له مقام معلوم وقال الشاعر
وما الدهر الا تارتان فمنهما اموت واخرى ابتغي العيش اكدح اي فمنهما تارة
اموت فيها وحكى سيبويه ما منهما مات حتى رأيته في حال كذا وقال وكلهما حين
كالماء منهما واخرى على لوح آخر من الخمر ولو قال لو قلت ما في قومها لم تيثم
تفضلها في حسب وميسم فان لم يكن وكذا لم يقم الظرف والجملة مقامه الا في الشعر
قال انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني وقال ما لك عندي
غير سهم وحجر وغير كبداء شديدة الوتر كانت تكفي كانت من ارمى البشر وقال
كانك من جمال بني اقيش يقعقع خلف رجليه بشن وانما كثر بالشرط المذكور
لقوة الدلالة عليه بذكر ما اشتمل عليه قبله فيكون كانه مذكور واعلم ان صلح
النعت لمباشرة العامل اياه جاز تقديمه وابدال المنعوت منه نحو مررت
بظريف رجل ثم قال والمؤمن العائذات الطير يمسحها ركبان مكة بين الغيل
والسند وقريب منه قوله تعالى وغرابيب سود لان حق غريب ان يتبع
اسود لكونه تاكيدا له نحو احمر قانئ وان لم يصلح لمباشرة العامل اياه لم تقدم
الا ضرورة والكسه التاخير كما تقول في ان رجلا ضربك في الدار ان ضربك

رجلا واذا وصفت النكرة بمفرد وظرف او جملة قدم المفرد واخر احد الباقيين
في الاغلب كقوله تعالى وهذا ذكر مبارك انزلناه مبارك وليس ذلك بواجب
خلافا لبعضهم والدليل عليه قوله تعالى وهذا كتاب انزلناه مبارك وقوله فسوف
ياتي الله بقوم يحبهم ويحبونه اذلة وقال الشاعر وليل فاسه لطى الكواكب وزما
لوث الصفة ولم يذكر للعلم بها قال الا انما الطير المربه بالضحى على خالد لقد وقعت
على لحم اي لحم واذا ولي النعت لا او اما وجب تكريره كما ذكرنا في الحال قال
تعالى لا فارض ولا بكر وتقول لقيت رجلا اما عالما واما جاهلا وقد يوصف
المضاف اليه لفظا والنعت للمضاف اذا لم يلبس ويقال له الجر بالجوار
وذلك للاتصال الحاصل بين المضاف والمضاف اليه فيجعل ما هو نعت للاول معنى
نعت الثاني لفظا وذلك كما يضاف لفظا المضاف اليه الى ما ينبغي ان يضاف
اليه المضاف نحو هذا جحر ضب خرب وحب رماني والذي هو لك الحب والحب لما نعت
الرمان والخليل يشترط في الجر بالجوار توافق المضاف والمضاف اليه افرادا
وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا فلا يجر الا هذان جحرا ضب خربان ولا يجر جحر ضبين
خلافا لسيبويه واستشهد سيبويه بقوله فاياكم وحية بطن واد هموز الناب ليس
لكم بسي نحو هموز وقال بعض البصريين ان التقدير هذا جحر ضب خرب
جحره فحذف المضاف الى المضمر فاستتر الضمير المرفوع في خرب لكونه مرفوعا
لقيامه مقام المضاف المرفوع فيكون اصل قوله هموز الناب هموز ناب حية
ثم حذف المضاف الى حية فبقي هموز نابه ثم لما اضيف هموز الى الناب استتر
الضمير فيه كما في حسن الوجه قوله العطف تابع مقصود بالنسبة مع متبوعه
يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة وسياتي مثل قام زيد وعمرو قوله
مقصود بالنسبة يخرج الوصف وعطف البيان والتاكيد على ما قال لان المقصود
في هذه الثلثة هو المتبوع وذلك لانك تبين بالوصف المتبوع بذكر معنى فيه
وتوضح بعطف البيان المتبوع بذكر اشهر اسميه والمنسوب اليه مقدما هو المنسوب
اليه في الحقيقة لا غيره واما البيان المذكور بلفظ العموم باق على عمومه غير خاص
ونعني بالنسبة نسبة الفعل اليه فاعلا كان او مفعولا او غيرهما ونسبة الاسم
اليه اذا كان مضافا قوله مع متبوعه يخرج البدل لانه هو المقصود عندهم
دون متبوعه وسنذكر الكلام عليه في بابه ويذكر ان عطف البيان هو
البدل وخرج بقوله مع متبوعه المعطوف بلا وبل ولكن وام واما واو لان المقصود
بالنسبة معها احد الامرين من المعطوف والمعطوف عليه قوله يتوسط بينه

ليس من تمام الحد بل هو شرط عطف النسق ذكره بعد تمام حده قال ولم استعمل في الحد
بقولي العطف تابع يتوسط بينه وبين متبوعه احد الحروف العشرة لان الصفات
يعطف بعضها على بعض كقوله الى الملك القرم وابن الهمام وليث الكتيبة في
المزدحم وقوله يا لهف زيابة للحرث الصابح فالغانم فالآيب فيجوز ان يعترض على حده
بمثل هذه الاوصاف فانه يطلق عليها انها معطوفة الا ان يدعى انها في صورة
العطف وليس بمعطوفة واطلاقهم العطف عليها مجاز **قوله** واذا عطف
على المرفوع المتصل أكد بمنفصل مثل ضربت انا وزيد الا ان يقع فصل فيجوز تركه
مثل ضربت اليوم وزيدا واذا عطف على المضمر المجرور اعيد الخافض مثل مررت
بك وبزيد انما أكد بالمنفصل في الاول لان المتصل المرفوع كالجزء مما اتصل به
لفظا من حيث انه متصل لا يجوز انفصاله كما جاز في الظاهر والضمير المنفصل ومعنى
من حيث انه فاعل والفاعل كالجزء من الفعل فلو عطف عليه بلا تأكيد كان
كما لو عطف على بعض حروف كلمة فأكدوا بالمنفصل لانه بذلك يظهر ان ذلك
المتصل وان كان كالجزء منفصل من حيث الحقيقة بدليل جواز افراده مما اتصل به
بتأكيده فيحصل له نوع استقلال ولا يجوز ان يكون العطف على هذا التأكيد لان
المعطوف في حكم المعطوف عليه فكان يلزم ان يكون هذا المعطوف ايضا تأكيدا
للمتصل وهو محال فان كان الضمير منفصلا نحو ما ضربت الا انت وزيد لم يكن
كالجزء لفظا وكذا ان كان متصلا منصوبا نحو ضربتك وزيدا لم يكن كالجزء معنى
ويجوز تأكيد المتصل المرفوع لا لغرض العطف نحو اضرب انت وضربت انا قوله الا
ان يقع فصل فيجوز تركه سواء كان الفصل قبل حرف العطف كقوله ولست بنازل
الا ألمّت برحلي او خيالها الكذوب او بعدها كقوله تعالى ما اشركنا ولا آباؤنا
فان المعطوف هو آباؤنا فان المعطوف هو آباؤنا ولا زائدة لتأكيد النفي
ومع الفصل قد يؤكد بالمنفصل كقوله تعالى فكبكبوا فيها هم والغاوون وما عبدنا
من دونه من شيء نحن ولا آباؤنا وقد لا يؤكد والامران متساويان فلذا قال
فيجوز تركه وانما جاز الترك لان طول الكلام قد يغني عما هو الواجب فيحذف
طلبا للاختصار نحو قولك حضر القاضي امرأة والى قطوا عوره بالنصب
فليتكلف لا يعني عما ليس بواجب بل هو الاولى وذلك ان مذهب البصريين
ان التأكيد بالمنفصل هو الاولى ويجوزون العطف بلا تأكيد ولا فصل
لكن على قبح لا انهم حظروه اصلا بحيث لا يجوزان يرتكب واما الكوفيون
فيجوزون العطف المذكور بلا تأكيد بالمنفصل ولا فصل من غير استقباح

قوله واذا عطف على المضمر المجرور اعيد الخافض وانما ذلك لان اتصال المضمر المجرور
بجاره اشد من اتصال الفاعل المتصل لان الفاعل ان لم يكن ضميرا متصلا جاز
انفصاله والمجرور لا ينفصل من جاره سواء كان ضميرا او ظاهرا فكره العطف
اذ يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة فمن ثم لم يجز اذا عطفت المضمر على المجرور
الا اعادة الجار ايضا نحو مررت بزيد وبك والمال بين زيد وبينك وليس للمجرور
ضمير منفصل كما يجيء في المضمرات حتى يؤكد به اولا ثم يعطف عليه كما عمل في المرفوع
المتصل فلم يبق الا اعادة العامل الاول سواء كان اسما نحو المال بيني وبين زيد
او حرفا نحو مررت بك وبزيد ولا يعاد الاسمي اذا لم يسلك انه لم يجلب الا لهذا
الغرض وانه لا معنى له كما في قوله بينك وبين زيد اذ لا يمكن ان يكون هناك بيان
بين بالنسبة الى زيد وحده وبين آخر بالنسبة الى المخاطب وحده لان البينية تقتضي
طرفين فعرفنا ان تكرير الثاني لهذا الغرض فقط وان ليس نحو جاءني غلامك و
غلام زيد وانت تريد غلاما واحدا مشتركا بينهما لم يجز بلى يجوز لو قام قرينة دالة
على المقصود فان قلت فما تقول بعد اعادة الخافض أتقول الجار والمجرور عطف
على الجار والمجرور ام تقول المجرور عطف على المجرور قلت النظر المستقيم
يقتضي ان القول بالثاني اولى وذلك لان القول به في نحو المال بيني وبينك
متعين اذ لا معنى للمضاف الثاني كما مر فلا يمكن عطف المضاف على المضاف
لفساد المعنى وفي نحو مررت بك وبزيد وان امكن ان يكون للجار الثاني فيه معنى
اذ يمكن ان يكون اسوة معنى الجار والمجرور فيكون بسبب الاستئناف للجار الثاني
معنى ولم يمكن ذلك في بين الثانية الا انا لما عرفنا ان الجار الثانية مجلوبة لمثل
الغرض الذي اجتلب له بين الثانية بعينه وجب الحكم بكون المجرور عطفا على المجرور
ههنا كما في مسئلة بين فاذا تقرر هذا قلنا ان المعطوف مجرور مع تكرر العامل
بما كان مجرورا به قبل تكرره اعني بالعامل الاول لان وجود الثاني لامر لفظي و
هو من حيث المعنى كالعدم كما قال سيبويه في نحو لا ابا لزيد ان جره بالاضافة لا
باللام الظاهرة والاولى ان يجعل جره على العامل المكرر اذ ليس باقل من الحروف
الزائدة نحو كفى بزيد فانها لا تلغى مع زيادتها وهذا الذي ذكرنا اعني لزوم اعادة
الجر في حال السعة والاختيار مذهب البصريين ويجوز عندهم تركها اضطرارا كقوله
فاليوم قربت تهجونا وتشتمنا فاذهب فما بك والايام من عجب واجاز الكوفيون
ترك الاعادة في حال السعة مستدلين بالاشعار ولا دليل فيها اذ الضرورة حاملة
عليه ولا خلاف معها وبقوله تعالى تساءلون به والارحام بالجر في قراءة حمزة وأجيب

بان اليا مقدرة والجر بها وهو ضعيف لان حرف الجر لا يعمل مقدرا في الاختيار
الا في نحو الله لافعلن وايضا لو ظهر الجار فالعمل للاول كما ذكرنا ولا يجوز ان يكون
الواو للقسم لانه يكون اذن قسم السؤال لان قبله واتقوا الله الذي تساءلون به
وقسم السؤال لا يكون الا مع الباء كما يجيء والظاهر ان حمزة جوز ذلك بناء على مذهب
الكوفيين لانه كوفي ولا نسلم تواتر القراءات السبع وذهب الجرمي وحده الى جواز
العطف على المجرور المتصل بلا اعادة الجار بعد تاكيده بالضمير المنفصل المرفوع
نحو مررت بك انت وزيد قياسا على العطف على الضمير المتصل المرفوع وليس
بشيء لانه لم يسمع ذلك مع ان تاكيد المجرور بالمرفوع خلاف القياس واعادة
الجار اقرب واخف فان قيل جاز تاكيد المرفوع المتصل في جاءني كلهم والابدال
منه نحو اعجبني جمالك من غير شرط تقدم التاكيد بالمنفصل وجاز ايضا تاكيد الضمير
المجرور في نحو مررت بك نفسك والابدال منه نحو اعجبت بك
جمالك من غير اعادة الجار ولم يجز العطف في الاول الا بعد التاكيد بالمنفصل
وفي الثاني الا مع اعادة الجار فالجواب ان التاكيد والبدل ليسا باجنبيين
منفصلين عن متبوعهما لا لفظا ولا معنى اما المعنى فلان البدل في الاغلب
اما كل المتبوع او بعضه او متعلقه والغلط قليل نادر والتاكيد غير المؤكد واما
اللفظ فلانه لا يفصل بينهما وبين متبوعهما بحرف كما في العطف النسق فلم يجر
جري ما هو كالجزء من متبوعه على ما هو كالجزء من عامله ليوافق التابع والمتبوع
من حيث كون كل واحد منهما كالجزء مما قبله واما عطف النسق فمنفصل عن
متبوعه لفظا بحرف العطف ومعنى من حيث ان المعطوف في الاغلب غير
المعطوف عليه فانكر جري ما هو مستقل كالاجنبي من متبوعه على ما هو كالجزء
مما قبله ليتخالف التابع والمتبوع فان قلت فهلا طرد والحكم على هذا الوجه
في جميع التواكيد اذ كلها متصل بمتبوعاتها كما قلت ولم افرد النفس
والعين بتاكيد متبوعهما الذي هو مرفوع متصل اولا بالمنفصل قبل التاكيد
قلت ذلك لعلة اخرى وذلك لان النفس والعين كثيرا ما يليان العوامل
والعوامل غير تاكيد نحو طابت نفس فلان ولقيت عينه فلو لم يؤكد معهما اولا
بالمنفصل لالتبس الفاعل اذا كان غائبا او غائبة بالتاكيد نحو زيد جاءني
نفسه وهند جاءتني نفسها ثم طرد الحكم مع ان ضمائرها بارزة نحو ضربتني
نفسك وان لم يلتبس واما كل واجمع فلا يليان العوامل نحو الكتاب
قري كله لان كلا لا يلي العوامل الظاهرة اصلا فلا تقول جاءني كلكم ولا مررت

بكلكم بلي قد استعمل مبتدا لا غير اما لان العوامل معنوي كما
هو مذهب الجمهور ولان مرتبته التاخر عن خبر المبتدا كما اخبرنا في اول الكتاب
هذا وقد علل المص اختصاص النفس والعين بتقدم تاكيد مؤكدهما بالمنفصل
بانهم كرهوا ان يؤكد الضمير بما هو كالمستقل قال لان النفس يستعمل غير تاكيد و
كل لا يستعمل الا تاكيدا وهذه العلة تبطل عليه في قولهم مررت بك نفسك
فالاولى ما قدمنا **قوله** والمعطوف في حكم المعطوف عليه ومن ثم
لم يجز في ما زيد بقائم او قاعد ولا ذاهب عمرو الا الرفع وانما جاز الذي يطير
فيغضب زيد الذباب لانها فاء السببية اقول لا يريدون بقولهم ان المعطوف
في حكم المعطوف عليه ان كل حكم يثبت للمعطوف عليه مطلقا يجب ثبوته للمعطوف
حتى لا يجوز عطف المعرفة على النكرة وبالعكس وعطف المعرب على المبني و
بالعكس بل المراد به ان كل حكم يجب للمعطوف عليه بالنظر الى ما قبله لا بالنظر
الى نفسه يجب ثبوته للمعطوف كما اذا لزم في المعطوف عليه بالنظر الى
ما قبله كونه جملة ذات ضمير عائد اليه لكونه صلة له لزم مثله في المعطوف وكما
اذا اقتضى ما قبله كونه نكرة لكونه مجرور رب والمجرور بكم وجب كون المعطوف كذلك
فكذا اضعف الواهب المائة الهجان وعبدها وتقول في رب شاة وسخلتها
ان المعطوف نكرة كما يجيء في باب المضمرات وكان يجب على الاصل المتقدم ان
لا يجوز يا زيد والحارث لوجوب تجرد المعطوف عليه عن اللام بالنظر الى الكل
لما كان المكروه هو اجتماع اللام وحرف النداء ولم يجتمعا حال كون اللام
في المعطوف جاز كما في يا ايها الرجل وان وجب للمعطوف عليه حكم بالنظر
الى نفسه والى غيره معا وجب مثله للمعطوف ان كان في نفسه مثل المعطوف
عليه فكذا وجب بناء المعطوف في يا زيد وعمرو لان ضم المنادى بالنظر الى
حرف النداء والى كونه مفردا معرفة وكان يجب بناء المعطوف على هذا الاصل
في لا رجل وامراة كما في النداء لكن العلة قد تقدمت في المنصوب بلا التبرئة
وان لم يكن حال المعطوف في نفسه كحال المعطوف عليه لم يجب فيه ما
وجب في المعطوف عليه فلهذا لم يضم المعطوف في يا زيد وعبد الله لان
ضم المنادى ليس لحرف النداء فقط بل لذلك ولكونه مفردا معرفة كما قلنا و
كذا لم ينصب المعطوف في لا رجل ولا زيد عندي لان نصب اسم لا بالنظر الى
لا والى قابل النصب وهو المنكر المضاف والمضارع له لا بالنظر الى لا وحدها
فيقول يجوز عطف الجامد على المشتق نحو زيد احمر ورجل شجاع وذلك لان الضمير

في المشتق الواقع خبرا لم يجب لكونه خبرا فقط اذ خبر المبتدا يجرد ايضا عن الضمير اذا
كان جامدا بل بالنظر الى نفسه ايضا وهو كونه مشتقا اذ الخبر المشتق لا بد له من
ضمير فيه او في معموله فالمقصود ان المعطوف يجب ان يكون بحيث لو حذف
المعطوف عليه جاز قيامه مقامه قوله ومن ثم لم يجز في ما زيد بقائم او قائما
ولا ذاهب عمرو الا الرفع وذلك لانه لو وجب لقولك بقائم او قائما
الضمير لكونه خبرا مع كونه مشتقا فوجب ان يثبت مثله في المعطوف مع
اشتقاقه وهو قولك ذاهب عمرو لان الضمير وجب للمعطوف عليه بالنظر
الى كونه خبرا وكونه مشتقا والمعطوف مشتق مثله ولا ضمير في ذاهب عمرو
بالجر ولا في ذاهبا عمرو فان قلت فجوزه عطف الاسم والخبر على
الاسم والخبر قلت ليس حاله في نفسه كحال المعطوف عليه حتى يكون مثله
في حكم الاعراب لان الاسم في الاول مقدم على الخبر فجاز عملها فيهما
بخلاف الثاني فصار في عطف الجملة على الجملة مثل لا غلام رجل ولا زيد
عندي في عطف المفرد على المفرد وقد ذكرنا وجوه هذه المسئلة مستوفى
فليرجع اليه وانما جاز مررت برجل قائم ابواه لا قاعدين وان لم يكن في
قاعدين ضمير راجع الى الموصوف حملا على المعنى لان المعنى لا قاعد ابواه
فهو في حكم ما ثبت فيه الضمير وذلك لان الضمير المستكن المثنى في قاعدين راجع
الى الموصوف وكذا قولك برجل حسنة جاريته لا قبيحة لانه تقدير لا قبيحة جاريته
قوله وانما جاز الذي يطير فيغضب زيد الذباب في قولك يطير الذباب
فيغضب زيد تقول الذي يطير فيغضب زيد الذباب فقولك يغضب زيد
عطف على يطير الذي هو صلة فوجب ان يكون فيه ضمير كما في المعطوف
عليه وهو حال منه فوجب ان لا يجوز وقد جاز بالاتفاق واجاب بان
هذه الفاء للسببية لا للعطف وكلامنا في المعطوف هذا الذي قاله المص
والذي يقول عندي ان الجملة التي يلزمها الضمير كخبر المبتدا والصلة والصفة
اذا عطفت عليها جملة اخرى غير متعلقة بالمعطوف عليها معنى يكون مضمونها
بعد مضمون الاولى صراحا اولى او بعد ذلك جاز تجرد احدى الجملتين
عن الضمير الرابط اكتفاء بما في اختها التي هي كجزئها سواء كان مضمون
الاولى سببا لمضمون الثانية كما في مسئلة الذباب او لا كما تقول مخبرا عن
زيد في جاء زيد فغربت الشمس الذي جاء فغربت الشمس زيد لان المعنى الذي
يعقب مجيئه غروب الشمس زيد وتقول مخبرا عن الشمس الذي جاء زيد فغر

الشمس وليس مجيء زيد سببا للغروب وكذا يجوز مع ثم او مضمون معطوفها بعد مضمون
الاولى وان كان متراخيا فتقول الذي جاء ثم غربت الشمس زيد اذ المعنى الذي تراخى
عن مجيئه غروب الشمس زيد وكذا التي جاء زيد ثم غربت الشمس وكذا تقول في خبر المبتدا
زيد قام فغربت الشمس وزيد غربت الشمس فقام لا منع من جميع هذا وهذا كما يعطف
على الضمير الرابط في الجملة التي يلزمها الضمير اسما ظاهرا نحو زيد ضربته وعمرا العطف
ضميرا على بعض اجزاء الجملة اللازمة للضمير الخالية منه نحو ضربت عمرا واباه وانما جاز
ذلك لان في اجزاء الجملة المذكورة ضميرا اذ المعطوف المفرد كجزء المعطوف
عليه لاجل عدم الاستقلال فلما لم يستقل الجملة المعطوفة المفرد وهو لم يعطف من حيث
المعنى بالجملة المتقدمة لتعقب مضمونها صارت كاحد اجزائها فاكتفى الضمير في احدهما
واما ان لم يكن للجملة المعطوفة تعلق معنوي بالمعطوف عليها نحو الذي قام وقعدت
هند زيد الا ان تعلق المضمون بالمضمون معنى فقول الذي قام وقعدت هند لملك الحال
زيد والذي يزول الحال ولا يزول انا والذي يقوم القيامة ولا يمسه اس
لان الاقتران معلوم من قرينة الحال واذا لم يكن مع الواو قرينة الاقتران
لم يجز لان الواو لمطلق الجمع لا دلالة فيه على الاقتران وغيره كما كان في الفاء وثم
تعلق معنوي بين المضمونين هذا وقولك هند لقيت زيدا واباها جاز الفاء
بالواو وفي المسئلة اذا ذكرت مقام الواو الفاء وثم او او خلافا للجرمي فلو
لان الاجتماع ليس بحاصل مع الفاء وثم واو فيحتاج الى تقدير فعل اخر للمعطوف
فتبقى الجملة الاولى بلا ضمير عائد على المبتدا بخلاف الواو فانها للجميع فلا يحتاج
الى تقدير فعل وليس بشيء لان العامل ليس بمقدر في المعطوف كما بين في حد
التوابع ولو سلمنا ايضا جاز على ما ذكرنا لان الجملة الثانية مع الفاء وثم
واو تعلقا معنويا بالاولى واما ان صرحت بالفعل في الثاني مع الواو نحو
زيد اكرمت عمرا واكرمت اباه فان قصدت بالتكرير التاكيد جازت المسئلة
وان قصدت الاستيناف امتنعت لخلو الجملة الخبرية عن الضمير قوله
واذا عطف على عاملين مختلفين لم يجز خلافا للفراء الا في نحو في الدار زيد
والحجرة عمرو خلافا لسيبويه معنى قولهم العطف على عاملين ان يعطف بحرف
واحد معمولين مختلفين كانا في الاعراب كالمنصوب والمرفوع او متفقين
كالمنصوبين على معمولي عاملين مختلفين نحو ان زيدا ضرب عمرا وبكرا خالدا
فهذا عطف متفقي الاعراب على معمولي عاملين مختلفين وقولك ان زيدا
ضرب غلامه وبكرا اخوه عطف مختلفي الاعراب ولا يعطف المعمولان على

عاملين بل على معمولهما فهذا القول مبني على حذف المضاف وأما عطف المعمولين
متفقين كانا أو مختلفين على معمولي عامل واحد فلا بأس به نحو ضرب زيد
عمرا وبكر خالدا وظننت زيدا قائما وعمرا قاعدا وأعلم زيد عمرا بكرا فاضلا
وبشر خالدا محمدا أكرم وذلك لأن حرف العطف كالعامل ولا يقوى
أن يكون حرف واحد كالعاملين فيجوز أن يكون كعامل يعمل عملين أو ثلاثة أو
أكثر اعلم أن الأخفش يجيز العطف على عاملين مختلفين مطلقا إلا إذا وقع
فصل بين العاطف والمعطوف المجرور نحو دخل زيد إلى عمرو وبكر وخالد فهذا لا
يجوز إجماعا منهم ممن جوز العطف على عاملين ومن لم يجوز أما عند من جوز
فلا فصل بين العاطف الذي هو كالجار وبين المجرور وأما عند من لم يجوز
فلهذا وللعطف على عاملين وليس الأمر كما زعم المص من قوله يجيزه بعض
الكوفيين مطلقا فإن كلهم اتفقوا على المنع مما ذكرنا لما ذكرنا فإن ولي المجرور
في المسئلة المذكورة حرف العطف نحو في الدار زيد والحجرة عمرو فأجازه
الأخفش على ما نقل عنه الجزولي وغيره لأن المانع عنده إنما يكون هو الفصل
بين العاطف الذي هو كالجار وبين المجرور ولا يجوز كما لا يجوز الفصل بين
الجار والمجرور وقد زال المانع بملاصقة المجرور للعاطف فلهذا أجاز الأخفش
ما زيد بقائم ولا قاعد عمرو ومنع سيبويه العطف على عاملين مطلقا وذلك
لما ذكرنا من ضعف حرف العطف عن كونه بمنزلة عاملين مختلفين فنحو قولهم
مررت الى المعزو بحسن والحجر ركب لا يجوز إجماعا أي الاسمين أو ليس حرف
العطف أو الآخر سعي مفصولا بينه وبين العاطف الذي هو كالجار ولا يجوز
ذلك سواء كان الفاصل ظرفا نحو مررت اليوم بزيد وأمس عمرو أو غيره
بل يجب أن تقول وأمس بعمرو وأما الفصل بالظرف أو غيره بين العاطف
والمرفوع والمنصوب فمختلف فيه منع منه الكسائي والفراء وأبو علي في
الشعر وذلك إذا لم يكن الفاصل معطوفا بل يكون معمولا من غير عطف
لعامل المعطوف المرفوع أو المنصوب الذي بعده نحو ضرب زيد وعمرا
بكر جاءني زيد واليوم عمرو وقد فصل الشاعر بالظرف قال العرف أم
رسم دار معطلا من العام نعاه ومن عام أولا قطار رو ماراب حرلي
كأنها مصلة لومي رعل مجلا فإن كان الفاصل أيضا معطوفا على مثله
لم يختلف في جوازه في المرفوع والمنصوب وفي عدم جوازه في المجرور نحو جاءني
أمس عمرو واليوم زيد وضرب زيد عمرا وبكر خالدا ولا يجوز مررت اليوم

بزيد وأمس عمرو كما لا يجوز مررت بزيد وأمس خالد قال أبو علي ويمتنع الفصل
بين العاطف والمعطوف غير المجرور بالقسم نحو قام زيد ثم والله عمرو وإذا لم
يكن المعطوف جملة فلا تقول ثم والله فقعد عمرو لأنه تكون الجملة إذن جوابا للقسم
فيلزمها حروف الجواب فلا يكون ما بعد القسم عطفا على ما قبله بل الجملة القسمية
إذن معطوفة على ما قبلها ويجوز الفصل بالشرط أيضا نحو أكرم زيدا ثم إن أكرمني
عمرا أو الظن نحو خرج محمد وأظن عمرو بشرط أن لا يكون العاطف الفاء والواو
لكونهما على حرف واحد فلا ينفصلان عن معطوفيهما ولا أم لأن أم العاطفة أي
المتصلة يليها مثل ما يلي همزة الاستفهام التي قبلها في الأغلب كما يجيء في حروف
العطف ولنرجع إلى العطف على العاملين فنقول الأخفش لا يمنع من صور العطف
على عاملين إلا فيما فيه الفصل بين العاطف والمجرور كما ذكرنا لا غير وسيبويه
يمنعه مطلقا والفراء كما نسب إليه ابن مالك توافق سيبويه وتخالف الأخفش
ثم إن سيبويه والفراء يضمران الجار في كل صورة توهم العطف على عاملين
نحو قولهم ما كل سوداء تمرة ولا بيضاء شحمة أي ولا كل بيضاء وقوله تعالى وفي
لسو السماك حراسة أي وللدين واعتذر ابن السراج لهما في قوله تعالى واختلاف
الليل والنهار إلى قوله آيات أو آيات على القراءتين بأن آيات أعيدت تأكيدا
للأولى لما طال الكلام وليس بمعطوف فمذهب المتقدمين الجواز مطلقا كما هو مذهب
الأخفش أو المنع مطلقا إلا بإضمار الجار كما هو مذهب سيبويه والفراء وأما
المتأخرون فإن الأعلم الشنتمري منع نحو زيد في الدار والحجرة عمرو مع تقدم
المجرور إلى جانب العطف قال لأنه ليس يستوي آخر الكلام وأوله قال إذا
قدمت في المعطوف عليه الخبر على المخبر عنه نحو في الدار زيد والحجرة عمرو جاز
لاستواء آخر الكلام وأوله في تقدم الخبرين على المخبر عنهما قلت يلزمه تجويز نحو
قولنا زيد خرج غلامه وعمرو أخوه وإن زيدا خرج غلامه وبكرا أخوه لاستواء
أول الكلام وآخره وهو لا يجيزه والمص جوز بالقيد الذي ذكره الأعلم
أيضا وهو أن يتقدم المجرور في المعطوف عليه ويتأخر المنصوب والمرفوع
ثم يأتي المعطوف على ذلك الترتيب نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وإن
في الدار زيدا والحجرة عمرا لكن لا للعلة التي ذكرها الأعلم بل لأن الذي ثبت
في كلامهم ووجد بالاستقراء من العطف على عاملين هو المضبوط بالضابط المذكور
فوجب أن يقتصر عليه ولا يقاس عليه غيره إذ العطف على عاملين مختلفين
مطلقا خلاف الأصل وإن اطرد في صورة معينة دون غيرها لم يقس عليها

فلم يلزم المص ما لزم الاعلم من تجويز الصورتين المذكورتين لانه لكنه يبقى الاشكال
في علة تخصيص للصورة المعينة بالجواز دون غيرها واذا كان العطف على قوله
خلافا للفراء يعني ان الفراء يجوزه مطلقا وفي هذه الاحالة نظر لكمال قوله الا
في نحو في الدار زيد والحجرة عمرو اي يجوز مطلقا ويقاس عليه اذا كان مع الضابط
المذكورة قوله خلافا لسيبويه اي لا يجوز عنده مطلقا وان كان بالضابط
المذكور وليذكر بقية احكام العطف فمنها انه قد تحذف واو العطف مع
معطوفه مع القرينة كما اذا قيل من الذي اشترك هو وزيد قلت اشترك عمرو
اي اشترك عمرو وزيد قال الله تعالى لا يستوي منكم من انفق من قبل الفتح وقاتل
الاية وكذا ام مع معطوفها كقولك لمن قال انا اصلي ليلا ونهارا في الليل
تصلي اكثر يعني ام في النهار وقد تحذف الواو من دون المعطوف قال
ابو علي في قوله تعالى ولا على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت اي وقلت وحكى
ابو زيد اكلت سمكا لحما تمرا وقد تحذف او كما تقول لمن قال اكل الناس
والسمك كل سمكا لحما اي او لحما وذلك لقيام قرينة دالة على ان المراد
احدهما وقد تحذف المعطوف عليه بعد بلى واخواتها تقول لمن قال ما قام زيد
بلى وعمرو اي بلى قام زيد وعمرو لانها حرف تصديق فيدل على المعطوف
عليه الذي هو المصدق المثبت كما يجي في بابها وكذا تقول بلى وزيد وبلى لا
زيد وبلى او زيد وبلى لا زيد لان بلى للايجاب بعد النفي فيكون التقدير
بلى قام زيد لا عمرو وتقول لمن قال ما قام بكر نعم لكن زيد اي نعم ما قام بكر
لكن زيد اي لكن قام لان نعم مقررة لما سبقها نفيا كان او اثباتا ولكن
للايجاب بعد النفي في عطف المفرد كما يجي في حروف العطف وتقول لمن
قال مات الناس بل حتى الانبياء وتقول لمن قال ما قام زيد بلى بل عمرو او
نعم بل عمرو اي بلى قام زيد بل عمرو ونعم ما قام زيد بل عمرو ولا تحذف المعطوف
عليه بعد حروف التصديق اذا كان العاطف ام واما وذلك لان ام المتصلة
وهي العاطفة تقتضي سبق الهمزة واما تقتضي سبق اما اخرى كما يجي في حروف
العطف وقد تحذف المعطوف عليه بام قال الله تعالى امن هو قانت
اناء الليل اي الكافر خير ام من هو قانت وتجوز تقديم المعطوف بالفاء والواو
وثم واو ولا في ضرورة الشعر على المعطوف عليه نحو ضربت وعمرا او فعمرا اي
ثم عمرا او او عمرا او ولا عمرا زيدا بشرط ان العامل يعمل في المعطوف بواسطة
العاطف فهو كالالة للعمل ومرتبة الالة بعد المستعمل لها ولا يستلزم كون

التابع متقدما على متبوعه وعلى متبوع متبوعه اي العامل في المتبوع فمن ثم لم
يتقدم على معمول الرم اضمار عامله ولا يقال والاسد اياك لانه يكون اذا كان
متقدما على العامل وكذا لم يتقدم على معطوف عليه لزم اتصال عامله به
فلا يقال وزيد ضربت انت بالعطف على التاء ولم يتقدم على المعطوف عليه
اذا كان مبتدا مؤخر الخبر دخله حرف ناسخ اولا فلا يجوز ان وعمرا زيدا قائمان
وما وزيد عمرو قائمين لضعف الحرفين فلا يعملان مع الفصل بعد الظرف وكذا
لا يقول اما وزيد عمرو فمنطلقان والذي وابوه زيد ضاربان وانا وهل وزيد
وعمرو قائمان وكيف وعمرو زيد قائمان وذلك لانه يتقدم على العامل ايضا وهو
اما الابتداء او الخبر على المذهبين فاذا تقدم الخبر نحو قائمان وزيد عمرو وكيف
وزيد عمرو جاز اضطراب لتاخره عن العامل على المذهبين ويشترط ايضا في تقدم
المعطوف اضطرارا ان لا يكون المعطوف عليه مقرونا بالا او بمعناها فلا يقول
ما جاءني وزيد الا عمرا وانما جاءني وزيد عمرو وذلك لكون ما بعد الا في خبر غير خبر
ما قبلها لنفيهما نفيا واثباتا كما مر في باب الفاعل فلا يقع قبلها المعطوف الذي
هو في خبر ما بعدها ومنها ان كل ضمير راجع الى المعطوف بالواو وحتى مع المعطوف
عليه لطابقهما مطلقا نحو زيد وعمرو جاءني ومات الناس حتى الانبياء وعاد الضمير
للمعطوف والمعطوف عليه واما قوله تعالى والذين يكنزون الذهب والفضة
ولا ينفقونها فالمعنى ولا ينفقون الكنوز لدلالة يكنزون على الكنوز وقوله والله
ورسوله احق ان يرضوه اي ان يرضوا احدهما لان ارضاء احدهما ارضاء الاخر
ويجوز زيد وعمرو قائم على حذف الخبر من الاول اكتفاء بخبر الثاني وكذا يجوز
زيد قائم وعمرو على حذف الخبر من الثاني اكتفاء بخبر الاول اي وعمرو كذلك
في الموضعين ليس المبتدا وحده عطفا على المبتدا اذ لو كان كذلك لطلب
قائما وانما لفظ ثم قال كان الضمير في الخبر عن المعطوف بثم مع المعطوف
عليه ففي مطابقته لهما خلاف قال بعضهم يجب حذف الخبر من احدهما اما
من الاول نحو زيد فعمرو قائم وزيد ثم عمرو قائم اي زيد قائم فعمرو قائم واما
من الثاني نحو زيد قائم فعمرو اي فعمرو قائم او زيد ثم فعمرو كذلك قالوا ولا
يجوز المطابقة لان لتعاقبهما في الترتيب يمنع اشتراكهما في الاضمار واجاز الناس
مطابقة الضمير وهو الحق لان زيد ثم عمرو قاما اذ الاشتراك في الضمير لا يدل
على اسقاط الترتيب حتى يناقض الفاء وثم اذ قد يقال قام الرجلان مع ترتيب
قياميهما والاضمار والاظهار في هذا سواء فقاما وقام الرجلان مع ترتيب

فمثالهما مثالان في احتمال اجتماع القيدين ورفعهما وان لم يكن الضمير في الخبر المذكور
وجب المطابقة اتفاقا نحو جاءني زيد فعمرو فملكت لهما وجاءني زيد ثم بكر وسماهما كذلك
واما لا ولكن وبل وام واو واما فمطابقة الضمير معهما وتركها موكولان الى
قصدك فان قصدت احدهما وذلك واجب في الاخبار عن المعطوف بها
مع المعطوف عليه وجب افراد الضمير نحو زيد لا عمرو جاءني وزيد بل عمرو قام
وزيدا وعمرا رايتك وكذا تقول زيدا وهند جاءني ولا تقول جاءني اذ المعنى احدهما
جاء والعلة للتذكير وتقول في غير الخبر جاءني اما زيد واما عمرو فاكرمته وازيدا
ضربت ام عمرا فاوجعته وما جاءني زيد لكن عمرو فاكرمته وان قصدت بالضمير
كليهما وجب المطابقة نحو زيد لا عمرو وجاءني مع الى دعوتهما وزيدا او عمرو
جاءني وقد حبستهما واكرمتهما وتقول في او التي للاباحة جالس الحسن او ابن
سيرين وباحثه وتجوز وباحثهما وكذا تقول هذا اما جوهرا او عرض
واد واما عرض ثم تقول وسماهما فان قال الله تعالى ان يكن غنيا
او فقيرا فالله اولى بهما وليس او بمعنى الواو كما قال بعضهم بل جواب
الشرط محذوف والمعنى ان يكن غنيا او فقيرا فلا باس فان الله اولى
بالغني والفقير معا وانما قال الله تعالى واذا راوا تجارة او لهوا انفضوا
اليها وتركوك قائما بافراد الضمير مع ان الانفضاض اليهما كان
لان الضمير راجع الى الرؤية المدلول عليها بقوله راوا ولا يمكن عود
ضمير الاثنين الى المعطوف بام مع المعطوف عليه وان كان المراد
احدهما لانه استعمل وكثر للاباحة في جواز الجمع بين الامرين نحو جالس الحسن
او ابن سيرين صار كالواو ولهذا جاز قوله وكان سيان ان لا يسرحوا
نعما او يسرحوه بها واعترت له الشرح فقال مع سيان او يسرحوه
والحق ويسرحوه وتقول ازيدا ضربت ام عمرا وسماهما مستحقان للضرب
وما جاءني زيد لكن عمرو واو بل عمرو وقد دعوتهما ومنها انه يعطف الفعل
على الاسم وبالعكس اذا كان في الاسم معنى الفعل قال الله تعالى
فالق الاصباح وجعل الليل سكنا على قراءة عاصم اي فلق الاصباح
وكذا قوله تعالى صافات ويقبضن اي ويصففن ويقبضن قال الشاعر فالفتها
بعضب باتر يقصد في اسوقها وجائر اي فيجوز ولا يجوز مررت برجل
طويل ويضرب على العطف اذ ليس الاسم بتقدير الفعل ويعطف الماضي
على المضارع وبالعكس خلافا لبعضهم قال الله تعالى والذين يمسكون بالكتاب

واقاموا الصلوة وان الذين كفروا ويصدون وارسل الرياح فتثير سحابا وكذا
لم يقعد زيد ولا يقعد زيد غدا وبالعكس وكذا يجوز عطف المفرد على الجملة وبالعكس
اذا كانتا بالتاكيد نحو زيدا ابوه كريم وعالم اخوه لكن عطف الجملة على المفرد اولى
من العكس لكونهما فرعا عليه في كونهما ذات محل من الاعراب فالاولى لكونهما تابعة
له في الاعراب فنحو مررت برجل ظريف وابوه كريم اولى من نحو رجل ابوه كريم
وشريف ولا سيما اذا كانت الجملة والمفرد صفتين لان تطابق الصفة والموصوف
اكثر من تطابق المبتدا والخبر والحال وصاحبها الا ترى ان الاولين يتطابقان
تعريفا وتنكيرا دون البواقي فقولك حسبك اخاف وراجحا وسيد ابوه كريم
وشريف ليس في الصحة ابوه كريم وشريف وتجوز عطف الاسمية على الفعلية و
بالعكس قال ابن جني وذلك بالواو دون الفاء واخواتها لاصالة الواو في العطف
واعلم انه يجوز المخالفة في الاعراب اذا عرف المراد نحو مررت بزيد وعمرو وهي
وعمرو كذلك ولقيت زيدا وعمرو اي وعمرو كذلك قال وعض زمان يا ابن مروان
لم يدع من المال الا مسحتا او مجلف المسحت المدرس والمجلف الماخوذ الجوانب الذي
لعب منه لعبه فقوله مجلف حمل المعنى اذ معنى لم يدع الا مسحتا لم يبق من جوره
الا مسحت وتجوز ان يكون المعنى اذ هو مجلف واو منقطعة اي بل هو مجلف كما حكي
في حروف العطف او يكون مجلف مصدرا عطف على عض كما في قوله تعالى ومزقناهم
كل ممزق قوله التاكيد تابع يقرر امر المتبوع في النسبة او الشمول قوله يقرر معنى
التقرير ههنا ان يكون مفهوم التاكيد ومؤداه ثابتا في المتبوع ويكون لفظ المتبوع
يدل عليه صريحا كما كان معنى نفسه ثابتا في زيد في قولك جاءني زيد نفسه اذ يفهم من
زيد نفس زيد وكذا كان معنى الاحاطة الذي في كلهم مفهوما من القوم في
جاءني القوم كلهم اذ لا بد ان يكون القوم اشارة الى جماعة معينة فيكون حقيقة في
مجموعهم ثم ان التاكيد يقرر ذلك الامر اي يجعله مستقرا متحققا بحيث لا يظن به
غيره فرب لفظ دال وضعا على معنى حقيقة فيه ظن المتكلم بالسامع انه لم يحمله اما
لغفلته او لظنه بالمتكلم الغلط او لظنه به التجوز فالغرض الذي وضع له التاكيد احد
ثلاثة اشياء احدها ان يدفع المتكلم ضرر غفلة السامع وثانيها ان يدفع ظنه بالمتكلم
الغلط فاذا قصد المتكلم احد هذين الامرين فلا بد ان يكرر اللفظ الذي ظن
غفلة السامع عنه او ظن ان السامع ظن به الغلط فيه تكريرا لفظيا نحو ضرب زيد
زيدا وضرب ضرب زيد ولا يقع ههنا التكرير المعنوي لانك لو قلت ضرب زيد
نفسه فربما ظن بك اردت ضرب عمرو فقلت نفسه بناء على ان المذكور عمرو وكذا

ان طلب به العلم عن سماع لفظ زيد فقولك نفسه لا ينفعك وربما تكرر غير المنسوب
والمنسوب اليه لطلب علم السامع او لدفع ظنه بل الغلط وذلك اما في الحروف
نحو ان ان زيدا قائم او في الجملة نحو قوله تعالى ان مع العسر يسرا ان مع العسر يسرا
ولا يدخل هذا النوع من التاكيد في حد المص لانه تقرير امر المتبوع ولكن لا في النسبة
ولا في الشمول ولا يضره ذلك لانه في حد التاكيد الاسمي والغرض الثالث ان
يدفع المتكلم عن نفسه ظن السامع به تجوزا وهو ثلثة انواع احدها ان يظن به تجوزا
في ذكر المنسوب وربما نسب الفعل الى الشيء مجازا وانت تريد المبالغة لا
عين ذلك الفعل منسوب اليه كما تقول قتل زيد وانت بزيد ضرب ضربا
شديدا او تقول هذا البطل وانت بزيد غير كامل فيجب ايضا تكرير اللفظ حتى
لا يبقى شك في كونه حقيقة نحو قوله عليه السلام ايما امراة نكحت بغير اذن وليها
فنكاحها باطل باطل باطل والثاني ان يظن السامع به تجوزا في ذكر المنسوب اليه المعين
فربما نسب الفعل الى الشيء والمراد ما يتعلق بذلك المنسوب اليه كما تقول قطع الامير
اللص اي قطع غلامه بامره فيجب اذن اما تكرير لفظ المنسوب اليه نحو ضرب زيد
زيد اي ضرب هو لا من يقوم مقامه او تكرير معنى وذلك بالنفس والعين ومتصرفاتهما
لا غير والثالث ان يظن السامع به تجوزا لا في اصل النسبة بل في نسبة الفعل الا
في جميع افراد المنسوب مع انه يريد النسبة الى بعضها لان العمومات المخصصة
كثيرة فيدفع هذا التوهم بذكر كله واجمع واخواته وكلاهما وثلثهم واربعتهم ونحوها
فهذا هو الغرض من جميع الفاظ التاكيد قوله امر المتبوع اي ما يتعلق به من نسبة
الفعل اليه او كونها شاملة عامة فالتكرير لفظا او معنى تقرير ما يتعلق بالمتبوع
من اتصافه بكونه منسوبا اليه الفعل والفاظ الشمول تقرير ما يتعلق بالمتبوع من
اتصافه بكون ما نسب اليه عاما لاجزائه شاملا وقوله في النسبة او الشمول حال
للامر او المراد به صفة المتبوع وشانه كما تعالى شانك في العلو اعظم من ان
يوصف وامري في العسر ظاهر اي في باب العلو وباب العسر والمعنى تقرير امر المتبوع
في باب كونه منسوبا او منسوبا اليه وفي باب كون النسبة شاملة عامة لافراده فعلى هذا
يخرج عن حد التاكيد نحو قوله تعالى انما هو اله واحد فان واحد وان قرر وحقق
امر متبوعه وهو الوحدة لكن لم يكن ذلك الامر من باب كون المتبوع منسوبا
اليه وكذا في قوله تعالى نفخة واحدة لفظة واحدة لم تقرر كون نفخة منسوبا
اليها قوله يخرج والا كون النفخ شاملا لاحاد النفخ او الاحاد لها وقد اورد المص
الاعتراض على نفسه بنفخة واحدة فقال ان لفظ واحدة تقرر الوحدة التي

في نفخة فيجب ان يكون تاكيدا فاجاب بان نفخة فان دلت على الوحدة لكن دلالة
تضمن لا مطابقة لان مدلولها بالمطابقة نفخ موصوف بالوحدة فمجرد الوحدة
مدلول هذه اللفظة تضمنا لا مطابقة ولقائل ان يقول المدلول اعم من المدلول
بالتضمن او المدلول بالمطابقة فكل مدلول متبوع امر ذلك المتبوع وشانه سواء كان
ذلك بالتضمن مطابقة او تضمنا او التزاما وايضا اجمعون في قولك جاءني الرجال
اجمعون يقرر مدلول القوم تضمنا لا مطابقة لان كونهم مجتمعين في المجيء بحيث لم
يخرج منه احد منهم مدلول اللفظ من حيث كونه جمعا معرفا باللام المشار بها الى
رجال معينين لا مدلول اصل الكلمة اعني كونهم رجالا مجتمعين فهو مركب من الرجال
ومن اجتماعهم وكذا جاءني الرجلان كلاهما لفظ كلا موضوع للاثنينية التي هي مدلول
الرجلان ضمنا وهو مع ذلك تاكيد فان قلت بل معنى كلاهما في جاءني الزيدان
كلاهما كلا الزيدين وكلا الزيدين هما الزيدان فمفهوم التاكيد مفهوم المؤكد
مطابقة وكذا معنى اجمعون اجمعهم على ما هو مذهب الخليل ومعنى اجمع القوم معنى
المطابقة قلت هذا وهم لان التاكيد هو كلا المضاف ومعناه الاثنان وهما
المضاف اليه الذي هو مدلوله مدلول الزيدين فمعنى كلا الزيدين اثناهما الا انه
لم يستعمل لفظ اثناهما والاثنان مدلول لفظ الزيدين ضمنا لا مطابقة واعلم
انهم اذا ارادوا الوحدة والاثنينية والاجتماع لا باعتبار نسبة الفعل لم يضيفوا
الالفاظ الدالة على هذه المعاني نحو جاءني رجل واحد ورجلان اثنان ورجال
جماعة ومع قصد تعيين عدد الجماعة تقول رجال ثلثة او اربعة او خمسة وعلى
هذا القياس واما اذا ارادوا الوحدة والاثنينية والاجتماع باعتبار نسبة الفعل
اضافوا الالفاظ الدالة على هذه المعاني الا لفظة جميع فان الاغلب كما يجيء
قطعه عن الاضافة مع قصدك اجتماع المذكورين باعتبار نسبة الفعل وهذه الالفاظ
باعتبار هذه المعنى على ضروب فبعضها لم يجئ الا منصوبا على الحال وهو وحده
فقط تقول جاءني زيد وحده اي لم يشاركه احد في المجيء وبعضها لم يجئ الا تابعا على
انه تاكيد وهو كلا ومعناه اثنان كما ذكرنا الا ان اثنان لم يستعمل مضافا في
المشهور الفصيح استغناء بكلا ويستعمل العوام نحو الزيدين اثنيهما واجمعون ومتصرفاته
واخواته مثل كلا لا يجيء الا تابعة مضافة في التقدير على راي الخليل و[illegible]
جمعا وجمعت حالس كجاءني القبيلة جمعا والقبائل جمع وهو قليل وقد يضاف
اجمع اضافة ظاهرة فيؤكد به لكن بباء زائدة نحو جاءني القوم باجمعهم ولا يقال جاءني
القوم باجمعهم ولا يقال جاءني القوم اجمعهم بخلاف عليه فانه يؤكد بها مع التا ك

ويدونه نحو رأيت عليه ورأيته بعينه وأما جميع فهو بمعنى جميعين ويستعمل على أحد
ثلاثة أوجه إما مقطوعا عن الإضافة حالا كقوله تعالى عسى الله أن يأتيني بهم جميعا
أي بهم أجمعين وليس بمعنى مجتمعين في حال المجيء وإن أردت ذلك المعنى فقل
يأتيني بهم معا بل معناه أنه لا يتخلف منهم أحد اجتمعوا في الإتيان أو افترقوا
كأجمعين من حيث المعنى سواء وإما مضافا غير تأكيد يليه العوامل نحو مررت بجميع
القوم ورأيت جميعهم وإما مضافا تأكيدا وهو أقل الثلاثة نحو جاءني القوم جميعهم
وبعضها يستعمل مرة تابعا على التأكيد ومرة حالا وذلك من الثلاثة وما فوقها
كما مر في باب الحال نحو جاءني القوم ثلاثتهم وجاءني ثلاثتهم ولا يؤكد بثلاثة وأخواتها
إلا العدد ليعرف المخاطب كمية العدد قبل ذكر لفظ التأكيد وإلا لم يكن تأكيدا
بخلاف الوصف في نحو جاءني رجال ثلاثة فليس بهذا لأنك تقول في الوصف رجل
واثنان وجماعة لغير معين العدد وثلاثة وأربعة أيضا لمعين العدد وتقول في
التأكيد والحال وهما بمعنى واحد هنا وحده وكلاهما وأجمعون وأخواته
لغير معين العدد وثلاثتهم وأربعتهم فما فوق ذلك لمعين العدد فإذا قصدت بها
الوصف لم يكن في هذه الألفاظ نظر إلى نسبة الفعل إلى متبوعاتها وإذا
قصدت بها التأكيد أو الحال فلا بد من النظر إلى متبوعها أو صاحبها معنى
شمول ذلك الفعل جميع أفراد المتبوع والصاحب فعلمنا أنه لا فرق بين هذه الألفاظ
تواكيد وصفات إلا بالنظر إلى شمول النسبة فلا تخرج هذه الألفاظ صفات
عن حد التأكيد إلا بقوله أو الشمول فإن المص يدخل عطف البيان في قوله يقرر
أمر المتبوع ويخرج بقوله في النسبة أو الشمول قول إن كان المراد بالتقرير
ما ذكرت وهو تحقيق ما ثبت في اللفظ الأول ودل عليه فليس جميع ما هو عطف
بيان مدلولا عليه بلفظ المتبوع نحو جاءني العالم زيد والفاضل عمرو إذ لا
دلالة للعالم على زيد بل ربما دل بعض متبوعاته عليه وذلك مع قلة الاشتراك
نحو أقسم بالله أبو حفص عمر إذا فرضناه أنه ليس هناك ممن يسمى بأبي حفص
إلا اثنان أو ثلاثة وإن كان المراد بالتقرير التوضيح فالوصف داخل فيه أيضا
وإن كان شيئا آخر فليس بواضح وينبغي صيانة الحدود من مثل هذه المحتملات

قوله: وهو لفظي ومعنوي فاللفظي تكرير اللفظ الأول مثل جاءني
زيد زيد ويجري في الألفاظ كلها والمعنوي بألفاظ محفوظة وهي نفسه و
عينه وكلاهما وكله وأجمع وأكتع وأبتع وأبصع فالأولان يعمان باختلاف
صيغتهما تقول نفسه نفسها أنفسهما أنفسهم أنفسهن والثاني للمثنى كلاهما كلتاهما

والباقي لغير المثنى باختلاف الضمير في كله وكلها وكلهم وكلهن والصيغ في البواقي أجمع جمعاء
أجمعون جمع. أقول: اعلم أن التأكيد إما لتقرير شمول النسبة وهو بأن يكرر من حيث المعنى
ما فهم من المتبوع تضمنا وذلك بكلا وكل وأجمع وثلاثتهم وأربعتهم ونحو ذلك وإما
لتقرير أصل النسبة وهو إما بتكرير لفظ الأول أو بتكرير ما دل عليه المتبوع مطابقة
وذلك بلفظي النفس والعين وما يتصرف منهما والتكرير اللفظي يجري في الألفاظ
كلها أسماء كانت أو أفعالا أو حروفا مفردة كانت أو جملا أو غير ذلك والمكرر
أما المستقل فلا يجوز فيه ذلك كالضمير المتصل وكل حرف إلا ما يؤدي معنى الجملة
ويحذف معه في الغالب وهي لا ونعم وبلى فإن جميعها يصح الوقف عليها مع الاستغناء
بها فغير المستقل إن كان على حرف واحد كواو العطف وفائه ولام الابتداء أو
كان مما يجب اتصاله بأول نوع من الكلم كحروف الجر لأنها لا تنفك عن مجرور بعدها
أو بآخر نوع منها كالضمائر المتصلة فإنه لا يكرر وحده إلا في ضرورة الشعر نحو قوله
فلا والله لا يلفى لما بي ولا للما بهم أبدا دواء، وقوله وصاليات ككما يؤثفين
واللام على حرف واحد مع وجوب اتصاله بالمجرور بل يكرر مع عماده نحو مررت بك
بك وإنك إنك وضربت ضربت وإن كان العماد في الأول معمولا ظاهرا
فالمختار عماد الثاني لضميره لا لظاهره كقولك زيد قائم في الدار فيها وإن لم
يكن غير المستقل على حرف ولا واجب الاتصال جاز تكريره وحده نحو إن إن
زيدا قائم والأحسن الفصل بينهما نحو إن في الدار إن زيدا قائم وإن عمده الأول
معمول ظاهر أحسن عماد الثاني لضميره نحو إن زيدا إنه قائم وكنت أنكر أنه قائم
ويجوز عماده لظاهره أيضا وقد جوزوا في تكرير الضمير المتصل وجها آخر
غير تكرير العماد وهو أن يكرره منفصلا فيقول في المرفوع ضربت أنت وهو
من باب تكرير اللفظ وإن كان الثاني مخالفا للأول لفظا إذ الضرورة داعية
إلى المخالفة لأنه لا يجوز تكريره متصلا بلا عماد لئلا يصير المتصل غير متصل ويقول
في المجرور مررت بك أنت وهو أنه لا ضمير للمجرور منفصل حتى يؤكد به فاستعير له
المرفوع وأما المنصوب المتصل فأصله أن لا يؤكد إلا بالمنصوب المنفصل
إذ للمنصوب ضمير منفصل فيقال رأيتك إياك ورأيته إياه لكنهم لما أجازوا
تأكيده بالمنصوب المنفصل أجازوا تأكيده بالمرفوع المنفصل نحو رأيتك أنت
ورأيته هو فالمرفوع المنفصل يقع تأكيدا لفظيا لأي متصل كان مرفوعا
أو منصوبا أو مجرورا وإنما كان كذا دون المنصوب المنفصل لقوته وأصالته
إذ المرفوع قبل المنصوب والمجرور فتصرف فيه أكثر ثم لم يقع الفصل

الا بصيغة المرفوع المنفصل كما يجيء في باب الضماير ولولا هذا الشرط لكان القياس
ان يؤكد الضمير المجرور بالمنصوب المنفصل لتناسب النصب والجر من باب الاخوة
كما في باب المثنى وجمعي التصحيح وباب ما لا ينصرف وقال النحاة ان المنفصل في
نحو ضربتك انت تاكيد وفي ضربتك اياك بدل وهذا عجيب فان المعنى
واحد وهو تكرير الاول بمعناه فيجب ان يكون كلاهما تاكيدا لاتحاد المعنى
والفرق بين البدل والتاكيد معنوي كما تظهر في كل واحد منهما وقال الزمخشري
في مررت بك بك ان الثاني بدل وهذا اعجب من الاول اذ هو صريح
التكرير لفظا ومعنى فهو تاكيد لا بدل وهذا مثل قوله في باب المنادى
ان الثاني في يا زيد زيد بدل وجميع ذلك تاكيد لفظي يمكن في بدل البعض
والاشتمال ابدال الضمير المنصوب من المنصوب نحو ثلث الرغيفين اكلتهما اياه
وعلم الزيدين استحسنها اياه كما يجيء في باب البدل ولا يجوز اذن ان يخالف البدل
والمبدل منه فلا تقول اكلتهما هو كما جاز ذلك في التاكيد لان المقصود في البدل
هو الثاني فكانه باشره الناصب فلا يجيء مرفوعا هذا كله في غير المتصل واما
المتصل فيكرر بلا فصل نحو جاءني زيد زيد قال ناس الى ان النجاة يعلى
اباك اباك الاحق ان الحقون جلس جلس وقال في الحرف المتصل لا لا ابوح
بحب بثنة انها اخذت على مواثقا وعهودا او مع فصل كقوله راكبها من اهل
راكبها وقال الله تعالى وهم بالآخرة هم كافرون ويحسن التكرير اذا ذكرت
بالطلب مستحثا ولهاله دليل فكرر المقتضي بعد تمام دليل الاول نحو قوله
تعالى لا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم
يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة ايضا لمعارة من العذاب فانه طال المفعول
او الصلة ثم التاكيد اللفظي على ضربين لانك اما تعيد لفظ الاول بعينه
نحو جاءني زيد زيد وجاءني جاءني زيد او تقويه بموازنه مع اتفاقهما في
الحرف الاخير ويسمى اتباعا وهو على ثلثة اضرب لانه اما ان يكون للثاني
معنى ظاهر نحو هنيئا مريئا وهو سريرا ولا يكون له معنى اصلا بل تضم الى الاول
لتزيين الكلام لفظا وتقويته معنى وان لم يكن له في حال الافراد معنى نحو
قولك حسن بسن ومن او يكون له معنى متكلف غير ظاهر نحو حبيب نبيب من
نبث البراي استخرجه وقولهم اكتعون ابصعون ابتعون قيل من القسم
الثاني اي لا معنى لها مفردة وقيل من التاكيد المستوي من حول كتع اي اجتمع
ومن بصع العرق اي سال او من بصع اي روي ومن البتع وهو طول طول

العنق مع شدة مغرزه قال ابن برهان ان هذه الالفاظ تاكيد لاجمعون
لا للمؤكد الاول فكانه جعلها اما من القسم الثاني او من الثالث لانها بالنسبة الى اجمعون
كحسن بسن او كخبيث نبيث وباب الاتباع بعضه مسمى كحيص بيص وحيث بيث كما يجيء
في المركب ويجب ان يراعى تجانس اللفظين في باب الاتباع بما يمكن فلهذا قلبوا الواو
في بوص ياء واصله حيص بوص وقد يكون مع التاكيد اللفظي عاطف نحو والله ثم
والله وقوله تعالى لا تحسبنهم بعد قوله لا تحسبن بخلاف التاكيد المعنوي فانه لا يعطف
بعض الفاظه على بعض ولا تقطع كما جاز العطف والقطع في الوصف فلا يقال
جاءني القوم كلهم واجمعون ولا جاءني القوم كلهم اجمعين لانه انما جاز العطف في
الوصف لكون الوصف المعطوف مستقلا بنفسه مستغنيا عما تقدم عليه وجاز القطع
فيهما منها على المدح او الذم او الترحم الذي فيه والفاظ التاكيد ليست مستقلة
عما تقدم عليها فتعطف بعضها على بعض ولا فيها معنى المدح او الذم والترحم
فتقطع فلو عطفت او قطعت لكان كعطف الشيء على نفسه وقطع الشيء عن نفسه
واما جواز العطف في بعض التاكيد اللفظي بالفاء او ثم فلما يجيء في حروف العطف
وقد يقصد بعض الابدال معنى الفاظ الشمول فيجري مجرى التاكيد وذلك قولهم ضرب
زيد ظهره وبطنه او يده ورجله وهو بدل البعض من الكل في الاصل ثم يستفاد
من المعطوف والمعطوف عليه معا معنى كله فيجوز ان يكون ارتفاعهما على البدل
وعلى التاكيد وكذا قولهم مطرنا سهلنا وجبلنا ومطرنا زرعنا وضرعنا والمراد
بالضرع المواشي ومطر قومك ليلهم ونهارهم هذه الثلثة في الاصل بدل الاشتمال
فجرت مجرى التاكيد لان المعنى مطرت اماكننا كلها ومطرت اموالنا كلها
ومطرت اوقاتهم كلها على حذف المضاف من متبوعاتها فيجوز ان يكون
ارتفاعها على التاكيد ولجريها مجرى اجمع جاز حذف الضمير منها ولا يطرد ذلك
في بدل البعض والاشتمال فقيل ضرب زيد الظهر والبطن وضرب عمرو اليد
والرجل ومطرنا السهل والجبل ومطرنا الزرع والضرع ومطر قومك الليل والنهار
وقولنا مطرت اوقاتهم كقولهم صيد يومان على اسناد الفعل المبني للمفعول
الى الزمان وقد جاء بعض هذه الخمسة منصوبا نحو ضرب زيد ظهره وبطنه اما
على انه مفعول ثان اي على ظهره وبطنه كقوله تعالى واختار موسى قومه اي
من قومه او على الظرف اي في ظهره وبطنه نحو دخلت البيت ومست الشام
وعلى الوجهين لا يقاس عليه فلا يقال ضرب زيد اليد والرجل ويقول مطرتهم
السماء ظهرا وبطنا نصب على الظرف او المفعول الثاني او البدل كذا

تقول مطرنا السهل والجبل بالنصب على الظرف شاذا قال الخليل يقال ايضا مطرنا الزرع والضرع وانتصابه على انه ظرف او مفعول ثان وتقول مطر قومك الليل والنهار على الظرف وهذا جميع الفاظ التاكيد قوله فالاولان يعني نفسه و
عينه قوله يعمان اي يقعان على الواحد والمثنى والمجموع في المذكر والمونث وللواحد المونث بغير الضمير فقط تقول في نفسه وعينه نفسها وعينها وبغير الصيغ مع الضمير في مثنى المذكر والمونث ومجموعهما نحو الرجلان والمراتان نفسهما
واعينهما وقد يقال نفساهما وعيناهما على ما حكى ابن كيسان عن بعض العرب والاول اولى لان نحو قلوبكما اولى من قلباكما كما يجيء في باب المثنى ويقول الرجال انفسهم واعينهم والنسوة انفسهن واعينهن قوله والثاني يعني كلا للمثنى المذكر
وكلتا للمثنى المونث تقول كلاهما وكلتاهما وكلتاهما قوله والباقي اي كله واجمع الى الصيغ بغير المثنى اي للمفرد والجمعين بخلاف الضمير فقط في كله نحو كله وكلها وكلهم وكلهن وكذا اجمعهم وان لم يذكره المصنف باختلاف الصيغ
في البواقي يعني في اجمع وما بعده تقول للواحد المذكر اجمع اكتع ابتع ابصع وللواحدة جمعاء كتعاء بتعاء بصعاء ولجمع المذكر العاقل اجمعون اكتعون ابتعون ابصعون ولجمع المونث جمع كتع بتع بصع عاقلا كان او غيره وتجوز
لك اجراء ما للواحدة اعني جمعاء واخواتها على كل جمع الا جمع سلامة المذكر لانه لا يونث كما يجيء فيقول بالرجال وبالنسوة او بالقصور او بالرباب او بالدور كلها جمعاء كتعاء بتعاء بصعاء لها وبلك لها كلها بالجماعة وتجوز
لك اجراء جميع الجموع الا جمع المذكر السالم مجرى جمع المونث نحو بالقصور والدور كلهن جمع كتع بتع بصع كما تقول بالنسوة وبالرباب كلهن جمع كتع
وجوز الاندلسي في جمع المذكر العاقل اذا كان مكسرا ان تقول بالرجال كلهن جمع كتع على تاويل الجماعات مستشهدا بقول جرير اعلش من اهلال
او واديه حسم على قلاص مثل خطبان السلم ومنه قولهم الخوارج جمع خارجة اي فرقة خارجة وقوله تعالى والصافات صفا اي الطوائف الصافات
وليس بشيء لان ذلك انما جاز في نحو الخوارج والصافات لكون واحدها مونثا للفظ كما ذكرنا وقد اجاز الكوفيون والاخفش لمثنى المذكر اجمعان اكتعان ابتعان ابصعان وللمثنى المونث جمعاوان كتعاوان بتعاوان بصعاوان وهو غير مسموع قوله ولا يوكد بكل واجمع الا ذو اجزاء
يصح افتراقها حسا او حكما نحو اكرمت القوم كلهم واشتريت العبد كله لكلا

جاء زيد كله يعني بالذي يصح افتراق اجزائه حسا نحو القوم والرجال فانه لافراده يمر في الحس بعضها عن بعض وبالذي يصح افتراق اجزائه حكما مفردا متصل الاجزاء كالعبد والدار وزيد فانه يفرق اجزاؤه حكما بالنسبة الى بعض الافعال
كالشرى والبيع فيجوز اذن تاكيده بالكل نحو اشتريت العبد كله فانه يصح شرى بعضه دون الباقي ولا يفترق اجزاؤه حكما بالنسبة الى بعضها كالمجيء والذهاب فلا يجوز اذن تاكيده بالكل فلا يقول جاء العبد كله وذهب زيد كله فان اجزاء العبد
لا يفرق بالنسبة الى المجيء بان يجيء بعض ولا يجيء الباقي فعلى هذا القياس لا يقال اختصم الزيدان كلاهما لان الزيدان لا يصح افتراقهما بالنظر الى الاختصام اذ هو لا يكون الا بين اثنين او اكثر فلا يصح ان يقال اختصم زيد وحده واجاز
الاخفش اختصم الزيدان كلاهما وهو مردود بما ذكرنا وبعدم السماع وقد كان يحتمل نحو اشتريت العبدين واشتريت العبيد من افتراق الاجزاء حكما ما احتمل المفرد اعني نحو اشتريت العبد لكنه لم يمكن رفع ذلك الاحتمال بالتاكيد
اذ لو قلت اشتريت العبيد كلهم لرفع احتمال افتراق الاجزاء حكما لاسيما برفع احتمال افتراق الاجزاء حسا والاحتمال الثاني اظهر لكون الافتراق الثاني العهم اليه فلا يحصل المقصود فاذا اردت رفع اول الاحتمالين قلت اشتريت
جميع اجزاء العبيدين وجميع اجزاء العبيد واذا كان الاسم نكرة لم يوكد اذ التاكيد كما ذكرنا لرفع الاحتمال عن اصل نسبة الفعل الى المتبوع او عن عموم نسبة الافراد المتبوع ورفع الاحتمال عن ذات المنكر وانه اي شيء هو اولى
به من رفع الاحتمال الذي يحصل بعد معرفة ذاته اي للاحتمال في النسبة فوصف بالنكرة ليتميز عن غيرها اولى من التاكيد ويستثنى من الحكم المذكور اعني منع تاكيد النكرات شيء واحد وهو جواز تاكيدها اذا كانت النكرة حكما لا محكوما عليه
كقوله عليه السلام فنكاحها باطل باطل باطل ومثله قوله تعالى كلا اذا دكت الارض دكا دكا فهو مثل ضرب ضرب زيد واما تكرير المنكر في نحو قولك قرات الكتاب سورة سورة وقوله تعالى وجاء ربك والملك صفا صفا فليس في الحقيقة
تاكيدا اذ ليس الثاني لتقرير ما سبق بل هو لتكرير المعنى لان الثاني غير الاول معنى والمعنى جميع السور وصفوفا مختلفة وقد اجاز الكوفيون تاكيد المنكر اذا كان معلوم المقدار وهو ما كدرهم ودينار ويوم وليلة وشهر بكل واخواته لا ما كان
والعين ولبس ما ذهبوا اليه ببعيد لاحتمال تعلق الفعل ببعض ذلك الموقت فعلى هذا الا شرط لتطابق الموكد والتاكيد تعريفا وتنكيرا عندهم خلافا للبصريين

وأمّا نحو رجال ودراهم ممّا ليس معلوم المقدار فلا خلاف في امتناع تأكيده واستشهد الكوفية لجواز ذلك بقوله الشيء كتبت مرضعا تحملني الذلفاء حولا أجمعا وقول الآخر قد صره السكرة يوما أجمعا وأمّا قوله أولان سوصره وسر كلهما جميعا ومعروف الم ومنكر فحمل كليهما على البدل عند اهل البصرين اولى لأنّ حرو ليسا موقتين ويجوز مجيء كليهما غير تاكيد اذا كان حالا كقوله تعالى أمّا تبلغنّ عندك الكبر أحدهما أو كلاهما فانه عطف على أحدهما وليس لفظ أحدهما تاكيدا والمعطوف في حكم المعطوف عليه وفي قراءة أمّا تبلغان عندك هو بدل لكونه معطوفا على البدل وقد يحذف الموكد واكثر ذلك في الصلة كقولك جاءني الذي ضرب نفسه وبعدها الصفة نحو جاءني قوم ضربت كلهم أجمعين وبعدها خبر المبتدأ نحو القبيلة أعطيت كلهم أجمعين وذلك لما عرفت في باب المبتدأ من كون حذف الضمير من الصلة أولى منه من الصفة وخبر المبتدأ ومن الصفة أولى منه في خبر المبتدأ وبعضهم منع من حذف الموكد لأنّ الحذف للاختصار والتاكيد للتطويل فيتنافيان وقال هشام اذا عطفت الى شيء لم تحتج الى تاكيده ولعله نظر الى أنّ العطف عليه دال على أنك لم تغلط فيه والأولى الجواز نحو ضربت زيدا وعمرا لأنك ربما تحورت في نسبة الضرب الى زيد أو ربما غلطت في ذكر زيد واردت ضرب بكر وعطفت بناء على أنّ المذكور بكر

قوله وإذا أكد المرفوع المتصل بالنفس والعين أكد بمنفصل نحو ضربت أنت نفسك قد مضى شرحه في باب العطف **قوله** وأكتع وأخواه لأجمع ولا يتقدمن وذكرها دونه ضعيف

اعلم أنك لو أردت الجمع بين ألفاظ التاكيد المعنوي قدمت النفس ثم العين ثم الكل ثم أجمعين ثم أخواته من أكتعين الى أبصعين أمّا تقديم النفس على الكل فلأنّ الإحاطة صفة للنفس ومعنى فيها فتقديم النفس فيها على صفتها أولى وأمّا تقديم النفس على العين فلأنّ النفس لفظ موضوع لما هيتها حقيقة ولفظ العين مستعار لها مجازا من الجارحة المخصوصة كالوجه في قوله تعالى كل شيء هالك إلا وجهه أي ذاته وأمّا تقديم الكل على أجمع فلكونه جامدا واتباع المشتق للجامد أولى ولا سيما اذا كان المشتق على وزن الصفة وهو أفعل وأيضا فإن كلا قد يقع مبتدأ دون أجمع فإنه لا يقع إلا تاكيدا وأمّا تقديم أجمع على أخواته فلكونه أدل على معنى الجمعية المرادة من جميعها وأمّا تقديم أكتع في الصحيح على أخواته فلكونه أظهر في إفادة معنى الجمع منها لأنه من قولهم حول كتيع أي تام وهذا المعنى خاف فيهما وإن لم يقصد الجمع من هذه الألفاظ

فلك الاقتصار على أنها ست ومن النفس الى أجمع لا يلزم أن يكون الآخر تابعا للمقدم بل لك أن يذكر العين من دون النفس والكل من دون العين وأجمع ومتصرفاته وأخواته من دون وأمّا أكتع وأخواه فالبصريون على ما حكى الأندلسي عنهم جعلوا النهاية أبتع أبصع ومتصرفاته ولم يذكروا أبتع ومتصرفاته قال وهذا يدل على قلبه والبغداديون جعلوا النهاية أبتع وأخواته فقالوا أجمع أكتع أبصع أبتع وكذا ذكر الجزولي والزمخشري قدم أبتع على أبصع وتبعه المص ولا أدري ما صحته والمشهور أبصع بالصاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة والمشهور أنك إذا أردت ذكر أخوات أجمع وجب الابتداء بأجمع ثم تجيء بأخواته على هذا الترتيب أجمع أكتع أبصع أبتع ولا خلاف أنه لا يجوز تأخير أجمع عن إحدى أخواته وقال ابن كيسان ابدأ بأيهن شئت بعد أجمع والقول الثالث أنه يجوز حذف أجمع مع وجوب رعاية الترتيب المذكور في الثلاثة الباقية والقول الرابع جواز حذف أجمع مع جواز تقديم بعض الثلاثة الباقية على بعض وسمع جاءني القوم أكتعون وسمع أيضا أجمع أبصع وجمع أبصع وأيضا جمع أبتع وأيضا جمع أبصع أبتع خلاف أنك إذا أردت ذكر النفس والعين والكل وأجمع معا وجب الترتيب المذكور قال ابن برهان إذا قلت جاءني القوم كلهم أجمعون أكتعون أبصعون أبتعون فكلهم تاكيد للقوم وأجمعون تاكيد لكلهم وكذا البواقي كل واحد منها تاكيد لما قبله وقال غيره بل كلها تاكيد للموكد الأول كالصفات المتتالية وقال المبرد والزجاج في قوله تعالى فسجد الملائكة كلهم أجمعون دال على الإحاطة وأجمعون على أنّ السجود منهم في حالة واحدة وليس بشيء لأنك إذا قلت جاءني القوم أجمعون فمعناه الشمول والإحاطة اتفاقا لا اجتماعهم في وقت واحد فكذا يكون مع تقدم لفظ كلهم وكأنهما كرها ترادف لفظين بمعنى واحد وأي محذور في ذلك مع قصد المبالغة

قوله البدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع دونه قوله مقصود بما نسب الى المتبوع يخرج التاكيد والوصف وعطف البيان كما قال وقوله دونه يخرج عطف النسق لأنّ المقصود هناك التابع والمتبوع معا والمقصود بالنسبة من البدل والمبدل منه الثاني دون الأول هذا قوله ولا يطرد ما قاله في نحو جاءني زيد بل عمرو فإنّ المقصود هو الثاني دون الأول مع أنه عطف نسق أقول وأمّا الى الآن لم يظهر فرق جلي من بدل الكل من الكل ومن عطف البيان بل لا أرى عطف البيان إلا البدل كما هو ظاهر كلام سيبويه فإنه

لم يذكر عطف البيان بل قال اما بدل المعرفة من النكرة فنحو مررت برجل عبد الله كانه
قيل لمن مررت او ظن انه يقال له ذلك فابدل مكانه ما هو اعرف منه ومثله قوله تعالى
وانك لتهدي الى صراط مستقيم صراط الله قال ومن البدل ايضا قولك مررت
بقوم عبد الله وزيد وخالد قال يا مي ان تفقدي قوما ولدتهم او تخلسيهم فان
الدهر خلاس عمرو وعبد مناف والذي عهدت ببطن عرعر ابى الظلم عياف
قالوا الفرق بينهما ان البدل هو المقصود بالنسبة دون متبوعه بخلاف عطف
البيان فانه بيان والبيان فرع المبين فيكون المقصود هو الاول والجواب انا
لا نسلم ان المقصود في بدل الكل هو الثاني فقط ولا في سائر الابدال الا
الغلط فان كون الثاني فيه هو المقصود بها دون الاول ظاهر وانما قلنا ذلك
لان الاول في الابدال الثلثة منسوب اليه في الظاهر ولا بد ان يكون في
ذكره فائدة لم تحصل لو لم يذكر كما ذكر في كل واحد من الثلثة صونا لكلام الفصحاء
عن اللغو ولا سيما كلامه تعالى وكلام نبيه صلى الله عليه وسلم فادعاء كونه غير مقصود
بالنسبة مع كونه منسوبا اليه في الظاهر واشتماله على فائدة يصح ان ينسب اليه
لاجلها دعوى خلاف الظاهر ثم نقول في بدل الكل ان الفائدة في ذكرهما
احد ثلثة اشياء بالاستقراء اما كون الاول اشهر والثاني متصفا بصفة نحو بزيد رجل
صالح او يكون اولهما متصفا بصفة والثاني اشهر نحو بالعالم زيد ورجل صالح
زيد وقد يكون الثاني لمجرد التفسير بعد الابهام مع انه ليس في الاول لبس في
الثاني وذلك لان للابهام اولا والتفسير ثانيا وقعا وتاثيرا ليس للايضاح
بالمفسر اولا وذلك نحو برجل زيد فان الفائدة الحاصلة من رجل تحصل من زيد
مع زيادة التعريف لكن الغرض ما ذكرنا ولا يجوز العكس نحو بزيد رجل اذ لا فائدة
في الابهام بعد التفسير ثم يسمى عطف البيان من جملة بدل الكل ما يكون الثاني
موضحا للاول وذلك اما ان يكون لشيء اسمان هو باحدهما اشهر من الاخر وان
لم يكن اخص منه نحو ما انه ليس في الدنيا من اسمه عمرو ولا لقبه ابو حفص الا
اياه واما ان يكون اسمان يطلقان على ذات ثانيهما جامد وهو بعض افراد
الاول سواء كان اشهر من الاول لو افرد او لا كما اذا كان لك خمسة اخوة
اسم احدهم زيد وهناك خمسة رجال مسمين بزيد احدهم اخوك فاذا قيل
جاءني اخوك زيد فزيد احد افراد اخيك اي واحد من جملة ما يطلق عليه لفظ
اخيك وكذا ان عكس فقيل جاءني زيد اخوك فاخوك واحد من جملة ما
يطلق عليه اسم زيد فالثاني في الصورتين اخص من الاول عند الافراد وها

نحو قوله اقسم بالله ابو حفص عمر
اي الخطاب كان عمر اشهر منه بابي حفص
ولو صح

عند الافراد فاحدهما مساو للاخر في الشهرة لان كل واحد منهما يطلق على خمسة
والاغلب ان يكون البدل جامدا بحيث لو حذفت الاول لاستقل الثاني
ولم يحتج الى متبوع قبله في المعنى فان لم يكن جامدا كقوله فلا وابيك خير منك
اني ليؤذيني التحمحم والصهيل قدر الموصوف اي فلا وابيك رجل خير منك
بخلاف الصفة فانك لو حذفت الاول في جاءني زيد العالم لاحتاج الثاني
الى مقدر قبله لان الوصف لا بد له من موصوف فلهذا قيل ان الثاني
في نحو العيدان الطر بدل وفي الطر العيدان صفة وبخلاف التاكيد
فانه وان كان جامدا لكن كون معناه مفهوما من المتبوع لو سكت عليه منع
من اعتباره مستقلا ولما لم يكن البدل معنى في المتبوع حتى يحتاج الى المتبوع
كما احتاج الوصف ولم يفهم معناه من المتبوع كما فهم ذلك في التاكيد
جاز اعتباره مستقلا لفظا اي صالحا لان يقوم مقام المتبوع ولما كان اعرابه
بتبعية الاول جاز ان يعتبر غير مستقل اخرى فالاول نحو يا زيد اخ ويا اخانا
زيد مبنيين والثاني نحو يا غلام بشر وبشرى معربا بالوجهين ويا اخانا
زيدا بالنصب وكذا قوله انا ابن التارك البكري بشر بالجر وكذا المنسوق
يجوز جعله مستقلا نحو يا زيد وعمرو وغير مستقل نحو يا زيد والحارث للعلة المذكورة
بعينها وانما لم يجز يا زيد وعمرا لان زيد وعمرو بالتنوين كما جاز يا غلام بشر
وبشرا في البدل لان العاطف لحرف النداء والمعطوف صالح لمباشرته
له والفائدة في بدل البعض والاشتمال البيان بعد الاجمال والتفسير بعد
الابهام لما فيه من التاثير في النفس وذلك ان المتكلم يحقق الثاني بعد التجوز
والمسامحة بالاول تقول اكلت الرغيف ثلثه فتقصد بالرغيف ثلث الرغيف
ثم تبين ذلك بقولك ثلثه وكذا بدل الاشتمال فان الاول فيه يجب ان
يكون بحيث يجوز ان يطلق ويراد به الثاني نحو اعجبني زيد علمه وسلب زيد ثوبه
فانك قد تقول اعجبني زيد اذا اعجبك علمه وسلب زيد اذا سلب ثوبه على
حذف المضاف ولا يجوز ان تقول ضربت زيدا وقد ضربت غلامه وقال
سيبويه في قولهم رايت قومك اكثرهم وصرفت وجوهها اولها انك اردت
رايت اكثر قومك وصرفت وجوه اولها ولكنك ثنيت الاسم تاكيدا كقوله
تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون وهذا الذي قاله قريب الا انه بالتفسير بعد الابهام
اشبه قالوا والفرق الاخر ان البدل في حكم تكرير العامل ولو سلمنا ذلك فيما
تكرر العامل فيه ظاهرا فباي شيء يعرف المخاطب ذلك فيما لم يتكرر فيه ولنا

ان يدعى ذلك فيما سموه عطف البيان على التسليم في البدل وفرقوا ايضا بينهما
لعدم وجوب توافق البدل والمبدل منه تعريفا وتنكيرا بخلاف عطف البيان
والجواب بجواز التخالف في المسمى عطف البيان ايضا هذا الذي ذكرت هو الذي
تقول عندي **قوله** وهو بدل الكل وبدل البعض وبدل الاشتمال وبدل الغلط
والاول مدلوله مدلول الاول والثاني جزؤه والثالث بينه وبين الاول ملابسة
بغيرهما والرابع ان يقصد اليه بعد ان غلطت بغيره وبين الاول قوله فالاول
مدلوله مدلول الاول فيه تسامح اذ مدلول قولك اخيك في مررت بزيد اخيك
لو كان عين مدلول زيد لكان تاكيدا واخوك يدل على اخوة المخاطب ولم
يكن يدل عليها زيد لكن مراده انهما يطلقان على ذات واحدة وان كان
احدهما تدل على معنى فيها لا يدل عليه الآخر قوله والثاني جزؤه اي بدل
البعض جزء الاول نحو كسرت زيدا يده قوله والثالث بينه وبينه ملابسة
بغيرهما اي بين الاول والثاني ملابسة بغير الكلية والجزئية وهذا الاطلاق يدخل
فيه بعض بدل الغلط نحو جاءني زيد غلامه او حماره ولقيت زيدا اخاه ولا يشك
في كونها من بدل الغلط وانما قيل لهذا بدل الاشتمال قال ابن جعفر لاشتمال
المتبوع على التابع لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث كونه دالا عليه
اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما بحيث تبقى النفس عند ذكر الاول متشوقة الى ذكر
بان يسطره ليجيء الثاني ملخصا لما اجمل في الاول مبينا له وقال المبرد والكو
تتقارب بان سمي بدل اشتمال لاشتمال الفعل المسند الى المبدل منه على البدل
لتعديه وهم لان الاعجاب في قولك اعجبني زيد حسنه وهو مسند الى زيد
لا يكتفى به من جهة المعنى لانه لم يعجبك لحمه ودمه بل لمعنى فيه وكذا سلب زيد ثوبه
في انه لم يسلب نفسه بل سلب شيء منه وكذا السؤال عن نفس الشهر في قوله
تعالى يسالونك عن الشهر الحرام غير مفيد الا ان يكون الحكم من احكامه غير متعين
وكذا لعن اصحاب الاخدود مطلقا غير مفيد الا لفعلهم بذلك الاخدود
ما استحقوا اللعن بخلاف ضربت زيدا عبده فانه بدل الغلط لان ضرب زيد
مفيد غير محتاج الى شيء آخر ولا تقول في بدل الاشتمال نحو قتل الامير سيافه
دي الوزير وكلاده لان شرط بدل الاشتمال ان لا يستفاد هو من المبدل
منه معينا بل تبقى النفس مع ذكر الاول متشوقة الى البيان للاجمال الذي
فيه وههنا الاول غير مجمل اذ يستفاد عرفا من قتل الامير ان القاتل سيافه
كذا في مثاله فلا يجوز في مثل هذا الابدال مطلقا ودليل حصر الابدال في الاربعة

انه لا يخلو مدلول الثاني من ان يكون مدلول الاول اولا والاول بدل الكل
والثاني اما ان يكون الثاني فيه بعض الاول اولا والاول بدل البعض والثاني
اما ان يكون فيه الفعل المسند والمبدل منه مشتملا على الثاني اي متقاضيا له
بوجه ما اولا والاول بدل الاشتمال والثاني بدل الغلط وهذا الذي
يسمى بدل الغلط على ثلاثة اقسام البدا وهو ان يذكر المبدل منه عن قصد
وتعمد ثم توهم انك غالط لكون الثاني اجنبيا وهذا يعتمده الشعراء كثيرا
للمبالغة والتفنن في الفصاحة وشرطه ان يرتقي من الادنى الى الاعلى
كقولك هند نجم بدر كانك وان كنت متعمدا لذكر النجم تغلط نفسك وترى
انك لم تقصد في الاول الا تشبيها بالبدر وكذا قولك بدر شمس واما غلط صريح
محقق كما اذا اردت مثلا ان تقول جاءني حمار فسبقك لسانك الى رجل ثم
تداركت الغلط فقلت حمار واما النسيان وهو ان تعمد ذكر ما هو غلط ولا
يسبقك لسانك الى ذكره لكن تنسى المقصود ثم بعد ذلك تتداركه بذكر المقصود
ولا يجيء الغلط الصرف ولا بدل النسيان في كلام الفصحاء وما يصدر عن
روية وفطانة فلا يكون في شعر اصلا وان وقع في كلام فحقه الاضراب عن الاول
المغلوط فيه ببل ومعنى بدل الغلط البدل الذي كان سبب الاتيان به
الغلط في ذكر المبدل منه لا ان يكون البدل هو الغلط وبدل الكل من الكل
يجب موافقته للمتبوع في الافراد والتثنية والجمع والتانيث فقط لا في التعريف
والتنكير واما الابدال الاخر فلا يلزم موافقتها للمبدل منه في الافراد
والتذكير وفروعهما ايضا **قوله** ويكونان معرفتين ونكرتين ومختلفين
واذا كان نكرة من معرفة فالنعت مثل بالناصية ناصية كاذبة ۞ اعلم ان
البدل والمبدل منه في الابدال الاربعة يقعان معرفتين ونكرتين والاول
معرفة والثاني نكرة وعلى العكس والاربعة في الاربعة ستة عشر فامثلة
الكل من الكل بزيد اخيك برجل اخ لك بزيد اخ لك برجل اخيك امثلة
البعض بزيد راسه برجل راس له بزيد راس له برجل راسه امثلة الاشتمال
بزيد علمه برجل علم له بزيد علم له برجل علمه امثلة الغلط بزيد الحمار برجل حمار
بزيد حمار برجل الحمار قوله واذا كان نكرة اي اذا كان نكرة مبدلة من معرفة
فنعت تلك النكرة واجب وليس على الاطلاق بل هي في بدل الكل من الكل
وان روي نكرة بالنصب فالمعنى واذا كان الثاني نكرة مبدلة من معرفة
قال ابو علي في الحجة وهو الحق نحو زيد وصف النكرة المبدلة من المعرفة اذا

استفيد من البدل ما ليس في المبدل منه كقوله تعالى بالوادي المقدس طوى اذا
لم يجعل طوى اسم الوادي بل كان مثل حطل وجمع من الطي لانه قدس مرتين
فكانه طوى بالتقديس وكقول الشاعر انا وجدنا بني جلان كلهم كساعد الضب
لا طول ولا قصر اي لا ذي طول ولا قصر ولولا واسك خير منك الكلب فان
لم بعد النكرة الا ما افاد الاول لم تجز لانه يكون ابهاما بعد التفسير نحو بزيد رجل
وقد مر انه لا فائدة فيه **قوله** ويكونان ظاهرين ومضمرين ومختلفين ولا
يبدل ظاهر من مضمر بدل الكل الا من الغائب نحو ضربته زيدا هذه قسمة اخرى
متناهية للابدال وبهذا الاعتبار ايضا ستة عشر فهذه قسمة البدل باعتبار
ايضا ستة عشر فهذه قسمة البدل باعتبار الاضمار والاظهار والاولى كانت
باعتبار التعريف والتنكير فامثلة الكل من الكل مظهران بزيد اخيك واذا
كانا مضمرين فنحو لقيتهم اياهم اذا تقدم لفظا الزيدين واخويك وكان
الزيدون اخوة المخاطب نحو جاءني الزيدون اخويك والنجاة يوردون في
هذا المقام نحو زيد ضربته اياه وهو تاكيد لفظي لرجوعهما الى شيء واحد وقد اتفقوا
كلهم في مثل اسكن انت وزوجك الجنة ان انت تاكيد وكذا في مررت
بك انت وبه هو فكذا هذا والمضمر من المظهر نحو اخوك لقيت زيدا
اياه بتقدير ان زيدا اخوك ولو رجع اياه الى زيد علي ما يورده النجاة لكان
عندهم اتفاقا والمظهر من المضمر نحو اخوك لقيته زيدا والاخ زيد وامثلة البعض
قطعت زيدا يده والمضمر من المضمر نحو كسرت زيدا يده ثم قطعته اياها والمضمر
من المظهر نحو كسرت زيد يده وقطعت زيدا اياها والنجاة يوردون
في مثله يد زيد قطعت زيدا اياها ويقولون هو تكلف لاعادة الظاهر
بلفظه في جملة واحدة ونحن ذكرنا جملتين ليرتفع التكلف ان كان من اجله
والمظهر من المضمر نحو زيد قطعته يده وامثلة الاشتمال كرهت زيدا جهالته
والمضمر من المضمر كرهت زيدا جهالته والعصبة اياها والمضمر من المضمر
زيد كرهته جهالته وامثلة الغلط كرهت زيدا ذاته والمضمر من المضمر كرهته
اياها اذا تقدم ذكر زيد والدابة والمضمر من المظهر كرهت زيدا اياها مع
تقدم ذكر الدابة والمظهر من المضمر زيد كرهته الدابة وربما سمى بعضهم بدل
البعض من الكل بدل الاشتمال ايضا لاشتمال الاول على الثاني لكونه كلا له
ولكن المشهور افراده بالتسمية ببدل البعض والثاني بدل البعض والاشتمال
اذا كانا ظاهرين من ضمير راجع الى المبدل منه حتى يعرف تعلقهما بالاول

التسمية

واسميا لسا بدل الغلط بل يجوز ترك الضمير اذا اشتهر تعلق الثاني بالاول كقوله تعالى
قتل اصحاب الاخدود النار لاشتهارهم قصتهم وانهم ملاذ الاخدود قال الكوفيون
نحو سد اللام مسد الضمير نحو قولهم مطر السهل والجبل اي مطر ارضنا على حذف
المضاف سهلها وجبلها فهو نحو قوله لحا في لحاف الصيف والردة برده قال ابن
الحاجب لا يجوز جاءني زيد الاخ اي اخوه اتفاقا واما الاعتذار عن نحو مطرنا
السهل والجبل فقد مضى في باب التاكيد قوله ولا يبدل ظاهر من مضمر الى آخره
اعلم ان بدل البعض والاشتمال والغلط اذا كان ظاهرا يجوز ان يكون من ضمير
المتكلم والمخاطب قال الشاعر في بدل البعض وعدلي بالتجن والاداهم
رجلي ورجلي سنه المناسب وقال في الاشتمال ذريني ان حملك لن يطاعا
وما العصي حكمي مصاعا بخلاف بدل الكل من الكل فان غير الاخفش لا يجوز
المسكين مررت ولا عليك الكريم المعول قالوا لان البدل ينبغي ان يفيد ما لم
يفده المبدل منه ومن ثم لم يجز بزيد رجل وافادة بدل البعض والاشتمال
والغلط ذلك ظاهرة لان مدلول هذه الثلثة غير مدلول الاول واما بدل
الكل فمدلوله مدلول الاول ولو ابدلنا فيه الظاهر من احد الضميرين اي المتكلم و
المخاطب وهما اعرف المعارف كان لبدل النقص في التعريف من المبدل
منه فيكون النقص في الافادة منه اذ المدلولان واحد وفي الاول زيادة
التعريف وجواب الاخفش بمنع اتحاد المدلولين في بدل الكل كما ذكرنا في هذا
الباب ولو اتحدا لكان الثاني تاكيدا لا بدلا وافادة الثاني في المثالين
زيادة فائدة من صفة المسكنة والكرم ظاهرة ولا يضر نقص الثاني في التعريف
عن الاول الا ترى الى جواز مررت بزيد رجل عاقل فرب نكرة افادت ما لا
يفيده المعرفة وان كان في المعرفة فائدة التعريف التي ليست في تلك
النكرة واستدل الاخفش بقوله تعالى ليجمعنكم الى يوم القيامة لا ريب فيه
الذين خسروا انفسهم والباقون يقولون هو نعت مقطوع للذم اما مرفوع
الموضع او منصوبه ولا يلزم ان يكون كل نعت مقطوع يصح اتباعه نعتا
بل يكفي فيه معنى الوصف الا ترى الى قوله تعالى ويل لكل همزة لمزة الذي
جمع مالا وقال ابن مالك لا يبدل من الضمير اللازم الاستتار وهو في افعل امرا
للمخاطب وتفعل في الخطاب وافعل ونفعل واذا وقع ما يوهم ذلك
فهناك فعل مقدر من جنس الاول نحو يعجبني جمالك اي يعجبني جمالك و
لعل ذلك استقباحا لابدال الظاهر مما لا يقع الا ظاهرا ولا ضميرا بارزا

واذا ابدل مما تضمن معنى الاستفهام فلابد من قران الهمزة بالبدل نحو
من لقيت ازيدا ام عمرا لبس انه بدل من متضمن الاستفهام واما قوله تعالى
عم يتساءلون عن النبأ العظيم فهو كانه جواب الاستفهام وليس ببدل واختلف
النحاة في المبدل منه فقال المبرد انه في حكم الطرح معنى بناء على ان المقصود
بالنسبة هو البدل دون المبدل منه وعلى ما ذكرنا من فوائد البدل والمبدل
منه ان الاول ليس في حكم الطرح معنى الا في بدل البعض ولا كلام ان
المبدل ليس في حكم الطرح لفظا لوجوب عود الضمير اليه في بدل البعض
والاشتمال وايضا في بدل الكل اذا كان ضمير الشيء عنه نحو ضربت
الذي مررت به اخيك او ملبسا لضمير كذلك نحو الذي ضربت اخاه
زيدا كريم وقد تغير الاول في اللفظ دون الثاني قال وكانه لهو السراة
كانه ما حاجبيه معين بسواد ولم يقل معينان وقال ان السيوف غدوها و
رواحها ركت هوازن مثل قرن الاعضب ولو كان في حكم الطرح لفظا لم
تعتبر هو دون الثاني وقد يبدل الفعل من الفعل اذا كان الثاني راجح البيان
على الاول لقوله تعالى ومن يفعل ذلك يلق اثاما يضاعف له العذاب
يوم القيمة وكقول الشاعر ان على الله ان تبايعا تؤخذ كرها او تجيء طائعا
ولو كان الثاني بمعنى الاول سواء لكان تاكيدا لا بدلا نحو ان تنصر نصره
انصرك ولا اعرف له شاهدا والذي يفصل به مذكور ان كان وافيا بتمام
المذكور من الاعداد جاز في التفصيل الاتباع والقطع رفعا كقوله تعالى قد
كان لكم اية في فئتين التقتا فئة تقاتل الاية اي منهم فئة قال الشاعر وكنت
كذي رجلين رجل صحيحة واخرى رمى فيها الزمان فشلت روي رجل رفعا
وجرا وان لم يف تعين الرفع نحو مررت برجال رجل فاضل واخر كريم وقد
جاز نصب الوافي وغيره في البدل باضمار اعني كما مر في باب الوصف
واعلم ان التوابع اذا اجتمعت ويبدى بالنعت ثم بالتاكيد ثم بالبدل
ثم بالمعطوف اما الابتداء بالنعت قبل التاكيد فلما مر في تعليل قولهم ان النكرة
لا يؤكد واي كيسان بعدم التاكيد على النعت اذ النعت يفيد ما لا يفيده
التاكيد على البدل لان مدلول البدل غير الاول مدلوله متبوعه في الحقيقة
ومدلول التاكيد مدلول متبوعه واما تقديم البدل على المعطوف فلان
البدل له نسبة الى المبدل منه اما بالكلية او البعضية او الاشتمال واما بدل
الغلط فنادر والمعطوف اجنبي من متبوعه **قوله** عطف البيان تابع

غير صفة يوضح متبوعه مثل اقسم بالله ابو حفص عمر وفصله من البدل لفظا في مثل
انا ابن التارك البكري بشر **قوله** يوضح متبوعه يخرج التاكيد لانه لا يوضح المؤكد
بل يحقق اصل نسبته او شمول النسبة لاجزائه وعدم ايضاح المتبوع لمتبوعه ظاهر وكذا
البدل عند النحاة لان الاول عندهم في حكم الطرح وفي حكم المعدوم فلم يبق الا الصفة
وعطف البيان فلما قال غير صفة خرج الصفة والاولى ان يحد بهذا الحد الابدال
الاربعة فيدخل فيها عطف البيان كما ذكرنا ويحد بدل الغلط بما حد به المص مطلق
البدل قوله اقسم بالله ابو حفص عمر فضمنه انه اتى اعرابي عمر بن الخطاب فقال
ان اهلي بعيد واني على ناقة دبراء عجفاء نقباء واستحمله فظنه كاذبا فلم يحمله
فانطلق الاعرابي فحمل بعيره ثم استقبل البطحاء وجعل يقول وهو يمشي خلف
بعيره اقسم بالله ابو حفص عمر ما مسها من نقب ولا دبر اغفر له اللهم
صدى حتى الكعبار فاخذ بيده فقال ضع عن راحلتك فوضع فاذا هي
نقبة عجفاء فحمله على بعير وزوده وكساه قوله في مثل انا ابن التارك
البكري بشر قال انما قلت في مثل اشارة الى ان الفرق يقع في غير هذا المثال
ايضا كقولك يا اخانا الحرث ولا يجوز لو جعل بدلا لعدم جواز يا الحرث
وكذا يا غلام زيد وزيدا او لو جعل بدلا لوجب الضم وقد ذكرت ما عليه في
باب البدل والفراء يجوز الضارب زيد على ما سمع فلا استدلال بهذا البيت
على ان الثاني عطف بيان لا بدل والمبرد انكر رواية الجر وقال لا يجوز
في بشر الا النصب بناء على انه بدل والبدل يجب جواز قيامه مقام المتبوع
والبيت للمرار الاسدي وتمامه عليه الطير ترقبه وقوعا فعليه الطير حال من مفعول
التارك ان جعلناه بمعنى المصير والا فهو حال من الضمير وقوله ترقبه حال
من الطير ان كان فاعلا لعليه وان كان مبتدأ فهو حال من الضمير المستكن
في عليه ونحو قولهم اعجبني من زيد علمه ومن عمرو جوده الثاني فيهما كانه
عطف بيان والمعطوف عليه محذوف والاصل اعجبني شيء من وصف
زيد علمه وخصلة من خصال عمرو جوده وكذا كسرت من زيد يده اي
كسرت عضوا منه يده حذف المعطوف عليه واقيم المعطوف مقامه
كما يحذف المستثنى منه ويقام المستثنى مقامه في نحو ما جاءني الا زيد وهذا اخر
قسم المعربات من الاسماء والحمد لله رب العالمين والصلوة على نبيه محمد
واله اجمعين **قوله** المبني ما ناسب مبني الاصل او وقع غير مركب وحكمه ان
لا يختلف اخره باختلاف العوامل المبني كما مر في حد المعرب ضربان اما مبني

لفقدان موجب الاعراب الذی هو الترکیب کالاسماء المعدودة کواحد اثنان
لف والف باتا ثا وزید وعمرو وبکر واما مبنی لوجود المانع من الاعراب مع
حصول موجبه وذلک المانع مشابهة الحرف او الماضی او الامر وهی التی سماها
مبنی الاصل وکونه اسم فعل کما یجئ قال ولا نعد الحد بلفظه او لانها لمجرد تعدد
التسمیة ههنا لا للتنکیر الذی سافی بحسن الماهیة قال ولم اقل فی حده ما اختلف
آخره کسائر النحاة لان معرفة انتفاء الاختلاف فرع علی تعقل ماهیة المبنی فلا یستقیم
ان یجعل تعقل ماهیة المبنی موقوفا علی معرفة انتفاء الاختلاف فیودی الی
الدور کما ذکر فی الاعراب هذا کلامه وقد مر فی الکلام علیه فی حد الکلام
المعرب فلا نعیده وهذا الحد لا یصح الا لمن یعرف ماهیة المبنی علی الاطلاق
ولا یعرف الاسم المبنی ولو لم یعرفها لکان تعریفا للمبنی بالمبنی لانه ذکر
فی حد المبنی لفظ المبنی **قوله** والقابه ضم وفتح وکسر ووقف ای القاب
حرکات اواخره وسکونها الضم والفتح والکسر القاب مطلق الحرکات وحدها
سواء کانت حرکات المبنی کقولک حیث مبنی علی الضم او حرکات المعرب کقولک
فی زید انه محرک بالضم فی حال الرفع اولا بهذا ولا ذاک کقولک فی جسم رجل
انه محرک بالضم ولا یقع علی حروف البناء فلا یقال ان یا زیدان مبنی
علی الضم واما القاب الاعراب فانها کما تطلق علی الحرکات تطلق علی الحروف
ایضا فیقال فی نحو جاءنی زید والزیدان والزیدون انها مرفوعة هذا علی
مذهب المص والذی یغلب فی ظنی ان المتقدمین لم یضعوا القاب الاعراب
ایضا اعنی الرفع والنصب والجر الا للحرکات المعینة والرفع کالضم والنصب
کالفتح والجر کالکسر ثم انهم یطلقون علی الحروف لقیامها مقام حرکات
الاعراب اسماء الحرکات مجازا فقولهم فی نحو رأیت الزیدین الکریمین
منصوب مجاز وکذا اذا قام بعض الحرکات مقام بعض اطلقوا
اسم المنسوب علی النائب مجازا فقالوا فی السموات واحمد فی خلق
الله السموات ویا احمدان الاول منصوب والثانی مجرور فالقیاس المانع
علی هذا ان یطلق علی الحروف القائمة مقام حرکات البناء اسماء
تلک الحرکات مجازا فیقال فی لا رجلین انه مفتوح وکذا فی لا مسلمات عنه
من یکسر ویقال فی یا زیدان ویا زیدون انهما مبنیان علی الضم مجازا
فلا یکون اذن لرد المص علی النحاة اطلاقهم ان یا زیدان مبنی علی
الضم ولا رجلین علی الفتح وجه هذا والتمیز بین القاب حرکات

الاعراب وحرکات البناء وسکونهما فی اصطلاح البصریین مقدمهم ومتاخرهم
لدوامها علی التابع واما الکوفیون فیذکرون القاب الاعراب فی المبنی وعلی العکس
ولا یفرقون بینهما **قوله** وهی المضمرات واسماء الاشارة والموصولات
والمرکبات والکنایات واسماء الافعال والاصوات وبعض الظروف حصر جمیع
المبنیات جملة فلیطلب لکل واحد علة البناء لان اصل الاسماء الاعراب کما مر
فی اول الکتاب وان کان مبنیا علی الحرکة فلیطلب مع ذلک علتان احدهما
احدهما للبناء علی الحرکة فان اصل البناء السکون لانه ضد الاعراب واصله الحرکة
واخری للحرکة المعینة لم احرزت دون الباقیین **قوله** المضمر ما وضع لمتکلم
او مخاطب او غائب تقدم ذکره لفظا او معنی او حکما اعلم ان المقصود من
وضع المضمرات رفع الالتباس فان انا وانت لا یصلحان الا لمعینین وکذا
ضمیر الغائب نص فی ان المراد هو المذکور بعینه فی نحو جاءنی زید وانا ضربته
وفی المتصل مع رفع الالتباس یحصل الاختصار ولیس کذلک الاسماء
الظاهرة فانه لو سمی المتکلم والمخاطب بعلمهما فربما التبس ولو کرر لفظ المذکور
مکان ضمیر الغائب فربما توهم انه غیر الاول وانما بنیت المضمرات اما لشبهها
بالحروف وضعا علی ما هو الاصل کالتاء فی ضربت والکاف فی ضربک ثم اجری بقیته
المضمرات نحو انا وانت ونحن واخواتها مجراها طردا للباب واما لشبهها بالحروف
لاحتیاجها الی المفسر اعنی الحضور فی المتکلم والمخاطب وتقدم الذکر فی
الغائب کاحتیاج الحرف الی لفظ یفهم به معناه الافرادی واما لعدم
موجب الاعراب فیها وذلک ان المقتضی لاعراب الاسماء توارد المعانی
المختلفة علی صیغة واحدة والمضمرات مستغنیة باختلاف صیغها لاختلاف
المعانی عن الاعراب الا تری ان کل واحد من المرفوع والمنصوب والمجرور
له ضمیر خاص قوله ما وضع لمتکلم یخرج قوله من اسمه زید زید ضرب و
قولک لزید یا زید افعل کذا وقولک لزید الغائب زید فعل کذا فان لفظ
زید وان اطلق علی المتکلم والمخاطب والغائب الا انه لیس موضوعا للمتکلم
ولا للمخاطب ولا للغائب المتقدم الذکر بل الاسماء الظاهرة کلها موضوعة
للغیبة مطلقا لا باعتبار تقدم الذکر فمن ثم قلت یا تمیم کلهم نظرا الی اصل الاسماء
قبل النداء ولهذا لا یقول المسمی زید زید ضرب ولا یقول زید ضربت وانما جاز
یا تمیم کلکم لان یا دلیل الخطاب ولیس فی زید ضرب دلیل التکلم قوله لفظا او
معنی او حکما قسم المتقدم اللفظی قسمین احدهما متقدم لفظا تحقیقا نحو ضرب زید

علامه والآخر متقدم لفظا تقديرا نحو ضرب غلامه زيدا وزيد متقدم في اللفظ تقديرا
لكونه فاعلا وقسم ايضا المتقدم المعنوي قسمين احدهما ان يكون ما قبل الضمير لفظ متضمن
للمفسر بان يكون المفسر جزء مدلول ذلك اللفظ كقوله تعالى اعدلوا هو اقرب للتقوى
اي العدل اقرب لان الفعل يدل على المصدر والزمان والثاني ان يدل سياق
الكلام على المفسر التزاما لا تضمنا كقوله تعالى ولابويه لكل واحد منهما لانه لما ساق
الكلام في ذكر الميراث لزم من ذلك السياق ان يكون ثم مورث فجرى الضمير عليه من
حيث المعنى هذا تقرير كلامه رحمه الله وفيه مخالفة لطريقته المألوفة لان عادته
جعل التقدير قسم اللفظ لا قسيمه كما قال في اول الكتاب في معرفة المعرب لاختلاف
العوامل لفظا او تقديرا وقال بعد التقدير فيما تعذر ثم قال واللفظي فيما عداه
فجعل نحو ضرب غلامه زيدا مما تقدم معنى اولى اذ هو متقدم معنى وتقديرا لا لفظا فا
جاز سلب اللفظية عن هذا التقدم بان يقال ليس لفظ المفسر مذكورا قبل الضمير فكيف
يكون التقدم لفظيا فان قال اردت كانه متقدم لفظا من حيث التقدير قبل قبل
نحو اعدلوا هو اقرب ايضا من هذا القسم لان المفسر فيه كانه متقدم اللفظ
ايضا في التقدير ولا فرق منهما الا ان المفسر في نحو ضرب غلامه ملفوظ به
بخلاف المفسر نحو اعدلوا هو اقرب والتقدم في كليهما ليس لفظيا بل هو تقديري
وكلامنا في التقدم اللفظي لا في المفسر الملفوظ به او المقدر وقد قرر على الصواب
في باب الفاعل وهو قوله في نحو ضرب غلامه زيد لا بد من متقدم يرجع اليه
هذا الضمير بعدها لفظيا او معنويا وهو راجع الى زيد وهو متاخر لفظا فلولا انه مقدم
من حيث المعنى لم يجز فجعله من باب المتقدم معنى لا لفظا وهو الحق وعلى هذا ينبغي
ان يقول التقدم اللفظي ان يذكر المفسر قبل الضمير ذكرا صريحا سواء كان من
حيث المعنى ايضا مقدما نحو ضرب زيدا غلامه لان الفاعل من حيث المعنى
متقدم على المفعول او كان من حيث المعنى متاخرا كقوله تعالى واذ ابتلى ابراهيم
ربه بكلمات لان المفعول من حيث المعنى متاخر عن الفاعل واعلم انه اذا تقدم
مما يصلح للتفسير شيئان فصاعدا فالمفسر هو الاقرب لا غير نحو جاءني زيد وبكر
فضربته اي ضربت بكرا وتجوز مع القرينة ان يكون للابعد نحو جاءني عالم وجاهل
فاكرمته والتقدم المعنوي ان لا يكون المفسر مصرحا بتقديمه بل هناك شيء غير
ذلك الضمير يقتضي كون المفسر قبل الضمير وذلك ضروب كمعنى الفاعلية المقتضي
كون الفاعل قبل المفعول رتبة كضرب غلامه زيد ومعنى الابتداء المقتضي
لكون المبتدا قبل الخبر نحو في داره زيد ومعنى المفعول الاول المقتضي تقدمه

على الثاني نحو اعطيت درهمه زيدا وكذا نحو ضربت في داره زيدا وكلفظ الفعل المتضمن
للمقدر المفسر لضمير متصل بذلك الفعل نحو هذا اسراه للقران يدرسه او منفصل
عنه نحو اعدلوا هو اقرب للتقوى وقوله بل هو شر لهم وكذا الصفة كقوله اذا
زجر السفيه جرى اليه اي الى السفه وكسياق الكلام المستلزم للمفسر التزاما قريبا
كقوله تعالى ولابويه لان سياق ذكر الكلام الميراث دال على المورث دلالة
التزامية او بعيدا كقوله تعالى حتى توارت بالحجاب اذ العشي يدل على توارى الشمس
وكقوله انا انزلناه في ليلة القدر اذ النزول في ليلة القدر التي هي في شهر رمضان
دليل على ان المنزل هو القران مع قوله تعالى شهر رمضان الذي انزل فيه
القران وكذا قوله ما ترك على ظهرها من دابة فان ذكر الدابة مع ذكر على ظهر
دال على ان المراد ظهر الارض وكذا البناء مع لفظة على في قوله تعالى كل من
عليها فان وكذا قوله تعالى فان كانت واحدة اي ان كانت الوارثة واحدة
لانه في بيان الوارث والتقدم الحكمي ان يكون المفسر موخرا لفظا وليس هناك
ما يقتضي تقدمه على محل الضمير الا ذلك الضمير فنقول انه وان لم يكن متقدما على
الضمير لا لفظا ولا معنى الا انه في حكم المتقدم نظرا الى وضع ضمير الغايب وانما
يقتضي ضمير الغايب تقدم المفسر عليه لانه وضعه الواضع معرفة لا بنفسه بل بسبب
ما يعود عليه فان ذكرته ولم يتقدمه مفسره بقي مبهما منكرا لا يعرف المراد به حتى
يأتي تفسيره بعده وتنكيره خلاف وضعه فان قلت فالى الاصل لم يجري على ما
يقتضي وضعه بتاخير مفسره عنه قلت قصد التفخيم والتعظيم في ذكر ذلك المفسر
بان يذكروا اولا شيئا مبهما حتى يتشوق نفس السامع الى العثور على المراد به ثم
يفسروه فيكون اوقع في النفس وايضا يكون ذلك المفسر مذكورا مرتين
بالاجمال اولا والتفصيل ثانيا فيكون اكد فان قيل فهذا الضمير الذي هو خالف
على وضعه معرفا ام لا بل نكرة لعدم شرط التعريف اعني تقدم المفسر قلت
عندي انه نكرة كما يجيء في باب المعرفة وعند النحاة معرفا لكن تعريفه انقص
مما يكون في الاول لان التفسير يحصل بعد ذكره مبهما فقبل الوصول الى التفسير
فيه الابهام الذي في النكرات ولهذا جاز دخول رب عليه مع اختصاصها
بالنكرات وانما حكموا انتفاء على ضعف من التعريف لانه حصل خبرا انه يذكر
المفسر بعده بلا فصل فهو كالمضاف الذي يكتسي التعريف من المضاف اليه

اما الخبر ان في ربه رجلا ونعم رجلا وبئس رجلا وساء مثلا فظاهر لان الاسم
المميز المنصوب لم يوت به الا لغرض التفخيم والتفسير فنصبه على التمييز مع عدم

انفصاله عن الضمير قائم مقام المفسر المقدم فالجار في مثله في غاية الظهور ورب
منه ضمير مبدل منه مفسره نحو مررت به زيدا ولم يوت بالبدل الا للتفسير
واما في ضمير الشان والقصة فالجملة بعده وان لم يات كالتمييز المذكور لمجرد
التفسير الا ان قصد بهم لتفخيم الشان بذكره مجملا مفصلا مع اتصال الخبر المفسر
بالمبتدا يسهل الاتيان به مبهما فهذا التفسير دون الاول واما تاخر المفسر في
باب التنازع نحو ضربني وضربت زيدا على مذهب البصريين فالحق انه لعدل لان
يجوز تاخير المفسر لفظا ومعنى قصد التفخيم المفسر مع الاتيان به لمجرد التفسير بلا
فصل كما في نعم رجلا زيدا وقصد التفخيم مع اتصال المفسر كما في ضمير الشان و
الثلثة في ضمير التنازع معدومة اعني قصد التفخيم والمجي بالمفسر لمجرد التفسير
واتصاله بالمضمر فضعف فمن ثم حذف الكسائي الفاعل مع ان فيه محذورا
ايضا واما اجازة المبرد والاخفش من نحو ضرب غلامه زيدا اعني اتصال
الضمير المفعول المؤخر بالفاعل المتقدم ليس باضعف مما ارتكبه البصريون
لان الاتصال الذي بين الفاعل والمفعول اذا كانا لعامل واحد اكثر
من الاتصال الذي بين [illegible] ومفسره على ما ذكره البصريون في باب التنازع قال
المصنف ردا بالتقدم الحكمي انك قصدت الابهام للتفخيم فعلقت المفسر في ذلك
ولم يصرح به للابهام على المخاطب واعدت الضمير الى ذلك المتعلق فكانه
راجع الى المذكور قبله وذلك المتعلق في حكم المفسر المتقدم ولا شيء من ذلك
في باب التنازع اذ لا قصد هناك الى التفخيم **قوله** وهو متصل ومنفصل فالمنفصل
المستقل بنفسه والمتصل غير المستقل يعني المستقل بنفسه ان لا يحتاج الى كلمة
اخرى قبله يكون كالتتمة لها بل هو كالظاهر سواء انفصل عامله نحو ما ضربت
الا اياك او اتصل ونحو ما انت منطلقا فليس كالجزء مما قبله والا لم يصح الفصل
عما قبله والمتصل ما يتصل بعامله الذي قبله ويكون كالتتمة لذلك العامل
وكبعض حروفه فالضمائر المستترة في نحو زيد ضرب ويضرب وهند ضربت وتضرب
واضرب امرا واضرب ويضرب في خطاب المذكر وفي الصفات نحو زيد ضارب
والزيدان ضاربان الى آخرها كلها متصلة كما يجي تحقيقها وليس المستتر
فيهما البارز في نحو زيد ضرب هو وعمرو واسكن انت وزوجك الجنة وهند
زيد ضاربته هي بل البارز في الجميع تاكيد للفاعل لا فاعل كما يجي تحقيقه وهو
منفصل بدليل قولك زيد ضرب اليوم هو وعمرو واسكن انت وزوجك
الجنة وهند زيد ضاربه اليوم هي **قوله** وهو مرفوع ومنصوب ومجرور

التمييز

فالمرفوع والمنصوب متصل ومنفصل والمجرور متصل فذلك خمسة انواع الاول
ضربت وضربت الى ضربن وضربن والثاني انا الى هن والثالث ضربني الى ضربهن
والرابع اياي الى اياهن والخامس غلامي ولي الى غلامهن ولهن اعلم ان الضمير
انما كان مرفوعا ومنصوبا ومجرورا لان الضمير كما قلنا قائم مقام الظاهر لرفع الالتباس
وحده اوله وللاختصار فيكون كالظاهر مرفوعا ومنصوبا ومجرورا وانما لم يكن
المجرور الا متصلا لان المتصل كما ذكرنا هو كالجزء الاخر لعامله بحيث لا يمكن الفصل
بينهما والمجرور كذلك فان قيل اليس الفصل جائزا بين المضاف والمضاف اليه
في الشعر قلت ذلك مع الظاهر قبيح فلم يلتفت اليه الواضع في الضمير وكل واحد
من هذه الانواع الخمسة يكون لثمانية عشر معنى لان كل واحد منها اما ان يكون
للمتكلم او للمخاطب او غايب وكل واحد من هذه الثلثة اما ان يكون لمفرد او
مثنى او مجموع ضارب تسعة وكل واحد من التسعة اما ان يكون لمذكر او مونث
فصار للمتكلم ستة وللمخاطب ستة وللغايب ستة ووضعوا للمتكلم منها لفظين يدلان
على ستة المعاني المذكورة كضربت وضربنا فضربت مشترك بين الواحد المذكر
والمونث وضربنا بين الاربعة المثنى المذكر والمثنى المونث والمجموع المذكر والمجموع
المونث وانما شركوا في المتكلم بين المذكر والمونث مفردا كان او غيره لعدم
الالتباس في المتكلم وجمعه صيغة هي نا وكذا قولك نحن ولم يرد للمثنى لفظ وللجمع
واوا كما فعلوا في مثنى المخاطب وجمعه والغايب وجمعه لان مثناهما اسم الضمير اليه
بلفظ آخر مثله بدليل انك اذا قيل لك فصل انتما قلت انت يا زيد وانت يا عمرو
وانت يا خالد واما اذا قلت نحن واردت المثنى فقيل لك فصل قلت انا
وزيد وانا وانت او انا وهو واذا اردت المجموع فقيل فصل قلت انا وزيد وعمرو
وليس كل افراده انا فلما لم يكن شرط المثنى والمجموع وهو اتفاق الاسمين او الاسماء في
اللفظ حاصلا لم يمكنهم اجراء تثنيته وجمعه على ما اجرى عليه ساير المثاني والمجموع
فارتكبوا للمثنى صيغة وشركوا معه الجمع فيها للامن من اللبس بسبب القراين وقد يقول
المعظم فعلنا ونحن وانا يا عد النفس كالجماعة ووضعوا منها للمخاطب خمسة الفاظ
اربعة نصوص وهي ضربت وضربت وضربتم وضربتن وواحد مشترك بين المثنى المذكر
والمثنى المونث وهو ضربتما وحكم الغايب حكم المخاطب في النصوصية والاشتراك
نحو ضرب وضربت وضربا وضربتا وضربوا وضربن والضمير هو الالف المشترك بين
المثنيين والتاء حرف التانيث ويجب ان يكون المقدران في ضرب وضربت
متغايرين كما في البارز نحو هو وهي هذا وبعض الانواع الخمسة جارية هذا المجرى اعني

وهذه حقيقة المثنى كما لا يخفى وكذا في الجمع اذا قيل فصل انتم قلت انت يا زيد وانت يا عمرو [illegible]

ان للمتكلم لفظين وللمخاطب خمسة وللغائب خمسة فصار المجموع ثنتي عشرة كلمة لاثني
عشر معنى واعلم ان اول ما ابتدأ بوضعه من الانواع الخمسة ضمير المرفوع المتصل لان
المرفوع مقدم على غيره والمتصل مقدم على غيره لكونه اخصر فنقول انما ضموا
التاء في المتكلم لمناسبة الضمة لحركة الفاعل وخصوا المتكلم بها لان القياس وضع
المتكلم اولا ثم المخاطب ثم الغائب وفتحوا للمخاطب فرقا بين المتكلم وبينه وخصصا
وكسروا للمخاطبة فرقا ولم يعكسوا الامر بكسرها للمخاطب وفتحها للمخاطبة لان خطاب
المذكر اكثر فالتخفيف به اولى وايضا هو مقدم على المؤنث فحص للفرق بين الخفيف
فلم يبق للمؤنث الا الكسر وزادوا الميم قبل الف المثنى فيهما وقبل واو الجمع
في هو الئلا يلتبس المثنى بالمخاطب اذا اشبعت فتحته للاطلاق والجمع بالمتكلم
المشبع كسرة ضمته وكان اولى الحروف بالزيادة الميم لان حروف العلة مستعملة
قبل الالف والواو والميم اقرب الحروف الصحيحة الى حروف العلة لغنتها ولكونها
من مخرج الواو اي شفوية ولذلك ضم ما قبلها كما يضم ما قبل الواو وحذف
واو الجمع مع اسكان الميم ان لم يلها ضمير اشهر اثبات الواو مضموما ما قبلها
وذلك لانهم لما كثروا الضمائر وجمعوها والقصد بوضع مثلها التخفيف كما قلنا
لم يالوا سوى المثنى والمجموع بعد الالف والواو كما الوهما في هذان واللذان
واللذون فوقع الواو في الجمع في الآخر مضموما ما قبلها وهو مستثقل حسا كما مر
في التعظيم الرحيم فحذفوا الواو وسكنوا الميم التي ضموها لاجله للامن من الالتباس
بالمثنى لثبوت الالف فيه دون الجمع ومن اثبت الواو مضموما ما قبلها فلان
ذلك مستعمل في الاسم كما يجيء في التصريف واما ان ولي ميم الجمع ضمير نحو ضربتموه
وجب في الاعرف رجوع الضم والواو لان الضمير لاتصاله صار كبعض حروف
الكلمة فكان الواو لم يقع طرفا وجوز يونس حذف الواو وتسكين الميم مع الضمير
ايضا ولم يثبت ما ذهب اليه واذا التقى ميم الجمع ساكن بعدها ضم الميم ردا لها
الى اصلها وتجوز كسرها كما يجيء وزيدت للمؤنث نون مشددة ليكون بازاء الميم
والواو في المذكر وانما اختاروا النون لمشابهتها بسبب الغنة للميم والواو
في المذكر وانما اختاروا النون لمشابهتها بسبب الغنة للميم والواو ولمعا مع
كون الثلثة من حروف الزيادة واستتر ضمير الغائب والغائبة لانه لما كان
مفسر الغائب لفظا متقدما في الاصل بخلاف المتكلم والمخاطب ارادوا ان
يكون ضمير الغائب اخصر من ضميريهما فاستتروا في المفرد لعدم التحصيف
وهي التقدير من دون ان يتلفظ بشيء منه واقتصروا في المثنى مذكره ومؤنثه

على الالف الذي هو علامة التثنية في كل مثنى وعلى الواو في جمع المذكر وقد
يستغنى بالضمة عن الواو في الضرورة قال ولو ان الاطباء كان حولي وكان مع
الاطباء الاساة استثقالا للواو المضموم ما قبلها في الاخير واقتصروا على
نون واحدة في مقابلة الواو اذا كانت واحدة وقول النحاة ان الفاعل
في نحو زيد ضرب وهند ضربت هو هو وهي بدرليس لضيق العبارة عليهم لانه لم يوضع
لهذين الضميرين لفظ فعبروا عنهما بلفظ المرفوع المنفصل لكونه مرفوعا مثل
ذلك المقدر لان المقدر هو هذا المصرح به وكيف وايجوز الفصل بين الفعل
وهذا المصرح به نحو ما ضرب الا هو فان قلت بل المقصود غير المصرح به المتصل
فهو تحكم والى هذا الطرف من قال من النحاة ان المقدر في ضرب وضربت ينبغي
ان يكون اقل من الصفة الالف لصفته او بلغه وذلك لان الضمير المفرد
ينبغي ان يكون اقل من ضمير المثنى واما التاء في ضربت وضربتا فهي حرف
للتانيث لا ضمير بدليل ضربت هند وقد جعل الالف والواو والنون حروفا
كتاء التانيث كما يجيء في آخر الكتاب فاما اخواك واكلوني البراغيث
وليعصرن السليط اقاربه هذا كله في الماضي واما في المضارع والامر فلم يبرز
الضمير في افعل وتفعل لاشعار حرفي المضارعة بالفاعل لان افعل مشعر بان
فاعله انا ونفعل مشعر بان فاعله نحن الهمزة بالهمزة والنون بالنون وكذا الفعل
نص في المفرد الغائب فلم يحتاجوا الى ضمير بارز واما تفعل فانه وان كان
محتملا للمخاطب والغائبة لكنهم لم يبرزوا ضميره اجراء المفردات المضارع
مجرى واحد في عدم ابراز ضميرها ولعل هذا هو الذي جعل الاخفش على ان
قال التاء في تضرب ليس بضمير بل حرف تانيث كما قيل في هذي والضمير لازم
الاستتار وانه اسكر الحكم بكون ضمير المفرد اقل من ضمير المثنى مع ان العكس
يقتضي ان يكون اخف واما افعل امرا ولا تفعل نهيا فحكمهما حكم يفعل للمخاطب
لان الامر والنهي ماخوذان من المضارع كما يجيء في قسم الافعال ومذهب
المازني ان الحروف الاربعة في المضارع والامر اعني الالف في المثنى
والواو في جمع المذكر والتاء في المخاطبة والنون في جمع المؤنث علامات
كالف الصفات وواوها نحو ضاربان وحسنون وهي كلها حروف والفاعل
مستكن عنده ولعل ذلك حملا للمضارع على اسم الفاعل واستكراه الوقوع
من الكلمة واعرابها اي النون واما الضمائر المرفوعة في الصفات اعني اسم الفاعل
واسم المفعول والصفة المشبهة بالفعل فلم يظهر فيها ضمير الفاعل وكذا اسماء

الافعال والظروف على ما يجيء بعد وايضا الالف والواو في مشابه الاسماء
وجموعها الجامدة كالزيدان والزيدون حروف زيدت علامة للمثنى والمجموع
بلا ريب فجعل مشابه الصفات وجموعها على نهج مشابه الجامدة وجموعها
لان الصفات فروع الجامدة لتقدم الذوات على صفاتها فصارت الالف
علامة الجمع فلم يمكن ان يوصل الف الضمير وواوه بالمثنى والمجموع لئلا يجتمع
الفان وواوان فاستكن الضمير ان الالف في المثنى والواو في المجموع
والدليل على ان الالف والواو الظاهرين ليسا بضميرين انقلابهما بالعوامل
نحو لقيت ضاربين وضاربين والفاعل لا يتغير بالعوامل الداخلة على عامله
نحو قولك جاءني زيد راكبا غلامه فلم يعمل جاءني في غلامه وكذا استكن
النون في ضاربات ومضروبات تبعا لاستتار الضمير في جمع المذكر
اذ هو الاصل واذا استتر في المثنى والمجموع فالاستتار مع مفرداتهما اجدر
فلزم الاستتار في الكل فلا ترى الفاعل ضميرا بارزا في الصفات الا
في نحو اقائم هما وما قائم انتما واما في نحو زيد عمرو ضاربه هو فالمنفصل ليس
لفاعل بل هو تاكيد له لما سيجيء ثم لما فرغوا من وضع المرفوع المتصل
في الافعال والصفات اخذوا في وضع المرفوع المنفصل فقالوا انا
للمتكلم المذكر والمونث وقد تبدل همزتها هاء نحو هنا وقد يمد همزه نحو آنا
فعلت او قد تسكن نونه في الوصل وهو عند البصريين همزة ونون مفتوحة
والالف تولى بها بعد النون في الوقف لبيان الفتح لانه لولا الالف لسقط
الفتحة للوقف فكان يلتبس بان الحرفية لسكون النون فلهذا اكتب بالالف لان
الخط مبني على الوقف والابتداء وقد يوقف على نونها ساكنة وقد يبين فتحها
وقفا بهاء السكت قال حاتم هكذا فردي انه قال ان كنت ادري فعلي
بدنه من كثرة التخليط في من انه وهو تميم يثبتون الالف في الوصل ايضا
في السعة وغيرهم لا يثبتونها في الوصل الا ضرورة كقوله انا سيف العشيرة
فاعرفوني حميدا قد تذريت السناما وجاء في قراءة نافع اثبات الالف
اذا كان قبل الالف همزة مفتوحة او مضمومة دون المكسورة قال ابو علي لا
فرق بين الهمزة وغيرها فالاولى ان لا يثبت الالف وصلا في موضع
ومذهب الكوفيين ان الالف بعد النون من نفس الكلمة وسقوطها في الوصل
في الاغلب مع فتح النون وسكونه ومعاقبة هاء السكت له وقفا دليلا
على زيادته وكونه لبيان الحركة وقفا ونحن للمتكلم مع غيره مثلها في المرفوع

المتصل في صلاحيته للمثنى والمجموع والعلة كالعلة وحركته للساكنين وضمه لانه كنايه
ضميرا مرفوعا واما لدلالته على المجموع الذي حقه الواو واما انت الى انتن
فالضمير عند البصريين ان واصله انا وكان انا عندهم ضميرا صالحا لجميع المخاطبين
والمتكلم فليبدار وانا للمتكلم وكان القياس ان يتسوه بالتاء المضمومة نحو
انت الا ان المتكلم لما كان اصلا جعلوا ترك العلامة له علامة وبعوا
المخاطبين بما فرقه بعد ان كالاسمية في اللفظ وفي التصرف ومذهب الفراء
ان انت بكماله اسم والتاء من نفس الكلمة وقال بعضهم ان الضمير المرفوع
هو التاء المتصرفة كانت مرفوعة متصلة فلما ارادوا انفصالها دعموها
بان ليستقل لفظا كما هو مذهب بعض الكوفيين وابن كيسان في اياك واخواته
وهو ان الكاف المتصرفة كانت متصلة فارادوا استقلالها لفظا لتصير
منفصلة فجعلوا اما عمادا لها فالضمائر التي تلي انا وانا عماد لها وهما
ارى هذا القول بعيدا من الصواب في الموضعين وقالوا في الغائب
هو وهما وهم وهي وهما وهن والواو والياء في هو وهي عند البصريين
من اصل الكلمة وعند الكوفيين للاشباع والضمير هو الهاء وحدها بدليل
التثنية والجمع فانك تحذفهما فيهما والاول هو الوجه لان حرف الاشباع
لا يثبت الا لضرورة وانما حرك الواو والياء لتصير الكلمة بالحركة مستقلة
حتى يصح كونها ضميرا منفصلا اذ لولا الحركة لكانتا كانهما للاشباع على ظن الكوفيين
الا ترى انك اذا اردت عدم استقلالهما سكنت الواو والياء نحو اهو وهي
وكان قياس المثنى والجمع على مذهب البصريين هوما وهما وهوم وهين
فخفف بحذف الواو والياء والكلام في زيادة الميم وحذف الواو في
جمع المذكر وزيادة النون في جمع المونث على ما ذكرنا في المتصل سواء وهذه
الضمائر المرفوعة المنفصلة يشترك فيها الماضي والمضارع والامر والصفات
وليست كالمرفوعة المتصلة فانه لا يشترك شركة بين الماضي والمضارع منها
الا في الالف والواو والنون كما ذكرنا تقول ما ضرب الا هو وما يضرب
الا انا واضارب هما وتسكين هاء هو وهي بعد الواو والفاء ولام
الابتداء جائز وقد تحذف الواو والياء اضطرارا كقوله فبيناه يشري رحله
قال قائل لمن جمل رخو الملاط نجيب وقوله دار لسعدى اذه من هواكا
وسكنها قيس واسد ولسد همّا همدان قال وان لساني شهدة يشتفى بها
وهو على من صبه الله علقم ثم لما فرغوا من وضع المرفوع شرعوا في وضع

علقم

المنصوب لان النصب علامة الفضلات بلا واسطة والجر علامتها بواسطة فاداو
لمتصل المنصوب لتقدمه على منفصله وشركوا بينه وبين المجرور كما يجي بعد فوضعوا
للمتكلم ياء اما ساكنة او مفتوحة كما ذكرنا في باب الاضافة ويا للمتكلم مع غيره
كما كان في متصل المرفوع والكاف للمخاطب مثل التاء في التصرف نحو كَ كما كم
كِ كما كنّ وبعض العرب يلحق لكاف المذكر اذا اتصلت بهاء الضمير الفا
وبكاف المؤنث ياء حكى سيبويه اعطيكاه اعطيكيه تشبيها للكاف بالهاء
نحو اعطيتهاه واعطيتهوه قال ابو علي وقد يلحق التاء بالمؤنث مع الهاء ياء
رميتيه فقصدت وما اخطات الرمية وربما كسرت الكاف في التثنية والجمع
بعد ياء ساكنة او كسرة تشبيها لها بالهاء نحو بكما وبكم وبكن وعليكما وعليكم و
عليكن والكلام في حذف واو عليكموا واسكان الميم كما مضى في نحو ضربتم
ولما ارادوا وضع المتصل الغايب من هذا القسم اختصروا وعدوه من المرفوع
المنفصل الغايب فحذفوا حركة الواو والياء من هو وهي واقلبوا ما هي
الفا فصار ها لان ضمير المذكر اذا ولي الكسر قلبت واوه ياء نحو بهي لما
مذكره فخافوا التباس المؤنث بالمذكر وحركة هاء المذكر ضمة الا ان يكون قبلها
ياء او كسرة فان كان احدهما قبلها فاهل الحجاز يضمونها ويقولون بهو
ولديهو وغيرهم يكسرون ها وعليه ان الهاء حرف خفيف فهو اذن حاجز
غير حصين فكان الواو الساكنة وليت الكسرة او الياء فقلبت ياء وكسرت
الهاء لاجل الياء بعدها وان كان الساكن غير الياء فضم الهاء متفق عليه الا
ما حكى ابو علي ان ناسا من بكر بن وائل يكسرونها في الواحد والمثنى والمجموع
نحو منه ومنهما ومنهم ومنهن اتباعا هذا هو الكلام في حركة الهاء واما الكلام
في اشباع حركتها وتركه فنقول ننظر في هاء المذكر فان وليت المتحرك اشبعت
حركتها نحو بهي وله وضربهو وعلاهو فتولد من الضم واو ومن الكسرة ياء
وهو افصح وكلاب يجوزون حذف الوصل اي الواو والياء بعد المتحرك
اجراء مع الفارضة الهاء وكسرتها نحو به وغلامه ويجوزون تسكين الهاء
ايضا كقوله فبت لدى البيت العتيق اريغه ومطواي مشتاقان له ارقان
وغيرهم يجوزون في الشعر اختلاس الحركة وحذفها لضرورة الشعر لا اختيارا وان
وليت هاء المذكر ساكنا حذف لين كان الساكن كعلمه او غيره كمنه فالمختار
اختلاس الحركة اعني ترك الوصل لان الهاء حرف خفي كما قلنا فكانه التقى
ساكنان وابن كثير يصل مطلقا نحو علمهي ومنهو وفيه نحو ما فعلى هذا يجي في هاء

المذكر الذي بعد الكسرة او الياء باعتبار ضمها وكسرها واختلاسها ووصلها
اربع لغات والكسر اكثر واشهر الاولى كسر الهاء من غير ياء بعدها وهو بعد
الياء اكثر منه بعد الكسر لان في الاول شبه التقاء الساكنين والثانية كسرها
مع وصلها بياء نحو بهي وعليهي وهو بعد الكسر اشهر منه بعد الياء لما ذكرنا
الثالثة ضم الهاء بلا واو نحو عليه وبه الرابعة ضم الهاء مع الواو نحو عليهو و
بهو وحكى فيها اذا كانت بعد الكسرة لغة خامسة وهي اشمام كسر الهاء شيئا
من الضمة بلا وصل وان حذف قبل هاء المذكر حرف لين جزما نحو يرضه و
لم يصله او وقفا نحو فالقه واغزه جاز اشباع حركة الهاء اعتبارا بالمتحرك قبلها
في اللفظ وجاز اختلاسها اعتبارا بالساكن المحذوف قبلها حذفا عارضا
وجاز اسكان الهاء اجراء للوصل مجرى الوقف وقد قرئ بها كلها في الكتاب
العزيز واما الهاء في المثنى والجمعين فان كان قبلها فتحة او ضمة ففي مضمومة
لا غير نحو لهما وعلامهم وان كان الف او واو او ساكن صحيح فكذلك الا
ما حكى ابو علي من نحو منهما منهم واضربهما واضربهم على ما مضى للاتباع وعد
الحاجز غير حصين لسكونه وان كان قبلها كسرة او ياء فمن قال في الواحد بهو
وعليهو وهم اهل الحجاز قال في المثنى والجمعين ايضا بضم الهاء نحو ان
علاميهما وعلاميهم وعلاميهن ولعلاميهما ولعلاميهم ولعلاميهن وحمزة يخص
بالضم في جمع المذكر ثلث كلمات عليهم واليهم ولديهم قيل ذلك لكون الياء
فيها بدلا من الالف فاعطي الياء حكم اصلها وقد جاء علاه ولداه والاه
على الاصل وكان يجب على هذا التعليل ان يضم في الواحد والمثنى وجمع المؤنث
عليه عليهما عليهن ولم يضم ولعل ذلك لاتباع الاثر وغير اهل الحجاز يكسرون
الهاء في المثنى والجمعين مطلقا كما في الواحد وهو الاشهر عند الكل في حركة
الهاء واما ميم الجمع التي بعد الهاء المكسورة فلا تخلو من ان تقف عليها
او لا فان وقفت عليها فلا بد من تسكين الميم بعد حذف صلتها وكذلك جميع
الضمائر تحذف صلاتها في الوقف نحو ضربه وبه وبكم الا الالف في نحو
ضربتها وبها وان لم تقف عليها فلا تخلو من ان يكون بعدها متحرك
او ساكن فان كان بعدها ساكن فكسر الميم لاتباع كسر الهاء ولالتقاء
الساكنين اقيس نحو من دونهم امراتين وعليهم الذلة على قراءة ابي
عمرو وباقي القراء على ضم الميم نظرا الى الاصل وان كان بعدها متحرك
فالاسكان اشهر نحو عليهم غير المغضوب عليهم وبعضهم يشبع ضم الميم نحو

علیهمو لقراءة ابن کثیر واشباع الکسر فیه فی مثله اقیس للاتباع فصار للمیم بعد
الهاء المکسورة خمسة احوال حالتان قبل الساکن الضم والکسر کلاهما مع اختلاس
ای حرکة الوصل وثلث قبل المتحرک السکون واشباع الضم واشباع الکسر
وان کان المیم بعد الهاء المضمومة فی نحو بهم وعلیهم فی لغة اهل الحجاز وفی نحو
علامهم ولهم وکعاسهم علی ما هو متفق علیه وفی نحو منهم علی الاشهر وکذا فی انتم و
ضربتم وعلاکم ولها ایضا خمسة احوال حالتان قبل الساکن الضم وهو الاقیس
والاشهر للاتباع والنظر الی الاصل والکسر نظرا الی الساکنین وهو فی غایة القلة
ومنعه ابو علی وثلث قبل المتحرک الاولی الاسکان وهو الاشهر الثالثة اصلها
ووصلها بواو نحو علیهمو لوا والثالثة وهی مختصة بمیم قبلها ها کسرة او یاء
کسر المیم ووصلها بیاء نحو علیهمی وبهمی فکسر المیم لمجانسة الهاء والکسرة قبل
الهاء وقلب الواو یاء لاجل کسر المیم ومنعها ایضا ابو علی ثم لما عرفوا
من وضع المنصوب المتصل اخذوا فی وضع المنصوب المنفصل فجاؤا
بما مثلوا لصیغة ضمیر المنصوب المتصل واختلف النحاة فقال سیبویه
والخلیل والاخفش والمازنی وابو علی ان الاسم المضمر هو ایا الا ان
سیبویه قال ما یتصل به بعده حرف یدل علی احوال المرجوع الیه من التکلم
والغیبة والخطاب لما کان ایا مشترکا کما هو مذهب البصریین فی التاء
التی بعد ان فی انت وانت وانتما وانتم وانتن وقد مضی وقال الخلیل
والاخفش والمازنی ما یتصل به اسماء اضیف الیها ایا لقولهم فایاه
وایا الشواب وضعیف لان الضمائر لا تضاف وقال الزجاج والسیرافی
ایا اسم ظاهر مضاف الی المضمرات کان ایاک بمعنی نفسک وقال
قوم من الکوفیین ایاک وایاه وایای اسماء بکمالها وهو ضعیف اذ
لیس فی الاسماء الظاهرة ولا المضمرة ما یختلف آخره کافا وهاء ویاء
وقال بعض الکوفیین وابن کیسان من البصریین لان الضمائر هی اللاحقة
بایا وایا عماد لها لتصیر بسببها منفصلة ولیس هذا القول ببعید
من الصواب کما قدمنا فی انت وقد یفتح همزة ایا وقد یبدل الهمزة
مفتوحة او مکسورة هاء ثم حملوا ضمیر المجرور علی المنصوب لان
المجرور مفعول لکن بواسطة وحملوه علی لفظ المنصوب المتصل
لوجوب کون المجرور متصلا علی ما مضی فضمیر المجرور مثل ضمیر المنصوب
المتصل سواء قوله فالمرفوع المتصل خاصة لیس فی الماضی للغایب

والغایبة وفی المضارع للمتکلم مطلقا والمخاطب والغایب والغایبة وفی الصفة
مطلقا ● اعلم انه لا یستتر من المضمرات الا المرفوع لان المنصوب والمجرور فضلة
لانهما مفعولان والمرفوع فاعل وهو کجزء الفعل فجوزوا فی باب الضمائر المتصلة التی
وضعها للاختصار استتار الفاعل لان الفاعل وخاصة الضمیر المتصل کجزء الفعل
فاکتفوا بلفظ الفعل کما تحذف فی آخر الکلمة المشهورة شیء ویکون فیما ابقی دلیل
علی ما مضی فی الترخیم وعلة استتاره فیما لیس فیه قد مضت ولا یظهر اصلا الضمیر المتصل
فی غایب الماضی وغایبته وفی المضارع فی افعل ونفعل وتفعل ویفعل مخاطبه و
غایبه وافعل وفی جمیع الصفات واسماء الافعال والظروف وفی خمسة منها لا
یظهر الفاعل الا ظاهرا ولا مضمرا وهی افعل ونفعل وتفعل مخاطبا وافعل امرا
واسم فعل الامر مطلقا ای فی الواحد والمثنی والمجموع وما یظهر فی نحو اسکن
انت وزوجک الجنة تاکید للمستتر لا فاعل بدلیل انک لا تقول لا افعل الا انا
ولا تفعل الا انت وفی فعل وفعلت ویفعل وتفعل للغایبة یظهر الفاعل
المظهر والضمیر المنفصل نحو ضرب زید وما ضربت الا هی ویضرب هند وما
یضرب الا هی وکذا فی الصفة المفردة نحو اقائم الزیدان وما قائم هنا و
کذا فی الظرف عند ابی علی اذا اعتمد نحو افی الدار زید وما فی الدار هو وکذا
فی اسم الفعل اذا کان جرا یظهر الفاعل الظاهر والمنفصل نحو هیهات
زید وهیهات هو قوله ولا یسوغ المنفصل الا لتعذر المتصل وذلک
بالتقدیم علی عامله او بالفصل لغرض او بکون العامل معنویا او حرفا والضمیر
مرفوع او بکونه مسندا الیه صفة جرت علی غیر من هی له نحو ایاک ضربت وما
ضربک الا انا وایاک والشر وانا زید وما انت قائما وهند زید ضاربته
اعلم ان اصل الضمائر المتصل المستتر لانه اخصرها ثم المتصل البارز عند خوف
اللبس بالاستتار لکونه اخصر من المنفصل ثم المنفصل عند تعذر الاتصال
فلا یقال ضرب انا لان ضربت مثله معنی واخصر منه لفظا اقول الضمیر
المرفوع والضمیر المنصوب یصلحان لکما لان یکونا متصلین ومنفصلین دون
الضمیر المجرور فلنذکر مواقعها فنقول ان الاصل فی المتصلین المرفوع و
المنصوب ان یتصلا بالفعل لان المتصل کما مر کالجزء الاخیر من الکلمة التی بها
وکون الشیء کالجزء لکلمة انما یتم اذا کانت مقتضیة له بالاضافة ومن حیث المدلول
والفعل مقتضی للمرفوع لذلک ومن ثم لا یخ فعل منه فصح ان یجعل الضمیر المرفوع
به کالجزء الاخیر منه واما سائر ما یرفع فهو اما ابتداء عند البصریین ولا یصح الاتصال

المرفوع به لان المتصل كالجزء من الكلمة المتقدمة والابتداء معنى ليس لكلمة واما
مبتدا وخبر على ما اخترنا في اول الكتاب فالمبتدا اسم والاسم في اقتضائه المرفوع
كالفعل اذ ليس كل اسم رافعا والخبر اما اسم او جملة وليس المرفوع ايضا من لوازم
احدهما واما ما الحجازية فليست ايضا كالفعل في طلب المرفوع لانه حرف
نفي ودخوله على الفعل اولى واحسن ثم كان النصب فيما زيدا ضربته اولى من
الرفع وايضا عملها الرفع بالمشابهة لا بالاصالة واما ان واخواتها فالاسم
المرفوع بها لا يجوز اتصاله بها لما عرفت نحو ان زيدا انت لما عرفت
فلم يكن المضمر المرفوع بهذه الاشياء الا منفصلا واما اسم الفاعل واسم
المفعول والصفة المشبهة او المصدر او اسم الفعل او الظرف او الجار والمجرور
وهي ايضا لا ترفع بالذات بل بالحمل على الفعل ويتصل المرفوع من هذه الاشياء
لغير المصدر لكن بشرط الاستتار كما يجيء وكذا نقول الفعل هو المقتضي للمنصوب
بالاصالة وسائر ما ينصب الضمائر وهو ان واخواتها وما الحجازية نحو ما زيد اياك
واسم الفاعل واسم المفعول والمصدر واسم الفعل انما ينصب لمشابهته
الفعل والحمل عليه فكان حق المنصوب ايضا ان لا يتصل الا بالفعل و
الاسماء المشبهة له كالمرفوع لطلب الفعل له بالذات والبواقي بالحمل عليه
لكنه لما جاز في الاصل اي الفعل ان تتصل به مع استغنائه عنه لكونه فضلة جاز
اتصاله بغير الفعل ايضا اذا شابهه كما يجيء فاذا تقرر هذا فنقول الضمير المرفوع
والمنصوب اما ان يعمل فيهما الفعل او غيره ففي الاول يجب اتصاله بعامله
الا في ثلثة مواضع الاول اذا تقدم على عامله ولا يكون الا منصوبا نحو اياك
نعبد الثاني اذا كان العامل محذوفا نحو قولك ان اياه ضربته وان انت ضربت
ونحو اياه لمن قال من اضرب وقد مر في باب التحذير ان اياك والاسد
من باب تقديم المفعول على ناصبه وانما لزم الانفصال في الموضعين لانه
لا يمكن ان يكون كالجزء الاخير من العامل المحذوف او المؤخر الثالث اذا
فصل عن عامله لغرض لا يتم الا بالفصل وذلك في مواضع منها ان يكون
مابعد اما تاكيدا نحو اسكن انت وزوجك الجنة ولقيتك اياك او بدلا كقولك
بعد ذكر لفظة اخيك لقيت زيدا اياه او عطف نسق نحو جاءني زيد وانت
ولا يقع الضمير وصفا كما تقدم ومنها ان يقع بعد الا نحو ما ضربت الا اياك
وما ضرب الا انا واما قوله وما علي اذا ما كنت جارتنا الا يجاورنا الاك
ديار ففي ضرورة ولا يقاس عليه وكذا اذا وقع بعد معنى الا كقوله كانا يوم قري

اما الفصل اما ومنها ان يلي اما نحو جاءني اما انت او زيد ورايت اما اياك
او عمرا والغرض منها افادة الشك من اول الامر ومنها ان يكون ثاني مفعولي
علمت او اعطيت ويورث اتصال الضمير اللبس بالمفعول الاول كما اذا اخرت
عن المفعول الثاني في علمت زيدا اياك واعطيت زيدا عمرا قلت الذي علمت
زيدا اياه ابوك والذي اعطيت زيدا اياه عمرو ولا يجوز ان يقول الذي علمته زيدا
ولا الذي اعطيته زيدا لانه يلتبس المفعول الثاني بالاول فاما ان لم يلتبس فالاتصال
في باب اعطيت اولى والانفصال في باب علمت كما اذا اخرت عن المفعول الثاني
في اعطيت زيدا درهما فقولك الذي اعطيته زيدا درهم اولى من قولك الذي
اعطيت زيدا اياه درهم لانك تقدر على المتصل بلا مانع من فساد اللفظ والمعنى
ومن يجوز المنفصل فتوطئة لازالة اللبس في المفعولين اللذين يحصل فيهما اللبس
بالاتصال نحو اعطيت زيدا درهما عمرا واذا اخرت عن الثاني في علمت زيدا
قائما فقولك الذي علمت زيدا اياه قائم اولى من قولك الذي علمته زيدا قائم
وذلك لتوطئة المذكورة ولرعاية اصل المفعول الثاني اذ المفعول فيه في
الاصل لم يجب انفصاله عنه كما في كنت اياه على ما يجيء وان كان الضمير مع غير
الفعل فاما ان يكون مرفوعا او منصوبا فالمرفوع لا يكون الا منفصلا اذا
كان مبتدا او خبرا او خبر ان واخواتها او اسم ما الحجازية واذا ارتفع باسم الفاعل
او المفعول او الصفة المشبهة او اسم الفعل او الظرف او الجار والمجرور فان
فصل عن عامله لغرض لا يتم الا بالفصل كما ذكرنا في الفعل وجب انفصاله نحو
زيد قائم اخوه وانت وضارب انا هو او اخوك وهيهات زيد وانت و
مثله الضمير البارز بعد الصفة اذا جرت على غير ما هي له فانه بالبدل للضمير
المستكن فيها لا فاعلها كما في اسكن انت وزوجك الجنة وذلك لانك تقول
مطردا نحو الزيدون ضاربوهم والزيدان الهندان ضاربا هما وقد عرفت ضعف
نحو جاءني رجل قاعدون غلمانه وقال الزمخشري في احاجيه بل يقول ضاربهم
نحن وضاربهما نحن فان ثبت ذلك فهو فاعل كما قيل وكذا يجب انفصال
الضمير المرفوع بالصفة والظرف اذا كانا مع المرفوع جملتين وذلك اذا
اعتمدا على همزة الاستفهام او حرف النفي نحو اقائم انتما وما قدامك هما
وافي الدار انتما عند ابي علي وذلك لانه لا يعرض لهما اذن كونهما مع مرفوعهما
جملتين فاعلين للمرفوع لكونه احد جزئي الجملة فاظهر اذن الى فرقا بينه كاسا
احد جزئي الجملة وبينه اذا لم يكن كذلك بخلاف اسم الفعل فان الضمير فيه احد جزئي

الجملة ابدا فلم يحتج الى الفرق فاطرد استكنان الضمير فيه على ما هو عليه في الفعل
كما يجيء فان لم ينفصل الضمير عن عامله ولم يرتفع بالصفة والظرف المعتمدين على
ما مر وجب اتصال المرفوع بها لكون اسم الفاعل واسم المفعول والصفة
المشبهة واسم الفعل والظرف واقعة سادة مسد الفعل من غير حاجة الى
ضميمة كما احتاج المصدر في تقديره بالفعل الى ان لكن لا يكون هذا المتصل في هذه
الاشياء الا مستكنا لكونها اضعف من الفعل في اقتضاء المرفوع اذ هي فرع
عليه في ذلك فلم يجعل المرفوع بها كالجزء من اجزائها في الظاهر كما جعل في الاصل
الذي هو الفعل كذلك واما الضمير المرفوع بالمصدر فلا يكون الا منفصلا
وان وليه بلا فصل لانه لا يقدر بالفعل الا مع ضميمة ان يقول اعجبني ضرب انت زيدا
اذا لم يضف والاضافة اكثر لان الكلام بها اخف واعجبني الضرب انت زيدا
هذا كله في الضمير المرفوع مع غير الفعل واذا كان الضمير المنصوب مع غيره فان كان
العامل حرفا وجب انفصاله عن المنصوب وضعا كما الحجازية نحو ما زيد اياك و
فصل بينهما لغرض لا يتم الا بالفصل وجب انفصاله في ضمير الفعل نحو ما انا ضارب
الا اياك وانا ضارب ايا اياك واما زيدا وانا ضاربك اياك وان لم يكن
لذلك فلا يخلو ان يكون الناصب حرفا او اسم فعل ومصدرا او صفة
فالحرف يجب اتصال الضمير به نحو انك قائم وليتك قاعد وانك في الدار
ولا يقول ان في الدار اياك وكذا يجب الاتصال باسم الفعل كقوله تراكها
من ابك تراكها وتقول رويده وحيهله وحكى يونس عليكني واما وجب الا
نفصال في القسمين لما ذكرنا ان المنفصل لا يجيء الا عند تعذر المتصل وجاز
ايضا الانفصال في القسمين فما اتصل به الكاف من اسماء الافعال نحو رويد
كه دونك اياه وعليكه وعليك اياه لشبهها بنحو اعطاك اياه كما يجيء وان لم
يكن الكاف ذاك الكاف واما المصدر فان كان منونا لم يتصل المنصوب
مع التنوين للتضاد بين التنوين الدال على تمام الكلمة والضمير المتصل الدال على عدمها
تقول اعجبني ضرب اياك والاضافة اكثر ولا يمتنع على ما هو مذهب الاخفش
في نحو ضاربك وضارباك وضاربوك ان يكون حذف التنوين في نحو ضربك
ايضا للمعاقبة له للاضافة فيكون الضمير منصوبا كما مر في باب الاضافة وان كان
المصدر ذا لام فالاشهر انفصال الضمير بعده نحو اعجبني الضرب اياك لمعاقبة
الالف واللام للتنوين في تمام الكلمة به وجوز الاخفش الضربك والضمير منصوب
واما اسماء الفاعل والمفعول ففي اتصال الضمير المنصوب بهما منونين كانا او

لا خلاف كما مضى في باب الاضافة واتصاله بهما اولى من اتصاله بالمصدر لكون
مشابهتهما للفعل اكثر من مشابهة المصدر له تقول ضاربك وضارب اياك و
الضاربك والضارب اياك والمعطي اياك والمعطاك ومعطي اياك ومعطاك
واما الظرف والجار والمجرور فلكونهما قائمين مقام الفعل اللازم لا يجيء بعدهما
ضمير منصوب بهما ولنعد الى شرح ما يحتاج الى الشرح من كلام المص قوله او
بالفصل لغرض احتراز عن نحو ضرب زيدا اياك فانه لا يجوز ذلك مع وجود الفصل
وذلك لان الفصل لا غرض فيه اذ قولك ضربك زيد بمعناه فان قلت اليس
ذكر الفاعل قبل المفعول مفيدا ان ذكر المفعول ليس باهم ولو ذكرت المفعول قبل
الفاعل افاد ان ذكر المفعول اهم قلت تقديم المفعول على المفعول لا يفيد ذلك
بل قد يكون ذلك لاتساع الكلام على ان تقديم المفعول على الفعل يفيد كونه
اهم والاولى ان يقال انه يفيد القصر كقوله تعالى بل الله فاعبد اي لا يفيد الا
الله وكذا تقول في المفعول المطلق ضربته زيدا ولا تقول اي ضربت زيدا
ضربا ولا تقول ضربت زيدا اياه وكذا تقول يوم الجمعة لقيته زيدا ولا تقول
لقيت زيدا اياه واما نحو [illegible] باسم الارض فضرورة قوله او بكونه مسندا
اليه صفة جرت على غير من هي له قد ذكرنا انه ليس بمسند اليه الصفة بل هو تاكيد
للمسند اليه ثم تقول انما ابرز هذا الضمير تاكيدا اذا جرت الصفة على غير ما هي له
ونعني بالصفة اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة ونعني بالجري ان يكون
نعتا نحو مررت بهند برجل ضاربته هي او حالا نحو قولك جاءني زيد ضاربته
اسما او صلة نحو الضاربه انت زيد او خبرا نحو زيد هند ضاربها هو فتقول اذا
اختلف ما جرى عليه متحمل الضمير المؤكد وما هو له في الافراد او فرعه نحو التثنية
والجمع وفي التذكير او فرعه اي التانيث فلا لبس سواء كان المتحمل للضمير صفة نحو
زيد هند ضاربها هو او فعلا نحو زيد هند يضربها هو فلو لم يات بالضمير في ضاربها ايضا علم
ان الضارب لزيد لا لهند فان اتفقا في العدة اتصافا فاللبس حاصل فعلا كان
المتحمل او صفة ولا يرتفع ذلك اللبس الا بالاتيان بالمنفصل نحو زيد عمرو ضاربه
هو او ضربه هو والزيدان العمران ضارباهما هما او نصراهما هما وكذا
في المؤنث والجمعين وان اختلفا في العدة والخطاب والتكلم فاللبس منتف
في جميع الافعال نحو انا زيد ضربته او اضربه والزيدان نحن ضربناهما او نضربهما
وهند انا ضربتني او تضربني الا في غائبة المضارع مع المخاطب وفي غائبة
مع المخاطبين نحو انت هند تضربها او هند انت تضربك وانتما الهندان

اسما لهما لکما فان اللبس حاصل ههنا ويرتفع بابراز الضمير واما الصفة فاللبس
حاصل في جميعها مع الاختلاف المذكور ويرتفع بابراز الضمير نحو انا زيد
ضاربه انا ونحن الزيدان ضاربا نحن والزيدون نحن ضاربوهم وتقول
المونث انا هند ضاربتها انا فلما وقع الالباس بالمنفصل اللبس في هذه الصور
طرد الالباس به عند البصريين في صورة الصفة الثلث اعني اذا كان اللبس و
يرتفع بالضمير واذا كان ولم يرتفع واذا لم يكن واما الكوفيون فاجازوا
ترك التاكيد بالمنفصل بالصفة ان امن اللبس نحو هند زيد ضاربته قال وان
امرا اسرى اليك ودونه من الارض موماة وبيدا سملق لمحقوقة ان تستجيبي
لصوته وان تعلمي ان المعان موفق وكذا اذا لم يرتفع اللبس بالضمير ولا بعد
في مذهبهم واما الفعل فقد اتفقوا كلهم على انه لا يجب تاكيد ضميره التبس او
لم يلتبس لان التاكيد فيه لا يرفع اللبس الا في اربعة مواضع فقط كما ذكرنا
وهي انت هند تضربها واسما الهندان تضربانهما وهذان تضربك والهندان
انتما تضربانكما بخلاف الصفة فان رفع اللبس بالتاكيد حاصل فيها وكل موضع
اختلف فيه من جرت عليه ومن هي له علمه وخطابا وتكلما فان قلت ضمير الفعول
مع هذا الاختلاف رافع اللبس ففي نحو قولك انا زيد ضاربه بالهاء يعرف
ان ضاربا مسند الى انا اذ لو كان مسندا الى زيد لقلت انا زيد ضاربي فلم لم يكتفوا
في رفع اللبس بهذا الضمير قلت لما كان هذا الضمير لم يوت به لمجرد رفع اللبس
وكان مما يجوز حذفه خيف الالتباس على تقدير حذفه فالى بالضمير لا يجوز
حذفه لمجرد رفع اللبس **قوله** واذا اجتمع ضميران وليس احدهما مرفوعا
فان كان احدهما اعرف وقدمته فلك الخيار في الثاني نحو اعطيته وضربكه
والا فهو منفصل نحو اعطيته اياك واياه اذا ولي ضميران عاملا خاليا من
موانع اتصال الضمير المذكورة فان كان احدهما مرفوعا متصلا فالواجب
تقدمه على المنصوب لما تقرر من كون المتصل المرفوع متوغلا في الاتصال
وكالجزء من الفعل حتى سكن له لام الكلمة وكل ضمير ولي ذلك المرفوع فلا بد من
كونه متصلا سواء كان اعرف من ذلك المرفوع نحو ضربني او لا نحو ضربتك
وقد عرفت ان الاعرف هو المتكلم ثم المخاطب ثم الغايب وانما وجب اتصال
الثاني لكونه كالمتصل بنفس العامل لان المرفوع المتصل كالجزء من رافعه
على ما مر وان ولي العامل المذكور منصوب متصل بلا مرفوع قبله نحو اعطاني
زيد او جاء المنصوب المتصل بعد ضمير مرفوع نحو اعطيتنيك فالضمير الذي يلي

ذلك المنصوب اما ان يكون انقص مرتبة منه في التعريف او اعرف او مساويا
فالاول يجب اتصاله عند سيبويه وغير سيبويه جوز الاتصال والانفصال نحو
اعطاكه زيد واعطاك اياه زيد واعطيتكه واعطيتك اياه وكذا خلتكه
وخلتك اياه وجه اتصاله ان المتصل الاول اشرف منه بسبب كونه اعرف
فلا عصا منه على الثاني بتعلقه بما هو اشرف منه وضرورته من جملته بالاتصال
ووجه انفصاله ان المتصل الاول فضلة ليس اتصاله كاتصال المرفوع والانفصال
في باب خلت اولى منه في باب اعطيت لان المفعول الاول في باب
اعطيت فاعل من حيث المعنى كما مضى في باب ما لم يسم فاعله وكان الثاني
المتصل بضمير الفاعل وفي مفعولي خلت بعد ان كانا المبتدا والخبر اللذين حقهما
الانفصال وقد وجب اتصال اولهما لقربه من الفعل ولي فالاولى في الثاني
الانفصال رعاية للاصل والثاني ان الاعرف يجب انفصاله عند سيبويه
وحكى سيبويه عن النحاة تجويز الاتصال ايضا نحو اعطاهوك واعطاهاني
قال انما هو شيء قاسوه ولم تتكلم به العرب فوضعوا الحروف غير موضعها
واستجاد المبرد مذهب النحاة وانما لم يجيء في الثاني الاتصال ههنا مع
ان الثاني اشرف من الاول لكونه اعرف فبالغ من كونه متعلقا بما هو
ادون منه والذي جوز ذلك قياسا لاسيما نظرا الى مجرد كون الاول
متصلا واما الثالث اعني المساوي للمتصل المنصوب فنقول ان كانا
غايبين نحو اعطاهوها واعطاهاه قال سيبويه جاز الاتصال وهو
عربي لكنه بالكسر في كلامهم بل الاكثر انفصال الثاني وان لم يكونا غايبين فالمبرد
يجيز اتصال الثاني ويستحسنه قياسا على الغايبين ومنعه سيبويه والزم النحاة
القائلين بجواز اعطاهوك واعطاهماني بجواز حسبتني اي حسبتني نفسي وهذا
دليل على انهم لا يقولون به وانما كان الانفصال ههنا ايضا المشهور لانه
بالفة الثاني من ان يتعلق بما هو مثله ولم يضر من ثمه ودلوله وانما جاز ذلك
في الغايبين لرجوع كل واحد منهما الى غير ما يرجع اليه الاخر بخلاف المخاطبين
والمتكلمين اذ يستقبح اجتماع المثلين لفظا ومعنى وانما لم يجز في التابع نحو
ضربهوه ضربهوه كما جاز اعطاهوه لان طلب الفعل المتعدي للمفعول
ضروري من حيث المعنى بخلاف طلبه للتاكيد فلما كان حدبه للمفعول اشد
كان اتصاله اليق من اتصال التاكيد هذا الكلام في الضميرين بعد الفعل اما اذا
كانا بعد الاسم والاول منهما مرفوع متصل ولا يكون الا مستترا كما مر نحو زيد

الأولى

ضاربك فقد ذكرنا قبل انه يجوز اتصال الثاني وانفصاله ايضا نحو ضارب
اياك وان كان مجرورا فان كان الثاني منصوبا وكما اذا كانا بعد الفعل
وكلاهما منصوب اي سطر الثاني بل هو الفصيح تعريفا او ازدياد
مساواة وتقول في الانقص ضربكها وضربك اياها قال فلا تطمع ابيت اللعن فيها
ومنعكها بشيء يستطاع وكذا اسم الفاعل نحو اعطيكها ويجوز منعك اياها
ومعطيك اياها فهو مثل اعطيتكه واعطيتك اياه الا ان الانفصال
فيما ولي الضمير المجرور اولى من الانفصال فيما ولي الضمير المنصوب لان الفعل
اقعد في اتصال الضمير به من المصدر واسم الفعل لانه يطلب الفاعل
والمفعول لذاته وهي لمشابهته وكذا الاشد الاتصال في الثاني فيهما اذا
كان ازيد او مساويا او البارز المتصل المرفوع لا يتصل الا بالفعل كما
ذكرنا نحو ضربتك هو وضربك انا وضربه هو ولا يكون الاول منهما منصوبا
الا عند هشام والاخفش كما مر في باب الاضافة في نحو ضاربك فحكم الضمير الذي
يليه عندهما حكم الضمير الذي يلي المجرور قوله وليس احدهما مرفوعا لانه ان كان
مرفوعا وجب تقديمه واتصال الثاني كما تقدم سواء كان الاول اعرف او لا
قوله فان كان احدهما اعرف انما قال ذلك لانه ان لم يكن احدهما اعرف
ولم يكن احدهما مرفوعا وجب انفصال الثاني نحو اعطاك اياك و
ضربني اياي وقوله وقدمته اي قدمت الاعرف لانه اذا كان احدهما
اعرف واخرته وليس احدهما مرفوعا وجب ايضا انفصال الثاني نحو
اعطاه اياك فاذا اجتمعت الشروط الثلثة وهي ان لا يكون احدهما
مرفوعا وان يكون احدهما اعرف وان يكون الاعرف مقدما
كان لك الخيار في الثاني وعلل جميع ذلك مفهومة مما قدمنا قوله
والا فهو منفصل اي وان لم يكن احدهما اعرف كاعطاك اياك
او كان اعرف لكن ليس بمقدم كاعطاك اياي واعطاه اياك
والثاني منفصل كما رايت قوله والمختار في خبر كان الانفصال
والاكثر لولا انت الى اخرها وعسيت الى اخرها وجاء لولاك و
عساك الى اخرهما انما كان المختار في خبر كان واخواتها الانفصال
لان اسمها في الحقيقة ليس فاعلا حتى يكون كالجزء من عامله بل الفاعل
في الحقيقة مضمون الجملة لان الكائن في قولك كان زيد قائما
قيام زيد كما يجيء في الافعال الناقصة قال عمرو بن ابي ربيعة

لولا زيد

ليس كان اياه لقد حال بعدنا عن العهد والانسان قد يتغير وقال ليت هذا
الليل شهر لا نرى فيه عريبا ليس اياي واياك ولا نخشى رقيبا وقد جاء على
ما حكى سيبويه ليسي وكاني قال عددت قومي كعديد الطيس اذ ذهب القوم الكرام
ليسي وقيل لبعض العرب ان فلانا يريدك فقال عليه رجلا ليسي وقال ابو الاسود
فان لا يكنها او تكنه فانه اخوها غذته امه بلبانها ووجه الاتصال كون الاسم كالفاعل
والخبر كالمفعول وعكسه كضربته قوله والاكثر لولا انت الى اخرها يعني ان الاولى
ان يجيء بعد لولا غير المخصصة ضمير مرفوع منفصل لانه اما مبتدا او فاعل
فعل محذوف او مرتفع بلولا على ما مر في باب المبتدا فيجب على الاوجه الثلثة
الانفصال وقد يجيء بعدها الضمير المشترك بين الجر والنصب الا عند المبرد
فانه منعه وقال هو خطا والصحيح وروده وان كان قليلا كقوله لولاك هذا
العام لم احجج وقوله وكم موطن لولاي طحت كما هوى باجرامه من قلة النيق
منهوي والضمير عند سيبويه مجرور ولولا عنده حرف جر ههنا خاصة
قال ولا يبعد ان يكون لبعض الكلمات مع بعضها حال فيكون لولا الداخلة
على الضمير المذكور حرف جر مع انها غير عاملة نحو لولا زيد ولولا انت ومثل ذلك
لدن فانها تجر ما بعدها بالاضافة الا اذا وليها غدوة فانها تنصبها كما
يجيء وفي قوله نظر وذلك ان الجار اذا لم يكن زائدا كما بحسبك
فلا بد له من متعلق ولا متعلق في نحو لولاك ظاهرا ولا يصح تقديره وقال
السيرافي الجار والمجرور اي لولاك في موضع الرفع بالابتداء كما في بحسبك
درهم وفيه نظر لان ذلك انما يكون اذا كان الجار زائدا واما اذا لم يكن
زائدا فلا بد له من متعلق فيكون مفعولا لذلك المتعلق لا مبتدا وعند الاخفش
والفراء ان الضمير بعدها ضمير مجرور ناب عن المرفوع كما ناب المرفوع عن
المجرور في قولهم ما انا كانت وان رجح مذهب سيبويه بان التغيير عنده
لتغير واحد وهو تغير لولا وجعلها حرف جر بخلاف مذهب الاخفش فانه
يلزم تغيران اي تغير ضميرا رجح مذهب الاخفش بان تغير الضمائر لقيام بعضها
مقام بعض ثابت في غير هذا الباب بخلاف تغير لولا فجعلها حرف جر و
ارتكاب خلاف الاصل وان كثر اذا كان مستعملا اهون من ارتكاب
خلاف الاصل غير المستعمل وان قل ولذلك الاولى ان يجيء بعد عسى ضمير
مرفوع متصل نحو عسيت وعسيا لانه فعل بعده فاعله وقد جاء بعد عسى
الضمير المنصوب المتصل نحو عساك وفيه ثلثة مذاهب قال عسى محمول على

على لعل لتقاربهما معنى لان معناهما الطمع والاشفاق لقول عساك ان تفعل كذا
حملا على لعل في اسمه فنصبه به وبقي خبره مقرونا بان كما كان في الاصل
اعني في نحو عسى زيد ان يخرج ان يكون الخبر من وجه محمولا على خبر لعل وهو كونه
في محل الرفع ومن وجه يبقى على اصله وهو على قرانه بان لان حق خبر لعل ان
يكون اسما صريحا او فعلا بغير ان لان خبر لعل في الاصل خبر المبتدا ولا
يقال انا ان تفعل واقران المضارع بان في عساك ان تفعل لا يناسب
خبر لعل وقد يقال عساك تفعل من غير ان واستعماله اكثر من استعمال
عسى زيد يخرج وذلك لحملهم عسى على لعل في اسمه فاجروا خبره ايضا في
طرح ان مجرى خبره لكن لا يخرج بالكلية عن اصله فلا يقال عساك خارج
كما يقال لعلك خارج وربما يجي خبر لعل مضارعا مع ان حملا لها على
عسى في الخبر وحده كما حمل عسى في عساك ان تفعل في اسمه وحده على
لعل قال لعل لوما ان تلم ملمة وقال بعضهم الخبر محذوف اي لعلك
تهلك ان تلم ملمة اي لان تلم وهذا الاستعمال في لعل كثير في الشعر قليل في
النثر فعلى مذهب سيبويه عسى مغير عن اصله والضمائر جارية على القياس
معا لعبس عسى كما قال في لولاك وحمل عسى على لعل في نصب الاسم
ورفع الخبر مخصوص بكون اسمه ضميرا كما كان جر لولا عنده مختصا بالضمير
فلا يقال عسى زيدا ان تخرج اتفاقا منهم واستدل على كون الضمير منصوبا
بلحوق نون الوقاية في عساني وقال ولي نفس اقول لها اذا ما تنازعني
لعلي او عساني لان هذه النون لم تلحق الياء بعد الفعل الا اذا كانت
منصوبة وقال الاخفش عسى باق فيه على اصلها والضمائر المنصوبة بعدها
قائمة مقام المرفوع اسما لعسى وقولك ان تفعل او تفعل منصوب المحل
خبرا لها كما كان في عسيت ان تفعل وعسيت تفعل ونقل عن المبرد وجهان
في نحو عساك او عساني احدهما ان الضمير البارز منصوب بعسى
خبرها والاسم مضمر فيها مرفوع فيكون كقولهم عسى الغوير ابؤسا وهو
ضعيف من وجوه احدها ان مجي خبر عسى اسما صريحا شاذ والثاني
ان ذلك الاسم اذا جاء بعد الضمير المنصوب الفعل المضارع مع ان
او مجردا نحو عساك ان تفعل او تفعل الا ان يجعل ان تفعل بدلا
من الكاف بدل الاشتمال اي عسى الامر اياك فعلك ويكون الفعل
في عساك تفعل حالا من الكاف ويقدر اسم عسى على حسب مدلول الكلام

كما تقول في قولك عساك تطير المراد عسى الواصل اياك طائرا ويكون
المضارع بتقدير ان كما في قولهم تسمع بالمعيدي فيكون تفعل لا من الكاف
كما في عساك ان تفعل وكل هذا تكلف وايضا ليس لذلك المضمر مفسر ظاهر في
الوجهين والمسؤول ليس عنه ان الضمير المنصوب خبر قدم الى جانب الفعل فاعل به
كما في ضربك زيد والاسم اما محذوف كما في قوله يا ابتا علك او عساكا على حسب
دلالة الكلام عليه كما حذف في قولهم جاءني زيد ليس الا اي ليس الجائي الا زيدا
واما مذكور كما في قولك عساك ان تفعل بتقدير ان اقول ان اراد ان تحذف
الفاعل اضماره كما هو الظاهر في ليس فهو الوجه الاول والظاهر انه قصد الحذف
الصريح فيكون ذهب مذهب الكسائي في جواز حذف الاول كما مر في باب التنازع
ويكون موضع الفاعل المحذوف بعد الضمير المنصوب ويكون عساك ان تفعل
عنده بمنزلة قاربك الفعل كما كان عسى ان تخرج عند النحاة بمنزلة قارب الخروج
ولا يكون الاسم والخبر مبتدا وخبرا لان احدهما حدث والآخر جثة الا ان
يقدر في احدهما مضافا اي عسى حالك ان تفعل او عساك صاحب ان تفعل كما
يجي في افعال المقاربة **قوله** ونون الوقاية مع الياء لازمة في الماضي
ومع المضارع عريا عن نون الاعراب وانت مع النون ولدن وان و
اخواتها مخير وجار في ليس ومن وعن وقد وقط وعكسها لعل اعلم ان
نون الوقاية انما تدخل الفعل ليقيه من الكسر لان ما قبل ياء المتكلم يجب كسره كما
مر في باب الاضافة ولما منعوا الفعل الجر وكانت الكسرة هي اصل علامات
الجر والفتح والياء فرعا كما تبين في باب اول الكتاب كرهوا ان يوجد فيه
ما يكون في بعض الاحوال علامة الجر مبالغة في بعده من الجر ودخولها في
نحو اعطاني ويعطيني اما طردا للباب ولكون الكسر مقدرا على الالف والياء
لولا النون كما في عصاي وقاضي ودخولها مع نون الاعراب نحو تضربونني
ونون التاكيد نحو اضربنني ومع ضمير المرفوع المتصل نحو ضربتني وضربتني انما
جاز لكون نوني الاعراب والتاكيد والضمائر المذكورة كجزء الفعل ولم يحفظوا
الفعل من الكسر الذي للساكنين نحو قل ادعوا واضرب الضرب لان الكسرة
المعارضة للبناء الزم من العارضة للساكنين اذ الياء لكونها ضميرا متصلا كجزء
الكلمة وما به للكلمتين في نحو قل ادعوا مستقلة فيقول يلزم هذه النون جميع
امثلة الماضي ويلزم من المضارع ما ليس فيه نون الاعراب والذي فيه نون
الاعراب من المضارع الامثلة الخمسة تفعلان تفعلون وتفعلين فيلزم النون

غير هذه الامثلة سواء كان فيه نون الضمير نحو نصرنني او نونا التاكيد الحقيقة
والثقيلة اولا وقوله هل يبلغني دارها سدّها لعب بمحروم الشراب مصرم
نونه الاولى حقيقة والثانية نون الوقاية وانما جاز قيام نون الاعراب
مقام نون الوقاية دون نون الضمير ونوني التاكيد وان كان اجتماع
المثلين في الكل حاصلا لان نون الاعراب لا معنى له كنون الوقاية اذ
اعراب الفعل ليس لمعنى كما هو مذهب البصريين على ما مر في قسم الافعال
وكلاهما امر لفظي بخلاف نون الضمير ونوني التاكيد هذا على مذهب من
قال المحذوف نون الوقاية كالجزولي لان الثقل جاء منها لا من نون الاعراب
اما على قول سيبويه ومن ان المحذوف نون الاعراب لانها للعارضة
للحذف فالجزم والنصب ولا معنى لها فالعلة في عدم حذف نون
الضمير ونوني التاكيد ظاهرة لانها ليست معرضة للحذف ولها معنى وقد
جاء حذف نون الوقاية مع نون الضمير للضرورة قال تراه كالثغام
يعل مسكا يسوء الفاليات اذا فليني ولا يجوز ان يكون المحذوف نون
الضمير اذ الفاعل لا يحذف وقد يدغم نون الاعراب في نون الوقاية
فعلى هذا يجوز مع نون الاعراب ثلثة اوجه حذف احديهما وادغام
نون الاعراب في نون الوقاية واثباتهما بلا ادغام وقرئ قوله تعالى
اتحاجوني على الثلثة قوله ولدن حذف نون الوقاية من لدن لا
يجوز عند سيبويه والزجاج الا للضرورة وعند غيرهما السوء راجح
وليس الحذف للضرورة لتسويه في السعة وعلى كل حال كان حق لدن
ان يذكره المص اما مع الماضي او مع ليت ومن وعن لكنه تبع
الجزولي فانه قال في لدن انت مخير والفراء حملهما على ما قال لا
والحاق نون الوقاية في لدن وان لم يكن فعلا للمحافظة عن سكون
النون اللازم وانما لم يلحقوها في الى وعلى ولدى وان كان
آخرها ايضا ساكنا سكونا لازما لامنهم من انكسار ذلك الساكن
لكونه حرف علة وذلك ان ما قبل ياء المتكلم اذا كان الفا او واوا
او ياء تحركت الياء بالفتح ويبقى قبلها على سكونه كما تبين في باب
الاضافة فلذلك لم يلحقوا نون الوقاية في نحو عصاي ورحاي و
عصاي وقاضي في قاض ومسلمي في مسلمين وعشري ومسلمي في
عشرون ومسلمون او عشرين ومسلمين فان قلت وكان يجب ان

لا تلحق ايضا في نحو يدعونني واضربونني ورمانني واضربانني واضربني
واضربني وان يقولوا يدعني واضربني ورماني واضرباني واضربني قلت ذلك
اجراء لباب الفعل مجرى واحدا وحملا للفرع على الاصل لان اصل الفعل هو
الصحيح اللام الخالي من الضمائر المرفوعة المتصلة ولو لم تلحق له نون الوقاية
لدخله الكسر فحمل عليه ما لم يكن ليدخله الكسر مع عدم النون ايضا وهو المعتل
اللام والمتصل به الضمائر المذكورة قوله وان واخواتها يعني اخواتها ان وكان
ولكن واما ليت ولعل فسيجي حكمهما بعد وانما جاز الحاق نون الوقاية بان
واخواتها لمشابهتها الفعل على ما يجي في الحروف واما جواز حذفها فلان
الالحاق للمشابهة لا بالاصالة ولاجتماع الامثال في ان وان وكان ولكن
الحفف مع كثرة استعمالها قوله ويختار في ليس المشهور في ليس ان حذف
نون الوقاية لا يجوز فيه الا للضرورة لا في السعة كذا قال سيبويه وغيره قال الشاعر
عددت قومي كعديد الطيس اذ ذهب القوم الكرام ليسي وقال ابن الحاجب واهل التحقيق
خارا اذ قال ليسي اصادره وافقد بعضهم الى قوله ومن وعن وقد وقط كذا قال
الجزولي ان الاثبات فيها هو الاشهر وعند سيبويه الحذف في هذه الكلم ضرورة
لا يجوز الا في الشعر قال ايها السائل عنهم وعني لست من قيس ولا قيس مني
وقال قدني من نصر الخبيبين قدي ليس الامام بالشحيح الملحد وانما الحق
النون في هذه الكلم لما قلنا في لدن اي ليحافظ على السكون اللازم و
انما حوفظ على السكون اللازم ولم يحافظ على الفتح والضم اللازمين قال
سيبويه لعال في لدلدي ولو اضفت الكاف الجارة الى الياء لقلت
ما اسلى لان الاسم والحرف المبنيين على السكون يشابهان الفعل نحو حد
وزن وسعدان من الاسماء المتمكنة يلزمهما السكون الذي لا يدخلها فاجري
مجرى الفعل في الحاق النون قوله وعكسها لعل اي حذفها معه اولى لاجتماع
اللامات فيه وهي مشابهة للنون لقربه منها في المخرج وليس من الاولى
والاخرين الاحرف واحد اعني العين ولان من لغاتها لعن وكذا
الحذف في محل اولى من الاثبات وان كان ساكن الاخر مثل قد وقط
لكراهة لام ساكنة قبل النون ولعسر النطق بها وكليس كلب اعني ان
الاثبات معها اولى كما قال عليه رجلا ليسي وحال ليسي كقوله اذ ذهب القوم
الكرام ليسي حملا على غيره وجاز عساي حملا على لعلي والاكثر عساني ويجوز
الحاقها في اسماء الافعال لادائها معنى الفعل ويجوز تركها ايضا لانها ليست
افعالا في الاصل حكى يونس عليكني وحكى الفراء مكانكني وقوله وليس ...

الاجمال سادسوار جعلت النون للوقاية او هو ما كما ذكرنا في باب الاضافة وقد
ذكر الكوفيون في فعل التعجب اسقاط النون نحو ما اولى منك وما احسني ما احلى
قال السيرافي لست ادري عن العرب حكوا هذا ام قاسوه على مذهبهم في ما
افعل زيدا لانه اسم عندهم في الاصل **قوله** وهو وسط بين المبتدا والخبر قبل
العوامل وبعدها صيغة مرفوع منفصل مطابق للمبتدا يسمى فصلا لفصله بين
كونه نعتا وخبرا وشرطه ان يكون الخبر معرفة او افعل من كذا نحو كان زيد
هو افضل من عمرو ولا موضع له من الاعراب عند الخليل وبعض العرب
يجعله مبتدا وما بعده خبره قوله قبل العوامل نحو زيد هو القائم قوله وبعدها
اي بعد دخول العوامل المبتدا او الخبر وهي باب ظن نحو ظننته هو الكريم
وباب ان نحو انه هو الغفور الرحيم وما الحجازية نحو ما زيد هو القائم وباب كان
نحو كنت انت الرقيب عليهم قوله صيغة مرفوع لم يقل ضمير مرفوع لانه اختلف
فيه كما يجئ هل هو ضمير اولا ولا يمكن الاختلاف في انه صيغة ضمير مرفوع
قوله مطابق للمبتدا اي في الافراد وفرعه والتذكير وفرعه والحكاية والتكلم
والخطاب نحو اني انا الله وانه هو الغفور الرحيم وانك انت الغفور
وربما وقع بلفظ الغيبة بعد حاضر لقيامه مقام مضاف غايب كقوله
وكاين بالاباطح من صديق يراني لو اصبت هو المصابا اي يرى مصابي
هو المصاب قوله يسمى فصلا هذا في اصطلاح البصريين قال المتأخرون
انما سمي فصلا لانه فصل به بين كون ما بعده نعتا وكونه خبرا لانك اذا قلت
زيد القائم جاز ان يتوهم السامع كون القائم صفة فيظن الخبر مجيئا فالفصل
لتعين كونه خبرا لا صفة وقال الخليل وسيبويه يسمى فصلا لفصله الاسم الذي
قبله عما بعده بدلالته على ان ما بعده ليس من تمامه بل هو خبره ومآل المعنى
الى شيء واحد الا ان تعبيرهما احسن من تعبيرهم والكوفيون يسمونه
عمادا لكونه حافظا لما بعده حتى لا يسقط عن الخبرية كالعماد في البيت الحافظ
للسقف من السقوط فالغرض من الفصل في الاصل فصل الخبر عن النعت وكان
القياس ان لا يجئ الا بعد مبتدا بلا ناسخ او منصوب لفعل قلبت لشرط
كونه معرفة غير ضمير وكون خبره ذا اللام تعريفا صالحا لوصف المبتدا به
وذلك لانه اذا دخل على المبتدا ناسخ تميز به الخبر عن النعت لست كخاف
اعرابهما نحو كان وان او ما الحجازية لم يحتج الى الفصل واذا كان المبتدا
نكرة لم يؤت بالفصل لانه لقصد التاكيد ولا تؤكد النكرة الا بما سبق بيانه

في باب التاكيد وانما قلنا ان الفصل لقصد التاكيد لان معنى زيد هو القائم
زيد نفسه القائم لكنه ليس تاكيدا لانه يجئ بعد الظاهر والضمير ولا يؤكد الظاهر
بالضمير فلا يقال مررت بزيد هو نفسه وايضا تدخل عليه اللام نحو قوله تعالى
انك لانت الحليم ولا يقال ان زيدا لنفسه قائم وقد يجمع بين النفس والتاكيد
بالضمير لاختلاف لفظهما فيقال ضربته هو نفسه وضربته اناه نفسه فيكون مثله
قوله تعالى فسجد الملائكة كلهم اجمعون ولا يقال عند سيبويه ضربته هو هو
ولا ضربته هو اناه لاجتماع ضميرين بمعنى واحد واجاز الخليل مع اختلاف
الضميرين لفظا نحو ضربته هو اناه ووافق سيبويه في منع المتفقين ولم
يجوز سيبويه بناء على ذلك ظننته هو اناه القائم وان جعلت ولهما فصلا
والثاني تاكيدا لان الفصل كالتاكيد من حيث المعنى كما مر قال فان فصلت
بين الفصل والتاكيد نحو ظننته هو القائم اناه جاز لعدم الاجتماع وانما قلنا
كان حق المبتدا الذي يليه الفصل ان يكون غير ضمير لانه اذا كان ضميرا امن
التباس الخبر بالصفة لان الضمير لا يوصف وقلنا كان حق الخبر المبتدا الذي
بعد الفصل ان يكون معرفا باللام لانه اذا كان كذا افاد الحصر المقصود للتاكيد
فناسب ذلك تاكيد المبتدا بالفصل فالمبتدا المخبر عنه بذي اللام ان
كان معرفا بلام الجنس فهو مقصور على الخبر كقوله عليه السلام الكرم التقوى
والحسب المال والدين النصيحة لان المعنى كل الكرم التقوى وان لم يكن في
المبتدا لام الجنس فالخبر المعرف باللام المقصور على المبتدا سواء كان
اللام في الخبر للجنس نحو انت العزيز الحكيم اي لا عزيز الا انت فهو للمبالغة كقولك
انت الرجل كل الرجل او للعهد نحو رايت كريما وانت الكريم اي انت ذلك
الكريم لا غيرك وسواء كان اللام موصولا نحو انت القائم او زائدا داخلا
في الموصول نحو انت الذي قال كذا ثم انه اتسع في الفصل فادخل حيث لا
يلتبس بدونه ايضا وذلك عند تخالف المبتدا والخبر في الاعراب نحو
كان زيد هو القائم وما زيد هو القائم وان زيدا هو القائم وعند كون المبتدا
ضميرا نحو اني انا الغفور الرحيم وعند كون الخبر ذا اللام لا يصلح لوصف المبتدا
كقولك الدين هو النصيحة وعند كون الخبر افعل التفضيل لمشابهته ذا اللام ووجه
المشابهة كون مخصصه حرفا لعصمها افعل التفضيل معنى اعني من فهي متصلة
به ومتحدة معه كما ان مخصص ذي اللام حرف متحدة معه اي اللام ومن ثم
جاز ما يحسن بالرجل خير منك ان يفعل كذا ولكون من التفضيلية كاللام معنى

كيد

لا يجتمعان فلا يقول الافضل من زيد كما يجيء في بابه وجوز اهل المدينة مجيء الفصل
بعد النكرة في نحو ما اظن احدا هو خيرا منك قال الخليل والله انه لعظيم في
المعرفة تصيرهم اياه لغوا يعني اذا كان مستعدا في المعرفة مع انه قياسه كما
مر جماً مطلقا بالنكرة فاجاز الجزولي وقوعه بين افعلي تفصيل نحو خبر من زيد
هو افضل من عمرو وجوز بعضهم وقوعه قبل مثلك وغيرك نحو رايت زيدا
هو مثلك وهو غيرك وكذا جوز نحو رايت مثلك هو مثل زيد لكون مثلك
وغيرك في صورة المعرفة وامتناع دخول اللام عليهما وكذا جوز بعضهم
وقوعه قبل المضاف الى المعرفة نحو اني انا اخوك وجوز بعضهم وقوعه
قبل العلم نحو اني انا زيد والحق ان كل هذا دعاء ولم يثبت صحتها بنقل
من قران او كلام موثوق به ونحو قوله تعالى اني انا اخوك ليس بنص اذ
يحتمل ان يكون انا مبتدا وما بعده خبره والجملة خبر اني بلى لو ثبت في
كلام يصح الاستدلال به نحو ما اظن احدا هو خيرا منك وكان خير من
زيد هو افضل من عمرو ورايت زيدا هو مثلك او غيرك وكان مثلك
هو مثل زيد وكنت انا اخاك وظننتك انت زيدا انتصب ما بعد صيغة الضمير
المذكور في ذلك لحكمنا بكونها فصلا ولا يثبت ذلك بمجرد القياس و
العاء الضمير ليس بامر هين فينبغي ان يقتصر على موضع السماع ولم يثبت
الا بين معرفتين او بينهما ذات اللام او بين معرفة ونكرة هي افعل التفصيل
كما ذكر سيبويه واجاز المازني وقوعه قبل المضارع لمشابهته للاسم وامتناع
دخول اللام عليه مشابه الاسم المعرفة قال ولا يجوز زيد هو قال لان
الماضي لا يشابه الاسماء حتى يقال فيه كانه اسم امتنع دخول اللام
عليه مشابه الاسم وهذا الذي قاله دعوى ايضا بلا حجة وقوله تعالى ومكر
اولئك هو يبور ليس بنص في كونه فصلا لجواز كونه مبتدا ما بعده خبره و
قوله لا يجوز زيد هو قال ليس بشيء لقوله تعالى وانه هو اضحك وابكى
وانه هو امات واحيى وروي عن محمد بن مروان وهو احد قراء
المدينة هؤلاء بناتي هن اطهر لكم بالنصب وكذا روي عن سعيد بن جبير
قال ابو عمرو بن العلاء احتبى ابن مروان في لحنه يعني باتباع الفصل بين
الحال وصاحبها وقد اجاز الفصل بين الخبرين اذا كان للمبتدا
خبران معرفان باللام نحو هذا الحلو هو الحامض حتى لا يلتبس الخبر الثاني
بنعت الاول واما لا اعرف به شاهدا قطعيا ولا يتقدم الفصل مع الخبر

المتقدم نحو هو القائم زيد لانه يبهم من الباس الخبر بالصفة اذ الصفة لا يتقدم
مع الموصوف وجوزه الكسائي كما جاز نحو قوله تعالى كنت انت الرقيب مع
الامن من اللبس بهذا وانما جوزه حتى يصير مرفوع منفصل مطابق للمبتدا يكون
في صورة مبتدا ثان ما بعده خبره والجملة خبر المبتدا الاول فسمي بهذا السبب و
الكلام عن النعت لان المضمر لا يوصف وليس بمبتدا حقيقة اذ لو كان كذلك لم ينتصب
ما بعده في نحو ظننت زيدا هو القائم وكنت انت العالم ثم لما كان الغرض
من الاتيان بالفصل ما ذكرنا اعني رفع الالتباس الخبر الذي بعده بالوصف
وهذا هو معنى الحرف اعني افادة المعنى في غيره صار حرفا وانخلع عنه لباس الاسمية
فلزم صيغة معينة اعني صيغة الضمير المرفوع وان تغير ما بعده عن الرفع الى النصب
كما ذكرنا لان الحرف عديم التصرف لكنه بقي فيه تصرف واحد كان فيه حالة
الاسمية اعني كونه مفردا ومثنى ومجموعا ومذكرا ومؤنثا ومتكلما ومخاطبا
وغائبا لعدم عراقته في الحرفية ومثله كاف الخطاب في هذا التصرف لما
تجرد عن معنى الاسمية ودخله معنى الحرفية اي افادته في غيره وتلك الفائدة
كون اسم الاشارة الذي قبله مخاطبا به واحدا ومثنى او مجموعا مذكرا ومؤنثا
فانه صار حرفا مع بقاء التصرف المذكور فيه فان قلت قلنا اسماء كثيرة
مفيدة للمعنى في غيرها كاسماء الاستفهام والشرط مع بقائها على الاسمية
فهلا كان الفصل وكاف الخطاب كذلك قلت بينهما فرق وذلك ان اسماء
الاستفهام والشرط دالة على معنى في نفسها ودالة على معنى في غيرها والفصل
وكاف الخطاب الحرفية لا يدلان الا على معنى في غيره ولا يقال هو ما دل على
معنى في غيره اعلم انه انما يتعين فصلية الصيغة المذكورة اذا كانت بعد اسم
ظاهر وكان ما بعدها منصوبا نحو كان زيد هو المنطلق واذا دخلها لام الابتداء
وانتصب ما بعدها وان كانت بعد مضمر نحو انك كنت لانت الكريم وذلك لانها
اذا كانت بعد مضمر بلا لام الابتداء جاز كونها تاكيدا لذلك الضمير انه هو الغفور
الرحيم فانه قد يؤكد المتصل بالمنفصل المرفوع كما مر في باب الابتداء واما
اذا كانت بعد ظاهر وانتصب ما بعدها فانها لا يكون تاكيدا لان المظهر
لا يؤكد بالمضمر ولا يكون مبتدا لانتصاب ما بعدها وكذا اذا دخلها لام
الابتداء مع انتصاب ما بعدها فانه لا يدخل لام الابتداء على التاكيد ولا
يكون مبتدا مع نصب ما بعدها وقوله تعالى انك لانت الحليم الرشيد يحتمل
ان يكون مبتدا ولا يجوز كونه تاكيدا لاجل اللام قوله ولا موضع له عند الخليل

والاظهر عند البصريين انه اسم ملغى لا محل له بمنزلة ما اذا كانت ملغاة نحو
انما ولهذا قال الخليل والله انه لعظيم لان الغاء الاسم ليس بسهل كالغاء
الحرف وقال بعض البصريين انه حرف استكارا لخلو الاسم من الاعراب
لفظا ومحلا ولما ذكرنا قبل من ظن ان معنى الحرفية عليه والكوفيون يجعلون
له محلا من الاعراب ويقولون هو تاكيد لما قبله ولعدم دلالته على وقوع
الضمير المرفوع تاكيدا للمنصوب في نحو انه هو الغفور بان ضمير المرفوع
قد يؤكد به المنصوب والمجرور كما مر في باب التاكيد نحو ضربتك انت
ومررت بك انت لكنه رد عليهم ان المضمر لا يؤكد به المظهر فلا يقال جاءني
زيد هو على ان الضمير لزيد ونحن نقول ان زيدا هو القائم ويرد عليهم
ايضا ان اللام الداخلة في خبر ان لا يدخل في تاكيد الاسم كما مر قبل فلا
يقال ان زيدا لنفسه كريم وبعض النحاة يقول حكمه في الاعراب حكم ما بعده
لانه يقع ما بعده كالشيء الواحد وكذا يدخل عليه لام الابتداء في نحو انك
لانت الحليم وهو اضعف من قول الكوفية لانا لم نعهد اسما يتبع ما بعده
في الاعراب قوله وبعض العرب يجعله مبتدا ما بعده خبره فلا ينتصب
ما بعده في باب كان وباب علمت وما هي الحجازية وعليه ما نقل في غير السبعة
ولكن كانوا هم الظالمون وان كان ان اقل بالرفع وقوله عليه كل مولود
يولد على الفطرة حتى يكون ابواه هما اللذان يهودانه وينصرانه فيه ثلثة
اوجه احدها ان في يكون ضمير الشان والثاني فيه ضمير المولود وقوله
ابواه هما اللذان جملة خبر كان في الوجهين والثالث ان يكون
ابواه اسم كان وقوله هما اللذان جملة خبر كان وروي هما اللذين
فابواه اسم كان واللذين خبره وهما فصل **قوله** ويتقدم قبل الجملة
ضمير غايب يسمى ضمير الشان يفسر بالجملة بعده ويكون منفصلا ومتصلا
مستترا وبارزا على حسب العوامل نحو هو زيد قائم وكان زيد قائم وانه
زيد قائم وحذفه منصوبا ضعيف الا مع ان اذا خففت فانه لازم قوله
ضمير غايب انما لزم كونه غايبا دون الفصل فانه يكون غايبا وحاضرا
كما تقدم لان المراد بالفصل هو المبتدا ولسعه في العلم والحضور والمراد
بهذا الضمير الشان هو القصة فيلزمه الافراد والغيبة كالمعود اليه اما
مذكرا وهو الاغلب او مؤنثا كما يجئ وهذا الضمير كانه راجع في الحقيقة
الى المسؤول عنه لسؤال مقدر تقول مثلا هو الامير مقبل كانه سمع ضوضاه

وجلبة فاستفهم الامر فقيل الشان والقصة فقلت هو الامير مقبل اي الشان
هذا فلما كان المعود اليه الذي يتضمنه السؤال غير ظاهر قيل اكتفى في التفسير
بخبر هذا الضمير الذي يعقبه بلا فصل لانه معين للمسؤول عنه ومبين له فبان
ذلك بهذا ان الجملة بعد الضمير لم يؤت بها لمجرد التفسير بل هي كسائر اخبار
المبتدات لكن سميت تفسيرا لما قررنا والقصد بهذا الابهام ثم التفسير تعظيم
الامر وتفخيم الشان فعلى هذا لا بد ان يكون مضمون الجملة المفسرة شيئا عظيما
يعتنى به فلا يقال مثلا هو الذباب نظر وقد يخرج عن ضمير الامر المستفهم عنه بعد
بالمفرد فتقول هو الدهر حتى لا يبقى على حرفه باقيه قال ابو الطيب هو البين
حتى ما تاني الحزائق كانه قيل اي شيء وقع من المصائب فقال هو البين
وقوله حتى ما تاني مبني على الفهم من استعظام امر البين المستفاد من ابهام الضمير
اي ارتقى امر البين في الصعوبة حتى لا تاني ظعائن الابل ايضا واجاز
الفراء ان يفسر ضمير الشان مفرد مأول بالجملة نحو كان قائما زيد وكان
قائما الزيدان او الزيدون على ان قائما في جميعها عن ذلك الضمير وما بعده
مرتفع به وكذا اجاز نحو ظننته قائما زيدا والزيدان او الزيدون وكذا
ليس بقائم اخواك وما هو بذاهب الزيدان والبصريون يمنعون جميع
ذلك ولا يجوزون الا نحو ليس بقائم اخواك وما هو بذاهب الزيدان
على ان يكون اخواك اسم ليس وبقائم خبر مقدم او يكون اسم ليس ضمير الشان
والجملة الابتدائية المقدمة الخبر خبرها وذكر السيرافي لتجويزهما اجازة الفراء
من نحو ما هو بذاهب الزيدان وجها وذلك ان الصفة مع فاعلها في
نحو ما ضرب الزيدان جملة لانها مبتدا مستغن عن الخبر فيكون ضمير الشان
مفسرا بالجملة وفيما ذكره نظر على مذهب البصريين لان الصفة عندهم انما
يكون مع فاعلها جملة اذا اعتمدت على نفسها لا على المبتدا بعدها كما
في نحو ما زيد ضارب اخوه مفرد وبعض البصريين يمنع من نحو ليس بقائم
اخواك وما هو بذاهب زيد على ان في ليس ضمير الشان قال لان الشان
تفسيره جملة ولا يكون الجار في خبرها وليس الا اذا كان مفردا واما قوله
تعالى وما هو بمزحزحه من العذاب ان يعمر فجوز ان يكون هو ضمير التعمير الذي
تضمنه قوله لو يعمر وان يعمر بدل من هو او يكون هو راجعا الى احدهم
وان يعمر فاعل لمزحزحه نحو ما زيد بنافعه فصله والبصريون يوجبون التصريح
بجزئي الجملة المفسرة لضمير الشان لانها مفسرة فالاولى استيفاء جزئيها

عن مفسر خلافا للكوفيين فانهم اجازوا عدم التصريح باحد جزئيها نحو انه
ضربت وانه قامت وليس لهم شاهد وهذا الضمير يسميه الكوفيون ضمير المجهول
لان ذلك الشان مجهول لكونه مقدرا الى ان تفسير الضمير ولا يعود اليه
ضمير لما مر من خبره مع كونه جملة في باب المبتداء ولا يبدل منه ولا يقدم
الخبر عليه كل هذا لئلا يزول الابهام المقصود منه ويختار كون الضمير
مونثا لرجوعه الى المونث اي القصة اذا كان في الجملة المفسرة مونث
لقصد المطابقة لا لانه راجع الى ذلك المونث كقوله تعالى فانها لا تعمى
الابصار وقوله على انها تعفو الكلوم وانما توكل بالادنى وان جل ما
يمضي والشرط ان لا يكون المونث في الجملة فضلة فلا يختار انها بنيت غرفة
وان لا يكون كالفضلة ايضا فلا يختار انها كان القران معجزة لان المونث
منصوب نصب الفضلات وذلك لان الضمير مقصود مهم فلا يراعى مطابقة
للفضلات وما يشبه هذا الضمير وان لم يتضمن الجملة المفسرة مونثا قياسي
لان ذلك باعتبار القصة لكنه لم يسمع واذا لم يدخله نواسخ المبتداء
فلا بد ان يكون مفسره جملة اسمية واذا دخلته جاز كونها فعلية ايضا كما
في قوله تعالى فانها لا تعمى الابصار ونقول ما هو قام زيد قوله يكون منفصلا
وذلك اذا كان مبتداء او اسم ما ويكون متصلا منصوبا بارزا في باب
ان وظن ومتصلا مرفوعا مستترا كما في باب كان وكان قوله وحذفه
منصوبا ضعيف لا يجوز حذف هذا الضمير لعدم الدليل عليه اذ الخبر
مستقل ليس فيه ضمير رابط ولا يحذف المبتداء ولا غيره الا مع القرينة
الدالة عليه ويجوز حذفه منصوبا مع ضعفه ضرورة بالنصب
في صورة الفضلات مع دلالة الكلام عليه نحو قوله ان من يدخل الكنيسة
يوما يلق فيها جاذرا وظباء او قوله ان من لام في بني حسان الومه
واعصه في الخطوب وذلك ان الدليل ان نواسخ المبتداء لا يدخل
على كلم المجازاة كما مر في باب المبتداء قوله الا مع ان اذا خففت المفتوحة
جاز اعمالها في الاسم الظاهر واعمالها كالمكسورة على ما قال الجزولي فال
ان جعفر لكن ترك اعمالها في الظاهر اكثر وقال المص كما يجيء في باب
الحروف اعمالها في الظاهر شاذ لقوله فلو انك في يوم الرخاء سألتني
والاكثر مع الالغاء ظاهرا انها تعمل في ضمير شان مقدر بخلاف ال
المكسورة الملغاة فانها اذا لغت لغت مطلقا ولم تعمل تقديرا وانما عملت

لبصار

المفتوح

المفتوحة الملغاة ظاهرا في ضمير شان مقدر ليحصل بينها وبين الجملة التي بعدها
ربط مقدر من حيث اللفظ بسبب هذا الاسم لانه يكون لها باسمها ارتباط
ولا سيما بالخبر ارتباط فيحصل بينها وبين الجملة التي هي خبر اسمها ارتباط وان لم يوجد
الارتباط اللفظي بينهما معنوي تام وذلك انها حرف موصول وهي مع
جملتها في تقدير مفرد هو المصدر اذ هي حرف مصدري وكان ان واحد ما
بعض حروف ذلك المفرد بخلاف ان المكسورة فانها مع جملتها ليست بتقدير
المفرد هذا هو المشهور من مذهب القوم اعني اعمال المفتوحة تقديرا في
حال الغائها لفظا وقد اجاز سيبويه ان يكون الالغاء في المكسورة
اعني لا يكون لها عمل لا لفظا ولا تقديرا فيكون كما المصدرية هي مع
جملتها في تقدير المفرد مع انه لا ارتباط بينهما لفظا ولا يضر ذلك وهذا
المذهب ليس ببعيد واعلم ان اعلى المضمرات اختصاصا ضمير المتكلم ثم المخاطب
ثم الغائب ويغلب الاخص في الاجتماع نحو انا وانت او هو قلنا وانت
وهو قلتما قوله اسم الاشارة ما وضع لمشار اليه وهي خمسة ذا للمذكر ولمثناه
ذان وذين وللمونث تا وتي وته وذه وذي ولمثناه تان وتين ولجمعهما
اولاء مدا وقصرا ويلحق بها حرف التنبيه ويتصل بها حرف الخطاب
وهي خمسة في خمسة فيكون خمسة وعشرين وهي ذاك الى ذاكن وذانك الى
ذانكن وكذلك البواقي ويقال ذا للقريب وذلك للبعيد وذاك للمتوسط
وتلك وتانك وذانك مشددتين واولالك مثل ذلك واما ثم وهنا
وهنا فللمكان خاصة اعلم ان اسماء الاشارة مبنية عند الاكثرين لتضمنها
معنى الحرف وهو الاشارة لانها معنى من المعاني كالاستفهام فكان
حقها ان يوضع لها حرف تدل عليها وذلك ان عادتهم جارية في الاغلب
في كل معنى يدخل الكلام او الكلمة ان يوضع له حرف ليدل عليه كالا
ستفهام في ازيد ضارب والنفي والتمني والترجي والابتداء والانتهاء
والتنبيه والنسبة الموضوع لها حرف النفي وليت ولعل ومن والى
وياء وكاف الجر او يوضع لها ما يجري مجرى الحرف في عدم الاستقلال
كالاعراب الدال على المعاني المختلفة وكتغيير الصيغة في الجمع والمصغر والمنسوب
وفي الكلمات المشتقة من اصل كضرب يضرب وضارب ومضروب من
الضرب وكذا المعنى العارض في المضاف اما هو بسبب حرف الجر المقدر
بعده وفي اسماء الاشارة معنى الاشارة ولم يوضع لهذا المعنى حرف وكان

حقها ان يكون كاسماء الشروط والاستفهام على ما ذكرنا في هذا الاسم حذف
حرف الشرط والاستفهام قبلها وضمت معناهما وقيل انما صيغت لاحتياجها
الى القرينة الرافعة لابهامها وهي اما الاشارة الحسية او الوصف نحو هذا
الرجل كاحتياج الحرف الى غيره فان قلت المضمرات وجميع المظهرات وجميع
ما فيه لام العهد داخلة في هذا الحد لان المضمر يشار به الى المعود اليه والمظهر
ان كانت نكرة يشار بها الى واحد من الجنس غير معين وان كان معرفة فالى
واحد معين فالجواب ان المراد بقولنا مشار اليه ما اشير اليه اشارة
حسية اعني اشارة بالجوارح والاعضاء والاسماء المذكورة ليست كذلك
فانها للمشار اليه اشارة ذهنية ولم يحتج في الحد الى ان يقول لمشار اليه اشارة
حسية لان مطلق الاشارة حقيقة في الحسية دون الذهنية فالاصل على هذا
ان لا يشار باسماء الاشارة الا الى مشاهد محسوس قريب او بعيد فان
اشير بها الى محسوس غير مشاهد نحو تلك الجنة فلتصيره كالمشاهد وكذلك
ان اشير بها الى ما يستحيل احساسه نحو ذلكم الله وذلكما مما علمني ربي قال المصنف
ما معناه انه ليس حده لاسماء الاشارة بقوله ما وضع لمشار اليه مما يلزم منه
الدور كما لزم في مثل قولهم العلم ما اوجب لمحله كونه عالما لان المحدود
هو ما يقال له في اصطلاح النحاة اسماء الاشارة وقوله لمشار اليه اراد به
الاشارة اللغوية لا الاصطلاحية ومفهوم الاشارة اللغوية غير محتاج الى
الاكتساب ولا يتوقف معرفته على معرفة المحدود الذي هو العلم حتى يلزم
الدور ههنا كما لزم هناك قلت هذا السؤال غير وارد والاشارة في
قوله اسماء الاشارة لغوية اذ معناه الاسماء التي يكون بها الاشارة اللغوية
كما ان قوله مشار اليه لغوي وانما لم يرد السؤال لان الاشارة جزء
المحدود ايضا عليهما اذ ربما يكون معرفة ذلك الجزء ضرورة او مكتسبة بغير
ذلك الحد قوله ذا للمذكر قال الاخفش هو من مضاعف الياء لان سيبويه
حكى فيه الامالة وليس في كلام العرب تركيب نحو حيي فلامه ايضا ياء وذا مثله
وفي طاوس لعينه محرك العين بدليل قلبها الفا وانما حذف اللام اعتباطا
اولا كما في يد ودم ثم قلبت العين الفا للعلة لان المحذوف اعتباطا
كالعدم ولو لم يكن كذلك لم تعلّ العين الا ترى الى نحو مرلو فان قيل
ساكن العين وهي المحذوفة لكونها والمنقلبة هي اللام المتحركة قلت قيل
ذلك لكن الاولى حذف اللام لكونها في موضع التغيير ومن ثم قيل المحذوف

العين

العين اعتباطا كسيبويه ذكر المحذوف اللام كدم ويد وعدو نحوهما وقيل اصله
ذوي لان باب طويت اكثر من باب حييت ثم اما ان يقول حذف اللام وقلب
العين الفا والامالة بعيد واما ان يقول حذف العين وقلبت اللام وحذف
العين مع وجود اللام قليل كما مر فلا جرم كان جعله من باب حييت اولى وقال
الكوفيون الاسم الذال وحدها والالف زائدة لان بعيد وان تحذف في الذي
حمل البصريين على جعله من الثلاثية لا من الثنائية عليه احكام الاسماء المتمكنة عليه
كوصفه والوصف به وتثنيته وتحقيره وتضعيف بذلك قول الكوفيين والجواب
عن حذف الاول في التثنية انه لاجتماع الالفين ولم يرد الى اصله فرقا بين
المتمكن نحو عصوان وغيره كما حذف الياء في اللذان قال ابن يعيش لا بأس
بان يقال هو عاني كما وذلك انك اذا سميت به قلت ذاء فزيد الفا
اخرى ثم تقلبها همزة كما تقول لاء اذا سميت بلا وهذا حكم الاسماء التي لا
ثالث لها وضعا اذا كان ثانيها حرف لين وسمي بها ولو كان اصله ثلاثيا لقلب
ذاي رد له الى اصله وسماه ذا ان تحذف الالف للساكنين كما ذكرنا قال
الاكثرون ان المثنى مبني لقيام علة البناء فيه كما في المفرد والجمع وذان صيغة
من لحلة غير مبنية على واحده والا لقيل ذيان وذان صيغة للرفع وذين صيغة
للنصب والجر وقال بعضهم بل هو معرب لاختلاف آخره باختلاف العوامل
ودعوى ان كل واحد منهما صيغة مستأنفة خلاف الظاهر قال الزجاج لم
يبن شيء من المثنى لانهم قصدوا ان تجري اصناف المثنى على نهج واحد اذ كانت
التثنية لا تختلف فيها مذكر ولا مؤنث ولا عاقل ولا غيره فوجب ان لا تختلف
المثناة اعرابا وبناء بخلاف الجمع فانه مخالف بعضه بعضا والبحث في اللذان
واللذين كما في ذان وذين وقد جاء ذان وتان واللذان واللتان في الاحوال
الثلث وعليه حمل بعضهم قوله تعالى ان هذان وللمؤنث تا وذي تقلب ذا لك
وتا هي صادق او قلبت الفه ياء هي صادق وذلك لان التاء والياء
قد يكونان للتانيث كضاربة وتضربين فاصل ذا كالتي من الذي وذي من ذا
كهي من هو ولي بالجمع بين الياء والتاء ولا تقول ان الياء او الياء ههنا علامة
التانيث بل تقول تخصيص هذا البناء بالمؤنث دون المذكر لانهما يكونان في
بعض المواضع علامتي التانيث كما في اضرب وكلتا وبنت فان ياء ها ليس
علامة التانيث ودي تقلب ياء ذي هاء كما قالوا في هنيه هنيهة لان الهاء
يكون عوضا في الوقف من علامة التاء التي هي التاء فتشبه الياء بالتاء في

فی ابدال الیاء عنها ان کان فی الوصل وبه نقلت یا فی ها وقد یکسر الهاء
باختلاس ای من غیر صلة نحو ده وبه فی الوصل خاصة وهو قلیل والاکثر ذهی و
ذی بیاء ساکنة وفی الوقف یسکن الهاء وتحذف الیاء کما یجی فی بابه وقد
یقال فی المونث فی المونث ذات وللمثنی تان ومن علی الخلاف المذکور
فی ذان وذین وجمعهما اولاء عاقلا کان او غیره قال ذم المنازل بعد منزلة
اللوی والعیش بعد اولئک الایام وقد نون مکسورا والتنوین للتنکیر کما فی
صه وان کان اولاء معرفة فیکون فایدتها البعد حتی یصیر المشار الیهم کالمنکر
اولاء کاولالک وقد یقصر فیکتب بالیاء لان الفه مجهول الاصل فیحمل علی الیاء
لاستعمال الیاء فی مثل الکلمة وتمام الضمة فی اول هاء والواو فی آخرها ولهذا
یکتب اهل الکوفة الالف نحو العوی والضحی بالیاء مع ان اصلها واو ومن
ثم یعنی بعض العرب مضموم الاول فی هذا الحلس بالیاء وان الفه عن واو لفظا
وقد یبدل الهمزة الاولی من اولاء هاء وقد یضم الهمزة الاخیرة نحو اولاء دعا
بشبع الضمة قبل اللام نحو اولاء علی طومار واما قولهم هولاء علی وزن بوراب
قال بخلد لا لعل هولاء یدا لکی لما یکی اسعا وعطا فلیس بلغة بل هو تخفیف
هولاء بحذف الفها وقلب همزة اولاء واوا قوله ویلحق بها حرف التنبیه
یعنی ها انما یلحق من جملة المفردات اسماء الاشارة کما ان تعریف اسماء
الاشارة فی اصل الوضع بما یقرن بها من اشارة المتکلم تاکیدا او تحاجر
الی المشار الیه فجی بها والحروف ینبه بها المتکلم المخاطب حتی یلتفت
الیه وینظر الی ای شی یشیر من الاشیاء الحاضرة فلاجرم لم یوت بها الا فیما
یمکن مشاهدته وابصاره من الحاضر والمتوسط لا فی البعید الغایب
وکان مجیئها فی الحاضر اکثر منه فی المتوسط فهذا اکثر استعمالا من هذاک لان
التنبیه المخاطب لابصار الحاضر الذی یسهل ابصاره اولی من تنبیهه لابصار
المتوسط الذی ربما یحول بینه وبینه حایل ولم یدخل فی البعید الذی لا یمکن
ابصاره اولا یبعد العاقل احد الی ما لیس فی مرای فلذلک قالوا
لا یجتمع ها مع اللام قوله ویتصل بها حرف الخطاب وقد استدل المصنف بما
ذکر علی کون هذا الکاف حرفا لا اسما ولو بعد ذلک من حیث اللفظ امتناع
وقوع الظاهر موقعها ولو کان اسما لم یمتنع ذلک کما فی کاف ضربک
وبک وقد ذکرنا هناک فایدتها ولم یذکر هنا علة تخصیص المتوسط والعبد
البعد بها دون القریب فان فایدتها قد ذکرناها عند ذکر الفصل فنقول

ان وضع اسماء الاشارة للحضور والقرب علی ما قلنا انه للمشار الیه حسا ولهذا لا تثنی
الحسنة فی الاغلب الی الحاضر القریب الذی یصلح ان یقع مخاطبا اخرجته فلما
اتصل الکاف به وکان متضمنا بالوضع للحضور بحیث صلح لکونه مخاطبا اخرجه
من هذه الصلاحیة اذ لا تخاطب اثنان فی کلام واحد الا ان یجتمعا فی کلمة الخطاب
نحو یا زیدان فعلتما واسما فعلتما او یعطف احدهما علی الاخر نحو انت وهو
فعلتما مع ان خطاب المعطوف لا یکون الا بعد الاضراب عن خطاب المعطوف
علیه فصار ذاک مثل غلامک اعنی اخرجته الکاف عن ان یقع مخاطبا کما
اخرجت نحو غلامک فلا تقول یا هذاک کما لا تقول یا غلامک ولا غلامک
قلت کذا فالکاف یوجب کون ما ولیه غایبا فی التعبیر عنه نحو غلامک قال
کذا وان لم یمتنع حضوره اذ ربما تقول هذا مع حضور غلام المخاطب فلما ادر
الکاف فی اسم الاشارة معنی الغیبة وقد کان کالموضوع للحضور من حیث کونه
موضوعا للمشار الیه القریب صار مع الکاف بین الحضور والغیبة وهذا معنی
المتوسط فاذا اردت التنصیص علی البعد حیث بعلامة وهی اللام فقلت ذلک
ثم تقول لفظ ذلک یصح ان یشار به الی کل غایب عینا کان او معنی یحکی
عنه اولا ثم یولی باسم الاشارة تقول فی العین جاءنی رجل فقلت لذلک
الرجل وفی المعنی فصار زید ضربا بلیغا فهالنی ذلک الضرب وانما یورد اسم
الاشارة بلفظ الحاضر القریب نحو قلت لهذا الرجل وهالنی هذا الضرب ای
هذا المذکور عن قریب لان المحکی عنه وان کان غایبا الا ان ذکره جری
عن قریب فکانه حاضر وکذا یجوز ذلک فی القول المسموع عن قریب ذکر اسم اشارة
انه بلفظ البعید هی کما تقول بالله الطالب الغالب وذلک قسم عظیم لافعلن
قال الله تعالی کذلک یضرب الله للناس امثالهم مشیرا بذلک الی ضرب
المثل الحاضر المتقدم وهو قوله بان الذین کفروا اتبعوا الباطل وان الذین
امنوا اتبعوا الحق من ربهم وانما جاز ذلک لان ذلک اللفظ زال سماعه
فصار فی حکم الغایب البعید والاغلب فی مثله الاشارة الی المعنی بلفظ
الحضور فیقول وهذا قسم عظیم وکذلک یجوز الاتیان بلفظ البعید مع
ان المشار الیه شخص قریب نظرا الی عظمة المشیر او المشار الیه وذلک لانه یجعل
بعد المنزلة بینهما کبعد المسافة کقول السلطان لبعض الحاضرین ذلک قال
کذا وکقول بعضهم ذلک السلطان یتقدم بکذا ومنه قوله تعالی فذلکن الذی
لمتننی فیه ویجوز ان یکون قوله تعالی ذلک الکتاب من باب عظمة المشار الیه او

او المبرد قوله فقلت له والرمح ياطر متنه تامل خفافا انى انا ذلك من باب عظمة
المشار اليه وتجوز ذكر البعيد بلفظ القريب لقرب حصوله وحضوره نحو هذه القيمة
قد قامت ونحو ذلك فنقول اسم الاشارة لما كان موضوعا للمشار اليه
اشارة حسية فاستعماله فيما لا يدركه الاشارة الموضوع للبعيد اعنى ذلك و
نحوه اذن كضمير الغايب يحتاج الى مذكور قبل ومحسوس قبل ومحسوس
قبل حتى يشار اليه به فيكون الضمير راجع الى ما قبله متقدم وقد يلحق كاف الخطاب
الحرفية بلى والصرد والطرد وكلا وليس ونعم وبئس وحيث وكذا رويد والنجاء
وجهل وارايت بمعنى اخبرنى كما يجىء قوله وتقال ذا للقريب الى آخره لما راى
المص كثرة استعمال ذى القرب من اسماء الاشارة موضع ذى البعد منها
وبالعكس بضرب من التاويل كما ذكرنا حاله التبس فى اختصاص بعضها بالقرب
وبعضها بالبعيد فلم ياخذه مذهبا ولم يقطع به بل احاله على غيره فقال و
يقال ذا للقريب يعنى لم يتحقق ذلك عندى واقول انا لا ارى منهم خلافا
فى اختصاص بعضها بالقريب وبعضها بالبعيد فاذا اردت معرفة ذلك
فاعلم ان لهم مذهبين فمذهب بعضهم انه لا واسطة بين البعد والقرب كما
فى حروف النداء على ما يجىء فيقولون اسماء الاشارة المجردة عن اللام و
الكاف للقريب والمقرونة بهما او بالكاف للبعيد وجمهورهم على ان بين
البعيد والقريب واسطة فقالوا ذا ثم ذاك ثم ذلك وبعضهم يقول
الك وللمؤنث تى وتا وذى وته وذه بسكون الهاء فيهما وبكسرها اما مع
اختلاس او مع اشباع كما ذكرنا وذات ثم تيك وهى كثيرة الاستعمال و
تاك وهى دونها واما ذانك فقد اوردها الزمخشرى وابن مالك وفى
الصحاح لا تقل ذانك فانه خطا ثم تلك وهى كسرة وتلك بفتح التاء و
تلك وتالك وهما قليلة وانما حركت اللام بالكسر فى ذلك وسكنت
فى تلك لان الالف حقيقة فلم تقصد واحدتها فحركت اللام بالكسر للساكنين وكذا
فى تلك لان الياء التى بعد الفتحة قريبة من الالف فى الخفة واما تلك فاصلت
اللام التى فيها على تى ولم تحرك اللام بالكسر لاجتماع الكسرتين والياء فى تلك
على سكونها فحذفت الياء للساكنين واما تالك فحذف الف تا فلعله قليلة وللمثنى
ذان وذين وتان وتين واما تشديد النون فقال المبرد هو فى المثنى بدل
من اللام فى ذلك وتلك كانه ادخل اللام مكسورة بعد نون التثنية لان
اللام تدخل بعد تمام الكلمة كما فى ذلك واولالك فاجتمع المثلان فقلبت اللام

نونا والقياس فى الادغام قلبت اول المثلين الى الثانى لان المراد تغيره
عن حاله بالادغام فى الثانى فيغتفر بالقلب اولى وانما قلبت ههنا الثانية
الى الاولى لبقاء النون الدالة على التثنية وقال غير المبرد ان التشديد عوض
من الالف المحذوفة فى الواحد وهذا اولى لانهم قالوا ايضا فى تثنية الذى
والتى اللذان واللتان بتشديد النون عوضا عن الياء المحذوفة وايضا لو كان
التشديد عوضا عن اللام لم يقل هذان بالتشديد مع ها كما لا يقال هاذلك
وقال الاندلسى لا فرق بين اللغتين بين المشدد والمخفف فى القرب والبعد
والنحاة فرقوا بينهما وذلك بناء على مذهب المبرد فالبعيد والمتوسط عند
غير المبرد واتباعه فى المثنى بلفظ واحد وفى جمعهما اولاء واولى ثم اولئك
واولاك ثم اولالك واولاء بالتنوين كما ذكرنا ان التنوين كاللام فى
افادة البعد وعلى راى آخر اولا ثم اولاك واولالك وزعم الفراء ان
ترك اللام فى الكل لغة تميم فيكونون قد اشعوا للبعيد والمتوسط بالكاف
وحدها وقد يستعمل ذلك موضع ذلكم كقوله تعالى ذلك لمن خشى العنت وفى قوله
ذلك ادنى ان لا تعولوا الخطاب قد يشار بها للواحد الى الاثنين كقوله تعالى عوان
بين ذلك والى الجمع كقوله تعالى كل ذلك كان سيئه تاويل المثنى والمجموع بالمذكور
وربما استغنى عن الميم فى ذلكم باشباع ضمة الكاف ويفصل هاء التنبيه عن اسم
الاشارة المجرد عن اللام والكاف يعولا على العلم باتصاله به لكثرة استعمالها معه
وذلك ها واخواته كثير نحو ها انا ذا وها انتم اولاء ها هو ذا كما يجىء فى حروف
التنبيه ولغيرها قليل وذلك اما قسم كقوله تعلمن ها لعمر الله ذا قسما وقوله لاها
الله ذا كما قبل كما يجىء فى باب القسم او غير قسم كقوله تعلمن ها ان عذره ان لم تعف
وقوله ونحن اقتسمنا المال نصفين بيننا فقلت لهم هذا لها ها وذا ليا اى هذا
لها وهذا لى ففصل بين ها وذا بحرف العطف قوله تلك وذانك وتانك
مشددتين واولالك مثل ذلك تعرض لبيان ما هو مثل ذلك الذى للبعيد
لان الذى للقريب واضح لان المجرد للكاف واللام وكذا الذى للمتوسط
اذ هو المقرون بالكاف وحدها واما هذه الكلمات ففيها بعض الاشكال
لسقوط الياء فى تلك والقلها بها نون فى ذانك وتانك وعدم اتصالها
باولاء الممدود مع انه اشهر من اولى المقصور وقوله ثم وهنا وهنا
للمكان خاصة يعنى ان هذه الالفاظ مختصة بالاشارة الى المكان فقط و
هل صالحة لكل مشار اليه مكانا كان او غيره وهنا ولام الظرفية اما منصوبا

او مجرور اسم و الى فقط و فهنا للقريب و هناك للمتوسط و هنالك للبعيد
و اما ثم و هنا بفتح الهاء و تشديد النون و هو الافصح و هنا بكسر الهاء و كهناك
للبعيد و قد يصحب هنا المشددة الكاف و لا يصحب ثم و قولهم يحل حطام
و قد يراد بهناك و هنالك و هنا الزمان قال الله تعالى هنالك
الولاية لله اى حينئذ قال حبت نوار و لات هنا حنت اى لات حين حنت
فهى ظرف زمان لاضافتها الى الجملة كما تجى فى الظروف المبنية انا الله تعالى

قوله الموصول ما لا يتم جزءا الا بصلة و عائد انتصاب جزءا على انه خبر يتم
و ذلك لان الافعال الناقصة لا حصر لها على ما يتبين فى بابها فمعنى يتم جزءا
يصير جزءا تاما و كذا القول كان بمعنى صار ... اى صار بها عشرة كاملة
قال المص ليس قولنا الموصول ما لا يتم جزءا الا بصلة من قبيل العالم من
قام به العلم يعنى من باب تعريف الشى بنفسه و ذلك ان المجهول فى قولك
العالم ماهية العلم لا كونه ذا علم اذ كل احد يعرف ان الفاعل ذو الفعل
فلم يبق العلم فى الحد لو قال العالم ما قام به الماهية القائمة لتم الحد و كذا هنا
كل احد يعرف ان الموصول الذى يلحق به صلة و انما الاشكال فى ماهية الصلة
اى شى هى فتعريف الموصول بالصلة تعريف الشى بما لا يشكل من ذلك الشى
الا هو فقال المص انما قلت ليس هذا الحد من ذلك القبيل لان المراد بالموصول
الموصول فى الاصطلاح لا فى اللغة ثم قال انما قلت لصلة و لم اقل لجملة جزءا
على اصطلاحهم فعلى هذا وقع فيما فرمنه لان معنى كلامه اولا ان الموصول
فى الاصطلاح هو المحتاج لما يسمى صلة فى الاصطلاح و معنى الموصول المحتاج
الى الصلة شى واحد ثم قال و فسرت الصلة بعد بقولى و صلته جملة
خبرية لبرتفع الاشكال فقد اقر بان فى نفس الحد اشكالا من دون التفسير
قال و لو جعل موضع بصلة بجملة لارتفع الاشكال ... و هذا حق
قوله يتم جزءا اى يصير جزء الجملة و يعنى بجزء الجملة المبتدا و الخبر و الفاعل
و جميع الموصولات لا يلزم ان يكون اجزاء الجمل بل قد يكون فضلة لكنه
اراد ان الموصول هو الذى لو اردت ان تجعله جزء الجملة لم يكن الا بالصلة
و عائد قوله و عائد اى ضميرا يعود اليه قال و هذا احتراز عما يجب اضافتها
الى الجملة كحيث و اذ فانه لا يتم الا بجملة ايضا و ليس موصولا فى الاصطلاح
و حد الموصول الحرفى او ل مع ما يليه من الجمل بمصدر كما يجى فى حروف
المصدر و لا يحتاج الى عائد و لا ان يكون صلتها جملة خبرية على قول

الاكثر نحو امرتك ان قم و بعضهم يقدر القول فيه حتى يصير خبرية اى امرتك
بان قلت لك قم و يجى البحث فيه فى نواصب المضارع و انما بنيت الموصولات
لان منها ما وضع وضع الحروف نحو ما و من و اللام على قول ثم حملت البواقى عليها
طردا للباب او لاحتياجها فى تمامها جزءا الى صلة و عائد كاحتياج الحرف الى
غيره فى الجزئية **قوله** و صلته جملة خبرية و العائد ضمير له انما وجب كون الصلة
جملة لان وضع الموصول على ان يطلقه المتكلم على ما يعتقد ان المخاطب يعرفه بكونه
محكوما عليه بحكم معلوم الحصول له مستمرا نحو بسم الله الذى يحيى و يميت كل
شى او الذى هو باق او فى احد الازمنة نحو الذى ضربنى او اضربه او
الذى هو ضارب او يكون متعلقه محكوما عليه بحكم معلوم الحصول له
اما مستمرا او فى احد الازمنة نحو الله الذى يحيى ملكه او ملكه باق و زيد الذى
ضرب غلامه او غلامه ضارب او يعتقد ان المخاطب معرفة بكونه او
كون سببه حكما على شى دائما او فى بعض الازمنة نحو الذى اخوك
هذا و الذى اخوك غلامه و الذى مضروبك هو او غلامه فهذا يصلح
دليلا على اشياء احدها ان الموصولات معارف وضعا و ذلك لما
ان وضعها على ان يطلقها المتكلم على المعلوم عند المخاطب و هذه
خاصة المعارف و يسقط به اعتراض من اعترض بان تعريف الموصول
اذا كان لصلته و هى جملة فهلا تعرف النكرة الموصوفة بها فى نحو
جاءنى رجل ضربته كان لان المعرفة حاصل فكان ينبغى ان لا يكون فى
قولك لقيت من ضربته فرق بين كون من موصوفة او موصولة
و ذلك لانا نقول كما بين ان تعريف الموصول بوضعه معرفة مشارا به الى
المعهود بين المتكلم و المخاطب بمضمون صلته فمعنى قولك لقيت من ضربته اذا
كانت من موصولة لقيت الانسان المعهود بكونه مضروبا لك فانه و ان حصل
لقولك انسان تخصص بمضروبية المخاطب لكنه ليس تخصيصا وضعيا لان
موضوع لا انسان لا تخصيص فيه بخلاف الذى و من الموصولة فان وضعهما
على ان تخصصا بمضمون صلتهما و الفرق بين المعرفة و النكرة المخصصة ان تخصص
المعرفة وضعى و هو المراد بالتعريف عندهم و ليس المراد بالتعريف مطلق
التخصيص الا ترى انك قد تخصص النكرة بوصف لا اشتراك فيه لشى آخر
مع انها لا تسمى بذلك معرفة لان ذلك ليس وضعيا كما تقول رايت اليوم رجلا
سلم عليك اليوم وحده قبل كل احد و كذا قولك الى اعبد الها خلق السموات

والارض ونحو ذلك فان قيل ان الجمل نكرات فكيف يعرف الموصولات وتخصصها
قلت لا نسلم تنكير الجمل كما تقدم في باب الوصف ولو سلمنا فالمخصص في الحقيقة
هو اجتماع الموصول والصلة كما ان رجل وطويل كان في كل منهما العموم فلما اجتمع
رجل طويل تخصص رجل بالاجتماع مع طويل فعلم ان العام يخصص باجتماعه
مع عام آخر فالمخصص في الحقيقة هو اجتماعهما وقال بعضهم انما كانت الصلة معرفة
لاجل ضميرها الذي هو معرفة فان قصدوا بذلك انها صارت معرفة بسبب الضمير
فعرفت الموصول فلا يجوز لان الجملة التي فيها ضمير عندهم نكرة ايضا وان قصدوا
انه لولا الضمير لم يكن الصلة مخصصة للموصول لانها لم يكن لها به اذن تعلق بوجه
نحو الذي ضرب عمرو فصحيح وثانيها ان الصلة ينبغي ان يكون معلومة للسامع في
اعتقاد المتكلم قبل ذكر الموصول على ما تقدم ان الحكم الذي تضمنته الصلة ينبغي
ان يعتقد المتكلم في المخاطب انه يعلم حصوله للموصول فلا تقول انا الذي ذهب
الا لمن يعتقد فيه ان يعلم انك ذهبت وجها وقال بعضهم لا يجب ان يكون
الموصول معلوم الصلة الا اذا كان مخبرا عنه فقط قال لان المخبر عنه يجب تعريفه
وليس بشيء اذ لا فلان وضع الموصول كما ذكرنا على ان يكون مضمون صلته معلوما
للمخاطب في اعتقاد المتكلم وهذا مطرد في المخبر عنه وغيره واما ثانيا فلان المخبر عنه
قد لا يكون معرفة ولا مختصا بوجه كما مر في باب المبتدا وثالثها ان الصلة ينبغي
ان يكون جملة لان الحكم على شيء لشيء من مضمونات الجمل وما اشبهها من
الصفات مع فاعلها والمصدر مع فاعله ولما كان اقتضاء الموصول
للحكم وضعا اصليا لم يستعمل من جميع ما يتضمن الحكم الا ما يكون تضمنه له اصلا
لا بالكسر وهو الجملة ويغني عن الجملة ظرف او جار منوي معه فعل وفاعل هو العائد
او متعلق العائد ورابعها انه يجب ان يكون الصلة جملة جملة خبرية لما ذكرنا
انه يجب ان يكون مضمون الصلة حكما معلوم الوقوع للمخاطب قبل حال الخطاب
والجمل الانشائية والطلبية كما ذكرنا في باب الوصف لا تعرف مضمونها الا بعد
ايرادها واما قول الشاعر واني لراج نظرة قبل التي لعلي وان شطت نواها
ازورها فتقدير جاء وابعد مثل رأيت الذئب قط اي التي اقول
لعلي ازورها وقد يقع القسمية صلة قال تعالى وان منكم لمن ليبطئن اي لمن والله
ليبطئن ومنعه بعضهم ولا ارى منه مانعا وقد اجاز ابن خروف وقوع
التعجبية صلة دون اضمار القول نحو جاءني الذي ما احسنه ومنعه ابن بابشاذ
وسائر المتأخرين وهو الوجه لكونها انشائية كما يجيء وخامسها انه لا بد في

في الصلة من ضمير عائد وذلك لما قلنا ان تضمنه الصلة من ضمير عائد وذلك لما
قلنا ان تضمنه الصلة من الحكم متعلق بالموصول لانه اما محكوم عليه هو او سببه
او محكوم به هو او سببه فلا بد من ذكر نائب الموصول في الصلة ليتعلق الحكم
بالموصول بسبب تعلقه بنائبه وذلك النائب هو الضمير العائد اليه ولو لم
يذكر الموصول في الصلة لنفي الحكم اجنبيا عنه لان الجمل مستقلة بانفسها لولا
الرابط الذي فيها وقد يغني الظاهر عن العائد على قلة نحو ما جاءني زيد الذي
ضرب زيد قوله وصلة الالف واللام اسم فاعل ومفعول لما ذكر ان
الصلة يجب ان يكون جملة استدرك ذلك فكانه استثنى وقال الا صلة الالف
واللام فانها اسم فاعل ومفعول اعلم انه اختلفوا في اللام الداخلة على اسمي
الفاعل والمفعول فقال المازني هي حرف كما في اسماء الجامدة نحو الرجل
والفرس وقال غيره انها اسم موصول وذهب الزمخشري انها منقوصة من
الذي واخواته وذلك لان الموصول مع صلته التي هي جملة بتقدير اسم مفرد
فساعل ما هو كالكلمة الواحدة يكون احد جزئيها جملة فخفف الموصول تارة بحذف
بعض حروفه قالوا في الذي اللذ واللذ بسكون الذال ثم اقتصروا منه على الالف
واللام وتارة بحذف بعض الصلة اما الضمير او نون المثنى والمجموع نحو الحالي قطوا
عورة العشيرة كما يجيء والاولى ان يقول اللام الموصولة غير لام الذي زائدة
بخلاف اللام الموصولة قالوا الدليل على ان هذه اللام موصولة رجوع الضمير اليها
في السعة نحو المرور به زيد اجاب المازني ان الضمير راجع الى الموصوف
المقدر فمعنى الضارب غلامه زيد الرجل الضارب غلامه زيد وفيما ارتكبه المازني
محذوران احدهما اعمال اسمي الفاعل والمفعول غير معتمدين ظاهرا على احد
الامور الخمسة اي الموصوف وذي الحال والمبتدا وحرف النفي وحرف الاستفهام
وعملهما من غير اعتماد على شيء مذهب الاخفش والكوفيون ومذهبه في هذا غير
مذهبهم والثاني رجوع الضمير على موصوف مقدر فان قال الاعتماد على الموصوف
المقدر والضمير راجع اليه كما في قوله تعالى فمنهم ظالم لنفسه فان ظالم عمل في الجار
والمجرور لاعتماده على الموصوف المقدر والضمير في نفسه راجع اليه قلت الموصوف
المقدر بعد نحو منهم ومنهم كالظاهر لقوة الدلالة عليه كما ذكرنا في باب الوصف في
نحو قوله تعالى ومنهم دون ذلك وقوله كانك من جمال بني اقيش والضمير الجار
والمجرور يكفيه رائحة معنى الفعل واما قول النحاة ما ضاربا غلامه وما حسنا وجهه بالاعمال
ورجوع الضمير الى مقدر فمثال لهم غير مسند الى شاهد من كلام من يستدل بقوله ولا يقال

في الشعر جاني الحسن وجهه على رجوع الضمير الى الموصوف المقدر ولا فرق بين
اللامين عنده كما يقال جاءني حسن وجهه في الاختيار على ما جاء في الشعر نحو قوله
لسود ذوائبها وحمر اكفها وصفر تراقيها وبيض خدودها ولو كان ذو اللام
اسم فاعل او مفعول عاملا لاعتماده على الموصوف المقدر كما ذهب اليه
لم يعمل بمعنى الماضي كما لا يعمل المجرد منهما بل كان هو الاولى بترك العمل الفعلي لانه
دخله على مدخوله ما هو من خواص الاسماء اعني لام التعريف فباعده عن شبه
الفعل وايضا لو كانت لام التعريف الحرفية لم يحذف النون قياسا في نحو
الحافظو عورة كما لا يحذف مع المجرد عنها فنقول بناء على مذهب الجمهور
ان اصل الضارب والمضروب الذي ضرب والذي ضرب فكره هو دخول اللام الاسمية
المشابهة للحرفية لفظا ومعنى على صورة الفعل اما لفظا فظاهر واما معنى فلصيرورة
اللام مع ما دخلت عليه معرفة كالحرفية مع ما يدخل عليه فصير الفعل في
صورة الاسم الفعل المبني للفاعل في صورة اسم الفاعل والمبني للمفعول
في صورة اسم المفعول لان المعنيين متقاربان اذ معنى زيد ضارب زيد ضرب
او يضرب وزيد مضروب اي ضرب او يضرب ولكون هذه الصلة فعلا في
صورة الاسم عملت بمعنى الماضي ولو كانت اسم فاعل او مفعول حقيقة لم يعمل
بمعنى الماضي كالمجرد عن اللام وكان حق الاعراب ان يكون على الموصول
كما ذكره فلما كانت اللام الاسمية في صورة اللام الحرفية نقل اعرابها الى
صلتها عارية كما في الا اذا ضارب بمعنى غير على ما ذكر في باب الاستثناء
فقلت جاءني الضارب ورأيت الضارب ومررت بالضارب فان قيل ما حملكم
على هذا التطويل وهلا قلتم ان صلة اللام ليست بجملة بل جعل صلتها ما يصح من
المفردات الحكم المطلوب في الصلات لمشابهة الفعل لا على وجه الاصالة
وهو اسم الفاعل والمفعول فصار لحق الالف واللام وقلتم انما عمل اسما
الفاعل والمفعول مع اللام لاعتمادهما على الموصول كما يعملان اذا
اعتمدا على الموصوف حتى لا تحتاجوا الى ان تقولوا انما عملا بلا اعتماد
لكونهما فعلين في الحقيقة فالجواب ان عملهما بمعنى الماضي مع اللام دليل
على انهما في الحقيقة فعلان الا ترى ان اسمي الفاعل والمفعول اذا وقعا
عقيب حرف الاستفهام وحرف النفي مع ان طلبهما للفعل اقوى من طلب
الموصول له لا يعملان بمعنى الماضي وانما لم يوصل اللام بالصفة المشبهة مع شبهها
للحكم لنقصان مشابهتها بالفعل وكذا لم يوصل بالمصدر لانه لا يقدر بالفعل الا

مع ضميمة ان كما مر في باب الاضافة وهو معها بتقدير المفرد والصلة لا يكون الا
جملة قيل وقد وصل في ضرورة الشعر بالجملة الاسمية وقد وصلت ايضا في الشعر بالمضارع
في قوله بالسحه التيقصع وصوت الحمار اليجدع وقد دخلت على الاسمية في غير الشعر
على ما حكى الفراء قال ان رجلا اقبل فقال له اخر ها هو ذا فقال الها مع نعم الهاء
هو ذا وقد ذهب اهل الكوفة الى انه يجوز ان يكون الاسم الجامد المعرف باللام
موصولا قالوا في قوله لعمري لانت البيت اكرم اهله واقعد في افيائه بالاصائل
ان التقدير لانت الذي اكرم اهله لكنه موصول غير مبهم كسائر الاسماء الموصولة
وعند البصريين اللام غير مقصوده قصده والمضارع صفة له كما في قوله ولقد امر
على اللئيم يسبني وانما جاز مررت بالرجل القائم ابواه لا الذي قعد الا سبار
ضمير المبني في القاعدين وظهوره في الذي قعدا وجار الموصول في القاعدين
وظهوره في الذي قعدا فكانك قلت مررت برجل قائم ابواه لا قاعدين واعلم
ان حق الاعراب ان يدور على الموصول لانه هو المقصود بالكلام وانما جئ
بالصلة لتوضحه والدليل ظهور الاعراب في اي الموصول نحو جاءني ايهم ضربته و
رايت ايهم ضربته ومررت بايهم ضربته وكذا في اللذان واللتان عند من قال
باعرابهما واما الصلة فقال بعضهم انها معربة باعراب الموصول اعتقادا منه
انها صفة الموصول لتبيينها له كما في الجمل الواقعة للنكرات وليس بشئ لان
الموصولات معارف اتفاقا منهم والجمل لا يقع صفات للمعارف كما مر في باب
الوصف والجمهور على انه لا محل للصلة من الاعراب اذ لم يصح وقوع المفرد مقامها
كالوصف وخبر المبتدا والحال والمضاف اليه ولا يقدر للجمل اعراب الا
اذا صح وقوع الاسم المفرد مقامها وذلك في الاربعة المواضع فقط وذلك لان
الاعراب للاسم في اصله او للاسم والفعل على قول وكل واحد منهما مفرد والصلة
جملة لا غير **قوله** وهي الذي والتي واللذان بالالف والياء والالى
والذين واللاتي واللائي واللواتي وما ومن واي وايه وذو الطائية وذا
بعد ما الاستفهامية والالف واللام هذا حصر لجميع الاسماء الموصولة والذي
عند البصرية على وزن عم وشج اراد الوصف بها من بين الاسماء الموصولة
لكونها على وزن الصفات بخلاف ما ومن فادخلوا عليه اللام الزائدة
لتحسين اللفظ حتى لا يكون موصوفه كمعرفة توصف بالنكرة وانما قلنا بزيادة اللام
لما مر ان الموصولات معارف وضعا بدليل كونها ومن معرفتين لغير اللام وانما
الموجود اللام الزائدة لانها لو عرفت مارة واذ خلت اخرى لاسم كونها

للتعريف كما في نحو الرجل و رجل وقال الكوفيون اصل الذي الذال الساكنة ثم
ارادوا ادخال اللام عليها زادوا قبلها لاما متحركة لئلا يجتمعوا بين الذال الساكنة
ولام التعريف الساكنة ثم حركوا الذال بالكسر واشبعوا الكسر فتولدت ياء
كما حركت دال دا بالفتح واشبع فتولدت الف وكل ذا فرس من دعوى
علم الغيب والقول في الواحد المبني التي يقلب الذال ياء كما قلنا في ذا وما
وقد تشدد ياء اسما نحو الذي والتي فاذا شددتا اعربت الكلمتان عند الجزولي
بانواع الاعراب كما في اي ولا وجه لاعراب المشدد اذ ليس التشديد يوجب
الاعراب عند بعضهم مبني المشدد على الكسر اذ هو الاصل في التقاء الساكنين
قال وليس المال فاعلمه بمال وان اغناك الا للذي ينال به العلاء واصطفاه
لاقرب قربه وللقصي حكى الزمخشري انه مبني على الضم كقبل وبعد قال الانسي
لعل الجزولي سمعه بضم كما هو المنقول عن الزمخشري ثم اراه في الشعر مكسورا
ما قبلها او ساكنا قال الشاعر في الكسر واللذ لو شاء لكنت صخرا او جبلا اصم
مشمخرا وقال آخر في التسكين كاللذ تزبى زبية فاصطيدا وقال فقل للت تلومك
ان نفسي اراها لا تعوذ بالتميم قال الاندلسي الوجوه الثلاثة فيهما اي تشديد الياء
وحذفها بسكون الدال وكسرها يجوز ان يكون لضرورة الشعر لا انها لغات لان
المخفف تشدد للضرورة وكذا يكتفى لها بالكسر عن الياء وتحذف الحركة بعد
الاكتفاء قال الا ان يعلوها في حال السعة لا في الشعر سمعا اذن وطاعة و
مثنى الذي والتي اللذان واللتان بحذف الياءين وجاز تشديد
النون بدلا من الياء المحذوفة وهما معربان ومبنيان على الخلاف الذي
مر في ذان وتان وقد جاء اللذا واللتا في الاحوال الثلث في غير الاصح
والاولى القول باعرابهما عند اختلافهما كما مر واما مثنى الضمير نحو هما وكما
وعليهما فلما عبر عن وضع واحد ولم يردفه النون بعد الالف لم يعرب لانه
صار صيغة مسالة وخرج عن شبه المثنى وقد تحذف النونات في اللذان
واللتان لاستطالة الموصول بصلته قال ابني كليب ان عمي اللذا قتلا الملوك
وفككا الاغلالا وقال هما اللتا لو ولدت تميم لقيل فخر لهم صميم وجمع الذي
في ذوي العلم الذين في الاحوال الثلث على الاشهر الاكثر واللذون في
الرفع بدا له قال جاء العبد اعراب الجمع لعدم تشدد الياء في الواحد وبدا
لتقوى قول الجزولي ان الذي شدد الياء معرب فكان اصله اللذيون
فحذفت احدى الياءين ثم عمل ما عمل بعاصون وحكى بعضهم اللذون رفعا

واللذين نصبا وجرا قال قومي اللذو بعكاظ طيروا شررا من روس قومك
ضربا بالمناقيل ومن الذين ايضا قال وان الذي حانت بفلج دماؤهم
هم القوم كل القوم يا ام خالد فيجوز في هذا ان يكون مفردا وصف به مقدر مفرد
اللفظ مجموع المعنى اي وان الجمع الذي او ان الجمع الجنس الذي كقوله تعالى
كمثل الذي استوقد نارا فحمل على اللفظ اي الجمع الذي استوقد ثم قال
بنورهم فحمل على المعنى ولو كان في الاية مخففا من الذين لم يجز افراد الضمير الراجع
اليه وكذا قوله تعالى والذي جاء بالصدق وصدق به اولئك هم المتقون
وهذا كثير اعني ذكر الذي مفردا موصوفا به مقدر مفرد اللفظ مجموع المعنى اما حذف
النون من اللذين نحو جاءني الرجال الذي قالوا كذا كعلة اللذا في المثنى وقد يقال
لذي ولذان ولتي ولتان ولاتي بلا لام وجمع التي من غير لفظه الاولى لون
العلى واللاتين رفعا ونصبا وجرا وبحذف النون فيقال اللائي بهمزة بعدها
ياء ساكنة كالقاضي وهو قليل في المذكر قرأ الاخفش والذين يولون من نسائهم
ويقال اللاء بحذف الياء وقد جاء اللاؤن رفعا واللائين نصبا وجرا
وجمع اللتي اللاتي على وزن فاعل من التي وهو اسم جمع كالحامل والحائض
واللائي بالهمزة مكان الياء وهو كثير في جمع التي دون جمع الذي واللواتي
واللوائي كانها جمع الجمع وقد تحذف الياء من الاربعة فيقال اللات
واللاء واللوات واللواء وقد يسهل الهمزة من اللائين الهمزة والياء لكونهما
مكسورة عليها هو قراءة ورش اللاي وقد يقال اللاي بياء ساكنة بعد
الالف من غير الهمزة لقراءة ابي عمرو والبزي قال ابو عمرو هي لغة قريش
كانهم حذفوا الياء بعد الهمزة ثم ابدلوا الهمزة ياء من غير قياس ثم اسكنوا
الياء اجراء للوصل مجرى الوقف وقد يقال اللوا بحذف الياء والياء معا
وقد يقال اللائات كالاعات مكسورة التاء معربة اعراب المسلمات والالى
جمع التي ايضا من غير لفظه فالذي والتي يشتركان في الاولى واللائي الالى
الالى في جمع المذكر اشهر واللائي بعكسه وبمعنى الذي وفرعه من المثنى و
المجموع والمؤنث من وما واي مضافا الى معرفة لتكون معرفة والاضافة اما
ظاهرة نحو اضرب ايهم في الدار او مقدرة نحو لقيت ايا ضربت قال الكسائي
يجب ان يكون عامل اي مستقبلا وقد نوزع فيه فلم يكن له مستند الا انه قال
كذا خلقت يعني كذا وضعها الواضع فقال له السائل اتحسب لك ما سح
يعني ان هذا ايضا متنازع فيه وقد علل له ابن بادس بان قال اي موضوعة

على الابهام والابهام لا يتحقق الا في المستقبل الذي لا يدري مقطعه ولا مبداه بخلاف الماضي والحال فانهما محصوران فلما كان الابهام في المستقبل اكثر منه في غيره استعملت معه اي الموضوعة على الابهام وليس بشيء لان الابهام مختلفين ولا تعلق لاحدهما بالآخر وعند الكوفيين يلزم ايضا تقديم عامله عليه وخالفهم البصريون في الموضعين لعدم الدليل على الدعويين واذا اريد به المونث جاز الحاق التاء به موصولا كان او استفهاما او غيرهما نحو لقيت ايهن وايتهن لقيت قال الاندلسي التانيث فيه شاذ كما شذ في كلهن وخيره الناس وشره الناس وبعض العرب يثنيها ويجمعها ايضا في الاستفهام وغيره نحو ايك وايوهم اخوتك وهما اشد من التانيث ويجوز هما بصرفهما في باب الاعراب قوله وذو الطائية الاكثر ان الطائية لا يتصرف نحو جاءني ذو فعل وذو فعلا وذو فعلوا وذو فعلت وذو فعلتا وذو فعلن قال وسري ذو حفرت وذو طويت اي التي حفرتها والعرب ايضا قال قولا لهذا المرء ذو جاء ساعيا هلم فان المشرفي الفرايض ولم تقل ذي جاء وفي ذو الطائية اربع لغات اشهرها ما مر اي عدم تصريفها مع ساميها والثانية حكاها الجرولي ذو لمفرد المذكر ومثناه ومجموعه وذات مضمومة لمفرد المونث ومثناه ومجموعه والثالثة حكاها ايضا وهي كالثانية الا انه يقال لجمع المونث ذوات مضمومة في الاحوال والرابعة حكاها ابن الدهان وهي تصريفها تصريف ذو بمعنى صاحب مع اعرابه جميع متصرفاتها جمع حملا للموصولة على التي بمعنى صاحب وكل هذه اللغات طائية قوله وذا بعد ما الاستفهامية كانت اولا استدل لا بقوله تعالى ثم انتم هولاء تقتلون اي انتم الذين تقتلون وقوله عدس ما لعباد عليك امارة امنت وهذا تحملين طليق اي الذي تحملينه طليق وقوله وما تلك بيمينك اي ما التي بيمينك ولم يجوز البصريون ذلك الا في ذا بشرط كونه بعد ما او من الاستفهاميتين اذا لم يكن زائدا كما في قوله تعالى من ذا الذي يقرض الله اي من ذا الذي وما ذا الذي صنع اي الذي وذا في الموضعين زائدا بعده موصول ويجوز ايضا في نحو من ذا لقيت وما ذا لقيت ان يكون زائدا وموصولا كما يجيء واعتذروا عن المواضع التي استدل بها الكوفيون بان اسماء الاشارة فيها باقية على اصلها دفعا للاشتراك الذي هو خلاف الاصل وخالف الاخفش وابن السراج النحاة في كون ما المصدرية حرفا وجعلاها اسما فهما يقدران في صلتها ضميرا راجعا اليها وما كناية عن المصدر فقوله تعالى

بما رحبت اي بالرحب الذي رحبته وليس لوجه اذ لم يعهد عود الضمير بارزا في موضع والاصل عدم الاضمار وسيجيء الكلام عليها في الحروف المصدرية قوله والعائد المفعول يجوز حذفه عائد الالف واللام لا يجوز حذفه وان كان مفعولا لخفاء موصوليتها والضمير احد دلائل موصوليتها كما مر في الخلاف مع المازني ولا يجوز حذف احد العائدين اذا اجتمعا في الصلة نحو الذي ضربته في داره زيد اذ لا يستغني عن ذلك المحذوف بالباقي فلا يقوم عليه دليل ثم الضمير اما ان يكون منصوبا او مجرورا او مرفوعا فالمنصوب يحذف بشرطين ان لا يكون منفصلا بعد الا نحو جاءني الذي ما ضربت الا اياه واما في غيره فلا منع كقولك صبح الزيدان الذي اعطيتهما اي اعطيتهما اياه وكقولك الذي انا ضارب زيد اي ضاربه اياه ويجوز ان يكون المحذوف ههنا مجرورا في محل النصب كما يجيء اي الذي انا ضاربه والشرط الثاني ان يتصل بالفعل نحو الذي ضربت زيد لان الضمير اذن فضلة بخلاف الضمير الذي اتصل بالحرف الناصب فلا يحذف في نحو الذي انه منطلق وانا المجرور فيحذف بشرط ان يجر باضافة صفة ناصبة له تقديرا نحو الذي انا ضارب زيد اي ضاربه كما تقدم او يجر بحرف جر متعين وانما شرط التعين لانه لا بد بعد حرف المجرور من حذف الجار ايضا اذ لا يبقى حرف جار بلا مجرور فينبغي ان يتعين حتى لا يلتبس بعد الحذف بغيره كقوله انسجد لما تامرنا اي بامرنا به اي باكرامه قوله تعالى فاصدع بما تومر اي تومر به اي باظهاره وقال فعلت لها لا والذي حج حاتم اخونك عهدا انني غير خوان اي حج حاتم اليه ويتعين حرف الجر قياسا اذا جر الموصول او موصوفه بحرف جر مثله في المعنى وتماثل المتعلقان نحو مررت بالذي مررت اي مررت به لان الجارين متماثلان وكذا متعلقاهما ومثال الموصوف مررت بزيد الذي مررت ورب ما يحذف المجرور بحرف وان يتعين نحو الذي مررت زيد اي مررت به وان احتمل مررت معه او له ونحو ذلك ثم مذهب الكسائي في مثله التدرج في الحذف وهو ان يحذف حرف الجر اولا حتى يتصل الضمير بالفعل فيصير منصوبا فيصح حذفه ومذهب سيبويه والاخفش حذفهما معا اذ ليس حذف حرف الجر قياسا في كل موضع والمجوز له ههنا استطالة الصلة ومع هذا المجوز فلا بد ان يحذفهما مع المجرور بها واما الضمير المرفوع فلا يحذف الا اذا كان مبتدا اذ غيره اما خبره وكون الضمير خبر المبتدا اقل قليلا فلا يكون في الكلام اذن

دليل على ان خبر المبتداء هو المحذوف بل يحمل ذلك على ان المحذوف هو المبتداء
لكثرة وقوعه ضميرا واما فاعل ولا يجوز حذفه واما خبران واخواتها ولم يثبت
حذفه الا قليلا ولا يكون ذلك ايضا في الاغلب الا اذا كان ظرفا كما يجيء
وايضا هو الاصل خبر المبتداء واما اسم ما المجازيه فلا يحذف اصلا لضعف عملها
ويشترط في المبتداء المحذوف ان لا يكون خبره جملة ولا ظرفا ولا جارا ومجرورا
اذ لو كان احدها لم نعلم بعد الحذف انه حذف شي اذ الجملة والظرف يصلحان
مع العائد فيهما لكونهما صلة واذا حصل المبتدا المشروط فالبصريون قالوا
في صلة اي جاز الحذف بلا شرط آخر نحو قوله تعالى ايهم اشد على الرحمن عتيا و
قوله فسلم على ايهم افضل لحصول الاستطالة في نفس الموصول بسبب الاضافة
وان لم تطل الصلة وقال الاندلسي لان لها من التمكن بالبس لاخواتها فكذلك ف
ولعرب فيتصرف في صلتها ايضا بحذف بعضها وان لم يكن في صلة اي لم يحذف
الا بشرط استطالة الصلة نحو قوله تعالى هو الذي في السماء اله وفي الارض اله
طالب الصلة بالعطف عليها واما الكوفيون فيجوزون الحذف بلا سدد مطلقا
في صلة اي كان او في غيرها مع الاستطالة او بدونها كما قرى في الشواذ على الذي
احسن وروى ما انا بالذي قائل لك سيا واعلم انه اذا كان الموصول او موصوفه
خبرا عن متكلم جاز ان يكون العائد اليه غايبا وهو الاكثر لان المظهرات كلها غيب
نحو انا الذي قال كذا والجاز ان يكون متكلما حملا على المعنى قال علي عليه السلام
انا الذي سمتني امي حيدره قال المازني لولم اسمعه لم اجوزه وكذا اذا كان
الموصول او موصوفه خبرا عن مخاطب نحو انت الرجل الذي قال كذا وهو الاكثر
او قلت كذا حملا على المعنى هذا كله اذا لم يكن للبس امامعه فليس الا الغيبة كقولك
انا خاتم وهب المال اي مثل خاتم وان كان ضميران جاز لك في غير اللبس
حملا احدهما على اللفظ وحمل الاخر على المعنى نحو انا الذي قلت كذا وضرب زيدا
وانت الرجل الذي قال كذا وضربت عمرا وان كان الموصول او موصوفه مخبرا
عنه بالمتكلم والمخاطب لم يجز الحمل على المعنى فلا يجوز الذي ضربت انا والذي
ضربت انت اذ لا فائدة اذن في الاخبار لانك اذا قلت الذي ضربت فقد علم المخاطب
ان الضارب هو المتكلم فيبقى الاخبار بانا لغوا وكذا قولك الذي قلت انت فظهر
بهذا ان قول العاملي انت انا ليس بوجه والوجه ان يقال العاملة انت انا

قوله واذا اخبرت بالذي صدرتها وجعلت موضع المخبر عنه ضميرا لها
واخرته خبرا فاذا اخبرت عن زيد من ضربت زيدا قلت الذي ضربته زيد وكذلك

الالف واللام في الجملة الفعلية خاصة ليصح بناء اسم الفاعل والمفعول فان
تعذر امر منها تعذر الاخبار ومن ثم امتنع في ضمير الشان والموصوف والصفة
والمصدر العامل والحال والضمير المستحق لغيرها والاسم المشتمل عليه هذا باب
تسمية النحاة باب الاخبار بالذي او بالالف واللام ومقصودهم من وضع
هذا الباب تمرين المتعلم فيما تعلمه في بعض ابواب النحو من المسائل وتذكره
اياها كما تذكر مثلا معرفة ان الحال والتمييز لا يخبر عنهما انه يجب تنكيرهما ومعرفة
ان المجرور بحتى وكاف التشبيه لا يخبر عنهما انهما لا يقعان مضمرين وان ضمير
الشان لا يخبر عنه يجب تصدره لغرض الابهام قبل التفسير ومعنى قولهم
اخبر عن الذي في ضمن الجملة الفلانية بالموصول اي صغ من هذه الجملة جملة
اخرى اسمية واخبر في الثانية عن ذات متصفة بما تتصف به في الاولى
معبرا عن تلك الذات بالموصول ولا تغير الاولى عن وضعها الا قدر
ما يقتضيه هذا الاخبار المذكور فلا بد اذن ان تجعل في الثانية ب مبتداء
مصدرا لان المسؤل منك ان تخبر عن تلك الذات اعني ب والمخبر عنه في
الاسمية مبتداء والمبتداء مرتبته الصدر فلا بد ان تجعل مكان آ ضميرا راجعا الى
ب لان المسؤل ان تصف ب بالوصف الذي كان لا بلا تغير شي من الجملة
الاولى ولم يمكن ان يكون ب مكان آ لتصدر ب مبتداء فلا بد ان يكون
باسمه وهو الضمير العائد اليه مكان آ ولا بد ان تؤخر الف في الجملة الثانية خبرا
لان المسؤل ان تخبر عن ب بآ ومرتبة الخبر عن الموصول بعد تمام الموصول
بصلته فعلى هذا لم تخبر عن ا بالموصول بل اخبرت عن ب الموصول با
الا انك لما اخبرت عن ب با وبالمبتداء في المعنى هو الخبر اي يطلق على ما يطلق
عليه فاذا اخبرت عن ب فقد اخبرت عما يطلق عليه آ فكانك اخبرت عن ا وايضا
ذكرت المخبر عنه باسم آ دون ب لان آ هو المذكور في الجملة الاولى التي هي الموضوع
المفروغ منها المعلوم اجزاؤها دون ب فآ هو المشهور قبل صوغ الثانية وايضا
قولك في السوال بالموصول فليس بمعناه اجعل ب مخبرا به بل الباء فيه
للاستعانة كما في قولك كتبت بالقلم اذ المعنى اجر الاخبار المذكور بان تجعل
ب الموصول مبتداء ومثال ذلك ان يقول العالم للمتعلم ليدربه او
ليخبره اخبر عن زيدا في قولك ضربت زيدا بالذي فالمعنى اجعل الذي مبتدا
خبره زيد واجعل تلك الجملة الاولى وهي ضربت زيدا صلة للذي بلا تغير شي
منها الا ان تجعل مكان زيدا ضميرا عائدا الى الذي ولو جر زيدا اخبرا عن الذي

فيقول الذي ضربته زيد فالفرق بين الجملة الاولى والثانية انك اذا قلت
ضربت زيدا فربما تخاطب به من لا يعرف ان لك مضروبا وربما تخاطب من
يعرف شخصا مضروبا لك لكنه لا يعرف انه زيد واما قولك الذي ضربته زيد
فلا تخاطب به الا على الوجه الثاني اي تخاطب من يعرف ان لك مضروبا
لان مضمون الصلة يجب ان يكون معلوما للمخاطب كما ذكرنا ولكن لا يعرف
انه زيد اذ لو عرف لوقع الاخبار عنه بانه زيد صالعا فالجملة الثانية نص في
المحتمل الثاني للجملة الاولى قوله صدرتها اي جعلت الذي في الصدر مبتدأ
قوله واخرته خبرا اخرا نصب على الحال اي وضمن اخرته معنى جعلته اي جعلته خبرا
متاخرا قوله وكذلك الالف واللام في الجملة الفعلية لا يخبر بالالف واللام
الا عن اسم في الجملة الفعلية خاصة قوله ليصح بناء اسم الفاعل والمفعول منها
قد ذكرنا ان صلة الالف واللام اسم الفاعل او المفعول وذلك لانه
يمكن ان يسبك من الجملة الفعلية اسم فاعل مع فاعله اذا كان الفعل مبنيا
للفاعل اذ معنى اسم الفاعل مناسب لمعنى فعل ويفعل نحو زيد ضارب
اي ضرب او يضرب او اسم مفعول مع مرفوعه اذا كان الفعل مبنيا للمفعول
اذ معنى اسم المفعول مناسب لمعنى فعل ويفعل نحو زيد مضروب اي ضرب او
يضرب وليس اسم فاعل ومفعول مع مرفوعهما اسمين في نحو اضارب
الزيدان وما مضروب البكران لكن في اولهما حرفان يمنعان من وقوعهما
صلة اللام كما يجيء بعد ويجب ان يكون الفعل الذي يسبك منه صلة الالف
واللام متصرفا اذ غير المتصرف نحو نعم وبئس وحبذا وعسى وليس لا يجيء منه
اسم فاعل ولا مفعول فلا يخبر باللام عن زيد في ليس زيد منطلقا ويجب
ان لا يكون في اول ذلك الفعل حرف لا يستفاد من اسم الفاعل والمفعول
معناها كالسين وسوف وحرف النفي وحرف الاستفهام قوله فان تعذر
امر منها تعذر الاخبار اي امر من امور الثلثة وهي تصدر الموصول
ووضع عائد الى الموصول مقام ذلك الاسم وتاخير ذلك الاسم خبرا
فبالشرط الاول وهو تصدر الموصول يتعذر الاخبار عن كل اسم في الجملة
الانشائية والطلبية لان الصلة كما تقدم لا يكون الا خبرية ويتعذر ايضا
عند الكوفيين الاخبار بالذي عن اسم في جملة مصدرة بالذي لانهم ابوا
دخول الموصول على الموصول اذا اتفقا لفظا واما قول من الشعر اللائي الذي
اذا اسم بهات اللام حلقه الباب فعموا اعروه من الشعر اسم الذي اللاولى

نحو را الروايه الاولى لانها من باب التكرير اللفظي كانه قيل من النفر اللائي اللائي
فان نظائرا نحويا في كلامهم وانما وضعه النحاة رياضة للمتعلمين وتدربا لهم
نحو الذي الذي في داره عمرو زيد فقولك في داره ودار ضمير الذي الاول
كانك صلة للذي الاخر وعائده مستتر في الظرف وعمرو خبر الذي الاخر
والذي الاخر مع صلته وخبره صلة للذي الاول وعائد الاول الهاء
المجرور في داره وزيد خبر الذي الاول كانك قلت الذي ساكن داره عمرو
زيد ويقول اللذي التي اللذان ابوهما قاعدان لديها كريمان عبده عنده
حسن متعدي بالموصول الاخر فيوفيه حقه من الصلة والعائد والخبر لاستغنائه
بما في خبره عما قبله واحتياج كل ما قبله اليه لكونه من صلته فيقول ابواهما
قاعدان صلة اللذان وعائده الضمير المجرور في ابواهما وخبره كريمان وهذه
الجملة اعني اللذان مع صلته وخبره صلة التي والعائد الى التي من صلتها الضمير
المجرور في لديها فالتي مبتدأ مع صلته المذكورة وعبده عنده خبره والجملة
اعني التي مع صلته وخبره صلة التي والعائد من الصلة اليه الهاء المجرور
في عبده والذي مع صلته المذكورة مبتدأ خبره حسن وهكذا العمل ان زادت
الموصولات ولا تقف على حد واحذر الغلط واعط كل موصول حقه والشرط
الثاني وهو وضع الضمير العائد الى الموصول مقام المخبر عنه يخرج الفعل والجملة والحال
والمجرور والظرف اذ لا هذه الاشياء ويخرج كل اسم لازم التنكير كالمجرور برب وكم واسم
لا التبرئة وخبرها والحال والتمييز والمنصوب وكنكرة بعد ما لا يستفاد من
المستفاد من المعارف كالتفخيم في اما رجل والاستغراق في نحو كل رجل وفصل
رجل وما من رجل وكذا كل اسم يلزمه النفي نحو لا احد ولا عريب ولا كتيع ويخرج
ايضا كل اسم جاز تعريفه لكن يلزم اظهاره كفاعل حبذا والمعارف السادة مسد
الحال كالعراك ووحده وجهده وسائر ما ذكرناه في باب الحال لانها بلفظها
تدل على الحال والاضمار يزيله وكالمصدر العامل اذ لا يجوز نحو مروري بزيد حسن
وهو بعمرو قبيح لان لفظ المصدر يراعى في العمل اذ هو من جهة التركيب اللفظي
يشابه الفعل فيعمل والاضمار يزيل اللفظ وكذا كل صفة عاملة كاسم الفاعل
والمفعول والصفة المشبهة العاملة واما الاخبار عن قائم في زيد قائم وانما يجوز
اذا لم يعمل في الضمير المستكن نظرا الى كونه في الاصل اسما مستغنيا عن الفاعل
وعند المازني يجوز الاخبار عن المصدر المحذوف عامله نحو اما انت سيرا
وعند ابن السراج لا يجوز لان الفعل انما حذف لدلالة لفظ المصدر عليه واجاز

المارّ في فتح الاخبار عن ضربا بمعنى اضرب ضربا ومنعه غيره اذ صورته صورة
المفرد فلا يصلح لكونه صلة وكالمفعول له اذ لشرط فيه لفظ المصدر وكالمجرور
بالكاف وواو القسم وبابه وحتى ومذ ومنذ وكذا المرفوع بعدها اذ شرطه
لفظ الزمان وكتمييز الاعداد المجرور فان المحققين استقبحوا الاخبار عنه لوجوب
كون المفسر صريحا في تعيين الجنس والاخبار على تحلل بذلك وبعضهم جوزه نحو الذي
هو اثنا به الدرهم وكالمقادير المبهمة المفسرة بما بعدها نحو زادوا حلا وعشرون
درهما فان الفاظها معتبرة وكالمضاف دون المضاف اليه اذ المضمر لا يضاف
وكالموصوف بدون الصفة وكالصفة بدونه وكالموصول بدون صلته وصلة
اللام دون المضاف الموصول اذ لفظهما شرط واما البدل والمبدل منه فبعضهم
لا يجوز الاخبار عن احدهما وحده بل عنهما معا كالصفة والموصوف قال لان
البدل ليس كالصفة فلا يفرد من المبدل منه وايضا يخلو الصلة من العائد ان
اخبرت عن البدل في نحو جاءني زيد ابوك عند من يجعل البدل في حكم تكرار العامل
وبعضهم اجاز الاخبار عن كل واحد منهما فالاول تقول في مررت برجل
زيد مخبرا عنهما الذي مررت به رجل زيد والثاني تقول مخبرا عن المبدل منه
الذي مررت به رجل ومخبرا عن البدل الذي مررت برجل به زيد باعادة الجار
لان المجرور لا منفصل له وجوز ان يقول برجل هو واضعا للمرفوع مقام المجرور
والمجوزون اختلفوا في بدل البعض والاشتمال فاجازه الاخفش اذ الضمير نفس
ما بعده ومنعه الزيادي اذ الضمير لا يدل على البعض والاشتمال قبل ان يذكر خبر
الموصول وكخبر كاد وعسى واخواتها وكالفاظ التاكيد في الاشهر اذ تلك الالفاظ
معتبرة في افادة التاكيد وايضا ينبغي خبر الموصول تاكيدا بلا موكد وكعطف
البيان دون المعطوف وكالمضاف اليه من الاعلام والكنى للوحوش واجناس
الارض وغيرها كابي القاسم وامرئ القيس وابن آوى وابن عرس وابن
قترة وابن مقرض وام حبين وسام ابرص اذ المضاف اليه في مثلها صار
بالعلمية كبعض حروف الكلمة وكذا قزح في قوس قزح وكل جزء من جزئي المركب
نحو [illegible] وخمسة عشر وبعلبك وكذ ومنذ فانهما لا يضمران وكذا كل ظاهر
قام مقام المضمر في نحو الحاقة ما الحاقة وقوله لا ارى الموت يسبق الموت شيء
فلما اظهاره لقصد التفخيم ومنع بعضهم الاخبار عن خبر كان والاصل جوازه
لانه كخبر المبتدا وخرج ايضا ما جاز اضماره لكن الضمير لا يعود اليه لعدم من الموصول
كالمجرور برب وفاعل نعم وبئس واخواتهما فان هذه الضمائر لا تحكي الا سماء

مفسرة بما بعدها وكذا كل ضمير مستحق لغيره اي استحقه غير الموصول كالضمير في
زيد ضربته وفي زيد ضرب وفي زيد منطلق اذ المبتدا استحق الضمير من هذه الاخبار
فلو قلت الذي زيد ضربته هو فان نفي الضمير كما كان راجعا الى زيد لم يجز لانا
قلنا يجب ان يقوم مقام المخبر عنه ضمير عائد الى الموصول وايضا تبقى الصلة
خالية من عائد الى الموصول وقولك هو في الاخير ليس في الصلة بل هو خبر
الموصول وان جعلناه عائدا الى الذي نفي خبر المبتدا وهو جملة خاليا من عائد
الى المبتدا وقولك هو في الاخير ليس في خبر خبر زيد قوله والاسم المشتمل عليه
اي الاسم الذي احد جزئيه ضمير مستحق لغير الموصول كغلامه في زيد ضربت غلامه
فان المضاف مع المضاف اليه اعني لفظ غلامه مشتمل على الهاء الذي استحقه المبتدا
قوله عليه اي على الضمير المستحق لغيره قيل وان استغنى الضمير جاز الاخبار عن ضمير آخر
وان رجع الى ذلك المبتدا وذلك كما في زيد ضارب اخوه جاز لك الاخبار عن
اي ضمير شئت منهما وقال الاندلسي لا يجوز ذلك الا لعدم رجوع عائد من
الصلة الى الموصول الا لعدم فائدة في الخبر لا بعدها المبتدا لان في قولك
الذي زيد ضارب اخوه هو لفظ هو يرجع الى زيد لانه ضميره فلا حاجة وزيد مذكور
في الصدر فلا يكون في ذكر ضميره فائدة وليس ما قال بشيء لان ذكر زيد في الصدر
لا يجعل المبتدا الذي هو الموصول نصا في زيد حتى يخلو الاخبار بزيد عنه عن
من الفائدة بيان ذلك انك ان اخبرت عن ها ضاربه كان المعنى الذي ضاربه
اخو زيد زيد فقد عرفنا بالمبتدا ان ههنا شخصا هو مضروب اخي زيد ويجوز ان
يكون ذلك الشخص زيدا وغيره فقولك اذن في الخبر زيد فيه فائدة مجددة وهو
ان زيدا مضروب اخيه دون عمرو وغيره وكذا ان اخبرت عن ها اخوه
يكون كان المعنى الذي ضارب زيد اخوه زيد مضمون الصلة الذي يجب ان يكون
معلوما للمخاطب ان ههنا شخصا اخوه ضارب زيد فيستفيد من الخبر ان ذلك
الشخص نفس زيد وقال صاحب المغني لا يجوز الاخبار عن احد الضميرين لان
عودهما على المبتدا سابق على استحقاق الموصول لهما ويتوقف المبتدا على
ارتباطهما به كارتباط الضمير الواحد وليس ايضا بشيء اذ لا يلزم بقاء عائد
عليه الضمير المخبر عنه بعد الاخبار على حاله قيل بدليل صحة الاخبار عن ضربت
ونحوه ولا يتوقف المبتدا على اسقاط الضميرين بل يكتفي باحدهما فيقول الاولى
جواز الاخبار عن كل واحد من الضميرين اذ لا مانع وكذا يجوز الاخبار عن ضمير
عائد الى المتقدم ان استغنى ذلك المتقدم عن ذلك الضمير بان يكون الضمير في

جملة ثانية بعد ذكر المفسر في جملة اولى لا تعلق لها بالثانية كما تقول زيدا كم
ثم تقول قد ضربته فيصح الاخبار عن ها ضربته وبالشرط الثالث وهو تاخير المخبر
عنه اخبار يخرج كل ما لا يصح تاخيره كضمير الشان اذ لو اخرته لم يحصل الابهام قبل
التفسير وهو الغرض في الاتيان به كما مر وكذا كل مبهم مفسر بما بعده للتفخيم كضمير
نعم وبئس ورب ويخرج كل اسم فيه معنى الشرط والاستفهام كما ومن وايهم وكذا
كم الخبرية وكاي لتصدرهما لما فيهما من معنى الانشاء ويخرج ايضا كل ما لا يجوز رفعه
كالظروف غير المتمكنة نحو عندي وسوى وذات مرة وبعيدات بين وكذا
سحر وعشاء ومساء وعتمة وكذا المصادر اللازم نصبها كسبحان ولبيك
ونحوهما قالوا وان اخبرت عن ظرف متمكن جئت في ضميره بفي كما اذا اخبرت
عن يوم الجمعة في قولك سرت يوم الجمعة في قولك سرت يوم الجمعة فيقول
الذي سرت فيه يوم الجمعة الا ان يكون الظرف متوسعا فيه وهذا القول
مبهم مبني على ان الضمير لا يكون ظرفا وقد قلنا ما عليه في باب المفعول
فيه ولا يمتنع على ما قالوا الاخبار على المفعول له نحو الذي ضربته له تاديب هذا
والضمير القائم مقام المخبر عنه ان كان المخبر عنه مجرورا فهو بارز متصل
وان كان مرفوعا فضميره اما مستتر كما اذا اخبرت عن زيد من جاء زيد
واما بارز متصل كما اذا اخبرت عن زيد في ما جاءني الا زيد ويتصل ايضا
المرفوع المتصل الذي كان في الجملة قبل الاخبار اذا اخبرت باللام وجرى
صلتها على غير من هي له كما اذا اخبرت عن زيد في ضربت زيدا باللام
فانك تقول الضاربه انا زيد هذا عند النحاة وقد تقدم في باب المضمرات
ان المنفصل في مثله تاكيد للمستتر لا فاعل وقد عرفت مواضع كل واحد
من هذه الثلثة في باب المضمر اعني المستتر والبارز المتصل والبارز المنفصل
فارجع اليه وان كان منصوبا فضميره اما بارز متصل كما اذا اخبرت عن
زيدا في ضربت زيدا او منفصل كما اذا اخبرت عن زيدا في ما ضربت الا
زيدا كما عرفت من مواقع المتصل والمنفصل واذا اخبرت عن اي ضمير كان
فلا بد من نقل خبره مرفوعا منفصلا لانه خبر المبتدا ثم اعلم انك اذا اخبرت عن
ضمير المتكلم والمخاطب فلا بد ان يكون الضمير القائم مقامه غائبا لرجوعه
الى الموصول وهو غائب كما اذا اخبرت عن احد ضميري ضربتك ولا يجوز
الحمل على المعنى كما في انا الذي سمتني امي حيدره لعدم الفائده فلا تقول في
الاخبار عن ها ضربتك انا ولا في الاخبار عن الكاف الذي ضربتك انت فليس

قوله القائل انت انا يصح على تقدم الاشارة اليه وانما اختار والاخبار
بالذي دون من وما واي وسائر الموصولات لانه ام الباب وهو اكثر
استعمالا ولا يكون الا موصولا واما الاخبار بالالف واللام فاختاروه
ايضا لكثرة التعبير معه لشبك الفعل اسم فاعل او مفعول وابراز الضمير كما
في نحو الضاربه انا زيد في ضربت زيدا حتى يحصل الدربة فيها اكثر ولنذكر حكم
الاخبار في باب التنازع فان فيه بعض الاشكال فنقول الاولى في باب التنازع
ان لا تغير الترتيب وتراعي ترتيب المتنازعين على حالهما ما امكن لما مر في
بيان حقيقة الاخبار من انك لا تغير الجملة المتضمنة للمخبر عنه الا اذا اضطررت
اليه فاذا وجه العاملان من جهة الفاعلية واعمل الثاني نحو ضرب واكرم زيد
قلت مخبرا بالذي عن المتنازع فيه الذي ضرب واكرم زيد قام مقام زيد
ضمير فاستتر في اكرم والضمير في ضرب ايضا يرجع الى الذي وقد كان قبل
راجعا الى زيد ولم يمكن ههنا تنازع الفعلين في الضمير القائم مقام المخبر عنه
كما كان في المخبر عنه لما ذكرنا في باب التنازع انه لا تنازع في الضمير المتصل وتقول
بالالف واللام عند الرماني وابن السراج وجماعة من المتاخرين الضارب واكرم
زيد عطفت الفعل الصريح وهو اكرم على ضارب لانه ايضا فعل لكن في صورة
الاسم على ما قدمنا والاخفش تدخل اللام في مثله على الفعلين ويأتي بالمخبر عنه
في الاخير خبرا عن الموصولين فيقول الضارب والمكرم زيد كما تقول العاقل
موصوفه مقدره فهو مثل قوله والكريم زيد وكانه في الاصل من باب عطف الصفة
على الصفة لان العاقل موصوفه مقدر فهو مثل قوله الى الملك القرم وابن
الهمام وليث الكتيبة في المزدحم وعن الرماني الى المازني وليس في كتابه
يجعل الكلام جملتين اسميتين كما كان في الاصل فعليتين لان المبتدا والخبر
نظير الفعل والفاعل فيقول في مسئلتنا عند اعمال الثاني الضارب هو والمكرم
زيد واول المذاهب اولى لانه اقل تغيرا ثم الثاني اولى من الثالث لمثل
ذلك وما ذكر من قصد التشاكل بالاتيان بالاسميتين في الفرع مكان الفعليتين
في الاصل مما لا يرجح به على المذهب الاول لان عطف الفعلية على الفعلية فيه
باق بالحقيقة مع قلة التغيير واما ابو الحسن فكان يقول في الاصل الجملتان
صارتا كالواحدة من حيث لم يستغن احدهما عن الاخرى لاجل التنازع منهما في
اسم وان اعملت الاول في مسئلتنا قلت ايضا في الاخبار بالذي الذي ضرب
واكرم زيد جعلت مقام زيد ضميرا فاستتر في ضرب لان الغرض انه فاعله وكذا

في الاخبار بالالف واللام نحو الضارب وأكرم زيد وعند الاخفش نحو الضارب
والمكرم زيد وقياس قول المازني الضارب والمكرم هو زيد لكون الاسمية
معطوفة على الاسمية من جري المعطوف عليها كما كان في الاصل الفعلية معطوفة على
الفعلية من جريها واذا وجه العاملان من جهة المفعولية واعمل الثاني نحو ضربت
واكرمت زيدا قلت مخبرا عن التاء الاولى بالذي الذي ضرب واكرم زيدا انا
وانما جعلت تاء اكرمت ايضا ضمير غايب وان كان المخبر عنه هو التاء في الجملة الاولى
فقط لان الثانية عطف على الاولى فلا بد فيها ايضا من ضمير راجع الى الموصول
وقد تقدم ان الموصول اذا كان مبتدا وهو متكلم او مخاطب من حيث المعنى
لم يحمل الضمير على المعنى فلا يقال الذي ذهبت انا لعدم الفائدة والتنازع
ههنا باق على حاله لجواز انتصاب زيد بضرب وقولك اكرم وان فصل بين بعض
الصلة وبعض الا انه ليس باجنبي كما يجي في هذا الباب ويقول مخبرا باللام
الضارب واكرم زيدا انا وعند الاخفش الضارب والمكرم زيدا انا والتنازع
غير باق لان زيدا لا يجوز انتصابه بضارب اذ لا يعطف على الموصول مع
بقاء بعض الصلة وقياس قول المازني الضارب انا والمكرم زيدا انا
وكذا يخبر عن تاء اكرمت بالذي وبالالف واللام سواء على المذاهب الثلثة وتقول
في الاخبار عن زيد بالذي الذي ضربت واكرمته زيد وبالالف واللام
الضاربه انا واكرمته زيدا ابرز ضمير المفعول في الضاربه وان كان محذوفا
في الاصل لان اللف ضمير الالف لا يحذف كما ذكرنا وابرز انا لجري
الصفة على غير من هي له وبعض المتقدمين يحذف ضمير اللام في مثله نظرا الى
الاصل وتقول على مذهب الاخفش الضاربه انا والمكرمه انا زيد وعند المازني
الضارب انا على انه مبتدا وخبره والمكرمه انا زيد جملة معطوفة على اخرى و
تقول في هذه المسئلة اذا اعمل الاول نحو ضربت واكرمته زيدا باظهار الهاء
في اكرمته على المختار كما مر في باب التنازع مخبرا عن التاء الاولى بالذي الذي ضرب
واكرمه زيدا انا وبالالف واللام الضارب واكرمه زيدا انا والتنازع باق في
الموضعين وعند الاخفش الضارب زيدا والمكرمه انا قدمت زيدا الى جنب
عامله اذ لا يعطف على الموصول مع بقاء بعض صلته وعند المازني الضارب
الضارب زيدا انا والمكرمه انا والاخبار عن تاء اكرمت كالاخبار عن تاء
ضربت سواء عند كلهم واما الاخبار عن زيد بالذي فيقول فيه الذي
ضربته واكرمته زيد بفصل الضمير القائم مقام زيد لعامله لعدم ما يوجب انفصاله

وكذا

وكذا بالالف واللام الضاربه انا واكرمته زيد الهاء في الضاربه هو الضمير القائم
مقام زيد وابرزت انا لجري الصفة على غير صاحبها وعند الاخفش الضاربه
انا والمكرمه انا زيد وعند المازني الضاربه انا والمكرمه انا هو زيد غير الضاربه
انا والمكرمة انا زيد وعند المازني لانه لو كان في الاصل مفعول ضربت والجملة
المعطوفة اعني المكرمة انا هو متوسطة بين جزي المعطوف عليها وتقول في نحو ضربني
وضربت زيدا عند اعمال الثاني مخبرا عن الياء او التاء بالذي ضربه وضربت زيدا انا
ولا تقول ضربني ولا ضربت لما مر والتنازع باق على حاله وتقول في التثنية
على مذهب البصريين الذي ضرباه وضرب الزيدين انا وعند الكسائي الذي
ضربه وضرب الزيدين انا بحذف الفاعل وتقول بالالف واللام الضاربه
هو وضرب زيدا انا ابرزت هو لجري الصفة على غير صاحبها والتنازع باق
على مذهب الاخفش الضاربه هو والضارب زيدا انا والاولى ان يقال
الضاربه زيد لان الاضمار قبل الذكر انما جاز في الاصل لكونه من باب التنازع
مع مخالفة الكسائي فيه ايضا وليس بقياس في جميع المواضع وعند المازني
في الاخبار عن الياء الضاربه هو انا والضارب زيدا انا والاولى ان
يقال الضاربه زيد انا لما ذكرنا وفي الاخبار عن الياء الضاربي هو مبتدا
وخبره الضارب زيدا انا والاولى الضاربي زيد لما مر وان اخبرت عن
زيد بالذي قلت الذي ضربني وضربته زيد لا يمكن بقاء التنازع اذ لا تنازع
في ضمير متصل كما مر وبالالف واللام الضاربي وضربته زيد وعند الاخفش
الضاربي والضاربه انا زيد بابراز الضمير انا لجري صلته على غير من هو له
وعند المازني الضاربي هو والاولى الضاربي زيد والضاربه انا زيد وان
اعملت الاول والمختار ضربني وضربتها عند باظهار ضمير المفعول كما مر
في باب التنازع قلت في الاخبار عن الياء او التاء بالذي الذي ضربته و
ضربها هند انا والتنازع باق وبالالف واللام الضاربه وضربها هند
انا وهند فاعل ضربه وعند الاخفش الضاربه هند والضاربها انا
قدمت هند الى جنب عامله لان لا ينفصل بين بعض الصلة وبعض بالاجنبي
وعند المازني الضاربه هند انا والضاربها انا وفي الاخبار عن هند
بالتي التي ضربني وضربتها هند وبالالف واللام الضاربي وضربتها هند
وعند الاخفش الضاربي والضاربها انا هند وعند المازني الضاربي
والضاربها انا هند وتقول مخبرا عن الياء والتاء في ضربت وضربني هند

بالذي عند اعمال الثاني الذي ضرب وضربته هندا انا ولا يجوز وضربني لما
تقدم وبالالف واللام الضارب وضربته هندا انا ولا يجوز وعند الاخفش
الضارب في الضاربه هندا انا وتقول المازني مخبرا عن التاء الضارب و
الضاربي هندا انا والضارب مبتدأ وخبره انا وحذف مفعول الضارب
مراعاة للاصل وعن التاء الضارب انا والضاربه هندا انا وان اخبرت
عن هند قلت التي ضربت وضربني هند والضاربها انا وضربني هند اظهر
المفعول في ضاربها لان عائد اللام الموصولة لا يحذف وبعض المتقدمين
يحذفه مراعاة للاصل وابرزت انا لجري الصفة على غير من هي له وعند
الاخفش الضاربها انا والضاربي هند وان اعملت الاول قلت مخبرا لهما
عن التاء والتاء الذي ضرب وضربته هندا انا والضاربه هي انا تقدم
هندا الى حيث عامله لما مر وتقول المازني مخبرا عن التاء الضارب
هندا والضاربي هي انا هي وانا خبر الضارب وعن التاء الضارب
هندا انا والضاربه هي انا وتقول مخبرا عن هند بالتي التي ضربتها وضربني
هند وباللام الضاربها انا وضربني هند وعند الاخفش الضاربها انا
والضاربي هند وعند المازني الضاربها انا والضاربي هند وهند
خبر الضاربها انا والضاربي وتقول في اعطيته واعطاني زيد درهما
مخبرا عن التاء او التاء بالذي الذي اعطى واعطاه زيد درهما انا وباللام
المعطي واعطاه زيد درهما انا والتنازع باق في الصورتين وعند
الاخفش المعطي والمعطيه زيد درهما انا واما المازني فانه يرد في مثله
كل ما حذف منه فيرد مفعولي الاولى نحو المعطي زيدا درهما والمعطيه هو
اياه انا وليس لوجه لمخالفته الاصل في الفعل الاول برد مفعوليه وفي
الثاني باقامة الضميرين مقام مفعوليه الظاهرين بلا ضرورة ولو سلك
في هذا الباب مسلكه في المتعدي الى واحد اعني جعل الكلام جملتين لقال المعطي
زيدا درهما انا والمعطيه هو اياه انا وان اخبرت عن زيد قلت الذي
اعطيت واعطاني درهما زيد بابراز عائد اللام وبعض المتقدمين يجوز
حذفه لمطابقة الاصل كما مر وابراز ما لجري الصفة على غير صاحبها وعند
الاخفش المعطيه انا والمعطي بالاضافة او المعطي اياي كما تبين في المضمرات
درهما زيد ويجوز المعطي انا مراعاة للاصل والمازني تقول من اظهر الضمير
في المعطيه اظهر المفعول الثاني وليس لوجه لان ابراز الضمير لاجل اللام

فانه لا يحذف عائده كما مر وليس اعطى من افعال القلوب حتى يلزم ذكر الثاني
بذكر الاول فان رددنا مفعولي الاول كما هو مذهب المازني قلنا المعطيه انا
درهما والمعطيه او المعطي اياه زيد كما ذكرنا في باب المضمرات في نحو ضربي اياك وضربيك
ولو قلت المعطيه انا اياه والمعطي درهما زيد على ان يكون اياه عائدا الى درهما لاضمرت
المفعول قبل الذكر في غير باب التنازع وهو لا يجوز الا في باب التنازع وهو كما مر وان
اخبرت عن الدرهم قلت الذي اعطيت واعطانيه درهم وصلت الضمير اذ لا موجب
للفصل وباللام المعطيه انا واعطانيه زيد درهم وعند الاخفش المعطيه انا والمعطي
انا بحذف الضمير والمعطيه والمعطي اياه زيد درهم كضربتك وضربني اياك والمازني
يرد المحذوف نحو المعطيه انا زيدا والمعطيه او المعطي اياه درهم وتقول في ظننت وظنني
زيدا اخاك مخبرا عن التاء او التاء بالذي الذي ظن وظنه زيد اخاك انا وباللام
الظان وظنه زيد اخاك انا بحذف مفعولي الاولى كما كان في الاصل وعند الاخفش
الظان والظانه زيد اخاك انا والمازني لو جعله جملتين ورد المحذوف قال الظان
زيدا اخاك انا والظانه هو اياه انا فالمتصل ضمير اللام والمنفصل ضمير اخاك وهو
ضمير زيد ابرز لجري الصفة على غير صاحبها وان اخبرت عن زيد قلت الذي ظننت
وظنني اخاك زيد والظانه انا اخاك وظنني اياه او ظننه اياه او ظننه زيد نحو حسبتك
وحسبك اياه على ما مضى في المضمرات اظهرت ضمير المفعول في الظانه لانه ضمير اللام فلا
يحذف وبعضهم يحذف مراعاة للاصل واظهرت ثاني مفعولي الظانه لان افعال
القلوب يجب في الاغلب بذكر احد مفعوليها ذكر الآخر وابرزت انا لجري الصفة
على غير صاحبها وعند الاخفش الظانه انا اخاك والظاني اياه زيد وان
اخبرت عن اخاك قلت الذي ظننت وظننه زيدا وظنني اياه اخوك والظان
انا زيدا اياه وظننه او ظنني اياه اخوك واجاز بعضهم الظانه انا زيدا او الاولى
انه لا يجوز ذلك لما ذكرنا في باب الضمائر ان ثاني المفعولين يجب انفصاله عند الاجتماع
ما وليهما وعند الاخفش الظان انا زيدا اياه والظاني هو اياه اخوك والظانه هو
اخوك كما مر في حسبتك وحسبك وابراز الضمير في الظانه هو والظاني هو اياه
لان الصفة للالف واللام التي هو الاخ والضمير زيد وزيد وان كان الاخ من
حيث المعنى لكن المعاملة مع ظاهر اللفظ في هذا الباب وتقول في اعلمت واعلمني
زيد عمرا منطلقا مخبرا عن التاء والتاء بالذي الذي اعلم واعلمه زيد عمرا منطلقا
انا وباللام المعلم واعلمه زيد عمرا منطلقا انا وعند الاخفش المعلم والمعلمه زيد
عمرا منطلقا انا وان اخبرت عن زيد بالذي قلت الذي اعلمت واعلمني عمرا منطلقا

زيد بدا عند من يجوز الاقتصار على المفعول الاول وعند سيبويه المعلم انا والمعلمي عمرا
منطلقا زيدا اذا اقتصر على اول المفاعيل وان لم يقتصر المعلم انا عمرا منطلقا
والمعلمي اياه اياه زيد فاياه الاول لعمرو والثاني لمنطلقا وتجويز المعلمه اياه زيد
نحو ضربتك وضربني اياك وان اخبرت عن عمرو بالذي قلت الذي اعلمه واعطيه
زيد منطلقا عمرو وباللام المعلم انا زيدا اياه منطلقا واعلمه اياه عمرو ابرزت
انا لجري الصفة على غير صاحبها واياه ضمير اللام لم يحذف لانه عائد اللام
لا يحذف على الاصح وجعله منفصلا اذ لو قدمته وصلته بالمعلم فقلت المعلم اناه للبس
بالمفعول الاول كما مر في مفعول ما لم يسم فاعله وانما ذكرت منطلقا لان ذكر
الثاني في هذا الباب يوجب ذكر الثالث قيل ووجب هنا ذكر المفعول الاول
اعني زيدا لئلا يلتبس الثاني بالاول ولقائل ان يقول اذا ذكرت في هذا الباب
مفعولين فقط لم يجز ان يكون احدهما الاول والثاني احد الباقيين لان
ذكر احد الباقيين موجب ذكر الثاني فيتعين ان المفعولين هما الثاني والثالث
على ان يمكن ان يقال وجب هنا ذكر الاول ليس من اول الامر ان الضمير ليس
المفعول الاول ويقول على المذهب الاخفش المعلم انا زيدا اياه منطلقا
والمعلمه هو اياه اياه عمرو فاياه الذي بعد هو ضمير اللام وهو القائم مقام عمرو
المخبر عنه والثاني ضمير منطلق وان اخبرت عن منطلقا بالذي قلت الذي اعلمه
واعلمني زيد عمرا اياه واعلمني اياه اياه منطلق ابرزت انا لجري الصفة
على غير صاحبها وفصلت الضمير العائد الى اللام اعني اياه الذي بعد عمرا
لئلا يلتبس لو اتصل بالمفعول الاول وذكرت الثاني اعني عمرا لذكر الثالث
اعني ضمير اللام واما ذكر الاول اعني زيدا ففيه النظر المذكور وتجويز اعلمه
اياه وعند الاخفش المعلم انا زيدا عمرا اياه والمعلمه هو اياه اياه منطلق او
المعلمه اياه وانما ابرزت هو لجري الصفة على غير صاحبها وهذا القدر من
التمرين كاف لمن له بصيرة **قوله** وما الاسمية موصولة واستفهامية وشرطية
وموصوفة ونكرة بمعنى شيء وصفة لما كان في المبنيات ما يوافق لفظه لفظ الموصول
لم يجعل له باب براسه بل بين في ضمن الموصولات كما بين ما وافق اسم الفعل
في اللفظ من المبنيات في اسماء الافعال كباب فجار وباب فساق وباب
قطام الموافقة لباب نزال ولولا قصد الاختصار ورعاية المناسبة اللفظية
لكان القياس يقتضي ان يجعل ابوابا براسها فمنها ما قوله وما الاسمية اعلم ان
ما يكون حرفية ايضا وسيجيء على اقسام ايضا ولما كان هو في قسم الاسماء تعرض

لاقسام ما الاسمية وترك اقسام الحرفية الى قسم الحروف قوله موصولة كما ذكرنا
واستفهامية نحو ما صاغتك وما صنعت ويدخلها معنى التحقير نحو ما انت
وما انك والعجز ومعنى التعظيم نحو قوله الحاقة ما الحاقة ومعنى الانكار
نحو فيم انت من ذكريها اي لا تذكرها على احد التاويلات وقد تحذف الف ما الاستفهامية
في الاغلب عند كونها مجرورة بحرف جر او مضاف وذلك لان لها صدر الكلام لكونها
استفهاما ولم يمكن تاخير الجار عنها فقدم عليها وركب معها حتى يصير المجموع ككلمة موضوعة
للاستفهام ولا يسقط الاستفهام عن مرتبة الصدر وجعل حذف اللام دليل التركيب
ولم يحذف اخر من الاستفهامية مجرورة ولا كم لكونه حرفا صحيحا ولا اخر اي لجريه مجرى
الصحيح في تحمل الحركات وقد جاء الالف ثانيا على ما قام يشهد كسمين تمرغ في
دمان واذا جاءت ذا بعد ما الاستفهامية لم يحذف الفها نحو لماذا تسال وذلك لان
ذا لما يمنع زيادته ولا كونه موصولا الا مع ما صار ما مع ذا ككلمة واحدة وصار
الالف كانه في وسط الكلمة والحذف قليل في الوسط لتحصنه من الحوادث وكذا
لم تحذف الالف من ما الشرطية المجرورة وان شاركت الاستفهامية في التصدر والشرطية
نحو بما تصنع اصنع والنكرة الموصوفة اما بالمفرد نحو مررت بما معجب لك واما بالجملة
كقوله رب ما تكره النفوس من الامر له فرجة كحل العقال وجاز ان يكون هنا ما
كافة كما في قوله تعالى ربما يود الذين كفروا قال المص الان النحاة اختاروا كونها
موصوفة لئلا يلزم حذف الموصوف واقامة الجار والمجرور مقامه يعني قوله من
الامر وذلك قليل الا بالشرط المذكور في باب الصفة ولقائل ان يقول من متعلقة بتكره
وهي للتبعيض كما في احدث من الدراهم اي من الدراهم شيئا فكذا ههنا معناه تكره
من الامر شيئا وقوله له فرجة صفة الامر لان اللام غير مقصود قصده ويجوز ايضا
تضمين نكرة معنى شيء وتعجب ولعلي ما انه نكرة غير موصوفة وذلك نحو ما التعجبية
عند سيبويه ونعما هي اي نعم شيئا هي عند الزمخشري وابي علي ويكون ما ايضا
عند سيبويه معرفة تامة اي غير موصوفة ولا موصولة عند سيبويه بمعنى الشيء قال في
فنعما هي اي نعم الشيء هي وكذلك في دققته دقا نعما اي نعم الشيء ونعم الدق وما
المصدرية حرف عند سيبويه اسم موصول عند الاخفش والرماني والمبرد كما مر
قبل واما الذي المصدرية فلا خلاف في اسميتها اللام فيها وذلك نحو قول علي
عليه السلام في نهج رب انفسهم منهم في الملا كالذي زلت في الرجال اي
زلا كالزول الذي زله في الرجال قوله وصفة اختلف في ما التي تلي النكرة
لافادة الابهام وتاكيد التنكير فقال بعضهم اسم فمعنى قوله مثلا ما اي مثلا اي مثل

وقال بعضهم زيادة فيكون حرفا لأن زيادة الحرف أولى من زيادة الأسماء
لا سداد ما بالحرية ولهذا استعظم الخليل وتعجب من الفصل لكونه اسما زيد لفائدة
الفصل وأيضا علمت زيادتها نحو فبما رحمة ووصفها لم يثبت فالحمل على
ما علم من موضع الالتباس أولى وفائدة ما هذه إما التحقير نحو هل أعطيت
إلا عطية ما أو التعظيم نحو لأمر ما قصر أنفه ولأمر ما يسود من يسود أو التنويع
نحو اضربه ضربا ما أي نوعا من أنواعه أيا كان وتجتمع هذه المعاني كلها في
الإبهام وتأكيد التنكير أي عطية لا تعرف من حقارتها وأمر لا تعرف من عظمه
وضربا مجهولا غير معين **قوله** ومن كذلك إلا في التام والصفة أما من الموصولة
فنحو لقيت من جاءك والشرطية نحو من تضرب أضرب والاستفهامية نحو من غلامك
ومن ضربت والنكرة الموصوفة بالمفرد كقوله فكفى بنا فضلا على من غيرنا حب النبي
محمد إيانا وبالجملة كقولك رب من انضجت غيظا صدره قد تمنى لي موتا لم يطع
ولا تجيء أي غير محتاجة إلى الصفة والصلة إلا عند أبي علي فإنه جوز كونها نكرة
غير موصوفة وهي عند الكوفيين حرف زائدة وأنشدوا آل الزبير سنام المجد
قد علمت ذاك العشيرة والأقوام من عددا أي عند البصريين موصوفة أي
الأقوام أناسا معدودا وأنشدوا أيضا يا شاة من قنص لمن حلت له حرمت
علي وليتها لم تحرم والمشهور يا شاة ما قنص وعلى هذا من وما الشرطيتين والاستفهاميتين
والموصولتين ظاهرة وأما الموصوفتان فإما لاحتياجهما إلى الصفة وجوبا
وإما لأن وضعهما وضع الحروف كما قيل وهذه الحروف لعمهما في وجهيهما وأما
التامة أيضا في وجهيها الذي للعلم ولا يفرد لما لا يعلم خلافا لقطرب ويقع
على ما لا يعلم تغليبا نحو قوله تعالى ومن لستم له برازقين ويقول أسر من في الدار
غلاما أو جارية أو فرسا ومنه قوله تعالى ومنهم من يمشي على بطنه ومنهم من
يمشي على ربع وذلك لأنه تعالى قال ومنهم والضمير راجع إلى كل دابة فغلب
العقلاء في الضمير ثم بنى على هذا التغليب فقال من يمشي على بطنه ومنهم من يمشي
على أربع وما في الغالب لما لا يعلم وقد جاء في العالم قليلا حكى أبو زيد سبحان ما سخركن
لنا وسبحان ما سبح الرعد بحمده وقال تعالى وما ملكت أيمانكم ويستعمل أيضا في
الغالب في صفات العالم نحو زيد ما هو وما هذا الرجل فهو سؤال عن صفته وجوابه
عالم أو غير ذلك ويستعمل أيضا استفهاما كانت أو غيره في المجهول ماهيته وحقيقته
ولهذا يقال لحقيقة الشيء ماهيته وهي منسوبة إلى ما والماهية مقلوبة الهمزة هاء والأصل
المائية أو يقول إنه منسوب إلى ما هو على تقدير جعل الكلمتين كلمة كقولهم كمي بقوله

ما هذا أفرس أم بغل أم إنسان فإذا عرفت مثلا أنه إنسان وشككت أنه زيد أو عمرو
قلت من هو وقول فرعون وما رب العالمين يجوز أن يكون سؤالا عن الوصف
ولهذا قال موسى عليه السلام رب السموات ويجوز أن يكون سؤالا عن الماهية
لكنه أجاب موسى ببيان الأوصاف دون بيان الماهية تنبيها لفرعون على أنه
لا يعرف إلا بالصفات وماهيته غير معلومة للبشر وقولهم سبحان ما سخركن لنا وما سبح
الرعد بحمده يجوز أن يكون لكونه تعالى مجهول الماهية ومن وما في اللفظ مفردان
مذكران يصلحان للمثنى والمجموع فإن عني بهما المثنى أو الجمع أو المؤنث فمراعات
اللفظ فيما يعود إليه عنهما من الضمير والإشارة ونحوهما أكثر وأغلب وإنما كانت أولى
من مراعات المعنى لأن اللفظ أقرب إلى تلك العبارة المحمولة عليهما من المعنى إذ
هو وصلة إلى المعنى وكذا في غير من وما تقول ذلك الشخص فعله وإن كان مؤنثا
قال تعالى خلقكم من نفس واحدة والمراد آدم عليه السلام وتقول ثلث أنفس
من الرجال وثلثة أشخص من النساء فهذا أولى من العكس كما يجيء في باب العدد إذا
تقدم على المجهول على من وما وشبههما من المحتملات ما يعضد المعنى يختار مراعات
المعنى في ذلك المجهول كقولك منهن من أحبها فهو أولى من قولك أحبه لتقدم
لفظة من فكذا لم يختلف القراء في تذكير من يقنت من باب بخلاف قوله
يعمل لأنه جار بعد قوله منكن فهو عاضد المعنى فلهذا قال نؤتها أجرها وإن حصل
مراعاة اللفظ ليس وجب مراعاة المعنى فلا يقول لقيت من أختها وأنت تريد
من النسوان إلا أن يكون هناك قرينة وتجب أيضا مراعاة المعنى فيما وجب مطابقته
للمحمول على المعنى نحو من هي محسنة أمك ولا يجوز محسن لأنه خبر لهي المحمول على معنى من
الذي بمعنى التي والخبر المشتق يجب مطابقته للمبتدأ تذكيرا وتأنيثا وإفرادا
وتثنية وجمعا وأجاز ابن السراج من هي محسن نظرا إلى أن هي مراد به من الذي
يجوز اعتباره لفظه ومعناه فإن حذف هي التي هي صدر الصلة كما في قولهم ما أنا
بالذي قائل لك شيئا وقيل من محسن أمك سهل التذكير لأن المقدر لم يعين كونه
بلفظ المذكر أو المؤنث والأصل الحمل على اللفظ كما قدمنا فيقدره مذكرا ويكون
مراعاة اللفظ أكثر وأولى من مراعات المعنى كان إذا اجتمع المراعاتان
تقديم مراعاة اللفظ أكثر من العكس قال تعالى ومن يؤمن بالله ويعمل صالحا يدخله
جنات تجري من تحتها الأنهار حملا على اللفظ ثم خالدين حملا على المعنى ولهذا
أيضا أي ولكون الحمل على اللفظ أولى رجع سبحانه بعد قوله خالدين إلى الحمل على
اللفظ فقال خالدين فيها أبدا قد أحسن الله له رزقا وأما تقديم مراعات المعنى

على مراعاة اللفظ من اول فنقل ابو سعيد عن بعض الكوفيين منعه والاولى
على ضعف الا في اللام الموصولة فانه يمتنع ذلك فيها فلا يقال الضاربه جاريه
لخفاء موصوليتها ثم انك ان اثبت لهما صاحبا من الموصوف والمبتدا نحو
جاءني الزيدان الضارب غلامهما والهندان المودب جداهما لم تعرفهما تعبر به عنهما من الضمير
واسم الاشارة مراعاة لفظهما وان كانت صالحة لكل من المفرد والمثنى والمجموع
والمذكر والمؤنث بلفظ واحد وذلك لخفاء موصوليتهما وكونهما كلام التعريف
في نحو جاء الحسن غلامهما وكان الضمير راجع الى صاحبها لا اليها وان لم يكن لصاحبها
جاز مراعاة لفظها كقوله وتصبحي في الظاعن المولي اي في الظاعنين المولين
وتجوز ان يكون افرده لكونه صفة مقدر مفرد اللفظ اي في الجمع الظاعن

قوله واي وانه كمن وهي معربة وحدها الا اذا حذف صدر صلتها قد ذكرنا
حكمها اي في التذكير والتانيث والافراد والتثنية والجمع فاي الموصولة نحو اضرب
ايهم لقيت والاستفهامية نحو ايهم اخوك وايهم لقيت والشرطية نحو ايا ما تدعوا
فله الاسماء الحسنى والموصوفة نحو يا ايها الرجل ولا اعرف كونها معرفة موصوفة
الا في النداء واجاز الاخفش كونها نكرة موصوفة كما نحو مررت باي معجب
لك قيل جاء الذي نكرة موصوفة نحو الذي محسن اليك واي يقع صفة ايضا
بالاتفاق لا كما فان فيها خلافا كما مر فلا ادري لم لم يذكره المص ههنا بل من
جعلها كمن التي لا تقع صفة ولعله راى ان الصفة اصلها الاستفهامية لان
معنى رجل اي رجل رجل عظيم يسئل عن حاله لانه لا يعرفه كل احد حتى يسئل عنه ثم
نقل عن الاستفهامية الى الصفة فاعور عليها اعراب الموصوف وهي
معربة من بين اخواتها الموصولات على خلاف في اللذان واللتان وفي
ذو الطائية ومن بين اخواتها المتضمنة للاستفهام والشرط وانما ذلك لالزامهم
لها الاضافة المرجحة لجانب الاسمية وليس كل مضاف بمعرب بل هو لازم الاضافة
لخمسة عشرك غير معرب واما كم رجل فانه قد ينتصب ما بعد كم الخبرية واما لدن
فانه يضاف الى الفعل ايضا والاضافة اليه كلا اضافة وانما الزموها الاضافة
لان وضعها ليفيد بعضا من كل بعض كما مر في باب الوصف فاذا حذف المضاف
اليه فان لم يكن مقدرا لم يعرب كما في النداء وان كان مقدرا ابقي على اعرابه
كما في قوله تعالى ايا ما تدعوا الا في كان فانه مقطوع عن الاضافة مع اعرابه و
ذلك لانه كالمثنى وليس مثنى على ما يجي في الكنايات قوله الا اذا حذف صدر صلتها
صلتها اما ان يكون اسمية او فعلية والفعلية لا يحذف منها شي فلا معنى لها والاسمية

قد يحذف صدرها اعني المبتدا بشرط ان يكون ضميرا راجعا اليها اي فلا يحذف
المبتدا في نحو اضرب ايهم غلامه قائم وايهم زيد غلامه وانما يحذف لكونه ضميرا
والضمائر كثيرة الحذف في الصلة ولبقاء ما هو معتمد الفائدة اي الخبر ولقيام
المضاف اليه مقامه ولتمكن اي في نفسها فاذا حذف المبتدا صار منسيا كانه
من سائر الموصولات وذلك ان شيئا اذا فارق اخواته لعارض يعارض فهو
شديد الرجوع اليها ما دام سبب يرجع اليها وهي على الضم بسببها كقبل وبعد
لانه حذف منه بعض ما يوضحه ويبينه اعني الصلة لانها المعينة للموصول المبهم كما حذف
من قبل ومن بعد المضاف اليه المبين المضاف هذا هو مذهب سيبويه وهو الاكثر
اعني كونه مبنيا على الضم عند حذف المبتدا قال سيبويه والاعراب مع حذف الصدر
لغة جيدة واجاز في الواو ايهم اشد بنصب ايهم وذلك لانه لم يحذف الصلة بكمالها
بل حذف جزء منها وقد بقي ما هو معتمد الفائدة اي الخبر قال الجرمي خرجت من خندق
الكوفة حتى اتيت مكة فلم اسمع احدا يقول في نحو اضرب ايهم افضل الا منصوبا وال
لم يصف مع حذف المبتدا نحو اكرم ايهم افضل وكلام العرب الاعراب واجاز
بعضهم البناء قياسا لا سماعا فتقول اكرم اي افضل مضموما بلا تنوين والخليل و
يونس يقولان اضرب اي افضل مرفوعا اما على الحكاية او التعليق كما يجي من بعد
قال سيبويه لا يرفع نحو اضرب انا افضل ولا يبنى ايضا على الضم قياسا على اضرب
ايهم افضل لان ذلك مخالف للقياس ولم يسمع من العرب الا انا افضل منصوبا
ولو قالوا لقلنا اي لو رفعوا او ضموا قال الجرمي اعرابه مع حذف المضاف
اليه دليل على انه كان مع المضاف اليه ايضا معربا لان حذف المضاف اليه رجح
جانب الحرفية كما في قبل وبعد وذهب الكوفيون والخليل الى ان نحو ايهم في مثل هذا
الموضع معربة مرفوعة على الابتداء وما بعدها خبرها وهي استفهامية لا موصولة قالوا
وهي في الاية مبتدا خبره اشد ومن كل شيعة معمول لننزعن كما يقول اكلت من كل طعام
قال تعالى واوتيت من كل شي فيكون من للتبعيض والكلام محكي اعني ان ايهم اشد
صفة شيعة على اضمار القول اي كل شيعة مقول فيهم ايهم اشد كقوله جاءوا بمذق يقال
لطالبه ايهم هل رايت الذئب قط قال الخليل نحو قولهم اضرب ايهم افضل اي اضرب
الذي يقال لطالبه ايهم افضل كما قال الاخطل ولقد ابيت من الفتاة بمنزل
فابيت لا حرج ولا محروم اي ابيت مقولا في لا حرج ولا محروم اي هو لا حرج قال
سيبويه لو جاز اضرب ايهم افضل على الحكاية لجاز اضرب الفاسق الخبيث اي الذي
يقال له الفاسق الخبيث بل مثل ذلك يجي في ضرورة الشعر لا في سعة الكلام ومذهب

يونس في مثله ان الفعل الذي قبل اي تعلق عن العمل وجوز التعليق في غير افعال القلوب
ايضا نحو اضرب واقبل لا يكون جملة والمعلق انما هو استفهام اي فصل كما حكي
في باب افعال القلوب وليس بشي لان المعلق يجب ان يكون في صدر جملة و
المنصوب نحو اضرب لا يكون استفهامية اذ لا معنى لها الا على وجه الحكاية
كما قال الخليل بل هي موصولة بعده وقال الاخفش في الاية من فيها زائدة
كما هو مذهبه من زيادة من في الموجب وكل شيعة مفعول لننزعن وايهم اشد جملة
مستانفة لا تعلق لها بالفعل وقال المبرد ايهم فاعل شيعة اي لننزعن من كل
فريق يشيع ايهم اشد اي بمعنى الذي وعند ابي عمرو انه اذا دخل حذف منها ما
تضاف اليه منعت الصرف نحو اضرب ايه اي بعضها قال لتعرفها بالصلة والتانيث
فزاد على مذهبه تعريف الموصولات في التعريف المانع من الصرف وغيره نظرها
وهو القياس قوله وفي ماذا صنعت وجهان احدهما ما الذي وجوابه رفع والاخرى
اي شي وجوابه نصب • اعلم ان ذا لا يجي موصولة ولا زائدة الا مع ما ومن
الاستفهاميتين والاولى في ماذا هو وقولك من ذا اخرجك الزيادة ويجوز
على بعد ان يكون بمعنى الذي اي ما الذي هو هو على حذف المبتدا نحو ما انا
بالذي قائل واما قولك من ذا كما مر فيه اسم الاشارة لا غير ويحتمل في من
ذا الذي يقرض الله وماذا الذي ان يكون زائدة وان يكون اسم الاشارة
كما في قوله تعالى امن هذا الذي هو جند لكم وها التنبيه يدخل على اسم الاشارة وقد
جاء زائدة بعدها الموصولة قال ادعي ماذا علمت ساتقيه ولكن بالمغيب نبئيني
ولقائل ان يمنع مجي ذا موصولة مطلقا ويحكم في نحو ماذا صنعت بزيادة ذا وانما
رفع الجواب في نحو قوله تعالى يسئلونك ماذا ينفقون قل العفو ورفع البدل في
قوله الا تسالون المرء ماذا يحاول انحب فيقضى ام ضلال وباطل فلان
ما مبتدا والفعل بعد ذا المزيدة خبره على تقدير حذف الضمير من الجملة التي هي
خبرها والذي حملهم على ادعاء كون ذا فيهما موصولة رفع الجواب والبدل
في الفصيح المشهور ولو جاز ان يدعى في الجواب انه غير مطابق للسوال لان
ذلك يجوز وان لم يكن كثيرا لم يجز دعوى عدم التطابق بين البدل والمبدل
منه فوجب ان يكون ماذا يحاول جملة اسمية خبر المبتدا فيها فعلية ثم ان حذف
الضمير من الجملة الخبرية في نحو ماذا يحاول كثير غالب فرقا ان صلة كذا الاخير لما
لان حذف الضمير من الصلة كثير وهو اكثر من حذفه من الصفة وحذفه اكثر من
الخبر كما مر في المبتدا وانما قل مجي الضمير المنصوب في الجملة التي بعد ذا من بين

الموصولات للزومها لما الاستفهامية او من لان ذا لا يكون موصولة الا وقبلها
ما او من فكان التثاقل الحاصل باتصال الصلة بالموصول اكثر وكان التخفيف بحذف
الضمير الذي هو فضلة اولى ومن ثم جاز حذف المبتدا في صلة ايهم في السعة
دون صلة غيرها وذلك لتثاقلها بالمضاف اليه كما ذكرنا وانما كان الجواب
او البدل مرفوعا اذا كان موصولا لان ماذا اذن جملة ابتدائية ذا مبتدا وما
خبر مقدم لكونه نكرة وعند سيبويه ما مبتدا مع تنكيره وذا خبره على ما مر في
باب المبتدا والاولى في الجواب مطابقة السوال فرفع الاسم على انه خبر مبتدا
محذوف وذلك المبتدا ضمير راجع الى ذا الموصولة فقوله تعالى اساطير الاولين
ليس بجواب لقول الكفار ماذا انزل ربكم اذ لو كان جوابا له لكان المعنى هو
اساطير الاولين اي الذي انزله ربنا اساطير الاولين والقائلون بهذا كانوا
كفارا غير مقرين بالانزال فهو اذن كلام مستانف اي ليس ما يدعون انزاله
منزلا بل هو اساطير الاولين وان كان ذا مزيدة فما منصوبة المحل مفعولا للفعل
المتاخر فالسوال اذن جملة فعلية اولى للتطابق فنصب الاسم على اضمار مثل
الفعل الذي انتصب به ما في السوال حذف لدلالة السوال عليه كقوله تعالى ماذا
انزل ربكم قالوا خيرا اي انزل خيرا وانما التزم ههنا النصب ليكون مخالفا لجواب
الكفار لان النصب تصريح بتقدير الانزال والرفع كان محتملا لان يقدر الموصول
المذكور في السوال مبتدا كما في قوله تعالى العفو وان يكون المبتدا غيره
والكلام مستانف كما ذكرنا في قوله اساطير الاولين وان اشتغل الفعل بعد ماذا
بضمير منصوب نحو ماذا الفعله او بمتعلقه نحو ماذا لقيت حقه فكونها مبتدا اولى فان
كان ذا مزيدة ايضا لان الرفع في زيد لقيته اولى من النصب كما مر في المنصوب
على شريطة التفسير فرفع الجواب اذن اولى على تقديري كون ذا موصولة وكونها
زيادة واما نحو ماذا قيل وماذا عرض وماذا حدث مما كان الفعل فيه لازما فهي
جملة اسمية سواء كانت ذا مزيدة او موصولة فرفع البدل واجب ورفع الجواب
مختار على كل حال ومثله قوله تعالى وماذا عليهم لو آمنوا وقول
الشاعر وماذا عسى الواشون ان يتحدثوا سوى ان يقولوا انني لك عاشق
قيل ذا فيه زائدة لا موصولة اذ الصلة لا تكون الا خبرية وعسى ذلك ليس بخبر
وهذا يلزمهم في خبر المبتدا ايضا فان قيل خبر المبتدا قد جاء طلبيه كقوله تعالى
بل انتم لا مرحبا بكم وزيد اضربه قيل الصلة ايضا جاءت بلعل مع خبرها كقوله واني
لراج نظرة قبل التي لعلي وان شطت نواها ازورها وعسى ولعل متقاربان في

فذا القول ههنا جاز للتنازع ان يقدره ايضا في خبر المبتدأ ولا يجوز ان يكون
ماذا مفعول ان يحدلوا لكون ان موصولة فالتقدير ان يحدلوا انه هذا ولا بأس
ان يذكر بعض ما يتمه المص من احكام الموصول واحكام ما ومن واي في
الاستفهام وما يناسبها فنقول الموصول والصلة يجريان اسم واحد فيجب للموصول
التقدم لكون الصلة صفة له فيجب للصلة التأخر ولا يتقدم الصلة ولا جزء
منها على الموصول ولا يعمل الصلة وما يتعلق بها فيما قبل الموصول لان ذلك
المعمول اذن جزؤها وقد تقرر ان جزءها لا يتقدم على الموصول ولا يتعلق
الصلة بما قبل الموصول الا ان يكون مصدره بل ولكن او علاه جواب القسم وغير
ذلك مما له تعلق بما قبل الموصول لانها جزء الموصول وليست جزءا لغيره ولا
يفصل بين الموصول والصلة ولا بين بعض الصلة وبعض بتابع للموصول
كالوصف والبدل والعطفين وتأكيد ولا بخبر عن الموصول ولا باستثناء منه
اذ هذه الاشياء لا تجيء الا بعد تمام الكلمة وقد جاء في الشعر موصول معطوف على
آخر قبل الصلة وما بعدهما اما صلة لهما معا او صلة للآخر وصلة الاول محذوفة
مدلول بالظاهر عليها كما يجيء بعد من جواز حذف الصلة عند قيام الدلالة
وذلك نحو قوله من اللوائي واللتي واللاتي زعمت اني كبرت لداتي وقد
يفصل بين الموصول ومعمول الصلة نحو الذي اتاه ضربت لان الفصل ليس باجنبي
منهما ولا يجوز مثل ذلك اذا كان الموصول حرفا فلا يقال اعجبني ان زيدا ضرب
لان الحروف الموصولة حروف مصدرية هي والجملة التي بعدها بتأويل المصدر
فيطلب قربها من متضمن المصدر وكذا في الالف واللام الموصولة اذ لا
يدخل الا على فعل في صورة اسم الفاعل والمفعول كما مر فيكون هو وما
دخل عليه كاللام الحرفية مع ما دخلت عليه لا يفصل بينهما وكذا لا يجوز الفصل
بين بعض الصلة وبعض ما بالعطف على الجملة التي هي صلة كما تقول في باب التنازع
معملا للاول الذي ضربت وضربني غلامه زيد اذ ليس الفصل باجنبي من الصلة
وكذا يتقدم بعض الصلة على بعض كما تقول جاءني الذي منطلق ابوه والذي
ضرب زيدا اخوه اذ لا مانع منه فان قيل اليس كان للموصول والصلة
حكم اسم بعض الصلة والبعض الآخر ايضا كالجزءين لا يجب رتبة احدهما
على الآخر بل كجزءين يجوز تقدم كل منهما على الآخر بخلاف الصلة والموصول
فان تعقب الجزء الذي هو الصلة واجب لكونه صفة للموصول على تقدير تعيين بعد
فساد قول من قال ان خبر ما دام لا يتقدم على اسمه ويجوز قليلا حذف صلة

الموصول الاسمي غير الالف واللام اذا علمت قال فان ادع اللوائي من
اناس اضاعوهن لا ادع الذين وقد الزم حذفها مع اللتيا معطوفا عليها التي
اذا قصد بهما الدواهي لتقصد حذفها ان الدواهي الصغيرة والكبيرة
وصلتها الى حد من العظم لا يمكن شرحه ولا يدخل في حيز البيان فلذلك ركبا
على انهما مبهما بغير صلة مبينة ويجوز كون تصغير اللتيا للتعظيم كما في قوله دويهية
تصغر منها الانامل واجاز الكوفيون حذف غير الالف واللام من الموصولات
الاسمية خلافا للبصريين قالوا قوله تعالى وما منا الا له مقام معلوم اي
الا من له مقام معلوم ونحوه قول المتنبي بين اللئالي شهرت من طرابي ونحو
ان يكون من هذا العمري لانت العبد اكرم اهله واقعد في افنائه بالاصائل
ولا وجه لمنع البصريين من ذلك من حيث القياس اذ قد يحذف بعض حروف
الكلمة وان كانت فاء او عينا نحو سه وسه وليس الموصول الا بعض منها ولا
يحذف من الموصولات الحرفية الا ان في المواضع المخصوصة كما يجيء في
الافعال المنصوبة وذلك لقوة الدلالة عليها وكون الحروف التي قبلها
كالنائبة عنها واما احكام ما ومن واي في الاستفهام فنقول اذا استفهمت بمن
عن مذكور منكور عاقل او وقفت على من جاز لك حكاية اعراب ذلك المذكور
وحكايت علامات التثنية وجمعه وتأنيثه في لفظ تقول منو اذا قال جاءني
رجل ومنا اذا قيل رأيت رجلا ومني اذا قيل مررت برجل ومنان ومنين
اذا قيل جاءني رجلان ورأيت رجلين ومررت رجلين ومنون اذا قيل جاءني
مسلمون او رجال او قوم وفي النصب والجر منين ومنه اذا قيل جاءتني
ضاربة او طالق وكذا في النصب والجر لا تختلف ومنتان اذا قيل جاءتني ضاربتان
او طالقان وفي النصب والجر منتين ومنات اذا قيل جاءتني مسلمات او
ضوارب وكذا في النصب والجر لا تختلف اما اشتراط الاستفهام عن المذكور
في الحكاية فلان حكاية هذه العلامات لا بد فيها من محكي مذكور قبل الحكاية
ليست فيه تلك العلامة حتى تحكي وغرضهم في الحكاية ان يتيقن المخاطب ان السؤال
عنه هو ما ذكره بعينه لا غيره حتى يكون نصا وانما اشترط في الحاق العلامات
المذكورة من كونها سؤالا عن نكرة لان المعارف اذا استفهم بها عنها
ذكرت بعدها في الاغلب اما محكية او غير محكية كما يجيء لان الاستفهام عن المعارف
ليس في الكثرة مثل الاستفهام عن النكرات فلم يطلب التخفيف بحذف المعارف
كما طلب بحذف النكرات ولو ذكرت ايضا النكرات لم تجر حكايتها بعد من لان

النكرة اذا كررت فلا بد فى الثانية من لام العهد ليعرف ان المذكورة ثانية
هى المذكورة اولى لقول من الرجل لمن قال جاءنى رجل ومع زيادة اللام عليها
لمن يمكن الحكاية لان الحكاية ذكر اللفظ المذكور بعينه بلا زيادة ونقصان ولما
لم يمكن حكايتها فان لم يقصد الحكاية قلت من الرجل او من هو او من ذلك ونحوها
وان قصد تها وهو الكثير حذفت النكرة واثبت العلامات فى لفظ من وسهل
حذفها قصد التخفيف لان الاستفهام عن النكرة اكثر من الاستفهام عن المعرفة
وانما كثرت الحكاية فى السؤال عن المنكر لان السؤال عنه كما ذكرنا كثير غالب والحكاية
نص فى كون المستفهم عنه ذلك المذكور فى لفظ المخاطب وان قلت من الرجل
او من هو فربما اوهم هذا اللفظ ان المسئول عنه معهود آخر غير هذا المذكور
فى الكلام وازالة الابهام بايراد ما هو نص فى المراد فى كثير الاستعمال مناسبة
واما اشتراط العطف فى هذه الحكاية فظاهر لان من للعلماء واما اشتراط
كون من موقوفا عليها ولم يشترط ذلك فى اى بل تقول فيها ايا يا فتى واياه
يا فتى واى يا فتى كما يجئ فلان من لكونها مثله قصد واسعد ها من الاعراب
فاثبتوا العلامات فى حالة لا يكون فيها على الكلمة فى الاغلب اعراب ولا
تنوين التمكن وهى حالة الوقف لان الكلمة تجرد فيها عن الرفع والنصب والجر
والتنوين واما اى فانها كانت معربة فلم تنكر عليها حكاية الاعراب لا وصلا
ولا وقفا وانما زادوا فى المفرد المذكر الواو والياء والالف بدل الحركات
اذ لو حكوا حركات المنكر كما هى لكانت الكلمة فى حالة الوقف متحركة ولا سيما
الرفع والجر وهذا خلاف عادة الوقف فابدلوا من الحركات حروفا
ليسها ساكنة وجاء ما قبلها لحركات تناسبها هذا مذهب المبرد وقال السيرافى
بل هو اشبعوا فيها الحركات لحكاية الاعراب كما فى اى ثم لما كان الحال حال
الوقف وآخر الموقوف عليه ساكن اشبعوا الحركات فتولدت الحروف
وكلا القولين محكى ولم يمكن اثبات حروف المد الدالة على الاعراب فى
ادهام التانيث فى الوقف لا يكون الا ساكنة فاكتفوا بحكاية التانيث وتركوا
حكاية الاعراب وكان هذا اولى من العكس لان الاعراب فرع الذات
واذا امتنع اجتماع مراعات الفرع والاصل حفظ الاصل اولى واجروا
فى ترك حكاية اعرابها وان كانت ممكنة بالالحاق بحروف المد مجرى وحدها
واسكان النون فى منان ومنين تنبيه على ان الهاء ليست لتانيث الكلمة
بل انها هى للحكاية بانث كلمة اخرى فلم يلزموا فيها قبلها الحركة التى تلزم

ما قبل هاء التانيث وقريب من ذلك اسكان ما قبل الهاء فى بنت واخت وهنت
لما لم يمحض الهاء للتانيث بل كانت بدلا من اللام وربما سكنت النون
فى المفرد نحو منه والاكثر تحريكها فيه لانهم ارادوا الهاء دلالة ونصا على ان السؤال
عن مؤنث وكون هاء التانيث مفتوحا ما قبلها ومنقلبة هاء فى الوقف اول
على كونها للتانيث واما نحو قوله بل جوزتيها كظهر الجحف ونحو بنت واخت فقليل
وربما جاء نحو تحرك النون التى قبل الهاء هذا وذلك فى من الموقوف عليها المستفهم بها
عن النكرة وجهان آخران احدهما ان يزيد على من حروف المد واللين كما ذكرنا
فى الوجه الاول فى المفرد المذكر حاكيا للاعراب فقط ولا تحكى علامات المثنى
والمجموع والمؤنث وان كنت تسال عنها اجراء لمن على اصلها من صلاحيتها
للكل بلفظ واحد فيقول اذا قيل جاءنى رجل او رجلان او رجال او امرأة او
امرأتان او نسوة منو وعلى هذا قياس النصب والجر وثانيهما افراد من على كل
حال بلا حكاية للاعراب ولا العلامات آخر كما فى حال الوصل هذا حكم من المستفهم
بها عن المنكر واما اى فاذا استفهمت بها عن المذكور المنكور جاز لك ايضا حكاية
الاعراب وعلامات المثنى والمجموع والمؤنث فى لفظها الا انك لا تلحق لا تلحق
حروف المد بالمفرد المذكر بل تعربه بالحركات فى الوصل نحو ايا يا فتى واى يا فتى
واى يا فتى وفى الوقف تسكن ياء وه فى الرفع والجر وتقلب التنوين الفا فى حال
النصب كما فى الوقف على سائر المعربات لان اى معرب فقط فى جواز الحكاية
فى لفظ اى سرطان كما فى الحكاية بمن وهما الفعل والوقف اما الفعل فلان انا
فى اصل وضعها يصلح للعقلاء وغيرهم بخلاف من واما الوقف فلما مر فى من وانما
اشترط فى حكايتها كون المحكى مذكورا منكورا لما ذكرنا فى من وذلك فى اى وجه آخر
وهو الاقتصار على اعراب اى مفردة فيقول اى واياه واى فى المفرد والمثنى
والمجموع والمذكر والمؤنث وفى الحركات اللاحقة لاى حال الحكاية وجهان
احدهما انها اعرابها فيكون مبتدءة محذوفة الخبر ومفعوله محذوفة الفعل ومجرورة
اضمر جارها وهذا ضعيف لان اضمار الجار قليل نادر وايضا تثنيته اى وجمعها
الحكاية ضعيفان كما مر والاولى ان يقال كما فى من ان هذه العلامات تابعة
للفظ المتكلم على وجه الحكاية ومحلها رفع على الابتداء والتقدير من هو واى
هو واى رجل هو ولا يجوز يونس الحكاية بمن وصلا قياسا على اى فقال من
يا فتى ومنا يا فتى ومنى يا فتى وعليه حمل قول الشاعر اتوا نارى فقلت منون
انتم فقالوا الجن قلت عموا ظلاما وليس لشئ لانه لم يتقدم جمع منكر حتى تحكى

وحكى يونس انه سمع ضرب من منا استفهاما عن الضارب والمضروب قال سيبويه
بعيد وقال يونس ايضا هذا الا لعله كل احد وذلك لتقدم الفعل على كلمة الاستفهام
واما اعرابها فقيل حكاية كانه سمع رجلا يقول ضرب رجل رجلا والا فكيف تعربها
مع قيام علة البناء والظاهر انه ليس لحكاية وانه يجوز في بعض اللغات اعرابها
لا على وجه الحكاية الا ان قوله منون اسم وليس يحكى كما زعم يونس اذ لا
منكر مذكور قبله والعلامات المذكورة لا تلحق من الا في اخر الكلام لانها
في حالة الوقف فاذا قيل رايت رجلا وامراة قلت من ومنه واذا قيل رايت
امراة ورجلا قلت من ومنا وفي جائني رجل وامراتان من ومنتان وعليه
فقس واذا اجتمع من يعقل وما لا يعقل جعلت السوال عن العاقل بمن وعن
غير العاقل باي نحو من واي فيمن قال لقيت رجلا وحمارين وعليه فقس
واما المعارف بعد من فيقول هي اما اعلام واما غير فغير الاعلام فيها على
اوجه اشهرها انه لا حكاية فيها ولا في من بعد حذفها وحكى المبرد عن يونس
ولم يحكه عنه سيبويه انها بذكر بعد من محكية كالاعلام اذا قال القائل رايت
اخا زيد قلت من اخا زيد واجاز ذلك سيبويه لا على وجه الاختيار كما قيل
دعني من تمرتان وليس لقرشيا كما لحي وثالثها انها تحذف ومن علامات
الحكاية في من كما في النكرات وذلك لكون المعرفة المذكورة عند السامع
مجهولة كالنكرة وذلك كما حكى سيبويه انه يقال ذهب معهم فيقال مع منين
ولعال هذا اسه فيقال منا واما الاعلام المذكورة بعد من ففيها مذهبان مذهب اهل
الحجاز ومذهب غيره بني تميم فاهل الحجاز يحكون العلم بعد من بشروط وانما
خصوا الحكاية بالعلم دون غيره لكونه ادل على المسمى والمراد من الحكاية نص
المذكور وقد مر ان رفع الابهام كثيرا لاستعمال النصب وايضا الاعلام غير
متصرفة في ذاتها مغيرة من الزيادة والنقصان كما مضى في باب غير المنصرف
فناسب ان لا يتصرف في اعرابها ايضا وهو معنى الحكاية والشروط المذكورة
ان لا يكون المسول عنه منعوتا ولا موكدا ولا مبدلا منه ولا معطوفا عليه عطف
بيان فان اعادة هذه المسموعات مع توابعها يغني عن الحكاية اعرابها اذ تعرف
المخاطب ان المسول عنه هو المذكور بان سادا اعادة التوابع المذكورة
بعينها الية فيقول لمن قال رايت زيدا الظريف او زيدا نفسه او زيدا ابا محمد
من زيد الظريف ومن زيد نفسه ومن زيد ابو محمد بالرفع لا غير لعم لو وصف
بابن واسقط تنوينه لوقوعه بين علمين لم يمنع حكايته عند اهل الحجازية لانه لا

اعني الوصف المذكور ايضا لسائر الاوصاف الا ان يرل هذا الموصوف مع
هذا الوصف منزلة اسم واحد بدليل حذف التنوين من الموصوف ولصيب الموصوف
في المنادى جوز الحكاية فيه فيقول لمن قال رايت زيدا ابن عمرو من زيد بن عمرو بالنصب
وان قال رايت زيدا ابن اخي عمرو قلت من زيد ابن اخي عمرو بالرفع لا غير
واما عطف النسق بلا تكرر من فهو كسائر التوابع عند يونس في امتناع الحكاية معه
سوار كانا علمين او احدهما وحكى سيبويه عن قوم واستحسنه انه يجوز الحكاية اذا كان
المعطوف عليه علما سوار كان المعطوف علما او غير علم نحو من زيدا وعمرا ومن
زيدا او اخا عمرو لمن قال لقيت زيدا وعمرا او لقيت زيدا واخا عمرو والفرق
بينه وبين سائر التوابع ان الثاني فيه غير الاول فالسوال واقع بالاسم المفرد
ثم عطف عليه بعد الحكاية واما سائر التوابع فهي في الحقيقة متبوعها وان
لم يكن المعطوف عليه علما كما اذا قيل مررت باخيك وزيد لم يجز الحكاية في
السوال اتفاقا بل يجب الرفع لان المتبوع لا يجوز حكايته فكذا التابع واما ان
اعدت من في المعطوف نحو من زيدا ومن عمرا او من زيدا ومن اخوه ومن
زيدا ومن اخوه او من اخوه ومن زيدا فانه يجوز الحكاية في العلم دون ما ليس بعلم
وذلك لانقطاع الثاني عن الاول صريحا فيكون لكل واحد من المعطوف و
المعطوف عليه حكم نفسه كما قالوا الفرد ومن الشروط ان لا يدخل حرف العطف على
من نحو ومن زيدا او فمن زيد فلا يجوز الحكاية اتفاقا لزوال اللبس اذ العطف
على كلام المخاطب موذن بان السوال انما هو عمن ذكره دون غيره ويجوز حكاية
اللقب اتفاقا وفي الكنية خلاف والوجه جوازها لانها علم ايضا كما يجي في باب
وكذا اختلف في حكاية مثنى العلم ومجموعه فالمجوز نظر الى واحدهما والمانع نظر
الى زوال العلمية بالتثنية والجمع كما يجي في باب العلم ثم نقول اذا حكي ما بعد من
فمن مرفوع الموضع بالابتداء فان كان ما بعده مرفوعا فهو على الحكاية لا على
انه خبر بل الرفع الذي يكون لاجل الخبرية مقدر فيه وان كان مجرورا او منصوبا
فهو مرفوع الموضع على الخبرية فالكل معرب مرفوع الموضع لعذر اعرابه لاشتغال
محله بحركة محلوة للحكاية كما ذكرنا في المضاف الى ياء المتكلم وقيل انما بعد من
في الاحوال معمول العامل محذوف كما مر في اي وهو ضعيف للزوم الجر
بجار مقدر كما مضى هناك وقد جاز حذف العلم بعد من واثبات علامة
الحكاية فيها قيل خلف دار عبد الله فقال السامع دار امنى واما بنو تميم فانهم
سلكوا بالعلم في الاستفهام عنه بمن مسلك غيره من الاسماء رفعوا به مرفوعا

على كل حال بالابتداء جريا على القياس واما اذا سئلت باى عن المعارف فلا تحكى
بينهم فى ان بعدها لا تحكى واذا قيل رايت زيدا ومررت بزيد قلت اى زيد
بالرفع لا غير لان الاعراب يظهر فى اى فكرهوا ان يخالفه الثانى بخلاف من زيدا
ومن زيد هذا وربما حكى بعض العرب الاسم علما كان او غيره دون سوال
ايضا كما قال بعض العرب دعنا من تمرتان على حكاية قول من قال عندنا
تمرتان قال سيبويه سمعت اعرابيا يقول لرجل ساله فقال ليس قرشيا فقال ليس
بقرشيا فعلى هذه اللغة يجوز الحكاية اذا سئل بمن واى من غير العلم ايضا
كما حكى عن يونس كما مر واذا سئلت بمن عن عاقل ينسب اليه علم سواء كان
العلم المنسوب عاقلا او لا بل الشرط كون المنسوب اليه عاقلا كما اذا قيل
زيدا او ركب اعوج جاز لك ان تصل المنى اى البكرى والفرسى مثلا
باتى بمن مكان المنسوب اليه العاقل ويدخل عليه الالف واللام لانه كذلك
فى المسئول عنه اعنى البكرى مثلا لان صفة العلم المنسوب الى شى لا بد فيها من
الالف واللام ويلحق آخر ياء النسب آخر من كما كان فى آخر المسئول عنه
والاكثر الاشهر ادخال همزة الاستفهام على الالف واللام فيقول آلمنى
بالمد او التسهيل كما يجى فى التصريف فى باب تخفيف الهمزة وانما ادخلها
لانه كذلك فى المسئول عنه لو صرحت به نحو البكرى او الفرسى وانما جاز الجمع
بين من الاستفهامية وهمزة الاستفهام لضعف تضمنها للاستفهام بمعاملتها
معاملة المعربات التى لا تتضمن معنى الحروف وذلك بادخال اللام عليها والحاق
ياء النسب باخرها وبعضهم لا ياتى بهمزة الاستفهام فيقول المنى اكتفاء بما فى
من من معنى الاستفهام ويحكى فى لفظ المنى اعراب العلم المسئول عن نسبته سواء
كان السائل واصلا او واقفا كالحكاية فى لفظ اى سواء فيقول لمن قال جاءنى
زيد المنى اهى وكذا المنى والمنى وكذا المنيان والمنيين والمنيون
والمنيين والمنية والمنيتان والمنيتين والمنيات ويأتى المسئول بالجواب
على وفق اعراب المنى تقول رايت زيدا فيقول المنى فيقول القرشى على انه
صفة لزيد المذكور اولا فى كلامك ويجوز الرفع فى الكل على اضمار المبتدا اى
هو القرشى لانفصاله عن الموصوف بتوسط الاستفهام قال مبرمان سالت المبرد
اذا قال لك رجل رايت زيدا واردت ان تسال عن صفته قال اقول
آلمنى كانى قلت الطرفى او العاملى او الرازى قال السيرافى هذا الفرع منه و
قياس ليس بمسموع واجاز الاخفش الاستفهام باى على وفق آلمنى قياسا فقال

تعال الآلى فيصلح للمنسوب الى العاقل والى غيره والوجه المنع لعدم السماع و
للاستعمال السابق والله اعلم بالصواب **قوله** اسماء الافعال ما كان
بمعنى الامر او الماضى مثل رويدا اى مهله وهيهات ذلك اى بعد اقول اعلم
انما سمى اسماء الافعال لمشابهتها فعل الماضى والامر ولا القول ان صه اسم لاسكت
ومه اسم لاكفف لو كانا كذلك لكانا معربين بل هما بمعنى اسكت واكفف وكذا
لا القول ان اف بمعنى اتضجر واوه بمعنى اتوجع ولو كانا كذلك لكانا معربين
لاعراب مسماهما بل هما بمعنى تضجرت وتوجعت الانشائيين ويجوز ان يقال
ان اسماء الافعال سميت لكونها اسماء لما اصلها المصادر وهو مطلق الفعل سواء
بقى على ذلك الاصل كالماضى والامر او خرج عنه كالمضارع وعلى هذا لا احتياج
الى العذر المذكور والذى حملهم على ان قالوا ان هذه الكلمات واشباهها
ليست بافعال مع تاديتها معانى الافعال امر لفظى وهو ان صيغها مخالفة
لصيغ الافعال وانها لا تتصرف تصرفها ويدخل اللام على بعضها والتنوين
فى بعض والظاهر كون بعضها ظرفا وبعضها جارا ومجرورا واما تعيين
اصولها وانها على اى شى كانت فيقول ان النقل عن المصادر والظروف
فى بعضها ظاهر كرويد زيدا وبله زيدا بنصب المفعول به وفداء لك الاقوام
بالكسر وامامك زيدا وعليك عمرا اذ استعمال هذه الكلمات على اصلها
كثير كرويد زيد وبله زيد بالاضافة وفداء لك بالرفع والنصب وامامك زيد
برفع زيد وبعضها الانسب ان يكون مصدرا فى الاصل وان لم يثبت استعماله مصدرا
كوشكان وسرعان وبطان وشتان فانها كلها ن فى المصادر وكهيهات
فانه كقوقاة ونزال فانه كعقار وسد كضرب فنقول انها كانت فى الاصل
مصادر لانه قام دليل قطعى على كونها منقولة الى معنى الافعال عن اصل و
اسمه ما يكون اصلها المصادر للمناسبة بينهما وربما ولا يلى بها ما حواليها من نحو
رويد وبله وفداء والظاهر فى بعضها انها كانت اصواتا نقلت الى
المصادر ثم منها الى اسماء الافعال ثم نقول الاصوات المنقولة الى باب
المصادر على ضربين ضرب لزم المصدرية ولم يصر اسم فعل نحو آها فى التلهف
وويها فى الاغراء وواها فى التعجب والاستطابة ولعا ودعدعا فى الانتعاش
وويلك وويحك وويسك وويب لعمرو على ما مر فى المفعول المطلق
وبعضها انتقل من المصادر الى اسماء الافعال نحو صه ومه وها ودع
اى انتعش ولس اى ارفق وهنا وهلا وحى وانه وهيك وهيت وبجى

معانيهما فيجوز ان يدعى في الضرب الاول انه انتقل الى اسم الفعل والتنوين فيه
كما في صه ومه وايه وهي مفتوحة لا منصوبة وفي الضرب الثاني انه باق على المصدرية
وبناؤه مراعاة لاصله اعني اسم الصوت كما مر في المفعول المطلق واما نحو
ويك وواف وواه وويح اذا لم يستعمل استعمال المصادر وهو ان ينصب نحو
ان او يبين بالحرف نحو اف لك فالاولى ان يقال انهما باقية على كونها اسماء
اصوات ولم تصر مصادر ولا اسماء افعال لعدم الدليل عليه كما ان الاولى في
فرطك بمعنى تقدم او احذر من قدامك وبعدك اي حذر من خلفك وحذرك
عمرا وحذارك عمرا والنجاءك ان يقال انها باقية على المصدرية اذ لم يقم دليل
على انتقالها الى اسماء الافعال والفرط التقدم اي تقدم تقدما او احذر
فرطك اي تقدمك وبعدك اي ابعد بعدا وحذرك وحذارك عمرا
اي احذر عمرا حذرا او حذارا والنجاءك اي انج النجاء والكاف حرف
كما في ذلك فاذا تقرر هذا ثبت ان جميع اسماء الافعال منقولة اما عن المصادر
الاصلية او عن المصادر الكائنة في الاصل اصواتا او عن الظروف او عن
الجار والمجرور فلا يقدح اذن اعتبار الاصل لا في حد الاسم ولا في حد الفعل
وعدم استعمال بعضها على اصله لا يضر لما ثبت بالدليل كونه عارضا اذ رب اصل
مرفوض وعارض لازم واما امين ففعيل سرياني وليس الامين وران الهجمة
كقابيل وهابيل بمعنى كذا فجعل اسم فعل بمعنى لكن كذا وهي على الفتح
مخفف بحذف الالف فيقال امين على وزن كريم ولا منع ان يقال اصله
القصر ثم مد فيكون عربيا مصدرا في الاصل كالنذير والنكير ثم جعل اسم فعل
وكان القياس ان لا يقال لاسم الفعل الذي هو في الاصل جار ومجرور
نحو اليك وعليك اسم فعل وكذا لا نقول لمثل صه ورويد انه اسم
بالنظر الى اصله والجار مع المجرور لم يكن اسما الا انهم طردوا هذا
الاسم في كل لفظ منقول الى معنى الفعل نقلا غير مطرد كما اطرد في نحو
رحمك الله ولم يضرب فيصح ان يقال في نحو كذب العسل النصب ان
كذب اسم فعل كما يجيء ثم اعلم ان بعضهم يدعي ان اسماء الافعال مرفوعة
المحل على انها مبتدأ لا خبر لها كما في اقائم الزيدان وليس بشيء لان معنى
قائم معنى الاسم وان شابه الفعل اي ذو قيام فصح ان يكون مبتدأ بخلاف
اسم الفعل فانه لا معنى للاسمية فيه ولا اعتبار باللفظ فان في قولك
تسمع بالمعيدي تسمع مبتدأ وان كان لفظه فعلا لان معناه الاسم فاسم الفعل

اذن ككاف ذلك وكالفصل عند من قال انه حرف كان لكل واحد منهما محل
من الاعراب كما ذكرنا لكونهما اسمين فلما انتقلا الى معنى الحرفية لم يبق لهما
ذلك لان الحرف لا اعراب له فكذا اسم الفعل كان له في الاصل محل من
الاعراب لكونهما اسمين فلما انتقل الى معنى الفعلية والفعل لا محل له من الاعراب
في الاصل لم يبق له ايضا محل من الاعراب كما ذكرنا في المفعول المطلق من ما ذكر
بعضهم من ان اسماء الافعال منصوبة الموضع على المصدرية ليس بشيء ولو كان
كذلك لكانت الافعال قبلها مقدرة فلم يكن قائمة مقام الفعل فلم يكن مبنية ولا
يقول في امامك بمعنى تقدم انه منصوب بفعل مقدر بل النصب فيه صار كفتح
فارجع وكذا القول في عليك واليك اسمي فعل انهما جاران متعلقان
بمقدر بل المضاف والمضاف اليه في الاول صار الكلمة واحدة وكذا الجار
والمجرور في الثاني فصار اسم المصدر والصوت اذا كانا اسمي فعل مثل الفعل
وسمي علمين لذات وصار المضاف والمضاف اليه والجار والمجرور
في نحو امامك وعليك اسمي فعل كعبد الله وتابط شرا علمين فهو منقولة عن
اصولها الى معنى الفعل نقل الاعلام وليس ما قال بعضهم ان صه مثلا اسم
للفظ اسكت الذي هو دال على معنى الفعل فهو علم للفظ الفعل لا لمعناه
لان العربي القح ربما يقول صه مع انه لم يخطر بباله لفظ اسكت وربما
لم يسمعه اصلا ولو قلت انه اسم لاصمت او امتنع او كف عن الكلام او غير
ذلك مما يؤدي هذا المعنى لصح فعلمنا ان المقصود منه المعنى لا اللفظ وقد
صار الفعل اسم فعل كما في قول عنترة كذب العتيق وماء شن بارد ان كنت
سائلتي غبوقا فاذهبي اي اداروي نصب العتيق وكذا في قول من نظر الى بعير
نضو فقال لصاحبه كذب عليك البزر والنوى بنصب البزر قال محمد
بن السري ان مضر تنصب به واليمن ترفع بمعنى كذب عليك البزر اي
الزمه وحده ووجه ذلك ان الكذب عندهم في غاية الاستهجان ومما
يغري لصاحبه ومحاذرة المكذوب عليه فصار بمعنى كذب فلان الاغراء
اي الزمه وحده فانه كاذب واذا قرن بعليك صار ابلغ في الاغراء
كانك قلت اغري عليك وحده ثم استعمل في الاغراء لكل شيء وان لم
يكن مما يصدر منه الكذب نحو قولهم كذب عليك العسل اي عليك بالعسلان
قال ودسابه اوصب بهما بان كذب العواطف والفروق اي عليكم
بها وكذب الحج اي عليك به كما جاز ان يصير نحو عليك واليك بمعنى

فعل الامر فنصب به جاز ان تنصب كذب وكذب عليك بمعنى الامر فنصب
كما ينصب بالزم قال ابو علي في كذب عليك البر ان فاعل كذب مضمر اي كذب
السمن اي لم يوجد والبر منصوب بعليك اي الزمه ولا ابالي له هذا في قول
عمرو كذب العتيق على رواية نصب العتيق وما ذكرناه اولى واسماء
الافعال حكمها في التعدي واللزوم حكم الافعال التي بمعناها الا ان الباء
زاد في مفعولها كثيرا نحو عليك به لضعفها في العمل فتعدى بحرف عادته ايصال
اللازم الى المفعول ولا يتقدم عند البصريين منصوباتها عليها نظرا الى الاصل
لان الاغلب فيها اما مصادر ومعلوم امتناع تقديم معمولها عليها واما
صوت جامد في نفسه منقل الى المصدرية ثم منها الى اسم الفعل واما ظرف
او جار ومجرور وهما ضعيفان قبل النقل ايضا لان عملهما لتضمنهما معنى الفعل
وجوز الكوفيون ذلك استدلالا بقوله يا ايها المائح دلوي دونكا اني
رأيت الناس يحمدونكا ودونك عند البصريين ما يلبس باسم فعل بل هو ظرف
خبر لدلوي اي دلوي قدامك يحمدها واكثر اسماء الافعال بمعنى الامر اذ
الامر كثيرا ما يكتفى فيه بالاشارة عن النطق بلفظه فكيف لا يكتفى بلفظ قائم
مقامه ولا كذلك الخبر ومعاني اسماء الافعال امرا كانت او غيره ابلغ
واكد من معاني الافعال التي يقال انها بمعناها اما ما كان مصدرا في
الاصل والاصوات الصائرة مصادر ثم اسماء الافعال فلما تقرر في المفعول
المطلق فيما وجب حذف فعله قياسا واما الظرف والجار والمجرور
فلان نحو امامك ودونك زيدا بالنصب كان في الاصل امامك زيد ودونك
زيد فحذفه فقد امكنك فاختصر هذا الكلام الطويل لغرض حصول الفراغ منه
بالسرعة ليبادر المأمور الى الامتثال قبل ان يتباعد عنه زيد وكذا كان
اصل عليك زيدا وجب عليك اخذ زيد واليك عني اي ضم رحلك
وثقلك اليك واذهب عني ووراءك اي تأخر وراءك فجرى
في كلها الاختصار لغرض التأكيد وكل ما هو بمعنى الخبر ففيه معنى التعجب فمعنى
هيهات اي ما ابعده وشتان اي ما اشد الافتراق وسرعان وشكان
اي ما اسرعه وبطآن اي ما ابطأه والتعجب هو التأكيد المذكور وكلها
بلا علامة للمضمر المرتفع بها ووروده في شي منها دليل فعليته وانه ليس منها
كهلم وهات على ما يجي وليس لحاق كاف الخطاب ولا التنوين في جميع
هذه الاسماء قياسا بل سماعا فيقتصر على المسموع فتقول الكاف اذا اتصل

بهذه الاسماء نظر فاما ان يكون متصلا بما هو ظرف او حرف جر في الاصل
نحو امامك واليك والا فهو في الاول اسم مجرور نظرا الى اصله وفي الثاني
حرف فان الاسم الذي اتصل به الكاف مما جاء مصدرا مضافا واسم
فعل معا نحو رويد زيد ورويدا زيدا احتمل ان يكون الكاف اسما مجرورا نظرا الى
كون الاسم مصدرا مضافا الى فاعله وان يكون حرف خطاب نظرا الى كون
الاسم اسم فعل نحو رويدك زيدا وان لم يكن الكاف مضافا اليه فهو حرف
خطاب كما في هاك وها وهايها زيد بالاضافة وكما جاء رويد زيد ومثله
النجاءك وان لم يكن اسم فعل على ما ذهبنا اليه وقال الفراء الكاف في جميعها
مرفوع لكونه في مكان الفاعل وليس بشي لانا نعرف ان الكاف في
عليك واليك ودونك هو الذي كان قبل نقل هذه الالفاظ الى معنى الفعل
وقد كان مجرورا فلا يمكن دعوى ذلك في نحو حيهلك وهاك لان الكاف
لم يثبت مع هذين الاسمين قبل كونهما اسمي فعل مع ان وضع بعض الضمائر موضع
بعض خلاف الاصل وينبغي له ان يقول في نحو رويدا ونحوها مجردين عن الكاف
ضمير مستتر كما في اضرب ولا يقول به بحذف الكاف لان الفاعل لا يحذف
وقال الكسائي الكاف في الجميع منصوب وهو ضعيف لان المنصوب قد جاء
بعدها صريحا نحو رويدك زيدا وعليك زيدا وقال ابن بابشاذ الكاف
في الجميع حرف خطاب كما في ذلك ويبطل قوله بما اورد على الفراء واما التنوين
اللاحق لبعض هذه الاسماء فعند الجمهور للتنكير وليست لتنكير الفعل الذي
ذلك الاسم المنون بمعناه اذ الفعل لا يكون لا معرفا ولا منكرا كما ذكرنا
في علامات الاسماء بل التنكير راجع الى المصدر الذي ذلك الاسم قبل
صيرورته اسم فعل كان بمعناه لان المنون منها اما مصدر او صوت
قائم مقام المصدر او لا منقل عنه الى اسم الفعل ثانيا كما مر فصه بمعنى سكوتا
وايه بمعنى زيادة فيكون المجرد عن التنوين مما يلحقه التنوين كالمعرف فمعنى
صه اسكت السكوت المعهود المعين وتعيين المصدر بتعيين متعلقه اي
المسكوت عنه اي افعل السكوت عن هذا الحديث المعين فجاز على هذا
ان لا يسكت المخاطب عن غير الحديث المشار اليه وكذا ايه اي كف عن هذا
الشي وايه اي هذا الحديث المعهود فالتعريف في المصدر راجع الى
تعريف متعلقه وكذا التنكير فمعنى صه اسكت سكوتا اي افعل مطلق سكوت
واقع على كل سكوت لغرض عن اي حديث كان وليس ترك التنوين في

في جميع اسماء الافعال عند هم دليل التعريف بل تركه فيما يلحقه تنوين التنكير دليل
التعريف وقال ابن السكيت والجوهري دخولها فيما يدخل عليه منها دليل
كونها موصولا بما بعده وحذفه دليل الوقف عليه تقول صه صه ومه مه
بتنوين الاول وسكون هاء الثاني ما الا وقول ذي الرمة وقفنا فقلنا ايه
عن ام سالم وما بال تكليم الديار البلاقع انما جاء غير منون وقد وصل
لانه نوى الوقف فيكون التنوين عندهما في الاصل تنوين التمكين الدال على
كون ما لحقه موصولا بما بعده غير موقوف عليه جرد عن معنى التمكين في هذه
الاسماء وجعل الدلالة على المعنى المذكور فقط هذا هو الكلام على هذه الاسماء
اجمالا واما الكلام عليها تفصيلا فنقول هي اما متعدية او لازمة فمن المتعدية
هاء وهو اسم لخذ وفيه ثمانى لغات الاولى هاء بالف مفردة ساكنة
للواحد والاثنين والجمع مذكرا كان او مونثا الثانية ان يلحق هذه الالف
المفردة كاف الخطاب الحرفية كما في ذلك ويصرفها نحو هاك هاكما
هاكن الثالثة ان يلحق الالف همزة مفتوحة قبل كاف الخطاب وتصرف
الكاف الخامسة هاء بهمزة ساكنة بعد الهاء للكل السادسة ان يصرف
هذه الخامسة تصريف دع السابعة ان يصرفها تصريف خف ومن ذلك ما
حكى الكسائي من قول من قيل له هاء فقال الام اهاء واهاء بفتح همزة المتكلم
وكسرها الثامنة ان يلحق الالف همزة وتصرفها تصريف هاد والثلث
الاخيرة افعال غير متصرفة لا ماضي لها ولا مضارع ليست باسماء الافعال
قال الجوهري هاء بكسر الهمزة بمعنى هات وبفتحها بمعنى خذ واذا قيل لك
هاء بالفتح قلت ما اهاء اي ما اخذ واما اهاء على ما لم يسم فاعله اي ما اعطى
وهذا الذي قال مبني على السابعة نحو ما اخاف وما اخاف ومنها هات بمعنى
اعط ويصرف بحسب المامور افرادا وتثنية وجمعا وتذكيرا وتانيثا
تقول هات هاتيا هاتوا هاتي هاتين وتصرفه دليل فعليته تقول هات لا هاتيت
وهات ان كانت بك مهاتاه وما اهاتيك كما اعاطيك قال الجوهري لا يقال
منه هاتيت ولا ينهى منه فهو على هذا ليس بتام التصرف قالوا وكل دا
دخله في باب الفعل الصحيح ومن قال هو اسم فعل قال لحوق الضمائر لقوة
مشابهته لفظا للافعال وتقول في مهاهاة هاه ماتيت اي مشتق من هات
كحاشى من حاشى وبسمل من بسم الله وقال الخليل اصل هات آت من
اتى يؤتي اتاء فقلبت الالف هاء ومنها بله اي دع ويستعمل مصدرا او اسم

فعل كما ذكرنا فيقال بله زيد بالاضافة الى المفعول كترك زيد وبله زيدا كدع
زيدا وحكى ابو علي عن الاخفش انه يجى بمعنى كيف فيرفع ما بعده وانشد قوله
بذر الجماجم ضاحيا هاماتها بله الاكف كانها لم تخلق بنصب الاكف ورفعه وجره
واذا كان بمعنى كيف جاز ان يدخله من حكى ابو زيد ان فلانا لا يطيق ان يحمل
الفهر فمن بله ان ياتي بالصخرة اي كيف ومن ان ويروى من بهل على القلب
وذكر الاخفش في باب الاستثناء في قوله اعطيهم الجهد مني بله ما اسع ان بله
حرف جر كعدا وخلا بمعنى سوى قيل ومنه قوله عليه السلام بله ما اطلعتهم عليه
ومنها سدرويدا اي امهله وحكى البغداديون بيدل زيدا قال ابو علي لم يحك
احد لحاق الكاف ببله قال وقياس قول من جعله اسم فعل جواز لحاقها به
فعلى ما قال كانه جعل لحاق الكاف الحرفية بجميع اسماء الافعال قياسا وفيه نظر
كما مر قال ابو علي هو من التودة قلبت الواو ياء وابدل الهمزة هاء كما حكى سيبويه
بلس الرجل في بئس ومنها رويد زيدا وهو في الاصل تصغير ارواد امصدرا
ارود اي رفق تصغير الترخيم اي ارفق رفقا وان كان صغيرا قليلا ويجوز ان
يكون تصغير رود بمعنى الرفق عدي الى المفعول به مصدرا واسم فعل بمعنى
الامهال وجعله بمعناه وتجى على ثلثة اقسام اولها المصدر وهو اصل
الاقسام نحو رويد زيد بالاضافة الى المفعول كضرب الرقاب ورويدا
زيدا كضربا زيدا الثاني ان يجعل المصدر بمعنى اسم الفاعل ما صفة للمصدر
نحو سيرا رويدا اي مرودا او حالا نحو ساروا رويدا اي مرودين
ويجوز ان يكون صفة مصدر محذوف وقوله تعالى امهلهم رويدا يحتمل المصدر
وصفة المصدر والحال والثالث ان ينقل المصدر الى اسم الفعل لكثرة
الاستعمال بان لا يقدر الفعل قبله بل يقام المصدر مقامه نحو رويد زيدا
بنصب زيد وانما فتح لبنائه على الحركة المستحقة في حال الاعراب وقولهم رويدك
زيدا يحتمل ان يكون اسم فعل والكاف حرف وان يكون مصدرا مضافا
الى الفاعل كما مر وقد يراد ما على رويد اسم فعل كما قال بعض العرب لصاحبه
لو اردت لاعطيتك رويد ما الشعر اي دع الشعر ومن اللازمة صه اي اسكت
ومه اي اكفف وانته اي ردفي الحديث او في العمل وصه ومه يستعملان منونين
وغير منونين والكسر مع التنوين للساكنين وزعم الاصمعي ان العرب
لا يستعمل ايه الا منونا وخطاء ذا الرمة في قوله وقفنا فقلنا ايه عن ام
سالم وقال ابن السري اذا اراد التنوين او معناه هات حديثا اي حديث

كان عن ام سالم فحركه للضرورة ومنها ايها اي كف عن الحديث وقطعه و
يستعمل لمطلق الزجر ويجوز ان يكون صوتا قائما مقام المصدر معربا منصوبا
كسقيا ورعيا اي كفا يقال ايها عنا ويجوز ان يكون اسم فعل مبنيا فالتنوين
ادل كما في صه وكذا كل تنوين بعد المفتوح من هذه الاسماء يحتمل الوجهين
نحو رويدا وجهلا وويها وجوز ابن السري في ايها الفصيح من غير تنوين على
قلة واوجب غيره التنوين وقد يبدل همزة ايه واما هاء فيقال هيه وويها
ومنها فداء بالكسر مع التنوين قال مهلا فداء لك الاقوام كلهم وما اثمر
من مال ومن ولد اي ليفدك ومنها هيت مفتوح الهاء مثلث التاء
كما حيث وفيه لغة رابعة وهي كسر الهاء وفتح التاء ومعناه اقبل ويقال
وقال الزمخشري اسرع واذا بين باللام نحو هيت لك فهو صوت قائم
مقام المصدر كاف لكما الا انه اف ويجوز اعرابه اعراب المصادر
نحو اف لك ومن واحد التاء نظرا الى الاصل مع كونه مصدرا
واذا لم يبين باللام فهو صوت قائم مقام مصدر قائم مقام الفعل
فيكون اسم فعل مع انا قد بينا في المفعول المطلق ان جميع الاصوات
القائمة مقام المصادر التي يدعى صيرورتها اسماء افعال يجوز فيها
ان يقال انها باقية على مصدريتها وبناؤها نظرا الى اصلها في الصوتية
وهو الاقوى في نفسي اذ لا ضرورة ملجئة الى دعوى خروجها عن ذلك
الباب على ما بيناه والاولى اذن ان يقول ان ما هو في صورة
المنصوب نحو اها ولعا مبني على الفتح والتنوين فيه كما في صه لان الاصل
لعا الشيء على ما كان عليه ومنها دع ودعا ودعدعا ولعا اي انتعش
ودعدعا مكرر دع للتاكيد وقد اشتق منه المصدر وهو الدعدعة بمعنى قولك
دع دع للعاثر ومنها هلا وله معنيان اسكن واسرع قال الاخيلية لليلى
وقولا لها هلا فقد ركبت امرا اغر محجلا اي اسكني ومنها ها وقد يلحق الكاف
نحو هاك وقد يحذف الالف فيلزم الكاف نحو هك وقد يخفف هيك
والمعنى اسرع ومنها فدك وفطك وبجلك وكان الاصل فدك وفطك و
اي قطع هذا الامر قطعا فهو في الاصل مصدر مضاف الى الفاعل قائم
مقام الفعل فبني فحذف المدغم فيه تخفيفا كما قلنا ان وضع اسماء الافعال
على التخفيف وكذا بجلك اي اكتفاءك يقال بجلي اي كفاني الا ان
المضاف اليه قد يحذف من بجل بخلاف قد وقط فمعنى قدك اكفف

ومعنى قدني لاكتف قال قدني من نصر الخبيبين قدي ليس الامام بالشحيح الملحد
وقال ومتى اهلك فلا احفله بجلي الان من العيش بجل ولم يصرح ان
كان قدما منهما في المعنى اسم فعل بل هو معرب متصرف يقع مبتدأ وحالا كما مر
في باب الاضافة وتجب نون الوقاية في قد وقط دون بجل في الاعرف لكونهما
على حرفين دونه كما مر في باب المضمرات ومنها حي اي اقبل يعدى بعلى نحو حي
على الصلوة وعن ابي الخطاب ان بعض العرب تقول حي هل الصلوة وقد جاء
حي متعديا بمعنى ائت قال الشاعر اساله ما بال رفقته حي الحمول فان الركب
قد ذهبا وقد ركب حي مع هلا الذي بمعنى اسرع واستعمل فيكون المركب بمعنى
اسرع ايضا فيعدى اما بالى نحو حيهل الى الثريد واما بالباء نحو حيهلا بعمر اي
اسرع بذكره والباء للتعدية كذهب به او بمعنى اقبل فيعدى بعلى نحو حيهل
على زيد او بمعنى ائت فيتعدى بنفسه نحو حيهل الثريد وفي المركب لغات حيهل
بحذف الالف من هلا للتركيب حتى يكون كخمسة عشر وقد يسكن هاؤه لتوالي
الحركات نحو حيهل كما قيل خمسة عشر وقد يلحقهما التنوين مركبين فيقال
حيهلا وحيهلا بفتح اللام وسكونها واذا وقفت على هذين المنونين قلت
تسكين اللام واثبات الالف فيهما في الوصل لغة رديئة وقول لبيد يمارى
في الذي قلت له ولقد يسمع قولي حيهل سكن اللام للقافية ولا يجوز في غير
الوقف وفي الكتاب الشعري لابي علي حيهل بكسر اللام وتنوينه وعند ابي
علي حالهما مع التركيب في احتمال الضمير كحال نحو حلو حامض يعني ان في
كل منهما ضميرا كما كان قبل التركيب وفي المجموع بعد التركيب ضمير ثالث هو فاعل
المجموع بمعنى اسرع او اقبل او ائت وعند غيره ان فيهما ضميرا واحدا وليس
في كل واحد منهما ضمير لانه انمحى عن كل منهما بالتركيب حكم الاستقلال واما
قوله فهيج الحي من دار فظل لهم يوم كثير تناديه وحيهله فضمة اللام حركة
اعراب وهو مفرد بلا ضمير وذلك ان كل لفظ مبني غير جملة نسب الى لفظه
حكم جاز ان يحكى كقولك ضرب فعل ماض قال بحيهلا يزجون كل مطية امام
المطايا ما سرها المتعادف يحكى وجاز ان يجري بوجوه الاعراب كقوله
لو اوان ليت عناء وقوله يناديه وحيهله كما يجيء في باب العلم وقد يقال حيهلك
ومما جاء متعديا فيتعدى ولازما هلم بمعنى اقبل فيعدى بالى قال تعالى
هلم الينا وبمعنى احضر نحو قوله تعالى هلم شهداءكم وهو عند الخليل هاء التنبيه
مع لم امر من قولك لم الله شعثه اي جمع اي اجمع نفسك الينا في

في اللازم او احضر بعد ما كان بمعنى اجمع صار كسائر اسماء الافعال المنقولة عن اصولها
فلم يصرف فيه اهل الحجاز مع ان اصله التصرف ولم يقولوا فيه المم كما هو القياس
عند بني تميم في اردد وامدد ولم يقولوا هلم وهلم كما يجوز ذلك في مدكل ذلك لثقل
التركيب قال الله تعالى هلم شهداءكم ولم يقل هلموا وقال الكوفيون اصله هلا ام
وهلا كلمة استعجال كما مر فغير الى هل لتخفيف التركيب ونقل ضمة الهمزة الى اللام
وحذفت كما هو القياس في نحو قد افلح الا انه الزم هذا التخفيف لما ثقل التركيب
وقال ابو علي في كتاب الشعر ردا عليهم ان هل بمعنى اسرع مفتوحة اللام فلا
يجوز ان يركب منه هلم وقال الزمخشري يحتمل هل ساكن اللام بمعنى اسرع ضمن ام
عند الكوفيين معنى اسرع واقبل فيعدى بالى في اللازم فيقال هلم الى وانما
في المتعدي نحو هلم زيدا فهو باق على معناه اي اسرع اقصد زيدا واحضره
وبنو تميم يصرفونه نظرا الى اصله وليست بالفصيحة فيقولون هلم هلما هلموا هلمي هلممن
وزعم الفراء ان الصواب ان يقال هلمين يا نساء هلم على حالها وزيادة نون
قبل ضمير الفاعل يدغم في ضمير الفاعل ليبقى السكون الواجب قبل نون الضمير على
ذلك النون المزيد وبعض تميم هلم على تشديدها وفتحها كما زيد النون في مني وعني
محافظة على سكون نون من وعن قال وهذا كما روي في بعض اللغات من زيادة
الالف في ردات وذلك ان من العرب من يدغم في رددت كما ادغم قبل دخول
التاء فيزيد الفا قبل التاء ليسكن ما قبل التاء كما هو الواجب وروي عن بعض العرب
هلمين بعلت النون المزيدة قبل نون ضمير الفاعل يا ... وقد يقال هلم لك ملتبسا
باللام اجراء له وان لم يكن في الاصل مصدرا مجرى اخواته من اسماء الافعال
التي تبين بحرف الجر نظرا الى اصلها حين كانت مصادر نحو هيهات لما توعدون
اي بعدا وحكى الاصمعي انه يقال هلم الى كذا فيقول المخاطب لا اهلم الهمزة مفتوحة
الالف والهاء وكذا يقال هلم كذا فيقول المخاطب اهلمه متعدي بنفسه كانك
قلت لا الم والهاء المفتوحة زائدة اولا وهم على المذهب الاحر فلم يعرفي
الجواب الهاء واللام مراعاة للفظ الخطاب هذا الذي ذكرنا كله بمعنى الامر
ومن اسماء الافعال التي بمعنى الخبر هيهات وفي هائها الحركات الثلث وقد
يبدل هاؤها الاولى همزة مع تثليث التاء ايضا وقد ينون في هذه اللغات
الست وقد تسكن التاء في الوصل ايضا اجراء له في الوصل مجراه في الوقف
وقد تحذف التاء نحو هيها وايها وقد يلحق بهذه الرابعة عشر كاف الخطاب
نحو ايهاك وقد ينون ايضا نحو ايهانا وقد يقال ايهان بهمزة ونون مفتوحتين

وقال صاحب المغني بنون مكسورة وقال بعض النحاة ان مفتوحة التاء
مفردة واصلها هيهية كزلزلة نحو قوقاة فقلبت الياء الاخيرة الفا لتحركها وانفتاح
ما قبلها والتاء للتانيث فالوقف عليها اذن بالهاء واما مكسورة التاء
فجمع مفتوحة التاء كمسلمات والوقف عليها بالتاء وكان القياس هيهيات كما
تقول قوقيات في الجمع قوقاة الا انهم حذفوا الالف لكونها غير متمكنة كما حذفوا
الف هذا وياء الذي في المثنى والمضمومة التاء تحتمل الافراد والجمع فيجوز الوقف
عليها بالهاء والتاء وهذا كله توهم وتخمين بل لا منع من ان يقال التاء والالف
فيها زائدتان فهي مثل كوكب ولا منع ايضا من كونها في جميع الاحوال مفردة
مع زيادة التاء فقط واصلها هيهه وتقول فتح التاء على الاكثر نظرا
الى اصله حين كان مفعولا مطلقا وكسرت للساكنين لان اصل البناء السكون
واما الضم فللتنبيه بقوة الحركة على قوة معنى البعد فيه اذ معناه ما ابعده كما
ذكرنا وكان القياس على هذا الوجه الاخير اعني ان اصله هيهه في الاحوال
الثلث ان لا يوقف عليها الا بالهاء لكنه لو وقف عليها في الاكثر بالتاء
تنبيها على الحاقها بقسم الافعال من حيث المعنى وكان يا لها مثل قامت
وهذا الوجه اولى من الوجه الاول وايضا من جعل الالف والتاء زائدتين
لان باب فعلال اكثر من باب فعل وسلس ومنها شتان بمعنى افترق مع تعجب
اي ما اشد الافتراق فكذا تطلب فاعلين كافترق نحو شتان زيد وعمرو وقد
يراد بعده ما نحو شتان ما زيد وعمرو وقد يقال في غير الاكثر الافصح شتان
ما بين زيد وعمرو قال ربيعة الرقي لشتان ما بين اليزيدين في الندى يزيد
سليم والاغر ابن حاتم وانكره الاصمعي وقال الشعر لمولد وذلك بناء على مذهبه
وهو ان شتان مثل سبحان وهو المتفرق وهو خبر لما بعده ولو سمة شتان احدهما
لغة في شتان وهي كسر النون والثاني ان المرفوع بعده لا يكون الا مثنى او ما
هو بمعنى المثنى ولا يكون جمعا ولو كان بمعنى افترق لجاز وقوع الجمع فاعلا له واللغة
الفصحى اعني فتح النون تبطل مذهبه وايضا لو كان خبرا لجاز تاخيره عن المبتدأ
اذ لا موجب لتقدمه ولم يسمع متاخرا وكان ينبغي ان لا يجوز شتان ما بينهما بناء
على المذهب المشهور ايضا وهو ان شتان بمعنى افترق لان لفظ ما لا يصلح بينهما
ان يكون عبارة عن شيئين والمعنى افترق الحالان اللذان بينهما اذ لا يقال بين زيد
وعمرو حالان كحل وجود مثلا على معنى ان احدى الخصلتين مختصة باحدهما والاخرى
بالاخر كما يقال في الاعيان بيني وبينك فهو ان مع ان يكون احد النهرين نحيث

احدهما والاخر بخلاف الاخر بل لا يقال في المعاني بينهما سي او سيان او اساء
الا اذا كانا مشتركين في ذلك الشي او حسن او الاساءة نحو قولك مسيئا وانا
اي لسرك فيهما فلو فسرنا قوله شتان ما بين الزيدين بمعنى افترق الحالان لكان
بين الزيدين وهما البخل والجود لكان كل واحدة من الخصلتين مشتركا فيهما وهو
ضد المقصود. بل يجوز شتان ما بينهما على ان شتان ما بينهما على ان شتان بمعنى
بعد لا بد لاستلزام فاعلين فصاعدا وما كناية عن البون او المسافة اي بعد
ما بينهما من المسافة او البون ويجوز ان يكون ما زائدة كما كان من دون من مسائل
بمعنى بعد ويكون بين فاعل شتان كما هو مذهب الاخفش في قوله يفصل بينكم
قال بينكم مسند اليه لكنه لم يرفع استكبارا لاخراجه عن النصب المستمر له في اغلب
استعماله ومثله قوله تعالى ومنهم دون ذلك وقولهم لي فوق الخماسي ودون
السداسي وقال الزجاج بني شتان على الفتح لانه مصدر لا نظير له وورد لفظان
بكسر ومنها سرعان ووشكان مثلثي الفاء بمعنى سرع وقرب مع تعجب
اي ما اقرب وما اسرع ومنها بطان بضم الباء وفتحها اي بطؤ ووجه فتح شتان
وما بعدها ما مر في فتح هيهات ومنها اف وفيها احدى عشرة لغة اف
مضمومة الهمزة مشددة الفاء مثلثها منونا ودونه واف بكسر الهمزة والفاء
بلا تنوين واف كبشرى ممالا واف كجدواه منونة وغير منونة وقد يتبع المنونة بتفة
فيقال اف وتفة وقد يرفع انه كويل ومنها اوه بفتح الهمزة وسكون الواو وكسر الهاء
واوه بقلب الواو الفاء واوه بكسر الواو مشددة وسكون الهاء واوه
بكسر الواو المشددة وكسر الهاء بلا اشباع واو بكسر الواو المشددة وحذف الهاء
واوه بفتح الواو مشددة ومخففة وسكون الهاء مع المد وجاء اوه بفتح
الهمزة وفتح الواو المشددة وكسر الهاء وقد يمد الهمزة في هذه فيقال آوه
كامس في امس وليس لفاعلة اذ لو كانت اياها لا تطلب اللام بازاءهما
في فاوه من عوت فيقال في اوه اوتان وفي اوه اواه بزيادة الالف
والهاء كما في الندبة فيكون الهاء ساكنة في الوقف ومضمومة او مكسورة في
الوصل كما مر وجاء اوه بحذف الاسماء المبهمة بفتح الاول قال ابو علي
وهذه احذر لاهل بصرها قال ويجوز ان يكون تصغيرا وه تصغير الترحيم
كحريث في حارث ومنها الظروف وشبهها نحو هم مخاطب كبيرا وصغيرا
سادا قليلا نحو قوله عليه السلام تحصل المبني وقوله عليه السلام من استطاع منكم
الباءة فعليه بالصوم فان له وجاء فعندك ولديك ودونك بمعنى خذ والاصل

عندك زيد فخذه وكذا لديك زيد ودونك زيد برفع ما بعدها على الابتداء فقصر
من الجملة الاسمية والفعلية بعدها على الظرف فكثر استعماله حتى صار بمعنى خذ فعمل
عمله والظروف مبنية على الفتح لانه الحركة التي استحقها في اصلها حين كانت
ظروفا كما قلنا في المصادر الصائرة اسماء افعال ولا محل لها لتلك المصادر
لقيامها مقام ما لا محل له ووراءك اي تاخر وامامك اي تقدم او احذر
من جهة امامك ويجوز ان يقال بهما ناصبان على الظرفية وبهما لا ينصبان مفعولا
كعندك ولديك ويكون التقدير استقر وراءك وامامك وكذا امامك اي
الزم مكانك ويقال عليك زيدا اي خذه كان الاصل عليك اخذه
ويقال اليك عني والاصل ضم رحلك اليك وتنح عني فاقتصر كما ذكرنا وسمع
ابو الخطاب من قيل له اليك فقال الي اي انحي فهو جيد سادا مخالف القياس
الباب اوقياس المظروف ومنها ان يكون او امر فلا يقال علي ولي وما
عليه واما على بمعنى اولني فهو مخالف للقياس من وجه آخر وهو ان الضمير
المجرور به في معنى المفعول فيقال علي زيدا اي قربه فالقياس ان يكون المجرور
فاعلا وسمع الاخفش على عبد الله زيدا اي قربه اياه وهو اسد من على المجرور
المظهر والكسائي يجوز الاعراء بجميع ظروف المكان وحروف الجر قياسا
وغيره يقصره على السماع وهو الوجه ويجوز تاكيد الضمير المجرور البارز
في هذه الظروف وشبهها بالجر نحو عليك نفسك باعتبار الاصل قبل
صيرورتها اسماء افعال ويجوز تاكيد الضمير المرفوع المستتر الذي عرض
لها باعتبار صيرورتها اسماء افعال نحو عليكم كلكم بالرفع **قوله** وفعال
بمعنى الامر من الثلاثي قياسا كنزال بمعنى انزل وفعال مصدر معرفة كفجار
وصفة مثل يا فساق مبني لمشابهته له عدلا وزنة وعلما للاعيان مؤنثا كقطام
وحذام مبني في الحجاز ومعرب في تميم الا ما آخره راء نحو حضار فعال المبني على
اربعة اضرب اسم فعل كنزال بمعنى انزل قال سيبويه هو مطرد في الثلاثي نظرا الى كثرته
فيه قال المص لو قيل على مذهبه انه فعل امر لا اسم فعل لم يكن بعيدا لانها حركة
من الفعل على صيغة واحدة كجريان صيغة افعل قال ولكنه لم يقله احد منهم لما راوا فعال
فعال من صيغ الاسماء وهذه علة ضعيفة لانه لا منع من اشتراك الاسماء والافعال
في صيغة كما في فعل وفعل وفعل قال ولما راوا امتناع دخول الكسر فيه مع اجتناب
كتب العرب من ادخال الكسر على الاعراب حتى رادوا النون الوقاية لحفظه
منه وهذا قرينة وفتح فعال في الامر لغة اسدية واقول لو كان فعال فعلا لا تصل

به الضمار كما في سائر الافعال قال المبرد فعال امرا من الثلاثي سماع فلا يقال قوام
وقعاد في قم واقعد لانه ليس لاحد ان يبتدع صيغة لم تقلها العرب وليس بيان في
اسمه المبالغة ان يقيس فلا يقول في سافر دعا و سكر واعصر قلت وهذا القول
منه مبني على ان فعال معدول عن افعل للمبالغة وكذا القول اكرمهم وفيه نظر كما
يجي وقال الاندلسي منع المبرد قوي فالاولى ان يقال ما قال سيبويه بانه اراد
بالاطراد الكثرة فكانه قياس لكثرته واما في الرباعي فالاكثرون على انه لم يات منه
الا قرقار اي صوت قال قالت له ريح الصبا قرقار والثاني عرعار
اي تلاعبوا بالعرعرة وهي لعبة لهم قال يدعو بها وليدهم عرعار وقال المبرد
لم يات في الرباعي عدل اصلا وانما قرقار حكاية صوت الرعد وعرعار حكاية
اصوات الصبيان كما يقال غاق غاق قال السيرافي الاولى ما قال سيبويه لان
حكاية الصوت لا تخالف الاول فيها الثاني مثل غاق غاق ولو ارادوا الحكاية
لقالوا قار قار وعار عار وعند الاخفش فعلال امرا من الرباعي قياس واعلم
ان مذهب النحاة ان فعال هذه معدولة عن الامر الفعلي للمبالغة وهذه الصيغة
للمبالغة في الامر كفعال وفعول للمبالغة في فاعل وكذا المو قالوا في نحو سال
وسكان وسرعان انها معدولة والصيغة فيها هي الفتحة التي كانت في الفعل
المعدول عنه قال عبد القاهر اصل نزال انزل انزل انزل ثلثا او اكثر والثلث
وما فوقها جمع والجمع مونث فقيل نزلي الحقوا بالفعل التاء التي هي ضمير المونث
دليلا على التكرار المثلث كما ادخلوا الالف في قفا في حجم دليلا على التكرار
المثنى واصله الق الق والمراد بالتكرار المبالغة ثم عدلوا نزال عن نزلي
نزال اذن مونث كنزلي يعني انهم جعلوا الالف التي هي دلالة بنية الفاعل
دليل بنية الفعل للتكرير والتاء التي هي دلالة بنية الفعل للتكرير والتاء التي
هي دليل تانيث الفعل علامة تانيث الفعل اي كونه مكررا ثلثا او اكثر قال
ودليل تانيث فعال الامري قوله ولانت يحج من ساته ادعيت نزال
ولج في الدعس هذا كلامه والذي ارى ان كون اسماء الافعال معدولة عن
الفاظ الفعل شي لا دليل لهم عليه والاصل في كل معدول عن شي ان لا يخرج
عن النوع الذي ذلك الشي منه احد امن اسرار كلامهم فكيف خرج الفعل بالعدل
عن الفعلية الى الاسمية واما المبالغة فهي ثابتة في جميع اسماء الافعال على ما
قيل لا من الوجه الذي ادعى عبد القاهر وتانيث الفعل في نحو نزال لا يدل
على ان اصل نزال فعل امر مكرر بل هو لما دل نزال بالكلمة او اللفظة او الدعوة

كما يجي في باب العلم وكذا الاسم فسمي المصدر والصفة من معنى المبالغة مجاد وكذا
ابلغ من الحمد ولكن لم يات من فعال المصدر فقالوا مصدر معرف مونث
ولم يقم الى الان دليل قاطع على تعريفه ولا تانيثه ومذهبهم انه من اعلام المعاني
كزيد وسبحان على ما يجي في باب العلم وربما استدل على تانيث اسم الفعل والمصدر
بتانيث الصفة وعلم الشخص طردا فانهما مونثان كما يجي وهذا استدلال عجيب
وقيل فجار معرفة في قوله انا اقتسمنا خطتينا بيننا فحملت برة واحتملت فجار
لتعريف قرينه وهي برة وهذا الدليل كالاول في الغرابة اذ حمل كلمة اخرى في
التانيث او التعريف مع عدم استعمال المحمولة معرفة ومونثة بديع بلى لو ثبت
وصف فجار بالمونث المعرف نحو مررت بفجار القبيحة مثلا كان صالحا للاستدلال به
على الامرين التعريف والتانيث على ان السيرافي جوز كون برة بمعنى البارة
فكذا يكون فجار بمعنى الفاجرة كانه قال احتملت الخصلة البرة واحتملت الخصلة
الفاجرة فهما صفتان غالبتان صارتا بالغلبة علمين كما يجي في القسم الثالث
ولو سلمنا فاين الدليل على تعريف اخواته على ان قولهم في الطباء اداور
الماء قلاعات اي قلاعب واذا لم ترد فلا انات اي لا ابت اي لا ارجع
اليه وقول المتلمس جماد لها جماد ولا تقولي طوال الدهر ما ذكرت حماد اي
قولي لها جمودا ولا تقولي لها حمدا او شكرا وقول العرب لا مساس اي لا مس
ظاهرة في التنكير ومن مذهبه ان جميع اوزان فعال امرا او صفة او مصدرا
او علما مونثة فاذا سمي بها مذكر وجب عدم انصرافها كعناق ويجوز عند النحاة
جعلها متصرفة كصباح وهذا منهم دليل على تردد منهم في كونها مونثة الثالث
الصفة المونثة ولم يجي في المذكر وجميعها يستعمل من دون موصوف وهي بعد
ذلك على ضربين اما لازمة للنداء سماعا نحو يا لكاع اي لكعاء ويا فساق ويا خباث
اي يا فاسقة ويا خبيثة ويا رطاب ويا دفار وكذا يا خضاف ويا حباق وكلها اسماء
بمعنى الضارطة ويا حراق من الحرق وهو الدرق ولا يجي هذه اللازمة للنداء اعلاما
للجنس اي لا يكون بسبب الغلبة في موصوف بحيث يصير علما له كالصعق والنجم
علما كما يجي في الاعلام واما غير لازمة للنداء وهي على ضربين احدهما ما صار بالغلبة
علما جنسا كاسامة وهو الاكثر وذلك نحو خلاق وحلاق للمنية كانت في الاصل صفة
عامة لكل ما يحلق ويحلق اي يحدث ثم اختصت بالغلبة بجنس المنايا ولذلك حماد
وراح من الحمد وهو الشي والراح وهو الزوال وكلاح وازام وجداع للسنة
وبساط للفلي لانبساطها في البدن من البسط وهي كسرة لكثرة الظهرة التي لو حدتها

المراة المراة زوجها سميت كرار لانها تكر الزوج اى ترده بزعمهم يقال يا كرار
كريه اى ارددیه وان اقبل فسریه وفشاش وحیاد وصیام للدابة لانها
تفش اى تخرج ريح الكمر وتحيد اى تميل سميت بها لعا ولاد ولضم الى السد
يقال فاس قسه من استه الى فيه اى اخرجى ريح الكمر من استه مع فيه ويقال
حدى حاد اى ارجعى يا راجعة ويقال صمى صمام اى اسدى يا سده اى
زيدى فى الشدة او الغى على سدتك كالسا ومثله فى قوله تعالى اهدنا
الصراط المستقيم ويقولون عند طلوع الشمس من يكرهون طلعته حداد حدیه
اى يا رابعة الحادة اى المانعة ودباج للعادة يقولون فيحى فياح اى اتسعى
يا سعه على تاويل صمى صمام ويقال كوثيه وقاع وهى علم كنه على الحا عرس
وانتصابها على المصدر من كونه اى كنه واقعه اى لازمه ويقال ظمار للمكان
المرتفع كانها طامره اى واثبه ويقال للضبع قثام وجعار وفشاح من
القثم وهو الجمع ومن الجعر ومن الفشح وهو تفريج ما بين الرجلين فهذه وامثالها
اعلام للجنس بدليل وصفها بالمعرفة نحو حاد الطالعة ولو لم تكن معارف
لم تجز حذف حرف النداء معها فى نحو فاس قسه وحداد حدیه وحدى
حاد لما مر فى باب النداء والضرب الثانى من غير اللازمة للنداء يا تى
على وصفها نحو قطاط اى قاطة كافيه قال طلبت قراطهم حتى اذا ما طلبت
سرابهم كانت قطاط وصلبه سبه يكون لزام اى لازمة ولا بل فلانا عندى
بلال اى بالل اى لا لصعه عندى ندى ولا الصله مبى صله وقال والحل
بعد وفى الصعد بداد اى متبدده متفرقه فهو حال والرابع الاعلام المحضة
وجميع الفاظها مونثه وان كان المسمى بها مذكرا ايضا واما قوله قد كنت
احكم اسود خفيه فاذا الصاف مص فيه الحمر بتذكر ضمير لصاف منزل من
منازل بنى تميم وخصاف فحل وفى المثل اجرا من خاصى خصاف وذلك
انه طلب بعض الملوك من صاحبه للفحلة فمنعه وخصاف وكذا خضار كوكب
وطمار مدينه وقد يسمى نحو هذه المونثة رجل كما يسمى نحو سعاد وزينب ووطام
وحذام ورقاش وعلاب وسجاح لنسوة معلبه وسكاب لرمكه وكساب
وخطاف لكلبين وسباع وملاع لعصبين ووبار وسفار لارضين و
عراره لبقره وطمار لمدينه وقسم المصادر والصفات جميعا مبنية لما
وقد اختلف فى علة بنائها قال المبرد فيها ثلاثة اسباب التانيث والعدل والعلمية
قال السيرافى ليلك الاسم بعض التمكن فيبنى لعلة زيادة الثلث وليس بعد منع

الصرف الا البناء وفى قوله نظر وذلك لانه لم تقم دليل على عدلها كما مر ولا على علمية المصادر
كما مضى ولا على علمية جميع الاوصاف بل على بعضها كما ذكرنا والتانيث لو ثبت فى الصفات
لم يؤثر بدون العلمية ولو سلمنا اجتماع الثلاثة فهو منقوض بنحو ابعد در يحان ونحو عرار
اذا سمى به مونث فانه معرب اتفاقا مع اجتماع التانيث والعدل والعلمية وقيل
سبب البناء تاء التانيث وبعد تسليم تقدير تاء التانيث فى المصادر هو منقوض بنحو سحاب
وبارودان وبالاحصى وقال المص لمشابهته نزال زنة فورد عليه نحو سحاب و
كهام وجهام من المعربات فضم الى الوزن العدل فان ادعى العدل المحقق
فما الدليل عليه وهو الفجور وفاسقه لا يدل على كون فجار وفساق معدولين
عنهما اذ من الجائز ان يكونا مترادفين بمعنى لا بان يكون احدهما معدولا عن الاخر
وان ادعى العدل المقدر لاضطرار وجودهما مستبين الى ذلك كما ذكر لمنع
عمر وهو الظاهر من كلامه فما الدليل على كون زال الذى هو الاصل معدولا
وقد قلنا ما عليه قبل وان قدر العدل فى الاصل ايضا فهو تكلف على تكلف
والاولى ان يقال بنى قسم المصادر والصفات لمشابهتهما لفعال الامرى
وزنا ومبالغة بخلاف نحو سحاب وكلام ومصار فانه لا مبالغة فيها واما الاعلام
الحسنة كحمام وحداد فبنو تميم اجروهما على القياس باعرابهم لها غير منصرفة اما
الاعراب فلعريها عن معنى الوصف واما عدم انصرافها فلما فيهما من العلمية والتانيث
وبناء اهل الحجاز لها مخالف للقياس اذ لا معنى للوصف فيها حتى راعى البناء
الذى كان لها فى حال الوصف لكنهم راو انه لا تضاد بين الوصف والعلمية
من حيث المعنى كما مر فى باب ما لا ينصرف فسووها بسائر الاوصاف ان كان
مرتجله غير منقوله عن الاوصاف اجرى لها مجرى العلم المنقول عن الوصف
لانه اكثر من غيره او يقول اجرى الاعلام المحضة مجرى الاعلام الحسنة فى البناء
الجامع العلمية وقال المص هى معربة غير منصرفه عند بنى تميم لاجتماع العدل و
العلمية فيها وتنقض ذلك عليه باجتماع العدل والوصف فى نحو فساق عند
النحاة والعدل والعلمية فى فساس وفياح ونحوهما من الاعلام الحسنة مع
اتفاقهم على بنائها هذا مع ان فى ادعاء العدل فى الاقسام الاربعة نظرا
كما مر هذا مذهب الاقل من بنى تميم واما مذهب الاكثر منهم وفصحائهم فانهم يمنعون
صرف الاعلام المحضة الا ما كان فى اخره را نحو حضار فانهم يبنونه وذلك لان
لهم رى الاعراب والبناء فى جميع المحضة مستعمل لكن قد رجح احد النقدين
للغرض والغرض فى ذى الرا قصد الامالة ادهى امر مستحسن والمصحح للامالة بينها

كسرة الراء وهي لا تحصل الا بتقدير البناء لانه اذا اعرب ومنع الصرف
لم يكسر وادا اي كسر دائما فاذا كان كذا كان تقدير علة البناء للعرض المذكور
اولى من تقدير علة منع الصرف وان كان ايضا يستقيم لو منع الصرف
واما القليل من بني تميم فقد جروا على قياس منع الصرف في الجميع دون
البناء قال المص في القسم الاخير اعني العلم الشخصي ان فيه عند اهل الحجاز
عدلا تقديريا لتحصل بذلك مشابهة هذا القسم لباب نزال من وجهين
الوزن والعدل فيحصل موجب البناء اذ لو اكتفي بالوزن لوجب بناء باب
سلام وكلام قال وانما كان العدل تقديريا اذ ليس لنا فاطمة وحاذمة
عدل عنهما قطام وحذام كما لم يثبت لنا عامر المعدول عنه عمر قال وعند
بني تميم في حصار العدل التقديري والوزن وفي نحو قطام التأنيث
والعلمية لانا عند مضطرين لمنع الصرف الى العدل اذ الكفاية حاصلة
بالتانيث والعلمية قال بعضهم تقدر فيه ايضا العدل لانه من باب حصار
المضطر فيه الى تقدير العدل اي من باب العلم الشخصي فطرد تقدير العدل
في جميع افراد العلم الشخصي لما اضطر في بعضه وهو دو الراء هذا وقد مر
الكلام على تقدير العدل **قوله** الاصوات كل لفظ حكي به صوت او
صوت به للبهائم فالاول كغاق والثاني كنخ اعلم ان الالفاظ التي يسمونها
النحويون اصواتا على ثلثة اقسام احدها حكاية صوت صادر اما عن الحيوانات العجم
كغاق او عن الجمادات كطق وشرط الحكاية ان يكون مثل المحكي وهذه الالفاظ
مركبة من حروف صحيحة محركة بحركات صحيحة وليس المحكي كذلك اذ الحيوانات و
الجمادات لا تحسن بحركات صحيحة الافصاح بالحروف احسان الانسان لكنهم
لما احتاجوا الى ايراد اصواتها التي هي غير المركب من الحروف في اثناء
كلامهم اعطوها حكم كلامهم من تركيبها من حروف صحيحة لانه يتعسر عليهم او
يتعذر مثل تلك الاجراس الصادرة منها كما انها لا تحسن مثل الكلام الصادر
من الاحسن الانس الا في النادر كما في الببغاء فاخرجوها على وزن ما يكون
من النسبة بين الصورتين اعني الحكاية والمحكي فصار في الحكاية اي كونها كالمحكي
سواء وثانيها اصوات خارجة عن فم الانسان غير موضوعة وضعا بل دالة
طبعا على معان في النفس كاف وتف فان المتكره لشيء يخرج من صدره
صوتا مشبها بلفظ اف ومن سرق على شيء مستكره يصدر منه صوت تف
وكذلك آه للمتوجع او المتعجب فهذه وشبهها اصوات صادرة

منهم طبعا كاخ لذي السعال الا انهم لما ضموها الى كلامهم لاحتياجهم اليها صيروها
من كلامهم وحركوها بحركة وجعلوها لغات مختلفة كما مر من لغات اف واوه
وثالثها اصوات يصوت بها للحيوانات عند طلب شيء منها اما المجي كالفاظ الدعاء
نحو جوت ودوس واما الذهاب كهلا وهج وهجا ونحوها واما امر اخر كسا للشرب
وهدع للتسكين وهذه الالفاظ ليست مما يخاطب به الحيوانات العجم حتى يقال انها
اوامر او نواه كما ذهب اليه بعضهم لانها لا تكون مخاطبة لعدم فهمها للكلام كما قال
تعالى كمثل الذي ينعق بما لا يسمع الا دعاء ونداء بل كان اصلها ان الشخص كان
يقصد انقياد بعض الحيوانات لشيء من هذه الافعال فعال
الاصوات لها اما الصوت غير مركب
من الحروف كالصفير للدابة عند ايرادها الماء وغير ذلك واما الصوت متعين مركب
من حروف معينة لا معنى تحته ثم يحرضه مقارنا لذلك التصويب على ذلك الامر
اما الضرب وتاديبه واما باسه واطعامه وكان الحيوان يمتثل المراد منه اما رهبة
من الضرب او رغبة في ذلك البر وكان يتكرر مقارنة ذلك التصويت لذلك
الضرب او البر الى ان يكفي الطالب بذلك الصوت عن الضرب او البر لانه كان
يتصور الحيوان من ذلك الصوت ما يصحبه من الضرب او ضده فيمتثل عقيب الصوت
عادة ودربة فصار ذلك الصوت المركب من الحروف كالامر والنهي لذلك
الحيوان وانما وضعوا لمثل هذا الغرض صوتا مركبا من الحروف ولم يقنعوا بالساذج
الصوت لان الصوت من حيث هو مستمر الافراد وبمرورها بالتقطيع والاعتماد
بها على المخارج يسهل فلما كان الافعال المطلوبة من الحيوانات مختلفة ارادوا اختلاف
العلامات الدالة عليها فركبوها من الحروف وما ذكرنا من الترتيب ملتمس من كيفية
تعليم الحيوانات كالدب والقرد والكلب وغير ذلك واما الاري صيغا من ركاكة
صيرورة هذه الاصوات المقاربة في الاصل للضرب او البر لما يسمى بها الطالب
عنها اسماء افعال كما ذهب اليه بعضهم فيكون اوامر ونواهي لان الله تعالى
جعل العجماوات في فهم المطلوب من هذه الاصوات بمنزلة العقلاء فلا باس ان
تخاطب وتكلم بما تفهمه كالعقلاء ثم نقول انما سميت الاقسام الثلثة اصواتا
وان كان غيرها من الكلام ايضا اصواتا لان هذه في الاصل اما اصوات
ساذجة كحكاية اصوات العجماوات والجمادات او اصوات مقطعة معتمدة على المخارج
لكنها غير موضوعة لمعان كالالفاظ الطبيعية وكالصوت للحيوانات وهذه الاقسام
الثلثة ليست في الاصل كلمات اذ ليست موضوعة فسميت باسم ساذج الصوت
فقيل اصوات ثم جعلت الاقسام الثلثة بعد هذا الاصل لاحتياجهم الى استعمالها

في اثناء كلامهم كالكلمات فعاملوها معاملتها والحقوها باشرف الكلمات اي الاسماء
ليكون ادل على دخولها في ظاهر اقسام الكلمات فصرفوها تصريف الاسماء
فادخلوا التنوين الذي هو من اخص علامات الاسماء في بعضها كغاق وفي
والالف واللام في بعضها وذلك اذا قصدوا لفظ الصوت لا معناه قوله
باسم الماء وقوله كما رغت حدب بالحوب فهو كقولك امرته باضرب اي بهذا
اللفظ وجعلوا معاني بعضها معاني المصادر نحو اف لك اي كراهة لك
ونصبوا بعضها نصب المصادر نحو واها لك اي طيبا فهذه الاصوات
من الكلمات كالنسناس من الناس صورتها صورتها وماهيتها غير ماهيتها اذ
ليست موضوعة في الاصل لمعنى كالكلمات فالتنوين فيما دخلته تنوين الالحاق
وتنوين المقابلة كما قيل في تنوين مسلمات وليس كما قاله بعضهم من ان تنوين غاق
للتنكير لانه اذ لا معنى للتعريف والتنكير فيه ولا منع من ان يقال في نحو صه
وايه مثل هذا لما تقدم في اسماء الافعال نحو صه كان في الاصل صوتا والشرح
ادل من التكلف الذي تكلفناه فيها لتوجيه التنوين على ما سبق من التوجيه
واما اسماء الاصوات لما ذكرنا من انها ليست في الاصل كلمات قصد استعمالها
في الكلام فلم يكن في الاصل منظورا فيها الى التركيب الذي هو مقتضي الاعراب
واذا وقعت مركبة جاز ان تعرب اعتبارا بالتركيب العارض وهذا اذا
جعلتها بمعنى المصادر كما مر في واف لكما واذا قصدت الفاظها لا معانيها
قال جهم ابن العباس يرد بحهل وعاج واما من العاج والجهل حين حوبها
وقال ام اعس ما سم السب في سلم حوايه من بصره وسلام وقال كما رغت
بالحوب الطان الصواديا على الحكاية مع الالف واللام وتقول زجرته بهلا
وبهد وهذا كما تقول في الحروف ان لوا وان ليتا عنا وفي الاسم المبني
لا تحد الله مع ما ان ولا تحد ماس وتحي في الاعلام والاعراب مع اللام الكر
مع البناء نحو من العاج والجهل بالجر باسم السب لبعده الاسم عن شبه الحرف
وهذا كما حكي عن بعض البغداديين كل الان وكل الان معربا ومبنيا مع اللام
ومثله ما حكي ان الخليل قال لابي الدقيش هل لك في ثريدة كان ودكها عيو
الضياون فقال اشد الهل معربا والالف واللام لا توجب الاعراب بدليل
الان والذي والخمسة عشر واما اذا دخلت التنوين في هذه الاسماء فان قصدت
بها الفاظها كقوله بحهل وعاج فاعرابها واجب لانها اذن تنوين التمكن وان
ادخلتها من غير هذا القصد كما في غاق وصه ومه فلانها تنوين الالحاق

والمقابلة لا تنوين التمكن كما مر هذا هو الكلام عليها اجمالا واما التفصيل فنقول
من الاصوات التي هي حكاية صوت الضاحك وعيط حكاية صوت الفتيان
اذا تصايحوا في اللعب وغاق بكسر القاف وقد تنون وهو صوت الغراب
ونخ وهو حكاية صوت الابل عند الشرب ومنها ماء بتميم ممالة وهمزة
مكسورة بعد الالف وقيل هو بهمزة ساكنة وميم مفتوحة صوت الظبية اذا دعت
ولدها وطاق بكسر القاف وطق كلاهما حكاية صوت وقع الحجارة بعضها على
بعض وقب حكاية وقع السيف على الضريبة ومن الاصوات التي يصوت بها
للبهائم هلا الزجر اي توسعي في الجري وقد زجر به الناقة ايضا وعدس لزجر
البغل وقد سمي به البغل فقوله عدس ما لعباد عليك امارة يحتمل الامرين الا ان
الوقف على السين يقوي كونه زجرا وهيد زجر للابل بكسر الهاء وفتحها وكذلك
الدال بلا تنوين ففيه اربع لغات وهاد بفتح الدال بمعناه وقد اعربهما الشاعر
لما قصد اللفظ فقال حتى استقامت له الافاق طائعة فما يقال له هيد ولا
هاد اي يمنع من شيء ولا يزجر عنه ويقال اتاهم فما قالوا له هيد مالك اي لم يسألوه
عن حاله وسع زجر لها وقد يقال للسع الصاحة وجوت مثلث التاء منون
دونه زجر للابل ايضا ولذلك حاي وعاي بياء مكسورة بعد الالف منونة
وغير منونة وجاء وعاء بهمزة مكسورة بعد الالف منونة وغير منونة وقد تقصران
يقال اذا اعيت الفعل منهما حاحيت وعاعيت بابدال الالف ياء واصلهما
حاحي وعاعي كما يقول لا الب لمن اكثر من قول لا لا وحي وجوب بفتح الباء
دعاء لها الى الشرب وحل زجر للناقة وكذا هيج بفتح الهاء وكسر الجيم او
سكونها وكذا جاج بكسر الجيم منونا وغير منون وهدع لتسكين صغار الابل اذا
نفرت ودوه بكسر الهاء وقد تسكن دعاء للربع ونح بفتح النون وتشديد
الحاء المفتوحة او المكسورة وقد تخفف مسكنة صوت عند اناخة البعير وكذا
نخ واخ واخ بكسرها ولها ويجوز في الخاء السكون والكسر ويقال لزجر الغنم
امس مكسورة الهمزة ساكنة السين وكذا هس وقيل بضم الهاء وفتح السين
المشددة وكذا هج بفتح الهاء وسكون الجيم ويقال للعافي تسكين الاسد
والذئب والكلب وغيرها وقد يكسر الجيم منونة وكذا هجار وقع وقاع
لزجر الغنم ايضا وبس دعاء لها بضم الباء وسكون السين دعاء للبس عند
السفاد وحج وقيل السين مفتوحة مشددة وث بكسر الثاء وقيل بفتحها وسكون
الهمزة دعاء للتيس عند السفاد وحج وعه وعز بكسر العين والزاء وروي فتح

العين زجر للضان ودح صاح بالدجاج وسا ولسو للحمار المورد وهوس زجر للكلب بسكون السين وهس دعا له دعوة دعا للجحش وهي دعا للفرس وده بفتح الدال وسكون الهاء او تشديدها ساكنة زجر مطلقا بمعنى اضرب واصله فارسي وقد جعلت بمعنى المصدر مراعى اصلها في البناء في قولهم الاده فلا ده اي ان لا تكن ضرب الآن فلا يكون ضرب بعد هذا ومن الاصوات الدالة على احوال في نفس المتكلم وي وهي للتندم او التعجب وقد ذكرنا في باب المفعول المطلق ان ويل عند الفراء اصله وي وان اللام كان حرف جر وكان الاصل وي لك اي عجبا لك ثم كثر استعماله حتى ركب معه وصار لام الفعل حتى قالوا ويلا وويل ومذهب غيره ان ويل وويح وويس وويب كلمات براسها بمعنى الهلاك وانها مصادر لا افعال لها وقولهم ويلمه يروى بضم اللام وكسرها فالضم على الوجهين اما ان يقال الاصل ويل امه مبتداء محذوف الخبر اي هلاكها حاصل اي اهلكها الله وهذا كما يقال في التعجب قاتله الله فان الشيء اذا بلغ غايته يدعى عليه صونا عن عين الكمال كما قال رمى الله في عيني بثينة بالقذى وفي الغر من انيابها بالقوادح وقولهم قاتله الله من شاعر فحذف الهمزة على غير القياس تخفيفا لما صار ويلمه ككلمة واحدة مفيدة لمعنى عجبا واما ان يقال اصله وي لامه اي عجبا لها اي ولد ولدت فنقل ضم الهمزة الى اللام المتحركة على غير القياس وحذفت الهمزة تخفيفا لقصد التركيب المذكور والكسر على ان اصله وي لامه فحذفت الهمزة مع ضمتها واما ويكان نحو ويكان الله فهو عند الخليل وسيبويه وي التي للتعجب ركبت مع كان مفصلة كما في الايراد مخففة كما في ويكان من يكن له نشب يحبب ومن يفتقر يعش عيش ضر وفي هذا القول نوع تعسف في المعنى لان معنى التشبيه غير ظاهر في نحو قوله تعالى ويكان الله يبسط الرزق وويكانه لا يفلح الكافرون وفي قوله ويكان من يكن له نشب وقال الفراء وي كلمة تعجب الحق بها كاف الخطاب كقوله قيل الفوارس ويك عنتر اقدم اي ويلك وعجبا منك وضم اليها ان ومعنى ويكانه لا يفلح الكافرون فحذف حرف جر مع ان وان كما هو القياس واستدل على كونه بمعنى الم تر بان اعرابية قالت لزوجها اين ابنك فقال ويكان وراء البيت للمونث والمثنى والمجموع بل لزمت حالة واحدة وهذا الذي قاله الفراء قريب من جهة المعنى ومن هذا النوع اف واوه وقد ذكرناهما في اسماء الافعال ومنه حس بفتح الحاء وكسر السين كلمة يقولها الانسان اذا اصابه بغتة ما مضه

ولوجعه كالجمرة والطرة ومنه بخ وهي كلمة لا يقال عند الاعجاب والرضى بالشيء وتكرر للمبالغة فيقال بخ بخ قال وصلت حقيقة ولونه مكسورة الخاء وربما شدد منونا مكسورا قال الشاعر وقد جعلها رواده اكرم الرواد بخ لك بخ لبحر خضم باللام فهو مستعمل استعمال المصادر كما مضى وحكى ابن السكيت به به بمعنى بخ ومنه اخ بكسر الهمزة وفتحها وخاء مشددة مكسورة وكذا كخ بكاف مكسورة وقد جعله الشاعر في قوله وصار وصل الغانيات اخا ويروى كخا كالمصدر فاعربه وهو مصدر بمعنى المفعول اي مكروها ومنه مص بكسر الميم والصاد على المشهور ونقل في صاده الفتح وهو اسم لصوت يخرج عند النطق بالشفتين اي الصوت بانعراج احدهما عن الاخرى عند رد المحتاج وليس الرد بمثله ردا ناشيا عن الكلية بل فيه اطماع من حيث العادة وتوهم قبل ان في مص لمطمعا ولما لم يكن هذا الخارج عند التمطق مما يمكن ان يركب من شكله وشبهه كلمة ضعف كلمة وهي مص وسمي الصوت بها فصار مص كالحكاية عن ذلك الصوت فهي بناء سائر الحكايات عن الصوت

قوله المركب كل اسم من كلمتين ليس بينهما نسبة قال لما تضمن لا الطلب في الحد العموم فلا حاجة الى قوله كل وانما الطلب فيه بيان ماهية الشيء ولم يكن قوله اسم ايضا محتاجا اليه كما في سائر الحدود المتقدمة لانه في قسم الاسماء ركبته ذكره لبيان الوحدة اي اسم واحد حاصل من تركيب كلمتين وليس ايضا من هذا الوجه محتاجا اليه لان المشهور ان اقسام الاسم والفعل والحرف المذكورة في ابواب النحو كلمات مفردة وقوله من كلمتين اي حاصل من تاليفهما وانما قال كلمتين ليدخل فيه المركب من اسمين ومن فعلين ومن حرفين ومن اسم وفعل او حرف ومن فعل وحرف قوله ليس بينهما نسبة اي ليس قبل العلمية بينهما نسبة قال انما قلت ذلك ليخرج المضاف والمضاف اليه والجملة المسمى بها لان بين جزئيهما نسبة قبل العلمية وليسا من المركب المسمى بها وكلامنا في المركبات المسمى اما المضاف والمضاف اليه فظاهر عدم تسميتهما بالتركيب واما الجملة فلا يوصف قبل العلمية لا بالاعراب ولا بالبناء لانهما من عوارض الكلم لا الكلام فثبت ان الجملة ليست مسماة قبل التسمية بها على ما سنذكر المص في باب الكنايات انها مبنية الاصل وقد خرج عن هذا الحد بعض المحدود لان المركب المقدر فيه حرف عطف نحو خمسة عشر او حرف جر نحو بيت بين جزئيه نسبة ما وهي نسبة العطف وغيره ولا يدخل في هذا الحد الا ما لم يكن مركبا قبل العلمية بل ركب اما ان يكون في الجزء الاخير قبل التركيب سبب البناء او لا فان كان فالاولى والاشهر ابقاء الجزء الاخير على بنائه مراعاة

الاصل وتجوز اعرابه اعراب ما لا ينصرف وقد يجوز ايضا على قلة اضافة صدر المركب
الى الاخير تشبيها لفظيا كما جازت الاضافة في معد يكرب كما يجيء في المضاف
اليه الصرف وتركه كما يجيء ولا يسكر اضافة الفعل والحرف ولا الاضافة اليهما
لانهما خرجا بالتسمية عن معناهما المانع من الاضافة هذا هو الذي يقتضيه القياس
وان لم يسمع في نحو سيبويه الاضافة واما الجزء الحرف الاول فواجب البناء
ان لم يضف الى الثاني لكونه محتاجا الى الثاني فتشابه الحرف فبني على الفتح
ان كان معربا في الاصل او مبنيا على غير الفتح ويجوز حكاية المبني والعادة
على حركة اي حركة كانت وسكونه وهذا النوع تسعة اقسام لان الثاني اما اسم
والاول اسم نحو سيبويه او فعل نحو جاء وبه او حرف نحو من وبه واما فعل
على الضمير والاول اسم نحو انا ضرب او فعل نحو خرج ضرب او حرف نحو من
ضرب واما حرف والاول اسم نحو ابن من او فعل نحو ضرب من او حرف
نحو عن من وان لم يكن في الاخير قبل التركيب سبب البناء كمعد يكرب وبعلبك
فالاولى بناء الجزء الاول لما ذكرنا وهو احتياجه الى الثاني وجعل الثاني غير منصرف
وقد يبني الثاني ايضا تشبيها بما تضمن الحرف نحو خمسة عشر لكونهما ايضا كلمتين احدهما
عقيب الاخرى وهو ضعيف لان المضاف والمضاف اليه ايضا كذلك
وقد يضاف صدر هذا المركب الى عجزه فصار الصدر بالعوامل ما لم يتصل كمعد يكرب
فان حرف العلة يبقى في الاحوال ساكنا وللعجز ماله مفردا من الصرف وتركه
وبعضهم لا يصرف المضاف اليه وان كان قبل التركيب متصرفا اعتدادا
بالتركيب الصوري كما اعتد به في اسكان ياء معد يكرب وهو ضعيف مبني
على وجه ضعيف اعني على الاضافة اما ضعفه فلان التركيب الاضافي غير
معتد به في منع الصرف واما ضعف الاضافة فلانها لاجل التسمية بالمضاف
والمضاف اليه لفظيا من حيث هما كلمتان احدهما عقيب الاخرى
ولو كان مضافا حقيقة لانتصب نحو معد يكرب في النصب والثاني اي الذي
كان مركبا قبل العلمية على ضربين وذلك انه اما ان يكون الجزء الثاني قبل العلمية
معربا مستحقا لاعراب معين لفظا او تقديرا او لا فان كان وجب العادة
على ذلك الاعراب المعين وكذا يبقى الجزء الاول على حاله من الاعراب المعين
ان كان له قبل ذلك كما في الجملة الاسمية والفعلية اذا كان الفعل معربا او كان الا
العامل ان كان كذلك قبل العلمية كما مر في المضاف والمضاف اليه نحو عبد الله
والاسم العامل عمل الفعل نحو ضرب زيدا وحسن وجهه ومضروب غلامه كل

ذلك اجراء لخصوص الاعراب وعمومه وان لزم دوران الاعراب على آخر الجزء
الاول الذي هو كبعض الكلمة وكذا يترك الجزء الاول على البناء ان كان في
الاصل مبنيا كما في الفعلية اذا كان الفعل مبنيا وكما في سيضرب وسوف
يضرب ولن يضرب ولم يضرب وكذا في نحو ازيد وهل زيد ولزيد اذ الاسماء
بعد هذه الاحرف مبتداة في الظاهر قال سيبويه المسمى بالمعطوف مع العاطف
من دون المعطوف عليه واجب الحكاية اذ العاطف اما عامل او كالعامل
على ما مر في باب التوابع وكل اسم معمول للحرف نحو ان زيدا وما زيد ومن زيد
الا ان حرف الجر فيه تفصيل وذلك لانه لا يخلو ان يكون احاديا او لا
وان كان فعند سيبويه والخليل فيه الحكاية لا غير ولا يجوز جعله كالمضاف كما
في الثنائي والثلاثي وقال الزجاج يجوز جعله كالمضاف بان يزيد عليه حرفين
من جنس حركته يدغم احدهما في الاخرى ويعرب اعراب المضاف كما زيدتا
عليه اذا سميت به وهو مفرد كما يجيء في باب العلم هذا قوله والاولى ان يزيد
حرفا لان الحرفين انما زيدتا عليه في حال الافراد لئلا يسقط حرف اللين
للساكنين فيبقى المعرب على حرف ومع الاضافة فلا تنوين حتى يلتقي ساكنان
وان كان على حرفين فعند الخليل وهو ظاهر مذهب سيبويه انه يجب اعراب
الاول اعراب المضاف فان كان ثانيهما حرف مد زدت عليه حرفا من جنسه كما
تقول في المسمى بفي زيد في زيد مشدد الياء كما زيدته في الافراد على ما يجيء
في باب العلم والاولى ترك الزيادة لانك آمن من بقاء المعرب على حرف
بسبب الاضافة واجاز الزجاج الحكاية في الثاني ايضا وكذا الخلاف في
الثلاثي اعرابا واعرابا نحو منذ شهر وان لم يكن الاول حرف جر فالحكاية كما
ذكرنا لا غير اتفاقا منهم نحو ازيد ولزيد وانما اختص حرف الجر بذلك لكون
المجرور بعد التسمية في صورة المضاف اليه والمضاف اليه لا يكون محكيا كما
لا يكون المتفرد محكيا كذا قال سيبويه هذا وقد جاء صدر الجملة المسمى بها مضافا
الى عجزه اذا لم يكن الصدر ضميرا تشبيها للجزءين بالمضاف والمضاف اليه كما مر
والاولى ان يجوز ايضا اضافة الضمير لخروجه عن معناه لو صح اضافة الفعل
او الحرف بعد التركيب كما مر وكذا يبقى الجزء الثاني على حاله اذا كان قبل مستحقا
لاعراب معين لكنه كان مع ذلك مبنيا على حركة مشابهة لحركة الاعراب كما
في يا زيد ولا رجل فيحكي الجزآن على ما كان عليه قبل التسمية اجراء للحركة البنائية
مجرى ما شابهته من الاعرابية وان لم يكن الثاني قبل العلمية مستحقا لخصوص اعراب فلا

فلا يخلو اما ان يكون له قبل العلمية مطلق اعراب مع التركيب او لا فان كان
وهو في التوابع الخمسة مع متبوعاتها لا غير لقي التابع مع المتبوع على ما كان عليه
قبل التسمية من تعاقب الاعراب عليهما كما قلنا في المضاف والاسم العامل
عمل الفعل ويراعى الاصل في الصرف وتركه ايضا فتصرف عاقلة طرقه سواء
سمي به رجل او امراة لان المسمى به ليس واحدا من الاسمين بل المجموع وليس
المجموع اسما مؤنثا فان سميت بعاقلة وحدها فالاكثر ترك الصرف لانه
اللفظ مفرد ويجوز صرفها على الحكاية اجراء لها مجرى الصفة والموصوف
فكانك سميت بامراة عاقلة واذا سميت لطلحة وزيد لم تصرف الاول لانه
غير منصرف قبل التسمية بهذا المركب فان اردت لطلحة واحد الطلح لا الاسم
صرفته كما كان منصرفا قبل التسمية وكان القياس ان تحكي المعطوف عطف
مع وجود المتبوع كما حكي بلا متبوع لان العاطف كالعامل على ما مر الا انه لما
لم يكن في المتبوع قبل الوصول الى التابع مقتضي اعراب خاص اخرى لوجوه
الاعراب وتبعه المعطوف ولم تمنع الاول الثاني لئلا تصير المتبوع تابعا
ويجوز في التوابع مع متبوعاتها اجراؤها مجرى نحو معديكرب في وجهي الكرب
والاضافة الا عطف النسق فان حرف العطف تابع منهما فان حذف
حرف العطف قبل العلمية فهما اولى بعدهما القيام موجبه في كليهما اما
في الاول فالاحتياج الى الثاني واما في الثاني فتضمن الحرف ويجوز كما في نحو
معديكرب اعراب الثاني اعراب غير المنصرف مع التركيب ويجوز ايضا
كما فيه اضافة الاول الى الثاني مع صرف الثاني وتركه وكذا كل ما تضمن ثانيه
حرفا وان لم يكن عاطفا نحو بيت بيت يجوز فيه الاوجه الثلثة بعد العلمية واما
اعراب الثاني مع اعراب الثاني مع كونه متضمنا للحرف في الاصل لان ذلك
المحل لعلمية وان لم يكن للجزء الثاني قبل العلمية لا مطلق اعراب ولا معينه
فالحكاية لا غير نحو المسمى بما قام وقد قام وكلما واذ ما وانما وكان ولعل
ونحوها وهذا هو تمام الكلام فيما سمي به من المركب **قوله** فان تضمن الثاني
حرفا بنيا كخمسة عشر وحادي عشر وغيرها اخواتها الا اثني عشر والاعراب
الثاني كبعلبك وهي الاول في الافصح اعلم ان اصل خمسة عشر خمسة وعشرة
حذفت الواو قصدا للمزج الاسمين وتركيبهما وانما مزج هذا المعطوف بالمعطوف
عليه دون مثل قولك لا اب وابنا لان الاسمين معا ههنا عدد واحد كعشرة
وعشرين وكمائة بخلاف نحو لا اب وابنا وانما مزجوا النيف مع هذا العقد

بخلاف سائر العقود نحو عشرين واخواته ومائة والف لقرب هذا المركب من مرتبة
الاحاد التي الفاظها مفردة وبني الاول لكونه محتاجا الى الثاني فصار كالحرف
وبني الثاني لتضمن الحرف العاطف وبنيا على الحركة للدلالة على عروض البناء
وان لهما عراقة في الاعراب وعلى الفتح لخفته بعض الثقل العارض من جعل
كلمتين كلمة واحدة واجاز بعض الكوفيين اضافة النيف الى العشرة تشبيها بالمضاف
والمضاف اليها حقيقة كما مر في العلم المركب والسند كلف من عبارة وسعوه
ملث بماتي عشرة من خمسه وبني حادي عشر الى تاسع عشر بنا خمسة عشر وذلك
لان اصل خامس عشر خامس وعشرة كما تقول الخامس والعشرون
والثالث والخمسون جرت عادتهم بابقاء الجزء الثاني مما فوق العشر مركبا كان
او معطوفا من المفرد من المتعدد كما كان في العدد تقول الثاني والعشرون
كما قلت في العدد اثنان وعشرون فان قلت معنى العطف في العدد ظاهر
بخلافه في المفرد من المتعدد وذلك لان معنى ثلثة وعشرون رجلا ثلثة رجال
وعشرون رجلا وكذا في نحو ثلثة عشر رجلا اي ثلثة رجال وعشرة رجال و
ليس معنى ثالث عشر واحد من الثلثة وعشرة وكذلك ليس معنى الثالث
والعشرون الواحد من الثلثة والعشرون بل المعنى الواحد من الثلثة والعشرة
والواحد من الثلثة والعشرين فكيف هذا العطف قلت كان القياس ان
يثنى من مجموع جزئي المركب في نحو ثلثة عشر اسم فاعل واحد وكذا من مجموع
المعطوف والمعطوف عليه في نحو ثلثة وعشرون اذ لو بنيت من كل واحد
من الجزئين وكل اسم فاعل من العدد يدل على مفرد من المتعدد لكانا اسمي
فاعلين دالان على مفردين وهو ضد المقصود فمعنى ان عشرين في قولك
ثالث وعشرون ليس بمعنى المفرد من المتعدد كما في قولك الباب العشرون
بل هو باق على معنى العدد كما كان في ثلثة وعشرون ولو كان بمعنى المفرد
لاحلت في ثلثة عشر ثالث عاشر اذ المفرد من العشرة عاشر وليست كالعشرين
اذ لفظ العدد ولفظ المفرد من المتعدد ههنا في صورة واحدة فيقول اراد
بناء اسم فاعل واحد من مجموع لفظي ثلثة وعشرين او ثلثة عشر كما بني من الفاظ
الاحاد التي تحت العشرة ولم يمكن بناء اسم فاعل منهما مع بقاء حروفهما لان
لفظ الفاعل اسم ثلاثي زيد فيه الف بعد الفاء وحروف الاسمين اكثر
من ثلثة ومع حذف بعض حروف كل واحد منهما وابقاء الاخر نحو ما سر مثلا
في ثلثة عشر او بالس كاف يلبس فاضطروا الى ان لو بعوا صورة اسم الفاعل

التي حقها سكناهما من مجموعهما على احدهما لفظا ويكون المراد من حيث المعنى كونها
من المجموع لان المعنى احد من مجموع العددين واوقع تلك الصورة على اول
الاسمين دون الثاني ليكون من اول الامر ان المراد المفرد من المتعدد
لا العدد وعطف الثاني لفظا على تلك الصورة وهو معطوف من حيث
المعنى على العدد المشتق ذلك الفاعل منه فهو عدد معطوف على عدد
لا متعدد ولا عدد على متعدد كالسابق لهما كما بينا لكن المعطوف عليه في
الحقيقة مدلول المعطوف عليه ظاهرا ويستوي فيما قلنا المعطوف بحرف
ظاهر كما في الثالث والعشرين او بحرف مقدر كما في ثالث عشر فاصل
قولك حادي ثالث عشر واحد من ثلثة عشرة فعشر معطوف على ثلثة لا على
واحد ثم جعل لفظ ثالث مقام قولك واحد من ثلثة فعطفوا عشر على
ظاهر هذا القائم مقام المجموع لما اضطروا اليه فان قيل لو كان معنى
ثالث عشر واحد من ثلثة عشر لم يجز ان يضاف الى ثلثة عشر فيقال
ثالث عشر ثلثة عشر وهل هذا الا بمعنى واحد من ثلثة عشر ثلثة عشر قلت هذا
كما اضيف في نحو ثالث ثلثة مع ان معنى ثالث واحد من ثلثة وانما اضيف
الى ثلثة عشر لاحتمال ان يراد بثالث عشر لو لم يضف الى اصله ثالث عشر
عشرين او خمسين او مائة او نحو ذلك لان اسم الفاعل من العدد اذا كان
بمعنى واحد يضاف الى العدد المشتق هو منه والى ما فوقه ايضا كما تقول
الخمس عشر ثالث الاثني عشر كما يجي في باب العدد واذا عرف نحو ثلثة
عشر وثالث عشر من المركبات باللام فلا خلاف في بقائه على بنائه لبقاء
علة البناء مع اللام ايضا واما اذا اضيف نحو ثلثة عشرك مثلا ففي اعرابه
خلاف كما يجي في باب العدد فان قلت فلم لم يجز الاعراب مع اللام
المرجحة لجانب الاسمية كما ذكرت في باب الاصوات نحو كل الاس قلت لان
الجزء الذي باشره اللام من المركب اي صدره متعذر اعرابه للزوم دخول
الاعراب في وسط الكلمة والجزء الاخير لم يباشره اللام فكيف يعرب
بخلاف نحو كل الاس فان اللام باشر فيه المبني وبخلاف الاضافة
فانها باشر الثاني في نحو ثلثة عشر زيد فلهذا اجوز الاخفش اعرابه كما يجي
في باب العدد قوله الا اثني عشر جمهور النحاة على ان اثنا عشر معرب
الصدر لظهور الاختلاف فيه كما في الزيدان والمسلمان ومحلها الاعراب
عليه كما يجي وقال ابن درستويه هو مبني كسائر اخواته من الصدور لكونه

محتاجا الى الجزء الثاني مثلهما وقال اثني عشر واثنتي عشر كل واحد منهما
صيغة مستانفة كما مر في هذان وهذين واللذان واللذين وانما اعرب
عند الجمهور والصدر في اثني عشر لانه عرض بعد ثبوت علة البناء في هذا الصدر
وهي تركبه مع الثاني وكون الاعراب لو اعرب كالحاصل في وسط الكلمة
اوجب زوالها واتباعها وذلك انهم لما ارادوا مزج الاسمين حذفوا
الواو المؤذن بالانفصال ووجب حذف النون ايضا لانها دليل تمام
الكلمة كما ذكرنا في صدر الكتاب ولم تحذف النون لاجل البناء بدليل يا زيدان
ويا زيدون ولا المسلمين ولا مسلمين مع ثبوت النون فقام عشر بعد حذف
النون مقامها وسد مسدها والنون بعد الالف والواو في مسلمان
ومسلمون لا تجعلهما كالكائن في وسط الكلمة لانه دليل تمام الكلمة قبله والاعراب
يكون مع التمام فكذا اختلف الاعراب قبل النون في المثنى والمجموع كما تختلف
قبل التنوين فصار اثنا عشر كاثنان والدليل على قيام عشر مقام النون انه
لا يضاف اثنا عشر كما يضاف اخواته تقول ثلثة عشرك خمسة عشرك ولا تقول
اثنا عشرك لانه كاثنانك وتجوز ان يقال صار اثنان بعد حذف النون
كالمضاف الى عشر لان نون المثنى والمجموع لم يعهد في غير هذا الموضع
حذفها الا للاضافة فحذفها في موضع الاضافة فصار كانه مضاف
والتركيب الاضافي لا يوجب البناء وليس قول من قال انه اعراب لانه
امتنع حذف علامة التثنية اي الالف لاجل التركيب وتلك العلامة اعراب
فلم يسقط الاعراب بشيء لان نحو يا زيدان ويا زيدون مبني اتفاقا مع قيام
هذه العلة بل ارادوا قصد بناء المثنى جرد علامة التثنية عن كونها اعرابا كما
علامة الجمع قوله والاعرب الثاني كبعلبك وهي الاول في الافصح قد تقدم
شرحه وان بعضهم يضيف صدر هذا المركب الى عجزه مع صرف المضاف اليه
وتركه ومن المركبات قولهم بادي بدي وفيه لغات احدها هذه وهي
سكون ثاني الاول والثاني تقول اعطه بادي بدي والاصل بادي بدي
فالاول فاعل من بدات الشيء اي فعلته ابتداء والثاني فعيل بمعنى مفعول
منه وهو اسم فاعل مضاف الى مفعوله وانتصابه على الحال اي اعطه فاعلا
ابتداء لما يجب ان يفعل ابتداء والمراد بالبدي مصدر الفعل المتقدم
وهو الاعطاء في مثالنا فعلى هذا هو في الاصل مضاف ومضاف اليه فينبغي
ان يكون كل واحد منهما معربا لكنه كثر استعماله حتى استعد من مجموع الكلمتين

مايستفاد من كلمة واحدة اذ معنى مادي مدي مسد ما فخفف الكلمتان لصيرورتهما
كلكلمة بتسكين الهمزة من الاولى وقلبه يا ء وحذف الهمزة من الثانية وكلا التخفيفين
على خلاف القياس ثم بنيا لما تحي وما بهما مادي مدا اولى كلمتي هذه كالاولى
كلمتي اللغة الاولى والثانية على وزن دعا واصله مداء للعباب لان مداء
على وزن طلب لم يجي من هذا التركيب فحذفت الهمزة تخفيفا ومداء مصدر
بمعنى المفعول فمعناه معنى مدي مست الكلمة الاولى من اللغتين وان
كانت مضافة لصيرورتهما كلمة علما وبنيت الثانية منهما لشبهها بما بعده
نحو خمسة عشر ولم يكن بناؤها ضعيفا كما كان في نحو معدي كرب على ما ذكرنا
لقصد بهم التخفيف هاهنا الا ترى الى تخفيف همزته على غير القياس مجاز
بناؤه على غير القياس ايضا لان الكلمة يكون اخف لفظا منها
بالاعراب لدخول التنوين في الاعراب والاعراب وان كان مقدرا
وجعل جار الله نادي مدي ومادي مدا وايدي سبا من باب معديكرب
لا من باب خمسة عشر وهو الاولى وان كان على جهة العلمية لا لتضمن الحال في
حرف اشله ولو كان الامر كما قال جار الله لوجب صرف مدي ومدا حال
التنوين فيهما لان في مادي مدي ومادي مدا تركب فقط على ما قررنا من
دون العلمية ولم يسمع منونين وكذا وجب تنوين سبا لانه هاهنا اسم رجل
لان معنى ايدي سبا اولاد سبا بن يشجب وليس اسم قبيلة كما اول في
قوله تعالى لقد كان لسبا وقوله وجئتك من سبا لان المضطر الى هذا
التاويل ترك التنوين واما فالي فلا لعدها سيبويه من اخوات ايدي
سبا وجار الله من اخوات معديكرب ولا دليل فيهما على مذهب سيبويه
لان مجموع الكلمتين علم بلدة فيجوز ان يكون غير منصرف للتركيب والعلمية
ولا يكون منها والثالثة والرابعة والخامسة مادي بدي او بدي وبدا
الكلمة الاولى من هذه اللغات كالاولى المذكورتين ساكنة اليا والثانية
ما ر على وزن سبح اذكرهم او حال والنداء والبداء مصدران بمعنى المفعول
وليس الجران في هذه اللغات مثنيين بل هما المضاف والمضاف اليه لكن
الزم ما دي السكون بعد القلب للتخفيف والثانية فيها كلها غير مخففة
وقد يقال بداه دي بدا وبداه دي بداه على فعله دي فعل وفعله وفعل
المضاف اليه في الثلاث بمعنى المفعول لانه يقال للمضروب ذو ضرب
كما يقال للضارب والمضاف مصدرا بمعنى الفاعل فيكون انتصابه

على الحال فيكون المعنى كما في مادي بدي او منصوب على الظرف بتقدير حذف
المضاف اي وقت ابدائك بما ابديء به فهو مصدر مضاف الى المفعول
ومنها ايدي سبا في قولهم تفرقوا ايدي سبا وايادي سبا اي مثل تفرق اولاد سبا
بن يشجب حين ارسل عليهم سيل العرم والايدي كناية عن الابناء والاسرة لانهم في
التقوي والبطش بهم بمنزلة الايدي ويجوز ان يكون في الاصل انتصابه على الحال
على حذف المضاف وهو مثل ويجوز ان يكون على المصدر والتقدير مثل تفرق ايدي
سبا وامراه في سائر الاول والثاني كما مر في مادي بدا فلذا الزم يا ايدي السكون
وسكن همزة سبا ثم قلبت الفا وقد يستعمل ايدي سبا بالتنوين فيكون ايدي وايادي
مضافين الى سبا لكن يلزم سكون يائهما وقلب همزة سبا وقد استعمل جواز الخمسة عشر منه
الظرفين ظروف كيوم يوم وصباح مساء وحين حين واحوالا نحو لقيته كفة كفة
وهو جاري بيت بيت واخبرته او لقيته صحرة بحرة ويجوز اضافة الصدر من هذه
الظروف والاحوال الى العجز واما لم يتعين بناء الظرفين فيهما كما تعين في نحو
خمسة عشر لظهور تضمن الحرف ولعله في نحو خمسة عشر دون هذه المركبات اذ
يحتمل ان يكون كلها بتقدير حرف العطف وان لا يكون فاذا قدرنا ما قلنا
ان معنى لقيته يوم يوم وصباح مساء وحين حين اي يوما فيوما وصباحا
فمساء وحينا فحينا اي كل يوم وكل صباح وكل مساء وكل حين والفاء
تودي معنى هذا العموم كما في قولك اسطر به ساعة فساعة اي في كل ساعة
او فائدة الفاء التعقيب فيكون المعنى يوما فيوما عقيبه بلا فصل الى ما لا نهاية
فاقتصر على اول المكرر اي البقية كما في قوله تعالى فارجع البصر كرتين ولبيك
وحنانيك وكذا صباح مساء وحين حين وقلنا ان اصل لقيته كفة كفة ومعناه مستويا
ذو كفة مني وكفة منه كان كلا منهما كان يكف صاحبه عن التولي والاعراض
واصل جاري بيت بيت والمعنى ملاصقا بيتي وبيته اي مجتمعان ملاصقان كما
تقول كل رجل وضيعته كما ذكرنا في باب الحال في قولهم بعت الشاء شاة ودرهما
واصل لقيته صحرة بحرة ومعناه ظاهرين ذوي صحرة اي انكشاف
وبحرة اي اتساع اي في غير مضيق واخبرته صحرة بحرة ومعناه ظاهرين ذوي
صحرة اي انكشاف وبحرة اي اتساع اي في غير مضيق واخبرته صحرة بحرة ومعناه
كاسعا للحرا اي ذا صحرة ويجوز ان يكون مصدرا لا حالا اي لقاء واخبارا
اي ذا صحرة وان لم يقدر حرف العطف قلنا ان المعنى يوما بعد يوم وصباحا
بعد مساء وحينا بعد حين كقوله ولا على لنا لهم وان هم صلوها بالحرب حينا

بعد حين ولعبة داكفة مع كفة او بعد كفة كما يروى عن رؤبة كفة عن كفة اى بعد
كفة كقولهم كابرا عن كابر وهو جارى بيت بيت اى ذاهب مع بيت او عند
بيت واخربه صحره مع بحره واذا جمعوا بحره اليها اعربوا الثلثة نحو صحره بحره
على الاتباع كما فى حيث بيت او سعدى ركب ثلث كلمات والبحر ايضا بمعنى
الاظهار لان نحر الابل سمنه ومنه قولك قتلته حرا وقولهم للعالم نحر ران
القتل والنحر متضمنان اظهار ما فى داخل الحيوان فان ضيف هذه الظروف
والاحوال فاما ان يكون الاضافة بمعنى اللام على المعنى المذكور فيها عند عدم
تقدير حرف العطف واما ان يكون لتشبيه هذه المركبات بالمضاف والمضاف
اليه كما قلنا فى معديكرب وكذا فى نحو خمسة عشر اذا جعل علما جازت الاضافة
تشبيها فاذا اخرجت هذه الظروف والاحوال عن الظرفية والحالية وجب
الاضافة ولم يجز التركيب الركيك قال فلولا يوم يوم ما اردنا جزاءك
والعروض لها حرا وتقول ابيه فى كل يوم يوم واتيك فى صباح مساء
وذلك لان علة بناء الاسمين لم يكن فيها ظاهره كما مر لكنه حسن بعد ذلك
وقوعها موقع ما تكررنا وهو الظرف وموقع الحال الشبيه به فاذا
لم يقع موقعهما لم يقدر فيهما واستعمل كخمسة عشر وحرها احوال لازمة للحالية
كتفرقوا شغر بغر وشذر مذر بفتح فاء الكلمات وكسرها وخذع مذع
بكسر العين واحول احول كلها بمعنى متفرقين وتركتهم حيث بيت اى
متفرقين صالعين وسقط بين بين اى بين الحى والميت وبين البابه
زائده لان بين لعصمى بين ولم يسمع فى هذه المركبات الاضافة كما سمع
فى المذكورة قبل مع انه يمكن ان لا يقدر فيها ايضا حرف العطف كما
فى الاولى فشغر من شغرت عليه ضيعته اى انتشرت ولم تضبط والبغر
البحر اى هيج المطر ولسره وشذر من التشذر اى التفرق ومدر من
المدرة وهو الاسراف والميم بدل من الباء ويقال شذر بذر بالباء
على الاصل او من مذرت البيضة اى فسدت وخذع من الخذع وهو
القطع ومذع من قولهم فلان مذاع اى كذاب يفشى الاخبار وهيص بيص
وحيث بيث وهو هاه وقد يقال حيث بيث بكسر الفائين واصلها
حوث بوث وقد يستعملان على الاصل مع التنوين وعدمه نحو هاه وبوها
من الاستحاثة والاستباثة وهما بمعنى يقال استحث الشئ اذا ضاع فى التراب
فطلبه وقد جاء حاث باث بفتح الثائين وحاث باث بكسرهما ايضا

بالاصوات نحو فاس ماس وحاق باق وجاز قلب الواو بهاء والالف الى الاصل
الى اصل التركيب ومن لوبهما فليكون الثانى اسما عاكما هو فى حيث بيت وكسر العاط
هذه المركبات مع كونها مشتقة كخذع مذع وشذر مذر لم يستعمل الا مع التركيب
وبدر مثل هذا المركب فى غير الظروف والاحوال لما قلنا ان تقدير الحرف فى
مثله غير متعين وانما حسنه الحالية والظرفية نحو قولهم وقعوا فى حيص بيص اى فى
فتنة عظيمة بفتح العينين وكسرهما مع فتح الصاد من الحيص الهرب والبيص
والتقدم اى وقعوا فى هرب وسبق بعضهم بعضا لعظم الفتنة فقلبوا الواو ياء
للازدواج وهو اولى من العكس لان الياء اخف وقد يقال حوص بوص
على الاصل واوا وقد ينون الجزان مع كسر العينين وفتحهما فيكونان معربين
والثانى اتباع كما ذكرنا وقد يقال حيص بيص بكسر العينين وفتحهما مع كسر الصادين
تشبيها بالاصوات وجاء حاص باص لحاث باث بفتحهما واما الجارى بارى فانه مركب
من اسم فاعل جرى اى جهر وعلن ومن فاعل برى اذا سبق وارتفع كانه قيل
هو الجارى البارى فركبا وجعلا اسما واحدا ويصرف فيه على سبعة اوجه
جار بار بحذف الياءين وبناء الاسمين على الكسر تشبيها بالصوت وجارى بارى
تشبيها بخمسة عشر وكان اصله الجارى والبارى على عطف احد المعنيين
على الآخر وجار بار على ان يكون كبعلبك ويكون الاول مبنيا على الفتح
او الكسر وانما جاز كسر الاول ههنا بخلاف نحو بعلبك نظرا الى اصل الراى
وانما منع الصرف فى هذين الوجهين للعلمية الجنسية والتركيب وانما هو علم
الجنس كاسامة فاذا دخلت اللام انكسر الثانى جزاء كما فى سائر غير المنصرف
وجار بار باعرابهما على اضافة الاول الى الثانى كما قلنا فى بعلبك فيجوز صرف
الثانى وترك صرفه وجار بار كفاصعاء وجربار كقرطاس وليس الاحران
اسمين ركب احدهما مع الآخر بل كل واحد منهما اسم صيغ من اسمين كما قيل
عبقسى فى عبد القيس واذا دخلت اللام على هذه اللغات لم تغير ما كان
مبنيا عن بنائه كما فى الخمسة عشر قال وحى الجار بارية الحسو بالولها خمسة معان
ضرب من العشب ودابة تكون فى العشب وصوت الذباب ودار فى اللهازم
والسنور واما حاق باق للنكاح وفاس ماس للعطاس وكل واحد منهما سمى لصوته
فيها على بابهما واما لم يجز تركيب الاعلام المنقولة عن المضاف والمضاف
اليه وتشبيهها بخمسة عشر كما فعل ذلك بايدى سبا وبادى بدا وان الحق على خرسها
ايضا معا بها الافراد بها كما الحق ذلك على حرسى ايدى سبا لان الاعلام

المنقول لم يراعى اصلها في كلامهم لان العلم نقل من معنى الى معنى آخر من غير لمح
للاصل الالمحا وذلك ايضا في بعض المواضع كما فعل نحو الحسن والعباس
فلما غير من حيث المعنى يعتبر انما لم يعتبر من حيث اللفظ ليكون فيه دليل على
الاصل المنقول منه من احد الطرفين اى اللفظ والمعنى بخلاف هذه الكنايات
فان معناها الاصلى المنقول منه مقصود من ذلك المعنى المنقول اليه اذ معنى
اهدى سامليهم في التفرق فالاصل مؤذن بالتفرق الملمع الكامل الذي
هو المعنى المنقول اليه فلما لم يكن في المعنى تغير كثير تعرو اجور والعز عما كان
لان المعنى مكتفى الاذان بالاصل المنقول منه **قوله** الكنايات كم وكذا
للعدد وكيت وذيت للحديث • الكناية لغة واصطلاحا ان يعبر عن شيء معين لفظا
كان او معنى بلفظ غير صريح في الدلالة عليه اما للابهام على بعض السامعين
كقولك جاءني فلان وانت تريد زيدا وقال فلان كيت وكيت ابهاما على
بعض من يسمع او لشناعة المعبر عنه كهن للفرج والهن للذكر او الفعل القبيح و
كوطئ وفعل اى عن جامع وكالغائط للحدث او للاختصار ككناية
الراجعة الى متقدم او لنوع من الفصاحة كقولك كثير الرماد للكثير القرى
او لغير ذلك من الاغراض والمكنى عنه ان كان لفظا فقد يكون المراد معنى
ذلك اللفظ كقوله كان فعله لم يعلما وكيها دبار بكر ولم يخلع ولم يهب اى
حوله وكقولك مررت برجل افعل اى احمق وقد يكون المراد مجرد ذلك اللفظ
كالالغاز والمعميات نحو اكفف واكتف في مهمه وكذا الاوزان المعبر بها
عن موزوناتها في اصطلاح النحاة كقولهم افعل صفة لا ينصرف هو عبارة
عن كلمة اولها همزة زائدة بعدها فاء ساكنة بعدها عين مفتوحة بعدها لام وكذا
غيره من الاوزان كما يجئ في باب الاعلام فيكون على هذا كم الاستفهامية
كناية لانها للسؤال عن عدد معين وكذا من وما وكيف وغيرها من الاسماء الاستفهام
لان كلها سؤال عن معين غير مصرح باسمه فمن سؤال عن ذى العلم المعين
غير المصرح باسمه ولو صرحت قلت ازيد ام عمرو او ذلك الفاضل ام
ذلك الجاهل وكذا اين سؤال عن مكان معين غير مصرح باسمه وكذا اسماء
الشرط كلها كنايات وذلك لان كلمات الشرط والاستفهام بمعنى اى
الموضوع للمعين شرطا كان او استفهاما فكنى بهذه الاسماء شرطا او استفهاما
عن المعينات غير المحصورة اختصارا اذ كان يطول عليك لو قلت مكان
اين زيدا في الدار ام في السوق ام في الحال الى غير ذلك من المعينات بحرف

الشرط وحرف الاستفهام مقدر ان قيل هذه الاسماء كما هو مذهب سيبويه وهي
كنايات عن المعينات الكثيرة كما بينا وقول المص ليس نحو من وما وكيف كناية
ممنوع اذ كثيرا ما يجرى في كلامهم ان من كناية عن العقلاء وما عن غيرهم و
قولك انا وانت ليس بكناية لانه تصريح بالمراد وضمير الغائب كناية اذ هو
دال على المعنى بواسطة المرجوع اليه غير صريح لظاهره فيه ويقال كنيت بكذا
عن كذا وكنوت قال وانى لاكنو عن قذور بغيرها واعرب احيانا بها
فاصارح فالكناية ضد التصريح لغة واصطلاحا واعلم ان جميع الكنايات
ليست مبنية فان فلانا وفلانة منها بالاتفاق وهما معربان والمثنى منهما
لكم وكذا وكاين وكيت وذيت واما اسماء الاستفهام والشرط فلم يعدهما
لان لهما بابا آخر هى اخص به بالكنايات كالظروف في كون كل واحد منهما
قسمين معربا ومبنيا قال المص المراد بالكنايات الفاظ مبهمة يعبر بها عما وقع
في كلام متكلم مفسرا اما للابهام على المخاطب او لنسيانه فكم لا يكون من هذا القبيل على
ما اوله استفهامية كانت او خبرية ولا لفظ كذا في قولك عندى كذا رجلا لانه
ليس حكاية لما وقع في كلام متكلم مفسرا ولا كيت وذيت في قولك كان من الامر
كيت وكيت وذيت وذيت بل مثل قولك قال فلان كذا وقال كيت وكيت
داخل في حده فقط وكاين خارج عنه نحو قولك كاين رجلا عندى واما سائر
الحرفية فلكونها موضوعة وضع الحروف على ما قيل او لتضمنها معنى الاستفهامية
قال المص والاندلسى او لتضمنها معنى الانشاء الذي هو بالحروف غالبا كالتمنى
والاستفهام وحرف التحضيض وغير ذلك فاشبهت لتضمن معنى الحرف فان قيل
الكلام الخبرى هو الذي يقصد المتكلم الذي ان له خارجا موجودا في احد الازمنة
مطابقا لم تكلم به فان طابقه سمي كلامه صدقا والا فكذبا والانشائى ما لا يقصد
المتكلم به ذلك بل انما يحصل التكلم المعنى الخارج بذلك الكلام والكلام المصدر
بكم او رب لا بد فيه من ان يقصد المتكلم مطابقته للخارج نحو كم رجل لقيته ورب
من لا يصحب عظما صدره فيصح ان يقال ما لقيت رجلا ولم يصحب صدرا احد
وجواز التصديق والتكذيب دليل على كونهما خبرين فالجواب ان معنى الانشاء
في كم في الاستكثار وفي رب في الاستقلال ولا يقصد المتكلم ان للمعنى خارجا
بل هو الموجد لهما بكلامه بلى يقصدان في الخارج كثرة او قلة لا الاستكثار او لا
الاستقلال فلا يصح ان يقال له كذبت فانك ما استكثرت القلة وما استقللت
الالصاح كما لو قال لها ما اكرمهم صح ان يقال لعنوا اكثرين ولا يصح ان يقال

ما تعجب من كثرتهم وليس كذلك نحو ما قام زيد فانه لا يفيد انك بعد قيامه سمعا بهذا
الكلام كما افادكم رجل لقيته انك بعد لقاده كثيرا بهذا الكلام بل المعنى انك تحكم
بانتفائه في الخارج ويأتي تمام القول فيه في افعال المدح والذم ان شاء الله تعالى
واما ثانيا كذا فلانه في الاصل ذا المقصود به الاشارة دخل عليه كاف التشبيه وكان
ذا اشارة الى عدد معين في ذهن المتكلم مبهم عند السامع ثم صار المجموع بمعنى كم
والمجيء غير الجر من معنى التشبيه والاشارة كما ذكرناها في ها انا كعبك واندى سا
فصار الكلمتان ككلمة واحدة وكذا تقول ان كذا مالك برفع مالك على انه
خبر ان ولا تقول ان منهم ان الكاف الاسمية لانها عند سيبويه لا يكون اسمية الا
للضرورة كما يجيء في حروف الجر فبقي ذا على اصل بيانه قوله كذا للعدد وقد يكون
لغير العدد ايضا نحو قال فلان كذا وامّا كأين فهو كاف التشبيه دخلت على
اي التي هي في غاية الابهام وقت ما لقطع عن الاضافة فكان مثل كذا في كون
المجرور منهما عند السامع الا ان ذا اشارة في الاصل الى ما في ذهن المتكلم
بخلاف اي فانه للعدد المبهم والتمييز بعد كذا وكاين في الاصل عن الكاف لا عن
ذا واي كما في مثلك رجلا لانك تبين في كذا رجلا وكاين رجلا ان مثل العدد
المبهم من اي جنس هو ولم تبين العدد المبهم حتى يكون التمييز عن ذا واي فاي في الاصل
كان معربا لانه لم يجئ عن الجر من معناها الافرادي وصار المجموع كاسم مفرد بمعنى
كم الخبرية فصار كانه اسم مبني على السكون آخره نون ساكنة كما في من لا تنوين تمكن
فكذا يكتب بعد الياء نون مع ان التنوين لا صورة لها في الخط ولاجل التركيب
ايضا يصرف فيه فقيل كائن بالف بعد الكاف بعدها همزة مكسورة بعدها نون
مكسورة ساكنة قال يونس هو اسم فاعل من كان وذهب المبرد هو الاولى الى انهم
هو من كلمتين لما ركبوهما اسما على فاعل فالكاف فاء الكلمة والهمزة التي كانت فاء
اي صارت عينا وحذفت احد اليائين وبقيت الاخرى لاما وقال الخليل
ان الياء الساكنة من اي قدمت على الهمزة وحركت بحركتها لوقوعها موقعها وسكن
الهمزة لوقوعها موقع الياء الساكنة ثم قلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها
فاجتمع ساكنان الالف والهمزة فكسرت الهمزة لالتقاء الساكنين وبقيت الياء
الاخيرة بعد كسرة فادغمها التنوين بعد زوال حركتها كالمنقوص وقال بعضهم
الياء المتحركة قدمت على الهمزة وقلبت الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم
الهمزة وكسرت للساكنين وحذفت الياء الاولى كما في قاض ومنهم من قال
قدمت العين اي الياء الساكنة على الهمزة وقلبت الفا مع سكونها كما في طائي

ثم نقل كسرة الياء الى الهمزة اتماما للتغيير وحذف للتنوين ويل ان من لغاته كيئ نحو
كيئ وقد يقال كاء بفتح الهمزة على انها بقيت مفتوحة ثم قلبت الياء التي هي لام
الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها وقد يقال كاي نحو كعي بحذف حركة الهمزة
مع الياء الاولى وجاركاء نحو كع اما على حذف العين واللام معا ونقل كسرة
اللام الى الهمزة واما على حذف العين ونقل كسرة اللام وحذفها للتنوين كما
في عم وشج واما كيت وذيت فانهما الآن كل واحد منهما كلمة واقعة موقع الكلام
والجملة من حيث هي لا تستحق اعرابا ولا بناء كما مر في المركبات فان قيل فكان
يجب ان لا يكون منه ايضا كالجمل قلت يجوز خلو الجمل عن الاعراب والبناء
لانهما من صفات المفردات ولا يجوز خلو المفرد عنهما فلما وقع المفرد موقع ما لا
اعراب له في الاصل ولا بناء ولا يجوز ان يخلو منهما سلك به على الاصل الذي
ينبغي ان يكون الكلمات عليه وهو البناء او بعض المشابهات وهو الخالي
عن التركيب مكفيه عن سبب الاعراب سبب البناء كما قيل عدم العلة علة
العدم فان قلت انهما وضعا ليكونا كناية عن جملة لها محل من الاعراب نحو
قال فلان كيت وكيت اي زيد منطلق مثلا وهي في موضع النصب قلت الى
الاعراب المحكي في الجملة عارض فلم يعتد به وبناؤهما على الفتح اكثر لثقل الياء
كما في اين وكيف او لكونهما في الاغلب كناية عن الجملة المنصوبة المحل ويجوز
بناؤهما على الضم والكسر ايضا تشبيها بحيث وجير ولا يستعملان الا مكررين لو
العطف نحو قال فلان كيت وكيت وكان من الامر ذيت وذيت وهما مخففان
من كية وذية بحذف لام الكلمة وابدال الياء منها كما في بنت والوقف عليهما
بالياء كما على بنت ومن العرب من يستعملها على الاصل فلا يكونان الا مفتوحتين
لمحل التشديد والوقف عليهما بالهاء ولامهما ياء لا واو اذ ليس في الكلام
مثل حيوت وواو حيوان بدل من الياء الا عند المازني وعنده واو حيوان
اصل فيجوز ان يكون ايضا لام كية وذية واوا ولم يقل ان اصلهما كوية وذوية
لان اللام اولى بالحذف من العين فلو كان العين واوا لقيل كوت وذوت
والتاء فيهما لكونهما عبارتين عن القضيتين وحكى ابو عبيدة كيه بالهاء مكان التاء
كيت مفتوحة ومكسورة قوله فكم الاستفهامية مميزها منصوب مفرد ومميز
الخبرية مجرور مفرد ومجموع ويدخل من فيهما ولهما صدر الكلام كم الاستفهامية
والخبرية يدلان على عدد ومعدود فالاستفهامية لعدد مبهم عند المتكلم معلوم
عند المخاطب في ظن المتكلم والخبرية لعدد مبهم عند المخاطب وربما يعرفه المتكلم واما

المعدود فهو مجهول عند المخاطب في الاستفهامية والخبرية فلهذا احتيج الى المميز
المبين للمعدود ولا يحذف الا لدليل كما تقول مثلا كم عندك اذا جرى ذكر الدنانير
اى كم دينارا وكم عندى اى كم دينار قالوا وحذف مميز الاستفهامية منصوب
منفرد حملا على المرتبة الوسطى من العدد ويجئ العلة في باب العدد وانما حملت
على وسطى المراتب لان السائل لا يعرف في الاغلب الكثرة والقلة فحملها
على الدرجة المتوسطة بين القلة والكثرة اولى ولم ينونه تقديرا لكن فصل المميز
عن كم الاستفهامية جار في الاختيار نحو كم لك غلاما ولا يجوز ذلك في العدد
الا اضطرارا كما قال على انى بعدما قد مضى ثلثون للهجر حولا كملا وذلك لان
العدد مع المعدود ككلمة واحدة الا ترى ان عشرون مع مميزه بمنزلة رجل
ورجلان ولو وجدوا لفظا دالا على العدد والمعدود كما في المفرد والمثنى
لم يحتاجوا الى العدد وكذا كل مقدار مع مميزه لا يفصل بينهما نحو رطل زيتا لانه
هو بدليل اطلاق احدهما على الاخر بخلاف كم مع مميزه ولا يجوز جر مميز الاستفهامية
الا اذا انجر هي بحرف الجر نحو على كم جذع ابنى بيتك وبكم رجل مررت
فيجوز في مثله الجر مع النصب والمجوز قصد تطابق كم ومميزه جرا والجر عند
الزجاج بسبب اضافة كم الى مميزه كما في الخبرية وعند النحاة هو مجرور بمن مقدرة
ويجوز اضمارها قصد التطابق ولا يجوز ان يكون المجرور بدلا من كم لانه ابدل
من متضمن الاستفهام تجب مقارنته لهمزة الاستفهام كما مر في باب البدل ولا
يكون مميز كم الاستفهامية مجموعا كمميز المرتبة الوسطى خلافا للكوفيين وعلى ما جاز
السيرافي في العدد اعشرون علماء لك اذا اردت طوائف من العلماء مع
جواز كم علماء لك فهذا المعنى وقال البصريون لو جاء نحو كم علماء لك فعلماء
حال لا مميز والتميز محذوف اى كم نفسا لك في حال كونهم علماء والعامل
في الحال الجار والمجرور فلا يجوز عندهم كم علماء لك الا على مذهب الاخفش كما
تقدم في الحال والجر في مميز الخبرية باضافتها اليه خلافا للفراء فانه عنده
بمن مقدرة وهذا كما قال الخليل في لاه ابوك انه مجرور بلام مقدرة
وانما جوز الفراء عمل الجار المقدر ههنا وان كان في غير هذا الموضع نادر الكثرة
دخول من على مميز الخبرية نحو كم من ملك وكم من قرية والشيء اذا عرف في موضع
جاز تركه لقوة الدلالة عليه فان فصل بين الخبرية ومميزها جازجره عند الفراء
لا بالاضافة وغيره يوجب نصبه حملا على الاستفهامية اذ لا يمكن الاضافة مع
الفصل الا على مذهب يونس فانه يجوز الفصل بينهما في السعة بالظرف وشبهه فيجر

في الاختيار نحو قوله لم يجود مال العلى وكريم بخله قد وضعه وقال الاندلسي ان يونس
يجر بهما بالظرف وشبهه اذا لم يكن مستقرا ولم ينقل غيره عدم الاستقرار
عن يونس ههنا كما نقلوه كلهم في لا التبرئة نحو لا ابا اليوم لك والدليل
على جواز الفصل بالمستقر ايضا قوله كم في بنى سعد بن بكر سيد ضخم الدسيعة ماجد
نفاع وسيبويه لا يجيز الجر مع الفصل وان كان بالظرف الا للضرورة كما في
بنى سعد بن بكر البيت واما الجر مع الفصل بالجملة فلا يجيزه الا الفراء بناء
على مذهبه المتقدم وذلك نحو قوله بالبين منهم فصلا على عدم ادلا اكاد من
الاقدار احتمل واذا كان الفصل بين كم الخبرية ومميزها بفعل متعد وجب
الاتيان بمن لئلا يلتبس المميز بمفعول ذلك المتعدى نحو قوله كم تركوا من
جنات وكم اهلكنا من قرية وحال كم الاستفهامية المجرور مميزها مع الفصل
كحال كم الخبرية في جميع ما ذكرنا وبعض العرب ينصب مميز كم الخبرية مفردا
كان او جمعا بلا فصل ايضا اعتمادا في التميز بينها وبين الاستفهامية على
قرينة الحال فيجوز على هذا ان يكون كم عمة بالنصب خبرية وانما الخبر مميز الخبرية
مفرد وهو الاكثر من الجمع لان كم للتكثير فصار مميزه كمميز العدد الكثير وهو المائة
والالف وانما جاز الجمع فيه ولم يجز في العدد الصريح لان في لفظ العدد
الكثير دلالة على الكثرة فاستغنى بتلك الدلالة على جمع المميز واما كم فهو كناية
عن العدد الكثير وليس بصريح فيه فجوزوا جمع مميزه تصريحا بالكثرة قوله ويدخل
فيهما اى في مميزيهما اما في الخبرية فكثير نحو وكم من ملك وكم من قرية وذلك
لموافقته خبر المميز المضاف اليه كم واما مميز كم الاستفهامية فلم اعثر عليه مجرورا
بمن في نظم ولا نثر ولا دل على جوازه كتاب من كتب النحو ولا ادرى ما
صحته واذا كان المميز بمن فلا بد من تقدير كم منونة قوله ولهما صدر الكلام
اما الاستفهامية فللاستفهام واما الخبرية فلما تضمنته من المعنى الانشائي في
التكثير كما ان رب لما تضمنت المعنى الانشائي في التقليل وجب لها صدر
الكلام وكل ما يتضمن معنى الانشاء اعنى رب وكم نظيرها كما يجئ في باب التعجب وانما
وجب الصدر لمتضمن معنى الانشاء لانه مؤثر في الكلام مخرج له عن الخبرية وكل
ما اثر في معنى الجملة من الاستفهام والعرض والتمني والنسبة ونحو ذلك
فحقها صدر تلك الجملة خوفا ان يحمل السامع تلك الجملة على معناها قبل التغيير فاذا
جاء المغير في اخرها لتشوش خاطره لانه يجوز ان يرجع معناه الى ما قبله من
الجملة مؤثرا فيها وتجوز ان ينفى الجملة على حالها غير تلقى حمله اخرى لورداك

المورفيها **قوله** وكلاهما يقع مرفوعا ومنصوبا ومجرورا وكلما بعده فعل غير مشتغل عنه كان منصوبا معمولا على حسبه وكل ما قبله حرف جر او مضاف فمجرور والا فمرفوع مبتدا ان لم يكن ظرفا وخبر ان كان ظرفا وكذلك اسماء الاستفهام والشرط **قوله** كلاهما اي كم الاستفهامي وكم الخبري وانما وقع كل منهما مرفوعا ومنصوبا ومجرورا لانهما اسمان ولابد لكل اسم مركب من اعراب وهما قابلان لعوامل الرفع والنصب والجر فيرتفعان وينتصبان وينجران وقوله وكلما بعده فعل الخ تفصيل مواقعهما في الاعراب يعني اذا كان بعد كم فعل لم يشتغل بنصب كم بنصب الضمير الراجع اليه كما في نحو كم رجلا ضربته او غلامه او بنصب متعلق ذلك الضمير كما في نحو كم ضربته او في متعلق ذلك الضمير ذلك كما اصل في نحو كم رجلا ضربت وكم غلامه كان كم منصوبا معمولا على حسب ذلك الفعل غير المشتغل اي على حسب اقتضائه فان اقتضى المفعول به فكم منصوب المحل بانه مفعول به نحو كم رجلا ضربت وكم غلام ملكت والاولى ان يقول معمولا على حسبه وحسب المميز معا وذلك انك تقول كم يوما ضربت فكم منصوب على الظرف مع اقتضاء الفعل للمفعول به والمصدر والمفعول فيه وغير ذلك من المنصوبات وتعينه لاحد المنصوبات انما هو بحسب الفعل وحسب المميز فقولك يوما تعين الظرفية ولو قلت كم رجلا كان انتصابه بكونه مفعولا به ولو قلت كم ضربة لانتصب بكونه مفعولا مطلقا ويجوز ان يجعل كم في هذه المواضع مبتدا والجملة خبره والضمير في الجملة مقدر على ضعف كما مر قوله مابعده فعل ريد او شبهه ليشمل نحو كم يوما انت سائر وكم رجلا انت ضارب وليس لمعروف انتصابها الا مفعولا بها او ظرفا او مصدرا او خبر كان نحو كم كان مالك او مفعولا ثانيا لباب ظن نحو كم ظنت مالك قوله كل مابعده فعل غير مشتغل عنه مستغنى بقولك كم جارك فان جاء فعل غير مشتمل عن كم بضميره لان معنى الاشتغال عنه بضميره انه كان ينصبه لولم ينصب ضميره كما ذكرنا في المنصوب على شريطة التفسير مع ان كم مرفوع المحل مبتدا **قوله** وكلما قبله حرف جر او مضاف فمجرور انما جاز تقدم حرف الجر والمضاف عليهما مع ان لهما صدر الكلام لان ما جر الجار عن مجروره مع ضعف عمله فجوز تقدم الجار عليهما على ان يجعل الجار اسما كان او حرفا مع المجرور ككلمة واحدة مستحقة للصدر حتى لا يسقط المجرور عن مرتبته ولهذا حذف الف ما الاستفهامية اذا انجرت على ما تقدم في الموصولات تقول بكم رجل مررت وغلام كم رجل ضربت ويكون اعراب المضاف كاعراب كم لو لم يكن مضافا اليه قوله والا فهو مرفوع اي ان لم يكن بعده فعل غير مشتغل ولا قبله جار فهو مرفوع وذلك انه اذا لم يكن لا قبله عامل ولا بعده كان اسما

مجردا عن العوامل على مذهب البصريين فيكون مبتدا او خبرا وذلك اما بان لا يكون بعده فعل نحو كم مالك او ان كان عاملا في ضميره او متعلقه اما على وجه الفاعلية نحو كم رجلا جارك او كم رجلا جارك غلامه او على المفعولية نحو كم رجلا ضربته او ضربت غلامه ولو قيل في المشتغل بضمير المفعول او متعلقه انه مفسر لناصب كم والتقدير كم رجلا ضربت ضربته لجاز الا ان الرفع فيه اولى للسلامة من الحذف والتقدير على ما سبق فيما اضمر عامله على شريطة التفسير والاولى ان يقدر الناصب بعد كم ومميزه لحفظ التصدر على كم ولا منع من تقديره قبله لان المقدر معدوم لفظا او التصدر والتصدر اللفظي هو المقصود قوله ان لم يكن يعني كم ظرفا وكونه ظرفا باعتبار مميزه نحو كم يوما سفرك فكم ههنا منصوب المحل اولا داخل في قوله ما بعده فعل او شبهه غير مشتغل عنه لان التقدير كم يوما كان سفرك ومرفوع المحل بما قام مقام عامله الذي هو خبر المبتدا ومثال كونه مبتدا كم رجل جائك واما كم مالك فالاولى كونه فيه خبرا لا مبتدا لكونه نكرة وما بعده معرفة كما مر في باب المبتدا فقوله وكذلك الاسماء الاستفهام والشرط اي يقع مرفوعة ومنصوبة ومجرورة على ما ذكر من مواقع كم الا ان ما هو ظرف من هذه الاسماء كمتى واين واذا ان لم يجر بحرف جر نحو من اين فلابد من كونها منصوبة على الظرفية وقد يخرج اذا عن الظرفية كما يجي في باب الظروف وقد يقع اسماء الاستفهام محلا مع انتصابه على الظرفية اذا كان خبر مبتدا موخر نحو متى عهدك لفلان واما اسماء الشرط الظرفية فلا يكون الا منصوبا على الظرفية ابدا وما ليس بظرف نحو من وما يقع مواقع كم مرفوعا بالابتداء ومنصوبا ومجرورا فالمرفوع اما مبتدا نحو من ضرب ومن قام قمت واما خبر ولا يكون الا استفهاما نحو من انت وما دينك والمنصوب اما مفعول به نحو من لقيت وما فعلت ومن ضربت اضربه وما فعلت افعله ولا يقع غير ذلك من المنصوبات اسواء والمجرور نحو غلام من انت وبما مررت وغلام من يضرب اضرب وبمن تمرر امرر ومنصوبا مفعولا به نحو من لقيت وما فعلت ومن ضربت اضربه وما يفعل افعله ولا يقع غير ذلك من المنصوبات اسواء والنظر في كلمات الشرط نحو من وما واي الى الشرط لا الى الجزاء فان كان الشرط مسندا الى ضميرها ومتعلقه متعديا كان او لازما فهي مبتدا نحو من جاءك فاكرمه ومن ضربك غلامه فاضربه وان كان متعديا ناصبا لضميرها او لمتعلق ضميرها نحو من ضربته يضربك او من ضربت غلامه يضربك فالاولى كونها مبتداة ويجوز انتصابها بمضمر يفسره الظاهر وان كان متعديا غير مشتغل عنها بضميرها ولا متعلق ضميرها فهي منصوبة به نحو من ضربت ضربت ويجوز

كونها بتداء على ضعف وظهورها عمل الجزاء في اداة الشرط كما هو بعضهم مذهب بعضهم
في مثل حسبي حسبك على ما يجيء في الظروف المبنية لجاز ان يكون في نحو من جارك
فاكرم ومن ضرب زيدا فاضرب منصوبة المحل بكونها مفعوله للجزاء وان يكون في نحو
من جارك فاضربه منصوبة المحل بفعل يفسره الجزاء لكن الحق ان الجزاء لا يعمل في
اداة الشرط فلا يفسر عاملها ايضا لان ما لا يعمل بنفسه لا يفسر العامل كما مر
في المنصوب على شريطة التفسير والسر في جواز عمل الشرط في اداته دون الجزاء ان
الادات من حيث طلبها للصدر كان القياس ان لا يعمل فيها لفظا اصلا ولو
كان في اللفظ ايضا متاخرا بل لا يعمل فيها الا معنى الابتداء لان مرتبة
العامل التقدم من حيث كونه عاملا فيصير لها مرتبة التاخر من حيث المعمولية
مع تقدمها لفظا لكنهم جوزوا ان يعمل فيها ما لا من يجوز تقدمه عليها لفظا وهو
وهو الشرط واما الجزاء فانه يجوز ان يتقدم عليها اما باقيا على الجزئية كما هو مذهب
الكوفيين او ساقطا عنها ودالا على الجزاء كمذهب البصريين على ما يجيء في قسم
الافعال فلم يجز عمله فيها سواء كانت الاداة ظرفا كمتى واين او غيره كمن وما
والدليل على انه لا يعمل الجزاء فيها انه لم يسمع مع الاسماء نحو ايهم جاءك
فاضرب بنصب ايهم وان قلنا ان حرف الشرط مقدر فهو قبل كلمات الشرط كما
هو مذهب سيبويه فكلمات الشرط اذن معمولة لفعل مقدر يفسره ما بعده ابدا
سواء كانت مرفوعة او منصوبة اذ حرف الشرط لا يدخل الا على فعل ظاهر او
مقدر كما يجيء في قسم الافعال وذلك عند البصريين ولا يلزم مثل ذلك في كلمات
الاستفهام لان همزة الاستفهام يدخل على الفعل والاسم قوله وفي كم عمة
لك يا جرير وخالة ثلثة اوجه وقد يحذف في مثل كم مالك وكم ملكت وكم ملكت
البيت للفرزدق وتمامه فدعاء قد حلبت على عشاري الفدعاء المعوجة الرسغ
من اليد او الرجل فيكون منقلبة الكف او القدم الى انسيها يعني انما الكثرة الخدمة
صارت كذلك او هذا حلقة لا تشبها الى سوء الخلقة واما عدي حلبت بعلى لتضمنه
حلبت عشاري معنى تعلب او تسلط اي كنت كارها لخدمتها مستكبها منها
مجدها علي كره مني ووجه النصب في عمة كون كم خبرية على ما تقدم من جواز
نصب تميزها عند بعضهم او استفهامية وان لم يرد معنى الاستفهام لكنه على سبيل
التهكم كما تقول لنفس الكلب ما اسمه الا انه ذهب عني عدد الحالات والخ على
ان كم خبرية والرفع على حذف المميز اما مصدرا بتقدير كم حلبة نصبا وجرا في النصب
على الاستفهام على سبيل التهكم والجر على الاخبار واما ظرفا بتقدير كم مرة

نصبا على التهكم وجرا على الاخبار فيرتفع عمة بالابتداء ولك صفتها والخبر قد حلبت وكم
في الوجهين منصوبة المحل اما مفعول مطلق لخبر المبتداء او ظرف له كما تقول ضربين
زيد ضرب واما تين زيد ضرب واعلم ان مميز كم لا يكون الا نكرة استفهاما كان ولا
اما الاستفهامية فلوجوب تنكير المميز المنصوب واما الخبرية فلانها كناية عن عدد مبهم
ومعدود كذلك والغرض من اتيان المميز بيان جنس ذلك المعدود المبهم فقط وذلك
يحصل النكرة فلو عرف وقع التعريف ضائعا وكم في حالتيها مفرد اللفظ تذكر قال
الاندلسي فيجوز الحمل على اللفظ نحو كم رجلا جاءك مع ان المسئول عنه مثنى او مجموع
ويجوز الحمل على المعنى نحو كم رجلا جاءك وجاؤك وكذا الخبرية وقال بعضهم كم
مفرد اللفظ مجموع المعنى ككل فينبغي على هذا ان لا يعود اليه ضمير المثنى وهو الحق لانه
لو جاز ان يستفهم بكم عن عدد الجماعة الذين جاؤا والمخاطبين مفصلين رجلين رجلين
لوجب ان يقول كم رجلين جاءك لانك اذا قصدت تفصيل جماعة على مثنى
او مجموع وجب التصريح بالتثنية والجمع كما في فصل رجلين واي رجلين وافصل
رجال واي رجال على ما مر في باب الاضافة ولم يسمع كم رجلين لا استفهاما ولا
خبرا ويجوز كم امراة جاءك وجئنك وجاؤك حملا على المعنى واللفظ ولا يجوز
ان يكون الضمير عائدا الى التمييز لبقاء المبتداء بلا ضمير من الخبر وهو جملة ولا تقول
كم رجلا ونساء جاؤك بعطف المجموع على مميز الاستفهامية عند البصريين واما نحو
كم شاة وسخلها وكم ناقة وفصيلها فلكون المعطوف نكرة ايضا على ما يبين في باب
المعارف وقد جوز بعض النحاة نحو كم رجلا ونساء لانه يجوز في التابع ما لا يجوز في
المتبوع كما في قوله الواهب المائة الهجان وعبدها وقد ذكرنا ضعف ذلك في باب
العطف عند قوله والمعطوف في حكم المعطوف عليه وتقول لقيت امراة وكم رجلا اي
جاني عطفا على كم ولا يجوز وايا ها بالعطف على التمييز لان المراة الملقية ذات واحدة
فلا يدخل فيها التكثير ولا التعليل واما كان فقال ابو سعيد عن سيبويه عني انه بمعنى
رب لا كم قال لانه يستفهم كم لك ولا يستفهم كاين لك كما لا يستفهم رب لك وليس بدليل
واضح وذلك ان كم لكثرة استعمالها دون كاين جاز حذف مميزها واما رب فحرف جر
لا يحذف مجروره ولم اعثر على منصوب بعد كاين وقال بعضهم يلزم ذكر من بعدها
ولعل ذلك لانه لو لم يؤت بمن وجب نصب مميزها لحجبه بعد المنون فكان مميزها
كمميز كم الاستفهامية مع انها بمعنى كم الخبرية وقد جاء كاين في الاستفهام قليلا دون
كذا ومنه قول ابي بن كعب لزر بن حبيش كاين تعد سورة الاحزاب اي كم تعد
فاستعملها استفهامية وحذف مميزها وهما قليلان ويلزمها التصدر دون كذا ايضا

معنى الالف نحو كم الخبرية وورد كذا مكررا مع واو نحو كذا وكذا اكرمني فزاده ومن
تكرره بلا واو ويكنى به عن العدد نحو عندي كذا درهما وعن الحديث نحو قال فلان كذا
ولا دلالة فيه على التكثير اتفاقا وكنى بعضهم بكذا المميز بجمع نحو كذا دراهم عن ثلثة وما فوقها
وبالمكرر دون عطف على احد عشر وبابه وبالمكرر مع العطف عن احد وعشرين
وبابه وبه قال ابو حنيفة وخطاه (?) لسواه العدد حتى جاز وكذا درهم بالجر حملا على مائة درهم
وهذا خروج عن لغة العرب اذ لم يرد تمييز كذا في كلامهم مجرورا والشافعي لا يحمل
تفسير الالفاظ المبهمة الى ما يناسبها من الفاظ العدد المفصلة لان المفصل يدل
على كمية العدد نصا والمبهم لا يدل عليه بل يلزم بالاقرار بالمبهم ما هو متيقن وهو الاقل
فيلزم من نحو كذا درهما درهما واحدا وهو الحق واعراب كذا وكاين كما قلنا في كم
ولا تقول ان الكاف فيهما واحدة في محل الاعراب لان الجزئين بالتركيب صارا
ككلمة واحدة كما تقدم ولا منع في تقدير الاعراب على الكاف نظرا الى الاصل والله
اعلم قوله الظروف منها ما قطع عن الاضافة كقبل وبعد واجرى مجراه
لا غير وليس غير وحيث اعلم ان المسموع من الظروف المقطوعة عن الاضافة
قبل وبعد وتحت وفوق وامام وقدام ووراء وخلف واسفل ودون واول
ومن عل ومن علو ولا يقاس عليها ما بمعناها نحو يمين وشمال وآخر وغير ذلك
وينبغي ان يعرف انه يحذف المضاف اليه ويكون المحذوف مضافا اليه اسم تابع
للمضاف الاول نحو الا علاله وبداهة سابح وان لم يرد فلا يحذف الا ما هو دال
على مرتبته (?) لاسم الا غيره كقبل وبعد واخويهما المذكورة وكل وبعض واي ومع
هذا لا يحذف الا اذا قام قرينة على تعيين ذلك المحذوف وانما بنيت هذه الظروف
عند قطعها عن المضاف اليه لمشابهتها الحرف باحتياجها الى معنى ذلك المحذوف
فان قلت فهذا الاحتياج حاصل لها مع وجود المضاف اليه فلم لم تبن معه كالاسماء
الموصولة تبنى مع وجود ما تحتاج اليه من صلتها قلت لان ظهور الاضافة فيها يرجح
جانب اسميتها لاختصاصها بالاسماء واما حيث واذ واذا فانها وان كانت مضافة
الى الجمل الموجودة بعدها الا ان اضافتها ليست بظاهرة اذ الاضافة في الحقيقة
الى مصادر تلك الجمل فكان المضاف اليه محذوف ولما ابدل في بعض وكل التنوين
من المضاف اليه المحذوف ولما ابدل لم يبنيا اذ المضاف اليه كانه ثابت مسموع له
وانما اختاروا البناء في هذه الظروف دون التعويض لانها ظروف قليلة التصرف
او عادمته على ما مر في المفعول فيه وعدم التصرف يناسب البناء اذ معناه عدم
التصرف الاعرابي ويجوز ايضا في هذه الظروف دون التعويض لانها لكن على قلة

ان تعوض التنوين من المضاف اليه فتعرب قال ونحن قتلنا الازد ازد شنوءة
فما شربوا بعدا على لذة خمرا وقال فساغ لي الشراب وكنت قبلا اكاد اغص بالماء القراح
ومنه القراءة الشاذة لله الامر من قبل ومن بعد ويقال ابدا اولا فعلى هذا
لا فرق في المعنى بين ما اعرب من هذه الظروف المقطوعة وما بني منها وقال الحلبي
قال بعضهم بل انما هي اذن معربة لعدم تضمن معنى الاضافة فمعنى كنت قبلا اي قديما
وابدا اولا اي متقدما ومعنى من قبل ومن بعد اي متقدما ومتاخرا الا ان
من زائدة قبل ويجوز تنوين هذه الظروف المضمومة لضرورة الشعر مرفوعة ومنصوبة
نحو جئتك قبل وقبلا كما قيل في المنادى المضموم يا مطر ويا مطرا فيجوز ان يكون
قوله فما شربوا بعدا وقوله وكنت قبلا من هذا وسميت الظروف المقطوعة عن الاضافة
غايات لانه كان حقها في الاصل ان لا يكون غاية لتضمنها المعنى النسبي بل يكون الغاية
هي المنسوب اليه فلما حذف المنسوب اليه وضمن معناه اشرب (?) صيرورتها غاية
لمخالفة ذلك لوضعها فسميت بذلك الاسم العرب (?) ولم يسم كل وبعض مقطوعي
الاضافة غايتين لثبوت العوض عن المضاف اليه وتقول جئته من عل معربا ايضا
كعم ومن عال كقاض ومن معال كرام ومن علا كعصا ومن علو مفتوح الفاء
مثلث اللام فاذا بني عل على الضم وجب حذف اللام اعني الياء لسا (?) مبنيا
لو قلت علي لاستثقلت الضمة على الياء ولو حذفها وقلت من عل لم يتبين كونها مبنية
على الضم كاخواته واما نحو يا قاضي فاطراد الضم في المنادى المفرد المعرفة يرشد اليه
واذا قصدت بناء علو ساكنة العين وجب فتح فائها وكان من الاعراب بجر ضمة
وكسرة تقول علو الدار كما تقول سفلها اما جواز بناء علو على الفتح نحو من علو من دون
سائر الغايات فلثقل الواو المضمومة واما الكسر فنحو من علو فاما التقدير المضاف
اليه كما في قوله حائط من سلمى حاسم وقولهم ليس غير بالفتح على ما مر في الاستثناء
فعلى هذا لا يكون هذا الكسر الا مع جار قبله او مع الاضافة الى المضمر واما البناء
على الكسر استثقالا للضمة واما الضم نحو من علو فعلى قياس سائر الغايات ويروى
اني اتتني لسان لا اسر بها من علو لا عجب منها ولا سخر بضم واوها
وفتحها وكسرها وبناء الغايات على الحركة ليعلم ان لها عرقا في الاعراب وعلى الضم
جبرا باقوى الحركات لما لحقها من الوهن بحذف المحتاج اليه اعني المضاف اليه
ولتكمل لها جميع الحركات لانها في حال الاعراب كانت في الاغلب غير متصرفة
فكانت اما مجرورة بمن او منصوبة على الظرفية وليخالف حركة بنائها حركة اعرابها
قوله واجرى مجراه لا غير وليس غير وحيث شبه غير بالظروف الغايات لشدة الابهام

الذي فيها كما في الغايات لكونها جهات غير محصورة ولابهام غير لا يعرف بالاضافة
وهي اشد ابهاما من قبل فلذا لم تبن قبل على الضم ولا تحذف منها المضاف اليه
الا مع لا التبرئة وليس نحو افعل هذا لا غير وجاءني زيد ليس غير لكثرة استعمال غير
بعد لا وليس وغير التي بعد ليس بمعنى الا وقد تقدم انه تحذف المستثنى بعد الا
التي بعد ليس والمضاف اليه المحذوف في ليس غير هو المستثنى المحذوف في نحو
قولك جاءني زيد ليس الا فلما حذف منها المضاف اليه بنيت على الضم لمشابهتها
للغايات بالابهام واما حسب فجاز حذف ما اضيف اليه لكثرة الاستعمال وبني
على الضم لشبهها بغير اذ لا تعرف بالاضافة مثله كما مر في باب الاضافة **قوله**
ومنها حيث ولا يضاف الا الى جملة في الاكثر اعلم ان الظروف المضافة الى
الجمل على ضربين اما واجبة الاضافة اليها بالوضع وهي ثلثة فقط حيث في المكان
واذ واذا في الزمان على خلاف في اذا لما يجيء وهي مبنية اذ اصل بنيها مضافة
الى الجملة التي تليها او لا كما يجيء وحيث واذ يضافان الى الفعلية والاسمية
واما اذا ففي جواز اضافته الى الاسمية خلاف كما مر في المنصوب على شريطة
التفسير واما جائزة الاضافة الى الجملة ولا يكون الا زمانا مضافا الى جملة يستفاد
منها احد الازمنة الثلثة اشترط ذلك ليناسب المضاف المضاف اليه في الدلالة
على مطلق الزمان وان كان الزمانان مختلفين وانما احتيج الى هذا التناسب لان
الاضافة الى الجملة على غير الاصل اذ المضاف اليه في الحقيقة هو المصدر الذي
تضمنه لا نفس الجملة فعلى هذا المضاف على الجواز مكان الى جملة لان الجملة لا يستفاد
منها احد الازمنة فاذا تقرر هذا قلنا الاصل ان يضاف الزمان الى الفعلية
لدلالة الفعل على الازمنة وضعا فلهذا كان اضافة الزمان الى الفعلية اكثر
منها الى الاسمية والاسمية المضاف اليها اما ان يستفاد الزمان منها بكون الخبر
جزئيها فعلا كقوله تعالى يوم هم على النار يفتنون او بكون مضمونها مشهور
الوقوع في احد الازمنة الثلثة وان كان جزءاها اسمين اما في الماضي كقولك
اتيتك زمن الحجاج امير او في المستقبل نحو لا احدثك لا شيء لك قال تعالى
يوم هم بارزون لا يخفى قال المبرد في الكامل لا يضاف الزمان الى
الى الاسمية الا بشرط كونها ماضية المعنى حملا على اذ الواجبة الاضافة الى الجملة
وقوله تعالى يوم هم على النار يفتنون وقوله يوم هم بارزون ونحو ذلك يكذبه
هذا الذي ذكرنا كله اذا اضيف الزمان الى جملة هو في المعنى ظرف مصدرها كما مر
فان لم يكن الزمان ظرفا للمصدر بل كان اما قبله او بعده فلا يكون له مع الجملة

من الاختصاص ما يكون لظرف مصدرها فلا يستعمل الا مع حرف مصدري كان وان
وما قبل الجملة قال تعالى من قبل ان نطمس وجوها ومن بعد ما كاد يزيغ قلوب فريق
ومن بعد ان ظلموا ونحو ذلك واما اضافة ريث الى الجملة الفعلية نحو قف
ريث اخرج اليك فلكونه مصدرا بمعنى البطؤ مقاما مقام الزمان المضاف
والاصل زمان ريث خروجي اي مدة ان يبطئ خروجي حتى يدخل في الوجود
والمعنى الى ان اخرج فهو نحو اتيتك خفوق النجم فلما قام مقام الزمان جاز
اضافته الى الفعلية وكذا آية بمعنى علامة تجوز اضافتها الى الفعلية لمناسبتها
الوقت لان الاوقات علامات توقت بها الحوادث وبعض الافعال
لكن لما كان ريث وآية دخلتا في معنى الزمان اضيفتا الى الفعلية في الاغلب
مصدره بحرف مصدري قال [illegible]
وقال الا من مبلغ عني تميما بآية ما يحبون الطعاما وتقول اقم ريثما اخرج فاذا
اضيف نفس الزمان على ما نقله الكوفيون كما يجيء الى الفعلية مع حرف مصدري
فكيف بما يشابهه ويضاف ذو ايضا معربا كاعرابه في نحو ذو مال بالواو والالف
والياء الى الفعلية في قولهم اذهب بذي تسلم واذهبا بذي تسلمان واذهبوا
بذي تسلمون فقال بعضهم هو صاد وذي صفة للامر اي اذهب مع الامر
الذي تسلم فيه والباء بمعنى مع وقال السيرافي الموصوف بذي الوقت اي
اذهب في الوقت ذي السلامة اي في وقت تسلم فيه والباء بمعنى في فلا تكون
الاضافة شاذة لانه كالزمان المضاف الى الفعل وقال بعضهم هو ذو الطائية
اعرب وهو بعيد لما مر في الموصولات انها بالواو في الاحوال على الاشهر
وربما استعمل ذو في الاضافة الى الفعل استعمالها في الاضافة الى الاسم نحو
جاءني ذو فعل وذوا فعلا وذووا فعلوا وذات فعلت وذوا ما فعلتا وذوات
فعلن ويحتمل ان يكون طائية على ما حكى ابن الدهان كما مر في الموصولات وان
يكون بمعنى صاحب اضيفت الى الفعل شاذا وقال سيبويه اذا كان احد جزئي
الجملة التي تلي حيث واذا فعلا فيختار ذلك الفعل ولي لما فيهما من معنى الشرط
وهو بالفعل اولى فحيث تجلس زيدا اولى من حيث زيد يجلس وفيما قال نظر
في اذا لكثرة نحو قوله تعالى اذا السماء انشقت واذا السماء انفطرت واذا
الكواكب انتثرت واما الكلام في بناء حيث فسيأتي بعد وقد لزمه غيره ومثل الظرف
المضافة الى الجمل لزوما اعني حيث واذ واذا وذلك لانها ليست متمكنة لانه
لا حصر فيها كما انها غير محصورة بحدود حاصرة انحصار نحو اليوم والدار فصار

الى الجملة لكن لما كانا مشبهين بما تشبها بعد ان لم تضافا الى صريح الجملة اضافتها اليه بل
الى جملة مصدرة بحرف مصدري كقوله تعالى مثل ما انكم تنطقون وقوله لم يمنع
الشرب منها غير ان نطقت حمامة في غصون ذات اوقال وقوله غير انى قد استعين
على الهم اذا خف بالثوى النجاء واما صدر ما اضيفا اليه بحرف مصدري ولما
ما اضيف اليه الزمان اختار اضافته الى الجملة وان كان الاضافة اليها في كلا
القسمين غير لازمة والجملة المضاف اليها الزمان في تاويل المصدر ايضا لان
التناسب بين الزمان المضاف والجملة المضاف اليها في دلالتهما على الزمان
وكون الزمان ظرفا لمصدر الجملة المضاف اليها اغناهما عن الحرف المصدري
في الزمان وليسا بموجودين في مثل وغير فاحتيج فيهما الى الحرف المصدري
مع انه نقل الكوفيون عن العرب انها تضيف الظروف ايضا الى ان المشددة
والمخففة نحو اعجبني يوم انك محسن ويوم ان يقوم زيد فان صح النقل جاز
في تلك الظروف الاعراب والبناء كما في مثل ما انكم وغير ان نطقت على
ما مر واختلف في كون الظروف مضافة الى ظاهر الجمل والى المصدر
الذي تضمنته والراجح في الحقيقة ... لان الاضافة في اللفظ الى ظاهر
الجملة وهي خبر لكن المعنى يوم هذا الخبر المعين وايضا الاضافة في المعنى المخصص
الزمن ولا بد في الاضافة المفيدة للتخصيص من صحة تقدير لام التخصيص واللام
يتعذر دخولها على الجملة قال صاحب المغني يشترط في الظرف المضاف الى الجمل
فيصح ان يقال جئتك يوم قدم زيد الجائز او البارد على ان يكون صفة ليوم اقول
ومع غرابة هذا الاستعمال وعدم سماعه ينبغي ان لا يشترط في المضاف اذا كان
الفاعل في الفعلية او المبتدا في الاسمية نكرة نحو يوم قدم امير ويوم امير كريم
قدم اذ المعنى يوم قدوم امير ثم اعلم انه يضاف الزمان وجب الى الجملة
وان لم يكن ظرفا اي منصوبا بتقدير في قال تعالى هذا يوم لا ينطقون ويوم
ينفع الصادقين بالرفع والله اعلم حيث يجعل رسالاته وهو مفعول به ليعلم
مقدارا وقال ... حيث يكون من بدل وقال ابو علي في كتاب الشعر
ما بعد حيث في موضعين صفة لا مضاف اليه قال لان حيث يضاف ظرفا
لا اسما والمعنى حيث يجعله وحيث يكون اي يجعل فيه ويكون فيه فالاولى ان
نقول انه مضاف ولا مانع من اضافته وهو اسم لا ظرف الى الجملة كما في ظروف
الزمان واما نحو يومئذ وحينئذ وساعتئذ فقالوا ان الظروف مضافة الى
اذ المضافة في المعنى الى جملة محذوفة بدلها منها التنوين وفي ذلك تعسف من

حيث المعنى اذ قولك حين وقت كذا او يوم الوقت وساعة الوقت ونحو ذلك عبث الاستعمال
مستحسن المعنى بخلاف نحو قوله تعالى بعد اذ انتم مسلمون اذ معناه بعد ذلك الوقت واما قوله
تعالى يوم الوقت المعلوم فقال ابو علي في الحجة ان الوقت بمعنى الوعد كما ان معنى قوله لم يعدكم
ربكم ... فهو بمعنى قوله واليوم الموعود قال ولا يجوز ان يراد بالوقت الا ذا
لان اليوم انما هو النهار واما ربه من الزمان ولو قلت الى ربه الزمان او يوم الزمان
لم يكن ذلك بالسهل هذا كلامه والذي يدل على ان هذه الظروف التي كانها في الظاهر
مضافة الى البيت مضافة اليه بل الى الجمل المحذوفة الا انهم لما حذفوا تلك الجمل لدلالة
سياق الكلام عليها لم يحسن ان يبدل منها تنوين لاحقه بهذه الظروف كما ابدلت في كل
وبعض واذ لان كلا واخواتها لازمة الاضافة معنى فيستدل بالمعنى على حذف المضاف
اليه وتعين ذلك المحذوف القرينة الحاصلة من سياق الكلام فيحمل المراد كقوله تعالى
وكلا اتينا ورفعنا بعضهم فوق بعض وقوله نهيتك عن طلابك ام عمرو بعاقبة
وانت اذ صحيح لان اذ لازم الاضافة ولا وجه لتنوينه الا ان يكون عوضا لبعد معنى
التنكير والتمكن منه واما هذه الظروف فليست بلازمة الاضافة معنى فلو قلت جاء لي
وكنت حينا كذا وقصدت حذف المضاف اليه وابدال تنوين حينا منه اي حين كذا
لم يكن ظاهرا في ذلك المعنى بل الظاهر فيه ان التنوين فيه للتنكير فلما جاؤوا الى
تنوين العوض في يوما وحينا وساعة نعرها من تنوين التمكن والتنكير توصلوا الى
الدلالة على الجمل المحذوفة المضاف اليها هي في الاصل بان ابدلوا من تلك
الظروف بدل الكل ظرفا لازما للاضافة الى الجمل حقيقتها في اللفظ صالحا لجميع انواع
الازمنة من الساعة والحين واليوم والليلة وغير ذلك مسعود الحذف الجمل المضاف
اليها مع ابدال التنوين منها كما في قوله وانت اذ صحيح فجئ به بعد هذه الظروف
بدلا منها مع تنوين العوض ليكون التنوين كانه نائب في الظروف المبدل منها لان
بدل الكل مع قيامه مقام المبدل منه في المعنى مطلق على ما اطلق عليه فكانه هو ولزم
اذ الكسر لالتقاء الساكنين ليكون كاسم متمكن مجرور مضاف اليه الظرف الاول حتى
لا يستنكر حذف المضاف اليه منه بلا بناء على الضم ولا تنوين عوض لانه لا بد فيما
حذف منه المضاف اليه من احدهما الا ان يعطف عليه مضاف الى مثل ذلك المحذوف
كقوله الا علالة او بداهة سابح نهد الجزارة ولما توصلوا الى الغرض المذكور
وكانت الظروف المذكورة قد يكون مستقبلة وماضية جردوا اذ عن معنى الماضي وصار
لمطلق الظرفية فيجوز استعماله في المستقبل ايضا كقوله تعالى فويل يومئذ للمكذبين
ونحوه والحق ان اذا اذا حذف المضاف اليه منه وابدل منه التنوين في غير نحو

يومئذ جاز فتحه ايضا ومنه قوله تعالى فعلتها اذا وانا من الضالين اي فعلتها اذ ربيتني اذ
لا معنى للجزاء ههنا كما قيل في اذا انها للجواب والجزاء وكسر الدال في نحو حينئذ لالتقاء
الساكنين لا للجر خلافا للاخفش فانه زعم انه مجرور بالاضافة وسادّ ويمنع جره ونصبها
نحن نعلم انه في قوله وانت اذ صحيح وليس بمجرور وهو مثله في ح لكنهم انما الزموه الكسر
لكون في صورة المضاف اليه الظرف الاول ويجوز في غيره الفتح ايضا كقوله
تعالى وانا اذا لمن الضالين كما بينا واعلم ان الظرف المضاف الى الجملة لما كان
ظرفا للمصدر الذي تتضمنه الجملة على ما قررنا قبل لم يحتج الى ان يعود من الجملة ضمير اليه فلا
يقال اتيك يوم قدم زيد فيه لان الربط الذي يطلب حصوله من مثل هذا الضمير حصل
باضافة الظرف الى الجملة وجعله ظرفا لمضمونها فيكون كانك قلت يوم قدوم
زيد فيه اي في اليوم وذلك غير مستعمل وانما وجب الربط لما لم يكن الظرف
مرتبطا بان كان منونا نحو يوما قدم فيه زيد قال تعالى يوم تسود وجوه وقد تعالى
يوم تسود وجوه ونحو ذلك وهو سائغ ولنذكر شرح قوله في آخر الباب
والظروف المضافة الى الجملة واذ يجوز بناؤها على الفتح وكذلك مثل وغير مع ما وان
ههنا فانه يحتاج اليه لبيان بناء حيث فنقول ان ظرف الزمان المضاف الى الجمل على
ضربين كما ذكرنا اما واجبة الاضافة اليها وهي حيث في الاغلب واذ واما اذا فعلى افصحها
خلاف على ما يجيء بل هي مضاف الى شرطها اولا واما جائزة الاضافة اليها وهي
حيث في الاغلب واذ واما اذا فعلى افصحها الخلاف على ما يجيء بل هي مضاف الى شرطها
اولا واما جائزة الاضافة وهي غير هذه الثلاثة فالواجبة الاضافة اليها واجبة
لانها مضافة في المعنى الى المصدر الذي تتضمنه الجملة كما ذكرنا وان كانت في الظاهر
مضافة الى الجملة فاضافتها اليها كلا اضافة فاشبهت الغايات على الاعرف واما
جائزة الاضافة اليها فعلى ضربين لانها اما ان يضاف الى جملة ماضية الصدر نحو
قوله على حين عاتبت المشيب على الصبا فقلت الما اصح والشيب وازع فيجوز تعالى
بناؤها واعرابها اما الاعراب فلعدم لزومها للاضافة الى الجملة فعلة البناء فيها اذا
عارضة واما البناء فلقوة العلة العارضة بوقوع المبني الذي لا اعراب له
لفظا ولا محلا موقع المضاف اليه الذي يكتسي منه المضاف احكامه من التعريف
والتنكير وغير ذلك كما مضى في باب الاضافة واما ان لا يضاف الى الجملة المذكورة
وذلك بان يضاف الى الفعلية التي صدرها مضارع نحو قوله تعالى هذا يوم ينفع
الصادقين او الى الاسمية سواء كان صدرها معربا او مبنيا في اللفظ نحو حسبك
يوم انت امراء لا بدل له من الاعراب محلا فعند بعض البصريين لا يجوز في مثله الا

الاعراب في الظرف المضاف لضعف علة البناء وعند الكوفيين وبعض البصريين يجوز
بناؤه اعتبارا بالعلة الضعيفة ولا حجة لهم فيما ثبت في السبع من فتح قوله تعالى هذا
يوم ينفع لاحتمال كونه ظرفا والمعنى هذا المذكور في يوم ينفع ولا في قوله تعالى
يوم لا تملك نفس لنفس شيئا على قراءة الفتح لاحتمال كونه ظرفا والمعنى هذا المذكور
بدلا من قوله قبل يوم الدين واما غير المضاف الى صدره ان وان ومثل المضاف
الى صدره ما فيجوز بالاتفاق فيهما اعرابهما وبناؤهما قال تعالى انه لحق مثل ما
انكم تنطقون ففتح مثل مع كونه صفة لحق او لخبر بعد خبر لان ويجوز ان يكون منصوبا
لكونه مصدرا بمعنى انه لحق حقا مثل حقية نطقكم وقال ولم يمنع الشرب منها غير ان
نطقت ... ففتح غير مع كونه فاعلا ليمنع ويجوز ان يكون بناؤه لتضمنه معنى الا
كما مر في باب الاستثناء وعلة بنائهما مشابهتهما لاذ واذا وحيث لانهما مضافان قال
من حيث المعنى الى مصدر ما وليهما ولان فيهما الابهام مثلها لفقد الحصر كما مر والمثنى وهو
ما وان وان واقع ما اضيفا اليه ولو ثبت ما نقل الكوفيون من اضافة الظروف الى
ما صدره ان المشددة او المخففة لجاز اعرابها وبناؤها نحو مثل وغير وكذا يجوز الفا
بناء الظروف المتقدمة على اذ في نحو واعرابها وهي قوله تعالى من خزي يومئذ بالفتح
يوم وحره اما الاعراب فلعروض علة البناء اعني الاضافة الى الجمل واما البناء
فلوقوع اذ المبني موقع المضاف اليه لفظا كما مر فصار نحو قوله على حين عاتبت
مما علمنا ان قوله والظروف المضافة الى الجملة واذ يجوز ما ... ليس ينبغي ان يكون
على اطلاقه وقوله مثل وغير مع ما وان اي مثل مع ما وغير مع ان مشددة
ومخففة وهذا تمام الكلام في الظروف المضافة الى الجمل وقال المص هي حيث
لانه موضوع لمكان مصدر كائن في الجملة فشابه الموصولات في احتياجه الى الجمل
وكذا قال في اذ واذا ويجوز ان يقال في ادائه هي لان وضعه وضع الحروف
كما تقول بعضهم وهي حيث على الضم في الاشهر تشبيها بالغايات لان اضافته كلا
اضافة على ما ذكرنا وقد يفتح البناء ويكسر وقد يخلف ياؤها واوا ومثله الثاء الثا
واعرابها لغة فقعسية وندرت اضافتها الى مفرد قال ونطعنهم حيث الكلى بعد
ضربهم ببيض المواضي حيث لي العمائم وقال اما ترى حيث سهيل طالعا وبعضهم
برفع سهيلا على انه مبتدأ محذوف الخبر اي حيث سهيل على انه مبتدا محذوف الخبر اي
حيث سهيل موجود وحذف خبر المبتدأ الذي بعد حيث غير قليل ومع الاضافة
الى المفرد يعربه بعضهم لزوال علة البناء اي الاضافة الى الجملة والاشهر بقاؤه
على بنائه لشذوذ الاضافة الى المفرد وترك اضافته حيث مضافا الا الى جملة ولا

ولا الى مفرد اذ روطرفيها عامله لا لازمه قال لدى حيث القت رحلها ام قشعم
وكذا في قوله اما ترى حيث سهيل طالعا هو مفعول ترى وكذا في قوله تعالى الله اعلم حيث يجعل
رسالته وحكى هي احسن الناس حيث نظر ناظر اي وجها فهو تمييز وقال الاخفش قد
يراد به الحين كما في قوله للفتى عقل يعيش به حيث تهدي ساقه قدمه ولا يسمع
حمله على المكان وقد يكون للمفاجاة فيلزم المبتدا بعدها واذ لما مضى ويقع
بعدها الجملتان قوله ومنها اذا وهي للمستقبل وفيها معنى الشرط فلذا اختير
بعدها الفعل قد تقدم ههنا علة بنائها وذكرنا في المنصوب على شريطة التفسير
الكلام في وقوع الجمل بعدها فنقول قد يكون اذا للماضي كاذ كما في قوله تعالى حتى
اذا بلغ بين السدين وحتى اذا ساوى وحتى اذا جعله نارا كما ان اذ يكون للمستقبل
كاذا كما في قوله تعالى واذ لم يهتدوا به فسيقولون على انه يمكن ان يأول بالعلم به
وكما في قوله فسوف تعلمون اذ الاغلال في اعناقهم ويمكن ان يكون من باب ونادى
اصحاب الجنة وقد يكون اذا مع جملتها لاستمرار الزمان نحو قوله تعالى واذا قيل لهم
لا تفسدوا في الارض قالوا اي هذا عادتهم المستمرة ومثله كثير نحو قوله تعالى واذا
لقوا الذين امنوا واذا ما اتوك لتحملهم قلت لا اجد والاصل في استعمال اذا
ان يكون لزمان من ازمنة الماضي مختص من بينها بوقوع حدث فيه مقطوع به والدليل
عليه استعمال اذا في الاغلب الاكثر في هذا المعنى نحو اذا طلعت الشمس ونحو قوله تعالى
واذا الشمس كورت ولهذا كثر في الكتاب العزيز استعماله لقطع علام الغيوب
سبحانه بالامور المتوقعة وكلمة الشرط لطلب جملتين يلزم من وجود مضمون
اوليهما فرضا حصول مضمون الثانية فالمضمون الاول مفروض ملزوم والثاني
لازم فهذا المفروض وجوده قد يكون في الماضي فان كان مع قطع المتكلم
بعدم لازمه فيه فالكلمة الموضوعة له لو وان لم يكن مع قطع المتكلم بعدمه فيه
استعمل فيه ان لا على انها موضوعة له كما يجي فلهذا كان لو لانتفاء الاول لانتفاء
الثاني كما يجي في حروف الشرط لان مضمون جوابه المعدوم لازم لمضمون شرطه
وبانتفاء اللازم ينتفي الملزوم وقد يكون في المستقبل وقد وضعت له ان
ولا يكون معنى الشرط في اسم الا لتضمن معناها فلو موضوعة لشرط مفروض وجوده
في الماضي مقطوع بعدمه فيه لعدم جزائه وان موضوعة لشرط مفروض وجوده
في المستقبل مع عدم قطع المتكلم لا بوقوعه فيه ولا بعدم وقوعه وذلك
لعدم القطع في الجزاء لا بالوجود ولا بالعدم سواء شك في وقوعه فيه كما
في حقنا او لم يشك كان الواقعة في كلامه تعالى وقد يستعمل ان الشرطية في الماضي

على حال لمنه او جزاء اما على ان يجوز المتكلم وقوع الجزاء ولا وقوعه فيه كقوله تعالى
ان كان قميصه قد من قبل فصدقت واما على القطع بعدمه فيه وذلك المعنى
الموضوع له لو كقوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته واما على القطع بوجوده نحو زيد وان
كان غنيا لكنه بخيل وان اعطيت جاها لئيم واستعمالها في الماضي على خلاف
وضعها ولا يستعمل فيه في الاغلب الا وشرطها كان لما يأتي في الجوازم وقد يستعمل
لو في المستقبل بمعنى ان وقد يكون ايضا للاستمرار كما ذكرنا في اذا كقوله عليه السلام
لو ان لابن ادم واديين من ذهب لابتغى اليهما ثالثا فنقول لما كان اذا موضوعا
للامر المقطوع بوجوده في اعتقاد المتكلم في المستقبل لم يكن لمفروض وجوده لتساوي
الفرض والقطع في الظاهر فلم يكن فيه معنى ان الشرطية لان الشرط كما بينا هو المفروض
وجوده لكنه لما كان ينكشف لنا الحال كثيرا في الامور التي نتوقعها قاطعين بوقوعها
على خلاف ما نتوقعه جوزوا تضمين اذا معنى ان كما في متى وسائر الاسماء الجوازم
فيقول القائل اذا جئتني فانت مكرم شاكا في مجي المخاطب غير مرجح وجوده
على عدمه بمعنى متى جئتني سواء لكن امتاز ان قبل متى وسائر الاسماء الجوازم على
مذهب سيبويه في اسماء الشرط صار بعد الفرض عريقا فيها اذ لم يوضع في الاصل
لزمان لقطع المتكلم وقوع الفعل فيه كما وضعت اذا له فجاز ان يرسخ الفرض الذي
هو معنى الشرط في الحدث الواقع فيها واما اذا فلما كان حدثه الواقع فيه مقطوعا
به في اصل الوضع لم يرسخ فيه معنى ان الدال على الفرض بل صار عارضا على شرف
الزوال فلهذا لم يجزم الا في الشعر مع ارادة معنى الشرط وكونه بمعنى متى قال
ترفع لي خندف والله يرفع لي نارا اذا خمدت نيرانهم تقد وقال اذا قصرت
اسيافنا كان وصلها خطانا الى اعدائنا فنضارب ومن جهة عروض معنى الشرط
فيها لم يلزم عند الاخفش وقوع الفعلية بعدها كما مر في المنصوب على شريطة
التفسير ولما اكد دخول معنى الشرط في اذا وخروجه عن اصله من الوقت المعين
جاز استعماله وان لم يكن فيها معنى ان الشرطية وذلك في الامور القطعية
استعمال اذا المتضمنة لمعنى ان وذلك لمجي جملتين بعده على طرز الشرط والجزاء وان
لم يكونا كذلك كقوله تعالى اذا جاء نصر الله والفتح الى قوله فسبح كما انه لما
كثر وقوع الموصول متضمنا معنى الشرط فجاز دخول الفاء في خبره جاز دخول
الفاء في الخبر وان لم يكن في الاول معنى الشرط كما في قوله تعالى ان الذين
فتنوا المؤمنين والمؤمنات الى قوله فلهم عذاب جهنم وقوله وما افاء الله على
رسوله الى قوله فما اوجفتم لان الفيء والافادة متحققا الوجود في الماضي

ذلك ولو سلمنا ايضا لانه صفة قلنا لا يجوز عمل الصفة في الموصوف كما لا يعمل المضاف
اليه في المضاف وذلك ان كل كلمتين او اكثر كانا في المعنى بمنزلة الوصف كلمة واحدة
بحسب اقتضاء معا جزء كلام يجوز ان يعمل اولهما في الثانية كالمضاف في المضاف اليه
ولا يجوز العكس اذ لم يعهد كلمة واحدة بعض اجزائها مقدم من وجه موخر من آخر
فلذلك ما هو مثلهما في المعنى فمن ثم لم يعمل صلة في الموصول ولا تابع في متبوع ولا
مضاف اليه في مضاف اما كلمة الشرط اذا عمل فيها الشرط فليست مع الشرط كلمة
واحدة اذ لا يقعان اذن موقع المفرد كالفاعل والمفعول والمبتدا ونحوها فيجوز
عمل كل واحد منهما في الآخر نحو متى تذهب اذهب واياما تدعوا فله الاسماء الحسنى
بلى ان لم يعمل الشرط في كلمته نحو من قام قمت جاز وقوعهما موقع المبتدا على ما هو
مذهب بعضهم فاذا تقرر هذا قلنا ان الفاء في قوله تعالى فسبح زائدة زيدت لكون
الكلام على صورة الشرط والجزاء للغرض المذكور وانما حكمنا بزيادة الفاء
لان فائدتها التعقيب كما ذكرنا ان التسبيح لا يخلو من معنى التعقيب وجاء
ظرف للتسبيح فلا يكون التسبيح عقيب المجي بل في وقت المجي وقال المص في شرح
المفصل ان تعيين الوقت في اذا لحصل بمجرد ذكر الفعل بعده وان لم يكن مضاف
اليه كما لحصل في قولنا زمانا طلعت فيه الشمس وفيه نظر لانه انما حصل التخصيص
لكونه صفة له لا بمجرد ذكره بعده ولو كان مجرد ذكر الفعل بعد كلمة يكفي لتخصيصها لتخصص
متى في متى قام زيد وهو غير مخصص اتفاقا منهم واما استدلاله على عمل الشرط
في اذا بقوله تعالى ابذا مامت لسوف اخرج حيا وان الجواب لو كان عاملا
لكان المعنى لسوف اخرج وقت الموت فكان ينبغي ان يكون الاخراج والموت
في وقت فالجواب ان المعطوف مع واو العطف محذوف في الآية لقيام القرينة
والمعنى ابذا مامت وضرب رميما ابعث اي مع اجتماع الامرين كما قال تعالى
اذا متنا وكنا عظاما ورفاتا انا لفي خلق جديد وكثير في القرآن مثله واستدل
ايضا بنحو قولهم اذا جئتني اليوم اكرمتك غدا والجواب ان اذا هذه بمعنى متى
فالعامل شرطها والقول المعني اذ جئتني اليوم كان سببا لاكرامي لك غدا كما
قيل في نحو ان جئتني اليوم فقد جئتك امس ان المعنى ان جئتني اليوم يكن جزاء
لمجيئي اليك امس ولعدم عراقة اذا في الشرطية ورسوخه فيها جاز مع كونها للشرط
ان يكون جزاؤها اسمية بغير فاء كما في قوله تعالى واذا ما غضبوا هم يغفرون وقوله
والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون ولا منع من ان يكون هم في الآيتين تاكيدا
للواو والضمير المنصوب في اصابهم ولعدم عراقتها ايضا جاز وان كان سادا

فلا يكون فيهما معنى الشرط الذي هو الغرض ومنه ايضا قوله تعالى وما بكم
من نعمة فمن الله والفاء في مثل هذا الموضع في الحقيقة زائدة وانما رتب
اذا والموصول في الآيات المذكورة والجملتان بعدهما ترتيب كلمة الشرط
وجملتي الشرط والجزاء وان لم يكن فيهما معنى الشرط ليدل هذا الترتيب على لزوم
مضمون الجملة الثانية لمضمون الجملة الاولى لزوم الجزاء للشرط فلتحصيل هذا الغرض
عمل في اذا جزاؤه مع كونه بعد حرف لا يعمل ما بعده فيما قبله كالفاء في فسبح
وان في قولك اذا جئتني فانك مكرم ولام الابتداء في نحو قوله تعالى ابذا
مامت لسوف اخرج حيا كما عمل ما بعد الفاء وان في الذي قبلهما في نحو اما
يوم الجمعة فان زيدا قائم واما زيدا فاني ضارب للغرض الداعي الى هذا التركيب
كما مضى في حروف الشرط فاذا تقرر هذا قلنا العامل في متى وكل ظرف فيه معنى
الشرط شرطه على ما قال الاكثرون ولا يجوز ان يكون جزاؤه على ما قال بعضهم
كما لا يجوز في غير الظروف الا ترى انك لا تقول ايهم جاءك فاضرب بنصب ايهم
على ما مضى في الكنايات ولو جاز ايضا عمل الجزاء في اداة الشرط لقلنا الشرط
اولى لانهما فعلان توجها الى معمول والاقرب اولى بالعمل فيه على ما هو مذهب
البصريين ولو كان العامل ههنا الابعد كما هو اختيار الكوفيين لكان الاختيار
شغل الاقرب بضمير المفعول عند اهل المصرين كما في رايتني ورايته زيدا
وكان الاولى اذن ان يقال متى جئتني فيه او متى جئتنيه ولم يسمع وانما اتكل
على كون الشرط في مثله هو العامل بمجي الجواب في بعض المواضع بعد ان او اللام
او الفاء نحو متى جئتني فانك مكرم وفانت مكرم وفلانت مكرم فالاسم لان تقدم
الاسم لغرض وهو تضمنه لمعنى الشرط الذي له الصدر يجوز مثل هذا الترتيب
كما مر اتفاقا واما العامل في اذا فالاكثرون على انه جزاؤه وقال بعضهم هو الشرط
في متى واخواته والاولى ان يفصل ويقول ان تضمن اذا معنى الشرط فحكمه
حكم اخواته في متى ونحوه وان لم يتضمن نحو اذا غربت الشمس جئتك بمعنى احيئك
وقت غروب الشمس فالعامل فيه هو الفعل الذي في محل الجزاء استعمالا وان
لم يكن جزاء في الحقيقة دون الاول اذ الاول مخصص للظرف والمخصص له
اما لكونه صفة له او لكونه مضافا اليه ولا ثالث اصلا لا يجوز ان يكون وصفا
اذ لو كان وصفا لكان الاولى الاتيان فيه بالضمير كما تقدم في الموصولات ولم
يات في كلام فتخصيصه له اذن لكونه مضافا اليه كما في سائر الظروف المخصصة
بمضمون الجمل التي بعدها لا على سبيل الوصفية نحو قوله تعالى يوم يجمع الله الرسل

مجيء الاسمية الحالية عن الفعلية بعدها في قوله إذا الخصم أبزى مائل الرأس أنكب وقيل
ليس في إذا في نحو قوله تعالى والليل إذا يغشى معنى الشرط إذ جواب الشرط بعده
أو مدلول عليه بما قبله وليس بعده ما يصلح للجواب لا ظاهرا ولا مقدرا لعدم توقف
معنى الكلام عليه وليس ههنا ما يدل على الشرط قبل إذا إلا القسم فلو كان إذا
للشرط كان التقدير إذا يغشى أقسم فلا يكون القسم منجزا بل معلقا بغشيان الليل وهو
ضد المقصود إذ القسم بالضرورة حاصل وقت التكلم بهذا الكلام وإن كان نهارا
غير متوقف على دخول الليل فإن قيل فإذا كان ظرفا مجردا فأين ناصبه قلت قال
المصنف ناصبه حال من الليل أي والليل حاصلا وقت غشيانه ولي فيه نظر إذ لا شيء
ههنا يقدر عاملا في حاصلا إلا معنى القسم فهو حال من مفعول أقسم فيكون الإقسام
في حال حصول الليل كما أن المرور في قولك مررت بزيد صارخا في حال صراخه
وحصول الليل في وقت غشيانه لأن وقت الغشيان ظرف له كما أن الخروج في
قولك خرجت بعد دخولك في وقت دخول المخاطب فيكون الإقسام حال غشيان
الليل وهو فاسد كما سبق وأيضا في قوله تعالى والقمر إذا اتسق يلزم كون الزمان
حالا من الجثة ولا يجوز كما لا يجوز أن يكون خبرا عنه وقيل إذا بدل من المقسم به
مخرج عن الظرفية أي وقت غشيان الليل وفيه نظر من وجهين الأول من حيث
إن إخراج إذا عن الظرفية قليل والثاني أنه تعالى لا يقسم بوقت اتساق القمر
في قوله والقمر إذا اتسق بل يقسم منه مطلقا وليس بعيدا أن يقال هو ظرف لما دل
عليه القسم من معنى العظمة والجلال لأنه لا يقسم بشيء إلا لحاله العظيمة فيتعلقه بالمصدر
المقدر على ما ذكرنا في المفعول له من جواز عمله مقدرا عند قوة الدلالة عليه و
خاصة في الظرف فإنه يكتفي برائحة الفعل ولو وهمية كما هو المشهور فالتقدير
وعظمته إذا اتسق فهو كقولك عجبا من زيد إذا ركب أي من عظمته والظرف
ههنا لا يصلح أن يكون معمولا لإنشاء التعجب كما لم يصلح هناك لكونه معمولا لإنشاء
القسم فأضمر العظمة إذ لا يتعجب إلا من عظيم في معنى كما لا يقسم إلا بعظيم في معنى
من المعاني وإذا جاء إذا بعد حتى كقوله تعالى حتى إذا هلك قلتم فهو باق على
ما كان عليه من طلب الجملتين منتصب بأجراهما كما مر وحتى يكون معها حرف
ابتداء إذ ليس معنى كونها حرف ابتداء أنه يقع المبتدأ بعدها فقط بل معناه
أنه يستأنف بعدها الكلام سواء كانت الجملة اسمية أو فعلية كقوله تعالى حتى يقول
الرسول بالرفع وتقول سرت حتى يكل الناس وقال بعضهم يجوز أن يجرد بعد حتى
عن الشرط ويجر بحتى ولعل حمله عليه كقوله حتى إذا أسلكوهم في قتائده سلكا كما

لطرد الجمالة الشرد أو هذا البيت آخر القصيدة ويجوز أن يقال إن جوابه مقدر
على أغلب أحوالها وقال الميداني إذا فيه زائدة ولنا عن ارتكاب زيادته مندوحة
إذ حذف الجزاء لتفخيم الأمر غير عزيز كما في قوله تعالى إذا السماء انشقت أي يكون
أمور لا يقدر على وصفها وعن بعضهم أن إذا الزمانية يقع اسما صريحا نحو إذا يقوم
زيد إذا يقعد عمرو أي وقت قيام زيد وقت قعود عمرو وأنا لم أعثر لهذا على
شاهد من كلام العرب وأما قوله تعالى إذا دعاكم دعوة من الأرض إذا أنتم تخرجون
فإذا الأولى زمانية والثانية للمفاجأة في مكان الفاء كما يجيء في الفعل المجزوم
قوله وقد يقع للمفاجأة فيلزم المبتدأ بعدها وقد ذكرنا الخلاف في إذا
المفاجأة في باب المبتدأ وأن الأقرب كونها حرفا فلا محل لها والتي تقع جوابا
للشرط للمفاجأة كما يجيء في حروف الجزم والكوفيون يجوزون نحو خرجت فإذا
عمرو القائم بنصب القائم على أن عمرا مرفوع بالظرف كما في نحو في الدار زيد
لأن إذا المفاجأة يدل على معنى وحدث فيعمل عمله لأن معنى مفاجأتك الشيء
وجدانك له فجأة فالتقدير خرجت فوجدت عمرا القائم والقائم ثاني مفعوليه
ومنه قول الكسائي في المناظرة التي جرت بينه وبين سيبويه في مثل قولهم كنت أظن أن
العقرب أشد لسعة من الزنبور فإذا هو إياها لا يجوز إلا إياها وقال سيبويه لا يجوز إلا
فإذا هو هي لأن إذا المفاجأة يجب الابتداء بعدها قال الزجاجي مشنعا على الكوفيين
فإذا عندهم كالنعامة قيل لها احملي قالت أنا طائر قيل لها طيري قالت أنا جمل
إن كانت إذا كسائر الظروف لزمهم أن يرفعوا بعدها اسما واحدا وإن عملوها
عمل وجدت طالبا لفاعل ومفعولين قال فلم يجوز فإذا عمرو قائما
على أن إذا خبر عمرو وقائما حال أي فالمكان عمرو قائما وأما مع المعرفة فلا يجوز
إلا الرفع على أنه خبر المبتدأ وقال ثعلب اعتذارا للكوفيين في نحو فإذا هو
إياها أن هو عماد وإذا كوجدت مع أحد مفعوليه كأنه قال فوجدته هو إياها
كقوله فأصبح ولو كانت خراسان دونها رآها مكان السوق أو هي أقربا
أي رآها هي أقرب قال الزجاجي ليس هذا قول الكوفيين ولا البصريين قال
وأظن الحكاية في هذا عن ثعلب غلطا لأن العماد عند أهل المصرين لا يكون إلا
فضلة يجوز إسقاطها ولا يجوز إسقاط هو في مسألتنا أصلا هذا آخر كلام الزجاجي
ويمكن أن يقال إن الفصل لم يوجد في كلام العرب إلا إذا كان خبر المبتدأ
معرفا باللام أو أفعل تفضيل وفي الإتيان مع غيرهما نظر كما مر في باب الضمائر
وقوله أو هي أقربا بمعنى أو هي في مكان أقرب فهي منصوب على الظرف

وقد يقع اذ واذا في جواب بينا وبينما وكلاهما اذن للمفاجاة والاغلب مجيء اذ في جواب
بينما واذا في جواب بينا قالت فبينا نسوس الناس والامر امرنا اذا نحن فيهم سوقة نتنصف
ولا يجيء بعد اذ المفاجاة الا الفعل الماضي وبعد اذا المفاجاة الا الاسمية وقال الاصمعي
لا يستفصح الا تركهما في جواب بينا وبينما لكثرة مجيء جوابهما بدونهما والكثرة على ان
المكثور غير فصيح بل على ان الاكثر افصح الا ترى الى قول امير المؤمنين علي عليه السلام وهو
من الفصاحة بحيث هو بينا هو يستقيلها في حياته اذ عقدها لآخر بعد وفاته ولما قصد
الى اضافة من اللازم اضافته الى المفرد الى جملة كلا اضافة على ما تقدم زادوا عليها
الكافة لانها التي تكف المقتضي عن الاقتضاء واشبعوا الفتحة فتولد الف ليكون
الالف دليل على عدم اقتضائه للمضاف اليه لانه كانه وقف عليه والالف
قد تولد بها للوقف كما في انا والظنونا واصل بين ان يكون مصدرا بمعنى الفراق
فتقدير جلست بينكما اي مكان فراقكما وتقدير فعلت بين دخولك وخروجك
اي زمان فراق دخولك وخروجك فحذف المضاف واقيم المضاف اليه مقامه
فبين كما يستعمل في الزمان والمكان واما اذا كف بما او بالالف واضيف
الى الجمل فلا يكون الا للزمان لما تقدم انه لا يضاف من المكان الى الجمل الا حيث
وبين في الحقيقة مضاف الى زمان مضاف الى الجملة فحذف الزمان المضاف
والتقدير بين اوقات زيد قائم اي بين اوقات قيام زيد فحذف الوقت لقيام
القرينة عليه وبنى عليه اضافة الازمنة الى الجمل دون الامكنة وغيرها فصار اصل العموم
في كل مضاف الى الزمان فصار بين المضاف الى الزمان زمانا لان بين ان اضيف
الى الامكنة وغيرها فهو للمكان نحو بين الدار وبين زيد وعمرو وان اضيف الى
الامكنة فهو للزمان نحو بين يوم الجمعة والاحد وكذا ان اضيف الى الاحداث
نحو بين قيام زيد وقعوده الا ان يراد به مجازا المكان نحو فوقك زيد بين الخوف
والرجاء استعير لما بين الحدثين مكانا فلهذا وقع مبتدأ عن الجثة فبينما الكاف
تقديرا الى زمان محذوف وظاهرا الى جملة مقدرة المحذوف لا بد ان يكون بمعنى
الزمان فلهذا جاز اضافته الى الجمل وكلما قلنا في بينما لطرد في كلما من مجيء الكاف
لكفه عن طلب مضاف اليه مفرد ومن تقدير زمان مضاف الى الجمل فكلما اذن
زمان مضاف الى الجملة لان كلا وبعضا من جنس ما تضافان اليه زمانا كان او
مكانا او غيرهما ولما في كلما من معنى العموم والاستغراق الذي يكون في كلمات
الشرط نحو من وما ومتى شابهها اكثر من مشابهة بينما فلم الذي يكون في كلمات الشرط
مدخل الا على الفعلية بخلاف بينما وبينا ولهذا ايضا جاز وقوع الماضي بعد كلما

معنى المستقبل لكنه ليس ذلك بحتم في كل ماض كما كان في كلمات الشرط المتضمنة معنى
ان وكذلك كل ماض وقع بعد حيث احتمل الماضي والاستقبال للعموم الذي فيه
كلمات الشرط ففيه معنى كلمات دالة واما حيثما فهي كلمة الشرط تجزم والفعلان الماضي مستقبلا
كمن وما ومتى فالعامل في كلما وحيث ما هو في محل الجزاء لا الذي في محل الشرط كما في
اذا لانهما في الاغلب يستعملان في الفعل المقطوع بوقوعه نحو كلما طلعت الشمس اتيك واجلس
حيث جلس زيد وقد يستعملان في غير المقطوع به نحو كلما جئتني اعطيتك وحيث لقيت زيدا
فاكرمه لا كالاسماء المتضمنة لمعنى ان في المحقق وجوده نحو متى طلعت الشمس اتيك
وكل ذلك على خلاف الاصل ويدخل بينا وبينما وكلما في الماضي وفي المستقبل
ولما ان تركب ما مع بينا وبينما وكلما على الفتح لكون اضافتها كلا اضافة كما ذكرنا في
حيث الا انها بنيت على الفتح الذي كانت تستحقه حالة الاعراب بخلاف حيث
فانها لم تبن لها حالة الاعراب هي منصوبة فيها حتى يراعى حركتها الاعرابية واما
رب بينا وبينما وكلما مع جملتها ارتباط كلمات الشرط مع الشرط والجزاء لما ذكرنا
من بيان لزوم مضمون الثانية للاولى لزوم الجزاء للشرط ولهذا دخل اذا واذ
للمفاجاة في بينا وبينما ليدلا على اقتران مضمون الاول بالثاني مفاجاة بلا تراخ
فيكون اكد في معنى اللزوم وقيل في كلما انه معرب وما مصدرية والزمان المضاف
الى ما مقدر فجوزا دعا مثله في بينما فان دخل اذ واذا للمفاجاة في جواب بينا وبينما
فان قلنا كما هو مذهب المبرد ان اذا المفاجاة ظرف مكان وكذا ينبغي ان يقول
في اذ المفاجاة فاذ واذا منصوبان على انهما ظرفا مكان لما بعدهما وبينا وبينما ظرفا زمان
لمعنى بينا زيد قائم اذ راى عمرا اي راى زيد عمرا بين اوقات قيامه في ذلك المكان اي
في مكان قيامه وان قلنا انهما ظرفا زمان على ما هو مذهب الزجاج فهما مضافان الى
الجملة التي بعدهما مخرجان عن الظرفية مبتدان خبرهما بينا وبينما والمعنى وقت رؤية
زيد عمرا كائن بين اوقات قيامه والاولى ان يقال بحرفية كلمتي المفاجاة كما هو مذهب
ابن بري فالعامل في بينا وبينما ما بعد كلمتي المفاجاة او نقول انهما زائدتان وليستا
للمفاجاة في جواب بينا وبينما كما قال الجوهري وابن قتيبة وابو عبيدة بزيادة
اذ في نحو قوله تعالى واذ واعدنا وبزيادة اذا في قوله حتى اذا اسلكوهم في قتائدة
البيت والكلام على مثل قوله تعالى فاذا اصاب به من يشاء من عباده اذا هم يستبشرون
كالكلام على بينما زيد قائم اذ راى عمرا سواء ويجوز ان يكون اذا في جواب لما واذ
ولما نحو قوله تعالى فلما كتب عليهم القتال اذا فريق منهم ظرف زمان بدلا من الظرف
المذكورة ولا تجعله مضافا الى الجملة التي تليها بل تجعل تلك الجملة عاملة في الظرف

المذكورة اي وقت الاصابة في تلك الحال يستبشرون وكذا في اذا هم يقنطون فالجملة التي
اليها اذا محذوفة مدلول عليها بالجملة التي في موضع الشرط اي اذا اصابهم يستبشرون
واذا كشف فريق منهم بربهم يشركون وكذا القول اذا وقعت جوابا لان في نحو
قوله وان تصبهم سيئة الآية اي اذا اصابهم يقنطون اي في تلك الحال يقنطون
وان قلنا انها ظرف مكان فلا يقدر لها جملة مضافا اليها لان المكان لا يضاف
الى الجملة الا حيث بل المعنى في ذلك الموضع يقنطون وكذا في جواب اذا او لما
وبينما وقلنا بحرفية اذا في جواب الاسماء الاربعة فلا اشكال لانه اذن حرف
كالفاء سواء وقد تجئ اذ للمفاجاة في غير جواب بينا وبينما كما في قولك كنت
واقفا اذ جاءني عمرو وتجوز اضافة بينا دون بينما الى المصدر قال بينا عانقه
وتعانقها عانقه والاعرف الرفع على انه مبتدا محذوف الخبر اي تعانقه حاصل
قوله واذ لما مضى ويقع بعدها الجملتان • وذلك لانه لا يطرأ عليها معنى
الشرط كما في اذا لان جميع اسماء الشرط متضمنة لمعنى ان وان للشرط في المستقبل
واذ موضوعة للماضي فتنافيا واذا اذا دخل على المستقبل قلبه الى الماضي نحو قوله
تعالى واذ يمكر بك واذ تقول ويلزمها الظرفية الا ان يضاف اليها زمان كقوله
تعالى بعد اذ هدانا الله وقوله بعد اذ انتم مسلمون ولم يعهد مجرورا الا بعد او
يقع مفعولا بها كقولك اذكر اذ زين بكرا وقوله تعالى واذكر اخا عاد
اذ انذر على ان اذ بدل من قوله اخا عاد وقيل في نحو قوله تعالى واذ واعدنا
انها زائدة كما مضى وقيل مفعوله لاذكر ويلزمها الاضافة الى الجملة وان
علمت حذفت وعوض منها التنوين كما في قوله وانت اذ صحيح فيكسر ذالها او يفتح
كما مر ويلزمها الكسر في نحو لو سد لما مر وتجئ اذ للتعليل نحو حسبك اذ انت كريم
لانك والاولى حرفيتها اذن اذ لا معنى للوقت وتليها بالوقت حتى تدخل في حد الاسم
واعلم انه يقبح ان يليها اسم بعده فعل ماض نحو اذ زيد قام بل الفصيح اذ قام
زيد لان اذ موضوع للماضي فالملاءمة للماضي اولى لكنه لا يقبح كما قبح للمناسبة ولا
عليه نحو قولهم اذا زيد يقوم لان اذا هو على مذهب سيبويه داخلة على القوم
نحو قولهم المقدر المفسر بهذا الظاهر واما على مذهب من اجاز دخولها على اسمية
خبرها فعل فهذا وارد عليه ولا مخلص له منه الا استقباح استعمال مثل هذا
اعني نحو قولك اذا زيد يقوم فعل له كذا والحق ايضا انه قبيح قليل الاستعمال
وقال المص معتذرا عن صاحب هذا المذهب ان يقوم ليس للاستقبال بل للحال
على وجه الحكاية وفيه نظر لان مثل اذا زيد يقوم فعل له كذا مقصود به القيام

الاستقبالي

الاستقبالي وحكاية الحال المستقبلة لم يثبت في كلامهم كما ثبت حكاية الحال الماضية واذا
جازت ما بعد اذا فيها فيه على ما كانت عليه لا لكونها جازمة متعلقة للشرط بخلاف ان
فانها لكونها جازمة بها كما يجئ في جوازم الافعال ومنهم من قال اذا ما يجازى بها فيجزم
الشرط والجزاء وانشد للفرزدق وكان اذا ما يسلك السيف يضرب وانشد مهما
قوله ومنها اين وانى للمكان استفهاما وشرطا ومتى للزمان فيهما وايان للزمان
استفهاما وكيف للحال استفهاما • اين الاستفهامية نحو اين كنت والشرطية نحو اين تكن
اكن وبناؤهما على الحركة للساكنين وعلى الفتح لاستثقال الضم والكسر بعد الياء وانى
لها ثلاثة معان استفهامية كانت او شرطية احدها اين الا ان انى مع من في الاستعمال
اما ظاهرة كقوله من اين عشرون لنا من انى او مقدرة نحو انى لك هذا اي من انى
اي من اين ولا يقال انى زيد بمعنى اين زيد وانما جاز اضمار من لانها تدخل في
اكثر الظروف التي لا تنصرف او يقل تصرفها نحو من عند ومن بعد ومن اين ومن
قبل ومن امامه ومن لدنه فصارت مثل في فجاز ان يضمر في الظروف اضمار في وقوله
صريع غوان راقهن ورقنه لدن شب حتى شاب سود الذوائب اي من
لدن شب وتجئ انى بمعنى كيف نحو انى يؤفكون ويجوز ان يكون بمعنى من اين يؤفكون
وتجئ بمعنى متى وقد اول قوله تعالى انى شئتم على الاوجه الثلاثة ولا تجئ بمعنى متى وكيف
الا وبعده فعل واما انى الشرطية فكقوله فاصبحت انى تاتها تلتبس بها كلا مركبيها
تحت رجليك شاجرا اي من اين تاتها قوله ومتى للزمان فيهما اي في الاستفهام
والشرط وربما جرت هذيل متى على انها بمعنى من كقوله شربن بماء البحر ثم ترفعت
متى لجج خضر لهن نئيج اذ بمعنى في فيكون على الوجهين حرفا اذ بمعنى وسط كما حكى
ابو زيد وضعته متى كمي اي في كمي او وسط كمي ولا يجوز متى زيد لان الزمان لا يكون
خبرا عن الجثة واما قولهم متى انت وبلادك فمتى ليس بخبر بل هو ظرف لخبر المبتدأ
الذي بعده غير ساد مسده كما مر في نحو اما انت وزيد وانت وبلادك مثل كل رجل
وضيعته اي متى انت وبلادك مجتمعان قوله وايان للزمان استفهاما كمتى الا ان
الا ان متى اكثر استعمالا وايضا ايان مختص بالامور العظام نحو ايان مرساها
وايان يوم الدين ولا يقال ايان نمت وكسر همزته لغة سليم وقال الاندلسي
كسر لو بها لغة والاولى الفتح لمجاورة الالف وكتب الجمهور ساكتة عن كونها
للشرط واجاز بعض المتاخرين ذلك وهو غير مسموع وتختص ايان في الاستفهام
بالمستقبل بخلاف متى فانه يستعمل في الماضي والمستقبل قال ابن جني ينبغي ان
يكون اصلها ايان من لفظ اي لا من اين لان اين للمكان ولعله فعال وكره فعلان

فی الاسمار فلو سمیت بها لم یصرفها قال الاندلسی ینبغی ان یکون اصلها لان ای
اوان فحذفت الهمزة مع الیاء الاخرة فبقی اوان فادغم بعد القلب وقیل اصله
ای آن ای حین فخفف بحذف الهمزة فالصلب الالف والنون بای وفیه نظر
لان آن غیر مستعمل بغیر لام التعریف وای لا تضاف الی مفرد معرفة قوله وکیف
للحال استفهاما انما عد کیف فی الظروف لانه بمعنی علی ای حال والجار والظرف
معار باء دکون کیف ظرفا مذهب الاخفش وعند سیبویه هو اسم بدلیل ابدال
الاسم منها نحو کیف انت اصحیح ام سقیم ولو کان ظرفا لابدل منها الظرف نحو متی
حسب ایوم الجمعة ام یوم السبت وللاخفش ان یقول قد یجوز ابدال الجار والمجرور
منها نحو کیف زیدا علی حال الصحة ام علی حال السقم فکیف عند سیبویه مقدر بقولنا
علی ای حال حصل وعند الاخفش بقولنا علی ای حال وحصل وعنده مقدر بعد
جار بعد کیف قول یسعی به نحو کیف یقوم فکیف منصوب المحل علی الحال فجوابها والبدل
منها منصوبا لقول فی الجواب مسکا علی اخرا ومعتمدا او فی البدل کیف یقوم امعتمدا
ام لا فکانک قلت بای صفة موصوفا یقوم زید امعتمدا ام لا یعتمد بدل من موصوفا
مع الجار المتعلق به قد یجوز ان یکون کیف فی مثل هذا الموضع وهو ان یلیه قول یسعی
منصوب المحل صفة للمصدر الذی لصمنه ذلک القول فکان معنی کیف یقوم زید قیاما
حاصلا علی ای صفة یقوم زید قیاما ولا یجوز مثل هذا الاستعمال لسقوط الاستفهام
عن مرتبة التصدر لکن لما کان الموصوف بکیف ای المصدر مقدرا جاز ذلک فجوابه
نحو قیاما سریعا والبدل منه اقیاما سریعا ام بطیئا وان جار بعد کیف ما لا یسعی
نحو کیف زید فهو فی محل الرفع علی انه خبر المبتداء فیقول فی جوابه اصحیح او سقیم
وفی البدل منه اصحیح ام سقیم وان دخلت نواسخ الابتداء علی غیر المستقل الذی
بعد کیف اصحت وکیف تعلم زیدا فهو منصوب الموضع خبرا او مفعولا به والاستفهام
بکیف عن النکرة فلا یکون جوابه الا نکرة فلا یجوز الصحیح فی جواب کیف زید وشذ جواله
علی علیه کما روی علی کیف یبیع الاحمرین واما قولهم نظرا الی کیف یصنع فکیف فیه
مخرج عن الاستفهام لسقوطه عن التصدر والکوفیون یجوزون جزم الشرط والجزاء
بکیف وکیفما قیاسا ولا یجوزه البصریون الا شذوذا قال سیبویه انها فی الجزاء
مستکرهة وقال الخلیل مخرجها مخرج المجاراة یعنی فی نحو قولهم کیف یکون اکون لان
فیها معنی العموم الذی یعتبر فی کلمات الشرط الا انه لم یسمع الجزم بها فی السعة وجاز
فی کیف لی قال اوراعیان لعوان سردن لی کی الحسب ان لعواسا ارا قال الاندلسی
نسی لعه فیها او یقال حذف ما کیف صرد ره **قوله** ومذ ومنذ بمعنی اول المدة قبلهما

المفرد

المفرد المعرفة وبمعنی الجمیع قبلهما المقصود بالعدد وقد یقع المصدر او الفعل او ان
او ان فیقدر زمان مضاف وهو مبتدا خبره ما بعده خلافا للزجاجی عند النحاة
ان اصل مذ منذ فخفف بحذف النون اسدلالا بتصغیر مذ وجمعه لو سمی به علی منیذ
وامناد وهو اعلی هذا ان الاسمیة علی من اعلب للحذف وذلک ان الحذف تصرف
وهو بعید من الحرف فانه الحرف لا یحذف منه حرف الا المضعف نحو رب ورب
وهذا کما قال بعضهم فی اداء مقصود من اذا ومنع منه صاحب المغنی وقال قولهم
منید وامناد غیر منقول من العرب واما تحریک دال مذ فی نحو مذ الیوم بالضم
لا لکنس اکثر من الکسر فلا یدل ایضا علی ان اصله منذ لجواز ان یکون للاتباع وضم ذال
ادسو راجح کان بعده ساکن اولا تعه عنوه فعلی هذا یجوز ان یکون اصله الضم مخفف
فلما احتیج الی التحریک للساکنین ردا الی اصله کما فی نحو لهم الیوم وکسر مذ ومنذ لغة
سلیم قال الاخفش منذ لغة اهل الحجاز یجرون ومذ لغة بنی تمیم وغیرهم و
بنار کلهم فیه اهل الحجاز وحکی ایضا ان الحجازیین یجرون بهما مطلقا والتمیمیین
یرفعون بهما مطلقة وجمهور العرب اذا استعملوا منذ الذی هو لغة اهل الحجاز
علی ما حکی اولا یجرون بهما معا فی الحاضر اتفاقا وانما الخلاف بینهم فی الجر بهما فی
الماضی ولا یستعملان المستقبل اتفاقا وقال الفراء منذ مرکبة من من وذو
اللغة الطائیة عنه فالمرفوع عنده فی نحو منذ یوم الجمعة خبر مبتدا محذوف ای
من الذی هو یوم الجمعة ای من الوقت علی حذف الموصوف وذو طائیه ومعنی
ان یکون التقدیر عنده فی نحو ما رایته منذ یومان من ابتداء الوقت الذی هو
یومان علی حذف المضاف قبل الموصوف لسقم المعنی وقال بعض الکوفیین اصل
منذ من اذ فرکبا وضم الدال للساکنین فالمرفوع بعده فاعل فعل مقدر فمعنی
یوم منذ یوم الجمعة من اذ مضی یوم الجمعة ای من وقت مضی یوم الجمعة وینبغی ان یکون
التقدیر عنده فی نحو ما رایته منذ یومان ای من اذ ابتدا یومان ای هذا اذا ابتدا
الیومان اللذان قبل هذا الوقت بدخولهما فی الموجود ای من وقت ابتدا
یومین وار التکلف علی المذهبین ظاهر لا یخفی وینبغی ان لا یکون عند الحجاز
علی المذهبین مرکبة اذ یتعذر الجار وبلان المذکوران فی الحال بل یکون حرفا موافقا
اللفظ اللفظ هذا الاسم المرکب وقال بعض البصریین هما اسمان علی کل حال
فان خفض بهما فعلی الاضافة وعلة البناء عند هو لا اما فی حال رفع ما بعدهما
فلما یجیء من کون المضاف الیه جملة کما فی حیث واما فی حاله فلتضمنها معنی الحرف
لان معنی مذ یوم الجمعة من حد یوم الجمعة ومن بارحه فهما بمعنی الحد المضاف الی الزمان

مضمنا معنی من ومعنی مذ شهرنا من اول شهرنا ومعنی مذ شهر ای من اول شهر قبل
وفینا علی ما یجیء رانه لابد لمذ ومنذ من معنی ابتداء الزمان فی جمیع منصرفاتهما فاذا
تقرر هذا قلنا اذا انجر ما بعدهما ففیهما مذهبان الجمهور علی انهما حرفا جر وبعض البصریین
کما ذکرنا علی انهما اسما واذا لم یجر ما بعدهما فلا خلاف فی کونهما اسمین لکن فی ارتفاع
ما بعدهما اقوال الاول لجمهور البصریین انهما مبتدان ما بعدهما خبرهما علی ما یجیء الفرده
والثانی لابی القسم الزجاجی انهما خبر مبتدا ان مقدمان قال فسر الزجاجی مذ ومنذ
باول المدة وجمیع المدة مرفوعین کما یجیء من تفسیر البصریین فهو غلط لانک اذا
قلت اول المدة یومان فانت مخبر عن الاول بالیومین وایضا کیف یخبر عن
النکرة الموخرة بمعرفة مقدمة والزمان المقدم لا یصح یکن المبتداء الموخر الا
اذا انتصب علی الظرفیة نحو یوم الجمعة قتال وان فسرهما الطرف کما تقول مثلا
ما رایته منذ یوم الجمعة ای مع ابهامها بها ای ابهام الرویة یوم الجمعة وفی ما رایته
یومان ای بعدهما ای بعد الرویة یومان فله وجه مع تعسف عظیم من حیث
المعنی والثالث والرابع قول الفراء وبعض البصریین کما تقدم ولا باس
ان یرکب مذ لاجها خامسا من هذه المذاهب وهو ما قال المالکی فیقول انهم
ارادوا ابتداء غایة للزمان خاصة فاحدوا لفظ من الذی هو المشهور فی
ابتداء الغایة ورکبوه مع اذ الذی هو للزمان الماضی وانما حملنا علی ان الکلمة
رکبه من الکلمتین وجود معنی الابتداء والوقت الماضی فی جمیع مواقع منذ کما
یجیء وهما معنی من واذ فغلبت علی الظن ترکیبه منهما مع مناسبة لفظه للفظهما وادا
النحو اکثرما طی فیقول حذف لاجل الترکیب همزة اذ وبقی منذ سون ودال
واذ حیم الاضافة الی الجمل والاضافة الیها کلا اضافة کما مر فضمو الدال لما احوا
الی تحریکها للساکنین تشبیها له بالغایات المتمکنة فی الاصل کقبل وبعد لما صار
علی ثلثة احرف بخلاف اذ قبل الترکیب فانه وان کان واجب الاضافة الی
الجمل الا ان وضعه وضع الحروف فلم یشبه الغایات المعربة الاصل کما شابهها
حیث فکانه حرف لا اسم مضاف وذلک ان اکثر ما یضاف اسم علی ثلثة احرف
او اکثر فبقی منذ کما هو اللغة السلیمة ثم استعملوا الخروج من الکسر الی ضم لازم
مع ان بینهما حاجزا غیر حصین فضموا المیم اتباعا للدال ثم انهم جوزوا التخفیف
بحذف النون ایضا فاذا کان کذا رجع الدال الی السکون الاصلی اذ الضمة
انما کانت لصیرورتها علیه احرف کما مر ثم الغرض من هذا الترکیب تحدید زمان
عدم الرویة وتحدید الزمان یحصل اما ان یذکر جمیع ذلک الزمان من اوله الی

آخره المتصل بزمان التکلم نحو مذ یومان ومذ الیومان ومذ سنتان ومذ زید قائم اذا
امتد قیامه الی وقت التکلم واما بان یذکر اول الزمان المتصل الی آخره بزمان
المتکلم غیر متعرض لذکر الآخر للعلم بالعادة بوقت التکلم مخصصا لذلک الاول بما لا یشارکه
فیه غیره مما هو بعده نحو مذ یوم الجمعة الاقرب الی وقت التکلم اذ لا یشارکه فی هذا الاسم
ما بعده من الایام ففی الاول کان اصل مذ من اول اذ محذوف اول المضاف الی
اذ ثم رکب من من واذ منذ کما تقدم وذلک لان معنی مذ زید قائم من اول وقت یوم
زید واما الثانی فلا یحتاج فیه الا الی تقدیر مضاف وحذفه اذ معنی منذ قام زید من وقت
قیام زید فیقول یضاف منذ الی جملتین اما الاسمیة الصریحة نحو منذ زید قائم والمعنی فیها
جمیع المدة ولا اعلمها بهذا القید مستعملة لاول المدة او الی احدی جزئیها فعل فان کان
المضارع حالا فهو لجمیع المدة وان کان حکایة حال ماضیة فهو لاول ولا یکون مستعملا
لان منذ لیوقت الزمان الماضی فقط لانه مختص بالماضی وهو مرکب منه وقال
الاخفش لا یجوز منذ یقوم زید للزوم مجاز من کون یقوم بمقام قام وحذف زمان مضاف
علی ما یجیء فی تقریر مذهب جمهور البصریین والاصل جوازه لان یقوم کما قلنا حال او حکایة
حال والمضاف لیس بمحذوف علی ما اخترنا وجاز ان یضاف منذ الی الجملة المصدرة
بحرف مصدری لتعرا دما لترکب عن صورته التی کان معها واجب الاضافة الی الجملة
فیکون کرب وانه علی ما ذکرنا انه یجوز لصدر الجملة التی دخلها بحرف مصدری لکونها
غیر صریحة فی الظرفیة فیقول منذ ان الله خلقنی و یجوز ان یکون منذ ههنا مضافا الی جملة
احد جزئیها کما یجیء بعد فی المصدر الصریح نحو منذ سفره ثم نقول یجوز حذف احد جزئی
الجملة المضاف الیها اذا کان الفاء فی مجموع زمان الفعل من اوله الی آخره المتصل
بزمان التکلم معرفة کان او نکرة نحو منذ یومان ومنذ رجب اذا کنت فی رجب ومنذ
شهر نحن فیه ومذ شهرنا او کان الباقی اول الزمان المتصل آخره بزمان التکلم کما ذکرنا
قبل معرفة کان او نکرة نحو اقرءه منذ یوم الجمعة ومنذ یوم قدم فیه زید فهذان الحدان
یجوز ثبوت القراءة فیهما و یجوز انتفاؤها فی جمیع اجزائهما لان الحد یجوز دخوله فی المحدود
وخروجه منه وما بعد الحدین یجب ثبوت القراءة فیه بلاریب ویجوز کون الزمان المراد به
الاول معدودا وایضا شرط ان لا یکون العدد مقصودا بل یکون المراد مجرد الزمان
المخصوص کما تقول ما رایته منذ سنة المجاعة ومنذ شهر رجب ومنذ یوم الفایک ومنذ
عشر ذی الحجة واما ان قصدت العدد کقولک ما لقیته منذ عشر ذی الحجة واما ان قصدت
العدد لقولک ما لقیته مذ وانت تقصد ان الرویة انقطع فی الیوم الاول الی
الان وکذا الیوم الثانی الی الان وکذا الثالث الی آخر العشرة فهو محال الا ان

اذا انقطعت في الاول الى الآن فكيف ينفى حتى ينقطع في الثاني والثالث بل المقصود انها
انقطعت في الاول الى الآن قيل العسران قلنا ان الحديد خل في المحدود في نحو ما رايته
منذ يوم الجمعة وان لم نقل به فالمعنى انها انقطعت في يوم من ايام العشر غير معين لان
ايامها اول كما عاب يوم الجمعة في يوم الجمعة او عند انقضائها ويجوز ايضا حذف
احد جزئي الجملة اذا كان الثاني مصدرا دالا على احد الزمانين المذكورين لقرينة الحال
نحو منذ يوم زيد اذا كان وقت الكلام ايام منه خروج زيد اذ معنى خروجه انما
وجب حذف احد الجزئين منهما وان لم يسد مسده شيء لقيام القرينة مع كثرة الاستعمال
ولعدر الاول مذ اسد يومان على حذف الفعل اي من وقت ابتداء يومين اي
اليومين اللذين آخرهما زمان التكلم او يومان مبتدا على حذف خبر المبتدا وجاز
الابتداء بالنكرة لاختصاص يومين من حيث المعنى باليومين المتقدمين على وقت
التكلم واما استغنى عن التعريف لان من المعلوم ان منذ موضوع لتوقيت الزمان
الذي آخره وقت التكلم في جميع استعمالاته سواء كان ما بعده مفردا او جملة نكرة
كان المفرد او معرفة ولعدر الثاني مذ كان يوم الجمعة او مذ يوم الجمعة كائن اي كون
وقت كون يوم الجمعة وجاز ان يجعل لكون يوم الجمعة وقتا على سبيل المجاز كما يقال
اذا كان يوم الجمعة نادى مناد واما المصدر الدال على احدهما فنقول في المعنى
الاول مذ لومه اذا كان وقت الكلام ايامًا اي مذ ابتدا لومه مسدي وفي المعنى الثاني
مذ خروجه اي مذ كان خروجه او خروجه كائن ويجوز ان يكون مذ اسمًا قائمًا في المعنى
الاول ومنه ان الله خلقني في الثاني من هذا ثم نقول جوزوا اضافة مذ الى الظروف
المذكورة والمصادر نحو منذ يومين ومنذ يوم الجمعة ومذ سفره ومنه قولهم مذ كم
شرب وكم سؤال عن الزمان اي من وقت يومين اي وقت ابتدائهما ومن وقت
يوم الجمعة ومن وقت سفره ومن وقت كم من الايام اي وقت ابتداء كم منها وانما جاز
ذلك الخروج اذ بالتركيب عن كونه واجب الاضافة الى الجمل وبحث مع هذا امر اعني
اصل مذ من الضمة اذا اضافته الى المفرد طارئة كما الغي ضمه حيث عند مع اضافته
الى المفرد ولا فرق من حيث المعنى بين جر هذه الظروف ورفعها اصلا ولا يصح
الجاري في بعض الكتب ان بين الجر والرفع في المعرفة فرقا معنويا نحو ما رايته
منذ يوم الجمعة وذلك الفرق جواز الرؤية في يوم الجمعة مع الجر وعدمها مع الرفع
فان ذلك وهم هذا الذي مر اصل منذ ثم انهم قد يوقعون بعد نكرة غير محدودة
للدلالة على طول الزمان نحو منذ حين ومنذ سنين وذلك خلاف وضعها ان الغرض الزمان
وهذا كما وضع حتى لتعيين النهاية ثم قيل حتى حين وحتى مدة وهذا الذي ذكرنا وان كان

في بعض مواضعه ادنى تعسف فان ذلك مغتفر مع قصد جعله في جميع استعمالاته راجعا
الى اصل واحد على وتيرة واحدة ولنرجع الى شرح ما في الكتاب من احكام مذ ومنذ
وهو مذهب جمهور البصريين قال ومذ ومنذ بمعنى اول المدة فيليهما المفرد المعرفة مذ سبهما
اذا ارتفع الاسم بعدهما فهما اسمان في محل الرفع بالابتداء ولهما معنيان اما اول مدة
الفعل الذي قبلهما مثبتا كان او منفيا نحو ما رايته مذ يوم الجمعة اي اول مدة انتفاء الرؤية
يوم فاذا كان بهذا المعنى يوجب ان يليهما من الزمان مفرد معرفة ويجوز كما ذكرنا ان يكون
هذا الجزء غير مفرد نحو ما رايته منذ اليومان اللذان اذا لم يكن العدد مقصودا وكذا يجوز
ان يكون نكرة نحو ما رايته منذ يوم لقيتني فيه اذ المقصود بيان زمان مخصص واما جميع مدة
الفعل الذي قبلهما مثبتا كان الفعل او منفيا نحو صحبتي مذ يومان اي مدة صحبته يومان
قبلهما الزمان الذي فيه معنى العدد سواء كان مفردا او غيره معرفة او غيرها نحو مذ يوم
ومنذ يومان ومذ اليوم ومذ اليومان ومذ العدم انه يجب ان يليه مجموع زمان الفعل من
اوله الى آخره المتصل بزمان التكلم ولا يشترط كون ذلك المجموع مقصودا فيه العدد وذلك
لانك تقول ما لقيته مذ عمرنا ومذ زماننا مع انك لا تقصد زمانا واحدا او غير واحد
حتى يكون فيه معنى العدد قوله المقصود بالعدد اي المقصود مع العدد والمعنى
مع والا كان الواجب ان يقول المقصود به العدد لانك قصدت بقولك يومان
عددا امس لا انك قصدت بالعدد يومين قال الاخفش لا تقول ما رايته مذ يومان
وقد رايته امس قال ويجوز ان يقال مذ يومان وقد رايته امس قال ويجوز ان يقال
ما رايته مذ يومان وقد رايته مذ يومان اول من امس اذا كان وقت التكلم آخر اليوم
فلا شك فيه لانه يكون قد كمل لانتفاء الرؤية يومان واما اذا كان في اوله اعني
وقت الفجر فانما يجوز ذلك اذا جعلت بعض اليوم وهو يوم انقطاع الرؤية يوما
مجازا وكذا ان كان في وسطه تجعل بعض يوم الانقطاع او بعض يوم الاخبار
يوما ولا تحسب بعض اليوم الآخر وان اعتددت بهما معا جاز لك ان تقول منذ
ثلاثة ايام قال ويجوز ان تقول ما رايته مذ يومان يوم الاثنين وقد رايته يوم الجمعة
ولا تعد يوم الاخبار ولا يوم الانقطاع وقال يجوز ان تقول ما رايته مذ يومان
وانت لم تره منذ عشرة قال لانك تقول قد اخبرت عن بعض ما مضى قوله وعلى
ما قلنا وهو ان منذ لابد فيه من معنى الابتداء في جميع مواقعه لا يجوز ذلك وقال
انهم يقولون مذ اليوم ولا يقولون منذ الشهر ولا مذ السنة ويقولون مذ العام وهو
على غير القياس قال ولا يقال مذ يوم السبعاء كقولهم مذ امس ولا يقولون
مذ الساعة لقصرها فان كان جميع ما قال مستندا الى السماع فبها ونعمت والا فالعجب

جواز الجمع والعصر ليس بالعالي لانه جور مداهل من ساعة قوله وقد يقع المصدر
او الفعل او ان فيقدر زمان مضاف الى هذه الثلثة لان معنى ما رايته مذ سفره او مذ ان
سافر او لم يذكر ومذ سافر مذ زمان سفره ومذ زمان انه سافر ومذ زمان سافر ولم يذكر
المص الجملة الاسمية نحو مذ زيد مسافر اي منذ زمان زيد مسافر على مذهبهم ومذ ومنذ
الاسميان عندهم مبتدان ما بعدهما خبرهما اذ معنى ما رايته مذ يوم الجمعة اول مدة عدم
الروية يوم الجمعة ومعنى ما رايته مذ يومان مدة انتفاء الروية يومان فكانه كان في الاصل
في الموضعين مذ ما رايته حتى يكون الجملة مضافا اليها فحذفت لتقدم ما يدل عليها ومذ
ومنذ بنا قبل وبعد ولذلك قيل منذ بالضم وقيل هي مذ لكونه على وضع الحروف
ثم حمل منذ عليه لكونه بمعناه وقيل حملا على مذ ومنذ الحرفين عندهم وقيل للزومهما
صدر الجملة اذ لا يتقدم الخبر عليهما فصارا كحرف الاستفهام ونحوه والكلام مع مذ الاسمية
عندهم جملتان فما رايته جملة ومنذ يوم الجملة اخرى قالوا ولا يجوز عطف الثانية على
الاولى وان جاز ذلك مع تفسير الثانية كما تقول ما رايته ومذ ذلك يومان وذلك
ان الثانية صارت مرتبطة بالاولى ممتزجة معها لتبيينها فصارتا كالجملة الواحدة
ولا محل للثانية عند جمهورهم لانها كالمفسرة وقال السيرافي هي منصوبة المحل على الحال
اي ما رايته متقدما قالوا واذا انجر ما بعدهما فهما حرفا جر فان كان الفاعل
ماضيا فهما بمعنى من نحو ما رايته مذ يوم الجمعة اي منه ولا يتم لهم ذلك في نحو قولك
ما رايته مذ يومين اذا اردت جميع المدة اذ لا معنى لقولك ما رايته من يومين الا
ان يفسره بمن اول يومين بتقدير المضاف وهو اول وان كان الفعل حالا
نحو ما اراه مذ شهرنا ومنذ اليوم فهما بمعنى في قال الاندلسي وهذا تقريب والا فهو
لمعنى ابتداء الغاية ولا يقتضيه في هذا تمام الكلام في تقرير المذاهب والكل متماثلة
في الاخبار واذا عطفت بعد المجرور بمذ ومنذ او المرفوع جاز لك ان يوافق
بالمعطوف ما بعد مذ جرا او رفعا وان تنصبه بالعطف على نفس مذ على ما اخترنا لانه
ظرف منصوب ويقع ما بعده او الجر لان المعطوف ان وافق ما بعد مذ في كونه
لاول المدة او لمجموع المدة فالعطف عليه اولى وان لم يوافق فالعطف على مذ
فمثال الموافقة في المجموع ما رايته مذ سنة ويوم وفي اول المدة ما رايته مذ يوم الجمعة
ويوم الخميس ومذ يوم الجمعة ويوم السبت اذا لم يكن العدد مقصودا بل المقصود
مجرد الزمان المعين كما ذكرنا قبل ومثال المخالفة ما رايته مذ يوم الجمعة وخمسة ايام
او مذ خمسة ايام ويوم الجمعة لان احد الزمانين لاول المدة والاخر لمجموعها قال
البصريون بناء على مذهبهم وهو ان الزمان مقدر قبل الجملة التي بعد مذ نحو الرفع

والنصب والجر في المعطوف في نحو مذ قام زيد ويوم الجمعة اما الرفع والجر فعلى الزمان
المقدر والنصب على معنى مذ قام زيد ويوم الجمعة لان معناه من زمان قيام
زيد او على تقدير فعل اي ما رايته يوم الجمعة وعلى ما ذكرنا لا يجوز الا العطف على مذ
اذ لا زمان مقدر بعده قبل وربما دخلت كاف الجر على مذ روي عن بعض العرب
انه قيل له مذ كم قعد فلان فقال كمذ اخذت في حديثك قبل والكاف في كم للتشبيه
دخل على ما الاستفهامية فحذفت الفها وسكنت الميم كما قال يا ابا الاسود لم
اسلمتني لهموم طارقات وذكر وهذا اخر الكلام في مذ ومنذ قوله ومنها لدى
ولدن وقد جاء لدن ولدن ولدن ولد ولد ولد لدن مثل عضد ساكن النون
هي المشهورة ومعناها اول غاية زمان او مكان نحو لدن صباح ومن لدن حكيم
وقلما تفارقها من فاذا اضيف الى الجملة تمحضت للزمان لما تقدم ان ظروف المكان
لا يضاف الى الجملة منها الا حيث وذلك كقوله صريع غوان راقهن ورقنه
لدن شب حتى شاب سود الذوائب ويجوز تصدير الجملة بحرف مصدري
لما لم يتمحض لدن في الاصل للزمان قال عمرو بن حسان فان الكثر اعياني قديما
ولم افقر لدن اني غلام وفيها ما في لغات لدن بفتح الدال ولدن بكسرها فكان
لدن خففت بحذف الضمة كما في عضد ثم التقى ساكنان فاما ان يحذف النون كما في
لد واما ان يحرك الدال فتحا او كسرا للساكنين واما ان يحرك النون للساكنين
كسرا لان الكسر اصل الساكنين فلم يحرك الاول كما في لم يكن الذي وحرك الثاني
كما في بلده فهذه خمس لغات مع لدن التي هي اصلها وقد جاء لدن ولد وكان لدن
خففت بنقل ضمة الدال الى اللام وان كان نحو عضد في عضد قليلا كما يجي في التصريف
فالتقى ساكنان فاما ان يحذف النون واما ان يكسر للساكنين وقد جاء لد بحذف
نون لدن التي هي ام الجميع واشهر اللغات ولدى بمعنى لدن الا ان لدن و
لغاتها المذكورة يلزمها معنى الابتداء فكذا يلزمها من اما ظاهرة وهو الاكثر
او مقدرة فهي بمعنى من عند واما لدى فهو بمعنى عند ولا يلزمه معنى الابتداء وعند
اعم تصرفا من لدى لان عنده يستعمل في الحاضر القريب وفيما هو في حوزتك وان
كان بعيدا بخلاف لدى فانه لا يستعمل في البعيد واعراب اللغة الاولى اعني التي
على وزن عضد لغة قيس قال المص الوجه في بناء لدن واخواته ان من لغاتها
وضعه وضع الحروف فحمل البقية عليها لشبهها بها ولولا ذلك لم يكن لبنائها وجه
لانها مثل عند وهو معرب بالاتفاق والذي ارى ان جواز وضع بعض الاسماء
وضع الحروف اعني على اقل من ثلثة احرف بناء من الواضع على علمه بكونها

الاستعمال فى الكلام منه لمشابهتها المبنى على ما ذكرنا فى صدر الكتاب فى شرح قوله
الاعراب ما اختلف آخره به فلا يجوز ان يكون بناؤها مبنيا على وضع بعضها وضع الحرف
فالوجه فى بناء لدن ان يقال انه زاد على سائر الظروف غير المتصرفة فى عدم التصرف
بكونه مع عدم تصرفه لازما لمعنى الابتداء فتوغل فى مشابهة الحرف دونها واما الذى هو
بمعنى عند فلا دليل على بنائه ومعنى عند القرب حسا او معنى نحو عندى انك غنى
وربما فتحت عينه او ضمت ويلزمها النصب الا اذا جرت بمن ومن حذف نون
لدن لم يجوز حذفها مع الاضافة الى مضمر فلا يقول من لده بل من لدنه ولذلك
ويجر لدن ما بعدها بالاضافة لفظا ان كان مفردا او تقديرا ان كان جملة وان
كان ذلك لفظ غدوة جاز نصبها ايضا مع الجر وقد يرفع اما النصب وان كان
شاذا فوجهه كثرة استعمال لدن مع غدوة دون سائر الظروف لكثرة وقوعه
وكون دال لدن قبل النون الساكنة بفتح وبضم وبكسر كما سبق فى لغاتها ثم قد حذف
نونه فصار حركات الدال حركات الاعراب من جهة شبهها وشابه النون التنوين
من جهة جواز حذفها فصار لدن غدوة فى اللفظ كراقود خلا فنصبها تشبيها بالتمييز
فى راقود خلا او بالمفعول الذى هو الاصل فى نحو ضارب زيدا او غدوة بعد لدن
لا يكون الا منونة وان كانت معرفة ايضا اما نصبها بالتمييز وانه لا يكون الا نكرة
واما لانها لو حذفت التنوين لم يدر امنصوبة هى ام مجرورة واما الرفع فعلى حذف
احد جزئى الكلمة الجملة اى لدن كان غدوة كما قلنا فى مذ يوم الجمعة والف لدى لعامل
معاملة الف الى وعلى فسلم مع الظاهر وتقلب ياء مع المضمر غالبا وقد حكى سيبويه
عن الخليل عن قوم من العرب لداك والاك وعلاك قال طاروا علاهن فطر
علاها واشدد بمثنى حقب حقواها وانما قلبت الف هذه الكلم الثلث مع المضمر تشبيها بالف
رمى اذا اتصل المضمر المرفوع نحو رميت وانما شبه الضمير المجرور بالمرفوع دون المنصوب
نحو رماك لان الجار مع الضمير المجرور كالكلمة الواحدة كالرافع مع الضمير المرفوع بخلاف
الناصب مع المنصوب ولم يشبه بالف نحو عصى لان الواو ولعل والياء اقرب الى
الالف من الواو وانما لم تقلب نحو عصاك وقفاك لان لهذه الالفات اصلا فكرهوا قلبها
بشئ آخر بخلاف الف على والى ولدى ودلت الف على الاسمية وان كان لها اصل
فى الواو ونسبها الياء على الحرفية ولا يتصل من المقصور الذى لا اصل لالفه بالضمير الا
هذه الثلثة واما حاه على مذهب المبرد فليس بمسموع وانما هو قياس منه **قوله** وقط
للماضى المنفى وعوض للمستقبل المنفى معنى قط الوقت الماضى عموما ومعنى عوض المستقبل
عموما ويختصان بالنفى وعوض فى الاصل اسم للزمان والدهر فقط وعوض المضاف

معنى

بمعنى ابدا لكن عوض قد يستعمل لمجرد الزمان لا بمعنى ابدا فيعرب قال ولولا نبل
عوض فى خضمانى واوصالى ويقال افعل ذلك من ذى عوض كما يقال من ذى
الف اى فيما يستقبل وقط لا يستعمل بمعنى ابدا لانه مشتق من القط وهو القطع
كما تقول لا افعله البتة الا ان قط مبنى لما سنذكره بخلاف البتة وربما استعمل
قط بدون النفى لفظا او معنى نحو كنت اراه قط اى دائما وقد استعمل بدونه لفظا
لا معنى نحو هل رايت الذى قط وقد يستعمل عوض المبنى للمضى ومع الاثبات قال
ولولا دافعى عن عفاق ومهدى وثوب لعفاق عوض عفار معرب وهو منفى
معنى لكونه فى جواب لولا وبنى عوض على الضم لكونه مقطوعا عن الاضافة كقبل وبعد
بدليل اعرابه مع المضاف اليه نحو عوض العائضين اى دهر الداهرين ومعنى الداهر
والعائض الذى يبقى على وجه الدهر فكان المعنى ما بقى من فى الدهر داهر وبنى
قط قيل لان بعض لغاته على وضع الحروف كما يجئ والاولى ان يقال بنى لتضمنه
لام الاستغراق لزوما لاستغراقه جميع الماضى واما ابدا فليس كذا لسوع نحو ولهم
طال الابد وبنى قط على الضم حملا على اخيه عوض وهذه اشهر لغاته اعنى مفتوح
القاف مضمومة الطاء المشددة وقد تخفف الطاء فى هذه وقد يضم القاف
اتباعا لضمة الطاء المشددة او المخففة كمنذ ومذ وجاء قط ساكنة الطاء مثل قط الذى
هو اسم فعل وجاء فى عوض فتح الضاد وكسرها ايضا واكثر ما يستعمل عوض مع
القسم كقوله رضيعى لبان ثدى ام تحالفا باسحم داج عوض لا نتفرق ومن الظروف
المبنية امس عند الحجازيين وعلة بنائه لتضمنه للام التعريف وذلك لان كل يوم
متقدم على يومك فهو فى الاصل كان نكرة ثم لما اريد امس يوم المتكلم ادخل لام
التعريف للعهد كما هو عادة كل اسم قصد به الى واحد من بين الجماعة المسماة به
كما ذكرنا فى باب غير المنصرف ثم حذفت اللام وقدرت لسادر فهم كل من علم امس
مطلقا من الاضافة الى امس يوم التكلم فصار معرفة نحو لقيته امس الاحد ولم
من صباحا ومساء واخواتهما المعينة مع كونها ايضا معدولة عن اللام لان
التعريف الذى هو معنى اللام ليس بظاهر فيهما من دون قرينة ظهوره فى امس لانك
اذا قلت كلمة صباحا ومساء وقصدت صباح يومك ومساءه لم يتبين تعريفهما
كما تبين فى قولك لقيته امس واما سحر فامره مشكل سواء قلنا ان تركه صرفه لانه
مخالف لاخواته من صباحا ومساء وضحى معينة اذ هى معربة منصوبة فهو شاذ من بين اخواته
سواء كان او غير منصرف وانما لم يعد سحرا مع قصد عدد يوم التكلم كما فى امس تفصلا
للداخل فى باب التعريف والتعيين على المقدر وجوده وذلك لان التعريف فرع الوجود

ووجوده وهي فكذا التعريف بخلاف امس فانه قد حصل له وجود فان كان ملتبسا حال
التكلم فتعريفه يكون اقوى منه وقد روي عن بعض العرب اعراب امس مع الصرف كغد
وليست بمشهورة واما بنو تميم فالذي نقل عنهم سيبويه اعرابه غير منصرف في حال الرفع
وبناؤه على الكسر كالحجازيين في حالتي النصب والجر كالحجازيين قال سيبويه وبعض بني
تميم يفتحون امس بعد مذ قال السيرافي وانما فعلوا ذلك لانهم تركوا صرفه وما بعد مذ
يرفع ويخفض فلما ترك صرفه من رفع منهم نحو مذ امس تركوا ايضا بعد ما من يجر
وكان مسها بنفسه قال لقد رايت عجبا مذ امسا عجائزا مثل السعالي خمسا قال وهذا
قليل لان الخفض بعد مذ قليل قال سيبويه ان سميت بامس رجلا على لغة اهل الحجاز
صرفته كما تصرف عاق اذا سميت به وذلك ان كل مفرد مبني يسمى به شخصا فالوجه
فيه الاعراب مع الصرف كما يجي في باب الاعلام وان سميت به على لغة بني تميم
صرفته ايضا في الاحوال لانه لا بد من صرفه في النصب والجر لانه مبني على الكسر فيهما
عندهم واذا صرفته في الحالتين وجب الصرف في الرفع ايضا اذ ليس في الكلام
اسم منصرف في النصب والجر غير منصرف في الرفع ووجه منع الصرف
في امس اعتبار علميته المقدرة كما قلنا في باب غير المنصرف واختاروا منع صرفه
رفعا وبناءه نصبا وجرا لما اختاروا ابناء حضار وترك صرف نحو جذام وقطام
مع ان الجميع من باب واحد والوجه في هذا مثل الوجه في ذلك وذلك انه جاز
ان يعتبر فيه علة البناء كما هو مذهب الحجازيين وعلة منع الصرف كما علمت
باعتبار الاعراب اذ هو اشرف من البناء واولى بالاسماء واحسن اسمي الاعراب
واشرفه هو الرفع فصار في حال الرفع معربا غير منصرف والحالتان الباقيتان
اعني الجر والنصب مستويان حركة في غير المنصرف فارادوا ان تبقى هذه الكلمة
فيهما على ذلك الاستواء فلو جعلا مستويين في الضم لم يتبين اعرابهما رفعا وكانت
تصير مثل حيث في الاحوال ولو سوى بينهما في الفتح لم يتبين بناؤهما اذ كانت تصير
كسائر غير المنصرف فلم يبق الا الكسر وايضا اولى ما بني عليه الكلمة بعد السكون الكسر
وايضا يكون هذه الكلمة في حالة البناء على الحركة التي بنيت عليها عند اهل الحجاز
وقال الزمخشري وجماعة من النحاة ان امس معرب عند بني تميم مطلقا اعني في
جميع الاحوال ولعله غرهم قول بعض بني تميم لقد رايت عجبا مذ امسا وقد قال
سيبويه ان بعضهم يفتحون امس بعد مذ فعند هذا القول لقوله بعضهم ولقوله بعد
مذ فكيف يطلق ان كلهم يفتحون في موضع الجر بعد اي جار كان وان نكر امس
كقولك كل غد يصير امسا وكل امس يصير اول من امس او اضيف نحو مضى امسنا

اذ دخله اللام نحو ذهب الامس بما فيه اعرب اتفاقا لزوال علة البناء وهي تضمن
اللام وربما بني المقارن للام ولعل ذلك التقدير زيادة اللام قال سيبويه ولا
يصغر امس كما لا يصغر غد وان يثنى او يجمع فالاعراب لان اللام انما قدرت لتسادر الذهن
الى واحد من الجنس لشهرته من بين سائره فاذا ثني او جمع فلم يبق ذلك الواحد المعين فبطل
اللام لعدم شهرة المثنى والمجموع من هذا الجنس شهرة الواحد وليس بناء امس على الفتح لغة
كما قال الزجاجي معتبرا بقوله لقد رايت عجبا مذ امسا ومنها الان قال الزجاج بني لتضمنه معنى
الاشارة اذ معناه هذا الوقت وهذا مذهبه في امس وفيه نظر اذ جميع الاعلام كذا
متضمنة معنى الاشارة اذ معناه هذا الوقت مع اعرابها وقال السيرافي لشبه الحرف بلزومها
في اصل الوضع موضعا واحدا ولعلها في الاستعمال عليه وهو التعريف باللام وسائر
الاسماء يكون في اول الوضع نكرة ثم تعرف ثم تنكر ولا تبقى على حال فلما لم تتصرف فيه
مع اللام شابه الحرف لان الحرف لا تتصرف منها وقال ابو علي بني لتضمنه اللام كامس
واما اللام الظاهرة فليست للتعريف اذ شرط اللام ان يدخل على النكرات فيعرفها والان
لم يسمع مجردا عنها وقال الفراء اصله الفعل من ان يئين دخل عليه اللام بمعنى الذي اي
الوقت الذي حان ودخل قال هذا كما نقل عن النبي صلعم نهى عن قيل وقال فانهما فعلان
استعملا استعمال الاسماء وتركا على البناء الذي كانا عليه والجواب ان قيل وقال محكيان
والمعنى نهى عن قول قيل كذا وقال فلان كذا يعني كثرة المقالات والان ليس بمحكي وكذا
مذهب الفراء في امس انه امر من امسى يمسي وقد يقال في الان لان وهو من باب تخفيف
الهمزة ومنها لما وهو ظرف بمعنى اذ اسم عند ابي علي لشعل استعمال الشرط كما يستعمل كلما
وكلام سيبويه محتمل فانه قال لما لوقوع امر لغيره وانما يكون مثل لو فسرها بلو ولو حرف
فقال ابن خروف ان لما حرف وحمل كلام سيبويه على انه شرط في الماضي كلو الا ان لو لانتفاء
الاول لانتفاء الثاني ولما لثبوت الاول وقال لو كان ظرفا لم يجز لما اسلم دخل الجنة
والجواب انه على التاكيد والنسبة فكانه دخلها في ذلك الوقت ومن قال هو ظرف قال
ومع وضع كلمة الشرط مع جعلها للغرض الذي ذكرنا في اذا وتليه فعل ماض لفظا ومعنى
او لم لفعل وجوابه ايضا كذلك او جملة اسمية مقرونة باذا المفاجاة قال تعالى فلما
كتب عليهم القتال اذا فريق منهم او مع الفاء وربما كان ماضيا مقرونا بالفاء وقد
يكون مضارعا وقرب من الظروف المبنية قولهم لاه ابوك اي لله ابوك لان اصله
جار ومجرور وحكمه حكم الظرف عندهم حذف لام الجر لكثرة الاستعمال وقدر لام التعريف
فبقي لاه ابوك كما قال لاه ابن عمك لا افضلت في حسب عني ولا انت دياني فتخزوني
الطرف ثم قلبت اللام الى موضع العين وسكن الهاء لوقوعه موقع الالف الساكن وحمل

الالف الى اصلها من الياء لسكون العين على ما هو احد مذهبي سيبويه في لدن وهو انهم
لاه علمه اي لسر فتح لخفة الفتحة على الياء دون الكسرة والضمة وقد يحذف الياء
فيقال لا ابوك وانما قلت لان الكسر كم من في لاه لا لقياسه بالجر الذي هو هله
فاريد التنبيه على تضمن الحرف بالبناء على حركة غير ملتبسة بالاعرابية ولو قالوا لاه
ملافلت لالتبس بالاعرابية في نحو ان لعد لا فعلن بالنصب واما مع فهو ظرف بلا خلاف
عادم التصرف لازم النصب وظاهر كلام سيبويه انه مبني قال سالته يعني الخليل عن معلم
لاي شيء نصبها يعني لم لم تبن على السكون هذه اللفظة فمن قال انها مبنية فلمشابهته للحرف
لقلة التصرف او لانه لا يكون الا منصوبا والاولى الحكم باعرابه قال لكون وضعها وضع
الحروف او لمشابهتها للحرف لقلة التصرف فيها اذ لا يكون الا منصوبة والاولى الحكم
باعرابه لدخول التنوين في نحو كنا معا والجر في نحو خرجت من معه اي من عنده وان
كان دخول من عليه شاذا وليس موضوعا وضع الحروف لان الحول انه محذوف
اللام كما يجيء مع انه قد تقدم ان وضع الاسم وضع الحرف مسوق النظر من الواضع
الى مشابهته في الاستعمال للحرف فلا يكون سبب بناء الاسم ولكنه عليها العرب بعد
يقولون مع زيد فاذا الفي ساكنا بعده كسروا عليه نحو كتب مع القوم قال بعضهم وهو
الحق هي في هذه اللغة حرف جر اذ لا موجب للبناء على تقدير الاسمية الا وضع الحرف
وقد ذكرنا ما عليه ولو كان ايضا كذا وكان عليه وضعه لذلك موجبا للبناء لبني
من دون الاسكان الصادان ذكر قبله المصطحبان لم يوط لضاف اليه فنصبت منونا
على الظرفية نحو جئنا معا اي في زمان وكنا معا اي في مكان وقيل انتصابه على الحال
اي مجتمعين والفرق بين فعلنا معا وفعلنا جميعا ان معا يفيد الاجتماع في حال الفعل
وجميعا بمعنى كلنا سواء اجتمعوا اولا والالف في معا عند الخليل بدل من التنوين
اولا لام له في الاصل عنده وهي عند يونس وهو الحق مثل الف فتى بدل من اللام
اسكانا لاعراب الموضوع على حرفين فمع عندهما عكس اخ ورد لامها في غير الاضافة
ويحذف في الاضافة ولقيام المضاف اليه مقام لامها **قوله** والظروف
المضافة الى الجملة واذ يجوز بناؤها على الفتح وكذلك مثل وغير مع ما وان وان
قد مضى شرحه فيما تقدم **قوله** المعرفة والنكرة المعرفة ما وضع لشيء بعينه وهي المضمرات
والاعلام والمبهمات وما عرف باللام والنداء والمضاف الى احدها معنى قوله لشيء بعينه
احتراز عن النكرات ولا يريد به ان الواضع قصد في حال وضعه واحدا معينا
اذ لو اراد ذلك لم يدخل في حده الا الاعلام اذ الضمائر والمبهمات وذو اللام
والمضاف الى احدها يصلح لكل معين قصده المستعمل فالمعنى ما وضع ليستعمل في

واحد بعينه سواء كان ذلك مقصود الواضع كما في الاعلام اولا كما في غيرها ولو قال
ما وضع لاستعماله في شيء بعينه لكان اصرح وانما جعل ذو اللام موضوعا كالرجل والفرس
وان كان مركبا لما مر في حد الاسم ان المركبات ايضا موضوعة بالتأويل الذي
ذكرنا هناك او جعل اللام من حيث عدم استقلاله وكونه كجزء الكلمة كانه موضوع مع ما
دخل عليه وضع الافراد ويدخل في هذا الحد العلم المنكر نحو رب سعاد وزينب لقيتهما
لا سيما وضعا لشيء معين ويدخل المضمر في نحو ربه رجلا ونعم رجلا وبئس عبدا والحق انه منكر
ولا يعترض على هذا الحد بالضمير الراجع الى نكرة مخصصة قبل بحكم من الاحكام نحو جاءني رجل
فضربته لان هذا الضمير لهذا الرجل الجائي دون غيره من الرجال وكذا ذو اللام في
نحو جاءني رجل فضربت الرجل واما الضمير في نحو رب شاة وسخلتها فنكرة كما في ربه رجلا
لانه لم يخص المنكر المعود اليه بحكم اولا والاصرح في رسم المعرفة ان يقال ما اشير به الى
خارج مختص اشارة وضعية فيدخل فيه جميع الضمائر وان عادت الى النكرات والمعرفة
باللام العهدية وان كان المعهود نكرة اذا كان النكرة المعود اليها والمعهود مخصوصة
قبل بحكم لانه اشير بهما الى خارج مخصوص وان كان نكرة واما ان لم يخص المعود اليه
بشيء قبل نحو ارجل قائم ابوه واظبي كان امك ام حمار كما يجيء البحث فيه في باب كان
ونحو ربه رجلا وبئس رجلا ونعم رجلا ويا لها قصة ورب رجل واخيه فالضمائر
كلها نكرة اذ لم يسبق اختصاص المرجوع اليه بحكم ولو قلت رب رجل كريم واخيه لم
يجز وكذا كل رجل شاة سوداء وسخلتها بدرهم لان الضمير يصير معرفة برجوعه الى نكرة
مخصصة بصفة ويدخل فيه الاعلام حال اشتراكها نحو محمد وعلي اذ يشار بكل واحد منهما
الى مخصوص بحيث الوضع ويخرج منه النكرات المعينة للمخاطب نحو قولك جاءني رجل
تعرفه او رجل هو اخوك لان رجلا لم يوضع للاشارة الى مختص بل اختص في هذه
الاستعمالات بصفته وكذا يخرج نحو لقيت رجلا اذا علم المتكلم ذلك الملقي اذ ليس فيه
اشارة لا استعمالا ولا وضعا فقولنا ما اشير به يشترك فيه جميع المعارف ويخص
اسم الاشارة بكون الاشارة فيها حسية بالوضع كما مر في بابه وانما قلنا الى خارج
لان كل اسم فهو موضوع للدلالة على ما سبق علم المخاطب بكون ذلك الاسم دالا عليه
ومن ثم لا يحسن ان يخاطب بلسان من الالسنة الا من سبق معرفته بذلك اللسان
فعلى هذا كل لفظ فهو اشارة الى ما ثبت في ذهن المخاطب ان ذلك اللفظ موضوع له فلو لم
نقل الى خارج لدخل فيه جميع الاسماء معارفها ونكراتها فمن هذا ذكرنا ان قول المصنف
في قولك اشرب الماء واشتر اللحم وقوله تعالى ان ياكله الذئب ان اللام اشارة
الى ما في ذهن المخاطب من ماهية اللحم والماء والذئب ليس بشيء لان هذه الفائدة يفهم

بها نفس الاسم المجرد عن اللام فالحق ان تعريف اللام فی مثله لفظی کما ان العلمية
فی نحو اسامة لفظا کما يجی فی الاعلام فيقول ولان التنوين فی کل اسم متمکن غير علم
يفيد التمکن والتنکير معا ومعنی تنکير الشی شايعة فی امته وکونه بعضا مجهولا من جملة
الا فی غير الموجب نحو ما جاءنی رجل فانه لاستغراق الجنس فکل اسم دخله اللام لا يکون
فيه علامة کونه بعضا من کل اذ تلک العلامة هی التنوين وهو لا يجامع اللام کما مر
فی اول الکتاب فننظر فی ذلک الاسم فان لم يکن معه قرينة لا حالية ولا مقالية دالة
علی انه بعض مجهول من کل کالقرينة فی قولک اشتر اللحم فان الشری قرينة ان المشتری
بعض ولا دالة علی انه بعض معين کما فی قوله تعالی او اجد علی النار هدی فاللام فهی التی
يجی بها للتعريف اللفظی والاسم المحلی بها لاستغراق الجنس سواء کان مع علامة
الوحدة کالضربة او مع علامة التثنية او الجمع کالفرسين والعلماء او تجرد عن جميع
تلک العلامات کالضرب والماء وانما وجب حمله علی الاستغراق لانه اذا ثبت
کون اللفظ دالا علی ماهية خارجية فاما ان يکون لجميع افرادها او لبعضها ولا واسطة
بينهما فی الوجود الخارجی وان کان يمکن تصورها فی الذهن عن البعضية والکلية لکن
کلامنا فی الماهيات الخارجية لان الالفاظ موضوعة بازائها لا فی الذهنية فاذا
لم يکن للبعضية لعدم دليلها وهو التنوين وجب کونه للکل فعلی هذا قوله الماء
طاهر ای کل الماء والنوم حدث ای کل النوم اذ ليس فی الکلام قرينة البعضية
لا معينة فلهذا جاز وان کان قليلا وصف المفرد بالجمع نحو قولهم اهلک الناس
الدينار الصفر والدرهم البيض علی ما حکی الاخفش فالمفرد فی مثل هذا يعم جميع المفرد
والمثنی فلا يستثنی من المفرد الا المفرد فقولک ان الرجل خير من المراة الا الزيدين
ای الا کل واحد منهما وقوله تعالی ان الانسان لفی خسر الا الذين امنوا ای الا
کل واحد منهم ولا يجوز ان يقول الرجل برفع هذا الحجر الا الزيدين معا والا
الا الملکم معا علی تجوز ذلک علی ان يکون الاستثناء منقطعا وکذا لا يستثنی من المثنی
الا المثنی فمعنی ان الرجلين يرفعان هذا الحجر الا اخويک ای الاثنين منهم ولا يجوز
الرجلان يرفعان هذا الحجر الا اخويک معا علی تجوز علی الانقطاع واما الجمع
فيصح استثناء الجمع والمثنی والواحد منه نحو لقيت العلماء الا الزيدين والا زيدا او ذلک
لان الجمع المحلی باللام فی مثل هذا الموضع يستعمل بمعنی منکر مضاف اليه کل مفرد وغيره
فمعنی لقيت العلماء الا زيدا ای کل عالم وکل عالمين وکل علماء وهکذا حال
المفرد والمثنی والمجموع فی غير الموجب قال عليه السلام لا تحرم الاملاجة ای
کل واحد واحد من هذا الجنس وکذا الاملاجة والاملاجتان ای کل اثنين اثنين من

من هذا الجنس فلا يستثنی من الواحد الا الواحد ولا من المثنی الا المثنی اما الجمع
نحو ما لقيت العلماء فهو نحو لا فيها بل هو بمنزلة منکر فی سياق غير الموجب مفرد وغيره
فی استعمالهم ای ما لقيت احدا من العلماء ولا اثنين ولا جماعة فيصح استثناء المفرد والمثنی
والمجموع منه نحو ما لقيت العلماء الا زيدا والا الزيدين فقوله تعالی لا يدرکه الابصار
ای شی من الابصار لا جميع الابصار کما توهمه بعضهم فحال الجمع فی الموجب وغيره خلاف
حال المفرد والمثنی وکل ما ذکرناه ماخوذ من اسرار کلامهم واما النکرة المعرفة نحو ما لقيت
رجلا او رجلين او رجالا فلا يستثنی من واحدها ومثناها ومجموعها الا امثالها فقولک
ما لقيت رجلا الا الزيدين ای الا کل واحد منهم ولا يجوز ان يقول لا يرفع هذا الحجر
رجلا الا الزيدين ويجوز لا ابی فلان ای الا اثنين منهم ولا يجوز الا زيدا ولقول ما لقيت
رجالا الا الزيدين ولا يجوز الا اخويک ولا الا زيدا الا علی الانقطاع لان المعنی
ما لقيت جماعة من الرجال وان کان هناک قرينة دالة علی انه ليس المراد به الاستغراق فان
کان هناک عهد فاللام عهدية علی ما يجی فی بابه وان لم يکن فان کان فيه علامة الوحدة
او التثنية نحو ما اعطيتک الا التمرة او التمرتين فلا فرق بين المعرف والمنکر فکانک
قلت ما اعطيتک الا تمرة او تمرتين وان لم يکن فيه علامتهما نحو اشتريت التمر ولقيت
الرجال فالفرق بين ذی اللام والمجرد ان المجرد لاجل التنوين الذی فيه للتنکير يعدان
ذلک الاسم بعض من جملة فمعنی رايت تمرا ورجالا شيا من التمر وجماعة من الرجال بخلاف
المعرف باللام فان المراد به الماهية مجردة عن البعضية لکن البعضية مستفادة من القرينة
کالشری واللقاء فکانک قلت لقيت هذا الجنس واشتريت هذا الجنس فهو کعام
مخصوص بالقرينة فالمجرد ذو اللام اذن بالنظر الی القرينة معنی وبالنظر الی نفسهما مختلفان
فمن ثم جاز وصف المعرف باللام من هذا النوع بالمنکر قال ولقد امر علی اللئيم يسبنی وکذا
مررت بالرجل مثلک وبالحسن الرجل خير منک کما تقدم فی باب الوصف فعلی هذا کل لام التعريف
لا معنی للتعريف فيها الا التی للمعهود الخارجی قوله وهی المضمرات قد تقدم ذکرها
وتعنی بالمبهمات اسماء الاشارة والموصولات وقد تقدم ذکرهما وانما سميت مبهمات
وان کانت معارف لان اسم الاشارة بلا اشارة حسية الی المشار اليه مبهم عند المخاطب
لان بحضرة المتکلم اشياء يحتمل ان يکون مشارا اليها وکذا الموصولات من دون
الصلات مبهمة عند المخاطب ولم يقولوا للمضمر الغايب مبهم لان ما يعود اليه متقدم
فلا يکون مبهما عند المخاطب عند النطق به وکذا ذو اللام العهدية قوله وما عرف
باللام هذا مذهب سيبويه اعنی ان حرف التعريف هی اللام وحدها والهمزة للوصل
فتحت مع ان اصل همزات الوصل الکسر لکثرة استعمال اللام التعريف والدليل علی ان

اللام هي المعرفة فقط تخطى العامل الضعيف اياه نحو بالرجل وذلك علامة امتزاجهما بالكلمة وصيرورتهما
كجزء منها ولو كانت على حرفين لكان لها نوع استقلال فلم يتخطها العامل الضعيف واما
نحو ان لا يفعل فانما تخطى ان وهو على حرفين لقوته لانه يجزم الشرط والجزاء معا على
المذهب الصحيح واما نحو بهذا وفيما رحمة فان الفاصل بين العامل والمعمول لم يغير
معنى ما قبله ولا معنى ما بعده فالفصل به كلا فصل وللامتزاج التام بين اللام وما
دخلته كان الرجل معار الرجل حتى جاز توالي الهما في قافيتين ولم يكن ايطاء وانما
انما يكون اذا كانت وحدها موقوف ووصفت ساكنة لتستحكم الامتزاج وايضا دليل السكون
الذي هو ضد التعريف على حرف وهو التنوين فالاولى ان يكون دليل التعريف مثله
وقال الخليل ال كهل اداة التعريف نحو هل وقد واسد لالا بفتح الهمزة وقد يسقط العدد
عنه وبانه يوقف عليها في التذكر نحو قولك الي اذا تذكرت ما فيه اللام كاللبات وغيره
ولفصلها عن الكلمة والوقف عليها الا عند الاضطرار كالوقف على قد في نحو قوله
ازف الترحل غير ان ركابنا لما تزل برحالنا وكان قد وذلك قوله يا خليلي اربعا
واستخبرا منزل الدارس من اهل الحلال وانما حذف عنده همزة القطع في الدرج
لكثرة الاستعمال وذكر المبرد في كتاب الشافي ان حرف التعريف الهمزة المفتوحة
وحدها وانما ضم اللام اليها لئلا يشتبه التعريف بالاستفهام وفي لغة حمير ونفر من طي
ابدال الميم من لام التعريف كما روى النمر بن تولب عنه صلى الله عليه وآله وسلم
ليس من امبر امصيام في امسفر ولام العهد اللام التي عهد المخاطب مدلول مصحوبها
قبل ذكره اي لقيه وادركه يقال عهدت فلانا اي ادركته وعهده اما بجري ذكره
متقدما كما في قوله تعالى وارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول او
لعلم المخاطب به قبل الذكر بلا جري ذكره نحو قولك خرج الامير او القاضي اذا لم يكن
في البلد الا قاض واحد مشهور او امير واحد وقد يزاد اللام في العلم كقوله اما ودما
مائرات تخالها على قنة العزى وبالنسر عندما وفي الحال نحو الجماء الغفير وفي التمييز
نحو الاحد عشر الدرهم على قبح كما يأتي في باب العدد وقد يزاد في بلا لزوم كما في الذي و
متصرفاته ويكون اللام عند الكوفيين عوضا من الضمير نحو مررت برجل حسن الوجه
اي وجهه وعند البصريين لا تعوض اللام من الضمير في كل موضع شرط فيه الضمير
كالصلة والصفة التي هي جملة والخبر والوصف المشتق وتجوز في غيره نحو لها في لجة
الفصف والبرد برده وقال الكوفيون قد يكون اللام للتعظيم كما في العدد وفي الاعلام
ولا تعرفها البصريون واللام في وصف اسماء الاشارة ووصف المنادى نحو هذا الرجل
ويا ايها الرجل لتعريف الحاضر بالاشارة اليه وهي في غير هذين الموضعين لتعريف العهد

نحو ضرب الرجل وتعرض للام العهد به العلم كالصعق والنسب على ما ذكر في الاعلام
قوله والنداء نحو يا رجل ومن لم يعده من النحويين في المعارف فلانه فرع المضمرات
لان تعرفه لوقوعه موقع كاف الخطاب كما مر في باب النداء قوله والمضاف الى
احدها معنى احترازا عن الاضافة اللفظية وانما يعرف بالاضافة المعنوية ما ليس
من الاسماء المتوغلة كغير ومثل على ما مر في الاضافة **قوله** العلم ما وضع لشيء بعينه
غير متناول غيره بوضع واحد قوله غير متناول غيره يخرج سائر المعارف لان المبهمات
والمضمرات وذا اللام وضعها الواضع ليطلق على اي معين يراد بخلاف العلم فان واضعه
لم يضعه الا لمسمى معين ولا يطلقه الى ما وله معينا آخر كما كان في سائر المعارف قوله
بوضع واحد متعلق بمتناول اي لا يتناوله غير ذلك المعين بالوضع الواحد بل
ان تناول كما في الاعلام المشتركة فانما يتناوله بوضع آخر اي بتسمية اخرى لا بالتسمية
الاولى كما اذا سمي شخص بزيد ثم سمي به شخص آخر غير الوضع الاول بخلاف سائر
المعارف كما مر وانما ذكر قوله بوضع واحد لئلا يخرج الاعلام المشتركة عن حد العلم
ولا يخرج علم الجنس نحو اسامة عن هذا الحد على ما ذكر المص وذلك انه قال الاعلام
الاجناس وضعت اعلاما للحقائق الذهنية المتعقلة كما اشير باللام في نحو اشتر اللحم
الى الحقيقة الذهنية فكل واحد من هذه الاعلام وضع لحقيقة في الذهن متحدة فهو اذن
غير متناول غيرها وضعا واذا اطلق على فرد من الافراد الخارجية نحو هذا اسامة مقبلا
فليس ذلك بالوضع بل لمطابقة الحقيقة الجنسية الذهنية لكل فرد خارجي مطابقة كل
كلي عقلي لجزئياته الخارجية نحو قولهم الانسان حيوان ناطق فلفظ اسد مثلا موضوع
لكل فرد من افراد الجنس في الخارج على وجه التشريك واسامة موضوعة للحقيقة
الذهنية فاطلاقه على الخارجي ليس بطريق الحقيقة ولم يصرح المص بكونه مجازا ولا بد من
كونه مجازا في الفرد الخارجي على مذهبه اذ ليس موضوعا له على ما اختاره وانما قال ان الحقيقة
الذهنية والفرد الخارجي على لمطابقتها له كالمتواطئ قال الاندلسي فلا تقول في
اسد معين في الخارج اسامة كما تقول الاسد لان المطابق للحقيقة الذهنية في
الخارج ليس الا واحدا من هذا الجنس مطلقا لا واحدا محصورا بالاوصاف المعرفة
وكذا ينبغي عنده ان لا يقع اسامة على الجنس المستغرق خارجا فلا يقال ان اسامة كذا
الا الاسد الفلاني لان الحقيقة الذهنية ليس فيها معنى الاستغراق كما ليس فيها
التعيين والحامل لهم على هذا التكليف في الفرق بين الجنس وعلم الجنس انهم راوا ابا
ثعالة وابا الحصين وام عامر وابن آوى لها حكم الاعلام لفظا من منع صرف اسامة
وترك ادخال اللام على ابن آوى واضافة اب وام وابن وغيرها الى غيرها كما في الكنى

في اعلام الاناسي وتجيء عنها الاحوال ويوصف بالمعارف ومع هذا كله يطلق على
المنكر بخلاف نحو اسد وذئب وضبع فان ذلك ليس جاريا مجرى الاعلام في الاحكام
المذكورة واقول اذا كان لنا تانيث لفظي كغرفة وبشرى وصحراء ونسبة لفظية ككرسي
فلا باس ان يكون لنا تعريف لفظي اما باللام كما ذكرنا قبل واما بالعلمية كما في اسامة
وثعالة ثم نقول هذه الاعلام اللفظية وضعوها لغير الاناسي من الطيور والوحوش واحناش
الارض والمعاني فوضعوا لبعضها اسما وكنية نحو اسامة وابو الحرث في الاسد و
لبعضها اسما بلا كنية كقثم للضبعان ولبعضها كنية بلا اسم كابي براقش ثم لبعضها مما لا اسم
جنس له نحو ابن عرس وحمار قبان وفي اكثر هذه الاعلام لمح معنى يناسب المسمى به
لعظم بطنها وابن داية لوقوعه على دبرة البعير ونحو ذلك وقالوا في المعاني للمنية
شعوب وام قشعم وللمبرة برة وللفجرة فجار وللغدر كيسان وقالوا في الاوقات
غدوة وبكرة قالوا ومنه سبحان علم للتسبيح ولا دليل على علميته لانه اكثر ما يستعمل
مضافا فلا يكون علما واذا قطع فقد جاء باللام نحو قوله سبحانك منونا في الشعر نحو قوله
سبحانه ثم سبحانا نعوذ به وقبلنا سبح الجودي والجمد وقد جاء باللام نحو قوله سبحانك اللهم
ذا السبحان قالوا ودليل علميته قوله سبحان من علقمة الفاخر ويجوز ان يكون حذف المضاف
اليه وهو مراد للعلم به وابقي المضاف على حاله مراعاة لاغلب احواله اعني التجرد عن
التنوين كقوله خالط من سلمى خياشيم وفا واما اولى من اولى لك فهو علم للوعيد
فاولى مبتدا ولك خبره والدليل على انه ليس بافعل تفضيل ولا افعل فعلاء وانه علم
ما حكى ابو زيد من قولهم اولاة الآن وهاء الآن اذا اوعدوا فدخول التاء للتانيث
دال على انه ليس افعل التفضيل ولا افعل فعلاء بل هو مثل ارمل وارملة واولاة
ايضا علم فلذا لم ينصرف وهو من وليه الشر اي قربه وليس اولى فعلى ايضا بدليل
اولاة في نسخة بالرفع والآن حرا واولاة اي الشر العن الآن واما هاء الآن فاسم على
باسم الفعل كذا قال ابو علي فتجرد اولى من التنوين للعلمية والوزن وقوله للعار لاجل
الوزن لان ذلك في علم آخر فهو كما لو سمي بارمل وارملة فكلاهما ممنوعان من الصرف
اذ كل علم موضوع وضعا ثانيا واعلم ان العلمية وان كانت لفظية الا انها لما
منعت الاسم من التنكير صار لفظ اسامة وثعالة كالاسد والثعلب اذا كان اللام
فيهما للتعريف اللفظي فكما ان مثل ذلك من المعرف باللام يحمل على الاستغراق الا
مع القرينة المخصصة فكذا مثل هذا العلم نحو اسامة خير من ثعالة اي كل واحد من
افراد هذا الجنس خير من كل واحد من افراد هذا الجنس من حيث الجنسية المحضة قال
ولا بد ان ترى من اسامة اذا دعسه ... في الدعوى فصح الاستثناء من مثله كما في

في قوله ان الانسان لفي خسر الا الذين امنوا تقول اسامة يفرس الفرس والانسان
الا الداجن منها والقرينة المخصصة نحو لقيت اسامة فحال هذه الاعلام كلها كحال
ذي اللام المفيدة للتعريف اللفظي اذا كان ذو اللام مفردا مجردا عن علامة الوحدة
والنسبة نحو التمر واللحم والسوق وقد عرفت حكمه وقد اجرى النحاة في اصطلاحهم
من غير ان يقع ذلك في كلام العرب الامثلة التي يوزن بها اذا عبر بها عن موزوناتها
مجرى الاعلام اذا لم يدخل عليها ما يختص بالنكرات ككل ورب على ما يجيء فقالوا افعل
الذي مؤنثه فعلاء منصرف فوصفوه بالمعرفة ونصبوا عنها الحال كقولهم لا ينصرف
افعل صفة ومنعوا الصرف منها ما اجتمع مع العلمية فيه سبب آخر كما زائد التانيث
نحو فاعلة او وزن الفعل المعتبر كافعل او الالف والنون المزيدتين كفعلان او
الالف الزائدة المقصورة لا للتانيث واذا نكرت هذه كلها بدخول رب او كل
او من الاستغراقية او غيرها من علامات التنكير انصرف نحو قولك كل فعلان حاله
كذا وان كان على وزن اقصى الجموع او مع الف التانيث لم ينصرف معرفة ونكرة
فان صلحت الالف للتانيث ولغيره نحو قولك كل فعلى يقلب الفه في النسبة تارة
فيعم بجواز طي وسلمى فانه يجوز فيه الاعتباران ان جعلت الفه للتانيث لم تصرفه
وان جعلته لغيره صرفته لتنكره بدخول كل وذلك بجواز طي وسلمى داخلان في فعلى
لان هذه الاوزان يقصد بها استغراق الجنس لان معنى قولك فعلان الذي
مؤنثه فعلى غير منصرف كل واحد من افراد هذا الجنس حتى لا يشذ منه كما ان معنى
قولك تمرة خير من جرادة ورجل خير من امراة ذلك وانما عد الاول من الاعلام
دون الثاني بدليل صرف تمرة وجرادة لانهم راوا العلمية منقولا كالاعلام
من مدلول الى مدلول آخر فان افعل مثلا وضع لغة للزائد في الفعل الى آخره
فهو من الفعل كاكرم من الكرم ثم عبر به عن كل لفظ اوله همزة مزيدة مفتوحة
وبعدها فاء ساكنة بعدها عين مفتوحة بعدها لام ولعلهم جعلوها كالاعلام
كقولك فعللة التي هي مصدر الرباعي حكمها كذا فان فعللة لا معنى لها لغة وعلى
هذا الوجه المجوز لالحاقها بالاعلام انهم راوها اذا عبر بها عن موزوناتها
لا تقع على فرد شائع منها كما يقع النكرات فعدت من النكرات لفظا ومعنى
فان قلت فلم جعلوا هذه الكنايات من قسم الاعلام دون الاوزان التي
يكنى بها عن موزوناتها مع اعتبار معنى الموزونات كما تقول مررت برجل
فاعل اي عاقل او جاهل على حسب القرينة القائمة على المعنى المراد قلت لانها
لما كانت دالة على لفظة معينة لها معنى معين والمراد من لفظ الكناية ذلك

المعنى هو وسط استعارة بذلك اللفظ الذى هو صريح فيه ضارب كمو رباها
دالة على المعنى الجنسى فكان لفظ الكناية منقول من جنس الى جنس اخر او
مرتحل للجنس فلم يصلح ان يجعل علما بخلاف الاول فان المراد منه موزونه
فقط من غير اعتبار المعنى الجنسى ومن ثم قال الخليل لما ساله سيبويه عن قولهم
كل افعل اذا كان صفة لا ينصرف كيف ينصرف افعل وقد قلت لا ينصرف
فقال افعل ههنا ليس بوصف وانما زعمت ان ما كان على هذا المثال وكان
وصفا لا ينصرف وكما ان افعل فى هذا الكلام ليس بوصف ليس بعلم ايضا لانه حول
كل علية ففى افعل ههنا وزن الفعل فقط بلا وصف ولا علمية وان كان
موزون هذه الاوزان معها كما وزن اصبع افعل فالاكثر انه لا يجرى
مجرى الاعلام فينصرف افعل ههنا فعلى هذا كان القياس ان يقول وزن
طلحة فعلة بالتنوين فى الوزن اذ ليس العلمية فيه الا انه حذف منه التنوين لحمله على
موزونه فى التجرد من التنوين ولم يحذف لمنع الصرف والزمخشرى جعل هذا
القسم ايضا علما وهو الحق فيقول وزن اصبع افعل بحذف التنوين وقال
المص انما ذهب اليه اجراء له مجرى اسامة اذا اطلقها على واحد من
الاساد فانك تجريه مجرى الاعلام كما كان فى الجنس علما نحو قولك اسامة
خير من ثعالة فكذا يجرى الوزن ههنا مجرى الجنس اعنى الذى لم يكن ليس
معه الموزون نحو افعل حكمه كذا وهذا القياس الذى ذكره فيه نظر لان مثل
هذا الوزن اذا لم يكن معه الموزون فبمعنى الوزن اذ معنى وزن اصبع
افعل وزن اصبع هذا الوزن فليس فى الحالين كاسامة فى حالتيه اعنى كونه
جنسا وكونه فردا من افراده فانه فى الحالين بمعنى وايضا ليس تعريف اسامة
لكونه علما لماهية معينة كما ادعى وليس اسامة المراد به واحد من الجنس محكى
عنها محمولا عليها فى العلمية كما تمايل لعره لفظى سواء كان جنسا او فردا
مساعا وليس قياسا فيقاس عليه والاولى ان يقال انما ذهب اليه لكونه
منقولا من معنى الى معنى اخر هو الوزن او مرتحلا له كما كان الاول منقولا
من معنى الى معنى اخر هو الموزون او مرتحلا له ومع اجرائه لمثل هذا مجرى
الاعلام نون نحو مفاعلة فى نحو قولك ضارب لضارب مضاربة على وزن
فاعل يفاعل مفاعلة وهو نون المقابلة عنده لا تنوين الصرف والقسم
الذى هو كناية عن موزونه مع اعتبار معناه حكمه عند سيبويه فى الصرف وتركه
حكم الموزون قال ابو الطيب كان فعله لم يملا مواكبها ديار بكر ولم يخلع

ولم يهب فمنعه الصرف لان موزونه حوله ولقول مررت برجل افعل اى
احمق وقال المازنى ليس فى فعله علمية ولا فى افعل معنى الوصف فهو ادال
نظرا الى لفظ الكناية لا الى الموزون المكنى عنه فلا يصرف نحو فعلى ومفاعل لاسمائهما
على سبب منع الصرف ويصرف نحو مررت برجل افعل اى احمق وفعلاء اى حمراء وعند
سيبويه هو الحق اذ معناه معنى الموزون والكناية عن العلم جاز فى اللفظ مجراه بدليل
ترك ادخالهم اللام على فلان وفلانة ومنعهم صرف فلانة كما يجئ واما ان اردت بالاوزان
اوزان الفعل فحكمها حكم موزونها حركة وسكونا وتجردا عن التنوين كان الموزون
معها اولا نحو قولك افعل امر واستفعل حكمه كذا وضارب يضارب على وزن
فاعل وتفاعل اشعارا بكونه مراد انه الفعل الذى لا حظ له لا فى الصرف ولا فى تركه
لكنه مع ذلك علم لوضعه بالمعرفة نحو قولك افعل الذى همزته مكسورة امر للمخاطب محله
الكلام ان الاوزان اما ان يراد بها الموزونات اولا والاول ان كان وزن
فعل فحكمه فى جميع الاشياء حكم موزونه مع كونه علما وان كان وزن الاسم فان كان
كناية ومعناه ليس بعلم وفى جريه مجرى موزونه فى الصرف وعدمه خلاف بين
سيبويه والمازنى وان لم يكن معناه معنى الموزون بل المراد مجرد لفظ الموزون فقط
فالكل اعلام لا ينصرف ان انضم الى العلمية سبب آخر وان نكر فحكمه حكم النكرات
فى الصرف وتركه وان لم يرد بها الموزونات بل اريد الاوزان فهى اعلام وفاقا
لجار الله وقال ابن جنى فى سر الصناعة وكذا فى بعض نسخ المفصل ان معناه ان
الاعداد اذا قصد بها مطلق العدد لا المعدود وكانت اعلاما فلا ينصرف ان انضم الى
العلمية سبب آخر لقولك ستة ضعف ثلثة غير منصرفين ومائة ضعف خمسين قال
المص الظاهر ان جار الله كان اثبته ثم اسقطه لضعفه قال ووجه اثباته ان ستة
مبتدا ولولا انه علم لكنت مبتدا بالنكرة من غير تخصيص وايضا المراد به ستة فلولا انه
علم لكنت مستعملا مفردا نكرة فى الايجاب للعموم قال ونعم ما قال وجه ضعفه انه
يؤدى الى ان يكون اسماء الاجناس كلها اعلاما اذ ما من نكرة الا ويصح استعمالها
كذلك نحو رجل خير من امراة لما فيه من معنى العموم اى كل رجل وذلك جار فى كل
نكرة قامت قرينة على ان الحكم غير مختص ببعض من جنسها حتى جاز ذلك فى
غير المبتدا كقوله تعالى علمت نفس ما احضرت والعلم ان اذا قصد لكلمة ذلك اللفظ
دون معناها كقولك اين كلمة استفهام وضرب فعل ماض فهى علم وذلك لان مثل هذا
موضوع لشئ بعينه غير متناول غيره وهو منقول لانه نقل من مدلول هو المعنى الى مدلول
آخر هو اللفظ وقد يكون بعض الاعلام اتفاقيا اى تصير علما بلا وضع واضع معين

بل لاجل الغلبة وكثرة استعماله فى فرد من افراد جنسه ثم اعلم ان اسم الجنس انما يطلق على
بعض افراده المعين باداة التعريف وهما اللام والاضافة فالعلم الغالب اما مضاف او
ذو اللام فالمضاف نحو ابن عباس غلب بالاضافة على عبد الله من بين اخوته و
كذلك ابن عمر وغير ذلك وذو اللام كالنجم والصعق واللام فى الاصل للتعريف
العهد وقد تقدم ان العهد قد يكون بجرى ذكر المعهود قبل وقد يكون بعلم المخاطب به
قبل الذكر لشهرته واللام التى فى الاعلام الغالبة من القسم الثانى كان معنى النجم
قبل العلمية الذى هو المشهور المعلوم للسامعين من النجوم لكون هذا الاسم اليق به
من بين امثاله وكذا البيت فى بيت الله لان غيره كانه بالنسبة اليه ليس بيتا وكذا المضاف
نحو ابن العباس لان التعريف الحاصل بالاضافة كالتعريف الحاصل بلام العهد المشار
به الى ما علمه المخاطب من دون تقدم ذكره سواء فلا يقال غلام زيد الا لمن
علما به بهذا الاسم بكونه اعظمهم او اخصهم به بالجملة لاشتهاره بغلاميته حتى كان غيره
ليس غلاما له بالنسبة اليه فالحاصل ان المضاف وذو اللام اللذين فى العلمية كانا
كونهما اشهر فيما غلبا فيه منهما فى ساير الافراد التى هما عامان فيها قبل العلمية فاذا صارا
علمين اتفاقا لزم الاضافة فيما كان مضافا فلا يجوز تجريده عنها واما ذو اللام فالاكثر
فيه ايضا لزوم اللام وقد يجوز تجريده عنها كما قيل فى النابغة نابغة وذلك قليل وقال
سيبويه يكون اثنان علما لليوم المعين بلا لام تقول هذا يوم اثنين مباركا فيه ورده
المبرد وقال هو حال من النكرة قال ولا يكون علما الا مع اللام لكونه من الغالبة
وقد ذكرنا الغوالب سماعيها فى باب النداء فليرجع اليه وقد ينكر العلم قليلا
فاما ان يستعمل بعد على التنكير نحو رب زيد لقيته وقولك لكل فرعون موسى لان
رب وكل من خواص النكرات او لعرف وذلك بان يكون لواحد من الجماعة
المسماة به فيدخل عليه اللام كقوله رايت الوليد بن اليزيد مباركا شديدا باعباء
الخلافة كاهلا او الاضافة كقوله علا زيدنا يوم النقا راس زيدكم بابيض ماضى الشفرتين
يمان وبنى اكرم من اللام وقد يضاف العلم مع بقاء تعريفه كما مر فى باب
الاضافة نحو زيد الخيل وانمار الشاة ومضر الحمراء اذا لم يكن اشتراك فى الاعلام
واذا ثنى العلم او جمع فلا بد من زوال التعريف العلمى لان هذا التعريف انما كان
بسبب وضع اللفظ على معين والعلم المثنى والمجموع ليس موضوعا الا فى اسماء
معدودة نحو ابانين وعمايتين كما يجئ فاذا زال التعريف العلمى وقد قلنا ان
تنكر الاعلام قليل قال المص وجب على قول المص غير ذلك التعريف العارض باحضار
اداة التعريف وهى اللام فلا يكون مثنى العلم ومجموعه الا معرفين باللام العهدية

كما قلنا فى نحو قولك خرج القاضى اذا لم يكن فى البلد غيره او كان اشهر بحيث يرجع
مطلق اللفظ اليه وان نعكس لا نوجب جبر التعريف العارض فى المثنى والمجموع بل
نجوز تنكيرهما ووصفهما بالنكرة والاستقراء يقوى مذهب المص مع القياس واجرى
مجرى العلم الحقيقى العلم اللفظى فقيل فى تثنية اسامة وجمعه الاسامتان والاسامات
فان قيل فعليها قررت تنكير العلم من لوازم تثنيته وجمعه وتنكيره قليل مخالف للقياس
فوجب قلتهما ايضا وليس كذلك قيل العلم واقع فى كلامهم كثيرا فلو لم يثنوه ولم
يجمعوه لادى الى تكريره من مثل جاءنى رجل ورجل ورجل ولما علموا انهم اذا
ثنوه وجمعوه ادى الى تنكيره الذى هو قليل مخالف للقياس قصدوا الى تثنيته وجمعه
على وجه راعى فيه ما يندفع ذلك بجبر التعريف الزائل بالزامه اللام لزوم التعريف
العلمى له فكان فيه لو وقع الامرين جميعا الخلاص من التكرير المستبشع وحفظ العلم عن
التنكير بتعريف آخر وان كان التعريفان متغايرين لكنه غاية المجهود وقد جاء
بعض المثنى والمجموع غير مجبور باللام وذلك فى اسماء مشتركة فى الاسماء لازم لصاحبها
كابانين لجبلين متقابلين يقال لاحدهما ابان الريان لكثرة الماء فيه وللاخر ابان
العطشان لقلة الماء فيه وكذلك عمايتان جبلان بنجد متقاربان اسم كل واحد
منهما عماية وكذلك حماسان وانما جاز تجريد هذه الاسماء من اللام لان احد الجبلين
مثلا لما لم يفرد من الاخر جاز ان يكونا كالشئ الواحد المسمى بالمثنى كما يسمى مثلا شخصا
زيدان بخلاف شخصين يسمى كل واحد منهما زيد فان الاغلب فيهما لما كان هو
الانفكاك لم يكونا كشخص يسمى بالمثنى حتى يقال لهما زيدان وعرفات كابانين و
عمايتين فان كل موضع منها كان يسمى عرفة فقيل عرفات للمجموع واما اذرعات للبلد
بالشام فليس من هذا اذ لا يقال لبعض منه اذرعة بل هو كما جد موضوعا لشخص
معين واعلم انه يكنى بفلان وفلانة عن اعلام الاناسى خاصة فيجريان مجرى المكنى
عنه اى يكونان كالعلم فلا يدخلهما اللام ويمتنع صرف فلانة كما تجرى فعل بمعنى احمق
مجرى المكنى عنه فى الامتناع من التصرف على ما مر ولا يجوز تنكير فلان كسائر الاعلام فلا
يقال جاءنى فلان وفلان آخر او هو موضوع للكناية عن العلم واذا كنى عن الكنى
قيل ابو فلان وام فلان واذا كنى بفلان وفلانة عن اعلام البهائم اسماء كانت
او كنى ادخل عليهما لام التعريف فقال الفلان والفلانة وابو الفلان وام
الفلان لقصد الفرق وكان كناية اعلام البهائم اولى باللام من كناية اعلام الاناسى
لان انس الانسان بجنسه اكثر فهو عنده اشهر من اعلام البهائم فكان فيها نوع
تنكير قال ابن السراج وتبعه المص ان لفظ فلان لم يات الا محكيا كقوله تعالى

يا ليتني لم اتخذ فلانا خليلا وهو مستعمل بما روى الاصمعي عن مرار العبسي سكنوا اهلا واهلا
واصبح نزلت منازلهم سود سان وادا فلان باب عن اكرومه رفعوا معاور وعده
لفلان وتقول معن ابن اوس المزني احدب لعين المال حتى يمسكه وبالدين حتى الكا
اداني وحتى سالت القرض عند ذوي الغنى ورد فلان حاجتي وفلان ويكنى بهن
وهنه مفتوحة العين وهنت كنها عن اسم الجنس غير العلم فلهذا انصرف هنه وقد جعل
جمعها اللام واذا سكنت النون صارت التانيث بدله من اللام كما في اخت وبنت
وسكنت العين لبون ان التاء ليست لمجرد التانيث لان التانيث يفتح ما قبلها
قبل وقد يكنى بهن عن العلم كما في قول ابن برمة تخاطب حسن ابن زيد الله اعطاك
فضلا من عطيته على هن وهن فيما مضى وهن يعني عبد الله وحسنا وابراهيم بني
حسن وكانوا وعده شيئا فاخلفوه هذا والظاهر انه كني عن الجنس اي على النسيم والكلم
والنسيم وهو سواء عن ذلك ومنه ياهناه للمنادي غير المصرح باسمه تقول في التذكير
ياهن ويا هناك ويا هنون وفي التانيث يا هنت ويا هنتان ويا هنات وقد يلي
اواخرهن ما يلي اواخر المندوب وان لم يكن مندوبا تقول ياهناه بضم الهاء في
الاكثر وقد يكسر كما ذكرنا في المندوب وهذه الهاء زائدة في السعة وصلا ووقفا
مع انها في الاصل هاء السكت كما قال يا مرحباه بحمار ناجيه وقال يا رب يا رباه
اياك اسد في حال الضرورة هذا قول الكوفيين وبعض البصريين ولما راى اكثر
البصريين ثبوت الهاء وصلا في السعة اعني في هناه مضمومة ظنوا انها لام الكلمة التي هي
واو في هنوات كما ابدلت هاء في هنيهه وقال بعضهم هي بدل من الهمزة المبدلة
من الواو ابدال الهاء في كساء وان لم يستعمل هناء كما ابدلوا في اياك فقالوا هياك
ومجي الكسر في ياهناه يقوي مذهب الكوفيين وايضا اختصاص زيادة الالف
والهاء بالنداء وايضا لحاق الالف والهاء في جميع تصاريفه وصلا ووقفا
على ما حكى الاخفش نحو يا هناه ويا هناناه او يا هنانيه كما ذكرنا في المندوب ويا هنوناه
ويا هنتاه ويا هنتاناه او يا هنتانيه ويا هناتاه ويكنى بهنت عن جامعت ونحوه من
الافعال القبيحة والقياس هنوت لان لامه واو بدليل هنوات واعلم ان العلم اما
منقول او مرتجل والمنقول اغلب وهو اما عن اسم اما عين ككور واسد او معنى
كفضل والاسم اما صفة كحاتم او غيرها كما مر وقد يكون الاسم صوتا كببه واما عن
فعل اما ماض كشمر وكعسب واما مضارع كيعلى ويشكر واما امر كاصمت لبرية بعينه
وقيل هو علم الجنس لكل واحد مكان قفر كاسامة تقول لقيته بوحش اصمت وببلد
اصمت والوحش المكان الخالي وكسر ميم اصمت والمسموع في الامر الضم لان الاعلام

كثيرا ما يغير لفظها عند النقل تبعا لتغير معانيها كما قيل في شمس بن مالك شمس بضم
الشين والمرتجل ما لا معنى له في الاجناس من قولهم ارتجل الخطبة اذا اخترعتها من
غير روية وهو من ارتجل ارتجل الامر كانه فعله قائما على رجله من غير ان يقعد مما
ينافيه والمرتجل نحو حسف وفقعس وقال بعضهم هما منقولان لان الحسف المراد
والفقعس البلادة وما كان مسماه مركبا مستعملا لكنه غير للعلمية بزيادة حرف كعطفان
من عطف الغطفان اي سعة او القصاة لغمر مع تغير الحركة اولا فهو ايضا مرتجل اذ
ليس منقولا من مسمى الى اخر وان كان مسماه اما ان غيرها هو ثابت في الجنس اما
لفك الادغام نحو محبب اسم رجل والقياس محب وليس من تركيب محبب كعود د
ومهدد لان هذا التركيب غير مستعمل واما بفتح المكسور كموطب للارض وموهب
لرجل والقياس كسر العين كموعد وموضع وليسا على فوعل من مطب ومهب
لانهما لم يستعملا في كلامهم واما بكسر المفتوح كمعدي كرب عند من قال اصله معدى
كمرمى ومرمى لامعدي واما بتصحيح ما نقل كمكوزة لرجل ومزيد وليسا بفعولة وفعيل
من مكز ومزم لعدم استعمالها واما مدين فيجوز ان يكون من مدن بمعنى اقام واما على
ما يصح كحيوة الرجل والقياس حية لان عند سيبويه عينها ولامها ياء والحاوي
والجوار ليس من تركيبها بل من حوى اي جمع لجمعه لها في سعطه وعند غيره اصله حيوة
لقولهم الحاوي والحوار قلبت العين الى موضع اللام في حيوة عندهم فالكلم بعده الشعرا
عند النحاة لصير مرتجله لانها لم يستعمل في الاجناس مع هذه التغيرات ولو قيل سعيها
والتغير اما مع النقل او بعده في حال العلمية كما في شمس لحارد الاعلام على ضرب
اما اسم وهو الذي لا يقصد به مدح ولا ذم كزيد وعمرو او لقب وهو ما يقصد به
احدهما كبطه وقفه وعابد الكلب في الذم وكالمصطفى والمرتضى ومظهر الدين
وفخر الدين في المدح ولفظ اللقب في القديم كان في الذم اشهر منه في المدح والتعر
في الذم خاصة واما ذو الاب او الام او الابن او العبد مضافا اليه نحو ابو عمرو
وام كلثوم وابن اوى وبنت وردان والكنية من كنيت اي سترت وعرضت
كالكناية سواء لانه يعرض بها عن الاسم والكنية عن العرب يقصد بها التعظيم
والفرق بينها وبين اللقب معنى ان اللقب يمدح الملقب به او يذم بمعنى ذلك اللفظ
بخلاف الكنية فانه لا يعظم المكنى بمعناها بل لعدم التصريح بالاسم فان بعض النفوس
يانف من ان يخاطب باسمها وقد يكنى الشخص بالاولاد الذين له كابي الحسن لامير المؤمنين
ع وقد يكنى الشخص في الصغر تفؤلا لان يعيش حتى يصير له ولد اسم دال واذا اريد
قصد اللقب والاسم الى تولى بالاسم اولا ثم باللقب لكون اللقب اشهر لان فيه

العلمية مع شیء من معنی التعجب فلو اتی به اولا لاغنی عن الاسم فلم يجتمعا اما ان يتبع
اللقب الاسم عطف بيان له لكونه اشهر او يقطع عنه او رفعا او نصبا علی المدح او
الذم لكونه متضمنا لاحدهما ويجوز الاتباع والقطع المذكوران سواء كانا مفردين
او مضافين او احدهما مفردا دون الاخر وان كانا مفردين او اولهما جاز اضافة
الاسم الی اللقب كما تقدم فی باب الاضافة وظاهر كلام البصريين وجوب الاضافة
عند افرادهما وقد اجاز الفراء والزجاج الاتباع ايضا وهو اولی لما روی الفراء
هذا قيس قفة وحكی عثمان بالاتباع لرجل ضخم العينين وابن قيس الرقيات منون قيس
واجراء الرقيات عليه والاشهر اضافة قيس الی الرقيات اما علی ان الرقيات
لقب لقيس والاضافة كسعيد كرز او علی ان الاضافة لادنی ملابسة لنكاحه لنسوة
اسم كل منهما رقية وقيل من جداته وقيل سبب ملك كذلك قال قيل لابن قيس
احی الرقيات ما احسن العرف فی المصيبات وقال انا عرفی الاحرار من طلب
الاوبان ما احرا لعله قصر ورام الموت بالسيف يهمس لعامة لا صرع القوم ربطه
سهس فی ابوابه كيف يلبس وقد يجعل العلم علی المركب كما سبق فی باب المركب شرحه
ثم يقول اذا اردت التسمية لشيء من الالفاظ فان كان ذلك اللفظ مثنی او
مجموعا علی حده كضاربان وضاربون او جاريا مجراهما كاثنان وعشرون
اعرب فی الاكثر اعرابه قبل التسمية فی الاكثر ويجوز ان يجعل النون فی كليهما معتقب
الاعراب بشرط ان لا يتجاوز حروف الكلمة سبعة لان حروف نحو قرعبلانة غاية
عدد حروف الكلمة فلا يجعل النون فی مسعيان ومسعيون معتقب الاعراب
فاذا اعربت النون الزم المثنی الالف دون الياء لانها اخف منها ولانه ليس
فی المفردات ما آخره ياء ونون زائدتان وقبل الياء فتحة قال الاهوازی الحق بالتسعين
والزم الجمع الياء دون الواو لكونها اخف منها وقد جاء البحرين فی المثنی علی
خلاف القياس يقال هذه البحرين بضم النون ودخلت البحرين قال الازهری
ومنهم من يقول البحران علی القياس لكن النسبة الی البحران الذی هو القياس
اكثر فخرا الی اكثر من بحری وان كان استعمال البحرين مجعولا نونه معتقب الاعراب
اكثر من استعمال البحران لذلك وقد جاء فی الجمع الواو وقليلا مع الياء نحو قنسرين
وقنسرون ونصيبين ونصيبون وسيلحين وسيلحون لان مثل زيتون موجود فی كلامهم
وقال الزجاج نقلا عن المبرد يجوز الواو قبل نون الجمع اذا كان معتقب الاعراب
قياسا قال ولا اعلم احدا سبقنا الی هذا قال ابو علی لا نتابعه وهو بعيد عن القياس
وقال فی قوله ولها بالماطرون اذا اكل النمل الذی جمعا بكسر النون انه اسم

اعجمی وهو فی شرح كتاب سيبويه بالميم والطاء المفتوحة وفی الصحاح الماطرون
بالنون والطاء المكسورة وقد روی فی الشعر المذكور بالنون المفتوحة فان
قلنا انه اعجمی وجب ان لا يكون اللام للتعريف اذن بل من تمام الاسم الاعجمی
والا انكسر فی موضع الجر وان قلنا عربی فليس النون معتقب الاعراب لانفتاحه
وكان القياس الماطرين لعدم جعل الواو مكان الياء اشكال وطولون
وحرون اعمسان واذا سميت بالمجموع بالالف والتاء فمذهب البصريين اعرابه كما كان
قبل التسمية مع التنوين لانه تنوين المقابلة لا تنوين التمكن وعند المبرد يعرب
الاعراب الاول ولا يدخله التنوين فيروی بيت امرئ القيس من اذرعات بالكسر وبعض
النحويين يعربه اعراب الاول ولا يدخله ما لا ينصرف والفتحة فی حالة الجر فيروی من
اذرعات بالفتح ومذهب البصريين اشهر لقوله تعالی من عرفات وقد مضی هذا مشروحا
فی اول الكتاب واذا نقلت الكلمة المبنية وجعلتها علما لغير ذلك اللفظ فالواجب
الاعراب وان جعلتها اسم ذلك اللفظ سواء كانت فی الاصل اسما او فعلا او حرفا
فالاكثر الحكاية لقولك من الاستفهامية حالها كذا وضرب فعل ماض وليت حرف
تمن وقد يجیء معربا نحو كيت بنصب وبرفع قال كيت شعری وارمی ليت ان لو وان
لنا عناء فان اولته بالمذكر كاللفظ فهو منصرف مطلقا وان اولته بالكلمة واللفظة
فان كان ثلاثيا ساكن الاوسط كليت فهو كهند فی الصرف وتركه وان كان علی
اكثر من ثلاثة او الاوسط ثلاثيا متحرك الاوسط فهو غير منصرف قطعا فان كانت
الكلمة ثنائية وجعلتها علما للفظ وقصدت الاعراب ضعفت الثانی اذا كان حرفا
صحيحا نحو من وكم بخلاف ما اذا جعلت الثنائية علما لغير اللفظ فانك لا تضعف الثانی
الصحيح بل تقول جاءنی كم ورايت منا محققا فيجعل من باب ما حذف لامه نسيا
وهو حرف علة كيد وكذا تصغره علی كمی كيدية وانما جعلتها من باب المحذوف
اللام لان المعرب لم يوضع علی اقل من ثلاثة احرف وانما جعلت المحذوف حرف علة
لانه اكثر حذفا من غيره وانما جعلتها من باب يد ای مما حذف لامه نسيا لا من باب
عصی لانه لم يكن لها لام فی الوضع فكان جعلها من باب يد ای مما جعل لامه كالعدم
كانه لم يوضع اولی وتقول فی الاول اكثر من الكم ومن الهل سدد ون
وذلك لانه لم ينقل بالكلية وانما نقل من المعنی الی اللفظ فلا باس بتغير لفظه
بتضعيف ثانيه ليصير علی اقل اوزان الفعل واما المنقول بالكلية ای المجعول علما
لغير اللفظ فلو غير لفظه ايضا بالتضعيف لكان تغيرا ظاهرا فی اللفظ والمعنی
واذا كان ما فی الثانی حرف علة وجب تضعيفه اذا اعربته سواء جعلته علما للفظ

اولغيره نحو لو وفي ولا وهو وهي تقول هذه لوّ وفيّ ولاء ردّ على الف لا الفا
اخر وجعلته همزة لسهار ردا وكساء وانما وجب التضعيف لانك لو اعربت بلا ردها
حرف آخر سقطت حرف العلة للتنوين فبقي المعرب على حرف واحد ولا يجوز وكذا
لو اولتاه بالكلمة وسميا به المراة وجب التضعيف لانا من الكسرة فيجي التنوين اولا
وحكي عن بعض العرب انه يجعل الزيادة المجتلبة بعد حرف العلة الثانية همزة لكل حال
نحو لوء وفيء ولاء والاول اي التضعيف اولى لكون المزيد غير اجنبي ولاجل
الخوف من بقاء المعرب على حرف اذا اردت اعراب اسماء حروف المعجم الكائنة
على حرفين نحو با تا ثا را وان لم يكن المعرب منها علما زدت عليها الفا وقلبتها همزة
للساكنين فتقول هذه باء وراء ودليل تنكيرها وصفها بالنكرات نحو هذه باء حسنة
ودخول اللام عليها كالباء والتاء واما زاي فهو على ثلثة احرف آخرها الياء
كالواو واعربه او لم يعرب وفيه لغة اخرى زي نحو كي فاذا ركبتها واعربتها قلت كتبت زيا
نحو كيا ولا يجوز في اسماء حروف المعجم مع التركيب مع عاملها فلا تقول كتبت با حسنة كما
جازت في نحو من وما وكيت واذا جعلت اعلاما للفظ لانها موضوعة لتستعمل
في الكلام المركب مع البناء فجاز لك حكاية تلك الحال في التركيب بخلاف اسماء حروف
المعجم فانها لم توضع الا لتستعمل مفردات لتعليم الصبيان ومن يجري مجريهم موقوف
عليها فاذا استعملت مركبة مع عاملها فقد خرجت عن حالها الموضوعة لها فلا تحكى
وانما وجب اعراب الكلمة المبنية اذا سمي بها غير اللفظ ولم تجز حكايتها كما جازت
اذا سمي بها اللفظ لانك لم تراع اذن اصل معناها الذي كانت لتستعمله مبنية اصلا
بل اخرجتها عنه بالكلية واما اذا جعلتها اسما للفظ فكانك راعي معناها من وجه
وذلك ان معنى ان ينصب ويرفع اي ان التي معناها التحقيق تنصب وترفع فلك
اذن نظر الى اصل معناها والدليل على ان المد في نحو قولك هذه باء مزيد
ولم يكن في اصل الوضع انك تقول في حال الافراد با تا ثا بلا مد وما وضع
على ثلثة كزيد وعمرو يكون في حال الافراد ايضا كذلك وسيبويه جعل اباجاد
وهوارا وحطيا بياء مشددة عربيات فهي اذن منصرفة وجعل سعفص وكلمون
وقرشات اعجميات فلا تنصرف للعجمة والعلمية وانما جعل الاول عربية لان
اباجاد مثل ابي بكر وجاد من الجود وهو العطش وهوار من هوّز الرجل اي مات
وحطي من حط يحط وقال المبرد يجوز ان يكون كلها اعجميات قال السيرافي لانك
اي اصلها اعجمية لانها كان يقع عليها تعليم الخط بالسريانية وقرشات مدخلها التنوين
كما في عرفات وتعرفها من حيث كونها اعلاما للفظ اذا ركبتها مع العامل

نحو اكتب كلمون اي هذا اللفظ او هذه الكلمة واذا سمي به قال الخليل تقول فم لان
العرب قد كفتنا امر هذا لما افردوه فقالوا فم فابدلوا الميم مكان الواو ولو لا ذلك
لقلنا فوه برد المحذوف كما هو مذهب سيبويه في ذو اذا سمي به فانه يقول هذا ذوى
كعمى ورايت ذوى ومررت بذوى بناء على ان عينه متحركة وقال الخليل
بل يقول هذا ذي فعل بقلب الواو ياء لسكون العين على ما مر من مذهبهما في باب الاضافة
واجاز الزجاج في ذو اذا سمي به ان يقال فوه ردا الى الاصل ولا يجوز تشديد
حرف العلة كما شدد في لو لان رد الاصل اولى من اجتلاب الاجنبي وان سميت بهو وهما
هو كان كما لو سميتها بزيد على الخلاف الذي مر في باب غير المنصرف وان سميتها
بهي فهو كما لو سميتها بهند جاز الصرف وتركه وان سميت بحرف واحد فاما ان يكون
جزء كلمة اولا والثاني اما ان يكون متحركا في الاصل كواو العطف ولام الجر وباء
الاضافة على قول اولا فان كان متحركا كمل ثلثة احرف بتضعيف مجانس حركته
فانه اولى من غيره لمناسبة حركته وانما جعلوه ثلثة لما يلحقه من التصغير والجمع فتقول
في المسمى بباء الجر بيّ ولو زدت حرفا واحدا من جنس حركته لسقط بالتنوين فصار
المعرب على حرف واحد وتقول في المسمى بلام الابتداء لاء وان كان الحرف
ساكنا كلام التعريف على مذهب سيبويه وياء الاضافة على قول بعضهم فحكمه عند
سيبويه والزجاج حكم جزء الكلمة كما يجيء وعند غيرهما تحرك بالكسر ثم تضعف مجانس
الكسرة اي الياء فيقال في ذلك لانه لا بد اذا اردنا زيادة حرفين عليه من
تحريك هذا الساكن المبتدأ به والساكن اذا حرك حرك بالكسر واما الياء فيفتح
لثقل الكسرة عليه ولانه يفتح عند الاضطرار نحو غلاميَ ثم تضعف مجانس الفتحة
فيقال ياء وان كان الحرف الواحد جزء الكلمة فاما ان يكون متحركا او ساكنا
فالمتحرك عند سيبويه يكمل ايضا بتضعيف مجانس حركته كما ذكرنا فيما ليس بعضا والاولى
ان يكمل بشيء من تلك الكلمة فالمبرد يكملها باعادة جميع ما حذف فتقول رجل في
المسمى باحد حروفه وقال غيره لا يتجاوز قدر الضرورة فان كان ذلك المتحرك
فاء كملها بالعين نحو رج في المسمى براء رجل وان كان عينا كملها بالفاء فيقال رج
ايضا في المسمى بجيم رجل ولا يكملان باللام لان الكلمة المحذوفة اللام اكثر من المحذوفة
الفاء او العين وان كان ذلك الحرف المتحرك المسمى به لاما فالمازني يكمله بالعين
لكونه اقرب نحو جل في المسمى بلام رجل فيكون مما حذف فاؤه بعده والاخفش
يكمله بالفاء نحو رل فيكون مما حذف عينه كمذ وهذا اولى لان المحذوف الفاء
لا بد له من بدل كما في عدة وان كان الحرف ساكنا كعين جعفر وسين عدس فالمبرد
يكمله بما يكمل به المتحرك اعني برد الكلمة الى اصلها وسيبويه يكمله بهمزة الوصل مكسورة نحو

اع واس واذا وصلته بما قبله اسقطت الهمزة لكونها للوصل نحو هذا اس وقام
اس وقال قد اتى بعض الاسماء على حرف اذا اتصل بكلام نحو من اب بحذف
الهمزة ورد عليه المبرد بان تخفيف الهمزة غير لازم وكان الكلمة على حرفين بخلاف
حذف همزة الوصل فانه لازم فسقط المعرب الاسم على حرف ورد ايضا بان
اختلاف همزة الوصل للتحرك كالزجاج يزيد الهمزة كما راد سيبويه وقطعها
ربما الزم سيبويه ولان همزة الوصل في الاسماء المعرفة قليل وانما يكون
في الفعل والاسم الجاري مجراه اعني المصدر وفي الحرف فلهذا اذا سميت
بفعل فيه همزة الوصل قطعتها كقولك يوحش اصمت واما ان سميت باسم
فيه همزة الوصل كابن واسم ابقيتها على حالها لعدم نقل الكلمة من قبيل الى
قبيل ومذهب غير هؤلاء المذكورين التكميل ببعض تلك الكلمة كما ذكرنا في
الحرف المتحرك فالعين تكمل بالفاء واما اللام فيكمل اما بالعين عند المازني
واما بالفاء عند الاخفش وان كان ذلك الساكن فاء قبله همزة وصل
فان كان ذلك في الفعل كصاد اضرب جئت بالهمزة مقطوعة كما ذكرنا وان
كان في الاسم كنون الطلاق تكمل بالحرف الذي بعدها فتقول الطلا
سميت بفعل مفكوك الادغام جزما او وقفا نحو اردد وردد واعض
فقلت ارد ورد غير منصرفين لان المفكوك قليل في الاسماء نحو فردد
ومهدد وكثير في الافعال ولان فك الادغام في الفعل انما كان لعارض
زال في الاسم وهو الجزم او الوقف الجاري مجراه ولهذا اسقط الفك
اذا سميت بالسب من قولك سب النبي ولهذا رد اللام او العين جزما
او وقفا كيعد ويرم ويخش واغز وارم واخش واغز وارم واخش ويخف
وبعل ويسع ويحف وقل وبع فيقول جائني يعد ويرم ويخشى واغزو وارم
واخشى ويخاف ويقول ويبيع وقول وخاف كما مر في غير المنصرف ويقول
يعد ويرم واغز وارم كقاض اسم امراة على الخلاف المذكور في غير المنصرف
اما سل اذا سميت به فانك لا ترد الهمزة لانها لم تحذف لموجب الجزم والوقف
ويرد اللام مع العين في يك لان اللام حذفت لسبها بحرف العلة في لم
يعد ويحذف هاء السكت من كل ما هي فيه اذا سمي به نحو ره وقه ويرضه لانها
للوقف ويرد مع اللام المحذوفة للوقف في ره الهمزة التي هي عين اذ لو
لم يردها لاحتاج الى زيادة الفاصلي كما في لا فرد الاصل ولي فيقول جائني
راي والاخفش يرد همزة الوصل ايضا مقطوعة فيقول جائني ارأى غير
منصرف لان الراء تصير ساكنة بانتقال حركتها الى الهمزة المرددة لانها

كانت لها وكذا يرد مع اللام المحذوفة الفا في ق فتقول جائني وقي اذ لولا
الرد لوجب تضعيف الياء كما في في وانما فتحت الواو لخفة الفتحة ولكونها مفتوحة
في الماضي ولو سميت بنحو ضربت ابدلت التاء هاء في الوقف وصار مثل مسلمة لخروج الكلمة
الى قسم الاسماء ولو سميت بنحو ضربا وضربوا على ان الالف والواو حرفان زيدا علامتين
للجمع والتثنية كالتاء في ضربت نحو اكلوني البراغيث وجب الحاق النون عوضا من
تنوين كان يستحقه ضرب لو سمي به فتقول ضربان وضربون ثم بعد ذلك تجري
اعرابهما اعراب المثنى والمجموع وان تجعل النون معقب الاعراب وكذا اذا سميت
بيضربان ويضربون على لغة يتعاقبون عليهم الملائكة اما لو جعلت الالف والواو
في الجميع ضميرا فيكون من باب التسمية بالجمل وقد مر ذلك في المركبات ولو سميت بذوي
وذوي فلا بد من رد النون التي سقطت للاضافة ولو سميت بمصرين على لغة العصرين
السلطان اقاربه جعلت النون معقب الاعراب ولم تصرفه للتعريف والوزن ولو
سميت مذكرا ببنت واخت صرفت لانهما كهند اذا سمي به واما التاء فبدل من اللام
وليس لمحض التانيث ولهذا لم يفتح ما قبلها وقال بعضهم لا ينصرف لان التاء بدل عما
ابدلت من اللام فهي مثل سه علم مذكر واما هنت ساكن النون اذا سمي به فانك ترده
الى هنه فاذا سمي به رد الى هنه لان له مرادا فاجازه على القياس بخلاف بنت واخت
فتخلص من الخلاف الذي كان فيهما وينزع اللام من الاسم الذي كان يلزمه اذا سمي
كالان والاصل والذي والتي فرعهما لان اصل الذي العلم ان يستعمل عن اللام
واذا سميت السور باسماء حروف المعجم التي في اوائلها جاز الحكاية كما تحكي الكلمة المبنية
اذا جعلتها اسم اللفظ مفردة كانت او مركبة نحو قرات قاف ونون ويس والم
وتجوز ان لا تحكيها فتمنعها اذن الصرف ان كانت مفردة او مركبة من اسمين كيس
وحم او من ثلاثة اثنان منها بوزن المفرد كطسم لان طاسين بوزن قابيل وهابيل
مركب من اسمين وان لم يكن كذلك كالم وكهيعص فالحكاية لا غير لعدم امكان الاعراب
اذ لا مركب في كلامهم الا من كلمتين هكذا قال جار الله وفيه نظر وذلك ان اسماء المسمى
اذا سمي به غير ذلك اللفظ فالواجب الاعراب وعلى مذهب جار الله وهو ان هذه
الاسماء المعدودة معربة لكنها لم يعرب لعدم المقتضي للاعراب كيف يحكي ولا يعرب
مع حصول المقتضي للاعراب اذا سميت بها السور وحكي عن يونس انه كان يجيز في
كهيعص فتح جميعها واعراب صاد على ان يكون كاف مركبا مع صاد والباء في حولا لعدم
وان سميت بها غير ذلك السور اماالفانا او غيره فالاعراب واجب ثم يمنع الصرف
ان انضم مع العلمية سبب آخر كالتانيث في الف اذا كان اسم امراة والتركيب في نحو

حم **قوله** واعرفها المضمر المتكلم اى اعرف المعارف وكان المتكلم اعرف لانه
ربما دخل الالتباس فى المخاطب بخلاف المتكلم **قوله** النكرة ما وضع لشىء لا بعينه
حدها على ما ذكرنا من حد المعرفة ما لم يشر به وعلى ما ذكرنا من حد المعرفة واعلم ان النكرة
اذا وقعت فى سياق النفى هى ما لم يشر به الى خارج اشارة وضعية والاحتراز
يفهم من حد المعرفة واعلم ان النكرة اذا وقعت فى سياق النفى والنهى والاستفهام
استغرق الجنس ظاهرا سواء كانت مفردة او مثناة او مجموعة على ما ذكرنا فى حد المعرفة
وتحتمل ان لا يكون للاستغراق نحو ما جاءنى رجل واحد بل رجلان او بل رجال
وما جاءنى رجلان بل اخواك وبل جارك رجال بل اخوتك ومع الاطلاق ايضا
يحتمل ان لا يكون للاستغراق لكن احتمالا مرجوحا فلهذا كان لا رجل ظاهرا فى
الاستغراق محتملا لسواه واما اذا دخل تلك النكرة من فهى للاستغراق نصا
نحو ما جاءنى من رجل ولهذا كان رجل المتضمن لها نصا فى الاستغراق ومن هذه
وان كانت زائدة كما حكم به النحاة لكنها مفيدة لنص الاستغراق لان اصلها من
الابتدائية لما اريد استغراق الجنس ابتدئ به من الجانب المتناهى وهو الواحد وترك
الجانب الاعلى الذى لا يتناهى لكونه غير محدود كانه قيل ما جاءنى هذا الجنس من
واحد ثم الى ما لا يتناهى فمن ثمه تقول اذا قصدت الاستغراق ما جاءنى احد ومن احد
وان وقعت النكرة فى غير النفى والاستفهام فظاهرها عدم الاستغراق وقد يكون
للاستغراق مجازا كثيرا وان كانت مبتداة نحو تمرة خير من جرادة ورجل خير من امرأة
وقليلا فى غيره نحو قوله تعالى علمت نفس ما قدمت والدليل على انها كونها مجازا فى العموم
مجازا فى العموم بخلاف المعرف باللام تعريفا لفظيا كما فى نحو الدينار خير من الدرهم
ان الاستغراق يسبق الى الفهم مع النكرة تلك اللام بلا قرينة الخصوص وعدم
الاستغراق يسبق الى الفهم مع النكرة بلا قرينة والسبق الى الفهم بلا قرينة من اقوى
دلائل الحقيقة **قوله** اسماء العدد ما وضع لكمية احاد الاشياء مقصوده تحديد
الفاظ العدد لا ماهية العدد وكمية الشىء عدده المعين لان الكمية ما يجاب به عن السؤال بكم
وهو العدد المعين كما ان ماهية الشىء حقيقته المعينة التى يسأل عنها بما الموضوعة
للاستفهام عن حقيقة الشىء وكيفية الشىء وضعه المعين الذى يسأل عنه بكيف فكانه قال
اسم العدد ما وضع للعدد المعين احترازا عن الجمع فانه وضع لعدد غير معين ويخرج
منه الكثير والالوف وقوله احاد جمع احد فينبغى ان لا يكون واحد واثنان من
الفاظ العدد لان واحدا لم يوضع لكمية احاد الاشياء لانه يقال كم درهما عندك
فيقول واحد فليس ههنا احاد الاشياء وكذا اذا قلت اثنان فى جواب كم درهما

ولو دخل واحد واثنان لدخل نحو رجل ورجلان ايضا لانهما وضعا لكمية الشىء
وان كانا مع ذلك وضعا لماهية الشىء ايضا ولو قال العدد ما وضع لكمية الشىء
فحيث لم يدخل نحو رجل ورجلان ولم يخرج واحد واثنان لان لفظ الشىء يقع على
كل ذى حاصل عدد من المفرد والمثنى وما فوق ذلك ويجوز ان يقال ما وضع
لكمية فحسب ولا خلاف عند النحاة ان لفظ واحد واثنان من اسماء العدد وعند
الحساب ليس الواحد من العدد لان العدد عندهم هو الزائد على الواحد ومنع
بعضهم ان يكون الاثنان من العدد قالوا لان الفرد الاول وهو الواحد ليس بعدد
فكذا ينبغى ان يكون الزوج الاول والنزاع فيه راجع الى المراد بالعدد فعلى تفسيرهم
العدد بكونه زائدا على الواحد لا يدخل الواحد ويجب دخول الاثنين لانه زائد
عليه وعلى تفسير النحاة وهو الموضوع للكمية تدخل الواحد والاثنان **قوله** اصولها
اثنتا عشرة كلمة واحد الى عشرة ومائة والف يعنى ان الالفاظ التى ترجع اليها
جميع اسماء العدد وان كانت غير متناهية اثنتا عشرة كلمة وما عداها فمتفرع عنها
اما بلفظه كاثنان والفان واما بجمع كعشرين واخواته الجارية مجرى الجمع واما بالعطف
كثلاثة وعشرين وكاحد ومائة والف وكذا احد عشر واخواته لان اصلها العطف
كما تقدم واما باضافة نحو ثلث مائة وثلاث الاف وقد دخل العطف على جميع هذه
الاقسام سوى العطف نحو ثلثمائة وثلثة الاف وقد يدخل العطف ونحو ذلك ثم
شرع فى بيان كيفية استعمالها للمذكر والمؤنث فقال واحد اثنان واحدة اثنتان
وثنتان يعنى ان واحد واثنان للمذكر وواحدة واثنتان وثنتان للمؤنث جرى
واحدة واثنان فى التذكير والتأنيث على القياس ذو التاء للمؤنث والمجرد عنها
للمذكر والواحد اسم فاعل من وحد يحد وحدا ووحدة اى انفرد فالواحد بمعنى المنفرد
اى العدد المنفرد ويستعمل فى المعدود وكسائر الفاظ العدد فيقال رجل واحد
وقوم واحدون والتكسير وحدان واحدان كصاحب وصحبان والهمزة بدل من
الواو ويقال فى الصفة المشبهة منه وحد بفتح الحاء وكسره ووحيد ويبدل الواو فى
هذا التركيب همزة اما فى احدان فهو قياس اذ الواو المضمومة يجوز ابدالها همزة فى
الاول كان كوجوه واجوه ووقت واقتت او فى الوسط كادؤر واما فى احد فهو
شاذ عند الجميع واما فى احدى فهو قياس عند المازنى ابدال المكسورة فى الاول كوشاح
واشاح ووسادة واسادة شاذ عند غيره واذا استعمل فى الاعداد المشهورة اختاروا
لفظ احد واحدى على واحد وواحدة تخفيفا وقد يقع فى النيف واحد وواحدة
ايضا لكن قليلا فيقال واحد عشرون وواحدة عشرون وواحد وعشرون وواحدة

وعشرون وربما قيل واحد عشر ويستعمل احد واحدى في غير الوصف ايضا مضافا وغير مضاف
مطردا نحو احدهم واحدهن ولا يستعمل احدى الا في الوصف او مضافة واما احد
فيستعمل مطردا العموم العقلاء بعد نفي او نهي او استفهام او شرط نحو ما جاءني احد
ويلزمه الافراد والتذكير قال تعالى لستن كاحد من النساء وتعريفه حينئذ نادر وقد
يستغني عن النفي ما قبله بنفي ما بعده ان يتضمن ضميره نحو قولك ان احدا لا يقول كذا
كما مر في باب الاستثناء ولا يقع احد في الايجاب بارادة العموم فلا يقال لقيت احدا
الا زيدا خلافا للمبرد ويستعمل واحد ايضا لعموم العقلاء في غير الموجب لكن
نحو ما لقيت واحدا منهم ولا واحدة منهن وقال ابو علي همزة احد المستعمل في غير
الموجب للاستغراق اصلية لا بدل من الواو واما في الموجب نحو قوله تعالى قل هو الله
احد فهي بدل اتفاقا لانه لما لم يرد في نحو ما جاءني احد معنى الوحدة ارتكب كون الهمزة
اصلا والاولى ان يقول همزته في كل موضع بدل من الواو ومعنى ما جاءني احد
ما جاءني واحد فكيف ما فوقه وقد يستعمل قليلا احد في الموجب بلا وصف ولا اضافة
استعمال واحد كما في قوله تعالى قل هو الله احد وقد يقال في المدح ولمعنى المثل
هو احد الاحدين وهو احدى الاحد واحد عن احدى الاحد جمعوا احدى على
احد لشبهها بسدرة وسدر بمعنى هو احدى الاحد واحد عن احدى الاحد قال الجمع
اسمارو الى احدى الاحد ويستعمل استعمال احد في الاستغراق في غير الموجب
الفاظ دي عريب ودبار ودباري ودوري وطوري وطاري وارم و
ارم وكتيع وكراب ودعوي وسفر وقد يضم سينه وقد لا يصحب النفي دلي
وديح واوار وربا والاي وتامور وتومور ولومري ولمي واما اثنان فهو لفظ موضوع
للواحد من المثنى واثنتان محذوف اللام والتاء للتانيث وثنتان مثل بنت
تاء التانيث فيه بدل من الياء وهو قليل وابدال التاء من الواو وكسر كاخت وبنت
وبراث وتكاة قوله ثلثة الى عشرة بلا تقسير يعني ان ثلثة الى عشرة للمذكر
نحو ثلاثة رجال واربعة رجال وثلث الى عشر للمؤنث نحو ثلث نسوة وتسع نسوة
سبب التذكير والتانيث من ثلثة الى عشرة فانث للمذكر وذكر للمؤنث وعلل ذلك
بوجوه والاقرب عندي ان يقال ان ما فوق الاثنين من العدد موضوع على التانيث
في اصل وضعه واعني باصل وضعه ان يعبر به عن مطلق العدد نحو ستة ضعف ثلثة واربعة
نصف ثمانية قبل ان يستعمل بمعنى المعدود كما في جاءني ثلثة رجال فلا يقال في مطلق
العدد ست ضعف ثلث وانما وضع على التانيث في الاصل لان كل جمع انما يصير
مؤنثا في كلامهم بسبب كونه على فوق الاثنين فاذا صار المذكر في نحو رجال مؤنثا

بسبب عروض هذا العرض فما عرض العرض في نفسه اولى واما كون العدد عرضا فلانه
من باب الكم وهو عرض على ما يذكر في موضعه ثم انه علق على الفاظ العدد التعبير بها
عن المعدود فطرأ عليها اذن معنى الوصف اذا صار معنى ثلثة رجال معدودة لهذا
العدد ولكنه مع طرو معنى الوصف عليها كان استعمالها غير تابعة لموصوفها اعلى فنحو
ثلاثة رجال اعلى استعمالا من نحو رجال ثلثة وان كان الثاني ايضا كثير الاستعمال وذلك
لاجل مراعاة اصل هذه الالفاظ في الجمود ولقصد التخفيف ايضا اذ باضافتها الى
معدودة انها يحصل التخفيف بحذف التنوين فصار على هذه القاعدة اصل جميع
الفاظ العدد ان يضاف الى معدودها فان لم يضف هو من احد عشر الى تسعة وتسعين فللعلم
كما يجيء واضافة ثلثة رجال ومائة درهم كاضافة جرد قطيفة واخلاق ثياب على الخلاف
المذكور بين اهل البصرة من اضيفت الصفة الى ما كان موصوفها وهل المضاف اليه
الان باق على موصوفيته كما هو مذهب الكوفيين او موصوف المضاف محذوف عام
والمضاف اليه مبين له كما هو مذهب البصرية فيه الخلاف المذكور في باب الاضافة
فلا منع ان يقال تجويز الكوفية نحو الثلثة الاثواب بتعريف المضاف لان الاضافة
عندهم في مثلها لفظية فلم ينكر دخول اللام في الاول وان كان يعرف الثاني هو بعد
كما مر في باب الاضافة فلا منع ان يقال تجويز الكوفية نحو الثلثة الاثواب بتعريف المضاف
لان الاضافة عندهم في مثلها لفظية فلم ينكر دخول اللام في الاول وان كان يعرف
الثاني هو لمعرفته كما مر في باب الاضافة وليس ذلك مطردا لانه لم يسمع الجرد القطيفة
لكنه لما ورد السماع به في العدد فالوجه هذا فلما غلب هذا معنى الوصف في الالفاظ
العدد وجرت ما بعدها لالفاظ المعدودات جريا كثيرا نحو رجال ثلثة والناس كابل
مائة واذا لم تجر على الموصوف الى ما كان موصوفا بعدها اما مضافا اليه نحو ثلثة رجال
ومائة رجل واما من نحو ثلثة من الرجال واما منصوبا جارا اجراها مجرى الصفات
المشتقة في الفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء مطردا فان هذا الفرق مطرد في الصفات
المشتقة كضارب وضاربة اما في الجوامد فقليل نحو رجل ورجلة وغلام وغلامة وغيره
العدد من المقادير يوصف به ايضا نحو ثوب ذراع وبر قفيز لكن لا كالاعداد في الكثرة
فنقول نصب الاعداد اذا كانت صفة الجمع المذكر على تانيثها الموضوعة هي عليه
وذلك من الثلثة الى العشرة لكونها صفة الجمع والجمع مؤنث بخلاف لفظ الواحد
والاثنين فانهما لا يقعان صفة للجمع فقيل رجال ثلثة لرجال ضاربة واذا جيء بما كان
موصوفا لها مضافا اليه نحو ثلثة رجال لقيت الاعداد ما لها في التانيث وذلك
لان لفظ المميز هو لفظ الموصوف بعينه اجري للعرض المذكور اما اذا كان المميز مفردا

وذلك ما فوق العشرة فلم يؤنث العدد لانه لم يبق عين الموصوف المؤنث لما تجئ في مائة
عشرون درهما دراهم عشرون وكذا اصل مائة درهم واصل رجل دراهم مائة ورجال
الف ولم يوافق الاعداد موصوفاتها المجموعة في التانيث اذا اجرت عليها كما ذكرنا
لان عشرين واخواته لزم اواخرها الواو والنون ولزم اخر مائة التاء لما تجئ فيه تسعها
الالف كترك الموافقة لما اشعرنا الا وليس العظام عن العادة فلما لم يوافق هذه
الاعداد اذا اجرت عليها لم يوافقها ايضا اذا اضيفت اليها فقيل الف رجل
والف امراة ومائة رجل ومائة امراة وانما بقي الثلثة الى التسعة مع التسعة ايضا
على حالها قبل التسع وان لم يكن لها مميز مجموع لان مميزها المجموع محذوف اكتفى
بالمميز الاخير من جملتها يقول لان عادة الفاظ العدد اذا ترادفت تخير لتمييز العدد
الاخر من جملتها نحو مائة وثلثة وثلثون رجلا كان الاصل مائة رجل وثلثة رجال
وثلثون رجلا وكذا ثلثة عشر رجلا اصله ثلثة رجال وعشرة رجلا ومميز العشرة اذا
لم يكن مع التسع يخالف مميزه مع التسع اذ مميزه بلا تسع مجموع مجرور ومع التسع
مفرد منصوب بخلاف سائر العقود فان مميزها في الحالين واحد نحو ثلثون رجلا
وثلثة وثلثون رجلا وكذا قولك ثلثة ومائة رجل في الاصل ثلثة رجال ومائة رجل
فلما كان مميزها المجموع مقدرا عوملت معاملتها مع المميز الظاهر فلما قصدوا اجرائها
مجرى الصفات المشتقة باثبات التاء فيها مع تانيث موصوفها وحذفه مع تذكيره ولا
موصوف له مذكرا اذ لا يصلح الا صفة للجمع والجمع مؤنث جمع مذكر كان او جمع مؤنث
فلو اثبتوا التاء فيها مع الجمعين لم يحصل ما قصدوه من اجرائها مجرى الصفات
المشتقة ولعل ان التاء التي كانت لتانيث مطلق العدد في الاصل غير مجعولة للتانيث
الموصوف لان الجوامد ذوات التاء اذا لم يكن للوحدة يلزمها التاء في الاغلب كالصمصمة
والعرقة والعصوة والحجارة فمن ثم لم يعلوا الام سعاوة وعباية بمره وان لم
يلزمها التاء اذ يقال عبا وسعار وذلك لان مبنى التاء ليست للوحدة في الجوامد
على اللزوم فحملوهما على شقاوة وهراوة ونحوهما مما يلزمه التاء واما في الصفات في
المقصودة الوحدة فهي غير لازمة فكذلك تقول عرآة واسعاره فلو ثبت التاء
فيها في الجمعين لشابهت ما نحو الصفة والعرقة من الجوامد فاسقطوها مع جمع المؤنث
لان تانيثه خفي فكانه مذكر بالنسبة الى تانيث جمع المذكر وانما قلت ذلك لان تانيث جمع
المؤنث المعتبر هو العارض بسبب الجمعية كتانيث جمع المذكر لا الذي كان قبلها بدليل
انه لو كان الاصلي معتبرا لم يجز في التسع قال نسوة كما لا يجوز فيها قال امراة فكما زال
التانيث العارض التذكير الاصلي في رجال ما دام مال ان تانيث الاصلي ايضا في نسوة

لكن هذا الظاهر مشهور في رجال حتى في نسوة لان الشئ لا يستعمل عن مثله الفعل
عن ضده فصار نسوة كانه مذكر لحاد ما معه ونسوة بلى فصار التاء التي كانت في الاصل
التاء التي كانت في الاصل التانيث مجرد لفظ العدد على قرنا التانيث المعدود
هذا كله في الجمع المكسر واما الجمع السالم فلا يقع مميزا للعدد عند سيبويه ان كان وصفا الا
نادرا فلا يقال ثلثة مسلمين ولا ثلث مسلمات اذ المطلوب من التمييز تعين الجنس والصفات
قاصرة في هذه الفائدة اذ اكثرها للعموم فكذا لا يقول في الجمع المكسر وصفا ملهم طرفا
واما غير الوصف فان كان علما مثل وهو عمر الا ان جمع العلم لا بد فيه من اللام و
العوض الاسم من تمييز العدد بيان الجنس لا التعيين فمميزه منكر في الاغلب وان كان
مجرورا فكذا اول ملمه الريدين وبلى الرحمان وان لم يكن علما فان جاء فيه مكسر لم
ما السالم في الاغلب فلا يقال ثلث كسرات بل تقول ثلث كسر لعله تمييز العدد في هذا
الموضع وقد جاء قوله تعالى سبع سنبلات مع وجود سنابل وان لم يات له مكسر بالسالم
كقوله تعالى ثلث عورات فثبت ان الاغلب في تمييز الثلثة الى العشرة الجمع المكسر
امرا بمعناه ويذكر عليه دون جمع السلامة فاذا تقرر هذا قلنا سطر في تانيث الثلثة
واخواتها الى واحد المعدود ان كان المعدود جمعا لا الى لفظ المعدود فان كان
الواحد مؤنثا حقيقة كثلث نسوة وطوالق او مجازا كثلث عين وعيون حذف التاء
منها كما رايت وان كان الواحد مذكرا اثبت التاء فيها سواء كان في لفظ الجمع علامة التانيث
كاربعة حمامات وثلثة بنات عرس وبنات اوى والواحد حمام وابن عرس وابن اوى
او لم يكن فيه علامة التانيث كثلثة رجال وان جاء بذكر الواحد وتانيثه كسان و
جاز بذكر العدد وتانيثه نحو خمسة السنة وخمس السنة وخمسة سوف وخمس سوف وان كان
المعدود صفة تانيثه عن الموصوف اعتبر حال الموصوف لا حال الصفة قال تعالى
فله عشر امثالها وان كان المثل مذكرا اذ المراد بالامثال الحسنات اي عشر حسنات
امثالها وان لم يكن المعدود جمعا بل هو اسم جمع كجبل او جنس كتمر وسعرف القرى
ملهما في باب الجمع لنظر فان كان مختصا بجمع المذكر كالرهط والنفر والقوم فانها
بمعنى الرجال فالتاء فان كان في العدد واجب قال تعالى تسعة رهط وقالوا ملمه
رحله وهو اسم جمع قائم مقام رجال وان كان مختصا بجمع الاناث فحذف التاء
واجب نحو ثلث من المخاض لانها بمعنى حوامل النوق وان احتملهما كالبط والجبل
والغنم والابل لانها تقع على الذكور والاناث فان نص على احد المحتملين فالحكم
بذلك النص فان كان ذكورا اثبت الاناث وان كان اناثا حذفتها كيف وقع النص
والمعدود نحو عندي من الجمل ثلثة ذكورا وعندي من الجبل ثلثة ذكور بالاضافة او

او عندي ثلثة ذكور من الحمل لان يقع النص بعد المميز والمميز بعد العدد نحو عندي
ثلث من الحمل ذكور فحمد نظرا الى لفظ المميز لا النص فان كان مونثا لا غير كالحلل
والابل والغنم حذفت التاء وان كان مذكرا لا غير وما يحصل له مثال استعمالها
للمونث من هذا الجنس بجميع المونث وللمذكر منه بجمع المذكر وان جاز تذكيره
وتانيثه كالبط والدجاج جاز الحاق التاء نظرا الى تذكيره وحذفها نظرا الى تانيثه
وما لا بد حمله معنى التذكير والتانيث بنظر الى اللفظ فمونث نحو خمسة من العقرب وذكر
نحو خمس من العمارة وتجوز الامران في نحو ثلثة من النحل وثلث من النحل لانه مذكر
مونث قال تعالى نخل منقعر ونخل خاوية وانما قلت ثلثة اشياء ولم ينظر الى لفظ
اشياء وان كان اسم جمع كطرفاء لانه قائم مقام جمع شي فكانه جمع الاسم جمع
فاذا تقرر امر التذكير والتانيث في هذه الالفاظ العشرة اعني من واحد الى عشرة
من جملة الفاظ العدد والاثنى عشر قلنا حكم هذه الالفاظ العشرة ما ذكرنا اعني جرى
الواحد والاثنين على القياس وجرى الثمانية الباقية على غير القياس في الظاهر
ان وقعت تحت العشرة او فوقها فلهذا القول ثلثة عشر رجلا وثلثة وماية الا لفظ
عشرة فانه يرجع الى القياس عند التركيب اي يثبت التاء فيه في المونث ويسقط
في المذكر نحو ثلثة عشر رجلا وثلث عشرة امراة وانما رجع الى القياس لان مميزه
ليس بجمع حتى يونث العدد بالنظر اليه وانما وافق لفظ عشرة من بين سائر العقود مميزه
في التذكير والتانيث في اللفظ لانه كان يلاصق ايضا موافقا لمميزه مذكرا او
تانيثا كعشرة رجال وعشر نسوة على ما تقدم من التقرير وقد سبق بما ذكرنا تعليل قوله
احد عشر اثنا عشر احدى عشرة اثنتا عشرة ثلثة عشرة الى تسعة عشرة ثلث عشرة
الى تسع عشرة اي احد عشر اثنا عشر للمذكر احدى عشرة اثنتا عشرة للمونث ثلثة عشر
الى تسعة عشر للمذكر ثلث عشرة الى تسع عشرة للمونث قوله وتميم بكسر الشين
يعني شين عشرة المركب في المونث لما كرهوا توالي اربع فتحات فيما هو كالكلمة الواحدة
مع امتزاجها بالنيف الذي في اخره فتحة عدلوا من فتح وسطها الى كسرها والحجازيون
فيعدلون من حركة الوسط الى السكون لئلا يكون امالة لعل بعض آخر وهي الفصحى
وقد يفتح الشين على قلة لان التركيب عارض وربما سكن عين عشر المركب بتحرك
الاخر لاجتماع اربع فتحات احدها فتحة آخر النيف نحو احد عشر وثلثة عشر بخلاف
اثني عشر قوله عشرون واخواتها فيهما يعني في المذكر والمونث كان حق
هذه العقود ان يقال عشران رجلا مثنى وثلث عشرات رجلا الى تسع عشرات
فقصد والتخفيف فحذفوا المضاف اليه اعني لفظ عشرات وكان المضاف مع

اليه كالكلمة الواحدة لانهما معا عبارة عن عدد كعشرة ومائة والف وكان المضاف
مع المضاف اليه كالكلمة موته بالتاء فلما حذف المضاف اليه صارت كالكلمة حذف
لامها نحو عدة وشبه وقلة الا انه لم يستعمل ثلثة بمعنى ثلث عشرات كما استعمل نحو عدة وسنة
محذوفة اللام لان المراد من وضع الفاظ الاعداد بيان الكمية المعينة ولو استعملت ثلثة
بمعنى ثلث عشرات لاشتبه بثلثة التي في مرتبة الاحاد فلم يحصل المعنى المقصود بوضع
العدد ومن ثم لا ترى في الفاظ العدد لفظا مشتركا اصلا كما يجي في غيرها من الالفاظ
وسيجي في باب الجمع ان جمع المونث بالتاء المحذوفة لامه سائغ بالواو والنون نحو قلون
وثبون ومئون فقيل عشرون وثلثون تشبيها لها بهذه المحذوفة اللام واهدي تعمير
عشران المثنى الى لفظ عشرون المصوغ صيغة الجمع المجموع ليكون كالتوطئة لجمع غير
القياسي في اخواتها التي بعده اذ جمع المثنى غير قياسي لم يجي الا مضافا لفظا او معنى
الى مثنى آخر كما في قوله تعالى صغت قلوبكما على ما يجي في باب المثنى وانما غير لفظ الواحد
في عشرون بكسر العين فيه بخلاف اخواته فانه لم يغير فيها لعدم امكان معنى الجمع في ثلثون
مثلا فانه جمع ثلثة ايضا اذ هو ثلثة عشرات وكذا اربعون وغيره ولا يمكن دعوى
جمعية العشرة في عشرون بوجه فقصد واشعره الى جعله كما بين ما لف قالوا و
من باب تغليب العقلاء المذكرين على غيرهم كما قال بعضهم لان التغليب يكون عند
الاجتماع كالمسلمون في الرجال والنساء والطويدون في الرجال والجمال واما
نحو عشرون امراة وعشرون جملا الى يمكن دعوى التغليب في عشرون رجلا
وامراة قوله احد وعشرون احدى وعشرون بالعطف بلفظ ما تقدم الى
تسعة وتسعين ماية والف ماتان والفان فيهما على ما تقدم قوله بلفظ ما تقدم
اي ما يكون المعطوف والمعطوف عليه اي العقد والنيف بلفظ ما تقدم في التذكير
والتانيث فالعشرون لهما ولفظا احد واثنان على القياس وثلثة الى تسعة على
خلاف القياس في الظاهر قوله فيهما اي في المذكر والمونث قوله ثم على ما تقدم
يعني يرجع من ابتداء كل ماية الى انتهائها الى اول العدد على الترتيب المذكور و
يعطف الماية على ذلك العدد نحو احد وماية اثنان وماية ثلثة ومائة او يعطف على الماية
نحو ماية واحد ماتان واحد الف واثنان في المعلوم معدودة وفي غير المعلوم
ماية رجل ورجل الف ورجلان مائة وثلثة رجال والاول اكثر استعمالا اعني عطف
الاكثر على الاقل الا ترى ان العشرة المركبة مع النيف معطوفة عليه في التقدير فيه
عشر في تقدير ثلثة وعشرة وكذا ثلثة وعشرون اكثر من عشرون وثلثة واذا وصلت
الى الالف استانف العمل فيكون بين كل الف الى تمام الف آخر كما مر اول العدد

الى الالف بعطف الالف على ذلك العدد المعطوف عليه نحو احد عشر والف وعشرة والف
عشرون والف مائة والف مائتان والف ثلثمائة والف وان شئت جعلت الالف
معطوفا عليه كما ذكرنا في المائة مع ما اضيف عليها وكان القياس ان يكون للعاشر من
الالوف اسم مستانف ثم للعاشر من ذلك العاشر اسم مستانف وهكذا الى نهاية
كما كان للعاشر من العشرات اسم المائة وللعاشر من المائات اسم الالف
الا انهم لما راوا ان الاعداد لا نهاية لها وكان وضع لفظ لكل عاشر من
العقود يؤدي الى وضع ما لا نهاية له من الالفاظ وهو محال اقتصروا
على الالف فقالوا عشرة الاف واحد عشر الفا الى عشرين الفا الى مائة الف
ماسا الف ثلثمائة الف الى الف الف ثم مائة والف الف مائتان والف الف ثلثمائة
والف الف الى الف الف الف والفا الف والف الف وثلاثة الاف والف
الف الى الف الف الف وهكذا الى ما لا نهاية له ولم يقولوا عشر مائة بل
بل قالوا الف ولا احدى عشرة مائة بل مائة والف ولا ثلث عشرة مائة بل ثلثمائة
والف ولا ثلث عشرة مائة بل ثلثمائة والف وثلثة واخواتها اذا اضيفت
الى مائة وجب حذف يائها سواء كان مميز المائة مذكرا او مؤنثا نحو ثلثمائة
رجل وامراة واذا اضيفت الى الالف وجب اثبات يائها سواء كان مميز الالف
الالف مذكرا او مؤنثا نحو ثلثة الاف رجل وامراة لان مميز المائة والالف
لانها اضيف اليه المائة والاولى واصل مائة مئية كسدرة حذف لامها فلزمها
الياء عوضا منها كما في عزة وسنة ولامها ياء لما حكى الاخفش رايت مائا بمعنى
مائة وانما تكتب مائة بالالف بعد الميم حتى لا تلتبس بصورة منه خطا فاذا جمع او
ثني حذف الالف **قوله** وفي ثماني عشرة فتح الياء وجاء اسكانها وشذ حذفها
بفتح النون معها اما الفتح فلان الياء تحتمل الفتحة لخفتها كما في رايت القاضي وجاء
اسكانها كثيرا لثقل المركب بالتركيب كما اسكنت في معدي كرب وقالي قلا وبادي
بدا وجوبا وجاز حذف الياء مع قلته في الاستعمال ايضا وبعد حذف الياء فتح النون
اولى من كسرها لتوافق اخواته لانها مفتوحة الاواخر مركبة مع العشرة وتجوز
كسرها ليدل على الياء المحذوفة وقد تحذف الياء في ثماني في غير التركيب ايضا
وتجعل الاعراب على النون قال لها ثنايا اربع حسان واربع فثغرها ثمان وفي
الحديث صلى ثمان ركعات بفتح النون وقد يفعل ذلك بجوار ورباع وسماها الصحيح
بكسر الياء وبعض العرب يفتحها ما بين الثلثة الى التسعة يقول بضعة رجال وبضع
نسوة وبضعة عشر رجلا وبضع عشرة امراة اذا لم يقصد التعيين قال الجوهري اذا

جاوزت لفظ العشرة ذهب البضع فلا يقول بضع وعشرون والمشهور جواز استعماله
في جميع العقود **قوله** ومميز الثلثة الى العشرة مخفوض مجموع لفظا او معنى الا
في ثلثمائة الى تسعمائة وكان قياسها مات ومئين ومميز احد عشر الى تسعة وتسعين منصوب
مفرد ومميز مائة والف وتثنيتهما وجمعه مخفوض مفرد **قوله** الى العشرة الحد ههنا داخل
في المحدود اعني ان مميز العشرة ايضا مخفوض مجموع اما خفضه بالاضافة فلان الكلمة
نصبها اخف على اخر قبل وقد يترك الاضافة فيقال ثلثة اكلب على البدل وقد جاء
جاء في الشعر نحو ثلثة ابوابا وانما شذ النصب لان المعدود في الاصل كان نحو
كما تقدم وهو المقصود فلو نصبوه لكان المقصود في صورة الفضلات واما النصب
في نحو احد عشر رجلا فيجيء القول فيه واما الاضافة الى الجمع فلان ذلك المضاف اليه
كان في الاصل كما تقدم موصوفا ثم اضيفت اليه العدد للتخفيف واصل موصوف
الثلثة فما فوقها ان يكون جمعا واما افراد مميز ما فوق العشرة فلما يجيء قوله لفظا او
معنى الجمع المعنوي اما اسم الجنس كالتمر والعسل او اسم الجمع كالرهط والقوم والاكثر
انه اذا كان المميز احدهما فصل بمن نحو ثلثة من الحلو وخمس من التمر وذلك لانهما
وان كانا في معنى الجمع لكنهما بلفظ المفرد فكره اضافة العدد اليهما بعد ما مهد من
اضافته الى الجمع وقال الاخفش لا يجوز اضافة العدد اليهما وهو مفحص بقوله
تسعة رهط وقالوا ثلثة نفر وقال ثلثة انفس وثلث ذود لقد جار الزمان على عيالي
ثم نقول ان لم يكن للمعدود الا جمع قلة اضيف العدد اليه وان لم يكن له الا جمع كثرة
اضيف اليه نحو ثلثة اقلام واربعة رجال وان كان له الجمعان معا اضيف العدد
في الغالب الى جمع القلة لمطابقة العدد للمعدود قلة نحو ثلثة اجبال وقد جاء ثلثة
قرو مع وجود اقراء وليس بقياس وقال المبرد يجوز قياس نحو ثلثة كلاب على
ثلثة من كلاب وليس بمشهور قوله الا في ثلثمائة الى تسعمائة استثناء من قوله مجموع
لان المائة المضاف اليها ثلثة الى تسعة مفردة غير مجموعة وكان القياس ثلثة مئات
لان للمائة جمعين احدهما في صورة جمع المذكر السالم وهو مئون وقد تقدم ان
العدد لا يضاف اليه فلم يبق الا مئات يضاف اليها لعدم جمع الكسر كما في
ثلث عورات لكنهم كرهوا ان يلي التمييز المجموع بالالف والتاء بعدما يعود المجيء بعد
ما هو في صورة المجموع بالواو والنون اعني عشرين الى تسعين فاقتصر على المفرد
مع كونه احصره ارتفاع اللبس وقد جاء في ضرورة الشعر ثلثمائة وخمس مئين قال
ثلثمائين للملوك وفي بها ردائي وجلت عن وجوه الاهاتم وبعضهم يقول في
مئون مئون بضم الميم وبعضهم يكسر ميم مائة في الواحد ايضا سامن الضم ولا

ولا يبين الضم وذلك هو الاخفاء، قال الاخفش لو جمعت تميم مائة فقلت مات كما
في مئون جاز ولعصيهم بحمل نون مئين معتقب الاعراب كسنين كما يجي في باب الجمع، وقال
الاخفش هو فعلين في الاصل كغسلين فحذف اللام فهو عنده مفرد ليس بجمع اذ
لو كان مفردا لقيل المائة واحدة مئين، ولعله عنده اسم الجمع، وقال بعضهم هو
فعيل كعصي فابدل الياء الاخيرة نونا، وقوله وحاتم الطائي وهاب المائي عند
الاخفش اصله المائين حذف النون ضرورة، وحكى عن يونس انه مطرد الباب
مثل تمرة وتمر وليس بمستقيم اذ لو القياس اذن مائي كمعي كما تقول في لحية لحى وفي طية
طي، وقد قيل اصله مائي ككلكل كسر الفاء كما قيل شعير ورغيف لكون العين حرف
حلقية كما يجي في التصريف ثم خفف لاجل القافية، ومائي ككلكل غير مسموع ففي هذا
القول نظر، قوله اما نصبه فلتعذر الاضافة اليه اما من احد عشر الى تسعة عشر فلكراهيتهم
ان يجعل ثلثة اسماء كاسم واحد فان قلت فقد قالوا ثلثة عشر زيد وخمسة عشر زيد
وخمسة عشرك فجاز الاضافة الا في اثني عشر لما مر في باب المركب، قيل ليس هذا
مثل ذاك لان المضاف اليه اذا كان مميزا فهو المقصود بالاول في المعنى
وانما جي به لبيانه فكان الجميع كالشي الواحد، والمضاف اليه في نحو خمسة عشر
زيد مغاير للاول فلم يكن لجعل ثلثة اشياء واحدا من حيث المعنى، واما عشرون
واخواته فلانه لم يجز حذف النون للاضافة اذ ليست بنون الجمع حقيقة بل مشبهة
بها فان قيل فقد يقال ارضو زيد وكرو عمرو وهذه النون مثلها قلت بل نون
عشرون واخواته ابعد شبها من نون الجمع لان ارضون جمع الارض حقيقة
وان لم يكن قياسا بخلاف عشرين واخواتها فانها ليست جمع عشر وثلث واربع لما
ذكرنا في اول الكتاب، ولم يمكن الاضافة مع اثبات النون ايضا لمشابهتها
لنون الجمع، وربما جاء نحو عشرو درهم واربعو ثوب وهو قليل، واما افراده فلان
جمعه الاصلية التي كانت له حين كان موصوفا انما حوفظ عليها حال الاضافة
اليه لان المضاف اليه غير فضلة بل من تمام الاول كالموصوف، وابقى الجمعية فيه
مضافا كما كانت له موصوفا فلما تعذر الاضافة ونصب على التمييز وهو في صورة
المفعول الذي هو فضلة لم يبق كالموصوف الذي هو في عمدة حتى يجب مراعاة
حاله والجمعية كانت تفهم من العدد المتقدم والمفرد احصر فاقتصر عليه وهو في
ضرورة المعدود في صورة الفضلات راعى اصله حين كان موصوفا فلا يوصف
في الاغلب الا هو دون العدد لانه هو المقصود من حيث المعنى والعدد وان كان
مقدما عليه كالوصف له تقول عندي عشرون رجلا شجاعا كما يوصف هو اذا

كان مضافا اليه قال تعالى اني ارى سبع بقرات سمان ويجوز وصف العدد ايضا
لكن على قلة، قوله ومئة وجمعه اي مميز المائة والالف وجمع الالف اذ المائة
لا تجمع في العدد كما مر، قوله مخفوض مفرد اما خفضه فعلى الاصل كما ذكرنا في نحو ثلثة
رجال واما افراده فلما جرأهم عليه افراد المميز المنصوب الذي قبله مع انه اخف
من الجمع ولفظ العدد كاف في الدلالة على الجمعية مع ان الكثرة والجمعية في هذه
المرتبة اكثر واشهر من جمعية مرتبة الاحاد لان مرتبة الاحاد جمع قلة وحكم جمع القلة
عندهم حكم الافراد في كثير من الاشياء نحو تصغيرهم له على لفظه وجمعهم له مرة اخرى
جمع التكسير فاستغنوا عن جمع المعدود لشهرة الجمعية وقد يجمع مميز المائة نحو مائة
رجال وقد يفرد منصوبا قال اذا عاش الفتى مائتين عاما فقد ذهب اللذاذة
والفتاء، قال المص ونعم ما قال فيمن قرأ قوله تعالى ثلثمائة سنين بالتنوين وهي
عن غير حمزة والكسائي انه على البدل لا على التمييز والا لزم الشذوذ من وجهين
جمع مميز مائة ونصبه فكانه قال ولبثوا سنين، قال وكذا قوله اثنتي عشرة اسباطا
والا لزم الشذوذ وجمع المميز، قال الزجاج لو انتصب سنين على التمييز لوجب ان
يكونوا لبثوا تسعمائة سنة ووجهه انه فهم ان مميز المائة واحد من مائة كقولك
مائة رجل فرجل واحد من المائة فكان سنين تمييزا لكان واحدا من ثلثمائة واقل
سنين ثلثة فكان كانه قال ثلثمائة ثلث سنين فيكون تسعمائة، قال المص وهذا الذي
نظر في قوله تعالى اثنتي عشرة اسباطا فلو كان تمييزا لكانوا ستة وثلثين على
رايه قال وهذا الذي ذكره الزجاج يرد على قراءة حمزة والكسائي لانهما قرءا
ثلثمائة سنين بالاضافة فسنين عندهما تمييز لا غير وان لم يكن منصوبا ولا شك ان
قراءة الجماعة اقيس عند النحاة من قراءتهما، وما ذكره الزجاج غير لازم وذلك لان
الذي ذكره مخصوص بان يكون المميز مفردا اما اذا كان جمعا فالقصد فيه كالقصد
في وقوع التمييز جمعا في ثلثة اثواب مع ان الاصل في الجميع الجمع وانما عدل
الى المفرد لعلة كما تقدم فاذا استعمل المميز جمعا استعمل على الاصل وما قال
الزجاج انما كان يلزم ان لو كان ثلثا كما استعمل المفرد فاما اذا استعمل الجمع على
اصله فيما وضع العدد له فلا، هذا كلام المص واذا وصف المميز المفرد جاز
لك في الوصف اعتبار اللفظ والمعنى نحو ثمنون رجلا ظريفا وظراف
ومائة رجل طويل وطوال قال فيها اثنتان واربعون حلوبة سودا كخافية
الغراب الاسحم، واعلم ان سيبويه وجماعة من النحاة يستقبحون كون مميز العدد
في اي درجة كان صفة نحو قولك سبع طوال واحد عشر طويلا ومائة ابيض لان

المقصود من التمييز التنصيص على المعدود ومن في مثل هذه الصفات بلى ان كانت الصفة مختصة ببعض الاجناس لم يستقبح نحو ثلثة علماء ومائة فاضل كما قلنا في هذا الابيض وهذا العالم

واذا اضيفت العدد المركب نحو احد عشرك وخمسة عشر زيد فعند سيبويه الاسمان الباقيان على بنائهما للمعنى الموجب اي التركيب والاضافة عنده لا تحل بالبناء كما لا تحل به الالف واللام اتفاقا في نحو الاحد عشر وان كانت الاضافة واللام من خواص الاسماء واما الاخفش والفراء فانهما فرقا بين اللام والاضافة وذلك لان اللام كثيرا ما يكون مع المبني نحو الان والذي واخواته والامس عند بعضهم واما المضاف فلا يكون الا معربا الا لدن واخواته الا ترى الى اعراب اي للزوم اضافته مع ثبوت علة البناء فيه والى اعراب قبل وبعد واخواتهما مع الاضافة والبناء مع القطع منها واما بناء نحو غلامي على مذهب النحاة وما رجيت واذا ونحو قوله على حين عاتب فقد مضى الكلام عليها في مواضعها فالاخفش يعرب الاسمين مع الاضافة نحو جاءني خمسة عشر زيد اجراء له مجرى بعلبك والفراء يجعل الجزء الاول من اعراب المضاف والمضاف اليه نحو ابن عرس تشبيها لفظيا لهذا المركب بالمضاف والمضاف اليه

قوله واذا كان المعدود مؤنثا واللفظ مذكرا او بالعكس فوجهان يعني مثل قولك شخص اذا اطلقته على امراة وقولك نفس اذا اطلقتها على رجل ففي الاول المعدود وهو المراة مؤنث ولفظ النفس مؤنث فلك ان تعتبر اللفظ وهو الاقيس والاكثر في كلامهم كما ذكرنا في الموصولات فيقول ثلثة اشخص واب تعني النساء وثلث انفس وانت تعني الذكور ويجوز ان يعتبر المعنى فيقول ثلثة انفس للرجال وثلث اشخص للنساء قال وكان مجني دون من اتقي ثلث شخوص كاعبان ومعصر

قوله ولا يميز واحد ولا اثنان استغناء بلفظ المميز عنهما نحو رجل ورجلان لان فائدة النص المقصود بالعدد لم يميز واحد واثنان لان الفاظ العدد قصد بها الدلالة على خصوصية العدد لما لم يكن في الجمع بعد ذلك فلو قالوا رجال لم يعلم عددهم ولو قالوا ثلثة واحصروا لم يعلم ما هي فلما كان نحو رجل ورجلان اعداد المعنيين معا مستغنى عن ذكر لفظ العدد معه فلم يقولوا واحد رجل ولا اثنا رجل ولا اثنان رجال لان لفظة رجلين يفيد الاثنينية وقوله كان حصته من الدلدل ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل ضرورة قوله استغناء بلفظ المميز عنهما يعني لم يقولوا واحد رجل ولا اثنا رجل لان المميز الاول يفيد الوحدة والثاني يفيد الاثنينية وهذا الاستدلال لا يستمر في نحو واحد رجال واثنان رجال وثنتا حنظل واذا قصد تعريف العدد فان كان مفردا اي غير مضاف ولا مركبة ادخل اللام عليه واحدا كان او اكثر نحو العشرون رجلا

والاربعون رجلا وان كان مضافا فعلى المضاف اليه وان كان مضافا الى المضاف فعلى المضاف اليه الاخير فالاول نحو ثلثة الدراهم ومائة الدرهم وثلث المائة والف الدرهم والثاني نحو ثلثمائة الالف وثلثمائة الف الدرهم وثلثمائة الف الف الدرهم وقد يدخل حرف التعريف على المضاف والمضاف اليه معا نحو الثلثة الاثواب وقال الكوفيون هو قياس وقد مر الكلام عليه في باب الاضافة وان كان مركبا دخل على الاول نحو الاحد عشر درهما ولا يجوز دخولها على التمييز لوجوب تنكيره ولا على الجزء الثاني من المركب لانه يكون كدخول الحرف في وسط كلمة وقد يدخل على الجزئين لضعف نحو الاحد العشر درهما وهو عند الكوفيين والاخفش قياس وقد يدخل على الجزئين والمميز ايضا نحو الاحد العشر الدرهم وهو قياس عند بعض الكوفيين واعلم ان العدد المميز بمذكر ومؤنث معا اما ان يكون مفصولا بينه وبينهما بلفظ من او بين اولا فان كان فالعلة للتذكير نحو اشتريت عشرة من عبد وامة ورايت خمسة عشر من النوق والجمال الا ان يكون المميزان يوما وليلة فالعلة للتانيث اذن قال فطافت ثلثا بين يوم وليلة فكان النكر ان يضعف ونحار اذ التاريخ مبني على الليالي كما يجيء فلهذا اذا ابهمت ولم اذكر الايام والليالي جرى اللفظ على التانيث نحو قولك اقام ثلاثا خمسا قال تعالى يتربصن بانفسهن اربعة اشهر وعشرا وانما غلب التانيث لذلك وللفصل اذ كان مع الفصل لم يذكر المميز قال سيبويه يجوز في القياس خمسة عشر من بين يوم وليلة لكنه ليس بحد كلام العرب وان لم يفصل بينهما فان كان العدد مضافا الى المعدود فالغلبة للاسبق نحو خمسة اعبد وام وخمس ام واعبد لان الاضافة اليه يفيد فضل اختصاص وكذا في عدد عطف عليه هذا العدد المضاف نحو ثلثة ومائة رجل وامراة وثلث والف ناقة وجمل وان كان المعدود منصوبا على التمييز فان كان المذكر من المميزين عاقلا سواء كان المؤنث عاقلا او لا فالاعتبار بالمذكر نحو خمسة عشر امراة ورجلا وخمسة وعشرون ناقة ورجلا لاحترام التذكير المقارن للعقل وان لم يكن المذكر منهما عاقلا فالاعتبار باسبقهما نحو ثلثة جملا وناقة واربعة عشر بلبلا وصعوة واربعة وعشرون يوما وليلة هذا واذا كان المميزان يوما وليلة نحو سرت اربعة عشر يوما وليلة فالمراد اربعة عشرة ليلة اربعة عشر يوما لان مع الليالي ايامها بعد بها ولا كذا نحو اشتريت عشرة من عبد وامة او خمسة عشر جملا وناقة بل المعنى ان مجموع عدد العبيد والاماء عشرة فبعض العشرة عبيد وبعضها اماء ويجوز ان يكونوا خمسة عبيد وخمس اماء ويجوز ان يكونوا اقل او اكثر والنكرة المضاف اليها من في مثل هذا اي في موضع التقسيم يقصد بها الجنس ولفظه من مستعارة من الظرف المكاني فقولك العوم

من رجل وامراة اي ليسوا بخارجين من هذين القسمين كما ان لا يكون بين السين لا يكون
خارجا من المكان المتوسط بينهما واعلم ان الليل في تاريخ العرب مقدم على اليوم
لان السنين عندهم مبنية على الشهور القمرية وذلك لكون اكثرهم اهل البراري الذين
يعسر عليهم معرفة دخول الشهر الا بالاستهلال فاذا ارصدوا الهلال عرفوا دخول
الشهر فاول الشهر عندهم الليل فيقال في اول ليلة من الشهر كتب الاول ليلة منه
او لغرة او لمهلة او لمستهلة وفي اليوم الاول لليلة خلت واللام هي المعدة للاختصاص
الذي هو اصلها والاختصاص ههنا على ثلثة اضرب اما انه يختص الفعل بالزمان
لوقوعه فيه نحو كتب لغرة كذا او يختص به لوقوعه بعده نحو لليلة خلت ويختص
لوقوعه قبله نحو لليلة بقيت وذلك بحسب القرينة ومع الاطلاق يكون الاختصاص
بوقوعه فيه ومع قرينة نحو خلت يكون بوقوعه بعده ومع قرينة نحو بقيت بوقوعه
قبله ويقول في الليلة الثانية كتب لليلة الثانية من كذا وعلى هذا القياس الى
آخر الشهر وان وقع الفعل في الليل ولم يقصد الى ذكر وقوعه فيه جاز ان
يكتب فيه ما يكتب في الايام وذلك انك تقول في اليوم الثاني لليلتين خلتا
وفي الثالث لليال ليال خلون وكذا الى عشر ليال خلون ويجوز لليال
خلت الى عشر ليال والاول اولى لترجع النون الذي هو ضمير الجمع الى الجمع
وفي الحادي عشر لاحدى عشرة ليلة خلت الى ان يكتب في الرابع عشر لاربعة
عشر ليلة خلت ويجوز خلون حملا على المعنى والاول اولى مراعاة اللفظ و
من ذلك ما حكي المازني الاجذاع انكسرن والجذوع انكسرت جعل ضمير الاجذاع
وهو جمع قلة ضمير الجمع وهو النون لانك لو صرحت بعدد القلة اي من ثلثة الى
عشرة لكان مميزه جمعا نحو ثلثة اجذاع وجعل ضمير الجذوع وهو جمع الكثرة
ضمير الواحدة وهو المستكن في انكسرت لانك لو صرحت بعدد الكثرة اي ما فوق
العشرة لكان مميزه مفردا نحو ثلثة عشر جذعا ويكتب في الخامس عشر النصف
من كذا وهو اولى من قولك لخمس عشرة ليلة خلت ومن قولك لخمس عشرة ليلة
خلت ومن قولك لخمس عشرة ليلة بقيت مع جوازهما ايضا وذلك لان الاول
احصرهما وفي السادس عشر لاربع عشر ليلة بقيت او لبقين كما قلنا وبعضهم يعدل
من الخامس عشر الى الاحر ان بقيت لتجويز نقصان الشهر الى ان يكتب في العشر
لعشر ليال بقين وهو اولى من بقيت كما ذكرنا مع جوازه ايضا الى ان يكتب في
الثامن والعشرين لليلتين بقيتا وفي التاسع والعشرين لليلة بقيت وفي الليلة
الاخيرة لاخر ليلة منه او سلخه او السلاخه وفي اليوم الاخر لاخر يوم من كذا او

سلخه او السلاخه قوله وتقول للمفرد من المتعدد باعتبار تصيره الثاني والثالث
الى العاشر والعاشرة لا غير وباعتبار حالة الاول والثاني والاولى والثانية
الى العاشر والعاشرة والحادي عشر والثاني عشر والثانية عشرة الى التاسع
عشر والتاسعة عشرة ومن ثم قيل في الاول ثالث اثنين اي مصيرهما من ثلثهما وفي
الثاني ثلث ثلثة اي احدها وتقول حادي عشر احد عشر على الثاني خاصة وان شئت حادي
احد عشر الى تاسع تسعة عشر فيعرب الاول يعني بالمفرد الواحد والمتعدد المعدود
وقد تقدم ان جميع الفاظ العدد كانت في الاصل لمجرد العدد كما في قولك ثلثة نصف
ستة ثم استعملت في المعدودات كما في رجال ثلثة وستة رجال فاذا كان هناك معدود
معين كعشرة رجال مثلا وقصدت ذكر واحد منهم ان يذكره بلا رتبة حسب بواحد او
احد الذي هو اول تلك الالفاظ الاثني عشر فقلت هذا واحد العشرة او احدهم
وان قصدت الى واحد منهم مع حفظ الترتيب العددي فذلك على وجهين احدهما
ان يقصد الى ذلك الواحد المعين درجة العددية مع النظر الى الدرجة التي
تحت درجته ايضا فيكون واحدا من درجته يصيره الدرجة التي تحت درجته
بمجموعه اسم الاسم وجعله المجموع اسم درجته يصيره التي تحته نحو هو ثالث
اثنين اي واحد من ثلثة بصيره اثنين وجعله المجموع اسم ثلثة حتى صار واحدها
ومحوه عن المجموع اسم الاثنين فمعنى ثالث اثنين مصير اثنين ثلثة بنفسه او صار اثنان معه
ثلثة وهذا معنى قوله باعتبار تصيره فاذا قصدت اليه باعتبار التصيير لم يخل اما بني من
الاثنين نحو ثاني واحد اي مصيره واحد اثنين بنفسه فاذا حسب بعده مفعول هذا المصير
اما منصوبا او مجرورا وجب ان يكون انقص من العدد المشتق منه هذا المصير بدرجة كرابع
ثلثة وخامس اربعة ولا يجوز ان يكون انقص باكثر من درجة ولا ازيد اذ المعنى انه مصير مفعوله
بانضمامه اليه على العدد المشتق هو منه وهذا المعنى لا يتم الا في الناقص عن اصله المشتق هو
منه بدرجة فقط واذا نصب به فانما نصبه اذا كان بمعنى الحال او الاستقبال لا بمعنى
الماضي كما يجي في اسم الفاعل والاضافة في هذا اكثر من النصب بخلاف سائر اسماء الفاعلين
فانهما متساويان فيهما او النصب انما اقل النصب ههنا لان الانفعال والتاثر في هذا
المفعول غير ظاهر الا تاويل وذلك لان نفس الاثنين لا تصير بلا تاويل ثلثة ان انضم
اليهما واحد بل يكون المنضم والمنضم اليه معا ثلثة والتاويل انه سقط عن المجموع الاول
بانضمام ذلك الواحد اسم الاثنين فصار يطلق على هذا المجموع الثاني اسم الثلثة فكانه
صار المجموع الاول هو المجموع الثاني فعلى هذا جاز بناء اسم الفاعل من الاثنين الى العشرة
او لكل منها فعل ومصدر نحو ثنيت الاحد ثنيا وثلثت الاثنين ثلثا وكذا ربعت الثلاثة

الى عشرت التسعة والمضارع من جميعها بكسر العين الا ما لامه حرف حلق كاربع واسع
واتسع وقد جاء هذا ايضا على الاصل وقد جاءت هذه الافعال بهذه المصادر
بشرط ضم عين المضارع الماضي ما لامه حلقي بمعنى اخر وهو قولهم ثلث الرجل اي اخذ ثلث
ماله وكذا الى اربعة وخمسة الى عشرة وليس هذا المعنى مما نحن فيه ولا يجي بهذا المعنى ثنيت الرجل
اذ لا معنى له ولا يجاوز بهذين المعنيين العشرة واجاز سيبويه ان يجاوز العشرة بما هو
بمعنى التصيير خلافا للاخفش والمازني والمبرد قال ابو عبيدة تقول كانوا تسعة وعشرين
فثلثتهم اي جعلتهم ثلثين وكانوا تسعة وثلثين فربعتهم وكذا الى المائة قال السيرافي
ان كثيرا من النحويين يمنعون من الاشتقاق بمعنى التصيير فيما جاوز العشرة وهذا هو القياس
قال ومنهم من يجيزه ويسمعه من لفظ النيف فيقول هذا ثاني احد عشر وثالث اثني عشر
وتنوينه قال المبرد هذا لا يجوز لان هذا الباب يجري مجرى الفاعل الماخوذ من الفعل
من الفعل ويجي لا للقول ربعت ثلثة عشر ولا اعلم احدا حكاه اقول انما لم يجز الاشتقاق
فوق العشرة بمعنى التصيير وجاز بمعنى احد نحو ثالث ثلثة عشر لان هذا هو بمعنى الاحد في صورة
اسم الفاعل وليس هو بمعنى المخالط والكامل فلا باس ان يبنى من اول جزئي المركب اذ لا يحتاج
فيه الى مصدر ولا فعل واما المصير فهو اسم فاعل حقيقة واسم الفاعل لا بد له من فعل ومصدر
ولم يثبت فعل ومصدر مشتقان من العدد الذي فوق العشرة والذي حكى ابو عبيدة انما
هو في العقود من العشرة الى المائة كعشرين وثلثين الى تسعين فقط وليس من المركب والمعطوف
والظاهر ان سيبويه قاسه هو بمعنى المصير على ما هو بمعنى الاحد ولم ينقل ذلك عن سماع فعلى
ما قال يجوز فيه وجهان رابع عشر ثلثة عشر على بناء فاعل من اول جزئي المركب والاتيان
ثانيهما كما هو ورابع ثلثة عشر بحذف ثانيهما واعراب اولهما لزوال التركيب ولا يجوز ههنا حذف
اول جزئي المركب المضاف اليه لا على ان يركب رابع مع عشر الاخير فيبنيهما ولا على ان
تضيف رابع الى عشر فتعربه اي تعرب رابع للالتباس برابع عشر بمعنى الاحد كما يجي
واما ان قصدت الى ذلك الواحد باعتبار حاله فان لم تعطف قلت الاول والثاني الى
الى العاشر وانما ابدلت الواحد بالاول لان الواحد كما ذكرنا يطلق على كل واحد من
مفردات المعدود وان لم يقصد بالترتيب فقلت الاول ليتعين قصد الترتيب وهو المبني
على وزن الفاعل وان لم يكن اسم فاعل حقيقة كما مر لكن فيه معنى الوصف بخلاف نحو
المخالط وهذا يجوز ان يجاوز به العشرة اتفاقا فيقول الحادي عشر فقلب الواحد الى
الحادي بجعل الفاء مكان اللام والعين مكان الفاء وتقول الثاني عشر فتبنيهما الحادي
والثاني مع انهما مركبان كما مر في نحو معديكرب واما العشرون والثلثون الى التسعين
والمائة واخواتها والمائة والالف فلفظ المفرد من المعدود ولفظ العدد فيهما

واحد كما مر في باب المركب وكان القياس العاشرون والثالثون وتقول في المعطوف
الثالث والعشرون والثالث والمائة والرابع والالف وان اردت اضافة هذا النوع
الى ما هو جزء منه ولا يجوز ذلك الا فيما دون العشرة فلك ان تضيفه الى اصله وهو
الاغلب او الى ما فوقه فلفظ الاول لا يضاف الا الى ما فوقه نحو اول العشرة و
الخمسة ولا يضاف الى الاحد فلا يقال اول الاحد ولا اول الاحد ولا اول الكو
لان معنى الاسم المضاف بهذا المعنى بعض المضاف اليه وذلك البعض هو الواحد
فمعنى ثالث ثلثة احد ثلثة وليس للواحد بعض حتى يضاف ذلك البعض اليه واما غير
لفظ الاول فيجوز فيه الوجهان نحو ثاني الاثنين وقولك عطارد ثالث السبعة السيارة
ولا يجوز عند الجمهور ان ينصب ما يليه اذ ليس باسم فاعل حقيقة ونقل الاخفش عن
ثعلب جواز ذلك قال الاخفش قلت له فاذا اجزت ذلك فهل اجريته مجرى الفعل
فهل يجوز ان يقول ثلثت ثلثة قال نعم على معنى اتممت ثلثة وجعلت الثلثة بالتصيير
الى اثنين فاذا جاوزت العشرة واردت الاضافة قلت على ما اجاز سيبويه وحكى ذلك
عن العرب حادي عشر احد عشر وثالث عشر ثلثة عشر فيكون حادي عشر بمنزلة
ثالث واحد عشر بمنزلة ثلثة فالمركب الاول بجزئيه مضاف الى المركب الثاني
بجزئيه وكلا جزئي كلا المركبين مبنيان وقد انكر ثعلب هذا الوجه وحكاه عن الكوفيين
وقال انهم لا يجوزون الا ثالث ثلثة عشر وحجتهم انه لا يمكن بناء الفاعل من جزئي المركب
فتبنيه من الجزء الاول وهو النيف وقول سيبويه اولى لانه ليس في الحقيقة اسم فاعل
وحكايته عن العرب لا ينكر لعدالته ولا ريب ان حذف الجزء الثاني من اول المركبين
نحو ثالث عشر اكثر استعمالا لخفته ولاستثقال تكرار لفظ عشر في المضاف والمضاف
اليه فاذا حذفته اعرب اول الجزئين بوجوه الاعراب لزوال التركيب الموجب لبنائه
وامتناع تركيبه مع جزئي المركب الاخير ويجوز حذف اول جزئي المضاف اليه
ايضا فيقول في ثالث ثلثة عشر ثالث عشر ثلثة عشر ثالث عشر والذي ذكره سيبويه بعد
الحذف فتحهما جميعا اما الثاني فلتضمن الواو واما الاول فلقيام ثاني جزئي المضاف اليه
مقام ثاني جزئي المضاف وذكر الكوفيون جواز اعراب الاول واما الثاني فلا كلام
في بنائه لتضمنه الحرف ووجه اعراب الاول عدم قيام ثاني جزئي المضاف اليه
مقام ثاني جزئي المضاف قال السيرافي هذا قول قريب لم يذكره اصحابنا وروى
الكسائي الوجهين عن العرب قال المص في الوجه الاول اعني بناء الجزئين
هذا اللفظ لفظ الاسمين الاولين بلا اضافة الى المركب الثاني لعدم الالتباس
واعلم ان قولك ثالث ثلاثة غير مضاف احدهما الجزء الثالث من المعدود والذي

هو ثلاثة عشر وعلى هذا المعنى يجوز ان يقال ثالث اثنى عشر وثالث اربعة عشر لان ثالث
من ثلاثة لامن ثلاثة عشر وثانيهما انه الجزء الواحد من ثلاثة عشر وعلى هذا لا يجوز
اثنى عشر وثالث اربعة عشر لان ثالث من ثلاثة عشر وثانيهما انه الجزء الواحد من
ثلاثة عشر وعلى هذا لا يجوز ثالث اثنى عشر ويجوز ثالث اربعة عشر لان اصله ثالث
عشر ثلاثة عشر وثالث عشر اربعة عشر واعلم ان حكم فاعل المذكور سواء كان
بمعنى المصير او الواحد او غيرهما حكم اسماء الفاعلين في التذكير والتانيث
فيقول في المؤنث الثانية والثالثة والرابعة الى العاشرة وكذا في جميع المراتب
من المركب والمعطوف نحو الثالثة عشرة لوث الاسمين في المركب كما ذكرنا
في المؤنث للمذكر نحو الثالث عشر وانما ذكر الاسمين لانه لواحد مذكر فلا معنى
للتانيث فيه بخلاف ثلاثة عشر رجلا فانه للجماعة وتقول في المعطوف الثالث
والعشرون والثالثة والعشرون قوله ومن ثم قيل في الاول ثالث اثنين وفي الثاني
ثالث ثلاثة اي ومن اجل الاعتبارين اعتبار كمصيره واعتبار حاله اختلف اضافتها
فاضافة المصير الى ما دونه واضافة ما هو بمعنى الواحد الى مثله او الى ما فوقه قوله

المذكر والمؤنث المؤنث ما فيه علامة التانيث لفظا او تقديرا والمذكر بخلافه

او علامة التانيث التاء والالف مقصورة وممدودة كل ما فيه علامة التانيث
ظاهرة او مقدرة سواء كان التانيث حقيقيا او لا يسمى مؤنثا فالحقيقي الظاهر
العلامة نحو ضاربة ولعنة وحبلى وغير الحقيقي غرفة وصحراء وبشرى والحقيقي
المقدر العلامة زينب وسعاد وغير الحقيقي نار ودار ولا يقدر من جملة
العلامات الا التاء لان وضعهما على العروض والانفكاك فيجوز ان
تحذف لفظا ويقدر بخلاف الالف ودليل كون التاء مقدرة دون الالف
رجوعها في التصغير في نحو هنيدة في هند وقديرة في قدر واما الزائد
على الثلاثي فحكموا فيه ايضا بتقدير التاء قياسا على الثلاثي اذ هو الاصل
وقد يرجع التاء فيه ايضا شاذا نحو قديديمة ووريئة قوله والتاء في التانيث
في الاسم اصل وما في الفعل فرع لانه يلحق الفعل لتانيث الاسم اي
فاعله واصل العلامة ان يلحق كلمة هي علامة لها فلهذا كانت التاء
الاسمية اكثر تصرفا لتحملها الحركات وبانقلابها هاء في الوقف وقال
الكوفيون الهاء اصل التاء لما راوا اشتباه الهاء بالالف وليس بشيء لان
التاء في الوصل والهاء في الوقف والاصل هو الوصل لا الوقف قال جار الله
التاء ايضا علامة التانيث في نحو ذي والاولى ان يقال بهذه الصيغة كما لها

موضوعة للمؤنث كما وليس في اسم الاشارة ما هو على حرف واحد واما التاء
في الفعلين فالاولى انه اسم لا حرف تانيث كما مر في باب الضمائر وتاء التانيث قد
يدخل الحرف كرب اذا كان المجرور بها مؤنثا كقوله فقلت لها اصبت حصاة قلبي
وربت رمية من غير رام وقد جاء يا صاحبا زبت انسان حسن ويجوز ان يريد بالانسان المؤنث
ويلحق ثم ايضا اذا عطف بها قصة على قصة لا مفردا على مفرد ويقال لات لما يشبه ليس
على ما مر في بابه ويقال لعلت في لعل واما تاء رب وانما وهيهات وكليا وذيتا وكيتا
فليست لمحض التانيث بل هي بدل من اللام في حال التانيث وكذا سكن ما قبلها وفي
سنان كانه بدل من اللام ليكون واحدة وهو من كستة والالف الممدودة عند سيبويه
في الاصل مقصورة زيدت قبلها الف لزيادة المد وذلك لان الالف للزومه صار كلام
الفعل فجاز زيادة الف المد قبله كما في كتاب وحمار فاجتمع الفان فلو حذف احدهما
لبقي الاسم مقصورا كما كان وضاع العمل فقلبت ما يليهما الى حرف يقبل الحركة دون
الاولى لبقي على مدها وانما قلبت همزة لا واوا ولا ياء مع انهما اشبهها والعلات حروف
العلة بعضها الى بعض اكثر اذ لو قلبت احدهما لاحتيج الى قلبها الفا كما في دار وكساء
لكون ما قبلها الفا كما في سماء فان زالت الالف والقلبت ياء قلبت الف التانيث الفا
ياء كما في قوله لقد اعدوا على اسرهم الصحاري والعلم تانيث ما لم يظهر علامته بالضمير
الراجع اليه نحو الشمس وضحاها وبالاشارة اليه باسمها نحو تلك الدار وبلحاق علامة
التانيث فعلا او شبهه المسند اليه الى ضميره نحو طلعت الشمس والتفت الساق
من معين بيضاء لذة ولظى نزاعة ولسليمان الريح عاصفة وبصغيره ان كان المكبر ثلاثيا
نحو قديره وبتجرد عدده من الثلاثة الى العشرة من التاء نحو ثلث اذرع وعشر رجل
على مثال خاص بالمؤنث كفواعل في الصفات وكطوالق وحوالص او على مثال غالب فيه
وذلك فيما هو على وزن عناق وذراع وكراع ويمين فجمعها على افعل في المؤنث
جار في المذكر على افعل قليلا نحو مكان وامكن وحصن واحصن وطحال واطحل
التاء الاربعة عشر معنى احدها الفرق بين المذكر والمؤنث اما في الصفة كضاربة ومضروبة
وحسنة ونصرة وهو القياس في هذه الانواع الاربعة اعني في اسم الفاعل واسم
المفعول والصفة المشبهة غير افعل التفضيل وافعل الصفة وفي المنسوب بالتاء
واما نحو ربعة ولعنة في المذكر والمؤنث فلكونهما في الاصل صفة النفس اي النفس
ولعنة واما في الاسم الجامد وهي سماعية مسموعة قليلة كرجل نحو امراة ورجلة ولبانة
وعلامة الثاني لفصل الاحاد المخلوقة واحاد المصادر من اجناسهما كنخل ونخلة وتمر وتمرة
وبطة ونمل ونملة ففي قوله تعالى قالت نملة يجوز ان يكون النملة مذكرا والتاء للوحدة فيكون

ما دالت كثار الوحدة في نملة لا لكونها مونثا حقيقيا كما يجي والمصادر نحو ضرب
وضربة واخراج واخراجة واستخراج واستخراجة وهو قياس في كل واحد من الجنس
المذكورين اعني المخلوقة والمصادر والمراد بالجنس ههنا ما يقع على القليل والكثير
بلفظ الواحد وقد جاءت قليلا للفرق بين الاحاد المصنوعة واجناسها وهي اسماء
محفوظة نحو سفين وسفينة ولبن ولبنة وربما لحقت الجنس وفارقت الواحد نحو كمأة
للجنس وكمء للواحد وكذا فقع وفقعة وقال بعضهم بل هو ايضا جاز على القياس
يعني ان المجرد جنس وذا التاء مفرد والاكثرون على الاول والجنس المميز واحده
بالتاء يذكره الحجازيون ويونثه غيرهم وقد جاء الوجهان في الكتاب العزيز
قال تعالى نخل خاوية ونخل منقعر وقد يجي ياء النسبة كالتاء للوحدة ايضا نحو اعرابي
واعراب فارسي وفارس وعربي وعرب ورومي وروم واكثر ما يجي الياء في الجنس
المذكورين وهي فيهما عارضة غير لازمة وكذا قلب اللام همزة في عراء وسعاء
وماء في لعاية بخلاف نحو سقاوة وحراية وعلاوة ومراوة وسقاية وحموده ودة
فان الياء في هذه الاسماء للتانيث اللفظي وهي عبارة لازمة نحو غرفة وظلمة كما
يجي وان جاءت في بعضها غير لازمة كسقاوة وسقاء الان وضعها في المونث
اللفظي على اللزوم واما جواز القلب وتركه في عباية وعباء وصلاية وصلاء
وعطاية وعطاء فلما يجي في التصريف انشاء الله تعالى الثالث ان يجي
التاء للدلالة على الجمع وذلك في الصفات التي لا يستعمل موصوفاتها وهي
على فاعل وفعول او صفة منسوبة بالياء او كاينة على فعال كقولهم خرجت
خارجة على الامير وسابلة وواردة وسيارة وقولهم ركوب وركوبة وحلوب
وحلوبة وحموب وحموبة وقولهم البصرية والكوفية والمراوية والزبيرية والجمالة
والبغالة والحمارة والتاء في هذه كلها في الحقيقة للتانيث كما في ضاربة
ليس في كمة وكمء وذلك لان ذا التاء في مثله صفة الجماعة تقديرا كانه قيل
جماعة جمالة فحذف الموصوف لزوما للعلم به وقد جاء حلوبة للواحد وحلوب
للجنس كتمرة وتمر فالتاء اذن للوحدة لا للتانيث وقد قيل ان الركوب والركوبة
بمعنى واحد وكذا الحلوب والحلوبة فالتاء اذن للنقل الى الاسمية كما في الرحمة
والاكولة على ما يجي الرابع ان يدخل لتوكيد الصفة التي على فعال او فاعل
او مفعال او فعول لمبالغة كراوية ومطرابة وفروقة فهذه لتعدد مبالغة
في الوصف كما تعددها نحو كثار النسب في نحو احمري ودواري وكان التاء
فيه للتانيث والموصوف المحذوف جماعة اجراء للشيء الواحد مجرى جماعة من جنسه

كما تقول انت الرجل كل الرجل والتاء في مثل هذه المثل على الانفصال وقد
يدخل كثيرا على فعل مفتوح العين بمعنى الفاعل وعلى فعل ساكنها بمعنى المفعول
نحو سبة وسبة ولعنة ولعنة وهو في الوزنين لازمة الخامس ان يدخل على الجمع الاقصى
لجوارية وموارجة وموزح وكيالجة دلالة على ان واحدها معرب فيقال الهاء للعجمة
العجمة وذلك ان العجمي نقل الى العربية كما ان التانيث نقل على التذكير وليست الياء
في هذا القسم على اللزوم بل يجوز الجوارب والموازج السادس ان يدخل ايضا
على الجمع الاقصى دلالة على ان واحده منسوب كالاشاعثة والمشاهدة في جمع اشعثي
ومهدي وذلك انهم لما ارادوا ان يجمعوا المنسوب جمع التكسير وجب حذف ياء
النسب لان الياء النسب والجمع لا يجتمعان فلا يقال في النسبة الى رجال رجالي
بل رجلي كما يجي في باب النسبة انشاء الله فحذفت ياء النسبة ثم جمع الباقي لكون
التاء كالبدل من الياء كما ابدلت من الياء في نحو فرازنة وجحاجحة كما يجي وانما ابدلت
منها لمناسبة التاء والياء في كونهما للوحدة كتمرة ورومي وللمبالغة كعلامة ودواري
ولكونهما زائدتين لا لمعنى كظلمة وكرسي وقد يحذف ياء النسب اذا جمع الاسم جمع
السلامة بالواو والنون لكن لا وجوبا كما في جمع التكسير وانما يكون هذا في الكلم
يكسره لو جمع على وزن الجمع الاقصى كالاشعرون والاعجمون في جمع اشعري واعجمي
وكذا المعقول والمعالوة في جمع معنوي قال مهى كما لا مك معنوسا والياء
في مثل هذا المكسر لازمة لكونها بدلا من الياء ولو كان جمع المعرب او جمع المنسوب
غير الاقصى لم يات فيه بالتاء فلا يقول في جمع فارسي فرسة بل فرس ولا
في جمع لجام لجمة بل لجم وكان اختصاص الاقصى بذلك ليرجع الاسم بسبب التاء
الى اصله من الانصراف وقد يجي له مزيد شرح في المعرب انشاء الله تعالى السابع
ان يدخل على الجمع الاقصى ايضا عوضا من الياء المدة قبل الاخر كجحاجحة وجحاجح
واما في فرازنة وزنادقة فيجوز ان يكون عوضا من التاء لتقريب الواحد والياء
والتاء في نحو جحاجحة لا يسقطان معا ولا يثبتان معا فالتاء لازمة مع حذف الياء
الثامن ان يدخل لتاكيد تانيث الجمع وذلك اما واجب الدخول وهي في امثال
افعلة كاعربة وفعلة كغلمة او حجارة وهو في ثلثة ابنية فعالة كجمالة وقد يلزم من هذا
البناء كما في حجارة وذكارة وفعولة كصعورة وبعولة وحبوطة وقد يلزم كعمومة
وخؤولة والجمع الاقصى كصياقلة وملائكة ولا يلزم التاسع دخولها لتاكيد معنى
التانيث كما في ناقة ونعجة واروية وهذه التاء لازمة قبل وفدحاء لتاكيد التانيث في
الصفة نحو عجوز وعجوزة فان عجوزا موضوع للمونث فالتاء فيه غير لازمة العاشر

دخولها لا لمعنى من المعاني بل هو تانيث لفظي كما في غرفة وظلمة وعمامة وملحمة وهي
لازمة الحادي عشر دخولها عوضا من فاء الفعل كما في عدة ورية او عن لامه كما
في كرة وظبة وهي لازمة الثاني عشر دخولها عوضا عن ياء الاضافة وهي في يا ابت
ويا امت فقط الثالث عشر دخولها امارة للنقل من الوصفية الى الاسمية وعلامة
لكون الوصف غالبا غير محتاج الى موصوف كالنطيحة والذبيحة وهذه التاء اكثرها
غير لازمة والاولى ان التاء في حلوبة وركوبة ورحولة وكل فعولة بمعنى مفعولة
بهذا لانها لا يذكر معها الموصوف اليه كما قد يذكر مع فعول بمعنى فاعل نحو امراة
شكور وصبور وكل ما لحقه هذه التاء المذكورة في هذا القسم يستوي فيه المذكر
والمونث قال ابو عمرو قد يكون التاء عوضا من الف التانيث كما في حبرة حبير
حباري وعند غيره لا يبدل منها التاء بل يقال حبير كما يجي في باب التصغير قال الجرمي
تجمع هذه الوجوه انها للتانيث وشبه التانيث والاصل في الصفات كما ذكرنا ان
يفرق بين مذكرها ومونثها بالتاء ونقلت في الصفات المختصة بالاناث الكائنة على
وزن فاعل ومفعل ان لا تلحقها التاء ان لم يقصد فيهما معنى الحدوث كحائض و
طالق ومرضع ومطفل فان قصد فيهما معنى الحدوث فالتاء لازمة نحو حاضت فهي
حائضة وطلقت فهي طالقة وقد يلحقها التاء وان لم يقصد الحدوث كمرضعة وحاملة
وربما جاءت مجردة عن التاء صفة مشتركة بين المذكر والمونث اذا لم يقصد الحدوث
نحو جمل ضامر وناقة ضامر ورجل او امراة عانس وفي تجريد هذه الصفات عن
التاء مع عدم قصد الحدوث ثلثة اقوال احدها قول الكوفيين وهو ان التاء
انما يوتى بها للفرق بين المذكر والمونث وانما يحتاج الى الفرق عند حصول الاشتراك
وهذه العلة غير مطردة في نحو ضامر وعانس ولعدم تجرد الصفات المختصة بالمونث
مع قصد الحدوث ايضا بل لعدم تجرد الفعل ايضا في نحو حاضت اذا لم يشترك نحو
حاضت وطلقت اذ العلة اصلها الاطراد ويقتضي ان يقال الامراة مرضع وقد
سمع انه يقال مرضعة ايضا بلا قصد الحدوث وقال سيبويه هو مؤول نحو انسان حائض
كما ان ربعة مؤولة بنفس ربعة واتفاقهم على انه يلحقه التاء مع قصد الحدوث دليل
على ان العلة شي اخر غير هذا التاويل وقال الخليل انما جرد عن التاء لانهما
بمعنى النسب قال المص في شرح كلامه ما معناه ان اصل التاء في الاسماء ان يكون
في الصفات فرقا بين المذكر والمونث وانما يدخل على الصفات اذا دخلت في
افعالها فالصفات في الحاق التاء بها فرع الافعال الحقها اذا لحقت الافعال
نحو قامت فهي قائمة وضربت فهي ضاربة فاذا قصد الحدوث كالفعل قالوا حائضة

فهي خالصة لان الصفة حينئذ كالفعل في معنى الحدوث واذا قصدت الاطلاق
لا الحدوث فليست بمعنى الفعل بل هي بمعنى النسب وان كانت على صورة اسم الفاعل
كلابن وتامر فكما ان معناهما ذو لبن وذو تمر مطلقا لا بمعنى الحدوث اي لبني وتمري
كذلك معنى طالق وحائض ذات طلاق وحيض اي كانه طلاقية وحيضية قلت حاصله
مرمى كلامهم ان اسم الفاعل لما لم يقصد به الحدوث لم يكن في المعنى كالفعل الذي
مبناه على الحدوث في احد الازمنة الثلثة مع مشابهته له لفظا فلم يونث ما لم يونث الفعل لعدم
مشابهته له معنى وان شابهه لفظا وهذا ينتقض عليهم بالصفات المشبهة فانها للاطلاق
لا للحدوث ولا تشابه الفعل لفظا ايضا فكانت اجدر بالتجريد عن التاء ولا تجرد ايضا
فان الاسم المنسوب للتاء الذي مثل خالص وطالق محمول عندهم عليه يونث مع انه
على الاطلاق دون الحدوث وليس له فعل الا من حيث المعنى التاويل فان معنى بصري
منسوب الى البصرة ومسلم لهم ان المنسوب الذي على وزن فاعل وليس باسم فاعل
كلابن وتامر ونابل وقواس اذا قصد به المونث لا يدخله التاء ويقال امراة
تامرة ونابلة وكيف صار حكم هذا بل الذي هو من جملة الاسماء المنسوبة بخلاف حكم
ما فيه ياء النسبة ظاهرة في الالحاق بتاء التانيث وقوله تعالى عيشة راضية بمعنى
النسب عند الخليل التاء وجعله للمبالغة كما في علامة خلاف الظاهر وايضا هب ان
نحو خالص وطامث في ادلة النسب كما ان نحو نابل ونابل فيها اتفاقا لان معناهما
نبلي ونبالي ولا فعل لهما حتى يقال انهما اسما فاعل منه فكيف يجوز ان يقال نحو منفطر
ومرضع في قوله تعالى السماء منفطر به وقولك فلانة مرضع من باب ادلة النسب ولم
يكن منفعل ومفعل من ادلة النسب المتفق عليها حتى يحملها عليها كحملها
خالصا على نحو نابل والاقرب في هذا ان يقال ان الاصل في الفرق بين المذكر
والمونث بالتاء هو الفعل لا الاسماء ثم حمل ان اسماء الافعال والمفعول عليه
لمشابهتهما له لفظا ومعنى كما يجي في بابهما فالحقها التاء للتانيث كما لحق الفعل ثم حمل
ما هو على وزن الفاعل ما يقصد به مرة الحدوث كالفعل ومرة الاطلاق وقصدوا
الفرق بين المعنيين فابقوا تاء التانيث فيما قصدوا فيه الحدوث الذي هو معنى الفعل
كتانيث الفعل لمشابهته له معنى بخلاف ما قصدوا فيه الاطلاق ليكون ذلك فرقا
بين المعنيين واما الصفة المشبهة والاسم المنسوب بالتاء فلم يقصدوا في شي منهما مرة
الحدوث ومرة الاطلاق حتى يفرق بين المعنيين بالحاق التاء في المعنى الاول وتجريدها
عنها في الثاني بل كانا ابدا للاطلاق فان قلت فالقياس اذن تجريدهما عن التاء
كتجريد الفاعل المقصود بها الاطلاق قلت كان يجب ذلك لو كان الحاق التاء بهما

لمشابهتهما للفعل لكن الحاق التاء بهما لمشابهتهما لاسم الفاعل والمفعول لا للفعل
وذلك لانهما اسمان فيهما معنى الصفة كاسمي الفاعل والمفعول ولذلك جمعها
جمع سلامة المذكر كما في اسمي الفاعل والمفعول ومما لا يلحق التاء التانيث غالبا
مع كونه صفة فيستوي فيه المذكر والمونث مفعال ومفعل ومفعيل وفعال وفعال
كمعطار ومحرث ومطيق وحصان وقد حكى سيبويه امراة حصان وحصانة وناقة
دلاث وكذا فعول بمعنى فاعل وقد قالوا عدوة الله ومسكينة واما فعول
بمعنى مفعول فيستوي فيه ايضا المذكر والمونث كالركوب والقتوب والحلوب
لكن كثيرا ما يلحقها التاء علامة للنقل الى الاسمية لا للتانيث فيكون بعد الحاق
التاء ايضا صالحا للمذكر والمونث ومما يستوي فيه المذكر والمونث ولا يلحقه
التاء فعيل بمعنى مفعول الا ان يحذف موصوفه نحو هذه قتيلة فلان وجريحه
وليس لفظ الفعيل بمعنى فاعل قد يحمل عليه فيلحقه التاء مع ذكر الموصوف ايضا نحو
امراة فسل كما يحمل فعيل بمعنى فاعل عليه فيحذف منه التاء نحو ملحفة جديد من جد
بمعنى قطعه عند البصرية وقال الكوفية هو بمعنى مجدود من جده اي قطعه ومثل
قوله تعالى ان رحمة الله قريب منه وبناء فعيل بمعنى مفعول مع كثرته عن مقيس
وقد يجيء بمعنى مفعل قليلا كالذكر الحكيم اي المحكم على وجه وبمعنى مفاعل كثيرا
كالجليس والخليف وربما لم يلحق التاء في فعل نحو ناقة رلص واما الف التانيث المقصورة
فانما يعرف بان لا يلحق ذلك الاسم تنوين ولا تاء والالف المقصورة الزائدة
في اخر الاسم على ثلثة اضرب اما للالحاق كارطى او لتكثير حروف الكلمة كالقبعثرى
او للتانيث والتي للتكثير والالحاق يلحقها التنوين نحو قبعثرى وكمثرى ويتميز الف
التانيث عن الف الالحاق خاصة بان يرد ما فيه الالف ويجعل في الوزن مكان الالف
لاما فان لم يجئ على ذلك الوزن اسم علمت ان الالف للتانيث نحو اجلى ودفلى
فانه لم يجئ اسم على فعلل حتى يكون الاسمان ملحقين به ومعنى الالحاق ان يزيد في كلمة
حرفا في مقابلة حرف اصلي في كلمة اخرى حتى يصير مساوية لها في الحركات والسكنات
بشرط ان يكون المزيد فيها في جميع تصاريفها مثل الملحق بها ومقصود منه الاسم في
اقامة الوزن او السجع او غير ذلك من الاغراض اللفظية وليس المقصود اختلاف في
المعنى بل يجوز ان يختلف وان لا يختلف ويجوز ان يكون للكلمة قبل الزيادة فيها للالحاق
معنى كجل فنحو قطع يقطع واقبل يقبل وقابل يقابل ليس بملحق بدحرج يدحرج لمخالفة
مصادرها لمصدره فمن الاوزان التي لا يكون الفها الا للتانيث فعلى في الغالب وانما
قلنا في الغالب لما حكى سيبويه في بهمى بهماة وروى بعضهم في رديا رداياة ويهما

سادان وفعلى اما صفة او غير صفة والصفة اما مونث افعل التفضيل كالافضل والفضلى
وهو قياس او لا كمثل اي وحسى وحبلى وغير الصفة اما مصدر كالبشرى والرجعى او
اسم كبهمى وحزوى وبهماة وروماة ان صح فالفهما للالحاق ايضا كما عند الاخفش
مع انه لا يثبت فعلل كبرقع وذلك لما يجيء في التصريف في باب ذي الزيادة
والحاق التاء لا لالف التانيث شاذ وعند الاخفش للالحاق اذ هو يثبت نحو جخدب
وبرقع ومنها فعلى ولم يات في كلامهم الا اسماء قبل ولم يات منه الا في ثلثة اسماء
سعى وادمى في موضعين واربى للداهية وقال بعضهم جنفى في اسم موضع
ورواه سيبويه بالفتح والمد ومنها فعلى بفتح الفاء والعين وهو اما مصدر
كالبشكى والجمزى واما وصف كفرس وشي وناقة وخدى اي سريعة واما اسم كدوى
وغلى واحلى اسماء مواضع ومنها افعلى كاحلى للكثرة ومنها فحجبى قبيلة من الانصار
وفعلى كسعرى لعبة وفعلى كحلبى وفعلولى كرجولي وفعوللى فعالى كحبارى
لطائر وفوعالا كحولايا لموضع وفعالى كسعارى لعبة وفعللى كحوكرى للداهية
وفوعلى وفعلى كحورلى وحزلى لمشية فيها تفكك وفعلى كهبرى للباطل
ومفعلى كمكورى للئيم ومفعلى كمرعزى وفعللى كهربذى لمشية في شبق وفعلايا
كبرذايا موضع وفعليا كبرساء للداهية وفعليا كركريا والطهرانة العجمى وفعلى
كعرصا النوع من التمر وفعلى كدمعى نوع من التمر وفعلى كجلندى اسم رجل جاء
بضم اللام وفعلى كسمهى للباطل وفعالى كصحارى وفعللى كهندبى وفعلى كسبطرى
مشية فيها تبختر وافعلى كاجرى للعادة فهذه احد وثلثون مثالا ولعلها اكثر
اكثر امثلة المونث بالالف المقصورة المختصة بالتانيث واما فعلى وفعلى فهما
مشتركان في التانيث والالحاق ففعلى اذا كان مونثا فعلان او مصدرا كالدعوى
او جمعا كمرضى وجرحى فالفها للتانيث واذا كان اسما غير ما ذكرنا فقد يكون تلك
الالف للالحاق كعلقى لنبت فيمن نون وقال علقاة وكذا ابرى فيمن نون وقد
يكون للتانيث كالسروى واما فعلى فان كان مصدرا كالذكرى او جمعا كحجلى
وظربى ولا ثالث لهما فلا يكون الف الا للتانيث واذا كان صفة قال سيبويه لا
يكون الا مع التاء فالالف للالحاق نحو رجل عزهاة وامراة سعلاة وقال في ضيزى
وحكى اصلها ضم الفاء وحكى ثعلب عزهى بلا تاء وهو مخالف لما ذهب اليه
سيبويه واذا كان غير الاوجه المذكورة من الصفة والمصدر والجمع فقد يكون للالحاق
نحو معزى بالتنوين وقد يكون للتانيث كالذفرى والشعرى وقد يكون ذا وجهين
الالحاق والتانيث كذفرى منونا وغير منون وكذا ذفرى ومن الاوزان التي لا يكون

الفها الممدودة الا للتانيث فعلاء وهو قياس في مونث افعل الصفة نحو احمر وحمراء
وقد يجي صفة وليس مذكره افعل كامراة حسناء وديمة هطلاء وحلة سوكاء ودامه
دهياء والعرب العرباء ويجي مصدرا كالسراء والضراء والاواء واسما مفردا
غير مصدر كالصحراء والسحاء واسم الجمع كالطرفاء والقصباء وقد يقصر لغض المدود
للضرورة فالمحذوف من الالفين اذن الاولى الا الاخرة لانها لمعنى ولانها لو كانت
المحذوفة لانصرف الاسم لزوال الف التانيث كما انصرف جاري اذا صغرتها
بحذف الف التانيث نحو حبير فاذا حذفت الاولى رجعت الاخرة الى اصلها من الالف
لان سبب قلبها همزة هو اجتماعهما كما ذكرنا قبل ومنها فعلاء بفتح الفاء والعين
ولم يات عليها سوى اربعة احرف فلان ابن ثاداء اي ابن الامة والسحاء بمعنى السحى
وحفاء وقرماء بالقاف عند سيبويه وبالفاء عند الجوهري موضعان ومنها
فعلاء ولم يات عليها الا السيراء وقال الفراء اصله ضم الفاء كسرت الياء وفعلاء
اما مفرد كالعشراء والرحضاء او جمع كالفقهاء والعلماء واما فعلاء وفعلاء
كبرياء وسيراء فلحقان لقرطاس وقرطاس ومنها فاعلاء كقاصعاء وفعلياء
ككبرياء وفعالاء وهو اما مصدر كالبراكاء بمعنى الثبات في الحرب واما اسم
كالسلاماء واما صفة كطباقاء وفعولاء كبروكاء بمعنى البراكاء وفعللاء كهندباء
بكسر الدال وفتحها وفعللاء كعقرباء وفعللاء كقرفصاء وفعلاء كهيصاء ضرب من
التمر وفعلاء كمكاء وقد يقصر وليس الالف للالحاق بسمار لانه لا يوجد فعلاء
اما مفردا كالرغباء واما جمعا كالسياء وهو كثيرا وافعلاء بضم العين كاربعاء وقد
يفتح الباء فيها ثلث لغات وفعلياء كبرياء وفاعولاء كعاشوراء ومفعولاء
كمعيوراء وفعاللاء كحلاوباء نوع من الجراد وفعلالاء كبربساء بمعنى الباطل
قوله وهو حقيقي ولفظي فالحقيقي ما بازائه ذكر في الحيوان كالمراة والناقة
واللفظي بخلافه كظلمة وعين انما قال في الحيوان لئلا ينتقض بنحو الانثى من النخل فان
ما بازائه ذكرا منها وما هو غير حقيقي اذ تقول اسري نخلة اي وقد يكون الحقيقي
مع العلامة كامراة ونفساء وحبلى وبلا علامة كاتان وعناق ولو قال الحقيقي
ذات الفرج من الحيوان كان اولى اذ يجوز ان يكون حيوان انثى لا ذكر لها من حيث
التجويز العقلي قوله واللفظي بخلافه اي الذي ليس ما بازائه ذكر من الحيوان
كظلمة وعين وقد يكون اللفظي حيوانا كدجاجة ذكر وحمامة ذكرا وليس بازائه ذكر
فيجوز ان يقول عوده حمامة وذكر وعندي ثلث من البط ذكور فيجوز ان يكون
النملة في قوله تعالى قالت نملة ذكرا واعتبر لفظه فانث ما اسند اليه ولا يجوز

مثل ذلك في علم المذكر الحقيقي الذي فيه علامة التانيث كطلحة لا يقال قامت طلحة
الا عند بعض الكوفيين وعدم السماع مع الاستقراء حاض عليهم ولعل السر في عدم اعتبار
التانيث في منع صرفه لا في الاسناد اليه ان التذكير الحقيقي لما طرا عليه مع التانيث
تعسر حال ما هو في غيره وتعدى اليه ذلك واما منع الصرف فخاله لحصص به لا يتعدى الى غيره
فاذا كان المونث اللفظي حقيقي التذكير لغيره وليس بعلم كشاه ذكر جاز في ضميره وما
اسند اليه التذكير والتانيث نحو عندي من الذكور حمامة حسن وحسنة قال طرم
كشا معي شاه نحو مل مفرد ولا يجوز في غير الحقيقي التذكير نحو عرفة حسن ولا يجوز ان
يقول صاح دجاجة انثى على انك الحقت تانيث دجاجة بالتاء لكونها للوحدة لا
للتانيث لانك وان الحقتها معنى التانيث الحقيقي فيكون كعام هند وهو في
غاية الندرة كما يجي **قوله** واذا اسند اليه الفعل فبالتاء وانت في ظاهر غير الحقيقي
مخير والحاء حكم وظاهر الجمع مطلقا غير المذكر السالم وحكم ظاهر غير الحقيقي وضمير
العاقلين فعلت وفعلوا والنساء والايام فعلت وفعلن اذا اسند الفعل وشبهه
الى المونث مطلقا سواء كان مضمرا او مظهرا حقيقيا او لا ظاهرا العلامة فيه او لا لحق ذلك
الفعل وشبهه مع التاء للايذان من اول الامر بتانيث الفاعل قوله وانت في
ظاهر غير الحقيقي بالخيار انما قال ظاهرا احترازا عن المضمر وغير الحقيقي احترازا
عن الحقيقي لان تانيث المسند اليه واجب عن بعض الوجوه كما يجي ثم اعلم ان الفاعل
المونث اما جمع السلامة بالالف والتاء او جمع المكسر او اسم الجمع او غيرها
اعني المفرد والمثنى اما الجمعان واسم الجمع فسيجي حكمها وغيرها اما ظاهر او مضمر
اما حقيقي او غيره والحقيقي اما متصل برافعه او لا فالاغلب في الظاهر الحقيقي
المتصل برافعه اولا حالا على الحاق التاء برافعه نحو ضربت هند وضربت الهندان
وحكى سيبويه عن بعض العرب قال فلانة استغناء بالمونث الظاهر عن علامته وانكره
المبرد ولا وجه لانكار ما حكى سيبويه مع ثقته وامانته وان كان الرافع نعم و
بئس فكل واحد من الحذف والاثبات فصيح نحو نعم المراة هند ونعمت المراة لما فيهما
للحرف لعدم التصرف ولا يلحق في نحو اكرم بهند في التعجب عند من اسند اكرم الى
هند كما لا يلحق الضمائر في نحو قوله تعالى اسمع بهم فابصر لكون الفعلين غير متصرفين
وايضا للزوم كون الفاعل في صورة المفعول والفعل في صورة ما لطلبه المفعول لنحو
اما نحو قولك ما جاءني من امراة وكفى بهند فليس الجار الفاعل بلازم ولكن الفعل
في صورة ما يطلب المجرور بالمفعولية وان كان منفصلا عن رافعه فان كان بالا نحو
ما قام الا هند فالاجود ترك التاء في الرافع لان المستثنى منه المقدر هو الذي كان في

الاصل مرفوعا بالفاعلية على ما مر في باب الاستثناء فالمستثنى قام مقامه في الارتفاع
مع الفصل بالا او تقول المسند اليه هو الا مع المستثنى من حيث المعنى وان كان
في اللفظ هو المستثنى كما ذكرنا في باب الاستثناء وان كان بغير الا نحو قامت اليوم
امراة فالالحاق اجود لان المسند اليه في الحقيقة هو المرتفع في الظاهر واما الحذف
فانما احتمل لطول الكلام ولكون الامان بالعلامة اذن وعدا ما النسي مع ما حصر
الموعود وان كان الظاهر غير الحقيقي التانيث فان كان متصلا نحو طلعت الشمس
فالحاق العلامة احسن من تركها والكل فصيح وان كان منفصلا فتركه العلامة
احسن اظهارا لفضل الحقيقي على غيره سواء كان بالا او بغيرها نحو قوله تعالى
فمن جاءه موعظة هذا كله حكم ظاهر المفرد والمثنى واما ضميرهما فان كان متصلا
فالعلامة لازمة لرافعه سواء كان التانيث حقيقيا كهند خرجت او غيره كالشمس
الا لضرورة الشعر نحو قوله فلا مزنة ودقت ودقها ولا ارض ابقل ابقالها على
تاويل الارض بالمكان وانما لزم العلامة لحصار الضمير المتصل مرفوعا وكونه
كجزء المسند بخلاف الظاهر والضمير المنفصل فان كان منفصلا فهو كالظاهر نحو الشمس ما طلع الا
هي وانما الجمعان المذكوران فان اسند الى ظاهرهما سواء كان واحد المكسر حقيقي
التذكير او التانيث كرجال ونسوة او مجازي التذكير او التانيث كايام ودور
وكذا واحد المجموع بالالف والتاء ينقسم هذه الاقسام الاربعة نحو الطلحات والزينبات
والجنيلات والغرفات فحكم المسند الى الظاهر منهما حكم المسند الى ظاهر المؤنث غير
الحقيقي لا في شيء واحد وهو ان حذف العلامة من الرافع بلا فصل من الجمع
نحو قال الرجال او النساء او الزينبات احسن منه مع المفرد والمثنى لكون
التانيث بتاويل وهو كونه بمعنى جماعة وانما لم يعتبر التانيث الحقيقي الذي كان
في المفرد في نحو قال النسوة لان المجازي الطاري ازال حكم الحقيقي كما ازال
التذكير الحقيقي في رجال وانما لم يبطل الجمع بالواو والنون التذكير الحقيقي في
الزيدون لبقاء لفظ المفرد فيه فاحترموه وكان قياس هذا ان يبقى التانيث
الحقيقي في المجموع بالالف والتاء ايضا نحو الهندات لبقاء لفظ الواحد فيه
ايضا الا انه لما كان تعذر ذلك المفرد بالالف والتاء ايضا نحو الهندات لبقاء
لفظ الواحد فيه ايضا الا انه لما كان تعذر ذلك المفرد والعلامة انما تحذف
ان كانت تاء نحو الزينبات او تعلها ان كانت الفا كما في الجلباب والصحراوات
كان ذلك التغيير كنوع من التكسير وكان تانيث الواحد وهو دال لزوال علامة
ثم حملها التاء فيه مقدر فلا يظهر فيه لتعذر عليه كالزينبات والهندات لان المقدر

الجلباب

عندهم في حكم الظاهر والدليل على تقديره عليه ان تانيث نحو الزينبات مجازي قول
الحماسي حلفت بهدي مشعر بكراته تخب بصحراء الغبيط درادمه وحكم النون حكم التاء
وان كان بالواو والنون لعدم بقاء واحدة وهو ان قال لو كنت من مازن لم تستبح ابلي
ابلي هو اللقيطة من ذهل بن شيبانا وكذا حكم المجموع بالواو والنون المؤنث واحده
كالسنون والارضون حكم المجموع بالالف والتاء لان حقه الجمع بالالف والتاء كما كان
فالواو والنون فيه عوض من الالف والتاء ولساوي التاء في اللزوم وعدمه ما يصاحبه
العاسه دون التانيث الحرفية نحو نصر السلطان اكرمه فظهر بهذا كله معنى قوله وحكم
ظاهر الجمع مطلقا غير المذكر السالم حكم ظاهر غير الحقيقي واما ان اسند الى ضمير الجمع وهو قوله
وضمير العاقلين بالواو والنون وهو الواو لا غير نحو الزيدون قالوا ولا يجوز قالت لبقاء لفظ
المذكر الحقيقي وانما خصوا العاقلين بالواو دون النون لان اصل ما زاد حروف اللين
والالف اخذه المثنى والجمع بالواو اولى منه بالتاء لان ثقل الواو مناسب للكثرة التي
في الجمع وكانت الواو لاصالته في الجمع بالعاقلين اولى لاصالتهم لغير العاقلين وصار
التاء للواحد المؤنث في تفعلين وافعلي فلم يبق للجمع غير العاقلين من حروف المد
شيء فجيء بالنون لمناسبته من الواو وشبهها في المد وضمير العاقلين لا بالواو والنون اما
واو نحو الرجال والطلحات ضربوا نظرا الى العاقل واما ضمير المؤنث الغائب نحو الرجال
والطلحات فعلت وتفعل وفاعله نظرا الى طريان معنى الجماعة على اللفظ واما غير العاقلين
وهو ثلاثة اقسام مذكر لا يعقل كالدور والطلمات فيجوز ان يكون ضمير جمعها الواحد المؤنث
الغائب للتاويل بالجماعة وان يكون النون لكونها جمع غير العاقلين والعاقل قد
يقدم ان النون موضوع له فتقول الايام والجنيلات والدور والغرفات والنساء
والزينبات فعلت وفعلن وهذه التفرقة بين جمع المذكر العاقل وغيره جاز في جميع
الضماير على اختلافها تقول في المرفوع المنفصل اهم واهي وهم وهن وفي المنصوب
المتصل ضربكم وضربكن وضربهم وضربهن وفي المنصوب المنفصل اياكم واياكن واياهم
واياهن وفي المجرور لكم لكن لهم لهن والاصل اياهموا وضربكموا واما كموا وكموا انا
اسم الجنس فيجوز اجراء ظاهره وضميره مجرى ظاهر المفرد المذكر والمؤنث وضميرهما ولا
يمتنع اجراء ضميره مجرى ضمير جمع التكسير نحو العر النحل والعرب النحل والنحل العرو
والعرب والعرن واما اسم الجمع فبعضه واجب التانيث كالجيل والابل والغنم فحاله
كحال جمع التكسير في الظاهر والضمير وبعضه يجوز تذكيره وتانيثه كالركب قال مع الكوح
ركب من حاطه محمل فهو كاسم الجنس نحو مضى الركب والركب مضى ومضت ومضوا
والله اعلم بالصواب **قوله** المثنى ما لحق اخره الف او تاء مفتوح ما قبلها ونون مكسورة

ليدل على ان معه مثله من جنسه يريد بالجنس هنا ما يظهر من كلامه في شرح هذا الكتاب
ما وضع صالحا لاكثر من فرد واحد بمعنى جامع بينهما في نظر الواضع سواء كان معناها
مختلفة كالاخصين لانسان وفرس فان الجامع بينهما في نظرة الباصر وليس نظره
الى الاخصين بل الى صفتيهما التى اشتركا فيها او متفقة كما تقول الاخصان للانسانين
والبيض لافراس سواء كان الواضع واحدا كالرجل او اكثر كالزيدين والزيدان فان
نظر كل واحد من الواضعين في وضع لفظه ليس الى جهة ذلك المسمى بل الى كون
ذلك المسمى اى ماسة كان مميزا بهذا الاسم عن غيره حتى لو سمى زيد انسان وسمى
فرس فالنظر في الوضعين الى شيء واحد كما في الاخصين وهو كون تلك الذات مميزة
عن غيرها بهذا الاسم وهذا الذى ذهب اليه المص غير مشهور من اصطلاح النحاة فانهم يشترطون
في الجنس وقوعه على كثيرين بوضع واحد فلا يسمون زيدا ان اشترك فيه كثيرون
جنسا وعند المص تردد في جواز تثنية الاسم المشترك وجمعه باعتبار معانيه المختلفة
نحو قولك القرآن للطهر والحيض والعينان لعين الماء وقرص الشمس وغيره الذهب
وغير ذلك منع من ذلك في شرح الكافية لانه لم يوجد مثله في كلامهم مع الاطراد
وجوزه على الشذوذ في شرح المفصل وذهب الجزولى والاندلسى وابن مالك الى
جواز مثله قال الاندلسى تقال العينان في عين الشمس وعين الميزان فيهم يعتبرون
في التثنية والجمع الاتفاق في اللفظ دون المعنى وهذا المذهب قريب من
مذهب الشافعى وسواء اذا وقعت الاسماء المشتركة بلفظ العموم نحو قولك الاقراء حكمها
كذا او في موضع العموم كالنكرة في غير الموجب نحو ما لعب عبادنا نعم في مدلولاتها
المختلفة كالفاظ العموم سواء ولا يصح ان يستدل بتثنية العلم وجمعه على صحة تثنية المشترك
وجمعه باعتبار معانيه المختلفة بان يقال تثنية العلم الى مسماه كتثنية المشترك الى مسماه
لكون كل واحد منهما واقعا على معانيه لا بوضع واحد اما عند المص فلانه يشترط في التثنية
والجمع كون المفردات بمعنى واحد سواء كان بوضع واحد او اكثر ومعاني المشترك ليست
واحدة بخلاف الاعلام كما مر واما عند غيره فقال المص ولو سلم ان تثنية العلم الى مسماه
كتثنية المشترك الى مسماه فبينهما فرق وذلك ان المشترك له اجناس لو حد احادها
ثني وجمع كالقرءين للطهرين والعود للاظهار فلو ثني او جمع باعتبار معانيه المختلفة
لادى الى اللبس وليس للعلم جنس لو حد احاده فثني وجمع حتى اذا ثني وجمع باعتبار
معانيه المختلفة اورث اللبس وقد مر غير المتصص في اللفظ بعد جعلهما بمعنى اللفظ
بالتعليق بالشرط لصاحبهما وتشابههما حتى كانهما شيء واحد كما قيل لابى بكر وعمر رض فقالوا
العمران وكذا القمران والحسنان وينبغي ان يغلب الاخف لفظا كما في العمرين وللحسن

لان المراد بالمغلب التخفيف فيجوز ما سوا بلغ في الخفة وان كان احدهما مذكرا والاخر
مؤنثا لم ينظر الى الخفة بل تغلب المذكر كالقمرين في الشمس والقمر ولزوم الالف
في المثنى في الاحوال لغة بنى الحرث بن كعب قال اى منك الالف والعيناها وقال ان اباها
وابا اباها قد بلغا في المجد غايتاها وقيل ان قوله تعالى ان هذان لساحران على هذه اللغة
وفتح نون التثنية لغة كما في قوله العيناها وقوله يا رب خال لك من عرينه لا تعصى سوته
شهرى ربيع وجمادتين وفرا في السواد في الفعل ليطابق رفانه قبل اصل المثنى والمجموع
العطف بالواو فلذلك يرجع اليه المضطر قال ليث وليث في محل ضنك كلاهما ذو اسر ومحل
وقال كان من قبلها والفك فاره مسك ذبح في سك وقد يجيء العطف سرا في الشذوذ
واما اذا قصد التكثير كقوله لو عد قبر وقبر كان اكرمهم بيتا وابعدهم عن منزل الذائم
او فصل بينهما بفصل ظاهر كقولك جاءنى رجل فاكرمت الرجل والرجل الذى ضربته اى
الرجل الجائى والرجل الذى ضربته فيجوز العطف كما رايت من غير شذوذ وضرورة
وقد يكرر للتكثير بغير عطف كقوله تعالى صفا صفا ودكا دكا وقد يثنى للتكثير ايضا
كقوله فارجع البصر كرتين وقولهم لبيك وسعديك ومذهب الزجاج ان المثنى والمجموع
مبنيان لتضمنهما واو العطف كخمسة عشر وليس الاختلاف فيهما اعرابا عنده بل كل واحد
صيغة مستانفة كما قيل في اللذان واللذين وهذان وليس بشيء لانه لم يحذف المعطوف في نحو
خمسة عشر بل حذف حرف العطف فتضمنه المعطوف فبنى اما في المثنى والمجموع فقد حذف
المعطوف مع حرف العطف لو سلم انه كان مكررا مع حرف العطف فلم يبق المتضمن لمعنى
حرف العطف فان قال بل المفرد الذى لحقه علامة التثنية والجمع تضمن معنى حرف
العطف لوقوعه على اثنين اذا ثنى وعلامة التثنية دليل تضمن ذلك المفرد واو
واحدة وعلامة الجمع دليل تضمنه اكثر من واو فهو مثل تضمن من لهمزة الاستفهام و
ان الشرطية قلنا بل اهدر معنى العطف لو سلمنا ان اصله كان ذلك وجعل المفرد
في المثنى واقعا على شيئين بلفظ واحد لا على وجه العطف كلفظ كلا سواء الا ان كلا
لم يقع على المفرد فلم يحتج الى علامة المثنى بخلاف زيد فانه احتاج عند التثنية الى علامة
لئلا يلتبس بالواحد وكذا القول في جعل المفرد في المجموع جمع الثلاثة واقعا على اشياء
كلفظ كل فاحتيج الى علامة الجمع دفعا للبس فاذا ثبت هذا قلنا ليس كل مفرد يطلق
على ذى اجزاء متضمنا لواو العطف والا وجب بناء عشرة وخمسة وغير ذلك من
الفاظ العدد نحو كل وجميع ورجال بل نقول وقوع اللفظ على الجزئين المتساويين في
نسبة الحكم اليهما او الاجزاء المتساوية فيها على وجهين اما بواو العطف ظاهرا نحو جاء
زيد وعمرو او مقدرا كما في خمسة عشر وذلك اذا لم يوضع كلمة واحدة للمجموع واما الكلمة

صالحة للمجموع وضعا وهذا على ضربين اما ان يوضع الكلمة للمجموع بعد وضعها للمفرد
كلفظ المثنى والمجموع او يوضع للمجموع اولا ككلا وكل وجميع وما فوق الواحد من
الفاظ الى العشرة ونبطل مذهب الزجاج اعراب نحو مسلمات ورجال اتفاقا
مع اطراد ما ذكرنا فيها ايضا **قوله** والمقصور ان كان الفه عن واو وهو ثلاثي
قلبت واوا والا فبالياء والممدودة ان كانت همزته اصلية تثبت وان كانت للتانيث
قلبت واوا والا فالوجهان • يعني المقصور ما اخره الف لازمة احترازا عن نحو
زيدا في الوقف وسمي مقصورا لانه ضد الممدود او لانه محبوس من الحركات والقصر
الحبس فان كانت الفه عن واو اي عوضا عن واو وهو ثلاثي اي المقصور ثلاثي
قلبت واوا اعلم ان الكلمة قد يلحقها التغيير عند التثنية فعرض المص لذكر ذلك
وهو في ثلثة انواع المقصور والممدود والمحذوف اخره اعتباطا فالمقصور ان
كان ثلاثيا والفه بدل من الواو رد الى اصله ولم يحذف للساكنين لئلا يلتبس بالمفرد
عند حذف النون بالاضافة وادار الى الاصل لشبه الواو والياء ولم تقلب الفاء
لئلا يعاد الى فرمنه وانما جاز رد الواوي من الثلاثي الى اصله دون الواوي
مما فوقه لخفة الثلاثي فلم يستثقل معه الواو وان كانت الالف التي لها اصل غير
منقلبة عن شيء كمتى وعلى والى واذا علما فان الالف في الاسماء المتمكنة لا بد لها
من اصل وكانت مجهولة الاصل وذلك بان يقع في متمكن الاصل ولم يعرف اصلها فان
سمع فيها الامالة ولم يكن هناك سبب للامالة غير انقلاب الالف عن الياء وجب
قلبها ياء وان لم يسمع قالوا واو اولى لانه اكثر وقال بعضهم بل الياء في النوعين
اولى سمعت الامالة او لا لكونها اخف من الواو وقال الكسائي ان كانت الالف
التي لها اصل المنقلبة عن الواو في كلمة مضمومة الاول كالضحى او مكسورة كالربو وجب
قلبها ياء لئلا يتثاقل الكلمة بالواو في العجز مع الضمة او الكسرة في الصدر مثل
مثل هذه الالف وكتبها ياء وعموم قلب كل ما له اصلها واو واوا اشهر قوله
والا فبالياء اي لم يجمع الشرطين وهما كونه ما الفه عن واو وذلك اما ان يكون
ما الفه عن ياء كالفتى والرحى او زائدا عن الثلثة عن واو كالاعلى والمصطفى والمصفى
او عن ياء كالمرمى والمرلى والمستقى او رابعا فما فوقه زائدا للتانيث كالحبلى و
والقصرى والحلقى او للالحاق كالارطى والحبنطى او للتكثير كالقبعثرى والكمثرى
وقد تحذف الالف الزائدة خامسة فصاعدا في التثنية والجمع بالالف والياء
كما في زبعرى وقبعثرى ولا يقاس عليه خلافا للكوفيين وانما قيل مذروان
لا مذريان لانهم انما يقلبون الالف الثابتة في المفرد ياء عند التثنية وههنا لم

تسقط الالف حتى تقلب ياء او هو مثنى لم يستعمل واحده قوله وان كان ممدودا الى اخره
الممدود على اربعة اضرب لان همزته اما مبدلة من الف التانيث كحمراء او للالحاق
كعلباء او منقلبة عن واو او ياء اصلية ككساء ورداء او اصلية كقراء وحيد القراء
فالتي للتانيث تقلب في الاشهر واوا اما القلب فلكونها زيادة محضة فهي بالابدال
الذي هو اخو الحذف اولى من غيرها مع قصد الفرق واما قلبها واوا دون الياء
فلوقوعها بين الفين فبالغوا في الهرب من اجتماع الامثال لان الياء اقرب
الى الالف من الواو ولكون الواو والهمزة متقاربين في الثقل وربما صحت فقيل
حمراان وحكى المبرد عن المازني قلبها ياء نحو حمرايان والاعرف في الاصلية بقاؤها
في التثنية همزة وحكى ابو علي عن بعض العرب قلبها واوا والفاو وهما همزة لان
نحو قراوان واما التي للالحاق والمنقلبة عن الواو والياء الاصليين فيجوز قلبهما واوا
والفاوهما همزة لان عين همزتهما ليست باصلية فشابهت همزة حمراء واحدهما منقلبة
عن اصلية والاخرى عن واو او ياء ملحقة بالاصل فشابهها همزة قراء الا ان ابدال
الملحقة واوا اولى من تصحيحها لانها ليست اصلا ولا عوضا من اصل بل هي عوض
من زائد ملحق بالاصل فشبهها الى الاصلية بعده واما المبدلة من اصل فتصحيحها اولى
من ابدالها لقرب شبهها من الاصلية لانها بدل من اصل وقد تقلب المبدلة من
اصلها ولا يقاس عليه خلافا للكسائي وانما صححوا ماس لانهم انما يقلبون الواو
والياء المتطرفة بعد الالف الزائدة همزة كما في كساء ورداء ثم في التثنية اما ان
صححوا الهمزة او يقلبوها واوا وهنا لم يتطرف الياء حتى تقلب همزة اذ لم يستعمل واحده
سامان فالالف والنون ههنا لازمان كما في المذروان فشابهان كسقاية وعباية و
زائدتي التانيث اذا كانتا فوق الاربعة نحو ماصعان وحسفان للطول وليس
بقياس خلافا للكوفيين واما ما حذف اخره اعتباطا فان كان المحذوف رد في الاضافة
وجب رده في التثنية ايضا وهو اب واخ وحم وهن لا غير لعدول الالوان واخوان
وحموان وهنوان وربما قيل ابان واخان واما قول فلم رد اللام في التثنية لما لم
ترد في الاضافة وانما هي تقلب واوه ميما نحو فمان وانما لم تقل فوان كما
قيل ذوا مال لان ذو لازم الاضافة بخلاف فم فواوه متحصن من الحذف لا
من التنوين فاجرى مثنى كل منهما مجرى مفرده لعروض التثنية وقد جاء في الشعر فمان
فال هما نفثا في في من فمويهما على النابح العاوي اشد رجام فقيل هو جمع بين العوض
والمعوض منه فيكون ضرورة وقيل هو مما اعتقب على لامه الواو والهاء كسنه وسنو
فلا يكون اذن ضرورة وقد جاء فمان وهو الغد ورد لام داه في التثنية لا لام دو

دو فقالوا دوا اما ال وقد جاء ايضا ذا اما ال وهو قليل واما نحو غد ويد ودم مما لم
يرد لامه في الاضافة فلا يرد ايضا في التثنية يقال دمان ويدان واما يدمان قال يديان
بيضاوان عند محلم فعلى لغة من قال في المفرد يدى كرحى وجاء دميان ودموان
قال فلو انا على حجر ذبحنا جرى الدميان بالخبر اليقين قال الجوهري لامه واو
وانما قالوا دمي بدمى كرضى رضي مع انه من الرضوان ولعل ذلك لان دوات
الواو اكثر ودميان شاذ عنده قال سيبويه وهو ساكن العين لجمعه على دماء ودمى
كظبي وظبى ودلاء ودلى دلو كان كعصا لم يجمع على ذلك ودميان او دموان عنده
مبني دمي لانه لغة في دم ومبني دم دمان فقط وقال المبرد اصله فعل متحرك العين
ولامه ياء ودموان عنده شاذ قال ودليل تحرك عينه عليه على دميان قال الاري
ان الشاعر لما اضطر اخرجه على اصله في قوله فلسنا على الاعقاب تدمى كلومنا
لكن على اقدامنا تقطر الدما فان قيل قد جاء يديان كدميان مع انه يد ساكنة العين
اتفاقا فالجواب انه مثنى يدى ودمى لغة في يد لا مبنى يد ولسيبويه ايضا ان يقول
دمى لغة في دم كيدى في يد المشهور ان يدا في الاصل ساكن العين لان الاصل
السكون ولا نحكم بالحركة الا بثبت ولم يستبعد السيرافي ان يكون اصل يد فعل متحرك
العين كقوله يا رب سار بات ما توسدا الا ذراع العنس او كف اليدا اما ما حذف
لامه لعلة موجبة فهو اما مقصور منون وقد ذكرناه او اما منقوص كذلك ولا
يحذف الياء في غير المنقوص مع ان بعده ساكنا كما حذف مع التنوين لان ياءه
واجب الفتح مع ذلك الساكن فلا يلتقى ساكنان كما لم يلتقيا مع التنوين في حال
النصب نحو رايت قاضيا تقول قاضيان وقاضيين **قوله** ويحذف

نونه للاضافة وحذفت تاء التانيث في خصيان والياان انما يحذف النون
في الاضافة لما مر في اول الكتاب انه دليل تمام الكلمة وقد يسقط للضرورة كقوله
هما خطتا اما اسار ومنة واما دم والقتل بالحر اجدر برفع اسار اما اذا جرها
بالاضافة واما فصل وقد يسقط النون لتقصير الصلة كالضاربا زيدا بالنصب على ما
يجي في اسم الفاعل قوله حذفت تاء التانيث في خصيان اعلم انه يجوز خصيان
والييان على القياس اتفاقا قال يا بي ما يلقى فؤادي من رجف رو الف الكبك
ويسار او قال بل ارطهام رو خصيا اجب الى فؤاده من فرار قاما
خصيان واليان فقال ابو علي الوجه في ذلك انه لما كان الخصيان لا يفرد
احدهما عن صاحبهما صار اللفظ الدال عليهما معا اي لفظ التثنية موضوعا
وضعا اوليا على التثنية كما في مذروين وكذا اليان وليس خصية واليه مفردين

لخصيان واليان بل مفرد انما خصي والى في التقدير ومبني خصية واليه خصيان و
اليان وقيل بل اليان وخصيان من ضرورات الشعر فانهما لم يأتيا الا فيه قال
ترتج الياه ارتجاج الوطب وقال كان خصيه من التدلدل ظرف عجوز فيه ثنتا حنظل في غير
الضرورة لا تحذف التاء منهما وقيل خصي والي مستعملان وهما لغتان في خصية واليه ولكن
اقل منهما استعمالا واعلم انه اذا اضيف لفظا او معنى الجزآن الى متضمنيهما فان كان المتضمنان
بلفظ واحد فلفظ الافراد في المضاف اولى من لفظ التثنية قال كانه وجه تركيين قد
غضبا والاضافة معنى كقولك حيا الله وجها الزيدين ثم لفظ الجمع فيه اولى من الافراد
لقوله تعالى فقد صغت قلوبكما وذلك لكراهتهم في الاضافة اللفظية اللتين الاستعمال اجتماع
مثلين مع اتصالهما لفظا ومعنى اما لفظا فبالاضافة واما معنى فلان الغرض ان المضاف
جزء المضاف اليه مع عدم اللبس بترك التثنية ثم حملت المعنوية على اللفظية فان ادى
الى اللبس لم يجز الا التثنية عند الكوفيين وهو الحق كما لو تقول قلعت عينيهما اذا قلعت من
كل واحد عينا واما قوله تعالى فاقطعوا ايديهما فانه اراد ايمانهما بالحد والاجماع و
قراءة ابن مسعود فاقطعوا ايمانهما وانما اختير الجمع على الافراد لمناسبته التثنية في انه
ضم مفرد الى شيء آخر ولذلك قال بعض الاصوليين ان المثنى جمع ولم يفرق سيبويه
بين ان يكون الاول متحدا في كل واحد منهما نحو قلوبكما وان لا يكون نحو ايديكما استدلالا
لقوله تعالى فاقطعوا ايديهما والحق كما هو مذهب الكوفيين ان الجمع في مثله لا يجوز الا
مع قرينة ظاهرة كما في الآية وقد جمع بين اللغتين من قال ظهراهما مثل ظهور الترسين
فان فرق المتضمنان بالعطف فالاختيار الافراد على التثنية والجمع نحو نفس زيد وعمرو
ليكون ظاهر المضاف موافقا لظاهر المضاف اليه وان لم يكن المضاف جزء المضاف
اليه بل كانا منفصلين فان لم يؤمن اللبس نحو لقيت غلامي الزيدين فتثنية المضاف وجمعه
وان امن جاز جمعه قياسا وفاقا للفراء ويونس وخلافا لغيرهما فانهم يجوزونه سماعا
نحو وضع رحالهما وانما امن اللبس لانه لا يكون للبعير الا رحلان والضمير الراجع
الى كل ما ذكرنا مما لفظه يخالف معناه يجوز فيه مراعاة اللفظ والمعنى نحو قوله عليه السلام
والجبين وكذا الوصف والاشارة ونحو ذلك وقد يقع المفرد موقع المثنى فيما يصطحب
ولا يفترقان كالرجلين والعينين تقول عيني لا تنام اي عيناي ومنه قوله وكان عيناي
في روض من الحسن ترتع وقد يقع المفرد موقع الجمع كقوله تعالى ويكونون عليهم ضدا
وقوله وهم لكم عدو وذلك لجعلهم كذات واحدة في الاجتماع والترافد كقوله عليه السلام
المؤمنون كنفس واحدة ومن قيام المفرد مقام الجمع قوله كلوا في بعض بطنكم تعفوا
فان زمانكم زمن خميص وقد يقوم افعلا مقام افعل كقوله ألقيا في جهنم اي الق ولد

الى الوا اماه لتكرير الفعل مقام مسند الفاعل للملائمة التي بينهما وبمثله فسر قوله تعالى
رب ارجعون اي ارجعني ارجعني واما لان اكثر الرجال يليه وكل واحد منهم
يخاطب صاحبه في الاغلب فيخاطب الواحد ايضا مخاطبة الاثنين لتمرن السنتهم عليه
وقد يعبر نفسه حرا باسم كل فيقع الجمع مقام واحده او مثناه نحو قولهم جبة اكره
ولعراصف العابس وقطع الله حصاه ويجوز منه الجمع والمكسر غير الجمع الاقصى
على ذيل فرقتين قال لنا املاك فيهما ما علمهم وقال لا اصبح الحي اوبادا ولم يحدودا
عند التفرق في الهيجا جمالين ولا يجوز لنا ما حدان حرف الجموع ما دل على احاد
مقصودة بحروف مفردة بتغير ما قوله ما دل على احاد يشمل الجموع وغيره من اسم
الجمع كرهط ومن العدد كثلاثة وعشرة ومعنى قوله مقصودة بحروف مفردة بتغير ما
اي يقصد تلك الاحاد ويدل عليها بان يؤتى بحروف مفرد ذلك الدال عليها مع
تغير ما في تلك الحروف اما تغيرا ظاهرا او مقدرا فالظاهر اما بالحرف كمسلمون
او بالحركة كاسد في اسد او بهما كرجال وعرف التغير المقدر كهجان وفلك فقوله
بتغير اي مع تغير وهو حال من قوله حروف مفردة اي كائنة مع تغير ما ودخل
في قوله بتغير ما جمع السلامة لان الواو والنون في اخر الاسم من تمامه وكذا الالف
والتاء فتغير الكلمة بهذه الزيادات الى صيغة اخرى وخرج بقوله مقصودة بحروف
مفردة بتغير اسم الجمع نحو ابل وغنم لانها وان دلت على احاد لكن لم يقصد الى تلك
الاحاد بان حذف حروف مفردها وغير تغيرا ما بل احادها الفاظ من غير لفظها
كنسوة ونساء فان قيل فنحو ركب في راكب وطلب في طالب وجامل وباقر في جامل وبقر
وجاهل فيه احاد بها من لفظها كما رايت احد راكب مثلا وغير حروفه فصار
ركب قلت ليس راكب بمفرد ركب وان اتفق اشتراكهما في الحروف الاصلية وانما
قلنا ذلك لانها لو كانت جموعا لهذه الاحاد لم يكن جموع قلة لان اوزانها محصورة
كما يجيء في باب التصغير وهذه لا ترد نحو ركب بل جموع كثرة وجمع الكثرة لا يصغر على
لفظه بل يرد الى واحده كما يجيء في باب التصغير وهذه لا ترد نحو ركيب وجويمل
وايضا لو كانت جموعا لم يرجع ضمير الواحد اليها قال لنا جامل لا يهدا الليل سامره
وقال مع الصبح ركب من احاظة مجفل وخرج ايضا اسم الجنس اي الذي يكون
الفرق بينه وبين مفرده اما بالتاء كتمرة وتمر او بالياء نحو رومي وروم وذلك
لانها لا تدل على احاد اذ اللفظ لم يوضع للاحاد بل وضع لما فيه الماهية المعينة سواء
كان واحدا او مثنى او جمعا ولو سلمنا الدلالة عليها فانه لا يدل عليها بتغير حروف
مفردة فان قيل اليس احاده احدث وغير حروفها بحذف الياء او التاء

قلت ليس ذو الياء وذو التاء مفردين لاسم الجنس للاوجه الثلاثة المذكورة في اسم
الجمع ويرد عليه ان اسم الجنس يقع على القليل والكثير فيقع التمر على التمرة والتمرتين
والتمرات وكذا الروم فان اكلت تمرة او تمرتين وعاملت روميا او روميين جاز
لك ان تقول اكلت التمر وعاملت الروم ولو كانا جمعين لم يجز ذلك كما لا يقع رجال
على رجل ولا رجلين على قد يكون بعض اسماء الاجناس مما اشتهر في معنى الجمع فلا يطلق
على الواحد والاثنين وذلك بحسب الاستعمال لا بالوضع كلفظ الكلم وعند الاخفش
جميع اسماء الجموع التي لها احاد من تركيبها كجامل وباقر وركب جمع خلافا لسيبويه
وعند الفراء كل ما له واحد من تركيبه سواء كان اسم جمع كباقر وركب او اسم جنس
كتمر وروم فهو جمع والا فلا واما اسم الجمع واسم الجنس اللذان ليس لهما واحد
من لفظهما فليسا بجمع اتفاقا نحو ابل ورهط وانما لم يجئ لمثل تراب وخل مفرد لما
اذ ليس له فرد متميز عن غيره كالتفاح والتمر والجوز والفرق بين اسم الجمع واسم الجنس
مع اشتراكهما في انهما ليسا على اوزان جموع التكسير لا الخاصة بالجمع كافعلة وافعال
ولا المشهورة فيه كفعلة نحو نسوة ان اسم الجمع لا يقع على الواحد والاثنين بخلاف
اسم الجنس وان الفرق بين واحد اسم الجنس وبينه وبين واحده متميز اما بالياء او التاء
بخلاف اسم الجمع فان قيل فقد خرج بقولك مقصودة بحروف مفردة بعض الجموع
ايضا اعني جمع الواحد المقدر نحو عباديد وعباديد بمعنى الفرق ونسوة في جمع
امراة فينبغي ايضا ان يكون من اسماء الجموع كابل وغنم قلت ان اسماء الجموع
كما مر هي المفيدة لمعنى الجمع مخالفة لاوزان الجموع الخاصة بالجمع والمشهورة فيه ونحو
عباديد وعباديد نحو خاص بالجمع ونحو نسوة مشهور فيه فوزنها اوجب ان يكون
من الجموع فيقدر لها واحد وان لم يستعمل احاد وعديد وكساء كغلام وعلمة وكان
له مفردا غير ابتداء وقد الحق بجمع الواحد المقدر نحو مذاكير في جمع ذكر ومحاسن
في جمع حسن ومساوي في جمع سوء وان كان لها واحد من لفظها لما لم يكن قياسا
واحدها مذكورا ومذكرا وحسن وسوء وكذا احاديث النبي صلعم في جمع الحديث وليس
جمع الاحدوثة المستعملة لانها التي الطعف الرذال حوسي صلى الله عليه واله وسلم
عن مثله وما يقع على الجمع وعلى الواحد ايضا مما ليس في الاصل مصدرا وصفة به
يعرف كونه لفظا مشتركا بين الواحد والجمع او كونه اسم جنس بان ينظر فان لم يبن الا
لاختلاف النوعين فهو جمع مقدر تغيره كهجان بمعنى الابيض واسم جنس كالتمر والنخل
وان بني لا لاختلاف النوعين فهو جمع مقدر تغيره كهجان بمعنى الابيض وكالفلك
والدلاص تقول في التثنية سحابان وفلكان ودلاصان وهجان ودلاص في الواحد

كحمار وكتاب وقفل كعضد وفي الجمع كرجال وحصر الحركات والحرف المزيد غير حركات الواحد
وحرفه تقديرا واما الوصف الذي كان في الاصل مصدرا نحو صوم وعدل وزور فنظرا الى عنصر
الاصل فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث قال تعالى ضيف ابراهيم المكرمين وقال هل نبأ الخصم
اذ تسوروا المحراب ويجوز اعتبار حاله المنتقل اليها فيثنى ويجمع فيقال رجلان عدلان
ورجال عدول واما تاء التأنيث فلا تلحقه لانها لا تجيء في الصفات الا ما وضع
وضعا واما قوله تعالى وهم لكم عدو ويكونون عليهم ضدا فليس باسم الجنس اذ يقال
عدوان وضدان لا لاختلاف النوعين ولا مشتركا بين الواحد والجمع كهجان لانهما
ليسا على وزن الجمع ولا اسمي جمع كابل لوقوعهما على الواحد ايضا ولانهما في الاصل
مصدر اذ لم يستعملا مفردين بل هما مفردان اطلقا على الجمع كما ذكرنا قبل قوله وهو
صحيح ومكسر فالصحيح لمذكر ومؤنث المذكر ما لحق آخره واو مضموم ما قبلها او ياء مكسورة ما قبلها
ونون مفتوحة ليدل على ان معه اكثر منه وان كان آخره ياء قبلها كسرة حذفت مثل قاضون
وان كان مقصورا حذفت الالف وبقي ما قبلها مفتوحا مثل مصطفون قيل وقد يكسر
نون الجمع ضرورة كما قال عرفنا جعفرا وبني رباح وانكرنا زعانف آخرين ويمكن ان يكون
جعل النون معتقب الاعراب اي زعانف قوم آخرين ولا يلحقوا المفرد في جمع المذكر
السالم ان يكون صحيحا اولا وقد مضى حكم الصحيح والمعتل اما ان يكون مقصورا او منقوصا
او غير ذلك فما هو غير ذلك في حكم الصحيح كظبيون ودلوون في العاقل المسمى بظبي
ظبي ودلو والمنقوص يحذف ياؤه لانها تضم وتكسر قبل الياء والواو والضم والكسر مستثقلان
على الياء المكسور ما قبلها طرفا كما في جاءني القاضي ومررت بالقاضي وهذه الياء مع واو
الجمع وياءه في حكم الطرف لعدم لزومهما فحذفا فالتقى ساكنان فحذف اولهما كما
هو القياس في الساكنين الذين اولهما حرف مد فضم ما قبل الواو لمناسبتها للضمة كما
في الصحيح ولو ابقيت الكسرة مع بقاء الواو بعدها لتعسر النطق بها ولو قلبت
الواو ياء لم يبق فرق بين رفع الجمع وغيره من النصب والجر فان قيل فكذا في
نحو مسلمي قلت ذلك لياء الاضافة التي هي على شرف الزوال واما في حال النصب
والجر فحذفت الياء وبقي الكسر على حاله لكون ياء الجمع بعدها ولم تحذف ياء المنقوص
في المثنى لانها صحيح كما ذكرنا قبل الف المثنى وياؤه والفتحة لا تستثقل على الياء كما في
رأيت القاضي وان كان الاسم مقصورا حذفت الالف في الاحوال للساكنين نحو
مصطفون ومصطفين والعيسون والعيسين وانما حذفت في الجمع وقلبت في المثنى
مع التقاء الساكنين فيه ايضا لكون اولهما حرف مد لانه لو حذفت في المثنى ايضا
لالتبس في الرفع اذا اضيف بالمفرد نحو جاءني اعلى اخويك بخلاف الجمع فانك تقول

المكسور

فيه اعلوا اخويك واعليهم فلا يلتبس به واما لان فتحتا الواو والياء قبل الالف او الياء
في نحو عصوان وعصوين ورحيان ورحيين اخف من ضمهما او كسرهما قبل الواو والياء
ومن ثمة لا ترى لا في الطرف نحو غزووت ورميت كما ترى نحو غزوان وعليان
فاذا لم تأت ذلك في الطرف مع كون الواو المضمومة في نحو غزووت والياء المكسورة
في نحو رميت في حكم الوسط للزوم الواو والياء بعدهما كما في سروت وعييت فما ظنك
بمثل اعلوون واعليين مع عدم لزوم واو الجمع وياءه بل يجيء مثله في الوسط نحو هوول
وطويل وعثور وبيع والكوفيون يحذفون الالف الزائدة بالمنقوص جوازا
فيقولون العيسون بضم السين والعيسين بكسرها قوله وشرطه ان كان اسما فمذكر
علم يعقل وان كانت صفة فمذكر يعقل وان لا يكون افعل فعلاء مثل احمر ولا فعلان فعلى
مثل سكران ولا مستويا فيه مع المؤنث نحو جريح وصبور ولا بتاء التأنيث مثل علامة اي
شرط الجمع المذكر السالم اذا كان اسما اي غير صفة قال في الشرح كان ينبغي ان يقول
مذكر لان الكلام في جمع المذكر وانما ذكره ليرفع وهم من يظن ان قوله جمع المذكر السالم
كاللقب الذي يطلق على الشيء وان لم يكن تحته معنى كما يسمى الابيض بالاسود فيقال جمع المذكر
لغير جمع المذكر او ليرفع وهم من يذهل عن لعدم التذكير ولا شك في ردده بين العدول
ثم قال او يظن ان طلحة داخل فيجمعه على طلحون وهذا ايضا ليس بشيء لان نحو طلحة ان
اخرج بقوله فمذكر يخرج ايضا بقوله جمع المذكر وان لم يخرج بالاول لانه مذكر المعنى لا مذكر
اللفظ لم يخرج بالثاني ايضا وكان عليه ان يقول شرطه التجرد عن التاء ليدخل فيه نحو ورقاء
وسلمى اسمي رجلين فانهما يجمعان بالواو والنون اتفاقا ويخرج نحو طلحة وحده واعلم ان شرط
جمع المذكر بالواو والنون على ضربين عام للاسماء والصفات وخاص باحدهما فالعام
لهما شيئان احدهما التجرد عن تاء التأنيث فلا يجمع نحو طلحة في الاسماء وعلامة في الصفات
بالواو والنون خلافا للكوفيين وابن كيسان في الاسم ذي التاء فانهم اجازوا الطلحون
بسكون عين الكلمة وابن كيسان بفتحها نحو طلحون قياسا على الجمع بالالف والتاء كالطلحات
والجمرات وذلك لان حقه الالف والتاء كما قالوا رضوان بفتح الراء لما كان حقه الالف
والتاء والذي قالوه مخالف للقياس والاستعمال اما الاستعمال فنحو قوله نضر الله
اعظما دفنوها بسجستان طلحة الطلحات واما القياس فلان التاء لو بقيت مع الواو
والنون لاجتمع علامة التذكير والتأنيث وان حذفت كما عملوه فحذف الشيء مع عدم
ما يدل عليه ولو علت على الظن انه جمع المجرد عنها لكثرة جمع المجرد عنها بالواو والنون
ولو جاز في الاسم لجاز في الصفة نحو ربعون وعلامون ولا يجوز اتفاقا وان قاسوا
والتاء على ذي الالف فليس لهم ذلك لان الممدودة تقلب واوا فهي صورة علامة

التأنيث وانما قلبوها واوا دون الياء لتناسبهما في الثقل كما قيل صحراوات والالف
المقصورة تحذف وتبقى الفتحة قبلها دالة عليها وانما لم تحذف الممدودة والمقصورة
لئلا تحذف الياء الملزومها الكلمة فكانهما لامها وذكر ان المازني كان يجوز في رد ولا
الهمز في الواو لاجل الضمة قال السيرافي هذا سهو لان الضمة هنا لواو الجمع بعدها فهو
كضمة الواو للاعراب في نحو دلوك او للساكنين في نحو مصطفو البلد ولا يجوز فيهما الهمز
اتفاقا وان جاز الهمز في الواو اذا كان ضمة لازمة واذا سمي لسعاد وزينب وهند
مذكر عالم جمعت ايضا بالواو والنون كما تجمع نحو زيد بالالف والتاء اذا سمي به مونث
وكذا اذا سمي باحمر مذكر عالم قلت احمرون واحامرون وان سمي به مونث قلت احمرات
واحامر والثاني من الشرطين المذكورين ان يكون من اولي العلم فلا تجمع نحو اعوج
وفرس طويل بالواو والنون وقد يشبه غير ذوي العلم بهم في الصفات اذا كان
مصدر تلك الصفات من افعال العقلاء نحو قوله تعالى اتينا طائعين وقوله فظلت
اعناقهم لها خاضعين ورايتهم لي ساجدين ومثله في الفعل وكل في فلك يسبحون
وقول المص علم يعقل ومذكر يعقل الاولى فيه ان يقول بعلم ليشمل نحو قوله تعالى
فنعم الماهدون اذ لا يطلق عليه انه عاقل لايهام العقل للمنع من القبائح الجارية
على صاحبه تعالى الله عنها علوا كبيرا وانما خص اولو العلم بالجمع المصحح بالواو
والنون لانهم اشرف من غيرهم والصحة في الجمع اشرف من التكسير واما اختصاصهم
بالواو فلما مر في تعليل تخصيص ضمير العقلاء في نحو الرجال ضربوا بالواو وخص
بهذا الجمع من بين العقلاء الوصف والعلم دون غيرهما نحو رجل وانسان اما العلم
فخصاله بالتصحيح عن جمع التكسير الذي يكثر التصرف في الاسم باعتباره وعادة
العلم جارية بالمحافظة عليه من التصرف بقدر ما يمكن وايضا فان العلم يلحقه لو كسر
بالجمع لبس زوال التعريف العلمي كما مضى فيجبر بالتصحيح كما جبر في نحو قلون وكرون
واما الوصف فلانه لما وضع مشابها للفعل مؤديا معناه معللا بعلامة تصحيحه كما
ليس في التصريف اراد ان يكون العلامة الدالة على صاحبه الذي تجري عليه في
الجمع كعلامة الفعل وهي في الفعل واو نحو الرجال فعلوا ويفعلون فجعلت في الوصف
ايضا واوا وان كان واو الفعل اسما وواو الاسم حرفا والمناسب لواو
فتح قام رجل قاعدون غلمانه كما فتح يقعد غلمانه ولما لم يكن في غير الوصف
والعلم ما اختصاره من المقتضى للتصحيح لم يجز تصحيحه والوصف الذي يجمع بالواو
والنون اسم الفاعل واسم المبالغة الا ما يستثنى والصفة المشبهة والمنسوب و
المصغر نحو رجيلون الا ان المصغر مخالف لسائر الصفات من حيث لا يجري

على الموصوف جريها وانما لم يجر لان جري الصفات عليه انما كان لعدم دلالتها
على الموصوف المعين كالضارب والمضروب والطويل والبصري فانها لا تدل
على موصوف معين واما المصغر فانه دال على الصفة والموصوف المعين معا اذ
معنى رجيل رجل صغير ودويبة وان نحو رجل ورجلين في دلالتهما على العدد والمعدود
معا فلم يحتاجا الى ذكر عدد قبلهما كما تقدم وكل صفة يدل على الموصوف المعين
لا يذكر قبلها كالصفات الغالبة ويفارقها ايضا من حيث انه لا يعمل في الفاعل
عملها لان الصفات يرفع الفاعلية ما هو موصوفها معنى والموصوف في المصغر
مفهوم من لفظه فلا يذكر بعده كما لا يذكر قبله فلما لم يعمل في الفاعل
وهو اصل معمولات الفعل لم يعمل في غيره من الظروف والحال ونحو ذلك
واما الخالص من شروط الجمع بالواو والنون فسلبان العلمية وقبول التاء للتانيث
فالعلمية مختصة بالاسماء لما ذكرنا وقبول التاء للتانيث مختص بالصفات فلم يجمع هذا
الجمع نحو افعل فعلاء وفعلان فعلى وما يستوي مذكره ومونثه كما ذكرنا في باب المذكر
والتانيث وانما اعتبر ايضا اعتبر في الصفات قبول التاء لان الغالب في الصفات
ان يفرق بين مذكرها ومونثها بالتاء لمشابهتها معنى الفعل والفعل يفرق فيهما
فيه بالتاء نحو الرجل قام والمراة قامت وكذا في المضارع التاء وان كان في الاول
نحو يقوم والغالب في الاسماء الجوامد ان لا يفرق بين مذكرها ومونثها بوضع
صيغة مخصوصة لكل منهما كعير واتان وجمل وناقة وحصان وحجر ويستوي
مذكرها ومونثها كبشر وفرس هذا هو الغالب في الموضعين وقد جاء العكس
ايضا في كليهما كاحمر وحمراء والافضل والفضلى وسكران وسكرى في الصفات
كامرء وامراة ورجل ورجلة في الاسماء وكل صفة لا يلحقها التاء فكانها من قبيل
الاسماء فكذا لم يجمع هذا الجمع افعل فعلاء وفعلان فعلى واجاز ابن كيسان احمرون
وسكرانون واستدل بقول حماد حدثت بي زار حلائل احمرين واسودينا
وهو عند غيره شاذ واجاز ايضا حمراوات وسكرانات بناء على تصحيح جمع المذكر
والاصل ممنوع فكذا الفرع وقد يشذ من هذا الاصل افعل التفضيل فانه يجمع بالواو
والنون مع انه لا يلحقه التاء ولعل ذلك جبرا لما فاته من عمل الفعل في الفاعل
والمفعول مع ان معناه في الصفة ابلغ واتم من اسم الفاعل الذي انما يعمل فيهما
لاجل معنى الصفة كما جبر بالواو والنون النقص في نحو قلون وكرون واضحون
على الحجى واجاز سيبويه قياسا الاسماء على ندمانون لقبوله التاء كندمانة وكذا سيفان
لقولهم سيفانة قال سيبويه لا يقولون ذلك وذلك لان الاغلب في فعلان الصفة

ان لا تلحقه التاء فيدمانه وسعاته كانهما من قبيل الشذوذ فالاولى ان تجعل هذا الجمع حملا
على الاعم الاغلب واما نحو ع ساوون وحيصالون فيجوز اتفاقا لان فعلان الصفة بضم الفاء
ليس اصله عدم لحوق التاء ولما ندرت من الصفات التي يستوي مذكرها ومؤنثها
عدوه حملا على ضدها وسكنه حملا فقيره قال بعضهم فيجوز في مسكين وعدو مسكينون
وعدوون ثم يجوز في المؤنث حملا على المذكر مسكينات وعدوات وهذا قياس لا سماع
كما قال سيبويه في ندمانون وسدت من هذا الاصل صفة على خمسة احرف اصلها صهصلق
فانه يستوي مذكره ومؤنثه مع انه يقال صهصلقون وصهصلقات لان تكسر الخماسي
مستكره كما يجيء فلم يبق الا التصحيح قوله وشرطه ان كان اسما فمذكر علم عاقل وتركه
وذلك لانه لا يجوز ان يكون قوله ان كان اسما فمذكر شرطا وجزاء خبر القول شرطه
لان المبتدا المقدر بعد الفاء ضمير راجع الى اسما اي فهو علم فيخلو الجملة من ضمير راجع
الى المبتدا الذي هو شرطه مع انه لا معنى اذن لهذا الكلام ومعنى الكلام ان كان اسما
فشرطه ان يكون علما فيكون على هذا جواب الشرط مدلول الجملة التي هي قوله شرطه
فمذكر وفيه محذورات الاول دخول الفاء في خبر المبتدا مع خلوه من معنى الشرط
لقوله وقائله خولان فانكح فتاتهم عند الاخفش والثاني ان الشرط كونه مذكرا اذ ليس
في الخبر ما يجعله بمعنى المصدر والثالث ان الفاء الشرط المتوسط بين المبتدا والخبر
ضرورة نحو قوله انك ان يصرع اخوك تصرع كما يجيء في بابه فلا يقال زيدان لقيته
فاكرمك ويمكن ان يعتذر بان يكون الشرط والجزاء خبر المبتدا والتقدير فهو حصول ذكر
على ان الضمير المقدر بعد الفاء راجع الى قوله شرطه والمضاف الى الخبر محذوف مع
تعسف في هذا العذر وكذا قوله بعد وان كان صفة فمذكر قوله ولا يستويا فيه مع
المؤنث عبارة اصح من الاولى لان يستويا عطف على فعل فعلا فيكون المعنى واخ
لا يكون الوصف المذكر مستويا في ذلك الوصف مع المؤنث ولا معنى لهذا الكلام
وليس يستوي الشيء في نفسه مع غيره ولو قال ولا يستويا فيه المذكر مع المؤنث
لكان سايغا قوله وقد تحذف نونه للاضافة وقد شذ نحو سنين وارضين وصبين
قد تحذف النون للضرورة كما في المثنى ولتقصير الصلة كما في قوله الحافظوا عورة العشيرة
لا يأتيهم من ورائهم نطف وربما سقطت قبل لام ساكنة احار الكماة في السواد ابكم
لذائقوا العذاب الاليم بنصب العذاب تشبيها لها بالتنوين في نحو قوله وحاتم الطائي
وهاب المائي قوله وقد شذ نحو سنين الساد من جمع المذكر بالواو والنون كسر منها
اسنون قال زعمت تماضر انني اما امت يسدد ابينوها الاصاغر خلتي وهو عند البصريين
جمع ابني وهو تصغير ابني مقدارا على افعل كاضحى فسدوده عندهم لانه جمع المصغر
لم يثبت مكبره وقال الكوفيون هو جمع ابني وهو تصغير ابن مقدرا وهو جمع ابن كادلي
في جمع دلو فهو عندهم شاذ من وجهين كونه جمعا لمصغر لم يثبت مكبره ومجيء افعل في فعل
وهو شاذ كاجبل وازمن في جبل وزمن وقال الجوهري شذوذه لكونه جمع ابني مصغر
ان تجعل همزة الوصل قطعا قال ابو عبيدة انه تصغير ابن على غير القياس ومنها وهيدون و
ابكرون في قوله قد شربت الا الدهيدهينا قليصات وابيكرينا فهو جمع دهيده
مصغر دهداه وهو صغار الابل وجمع ابيكر تصغير ابكر مقدرا كاضحى عند البصريين
فهو شاذ من وجهين احدهما كونه بالواو والنون في غير العقلاء والثاني كونه
جمع مصغر لمكبر مقدر وهو عند الكوفيين جمع تصغير ابكر جمع بكر فشذوذه من جهة
جمعه بالواو والنون فقط كالدهيدهين ومنها الوقاية جمع ذو على غير لفظه ومنها
عليون هو اسم لديوان الخير على ظاهر ما فسر الله تعالى في قوله كتاب مرقوم يشهده المقربون
فعلى هذا ليس فيه شذوذ لانه يكون علما منقولا عن جمع المنسوب الى علية وهي الغرفة
والقياس ان يقال في المنسوب اليها عليي كالكرسي المنسوب الى كرسي وان قلنا ان
عليون غير علم بل هو جمع علية وليس لمنسوب اليها وهو بمعنى الاماكن المرتفعة فهو شاذ
لعدم التذكير والعقل فيكون التقدير في قوله تعالى كتاب مرقوم على حذف المضاف ومنها
العالمون لانه لا وصف ولا علم واما العقل فيجوز ان يكون فيه على جهة التغليب لكون بعضهم
عقلاء ويجوز ان يدعى فيه الوصف لان العالم هو الذي يعلم منه ذات موجده ويكون دليلا
عليه فيكون بمعنى الدال ومنها اهلون وشذوذه لانه ليس بصفة ويجوز ان يحمل له ذلك لانه
في الاصل بمعنى الانس واما قوله ولي دونكم اهلون سيد عملس وارقط زهلول وعرفاء جيئل
فانما جمع بالواو والنون مع عدم العقل لانه جعل الذئب والارقط والعرفاء بدل
اهله ومنها عشرون الى تسعين وقد مضت ومنها ارضون وانما فتحت الراء لان
الواو والنون في مقام الالف والتاء فكانه قيل رضات وللتنبيه على انها ليست بجمع سلامة
حقيقة ويجوز اسكان راء ارضون ومنها ابون واخون وسنون وشذوذها لكونها
غير وصف ولا علم واما ذو مال فوصف ومنها البون في ابن لان قياسه ابنون وانما
جمع على اصل ابن وهو بنو على حذف اللام في الجمع تشبيها كما حذف في الواحد ومنها قولهم
لقيت منه البرحين والبرحين بضم الفاء فيهما ولقيت منه الفتكرين بضم الفاء و
كسرها واذ العكرين كلها بمعنى الدواهي والشدائد وقولهم ليث عرين يجوز ان يكون
شاذا من هذا الباب جعل النون معتقب الاعراب واعلم انه قد شاع الجمع بالواو
والنون مع انه خلاف القياس فيما لم يكسر من الاسم الذي عوض الجمع بالواو والنون
من لامه تاء التانيث المفتوح ما قبلها معرا اهل تلك الجموع منها على انها ليست بجمع سلامة

في الحقيقة فقالوا في المفتوح الفاء نحو سنون بكسر الفاء وقد جاء سنون بضمها وهو قليل و
بهذا السنة كسر واعين عشرين وجاء في بعض ما هو مضموم الفاء الكسر واما المكسور الفاء
فلم يسمع فيه التغيير كالعضين والمائين العنين والرين ولعل ذلك لاعتدال الكسرة مع
الفتحة والضمة وجاء قليلا مثل هذا الجمع لما ليس بكسره ايضا كالتين والالى في اللغة
وربما جاء ايضا في المحذوف الفاء كرقه ورقين ولده ولدين وفيما قلب لامه الفاء
كالاضاة والقناة لكن تحذف لامه نسيا منسيا حتى صار كالسنة فيقال اضون وقنون
ولو اعتبرت لاماهما لقيل القنون والاضون لكونهما بعد حذف الياء مقصورين
كالاعلون وعليه احال وحكى اره الدوسا ولو اعتبر اللام لقيل الدوين كالاعلين
فان دو مفتوح العين على عند سيبويه كما مر في باب الاضافة لكنه لما حذف لامه في المفرد
نسيا منسيا لم يعتبرها في الجمع وربما جاء هذا الجمع في المضعف ايضا كارين وحرين
وحكى عن يونس آخرون مفتوح الهمزة ومكسورها قيل قد جاء في الواحد وقيل لم يحك
ذلك ولكن زيد الهمزة في الجمع منبها على كونه غير قياسي وعلل النحاة جميع ما حذف
لامه او فاؤه بهذا الجمع بان هذا الجمع افضل الجموع لكونه خاصا بالعقلاء فجعل هذا الا
بالحق لاسم من النقصان بالحذف لساقالوا واحرون واورون فلما لحقهما من
الوهن الادغام وبعضهم يقول للبعض الموهوم وذلك ان حرف العلة قد يبدل من
احد حرفي التضعيف كما في تطنيت وقد يجعل النون في بعض هذه الجموع التي جاءت
على خلاف القياس معقب الاعراب منبها على مخالفته للقياس فكانه مكسر فجرى فيه
اعراب المكسر فيدخله التنوين ولا يسقط بالاضافة حتى روى من نحو فان سنينه لعبن
بنا شيبا وشيبننا مردا قال وماذا يدري الاعراب مني وقد جاوزت حد الاربعين وقال
عراب الدوح حامة الربس وقال ان لنا احسن علماء ابرد لحن له سمع يلزمها
الباء وان كما قلنا في المسمى بجمع سلامة المذكر في باب العلم واكثر ذلك في الشعر هذا قيل
العلمية واما بعدها فكون النون معقب الاعراب سائغ في الاختيار في هذا النوع
كما في الجموع القياسية مع العلمية وحكى ابو عبيدة وابو زيد رجل لون معقوب معقب
الاعراب ولعل ذلك لان القياس معقولون بياء النسب فلما حذف ياء النسبة صار
معقودين كعلون فقوله سني كما لامك معقوسا الالف فيه بدل من التنوين الي
كان النون معقب الاعراب والالف قالالف للاطلاق حكاهما جميعا رجل معقوين ور
معقون ورجال معقوين قال ابو زيد وكذا المراة والمراتين والنساء ولعل
تجريهم على جعل معقوين للمثنى والمفرد في المونث والمذكر مع كونه في الاصل جمع
المذكر كره مخالفة الجموع وذلك من ثلثة اوجه كون النون معقب الاعراب وحذف ياء

النسب الذي في الواحد وهو معنوي والحاق علامة الجمع بما بقي منه وهو معقو مع عدم
استعماله ولو استعمل لعلت واوه الفا فصار معقى ويجمع على معقون كاعلون لاعلى معقود
وانما قلنا ان واحده معقو المحذوف الياء كما قيل سيبويه في المهلبون والمهالبة
سمى كل واحد منهم باسم من ينسب اليه فكان كلا منهم مهلب لان الجمع في الظاهر للمحذوف منه
ياء النسب ويجوز ان يقال ان ياء النسب في مثل معقوون والاشعرون والاعجمون
حذف بعد جمعه بالواو والنون فكان الاصل معقولون واشعريون واعجميون وحكى
ابو زيد في معقوين وحكى ابو زيد في معقوين فتح الواو قبل الياء فمن يجعل النون معقب
الاعراب نحو معقوين وذلك ايضا لتغيره عن صورة الجمع بالكلية لما خالف ما عليه جمع
السلامة واعلم ان التذكير غالب للمونث كما تقدم في المثنى والمجموع فيكفي كون البعض مذكرا
نحو زيد وهند ضاربان ورجال الهندات ضاربون وكذا العقل في بعضهم كاف نحو زيد
والطير معقولون وسيد صغار في الصبع التي للمونث والضبعان الذي للمذكر والقياس
ضبعانان ولعل ذلك لكون ضبعان اخف منه مع ان بعض العرب تقول للمذكر ايضا
ضبع والعلم الذي يدور الاعراب على حرفه الاخير كبعلبك ومعديكرب يثنى ويجمع نحو
البعلبكان والبعلبكون لان الجزئين ككلمة معربة والتثنية والجمع للمعرب واما اللذان
واللتان واللذين واللتين وذان وتان وذين وتين فصيغ مستانفة وان كان
الثاني منها اما للتركيب كخمسة عشر او لغيره كسيبويه فالقياس ان يقال ذوا سيبويه وذو
سيبويه وكذا ذوا خمسة عشر وذو وخمسة عشر وهذا كما يقال في الجمل المسمى بها ذوا تابط
شرا وذو وا تابط شرا اتفاقا وذوا ما شاب قرناها وذو ذات شاب قرناها لان الجمل
تحكى بها فلا يلحقها علامتا التثنية والجمع وكذا يلزم ان يقول في المثنى والمجموع المسمى بهما
اذا لم يجعل نونهما معقب الاعراب نحو جاءني ذوا مسلمين وذوو امسلمين لئلا يجتمع على
آخر الاسم اعرابان بالحرف وسيد في الاسمين الاسمين وكذا ومتصرفا بهما من المضافة
الى اسمه كما في ذات مرة والمرء نحو السوهان والسوهون مع ياء الطراء الثاني وكذا
يلزم نحوه في خمسة عشر علما واما مع اعراب الجزء الثاني فيهما فلا كلام في نحو ذلك كما
في بعلبك ومعديكرب والعلم المركب تركيبا اضافيا يثنى ويجمع منه المضاف نحو عبدا مناف
وعبدو مناف واذا كان كنية جاز تثنية المضاف والمضاف اليه معا كقولك في ابو زيد
ابوا الزيدين والاول اكثر واما جمع ابن كذا وذو كذا علما كان اولا فان كانا للعاقل
قلت بنو كذا وذو كذا واذواء كذا وان لم يكونا للعاقل سوا رجاء لمونثه بنات كذا
وذات كذا نحو ابن اللبون وبنات اللبون وجمل ذو عثنون وناقة ذات عثنون
او لم يات لمونثه نحو ابن عرس وذي القعدة جمع على بنات كذا نحو بنات لبون وبنات

اضافة ع

عرس وعلى دواب كذا نحو حمال ودواب عامس وذوات القعدة الحاقا لغير العقلاء في الجمع
بالمونث على ما يجي كما مر من قولهم الايام معدودات وروي الاخفش سوعرس وسوقس ايضا
للفظ ان وان كان غير عاقل لاذاما هو نفس لو اقصولو لكانه جعله جمعا لان لم يس
وان لم يستعمل **قوله** المونث ما لحق آخره الف وتاء وشرطه ان كان صفة وله مذكر ان
يكون مذكره جمع بالواو والنون وان لم يكن له مذكر وان لا يكون مجردا الحاقا يصح الا جمع
مطلقا قوله اي المونث اي الجمع المونث السالم ولا ينقص حده بنحو سلعاه لان قوله
حمل وموجهح ومكسر والتصحيح لمذكر ومونث بين ان المونث ما دل على احاد مقصودة
بحروف مفردة بعمرها وعلى هذا كان ينبغي ايضا في حد المذكر عن قوله المدل
على ان معه اكثر منه والاولى ان يقال انه ليس من الحذف انما حلت له علامتان
لكونه كما كان في جمع المذكر وانما خص الزيادة بالالف والتاء لانه عرض فيه
الجمعية وتانيث غير حقيقي وكل واحد من الطرفين قد يدل على كل واحد من المعنيين
كما في رجال وسكران والحمالة والتصارة قوله شرطه ان كان صفة المقيد نظرا الى
المونث اما ان يكون صفة او لا فان لم يكن صفة قال المص جمع مطلقا اي لا شرط
شرط قوله والا جمع مطلقا وليس بسديد لان الاسماء المونثة مقدرة كعدد ونار
وشمس ودلو وعقرب وبطن ونحوها من الاسماء التي تانيثها غير حقيقي لا اطرد فيها الجمع
بالالف والتاء بل هو فيها مسموع كالسموات والكاسات والسمالات في الرياح
وذلك لضعف هذا التانيث لانه ليس بحقيقي ولا ظاهر العلامة فلا جمع ادون هذا الجمع
قياسا من الاسماء المونثة الاعلم ظاهرة كانت فيه العلامة كعرة وسلمى وصحراء
او مقدرة كهند او ذو بالتانيث الظاهرة سواء كان مذكرا حقيقيا كحمزة او لا
كغرفة ومنه قولك الكرامات والحركات ونحوها لان الواحد اكرامة وحركة
الواحدة لا الاكرام والحرح وجمع المجرد الاكارم والحارج عند اختلاف الانواع والاكرام
كالضربات والعلات والاكارم كالضروب والقبول وكذا العول ثلث اكرامات
وحركات حريد العدد من الاكارم والحارج اذا قصد ثلثة انواع من الاكرام
او ذو الف التانيث اذا لم يسم به المذكر الحقيقي كالبشرى والصحراء واذا سمي
المذكر الحقيقي جمع بالواو والنون كما مر ذكره او ما يصح تانيثه وتذكيره اذا لم تا
له مكسر ولم يجز جمعه بالواو والنون كالاغات والسابات الى آخرها وذلك لانسداد
ابواب الجموع الا هذا وجمع هذا الجمع ايضا مطرد او ان لم يكن مونثا علم غير العاقل
المصدر باضافة ابن وذو ونحو ابن عرس وابن معرض وذو القعدة وذو الحجة كما ذكرنا
وجمع هذا الجمع عاما غير مطرد من الاسماء نوعان احدهما جنس مذكر لا يعقل اذا لم له مكسر كحمامات

وسرادقات وكذا كل خماسي اصلي الحروف كسفرجلات لانه يكسره مستكره كما تحيء وعند
الفراء هذا القسم ايضا مطرد واما اذا جاز له مكسر فانه لا يجمع هذا الجمع فلم يقولوا اجوالقات
لقولهم جوالق واما قولهم ابوابات مع سوق ونون فسادوا ابنيها الجموع التي لا تكسر نحو رجالات
وصواحبات وسوبات فلا يقال الكلبات لقولهم اكالب ان كان المونث صفة فلا
يخلوا من ان يكون فيه علامات التانيث او لا فان كانت فيه جمع بالالف والتاء
سواء كان صفة لمذكر حقيقي كرجال ربعات وعلامات او لا كضاربات وحبليات
وقصاوات الا ان يكون فعلى فعلان او فعلاء افعل فانهما لا تجمعا بالالف والتاء
حملا على مذكرهما اللذين لم يجمعا بالواو والنون لما ذكرنا الا عند ابن كيسان فانه اجاز
كما ذكرنا حمراوات وسكريات كما اجاز في المذكر احمرون وسكرانون قال علت الائمة
على احدهما جاز اتفاقا كقوله عليه السلام ليس في الخضراوات صدقة وكذا كل فعلاء
او فعلى جعلته علما كغير المذكر الحقيقي وان لم يكن في الصفة المونثة علامة تانيث ظاهرة
ولم يكن خماسية اصلية الحروف لم تجمع بالالف والتاء سواء كان له مذكر يشاركه في
اللفظ كجريح وصبور وسابق يستوي مذكره ومونثه حملا لها على مذكرها الممتنعة من
الجمع بالواو والنون او لم يكن له مذكر اصلا كحائض وطالق ومطفل فرقا بين هاجري من
التاء وبين ذي التاء فان ذا التاء فيه معنى الحدوث الذي هو معنى الفعل وفعل المونث
يلحقه ضمير جمع المونث نحو نصرن فالحق ذو التاء ايضا علامة جمع المونث اي الالف
والتاء واما المجرد فلم يكن فيه معنى الفعل فلم يجر مجراه في لحاق علامة جمع المونث اياه
بل جمع جمع التكسير نحو حوائض وحيض ومطافل وان كان صفة المونث المجردة عن
العلامة سواء اشترك فيها المذكر والمونث او اختص بالمونث خماسية اصلية الحروف
كالرجل او المراة الصهصلق والمراة الجحمرش جمعت بالالف والتاء ولا تكسر لثقلها
فيقال نسوة صهصلقات وجحمرشات وجمع هذا الجمع ايضا مطرد في صفة المذكر
الذي لا يعقل سواء كان مذكرا حقيقيا كالصافنات للذكور من الخيل وجمال
سجلات اي ضخمات سبطرات اي طوال على وجه الارض وكذا بنات اللبون وجمال
ذوات عامين في ابن اللبون وجمل ذو عامين او غير حقيقي التذكير كالايام الخاليات
وكذا مصغر ما لا يعقل كجبيلات وحميرات وكتيبات لان المصغر فيه معنى الوصف ولم
يجز على الموصوف وانما جمع المذكر في الموضعين جمع المونث لانهم قصدوا فيهما
الفرق بين العاقل وغيره وكان غير العاقل فرعا على العاقل كما ان المونث فرع
المذكر والحق غير العاقل بالمونث وجمع جمعه قوله ان كان صفة وله مذكر فان يكون
اي فهو ان يكون والضمير راجع الى المبتدا الذي هو شرطه والجملة الشرطية مع الجزاء

في محل خبر المبتدأ آخر ومعنى هذا الكلام ان المؤنث اذا كان صفة على ضربين اما ان يكون
له مذكر او لا فان لم يكن له مذكر فشرطه ان لا يكون مجردا عن التاء كحايض وان كان
له مذكر فشرطه ان يكون ذلك المذكر جمع بالواو والنون خرج بهذا القيد فعلاء
افعل وفعلى فعلان وجميع الامثلة التي يستوي مذكرها ومؤنثها كصبور وجريح و
علامة ساد ووجهه ان فيعلا قياسه لحاق في المؤنث كسيدة وميتة وجريح ايضا
الوصف ذو التاء الذي يشترك فيه المذكر والمؤنث كربعة وعلامة وعطارة
ونحوها ولا يجوز لانه يجمع بالالف والتاء وتقول في جمع ست واسم سنات وبنى جمع
اصلهما لان الاصل سنه كما ان بنون جمع اصل ابن وبنى هو على حذف اللام لسنة
الجميعين وكذا اخوات جمع اصل اخت اي اخوة بغير حذف اللام واخون جمع
اخ على حذف اللام لسنة والثلاثي المحذوف اللام المعوض منها التاء على ضرب
اما مفتوح الفاء ورد اللام في جمعه بالالف والتاء اكثر كسنوات وسنهات وعضوات
في سنه وسنة وعضة وذلك لجمعه الفتح وجاء بحذف اللام ايضا كهنات وذوات
وجاء منه ما لم يجمع جمع السلامة لا بالواو والنون ولا بالالف والتاء سمعا
بجمع التكسير وذلك نحو امة وشفة وشاة واما مكسور الفاء ورد اللام فيه اكثر
كعضاة وربات لسهل الاشتراك وقد جاء عضوات واما مضموم الفاء ولم يجئ
فيه الا ترك الرد كثبات وظبات وكرات لكون الضم اثقل الحركات وقد
جاء في بعض اللغات فيما لم يرد المحذوف فيه فتح التاء في حالة النصب قالوا
سمعت لغاتهم وجاء في التاء العروا ساما ولعل ذلك لاجل توهمهم التاء الجمع
عوضا من اللام كالتاء في الواحد والنون في كرون ونبون وقال ابو علي بل
هو تاء الواحد والالف قبلها اللام المردودة فمعنى سمعت لغاتهم سمعت لغتهم
قال وذلك لان سيبويه قال لان تاء الجمع لا تفتح في موضع وفيما قال نظر لان
المعنى في سيبويه قال لان سمعت لغاتهم وقوله العروا ساما الجمع وحكى الكوفيون
في غير محذوف اللام استاصل الله عرقاتهم بفتح التاء وكسرها اشهر فاما ان تقول
انه مفرد والالف للالحاق بدرهم او يقال انه جمع فتح تاؤه شاذا فالفرق
اذن كالنوان مذكره جمع مكسر وهو الغرون جمع بالالف والتاء مثله ولنذكر شيئا
من احكام المجموع بالالف والتاء مهلة وان كان المص يذكره في قسم التصريف
فنقول كل ما هو على وزن فعل وهو مؤنث بتاء مقدرا وظاهر وجعلة فان
كان صفة كصعبة او مضاعفا كمدة او معتل العين كبيضة وجوزة وجب اسكان
عينه في الجمع بالالف والتاء وان خلا من هذه الاشياء وجب فتح عينه فيه

كتمرات والدعدات والرم في جمع لحية لحيات بفتح العين لان في لحية لغتين فتح
العين واسكانها والفتح اكثر فحمل الجمع على المفرد المشهور وقيل لما لزم التاء
في لحية لكونها صفة للمؤنث ولا مذكر لها يقال شاة لحية اذا قل لبنها صار كالاسماء في لزوم
التاء نحو جفنة وقصعة واجاز المبرد اسكان عين لحيات قياسا لا سماعا وعلى الفتح
في جمع ربعة للجوهري بعضهم في الواحد فتح العين وقيل انها كانت في الاصل اسما ثم وصف
به فلوحظ فيه الاصل كما يقال في جمع امراة كلبة نسوة كلبات بفتح العين وندر في جمع
كهلة كهلات بفتح العين ولا يقاس عليه غيره نحو ضخمات وصعبات خلافا لقطرب ويجوز
اسكان ما استحق الفتح من عين فعلات للضرورة قال ذو الرمة اب ذكر عودن احشاء
قلبه خفوقا احشاء قلبه ورفضات الهوى في المفاصل وجاء في المعتل اللام نحو اجوات
وحلوات سكون عينهما وقد يقاس عليهما قصدا للتخفيف لاجل الثقل الحاصل من اعتلال
اللام ويجوز ايضا في القياس ان يقال نسوة كلبات اعتبارا للصفة العارضة
كما تقول للصعبات بفتح العين اذا سميت بصعبة واهل في الاصل اسم دخله معنى
الصفة فقيل في جمعه اهلون وادخلوه التاء فقالوا اهلة قال واهلة ود قد تبرت
ودهم واللهم في الطهر جهدي ونائلي اي وجماعة مساهلة للود وقال فهم اهلات
حول قيس بن عاصم اذا ادلجوا بالليل يدعون كوثرا ويقال اهلات ايضا لسكون
الهاء اعتدادا بالوصف العارض وبفتح هدل العين المثلثة نحو جورات وسماح
قال ابو حنيفة ثلاث جورات في السواد ثلاث عورات وانما سكن عين الصفة
وفتح عين الاسم فرقا وان كان الصفة بالسكون اليق لثقلها باقتضائها الموصوف
ومشابهتها للفعل ولذلك كانت احدى علل منع الصرف وسكن المضاعف والمعتل
العين فرارا من الثقل الحاصل بتحريك اول المثلين وتحريك الواو والياء وقال
قيل فلتعلهما الفاء لتحركهما وانفتاح ما قبلهما قلت ان الحركة عارضة في الجمع ولذلك
لم تعلهما هذيل مع تحركهما كما لم تعلب واو خطوات المضموم ما قبلها لعروض الضمة
واما فعلة بضم الفاء وسكون العين كغرفة وكذا فعل المؤنث كجمل فان كانت مضاعفة
فليست في عينها اذا جمعت بالالف والتاء الا الاسكان كعدات وان كانت معتلة
العين ولا يكون الا بالواو كسورة فلا يجوز الاتباع اجماعا وقياس لغة هذيل
جواز فتحها كما في سعات وروضات لانهم عللوه لخفة الفتحة على حرف العلة لكن
سيبويه قال لا تحرك الواو في دولات والظاهر انه اراد بالضم وان كانت صحيحة
العين فان كانت صفة كحلوة فالاسكان لا غير وان كانت اسما فان لم يكن اللام
ياء جاز في العين الاسكان والفتح والاتباع سواء كان اللام واوا كخطوات او لا

كغرفات والاتباع بهما اكثر منه في فعلة وان كان الكسر اخف وذلك لان نحو عنق
اكثر من نحو ابل وان كانت اللام ياء نحو كلية لم يجز الاتباع اتفاقا للثقل واما الفتح
فالمبرد نص على جوازه وليس في كلام سيبويه ما يدل عليه واما ام ففي التاء لفظ امهات
اكثر من امات وفي غيرهم بالعكس والهاء زائدة بدليل الامومة وقيل اصله بدليل
امهة لكونه على وزن فعلة قال امهتي خندف والياس ابي وورها فعلة
فحذف اللام واما فعلة بكسر الفاء وفعل مونثا كهند فان كانت مضاعفة فلست
في جمعها بالالف والتاء الا سكون العين نحو وراب وان كانت معتلة العين ولا
يكون الا بالياء اصله كانت كسعة او معتلة كديمة فلا يجوز فيه الاتباع اجماعا ولا
الفتح الا على قياس لغة هذيل وعراب في جمع عير شاذ عند غير هذيل وان
كانت صحيحة العين فان كانت صفة فالاسكان كعلجات وان كانت اسما فان كانت
اللام واوا امتنع الاتباع اتفاقا للاستثقال وجاز الفتح والاسكان على نص المبرد
كرسوات ومنع الاندلسي الفتح وان كانت اللام ياء كلحية جاز الفتح والاسكان
واما الاتباع فمنعه سيبويه لقلة باب فعل في الصحيح فكيف بالمعتل اللام واجازه السيرافي
لعروض الكسر وقياسا على خطوات وان صحت اللام نحو كسرة جاز الاتباع والفتح
الاسكان والقراء يمنع ضم العين مطلقا في المضمومة الفاء وكسرها في المكسورة
الفاء صحت العين او لا الا فيما سمع نحو خطوات وعرفات **قوله** جمع الكسر
ما تغير بناء واحده كرجال وافراس وجمع القلة افعل وافعال وافعلة وفعلة
الصحيح وما عدا ذلك جمع كثرة لا شك ان جمع السلامة بالواو والنون تغير بناء
الواحد ايضا بسبب الزيادتين لانك لما ضممت اليه ما ليس من تمامه في المفرد صار كلمة اخرى
بذلك كما ان الثمانية مثلا اذا ضممت اليها الاثنين تغير عشرة ويكون المجموع اي غير
المجموع الاول وهذا هو التغير فقد تغير اللفظ في جمع السلامة بناء الواحد ولهذا قال
في حد الجمع تغيرا ما فدخل فيه جمع السلامة وكذا الكلام في الجمع بالالف والتاء بل
التغير فيه اظهر لان علامات التانيث التاء تغير فيه ولا تبقى على حاله الا ما كانت
فيه مقدرة فالاولى في حد جمع السلامة ان يقال هو الجمع الذي لم يغير مفرده الا
بالحاق آخره علامة الجمع وجمع التكسير ما غير بغير ذلك واما التغير في نحو ثمرات
بفتح العين وفي نحو خطوات وسدرات بفتحها واتباعها فبعد حصول هذه التغير
بعد سكون عينها لعروض وان لم يثبت نحو ثمرات ساكن العين بخلاف خطوب وسدر
كما كان حذف التاء في المجموع بالالف والتاء بعد لحاقهما لاجتماع التاءين فجمعها
من باب جمع السلامة باعتبار الاصل قوله وجمع القلة افعل الى آخره قالوا مطلق الجمع

على ضربين قلة وكثرة والمراد بالقليل من الثلاثة الى العشرة والمراد ما جاوز العشرة
العشرة قالوا وجمع القلة من المكسر اربعة افعل وافعال وافعلة وفعلة وزاد الفراء
فعلة كقولهم هم اكلة راس اي قليلون يكفيهم راس واحد اي يشبعهم وليس بشيء اذ الفعلة
من قرينة يشبعهم اكل راس لا من اطلاق فعلة ونقل التبريزي ان منها افعلاء كاصدقاء
وجمعا السلامة عندهم منها ايضا استدلالا بتشابههما للتثنية في سلامة الواحد وليس بشيء
ما يشبه شيء بشيء لفظا لا يقتضي مشابهته له معنى ايضا ولو ثبت ما نقل ان النابغة قال
لحسان لما انشده قوله لنا الجفنات الغر يلمعن بالضحى واسيافنا يقطرن من نجدة دما قللت
جفانك وسيوفك لكان فيه دليل على ان المجموع بالالف والتاء جمع قلة وقال ابن خروف
جمعا السلامة مشتركان بين القلة والكثرة والظاهر انهما لمطلق الجمع من غير نظر الى القلة
والكثرة فيصلحان لهما واستدلوا على اختصاص امثلة الكسر الاربعة بالقلة بغلبة استعمالها
في نحو الثلثة الى العشرة واجرائها فيه على سائر الجموع ان وجدت واعلم انه اذا
لم يات للاسم الا بناء جمع القلة كارجل في الرجل او الا جمع الكثرة كرجال في الرجل
وكذا كل جمع مكسر للرباعي الاصل حروفه ولما لم يجمع الا جمعه كاجادل ومصابيح
فهو مشترك بين القلة والكثرة وقد يستعار احدهما للاخر مع وجود ذلك الاخر كقوله
تعالى ثلثة قروء مع وجود اقراء **قوله** المصدر اسم الحدث الجاري على الفعل
يعني الحدث معنى قائما بغيره سواء صدر عنه كالضرب والمشي او لم يصدر كالطول
والقصر والجري في كلامهم يستعمل في اشياء يقال هذا المصدر جار على هذا الفعل اي
اصل له وماخذ اشتق منه فيقال في حمدت حمدا ان المصدر جار على فعله وفي
نحو تبتل اليه تبتيلا ان تبتيلا ليس بجار على فعله ويقال اسم الفاعل جار على المضارع
اي توازنه في الحركات والسكنات ويقال الصفة جارية على شيء اي ذلك الشيء
صاحبها اما مبتدا لها او ذو حال او موصوف او موصول والاولى صيانة الحد
عن الالفاظ المبهمة ولو قال اسم الحدث الذي يشتق منه الفعل لكان حدا تاما
على مذهب البصرية فان الفعل مشتق منه عندهم وعكس الكوفيون قال البصريون سمي
مصدرا لكونه موضع صدور الفعل وقال الكوفيون هو مفعل بمعنى المصدر نحو قعد
مقعدا حسنا اي قعودا والمصدر بمعنى الفاعل اي صادر عن الفعل كالعدل
بمعنى العادل واستدل الكوفية على اصالة الفعل بعمله في المصدر نحو ضربت ضربا
والعامل قبل المعمول وهو مغالطة لانه قبله بمعنى ان الاصل في وقت العمل
تقدم لفظ العامل على لفظ المعمول والنزاع في ان وضعه غير مقدم على وضع الفعل
فان احد التقدمين من الاخر ونقض ما قالوا بنحو ضربت زيدا ورد ولم الضرب

فانه لا دليل فيها على ان وضع العامل قبل وضع المعمول وقال البصريون كل
فرع لو حد من اصل ولصاغ منه ينبغي ان يكون في الفرع ما في الاصل مع زيادة
هي الغرض من وضع الفعل لانه كان يحصل في نحو قولك لزيد ضرب مقصود نسبة
الضرب الى زيد لكنهم طلبوا زمان بيان الفعل على وجه اخصر فوضعوا الفعل الدال
بحروفه على المصدر وبوزنه على الزمان وسيبويه يسمي المصدر فعلا وحدثا و
فاذا انتصب بفعله ومعناه يسمى مفعولا مطلقا كما مر في بابه قوله الجاري على الفعل
احترازا من نحو العالمية والقادرية قوله وهو من الثلاثي سماع وفي غيره
قياس تقول اخراج اخراجا واستخرج استخراجا فرعي الله مصادر الثلاثي الى
وهي في الاغلب كما يجيء في التصريف واما في غير الثلاثي فيأتي قياسا كما تقول
كل ما صيغة على افعل فمصدره على افعال وكل ما صيغة على فعلل فمصدره فعللة ونحو
ايضا ان يركب قياس واحد لجميع الرباعي والمزيد فيه وهو ان يقال سطر الى الماضي
وزيد قبل آخره الف ان كان قبل الآخر في الماضي متحركا كسرت اولها فقط
كما تقول في افعل افعال وفي فعلل فعلالا وفي فعلا فعلالا وفي فاعل فيعال وفي
فعل فعال وان كان ثلث متحركات كسرت الاولين كالفعلال والافيعال والاستفعال
والافعلال والافعيلال او اصل ما صيغتها افعلاح افعلل وتفعال وليس هذا بناء على
ان المصدر مشتق من الفعل بل لبيان كيفية مجيء المصدر قياسا لمن اتصل له
علم بالفعل والاشهر في مصدر فعل فعلل وفاعل وتفعل خلاف القياس المذكور
وهو تفعيل وفعللة ومفاعلة وتفعل واما فعال في مصدر فاعل كقتال فهو مخفف
القياسي اذ اصله قيتال ولم يات في تفعلل وتفاعل وما الحق بفعلل من تفوعل
وتفعيل ونحوها الاختلاف القياس كالتفعلل والتفاعل قوله ويعمل عمل فعله
ماضيا وغيره اذا لم يكن مفعولا مطلقا ولا يتقدم معموله عليه ولا يضمر فيه ولا يلزم
ذكر الفاعل ويجوز اضافته الى الفاعل وقد يضاف الى المفعول واعماله باللام
قليل فان كان مطلقا فالعمل للفعل وان كان بدلا منه فوجهان • اعلم ان معنى
المصدر عرض لابد له في الوجود من محل يقوم به وزمان ومكان ولبعض المصادر
ما يقع عليه وهو المتعدي ولبعضها من الآلة كالضرب لكنه وضعه الواضع لذلك
الحدث مطلقا من غير نظر الى ما يحتاج اليه في وجوده ولا يلزم ان يكون وضع
الواضع لكل لفظ على ان يلزمه في اللفظ ما يقتضي معنى ذلك اللفظ معناه
الا ترى انه وضع الالفاظ الدالة على الاعراض كالحركة والسكون ولا يلزمها في اللفظ
الالفاظ الدالة على محالها فيقول اذا قصد بيان زمان الحدث الذي هو احد الازمنة

الثلثة معينا مع ذكر بعض ما هو من لوازمه من محله الذي يقوم به او زمانه الخاص من
الازمنة الثلثة او ما وقع عليه صيغ من هذا المصدر الذي هو موضوع لسائر الحدث
صيغة اما بمجرد تغير حركاته وسكناته كضرب في الضرب او تغيرهما مع الحذف كاخرج
في الاستخراج او تغيرهما مع الزيادة كتضرب في الضرب بحيث يدل تلك الصيغة بهيئتها
على احد الازمنة اكتفى بها ولم يمكن الثلثة او تقتضي وجوب ذكر احد لوازمه الآخر على
التعيين مع اقتضاء تلك الصيغة وجوب ذكر ما قام به الحدث بعدها فسمي تلك
الصيغة فعلا مبنيا للفاعل وسمي ما قام به الحدث فاعلا او مع اقتضائها ان يذكر احد
لوازمه الآخر من الزمان المعين كاليوم والليلة والصبح والظهر والمساء ونحو
ذلك او المكان او ما وقع عليه او الآلة او غير ذلك وعلى الجملة كل ما كان عند المتكلم
ذكره اهم مما في لوازمه فسمي تلك الصيغة فعلا مبنيا للمفعول وذلك اللازم المذكور
بعدها مفعول ما لم يسم فاعله فالمقصود من وضع الفعل ذكر تعين احد الازمنة
معينا وبعض لوازمه الآخر الاهم عند المتكلم ولما امكن النسبة بالصيغة على احد الازمنة
اكتفى بها ولم يمكن النسبة بها على سائر اللوازم في الاغلب فجيء بما كان منها ذكره
اهم بعدها وانما قلت في الاغلب لانه امكن في بعضها ذلك كاضرب ولتضرب
ولكنه لما كان الاعلام ما لم يمكن فيه ذلك اضمر هذا المدلول عليه بالصيغة ايضا بعدها
للبيان فاضمر انا وبعد وانما جعل ضرب ونحن بعد نضرب بدلالة العطف عليهما في
اضرب انا وزيد وانما جعل لما قام به الحدث صيغة مختصة اعني المبني للفاعل و للمثنى
لا في اللوازم صيغة مشتركة بينهما اهتماما بمحل الحدث فان الحدث الى محله احوج منه الى
غيره من سائر اللوازم ولهذا كان المبني للفاعل اكثر استعمالا من المبني للمفعول فرفع كل ما رفعه
الفعل دليل على كون ذكره اهم من لوازم الحدث سواء تقدم على سائر اللوازم
في اللفظ نحو ضرب زيد عمرا يوم الجمعة امامك بالسوط او تأخر عنها كلها او توسطها ولو
لم يكن الرفع دليلا على هذا لم يكن للرفع وجه اذا تأخر المرفوع عن المنصوب نحو ضرب
عمرا زيد وسير يوم الجمعة فرسخان فظهر ان ما قيل ان تقديم المفعول على الفاعل وحده
او على الفعل لقصد كونه اهم ليس بشيء بل المرفوع اهم على كل حال ففائدة تقديم
المنصوب على الفاعل وحده التوسع في الكلام فقط وفائدة تقديمه على الفعل اما
تخصيص المفعول بالفعل من بين ما يمكن تعلقه به كقوله تعالى بل الله فاعبد اي من دون
الاصنام او كون تعلق الفعل به اولى منه بسائر ما يتعلق به نحو زيدا ضربت وبكرا وعمرو
فالمرفوع بالفعل لما كان ذكره اهم صار كجزء الفعل اتصل به او انفصل بسبب هذا
التطويل ان وضع الفعل على ان يكون مصدره مسندا الى شيء مذكور بعده لفظا

نفس المصدر فانه ليس موضوعا على انه منسوب الى شئ فى اللفظ وانما وجب ذكر
المرفوع بعد الفعل فانه معناه كما مرّ والمقتضى مرتبة التقدم على مقتضاه وكان
حق الفعل ان لا يطلب غير المسند اليه ولا يعمل الا فيه لانه ليس موضوعا لطلبه
كالمصدر لكنه عمل فى غير المسند اليه من المفعولات التى لم تقم مقام الفاعل
لمشابهته للفاعل وضعا وعمله فيه لانه فتح له باب الطلب والعمل فصار الفعل
اصلا للعمل فى المسند اليه وغيره وغير الفاعل من المصدر واسم الفاعل واسم المفعول
لهما والصفة المشبهة فرعا عليه وان دلّ كل واحد منها ايضا على المصدر
الذى لسببه كان الفعل يطلب الفاعل والمفعول ويعمل فيهما وذلك لان طلب
الفعل للمرفوع وضعى وطلبه للمنصوب تابع للوضعى كما مرّ واما طلب المصدر واسم
الفاعل والمفعول لهما فليس بوضعى ولا تابع لوضعى بل هو عقلى وقد طرء الوضع
على الفعل وادار حكمه لان الواضع لم ينظر فى المصدر الى ماهيته الحدث لا الى قائم به
فلم يطلب فى نظره اذن لا فاعلا ولا مفعولا وكذا اسم الفاعل فان لفظه فى نظره
دال على الفاعل ولا يطلب لفظا آخر دالا عليه وكذا اسم المفعول فانه وضع دالا
على المفعول فكان حق هذه الاشياء ان لا يعمل لا فى الفاعل ولا فى المفعول لكنها شابهت
الفعل فعملت عمله ومشابهة اسم الفاعل والمفعول اقوى من مشابهة المصدر لفظا
ومعنى كما مرّ فى باب الاضافة فلزم عملهما فى جميع المواضع عمل الفعل والزمان المسند
اليه كالفعل وجوز الاضمار فيهما كالفعل والاضمار فى اضمار المسند اليه الفعل وطلبه له
كما ذكرنا وضعى فجاز ان يتصل به غاية الاتصال وهو اضماره مستترا ولما لم يكن المصدر
مشابها له مشابهة اسمى الفاعل والمفعول لا لفظا بالموازنة ولا معنى لانه لا يقع موقعه
بلا ضميمة كما يقع اسم الفاعل والمفعول بل يحتاج الى تقدير ان لم يلازم عمل الفعل ولا
لزم عمل المسند اليه بعده ولا جوز الاضمار فيه واما اشتراط الحال والاستقبال
فى نصب اسم الفاعل والمفعول دون نصب المصدر فلما مرّ فى باب الاضافة فان
قلت فاذا كانت مشابهته للفعل ناقصة لفظا ومعنى كان حقه ان لا يعمل قلت الا انه
لما كان معناه يطلب الفاعل والمفعول عقلا انضاف الى مشابهته لطالبهما وضعا اعنى الفعل
تحرك ذلك الواحد الكامن فجاز ان يطلبهما ويعمل فيهما وان لم يكن ذلك الطلب
لازما كما فى اسمى الفاعل والمفعول ولا ذلك العمل واسم الفاعل والمفعول يطلبانهما
لنصبهما فطلب المصدر عقلا اقوى من طلبهما وقد مرّ شطر صالح من هذا فى باب
الاضافة فليرجع اليه واعلم ان المصدر انما يشابه الفعل اذا كان بمعنى حرف المصدر
والفعل وذلك اذا لم يكن مفعولا مطلقا وذلك لانه لا يصح اذا كان مفعولا مطلقا

تقديره

تقديره بان والفعل اذ ليس معنى ضربت ضربا او ضربه او ضربا شديدا ضربت ان ضربت
واما قولك ضربته ضرب الامير اللص فالمصدر العامل ليس مفعولا فى الحقيقة بل المفعول
المطلق محذوف والتقدير ضربا مثل ضرب الامير اللص وتقديرهم المصدر بان والفعل
لا يتم اذا كان بمعنى الحال لان اذا دخلت على المضارع خلصته للاستقبال بخلاف
ما اذا دخلت على الماضى فانه يبقى معها على معنى المضى لكنهم قدروه بان دون ما ولو دال
كان فى الحال ايضا نحو ضربك الان زيدا شديد لكونها اشهر واكثر استعمالا منها وبعد تقديرهم
له بان والفعل وهم بعضهم وظن انهم لا يعمل حالا لتعذر تقديره اذن بان قوله ولا
يتقدم معموله قبل لانه عند العمل مؤول بحرف مصدرى مع الفعل والحرف المصدرى
موصول ومعمول المصدر فى الحقيقة معمول الفعل الذى هو صلة الحرف ومعمول الصلة
لا يتقدم على الموصول كما مرّ فى باب الموصولات قالوا وكذا لا يجوز الفصل بينه وبين معموله
باجنبى نحو ضربك اليوم امس زيدا على ان امس ظرف لاعجبنى لان الفصل بين بعض الصلة
بعضها لا يجوز فقوله تعالى كتب عليكم الصيام كما كتب على الذين من قبلكم لعلكم تتقون اياما
بمعنى صوموا اياما قالوا وكذا لا يجوز حذف المصدر وابقاء معموله لانه يكون كحذف
الموصول مع بعض الصلة وابقاء البعض الا ان يدل دليل قوى عليه فيكون كالمذكور
كما فى المفعول معه هذا ما قالوا وانا لا ارى منعا من تقدم معموله عليه اذا كان ظرفا او
شبهه نحو قولهم اللهم ارزقنى من عدوك البراءة واليك الفرار قال تعالى ولا تأخذكم بهما
رأفة وقال معه السعى وفى نهج البلاغة قلت عنكم نبوته ومثله فى كلامهم كثير وتقدير
الفعل فى مثله تكلف وليس كل مؤول بشئ حكمه حكم ما اول به فلا منع من ان يكون الحرف المصدرى
من جهة المعنى مع انه لا يلزمه احكامه بل لا يتقدم عليه المفعول الصريح لضعف عمله والظرف
واخوه يكفيهما رائحة الفعل حتى انه يعمل فيهما ما هو فى غاية البعد من العمل كحرف النفى فى قوله تعالى
ما انت بنعمة ربك بمجنون فقوله بنعمة ربك متعلق بمعنى النفى اى انتفى بنعمة الله وبحمده عنك الجنون
ولا معنى لتعلقه بمجنون وكذا الم اعرك لما اسلمت لا اهتك قيامى فاللام متعلقة بالنفى لا
بالقيام وكذا يعمل الضمير فيهما كما فى قوله وما الحرب الا ما علمتم وذقتم وما هو عنها بالحديث
المرجم اى ما حديثى عنها وكذا يجوز ان يكون العامل فى الظرف اعنى يومئذ فى قوله تعالى
فذلك يومئذ يوم عسير اسم الاشارة لان المراد به النقر ويجوز ايضا الفصل بينه وبين
معموله باجنبى على هذا فلا يقدر الفعل لقوله انا ما ودّت وكذا يجوز اعمال مضمرا
مع قيام الدليل عليه قوله ولا يضمر فيه يعنى كما يضمر فى الصفة وقد ذكرناه وقد علل المصنف
ترك الاضمار فى المصدر بوجه قريب وهو انه لو اضمر لاضمر المثنى والمجموع ايضا ولو اضمر فيه
المثنى والمجموع لجمع له المصدر وثنى والا التبس ضمائر المثنى والمجموع والمفرد بعضها ببعض ولو كان

المصدر وجمع باعتبار الفعل وهو مستحيل لذلك باعتبار مدلوله لم يخل من ان يؤتى فيه
بعلامتي التثنية وعلامتي الجمع لذلك باعتبار مدلوله وهو مستعمل او يحذف احدهما وهو مؤد
الى الالتباس ولا يلزم ذلك في اسم الفاعل والمفعول وغيرهما اذ ما يقع عليه اسم الفاعل
هو ما يقع عليه مرفوعه وكذا اسم المفعول والصفة المشبهة فمثنيه احدهما وجمعه مثنى الآخر
وجمعه ولقائل ان يقول يجوز ان يتحمل ضمير المثنى والمجموع ولا يثنى ولا يجمع كاسم الفعل
والظرف قوله ولا يلزم ذكر الفاعل قد يعدم عليه قال المص انما ذلك لان الزامه
كان يؤدي الى الاضمار فيه اذا كان يعاب بعدم ذكره قياسا على الفعل واسم الفاعل
واسم المفعول والصفة المشبهة ولقائل ان يمنع القياس لاداء الاضمار فيه الى الاضمار
الممتنع على زعمه بخلاف الفعل وغيره قوله ويجوز اضافته الى الفاعل وهو الاكثر لانه
محله الذي يقوم به فجعله معه كلفظ واحد باضافته اليه اولى من رفعه له ومن جعله مع
مفعوله كلفظ واحد وايضا طلبه للفاعل اشد من حيث العقل لانه محله الذي
يقوم به وعمله ضعيف لضعف مشابهته للفعل فلم يبق الا الاضافة قالوا والاضافة
الى الفاعل جائزة في المصدر دون اسم الفاعل وسيجيء الكلام فيه وليس اقوى اقسام
المصدر في العمل المنون كما قيل بل الاقوى ما اضيف الى الفاعل لكون الفاعل
اذن كالجزء من المصدر كما يكون في الفعل فيكون عند ذلك اشد شبها بالفعل وانما
يضاف الى المفعول اذا قام القرينة على كونه مفعولا اما بمجيء تابع له منصوب حملا على
المحل نحو اعجبني ضرب زيد الكريم او بمجيء الفاعل بعده صريحا كقوله امن رسم
دار مربع ومصيف لعينيك من ماء الشؤون وكيف او لكونه معنويا نحو اعجبني اكل
الخبز ويجوز ان يأول بفعل مبني للمفعول فيرفع المفعول وذلك مع القرينة المعنوية
نحو اعجبني اكل خبز اي ان كل خبز فيجوز الاضافة اليه مع القرينة الدالة على كون
المضاف اليه مرفوع المحل كما يجيء للمجرور تابع مرفوع نحو يعجبني اكل الخبز النقي واذا
اضيف الى الظرف جاز ان يعمل فيما بعده رفعا ونصبا نحو عجبت من ضرب اليوم زيد
عمرا قوله واعماله باللام قليل انما قل استعماله لتعذر دخول اللام على المصدر
العامل به وهو الحرف المصدري وليس كذا اللام التي في اسمي الفاعل والمفعول
لانها تدخل على الفعل واما اللام التي في الصفة المشبهة فلم يضعف بها لان عملها
لمشابهة اسم الفاعل كما يجيء لا لمشابهة الفعل قيل ولم يأت في القرآن شيء من المصادر
المعرفة باللام عاملا في فاعل او مفعول صريح بل قد جاء معدى بحرف الجر نحو
قوله تعالى لا يحب الله الجهر بالسوء من القول ويجوز ان يقال الا من ظلم فاعل المصدر
اي ان يجهر على البناء للفاعل والاستثناء متصل ويجوز ان يقال ان التقدير ان يجهر

على البناء للمفعول فيكون الاستثناء منقطعا ويجوز ان يقال هو متصل والمضاف محذوف
اي الا جهر من ظلم وسيبويه والخليل اجازا اعمال المصدر المعرف باللام مطلقا نحو قوله
ضعيف النكاية اعداءه يخال الفرار يراخي الاجل وقوله لقد علمت اولى المغيرة
اني كررت فلم انكل عن الضرب مسمعا فسمعي على هذا ان يجوز نحو عجبت من الضرب زيد
على ان الكاف مفعول والمراد سمعة فاللام لاستعمال الا سمعه فيه وقال في قوله اعداءه
اي في اعدائه فال او يكون منصوبا بمصدر منكر مقدر اي ضعيف النكاية نكاية اعداءه
فيضمر المصدر لقوة القرينة الدالة عليه قوله وان كان مطلقا اي مفعولا مطلقا
فالعمل للفعل انما كان العمل للفعل لا المصدر لما ذكرنا من تعذر تقدير المفعول المطلق
بان مع الفعل سواء كان الفعل ظاهرا او مضمرا جائز الاظهار واما ان كان
واجب الاضمار فيجيء الكلام فيه وهو قوله وان كان بدلا منه فوجهان اعلم ان المفعول
المطلق لا يكون بدلا من الفعل حقيقة اذ لو كان لم يقدر الفعل قبله كما مر في باب المفعول
المطلق لا فلم ينتصب بل يكون بدلا من الفعل اذ صار اسم فعل كما مر وانما قال انه
بدل من الفعل مجازا اذا لم يجز اظهار الفعل فكانه بدل منه لما لم يجز ان يجمع بينه وبين
الفعل لفظا كما لا يجمع بين البدل والمبدل منه فاذا حذف الفعل حذفا لازما فعند سيبويه
الناصب هو المصدر لكونه كالقائم مقام الفعل نحو ضربك زيدا اي اضرب زيدا ضربا
فالمصدر عمل في المفعول لكونه كالفعل لا لنا وبه بان والفعل ودليل كونه كالفعل
امتناع استعمال الفعل معه وذلك باضافته الى الفاعل كما ذكرنا في المفعول
المطلق وقال السيرافي بل العامل هو ذلك المصدر فعلى مذهبهما يجوز تقديم المنصوب
على المصدر لانه اما عامل لا يقدر بان وهو المانع من تقديم المعمول واما غير عامل
قال المص وان لم يكن حذف الفعل لازما كما في ضربا زيدا اذ يجوز اضرب ضربا
زيدا فالعمل للفعل لا للمصدر والظاهر من كلام النحاة ان المفعول المطلق المحذوف
فعله لازما كان الحذف او جائزا فيه خلاف هل هو العامل والفعل هو العامل
والاولى ان العمل للفعل على كل حال لان المصدر ليس بقائم مقامه حقيقة بل هو
كالقائم مقامه كما ذكرنا والتصغير يمنع المصدر عن العمل كما يمنع الاسم الفاعل
والمفعول لضعف معنى الفعل بسبب التصغير الذي لا يدخل الافعال ومن ثم يحول
الوصف بهما عن العمل ويجوز حمل توابع ما اضيف اليه المصدر على اللفظ وهو
الارجح لقصد المشاكلة في ظاهر الاعراب وانما يصار الى المحل اذا تعذر الحمل على
اللفظ والظاهر كما مر في باب الاستثناء وتحمل التوابع على محل المجرور بالمضاف خلافا
للجرمي في الصفة قال لان الصفة هي الموصوف في المعنى والعامل فيهما واحد كالابن جعفر

هذه العلة موجودة في التاكيد وعطف البيان ايضا بخلاف البدل فانه من جملة اخرى
والعامل فيه غير العامل في الاول عند موكدا في عطف النسق قال الاندلسي الظاهر من
كلام سيبويه منع الحمل على موضع المجرور باسم الفاعل وبالصفة وبالمصدر ان جاز ما
توهم الحمل على محل اضمر له رافعا او ناصبا اما فعلا او منونا من جنس ذلك المضاف ويجوز
مثل هذا الاضمار لقوة القرينة الدالة وهذا الذي ذكره سيبويه هو الحق لانه انما ترك الظاهر
الى المقدر اذا كان المقدر اقوى من الظاهر من حيث كونها اعرابا والظاهر حركة بنائية
كما في يا زيد الظريف واذا تعذر الحمل على الظاهر كما مر فقوله طلب المعقب حقه المظلوم
انما رفع المظلوم لكونه فاعل حقه على انه فعل اي علمه بالحق المظلوم ويعمل اسم المصدر
عمل المصدر وهو سيان احدهما ما دل على معنى المصدر مزيدا في اوله ميم كالمقتل والمستخرج
والثاني اسم العين مستعملا بمعنى المصدر كقوله اكفرا بعد رد الموت عني وبعد عطائك
المائة الرتاعا اي اعطائك والعطاء في الاصل اسم لما يعطى ويستعمل المصدر بمعنى اسم
الفاعل نحو ماء غور ومعنى اسم المفعول نحو قوله دار السعد اده من هواكا فيستوي فيه
المذكر والمونث والمثنى والمجموع اعتبار الاصل فيجوز تثنيته وجمعه ايضا ويجوز ان يكون
محذوف المضاف اي ذو غور من ذوات هوان وفي التقدير الاول مبالغة كان
الحدث تجسم من الحدث لكمال العاقبة **قوله** اسم الفاعل ما اشتق من فعل لما قام به بمعنى
الحدوث وصيغته من الثلاثي المجرد على فاعل ومن غيره على صيغة المضارع بميم مضمومة
وكسر ما قبل الاخر قوله ما اشتق من فعل اي مصدر وذلك على ما تقدم ان سيبويه يسمي
المصدر فعلا وحدثا وحدثانا والدليل على انه لم يرد بالفعل نحو ضرب والضرب ان
كان مذهب السيرافي ان اسم الفاعل والمفعول مشتقان من الفعل والفعل مشتق من
المصدر ان الضمير في قوله لمن قام راجع الى الفعل والقائم هو الحدث قوله لمن قام
الاولى ان يقول لما قام وذلك كما ذكرنا ان المجهول مرة يذكر بلفظها ولعله قصد
التغليب ويخرج بقوله لمن قام به اسم المفعول والالة والموضع والزمان ويدخل
فيه الصفة المشبهة ولا يشمل جميع اسماء الفاعلين نحو زيد مقاتل عمرو واما معرب من
فلان او مسعد عنه ومجتمع معه لان هذه الاحداث حسب من الفاعل والمفعول
لا يقوم باحدهما معا دون الاخر قوله بمعنى الحدوث يخرج الصفة المشبهة لان وضعها
على الاطلاق ولا الحدوث ولا الاستمرار وان قصد بها الحدوث ردت الى صيغة
اسم الفاعل فيقول في حسن حاسن الان او غدا قال تعالى في ضيق لما قصد الحدوث
وضائق به صدرك وهذا مطرد في كل صفة مشبهة ويخرج بهذا القيد ايضا ما هو على
وزن الفاعل اذا لم يكن بمعنى الحدوث نحو فرس ضامر وسارت معور وعدة

ان يقال ان قصد الاستمرار فيها عارض ووضعها على الحدوث كما في قولك الله عالم
وكان ابدا وزيد صائم النهار قائم الليل قوله الثلاثي المجرد اي غير المزيد فيه نحو اخرج
واستخرج قال المص وبه سمي يعني بلفظ الفاعل الذي هو وزن اسم الفاعل من الثلاثي
لكثرة الثلاثي فجعلوا اصل الباب فلم يقولوا اسم المفعل ولا المستفعل وهذا الذي قال
فيه نظر لانه ليس القصد بقولهم اسم الفاعل اسم الصيغة التي هي على وزن الفاعل
بل المراد اسم ما فعل الشيء ولم يات المفعل والمستفعل والمتفعل ونحو ذلك بمعنى الذي
فعل الشيء ~~ولم يات المفعل~~ حتى يقال اسم المفعل بل لو قال انهم اطلقوا اسم الفاعل
على من لم يفعل الفعل كالمنكسر والمتدحرج والجاهل والصامر لان الاغلب فيما هي له
هذه الصيغة ان يفعل فعلا كالقائم والقاعد والمخرج لكان شيئا قوله ومن غير الثلاثي
يشمل الثلاثي ذا الزيادة والرباعي المجرد والملحق بالرباعي وملحقه الرباعي يكون الجميع على
وزن مضارعه المبني للفاعل بميم مضمومة في موضع حرف المضارعة وكسر ما قبل الاخر
وان لم يكن في المضارع مكسورا كالمتدحرج ومتضارب وربما كسر ميم مفعل اتباعا للعين
ويضم عينه اتباعا للميم قالوا في منتن منتن ومنتن وربما استغني عن مفعل بفاعل نحو
اعشب فهو عاشب واورس فهو وارس وايفع فهو يافع ومنه قوله تعالى وارسلنا
الرياح لواقح على بعض التاويلات وقد استغني عن مفعل بكسر العين بمفعل بفتحها في
نحو اسهب فهو مسهب واحصن فهو محصن والفج اي افلس فهو مفلج قالوا وقد جاء
فاعل بمعنى مفعول نحو ماء دافق اي مدفوق وعيشة راضية اي مرضية والاولى ان يكون
على النسب كلابن وتامر اذ لا يلزم ان يكون فاعل الذي بمعنى النسب ممن له فعل
كلابن بل يجوز ايضا كونه مما جاء منه الفعل فيترك النسب واسم الفاعل في اللفظ
وكذا قيل يكون الاسم الفاعل بوزن المفعول كقوله تعالى انه كان وعده ماتيا
اي اتيا كما في الاية الاخرى والاولى انه من اتيت الامر اي فعلته فهو بمعنى قوله كان
وعده مفعولا **قوله** ويعمل عمل فعله بشرط معنى الحال او الاستقبال والاعتماد
على صاحبه او الهمزة او ما فان كان للماضي وجبت الاضافة معنى خلافا للكسائي وان
كان معمول اخر فبفعل مقدر نحو زيد معطي عمرو درهما امس فان دخلت اللام مثل
مررت بالضارب ابوه زيدا امس استوى الجميع انما اشترط فيه الحال او الاستقبال للعمل
في المفعول لا في الفاعل كما ذكرنا في باب الاضافة انه لا يحتاج في الرفع الى شرط
احد الازمان ليتم مشابهته للفعل لفظا ومعنى لانه اذا كان بمعنى الماضي شابهه معنى
لا لفظا لانه لا يوازنه مستمرا قوله والاعتماد على صاحبه اعلم ان اسمي الفاعل والمفعول
مع مشابهتهما للفعل لفظا ومعنى لا يجوز ان يعملا في الفاعل والمفعول ابتداء كالفعل

لان طلبهما لهما والعمل فيهما على خلاف وضعهما لانهما وضعا على ما ذكرنا للذات المتصفة بالمصدر
اما قائما بها كما في اسم الفاعل او واقعا عليها كما في اسم المفعول والذات التي هذا حالها
لا يقتضي فاعلا ولا مفعولا فاشترط للعمل ان يقويهما بذكر ما وضعا محتاجين اليه وهو
ما يخصصهما وذلك لانهما وضعا للذات مبهمة متصفة بالحدث الذي اشتقا منه مدلولا قبلهما
ما يخصصهما كرجل ضارب ومضروب بخلاف الآلة والموضع والزمان كالمضرب
والمضرب فانها وضعت للذات المبهمة المتصفة بحدثها غير المخصصة بما يعينها قبل واما
وقوعهما بعد حرف هو بالفعل اولى كحرفي الاستفهام وحرف النفي ولعي لصاحبته المبتدا
اما في الحال نحو زيد ضارب اخواه او في الاصل نحو كان زيد ضاربا اخواه او ظننتك
ضاربا اخواك وان زيدا ذاهب غلاماه والموصوف نحو جاءني رجل ضارب زيدا
وذا الحال نحو جاءني زيد راكبا حملا وقال ابن مالك هو حال كونه خبر المبتدا او حالا
ايضا معتمد على الموصوف لكنه مقدر وفيه تكلف ولا سيما في الحال فان مجيء الحال
جامدا موصوفا مستق كقوله تعالى قرانا عربيا قليل وهو الذي يسمى الحال الموطئة
قوله الهمزة او ما الاولى كما قال الجزولي حرف الاستفهام او حرف النفي ليشمل نحو هل
ضارب الزيدان ولا ضارب اخواك ولا مضروب ابواك ولا ضاربا زيدا ان
قائم ابواك وقد يكون النفي غير ظاهر بل هو مؤول به نحو قولك انما قائم الزيدان
اي ما قائم الا الزيدان ولغير الاستفهام نحو قائم الزيدان ام قاعدان والاخفش
يجوز عمله غير معتمد على شيء من الاشياء المذكورة نحو قائم الزيدان كما مر في باب الابتداء
قوله فان كان للماضي وجبت الاضافة معنى يعني يجب ان يضاف الى ما يجيء بعده
مما يكون في المعنى مفعولا نحو ضارب زيد امس وتكون اضافته معنوية هذا ان جاء
بعده ذلك والا جاز ان لا يضاف نحو هذا ضارب امس ويرفع مع كونه ماضيا
كما تكرر ذكره ولا ينصب الا الظرف او الجار والمجرور نحو زيد ضارب امس بالسوط لانه
يكفيهما رائحة الفعل فيعمل فيهما اتفاقا واجاز الكسائي ان يعمل بمعنى الماضي مطلقا
كما يعمل بمعنى الحال والاستقبال سواء وتمسك بجواز نحو زيد معطي عمرو امس درهما
وظان زيد امس كريما وقوله تعالى وجاعل الليل سكنا قال السيرافي الاجود ههنا
ان يقال انما نصب اسم الفاعل المفعول الثاني ضرورة حيث لم يمكن الاضافة اليه
لانه اضيف الى المفعول الاول فاكتفي في الاعمال بما في اسم الفاعل بمعنى الماضي
من معنى الفعل قال ولا يجوز الاعمال بمعنى الماضي في غير هذا لانه لا ضرورة ولهذا
لم يوجد عاملا في المفعول الاول في موضع من المواضع مع كثرة دوره في كلامهم
وقال ابو علي وجماعة معه بل هو منصوب بفعل مدلول عليه باسم الفاعل كانه لما قال

معطي زيد قيل وما اعطى قال درهما اي اعطاه درهما كقوله في الفاعل ليبك يزيد
ضارع فيتخلص بهذا التاويل من الاضطرار الى اعمال اسم الفاعل بمعنى الماضي قال
الاندلسي ردا على الفارسي لا يستقيم ذلك في مثل هذا الاسم ما ذكره الفارسي في
نحو هذا ظان زيدا امس قائما للزوم حذف احد مفعولي ظان وللفارسي ان يرتكب
جواز ذلك مع القرينة وان كان قليلا كما يجيء في افعال القلوب وضعف مذهب
السيرافي بقولهم هذا ضارب زيدا امس وعمرا اذ لا اضطرار ههنا في نصب عمرا
لان حمل التابع على اعراب المتبوع الظاهر اولى ولا استدلال للكسائي في نحو
قوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه لانه حكاية الحال الماضية قال الاندلسي معنى حكاية
الحال ان تقدر نفسك كانك موجود في ذلك الزمان او تقدر ذلك الزمان
كانه موجود الآن ولا يريد به ان اللفظ الذي في ذلك الزمان محكي الآن
على ما يلفظ به كما في قوله دعنا من تمرتان بل المقصود بحكاية الحال حكاية المعاني الكائنة
حـ لا الالفاظ قال جار الله ونعم ما قال معنى حكاية الحال ان تقدر ان ذلك
الفعل الماضي واقع في حال التكلم كما في قوله تعالى فلم تقتلون انبياء الله من قبل
وانما تفعل هذا في الفعل الماضي المستغرب كانك تحضره للمخاطب وتصوره له
ليتعجب منه تقول رايت الاسد فاخذت السيف فقتلته فاذا عرفت انه لا يعمل بمعنى الماضي
ثبت ان اضافته تكون معنوية يتعرف اذا اضيف الى المعرفة نحو مررت بزيد ضاربك
امس واما اسم الفاعل بمعنى الاستمرار فقد تقدم شرحه في باب الاضافة قوله فان دخل
اللام استوى الجميع يعني يعمل اذن بمعنى الماضي والحال والاستقبال وقال ابو علي
في كتاب الشعر والرماني ان اسم الفاعل ذا اللام لا يعمل الا اذا كان ماضيا نحو
الضارب زيدا امس عمرو ولم يوجد في كلامهم عاملا الا ومعناه المضي لعل
ذلك لان المجرد من اللام لم يكن يعمل بمعنى الماضي فتوسل الى اعماله بمعناه باللام وان
لم يكن مع اللام اسم فاعل في الحقيقة بل هو فعل في صورة الاسم كما تكرر ذكره و
نقل ابن الدهان ذلك عن سيبويه ولم يصرح سيبويه بذلك بل قال الضارب زيد بمعنى
ضرب ويحتمل تفسيره بذلك انه اذا عمل بمعنى الماضي فالاولى جواز عمله بمعنى الحال
والاستقبال اذ كان مع التجريد يعمل بمعناهما وجوز المبرد وغيره عمله بمعنى الماضي
والحال والاستقبال واستدلوا بقوله شعر والهم تعالى طوارقه خوف حلة
الطاعنين غداة ويحتمل انتصاب غداة رحلة وبين بالطاعنين والاستدلال
بالمحتمل ضعيف مع ان كلا منهما فيما نصب مفعولا له والظرف يكفيه رائحة الفعل وانما عمل
ذو اللام مطلقا لكونه في الحقيقة فعلا وقال الاخفش انما نصب ذو اللام لشبهه بالمنصوب

بالمفعول لان اللام مفعول به كما في زيد الحسن الوجه وضعف ما قال ظاهر ونقل عن
المازني ان انتصاب المنصوب بعده بفعل مقدر وانما ارتكب ذلك لان اللام عنده
ليس بموصول كما مر في الموصولات فليس ذو اللام في الحقيقة عنده فعلا واعلم
انه يجوز لاسم الفاعل والمصدر المتعديين الى المفعول به بانفسهما ان يعديا باللام
نحو انا ضارب لزيد واعجبني ضربك لزيد وذلك لضعفهما لفرعيتهما للفعل كما يجوز ان
الفعل باللام اذا تقدم عليه المنصوب نحو قوله تعالى للرؤيا تعبرون وقولك
لزيد ضربت واختصاص اللام بذلك من بين حروف الجر لانها المختصة
لتعلق الفعل بالمفعول وعملها كان من نحو علم وعرف ودرى وجهل كما ان نحو انا عالم
به لجواز زيادتها مع افعالها ايضا كما يجي **قوله** وما وضع منه للمبالغة كضراب وضروب
ومضراب وعليم وحذر مثله والمثنى والمجموع مثله امثلة المبالغة اتفاقا من البصريين بلبنه و
الثلثة مما حول اليها اسماء الفاعلين التي من الثلاثي عند قصد المبالغة قال ها لدرام
ربحوا بي مقدما على الحرب خواضا اليها الكماة ساوفي كلامهم انه لمنحار بوائكها اي
سمانها وقال ضروب بنصل السيف سوق سمانها اذا عدموا زادا فانك عاقر
وربما بني فعال ومفعال وفعول من افعل نحو حساس ودراك من احس وادرك
وقال شم مهاوين ابدان الجزور مخاميص العشيات لا خور ولا قزم جمع مهوان من
اهان قال سيبويه فاعل اذا حول الى فعيل او فعل يعمل ايضا وانشد حتى شاها كليل
موهنا عمل باتت طرابا وبات الليل لم ينم فكليل مبالغة كال يعني البرق شاما
وشاها اي ساقها والضمير للاتن ومع ذلك غير سيبويه وقال ان موهنا ظرف لانها
لان كليل لازم ولو كان كليل ايضا فلا استدلال به لانه ظرف تكفيه رائحة الفعل
واعتذر له بان كليل بمعنى مكل فهو بها مفعوله على المجاز كما يقال اتعبت يومك
معمل او مبالغة مفعل قلت لا استدلال بالمحتمل ولا سيما اذا كان بعيدا واستدل
سيبويه على عمل فعل بقوله حذر امورا ما لا تخاف وامن ما ليس منجيه من الاقدار ومنعه
غيره وقال ان البيت مصنوع روي عن اللاحقي ان سيبويه سالني عن شاهد في تعدي
فعل فعملت له هذا البيت واما اذا لم يكن فعيل وفعل مما حول اليه اسم الفاعل
كظريف وكريم وفطين وفطن فلا خلاف في انهما لا يعملان في المفعول وكذا ما
في امثلة المبالغة لا في الصفات المشبهة وقد جاء فعيل مبالغة مفعل كقوله تعالى عذاب اليم
على راي وقوله امن ريحانة الداعي السميع يؤرقني واصحابي هجوع واما الفعيل بمعنى
المفاعل كالجليس والحسيب فليس للمبالغة فلا يعمل اتفاقا وعند الكوفيين لا يعمل
شي من امثلة المبالغة لفوات الصيغة التي بها شابه اسم الفاعل الفعل وان جاء بعدها

منصوب

منصوب فهو عندهم بفعل مقدر وقال البصريون انما يعمل مع فوات الصيغة اللفظية لجبر المبالغة
في المعنى ذلك النقصان وايضا فانها فروع لاسم الفاعل المشابه للفعل ولا يقصر عن
الصفة المشبهة في مشابهة اسم الفاعل ومن ثم لم يشترط فيها معنى الحال والاستقبال
كما لم يشترط في الصفة المشبهة وقال ابن بابشاذ لا يعمل بمعنى الماضي كاسم الفاعل
والابيات المتقدمة ظاهرة في كونها للاطلاق المفيد للاستمرار ويعمل مثنى المبالغة
ومجموعها صحيحا كان او مكسرا قال ثم زادوا انهم في قومهم غفر ذنبهم
غير فخر وتقديم منصوب امثلة المبالغة عليها جائز كما في اسم الفاعل ومنعه الفراء
لضعفها وهذا دليل على ان العمل لها عنده قوله والمثنى والمجموع مثله اي يعملان عمل
اسم الفاعل اما المثنى وجمع السلامة فظاهر لبقاء صيغة الواحد التي بها كان اسم
الفاعل مشابها للفعل واما الجمع المكسر فلكونه فرع الواحد قال ممن حملن به وهن عواقد
حبك النطاق فشب غير مهبل **قوله** ويجوز حذف النون مع العمل والتعريف تخفيفا
يعني التعريف دخول اللام وبالعمل النصب كقوله الحافظو عورة العشيرة لا ياتيهم من
ورائهم نطف وذلك لان اللام موصول وقد طالت الصلة بمعموله فجاز التخفيف
بحذف النون كما حذفت في الموصول في قوله ابني كليب ان عمي اللذا قتلا الملوك وفككا
الاغلالا وقال وان الذي حانت بفلج دماؤهم هم القوم كل القوم يا ام خالد واما حذف
النون مع الجر كالضاربو زيد فللاضافة ويشترط في عمل اسمي الفاعل والمفعول ان
لا يكونا مصغرين ولا موصوفين لان التصغير والوصف يخرجانه عن شبهه بالفعل ولم يخرجه
التثنية والجمع وجوز بعضهم عمل المصغر والموصوف قياسا على المثنى والمجموع وليس
بشي لما ذكرنا واما قولهم انا مرتحل فسويرا فرسخا فانما جاز لكون المعمول ظرفا ويكفيه رائحة
الفعل واعلم انه قد جاء في الشذوذ فصل اسم الفاعل المضاف الى مفعوله عنه بظرف
قال وكرار خلف المحجرين جواده اذا لم يحام دون انثى حليلها اي كرار جواده وقد جاء
ايضا الفصل بالمفعول نحو معطي الدرهم عمرو كما جاء في المصدر نحو قوله تعالى قتل اولادهم
شركائهم فان عطفت على المجرور باسم الفاعل فان كان بمعنى الماضي نحو هذا ضارب
زيد امس وعمرو فالمختار جر المعطوف حملا على النصب جائز لكن باضمار فعل لتفسيره
لفظ الفاعل وان لم يعمل ولذلك ضعف ولا يكون ذلك المقدر الا ماضيا لتوافق
الا المقدر الا ان يكون هناك ما يدل على خلافه نحو هذا الضارب زيدا امس وعمرا
غدا وان كان بمعنى الحال او الاستقبال جاز النصب والجر مع ان الحمل على اللفظ اولى
ومعنى هذا الخلاف والحمل على ان النصب حملا على المحل والعامل مقدر فان كان
العامل مقدرا كما هو مذهب سيبويه فتقدير اسم الفاعل اولى من تقدير الفعل لتوافق المقدر

اللفظ ج

الظاهر وانشد سيبويه هل انت باعث دينار لحاجتنا او عبد رب اخا عون بن مخراق
قوله اسم المفعول ما اشتق من فعل لمن وقع عليه وصيغته من الثلاثي على مفعول
كمضروب ومن غيره على صيغة المضارع بميم مضمومة وفتح ما قبل الآخر كمخرج ومستخرج وامره
في العمل والاشتراط كامر اسم الفاعل مثل زيد معطى غلامه درهما قوله وقع عليه يعني
وقع عليه او جرى مجرى الواقع عليه ليدخل فيه نحو احدث ضربا فهو محدث وعلم
الوقوع عليه عدم خروجك فهو معلوم وسمي اسم المفعول مع ان اسم المفعول
في الحقيقة هو المصدر اذ المراد المفعول به كما فعلت به الضرب اي اوقعته عليه لكنه
حذف حرف الجر فصار الضمير مرفوعا فاستتر لان الجار والمجرور كان مفعول ما لم يسم
فاعله وكان قياسه ان يكون على وزن مضارعه كما في اسم الفاعل فيقال ضرب
يضرب فهو مضرب لكنه اذا اسم حذف الهمزة في باب افعل الى مفعل فقصدوا التغيير
ايضا هنا للفرق فغيروا الثلاثي لما مر لعدم احدهما وهو اسم الفاعل لانه وان كان
في مطلق الحركات والسكنات كمضارعه لكنه ليس الزيادة في موضع الزيادة ولا
الحركات في اكثرها الحركات نحو ينصر فهو ناصر ويحمد فهو حامد واما اسم الفاعل من
افعل فهو كمضارعه في موضع الزيادة وفي غير الحركات فغيروه بزيادة الواو وفتحوا
الميم لئلا توالي ضمتان بعدهما واو وهو مستثقل قليل المعدود وملول وعصفور
فبقي اسم المفعول من الثلاثي بعد التغيير المذكور كالجاري على فعله لان ضمة الميم
مقدرة والواو في حكم الحرف الناشئ من الاشباع كقوله اذنو فانظور وصيغته من
جميع الثلاثي على وزن مفعول ومن غير الثلاثي على وزن اسم الفاعل منه الا في فتح
ما قبل الآخر لانه كذلك في مضارعه الذي يعمل عمله اعني المضارع المبني للمفعول
وقد يد اضعف الشيء فهو مضعوف اي جعله مضاعفا قوله وامره في العمل والاشتراط
كامر اسم الفاعل يعني ان حاله في عمله عمل فعله اي المضارع المبني للمفعول كحال
اسم الفاعل يعني ان حاله في عمله عمل فعله الذي هو المضارع المبني للفاعل و
حاله في اشتراط الحال والاستقبال والاعتماد على صاحبه او حرفي الاستفهام
والنفي كحال اسم الفاعل فلا وجه لاعادته فلا يحتاج في عمل الرفع الى شرط
زمان كما مر في باب الاضافة وليس في كلام المتقدمين ما دل على اشتراط الحال
او الاستقبال في اسم المفعول لكن المتأخرين كابي علي ومن بعده صرحوا باشتراط
ذلك فيه كما في الفاعل فان كان الفعل متعديا بني اسم المفعول منه بلا قيد حرف
جر كما مر في باب المفعول به وان كان الفعل لازما فان لم يتعد بحرف جر لم يجز
بناء اسم المفعول منه كما لم يجز بناء الفعل للمفعول منه اذ المسند لابد له من المسند اليه

فلا يقال المذهوب كما لا يقال ذهب وان تعدى الى المجرور جاز بناء اسم
المفعول منه مسندا الى ذلك الجار والمجرور نحو سرت الى البلد فهو مسير اليه وكذا
في متعد حذف منه ما هو المفعول به وعدي بحرف الجر نحو رميت عن القوس فهي
مرمي عنها والمرمي هو الشخص ومنه قولهم اسم المفعول اي المفعول به المفعول
هو المصدر كما ذكرنا وان اسند اللازم الى الظرف فلا يطلق عليه الا مع الحرف
تقول سير اليوم فرسخا فاليوم مسير فيه وكذا الفرسخ وان اسند الى المصدر فلا
يطلق اسم المفعول عليه فلا يقول في ضرب ضرب شديد ان الضرب الشديد مضروب
ثم ان المفعول ان اضيف الى ما هو مفعوله سواء كان مفعول ما لم يسم فاعله كمضروب
الخدام او لا نحو زيد معطى درهم غلامه اي معطى درهما غلامه فاضافته غير حقيقية لانه مضاف
الى معموله وان لم يضف الى معموله فاضافته حقيقية سواء كان المضاف اليه فاعلا
من حيث المعنى نحو زيد مضروب عمرو او لا كقولنا الحسن مصقول اللطف موضع اخرى
الله فاعله قوله الصفة المشبهة ما اشتق من فعل لازم لمن قام به على معنى الثبوت قوله
من فعل اي مصدر قوله لازم يخرج اسمي الفاعل والمفعول المتعديين من قوله لمن
قام به يخرج اسم المفعول اللازم المتعدي بحرف الجر المعدول عنه واسم المكان و
الزمان والآلة قوله على معنى الثبوت اي الاستمرار واللزوم يخرج اسم الفاعل اللازم
كقائم وقاعد فانه مشتق من لازم لمن قام به لكن على معنى الحدوث ويخرج عنه نحو
ضامر وشازب وطالق وان كان بمعنى الثبوت لانه في الاصل الحدوث وذلك
لان صيغة فاعل موضوعة للحدوث ولهذا اطرد نحو بل الصفة المشبهة كما انها ليست
موضوعة للحدوث ليست ايضا موضوعة للاستمرار في جميع الازمنة لان الحدوث
والاستمرار قيدان في الصفة ولا دليل فيها في الصفة عليهما فليس معنى نحو حسن في الوضع
الا ذو حسن سواء كان في بعض الازمنة او جميع الازمنة ولا دليل في اللفظ على
احد القيدين فهي حقيقة في القدر المشترك بين القيدين وهو الاتصاف بالحسن لكن
لما اطلق ذلك ولم يكن بعض الازمنة اولى من بعض ولم يجز نفيه في جميع الازمنة
لانك حكمت بثبوته فلا بد من وقوعه في زمان كان الظاهر ثبوته في جميع الازمنة الى ان
تقوم قرينة على تخصيصه ببعضها كما تقول كان هذا حسنا فقبح او سيصير حسنا او هو الآن
فقط حسن فظهوره في الاستمرار ليس وضعيا قوله وصيغتها مخالفة لصيغة الفاعل
على حسب السماع كحسن وصعب وشديد وتعمل عمل فعلها صيغ الصفة المشبهة ليست
قياسية كاسم الفاعل واسم المفعول وتجيء في مقدمة التصريف ان شاء الله تعالى
وقد جاءت من الالوان والعيوب الظاهرة قياسية كاسود وابيض وادعج واعور

على وزن افعل وانما عملت الصفة المشبهة وان لم يوازن صيغها الفعل لانها لا تكون للحال والاستقبال واسم الفاعل يعمل لمشابهته الفعل لفظا ومعنى كما مر لا بها سابه
اسم الفاعل لان الصفة ما قام به الحدث المشتق هي منه فهي بمعنى ذو مضافا الى
مصدرها فحسن بمعنى ذو حسن كما ان اسم الفاعل محل للحدث المشتق منه فضارب
بمعنى ذو ضرب لا فرق بينهما معنى الا من حيث الحدوث في احدهما وصفا والاطلاق
في الآخر كما ذكرنا وقيل عملت لمشابهتها اسم الفاعل بكونها صفة يثنى ويجمع ويؤنث
كما ان اسم صفة يثنى ويجمع ويؤنث ومن ثم لم يعمل افعل التفضيل لان اصل اسمائه
ان يكون معه من وما دام مع من لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث ولم يقصد والآن
تثنية الصفة المشبهة وجمعها وتانيثها كتثنية اسم الفاعل وجمعه وتانيثه سواء لان
لا يطرد ذلك في الالوان والعيوب لانك لا تقول مصون واسود كما تقول ضاربون
وضاربة مع عمل افعل فعلاء عمل سائر الصفات المشبهة فان قيل المشابهة التي ذكرتها
حاصلة في افعل التفضيل لانه يساويه اسم الفاعل المبني من باب المغالبة نحو طاولته فطلته
طولا فانا طائل اي ذو طول اي ذو غلبة بالطول فاطول منك بمعنى طائل المبني من
باب المغالبة الا في معنى الحدوث كما ذكر في سائر الصفات المشبهة قلت ولاتها
ان باب المغالبة ليس بقياس مطرد من جميع الثلاثي الذي يبنى منه افعل التفضيل
ثم ان الذي ورد منه ليس بمعنى افعل التفضيل اذ لو كان لوجب جواز تعدي الافعل
الى المفعول بنفسه او باللام كاسم الفاعل من باب المغالبة لان جميعه متعد فكان
ينبغي ان يجوز انا اطول القوم وانا اطول للقوم كما تقول انا طائل القوم وانا
طائل للقوم نحو انا ضارب زيدا وانا ضارب لزيد ولا يتعدى افعل التفضيل الى
مفعوله المغلوب الا بمن التي لا ابتداء الغاية بخلاف اسم الفاعل من باب المغالبة
فعلمنا انه ليس بمعناه وان لزم منه الغلبة على مفعوله كما في باب المغالبة فليس معنى
الطول من القوم وذو طول اي ذو غلبة بالطول بل معناه احد في الزيادة في الطول
من مبدا القوم بعد مشاركته اياهم فيه ومخالفة بعديته لتعدي اسم الفاعل من
المغالبة دليل مساينة معناه لمعناه قال المص لم يعمل لان المصدر واسم الفاعل
واسم المفعول والصفة المشبهة انما كانت تعمل الا لكن بعد ربها بالفعل منها لعدم
فائدتها فيعمل عمل ذلك الفعل وليس لافعل التفضيل فعل يفيد فائدته ويقوم
مقامه فان قيل ففعل المبالغة يفيد فائدته فالجواب ما مر قوله ويعمل عمل
فعلها بمعنى من غير شرط زمان من الازمنة الثلثة لانها موضوعة على معنى الاطلاق
واما الاعتماد على احد الاشياء الخمسة فلا بد منه لما قلنا في اسم الفاعل بل من نحنهما

اولى الصفها **قوله** ويقسم مسائلها ان يكون الصفة باللام او مجردة ومعمولها مضافا
او باللام او مجردا عنهما فهذه ستة والمعمول في كل واحد منها مرفوع ومنصوب ومجرور
صارت ثمانية عشر فالرفع على الفاعلية والنصب على التشبه بالمفعول في المعرفة وعلى التمييز
في النكرة والجر على الاضافة وتفصيلها حسن وجهه ثلثة وكذلك حسن الوجه حسن وجه الحسن وجهه
الحسن الوجه الحسن وجه اثنان منها ممتنعان الحسن وجهه الحسن وجه واختلف في حسن وجهه
والبواقي ما كان فيه ضمير واحد احسن وما كان فيه ضميران حسن وما لا ضمير فيه قبيح ومهما
وقعت بها فلا ضمير فيها فهي كالفعل والا ففيها ضمير الموصوف ويؤنث ويثنى ويجمع وا
الفاعل والمفعول غير المتعدي مثل الصفة في ذلك اعلم ان الصفة المشبهة لا تخلو
من ان تكون باللام او مجردة عنها وهذه قسمة حاصرة وانما لم تقسمها بحسب اعرابها في نفسها
لان ذلك من احكام اعراب الصفات وقد تقدم ذلك في باب النعت والكلام ههنا في باب النعت
والكلام ههنا في عملها لا في ايرادها في نفسها ثم معمولها المذكور بعدها اما ان يكون مضافا
او مع اللام او مجردا عنهما وهذه ايضا قسمة حاصرة صارت ستة اقسام الصفة باللام
مع الثلثة من اقسام الصفة والمعمول مجردة مع تلك الثلثة ثم المعمول في كل واحد من
الاقسام الستة اما ان يكون منصوبا او مرفوعا او مجرورا صارت ثمانية عشر لان الستة
صارت مضروبة في الثلثة وتفصيلها بالتمثيل حسن وجهه برفع المعمول ونصبه وخفضه حسن
الوجه كذلك حسن وجه كذلك فهذه حسن وجه مع تجرد الصفة عن اللام وكذلك الحسن
وجهه الحسن الوجه الحسن وجه اثنان من هذه المسائل الثماني عشرة ممتنعان اتفاقا احدهما
الصفة باللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف نحو الحسن وجهه وكذا
اذا كان المعمول مضافا الى المضاف الى الضمير نحو الحسن وجه غلامه والحسن وجه غلام
احد وذلك لانها لم تفد الاضافة فيه خفة والمطلوب من الاضافة اللفظية ذلك وانما قلنا
لعدم حصول الخفة لان الخفة تحصل في اضافة الصفة المشبهة اما بحذف ضمير الموصوف
من فاعل الصفة او مما اضيف اليه الفاعل واستتاره في الصفة كالحسن الوجه والحسن
وجه الغلام والحسن وجه الى الغلام واما بحذف التنوين من الصفة كحسن وجهه واما بهما
معا كحسن الوجه ولم تحصل باضافة الحسن الى وجهه احدهما اذ التنوين لم يكن في الصفة
لسبب اللام حتى يحذف والضمير في وجهه باق لم يحذف واما في المثنى نحو الحسنا وجههما
والحسنوا وجوههم فالتخفيف حاصل في الصفة فيجوز عند سيبويه بكسر على فتح كما في حسن وجهه
على ما يجيء من الخلاف والثانية من الممتنعين ان تكون الصفة باللام مضافا الى نحو
المجرد عن اللام والاضافة كالحسن وجه او وجه غلام وانما امتنع مع حصول التخفيف
فيها بحذف الضمير من وجهه لان هذه الاضافة وان كانت لفظية غير مطلوب فيها التعريف

لكنها فرع الاضافة الاصلية المحضة وما لم يكن مثلها لجواز تعريف المضاف والمضاف اليه
معا بخلاف المحضة فلا اقل من ان لا يكون على حد ما هي عليه وهو تعريف المضاف وتنكير
المضاف ومسئلة منها مختلف فيها وهي الصفة مجردة عن اللام مضافة الى معمولها
المضاف الى ضمير الموصوف نحو حسن وجهه فسيبويه وجميع البصريين يجوزونها على
قبح في ضرورة الشعر فقط والكوفيون يجوزونها بلا قبح في السعة وليس استقباحها لاجل
اجتماع الضميرين فان ذلك زيادة على القدر المحتاج اليه وليست بقبيحة كما في رجل
ضاربت اباه بل لكونهم شرعوا في الاضافة لقصد التخفيف فيقتضي الحكمة ان يبلغ اقصى
ما يمكن منه ولقبح ان يقتصر على اهون التخفيفين اعني حذف التنوين ولا يتعرض
لاعظمهما مع امكانه وهو حذف الضمير مع الاستغناء عنه بما استكن في الصفة والذي
اجازها بلا قبح نظر الى حصول شيء من التخفيف على الجملة وهو حذف التنوين ومنعها
ابن بابشاذ مستدلا بمنع العنكبوت وهو انه اضافة الشيء الى نفسه فان اراد به انه
اضيف احسن الى وجه وهو هو في المعنى فذلك انما منعه من منع في الاضافة المحضة
وكان ينبغي على ما قال ان لا يضاف الصفة الى ما هو فاعلها في المعنى اصلا وهو معلوم
الاستحالة مع ان ما ذكر بعد هذا انهم لما قصدوا اضافة الصفة الى مرفوعها جعلوه
في صورة المفعول الذي هو اجنبي من ناصبه ثم اضيفت اليه حتى لا يستنكر في الظاهر
وان اراد انه اضيف حسن الى الوجه المضاف الى ضمير راجع الى صاحب حسن فكانه
اضيف حسن حسنا الى ضمير نفسه وذلك لا يجوز فليس بشيء لان ذلك لو امتنع لامتنع
في المحضة ايضا وقد مر فيها واحد امه وعبد بطنه وصدر بلده وطيب مصره
ونحو ذلك واستدل سيبويه لاستدلال على مجيئها في الشعر قول الشماخ اقامت على ربعيهما
جارتا صفا كميتا الاعالي جونتا مصطلاهما وقال المبرد بل الضمير في مصطلاهما
للاعالي اذ هو جمع في معنى المثنى اذ هو للجارتين وليس للجارتين الا اعليان وانما
جمعا بما حولهما كقوله رواد السمك ولسطارا فالالف في لسطارا راجع الى رواد
لانه بمعنى راسين فكانه قال جونتا مصطلى الاعالي فليس فيه الا ضمير واحد وهو
المستكن في جونتا فهو كقولك زيد حسن الغلام مع فعله اي فعل الغلام ومعنى مصطلى
الاعالي محل الاعالي وهو الموضع الذي اصابه الدخان اكثر فاسفل الجارتين
واعلاه كميت وباطنهما جون اي اسود وما ذهب اليه المبرد تكلف والظاهر مع
سيبويه ومن المسائل المذكورة مسئلتان احريان قبيحتان عند النحاة احديهما الحسن وجهه
الحسن وجه وحسن وجه بنصب المعمول فيهما ووجه استقباحهما اي النصب في معمول
الصفة المشبهة اذا كان معرفا انما جاز مع كونه فاعلا في المعنى لجعله في صورة المفعول فلا يجوز

الاضافة اليه اذا قصد التخفيف وذلك لان اضافة الصفة الى مرفوعها قبيحة في الظاهر
لان الصفة الرافعة للظاهر هي المرفوع بها في المعنى كما في قولك زيد ضارب غلامه
عمرا فالضارب هو غلامه فكان كاضافة الشيء الى نفسه الذي هي مستقبحة في المحضة التي هي
اصل غير المحضة فجعلوا المرفوع في صورة المفعول لان الصفة الناصبة غير المنصوب
بها في المعنى الا ترى ان الضارب غير عمرو في المثال المذكور فاذا اضيفت اليه بعد نصبه
كانت كاضافة الشيء الى الاجنبي فنصب معمول الصفة اذن لاجل توطئة الجر فلما كان
الحسن وجهه بالجر ممتنعا كان القياس امتناع نصبه ايضا ولما لم يجر حسن وجهه بالجر الا
في الشعر كان القياس امتناع حسن وجهه ايضا بالنصب الا في الشعر اذ هو تمهيد للجر
وليس مقصودا بذاته لكنهم جوزوهما على قبح في السعة ايضا لنظر النصب فيما كان
فاعلا بجوار جازت الاضافة اليه اولا عادة الظهور فيه في المجرور وانه كان قبله
منصوبا قال البعضها الى من لعابها كوم الذرى وادقة سراتها ثم اعلم ان اصل
هذه المسائل كلها مسئلتان الحسن وجهه وحسن وجهه برفع الوجه فيهما فهما احسن
الاستعمال وانما كانا اصلين لان الوجه في المعنى فالاصل ارتفاعه بالصفة واذا
ارتفع بها فلابد من الضمير في متعلق الصفة اذ ليس في الصفة ثم لكل واحد منهما فرعان حسنان
في القياس كثير الاستعمال الحسن وجها وحسن وجها على التمييز والحسن الوجه وحسن الوجه
بالجر على الاضافة واما حسن انتصاب المعمول ليس في القياس فلانك قصدت المبالغة
في وصف الوجه بالحسن فنصبت وجها على التمييز ليحصل له الحسن اجمالا وتفصيلا ويكون
ايضا اوقع في النفس للابهام اولا ثم التفسير ثانيا كما مر في باب التمييز في نحو طبت زيد
عرقا فيحصل التخفيف اللفظي بحذف الضمير واستتاره في الصفة والمبالغة المعنوية واما
حسن الجر الوجه مع اللام فيه فلان في حسن الوجه تخفيفين حذف التنوين من الصفة
وحذف الضمير من فاعلها واستتاره فيها وفي الحسن الوجه احدهما في الصفة والاخر في
معمولها وفي الحسن في معمولها تخفيفا واحدا وهو حذف الضمير وفيهما معا تعريف الوجه
باللام التي هي اخف من الضمير مراعاة لاصله في التعريف وهذه فائدة لفظية واما من
المعنى ففيهما الابهام ثم التفسير وان لم يكن الوجه منصوبا على التمييز كما في الاولين
والدليل على استتار الضمير فيهما الى الصفة انك تقول في المؤنث هند حسنة الوجه وفي
المثنى والمجموع الزيدان حسنا الوجهين والزيدون حسنو الوجوه ولا يبالي بهذه العلامات
في الصفة الا وفيها ضمائر مستترة الا في النادرة نحو قام رجل قاعدون غلمانه وانما جاز
اسناد الصفة الى ضمير المسبب مع كونها مسندة في المعنى الى السبب لكونها في اللفظ جارية
على المسبب خبرا او حالا او نعتا وفي المعنى دالة على صفة له في نفسه سواء هي الصفة المذكورة

كما في زيد حسن الوجه فانه يتصف بالحسن بحسن وجهه او كانت غيرها نحو زيد ابيض اللحية اي
وكثير الاخوان اي يتصف بهم فيحسن اذن ان يجعل صفة سببه كصفة نفسه فيستحق ضميره في صفة سببه
كما يستحق في صفة نفسه فيخرج السبب اذن عن ظاهر الفاعلية الى النصب او الجر لان الصفة
لا ترفع فاعلين ولم تترك مرفوعا على ان يكون بدلا من الضمير لئلا يلتبس بالفاعل
لم تجر في اللفظ على المسبب نحو زيد وجهه حسن وحرب عليه لكنها لم تدل على صفة له
في ذاته نحو زيد احمر بوره لم يجز استكنان الضمير ضمير المسبب فيهما فيصح زيد اسود فرس
غلام الاخ وزيد ابيض النور وزيد احمر غلاما لانه لا معنى للجميع الا انه صاحب سبب
متصف بالوصف المذكور فيصح ان يجعل صفة سببه كصفة نفسه فيضمر فيها ضمير نفسه اذ
لم تدل صفة سببه على صفة نفسه فان قيل اليس تدل الصفة في نحو زيد اصفر بوره على
صفة له في ذاته وهي كونه صاحب نور كذا قلت معنى كونه صاحبه مفهوم من كون النور
سا كر بدلا من صفة السبب وانما حسن حال الكلب لانه كناية عن كرمه او هو كرم ثم قال
والعصور كلها ومسئلة لا قبيحة ولا في غاية الحسن وهي حسن وجه اذ كل ما ذكرنا في حسن الوجه
حاصل فيه الا مطابقة المعمول لاصله في التعريف واربع مسائل قبيحة فيها لا ينتهي الى قبحها
في حال السعة وهي الحسن وجه وحسن وجه والحسن الوجه برفع المعمول في جميعها والاول
اقبح من الاخريين لعدم موافقة المعمول فيها لاصله في التعريف ووجه قبح الاربع خلو الصفة
من عائد الى الموصوف وحذف الجار مع المجرور تقليل قبح اي وجه منه والوجه منه
وقال ابو علي الوجه ووجه بدلان من الضمير المستحق في الصفة قاله في قوله تعالى مفتحة لهم
الابواب وهذا اغل الدم بالدم لان بدل البعض وبدل الاشتمال لا يخلوان من ضمير المبدل
منه في الاغلب وقال الكوفيون اللام في الوجه بدل من الضمير كما في قوله تعالى فان الجحيم
الضمير والمرد رده فالوجه باق على الفاعلية كما كان وقد تقدم ان ابدال اللام من الضمير
فيما يشترط فيه الضمير قبيح عند البصريين ومسئلتان فيهما وجه حسن لكن قل استعمالهما
في الظاهر وهما الحسن الوجه وحسن الوجه بنصب الوجه فيهما اما وجه حسنهما فلكون النصب
لو طبه للجر وهو حسن كما مر واما استكار ظاهرهما فلنصب ما هو فاعل حقيقة لا على التمييز
وعند الكوفيين نصب المعرف في مثله على التمييز لانهم يجوزون تعريف المميز كما مر
في بابه وثلاث مسائل قبيحة لا تجوز الا في الضرورة الشعر عند البصريين جائزة في السعة
بلا قبح عند الكوفيين وهي الحسن وجهه وحسن وجهه بنصب وجه فيهما وحسن وجهه بجر
وجهه كما ذكرنا ومسئلتان باطلتان اتفاقا الحسن وجهه الحسن وجه بجر المعمول فيهما
كما تقدم المجموع ثماني عشرة مسئلة ولنا ان نعلل استقباح المسائل الثلاث القبيحة الممنوعة
في السعة بعلة واحدة فنقول لما استكن ضمير المسبب في صفة السبب لما ذكرنا من ان

اعني جريها على المسبب واسنادها الصفة له في نفسه فصار صفة السبب كصفة المسبب
صار السبب كالفضلة المجيء بعد الفاعل اي الضمير المستتر فنصب تشبيها بالمفعول في نحو الضارب
زيدا او جر بالاضافة لزوال المانع من الاضافة الى السبب لان المانع منها انما كان
رفعه كما ذكرنا فلما استحق ضمير المسبب في الصفة استقبح مجيئه في السبب ايضا لان الضمير في
الصفة دال عليه لانك لم تضمره فيها الا لدلالة صفة سببه على صفة نفسه كما تقدم
ما يغني الضمير في الصفة عن الضمير في السبب فلو اتي به فيه لكان قبيحا وليس نحو زيد ضارب غلامه
كذلك لان الضمير في ضارب ليس لدلالة صفة سببه على صفة نفسه والقسم هذا القبح المذكور
في الحسن وجهه بجر المعمول الى عدم حصول التخفيف في الاضافة اللفظية فيما لا اجتماعه
قوله والنصب على التشبيه بالمفعول في المعرفة وعلى التمييز في النكرة هذا عند البصريين وقال
الكوفيون بل هو على التمييز في الجميع وقال بعض النحويين على التشبيه بالمفعول في الجميع و
الاولى التفصيل قوله ما كان فيه ضمير واحد احسن وما فيه ضميران حسن قد ذكرنا ما عليه
قوله ومتى رفعت بها فلا ضمير فيها لما كان معرفة الحسن والاحسن والقبيح على ما ذكر مسئلة
على الضمير مهد قاعدة يعرف بها الضمير والضميران والتجرد عن الضمير فقال الضمير اما ان
يكون في الصفة او في معمولها فان كان في المعمول فهو ظاهر لانه يكون بارزا نحو وجهه
او الوجه منه وان كان في الصفة فذلك اذا لم ترفع ظاهرا فتوب لاهل الضمير وتثنى
وتجمع لتثنيته وجمعه فان رفعت ظاهرا فهي كالفعل تؤنث لتانيث الفاعل وتوحد عند
الفاعل وتثنيته وجمعه كما ذكرنا في باب النعت ثم اعلم ان حكم المعمول اذا كان معرفا
باللام حكمه اذا كان مضافا الى المعرف باللام او مضافا الى المضاف اليه بالغا ما بلغ
فحكم مررت برجل حسن وجه الغلام وحسن وجه الى الغلام وكذا لو زدت وكذا حكم
المعمول المضاف الى المضمر حكم المضاف الى المضاف الى المضمر وهلم جرا فحكم مررت
برجل حسن وجهه حكم برجل حسن وجه غلامه وبرجل حسن وجه الى غلامه وكذا لو وردت
وكذا ان كان فيه ضمير ولم يكن مضافا اليه كقوله رحب قطاب الجيب منها رجل
حسن وجه بصوته وحكم المجرد عن اللام والاضافة الى المضمر حكم المضاف الى المجرد
عنهما الى ما بلغ فحكم مررت برجل حسن وجه غلام وجه وحسن وجه الى غلام وهكذا لو
زدت قوله واسماء الفاعل والمفعول غير المتعديين يعني اسم المفعول غير المتعدي
اسم المفعول من الفعل المتعدي الى واحد فقط كمضروب الغلام واسم المفعول من
الفعل المتعدي الى اثنين هو المتعدي الى واحد نحو زيد معطى غلامه درهما وكذا من
المتعدي الى ثلثة هو المتعدي الى اثنين نحو زيد معلم اخوه عمرا كريما تقول في اسم الفاعل
اللازم زيد خارج الغلام وسابح الفرس وفي اسم المفعول اللازم زيد مضروب الغلام

وهو دون الدوام سواء كانا بمعنى الماضي او بمعنى المضارع او للاطلاق فان رفعهما للمسند اليه
لا تحتاج الى شرط زمان كما مر فاذا جاز في معمولها الرفع جاز النصب والجر ايضا لانهما
فرعاه على ما سبق قبيل فيجي في كل واحد منهما الثماني عشرة مسألة وكذا انما يجوز استتار
الضمير فيهما مستقلا من معمولها ثم نصب المعمول وجره اذا كان يحصل لصاحبهما المقدم
وصف لصاحب مرفوعهما مضمونهما كما قلنا في الصفة المشبهة سواء مسروب فلا يجوز
زيد قائم انا ولا قائم ابن العم بجر المعمول ولا مضروب مملوك اخ ولا مسرور
مال الاخ بجر المعمول هذا واما اذا كانا متعديين نحو زيد ضارب غلامه عمرا ومعطي اخوه
درهما او معطي عمرو لونه فان حذفت المفعول لم تجر نصب الفاعل وجره اتفاقا
لئلا يلتبس بالمفعول بخلاف الصفة المشبهة واسمي الفاعل والمفعول اللازمين فانه
لا مفعول لهما ليلتبس المنصوب والمجرور به وان ذكرت المفعول منصوبا بعد الفاعل
وامن اللباس المنصوب والمجرور به وان ذكرت المفعول منصوبا بعد الفاعل وامن
اللباس المنصوب والمجرور بالمفعول لم يمنع عند ابي علي نصب الفاعل وجره
اجراء له مجرى حسن الوجه ومنعه غيره وقد يجري بعض الاسماء الجامدة مجرى الصفات
المشبهة نحو هو فلان شمس الوجه اي حسن الوجه فيجي فيه المسائل المذكورة وهو قليل لا يعمل
الصفة المشبهة في الاجنبي كما يعمل اسم الفاعل والمفعول بل تعمل في السببي فقط
وليس اطلاقهم هذا القول بوجه بل تعمل في غير السببي اذا كان في معمول آخر لها ضمير
صاحبها نحو رجل طب في داره ابوك وكذا اذا اعتمد على حرف الاستفهام
او النفي نحو احسن الزيدان وما حسن الزيدون فانه لا صاحب لهما حتى يعمل في
سببه واما نحو ما زيد قائم الجارية ولا حسن وجهها بجر الوجه او ولا حسن وجهه فان وجهها
وان لم يكن سببا لزيد الا انه سبب للجارية التي هي سببه فيرجع الصفة المعطوفة
ومتعلقها المرفوع على الضمير الراجع الى صاحبها لان الضمير الذي اضيف اليه وجه
راجع الى جاريته التي هي مضافة الى ضمير الموصوف فكانه قيل ما زيد حسن وجه جاريته
فهو حمل على المعنى كقولك مررت برجل حسنة جاريته لا قبيحة وبرجل قائم غلاماه لا
قاعدين ومن هذا الباب غير المبرد حون مصطلاها كما مر لان اصله حون
مصطلاها اي مصطلى الاعالي اي مصطلى اعاليهما فلما قصد الاضافة الضمير الذي اضيف
اليه اعالي واستتر في حون فصار حونها وادخل اللام في اعالي ليعرف باللام
كما كان معرفا بالاضافة ثم اقام موضع الاعالي ضميرا راجعا اليه لتقدم ذكره و
جعل مثنى لكون الاعالي بمعنى الاعليين فليس عنده اذن من باب حسن وجهه
بالاضافة لانك لا تحذف الضمير منهما من وجهه كما حذفت من اعاليهما قوله

اسم التفضيل ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره ينقض بنحو فاضل وزائد او عال
ولو احترز عن مثله بان قال ما اشتق من فعل لموصوف بزيادة على غيره فيه اي في الفعل
المشتق منه لا ينتقض بنحو طائل اي زائد في الطول على غيره وشبهه من اسم الفاعل
المبني من باب المغالبة والاولى ان يقال هو المبني على افعل لزيادة صاحبه على غيره
في الفعل اي في المصدر المشتق هو منه فيدخل فيه خير وشر لكونهما في الاصل اخير واشر
فخففا بالحذف لكثرة الاستعمال وقد يستعملان على القياس الاصل قوله وشرطه
ان يبنى من ثلاثي مجرد ليمكن ليس بلون وعيب لان منهما افعل لغيره نحو زيد افضل الناس
فان قصد غيره توصل اليه باشد ونحوه مثل هو اشد منه استخراجا وبياضا وعمى وقد جاء
للفاعل وقد جاء للمفعول نحو اعذر والوم واشهر واشغل شرط افعل التفضيل
ان يبنى من ثلاثي مجرد جاز منه فعل تام غير لازم للنفي منصرف قابل معناه للكثرة فقولنا
جاز منه فعل احترازا من نحو ايدى وارجل من اليد والرجل فانه لم يبن قولهم احنك
الشاتين اي اكلهما من الحنك واول سار وكذا قولهم ابل من حنيف الحائم لم
يستعمل منه فعل على ما قال سيبويه وقال الجوهري ابل مالي اي اله مثل شكس يشكس
شكاسة اذا قام بمصلحة الابل وهو افرس من غيره من الفروسية ولم يستعمل منهما فعل
ايضا وقولنا تام احتراز من الافعال الناقصة ككان وصار فانه لا يقال اكون
واصير كما قيل ولعل ذلك لكون مدلول الناقصة الزمان دون الحدث كما توهم
بعضهم والافعل موضوع للتفضيل في الحدث والحق انها دالة على الحدث كما اصالة
كما يجي في بابها فلا منع وان لم يسمع ان يقال هو اكون منك منطلقا وهو اصير منك
غنيا اي اشد انتقالا الى الغنى وقولنا غير لازم للنفي احتراز عن نحو ما انفك وما فتى لانه
لا يقال هو افتى منك لكنه ليس مستعملا في الاثبات فان قيل فعل ما الا ليس
قلت ليس لا ليس لنفي الحدث الذي هو التكلم وليس موضوعا له بل هو لنفي المفصل
المفصل في التكلم وقولنا منصرف احتراز من نحو نعم وبئس وليس اذ لا يقال انعم وابأس
والبس وقولنا قابل معناه للكثرة احتراز عن نحو غربت الشمس وطلعت فانه لا يقال
الشمس اليوم اغرب منها امس ولا اطلع ويصح ان يحترز به عن بعض العيوب الظاهرة
كالعور والعمى وقوله ثلاثي احتراز عن الرباعي نحو دحرج قوله مجرد احتراز عن ثلاثي
ذي زائد نحو اخرج وعلم وانقطع واستخرج ونحوها قوله ليمكن اي لو لم يمكن بناؤه بان كان
رباعيا كدحرج او لم يكن مجردا كاستخرج واخرج لم يمكن بناء افعل منه اما ان اردت بناءه
من غير حذف شيء منه فواضح الاستحالة لان افعل ثلاثي مزيد فيه الهمزة للتفضيل
واما ان اردت البناء مع الحذف حرف او حرفين فلانه يلتبس المعنى اذ لو قلت في

في دحرج ادحرلم يعلم انه من ركب دخرج وكذا لو قلت في احرج احرج بحذف الهمزة
لالتبس باحرج من الخروج وكذا في غيره من المسبعة هذا كله بناء على انه لا صيغة للتفضيل
الا افعل وانما اقتصر ادكل هذا علة احصار قوله ليس بلون ولا عيب صفة ايضا
لقوله ثلاثي قوله لان منهما افعل لغيره يعني انما لم يبن من باب الالوان والعيوب لانه
جاء منهما افعل من غير اعتبار الزيادة على غيره فلو بني منهما افعل التفضيل لالتبس احدهما
بالآخر لو قلت زيد الاسود محتملا كونه للتفضيل لم يعلم انه بمعنى ذو سواد او بمعنى الزائد في
السواد وهذا التعليل تمام اذ ليس ان افعل الصفة مقدم بناؤه على افعل التفضيل
وهو كذلك لانه يدل على ثبوت مطلق الصفة مقدم بالطبع على ما يدل على زيادة
الآخر في الصفة والاولى موافقة الوضع لما هو بالطبع وينبغي ان يقال من الالوان
والعيوب الظاهرة فان الباطنة يبنى منها افعل التفضيل نحو فلان ابلد من فلان
واحمق وارعن واهوج واخرق والد واشكس واعى واعجم واهول مع ان
بعضها يجي منها افعل لغير التفضيل ايضا كاحمق وحمقاء وارعن ورعناء واهوج
وهوجاء واخرج وخرقاء واعجم وعجماء وانوك ونوكاء فلا اطراد ايضا للتعليل
بان منهما افعل لغيره فالاولى ان يقال لا يبنى افعل التفضيل من الالوان والعيوب
الظاهرة لان غالب الالوان يأتي افعالها على افعل وافعال كابيض واسود
واحمر واصفر فحمل كل ما جاء من الثلاثي عليهما واما العيوب المحسوسة فليس الغالب
فيها المزيد فيه لكن بعضها المزيد فيه اكثر استعمالا فيه من غيره كاحول واعور فانهما
اكثر استعمالا من حول وعور وكذلك لم يعل الواو فيهما حملا على احول واعور
وما لم يجي منه افعل وافعال كالبحر والعقم والعرج والعمى لم يبن منه لكون بعضها
محالا لقبل الزيادة والنقصان كالعمى والبواقي محمولة على القسم المذكور من في
الاتباع واجاز الكوفيون بناء افعل التفضيل من لفظي السواد والبياض قالوا
لانهما اصلا الالوان قال ابيض من اخت بني اباض وقال لانت اسود في عيني
من الظلم وهما عند البصريين شاذان قوله فان قصد غيره يعني قصد التفضيل
في معاني الاشياء التي يتعذر بناء افعل التفضيل منه الفاظها وهو ذو الزيادة
الرباعي والالوان والعيوب الظاهرة يبنى افعل التفضيل من فعل يصح بناؤه
منه من حسن او كثرة او غير ذلك على حسب غرضك الذي تقصده ثم يؤتى
بمصادر تلك الافعال التي يمتنع بناء افعل منها منصوبة على التمييز بحسن معنى الكمية
عن النسبة فيها نحو اقبح عورا واشد سوادا واسرع انطلاقا واكثر دحرجة وعند
سيبويه هو قياس من باب افعل مع كونه ذا زيادة ولو بعد كثرة السماع كقولهم

هو اعطاهم للدراهم واولاهم للمعروف وانت اكرم لي من فلان وهو كثير ومجوزه
فله العذر لانك تحذف منه الهمزة وترده الى الثلاثي ثم تبني منه افعل التفضيل بهمزة
الافعال وهو عند غيره سماعي مع كثرته ونقل عن الاخفش والمبرد جواز بناء
افعل التفضيل من جميع الثلاثي المزيد فيه كانفعل واستفعل ونحوهما قياسا وليس بوجه
لعدم السماع وضعف الوجه فيه بخلاف افعل قوله وقياسه للفاعل يعني قياسه ان
يكون لتفضيل الفاعل على غيره في الفعل نحو اضرب اي ضارب اكثر ضربا من سائر
الضاربين ولا يقال اضرب بمعنى مضروب اكثر مضروبية من سائر المضروبين وانما كان
القياس في الفاعل دون المفعول لانهم لو جعلوه مشتركا بين الفاعل والمفعول لكثر
الاشتباه لاطراده واما سائر الالفاظ المشتركة فاغتفر فيه الاشتباه لقلتها لكونها
سماعية فارادوا جعله في احدهما اظهر دون الآخر فجعلوه في الفاعل قياسا لكونه
اكثر من المفعول اذ لا مفعول الا وله فاعل في الاغلب ولا عكس وانما قلنا في الاغلب
احترازا عن نحو مجنون ومبهوت فلو جعلوه حقيقة في المفعول لنفي اسم الفاعل مع انه
اكثر عاريا عن معنى التفضيل الا بالعرض لعدم اللفظ الدال عليه حقيقة وقد استعملوا
في المفعول ايضا على غير القياس نحو اعذر واشهر والوم واشغل اي اكثر معذورية
ومشهورية وملومية ومشغولية ومنه اعنى في قول سيبويه وهم بيانه اعنى قوله
ويستعمل على احد ثلاثة اوجه مضافا او بمن او معرفا باللام فاذا اضيف فله معنيان
احدهما وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة على من اضيف اليه ويشترط ان يكون منهم نحو
زيد افضل الناس ولا يجوز يوسف احسن اخوته والثاني ان يقصد زيادة مطلقة
ويضاف للتوضيح فيجوز يوسف احسن اخوته ويجوز في الاول الافراد والمطابقة لمن
هو له واما الثاني والمعرف باللام فلا بد فيهما من المطابقة والذي بمن مفرد مذكر
لا غير فلا يجوز زيد الافضل من عمرو ولا افضل الا ان يعلم اعلم انه يلزم استعمال
افعل التفضيل مع احد الثلاثة المذكورة فلا يخلو عن الجميع ولا يجتمع اثنان فيها الا ما ندر
وانما لم يخل عن الجميع لان وضعه لتفضيل الشيء على غيره ومع من والاضافة ذكر
المفضل عليه ظاهرا ومع اللام هو في حكم المذكور ظاهرا لانه يشار باللام الى
معين مذكور معه قبل لفظا او حكما كما ذكرنا في اللام العهدية في بابها فيكون اللام
اشارة الى فعل المذكور معه المفضل عليه كما اذا طلب شخص افضل من زيد قلت
عمرو الافضل اي ذلك الافضل اي الشخص الذي قلنا انه افضل من زيد فعلى هذا
لا يجوز ان يكون اللام في افعل التفضيل في موضع من المواضع الا للعهد لئلا يعرى
عن ذكر المفضل عليه راسا فلو خلا عن الثلاثة لخلا عن ذكر المفضل عليه ولا يتم فهم المقصود

من وضعه واذا علم المفضول جاز حذفه غالبا ان كان افعل خبرا كما يقال لك انت
اسن ام انا فتجيب بقولك انا اسن ومنه قوله تعالى الله اكبر وقوله ان الذي سمك السماء بنى
لنا بيتا دعائمه اعز واطول وقوله سيعلم اينا للموت ادنى اذا دنت الى الاسل
الطوال وتجوز ان يقال في هذه المواضع ان المحذوف هو المضاف اليه اي اكبر كل شيء
واعز دعائمه ولم يعوض منه التنوين لكون افعل غير منصرف واستبعد ذلك والاظهر
جواز فقد ذكرنا قصدهم بعوض التنوين فيه وتجوز ان يقال ان من مجروره محذوف
اي اكبر من كل شيء وقل الحذف في غير الخبر نحو جاءني رجل افضل في جواب من قال
جاءك رجل افضل من زيد كانه لما كان حذف الخبر اكثر من حذف الوصف والحال
كان حذف بعضه ايضا اكثر من حذف بعضهما وانما لم يجتمع من الثلاثة المذكورة سيان
لان كل واحد منها يغني عن الآخر في افادة ذكر المفضول كما ذكرنا ولا فائدة في
واحد منها الا ذاك فكان ذكر الاخر اذا ذكر احدهما لغوا واما قوله ولست بالاكثر
منهم حصى وانما العزة للكاثر فقيل من فيه ليست تفضيلية بل للتبعيض اي لست من
بينهم بالاكثر حصى وهذا كما تقول مثلا زيد محصا من قريش افضل من علي فيقال
محمد عليه السلام الافضل من قريش اي افضل من علي من بين قريش وتجوز ان يحكم
بزيادة اللام ومن تفضيلية كما في قوله ورب مهلهلا والحر منه رهرا العم رحراكرا
ونحو رمي النيس على قال ان يقدر افعل اخر عاريا من اللام متعلق به من اي
بالاكثر اكثر منهم والخبر خبر امنه ولا منع من اجتماع الاضافة ومن التفضيلية اذا لم يكن
المضاف اليه مفضلا عليه كما تقول زيد افضل البصرة من كل فاضل فاضافته الى
البصرة للتوضيح كما تقول شاعر بغداد لكنهم لم يستعملوه لان هذه الاضافة دالة على
ان صاحب افعل مفضل على غيره مطلقا فاغنى ذلك عن ذكر المفضل عليه ولا يخلو
المجرور بمن التفضيلية من مشاركة المفضل في المعنى اما تحقيقا نحو زيد احسن من عمرو او
تقديرا كقول علي عليه السلام لان اصوم يوما من شعبان احب الي من ان افطر يوما
من رمضان لان افطار يوم الشك الذي يمكن ان يكون من رمضان محبوب
عند المخالف فقدره عم محبوبا الى نفسه ايضا ثم فضل يوم شعبان عم فكانه قال
هب انه محبوب عندي ايضا اليس صوم يوم من شعبان احب منه وقال عم اللهم
ابدلني بهم خيرا منهم اي في اعتقادهم لا في نفس الامر فانه ليس فيهم خير وابدلهم بي
شرا مني اي في اعتقادهم ايضا والا فلم يكن فيه عم شر ومثله قوله تعالى اصحاب الجنة
يومئذ خير مستقرا كانهم لما اختاروا موجب النار اختاروا النار ويقال في
التهكم انت اعلم من الحمار فكانك قلت ان امكن ان يكون للحمار علم فانت مثله مع

زيادة وليس المقصود بيان الزيادة بل الغرض التشريك بينهما في شيء معلوم انتفاؤه
عن الحمار واما نحو قولهم انا اكبر من الشعر وانت اعظم من ان يقول كذا فليس المقصود
تفضيل المتكلم على الشعر والمخاطب على القول بل المراد بعدهما عن الشعر والقول وافعل ال
التفضيل يفيد بعد الفاضل من المفضول وتجاوزه عنه فمن في مثله ليست تفضيلية بل هي
مثل ما في قولك بنت من زيد وانفصلت منه تعلقت بافعل المستعمل بمعنى متجاوز وبائن
بلا تفضيل فمعنى قولك انت اعز علي من ان اضربك اي بائن من ان اضربك من فرط
عزتك علي وانما جاز ذلك لان من التفضيلية متعلقة بافعل التفضيل بقرب من هذا
المعنى الا ترى انك اذا قلت زيد افضل من عمرو فمعناه زيد متجاوز في الفضل عن مرتبة
عمرو فمن فيما نحن فيه كالتفضيلية الا في معنى التفضيل ومنه قول امير المؤمنين علي عم
ولهي ما تعدل من زوال الملك بحسك والنقص في قولك اصدق واوفى من ان
يكذبك او يعدك اي هي متجاوزة من فرط صدقها عن الكذب ويجب ان يلي من
التفضيلية افعل التفضيل لانها من تمام معناه او يلي معموله قال فاما رايما الغرض
احوج ساعة الى الصون من ربط يمان مسهم وقد يفصل بينهما بلو وفعلها نحو قولك
هي احسن لو انصفت من الشمس وقد يتقدم عليه في الشعر كقوله واسرل الرباه حميرا
وهي من عقاب لوح الجو اعلى مسمى ويلزم ذلك ان كان المفضول اسم استفهام نحو
اعلم زيد او مضافا الى اسم الاستفهام نحو قولك من غلام ايهم اكرم انت قوله
فاذا اضيف فله معنيان احدهما وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة على من اضيف اليه
انما كان هذا اكثر لان وضع افضل لتفضيل الشيء على غيره فالاولى ذكر المفضول
وليس قوله على من اضيف اليه بمرضي لانه مفضل على ما سوى من جملة ما اضيف اليه
وليس مفضلا على كل ما اضيف اليه وكيف ذلك وهو من تلك الجملة فيلزم تفضيل
الشيء على نفسه وهو قول المص في دفع هذا الاعتراض ان زيدا لم يذكر في الناس
في قولك زيد افضل الناس لغرض التفضيل عليه بل لغرض التشريك في اصل الفضل
الى واسطة لان لفظ افعل يكفي في هذا الغرض لما ذكرنا المص بعد هذا او هو قوله
لافعل جهتان هو اصل المعنى والزيادة فيه اذ الزيادة فرع هو اصله ولا
يحصل الفرع الا بعد الاصل فنقول لفظ افضل يدل على اتصاف صاحبه
باصل الفضل فلا يحتاج لاجله الى شيء اخر والاولى في تعليل دخوله في جملة
المضاف اليه ما مر في باب الاضافة فليرجع اليه وقوله بعد هذا في الشرح
ان لافعل جهتين لاخر الكلام قد مضى الكلام فيه في باب الحال قوله والثاني
ان يقصد زيادة مطلقة اي يقصد تفضيله على كل ما سواه مطلقا لا على

المضاف اليه وحده وانما تضيفه الى شيء لمجرد التخصيص والتوضيح كما تضيف سائر
الصفات في نحو مصارع مصر وحسن القوم مما لا تفضيل فيه فلا يشترط كونه بعض المضاف
اليه فيجوز بهذا المعنى ان تضيفه الى جماعة هو واحد منهم كقولك داخل فيهم نحو قولك نبينا
صلى الله عليه وآله وسلم افضل قريش بمعنى اي افضل الناس من بين قريش وان
تضيفه الى جماعة من جنسه ليس داخلا فيهم كقولك يوسف احسن اخوته فان يوسف
لا يدخل في جملة اخوة يوسف بدليل انك لو سئلت عن عدد اخوة يوسف لم تحسبه معهم عده
فيهم بل يدخل لو قلت احسن الاخوة او احسن بني يعقوب وان تضيفه الى غير جماعة
نحو فلان اعلم بغداد اي اعلم ممن سواه وهو مختص ببغداد لانها منشؤه او مسكنه
وان قدرت المضاف اي اعلم اهل بغداد فهو مضاف الى جماعة يجوز ان يدخل فيهم
قوله ويجوز في الاول الافراد الى آخره يعني اول معنى المضاف اعلم ان الاصل في
افعل التفضيل ان يذكر معه ما يفضله ويفضل عليه وهو من التفضيلية لانه يصوغه على
هذه الصيغة المفيدة لهذا المعنى يتعدى الى المفعول من لابتداء الغاية كما ذكرنا فافعل التفضيل
يميز عما يشاركه في هذه الصيغة من الوصف كاحمر والاسم كافكل في ابتداء الغاية من التفضيلية
فصارت كانها من تمام الكلمة فلهذا لا يفصل بينهما الا بمعمول افعل وذلك ايضا قليل
فما دام معه من لا يطابق به صاحبه تثنية وجمعا وما يقابل يلزم في الاحوال صيغة المفرد
المذكر نحو زيد او الزيدان او الزيدون او هند او الهندان او الهندات افضل من كذا
ادلوي وجمع وانث لكان كتتمة الاسم وجمعه وتانيثه قبل كماله فاذا اضفت اردت
تفضيل صاحبه على من سواه من اجزاء المضاف اليه كان كافعل المصاحب لمن في
لزومه صيغة واحدة وذلك لكونه مثله في كون المفضول مذكورا بعده مجردا ولا
سيما ان افعل المصاحب لمن مضارع للمضاف كما مر في باب المنادى ولا فرق
بينهما من حيث المعنى الا من حيث ان المجرور بمن مفضوله بجميع اجزائه والمجرور بالاضافة
جميع اجزائه مفضوله الا صاحب افعل الداخل فيه معهما ولا فرق بينهما لفظا الا بذكر من
في احدهما دون الآخر فجاز اجراء المضاف بهذا المعنى مجرى المصاحب لمن وجاز ايضا
تثنيته وجمعه للمشابهة التي بينهما وتانيثه لعدم لفظه من المبالغة من التصرف وقال ابن
السراج وابن الدهان وابن يعيش يجب اجراء المضاف بهذا المعنى مجرى المصاحب
لمن ولا يجوز مطابقته لصاحبه لانه مثله في ذكر المفضول بعده ومذهب الجمهور ما ذكرنا
اولا واما اذا قصدت بالمضاف المعنى الثاني فلا يشابه المصاحب لمن ولم يذكر بعده
المفضول بعده صريحا فجاز التصرف فيهما تثنية وجمعا وما يطابقه فوجب مطابقتهما
لصاحبهما وقيل بما لم يتصرف في الذي بمن لمشابهته لفظا ومعنى لافعل التعجب الفعلي

غير المنصرف اما لفظا فظاهر واما معنى فلانه لا يتعجب من شيء الا وهو مفضل فلهذا
يشتقان من اصل واحد كما يجيء في فعل التعجب واما ذو اللام والمضاف بالمعنى الثاني
فلما لم يكن فيهما علامة التفضيل اي من ولا كان معهما المفضول ضعف معنى التفضيل
فيهما فلم يشابها افعل التعجب الفعلي مشابهة تامة ودخلهما اللام والاضافة اللتان
من علامات الاسماء فرجح جانب الاسمية فلم يمنعا من التصرف واما المضاف بالمعنى
الاول فجاز التصرف فيه نظرا الى الاضافة التي هي من خواص الاسماء والى تجرده عن
علم التفضيل وجاز الافراد ايضا مع التذكير لانه وان تجرد عنه لم يتجرد عن المفضول
الذي كان مصاحبا له اي كعلم التفضيل واعلم انه يجوز استعمال افعل عاريا عن اللام
والاضافة ومن مجردا عن معنى التفضيل مؤولا باسم الفاعل والصفة المشبهة قياسا
سماعا عند غيره وهو الاصح قال محمد بالآل زيد ليراها الاموم اصغر واكبر اي صغير
كبير او قال الآخر ملوك عظام من ملوك اعاظم اي عظام وتقول الاحسن والافضل
بمعنى الحسن والفاضل قيل ومنه قوله تعالى وهو اهون عليه اذ ليس شيء اهون عليه من شيء
وما ورد كذلك فلزوم الافراد والتذكير فيه اكثر من المطابقة اجراء له مجرى الاغلب
الذي هو الاصل اعني افعل التفضيل مع من اما اول فمذهب البصريين انه افعل
ثم اختلفوا على ثلثة اقوال جمهورهم على انه من تركيب ووول كددن ولم يستعمل بعد الاول
الا في اول متصرفاته وقال بعضهم اصله اوءل من وال اي نجا لان النجاة في
السبق واصله اءول من آل اي رجع لان كل شيء يرجع الى اوله فهو افعل بمعنى
المفعول كاشهر واحمد فقلبت الواو الاولى همزة ولتصريفه كتصريف افعل التفضيل
واستعمال من مستطال لكونه فوعلا واما قولهم اوله واولات فمن كلام العوام وليس
بصحيح وانما لزم قلب واوا ولي همزة على مذهب جمهور البصريين بخلاف ووري
فانه جاز القلب للعامة على جمعها وهو اول فانه لازم القلب كما في اواصل جمع واصلة
وعند من قال هو افعل من وال اصل اولى وولى قلبت الواو همزة كما في وجوه ثم
قلبت الهمزة الثانية الساكنة واوا كما في اومن ولهذا رجع الى اصل الهمزة في قراءة
قالون عاد الؤلى لانه حذفت الاولى وحركت لام التعريف بحركتها فزال اجتماع
الهمزتين فاول كافعل معنى وتصريفا واستعمالا تقول في تصريفه الاول الاولون والاوائل
الاولى الاوليان الاول الاوليات الاول وتقول في الاستعمال زيد اول من غيره وهو
اولهم وهو الاول ولما لم يكن لفظ اول مشتقا من شيء مستعمل على القول الصحيح لا مما
استعمل منه فعل كاحسن ولا مما استعمل منه اسم كاحنك حيث فيه معنى الوصفية الذي
انما يظهر باعتبار المشتق منه واتصاف ذلك المشتق منه كاعلم اي ذو علم اكثر

تعالى

علم غيره واحنك اي اشد حنكا من حنك غيره وانما لم يظهر وصفيه اول السبب
تاويله بالمشتق وهو اشتق فصار مثل رجل اسد اي جري فلا جرم لم يعتبر وصفيه
الا مع ذكر الموصوف قبله ظاهرا نحو يوما اول او ذكر من التفضيلية بعده ظاهرة
او منويا بل على ان افعل ليس اسما صريحا كافكل واندع فان حملا معا ولم يكن
مع اللام والاضافة دخل فيه التنوين مع الجر والجماد وصفه كما مر وذلك كقول
علي عليه السلام احمده اولا بادئا ويقال ما تركت له اولا ولا آخرا وتجوز حذف
المضاف اليه من اول وبناؤه على الضم اذا كان هو ولا لظرف الزمان نحو قوله
لعمرك ما ادري واني لاوجل على اينا تعدو المنية اول اي اولنا وفات عدوها
ويقال ما رايته مذ عام اول برفع اول ونصبه اول صفة لعام اي عام اول من هذا العام
وبعض العرب تقول مذ عام اول بفتح اول وهو قليل حكى سيبويه عن الخليل انهم جعلوه
ظرفا كانه قيل مذ عام قبل عامك وفي تاويل اول بفعل اشكال لان اول الشي اسبق
اجزائه فمعنى اول عامك اول اجزاء عامك اما من الليالي او الايام او الاوقات
ومعنى قبل عامك الزمان الذي يتقدم جميع اجزائه ولو كان بمعنى قبل ذلك لكان
محذوف المضاف اليه فوجب بناؤه على الضم ويجوز ان يكون اول بمعنى اول
منهما من عامك ويكون الظرف صفة لعام اي عام كائن في زمان اسبق من عامك
جعل للزمان زمان توسعا ولا بعد ان يقال انه جر صفة المرفوع على توهم الحرف فيه
لان ما بعد مذ قد يجر فيكون كقوله ولا ناعب الا بشؤم غرابها وقوله وقوله تعالى
فاصدق واكن من الصالحين فعلى هذا يكون اول مجرورا لا منصوبا ونقول
اذا لم تر زيدا يوما قبل امس قلت ما رايته مذ اول من امس ولا يتجاوز
ذلك واما آخر فقد انمحى عنه معنى التفضيل بالكلية كما ذكرنا في باب ما لا ينصرف فلا
يستعمل الا بمن ولا مع الاضافة بل يستعمل اما مجردا من اللام او مع اللام ولما لم يكن
معنى من مقدرا مع المجرد طابق ما هو له تذكيرا وتانيثا وافرادا وتثنية وجمعا وقد
تجرد الدنيا والجلى عن اللام والاضافة اذا كانت الدنيا بمعنى العاجلة والجلى عن
اللام والاضافة اذا كانت بمعنى الخطة العظيمة قال في سعي دنيا طالما قد مدت
وقال وان دعوت الى جلى ومكرمة يوما سراة كرام الناس فادعينا وانما جاز
ذلك لانهما علما في المعنيين المذكورين فانمحى عنهما معنى التفضيل واما حسنى في قوله تعالى
وقولوا للناس حسنا فيمن قرئ بالالف وسوى في قوله ولا تجزون من حسن بسوى
ولا تجزون من غلظ بلين عليما تاملت حسنى واسوى مصدران كالرجعى والبشرى
قوله ولا يعمل في مظهر الا اذا كان هو في المعنى لمسبب مفصلا باعتبار الاول

على نفسه باعتبار غيره منفيا نحو ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد لانه
بمعنى حسن مع انهم لو رفعوا لفصلوا بينه وبين معموله باجنبي وهو الكحل وذلك ان الاصل
احسن في عينه الكحل من عين زيد فان قدمت ذكر العين قلت ما رايت كعين زيد
كعين زيد احسن فيها الكحل مثل قولك مررت على وادي السباع ولا ارى كوادي السباع
ولا ارى كوادي السباع حين تظلم واديا اقل به ركب اتوه تايه واخوف الا ما وقى
الله ساريا اعلم ان افعل التفضيل ضعف مشابهته للفعل معنى ولاسم الفاعل ايضا
كما تقدم في الصفة المشبهة فلا يرفع الاسم الظاهر في الاعرف الا بهذه الشروط
كما مر وحكى يونس عن ناس من العرب رفعه بلا اعتبار تلك الشروط نحو مررت برجل
افضل منه ابوه وبرجل خير منه عمه وليس ذلك بمشهور ويرفع المضمر المستتر الذي هو فاعله
لان مثل هذا العمل لا يحتاج الى قوة العامل واما المفعول به فكلهم متفقون على انه
لا ينصبه بل ان وجد بعده ما يوهم ذلك فافعل ذلك على الفعل الناصب له نحو قوله
تعالى هو اعلم من يضل اي علم من كل احد يعلم من يضل وكذا قوله واضرب منا
بالسيوف القوانسا ولا ينصب شبه المفعول كالحسن الوجه اما لانه لا ينصب المفعول به
فلا ينصب ايضا شبهه واما لان نصب ذلك في الصفة فرع الرفع كما مر وهو لو نصبه
للاضافة الى ما كان مرتفعا به وهو لا يرفع الفاعل الظاهر الا بالشروط التي
وان رفع ذلك لا يضاف اليه هذا ويعدى افعل التفضيل الى المفعول به الذي
كان للفعل قبل بناء افعل باللام نحو اضرب منك لزيد وذلك لضعف مشابهته للفعل
واسم الفاعل واذا جاز ذلك اي التعدي باللام في اسم الفاعل والمصدر باللام اذا تقدم عليهما
المفعول نحو ضربي لزيد مع قوتهما وجب ذلك في الافعل لضعفه وان كان المفعول
لفعل يفهم منه معنى العلم او الجهل يعدى اليه افعل المصوغ منه بالباء نحو انا اعلم به
وكذا اعرف وادرى واجهل وذلك افعالها ربما زيدت في مفعولها الباء نحو
علمت به وجهلت به وكذا اسم الفاعل والمصدر نحو انا عالم به وجاهل به وان كان
المفعول به يتعدى اليه الفعل بحرف جر يتعدى اليه الافعل ايضا بذلك الحرف نحو انا
ازهد منك في زيد وارمى منك ويتعدى الى اول مفعولي باب كسوت وعلمت باللام و
يبقى الثاني في الاخير منصوبا نحو اكسى منك لعمرو الثياب واعلم منك لزيد منطلقا
وكان القياس ان يتعدى الى الثاني ايضا باللام الا ان الفعل لا يتعدى بحرفي
جر متماثلين لفظا ومعنى الى شيئين من نوع واحد كمفعولين بهما او زمانين او مكانين
فان لم يكونا من نوع كقولك ضربت في البلد في يوم الجمعة جاز وقولك اقمت في
العراق في بغداد في رمضان في الخامس بدل الجزء من الكل واستغني عن الضمير لشهرة

الرّئه فان اختلف معنا الحرفين نحو مررت بزيد بعمرو اى مع عمرو او لفظا بهما نحو سرت
من البصرة الى الكوفة جاز وانتصاب الثانى عند الكوفيين بافعل نصبه بنفسه للاضطرار اليه
وعند البصريين بفعل مقدر يدل عليه افعل فيكون المفعول الثانى لافعل محذوفا
والفعل محذوف مع المفعول الاول اى انا اكسى منك لعمرو اكسوه الثياب واعلم
منك لزيد اعلمه منطلقا ولا يجوز اظهار المفعول المحذوف لافعل بوجه لا منصوبا ولا
مع اللام اما مع اللام فلما ذكرنا واما منصوبا فلانه لا ينصب المفعول كما مر وقال
صاحب المغنى لا يجوز حذف احد المفعولين دون الآخر فى باب علمت فالاولى ان يقال
هو اشد منك علما زيدا منطلقا او علما بان زيدا منطلق قلت احترس بهذا كله وان بعد
من التكلف اعلم منك باطلاق زيد وان كان الفعل يفهم منه الحب او البغض
يعدى الى ما هو الفاعل فى المعنى اى المحب والمبغض بالى نحو هذا احب الى وابهى
الى واعجب الى وهو ابغض اليك او معيب اليك واكره اليك لان افعالها تتعدى
الى المحب والمبغض بالى ايضا لقوله تعالى حبب اليكم الايمان وكره اليكم الكفر وهذه
كلها بمعنى المفعول كاحمد واشهر واجر وقد مر انه غير قياسى ويتعدى ويتعدى الى
المفضول من اى فعل كان من كما تقدم وهذا هو المفعول الحاصل لافعل بصوغه
على هذه الصيغة وينصب افعل التفضيل الظرف لاكتفائه برائحة الفعل والحال لمشابهته
له نحو زيد احسن منك اليوم راكبا والبسر تمرا احسن منك وجها لانه منصبه ما تحول عن معنى
الفعل ايضا يجوز تقدمها قوله الا اذا كان لشئ الى آخره هذه شروط رفع افعل التفضيل
للفاعل الظاهر قياسا مستمرا بلا ضعف قوله لشئ هو رجلا فى المثال المذكور وذلك
لان صفته قوله وهو اى افعل فى المعنى لسبب اى لمتعلق لذلك الشئ والاشهر فى اصطلاحهم
ان يقال فى المتعلق السبب لا المسبب واحسن فى مثالنا لمتعلق الرجل وهو الكحل لان
الاحسن فى الحقيقة هو الكحل لا الرجل قوله مفضل صفة لسبب اى ذلك المتعلق الذى
هو الكحل اذا اعتبر الاول اى صاحب افعل وهو رجلا فى مثالنا مفضل قوله
على نفسه قوله نفسه الضمير للسبب اى هو اذا اعتبر الاول اى صاحب مفضل واذا
اعتبر غير ذلك الاول وهو فى مثالنا زيد يكون مفضلا عليه قوله منفيا صفة مصدر
محذوف اى مفضل تفضيلا منفيا اى لم يكن ذلك المتعلق باعتبار الاول مفضولا و
حاله باعتبار الاول مفضول او حاله باعتبار الاول مساوية لحاله باعتبار الثانى
والمراد فى مثل هذا المثال انه باعتبار الثانى فاضل وباعتبار الاول مفضول
فالكحل الذى فى عين زيد يفضل الكحل الذى فى اعين جميع الرجال وانما قلت جميع
الرجال مع ان لفظ رجلا فى المثال المذكور مفرد لانه نكرة فى سياق النفى فيكون عاما

ان قيل كيف تعلق قوله باعتبار الاول وباعتبار غيره بقوله مفضل وقد اتفق النحاة على انه
لا يتعدى الفعل بحرفين متماثلين الى اسمين من نوع واحد كما مر قلت باعتبار الاول وباعتبار
الثانى حالان الاول من الضمير المرفوع فى مفضل والثانى من قوله نفسه اى ملتبسا
باعتبار الاول ومعربا به كما تقول به فضلت زيدا راكبا على عمرو راجلا ومعنى قوله
باعتبار الاول اى بالنظر اليه يقال اعتبرت الشئ اى نظرت اليه وراعيت حاله
قوله لانه بمعنى حسن قال المص انما لم يعمل افعل لانه لم يكن له فعل من تركيبه بمعناه
حتى يعمل عمل ذلك الفعل كما كان لاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة
والمصدر واحسن ههنا بمعنى حسن لان المعنى ما رايت رجلا حسن فى عينه الكحل حسنا مثل
حسنه فى عين زيد فعمل افعل لان له فى هذا المكان فعلا بمعناه قلت هذه العلة
التى علل بها لا تطرد فى جميع افعل التفضيل فيلزم اذن جواز رفعه للظاهر مطردا و
ذلك لان معنى مررت برجل احسن منه ابوه اى حسن ابوه اكثر من حسنه كما ان معنى
احسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد حسن الكحل فى عينه الكحل منه فى عين زيد حسن
الكحل فى عينه مثل حسنه فى عين زيد قوله مع انهم لو رفعوا هذا التعليل سيبويه وهو ان
افعل انما عمل ههنا مع ضعف مشابهته لاسم الفاعل للاضطرار الى العمل لانه لو لم
يعمل لزم رفعه بالابتداء ويكون الكحل مبتدا كما فى قولك مررت برجل احسن منه ابوه
برفع احسن والجملة صفة رجلا ولا يجوز ذلك لان قولك منه بعد الكحل متعلق باحسن فيكون
قد فصل بين العامل الضعيف ومعموله باجنبى ولا يجوز ذلك بل قد يجوز ذلك فى
العامل القوى نحو زيدا كان عمرو ضاربا واعنى ههنا بالاجنبى ما لا يكون من جملة معمولات
ذلك العامل لا الذى لا تعلق له بذلك العامل بوجه كيف والكحل مبتدا وافعل
خبره فله تعلق به من هذا الوجه وعند الكسائى والفراء ليس الفصل ههنا باجنبى لان
المبتدا معمول عند هما للخبر كما ذكرنا فى اول الكتاب فان قلت قدم منه على الكحل
حتى لا يلزم هذا المحذور اى الفصل بين العامل والمعمول عند سيبويه باجنبى قلت يبقى
الضمير فى منه راجعا الى غير مذكور ولا يجوز وهذا التعليل يطرد لو كان المراد تفضيلا
نحو مررت برجل احسن فى عينه الكحل منه فى عين زيد ونقل عن الرمانى جواز كونه مبتدا
والسماع لم يات الا فى المنفى ولا منع ان يستعمل فى ذلك ما يفيد النفى وان لم يكن
صريحا فيه نحو فلما رايت رجلا احسن فى عينه الكحل قوله ولك ان تقول يعنى انه لك
فى مثل هذا المثال المضبوط بالضوابط المذكورة اوجها احسن من الاول وهو ان
يحذف المفضول المجرور بمن وحرف الجر الداخل على الاسم الذى ذكرنا انه غير الاول
فيقول بدل قولك منه فى عين زيد من عين زيد وهو على حذف المضاف اى من كحل

زيد لانه تفضيل الكحل على الكحل لا الكحل على العين ومن التفضيلية مدخل على المفضول قوله وان قدمت اي تلك عبارة ما له احسن من انا انه هو ان تقدم الاسم الذي قلنا انه غير الاول على افعل التفضيل داخلا عليه كلمة النفي وتحذف ما بعد المكسب المرفوع من المفضول وغيره فتقول ما رايت كعين زيد احسن فيها الكحل وجاز وان لم يكن فيها فصل ظاهر لو رفعت افعل بالابتداء لانها فرع الاولى ولان من التفضيلية مع مجرورها مقدرة ههنا ايضا بعد السبب المرفوع وقولك احسن في هذه العبارة بدل من قولك كعين زيد اي عينا كعين زيد عينا احسن فيها الكحل وذلك ان معنى ما رايت كعين زيد اي كعين زيد ولا زائدة عليها ومعنى ما رايت احسن منها اي احسن منها ولا مثلها فحذف المعطوف في الموضعين اعتمادا على وضوح المعنى فقولك ما رايت كعين زيد اي رايت كل عين انقص من عين زيد وقولك ما رايت احسن من عين زيد اي رايت كل عين انقص من عين زيد في الحسن فهذا بدل الكل من الكل اي بدل الكل لان الاول مبهم لانك ذكرت لان العيون انقص من عين زيد ولم تذكر ان النقصان في اي شيء ولا يجوز ان يكون احسن فيها الكحل صفة لقولك لعين زيد لانه يكون المعنى ما رايت مثل عين زيد في حسن الكحل فيها زائدة عليها في حسن الكحل فيها وكيف يكون مثل الشيء في الوصف زائدا عليه في ذلك الوصف في حالة واحدة وانما في هذه العبارة عمل بعد المرفوع لدلالة قولك كعين زيد عليه لان معناه كما قلنا ان كل عين دونها في حسن الكحل فيها وهذا هو المستفاد بعينه من قولك احسن فيها الكحل منه في عين زيد قوله كوادي الساع واد ما انتصاب واديا على انه مفعول لا ارى وقوله كوادي الساع حال منه لان صفة النكرة اذا تقدمت عليها انتصب على الحالية ويجوز ان يكون عطف بيان كقوله كوادي او الكاف اسمية ويجوز ان يكون تمييزا كقولك عندي مثل زيد رجلا ويجوز ان يكون موصوفا باقل بدلا من كوادي الساع كما كان احسن في عينه الكحل بدلا من كعين زيد والتقدير اقل به ركب منهم بوادي واخوف به ركب منهم بوادي الساع قوله ولا ارى بوادي اعمر صحبه حين اظلم ظرف لمعنى الكاف اي واديا مثل وادي الساع وقت اظلامه وما في قوله ما دعى الله مصدرية على حذف المضاف اي وقت دعاء الله وهو ظرف لاخوف وهو بمعنى المفعول كاشهر واحمد قوله ما به اي مما هو معاذ هو بفعله من ركب الى كمي نعالى اي ليس وهو منصوب على التمييز من اقل كما في قولك زيد احسن منك وجها فيكون في المعنى فاعلا مضافا الى المرفوع بافعل اي حسن وجهه واقل انه ركب الوه ولو عبرت بالعبارة الاولى قلت ولا ارى واديا اقل به

ركب سهم كوادي الساع كقوله عم ما من ايام احب الي الله فيها الصوم منه في عشر ذي الحجة ولو عبرت بالعبارة الثانية قلت ولا ارى واديا اقل به ركب باته من وادي الساع **قوله** الفعل ما دل على معنى في نفسه مقترن باحد الازمنة الثلثة ومن خواصه دخول قد والسين وسوف والجوازم ولحوق تاء فعلت وتاء التانيث الساكنة في قوله في نفسه يخرج الحرف وقوله مقترن باحد الازمنة الثلثة اي الماضي والحال والاستقبال يخرج به الاسم وكل اعتراض ورد على طرد حد الاسم اي على قولنا كل غير مقترن فهو اسم من الاعتراض بالمضارع والافعال غير المتصرفة كعسى وشبهه فهو وارد على عكس حد الفعل اعني على قولنا كل غير مقترن فهو اسم من الاعتراض بالمضارع والافعال غير المتصرفة كعسى وشبهه فهو وارد على طرد حد الفعل اعني على قولنا كل فعل فهو مقترن والجواب عن الاعتراضات ما تقدم في حد الاسم واما اختصاص قد بالفعل لانه موضوع لتحقيق التقريب والتوقع في الماضي ومع التقليل في المضارع واما السين وسوف فهما سميا بحرف التنفيس ومعناه تاخير الفعل الى الزمان المستقبل وعدم التضييق في الحال يقال نفسته اي وسعته وسوف اكثر تنفيسا من السين ويخفف سوف بحذف الفاء فيقال سو وقد يقال سي بقلب الواو ياء وقد تحذف الواو وتسكن الفاء التي كان تحركها للساكنين نحو سف افعل وقيل ان السين منقوص من سوف دلالة بتقليل الحرف على القرب وانما اختصا بالفعل لكونهما موضوعين للدلالة على تاخر الفعل من الحال الى الاستقبال واختص الجوازم بالفعل لانه لا جزم في الاسماء وانما لم يدخلها الجزم لان الاسم لاصالته في الاعراب استوفى الحركات فارادوا ان يخصوا من الافعال المعربة لمشابهة الاسم حركة للدلالة على فرعيتها فخصصوا الحركة التي لا يعملها الا الكسر اذ هي ابعد منها بخلاف الضم والفتح فانها توجد بهما في الفاعل والمفعول فلما نقص الجر ولم يبق بعد الرفع والنصب حركة اخرى بقي الكلمة على اصلها من السكون فسمي ذلك السكون الجزم ولولا كراهة الخروج من اجتماع النحاة لحسن دعا ركون المضارع المسمى مجزوما مبنيا على السكون لان عمل ما سمي جازما لم يظهر فيه لا لفظا ولا تقديرا وذلك لان اصل كل كلمة اسما كانت او فعلا او حرفا ان يكون ساكنة الآخر ولهذا لا يطلب العلة للبناء على السكون وانما سمي العامل عاملا لكونه غير آخر الكلمة عما هو اصله الى حالة اخرى لفظا او تقديرا ثم يقول ان لم يعد ولم يرم ولم يخش مبني كاعد وارم واخش وانما حذف الآخر ليكون فرقا بين المعرب المقدر اعرابه والمبني وذلك لانك تحذف في الفعل محل الاعراب اذا كان حرفا لو سلم سكونه انه لا يستعمل الحركة عليه لا للبناء اي حرف العلة للسكون

سميا على انه كالبس الاعراب فيه لظاهر ليس مقدرا ايضا لزوال محل الاعراب اي الحرف
الاخير بلا علة بخلاف ما سيجيء ولا مي فانك ... حرف الاعراب لا يكون الاعراب فيه
مقدرا فان قيل لا نسلم ان العامل انما يكون عاملا لتغييره اخر الكلمة عما هو اصله بل
انما يكون عاملا لتغييره عن حالة الى اخرى سواء كانت الحالة الاولى اصلا لاخر
الكلمة اي السكون او حالة اخرى اعرابية حاصلة لها قبل دخول العامل فحينئذ انما سمي
الجازم عاملا لتغييره اخر المضارع من الرفع الذي هو معمول وقوعه موقع الاسم او
تجرده عن العوامل الى السكون وذلك لان عامل الرفع في المضارع مقدم على
عاملي النصب والجزم اذ عامل الرفع هو التجرد عنهما او الحاصل عند التجرد عنهما وهو وقوعه
موقع الاسم فيكون الجازم طاريا على الرافع قلت اليس زوال الرفع اثر الجازم
وعلوا اليه بل هو منسوب الى زوال عامل الرفع اثر الجازم واثر الاثر اثر
فزوال الرفع اي الاعراب اثر الجازم قلنا زوال عامل الرفع قد يكون اثر الناصب
ايضا فيلزم ان يكون الناصب جازما والصحيح عكس ... قول النحاة ان يقال
الناصب مزيل الرافع الى بدل وهو النصب والجازم مزيله لا الى بدل فلم يسموا
الناصب جازما لان تعريفه بامره الوجودي اولى من تعريفه بامره العدمي لما
لم يكن للجازم امر وجودي عرفوه بالعدمي فسمي جازما الا انه يلزم على هذا ان
يكون الناصب في نحو لن يضربا ولن يضربوا ولن تضربي جازما لازالته الرفع
لا الى بدل ولو اجرينا مذهب الكسائي وهو ان ايقاع المضارع بحرف المضارعة
فيكون الجازم الطاري مسقطا للرفع الثابت بسبب عامله وما يعاقبه بعد ذلك
من احداث رفع فينسب زوال الرفع الى الجازم لا الى زوال الرافع لان عامل
الرفع ثابت مع الجازم فكيف ينسب زوال الرفع الى زوال عامله لم يرد الا
المذكور قوله ولحوق تاء فعلت يعني به اتصاله بضمير الرفع البارز وانما خص
بالفعل لان الاسم يلحقه ... ومجموعه جمع السلامة الالف والواو فلو لحقه ضمير
الرافع البارز لاجتمع في المثنى الفان وفي الجمع واوان فان لم يحذف احدهما
استثقل وان حذفت التبس قوله وتاء التانيث الساكنة لانها انما سكنت
للفرق بينها وبين التاء اللاحقة للاسم وكانت اولى بالسكون من اللاحقة للاسم لخفة
الاسم وثقل الفعل **قوله** الماضي ما دل على زمان قبل زمانك مبني على الفتح
مع غير الضمير المرفوع المتحرك والواو قوله ما دل اي فعل دل حتى لا ينتقض
بامس ونحوه وانما لم يحتج الى التصريح بلفظ الفعل لانه في قسم الافعال قوله
قبل زمانك اي قبل زمان تلفظك به لا على وجه الحكاية ليدخل فيه نحو

خرجت في قولك اليوم تقول زيد بعد غد خرجت في قولك امس خرجت ماض وان لم
يدل ههنا على زمان قبل زمان تلفظك به لانك حاك وزيد يتلفظ به لا على وجه
الحكاية فيدل على زمان تلفظه به ويخرج ايضا عنه نحو اخرج في قولك اليوم قال زيد اول
من امس اخرج غدا فانه دال على زمان قبل زمان تلفظ الحاكي به واكثر ما يستعمل في الانشاء
الايقاعي من امثلة الفعل هو الماضي نحو بعت واشتريت والفرق بين لفظ الانشاء
فانه لا خارج له يقصد مطابقته بل البيع يحصل في الحال بهذا اللفظ وهذا اللفظ موجد له
فلهذا قيل ان الكلام الانشائي لا يحتمل الصدق والكذب وذلك لان معنى الصدق
مطابقة الكلام للخارج والكذب عدم مطابقته فاذا لم يكن هناك خارج فكيف يكون
المطابقة وعدمها واعلم ان الماضي ينصرف الى الاستقبال بالانشاء الطلبي اما دعاء
نحو رحمك الله واما امرا نحو قول علي عم في النهج اجزأ امرؤ قرنه واسى اخاه بنفسه و
ينصرف اليه ايضا بالاخبار عن الامور المستقبلة مع قصد القطع بوقوعها كقوله تعالى
ونادى اصحاب الجنة وسيق الذين والعلة في الموضعين انه من حيث ارادة المتكلم لوقوع
الفعل قطعا كانه وقع ومضى ثم هو يخبر عنه وينصرف اليه ايضا اذا كان منفيا بلا او
ان في جواب القسم نحو والله لا فعلت وان فعلت فلا يلزم تكررها كما يلزم في الماضي
الباقي على معناه قال والله لا عذبهم بعدها سقر و... اليه ايضا بدخول ان الشرطية
وما يتضمن معناها وبدخول ما النائبة عن الظرف المضاف نحو ما ذر شارق وما دامت
السموات والارض لتضمنها معنى اي بان كانت كثيرا وقليلا وقد ينفى معها على
المضي كقوله تعالى وكنت عليهم شهيدا ما دمت فيهم ويحتمل المضي والاستقبال بعد
همزة التسوية نحو سواء علي اقمت ام قعدت وبعد كلما وحيث لان في الثلاثة رائحة الشرط
وبعد حرف التحضيض اذ يحتمل الطلب والتوبيخ كما يجيء في قسم الحرف وكذا اذا كان صلة لموصول
عام هو مبتدا او صفة لنكرة عامة كذلك نحو الذي اتاني فله درهم او كل رجل اتاني
فله كذا درهم لان فيهما رائحة الشرط كما ذكرنا في باب المبتدا قوله مبني على الفتح اما بناؤه
فعلى الاصل لما ذكرنا في اول الكتاب واما بناؤه على الحركة فلمشابهته الاسم لوقوعه موقعه
نحو رجل ضرب اي ضارب فالمضارع لما شابه المشابهة التامة استحق الاعراب وهو لما
شابهه ناقصة استحق البناء على الحركة وايضا لوقوعه موقع المضارع في المواضع المذكورة
وخص بالفتح لثقل الفعل لفظا اذ لا يخلو فعل اما ساكن لا وسط بالاصالة
ومعنى بدلالته على المصدر والزمان ولطلبه المرفوع دائما والمنصوب كثيرا فاذا اتصل به
ضمير مرفوع متحرك سكن آخره كراهة اربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة وانما كان
الضمير المرفوع المتصل كجزء الكلمة لان الضمير المتصل هو كالجزء مما قبله كما مر في باب المضمرات

ولا سما اذا كان فاعلا وهم لا يجمعون في كلمة واحدة من اربع متحركات على الولاء ولهذا
قالوا اصل غلط وهد بد علالط وهذا بد قوله الضمير المرفوع احتراز عن المنصوب نحو
ضربك وضربنا فانه لا يسكن له المتحرك احتراز من المرفوع الساكن نحو ضربا فانه لا يسكن
معه لعدم توالي اربع متحركات واذا اتصل به الواو انضم اخره لمناسبة الواو

قوله المضارع ما اشبه الاسم باحد حروف نايت لوقوعه مشتركا وتخصيصه بالسين

فالهمزة للمتكلم مفردا والنون له مع غيره والتاء للمخاطب وللمونث والمونثين غائبة
والياء للغائب غيرهما وحرف المضارعة مضموم في الرباعي مفتوح فيما سواه ولا
يعرب من الفعل غيره اذا لم يتصل به نون تاكيد او نون جمع مونث قوله ما اشبه الاسم
اي الفعل الذي اشبه الاسم واما عرف المضارع بمشابهته الاسم لانه لم يسم مضارعا
الا لهذا ومعنى المضارعة في اللغة المشابهة مشتقة من الضرع كان كلا الشبهين ارتضعا
من ضرع واحد فهما اخوان رضاعا يقال لضارع السخلان اذا اخذ كل واحد منهما بحلمة من
الضرع ولعلها وقت الرضاع قوله باحد حروف نايت ليس هذا بالوجه المضارعة
لان سائرها قوله لوقوعه مشتركا وتخصيصه بالسين والتاء بيانها للمشبه او زيادة هذه الحروف
على اول الماضي مع تغير بعض حركاته سبب لحصول جهة مشابهة المضارع للاسم وتلك الجهة
وقوعه مشتركا كما ذكرنا والتاء فيه كما في قولك زيد ضرب كما رد في الترده قوله
باحد حروف نايت يخرج الماضي قوله لوقوعه مشتركا بيان لوجه مشابهة المضارع
لمطلق الاسم واما مشابهته لاسم الفاعل خاصة فبالموازنة وصلاحيته للحال والاستقبال
فلذلك عمل عمله كما تقدم قوله لوقوعه مشتركا اي هو حقيقة في الحال والاستقبال
وقال بعضهم هو حقيقة في الحال مجاز في الاستقبال وهو اقوى لانه اذا خلا من القرائن
لم يحمل الا على الحال ولا يصرف الى الاستقبال الا لقرينة وهذا شان الحقيقة والمجاز
وايضا من المناسب ان يكون للحال صيغة خاصة كما لاخويه وقيل هو حقيقة في الاستقبال
مجاز في الحال لخفاء الحال حتى اختلف العقلاء فيه وقيل الحكماء ان الحال ليس بزمان
موجود بل هو فصل بين الزمانين ولو كان زمانا لكان التنصيف ممتنعا والحال عند
النحاة عن الان المختلف في كونه زمانا بل هو على معنى الان من الزمان يقع الان
سواء كان الان ايضا زمانا والحد المشترك بين الزمانين ومن ثم نقول ان يصلي
في قولك زيد يصلي حال مع ان بعض صلواته ماض وبعضها باق فجعلوا الصلاة
الواقعة في الانات الكثيرة المتتالية واقعة في حال وقيل ان المضارع يشبه الاسم بدخول
لام الابتداء نحو ان زيدا ليخرج كما تقول ان زيدا لخارج ولا يقال ان زيدا لخرج فان
اللام الداخلة في خبر ان اصلها ان تدخل في المبتدا ثم تاخرت عن الابتداء لدخول

ان فهي تدخل على الاسم او على ما اشبه الاسم مراعاة لاصلها وهو المبتدا واما قولهم ان زيدا
لفي الدار فلقيام الظرف مقام حاصل كما تكلم في باب ان وعند الكوفيين لام الابتداء
الداخلة على المضارع مخصصة له بالحال كما ان السين تخصصه بالاستقبال فلا يكون
دخولها وجها اخر للمشابهة بل كالسين في التخصيص فلذلك لا يجوزون ان زيدا لسوف
يخرج للتناقض والبصريون يجوزون ذلك لان اللام عندهم باقية على افادة التاكيد
فقط كما كانت بعده لما دخلت على المبتدا قوله لوقوعه مشتركا وتخصيصه بالسين يعني
ان الاسم يكون مبهما نحو رجل ثم يختص بواحد بسبب حرف نحو الرجل وكذا المضارع مبهم
لصلاحيته للحال والاستقبال ثم يختص باحدهما بالسين وفعل المضارع معرب للمشابهة
المذكورة عند البصريين لا لاجل توارد المعاني المختلفة عليه كما في الاسم وقال الكوفيون
اعراب المضارع بالاصالة لا للمشابهة وذلك لانه قد يتوارد عليه ايضا المعاني المختلفة
بسبب اشتراك الحروف الداخلة عليه فيحتاج الى اعرابه لتعيين ذلك الحرف المشترك فيعين
المضارع تبعا لبعضه وذلك نحو قولك لا تضرب رفعه يخص لكون لا للنفي دون النهي
وجزمه دليل على كونها للنهي ونحو قولك لا تاكل السمك وتشرب اللبن نصب تشرب
دليل على كون الواو للصرف وجزمه على كونها للعطف ونحو قولك ما تاتينا فتحدثنا
فتحدثنا نصب يطلعك دليل على كون الفاء للسببية ورفعه على كونها للعطف ونحو
ليضرب جزمه دليل على كون اللام للامر ونصبه على كونها لام كي او لام الجحود وهو
المعنى لكل واحد من الاعرابات المذكورة ثم طرد الحكم فيما لا لبس فيه معنى بمعنى نحو
يضرب زيد ولن يضرب زيد ولم يضرب كما طرد الاعراب في الاسم فيما لا لبس فيه
الفاعل بالمفعول نحو اكل زيد الخبز سواء كان المواضع الملتبسة في الاسم او الفعل
اكثر من غير الملتبسة او اقل او متساوية لها فانه قد يطرد في الاكثر الحكم الذي ثبت علته
في الاقل كحذفهم الواو في يعد واعد ونعد لحذفهم لها في يعد وكذا حذفوا الهمزة في
نكرم وتكرم ويكرم لحذفهم لها في اكرم قوله فالهمزة للمتكلم مفردا بيين لمعاني حروف
المضارعة ليعلم انها لا يكون للمضارعة الا باعتبار معانيها والا فقي اكرم مثلا الهمزة
وليست للمتكلم لعموها مع الغائب والمخاطب فلا يكون الفعل بسببها مضارعا فالهمزة
للمتكلم وحده مذكرا كان او مونثا والنون للمتكلم مع غيره سواء كانا مذكرين او
مونثين او مختلفين وكذا يصلح للجمع بالاعتبارات الثلث وتقول الواحد المعظم ايضا
نفعل وفعلنا وهو مجاز من الجمع لعدهم المعظم كالجماعة ولم يحك للواحد الغائب والمخاطب
المعظمين فعلوا وفعلتم في الكلام القديم المعتد به وانما هو استعمال المولدين والتاء
للمخاطب مذكرا كان او مونثا مفردا كان او مثنى او مجموعا وللمونث ايضا والتاء

الغايب وللمونثين ؟

واليا للغايب غيرهما اى غير المونث والمونثين فيكون للاربعة الواحد المذكر ومثناه
ومجموعه والجمع المونث قوله وحرف المضارعة مضموم فى الرباعى سوا كان حروفه
اصلية كدحرج او فيه زايد كيكرم واصله يأكرم وتقطع وتعامل واصل الافعال
ثلاثى ورباعى فتح حروف المضارعة فى الثلاثى لان الفتح لخفته هو الاصل وكان
بالثلاثى الاصل اولى او الرباعى اقل فاحتمل الاصل الذى هو الضم وتركوا الكسر
لان اليا من حروف المضارعة يستثقل عليها وكسر حروف المضارعة الا اليا
لغة غير الحجازيين اذا كان الماضى مكسور العين كما يجى فى التصريف ويكسرون اليا
ايضا اذا كانت بعدها يا اخرى فلما ضموا فى الرباعى الاصلى حروفه حمل عليه
الرباعى المزيد فيه كيفاعل ويفعل وتفعل وبقى غير الرباعى على اصل الفتح
واما اهراق يهريق واسطاع يسطيع فرباعى زيد فيه الحرفان على غير القياس
كما يجى فى التصريف ان شاء الله تعالى ولا يعرب من الفعل غيره قد تقدم عليه قوله اذا
لم يتصل به نون تاكيد اعلم انه اختلف فى المضارع المتصل به نونا التاكيد فقال
جمهورهم انه مبنى لتركبه مع النون وصيرورته معه كالكلمة الواحدة ولا اعراب
فى الوسط واما النون فحرف لاحظ له فى الاعراب فبقى الطرفان مبنيين فان قيل فلما
جاز فهلا اعرب الكلمة على النون كما يعرب الاسم المونث بالتاء على التاء لما تركبا او هلا
اعرب مع هذا الامتزاج على ما قبل الموجب النون كما اعرب الاسم مع امتزاجه بالنون
على ما قبلها قلت اما لان الاسم اصل فى الاعراب والفعل فرع عليه فروعى اعراب
الاسم لعدرها امكن دون الفعل ولا سيما والنون من خواص الافعال فرجح الحاب
الفعلية وضعفت مشابهة الاسم وهذا على مذهب البصريين واما لان علة اعراب
الفعل ليست ظاهرة ظهور علة اعراب الاسم والاكثر الافعال مبنية فرجح الى البناء
لادنى سبب وهذا على مذهب الكوفيين هذا مع ان للعرب داعيا اخر الى ترك
اعراب ما قبل النون كما اعربوا ما قبل التنوين فرجحوا الى ذلك الداعى موجب البناء
مع ضعفه وهو اشتغال ما قبل النون المؤكدة بالحركة المجلوبة للفرق بين المفرد المذكر
والجمع المذكر والواحد المونث ففتحوا فى الاول وضموا فى الثانى وكسروا فى الثالث
لاجل الفرق ولما كان اصل الاسم الاعراب لم يبنوه مركبا مع التنوين بل الفعل
مع النون وايضا لم يكن للتنوين معه امتزاج قوى الا ترى الى سقوطه فى الوقف وفى
الاضافة ومع اللام ولضعف الامتزاج لم يبن على التنوين كما اعرب على ما قبل التاء
وقال بعضهم جميع ما اتصل به النونان من المضارع باق على اعرابه كما ان الاسم
مع التنوين معرب لكن لما اشتغل حرف الاعراب بالحركة المجلوبة قبل اعراب الكلمة

لاجل الفرق صار الاعراب مقدرا كما فى نحو غلامى على مذهب المصنف قال بعضهم المضارع
مع النون مبنى للتركيب اذا اسند الى الالف نحو هل تضربان او الواو نحو هل تضربون
او اليا نحو هل تضربين لان الضماير البارزة تمنع التركيب لفصلها بينهما والمحذوف
للساكنين فى حكم الثابت فنحو تضربن وتضربن كتحسون وتحسين فالمسند الى احد الاحرف
الثلث معرب مقدر الاعراب لاشتغال محله بحركة الفرق فان قيل فاذا كانت معربة
فلم لم يعوض النون من الحركة كما عوض فى نحو تضربان وتضربون وتضربين لما اشتغل محل
الاعراب اى لام الكلمة بالحركات المناسبة للحروف التى هى ضماير قلت كراهة اجتماع
النونات وانما لم يدر الاعراب عند هولاء على نون التاكيد كما دار على تاء التانيث
وما التانيث لمشابهتها النون للتنوين والاعراب قبل التنوين لا عليها ولمشابهته للحرف
الغافى نحو لنسفعا قوله ولا نون جمع اختلف فيه ايضا فالجمهور على ان الفعل مبنى لانه
قال سيبويه ان تضربن سابه ضربن يعنى انه لما سكن آخره وان لم يجتمع فيه اربع متحركات
حملا على ضربن جاز بناؤه ايضا حملا عليه واذا جاز ذلك لشبه الاسم بالفعل واخراجه عن
اصله من البناء مع ان هناك داعيا الى بنائه وهو الاهم بمحل الاعراب الاسكان
لمشابهته نحو ضربن وقال بعضهم هو معرب لضعف علة البناء فقدر الاعراب لالزامهم
محله السكون ولم يعوض النون من الاعراب خوفا من اجتماع النونين **قوله** والاعراب
رفع ونصب وجزم فالصحيح المجرد عن ضمير بارز مرفوع للتثنية والجمع والمخاطب المونث بالضمة
والفتحة والسكون نحو يضرب والمتصل به ذلك بالنون وحذفها نحو يضربان ويضربون
ويضربين والمعتل بالواو واليا بالضمة تقديرا والفتحة لفظا والحذف والمعتل بالالف
بالضمة والفتحة تقديرا والحذف قوله فالصحيح المجرد الى آخره تفصيل لانواع الافعال
باعتبار الاعراب لان الاعراب تختلف انواعها كما اختلف فى انواع الاسماء
فيما نحو سلسه فى الاسماء وبين بهما اللفظى والتقديرى فى كل واحد من تلك الانواع
لسهولة امره بخلاف الاسماء فانه بين هناك التقديرى ولم يبين اللفظى لعدم الحاجة
قوله فالصحيح المجرد احتراز عن المعتل نحو يغزو ويرمى ويخشى فانه ليس بالضمة لفظا والسكون
حرما قوله المجرد عن ضمير بارز احتراز عن المشتمل على الضمير البارز المرفوع ثم بين ان
ذلك الضمير لا يكون فى المضارع الا فى المثنى والمجموع والمخاطب المونث نحو يضربان
ويضربون وتضربين وانما احترز عن هذه الامثلة الخمسة لانها لا تكون بالضمة والفتحة والسكون
لانه لو سكت على قوله بل بالنون وحذفها كما يجى وانما قيد الضمير بالبارز لانه لو قال المجرد
عن ضمير سكت لوجب ان لا يكون المتصل بالضمير المستتر نحو زيد يضرب وهند تضرب وانت
تضرب واضرب ونضرب بالضمة والفتحة والسكون لانه لو سكت على قوله المجرد عن ضمير

ما ادر لوجه ان لایکون المتصل بالضمیر البارز المنصوب نحو لیضربک بالضمة والفتحة والسکون
قوله والمتصل به ذلک ای المضارع المتصل به ذلک الضمیر البارز المرفوع وهو الالف والواو
والیاء فی الامثلة الخمسة یرفع بالنون وینصب ویجزم بحذفها وانما اعرب هذا بالنون
لانه لما اشتغل محل الاعراب وهو اللام بالضمة لمناسبة الواو وبالفتحة لمناسبة الالف
وبالکسرة لمناسبة الیاء لم یمکن دوران الاعراب علیه ولم یمکن فیه علامة البناء حتی یمتنع
الاعراب بالکلیة فجعل النون بدل الرفع لمشابهته فی الغنة للواو وانما خص هذا الابدال
بالفعل اللاحق به الواو والالف والیاء دون یدعوا ویرمی ویخشی والقاضی وغلامی
وان کان الاعراب فی جمیعها مقدرا لمانع مع کونها معربة لیکون الفعل اللاحق به
ذلک الضمیر کالاسم المثنی والمجموع بالواو والنون وذلک لکون الف یضربان مشابها
لالف ضاربان وواو تضربون مشابها لواو ضاربون وان کان بینهما فرق من
حیث ان اللاحق بالاسم حرف وحمل الباقی یفعلین علی اخویه الالف والواو
فی الحاق النون بها وانما جاز وقوع علامة رفع الفعل بعد فاعله اعنی الواو والیاء
والالف لان الضمیر المرفوع المتصل کالجزء خاصة اذا کان علی حرف ولا سیما اذا
کانت تلک الحرف من حروف المد واللین فالکلمة معها کمنصور وعماد ومسکین وسقوط
النون فی الجزم ظاهر لکونه علامة الرفع وکذا فی النصب لان علامة الرفع لایکون فی
حال النصب الا ان الرفع فی الواحد زال مع الناصب وجاء الفتح فی موضعه وفی
الامثلة الخمسة زال الرفع لا الی بدل فصار النصب وفی الامثلة الخمسة اذن فی صورة
الجزم ویحذف هذه النونات الخمسة مع نون التاکید اما لان الفعل مبنی معها فلا
یکون فی المثنی علامة الرفع واما لاجتماع النونات عند من قال هو معرب مع النونین
ویکون الاعراب مقدرا کما فی قاض ویکسر النون بعد الالف غالبا لان الساکن اذا
حرک فالکسر اولی وقری فی السواد اتعداننی بفتح الواو والیاء حملا علی نون
الجمع فی الاسم وندر حذفها لا للاستثناء المذکورة لفظا ونثرا قال ابیت اسری
وتبیتی تدلکی جلدک بالعنبر والمسک الذکی قوله والمعتل بالواو والیاء بالضمة تقدیرا
استثقلت الضمة علی الواو والیاء بعد الضمة والکسرة ولم یستثقل الفتحة بعدهما لخفتها
وربما یظهر فی الضرورة الرفع فی الواو والیاء کما یظهر فی الاسم جر الیاء ورفعها
قال کجواری یلعبن فی الصحراء ویقدر لاجل الضرورة کثیرا نصب الواو والیاء نحو
قول ابی الله ان اسموا بام ولا اب وکذا فی الاسم نحو قوله کان ایدیهن بالقاع
القرق ایدی جوار یتعاطین الورق وقد یقدر فی السعة ایضا کثیرا النصب کقولهم فی
المثل اعط القوس باریها وکذا قدر فی الضرورة رفع الحرف الصحیح وجره قال الیوم

الہرب غیر مستحقب اثما من الله ولا واغل وانما جاز حذف الواو والیاء والالف فی
الجزم لان الجازم عندهم یحذف الرفع فی الآخر والرفع فی المعتل محذوف للاستثقال
قبل دخول الجازم فلما دخل لم یجد فی اخر الکلمة الا حرف علة للمشابهة للحرکة فحذفها
وقد لا یحذف الاحرف اللینة فی الضرورة وقال ولا ترضاها ولا تملق وقال الم یاتیک
والانباء تنمی فیقدر انها کانت متحرکة فحذفت حرکتها للجزم او یقال ان الحروف حذفت
للجزم والحروف الموجودة الان للاشباع کما فی قوله من حیث ما سلکوا ادنو فانظور
وقوله ینباع من ذفری غضوب جسرة وربما جاء نحو لم یالی فی السعة **قوله** ویرتفع اذا تجرد
عن الناصب والجازم نحو یقوم زید هذا وان لم یصرح بان عامل الرفع هو التجرد عن
العوامل کما هو مذهب الفراء کالایماء الی ذلک المذهب ولعل اختیاره اختیار
الفراء لهذا حتی یسلم من الاعتراضات الواردة علی مذهب البصریین وهو ان الرافع
هو وقوعه موقع الاسم سواء وقع موقع اسم مرفوع کما فی زید یضرب ای ضارب او مجرور
او منصوب نحو مررت برجل یضرب وانما ارتفع بوقوعه موقع الاسم لانه اذن یکون کالاسم
فاعطی اسبق اعراب الاسم واقواه وهو الرفع وتلک الاعتراضات مثل انه یرتفع
فی مواضع لا یقع فیها موقع الاسم کما فی الصلة نحو الذی یضرب وفی نحو سیقوم وسوف
یقوم وفی خبر کاد نحو کاد زید یقوم وفی نحو یقوم الزیدان ویمکن الجواب عن نحو الذی
یضرب ویقوم الزیدان بان یقال هو واقع موقعه لانک تقول الذی ضارب هو
علی ان ضارب خبر مبتدا مقدم علیه وکذا قائم الزیدان ویکفی وقوعه موقع
الاسم وان کان الاعراب مع تقدیره اسما غیر الاعراب مع تقدیره فعلا وعن نحو
سیقوم ان سیقوم مع السین واقع موقع قائم لا یقوم وحده والسین صار کالجزء
الکلمة وعن نحو کاد زید یقوم ان اصله صلاحه وقوعه موقع الاسم کما فی قوله وما کدت
آیبا وانما عدل عن ذلک الاصل کما یجیء فی باب افعال المقاربة وقال الکسائی عامل
الرفع فیه حروف المضارعة لانها دخلت فی اول الکلمة فحدث بحدوثها اذ اصل الکلمة
اما الماضی واما المصدر ولم یکن فیهما هذا الرفع بل حدث مع حدوث الحروف
فاحالته علیها اولی من احالته علی المعنوی الخفی کما هو مذهب البصریین والفراء وانما
لم یعمل النصب والجزم لضعفها وصیرورتها کجزء الکلمة ویتعین المضارع للحال
بالآن وما فی معناه من الظروف الدالة علی الحال وبلام الابتداء عند الکوفیین کما مر وقال
بعضهم یتعین ایضا للحالیة بنفیه بلیس نحو لیس زید یقوم وبما نحو ما یقوم زید او ما زید یقوم
او بان نحو ان یقوم زید عند المبرد وقال ابو علی ان المطلق النفی بما لنفی الحال وقد یجیء
الکلام علی ما فی بابها ویجیء الکلام علی لیس فی بابه ویتخلص للاستقبال لطرق مستقبل

نحو اضرب عمراً ونحوه وما ساواه الى متوقع كيقوم القيامة وما قصاراه طلب الفعل وذلك
في الامر والنهي والدعاء والتحضيض والتمني والترجي والاستفهام لان طلب الحاصل محال
وكونه وعداً لقولك واعد اكرمك واحسن اليك وهو اولى بالتأكيد ولام القسم اذا
التلاوة لو كيد وما يليه ما لم يحصل نحو والله لا ضرب على ضعف ولا ضربن واما
الحاصل في الحال فهو وان كان محتملا للتأكيد وذلك بان يخبر المخاطب ان الحاصل
في الحال متصف بتأكيد لكنه لما كان موجودا وامكن للمخاطب في الاغلب الاطلاع
على ضعفه او وهمه لم يؤكد واذا كان جواب القسم ما هو للحال لان ما في الحال له
ظاهرة كما مضى قبلها وصرف المضارع الى الاستقبال لكل ناصب وجازم وكذا
كان اذن الناصبة علامة للاستقبال واذا رفع المضارع بعدها فهو للحال وتصرف الكلمة
ايضا لو المصدرية نحو قوله تعالى ودوا لو تدهن فيدهنون وكذا الكل اذا شرط
وان لم يعمل الا لو فانها موضوعة للشرط في الماضي ويجب ايضا كون الجزاء مستقبلا
لانه لازم الشرط الذي هو مستقبل ولازم الشيء واقع في زمانه ويخلص المضارع للحال
السعي قال سيبويه ومن تبعه وبلام النفي ايضا وقال المالكي بل ينفي على صلاحيته
الحال وليس بعد كقوله تعالى ولا اقول لكم عندي خزائن الله الاية وينصرف
الى المضي بلم ولما الجازمة وقال بعضهم بل هما يدخلان على لفظ الماضي ويقلبانه
الى لفظ المضارع وينفي المعنى كما كان والاول اولى لان قلب المعنى اظهر في كلامهم
وينصرف ايضا الى المضي بلو غالبا وباذ وربما فانهما موضوعان للماضي

قوله وينتصب بان ولن وكي واذن وبان مقدرة بعد حتى ولام
كي ولام الجحود والفاء والواو فان مثل اريد ان تحسن الي وان تصوموا اولى
يقع بعد العلم مخففة من الثقيلة وليست هذه مثل علمت ان سيقوم وان لا يقوم
والتي يقع بعد الظن فيها الوجهان وان معناها النفي المستقبل مثل لن ابرح
اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها وكان الفعل مستقبلا مثل اذن تدخل الجنة واذا
وقعت بعد الواو والفاء فوجهان وكي ومثل اسلمت كي ادخل الجنة ومعناها
السببية ذكر النواصب جملة ثم ذكر ما يعمل منها مضمرا ثم اخذ يفصل وهو قوله
فان مثل اريد ان تحسن الى آخره قوله والتي يقع بعد العلم مخففة من الثقيلة اعلم
ان الثقيلة يصح وقوعها في كل موضع يكون فيه مع اسمها وخبرها في موضع المفرد
سواء كان معمول الفعل اولا نحو عندي انك قائم ولولا انك قائم وسواء كان
معمول فعل الحس نحو عرفت انك خارج وعلمت انك داخل او معمول فعل الشك
نحو شككت في انك مسلم وقال سيبويه انه يضعف ان يقال رجوا او طمع او حسب او

او اخاف انك تفعل وقال جار الله ان الفعل الذي يدخل على ان المفتوحة مشددة
كانت او مخففة يجب ان يشاكلها في التحقيق وفيه نظر لقوله وددت وما يعني الوداده
بما في ضمير الى حسه عالم وفي نهج البلاغة وددت ان اخي فلانا كان حاضرا وكذا
في تعليل المص للمنع من ذلك بقوله لو قلت اتمنى انك تقوم لكان كالمتضاد
قال لان التمني يدل على توقف القيام وان على ثبوت خبره وتحققه وذلك بالتسليم
ان ان دال على ثبوت خبره وتحققه بل على ان خبره مبالغ فيه موكد فيصح ان يثبت هذا
المؤكد نحو قولك تحقق انك قائم وان ينفى نحو قولك لم يثبت ان زيدا قائم رجعنا
الى المقصود فنقول اذا حققت المشددة لما عرفت حطاها فلا يقع مجرورها في موضع
كالمشددة لا تقول عجبت من ان تخرج ولا وددت ان تخرج ولا رجوت ان يقع الا
بعد فعل التحقيق كالعلم وما يؤدي معناه كاللمس والسمع والانكشاف والظهور
والنظر الفكري والاخبار والدراية ونحو ذلك او بعد فعل الظن بتأويل ان يكون
ظنا غالبا متاخما للعلم فلا يقول اعجبني ان تخرج ولا وددت ان تخرج ولا رجوت ان
تخرج كما يصح ان تقول ذلك في المصدرية وذلك بعد التخفيف تشابهت لفظا ومعنى ان
المصدرية اما لفظا فظاهر واما معنى فلكونهما حرفي المصدر فاريد الفرق بينهما فالزم
قبل المخففة فعل التحقيق او ما يؤدي معناه او ما يجري مجراه من الظن الغالب ليكون مؤذنا
من اول الامر لان مخففه لان المخصوص المخففة التي فائدتها التحقيق اولى
فلهذا لم يجئ بعد فعل التحقيق الصرف ان المصدرية واما بعد فعل الظن وما يؤدي
معنى العلم فجيء المصدرية والمشددة والمخففة ولم يضعوا بهذا الان الاولوية لا لبعد
الوجوب فتدبر وان دخلت المخففة على الاسمية لقوله ان هالك كل من يحفى و
ينتعل او الفعلية الشرطية كقوله تعالى ان اذا سمعتم وان لو استقاموا لم يحتاجوا
الى فرق آخر اذ المصدرية يلزم الفعلية المؤولة معها بالمصدر فلا يحتمل ان يدخل
على الاسمية ولا الشرطية وان دخلت على الفعلية الصرفة فان كان ذلك الفعل
غير منصرف كقوله تعالى اولم ينبأ اي لم يعلم الى قوله وان ليس للانسان وقوله
اولم ينظروا اي يتفكروا الى قوله وان عسى ان يكون قد اقترب اجلهم لم يحتاجوا ايضا
الى فرق آخر لان ان المصدرية لا يدخل على الافعال غير المنصرفة لانها يكون مع
الفعل بعدها بتأويل المصدر لغير المتصرف وان كان ذلك الفعل متصرفا وجب ان
تفصل المخففة من الفعل اما بالسين نحو علم ان سيكون او سوف وقد نحو ليعلم ان قد
ابلغوا او بحرف نفي نحو علمت ان لم يقم ولن يقوم ولا يقوم وما قام وما يقوم
وذلك لان ان المصدرية لا يفصل بينها وبين الفعل شيء من الحروف المذكورة

لكونها مع الفعل بتاويل المصدر معنى فلا يفصل بينها وبين ما يؤثر فيها لضعفها الا الفصل
لو وكي المصدرية والفعل كما يجيء بلى قد يفصل لا بين المصدرية والفعل لانها
لكثرة دورانها في الكلام تدخل في مواضع لا تدخلها اخواته نحو قولك حسبت ان لا
مال فاذا اتفق وقوع لا بعد المخففة فان كانت المخففة بعد فعل العلم وان كانت
بعد فعل الظن جاز ان يكون مخففة ومصدرية كما في قوله تعالى وحسبوا ان لا
يكون فتنة قرئ بالرفع والنصب فالرفع على ان الحسبان ظن غالب فلا التباس بينهما
على هذا الا في مثل هذا الموضع ويسمي النحاة لهذه الحروف التي بعد ان المخففة
حروف التعويض لانها كالعوض من احدى نوني ان وكما جاز ان يؤول الظن
بالظن الغالب القريب من العلم فيقع بعده المخففة وذلك كثير قد يشتد الخوف او
الرجاء حتى يلحق باليقين فيقع بعدهما ايضا المخففة كقوله فلا تدفنني بالفلاة فاني
اخاف اذا ما مت ان لا اذوقها جوز بعضهم ان يؤول العلم بالظن مجازا
فيقال علمت ان يخرج زيد بالنصب اي ظننت وجوز الفراء وابن الانباري وقوع
المصدرية بعد فعل علم غير مؤول فيجوز ان يكون قوله فلما راى ان ثمر الله ماله وائل
موجود او سد مغاره من هذا اذ يجوز ان يكون مخففة من غير عوض كما حكى المبرد
عن البغداديين علمت ان تخرج بالرفع بلا عوض وذلك شاذ فيقول ان التي
ليست بعد العلم ولا ما يؤدي معناه ولا ما يؤدي معنى القول ولا بعد الظن فهي
مصدرية لا غير سواء كان بعد فعل الترجي كحسبت وطمعت ورجوت واردت
او فعل بعدها كقوله تعالى اولم يكن لهم اية ان يعلمه واعجبني ان قمت وما كان
جواب والا ان قالوا ولا بعد فعل كقوله تعالى لولا ان كتب الله عليهم الجلاء
وان يقوم خير من ان يقعد وقد يجيء المصدرية ولا ينصب المضارع نحو
قوله ان يقران على سماء وحكما مني السلام وان لا تشعرا احدا وفي
حرف مجاهد لمن اراد ان يتم وذلك اما للحمل على المخففة او للحمل على ما
المصدرية والتي بعد الظن ان كانت بعدها غير لا من حروف العوض فمخففة
لا غير وكذا ان كانت بعدها لا داخلة على غير الفعل نحو ظننت ان لا مال
لك وان كانت بعد ما يؤدي معنى العلم ان لم يكن فيه معنى القول
كتحققت وتظنيت وانكشف وظهر وان كان فيه معنى القول كامر ودل
واوحى ونادى فان فيها اعلم وقال مصنف فيقول ان وليها فعل غير منصرف
كما في وان ليس عندنا شيء فهي مفسرة او مخففة فان وليها فعل منصرف
من غير حرف عوض احتملت ان يكون مصدرية وان يكون مفسرة ولا تحتمل

المخففة لعدم العوض وذلك نحو قوله تعالى نودي ان بورك من في النار بمعنى اي بورك او
بمعنى المباركة ولو قلنا ان بورك بمعنى الدعاء فهي مفسرة او مخففة وان وليها فعل منصرف
من غير حرف عوض احتمل ان يكون مصدرية وان يكون مفسرة ولا تحتمل المخففة لعدم العوض
وذلك نحو قوله تعالى نودي ان بورك من في النار بمعنى اي بورك او بمعنى بالمباركة
ولو قلنا ان بورك بمعنى الدعاء فهي مفسرة لا غير وكذا في نحو امرته ان قم وذلك
لان صلة المخففة كما لا يكون امرا ولا نهيا ولا غيرهما مما فيه معنى الطلب اجماعا فكذا صلة
المصدرية ايضا على الاصح كما يجيء في الحروف المشبهة بالفعل واجاز سيبويه كون صلة المصدرية
ذلك على ان يكون معنى امرته ان قم اي بان قم اي بالقيام وقال ابو علي في قوله
تعالى ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله يجوز ان يكون مصدرية فيكون بدلا
من ما او من الهاء في به او خبر مبتدا محذوف اي هو ان اعبدوا الله وان يكون مفسرة
او في حكمه نحو ناديته ان ارجع قم لان الفصل بالنداء كلا فصل كان الفعل اولى ان او اذا
وليس ما فيه معنى القول وليها فعل منصرف مصدر ربما جاز كونها مخففة ومفسرة ومصدرية
نحو قولك امرته ان لا يفعل واوحي اليك ان لا يفعل فان كانت مخففة فلا للنفي ولا
يجوز ان يكون للنهي لان المخففة لا يدخل على الطلبية فيرتفع الفعل وان كانت مفسرة
جاز كون لا للنفي او للنهي فيرتفع او يجزم وان كانت مصدرية انتصب الفعل نحو امرته
بان لا يفعل واوحي اليك بان لا يفعل ولا يجوز ان لا يكون لا نهيا فيجزم الفعل الا
عند ابي علي كما تقدم فان وليس ما فيه معنى القول ووليها فعل منصرف وبعد
لا من حروف العوض نحو اوحي اليك ان سيفعل فمخففة او مفسرة وكذا قوله
تعالى وناديناه ان يا ابراهيم قد صدقت الرؤيا لان الفصل بالنداء كلا فصل
وان وليس ما فيه معنى القول ولم يليها الفعل المتصرف بل وليها اسمية نحو ناديته ان
زيد في الدار فهي ايضا مفسرة او مخففة ولا يجوز كونها مصدرية لوجوب دخولها
على الفعل وكذا ان وليها الشرطية كقوله تعالى وقد نزل عليكم في الكتاب ان اذا
سمعتم وقوله قل اوحي الى قوله وان لو استقاموا واجاز الاخفش ان ينصب ان
الزائدة وجوز الكوفيون كون الشرطية بمعنى ان المكسورة كما ذكرنا في قولك اما انت منطلقا
انطلقت وقالوا في قوله ولا يجرمنكم شنان قوم ان صدوكم ان فتح الهمزة وكسرها بمعنى
واحد ومنع ذلك البصريون وجوز بعضهم كون ان المفتوحة بمعنى ان المكسورة النافية
ولا يتقدم على ان الموصولة معمول معمولها لما قدمنا في باب الموصولات واجاز الفراء
ذلك مستشهدا بقوله كان جزائي بالعصا ان اجلدا وقوله وشفاء عنك جاز ان
تسالي درهما دار ان او يقول لا يتعلق بعصي بل ان اجلد اخبر مبتدا مقدر او متعلق

ما عمله مقدرا وكذا جاز انتصاب ما بعد لن معمولا مقدرا قوله ولن معناها نفي المستقبل هي
لنفي المستقبل نفيا موكدا وليس للدوام والتابيد كما قال بعضهم قال الفراء اصل لم
ولن لا فابدل الالف نونا في احدهما وميما في الاخر وقال الخليل اصل لن لا ان
قال رجى المرء ما لا ان يلاقي وتعرض دون ادناه الخطوب اي لن يلاقي وقال سيبويه
انه مفرد اذ لا معنى للمصدرية في لن كما كانت في ان ولانه جاز تقديم معمول معموله
عليه على ما حكى سيبويه عن العرب عمرا لن اضرب وللخليل ان يقول لا منع ان يغير الكلمة
بالتركيب عن مقتضاها معنى وعملا اذ هو وضع مستانف ولا دليل على قول الفراء
كقول المصنف لا منع في تقديم معمول ما بعدها عليها فلا يجوز عمرا لا اضرب والاصل جواز
تقديم ما في خبر حروف النفي عليها الا كما ذكرنا في المنصوب على شريطة التفسير واذن
اذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها الذي يلوح لي في اذن ولعله في طي ان اصله اذ
حذفت الجملة المضاف اليها وعوض منها التنوين لما قصد جعله صالحا لجميع الازمنة الثلثة
بعد ما كان مختصا بالماضي وذلك انهم ارادوا الاشارة الى زمان فعل مذكور فقصدوا
الى لفظ اذ الذي هو معنى مطلق الوقت لخفة لفظه وجردوه عن معنى الماضي وجعلوه
صالحا للازمنة الثلثة وحذفوا منه الجملة المضاف هو اليها لانهم لما قصدوا ان يشيروا
به الى زمان الفعل المذكور دل ذلك الفعل السابق على الجملة المضاف اليها كما تقول
لك شخص انا ازورك فيقول اذن اكرمك اي اذ تزورني اكرمك اي وقت زيارتك
لي اكرمك وعوض التنوين من المضاف اليه لانه وضع في الاصل لازم الاضافة فهو
ككل وبعض الا انهما معربان واذ مبني فاذن على ما تقرر صالح للماضي كقولك اذن
لقام عمرو وللمستقبل نحو اذن احسنى اذن اكرمك وللحال نحو اذن اظنك كاذبا
واذن هذا هي اذ في قولك حينئذ ويومئذ الا انه كسر ذلك في نحو حينئذ ليكون
في صورة ما اضيف اليه الظرف المقدم واذا لم يكن قبله ظرف في صورة المضاف
اليه فكسره نادر كقوله نهيتك عن طلابك ام عمرو بعافية وانت اذ صحيح والوجه فتحه ليكون
في صورة ظرف منصوب لان معناه الظرف والغالب في المبني على الفتح يتضمن معنى الشرط
وهو المعنى تقول سوف ازورك فتقول اذن اكرمك وانما تضمن معنى الجزاء لكونه كاذا وحيثما في حذف الجملة
المضاف اليها فان الظرف الواجب اضافته الى الجملة يقطع عن الاضافة ليتضمن معنى
الشرط وذلك لان كلمات الشرط مبهمة والاضافة توجد في المضاف تخصيصا لكن لما
كان الجملة المضاف اليها ارادة من حيث المعنى وبدله منها التنوين في اللفظ
بخلاف اذما وحيثما وانما قلنا لكون الغالب في اذن تضمن معنى الشرط ولم نقل لوجوبه
فيه كما اطلق النحاة لا معنى للشرط في قوله تعالى فعلتها اذن وانا من الضالين

واذا كان للشرط جاز ان يكون للشرط في الماضي نحو لو جئتني اذن لاكرمتك وفي المستقبل نحو
اذن اكرمتك بنصب الفعل واذا كان بمعنى الشرط في الماضي جاز جزاؤه مجرى لو في ادخال
اللام في جوابه كقوله تعالى اذا لاذقناك اي ولو ركنت اليهم شيئا قليلا لاذقناك وكذا
قوله اذن لقام بنصري معشر خشن وليس اللام جواب القسم المقدر كما قال بعضهم واذا
كان بمعنى الشرط في المستقبل جاز دخول الفاء في جوابها كما في جزاء ان قال ان الك
لسائ بكرته اذن فلا رفعت الى يدي اذن معاصي ربي صحائفه قرب بها عني
مالك الحمد ثم قد يستعمل بعد لو وان تاكيدا لهما لان اذن مع تنوينه الذي هو عوض
من الفعل بمعنى حرفي الشرط المذكورين مع فعلي الشرط تقول لو زرتني اذن لاكرمتك
وان جئتني اذن ازرك فكانك كررت كلمتي الشرط مع الشرطين للتاكيد ثم كما يجوز ان تجرد
كلمة الشرط مع الشرط عما هو جزاؤه معنى نحو اكرمك ان اكرمتني واكرمتك لو اكرمتني
جاز تاخر اذن الذي هو كلمة الشرط مع الشرط عن جزائه نحو اكرمتك اذن وكذا
يتوسط اذن بين جزئي ما هو جزاؤه معنى تقول انا اذن خارج وان كان نحو
ذلك لا يجوز في كلمة الشرط الا ضرورة قال والمرء عند الرشى ان يلقها ذئب
كما يجيء وذلك لضعف معنى الشرط في اذن وكذا العول والله اذن لا اخرج كما تقول
والله ان كنت كذا لا اخرج ولما كان اذن اشارة الى زمان الفعل المتقدم
وجب تقدم ذلك اما في كلام المتكلم باذن نحو قولك ان جئتني اذن اكرمك قال
تعالى وان كادوا ليستفزونك من الارض ليخرجوك منها واذا لا يلبثون واما في
كلام المتكلم اخر لقولك اذن اكرمك وانا اذن اكرمك في جواب من قال انا ازورك
ثم اعلم ان اذن اذا دخله المضارع احتمل ان يكون للشرط في المستقبل كان ولك
يكون للحال فلا يتضمن معنى الجزاء كما تقول لمن يحدثك بحديث اذن اظنك كاذبا
فانه لا معنى للجزاء ههنا اذ الشرط والجزاء اما في المستقبل او في الماضي كما مر في
الظروف المتضمنة ولا مدخل للجزاء في الحال فيكون اذن مع الحال كما قلنا في
قوله تعالى فعلتها اذن وانا من الضالين فلما احتمل اذن التي يليها معنى الحال وقصد
التنصيص على معنى الجزاء في اذن نصب المضارع بان المقدرة لانها تخلص المضارع
للاستقبال فحصل اذن على ما هو الغالب فيه اعني كونه للجزاء لاستحالة حمل المضارع
ذلك على الحالية المانعة من الجزاء وذلك بسبب النصب الحاصل بان التي هي علم الاستقبال
وقريب من هذا المضارع الواقع بعد الفاء الكائنة في جواب الاشياء الستة كما يجيء فانه
لما قصد النص على كون الفاء للسببية ترك العطف واضمر ان بعدها ليعدل عن المضارع
معنى الحالية المانعة للفاء من السببية ومثله ايضا انهم لما قصدوا بالواو معنى مع وبا

ومعنى الا او الى نصب الفعل بعدها لان النصب بام النواصب اى ان المصدرية
اولى فيكون معنى المصدرية منسوبا بكون الواو بمعنى مع التي لا تدخل الا على الاسماء
ويكون او بمعنى الا او الى اللتين حقهما الدخول على الاسماء واذا جاز لك اضمار ان
بعد الحروف التي هي الفاء والواو ولو وحتى فلم لا يجوز اضمارها بعد الاسم وانما
لم يجز الفصل بين اذن والمنصوب بعده لان المقتضي لنصبه لما كان قصد
التنصيص على ان اذن للجزاء صار اذن لاقتضائه النصب كانه عامل النصب كما ان
فاء السببية وواو الجمعية صارا كالعامل في الفعل فلم يجز الفصل بينهما وبين
الفعل فصار الواو والفاء واو واذن كنواصب الفعل التي لا يفصل بينها
وبين الفعل الا ان اذن لما كان اسما بخلاف اخواته جاز ان يفصل بينه وبين
الفعل باحد ثلثة اشياء دون الفاء والواو القسم نحو اذن والله اكرمك والدعاء
نحو اذن رحمك الله اكرمك والنداء نحو اذن يا زيد اكرمك وذلك لكثرة دور
هذه الاشياء في الكلام فلا يفصل بينه وبين منصوبه بالظرف وشبهه فلا يقال اذن
عندك لفصل الامر ولا بالحال نحو اذن قائما اضربك لان الظرف والحال اذن لكونهما
معمولين للفعل الذي هو صلة ان ولا يتقدم على الموصول ما في خبر صلته بخلاف القسم
والدعاء والنداء وانما اشترط في نصب الفعل ان لا يتوسط اذن بل يتصدر
لان نصب الفعل على ما قلنا لغرض التنصيص على معنى الشرط في اذن والشرط
مرتبته التصدر فاذا توسط كلمة الشرط ضعف معنى الشرطية الاصلية فكذا تقول والله
ان اتيتني لا اضربنك فكيف بالشرطية العارضة فلما ضعف فيه معنى الشرط لم يراع ذلك
بنصب الفعل بعده فحصل مما تقدم ان شرط وجوب انتصاب الفعل في الافصح
بعد اذن ثلثة اشياء تصدره وذلك اذا كان جوابا وان تليه الفعل غير مفصول
بينهما بغير القسم والدعاء والنداء وان لا يكون الفعل حالا واما اذا تصدر
من وجه دون وجه وذلك اذا وقع بعد العاطف كقوله تعالى واذن لا يلبثون
خلفك ولقولك يا بني فاذن اكرمك جاز لك نصب الفعل وترك نصبه وذلك لانك
عطفت جملة مستقلة فمن حيث كون اذن في اول جملة مستقلة هو متصدر فيجوز نصب
الفعل بعده ومن حيث كون ما بعد العاطف من تمام ما قبله بسبب ربط حرف
العطف بعض الكلام ببعض هو متوسط وارتفاع الفعل بعد العاطف اكثر ولهذا
لم يقرأ واذا لا يلبثوا الا في الشاذ لانه غير متصدر في الظاهر ثم اعلم ان الفعل
المنصوب المقدر بالمصدر مبتدا خبره محذوف وجوبا فمعنى اذن اكرمك حاصل او
واجب وانما وجب حذف خبر المبتدا لان الفعل لما التزم فيه حذف ان التي

اظهار ان بعد اذن لا يستقيم
للتلفظ بما بعدها ولم يجزه

لسبقها بما ان يصلح للابتدائية لم يظهر فيه معنى الابتداء حق الظهور فلو ابرز الجزاء
وتوهم كون الفعل مبتدا واما قولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه فشاذ وانما حملني على
ادعاء ان اذن اسم وان اصله اذا حذفت الجملة المضاف اليها لظهور معنى الزمان فيها في جميع
استعمالاتها كما في اذا فان معنى ان جئتني اذن اكرمك في وقت المجيء اكرمك وكذا
لو رويت اذن اكرمك ولاسيما في قوله تعالى فعلتها اذن وانا من الضالين و
قولهم اذن اظنك كاذبا بالرفع فانها متمحضة للزمان ولا شرطية فيها وقلت لو
في الوقف الفارح جانب اسميتها ولعل عن المازني انه كان لا يرى الوقف عليها
بالالف لكونها حرفا كان واجاز المبرد الوجهين وقال الفراء اذا اعملتها فاكتبها
بالالف واذا الغيتها فاكتبها بالنون لئلا تلتبس باذا الزمانية واما اعملها فالعمل ها
عنها ويجوز الفصل بينها وبين منصوبها بالقسم والنداء والدعاء لقوى كونها
غير ناصبها بنفسها كان ولن اذ لا يفصل بين الحرف ومعموله بما ليس من معموله وما
قولهم في الشرط ان زيدا تضرب فهو عند البصريين بفعل مقدر كما يجيء بعد وانما
نحو قوله فان نحن احاك منصاب القلب فلعوه سره ان الفعل هذا ومذهب
سيبويه ورواه عن الخليل انها حرف ناصبة بنفسها قال سيبويه وروى عن الخليل
ان انتصاب الفعل بعدها بان مقدرا وضعفه سيبويه بانه لو كان ان مقدرا
لجاز تقديره في نحو زيدا اكرمك اذا اكرمه كما جاز في اذن اكرم زيدا اذ المعنى لا يتغير ويمكن
توجيه هذا القول على ما ذكرنا وقال بعض الكوفيين انه اسم منون وروي عن
الخليل ان اصله اذ ان فركبا كما قال في لن اصله لا ان ووجهه ان يقال تغير المعنى
تغير اللفظ فلم يلزم الفعل بعدها وجاز وقوع الحال بعدها وانما قلنا قبل ان النصب
مع حصول الشرائط افصح لان سيبويه قال زعم عيسى بن عمر ان ناسا من العرب يقولون
اذن افعل ذلك في الجواب بالرفع فاخبرت يونس بذلك فقال لا تبعدن ذا ولم
يكن ليروي غير ما سمع هذا كلام سيبويه قوله واذا لم يعتمد ما بعدها على ما قبلها يعني بالالغاء
ان يكون ما بعدها من تمام ما قبلها وذلك في ثلثة مواضع الاول ان يكون ما بعدها
خبرا لما قبلها نحو انا اذن اكرمك واني اذن اكرمك وقد جاء منصوبا مع كونه خبرا
عما قبلها قال لا تتركني فيهم شطيرا اني اذن اهلك او اطيرا وبل ان الخبر محذوف ان
اهلك لا اهلك وحده وحده فيكون اذن مصدره كما تقول زيد لن يقوم قال
الاندلسي يجوز ان يكون خبر ان محذوفا اي اني اذل ولا احتمل ثم ابتدا وقال
اذن اهلك قال والوجه رفع اهلك وجعل اذ بمعنى الا الموضع الثاني ان يكون
جزاء للشرط الذي قبل اذن نحو ان تأتني اذن اكرمك وقول الشاعر

لا ارفع رد صا اذن رد و قد العرمكرو بت بجوز على مذهب الكسائي ان يكون لا
رفع مجزوما بكون لا نفيه للنهي لا انه جواب الامر مجزوما لا منصوبا بكونه جوابا للنهي
كما هو مذهبه في نحو قولك لا تكفر تدخل النار اي ان تكفر تدخل النار فيكون المعنى
لا ارفع ان رفع رد وعند غيره رد منصوب واذن منقطع عما قبله مصدر كان
المخاطب قال لا ارجوه فاجاب بقوله اذن رد الثالث ان يكون جوابا للقسم الذي قبلها
نحو والله اذن لا اخرج وقوله لئن عاد لي عبد العزيز بمثلها وامكني منها اذن لا
اقيلها ولا يقع المضارع بعد اذن في غير هذه المواضع الثلثة معتمدا على ما قبلها
بالاستقرار بل يقع متوسطة في غير هذه المواضع نحو تفعل اذن زيد عمرا وليس الرجل
اذن زيد ونحو ذلك وتجوز في نحو قولك ان تاتي اتك واذن اكرمك ثلثة اوجه
الجزم وهو الاقوى بعطف الفعل على المجزوم فالنصب على الاستيناف وعطف
اذن مع الفعل وهما كالجملة الشرطية كما ذكرنا على الجملة الشرطية والرفع على اضمار
المبتدا بعد اذن اي اذن انا اكرمك **قوله** وكي مثل اسلمت كي ادخل الجنة ومعناها
السببية اعلم ان مذهب الاخفش ان كي مثل في جميع استعمالاتها حرف جر وانتصاب
الفعل بعدها بتقدير ان وقد تظهر كما حكى الكوفيون عن العرب لكي ان اكرمك قال فقلت
اكل الناس اصبحت مانحا لسانك كيما ان تغر وتخدعا وقال اردت لكيما ان تطير بقربتي
فتتركها شنا ببيداء بلقع وتعذر لتقدم اللام عليها في نحو لكيلا تاسوا وتاخره عنها في
نحو قوله كي لتقضيني رقية ما وعدتني بان كي المتقدمة المتاخرة في الاول بدل من اللام
المتقدمة واللام المتاخرة في الثاني بدل من كي المتقدمة وقد يبدل من اللام الحرف
من مثله الموافق له في المعنى قال فهم اذا اصحب اصحب عاديا وعند الخليل ان
الناصب مضمر بعدها بناء على مذهبه من انه لا ناصب سوى ان ومذهب الكوفيين انها
في جميع استعمالاتها حرف ناصبة مثل ان ويعتذرون في نحو كيما ان تغر بان ان زائدة
او بدل من كي وفي كي لتقضيني بزيادة اللام كما في ردف لكم وفي كيمه بان الفعل بعدها
المنصوب بكي مقدر وما منصوب بذلك الفعل كانه قيل لك جئتك فيقول كيمه اي
كي فعل ماذا وفي اعتذارهم هذا مخالفة لعدة اصول احدها حذف الصلة وابقاء معمولها
والثاني نصب ما الاستفهامية متاخرة عن الفعل المقدر ولا ينصب الا متقدمة
عليه ولهم ان يقولوا المقدر كالمعدوم الا ان يكون اذن متقدما على كلمة الاستفهام
مع انه لا يكون معربا معه ككلمة واحدة للاستفهام كما في لمه وبمه فان الجار والمجرور
كلمة واحدة فيسقط بهذا الوجه عن الصدر اللفظي والثالث حذف الف ما الاستفهامية
غير مجرورة ولا نظير له في الكلام وعند سيبويه البصريين قد يكون ناصبة بنفسها

كان وجارة مضمرا بعدها ان فاذا تقدمها اللام نحو لكيلا تاسوا فهي ناصبة لا غير بمعنى ان
وليس فيها معنى التعليل بل هو مستفاد من اللام واذا جاء بعدها ان فهي جارة لا غير
بمعنى اللام للتعليل وكذا في كيمه ولا تجر الاسم الصريح الا في كيمه وفي غير هذه المواضع نحو
جئتك كي تكرمني يحتمل ان يكون ناصبة بنفسها بمعنى التعليل وان يكون جارة كاللام
مضمرا بعدها ان واللام في كي لتقضيني زائدة عندهم او بدل من كي الجارة وان
عندهم في لكيما ان بدل من كي لان كي بعد اللام بمعنى ان كما مر ولا يتقدم على كي معمول
الفعل المنصوب بعدها فلا يقال جئتك زيدا كي تضرب لانها اما جارة او ناصبة
ولا يتقدم عليهما معمول ما بعدهما واجاز الكسائي تقديم معمول كي عليها واما قول
الشاعر اذا انت لم تنفع فضر فانما يراد الفتى كيما يضر وينفع برفع يضر فقيل ما كافة
وقيل مصدرية وكي جارة اي كضره ونفعه وجوز المبرد والكوفيون نصب المضارع
بعد كما على انها بمعنى كيما والياء محذوفة للتخفيف وانشد واطلموا الناس كما لا
تظلموا وقيل بل الناصبة ما لشبهها بان والكاف للتشبيه والبصريون ينقولون ذلك
وينشدون لا يظلم الناس كما لا تظلم بالتوحيد وقد يجئ شرح كما في حروف الجر
وعلى مذهب الخليل لا ينتصب المضارع الا بان ظاهرة او مقدرة فيمكن ان
يقال على مذهبه ان المضارع اعرابه اما رفعا ونصبا اعرب بالرفع لما وقع
بنفسه موقع الاسم لان الرفع اقوى من النصب ووقوعه موقع الاسم بنفسه اقوى
من وقوعه موقعه مع غيره واعرب بالنصب لما وقع مع ان موقع الاسم وهو
المصدر واما اذا لم يقع موقع الاسم بوجه وذلك مع ما سمي جوازم فلم يعرب الا ان
لضعف المشابهة كما اخرنا قبل **قوله** وحتى اذا كان مستقبلا بالنظر الى ما قبله
بمعنى كي او الى ان مثل اسلمت حتى ادخل الجنة وكنت سرت قبلها حتى ادخل البلد
واسير حتى تغيب الشمس فان اردت الحال تحقيقا او حكاية كانت حرف ابتدا
فرفع وتجب السببية مثل مرض حتى لا يرجونه ومن ثم امتنع الرفع في كان سيري
حتى ادخلها في الناقصة واسرت حتى ادخلها وجاز في التامة كان سيري حتى ادخلها
وايهم سار حتى يدخلها ابتدا بالحروف التي ينصب الفعل بعدها باضمار ان اعلم
ان هذه الحروف مختلف فيها اذا انتصب الفعل بعدها فعند البصريين حتى ولام
كي ولام الجحود حرف جر والواو والفاء واو حروف عطف ولا ينصب عندهم
شيء منها بنفسه لان الثلثة الاول حروف جر وهي من عوامل الاسماء والثلثة الاخر
غير مختصة وشرط العامل الاختصاص وجاز ان ظاهرة بعد لام كي خاصة في بعض
المواضع فيستدل بذلك انها غير عاملة بنفسها وعند الكوفيين ان حتى والامس

نصبت بنفسها لقيامها مقام الناصب فاللام قامت مقام كي فعملت عملها وكذا
حتى التعليلية واما اذا كانت بمعنى الى فعمل عمل ان وفيها قالوا بعد لان الاصل
عدم خروج الشي عن اصله واعتبارا دلالته على اصله اولى ما لم يضطر الى اعتقاد
خروجه على ذلك الاصل وفيما قال البصريون من تقدير الناصب بعد هذه
الجارة حتى تبقى على اصلها من الجر منزوحة عن اعتقاد خروجها عن اصلها ولا
سيما قد ثبت تقدير الناصب في نحو قولها للبس عباءة وتقر عيني وفي قوله
الا اي هذا الزاجري احضر الوغى على ان لام الجحود ليست بمعنى كي ولا بمعنى ان
وحتى للغاية ليست بمعنى ان فكيف تحملان في النصب عليها ليسا بمعناه وقال الكسائي
من من الكوفيين ان حتى ليست في كلام العرب حرف جر وان الجر بعدها في نحو حتى
مطلع الفجر بعد حرف الجر اي حتى انتهى الى مطلع الفجر فلا يرد عليه الاعتراض
في حتى بان عوامل الاسماء لا يعمل في الافعال كما ورد على سائر الكوفيين بل
يرد عليه بانها غير مختصة بقليل لكن في مذهبه بعد لان حذف الجار وابقاء
عمله في غاية القلة فكيف اطرد بعد حتى وايضا كيف اطرد حذف الفعل بعدها
مع الجار الاسم وعند الجرمي ان الفاء والواو واو ناصبة بانفسها وقال الفراء
الافعال بعد هذه الاحرف منتصبة على الخلاف اي ان المعطوف بها
صار مخالفا للمعطوف عليه في المعنى فخالفه في الاعراب كما انتصب الاسم
الذي بعد الواو في المفعول معه لما خالف ما قبله وانما حصل التخالف هاهنا
بينهما لانه طرء على الفاء معنى السببية وعلى الواو معنى الجمعية وعلى او معنى الانتهاء
او للاستثناء وقولهم في نحو لا تاكل السمك وتشرب اللبن انه نصب على الظرف
معنى قولهم نصب على الخلاف سواء وكذا زعموا ان انتصاب الظروف
في نحو زيد عندك لانه خالف المبتداء والخبر اذ لا يطلق على زيد انه عند كما اطلق
في زيد قائم ان زيدا هو القائم والظاهر من مذهبه انه جعل الخلاف امرا معنويا
ناصبا كما ان الابتداء عند اكثر النحاة رافع ولو اوجب الخلاف الانتصاب لم
يجز العطف في نحو ما مررت بزيد لكن عمرو ولا يرد على الجرمي الاعتراض بوجوب
اختصاص العامل باحد القبيلين لانه يقول ان هذه الحروف بهذه المعاني المخصوصة
مختصة بالمضارع واما نحو قوله تعالى فانتم فيه سواء فقليل ونحوه
باب وضع الاسمية مقام الفعلية كما في قوله بعد الماء حلقي شرق وقوله
فهلا نفس ليلى شفيعها ولنرجع الى ذكر المنصوب بعد حتى على مذهب البصريين
قالوا حتى حرف جر فلا يدخل الا على اسم ظاهرا او مقدر ولا يصح تقدير الفعل

اسما الا بان او كي او ما او الواو لا يصح تقديرها ولولا انها لا انصبا ان ظاهرين
فكيف بنصبان مقدرين مع ان لولا كي مصدرية الا بعد فعل التمني كما يجي ولا يصح
تقدير كي لان كي لا يستعمل الا في مقام السببية سواء كانت بمعنى ان نحو لكي اقوم
او بمعنى اللام بل قد جاءت بمعنى ان من غير سببية لكن بعد فعل الارادة نحو قوله
تريدين كيما تجمعيني وخالدا وهل يجمع السيفان ويحك في غمد كما جاءت اللام
المنصوب بعدها الفعل لغير السببية بعد الارادة ايضا كقوله تعالى انما يريد الله
ليذهب عنكم الرجس وبعد فعل الامر كقوله تعالى وامرت لاعدل بينكم فتكون
اللام زائدة كما في ردف لكم واذا كان في كي معنى السببية لم يصح تقديرها في
نحو اسير حتى تغيب الشمس فلم يبق الا ان التي هي ام الباب ولانه ثبت
تقديرها ايضا في غير هذا الباب نحو ولبس عباءة وتقر عيني واحضر الوغى وحمل المشكوك
فيه على ما ثبت اولى قوله وحتى اذا كان مستقبلا بالنظر الى ما قبله نحو سرت حتى
ادخلها يعني ليس يجب ان يكون الدخول وقت التكلم بهذا الكلام مستقبلا نظرا
بل الشرط ان يكون مضمون الفعل الواقع بعد حتى مستقبلا بالنظر الى مضمون
الفعل الذي قبلها كالدخول بالنظر الى السير فان الدخول كان عند السير
مترقبا بلا ريب فيجوز النصب سواء كان وقت الاخبار ماضيا او حالا او
مستقبلا او لم يكن على احد الاوجه الثلثة وذلك بان حصل منك السير اما
للدخول على ان حتى بمعنى كي او الى الدخول على ان حتى بمعنى الى ثم ان عرض
مانع منع من حصول الدخول فلم يكن الدخول لا ماضيا ولا حالا ولا مستقبلا
وقوله اذا كان مستقبلا بالنظر الى ما قبله لا يصلح ان يكون علامة يعرف بها
نصب المضارع بعد حتى من رفعه لان حتى التي يقع ما بعدها المضارع
مرفوعا كان او منصوبا لا يخلو من ان يكون اما بمعنى الى او بمعنى كي فما بعدها
اما مسبب عما قبلها او انتهاء له والمسبب بعد السبب والنهاية بعد البداية
فالاولى ان يجعل كون ما بعدها مستقبلا بالنظر الى ما قبلها جوابا عن اعتراض
يورد تقريره ان يقال انك اذا جوزت في نحو سرت حتى ادخلها بالنصب ان
يكون الدخول ماضيا وحالا عند الاخبار كما تجوز كونه مستقبلا فكيف انتصب
الفعل بان التي هي علم الاستقبال فيجاب عنه بان الفعل مستقبل فكيف بالنظر
الى حال السير لا بالنظر الى حال التكلم فلهذا جاز انتصابه بان ثم اذا
اردنا ان نبين متى رفع المضارع بعدها ومتى نصب فلنا ذاك الى
قصد المتكلم فان قصد المتكلم بحصول مصدر الفعل الذي بعد حتى اما في حال

الاخبار او في الزمن المتقدم عليه على سبيل حكاية حال الماضية وجب رفع المضارع
سواء كان سابق الكلام المتقدم على النص نحو ان زيدا سار حتى يدخلها واعلم انه سار
حتى يدخلها واعلم او لعقب الكلام شك نحو سار زيد حتى يدخلها فما اظن وسار حتى
يدخلها ظني ولا ادري وذلك انك قد تحكم بحصول الشيء على سبيل الشك والظن كما
تحكم بحصوله على سبيل اليقين فعلى هذا شرط الرفع ان يكون الفعل الاول موجبا ممكن
ان يؤدي حصول مضمونه الى حصول مضمون ما بعد حتى سواء اتصل مضمون الاول
بمضمون الثاني نحو سرت حتى ادخلها ولم يتصل به نحو رأى مني العام الاول شيئا حتى
لا استطيع ان اكلمه العام شيء فعلى هذا يجب ان يكون ما قبل حتى سببا لحصول ما بعده
فلا يجوز ما سرت حتى ادخلها بالرفع واسرت حتى يدخلها لان السبب منتف في الاول
وغير محكوم بوجوده لا بالعلم ولا بالشك في الثاني فكيف يمكن الحكم بحصول مسببه وقال الاخفش
يجوز ما سرت حتى ادخلها بالرفع الا ان العرب لم يتكلم به وقد غلط فيه وجاز ايهم
سار حتى يدخلها لانك حاكم بحصول السير غير مستفهم عنه وانما الاستفهام عن السائر
واذا قلت فلما سرت حتى ادخلها واقل رجل سار حتى يدخلها وقل رجل سار حتى
يدخلها فان اردت الحكم بوقوع سير قليل جاز الرفع ولكن على ضعف وذلك لاجرائهم
ذلك في اللفظ مجرى النفي المصرح به وان اردت بهذه الكلمات النفي الصرف وهو
الاغلب في كلامهم كما ذكرنا في باب الاستثناء وجب النصب واما نحو انما سرت حتى
ادخلها فلفظ انما يستعمل لموضعين لمعنيين اما الحصر الذي لقولك انما سرت وقعدت
اذا حصرت سيره فيجوز الرفع على قبح لان التحقير كالنفي واما الاقتصار على الشيء كقولك
لمن ادعى الشجاعة والكرم والعلم انما انت شجاع اي قل بهذه الخصلة فقط فيجوز الرفع
اذن بلا قبح ولا يجوز سرت حتى تغرب الشمس بالرفع لان السير لا يكون سبب الغروب
ويجوز ما سرت الا ما نوحتى ادخلها بالرفع وما سرت الا قليلا لان النفي انتقض
بالا هذا كله في رفع ما بعد حتى وان قصد المتكلم ان مضمون ما بعد حتى يحصل بعد
زمان الاخبار وجب النصب وكذا يجب ان لم يقصد لا حصوله في احد الازمنة
الثلاثة ولا عدم حصوله فيها بل قصد كونه مترقبا مستقبلا وقت الشروع في مضمون
الفعل المتقدم سواء حصل في احد الازمنة الثلاثة او عرض مانع من حصوله ومع النصب
يجوز ان يكون حتى بمعنى كي وبمعنى الى فنحو سرت حتى تغيب الشمس متعين لمعنى الانتهاء
ونحو اسلمت حتى دخل الجنة متعين لمعنى السببية ونحو سرت حتى ادخلها محتمل لهما فلا يجوز
عطف المرفوع على المنصوب ولا العكس الا مع اعادة حتى نحو سرت حتى ادخلها
وحتى تغرب الشمس قال الجزولي ونعم ما قال اذا كان بمعنى كي لم يدخل على صريح الاسم

بخلاف ما اذا كان للانتهاء نحو حتى مطلع الفجر بل وجب دخولها في المضارع كما ان
كي التي بمعناها لا يدخل في الاسماء الا على لفظة واحدة وهي ما الاستفهامية نحو كيمه
على خلاف فيها ايضا وقال الاندلسي لم يثبت حتى بمعنى كي بل لا بمعنى الى الا انها والواو
نحو قولهم كلمته حتى امر لي بشيء بان معناه كلمته واكلمه حتى امر لي بشيء اي الى ان يامر وجوز وقوع
صريح الاسم في موضع كل مضارع منصوب بعد حتى نحو كلمته حتى امر لي بشيء لانه بمعنى الى
وما ذكره بان معناه كلمه واكلمه حتى امر لي بشيء اي الى ان يامر وجوز وقوع صريح الاسم في
موضع كل مضارع منصوب بعد حتى نحو كلمته حتى امره لي بشيء لانه بمعنى الى وما ذكره تكلف
لا معنى له في نحو اسلمت حتى دخل الجنة قوله كانت حرف ابتداء اي ما بعدها من الفعل حرف
جر متعلق بما قبلها ولا نعني بكونها حرف ابتداء ان بعدها مبتدأ مقدرا اي ما ادخلها
لان ذلك لا يطرد في نحو قوله تعالى وزلزلوا حتى يقول الرسول بالرفع بل معنى كونها
حرف ابتداء ان ما بعدها جملة مستانفة كما في قوله تعالى حتى اذا جاء امرنا اي سوف بعدها
الجملة الشرطية قال المص وانما وجب مع الرفع السببية لان الاتصال اللفظي زال بسبب
الاستئناف فشرط السببية التي هي موجبة للاتصال المعنوي فان السبب متصل بالمسبب
معنى حتى يكون جبرا لما فات من الاتصال اللفظي قال ولا صلح حتى يضعون ويضعا
فعدم الصلح سبب للصنع اي مد الايدي بالسيوف وقوله ويضعا عطف على يضعون
على توهم النصب على نحو قوله تعالى فاصدق وارفع قوله ويضعون مع كونه مستقبلا
لازم مع العزم الجزم عليه كانه حاصل او قد حصل ومضى قوله ومن ثم امتنع الرفع اي
من جهة كون حتى المرفوع بعدها حرف استئناف امتنع المسألة المذكورة لانه يبقى كان
الناقصة بلا خبر ولو كانت تامة جاز الرفع وامتنع اسرت حتى يدخلها لما ذكرنا وهو
انك لم تحكم بالسير الذي هو سبب الدخول فكيف تحكم بحصول الدخول واما في ايهم
حتى يدخلها فانت حاكم بحصول السير سائل عن بعض الكبار واعلم ان الاخفش اجاز
الفصل بين حتى واو وبين الفعل المنصوب بعدهما بالشرط نحو اسطر حتى ان جسم سمى
ماجد منصب باجد ولو جب بالشرط مجزوما قبلس لك في باجد الا الجزم وكذا العدا
نحو لا والبد واذا قلت لك اركب نركب بنصب نركب واستحسن ابن السراج الفصل بينهما
وقال الفصل بالظرف اسهل نحو سكت حتى اذا اردنا ان يقوم تقول واقم
حتى متى اكلنا باكل والظرف مفصولا اسهل من حرف الشرط اعني ان واما
الفصل بالاسم غير الظرف نحو اسطر حتى من احد باجد فلا يجوز بل وجب جزم باجد ولا
يجوز الفصل اتفاقا بين ان ولن وكي ومن منصوباتها لانها الناصبة بانفسها ولا
لفصل بين العامل الجازم ومعموله وكذا لا يفصل بين الواو والفاء واللام وبين ما بعدها

لكونها على حرف واحد **قوله** ولام كي مثل اسلمت لادخل الجنة ولام الجحود لام تأكيد
بعد النفي لكان مثل وما كان الله ليعذبهم الظاهر ان تعد ايضا بعد اللام
الزائدة التي تجيء بعد فعل الامر والارادة نحو امرت لاعدل ويريد الله ليذهب والتي
لتأكيد النفي تختص من حيث الاستعمال بخبر كان المنفية اذا كانت ماضية لفظا نحو وما
كان الله ليعذبهم او معنى نحو لم يكن الله ليغفر لهم وكان هذه اللام في الاصل هي
التي في نحو قولهم انت لهذه الخطة اي مناسب لها وهي تليق بك فمعنى ما كنت لافعل
ما كنت مناسبا للفعل ولا لائقا في ذلك ولا شك ان في هذا معنى التأكيد وقوله
تعالى وما كان هذا القرآن ان يفترى كان اصله ليفترى فلما حذف اللام بناء
على ان حذف الجار مع ان وان جار جاز اظهار ان الواجبة الاضمار بعد ما ذلك
لانها كانت كالنائبة عن ان **قوله** والفاء بشرطين احدهما السببية والثاني
ان يكون قبلها امر او نهي او استفهام او تمن او عرض والواو بشرطين الجمعية وان
يكون قبلها مثل ذلك واو بشرط معنى الى ان ترك التخصيص وهو من جملة الاشياء
المذكورة نحو لولا انزل عليه ملك فيكون معه نذيرا ولولا ارسلت الينا رسولا فنتبع
آياتك وترك الترجي ايضا قال تعالى لعله يزكى او يذكر فتنفعه الذكرى على قراءة النصب
وقال لعلي ابلغ الاسباب ثم قال فاطلع بالنصب على قراءة حفص واما الدعاء
فهو داخل في باب الامر والنهي عند النحاة لا عند الاصوليين كما يجيء في باب الامر نحو
اللهم لا تؤاخذني بذنبي فاهلك واللهم ارزقني مالا فاتصدق فاصدق به منه والكسائي
والفراء جوزا نصب الدعاء المدلول عليه بالخبر ايضا نحو غفر الله لك فيدخلك الجنة
قوله ان يكون قبلها امرا اذا كان الامر صريحا نحو ائتني فاكرمك فلا كلام في صحته وان
لم يكن صريحا وذلك بان يكون مدلولا عليه بالخبر نحو اتقى الله امرؤ وفعل خيرا يثب
عليه وحسبك الكلام فينام الناس او اسم فعل نحو نزال فانالك وعليك زيدا
فاكرمك او يكون الامر مقدرا نحو الاسد الاسد فتنجو فالكسائي يجري جميع ذلك مجرى
صريح الامر وقد وافقه ابن جني في نحو نزال فانزل على انه مطرد كالامر على ما هو مذهب
سيبويه واما النصب في قراءة ابن عامر واذا قضى امرا فانما يقول له كن فيكون فلشبهه
بجواب الامر من حيث انه جاء بعد الامر وليس بجواب له من حيث المعنى اذ لا معنى
لقولك قلت لزيد اضرب يضرب اي اضرب ان تضرب يضرب اي يضرب زيد
واما النهي فنحو لا تشتم فتندم والنفي ما تأتينا فتحدثنا وهو اما صريح كما ذكرنا واما مؤول
نحو قلما تأتينا فتكرمني وكذا اقل رجل واقل رجل لان هذه الكلمات تستعمل للنفي
الصرف وتستعمل في اللفظ ايضا استعماله واما ما تضمن معنى النفي لكن لما جرى في

في استعمالهم مجراه فلا ينصب جوابه كقولك انت غير امير فتصبري وكذا المعلل بعد
في المضارع بلا نقال قد تحسن فتكرمني وقد جوز قوم نصب جواب كل ما تضمن معنى الطلب
او النفي قياسا لا سماعا وقد يجيء التشبيه المفيد لمعنى النفي ملحقا بالنفي اي منصوب الجواب
نحو كانك وال علينا فتشتمنا اي لست بوال اما ان قصدت بالتشبيه الحقيقة لا النفي
فلا يجوز ذلك وذكر سيبويه حسبه يشتمني فاثب عليه اي لو يشتمني لوثبت عليه وقد تضمر ان
الناصبة بعد الفاء والواو الواقعتين بعد الشرط قبل الجزاء نحو ان تأتني فتكرمني او
وتكرمني آتك او بعد الشرط والجزاء نحو ان تأتني آتك فاكرمك او واكرمك وذلك
لمشابهة الشرط في الاول والجزاء في الثاني النفي اذ الجزاء مشروط وجوده بوجود
الشرط ووجود الشرط مفروض وكلاهما غير موصوفين بالوجود حقيقة وعليه حمل قوله
تعالى ان يشأ يسكن الريح فيظللن رواكد الى قوله ويعلم على قراءة النصب وقد
جاء بعد الحصر بانما نحو انما تجيء فتكرمني زيد لما قلنا في حتى ان قبله معنى الحصر المركب من
النفي واما بعد الحصر بالا نحو ما قام الا زيد فيحسن اليه فلا يجوز اتفاقا لانه بعد اثبات
صريح على انه لم يرجع الضمير الذي عمل فيه ما بعد الفاء بواسطة وغير واسطة الى
المنفي المثبت بل الى ما في خبر المنفي نحو ما قام احد الا هند فاحسن اليه ولو كرر
والضمير لاحد جاز لان المعنى ما قام احد فاحسن اليه الا هند على ان ذلك قبيح لان
قولك فاحسن تعلق بما قبل الا وقد تقدم في باب الفاعل ان متعلق قبلها لا يقع
بعد المستثنى عند البصريين الا الاشياء المعدودة هناك وقد جاء ما بعد الفاء
منصوبا في ضرورة الشعر فيما ليس فيه معنى النفي اصلا كقوله سأترك منزلي لبني تميم
والحق بالحجاز فاستريحا والتمني نحو ليتك عندنا فتكرمك والعرض نحو الا تنزل
فتكرمك والاستفهام نحو هل زيد زرنا فنحسن اليك وكان الاصل في جميع الافعال
المنتصبة بعد فاء السببية الرفع على انها جملة مستأنفة لان فاء السببية لا للعطف وجوابا
بل للاستئناف في الاغلب بعد تمام الكلام كاذا المفاجأة ومعناهما ايضا متقاربان
ولذلك يتعاقبان في جواب الشرط الا ان اذا المفاجأة مختصة بالاسمية وقد سمع بعد
فاء السببية على رفعه قليلا لقوله تعالى ولا يؤذن لهم فيعتذرون وقوله الم تسأل
الربع القواء فينطق وقوله لم تدر ما جزع عليك فتجزع جاء جميع هذا على الاصل
ومعنى الرفع فيه كمعنى النصب لو نصب وكذا لا منع من ابقاء الرفع فيما بعد واو
الجمع اذا لم يلبس ويكون معنى الرفع والنصب فيه سواء نحو زرني وازورك بالرفع
وكذا او قال الله تعالى تقاتلونهم او يسلمون معنى الرفع فيه معنى النصب اي الى ان يسلموا
جاز لك ان لا تصرف في المواضع المذكورة الى النصب اعتمادا على ظهور المعنى

والاكثر الصرف اليه بعد الاحرف الثلثة وانما صرفوا ما بعد فاء السببية من الرفع
الى النصب لانهم قصدوا التنصيص على كونها سببية لان المضارع المرتفع بلا
قرينة مخلصة للحال او الاستقبال ظاهر في معنى الحال كما تقدم في باب المضارع
فلو ارتفع مرفوعا لسبق الى الذهن ان الفاء لعطف جملة حالية الفعل على الجملة
التي قبل فصرفه الى النصب منبه في الظاهر على انه ليس معطوفا اذ المضارع المنصوب
بان مفرد وقبل الفاء المذكورة جمل وتخلص المضارع للاستقبال اللائق بالجزاء
كما ذكرنا في المنصوب بعد اذن وكان فيه سان دفع جانب كون الفاء للعطف
ولقوة كونه للجزاء فيكون اذن ما بعد الفاء مبتدأ محذوف الخبر وجوبا لما ذكرنا
في اذن وانما اخبرنا بهذا على قولهم ان ما بعد الفاء بتقدير مصدر معطوف على
مصدر الفعل المقدم تقديرا فتقدير زرني فاكرمك ليكن منك زيارة فاكرام
مني لان فاء السببية ان عطفت فهو قليل وهي انما يعطف الجملة على الجملة نحو الذي
يطير فيغضب زيد الذباب وكذا القول في الفعل المنصوب بعد واو الصرف
انهم لما قصدوا فيها معنى الجمعية نصبوا المضارع بعدها ليكون الصرف على سنن
الكلام المتقدم مرشدا من اول الامر انها ليست للعطف فهي اذن اما واو
الحال واكثر دخولها على الجملة الاسمية فالمضارع بعدها في تقدير مبتدأ محذوف
الخبر وجوبا فمعنى قم واقوم اي قم وقيامي ثابت اي في حال ثبوت قيامي او اما
بمعنى مع وهي لا تدخل الا على الاسم قصدوا بها مصاحبة الفعل للفعل فنصبوا ما
بعد الواو ولو جعلنا الواو عاطفة للمصدر على مصدر منسبك من الفعل قبله كما
قال النحاة اي ليكن منك قيام وقيام مني لم يكن في هذا التقدير نصوصية على معنى
الجمع كما لم يكن في تقديرهم في الفاء معنى السببية بل كون واو العطف للجمعية قليل نحو كل
رجل وضيعته والاولى في قصد النصوصية في شيء على معنى ان يجعل على وجه يكون
ظاهرا فيه انما قصد النصوصية في شيء على معنى عليه وانما شرطوا في نصب ما بعد فاء
السببية كون ما قبلها احد الاشياء المذكورة لانها غير حاصلة المصادر فيكون
كالشرط الذي ليس بمتحقق الوقوع ويكون ما بعد الفاء كجزائها ثم حملوا ما قبل واو
الجمعية في وجوب كونه احد الاشياء المذكورة على ما قبل فاء السببية التي هي اكثر استعمالا
كما قالوا في مثل هذا الموضع اعني في انتصاب المضارع بعدها وذلك لمشابهة الواو
للفاء في اصل العطف وفي صرف ما بعدهما عن سنن العطف لقصد السببية في احدهما
في الاخرى ولقرب الجمعية من التعقب الذي هو لازم السببية ثم اعلم انه لما كان ما بعد
الفاء مبتدأ محذوف الخبر وجوبا صار الفاء مع ما بعدها اشد اتصالا بما قبلها من

الجملة الجزائية بالجملة الشرطية فجاز في هذا الجواب ما لا يجوز في الجملة الجزائية وذلك كما
يفصل به بين الفعل الذي قبل الفاء ومفعوله نحو هل تعطي فاسالك درهما ومتى فاكرمك
تزورني وكيف فاسلك تجلس ولم فاسرك تسير ويجوز ايضا حذف الفعل المتقدم
للوضوح ولقيام هذا الجواب مقامه لانه في اللفظ كالجزاء كما هو كالشرط فتقول متى
فاسرك اي متى تسير فاسرك ولا يجوز شيء من ذلك في صريح الشرط والجزاء
لان كل واحد منهما في اللفظ جملة ظاهرة قالوا ولا جواب للجواب بالفاء ولا يجاب
ايضا النفي الواحد بجوابين فقوله تعالى ولا تطرد الذين يدعون ربهم جوابه قوله
فتكون من الظالمين وقوله ما عليك من حسابهم من شيء فتطردهم جملة متوسطة
بينهما ويجوز ان يكون فتكون عطفا على فتطردهم وانما لم يجب بجوابين لانه كالشرط
والجزاء ولا يجاب كلمة الشرط بجوابين ومعنى النفي نحو ما تاتينا فتحدثنا انه لا
ما يحدث منا معنى الحديث لانتفاء شرطه وهو الاتيان كقوله تعالى لا يقضى عليهم
فيموتوا هذا هو القياس وذلك لان فاء الجزاء فائدته ان يجعل الفعل الذي قبله
مبتدأ ان لم يكن ويدخل عليه كلمة ان ويكون الفاء مع ما بعده من الفعل جزاء كما
تقول في قوله تعالى لا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي ان تطغوا فحلول الغضب
حاصل ويجوز ايضا ان يكون النفي راجعا الى الحديث في الحقيقة لا الى الاتيان
اي لا يكون منك اتيان بعده حديث وان حصل مطلق الاتيان وبهذا المعنى ليس
في الفاء معنى السببية وحق الفعل ان ينتصب بعد فاء السببية لكنه انما انتصب على
تشبيهها بفاء السببية كما يجيء وانما قلنا ان الفاء بهذا المعنى ليست للسببية لان تحو
ان اتيتني حدثتني مخالف في المعنى لقولك ما تاتي ولا تحدثني بل انما تعطي هذه الفاء
معنى فاء العطف الصرف اما عاطفة للاسم على الاسم نحو ما كان منك اتيان فحديث على
ما يؤولون به مثل هذا المنصوب او اما عاطفة للفعل على الفعل نحو ما تاتينا فتحدثنا بالرفع
فيكون النفي في الموضعين في الصورتين منسحبا على المعطوف والمعطوف
عليه معا فيكون مجموع الاتيان المقيد بعقيب الحديث اياه منفيا والمركب من جزئين
ينتفي بانتفاء جزئيه معا وبانتفاء كل واحد من جزئيه ايضا فعلى الاول يكون المعنى ليس
منك اتيان ولا حديث معه ويجوز ان يكون قوله ولا يؤذن لهم فيعتذرون بهذا
المعنى وعلى عكسه الجزء الثاني فقط كان المعنى منك اتيان لكن لا حديث بعده
ومنه قوله عم في الحج لا تخرج لكم من امري رضا فيرضونه ولا سخط فيجتمعون عليه ولا
يجوز ان ينفي الاول فقط لان الحديث الذي يكون بعد الاتيان لا يحصل من دون
الاتيان على ان حدث ما بعد الفاء على القطع والاستئناف لا معطوفا على الفعل

في هذا المعنى فيكون المراد ما تأتينا محدثا بما تحدث به الجاهل بحالنا كما قال
غير انا لم ياتنا بيقين فنرجي ونكثر التاميلا اي فنحن نرجي ويجوز مع الرفع ايضا
ان يكون الفاء للسببية والمبتدا محذوف فيكون معنى الرفع والنصب سواء
واما لم يصرف الى النصب لعدم الالتباس كما ذكرنا قبل فيكون قوله تعالى ودوا
لو تدهن فيدهنون منه اي فهم يدهنون وكذا قوله لا يؤذن لهم فيعتذرون اي
فهم يعتذرون فكانه قال فيدهنوا او فيعتذروا والكمال قوله تعالى فانتم فيه سواء
بمعنى فتستووا وكذا قوله الم تسال الربع القواء فينطق ولم يدر ما حرج عليك
فيحرج ولا ارى باسا من ان لا يقدر في مثله المبتدا لان فاء الجزاء قد تدخل على
المضارع المثبت والمنفي بلا من غير تقدير مبتدا كما يجيء في المجزوم لكن الاستئناف
والسببية مع تقدير المبتدا اظهر وقال سيبويه المعنى فهو مما ينطق على كل حال وذلك
بناء على توهمات الشعراء وتخيلاتهم ثم رجع وقال وهل يخبرنك اليوم بيداء سملق وقد
لا يصرف بعد واو الجمعية ايضا على النصب نحو تقاتلونهم او يسلمون مع انه بمعنى
الا ان يسلموا للبس فان او في الاصل لاحد الامرين والمعنى لا بد من احد الامرين
القتال او الاسلام وفيه ايماء الى معنى الى او الا فللرفع بعد الفاء اذن اربعة
معان كما تقدم وللنصب معنيان وانما جاز النصب في المعنى الثاني مع ان الفاء
ليست للسببية تشبيها للفاء بفاء الجزاء لكونه فاء بعده مضارع كما بعد نفي كما مر
في كن فيكون والنفي بالمعنى الثاني كثير الاستعمال كقولهم لا يسعني شيء فيعجز عنك اي
ان وسعني شيء لم يعجز عنك قال وما قام منا قائم في ندينا فينطق الا بالتي هي
اعرف اي يقوم ولا ينطق الا بالتي هي اعرف قال وما حل سعدي غريبا ببلدة
فينسب الا الزبرقان له اب اي يحل ولا ينسب ولولا ان ما بعد الفاء في الاول منفي
لما جاز الاستثناء اذ المفرغ لا يكون في الموجب وقد يستانف بعد الواو من
غير معنى الجمعية كقولك دعني ولا اعود اي وانا لا اعود على كل حال وبعد او من
غير معنى الى او الا كما تقول انا اسافر او اقيم حكمت اولا بالسفر ثم بدا لك فشككت و
اقيم اي وانا اقيم وجوز سيبويه الرفع في قوله نحاول ملكا او نموت اما على العطف
على نحاول وعلى القطع اي نحن نموت وعليه قوله او يرسل رسولا بالرفع مقطوعا
اي نحن نرسل وقوله ان تركبوا فركوب الخيل عادتنا او تنزلون فانا معشر نزل
عند الخليل محمول على المعنى اي اتركبون او تنزلون كقوله ولا ناعب الا ببين غرابها
وقال يونس هو على القطع اي بل انتم نازلون واو بمعنى بل كما يجيء في حروف
العطف كما في قوله تعالى الى مائة الف او يزيدون اي بل يزيدون وقد يقطع

بعد الواو غير الجمعية قال على الحكم المأتي يوما اذا قضى قضيته ان لا يجور ويقصد
يقصد لانه اذ احتمل مع النصب ان يكون معطوفا على يجور المنفي فيكون المعنى على
الحكم ان لا يجور ولا يقصد وهو ناقص ويحتمل ان يكون عطفا على لا يجور لكان بمعنى
يعدل بمعنى على الحكم ان لا يجور وان يقصد فترك العطف خوفا من اللبس ورفع
على القطع اي وهو يقصد كما تقول زيد يجيء اذا اصبت محبته ويحبه اي ينبغي ان يجيء
فالمعنى ينبغي له ان يقصد اي ان لا يجور وقد يقطع مع الفاء التي لغير السببية كما ذكرنا
في قوله فنرجي ونكثر التاميلا ومثله قوله وما هو الا ان اراها فجاءة فابهت حتى ما اكاد
اجيب روي بنصب ابهت ورفعه على القطع اي فانا ابهت قوله والواو بشرط
الجمعية وان يكون قبلها مثل ذلك اي يجتمع مضمون ما قبلها ومضمون ما بعدها في زمان
واحد ويكون قبلها امر نحو زرني وازورك او نهي نحو لا تنه عن خلق وتاتي مثله عار
عليك اذا فعلت عظيم او استفهام نحو هل تزورني وتعطيني او تمن نحو ليتك عندنا
وتكرمنا او تحضيض نحو هلا تزورنا وتكرمنا او عرض نحو الا تزورنا وتكرمنا والنحاة
يؤولون هذا الواو العطف نحو ليكن زيارة منك وزيارة مني وقد ذكرت علته
بالفاء واو بشرط معنى الى ان معنى او في الاصل احد الشيئين او الاشياء نحو زيد
يقوم او يقعد اي يفعل احد الشيئين ولا بد له من احدهما فاذا قصدت مع افادة هذا
المعنى الذي هو لزوم احد الامرين التنصيص على حصول احدهما عقيب الاخر وان
الاول ممتد الى حصول الثاني نصبت ما بعد او فسيبويه يقدره بالا وغيره بالى والمعنيان
يرجعان الى شيء واحد فان فسرته بالا فالمضاف بعده محذوف وهو الظرف اي
لالزمنك الا وقت ان تعطيني فهو في محل النصب على انه ظرف لما قبل او وعند من
فسره بالى ما بعده بتاويل مصدر مجرور بها والتي بمعنى الى هذا وقال سيبويه في قول
الشاعر ما انا للشيء الذي ليس نافعي ويغضب منه صاحبي بقؤول يجوز رفع يغضب
ونصبه اما الرفع فلعطفه على الصلة اعني قوله ليس نافعي وقال ابو علي في كتاب الشعر
بل هو عطف على نافعي وليس بشيء لانه يكون المعنى اذن ما انا بقؤول للشيء الذي ليس
يغضب منه صاحبي اي لا اقول شيئا اذا لا يغضب منه صاحبي وهذا ضد المقصود واما
نصبه فهو على الصرف قال المبرد لا يجوز ذلك لان فيه اذن نفي النفع والغضب
وهو عكس المقصود لان مراد الشاعر الذي يغضب منه صاحبي لا اقوله قلت الذي قال
انما يلزم لو جعلنا هذا الصرف في سياق قوله ليس نافعي لانه يكون المعنى اذن لا اقول
قولا لا يجمع نفعي وغضب صاحبي منه وهذا عكس ما ينبغي لانه ينبغي ان لا يقول قولا
يجمع نفعه وغضب صاحبه اما اذا جعلنا في سياق النفي الذي هو ما انا فلا فساد

المعنى لانه يكون المعنى اذن لا يكون القول الذي لا ينفعني مع عصيت صاحبي منه وذلك اما
بانتفائهما معا او بانتفاء احدهما لان المركب ينتفي بانتفاء احد جزئيه كما ينتفي بانتفاء
مجموعهما فيقدم الواو على ما هو منفي حقيقة اعني العدول كتقدم الفاء على الفعل المبهم
عنه في قولك ما اكرمك فتكرمني كما تقدم تعليل ذلك وقال سيبويه وتبعه ابو علي ان
نصب المنصوب معطوف على الشيء اي لا يدع عصيت صاحبي اي لست عصيت صاحبي وفيه
نظر لان الضمير في منه يرجع الى الشيء غير النافع فيكون المعنى واما العدول الذي يكون
عصيت صاحبي من الكلام الذي لا ينفعني ولا معنى لهذا الكلام ولا يجوز ان يرجع
الضمير الى المضاف المقدر لانك انما تضيفه الى العصيان لتعلم ان العصيان منه
فلا يحتاج الى لفظة منه كما في الظروف الى الطول قوله والعاطفة اذا كان مستقلا
اي العاطفة تقدر بعدها ان نحو قولها للبس عباءة وتقر عيني احب الي من لبس الشفوف
ليكون الاسم معطوفا على اسم وكذا العطف بالفاء وغيره نحو اعجبني ضرب زيد فيسلم
وضرب زيد ثم يشتم وضرب زيد او يسلم والواو والفاء واو في مثل هذه المواضع
لا يسوغها معنى السببية والجمعية والانتهاء قوله ويجوز اظهار ان مع لام كي
والعاطفة ويجب مع لا في اللام احد من المواضع التي يجوز فيها اظهار ان المقدرة
او الموضع الذي يعرض فيه ما يوجب اظهار ان فالذي نفي بعد القسمين هو الذي
لا يجوز اظهارها فيه فنقول انما جاز اظهارها مع لام كي والعاطفة واللام الزائدة
نحو امرت لان اكون لان هذه الثلثة تدخل على اسم صريح نحو جئتك للاكرام واعجبني ضرب
زيد وغضبه واردت لعزيك لقوله ردف لكم فجاز ان يظهر معها ما يجعل الفعل في تأويل
اسم صريح وهو ان المصدرية واما لام الجحود فلما لم تدخل على الاسم الصريح لم يظهر
بعدها ان وكذا حتى لم يظهر بعدها لان الاغلب فيها ان تستعمل بمعنى كي وفي هذا
المعنى لا تدخل على اسم صريح كما مر وحمل عليها التي بمعنى الى لان المعنى الاول اغلب في
التي بعدها المضارع واما الواو والفاء واو فلانها لما اقتضت نصبها ما بعدها
للتنصيص على معنى السببية والجمعية والانتهاء كما تقدم صارت كعوامل النصب فلم
يظهر بعدها الناصب وقد ظهر ان بعد او في الشعر قال وان يلوم نحاة لو لها
واما وجوب الاظهار مع لام كي اذا دخلها لا فلاستكراه اللامين المتواليتين واما
قول البصريين لانهم لا يدخلون حروف الجر على حرف النفي لاستحقاقها صدر الكلام ففيه
نظر لان لا مما يتخطاه العوامل نحو كنت بلا مال والكوفيون جوزوا اظهار ان
مع لام الجحود بدلا من اللام وتأكيدا له لان مذهبهم ان اللام هي الناصبة بنفسها ويجوزون
تقديم معمول الفعل بعدها عليها خلافا للبصريين وانشدوا قول الشاعر لقد عذلتني

ام عمرو ولم اكن معالمها ما كنت حيا لا لاسمعا لان اللام عندهم هي الناصبة وليست هي مقدرة
وهو عند البصريين على تقدير فعل ناصب اي كنت اسمع مقالتها ثم كرر لاسمعا مفسرا
للمضمر واعلم ان ان الناصبة تضمر في غير المواضع المذكورة كثيرا لكن ليس بقياس كما
في تلك المواضع فلا يعمل لضعفها نحو قولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه ومنه عمل
الفعل كذا على راي كما مر في المضمرات ونقل ذلك اذا كان مقدرا باسم مرفوع كما في
تسمع بالمعيدي ولا سيما اذا كان فاعلا وقد جاء قوله وحق لمثلي يا بثينة يجزع لانه
في الاصل مفعول وقد ينصب مضمره شذوذا نحو قوله الا ايهذا اللائمي احضر
الوغى روي رفعا ونصبا والكوفيون يجوزون النصب في مثله قياسا قوله
وتجزم بلم ولما ولام الامر ولا في النهي وكلم المجازاة وهي ان ومهما واذما وحيثما
واين ومتى ومن وما واي واني واما مع كيفما واذا شاذ وبان مقدرة هذا
ذكر الجوازم مطلقا قوله فلم لقلب المضارع ماضيا ونفيه ولما مثلها وتختص
بالاستغراق وجواز حذف الفعل ولام الامر اللام المطلوب بها الفعل ولا النهي
المطلوب بها الترك احد في التفصيل قوله لقلب المضارع ماضيا فقد ذكرنا
في بعض المواضع ان بعضهم يقول ان لم دخل على الماضي فقلب لفظه الى
المضارع وقد جاء لم في الشعر غير جازمة نحو قوله لولا فوارس من نعم واسرتهم
يوم الصليفاء لم يوفون بالجار وجاءت ايضا في الضرورة منفصولا عنها ومن
مجزومها قال فاضحت مغانيها قفارا رسومها كان لم سوى اهل من الوحش تؤهل
قوله ولما مثلها يعني لقلب المضارع ماضيا ونفيه قوله وتختص بالاستغراق اعلم
ان لما كما قالوا كان في الاصل لم زيدت عليها ما كما زيدت في اما الشرطية وان ما
فاختصت بسبب هذه الزيادة باشياء احدها ان فيها معنى التوقع كقد في جانب الماضي
فهو يستعمل في الاغلب في نفي الامر المتوقع تقول لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب الامير
او لما يركب وقد يستعمل في غير المتوقع ايضا نحو ندم ولما ينفعه الندم فعدم النفع
واختص لما ايضا بامتداد نفيها من حين الانتفاء الى حال التكلم نحو ندم ولما ينفعه
الندم فعدم النفع متصل بحال التكلم وهذا هو المراد بقوله بالاستغراق ومنع الاندلسي
من معنى الاستغراق فيه وقال هي مثل لم في احتمال الاستغراق وعدمه والظاهر فيها
الاستغراق كما ذهب اليه النحاة واما لم فيجوز انقطاع نفيها دون الحال نحو لم يضرب
زيد امس لكنه ضرب اليوم واختصت لما ايضا بعدم دخول ادوات الشرط عليها
فلا تقول ان لما تضرب كما تقول ان لم تضرب ومن لم تضرب وكان ذلك لكونها
فاصلة قوية بين العامل الحرفي او شبهه ومعموله واختصت ايضا بجواز الاستغناء بها في

في الاخبار عن ذكر المنفي ان دل عليه دليل نحو قاربت المدينة ولما اي لما ادخلها وكما
جاء ذلك في قد التي هي نظيرها قال ازف الترحل غير ان ركابنا لما تزل برحالنا
وكأن قد وقد جاء ذلك في لم ضرورة كقوله احفظ وديعتك التي استودعتها
يوم الاعارب ان وصلت وان لم واذا دخلت همزة الاستفهام على لم و
لما فهي للاستفهام على سبيل التقرير ومعنى التقرير الجاء المخاطب الى الاقرار
بامر يعرفه كقوله تعالى الم نربك و الم نشرح لك وقوله الما تعرفوا منا اليقينا
قوله ولام الامر اللام المطلوب بها الفعل يدخل فيها لام الدعاء نحو ليغفر لنا
الله وهي مكسورة وفتحها لغة وقد يسكن بعد الواو والفاء وثم نحو ولتأت طائفة
اخرى لم يصلوا فليصلوا و ثم ليقضوا وهو مع الواو والفاء اكثر لان اتصالهما
بما بعدهما اشد لكونهما على حرف واحد فصار الواو والفاء بعد اللام بعدهما
وحرف المضارعة كلمة على وزن كتف وكبد فخفف بحذف الكسر واما ثم
فمحمول عليهما لكونها حرف عطف مثلهما ويلزم اللام في النثر فعل غير الفاعل
المخاطب وهو اما فعل المفعول نحو لاضرب انا ولتضرب انت لان الفعل للفاعل
الغائب المحذوف واما فعل الغائب المذكور نحو ليضرب زيد ولتضرب هند
وهما كثيران واما فعل المتكلم كقوله عم قوموا فلاصل لكم وقال تعالى ولنحمل
خطاياكم وهذا اي امر الانسان لنفسه قليل الاستعمال وان استعمل فلا بد من
اللام كما رايت فان كان المأمور جماعة بعضهم حاضر وبعضهم غايب فالقياس
تغليب الحاضر نحو افعلا لحاضر وغايب وافعلوا لمن بعضهم حاضر ويجوز على
قلة ادخال اللام في المضارع المخاطب لقصد التاء المخاطب واللام الغائب فيكون
اللفظ لمجموع الامرين ايضا على كون بعضهم حاضرا وبعضهم غائبا كقوله عليه السلام
لتأخذوا مصافكم وقرئ في الشواذ وبذلك فلتفرحوا وجاء في النظم حذف هذه
اللام في فعل غير فاعل المخاطب قال محمد تفد نفسك كل نفس اذا ما خفت من امر تبالا
واجاز الفراء حذفها في النثر نحو قل له يفعل قال الله تعالى قل لعبادي الذين
امنوا يقيموا الصلوة وانما ارتكب ذلك لاسعاده ان يكون القول سببا لاقامة
والاولى ان يقال في مثله انه جواب الامر كانه لما كان يحصل اقامتهم للصلوة
عند قوله عليه السلام كالعلة في اقامتها وقال بعضهم جزمه لكونه شبه الجواب كما
قلنا في كن فيكون بالنصب ولو كان كما قاله لم يختص بهذا الجواب الامر ثم اعلم انه
كان القياس في امر الفاعل المخاطب ان يكون باللام ايضا كالغائب لكن لما
كثر استعماله حذف اللام وحرف المضارعة تخفيفا وذي اول ما بقي بعد زوال حرف

المضارعة لانه شابه الاسم بسبب عروض هو اريته له عند زيادة حرف المضارعة
في اوله وقد جاء في الحديث امر المخاطب باللام نحو لتزره ولو بشوكة وفي اخر لتقوموا
الى مصافكم وهو في الشعر اكثر قال لتقم انت يا ابن خير قريش فتقضي حوائج المسلمينا
والذي غر الكوفيين حتى قالوا انه مجزوم والجازم مقدر هو القياس المذكور وورود هذا
مع اللام في الشعر وايضا معاملة اخره معاملة المجزوم كما جيء وايضا الحمل على
لا النهي فانها تعمل في المخاطب كما تعمل في الغائب قوله ولا النهي المطلوب بها الترك
هي محرم بخلاف لا في النفي وقد سمع عن العرب الجزم بلا النفي ايضا اذا صلح قبلها
كي نحو جئته لا يكن له علي حجة ولا يكون ولا منع ان يجعل لا في مثله للنهي ولا النهي يجيء
للمخاطب وللغائب على السواء ولا يختص بالغائب كاللام وقد جاء في المتكلم قليلا
كلام الامر وذلك قولهم لا ارينك ههنا لان المنهي في الحقيقة ههنا هو المخاطب اي
لا تكن ههنا حتى لا اراك **قوله** وكلم المجازاة تدخل على الفعلين لسببية الاول
ومسببية الثاني ويسميان شرطا وجزاء وان كانا مضارعين والاول فالجزم
وان كان الثاني فوجهان قالوجهان اعلم ان ام الكلمات الشرطية الجازمة
ان وهي ثم تحذف بعدها الشرط والجزاء في الشعر خاصة مع القرينة قال قالت
بنات العم يا سلمى وان كان فقيرا معدما قالت وان وتحذف في السعة شرطها
وحده اذا كان منفيا بلا مع ابقاء لا نحو ائتني والا اضربك اي والا تأتني
الا اضربك وكذا الحذف بعد اما الشرطية مع ابقاء لا اذا تقدم ما يكون جوابا
من حيث المعنى كقولك افعل هذا اما لا افعل ذلك فافعل هذا وعند الكوفيين تجيء
ان بمعنى اذ قالوا في قوله تعالى وان كنتم في ريب انها بمعنى اذ لان ان موضوعة
للشك تعالى الله عنه والجواب ان ان ليست للشك بل لعدم القطع في الاشياء
الجارية وقوعها وعدم وقوعها لا للشك ولو سلمنا ذلك قلنا انه تعالى يستعمل
الكلمات استعمال المخلوقين وان كان يستحيل مدلولها في حقه تعالى لعرب من
ان ذيل لقوله تعالى ليبلوكم لما كان التكليف من حيث التحير في صورة الابتلاء
وقال لعلكم تتقون لما كان هو في صورة من يرجى منهم ذلك وقال فيضل من تشاء
اي ترك الالطاف لمن يعلم انه لا ينفعه ذلك فكذا قال ان كنتم مؤمنين ان كنتم
في ريب لما كان امرهم في نفسه محتملا للايمان وضده وللارتياب وضده لا
بالنسبة الى علم الباري تعالى قوله مهما اختلف فيه فقال هي كلمة غير مركبة على
وزن فعلى فحقها على هذا ان تكتب بالالف ولو سمي بها لم ينصرف لكون الالف للتأنيث
ولو قيل انها للالحاق لم تنصرف بعد التسمية ايضا وقال الخليل هي ما الحقت بها

ما كما يلحق سائر كلمات الشرط نحو متى ما وأينما ثم استكره تتابع المثلين فأبدل ألف ما الأولى
هاء لتجانسهما في الهمس وقول الخليل قريب قياسا على أخواتها وقال الزجاج هي مركبة من مه
بمعنى كف وما الشرطية وفيه بعد إذ لا معنى للكف مع معنى الشرط إلا على بعد وهو أن
يقال في مهما تفعل أفعل إنه رد على كلام مقدر كأنه قال لك قائل لا تقدر على ما فعل
فقلت مه ما تفعل أفعل ولو صح ما حكى الكوفيون عن العرب مهمن بمعنى من كما في قوله
أماوي مهمن يستمع في صديقه أقاويل هذا الناس ماوي يندم لكان مقويا لمذهب
الزجاج وقد جاء مهما في الاستفهام بمعنى ما الاستفهامية أنشد أبو زيد في نوادره
مهما لي الليلة مهما ليه أودى بنعلي وسرباليه ومهما اسم بدليل رجوع الضمير إليه قال
تعالى مهما تأتنا به من آية وقال الشاعر ومهما وكلت إليه كفاه وقد جاء ما ومهما ظرفي
زمان تقول ما تجلس أجلس ومهما تجلس أجلس أي ما تجلس فيه من الزمان أجلس فيه وإذ
ما فهو عند سيبويه حرف كان ولعله نظر إلى أن لفظه لا يدخل على إذا مع أن فيه معنى
الشرط وهو للمستقبل وإن دخل على الماضي كان يصير جازما معها فكيف بالدالة على
معنى الشرط الموضوعة للماضي فإذ ما عنده غير مركبة وقال السيرافي ما علمت أحدا من
النحويين ذكر إذ ما غير سيبويه وأصحابه واستشهد سيبويه ببيتين أحدهما قوله إذ ما
دخلت على الرسول فقل له حقا عليك إذا اطمأن المجلس والآخر قوله إذ ما تريني
اليوم أزجي ظعينتي أصعد سيرا في البلاد وأفرع وقال بعض النحويين أصله إما
وسولا يجيء إلا بنون التأكيد بعده نحو قوله إما ترين فلما كان يكثر التصب بالنون
غير صورة أما لعلها الميم الأولى ذالا ولا يتم له هذا في قوله إذ ما دخلت وقال المبرد
إذ ما تأتيه على صميمها وما كافة لها عن طلب الإضافة مهيئة للشرطية والجزم كما في
حيث فإنها صارت بما بمعنى المستقبل وجازمة وأما الاعتراض بإذا ما فلا يلزم
إذ ربما اختص بعض الكلمات ببعض الأحكام اختيارا منهم بلا مرجح ألا ترى أن حيثما
مثل إذ ما متضمن لمعنى الشرط بل إذ أبعد فيه والجزم حيث مع ما دون إذ وأما حيثما
فتقول ما فيهما كافة لهما عن الإضافة لا زائدة كما في أما ومتما وذلك أن حيث كان
لازما للإضافة وكانت معه ليس المضاف إليه فكفهما ما عن طلب الإضافة
ليصير مبهما كسائر كلمات الشرط وإنما وجب إبهام كلمات الشرط لأنها كلها لجزم مضمونها
معنى إن التي هي للإبهام فلا يستعمل في الأمر المتيقن المقطوع به لا يقال مثلا
إن غربت الشمس أو طلعت فجعل العموم في أسماء الشرط كاحتمال الوجود والعدم
في الشرط الواقع في بعد إن لأنه نوع عموم أيضا والشرط بعد هذه الأسماء أيضا
كالشرط بعد إن في احتمال الوجود والعدم وأيضا فإنهم سلكوا طريق الاختصار

بتضمين هذه الكلم العامة معنى إن إذ كان يطول عليهم الكلام لو قالوا في من ضربت
ضربت إن ضربت زيدا ضربته وإن ضربت بكرا ضربته إلى ما لا نهاية وكذا إذ ما ومتى
وسائر أخواتها ويجوز اتصال ما الزائدة بإن وأي وأيان وأين ومتى وأما في حيثما و
إذ ما فكافة كما ذكرنا فقد اختلف في العامل في الشرط والجزاء فقال السيرافي العامل
فيهما كلمة الشرط لاقتضائها الفعلين اقتضاء واحدا وربطها الجملتين إحداهما بالأخرى
حتى صارتا كالواحدة فهي كالابتداء العامل في الجزأين وكحسبت وإن وأخواتهما
عملت في الجزأين لاقتضائها لهما وذهب الخليل والمبرد إلى أن كلمة الشرط تعمل في الشرط
وهما معا يعملان في الجزاء لارتباطهما وحرف الشرط ضعيف لا يقدر على عملين وهذا
كما قيل إن الابتداء والمبتدأ يعملان في الخبر وأجيب عن ضعف الحرف عن عملين بأن ذلك
يجوز إذا اقتضى شيئين كان وما ولا وقال الأخفش أن الشرط مجزوم بالأداة والجزاء
مجزوم بالشرط وحده لضعف الأداة عن عملين والشرط طالب للجزاء فلا يستبعد عمله فيه
وأجيب باستبعاد عمل الفعل الجزم وقال الكوفيون الشرط مجزوم بالأداة والجواب
مجزوم بالجوار كما انجر بالجوار في كبير أناس في بجاد مزمل والجزم أخو الجر وليس بشيء
لأن العمل بالجوار للضرورة وأيضا ذلك عند التلاصق ويجزم الجزاء مع بعده عن
الشرط ويجزم بدون الشرط وقال المازني الشرط والجزاء مبنيان لعدم وقوعهما
موقع الاسم والعدم وقوعهما مشتركين ثم مختصين وهو قريب على ما اخترنا قبل وكلمة
إن لأصالتها في الشرطية وكونها أم الباب جاز أن يدخل جارا على الاسم بشرط
أن يكون بعده فعل نحو إن زيد ضرب وإن زيدا ضربت وكذلك لو نحو لو أنتم تملكون
بخلاف سائر كلمات الشرط فإنه لا يجوز فيها ذلك إلا في ضرورة الشعر قال فمتى واغل
ينبهم يحيوه وتعطف عليه كأس الساقي وقال أينما الريح تميلها تمل وقال ومن نحن
نؤمنه يبت وهو آمن وذلك كما جاز وقوع الاسم بعد الهمزة الاستفهامية لما كانت
أصلا في الاستفهام وسواء ههنا ولي ذلك الاسم فعل نحو أزيد ذهب ولا نحو أزيدا
ولم يجز ذلك في سائر كلمات الاستفهام إذا كان بعد ذلك الاسم فعل نحو متى زيدا
تلقى أو تلقاه ومن زيد ضربه ومتى زيد خرج وهل زيد خرج وهل زيدا ضربت وضربته
إلا اضطرارا وإن لم يكن بعد ذلك الاسم فعل جاز نحو متى زيد خارج وهل زيد
ذاهب وحق الفعل الذي يكون بعد الاسم الذي يلي إن وما يضمن معناها من الأسماء
أن يكون ماضيا سواء كان ذلك الاسم مرفوعا أو منصوبا نحو إن زيد ذهب وإن زيدا
لقيت أو لقيته وقد يكون مضارعا على الشذوذ نحو قوله يثني عليك وأنت أهل ثنائه
ولديك إن هو يستزدك مزيد وقوله أينما الريح تميلها تمل وإنما ضعف مجيء المضارع

لحصول الفصل بين الجازم مع ضعفه ومن معموله فان كان ذلك الاسم مرفوعا فهو عند
الجمهور مرفوع بفعل مضمر يفسره ذلك الفعل الظاهر ولا يجوز كونه مبتدا لامتناع ان
زيد لقيته الا ما حكى الكوفيون في الشاذ ان نفس هالكه وهو ايضا عندهم ليس مبتدا
بل هو مرفوع بمقدر يفسره الفعل الناصب اي ان هلك اذا هلكت كما تقدم في
المنصوب على شريطة التفسير وذهب بعض الكوفيين الى ان رفعه على الابتداء لكنه لا
يجب كون خبره فعلا لطلب كلمة الشرط الفعل سواء وليها اولا ونقل عن الاخفش
ايضا في مثله انه مبتدا لكن العامل في المبتدا عند الاخفش الابتداء وعند الكوفيين
الجزاء والضمير في الخبر كما مر في باب المبتدا وان كان ذلك الاسم منصوبا فان كان
الفعل بعده مشتغلا بضميره او متعلقه فهو عند البصريين منصوب بالمقدر وعند
الكوفيين بالظاهر كما تقدم في المنصوب على شريطة التفسير وان لم يشتغل ذلك الفعل
بضميره ولا متعلقه نحو ان زيدا ضربت فهو ايضا عند الكوفيين منصوب بالظاهر
وعند البصريين بالمقدر وذلك لما ثبت عندهم من قوة طلب كلمة الشرط للفعل حتى
لم يجز الفصل بينهما لفظا الا في لفظ ان لكونها ام الباب ولم يجز ان يدخل كلمة الشرط
على اسم لا فعل بعده كما جاز ذلك في كلم الاستفهام وعند البصريين حكم المنصوب
والمرفوع المتقدمين على جواب الشرط حكمهما متقدمين على الشرط فنحو عندهم ان
تأتني زيد الغلام وان تأتني زيدا اضرب فهما معمولين لمقدرين يفسرهما جواب الشرط
اما الكوفيون فلا يجوزون جزم جواب الشرط اذا تقدمه المرفوع لان الجزم عندهم
بالجوار وقد زال الجوار بفصل المرفوع الذي هو اجنبي من الشرط اما لو كان المرفوع
من جملة الشرط فلا يعد فصلا مانعا من الجواز نحو ان تضربني زيد اضرب فان تقدمه
المنصوب فالفراء يمنع ايضا جزم الجواب مطلقا كما في المرفوع للعلة المذكورة
والكسائي يبطل الفاصل فان كان ظرفا للجزاء لغوا جزم الجزاء لانه كلا فصل نحو
ان تأتني اليوم غدا آتك او ان تأتني آتك اقصد وان لم يكن ظرفا لم يجز للعلة المذكورة
واستشهد البصريون بقول طفيل الغنوي وللخيل ايام فمن يصطبر لها ويعرف لها
ايامها الخير تعقب والقصيدة مكسورة القافية والاكثر جعل المرفوع مبتدا ان فصح
اذن رفع المضارع اتفاقا وتصدر المبتدا بالفاء نحو ان قمت فزيد فيقوم وكذا
الاكثر تصدير المنصوب بالفاء فيرتفع المضارع اتفاقا نحو ان ضربني فزيدا اضرب
ويجوز اعتراض القسم والدعاء والنداء والاسمية الاعتراضية بين الشرط والجزاء
نحو ان تأتني والله آتك وان تأتني عافاك الله آتك وان تأتني يا زيد آتك وان
تأتني ولا فخر اكرمك ولا يجوز عند البصريين تقديم معمول الشرط نحو زيدا ان تضرب

وكذا معمول الجزاء فلا يجوز زيدا ان جئتني اضرب بالجزم بل انما تقول اضرب مرفوعا
ليكون الشرط متوسطا وزيدا اضرب دالا على الجزاء انما تقول اضرب مرفوعا للكوفي
جزاءه اي ان جئتني فزيدا اضرب وعلة ذلك كله ان لكلمة الشرط صدر الكلام كالاستفهام
ولا يجوز ايضا زيدا ان جاءك فاكرمه لما ذكرنا في المنصوب على شريطة التفسير ان ما
لا ينصب بنفسه لا يفسر واما اذا قلت زيدا اذا جاءك تضرب او تضربه وزيدا
حين جاءك تضرب او تضربه وزيدا حين جاءك يضرب او يضربه فان لم تجر اذا وحين
مجرى كلمات الشرط بل جعلتهما كيوم الجمعة في قولك زيد يوم الجمعة تضرب وتضربه
فنصب زيدا اولى اذا لم يشتغل الفعل بالضمير لفتح زيد ضربت على ما ولم ضربته فان قيل اليس
يكفي الضمير في اذا جاءك وحين جاءك قلت لو لم يكن الفعل واقعا على زيد نحو زيد
حين جاءك يضرب عمرا لكفى لكن لما كان واقعا عليه معنى وهو الخبر في الحقيقة كان
اظهار الضمير فيه اولى واما اذا اشتغل الفعل بالضمير فرفع زيد اولى لما ليس في المنصوب
على شريطة التفسير ان الرفع في نحو زيد ضربته اولى من النصب وان اجريت اذا وحين
مجرى كلمات الشرط وجب رفع زيد عند البصريين كما ذكرنا في ان وشغل تضرب اولا
بالضمير اولى ان كان واقعا على زيد لان جواب الشرط هو الخبر في الحقيقة والشرط
قيد فيه فلا يعتبر الضمير الذي فيه فقولك زيد ان جاءك فاكرمه اولى من فاكرم وان
كان واقعا من حيث المعنى على خبر المبتدا نحو زيد ان جاءك فاكرمني او اذا جاءك
فاكرمني كفى الضمير في الشرط واما الكوفيون فجوزوا تقديم معمول الجزاء المجزوم على اداة
الشرط قالوا لان حق الجواب التقديم نحو ان تضرب اضرب كان عندهم في الاصل
اضرب ان تضرب فلما جاء الجواب الجزم على الجوار قالوا والدليل على ان مرتبته التقديم
قوله يا اقرع بن حابس يا اقرع انك ان يصرع اخوك تصرع رفع الجواب مراعاة لاصله
التقديم ورد بمنع كون مرتبة الجزاء قبل الاداة لان الجزاء من حيث المعنى لازم كما مر
في الظروف المبنية ومرتبة اللازم بعد الملزوم وقوله تصرع ضرورة اما على حذف
الفاء كقوله من يفعل الحسنات الله يشكرها وقوله هذا سراقة للقرآن يدرسه والمرء
عند الرشى ان يلقها ذيب وقوله واني متى اشرف على الجانب الذي به انت من
بين الجوانب ناظر فانه لا تعلق الشرط بين المبتدا والخبر الا ضرورة فلا يقال زيد ان
لقيته كريم بل يقال فكريم اي فهو كريم حتى يكون الجملة الشرطية خبر المبتدا واما التعليق
بين القسم وجوابه نحو والله ان جئتني لاكرمنك فصحيح وانما جاز تعليق اذا مع شرطه بين
المبتدا والخبر في قوله تعالى انما امرنا لشيء اذا اردناه ان نقول له كن فيكون لعدم
عراقة اذا في الشرطية واما على التقديم والتأخير للضرورة اي انك تصرع ان يصرع

اخوك ويجوز ان يكون البيان المذكوران هكذا واما تقديم معمول الشرط على اداة
فاجازه الكسائي دون الفراء واعلم انه اذا تقدم على اداة الشرط ما هو جواب من
حيث المعنى فليس عند البصريين بجواب لفظا لان للشرط صدر الكلام بل هو دال
عليه وكالعوض منه وقال الكوفيون بل هو جواب في اللفظ ايضا لم يجزم ولم يصدر
بالفاء لتقدمه فهو عندهم جواب واقع في موقعه كما ذكرنا انما نحكم على الجواز اذا
تاخر عن الشرط وذلك نحو اضرب ان ضربتني فاضرب جواب من حيث المعنى اتفاقا لكونه
مضمونه على حصول الشرط ولهذا لم نحكم بالاقرار في قولك على الف درهم ان دخلت
الدار وعند البصرية ايضا لا يقدر مع هذا المقدم جواب اخر للشرط وان لم يكن
جوابا للشرط لانه عندهم لعني عنه فهو مثل استجارك المذكور الذي هو كالعوض من
المقدر اذا ذكرت احدهما لم يذكر الاخر ولا يجوز عندهم ان يقال هذا المقدم هو
الجواب الذي كان مرتبته ان تاخر عن الشرط لتقدم على اداته لانه لو كان هو الجواب
لوجب جزمه وللزم الفاء في نحو انت مكرم ان اكرمتني ولجاز ضربت غلامه ان ضربت
زيدا على ان ضمير غلامه لزيد فمرتبة الجزاء عند البصرية بعد الشرط وعند الكوفية قبل
الاداة كما مر وقد يدخل الواو على ان المدلول على جوابها بما تقدم ولا تدخل الا
اذا كان ضد الشرط المذكور اولى بذلك المقدم الذي هو كالعوض عن الجزاء
من ذلك الشرط نحو قولك اكرمه وان شتمني والتقدير اكرمه ان لم يشتمني وان شتمني
وهو المدح اولى بالاكرام والشتم وكذا القول اطلبوا العلم ولو بالصين والظاهر
ان الواو الداخلة على كلمة الشرط في مثله اعتراضية ونعني بالجملة الاعتراضية ما يتوسط
بين اجزاء الكلام متعلقا به معنى مستانفا لفظا على طريق الالتفات نحو قوله فانت
طالق والطلاق اليه وقوله يرى كل من فيها وحاشاك فانيا وقد يجيء بعد تمام
الكلام كقوله عليه السلام انا سيد ولد ادم ولا فخر فنقول في الاول زيد وان كان غنيا
بخيل وفي الثاني زيد بخيل وان كان غنيا جواب الشرط في مثله مدلول الكلام
اي ان كان غنيا فهو بخيل فكيف اذا افتقر والجملة كالعوض عن الجواب المقدر ولكنه
تقرر ولو اظهره لم يذكر هذه الجملة المذكورة ولم يذكر الواو والاعتراضية لان
جواب الشرط ليست جملة اعتراضية وقال الجزري هو واو العطف والمعطوف عليه
محذوف وهو ضد الشرط المذكور الذي قلنا انه هو الاولى بالجزاء المذكور
فالتقدير عنده زيد ان لم يكن غنيا وان كان غنيا فبخيل وهو قد تقدم
في باب العطف جواز حذف المعطوف عليه مع القرينة لكنه يلزم ان يأتي بالفاء في الا
فنقول زيد وان كان غنيا فبخيل لما تقدم من ان الشرط لا يكفي من المبتدا والخبر

اخبارا دائما على ما اخترنا من كون الواو اعتراضية فيجوز لان الاعتراضية تفصل بين جزئين
من الكلام كاملا لفصل اذا لم يكن احدهما حرفا وعن الزمخشري ان الواو في مثله للحال
فيكون الذي هو كالعوض عن الجزاء عاملا في الشرط نصبا على انه حال كما عمل جواب متى
عند بعضهم في متى النصب على انه ظرفه ومعنى الظرف والحال متقاربان ولا يصح
اعتراض الجزري عليه بان معنى الاستقبال الذي في ان يناقض معنى الحال الذي في الواو
لان حالية الحال باعتبار عامله مستقبلا كان العامل او ماضيا نحو اضربه غدا مجردا او
امس مجردا واستقباله انما باعتبار زمان التكلم نحو اضربه غدا مجردا او ضربته فلا تناقض بينهما
واعلم انه اذا تقدم على الشرط ما هو جواب في المعنى فالشرط لا يكون اذن الا ماضيا لفظا او
معنى نحو اضربك ان ضربتني واضربك ان لم تعطني وانما ذلك حتى لا يعمل الاداة في الشرط
لفظا كما لا يعمل فيما هو كالجزاء عند البصرية او ما هو جزاء عند الكوفية وقد يجيء في الشعر
مضارعا نحو انك مهما في السد بيبويه فقلت تحمل فوق طوقك انها مطبعة من ياتها لا يضرها
كانه قال لا يضرها كقوله والمرء عند الرشى ان يلقها ذئب اي المرء ذئب على حد العدرين
فان تقدم ما هو الجواب معنى على الظروف الزمانية او المكانية من كلمات الشرط
كمتى واذ ما واين واين وحيثما واي فلا شبهة في تضمنها للشرط اذ لا يصلح للاستفهام
ولا واسطة بين الشرط والاستفهام في هذه الكلمات الصالحة لهما واما ما يصلح من كلمات
الشرط لكونها موصولة ايضا نحو ما ومن واي فان جاء بعدها ماض احتمل عند سيبويه كونها
موصولة وشرطية نحو ايتي من اتاني فان كانت موصولة فهي منصوبة بالفعل المتقدم
وان كانت شرطية فهي مبتدا والخبر مختلف فيه كما ذكرنا في باب المبتدا والتقدير من
اتاني اته ولا محل للفعل الذي بعد هذه الكلمات ان قدرناها موصولة وهو في محل
الجزم ان كانت شرطية وابن السراج قطع بكونها موصولة عملا بالظاهر لان جعلها شرطية
محتاج الى حذف الجزاء عند البصرية وجعل المتقدم كالعوض عنه وان جاء بعدها
مضارع نحو ايتي من ياتي فالوجه كونها موصولة ويجوز جعلها شرطية على فتح المجزوم
المضارع وذلك لما تقدم من ان الشرط يكون في الاختيار ماضيا اذا تقدم ما هو
جوابه معنى وان جئت بالظروف قبل من وما واي اي على تقدير اضافة الظروف
الى الجمل فالواجب كما ذكر سيبويه جعلها موصولة سواء وليها ماض نحو اذكر اذ من
اتانا اكرمناه او مضارع نحو اذكر حين يفعله وقد يجوز في ضرورة الشعر جعلها شرطية
قال لبيد على حين من يلبث عليه ذنوبه يجد فقدها اذ في المقام تدابر فان قيل لم جاز
الجزم في السعة نحو غلام من يضرب اضرب ولم يجز في نحو اذكر اذ من يانا نكرمه واذ
مضاف الى ما بعده كما ان غلام كذلك قلت لان غلام احد كلمة الشرط ليس

اضافته اليها فصار الكلمة واحدة فيها معنى الشرط ادسرى معنى الشرط من المضاف
اليه الى المضاف فكذا يلزم لصدر المضاف واما اذ فانه مضاف الى الجملة لا الى
من وهو في الحقيقة مضاف الى مضمون تلك الجملة كما ذكرنا في الظروف المبنية و
ذلك المضمون ههنا مصدر نكرة واقعا على معنى من اى اذكر وقت اكرام
من يا تنا فلم يصر مع من كالكلمة الواحدة ولم يلبس منه معنى الشرط اذ ليس مضافا
الى من كما كان غلام مضافا فلهذا لم يصدر يلزم لصدر اذ كما لزم لصدر غلام بل
هو معمول لاذكر المقدم عليه فلا يجوز جعل من شرطية حتى لا يسقط عن التصدر بعدم
ادعليه فان قلت فمن مع دخول اذ عليه في صدر الكلام ويكفي كلمات الشرط و
الاستفهام كونها في صدر كلام ما نحو زيد من يضربه اضربه وجاني التي من يضربها
يضربه قلت قدمر في باب المبتدا ان كلمة الشرط والاستفهام لا يتقدم عليهما
ما يصير من تمام جملتها اذا ثر في تلك الجملة وزاد في معناها شيئا واريد بهما
شرحا فاقول لا يجوز ان يتقدم على كلمات الشرط والاستفهام ما يجمع امرين
احدهما ان يتصل تلك الكلمات بلا فصل والثاني ان يحدث في الجملة التي هي
من تمامها معنى من المعاني وذلك كان وكان وظن واخواتها وما والنفي لا نحو
ما من يضرب اضرب وما ان يعد اعد واما لا فليست كذلك لانها ملغى في اللفظ
نحو كنت بلا مال ومررت برجل لا كريم ولا شجاع فكذا تقول لا من يعطك
نعطه ولا من يكرمك نكرمه وكذا تقول لا ان اعطاك اعطيناه ولا ان قعد يهدك
سالك عنا والظروف المضافة الى الجمل لا شك في انها تحدث فيها معنى وهو يصيرها
بمعنى المصدر فلا نفي كلمة الشرط في الحقيقة في صدر كلام لان المصدر مفرد وليس
اصلا وخبر المبتدا كذا فان قيل خبر المبتدا ايضا اذا كان جملة يصير بسبب المبتدا
في تقدير المفرد قلت لا نسلم وما الدليل على ذلك فان هذا دعوى من بعض
النحاة اطلقوها بلا برهان عليها قطع سوى انهم قالوا الاصل هو الافراد فيجب تقديرها
بالمفرد وهم مطالبون بان اصل خبر المبتدا الافراد بل لو ادعى ان الاصل فيه الجملة
لم يبعد لان الاخبار بالجمل اكثر وكونها في محل الرفع لا يدل على تقديرها بالمفرد
بل يكفي في تقدير الاعراب في الجمل وقوعها موقعا يصح وقوع المفرد فيه وقول
ما اما بخيل ولكن ان اتيتني اعطك لان لكن لا تغير معنى الجملة التي بعدها بل هي كالمدار
ما قبلها كما يجي في الحروف المشبهة بالفعل قال ولست بحلال التلاع مخافة ولكن متى
يسترفد القوم ارفد واما قوله وماذاك ان كان ابن عمي ولا اخي ولكن متى
ما املك الضر انفع رفع انفع لان العوامل في مرفوعه فعلى التقديم وانّا خبر لصدور

الشعر كما مر في قوله انك ان يصرع اخوك يصرع ومتى شرطية بلا شبهة فيجزم املك ولا
يجي موصولة كما دمن واى واما اذا المفاجاة فيصح مجي من وما واى شرطية بعدها نحو
مررت به فاذا من يأته يعطه كما يجوز فاذا من يأته يعطيه على ان من موصولة وذلك
لان اذا المفاجاة لا تغير ما بعدها عن معناه على الصحيح اذ ليست بمضافة اليه واما
عدم وقوع نحو متى واين من الظروف بعدها فلاختصاصها بالجملة الاسمية ومن
كان مذهبه ان اذا المفاجاة مضافة الى الجمل بعدها يجب ان لا يجوز وقوع كلمة الشرط
بعدها الا على اضمار المبتدا بعدها اى فاذا هو من يأته يعطه لما ذكرنا في امتناع
اذكر اذ من يأتنا نكرمه والاضمار يحسن بعد اذا المفاجاة الا ترى الى حذف خبر
المبتدا في مثل خرجت فاذا السبع واما اما فان كان بعدها من او ما او اى
وبعدها فعل مضارع فانه يقبح جعلها شرطية لان الجواب لاما دون كلمة الشرط التي
بعدها كما يجي في حروف الشرط ويقبح جزم الشرط مع انه لا جواب له ظاهرا
كما قلنا في انك ان يصرع فالاولى جعلها موصولة نحو اما من يأتيني فاني اكرمه وان
كان بعدها ماض جاز جعلها شرطية وموصولة نحو اما من اتاني فاني اكرمه قال
تعالى فاما ان كان من المقربين فروح ولا يكون بعد ان واخواتها وكان
واخواتها وظن واخواتها وهل الا موصولة لتاثيرها معاني فيما بعدها وكان في
همزة الاستفهام ان لا تدخل على كلمات الشرط لكن لها في الاستعمال سعة الا ترى
الى دخولها على الواو والفاء وثم نحو امن يضربك يضربه وان نصبه شمتته وان
قدرت في كان ضمير الشان جاز دخولها على كلمات الشرط وكذا لو حذفت ضمير الشان
بعد ان على قبح فيه كما ياتي في الحروف المشبهة بالفعل نحو قوله ان من لام في بني
حسان المه واعصه في الخطوب وذلك لان كلم الشرط لم يل اذن تلك النواسخ في
الحقيقة وكذا جاز كون المعمول الثاني لهذه النواسخ جملة مصدرة بكلم الشرط نحو كان
زيد من يضربه اضربه وزيد لم يحز لانه ولى اداة الشرط المؤثر في الجملة واما قولك علمت
اهم زيد وعلمت ازيد عندك في الدار ام عمرو فقد ذكرنا الاعتذار عنه في باب
المبتدا واعلم ان الجزاء يحذف عند قيام القرينة لقال ان اتيتني اكرمك فيقول وانا
ان ان اتيتني وكذا في لو قال تعالى ولو ان قرانا سيرت به الجبال الاية واذا
حذفت جواب اداة الشرط الجازمة فالواجب في الاختيار ان لا يجزم الشرط بل
يكون ماضيا لفظا او معنى نحو ان لم افعل لئلا يعمل الاداة في الشرط كما لم يعمل في
الجزاء قوله فان كان مضارعين او الاول بمعنى اذا كان الاول مضارعا دون الثاني
او غير مضارع نحو ان زرتني زرتك او فانت مكرم فان كانا مضارعين فيهما الجزم وما ان

لا غير وأما قوله إنك إن يصرع أخوك تصرع فعلى تقدير الجواب عنه وإن كانا ماضيين
فهما مهملان في محل الجزم نحو إن ضربت ضربت وإن كان الأول مضارعا والثاني ماضيا
فالأول مجزوم ومثله وهو قليل لم يأت في الكتاب العزيز وقال بعضهم لا يجيء إلا
في ضرورة الشعر قال من يكد لي بسيء كنت منه كالشجي بين حلقه والوريد والأحوج كونهما
مضارعين لطبعا للفظ بالمعنى ثم كونهما ماضيين لفظا نحو إن ضربتني ضربتك أو
ماضيين معنى نحو إن لم تضربني لم أضربك أو أحدهما ماضيا لفظا والآخر معنى
نحو إن ضربتني لم أضربك وإن لم تضربني وإن تخالفا ماضيا ومضارعا فالأولى
كون الشرط ماضيا والجزاء مضارعا نحو قوله تعالى من كان يريد الحيوة الدنيا
وزينتها نوف وعكسه أضعف لوجوه نحو إن تزرني زرتك لأن أداة الشرط
إذا أثرت في الفعل الأبعد بقلبه إلى معنى الاستقبال من غير أن تؤثر في الأقرب
بتغيير المعنى ويجوز تخالف الشرط ومعطوفه مضيا واستقبالا نحو إن زرتني
وتكرمني وإن تزرني وأكرمتني والأولى توافقهما كالشرط والجزاء وكذا في الجزاء
نحو إن زرتني أكرمتك وأعطك وإن تزرني أكرمك وأعطيتك وإذا ذكر بعد
الشرط فعل ليس من ذيوله أي لا يكون مفعولا ثانيا للشرط نحو إن تحسبني أعصك أو
صلة نحو إن تضرب الذي ضربه أضربك أو صفة نحو إن تضرب رجلا ضربه أضربك
فإما أن يتفقا لفظا ومعنى نحو إن تزرني تزرني أحسن إليك فحكمه حكمه لكونه
تأكيدا لفظيا وإما أن يختلفا لفظا ومعنى إن يأتي تسأل أحسن إليك فيجب رفعه
حالا وإن جاز أن يكون مفعول الشرط بتقدير أن نحو إن تأمرني أذهب
أطعك أي تأمرني بأن أذهب فهو منصوب المحل على أنه محل مفعول وإما أن
يتفقا معنى لا لفظا نحو من يفعل ذلك يلق أثاما يضاعف فهو بدل من الأول
وإما أن يتفقا لفظا لا معنى نحو إن تضرب تضرب أي تسير فحكمه حكم المخالف للأول
لفظا ومعنى وكذلك الحكم إن جاء الفعل بعد الجواب فالمتفقان لفظا ومعنى نحو
إن تأتني أجئ أجئ أحسن والمختلفان لفظا ومعنى نحو إن تزرني أكرمك أسرع والمختلفان
لفظا لا معنى نحو إن تجئ أجئ إليك أسرع والمختلفان معنى لا لفظا نحو إن تأتني
أضرب أضرب أي أسير وإن جاء مع المتوسط واو أو فاء أو ثم فالوجه الجزم
ولك النصب مع الواو والفاء على الصرف كما ذكرنا في فاء السببية وواو الجمعية
وكذا في الفعل المتأخر ويضاف إلى ذلك في المتأخر جواز استئنافه مع الفاء نحو إن
تأتني آتك فأحسن إليك أو وأحسن فيكون النصب على السببية والجمعية والجزم على
العطف والرفع على الاستئناف أي فأنا أحسن إليك قال ابن السراج

إذا قلت زيد أن يأمر بالمعروف فعطفت فعلا عليهما فإن كان من شكل الأول
رفعته لا غير نحو زيد أن يأمر بالمعروف ويحث عليه وإن كان من شكل الثاني نحو زيد أن
يأمر بالمعروف وينه عن المنكر فلك فيه أي في المعطوف ثلثة أوجه الجزم على العطف
والنصب على الصرف والرفع على الاستئناف وإن عطفت ما يصلح للأول والثاني
نحو زيد أن يأمر بالمعروف ويشكر فلك فيه أربعة أوجه الرفع على وجهين على العطف على الأول
وعلى الاستئناف والنصب على الصرف والجزم عطفا على الثاني قوله وإن كان الثاني
فالوجهان إن كان الثاني أي الجزاء مضارعا والشرط ماضيا ففي ذلك الجزاء وجهان
الرفع والجزم والثاني أكثر وعند الكوفيين يجب الرفع لأن الجزم في الجواب للجوار فإذا
لم يجزم الشرط لم يجزم الجواب وعند النحاة الرفع في ذلك الجواب لأحد وجهين إما
لكونه في نية التقديم وإما لنية الفاء قبل الفعل وفيه نظر لأن هذين الوجهين مختصان
بالضرورة وكلامنا في حال السعة والأولى أن يقال لما لم يظهر عمل إن وضعف في
الصورة عن جزم الجواب لحلول الماضي بينهما وهو غير معمول فيه فلما لم تعمل في الشرط لم
تعمل في الجزاء فيكون الأداة جازمة لشيء واحد وهو الشرط تقديرا كما تجزم سائر الجوازم
عملا واحدا كلم ولما ولام الأمر ولا النهي وهكذا تقول المبرد فيما تقدم عليه ما هو الجزاء
معنى تقول هو جزاء غير معمول فيه وذلك لضعف إن عن العمل في المتقدم عليها فلما
قد شغل عن جزم الجزاء ليس يكون الشرط ماضيا والجزاء مضارعا ويكون الجواب بعدها
وهذا عند المبرد وأما الكوفيون فيقولون إنها لم تجزم الجواب المتقدم لأنه إنما تجزم عندهم
للجوار **قوله** وإذا كان الجزاء ماضيا بغير قد لفظا أو تقديرا لم تجز الفاء وإذا كان
مضارعا مثبتا أو منفيا بلا فالوجهان وإلا فالفاء اعلم أن أداة الشرط سواء كان
إن أو ما تضمن معناه أو لو لا يكون شرطها إلا فعلا غير مصدر بشيء من الحروف لشدة
طلبها للأفعال بل يجيء مضارعا مصدرا بلا ولم أما لا فلأنها لكثرة استعمالها
تخطاها العامل نحو جئت بلا مال وأما لم فلأنها لتغييرها معنى المضارع إلى الماضي
صارت كجزء منه مع قلة حروفهما أما لا فلقلة أحرفها فكثرة الحروف ولا تصدر الماضي شرطا لما
فلا يجوز إن لا ضرب ولا شتم لقلة دخولها في الماضي فعلى هذا لا تقول إن سيفعل وإن
لن يفعل وإن ما يفعل وإن قد فعلت وإن قد يفعل وإن ما فعلت ولا يكون الشرط
جملة طلبية ولا إنشائية لأن وضع أداة الشرط على أن تجعل الخبر الذي يليها معروض
الصدق إما في الماضي نحو لو جئتني أكرمتك أو في المستقبل نحو إن زرتني أكرمتك وأما
الجزاء فليس بأمر ظاهر لأنه مسبب على أمر معروض فجاز وقوعه طلبية وإنشائية
نحو لقيت زيدا فأكرمه وإن دخلت الدار فأنت حر ولبعده عن كلمة الشرط جاز

وقوعه اسمية وفعلية مصدرا باي حرف كان فيقول ان كان الجزاء مما يصلح ان يقع شرطا
فلا حاجة الى رابط بينه وبين الشرط لان بينهما مناسبة لفظية من حيث صلاحيته لوقوعه
موقعه وان لم يصلح فلا بد من رابط بينهما واولى الاشياء به الفاء لمناسبتها للجزاء معنى
لان معناه التعقيب بلا فصل والجزاء متعقب للشرط كذلك هذا في جعلها لفظا واما
اذا فاسمعها لما قبل الاسمية اقل من تعمل لفظهما وكون معناها من الجزاء ابعد من معنى
الفاء وذلك تاويله بان وجود الشرط مفاجئ كوجود الجزاء ويهجم عليه هجوم هذا
ان الجزاء ان كان جملة طلبية كالامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض والتحضيض
والدعاء والنداء يجب مصاحبتها لعلامة الجزاء وكذا اذا كانت انشائية كنعم وبئس
وكلما تضمن معنى انشاء المدح والذم وكذا عسى وفعل التعجب والقسم وكذا اذا كانت
جملة اسمية تصدرت بالحرف نحو من يضلل الله فلا هادي له وان تعذبهم فانهم عبادك
او لا نحو ان جئتني فانت مكرم واما قوله تعالى وان اطعتموهم انكم لمشركون فليقدر
القسم كما يجيء في بابه ويجوز ان يكون قوله تعالى واذا تتلى عليهم آياتنا بينات ما كان
حجتهم مثله اي مصدر القسم ويجوز ان يكون اذا لمجرد الوقت من دون ملاحظة الشرط
كما لم يلاحظ في قوله تعالى والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون وقوله واذا
ما غضبوا هم يغفرون وقد يحذف علامة الجزاء ضرورة في موضع اللزوم كقوله من
يفعل الحسنات الله يشكرها وروي من يفعل الخير فالرحمن يشكره فلا ضرورة اذن
واجاز الكوفية حذف العلامة اختيارا استدلالا بقوله تعالى اينما تكونوا يدرككم الموت
على قراءة الرفع وهي شاذة ويجب ايضا في فعلية مصدرة بحرف سوى لا ولم في المضارع
فيجب في الماضي مصدرا بقد ظاهرة او مقدرة نحو قوله ان كنت قلته فقد علمته وان كان
قميصه قد من قبل فصدقت او مصدرا بما او لا نحو ان زرتني فما اهنتك وان زرتني فلا
ضربتك ولا شتمتك وفي المضارع مصدرا بلن وسوف والسين وما هذا كله لان
هذه الاشياء لا تقع شرطا فلا تقع ايضا جزاء الا مع علامة الجزاء يعني الماضي غير المصدر
بحرف والمضارع المصدر بلم فلم يدخلهما او المصدر بلا او لم اما الماضي غير المصدر
والمضارع المصدر غير بلم فلا يدخلهما الفاء اصلا نحو ان ضربتني ضربتك او لم
اضربك لان لهما مع مناسبتهما لفظا للشرط على ما مر تعلقا بكلمة الشرط معنويا
وذلك بانقلابهما الى المستقبل بكلمة الشرط فلم يحتاجا الى العلامة يعني المضارع
المجرد والمصدر بلا فيقول يجوز فيهما الفاء وتركه اما الفاء فلانهما كانا قبل
اداة الشرط صالحين للاستقبال فلم يؤثر الاداة فيهما تاثيرا ظاهرا كما اثرت
في فعلت ولم افعل واما تركه فلعدم تاثيرها فيهما لانهما كانا صالحين للحال والاستقبال

على ما تقدم في المضارع ان لا صالحة لهما على الصحيح فالاداة خصصتهما للاستقبال
وهو نوع اثر قال تعالى ان تدعوهم لا يسمعوا دعاءكم وقال ومن يؤمن بربه
فلا يخاف بخسا وقال ابن جعفر يجوز دخول الفاء وتركه في لم ولم يثبت وقال تعالى
في المثبت ان يكن منكم الف يغلبوا وقال ومن عاد فينتقم الله منه مذهب سيبويه
تقدير المبتدا في الاخير لتكون جملة اسمية في التقدير وقال المبرد لا حاجة اليه فقال
ابن جعفر مذهب سيبويه اقيس اذ لان المضارع صالح للجزاء بنفسه فلولا انه خبر المبتدا
لم يدخل عليه الفاء وعلى ما ذكرنا من تعليل دخول الفاء في مثبت المضارع يسقط
هذا الوجه للاقيسية وان ثبت نحو قولك ان عشت فيموت زيد لم يكن لمذهب سيبويه
وجه اذ لا يمكن في مثله تقدير مبتدا الا ضمير الشان ولا يجوز الا بعد ان المخففة قياسا
وبعد ان واخواتها للضرورة واذا كان جواب الشرط مصدرا بهمزة الاستفهام
سواء كانت الجملة اسمية او فعلية لم يدخل الفاء لان الهمزة من بين جميع ما يغير معنى
الكلام يجوز دخولها على اداة الشرط فيقدر تقديم الهمزة على اداة الشرط نحو
ان اكرمتك اتكرمني كانك قلت ان اكرمتك تكرمني قال تعالى ارايت ان كذب
وتولى الم يعلم بان الله ويجوز حمل هل وغيرها من ادوات الاستفهام على الهمزة
لانها اصلها قال الله تعالى قل ارايتكم ان اتاكم عذاب الله بغتة او جهرة
هل يهلك وقال قل ارايتم ان اخذ الله سمعكم وابصاركم وختم على قلوبكم من اله
ويجوز دخول الفاء فيها لعدم عراقتها في الاستفهام قال الله تعالى قال يا قوم
ارايتم ان كنت على بينة من ربي ورزقني منه رزقا حسنا فمن ينصرني وتقول ان
اكرمتك فهل تكرمني والمص قال وقد اجتمع ان على بعض ما ذكره كلاما انما
يدخل الفاء اذا لم تؤثر الاداة من حيث المعنى في الجزاء معنى وتعني لا تؤثر بتخليصه
للاستقبال ان كان مضارعا وقلبه اليه ان كان ماضيا فيدخل على المضارع المصدر
بالسين وسوف ولن لتخلصه للاستقبال بدون اداة الشرط وكذا في الانشائية لتجردها
عن الزمان وفي الطلبية لتخلصها للاستقبال ويدخل على الماضي الباقي على معناه
وذلك اذا كان مصدرا بقد ظاهرة او مقدرة لانه اذن متمحض للماضي وذلك
لان قد للتحقيق معنويا دخلت عليه ماضيا كان او مضارعا وما تاكد ورسخ لم
ينقلب ولم يطلع على انه قد جاء قوله تعالى ومن يحلل عليه غضبي فقد هوى وهو
بمعنى الاستقبال قال وانما دخل على المضارع المجرد لكونه في تقدير الاسمية على ما
ذكرنا من مذهب سيبويه واما المصدر بلا النفي فقال ان لا ان كانت للاستقبال
فقد تجرد للنفي نحو حسب بلا امال فيكون الاداة اثر في الفعل المصدر بلا مخصصا

بالاستقبال وان لم تجرد للنفي افادت الاستقبال من دون اداة الشرط فيجب الفاء
وكان على قياس ما قال جواز عدم دخولها في الاسمية نحو ان جئتني فانت مكرم لان
الاداة خصصت مضمون الاسمية بالاستقبال ثم اعلم ان يكون شرطها في الاغلب
مستقبل المعنى فان اردت معنى الماضي جعلت الشرط لفظ كان كقوله تعالى ان كنت
قلته وان كان قميصه وانما اختص ذلك بكان لان الفائدة التي تستفاد منه
في الكلام الذي هو فيه الزمان الماضي ومطلق الحدوث الذي تخصصه بعد من
خبره نحو كان زيد منطلق فمطلق الحدوث يستفاد من خبره لانه يدل على تعين الحادث
ويستحيل تعيين الحادث من دون مطلق الحدوث فمعنى كان زيد منطلقا في الزمان
الماضي زيد منطلق وكان مدلوله هو الزمن الماضي فقط ومع النص على المضي لا يمكن
استفادة الاستقبال وهذا من خصائص كان دون سائر الافعال الناقصة لان
صار يدل على الانتقال الذي لم يدل عليه خبره وكذا اخواتهما ثم ان كان اذا كان
شرطا قد يكون بمعنى فرض الوقوع في الماضي نحو ان كنت قلته وان كان قميصه وقد
يكون متحقق الوقوع فيه نحو زيد وان كان غنيا الا انه بخيل وقد يستعمل الماضي في الشرط
متحقق الوقوع وان كان بغير لفظ كان لكنه قليل بالنسبة الى كان نحو قوله اعطيت الله
ادما دسه حرا ونحو قولك انت وان اعطيت لا تحل وان ضرب امرا لا امالك
قال المص التقدير ان صب حرا دل ادسه ليكون الشرط مستقبلا وليس بشيء لان العرض
ان ذلك باب فلم يعرض سوى الباب وقد يستعمل كان في الاستقبال ايضا
نحو ان كنت غدا حالسا فاني انظر الى ذلك الحدوث المطلق دون الزمن العارض
في جميع الافعال بسبب الصيغة الطارية على جوهر الكلمة وكون كان للشرط في الماضي
مذهب المبرد وموافقيه بدليل قوله تعالى ان كنت قلته قال ابن السراج انا
لا اقول هذا ولكن اقول ان المعنى ان اكن قلته وهو ظاهر الفساد لان هذه
الحكاية انما تجري يوم القيامة وكون عيسى عليه السلام قائلا ذاك او غير
قائل انما هو في الدنيا وايضا يجوز التصريح بقولك ان كنت اعطيتني امس
فسوف اكافيك اليوم وقوله ان كان قميصه قد ظاهر في المضي **قوله**
ويجيء اذا مع الجملة الاسمية موضع الفاء الشرط ان لا يكون الاسمية طلبية
وقد ذكرنا قبل لم قامت مقام الفاء وای مناسبة بينهما **قوله** وان مقدرة
بعد الامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض اذا قصد السببية مثل اسلم تدخل الجنة
لا تكفر تدخل الجنة لا تكفر تدخل النار وامتنع بالفاء فنصب المضارع بعد الفاء يصح
ان يجاب بمضارع مجزوم الا النفي لان غير النفي منها طلب والنفي خبر محض والطلب

اظهر في تضمن معنى الشرط اذا ذكر بعده ما يصلح للجزاء من الخبر وذلك لان كل كلام لا بد فيه
من حامل للمتكلم به عليه وحامله على الكلام الخبري افادة المخاطب مضمونه كقولك ضرب
زيدا وما ضرب زيدا اذا قصدت افهام المخاطب ضرب زيدا او عدم ضربه واما الحامل
على الكلام الطلبي فكون المطلوب مقصودا للمتكلم اما لذاته او لغيره ومعنى كونه مقصودا
لغيره انه يتوقف ذلك الغير على حصوله وهذا هو معنى الشرط اعني توقف غيره عليه فاذا
ذكرت الطلب ولم تذكر بعده ما يصح توقفه على المطلوب جوز المخاطب كون ذلك
المطلوب مقصودا لذلك المذكور بعده لا لنفسه فيكون اذن معنى الشرط في الطلب مع
ذكر ذلك الشيء ظاهرا واما الخبر فانه اذا ورد حمله المخاطب على انه انما تكلم به
المتكلم لافادة المخاطب مضمونه لا على ان مضمونه مقصود لنفسه او لغيره اذ قد تكلم
بشيء مع ان ذلك الشيء غير مقصود للمخبر كقولك تضرب زيد مع كراهتك لضربه فلو
جئت بعد الخبر بما يصلح ان يكون جزاء لمضمونه لم يتبادر فهم المخاطب الى انه
جزاؤه اذ ذلك في الطلب انما كان لتبادر فهمه الى ان المطلوب مقصود اما لذاته
او لغيره ومع ذلك الغير فالاولى ان يكون له فلما تقرر ان في الطلب مع ذكر ما
يصلح جزاء بعده معنى الشرط جاز لك ان تحذف فاء السببية وتجزم به الجزاء كما تجزم
بان والجازم للجزاء بهذه الاشياء لا بان مقدرة ظاهر مذهب الخليل لانه قال
ان هذه الاوائل كلها فيها معنى فلذلك انجزم الجواب ومذهب غيره ان ان
مع الشرط مقدرة بعدها وهي دالة على ذلك المقدر ولعل ذلك لاستكراهم
اسناد الجزم الى الفعل وليس ما استبعدوه ببعيد لانه اذا جاز ان يجزم الاسم المتضمن
معنى ان فكيف مما الماء يمنع من جزم الفعل المتضمن معناها فعلا واحدا ثم اعلم انه
يجوز جزم الجواب بعد الامر المدلول بالخبر نحو حسبك او كفيك او سرعك تكم
الناس واتقى الله امرؤ فعل خيرا يثب عليه وكذا اسماء الافعال نحو صه وترال
والامر المقدر نحو الاسد والاسد تنج واما لم ينتصب الفعل في جواب هذه الاشياء
التي فيها معنى الامر بعد الفاء بل وجب للنصب صريح الامر والنهي عند غير الكسائي
بخلاف الجواب المجزوم فانه لم يشترط التصريح قبله بالامر والنهي اتفاقا لان فاء
السببية قد يرتفع ما بعدها مع بقائها على معنى السببية كما في قوله تعالى ولا يؤذن لهم
فيعتذرون ولم تدر ما جرع عليك فتجرع ومع الرفع فتضعف دلالة الفاء على السببية
لان الرفع محتمل والنصب نص فيها وقد تقدم ان الامر والنهي وسائر الاشياء الثمانية
مشابهة للشرط في عدم ثبوت مدلولها فهي اذن مقوية لمعنى السببية في الفاء فاريد ان
يكون قبل الفاء صريح الامر العريق في الامرية حتى لا يضعف دلالة السببية في الفاء

يرتفع الفعل بعدها كان صريح الامر قبلها اشد لقوة لتسببها مما هو محمول على الامر
من اسم الفعل وغيره واما الجزم فهو نص في السببية فلم يضعف معناها معه فلم يحتج الى
صريح الامر بل يكفي معناه وقيل في قوله تعالى هل ادلكم على تجارة تنجيكم الى قوله
يغفر لكم ان يغفر جواب لقوله تؤمنون لانه بمعنى امنوا وليس بجواب هل ادلكم
لان المغفرة لا تحصل بالدلالة ولا منع من ان يقول هو جوابه كما مر في لام الامر
في قوله تعالى قل لعبادي الذين امنوا يقيموا الصلوة وقال المبرد في مثله ان يقيموا
جواب اقيموا مقدرا اي قل اقيموا تقيموا وليس بشيء لانه مثل كن فيكون على قراءة
ابي عمرو وفيه من التكلف ما فيه قوله اذا قصد السببية اما اذا قصد الاستئناف
نحو قم يدعوك الامير وقال زائدهم ارسوا نزاولها فكل حتف امرئ يجري بمقدار
او الوصف نحو وليا يرثني على قراءة الرفع او الحال نحو ذرهم في خوضهم يلعبون
ولا تمنن تستكثر وجب الرفع وفي نحو مرهم يحفروها يجوز الجزم على الجزاء والرفع اما على
الاستئناف اي انه ممن يحفرها او بحذف ان اي بان يحفرها ويجوز في ذره يقول
ذلك الرفع على الاستئناف او الحال والجزم وقوله تعالى فاضرب لهم طريقا
في البحر يبسا لا تخاف اما حال او قطع وكذا قوله ارسوا نزاولها ومما جاء حالا
بعد الشرط الصريح قول الحطيئة متى تأته تعشو الى ضوء ناره تجد حطبا جزلا ونارا
تاججا ويجوز في مثله البدل لان الثاني من جنس الاول بخلاف قولك ان تأتني
نعطك فانه لا يجوز فيه الا الرفع ويجيء بعد الجزاء سواء كان الشرط ظاهرا
او مقدرا بالفعل المصدر بالفاء او الواو او ثم نحو ان تأتني اكرمك فاحدثك
واعطيك فاحدثك فيجزم ما بعد الفاء على العطف ويرفعه على القطع وينصبه
على ان الفاء للسببية مع ضعف هذا الاخير كما تقدم في المنصوبات وكذا
ما جاء بعد جواب الشرط المصدر بالفاء نحو قوله تعالى من يضلل الله فلا هادي له
ويذرهم قرئ رفعا وجزما ولا منع في العربية من النصب فاذا صحب ثم جاز الجزم
والرفع دون النصب قال تعالى وان تتولوا يستبدل قوما غيركم ثم لا يكونوا
وقال وان يقاتلوكم يولوكم الادبار ثم لا ينصرون ولما كان فاء السببية بعد الطلب
موضع المجزوم جاز جزم المعطوف عليه قال تعالى فاصدق واكن قال
فابعث حاسا لوما والكف حاسا وهذا الذي يقال له عطف على التوهم كما
في قوله بدا لي اني لست مدرك ما مضى ولا سابق شيئا اذا كان جائيا والثاني
لان الاول قد يدخله الباء وحرموا الثاني لان الاول قد يكون مجزوما قوله
واسلم لا تكفر تدخل النار يعني ان الكسائي يجوز عند قيام القرينة ان يضمر الشرط

بعد المنفي وعلى العكس فيجوز لا تكفر تدخل النار كما يجوز لا تكفر تدخل الجنة ويجوز ايضا اسلم
تدخل النار بمعنى ان لا تسلم تدخل النار وقال غيره بل يجب ان يكون المقدر مثل المظهر
نفيا واثباتا واما قولهم في العرض الا تنزل تصب خيرا اي تنزل تصب فلان كلمة العرض
همزة الانكار دخلت على حرف النفي فيفيد الاثبات وليس ما ذهب اليه الكسائي ببعيد
لو ساعده نقل **قوله** مثال الامر صيغة يطلب بها الفعل من الفاعل المخاطب بحذف
حرف المضارعة وحكم اخره حكم المجزوم فان كان بعده ساكن وليس برباعي زدت همزة
وصل مضمومة ان كان ضمة مكسورة فيما سواه مثل اقتل اضرب اعلم وان كان رباعيا
فمفتوحة مقطوعة غد لو قال صيغة يصح ان يطلب بها الفعل لكان اصرح في عمومه لكل
ما يسميه النحاة امرا وذلك انهم يسمون بالامر كل ما يصح ان يطلب بها الفعل من الفاعل
المخاطب بحذف حرف المضارعة سواء طلب به الفعل على سبيل الاستعلاء وهو المسمى
امرا عند الاصوليين نحو قولك اضرب على وجه الاستعلاء او طلب به الفعل على وجه
الخضوع من الله تعالى وهو الدعاء لانه نحو اللهم ارحم او من غيره وهو الشفاعة او
لم يطلب به الفعل بل كان على الاباحة نحو كلوا واشربوا او للتهديد نحو اعملوا ما شئتم
او غير ذلك من محامل هذه الصيغة وانما سمى النحاة جميع ذلك امرا لان استعمال
هذه الصيغة في طلب الفعل على طريق الاستعلاء وهو الامر حقيقة اغلب واكثر
ذلك كما سموا نحو المال والصاهل اسم الفاعل لان استعمال هذه الصيغة
فيما هو فاعل حقيقة كالضارب والقاتل اكثر وكذا الكلام في النهي فان قوله
لا تؤاخذني في نحو اللهم لا تؤاخذني بما فعلت نهي في اصطلاح النحاة وان كان
دعاء في الحقيقة قوله من الفاعل المخاطب ليخرج نحو ليفعل زيد فانه لا يدخل في
مطلق الامر بل يقال له امر الغائب وكذا يخرج نحو لا افعل انا ولتفعل انت كما
فان قيل الامر اعم من قولنا امر الغائب وكل ما يصدق عليه الاخص يصدق عليه
الاعم قلت لا نم ان لفظ الامر في اصطلاح النحاة اعم من امر الغائب او مرادهم
بالامر الامر المطلق وقولنا المطلق قيد خصصه من الامر المضاف الى شيء اخر
وذلك كما تقول الفقهاء ان الماء المطلق يصح سلبه عن المضاف اذ يصح ان يقال
في ماء الباقلاء انه ليس بماء اي ليس بماء مطلق قوله بحذف حرف المضارعة يخرج نحو
قوله لتقم انت يا ابن خير قريش قوله وحكم اخره حكم المجزوم قال الكوفيون هو مجزوم
بلام مقدرة كما في قول حسان محمد تفد نفسك كل نفس اذا ما خفت من امر تبالا
قالوا حذف حرف المضارعة مع عدم اللام مطرد لكثرة استعماله بخلاف امر الغائب
فانه اقل استعمالا منه وبقي مجزوما بتلك اللام المقدرة وقال البصريون هو مبني على

السكون الا انه جعل آخره كآخر المجزوم في حذف الحركة وحرف العلة والنون لا
قياسه كما مر في باب المجزوم ان يكون مجزوما باللام كامر الغائب لكن حذفت اللام
مع حرف المضارعة لكثرة الاستعمال فزال علة الاعراب اي المضارعة فرجع الى اصله
من البناء وبقي آخره محذوفا للوقف كما كان في الاصل محذوفا للجزم قوله فان
كان بعده ساكن اي بعد حرف المضارعة اذا حذفت اللام مع حرف المضارعة
عند الجمهور فلا يخلو ان يكون بعد حرف المضارعة في المضارع متحرك او ساكن
فان كان متحرك فان كانت حركته اصلية لم تفتقر الى اجتلاب همزة الوصل
بل يبدأ في الامر بذلك المتحرك نحو تكلم من يتكلم وتقابل من يتقابل ودحرج من
يدحرج وقاتل من يقاتل وان كانت منقولة اليه من متحرك بعده لطرفان
كان حذف بعد حرف المضارعة متحرك رد ذلك المتحرك لاجل زوال علة حذفه
وهي حرف المضارعة وذلك كما تقول في تقيم وتعيد اقم واعد فان همزة افعل
حذفت بعد حرف المضارعة اما في اقيم فلاجتماع الهمزتين واما في نقيم وتقيم ويقيم
فطردا للباب وحملا لسائر حروف المضارعة على الهمزة وان لم يكن حذف بعد
حرف المضارعة متحرك ابتدي بالمتحرك بالحركة المنقولة نحو قل وعد وخف وبع
وهب فان قيل كما حذفت الهمزة المتحركة في تقيم لاجل حرف المضارعة حذفت
الواو الساكنة في يعد ويهب له ايضا وذلك للحمل على يعد ويهب بالياء كما
يجيء في التصريف فلم لم يرد الساكن بعد حذف حرف المضارعة في الامر كما رد
المتحرك قلت لانه لو رد لاجتلب همزة الوصل لسكونه فتقول اوعد واوهب ثم
كتب ثقل اعلال المضارع الذي هو اصله بحذف الواو او هو اقرب اليه من المصدر
نحو عدة وهبة فكان يكون السعي في رد الساكن ضائعا وان كان ما بعد حرف
المضارعة ساكنا فان كان حذف قبله متحرك لاجل حرف المضارعة رد لزوال
العلة كاكرم من يكرم وان لم يحذف هناك شيء اجتلب همزة الوصل نحو اضرب
انطلق استخرج وانما قلنا ان اصل تفعل مضارع افعل تؤفعل لان قياس
بناء المضارع في جميع الافعال ان يزاد حرف المضارعة على الماضي نحو كرم يكرم
وضرب يضرب واستخرج يستخرج وانطلق ينطلق وانما تحذف همزة الوصل
الثابتة في الماضي وفي المضارع استغناء بحركة حرف المضارعة عنها فكان قياس
يكرم يؤكرم لان الهمزة وان كانت زائدة الا انها همزة قطع فحذفت همزة الماضي في
اكرم لاجتماع همزتين كما يجيء في التصريف وحمل سائر حروف المضارعة عليها
قوله وليس برباعي يعني به باب افعل وحده فانه هو الرباعي الذي ما بعد حرف

مضارعه ساكن فقط وليعلم الرباعي انما ماضيه على اربعة احرف قوله مضموما ان كان
بعده ضمة مكسورة فيما سواه اعلم ان اصل حركة همزة الوصل الكسرة في الاسماء كانت
او في الافعال وفي الحروف ولا يعدل الى حركة اخرى الا لعلة كما يجيء في التصريف
ان شاء الله تعالى وانما الضم في ما الضم اليه في الامر كان كاقتل او في غيره
كانطلق واستخرج اتباعا واستثقالا للخروج من الكسرة الى الضمة لان الحاجز غير حصين
لسكونه واذا بقي الامر على حرف واحد كقه فان وصلته بكلام بعده فلا كلام وان
وقفت عليه فلا بد من هاء السكت كما يجيء في آخر الكتاب **قوله** فعل ما لم يسم فاعله
هو ما حذف فاعله فان كان ماضيا ضم اوله وكسر ما قبل آخره ويضم الثالث مع
همزة الوصل والثاني مع التاء خوف اللبس ومعتل العين الافصح قيل وبيع
وجاء الاشمام والواو ومثله باب اختير وانقيد دون استخير واقيم وان كان
مضارعا ضم اوله وفتح ما قبل آخره ومعتل العين ينقلب فيه الفا قولهم فعل ما لم
يسم فاعله انما اضيف الى المفعول لانه هي له ويجوز ان يريد بما لفظ الفعل فيكون
اضافة الفعل اليه اضافة العام الى الخاص كقولهم فعل الماضي وفعل المضارع
وفعل الامر قوله هو ما حذف فاعله هذا حد مطرد عند سيبويه واما على مذهب الكسائي
في نحو ضربني وضربت زيدا وهو ان الفاعل محذوف في الاول على ما مر في باب
التنازع وعلى مذهب الاخفش على ما حكى عنه ابو علي في كتاب الشعر قال جوز
ابو الحسن حذف الفاعل خلافا لسيبويه مستشهدا بمثل قوله تعالى اسمع بهم وابصر
فليس ما ذكره المص بتام الا ان يقال هو ما غير صيغته لاجل حذف فاعله قوله
فان كان ماضيا ضم اوله وكسر ما قبل آخره هذا عام في كل ماض سواء كان ثلاثيا
مجردا كضرب او مزيدا فيه كاستخرج واكرم او رباعيا مجردا كدحرج او مزيدا
فيه كتدحرج وانما غير صيغة الفعل بعد حذف الفاعل ولو لم يغير لالتبس المفعول
المرفوع لقيامه مقام الفاعل بالفاعل وانما اختير للمبني للمفعول هذا الوزن الثقيل
دون المبني للفاعل لكونه اقل استعمالا منه وانما غير الثلاثي الى فعل وزن دون سائر
الاوزان لكونه معناه غريبا في الافعال اذ الفعل من ضرورة معناه ما يقوم
فلما حذف منه ذاك حسن ان يلحق في اول حاله السطر بقسم الاسماء فجعل على وزن
لا يكون في الاسماء ولو كسر الاول وضم الثاني لحصل هذا الغرض الا ان الخروج
من الضمة الى الكسرة اولى من العكس لان طلب خفة بعد الثقل بخلاف الخروج
من الكسرة الى الضمة ثم حمل غير الثلاثي عليه في ضم الاول وكسر ما قبل الآخر قوله
ويضم الثالث مع الهمزة والثاني مع خوف اللبس يعني كل ما فيه همزة الوصل لو

لو اقتصر فيه على ضمها وكسر ما قبل الآخر لالتبس الماضي المبني للمفعول بالامر من ذلك
الباب اذا وقفت عليه واتصل بما قبله نحو الا استخرج ولو لم يضم ما بعد التاء ايضا
فيما اوله تاء زائدة وهو نحو تكلم وتجاهل وتدحرج لالتبس في حال الوقف بصيغة
مضارع ما هو مطاوع له كقولك تكلم وتجاهل وتدحرج قوله ومعتل العين يعني
ما اعتل عينه من الماضي الثلاثي نحو قال وباع فيما بني للمفعول منه ثلاث لغات
قيل وبيع باشباع كسرة الفاء وهي افصحها واصلهما قول وبيع استثقلت الكسرة
على حرف العلة فحذفت عند المص ولم ينقل ما قبلها لان النقل انما يكون الى الساكن
دون المتحرك فبقي قول وبيع بياء ساكنة بعد الضمة فبعضهم يقلب الياء واوا
لضمة ما قبلها فيقول قول وبوع وهي اقل اللغات والاولى قلب الضمة كسرة
في الثاني فينبغي بيع لان تغير الحركة اقل من تغير الحرف وايضا لانه اخف من
بوع ثم حمل قول عليه لانه معتل عين مثله فكسرت فاؤه فانقلب الواو الساكنة
ياء وعند الجزولي استثقلت الكسرة على الواو والياء فنقلت الى ما قبلهما لان الكسر
اخف من الحركة ما قبلهما وقصدهم التخفيف ما امكن فيجوز على هذا نقل الحركة الى
متحرك بعد حذف اذا كان حركة المنقول اخف من حركة المنقول اليه فبقي بيع
وقول فقلبت الواو الساكنة بالكسرة ما قبلها قال وبعضهم يسكن العين ولا
ينقل الكسرة الى ما قبلها فيبقى الواو على حالها وتقلب الياء واوا والضمة ما قبلها
وهذه اقلها لثقل الضمة والواو والاولى اولى لخفة الكسرة والياء وقول الجزولي
اقرب لان اعلال الكلمة بالنظر الى نفسها اولى من حملها في العلة على غيرها والمص انما
اختار حذف الكسرة لاستبعاد نقل الحركة الى متحرك ولا بعد فيه على ما ذكرنا واما
الاشمام فهو فصيح وان كان قليلا وحقيقة هذا الاشمام ان تنحو بكسرة فاء الفعل
نحو الضمة فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلا اذ هي تابعة لحركة ما قبلها هذا هو مراد
النحاة والقراء بالاشمام في هذا الموضع وقال بعضهم الاشمام ههنا كالاشمام حالة
الوقف اعني ضم الشفتين فقط مع كسر الفاء كسرا خالصا وهذا خلاف المشهور
عند الفريقين وقال بعضهم هو ان تأتي بضمة خالصة بعدها ياء ساكنة وهذا ايضا
غير مشهور عندهم قال المص والغرض بالاشمام الايذان بان الاصل الضم في اوائل
هذه الحروف وانما نبهوا على الضم الاصلي ههنا بخلاف نحو بيض في جمع ابيض لانهم
قصدوا بهذا الاشمام التنبيه على ذلك الوزن المستبعد في الاسماء لحصل الغرض
المذكور قوله فاذا سقط العين في المبني للمفعول لاتصال الضمير المرفوع فان قام
قوله جاز لك اخلاص الضم في الواوي واخلاص الكسر في الثاني نحو عدت يا مريض

وبعت يا عبد وان لم تقم نحو بعت وعدت فالاولى انه لا بد لك في الواوي من اخلاص
الكسر او الاشمام وفي اليائي من اخلاص الضم او الاشمام لئلا يلتبس بالمبني للفاعل وظاهر
كلام السيرافي انه لا يجب الفرق بل يغتفر الالتباس لقلة وقوع مثله قوله ومثله باب
اختير وانقيد يعني ان بابي افتعل وانفعل معتل العين كباب الثلاثي المعتل العين
في مجيء الوجوه الثلاثة فيهما لمشاركتهما له في علتها وهي استثقال الكسرة على حرف العلة
مع انضمام ما قبلها الا ان ما قبل حرف العلة في افتعل تاء وهذا الفرق لا يؤثر في
العلة واما في انفعل فما قبل حرف العلة فاء كما كان في الثلاثي المجرد قوله دون
استخير واقيم يعني ان بابي استفعل وافعل معتلي العين لا يجيء فيهما الا اخلاص الكسر
دون الضم والاشمام لان سببهما في الثلاثي المجرد والبابين المذكورين ضم ما قبل
حرف العلة كما ذكرنا وما قبلها في بابي استفعل وافعل ساكن ولا بد من نقل حركة
عين الكلمة اليه كما في غير هذا الموضع نحو يقول ويبيع ويخاف على ما يجيء في التصريف
واعلم ان شرط نقل حركة العين الى ما قبلها في المواضع المذكورة ان لا يكون
اللام حرف علة فلا ينقل في نحو طوي ولا قوي ولا استوي ولا انطوي
على هذا ولا احتوي وانما لم يفعل ذلك لما يجيء في التصريف في باب الاعلال
عند بيان امتناع قلب عين نحو طوي وهوي الفا وكسر فاء فعل للادغام نحو
رد لغة والضم اكثر لان نقل الكسرة في المعتل العين اليائي او الواوي انما كان
لانك ان حذفتها اجتمع الثقلان الضمة والواو وكبوع وقول ونقلها يحصل
الكسرة والياء وهما اخف ولا يجتمع من حذف الكسرة في رد الثقلان
لكنه مع ذلك جاز النقل على قلة لكون الكسرة اخف من الضمة وربما اشم فاء المجرد
ضمة وربما كسرها فعل المبني للمفعول في الصحيح للتخفيف يقول في عهد عهد كما يقول في
المبني للفاعل وفي شهد شهد وفي الاسم في فخذ فخذ وجميع ذلك في الحلقي العين
كما يجيء في التصريف وقد حكى قطرب ضرب زيد في ضرب على نقل كسرة الراء الى
الضاد وسكونها قوله وان كان مضارعا ضم اوله وفتح ما قبل اخره دون الضم
والكسر فلتعادل الضمة بالفتح في المضارع الذي هو اثقل من الماضي قوله ومعتل
العين ينقلب فيه الفا اي على المضارع في المعتل العين ينقلب في المبني للمفعول
الفا نحو يقال ويباع وذلك للحمل على الماضي في اسكان العين كما يجيء في التصريف
ان شاء الله تعالى وقد جاء في كلامهم بعض الافعال على ما لم يسم فاعله ولم
يستعمل منه المبني للفاعل والاغلب في ذلك الادوار لم يستعمل فاعلها لانه من المعلوم
في غالب العادة انه هو الله تعالى فحذف للعلم به كما في قوله تعالى قيل يا ارض ابلعي

مارك وباسماء اقلعي وغيض الماء وقضي الامر وتلك الافعال نحو حس وسك ورد ودد
وحم وسد وعك قال سيبويه لو اردت تسميتها الى الله كان على فعل نحو اجبه الله واسكه
واركه واورده ولعل ذلك لانه لما لم يات من فعل المذكور كحس وسل فعليه صار كالم
ووجع وعمي ونحو ذلك من الالام التي بابها فعل مكسور العين فصار تعدى الى المنقوص
كما تعدى باب فعل وذلك لنقل الى باب فعل **قوله** المتعدي وغير المتعدي فالمتعدي
ما يتوقف فهمه على متعلق كضرب وغير المتعدي بخلافه كقعد والمتعدي الى واحد كضرب
والى اثنين كاعطى وعلم والى ثلثة كاعلم واري واخبر وخبر وانبأ ونبأ وحدث
وحدث فهذه مفعولها الاول كمفعول اعطيت والثاني والثالث كمفعولي علمت قوله
متعلق مفتوح اللام وقد ذكرنا شرح ذلك في المفعول به وعلى ما حد ينبغي ان يكون
نحو قرب وبعد وحرج ودخل متعديا اذ لا يفهم معانيها الا بمتعلق بل يقال مثل هذه
انها متعدية بالحرف العلاني لكن لا يقع عليها اسم المتعدي اذا اطلق بل يقال
هي لازمة وهذا كما ذكرنا في الامر وامر الغايب ولا خلاف عندهم ان باب فعل
كله لازم مع انه قرب وقرب منه يتعدى الى المفعول بحرف الجر ولا يبعد ان يرسم
المتعدي بانه الذي يصح ان يبنى منه اسم مفعول غير مقيد على ما ذكرنا في حد المفعول
ويرسم اللازم بانه الذي لا يصح ان يبنى منه ذلك واعلم انه قيل في بعض الافعال
انه متعد بنفسه مرة ومرة انه لازم متعد بحرف الجر وذلك اذا تساوى استعمالان وكان
كل واحد منهما غالبا نحو نصحتك ونصحت لك وشكرتك وشكرت لك والذي ارى
الحكم بتعدي مثل هذا الفعل مطلقا اذ معناه مع اللام هو معناه بدون اللام فان
كان تعديه بنفسه قليلا نحو اقسمت الله او مختصا بنوع من المفاعيل كاختصاص دخلت
بالتعدي الى الامكنة واما الى غيرها فهي كدخلت في الامر فهو لازم حذف منه حرف
الجر وان كان تعديه بحرف الجر قليلا فهو متعلق متعد والحرف زائدة كما في قوله السور
ولا تلقوا بايديكم وردف لكم واذا تعدى بحرف الجر فالجار والمجرور في محل النصب على
المفعول به ولهذا قد يعطف على الموضع بالنصب قال تعالى وامسحوا برؤوسكم وارجلكم
بالنصب وقال لبيد فان لم تجد من دون عدنان والدا ودون معد فلتزعك العواذل
والحق ان المجرور وحده منصوب المحل لا مع الجار لان الجار هو الموصل للفعل
اليه كالهمزة والتضعيف في ذهبت زيدا واكرمت عمرا لكن لما كان الهمزة والتضعيف
من تمام صيغة الفعل والجار منفصلا منه كالجزء من المفعول توسعوا في اللفظ وقالوا
في محل النصب ولا يجوز حذف الجار في اختيار الكلام الا مع ان وان وذلك فيهما ايضا
بشرط تعين الجار فيحكم على مواضعهما بالنصب عند سيبويه وبالجر عند الخليل والكسائي و

والاول اولى لضعف الجار عن عمله مضمرا ولهذا شذ نحو الله لافعلن ونحو قول رؤبة
خير لمن قال له كيف اصبحت وقوله اشارت كليب بالاكف الاصابع وانما جاز حذف
الجار مع غيرهما ايضا قياسا اذا تعين ان وان كثرا قياسا لاستطالتهما بصلتهما و
الاخفش الاصغر يجوز حذف الجار مع غيرهما ايضا قياسا اذا تعين الجار ولم يلبس
بلى قد جاء في غيرهما اما في شذوذ نحو قوله تمرون الديار ولم تعوجوا وقوله تعالى
لاقعدن لهم صراطك ولا تعزموا عقدة وان تسترضعوا اولادكم والاولى في مثله ان
يقال ضمن اللازم معنى المتعدي اي تجوزون الديار ولالزمن صراطك ولا تنووا
عقدة وترضعوا اولادكم حتى لا يحمل على الشذوذ كما تضمن الفعل معنى غيره فيعدى
تعديه ما ضمن معناه نحو قوله تعالى يخالفون عن امره اي يعدلون واما لكثرة الاستعمال
كما ذكرنا فيما تعدى دخلت من الظروف المختصة وكقوله تعالى يبغونكم الفتنة اي يبغون
لكم وكسبتك الحرا اي كسبت لك ورشتك المال اي ورشت لك وكلتك الطعام اي كلت
لك ولا يالونكم خبالا اي لا يالون لكم ورددتك دينارا اي رددت لك ونقصتك
درهما اي نقصت لك ويجوز ان يضمن ردت معنى اعطيت ونقصت معنى حرمت وكذا
يحذف في المفعول الثاني نحو امرتك الخير واستغفرت الله ذنبا ومنا الذي اختير الرجال
سماحة كل ذلك مع تعين الجار ولا يغير من حروف الجر معنى الفعل الا الباء وذلك
ايضا في بعض المواضع نحو ذهبت بزيد بخلاف نحو مررت به والذي يغير الباء معناه
يجب فيه عند المبرد مصاحبة الفاعل للمفعول به لان الباء المعدية عنده بمعنى مع وقال
سيبويه الباء في مثله كالهمزة والتضعيف فمعنى ذهبت به اذهبته يجوز فيه المصاحبة وعدمها
فقوله تعالى لذهب بسمعهم الباء فيه عند المبرد للتاكيد كان سبحانه ذهب معه واما الهمزة
والتضعيف المعديان فلابد فيهما من معنى التصيير وليس بمعروف حذف الباء المغيرة
لمعنى الفعل الا في قوله اتوني زبر الحديد اي بزبر على قراءة ايتوني بهمزة الوصل واذا
دخل الهمزة او التضعيف على الفعل فان كان لازما صار متعديا الى مفعول واحد
وان كان متعديا الى واحد تعدى الى اثنين نحو اجريته النهر ولا ينقل من الثلاثي
المتعدي الى اثنين الى ثلثة الا علم وراي نحو اعلم واري والمفعول الذي يزيد به
الهمزة او التضعيف هو الذي كان فاعلا للفعل قبل دخولهما وذلك لان معناهما
تصيير الفاعل مباشرا للفعل فكذا كان مرتبة ما زاد بهما من المفاعيل كان الاصل
فكذا تقول احزنت بهمزة زيدا وتضعيف العين تعدى الى واحد لفرحته والى اثنين
كعلمته النحو ولا تعدى الى ثلثة كالهمزة وقل تعديه بالحلق العين الا في الهمزة نحو اباته
ويجوز ان يجتمع على فعل واحد عدة من حروف الحلق اذا كانت مختلفة نحو خرجت بي

من البصرة الى الكوفة لاكرامك واما اذا اتفقت فقد ذكرنا حكمها في اخر افعل التفضيل
قوله والى اثنين كاعطى وعلم المتعدي الى اثنين على ضربين اما ان لا يكون مفعولاه
مبتداء وخبرا كاعطيت زيدا درهما ولا حصر لهذا النوع من الافعال واما ان يكونا
في الاصل مبتداء وخبرا كعلمت زيدا منطلقا وعند الكوفيين مفعولا باب علمت
حال وكذا قالوا في خبر كان وليس بشئ اذ الحال يجوز حذفه وايضا لا يكون الحال
علما وضميرا واسم اشارة وغير ذلك من سائر المعارف ويجوز ذلك في هذين المنصوبين
قوله والى ثلثة كاعلم ولا ارى يدخل الهمزة على فعلين من جملة الافعال المتعدية الى اثنين
وهما من افعال القلوب فيزيد بسبب الهمزة مفعول آخر موضعه الطبعي قبل المفعولين
لان معنى الهمزة المتعدية حمل الشئ على اصل الفعل فمعنى اعلمتك زيدا منطلقا حملتك
على ان تعلم زيدا منطلقا حملتك فلا بد ان يذكر اولا المحمول ثم يذكر متعلق اصل الفعل وهو
المحمول عليه معنى قائم بذلك المحمول والعائدية بان يذكر الذات اولا ثم اللفظ
الدال على المعنى القائم بها كما في المبتداء والخبر والحال وذي الحال والموصوف
والوصف وكذلك في نحو احفرت زيدا النهر اي حملته على حفر النهر ولم يتفق ان
ينقل الى ثلثة من المتعدية الى اثنين بالتضعيف فلم يقل علمتك زيدا قائما بل لم يستعمل
الا في مفعولي علمت الا ما هو مضمون الاول والثاني او مضمون الثاني لعلمت تقول
في علمت زيدا منطلقا علمت عمرا انطلاق زيدا وعلمت عمرا الانطلاق قال تعالى
واذ علمتك الكتاب وعند الاخفش ينقل بالهمزة الى ثلثة ما في افعال القلوب ايضا
قياسا لا سماعا فيقول احسبتك زيدا منطلقا وكذا اظننتك واحلتك وازعمتك
واوجدتك ولو جاز القياس في هذا الجار ايضا في غير افعال القلوب نحو اكسوتك
عمرا جبة واجعلتك زيدا قائما ولجاز بالتضعيف ايضا في افعال القلوب وغيرها
ولم يجز اتفاقا ولجاز نقل جميع الافعال الثلاثية متعديها ولازمها الى باب فعلت
وفعلت نحو اضرب زيد عمرا واذهب خالدا فعلم ان هذا موكول الى السماع اعني
النقل من الثلاثي الى بعض ابواب المتشعبة واما احر وحر واماه ونبأه وحدث
ولم يستعمل من ثلاثياتها فعل مناسب لهذا المعنى الاخير بكسر الباء اي علم واما
حدث احدث بمعناه فليس مما صار بالهمزة او التضعيف متعديا الى ثلثة بعد التعدي
الى اثنين بل لم يستعمل من ثلاثياتها فعل مناسب لهذا المعنى الاخير بكسر الباء اي
علم واما حدث ونبأ بلا شين فلم يستعملا مشتقين من النبأ والحديث لكن هذه الافعال
الخمسة الحقت في بعض استعمالاتها باعلم المتعدي الى ثلثة لان الانباء والتنبئة والاخبار
والتخبير والتحديث بمعنى الاعلام ولم يلحق سيبويه من هذه الخمسة الا انبأ ونبأ والبواقي الحقها

خبره والحق بعضهم ارى الحلمية باعلم سماعا نحو ارانى الله في اليوم عمرا سالما ويستعمل
الخمسة متعدية الى واحد بانفسها والى مضمون الثاني والثالث او مضمون الثالث
وحده بالباء نحو حدثتك بخروج زيد وبالخروج وهذا كما ينصب علمت المفعولين
وينصب مضمونهما الذي هو المفعول حقيقة او مضمون الثاني نحو علمت زيدا منطلقا
وعلمت انطلاق زيد وعلمت الانطلاق لكن علمت يتعدى الى المضمون المذكور
بنفسه كما رايت وانبأت وحدثت لا يتعدى الى الا بحرف الجر فلا تقول حدثتك
خروج عمرو بل تقول بخروج عمرو واما قولهم انبأته انباء واخبرته خبرا وحدثته حديثا
فهذه المنصوبات اسماء صريحة اقيمت مقام المصدر اي انباء واخبارا وتحديثا ولو
كانت مفعولا بها لجاز استعمال المفعول به مخصصا مقامها نحو حدثته خروج زيد وانبأته
دخول خالد ولا يجوز في السعة اتفاقا فاذا تقرر هذا علمت ان قولك حدثتك او
انبأتك او اخبرتك زيدا قائما ليس بمعنى حدثتك التحدث او انبأتك او اخبرتك
زيدا قائما ليس بمعنى حدثتك التحدث المخصوص وانبأتك هذه التنبئة المعينة وخبرتك
الخبر الخاص فانتصاب زيدا قائما لكونهما متضمنين للمفعول به كما ذكرنا لكونه مصدرا
معينا نوعه كما ضربت ضرب الامير لان زيدا قائما بيان المخبر به ونعته وليس بيانا لكيفية
نفس الاخبار الذي هو الحدث الواقع منك اي التكلم والتلفظ المخصوص وانه
كان سريعا او بطيئا او غير ذلك من صفات التلفظ فقولك اخبرتك زيدا قائما اي اخبرتك
بهذا المخبر به والمخبر به مفعول به بلا شك واسم المفعول به لا يقع على المصدر فلا تقال
في ضربت ضربا ان الضرب مضروب كما مضى في باب المفعول به فظهر بهذا ان ما قال المصنف
وهو ان زيدا قائما في اخبرتك خبرا خبر مطلق وكلاهما منصوب انه مفعول مطلق ليس
بشئ بل الاول خبر خاص بلا ريب لكن لفظ الخبر ههنا مفعول به اي مخبر به خاص
والثاني خبر مطلق ولفظ الخبر ههنا بمعنى الاخبار فجعل احدهما كالآخر انما غلط
او مغالطة والدليل على انه مفعول به كمفعولي علمت انك تقول اخبرتك ان زيدا
قائم كما تقول علمت واعلمتك ان زيدا قائم فتصدر الجملة بان وايضا تقول اخبرتك
زيدا قائما فانا مخبر ان زيدا قائم فتضيف اسم الفاعل الى ما كان بعد الكاف في
اخبرتك واسم الفاعل لا يضاف الى المصدر فلا يقال انت ضارب ضرب الامير
وكذا ما اعترض به المصنف على نفسه من قوله قلت زيد منطلق ليس بشئ اذ ليس زيد
منطلق بمعنى المصدر الخاص كما ذكره بل هو بمعنى المفعول به اي المقول الخاص
بخلاف قلت قولا سريعا على انه مفعول مطلق ومنشاء الغلط ان الخبر يستعمل بمعنى
بمعنى الاخبار وبمعنى المخبر به كما ان القول يستعمل بمعنى المصدر وبمعنى المقول فاعرفه

بهذا

قوله فهذه مفعولها الاول كمفعول اعطيت اعلم ان مفعولها الاول كاول مفعولي
اعطيت والثاني والثالث معا كثاني مفعولي اعطيت والثاني والثالث لا
تامها في باب المفعول به ان هذه الافعال في الحقيقة متعدية الى مفعولين ولهما
غير الثاني فمفعولها الثاني في الحقيقة مضمون الثاني والثالث معا فمعنى اعلمتك زيدا
منطلقا اعلمتك انطلاق زيد فهو كاعطيت زيدا درهما سوا فيجوز لك ان
لا تذكر لها مفعولا اصلا كباب اعطيت وان يذكر جميعها وان يذكر الاول دون
الثاني والثالث وان يذكر الثاني والثالث دون الاول واما ذكر واحد
من الثاني والثالث وترك الاخر فعلى ما يجيء في افعال القلوب وظاهر مذهب
سيبويه انه لا يجوز ذكر الاول وترك الثاني والثالث لانه قال لا يجوز ان
يقتصر على واحد من الثلثة فبعض النحاة اجرى كلامه على ظاهره ولم يجوز الاقتصار
على الاول واجازه ابن السراج مطلقا وقال السيرافي اراد سيبويه انه لا يحسن
الاقتصار على الاول لا انه لا يجوز مطلقا ومذهب ابن السراج اولى ولا مانع
وتبعه المتاخرون فاذا قطعت النظر عن محال المفعول الثاني مع الثالث
كحال اول مفعولي علمت مع الثاني لانهما بمعناه والاول هو الذي زاد بسبب الهمزة
كما تقدم

قوله افعال القلوب ظننت وحسبت وخلت وزعمت وعلمت
ورايت ووجدت تدخل على الجملة الاسمية لبيان ما هي عنه فتنصب الجزئين اعلم
ان الجمل التي تدخل عليها الافعال لا يخ من ان يكون المقصود منها حكاية لفظها
او لا فالاولى هي الواقعة بعد القول نحو قلت ضرب زيدا وزيد ضارب ولا
يعمل فيها القول اذ القصد حكاية اللفظ فيجب مراعاة حال المحكي والثانية اي التي
المقصود منها معناها دون لفظها لا بد ان يعمل الفعل الداخل عليها في جزئيها
لتعلق معناه بمضمونها فلا تدخل اذن الا على الاسمية لان ذلك الفعل ان طلب من
المسند اليه فلا يرتفع به ما اسند ذلك الفعل ايضا اذ لا يرتفع اسم بفعلين الا
واحد عن الوريس مستقلين وان كان مع المسند اليه لم يعمل الا النصب فتحتاج الا
بنصب كلا جزئي الفعلية لتعلق معناه بمضمونها ولا ينتصب الفعل الا بالحرف
والمسند اليه يستحيل انتصابه فلا يعمل فيها اي الفعل الداخل عليها اذا كان فعل معلق
عن النصب جاز دخوله على الفعلية لانه لا يعمل اذن في الظاهر كقولك علمت من هو
علمت اي يوم سرت وابهم رايت يضرب اي علي انه معمول الفعل المؤخر ثم لقول الذي
لطلبه الفعل من الاسمية المدخول عليها اما فاعل او مفعول فان اقتضى فاعلا ودلك
في باب كان رفعنا المبتدا تشبيها له بالفاعل ونصبنا الخبر تشبيها له بالمفعول ولم يجز

رفعهما لان الفعل لا يرفع فاعلين فلا يرفع شيئين بالفاعل ولا نصبهما اذ يبقى الفعل
بلا مرفوع ولا يجوز ولا نصب الاول ورفع الثاني لان طلب الفعل للمرفوع قبل
طلبه للمنصوب الفاعل في الحقيقة في مثل هذا مصدر الخبر مضافا الى المبتدا فمعنى كان
زيد منطلقا فاعل كان انطلاق زيد لانه هو الحادث الكائن في الحقيقة وكذا في صار
زيد منطلقا الصائر هو انطلاق زيد وكذا في جميع اخوات كان لان كلها بمعنى
كان مع قيد آخر فمعنى صار كان بعد ان لم يكن ومعنى ما زال واخواتها كان
دائما ومعنى صبح واخواتها كان في الصبح والمساء والضحى ونحو ذلك ومعنى ليس
ما كان واما افعال المقاربة فليست من هذا اي من الافعال الداخلة في الاصل
على الجملة بل المرفوع بها فاعلها على الحقيقة واخبارها مفعولها كما يجيء في بابها
وان اقتضى مفعولا نصبا جزئي الجملة لان بابهما متضمن المفعول الحقيقي واولهما
المضاف اليه ذلك المفعول الحقيقي اذ معنى علمت زيدا قائما علمت قيام زيد
فاعراب الجزئين اعراب الاسم الواحد اي ذلك المفعول الحقيقي فلذلك تدخل على
هذين الجزئين لفظه ان الجاعلة للجزئين في تقدير جزء واحد ولم يدخل الجزئين اللذين
بعد كان واخواتها وان كانا ايضا بتقدير المفرد كهذين الجزئين المنصوبين ثم
هذا المقتضي للمفعول اما افعال القلوب او غيرها فافعال القلوب على ضرب
اما للظن فقط وهي حجا نحو بمعنى ظن وخال يخال وحسب يحسب وكذا هب غير
متصرف فاذا كانت الافعال بالمعنى المذكور ودليها الاسمية مجردة من ان نصبت
جزئيها فان كان حجا بمعنى غلب او قصد او غير ذلك وخال بمعنى حال وهب
امر من الهبة فان كان الاسمية مصدرة بان لم ينصب المفعولين وكذا جميع افعال
القلوب المذكورة في المتن تنصب المفعولين اذا وليها الاسمية غير مصدرة بان و
يستعمل اري الذي هو ما لم يسم فاعله اي عاملا عمل ظن الذي هو بمعناه ولم
يستعمل بمعنى علم وان كان اريت بمعنى اعلمت واما للعلم فقط وهو علم اذا كان عرف
ولا يتوهم ان بين علمت وعرفت فرقا من حيث المعنى معنويا كما قال بعضهم فان معنى علمت
ان زيدا قائم وعرفت ان زيدا واحدا الا ان عرف لا ينصب جزئي الاسمية كما ينصبهما
علم لا لفرق معنوي بينهما بل هو موكول الى اختيار العرب فانهم قد يخصون احد المتساويين
في المعنى بحكم لفظي دون الاخر واجاز هشام الحاق عرف وابصر بعلم في نصب المفعولين
ويستعمل دري بمعنى علم وتعلم امر بمعنى علم لكن لا ينصبان المفعولين بل يرد الاسمية بعدهما
مصدرة بان نحو دريت انك قائم وتعلم ان بعد الغي رشدا ولا ينصرف في تعلم بمعنى
اعلم واذا قيل لك تعلم ان الامر كذا قلت تعلمت ام علمت فان كان دري بمعنى ختل

وتعلم من تعلمت التي اي تكلفت علمه وللسامي هذا الباب فعلم بعض الحرمين اذا لم
يعدراان واما الظن في الظاهر مع احتماله في بعض المواضع للتعين وموطن لا
بمعنى اتهم وقال تعالى في الظن بمعنى اليقين اني ظننت اني ملاق حسابيه وقد يجئ
ظن بمعنى اتهم فينصب مفعولا واحدا ومعنى الابهام ان يجعل شخصا موضع الظن
التي تقول ظننت زيدا اي ظننت به انه فعل شيئ وكذا اتهمته واما الاعتقاد الجازم
في شيئ انه على صفة معينة سواء كان مطابقا اولا وهو راي فاذا كان بالمعنى المذكور
وليه الاسمية المجردة عن ان نصب جزئيها نحو رايت زيدا عالما سواء كان في نفس
الامر عالما اولا قال تعالى يرونه بعيدا وهو غير مطابق ونراه قريبا وهو مطابق
وقوله تعالى الم تر الى الذين خرجوا مضمن معنى الانتهاء اي الم ينته علمك الى حالهم
وقد يلحق راي الحلمية براي العلمية في نصب المفعول وقال تعالى رايتهم لي ساجدين
واما الاعتقاد كون الشيئ على صفة اعتقادا غير مطابق نحو عد وجعل فاذا كانا
بالمعنى المذكور وليهما الاسمية المجردة نصبا جزئيها نحو كنت اعده فقيرا اي ابان
غنيا وقال تعالى وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا اي اعتقدوا فيهم
الانوثة واما القول بان الشيئ على صفة قولا غير مستند الى وثوق نحو زعمتك كريما
وقد يستعمل زعم في التحقيق قال لمس امسى الله صوف للناس الزعما واما الاضافة
الشيئ على صفة وهو وجد والفى وهذا من افعال القلوب لانك اذا وجدت
الشيئ على صفة لزم ان تعلمه عليها بعد ان لم يكن معلوما وقوله تعالى ووجدك
عائلا لا يخرج عن هذا لانه تعالى قد يستعمل من الافعال ما يستعمل مضمونه ما نسب اليه
على سبيل النسبة كقوله يملبه ويضل ونحو ذلك فكانه قد صادفه عائلا وعلمه بعد
ان لم يعلم فاصلح حاله ولا يستعمل اصاب وصادف استعمال وجد في نصب المفعولين
خلافا لابن درستويه فهذه هي الافعال الداخلة على الاسمية التي مفعولها الحقيقي
مصدر الجزء الثاني مضافا الى الاول وكذا ان كان الثاني جامدا الحصل منه مصدرا
نحو علمت اخاك زيدا علمت زيدا اخاك وان وقعت بعدها الفعلية في اللفظ
فضمير الشان مقدر قبلها لتصير اسمية نحو حسب نقول زيدا اي حسبه تقول زيد وبعض
هذه الافعال يقتصر لمفعول واحد مع كونه بالمعنى المذكور نحو علمت زيدا او
علمت خروج زيدا اي عرفته وبعضها لعل فيه ذلك نحو ظننت وحسب قال ولقد
نزلت فلا تظني غيره مني بمنزلة المحب المكرم اي لا تظني سائر ذلك كذا قال
الفراء وقد يقوم الضمير واسم الاشارة مقام مفعوليها تقول لمن قال اظن زيدا
قائما منطلقا انا ايضا اظنه واظن هذا وكذا في افعال القلوب قال الاندلسي

لو جاز قيام لفظ ذاك او هذا مقام الجملة لجاز وقوعه صلة وليس وما قال ليس لان
مفعولي باب علمت بتقدير المفرد على ما قدمنا والصلة لا يقدر بالمفرد على حال
قال الاندلسي وغيره ان الضمير واسم الاشارة بمعنى المصدر اي ظننت على حال الظن
قلت لا منع مما قاله الفراء على ما ذكرنا وتقول ظننت به اذا جعلته موضع ظنك
قال تعالى تظنون بالله غير الحق اي ظنا غير الحق فهو مفعول مطلق ولا منع من
كونه مفعولا به اي شيئا غير الحق فهو كما في قوله فلا تظني غيره قوله تدخل على الجملة الاسمية
لبيان ما هي عنه اي لتعيين الاعتقاد الذي هي عنه اي تلك الجملة الاسمية صادرة
عن ذلك الاعتقاد وقوله هي عنه على حذف المضاف اي حكمها عنه اي حكم المتكلم
على المبتدا بمضمون الخبر صادر عنه ففي قولك علمت زيدا قائما حكمك بالقيام الذي
هو مضمون الخبر على المبتدا الذي هو زيد صادر عن علم وفي ظننت زيدا قائما
عن ظن **قوله** ومن خصايصها انه اذا ذكر احدهما ذكر الاخر بخلاف باب
اعطيت ومنها انه يجوز فيه الالغاء اذا توسطت او تاخرت لاستقلال الجزئين كلاما
بخلاف باب اعطيت مثل زيد علمت قائم ومنها انها تعلق بحرف الاستفهام والنفي
واللام مثل علمت ازيد عندك ام عمرو ومنها انه يجوز ان يكون فاعلها ومفعولها
ضميرين لشيئ واحد مثل علمتني منطلقا وبعضها معنى آخر يتعدى الى واحد فظننت بمعنى
اتهمت وعلمت بمعنى عرفت ورايت بمعنى ابصرت ووجدت بمعنى اصبت قوله اذا
ذكر احدهما ذكر الاخر بخلاف باب اعطيت اعلم ان حذف المفعولين معا في باب
اعطيت يجوز بلا قرينة دالة على تعيينهما فيحذفهما نسيا منسيا نحو فلان يعطي ويكسوا ويسقي
من مثل فايدة من دون المفعولين بخلاف مفعولي باب علمت وظننت فانه
لا يحذف هما معا نسيا منسيا فلا تقول علمت ولا ظننت لعدم الفايدة لان من
المعلوم ان الانسان لا يخلو في الاغلب من علم او ظن فلا فايدة في ذكرهما من دون
المفعولين واما مع قيام القرينة فلا باس بحذفهما نحو من يسمع يخل اي يخل مسموعه
صادقا قال باي كتاب ام بايه سنة ترى حبهم عارا علي وتحسب فهذا الضا من
خواص هذه الافعال واما حذف احدهما دون الاخر فلا شك في قلته مع كونهما
في الاصل مبتدا وخبرا وحذف المبتدا او الخبر غير قليل وسبب القلة ههنا ان
المفعولين معا كاسم واحد لان مضمونهما معا هو المفعول به في الحقيقة كما تكرر ذكره
فلو حذف احدهما كان كحذف بعض اجزاء الكلام الواحدة ومع هذا كله فقد ورد
ذلك مع القرينة اما حذف المفعول الاول فكما في قوله تعالى ولا يحسبن الذين
يبخلون بما آتاهم الله الى قوله هو خيرا لهم اي بخلهم هو خيرا لهم واما حذف الثاني فكما في قوله

لا تحملا على عراتك اما طالما قد وسّى سار الاعدآء اى لا تحملا ادله على عراتك
الملك سار قوله ومنها انه يجوز الالغاء الفرق بين التعليق والالغاء مع انهما
بمعنى ابطال العمل لفظا لا معنى والالغاء مع انهما بمعنى ابطال العمل ان التعليق
ابطال العمل لفظا لا معنى والالغاء ابطال العمل لفظا ومعنى فالجملة مع التعليق
في تاويل المصدر مفعولا به للفعل المعلق كما كان كذلك قبل التعليق فلا منع
من عطف جملة اخرى منصوبة الجزئين على الجملة المعلق عنها الفعل نحو علمت
لزيد منطلق وبكرا فاضلا عليه قال ابن الحاجب واما الالغاء فالجملة معه ليست
بتاويل المفرد فمعنى زيد علمت منطلق زيد في ظني منطلق فالجملة الملغى عنها لا محل
لها لانه لا يقع مفرد موقعها والجملة المعلق عنها منصوبة المحل والفرق الآخر ان
الالغاء امر اختياري لا ضروري والتعليق ضروري وقبل الجملة الملغى عنها في نحو
زيد مقيم ظننت مبنية على اليقين والشك عارض بخلاف المعلق عنها وليس
بشيء لان الفعل الملغى لبيان ما صدر عنه مضمون الجملة من الشك او اليقين
ولا شك ان معنى الفعل الملغى معنى الظرف فنحو زيد قائم ظننت بمعنى زيد قائم
في ظني وتمنع الظرف كون الكلام الاول مبنيا على اليقين ويقع الالغاء مع
تاخر الجملة عن فعل القلب لان عامل الرفع معنوي عند النحاة وعامل النصب
لفظي فمع تقدمهما تعارض اللفظي المعنوي وعلى ما اخترنا في عامل المبتداء والخبر
كما شرحنا في حد الاعراب رافعهما ضعيف فمع تقدم عامل غيرهما عليهما تعليهما
ومع ذلك قد جاء قوله كذاك ادبت حتى صار من خلقي انى وجدت ملاك
الشيمة الادب وقوله ارجو وآمل ان يدنو مودتها وما احال لدينا منك تنويل
وانما جاز ذلك مع ضعفه لان افعال القلوب ضعيفة اذ ليس بها تاثير ظاهر
كالعلاج وايضا معمولها في الحقيقة مضمون الجملة لا الجملة وسوته لا يحمل ذلك على
الالغاء بل على التعليق وتقول اللام مقدرة حذفت ضرورة وقال بعضهم
ضمير الشان مقدر بعد الفعل وهو اقرب لثبوت ذلك ضرورة في غير ذلك
من نواسخ الابتداء نحو قوله ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جآذرا وظباءا
فعلى هذا الفعل عامل لا ملغى ولا معلق ويقل الفتح في نحو متى تظن انك
ذاهب اعني اذا تقدم معمول الخبر او هو تقدم الخبر وتوسط فعل القلب بين المبتداء
والخبر وهو مع ذلك ضعيف واذا توسط الفعل بين المبتداء والخبر جاز الالغاء
بلا قبح ولا ضعف وكذا جاز الاعمال وهما متساويان وذلك لان الرافع القوي
اعني فعل القلب تقدم على احدهما وتاخر عن الآخر وقد يقع الملغى بين الفعل

ومرفوعه نحو ضرب احسب زيد وبين اسم الفاعل ومعموله قال ولست فى علبين حال حتى نال
ابا حى المطب الوقود وبين معمولى ان نحو ان زيدا احسب قائم وبين سوف ومصحوبها
كسوف احسب يقوم زيد وبين المعطوف والمعطوف عليه نحو جاءنى زيد واحسب عمرو
وتوكيد الملغى بمصدر منصوب قبيح اذ التاكيد دليل الاعتناء بحال ذلك العامل والالغاء
ظاهر فى ترك الاعتناء فبينهما التنافى واما تاكيده بالضمير واسم الاشارة المراد بهما
المصدر فاسهل اذ ليس التصريح فى المصدرية نحو زيد احسبه او احسب ذاك منطلق ومصدر
فعل القلب اذا لم يكن مفعولا مطلقا يقوم مقام فعله فى الاعمال والتعليق نحو اعجبنى ظنك
زيدا منطلقا وعلمك لزيد منطلق واما الالغاء فواجب مع التوسط والتاخر نحو زيد قائم ظنى
غالب اذ المصدر لا ينصب ما قبله كما قيل وقد مر تقدم ذلك فى باب المصدر واما ان
كان مفعولا مطلقا فان كان الفعل مذكورا معه فالعمل للفعل كما مر فى باب المصدر وكذا
ان حذف الفعل جوازا نحو ظنا زيدا منطلقا ففى الصورتين يجوز الغاء الفعل واعماله
متاخرا لكن الالغاء قبيح لما ذكرنا من قبح تاكيد الفعل الملغى وان حذف وجوبا كما اذا
اضيف الى الفاعل نحو ظنك زيدا منطلقا اى ظن ظنا فعند من قال العامل الفعل دون
المصدر كما تقدم فى باب المصدر هو كما لو حذف جوازا لجواز الالغاء متوسطا ومتاخرا
نحو متى زيد ظنك منطلق ومتى زيد منطلق ظنك ويجوز الاعمال ايضا لانك تعمل الفعل
لا المصدر وكذا عند من قال العامل هو المصدر لقيامه مقام الفعل لا لكونه مقدرا
بان والفعل يجوز الالغاء والاعمال توسطا وتاخرا لان العامل فيما تقدم عليه هو الفعل
فى الحقيقة لا المصدر ولا يجوز ان يكون ظنك منصوبا لكونه مصدرا موكدا لغيره كزيد
قائم حقا على ما قيل لما ذكرنا فى المفعول المطلق قوله ومنها انها تعلق بحرف الاستفهام
والنفى والتعليق ماخوذ من قولهم امراة معلقة اى مفقودة الزوج تكون كالشى المعلق لا مع
الزوج لفقدانه ولا بلا زوج لتجويزها وجوده فلا تقدر على التزوج فالفعل المعلق ممنوع
من العمل لفظا عامل معنى وتقديرا لان معنى علمت لزيد منطلق علمت انطلاق زيد كما
كان كذا عند انتصاب الجزئين ومن ثم جاز عطف الجملة المنصوبة الجزئين على الجملة
المعلق عنها نحو علمت لزيد قائم وبكرا قاعدا قوله بحرف الاستفهام المعلق قد يكون
اسما متضمنا لمعنى الاستفهام كقوله لنعلم اى الحزبين احصى وعلمت اين جلست ومتى
تخرج وفى معناه الاسم المضاف الى كلمة الاستفهام نحو علمت غلام من عندك وقد يكون
لام الابتداء نحو علمت لزيد عندك وقد يكون حرف النفى وهما ما وان ولا نحو علمت ما زيد
منطلق وان زيد منطلق ولا زيد فى الدار ولا عمرو ولا رجل فى الدار اما الاستفهام
ولام الابتداء وما وان النافيتان فللزوم وقوعها فى صدر الجمل وضعف القلب

الجمل التي دخلها على الصورة الجملية رعاية لاصل هذه الحروف وان كانت في تقدير
المفرد واما دخول لام الابتداء في المفرد في نحو ان زيدا القائم فلضرورة ملجئة اليه وهي
اجتماع ان واللام كما يجي واما لا الداخلة على الجملة الاسمية فانما كانت معلقة لانها
لا الشرطية المشابهة لان المكسورة اللازم دخولها على الجمل ومن المعلقات ان
المكسورة اذا لم يمكن فتحها وذلك اذا جاء في خبرها لام الابتداء نحو علمت ان زيدا
لمنطلق فان اللام لا تدخل الا مع المكسورة كما يجي واما اذا تجردت ان عن اللام
فانها لا تعلق لامكان فتحها وجعلها معمولة لفعل القلب وذلك لان المنصوب
بعد فعل القلب في ح ويل الصدر فاذا امكنك جعل ان حرفا مصدريا معمولا لفعل
القلب بان يفتح همزتها فهو اولى من عزل العامل بكسر ان عن عمله واما قوله ولقد
علمت لتاتين منيتي ان المنايا لا تطيش سهامها فانما اجري لقد علمت مجرى القسم
لتاكيده للكلام لان فيه اللام المفيدة للتاكيد مع قد المؤكدة وفي علمت معنى
التحقيق فصار كقوله واني وقسما انك مع الصدود ولا مثل وقد يجري نحو علم الله
مجرى القسم فيجاب بجوابه فيجي بعده ان المكسورة نحو علم الله انك قائم اي والله
والفعل الملغى قد يدخل على الجملة الفعلية نحو علمت يقوم عمرو وعلمت ايهم ضربت بنصب ايهم
على انه مفعول ضربت وعلمت اي يوم سرت وعلمت اقمت ام قعدت واعراب
الجمل المعلق عنها كاعرابها اذا لم يتقدم عليها فعل القلب فيجوز في علمت اي يوم الجمعة
ونصبه على ان الجمعة بمعنى الاجتماع فيكون كعلمت اي يوم الخروج قال لقد علمت اي
يوم عبس والمنصوب ايضا خبر مقدم لكنه ظرف واذا صدر المفعول الثاني بكلمة
الاستفهام فالاولى ان لا تعلق فعل القلب عن المفعول الاول نحو علمت زيدا
من هو وعلمت بكرا الوسن هو وجوز بعضهم تعليقه عن المفعولين لان معنى الاستفهام
يعم الجملة التي بعد علمت فكانه قيل علمت الوسن زيد وليس بقوي لانه لا فهم على النصب
في نحو علمت زيدا ما هو منطلقا مع ان المعنى علمت ما زيد منطلقا واما قولهم رايت زيدا
ما صنع بمعنى اخبرني فليس من هذا الباب حتى يجوز في زيد الرفع بل النصب واجب فيه
ومعنى ارايت اخبر وهو منقول من رايت بمعنى ابصرت او عرفت كانه قيل ابصره
وشاهدت حاله العجيبة او اعرفها اخبرني عنها فلا يستعمل الا في الاستخبار عن حالة
عجيبة لشي وقد تولى بعده بالمنصوب الذي كان مفعولا به لرايت نحو ارايت زيدا
ما صنع وقد يحذف نحو ارايتكم ان اتيكم عذاب الله الاية وكم ليس بمفعول كما يجي
بل هو حرف خطاب ولا بد سواء ابقي ذلك المنصوب او لم يات به من الاستفهام
ظاهرا او مقدرا مبين للحال المستخبر عنها فالظاهر نحو ارايت زيدا ما صنع وارايتكم

ان اتاكم عذاب الله بغتة او جهرة هل يهلك وارايتم ما تدعون من دون الله اروني
ماذا خلقوا والمقدر كقوله تعالى ارايتك هذا الذي كرمت علي لئن اخرتني اي اخبرني
هذا المكرم لم كرمته وقوله لئن اخرتني كلام مستانف وقد يكون الجملة المتضمنة للاستفهام جوابا
للشرط كقوله تعالى ارايتكم ان اتاكم الاية وقوله ارايت الذي ينهى عبدا الى قوله الم يعلم
وقوله ارايت ان كان كرر ارايت للتاكيد ولا محل للجملة المتضمنة لمعنى الاستفهام لانها
مستانفة لبيان الحال المستخبر عنها كانه قال المخاطب لما قلت ارايت زيدا عن اي شي
من حاله تسال فقلت ما صنع فهو بمعنى قولك اخبرني عنه ما صنع وليس الجملة المذكورة
مفعولا ثانيا لرايت كما ظنه بعضهم ويلحق الكاف الحرفية بارايت الذي بمعنى اخبر لانه
صار بمعنى اخبر كان كاسم الفعل المنقول الى الفعلية عن شي نحو النجاءك فاستغني
بتصريف الكاف تثنية وجمعا وتانيثا عن تصريف تاء الخطاب فبقي التاء في الاحوال
مفردة مفتوحة سواء كان المخاطب مذكرا او مؤنثا مفردا او مثنى او مجموعا وفاعل
ارايتك التاء لا التاء المقدر في نحو رويدك لان مفعوله بقي منصوبا على حاله مع
صيرورته بمعنى اخبرني نحو ارايتك زيدا ما صنع فلا منع من بقاء فاعله ايضا وقال
الفراء بل زال الاسناد عن التاء الى الكاف وهو مثل رويدك والنجاءك كما مضى
في اسماء الافعال اعني ان الكاف مرفوع المحل فاذا اردت برايت فعل القلب
والكاف الملحقة به اسم صرف تصرفهما نحو ارايتك زيدا وارايتما كما الزيدين وارايتموكم
الزيدين وارايتك سيدا وارايتما كما الهندين وارايتكن الهندات واعلم انك اذا
قلت علمت من قام وجعلت من اما موصولة او موصوفة فالمعنى عرفت ذات القائم بعد ان
لم اعرفها وان جعلتها استفهامية فليس في الكلام دلالة على هذا المعنى بل المعنى علمت
اي شخص حصل منه القيام وربما كنت تعرف قبل ذلك ذات القائم وانه زيد مثلا
وذلك لان كلمة الاستفهام يستحيل كونها مفعولا لما تقدم لفظه عليها لاقتضائها
صدر الكلام فيكون مفعول علمت اذن مضمون الجملة وهو قيام الشخص المستفهم عنه
اعني زيدا واما ان كانت موصولة او موصوفة فالعلم واقع عليها فكانك قلت
علمت زيدا الذي قام ومثل الاستفهام من غيره في اي لكونه معربا تقول في الاستفهام
علمت ايهم قام برفع اي واذا كان موصولا قلت علمت ايهم قام بنصبه وليس اداة
الاستفهام التي تلي باب علم في نحو علمت زيدا ايهم قام مسعود ان قائل هذا الكلام عارف
بنسبة القيام الى هذا القائم المعين لما ذكرنا ان العلم واقع على مضمون الجملة فلو كان اي
للاستفهام المتكلم لكان دالا على انه لا يعرف انتساب القيام الى معين ربما تعرفه
الشاك بانه زيد او غيره فيكون المشكوك فيه اذن النسبة وقد كان المعلوم هو ذلك

النسبة وهو يناقض فنقول اداة الاستفهام اذن لمجرد الاستفهام لا لاستفهام المتكلم
والمعنى عرفت المشكوك فيه الذي يستفهم عنه وهو ان نسبة القيام الى شخص هي وذلك
الشخص في رضا زيد فالمعنى عرفت قيام زيد وانما لم يصرح باسم القائم ولم يقل
علمت زيدا قائما او علمت قيام زيد لان المتكلم قد يكون له داع الى ابهام الشيء على
المخاطب مع معرفته بذلك المبهم كما يكون له داع الى التصريح به كقوله تعالى وانا
او اياكم لعلى هدى او في ضلال مبين فعلى هذا يجوز وقوع الاستفهام الذي جوابه
لا او نعم بعد فعل القلب نحو علمت ازيد قائم او هل زيد قائم والمشكوك فيه الذي
يستفهم عنه بهما اثبات القيام الى زيد او عدم اثباته كما كان المشكوك فيه مع
الهمزة وام ومع اسماء الاستفهام انتساب الفعل الى هذا المعين او الى ذلك من
الاشخاص الواقعة عليها كلمة الاستفهام وكذا يجوز علمت ازيد قام او عمرو وعلمت هل
زيد قام او عمرو وهل قام زيد او عمرو واخواتها لا ونعم والمشكوك فيه المستفهم عنه بهما
نسبة القيام الى واحد من المذكورين او عدم النسبة اليه فالمعنى في جميع ذلك علمت هذا
الذي اشك فيه مستفهم عنه ومنع قوم من وقوع استفهام جوابه لا او نعم بعد فعل
القلب استدلالا بان مضمون الجملة الاستفهام لا يصح ان يكون متعلقا للعلم لا اما ولا
وهو ان يقال متعلقه ما يقال في جواب هذا الاستفهام والذي يقال في جواب
الاستفهام بام وباسماء الاستفهام شيء معين منسوب اليه الحكم المذكور في الاستفهام
فمعنى علمت ازيد قائم ام عمرو علمت احدهما بعينه على صفة القيام لان ذلك هو
الذي يقال في جوابه وذلك لان جوابه اما زيد اي زيد قائم واما عمرو واما اذا قلت
علمت هل زيد قائم فليس جوابه نسبة القيام الى زيد ولعلها حتى يقال ان العلم
متعلق بتلك النسبة او نفيها واما جوابه نعم او لا وليس فيه النسبة والعلم لا يتعلق الا
بالنسبة والجواب عما قالوا انا لا نسلم اولا ان مضمون الجملة الاستفهامية لا يكون
متعلقا للعلم بل مضمون الاستفهام المتكلم لا يصح ان يكون متعلقا للعلم للتناقض
المذكور في نحو علمت ايهم قام ولو سلمنا ذلك قلنا ان نعم او لا في الجواب متضمن
لمعنى النسبة ونفيها لان المعنى بلى زيد قائم وما زيد بقائم فحصل المقصود اعني
المحكوم عليه والمحكوم به في الجواب وهو المصحح لتعلق العلم ثم اعلم ان جميع ادوات
الاستفهام ترد على الوجه المذكور اي لمجرد الاستفهام لا لاستفهام المتكلم بعد كل
فعل شك لا ترجيح فيه لاحد الجانبين على الآخر لبيان المشكوك فيه نحو شككت ازيد في الدار
ام عمرو ونسيت او ترددت اقوم ام اقعد كما يرد بعد كل فعل يفيد معنى العلم
وعلمت ودريت وبعد كل فعل يطلب به العلم كفكرت وامتحنت وبلوت وسألت

واستمعت وجميع افعال الحواس الخمس كلمست والبصرت ونظرت واسمعت وشممت
وذقت تقول تفكرت ازيد ثمة ام عمرو وقد تضمن الدال على التفكر كقوله تعالى يتوارى
من القوم من سوء ما بشر به ايمسكه على هون ام يدسه في التراب اي متفكرا ايمسكه
ام يدسه وفي نهج البلاغة تحالسان لقيتهما ايهما يسعى صاحبه كأس المنون اي متفكرين
ايهما يسعى ولم يسمع مثل ذلك في النظر الذي هو ترجيح احد المجوزين على الآخر وجوز
يونس تعليق جميع الافعال نحو ضربت ايهم في الدار وقتلت ايهم في البيت وقد مضى
ذلك في باب الموصولات ويجوز في سألتك هل زيد قائم واستعمت اقام زيد اي
هو يعده القول والجملة مفعول لذلك المنوي على ما هو مذهب البصريين ويضمن
السؤال معنى القول فيلحق به في الحكاية بعده على ما هو مذهب الكوفيين كما يجيء بعد من
مذهب الفراء فنقول الجملة بعد الفعل المعلق في موضع النصب وهو اما في
موضع مفعول منصوب بنزع الخافض وذلك بعد كل فعل يفيد معنى الشك نحو شككت
ازيد في الدار ام عمرو اي شككت في هذا الامر او في موضع مفعول يتعدى الفعل اليه
بنفسه اما لاقتضاء الفعل اياه وضعا واما لتضمن الفعل لما يقتضيه والاول صريح العلم
والمعرفة وهذا الفعل اما ان يطلب مفعولا واحدا نحو عرفت هل زيد في الدار
فالجملة المعلق عنها في موضع مفعوله اي عرفت هذا الامر واما ان يطلب اكثر فيكون تلك
الجملة اما في مقام المفعول الاول والثاني نحو علمت هل زيد في الدار او في مقام
الثاني والثالث نحو اعلمتك هل زيد في الدار او في مقام الثاني وحده نحو علمت زيدا
ابو من هو وكذا قوله تعالى وما ادراك ما يوم الدين لان ادرى يتعدى الى مفعولين
نحو ادريتك الحق وان كان بمعنى علم او في مقام الثالث وحده نحو اعلمتك
زيدا ابو من هو واما الثاني اعني المتضمن لمعنى العلم فهو كل ذكرنا انه يطلب به
العلم نحو فكرت هل زيد في الدار فان فكر لازم وضعا لكنه يتعدى الى مفعول لتضمنه
معنى تعرف اي تعرف هذا الامر بالتفكر فيه وكذا قولك انظر اليه اقائم هو ام
قاعد اي تعرف هذا الحكم بالنظر اليه ورفع زيد في مثل انظر وسل زيدا ابو من هو لكونه
بمعنى انظر وسل ابو من زيد اهون من رفعه في نحو اعلم زيد ابو من هو لان انظر
بمعنى تفكر وسل الذي بمعنى سل الناس لا سلطان زيدا لو سلطهما عليه كما يسلطه اعلم اذا
سلطه عليه وكذا الحكم ان كان الفعل المطلوب به العلم متعديا بالوضع لغيره
من المفاعيل ما اقتضاه وضعه ثم تجيء بالجملة المعلق عنها في مواضع المفعول الآخر
لتضمنه معنى التصرف نحو امتحنت زيدا هل هو كريم اي تعرفت كرمه بامتحانه والعرب
زيدا هل هو في الدار اي تعرف كونه في الدار بالضاربة وكذا قوله تعالى يسألونك

عن الساعة ايان مرسها اى سيعرفون وقت ارسائها تسوالك عنها وهذا كما قلنا في المفعول المطلق في عمرك الله ان الكاف مفعول اصل الفعل والله مفعول الفعل المضمن وقد يكون الجملة المعلق عنها بدلا كما قلنا نحو شككت في زيد هل هو قائم او لا اى شككت في قيامه فهي في محل الجر وتقول عرفتك الحال اريد في الدار ام عمرو فهي في محل النصب بدل من الحال وكذا عرفت زيدا ابو من هو الجملة بدل من زيدا هذا وقد اوجب الاخفش ان زيد الطيب اخوه قائم وانما لم لطيب اخاه قائما لان اللام للابتداء فلا يدخل الماضي كما يجيء في باب ان فهي في التقدير داخلة على اخوه كانك قلت ظننت لاخوه قائم واما الالغاء او التعليق في اعلم واري عن المفعولين الاخيرين فالظاهر كما ذهب اليه المالكي انه يجوز الالغاء والتعليق بالنسبة اليهما كما جاز ذلك في علم ورأي فيقول اعلمتك لزيد منطلق واز يد منطلق ام عمرو وما زيد منطلقا وزيدا اعلمتك منطلق وزيد منطلق اعلمتك وكذا الحكم اذا نسب باب اعلم الى ما لم يسم فاعله نحو اعلمت ما زيد قائما وزيدا اعلمت قائم وقال الاندلسي الذي عول عليه امتناع التعليق والالغاء بالنسبة اليهما وفي بعض نسخ الجرد لية ما يدل على انك اذا نسبت الفعل للفاعل امتنع الالغاء والتعليق واذا نسبته للمفعول جاز واما للاري منهما معا سواء اي الفعل للفاعل او المفعول وقال ابن جعفر لو الغيت فقلت زيدا اعلمتك قائم او علقت فقلت اعلمتك لزيد قائم لحصل التعليق والالغاء والاعمال في حالة واحدة لانه لا بد من اعماله في المفعول الاول وكذا الحصل التعليق والاعمال في حالة وليس ما قال بشيء لان اعماله بالنسبة الى شيء والغاءه او تعليقه بالنسبة الى شيء آخر فهو مثل زيد علمت قائم اعملته في الفاعل والغيته عن المفعول وكذا في علمت لزيد قائم اعملته في الفاعل وعلقته عن المفعولين وايضا المعلق بمعنى الهمزة اي المصير والملغى او المعلق اصل علم فالملغى غير المعلق واعلم انه لا خلاف في انه لا يلغى ولا يعلق عن المفعول الاول اذ هو كالمفعول الاول اعطيت قوله ومنها انه يجوز ان يكون فاعلها ومفعولها ضميرين لشيء واحد هذه الافعال المذكورة في المتن ولفظة حسب بمعنى احسب ورأي الحكمة يجوز كون فاعلها ومفعولها ضميرين متصلين متحدي المعنى نحو علمتني قائما وقال تعالى اراني اعصر خمرا وكذا ان كان احدهما بعض الاخر نحو قولهم رايتنا مع رسول الله ورايتك تقول كذا وقد يجري مجراها رأى البصرية حملا على رأي العلمية وكذا عدم ووجد حملا على وجد لانهما ضداه في اصل الوضع وانما لم يجز ذلك في غير الافعال المذكورة لان اصل الفاعل ان يكون

مؤثرا والمفعول به متأثرا منه واصل المؤثر ان يغاير المتأثر فان اتحدا معنى كره اتفاقهما لفظا فلهذا لا تقول ضرب زيد زيدا وانت تريد ضرب زيد نفسه فلم يقولوا ضربني ولا ضربتك ولا ضربتهما وان كان الفاعل لفظا لاتحادهما معنى واتفاقهما من حيث كون كل واحد منهما ضميرا متصلا فقصد مع اتحادهما معنى تغايرهما لفظا بقدر الامكان فلهذا قالوا ضرب زيد نفسه فصار النفس باضافته الى ضمير زيد كانها غيره لغلبة مغايرة المضاف للمضاف اليه فصار الفاعل والمفعول في ضرب زيد نفسه متغايرين في الظاهر واما افعال القلوب فان المفعول به فيها ليس المنصوب الاول في الحقيقة بل مضمون الجملة كما مضى فجاز اتفاقهما لفظا لانهما ليسا في الحقيقة فاعلا ومفعولا والقياس جواز ظن زيد زيدا قائما اي نفسه واما ان كان احدهما منفصلا والاخر متصلا فيجوز في غير افعال القلوب ايضا سواء وقع المنفصل بعد الا او معناها او لم يقع نحو ما ضربت الا اياك وانما نفعل اياها واياك فاضرب وما ضربك الا انت واما الكل الفاعل والمفعول متحدين معنى واحدهما ضمير متصل والاخر ظاهر نحو زيدا ظن قائما وظنه زيد قائما فلم يجز المثال الاول مطلقا وجاز الثاني في افعال القلوب خاصة وان كان المضمر منفصلا جاز مطلقا وقد تقدم جميع ذلك بعلله في المنصوب على شريطة التفسير هذا ما ذكر المص من خواص افعال القلوب ومن خواصها ايضا جواز دخول ان المفتوحة على الجملة المنصوبة الجزئين نحو علمت ان زيدا منطلق ولا تقول اعطيت ان زيدا درهم وذلك لان مفعولها في الحقيقة على ما تقدم غير مرة هو مصدر الخبر مضافا الى المبتدا وان المفتوحة موضوعة لهذا المعنى فتقول افعال القلوب اذا دخلت على ان المفتوحة فهي ناصبة لمفعول واحد هو مفعولها الحقيقي ويكرر ذلك وان كان ذلك الفعل مما نقل بصيغته لمفعول او احد نصبا نحو كحسب وظننت ودخلت لانها لا تطلب في ظاهر الاستعمال الا مسدا او مسدا اليه سواء نصبهما كما حسب زيدا قائما ولم نصبهما نحو حسب ان زيدا قائم اذ مقصود الجزئين المنصوبين هو ما صرح به في الاستعمال الاخر الذي مع ان اي المصدر هذا مذهب سيبويه اعني ان وان مع اسمها وخبرها مفعول ظن ولا مفعول له آخر مقدرا والاخفش يجعل ان مع جزئيها في مقام المفعول الاول ويقدر الثاني اي علمت ان زيدا قائم حاصلا اي قيام زيد حاصلا ولا حاجة الى ذلك كما مر ولو كان مقدرا لجاز اظهاره اذ لم يسد مسده شيء حتى يكون واجب الاظهار ولا تقول ان ان مع اسمها وخبرها سادة مسد اسمين هما مفعولا فعل القلب كما تقول بعضهم لان ان المفتوحة مع جزئيها في تقدير مفرد في جميع المواضع كما يجيء في الحروف المشبهة بالفعل بل الاولى ان يقال ان الاسمين المنصوبين في نحو

علمت زيدا قائما سادان مسد ان مع اسمها وخبرها ومعدان فائدتهما اذ هما بعد
المصدر لان ان مصدرية كما كان الكلام مع ان بتقدير المصدر هذا آخر الكلام في
افعال القلوب واما غير افعال القلوب من الافعال الناصبة لجزئي الجملة كاسمي بعد
المفرد فهو صير وما اراد فيها من جعل ووهب غير منصرف ورد وترك وتخذ واتخذ
كان واصل الباب صير ومفعولاه في الحقيقة اسم وخبر لصار في الاصل اذ مرتبة
صيرت زيدا قائما من صار زيد قائما كمرتبة احفرت زيدا النهر من حفر زيد النهر فحال
المفعولين من عدم جواز حذفهما معا بلا قرينة وجوازه معها كحال مفعولي علمت
يقال جعلت زيدا كريما فتقول بل انا جعلت واما بلا قرينة فلا يجوز ذلك اذ كل
انسان لا يخلو من تصيير شيء ما في الاغلب فلا فائدة في ذكر الفعل وحده كما
قلنا في علمت وظننت كما وكذا لا يجوز حذف احد المفعولين الا قليلا كان مضمونهما
هو المفعول لصير كما كان مضمونهما فاعل صار وكان القياس بناء على ان المفعولين
في تقدير المصدر جواز تصديرهما بان كما في مفعولي علمت الا انه روعي اصلهما حين
كانا اسما وخبرا لصار فانهما اذن لا يصدران بها كما ذكرنا في اول هذا الباب واما
العاصر ومراد فانها وتعليقها فلم يأت كما اتى في افعال القلوب لان ذلك
فيها لضعفها من حيث لم يظهر اثرها المعنوي اذ هي افعال باطنة بخلاف التصيير فانه
ظاهر اثره في الاغلب نحو جعلته عليا فهذا التصيير ظاهر للعقول اذ هو احداث الشيء
بعد ان لم يكن ومرادفات صير قد يخرج من هذا الباب اذا لم يكن بمعناه كقوله تعالى
جعل الظلمات والنور اي خلق ووهب اي اعطى ورده اي جعله راجعا وترك
بمعنى خذ واما خلى وتخذ واتخذ بمعنى خذ واما كان فهو قليل الاستعمال لكنه لا يجيء
الا بمعنى صير وانما افاد معنى صير لما سبق قبل ان معنى صار كان بعد ان لم يكن
ومعنى اكان جعله كائنا فحصل من الهمزة معنى نقل غير الكائن الى الكون ومعنى
التصيير ولم يستعمل كون متعديا الى مفعولين وقد جعل بعضهم ضرب مع المثل بمعنى
صير نحو قوله تعالى ضرب الله مثلا عبدا مملوكا ونحو ذلك واليه ذهب الاندلسي
فيكون مثلا مفعولا ثانيا وعند الاول اي جعله مثلا وصاغه مثلا من ضرب الخاتم
واللبن ويجوز ان يقال معنى ضرب مثلا اي بين فهو متعد الى واحد والمنصوب
بعده عطف بيان وقال ابن درستويه يلحق غادر بصير كما الحق به ترك الذي بمعناه
نحو غادره صريعا واذا كان الثاني نكرة جاز جعله حالا ويكون غادر بمعنى خلف
وخلى واما اذا كان معرفة كما في قولك غادرته جزر السباع فالحاق غادر بصير
هو الظاهر ومما ينصب المبتدا والخبر من غير افعال القلوب ومن غير مرادفات

صير سمع المعلق بعين نحو سمعتك تقول كذا ومفعوله مضمون الجملة اي سمعت قولك
ويجوز تصدير الجملة بان نحو سمعت انك تقول كذا ومفعوله مضمون الجملة فالواو اذا
في المبتدا والخبر لم يكن الخبر الا فعلا دالا على النطق نحو سمعتك تنطق بكذا
او تتكلم واما لا اري سماعا من نحو سمعتك تمشي لجواز النطق نحو سمعتك تنطق سمعت
انك تمشي نفاقا قال سمعت الناس ينتجعون غيثا فقلت لصيدح انتجعي بلالا
بنصب الناس وقد روي برفعه على حكاية الجملة ومما يدخل على المبتدا والخبر
القول وما تصرف منه والاصل في استعماله ان يقع بعده اللفظ المحكي اما الذي
مضى ذكره قبل نحو قلت زيد قائم او الذي هو واقع في الحال نحو اقول الآن زيد
قائم فينبغي ان يكون الجملة الواقعة بعد اقول في هذا الكلام متلفظا به بلفظ آخر في
هذا الكلام والا لم يكن حكاية او الذي يقع بعد نحو اقول غدا زيد قائم او قل زيد
قائم واللفظ الواقع بعده اما مفرد او جملة والجملة اكثر وقوعا والمقصود من الجملة
الواقعة بعده ايراد اللفظ المتلفظ به في غير هذا الكلام لا مجردا بل مع المعنى
فمن حيث مراعاة اللفظ جاز وقوعها موقع الحال الذي لا يكون الا مفردا نحو
قيل زيد قائم اي قيل هذا اللفظ ومن حيث مراعاة المعنى الذي هو الاصل جاز
ان تغير اللفظ بشرط وفاء اللفظ ومن حيث مراعاة بالمعنى الذي فهم من الاصل
لانه ربما تعسر اداء اللفظ المنقول عنه من بعض القائلين فيجوز تغير اللفظ في كلام
من لا يتعسر عليه ذلك ايضا كالباري تعالى وكذا غيره ممن يسهل عليه ذلك لكن
مع تغير اللفظ يجب ان لا يعمل القول في شيء من اجزاء الجملة اجراء لمثل هذه الجملة
مجرى اصلها اعني المحكية باعيان الفاظ فعلى هذا لك ان تقول حكاية عن قال زيد
قائم قال فلان قام زيد ولهذا ترى الكتاب العزيز يقص فيه عن الامم المختلفة الالسنة
باللسان العربي وتقول قال زيد انا قائم وقلت لعمرو انت بخيل رعاية للفظ المحكي
ويجوز قال زيد هو قائم وقلت لعمرو هو بخيل على المعنى الاول اعتبارا لحال الحكاية فان
زيدا وعمرا غائبان ومنه قوله تعالى وقال الذين كفروا للذين آمنوا لو كان خيرا ما
سبقونا اليه والاول اكثر استعمالا وكذا يجوز الوجهان فيما يؤدي معنى القول قال
تعالى تقاسموا بالله لنبيتنه بالتاء والنون وهذه الجملة المحكية منصوبة الموضع لكونها
مفعولا بها لا مفعولا مطلقا على ما وهم البعض كما تقدم في باب اعلم واري والدليل
عليه اضافة اسم الفاعل اليه في قولك انا قائل زيد قائم واطلاقك على تلك
الجملة انها مقولة وكلاهما علامة المفعول به على ما ذكرنا في الموضع المشار اليه فاذا
كانت منصوبة المحل مفعولا بها جاز عطف المفرد عليها منصوبا كقولك قلت انا

انا زيد قائم او لفظا آخر ويقع المفرد بعد القول على خمسة اوجه احدها ان يكون
مؤديا معنى الجملة فقط ولم يغير ذلك بان يجعل مكان ذلك المفرد جملة ثم تحمل ذلك
المفرد على تلك الجملة كما تقول مثلا قلت كلاما حقا او باطلا او صادقا او كاذبا وحسنا
اذا قال زيد قائم ثم يقول زيد قائم كلام حق او باطل وكلام حسن وثانيها ان
يعبر به عن المفرد لا غير نحو قلت كلمة او قلت لفظة عبارة عن زيد ولم يغير ذلك بان
يقع خبرا عن اللفظ المفرد نحو زيد لفظة او كلمة وثالثها ان يكون لفظا يصلح ان
يعبر به عن المفرد وعن الجملة نحو قلت لفظا فانك تقول زيد لفظ وزيد قائم لفظ
فتنصب هذه الثلاثة لانها ليست اعيان الالفاظ المحكية حتى تراعى وليست ايضا
جملا تغير لفظها اعتمادا على بقاء المعنى كما تقدم حتى تراعى اصلها ورابعها
مفرد غير معبر به لا عن جملة ولا عن مفرد بل المراد به نفس ذلك اللفظ بعينه فيجب
حكايته ورعاية اعرابه نحو قال فلان زيد اذا تكلم بزيد مرفوعا واما بناؤه
فهل يراعى اولا ذكرناه في باب العلم وخامسها مفرد غير معبر به عن جملة ولا عن
مفرد ولا مقصود به ولا اراد نفس ذلك اللفظ فيجب ان يقدر معه ما يكون به جملة
كقوله تعالى قال سلام قوم منكرون اي عليكم سلام قال اذا قيل قلت دنا ناي
هي دنا ناه وقوله تعالى قالوا سلاما قال سلام يجوز ان يكون سلاما المنصوب معبرا به
عن الجملة كما يقال قال فلان خيرا اي سلام عليك فيكون المنصوب في قالوا
في قالوا سلاما بمعنى المرفوع في قوله قال سلام ويجوز ان يكون من القسم الاخير من
الخمسة الاوجه فيكون مفعولا مطلقا اي مفعولا مطلقا لفعل محذوف اي سلمنا
سلاما فيكون الجواب المرفوع اعني قوله قال سلام احسن منه على ما قال تعالى فحيوا باحسن
منها او ردوها وذلك لدلالة الجواب على الثبوت المستفاد من الرفع على ما مضى
في باب المبتدأ والخبر ويلحق عند الكوفيين بالقول في الحكاية ما في معناه كقولك
ناديت عجل واحرّ به زيد قائم قال ساداوا الرحل غدا في رحالهم ليعني وعند
البصريين القول مقدر بعد مثل هذا الفعل وليس ملحقا به واضمار القول غير عزيز
في الكتاب العزيز فالتقدير اجريه وقلت زيد قائم وسادوا قولهم الرحل غدا
وكلا القولين قريب وتقول ناديته سلام كما تقول قلت سلام والله دل ذلك
الثناء وبل وقد يحذف المحكي بعد القول لقيام القرينة كما يقال من قال زيد منطلق
فيقول انا قلت كما يحذف القول ويبقى المحكي كما في قوله جاؤوا بمذق هل رايت
الذئب قط واعلم انه قد يجيء القول بمعنى الاعتقاد ولا لفظ هناك سواء كان
ذلك الاعتقاد علما او ظنا نحو قولك كيف تقول في هذه المسألة اي كيف تعتقد

فيلحق بالظن في نصب المفعولين وليس بمعنى الظن خلافا لظاهر كلام سيبويه وبعض النحاة
قال المصنف والاندلسي لو كان بمعنى الظن لم يستعمل في العلم وقد يقال لك كيف تقول
زيدا قائما فتجيب اعلمه قائما السيف فهو اذن بمعنى الاعتقاد علما كان او ظنا وجواز
الحاقه في العمل بالظن مطلقا لغة سليم واكثر العرب لا يجوز هذا الالحاق الا بشرط
كون القول مضارعا على ما قال الاندلسي منهم من يشترط الخطاب دون المضارعة و
بعضهم يشترط المضارعة دون الخطاب فيجوز نحو اتقول زيد عمرا قائما على ما قال ابن
جعفر ولا بد عند الاكثر في الالحاق من شرط تقدم استفهام متصل نحو اتقول زيدا منطلقا
او منفصل بظرف نحو أغدا اتقول زيدا جالسا واما بالسوط تقول زيدا ضاربا
او باحد المفعولين كقوله اجهالا تقول بني لؤي لعمر ابيك ام متجاهلينا فان بعض الشرط
رجع الى الحكاية على لغة الاكثر كما ذكرنا ويجوز عندهم الحكاية ايضا مع استيفاء الشروط
قوله وبعضها بمعنى آخر بل لكلها فان حسبت بمعنى صرت احسب وهو الذي في شعره
شقرة وخلت اي ضرب داء خال اي خيلا وزعمت اي كفلت وهذه الثلاثة بهذه
المعاني تكون لازمة قوله وعلمت بمعنى عرفت ووجدت بمعنى اصبت قد ذكرنا انه اذا تعدى
علمت ووجدت الى مفعولين فهما بمعنى عرفت واصبت ايضا الا ان المعروف والمصاب
مضمون الجملة ونصبه المفعولين وعدم نصبهما متعلق بالاستعمال فعرفت واصبت مع
كونهما بمعنى علمت ووجدت لا ينصبان المفعولين قوله الافعال الناقصة ما وضع
لتقرير الفاعل على صفة وهي كان وصار واصبح وامسى واضحى وظل وبات وآض
وعاد وغدا وراح ومازال وبرح ومافتئ ومانفك ومادام وليس وقد جاء
ما جاءت حاجتك وقعدت كانها حربة يدخل على الجملة الاسمية لاعطاء الخبر حكم
معناها فترفع الاول وتنصب الثاني مثل كان زيد قائما انما سميت ناقصة لانها لا
يتم بالمرفوع بها كلاما بل بالمرفوع بها كلاما تاما مع المنصوب بخلاف الافعال التامة
فانها تتم كلاما بالمرفوع دون المنصوب وما قال بعضهم من انها سميت ناقصة لانها
تدل على الزمان دون المصدر ليس بشيء لان كان في كان زيد قائما يدل على الكون
الذي هو الحصول المطلق وخبره يدل على الكون المخصوص وهو كون القيام اي
حصوله فجيء اولا بلفظ دال على حصول ما لم عين بالخبر ذلك الحاصل فكانك قلت حصل
شيء ثم قلت حصل القيام فالفائدة في ايراد مطلق الحصول اولا ثم تخصيصه
كالفائدة في ضمير الشأن قبل تعيين الشأن على ما مر في بابه مع فائدة اخرى ههنا وهي
دلالته على تعيين زمان ذلك الحصول المقيد ولو قلنا قام زيد لم يحصل هاتان
الفائدتان معا وكان يدل على حصول حدث مطلق تقييده في خبره وخبره يدل

على حدث معين واقع في زمان مطلق بعده كان لكن دلالة كان على الحدث المطلق
عقلية واما سائر الافعال الناقصة نحو صار الدال على الانتقال واصبح الدال على الكون
في الصباح والانتقال ومثله اخواته وما دام الدال على الكون الدائم وما زال الدال
على الاستمرار وكذا اخواته وما دام الدال على الكون الدائم وليس الدال على الانتفاء
فدلالتها على حدث معين لا يدل عليه الخبر في غاية الظهور فكيف يكون جميعها ناقصة
بالمعنى الذي قالوه. قوله ما وضع لتقرير الفاعل على صفة كان ينبغي ان يقيد الصفة
بكونها على صفة غير مصدره فان زيدا في ضرب زيد ايضا متصف بصفة الضرب وكذا
جميع الافعال التامة واما الناقصة فهي لتقرير فاعلها على صفة هي متصفة بمصادر الناقصة
فمعنى كان زيد قائما ان زيدا متصف بصفة القيام المتصف بصفة الكون اي الحصول
والوجود ومعنى صار زيد غنيا ان زيدا متصف بصفة الغنى المتصف بصفة الصيرورة
اي الحصول بعد ان لم تحصل ومعنى تقرير الفاعل على صفة اي جعله وتثبيته عليها قوله
كان وصار الى آخرها لم يذكر سيبويه منها سوى كان وصار وما دام وليس ثم قال
وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغني عن الخبر والظاهر انها غير محصورة وقد يجوز
تضمين كثير من التامة معنى الناقصة كما تقول تم التسعة بهذا عشرة اي يصير عشرة
وكمل زيد عالما اي صار عالما كما قال تعالى فتمثل لها بشرا اي صار مثل بشر سويا ونحو
ذلك وقد زيد على عدد الافعال التي ذكرها المص وبعض منه فالذي زيد من كان
صار آل ورجع وحال وجاز وارتد كان كلها في الاصل بمعنى رجع [illegible] وكذا
استحال وتحرك فانهما كانا في الاصل بمعنى تحول وكذا كان اصل صار فكان
جميعها ان يستعمل تامة وان يعدى الى ما هو الان مصدر لخبرها بالى ان عدت نحو صار
الى الغنى ثم ضمن كلها معنى كان بعد ان لم يكن لان الشخص اذا رجع الى الفعل واستحال اليه
فذلك الفعل يصير كائنا بعد ان لم يكن ففاعلها في الحقيقة بعد صيرورتها ناقصة مصدر خبرها
مضافا الى اسمها لان معنى جميعها ناقصة كان بعد ان لم يكن وذلك المصدر هو الكائن
بعد ان لم يكن وفاعلها حين كانت تامة هو المرتفع بها لانه الراجع والمستحيل فيجوز
ان يستعمل صار ومرادفاتها تامة على الاصل قال قصرنا الى الحسنى ورق كلامنا
ورضت فذلت صعبة اي اذلال وقال العبد الى لا محالة حيث صار القوم
صار اي مكان اي سار القوم [illegible] وقال تعالى ظن ان لن يحور بلى لا بد في التامة
ان يتعلق لفظا [illegible] والى ظاهرا او مقدرا لان الرجوع والانتقال من الامور النسبية
لا يفهم من دون المستعمل عنه وليس الحاق مثل هذه الافعال بصار قياسا بل سماعا
الا ترى ان استعمل لا يلحق به مع انه بمعنى تحول وكذا زيد على ما زال من مرادفاتها

ما فتئ وما افتأ وما ونى وما رام من رام يريم اي برح واصل ما زال وما برح وفي
وما فتئ وما افتأ وما انفك ان يكون بمعنى ما انفصل فيعدى بمن الى ما هو
الان مصدر خبرها فيقال في موضع ما زال زيد عالما ما زال زيد من العلم اي ما انفصل
لكنها جعلت بمعنى كان دائما فنصب الخبر نصب كان وانما جعلت بمعناه لانه اذا لم ينفصل
شخص عن فعل كان فاعله دائما وكذا اصل برح ورام ان يكونا بمعنى زال
عن مكانه فيعديان بانفسهما ومن نحو برح مكانك ومن مكانك ورام مكانك
ومن مكانك واصل ونى قصر فكان الاصل ان يعدى بفي نحو ما ونى زيد في القيام فجعل
الثلاثة بمعنى كان دائما لانه اذا كان لا يزول عن الفعل ولا يقصر فيه يكون فاعله
دائما ودائما افاد دخول النفي على النفي دوام الثبوت لان نفي النفي اثبات واذا
قصد نفي الشيء زمانا وجب ان يعم ذلك النفي جميع ذلك الزمان بخلاف الاثبات
فانك اذا قصدت اثبات الشيء بزمان لم يلزم استغراق الاثبات لذلك الزمان اذا قلت
مثلا ضرب كفى في صدق هذا القول وقوع الضرب في جزء من اجزاء الزمن الماضي
واما قولك ما ضرب فانه يفيد استغراق نفي الضرب لجميع اجزاء الزمن الماضي و
ذلك لانهم ارادوا ان يكون النفي والاثبات المتعددان زمان واحد في طرفي نقيض
فلو جعل النفي كالاثبات مقيدا لوقوعه اي لو وقوع النفي في جزء غير معين من اجزاء
ذلك الزمن المخصوص لم يكن مناقضا ذلك الاثبات اذ يمكن كون الجزء الذي يقيد
الاثبات به غير الجزء الذي يقيد به النفي فلا يتناقضان فاكتفى في الاثبات بوقوعه
مطلقا ولو مرة وقصدوا في النفي الاستغراق اذ استمرار الفعل صعب اقل من
استمرار الترك فصار نحو ضرب وما ضرب كالموجبة الجزئية والسالبة الكلية اللتين نقيض
احدهما الاخرى فتبين بهذا ان النهي يفيد التكرار على ما ذهب اليه اكثر الاصوليين
فحصل من هذا كله ان نفي النفي يكون ايضا دائما كما ان نفي الاثبات يكون دائما
ونفي النفي يلزم منه الاثبات فيلزم من نفي النفي اثبات دائم وهو المقصود ولا يجعل
كل فعل مقيد للنفي داخل عليه حرف نفي بمعنى كان دائما بل ذلك موقوف على
السماع فلا يقال ما انفصل او ما فارق ضاربا ولا يقال ما زال امر الضم الزاي
ولا ما ازول امرا وما زال الناقص واوي مضارعه يزال كخاف يخاف واما زال
يزول كقال يقول وقولك زاله يزيله اي فرقه من الماء فتامان وقد حكى سيبويه
ابو الخطاب عن بعض العرب ما زيل يفعل كذا وكيد يفعل كذا واصلهما زول
وكود فنقلوا كسرة الواو فيهما الى ما قبلهما وقلبت ياء كما يفعل في المبني للمفعول
في نحو قيل وهو خلاف القياس والاكثر ما زال وما كاد وقد يستعمل بعض هذه الافعال

المصدر بما للنفي تامة نحو ما برح من موضعه قال تعالى فلن ابرح الارض وما
ولي في امره وما انفك من هذا الامر واما ما زال لا زال وما فتئ وما انفك
فلا يستعملان الا ناقصين قال سيبويه ان به في قولك ما زلت به حتى فعل مفعول
والاولى ان يقول هو الجار اي ما زلت معه ونقص ابن مالك من اخوات اصبح غدا
وراح فيقال بما لا يكونان الا تامين وان جاء بعد مرفوعهما منصوب فهو حال
كقوله غدا طاويا يعارض الريح هافيا اقول اذا كان غدا بمعنى مشى في الغداة
كقوله تعالى ان اغدوا على حرثكم وراح بمعنى رجع في الرواح وهو ما بعد الزوال
الى الليل نحو راح الى بيته فلا ريب في تمامهما واما نحو قوله يروح ويغدو دائما
متكحل فان كانا بمعنى يدخل في الرواح والغداة فهما ايضا تامان والمنصوب حال
وان كانا بمعنى يكون في الغداة والرواح فهما ناقصان فلا منع اذن من كونهما
ناقصين ومن الملحقات جاء في نحو ما جاءت حاجتك اي ما كانت حاجتك
وما استفهامية وانث الضمير الراجع اليه لكون الخبر عن ذلك الضمير مؤنثا كما في من
كانت امك ويروى برفع حاجتك على انها اسم كانت وما خبرها واول من
قال ذلك الخوارج قالوه لابن عباس حين جاء اليهم رسولا من علي عليه الرضوان
ومنها قعد في قول الاعرابي ارهف شفرته حتى قعدت كانها حربة اي صارت
قال الاندلسي لا تتجاوز بهذين اعني جاء وقعد الموضع الذي استعملتهما فيه العرب
قال وطرد بعضهم وقال المص واجاد الاولى طرد جاء في مثل جاء البر قفيزين
وقيل هو حال ليس بشيء لانه لا يراد ان البر جاء في حال كونه قفيزين ولكن معناه كان
قال واما قعد فلا يطرد وان قلنا بالطرد فانما يطرد في مثل الموضع الذي
استعمل فيه اولا يعني قول الاعرابي فلا يقال قعد كاتبا بمعنى صار بل يقال قعد
سلطان لكونه مثل قعدت كانها حربة قوله يدخل على الجملة الاسمية لاعطاء الخبر
حكم معناها وذلك لما قدمنا ان مضمون الافعال الناقصة صفة لمضمون خبرها
قوله فترفع الاول وتنصب الثاني تسميه مرفوعها اسما لها اولى من تسميته فاعلا لها
لان الفاعل كما ذكرنا في الحقيقة مصدر الخبر مضافا الى الاسم ولهذا لا يحذف اسمها
غالبا حذف خبر المبتدا لكون الفاعل مضمونه مضافا الى الاسم فكما لا يسمى منصوبها
المشبه بالمفعول مفعولا فالقياس ان لا يسمى مرفوعها المشبه بالفاعل فاعلا لكنهم سموه
فاعلا على العلة ولم يسموا المنصوب مفعولا بناء على ان كل فعل قصا كان او تاما
لابد له من فاعل وقد يستغني عن المفعول **قوله** وكان يكون ناقصة لثبوت خبرها
دائما او منقطعا وبمعنى صار ويكون فيها ضمير الشان ويكون تامة بمعنى ثبت وزائدة

وصار للانتقال واصبح وامسى واضحى لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما وبمعنى صار ويكون
تامة وظل وبات لاقتران مضمون الجملة بوقتيهما وبمعنى صار وما زال وما برح وما فتئ وما انفك
لاستمرار خبرها لفاعلها مذ قبلها ويلزمها النفي وما دام لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها
لفاعله ومن ثم احتيج الى كلام لانه ظرف وليس لنفي مضمون الجملة حالا وقيل مطلقا
شرع بذكر معاني هذه الافعال الناقصة وبذكر ايضا مجيء بعضها تاما او زائدا قال وكان
يكون ناقصة بمعنيين احدهما ثبوت خبرها مقترنا بالزمان الذي يدل عليه صيغة الفعل
الناقص اما ماضيا او حالا او استقبالا فكان للماضي ويكون للحال او للاستقبال
وكن للاستقبال وذهب بعضهم الى ان كان يدل على استمرار مضمون الخبر في جميع الزمن
الماضي وشبهته قوله تعالى وكان الله سميعا بصيرا وذهل ان الاستمرار مستفاد من
قرينة وجوب كون الله سميعا بصيرا لا من لفظ كان الا ترى انه يجوز كان زيد قائما
نصف ساعة فسقط واذا قلت كان زيد صار ما لم يستفد الاستمرار وكان قياس
ما قال ان يكون كن ويكون للاستمرار ايضا وقول المص دائما او منقطعا رد على
القائل يعني ان كان لا يدل على احد الامرين بل ذاك الى القرينة والمعنى الثاني
ان يكون بمعنى صار وهو قليل بالنسبة الى المعنى الاول قال بتيهاء قفر والمطي كانها قطا
الحزن قد كانت فراخا بيوضها قوله ويكون فيها ضمير الشان اي يكون في كان الناقصة
على اي معنى كانت من معنييها ضمير الشان مقدرا فيرتفع المبتدا والخبر بعدها منصوب
المحل خبرا لكان وقال بعضهم كان المضمر فيها ضمير الشان تامة فاعلها ذلك الضمير اي
وقعت القصة ثم فسرت القصة بالجملة والاولى اولى لانه لم يثبت في كلام العرب
ضمير شان الا مبتدا في الحال نحو قل هو الله احد او في الاصل كاسم ان واول معمولي
ظننت نحو انه زيد قائم وظننته زيد قائم ويكون تامة بمعنى ثبت وقد تقدم ما يرشدك
الى ان الناقصة ايضا تامة في المعنى وفاعلها مصدر الخبر مضافا الى الاسم فالفرق بينهما وان
علم الناصب لمفعولين واحد وعلم الناصب لمفعول واحد فهما بمعنى واحد والفصل ان كان
التي بمعنى كمل وحصل قوله وزائدة اعلم ان كان زائدا غير مفيدة لشيء الا محض التأكيد
وهذا معنى زيادة الكلمة في كلام العرب كقوله سراة بني ابي بكر تسامى على كان المسومة
العراب وكذا قيل في قوله تعالى من كان في المهد صبيا انها زائدة غير مفيدة للتأكيد
والا فان المعجز وصف على هذا حال وكذا قولهم ولدت فاطمة بنت الخرشب الكملة من
عبس لم يوجد كان مثلهم وكذا قول الفرزدق في لحية عمرو اباك نحورها في الجاهلية
كلا والاسلام واما اذا دلت كان على الزمن الماضي ولم يعمل نحو ما كان احسن
زيدا وكذا قولهم ان من افضلهم خبر كان ورد بان خبر ان لا يتقدم على اسمها الا اذا

كان ظرفا ففي تسميتها زيادة نظر لما ذكرنا ان الزائد من الكلم عندهم لا لقصد الا المعنى
التاكيد فالاولى ان يقال سميت زيادة مجازا لعدم عملها وانما جاز ان لا يعملها
مع انهما غير زائدة لانها كانت تعمل لدلالتها على الحدوث المطلق الذي كان الحدث
المعهد في الخبر يعني عنه لا لدلالتها على الزمن الماضي لان الفعل انما يطلب الفاعل
والمفعول لما يدل عليه من الحدث لا للزمان فجاز لك ان تجردها في بعض المواضع
عن ذلك الحدوث المطلق لاغناء الخبر عنه فاذا جردتها لم يبق الا الزمان وهو لا يطلب
مرفوعا ولا منصوبا فبقي كالظرف دالا على الزمان فقط ولهذا اجاز وقوعه موقعا لا يقع
غيره فيه حتى الظرف شيئا لا يليه بالظروف التي يتسع فيها فيقع بين ما التعجب وفعله وبين
الجار والمجرور نحو على كان المسومة فعلى ان كان المعهدة للماضي التي لا يعمل مجردة
عن الدلالة على الحدوث المطلق وقد ذكر السيرافي ان فاعلها مصدرها اي كان الكون
وهو هوس اذ لا معنى لقولك ثبت الثبوت وقوله بذلك من تلك القلوص لما رآه
اي راى ما دار المصدر بمعنى اسم الفاعل على مذهب ابي علي انه لا فاعل لها على الاخر هنا
فعلى هذا قول الفرزدق فكيف اذا مررت بدار قوم وجيران لنا كانوا كرام كانوا
هو ليست زائدة كما ذهب اليه المبرد وانما قال ذلك لثبوت فاعلها بل لنا خبرها
اي جيران كرام كانوا لنا وقال سيبويه هي زائدة مع الفاعل لانه كالجزء منها والاولى
اولى لافادتها معنى وعملها لفظا ثم اعلم ان الزائدة والمجردة للزمان كالزائدة فلا يليق
اعني غير العاملة لا يقعان اولا لان البداءة تكون باللوازم والاصول والمجردة
للزمان كالزائدة فلا يليق بهما التصدر ويقعان في الحشو كثيرا وفي الاخر على راي
نحو قولك حضر الحطب كان ولا تزاد ولا تجرد الا ماضية لخفتها وقد اجاز ابو البقاء
زيادة مضارع كان في قول حسان كان سبيئة من بيت راس يكون مزاجها عسل وماء
على رواية مزاجها وعسل قوله وصار للانتقال هذا معناها اذا كانت تامة كما تقدم
ومعناها اذا كانت ناقصة كان بعد ان لم يكن قوله واصبح وامسى واضحى لاقتران
مضمون الجملة باوقاتها هذه الثلاثة تكون ناقصة وتامة واما الناقصة فلها معنيان اما
مطلقا من غير اعتبار الازمنة التي يدل عليها صيغة الفعل اعني الصباح والمساء والضحى
بل باعتبار الزمن الذي يدل عليه صيغة الفعل اعني الصباح والمساء الماضي
والحال والاستقبال واما بمعنى كان في الصبح وكان في المساء وكان في الضحى فمعنى
في هذا المعنى الاخير مضمون الجملة اعني المصدر الخبر مضافا الى الاسم بزمانه الفعل
اعني الذي يدل عليه تركيبه والذي يدل عليه صيغته فمعنى اصبح زيد امرا ان الامارة
زيد مقترنة بالصبح في الزمن الماضي ومعنى يصبح قائما ان قيامه مقترن بالصبح في الحال

او الاستقبال ويكون تامة كقولك اصبحنا والحمد لله وامسينا والملك لله اي وصلنا الى الصبح
والمساء ودخلنا فيهما وكذا اصبحنا فيدل ايضا كل منها على الزمانين وحكى الاخفش زيادة
اصبح وامسى بعد ما التعجب كما كان في لفظين وهما ما اصبح ابردها وما امسى ادفاها ورده
ابو عمرو وقال السيرافي انه ليس من كتاب سيبويه وانما كان حاشية في كتابه اقول لو ثبت ما حكى
الاخفش لكان كل منهما مجردا عن الحدث للزمانين اعني الصبح والمساء والزمن الماضي
كما كان لفظ كان مجردا للماضي قوله وظل وبات الى اخره يعني ان معنى ظل زيد متفكرا
كان في جميع النهار متفكرا كذلك فاقترن مضمون الجملة وهو تفكر زيد بجميع النهار مع اقترانه
ايضا بزمانه الاخر المدلول عليه بالصيغة اي الماضي او الحال او الاستقبال
وتصريفه ظل يظل ظلولا قالوا ولم يستعمل ظل الا ناقصة وقال ابن مالك تكون
تامة بمعنى طال ودام والعهدة عليه وقولك بات زيد مهموما اي كان في جميع
الليل كذلك فاقترن هم زيد بما بات وهو جميع الليل والزمان الماضي ومصدره
البيتوتة ومضارعه يبيت وبات كباع يبيع وبات يبات ويجيء تامة بمعنى اقام ليلا وبمعنى
نزل بالليل او لم ينم وفي كلامهم ليلة السب سروت وقد جاء ظل ناقصة بمعنى صار مجردا
عن الزمان المدلول عليه بتركيبه قال تعالى ظل وجهه مسودا واما مجيء بات بمعنى صار
وهو ان بات بيده قوله ومازال للجهد قد ذكرنا ان معنى مازال واخواته كان
دائما فقولك مازال زيد اميرا اي استمرت الامارة ودامت لزيد مذ قبلها وان
لها وهو وقت البلوغ الذي يمكن قيامه بها فيه لا اصل في ذلك قوله ويلزمها النفي اي
كانت ماضية فيما ولم ولا في الدعاء وان كانت مضارعة فيما ولا ولن والاولى
ان لا يفصل بين لا وما ومعمولها لظرف وشبهه وان جاز ذلك في غير هذه الافعال
نحو لا اليوم جئتني ولا امس وذلك لتركيب حرف النفي معها لافادة الاثبات وقوله
فلا والي دنيا زال عزه ساد وليس مما يكون فيه حرف النفي محذوفا كما في قوله
تعالى تالله تفتؤ تذكر يوسف بتاويل لا والي دنيا لا زال لان حذفها لم يسمع
الا من مضارعاتها وانما جاز حذفها لعدم اللبس اذ لو كان اثباتها لا يكون ناقصة
الا معها قال سعك تسمع ما حلب بما لك حتى تكونه وتحذف منها كثيرا في جواب
القسم كقوله تعالى تالله تفتؤ وقوله زال حال مبرمات اعدها لها ما مشى لولها
على حمله لان حذف حرف النفي في جواب القسم ثابت في غير هذه الافعال ايضا
نحو والله اقوم اي لا اقوم فكيف بها وتكون مازال واخواتها بمعنى الايجاب
من حيث المعنى لا يستعمل اداة الاستثناء بخبرها لان الاستثناء المفرغ لا يكون في
الموجب الا في الفضلات كما مر في بابه وخبر المبتدا ليس بفضلة فلا تجوز مازال

زيد الا عالما لاستحالة استمرار زيد على جميع الصفات الا العلم واما خبر ليس واخواتها
كان وصار واخواتهما اذا كانت منفية فيجوز اقترانهما بالا اذا قصدت الاثبات
وقد يمنع ذلك فيها ايضا وذلك اذا تقدمت اخبارها عليها فلا يجوز الا قائما كان
زيد والا عشار لم يصر خالد لامتناع تصدر الا كما مر فى بابه وقد خطى ذو الرمة فى
قوله حراجيج ما تنفك الا مناخة على الخسف او نرمى بها بلدا قفرا واعتذر له
بعضهم بانه اى الفارق وطيها ومناخة حال وعلى الخسف متعلق بمناخة جعل الخسف
كالارض التى يناخ عليها كقوله تحيه بينهم ضرب وجيع ونرمى عطف على مناخة نحو
قوله تعالى صافات ويقبضن وقيل هى ناقصة خبرها على الخسف اى معه ومناخة
حال وفيه ضعف من وجهين ان كان العامل فى الحال ما قبل الا فهو ما بعد الا
المفرغ فلما مر فى المثبت وان كان المستثنى منه ايضا كالحال فى هذا الباب الا ان
ان العامل قبل الا لا يعمل عند البصريين فيما بعد المستثنى الا فى تابعه او فى المستثنى
منه كما مر فى بابه وان كان العامل فى الحال على الخسف ففيه ضعف من ثلثة اوجه احدها
ان المفرغ فلما مر فى المثبت كما ذكرنا والثانى ان عامل الحال يكون الظرف المتاخر
عنه ولم يجزه سيبويه خلافا للاخفش والثالث ان المستثنى اذن يكون مقدما فى الا
المفرغ على عامله ولا يجوز ذلك عند البصريين كما تقدم فى باب الاستثناء قوله
وما دام لتوقيت امر الى آخره اى لتوقيت فعل بمدة ثبوت مصدر خبرها لفاعل
ذلك المصدر كما فى قولك اجلس ما دام زيد قائما ابوه موقت لجلوس المخاطب
بمدة ثبوت قيام الى زيد وكذا ان كان فاعل الخبر ضمير اسم ما دام نحو اجلس ما دام
عمرو قاعدا قوله ومن ثم احتاج اى من اجل كونه مما لبس يكون ظرفا لذلك الشئ
والظرف فضلة فلا بد معه من تقدم جملة اسمية كانت او فعلية لفظا او تقديرا لكونه
من الفضلات وما التى فى اول ما دام مصدرية والمضاف الذى هو الزمان محذوف
اى مدة دوام قيام زيد قوله وليس لنفى مضمون الجملة قال سيبويه وتبعه ابن السراج
ليس للنفى مطلقا تقول ليس خلق الله مثله فى الماضى وقال تعالى الا يوم ياتيهم
ليس مصروفا عنهم فى المستقبل وجمهور النحاة على انها لنفى الحال قال الاندلسى
ليس بين القولين تناقض لان خبر ليس ان لم يقيد بزمان يحمل على الحال كما يحمل الايجاب
عليه فى نحو زيد قائم واذا قيد بزمان من الازمنة فهو على ما قيد به هذا قوله وحكمها كحكم
ليس فى كونها عند الاطلاق لنفى الحال وعند التقييد على ما قيدت به وقد ذكرنا حكمها
لا فى باب المضارع واصل ليس ليس كما يقال علم فى علم وصيد فى صيد ولا
يجوز ان يكون مضموم الفاء اذا لم يكن فى فعل مثل العين كما ولا ان يكون مفتوح

الا اذا الفتحة لا تسكن فلا يقال فى ضرب ضرب ولم تقلب الياء الفا ليدل به
على عدم تصرفه ومفارقته لاخواته وسيبويه والاكثرون على انه فعل غير منصرف وقال
ابو على فى احد قوليه انه حرف اذ لو كان مخفف فعل كصيد فى صيد لعادت حركة العين
على الياء عند اتصال الضمير كصيدت والجواب ان ذلك لمفارقته اخواته فى عدم
التصرف قال ابو على واما الحاق الضمير به فى نحو لست ولسنا فلشبهه بالفعل لكونه على
ثلثة وبمعنى ما كان وكونه رافعا ناصبا كما الحق الضمير فى هاء ها ساهاتا وهاتا
ها ساهاتن مع كونه اسم فعل تشبيها بالفعل والاولى الحكم بفعليته لدلالة اتصال
الضمائر به عليها وهى لا تتصل بغير صريح الفعل الا نادرا كما ذكرنا فى ها، قوله
ويجوز تقديم اخبارها كلها على اسمائها وهى فى تقديمها عليها على ثلثة اقسام قسم يجوز
وهو من كان الى راح راح وقسم لا يجوز وهو ما فى اوله ما خلافا لابن كيسان فى
غير ما دام وقسم مختلف فيه وهو ليس وذكر ابن معط ان خبر ما دام لا يتوسط بينه
وبين الاسم وهو غلط لم يذكره غيره وقد ذكرنا ذلك فى الموصولات وكذا لا يجوز
فصلها عن الفعل بالخبر كما مر هناك واما غير ما دام مما فى اوله ما من هذه الافعال
فاجاز الكوفيون غير الفراء ووافقهم ابن كيسان تقديم خبرها عليها قالوا لان لا
هذه الافعال الناقصة وصارت معها بمنزلة الايجاب فهى كغيرها بخلاف ما ان
وما الفصل فانها لم يلزمها بل جاز حذفها لفظا ومعنى والفصل بينها وبين الفعل
ولم يجز ذلك فى هذه الافعال ولم يجوز ذلك غيرهم نظرا الى لفظ ما ولو لم يكن فيها
معنى النفى لصيرورة الكلام مثبتا بمعنى الدوام واما توسط الخبر بين النافية والفعل
فى هذه الافعال حتى صارت كبعض حروفها فلا يجوز ما قائما زال زيد كما جاز ما قائما كان
عمرو وكل حكم ذكرنا فى ما النفى فهو ثابت فى ان النافية واما غيرها من حروف النفى
نحو لم ولن ولا فاذا اتصلت بها الافعال المذكورة لم يجز توسط الخبر بينها وبين الافعال
اتفاقا لما ذكرنا فى ما ويجوز تقديمها عليها اتفاقا لانها ليست كما فى طلب الصدر
على ما مر فى المنصوب على شريطة التفسير واما ليس فالاكثرون على جواز تقديم
خبرها عليها ومنع من ذلك الكوفيون لان مذهبهم انها حرف كما فالحقوها بها
كان ووافقهم المبرد وان كان مذهبه انها فعل نظرا الى عدم تصرفها ومشابهتها لما
ولنقصان فعليتها جاز ترك نون الوقاية معها كما فى قوله اذ ذهب القوم الكرام
ليسى ولذلك ايضا اجاز بعضهم ابطال عملها بالا كما فى قولهم ليس الطيب الا
المسك بالرفع واستدل المجوز بقوله تعالى الا يوم ياتيهم ليس مصروفا عنهم قالوا
لان المعمول لا يجوز وقوعه الا حيث يجوز وقوع العامل ولا يطرد لهم ذلك فانك تقول

زيدا الا اضرب ولا اضرب ولا منع ان يقال ان يوما بهم ظرف لليس فان الافعال
الناقصة تنصب الظروف لدلالتها على مطلق الحدث واعلم انه لا يدخل الافعال الناقصة
على مبتدإ واجب الحذف كما يكون للنعت المقطوع بالرفع للمدح او الذم ولا
تدخل على مبتدإ يلزم التصدر كما الشرطية ولا على مبتدإ يلزم الابتدائية لكونه في جملة كالمثل
كالجمل الاعتراضية كقوله فانت طالق والطلاق اليه يلزم الابتدائية لوقوعه بعد اما واذا المفاجاة
او لتضمنه معنى الدعاء كسلام عليك فانه يلزم الابتدائية لقصد معنى الثبوت كما ذكرنا في باب المبتدا
ولا يقع اخبار هذه الافعال جملا طلبية وذلك لان هذه الافعال كما تقدم صفات لمصادر
اخبارها في الحقيقة الا ترى ان معنى كان زيد قائما لزيد قيام له حصول في الزمن الماضي
ومعنى صار زيد قائما لزيد قيام له حصول في الزمن الماضي بعد ان لم يكن ومعنى اصبح زيد قائما
لزيد قيام له حصول في الماضي وقت الصبح وكذا سائرها اذ في كلها معنى الكون مع قيد اخر
كما ذكرنا غير مرة فلو كانت اخبارها طلبية لم يخل من ان يكون خبرية او طلبية فان كانت
خبرية ناقض الكلام لان هذه الافعال لكونها صفة المصدر خبرها يدل على ان المصدر
مخبر عنه بالحصول في احدها فهو ناقض ولعبارة اخرى مصدر الخبر في جميعها فاعل للفعل
الناقص كما مر تقريره فلو قلت كان زيد هل ضرب غلامه كان ضرب غلامه مخبرا عنه بكان
ثابتا عند المتكلم مسؤولا عنه هل غير ثابت عنده وهو متناقض واما قولهم علمت ازيد عندك
فقد ذكرنا ان ازيد ليس لاستفهام المتكلم بهذا الكلام حتى يلزم التناقض وان كانت
الافعال طلبية مع اخبارها وهي كما ذكرنا صفة للاخبار اكتفي بالطلب فيها عن الطلب
في اخبارها ان كان الطلبان متحدين اذ الطلب فيها طلب في اخبارها تقول كن قائما
اي قم وهل يكون قائما اي هل تقوم وقد جاء في الشعر الطلب فيها معا قال وكوني
بالمكارم ذكريني وان اختلف الطلبان بان يكون احدهما امرا مثلا والاخر استفهاما
نحو كوني هل ضربت استحال اذ الطلب في احدهما طلب في الاخر فيجتمع طلبان على مصدر
واحد في حالة واحدة واما ان كان خبرها مفردا متضمنا لمعنى الاستفهام جاز لان
ذلك المفرد يجب تقديمه عليها نحو اين كان زيد وايهم كان زيد دكل كلمة استفهام تقدم
على جملة احدث فيها معنى الاستفهام فلا يبقى اذن في الفعل على ذلك معنى الاخبار
حتى يناقض هو مضمون الخبر فان قيل فيجب ان يجوز تقدم الجملة الطلبية عليها نحو اهم
ضرب كان زيد قلت ان كلمة الاستفهام تحدث في ان كلمة الاستفهام تحدث في الجملة التي تليها
بلا فصل معنى الاستفهام لا في جملة اخرى بعدها فعلى هذا يجوز وقوع اسماء الاستفهام خبرا
لهذه الافعال اذا لم يكن مصدره بالنفي فلا تقول اين كان زيد لا اين ما زال زيد
لوجوب تصدرها بالنفي ويجوز متى لم يزل هذا اي مذ لم يكن سماحك ومنع

الجزولي

الجزولي والشلوبين ذلك في ليس نحو ان ليس زيد والاولى الجواز فان منعا ذلك بناء
على منع تقدم خبر ليس عليه فقد مر الكلام عليه وان منعاه لاداءه الى المحال من حيث المعنى
لان زيدا لا يجوز ان يكون في جميع الامكنة فالجواب ان ذلك على سبيل المبالغة ونقض
ذلك في غير المستقبل نحو متى ليس وجود الله او علمه او قدرته ثم نقول اذا كان الخبر المفرد
مشتملا على ماله صدر الكلام وجب تقديمه على كان واخواته ان لم تصدر بما وذلك اما
كلمة الشرط نحو ايهم يكن اكن او كلمة الاستفهام نحو اين كنت وايهم كنت واذا كان الخبر
ظرفا والاسم نكرة وجب تاخير الاسم عن الخبر نحو كان في الدار رجل وفي الدار كان
رجل وكذا ان دخل الا على الاسم نحو لم يكن قائما الا زيد او قائما لم يكن الا زيد لما
ذكرنا في باب الفاعل وتجب ايضا تاخيره على الخبر اذا كان الخبر في ضمير في الاسم
الا نحو كان في الدار صاحبها وكذا اذا كان الاسم ان مع صلتها نحو كان عندي انك
قائم وعندي كان انك قائم اذ لو تاخر عن كان واسمه معا ان دخله الا نحو ما كان
زيد الا قائما وتجب توسطه او تاخره اذا كان الفعل مصدرا بما يقتضي التصدر ولا
يمكن الفصل بينه وبين الفعل كهل واسماء الاستفهام والشرط نحو هل كان زيد قائما
ومتى كان زيد قائما اذ لا يفصل بهذه الكلم عن الفعل كما ذكرنا في المنصوب على شريطة
التفسير واما همزة الاستفهام وما النافية اذا لم يكن مع زال واخواتها فيجوز توسط
الخبر بينهما وبين الفعل الناقص نحو اقائما كان زيد وما قائما كان زيد ولا يجوز تقديمه
عليهما وتجب تاخير الخبر ايضا اذا تاخر مرفوعه عنه نحو كان زيد حسنا وجهه فلو قلت كان
حسنا زيد وجهه او حسنا كان زيد وجهه لفصلت بين العامل ومعموله الذي هو كجزء
بالاجنبي واما اذا تاخر منصوبه فيجوز على قبح اذا لم يكن المنصوب ظرفا نحو ضاربا كان
زيد عمرا اذ المنصوب ظرفا فانه يجوز بلا قبح نحو ضاربا كان زيد اليوم او في الدار
الظرف يتسع فيها والزم بعضهم تاخير الخبر اذا كان جملة ولا وجه لمنع توسطها او
تقدمها والاصل الجواز ولا يفصل عند البصريين بين كان واخواته وبين المرفوع بها
بمعمولات الخبر الا بالظرف او الجار والمجرور نحو كان اما مك زيد جالسا وذلك
لكون الفعل الناقص عاملا ضعيفا فلا يفصل بينه وبين معموله من الاجنبيات الا بالظرف
وان كان العامل قويا جاز الفصل بينه وبين معموله بشرط ان يكون فصله بغير الظرف ايضا
نحو عمرا كان زيد ضاربا واجاز الكوفيون الفصل بين كان ومرفوعه بغير الظرف ايضا
نحو كان زيدا عمرو ضاربا ووافق بعض البصريين بين الخبر العامل اذا اتصل بذلك المعمول
الفاصل بينه اذا لم يتصل فجوز في المتصل نحو كان زيدا ضاربا ولم يجوز في المنفصل نحو كان
زيدا عمرو ضاربا وما ادعاهم خلاف ذلك قدر فيه البصريون ضمير الشان اسما لكان

واخواته نحو كان زيدا الحمى باحدوا وكان زيدا ماحد الحمى قال فاذا هداحون حول يوهم
ماكان اما اسم عطفه عوداو نحوز في البيت زيادة كان واعلم انه تحرى في هذا الباب
عن النكرة المحضة اذا حصلت الفائدة ولا تطلب التخصيص مع حصول الفائدة على ما ذكرنا
في باب المبتدا قال ما دام فيهن فصيل حيا وتقول ما زال رجل واقفا بالباب وفي باب
ان قال وان شفاء عبرة مهراقة كذا انشده سيبويه وقد تحرى في هذا الباب وفي باب
ان المعرفة عن نكرة ولم تجز ذلك في المبتدا والخبر للالتباس لاتفاق الجزئين
هنالك واختلافهما هنا وقد ذكرنا ان سيبويه قال في نحو من زيدان زيد هو الخبر وقال
الزمخشري وغيره لا تخبر بها عن نكرة بمعرفة الا ضرورة نحو قوله يكون مزاجها عسل وماء
فمن روى النصب في مزاجها وقال ولا يك موقف منك الوداعا وقال ابن
مالك بل تجوز ذلك اختيارا لان الشاعر امكنه ان يقول ولا يك موقفي منك الوداعا
وان يرفع مزاجها فمن روى النصب في مزاجها على اضمار الشان في كان كما في الرواية
الاخرى ولا خلاف عند مجوزه اختيارا ايضا ان الاولى جعل المعرفة اسما والنكرة
خبرا الا ترى انهم قالوا ان اولى بالاسمية مما تقدم في نحو قوله تعالى وما كان
جوابهم الا ان قالوا اخرجوا لكونهما معرفتين لمشابهتها المضمر من حيث لا توصف وانما
حرام على بكر الاسم وتعريف الخبر عدم اللبس في ما لي الا وكان واورد سيبويه للتمثيل
بالاخبار عن النكرة بالمعرفة قوله اسكران ابن المراغة اذ هجاني ام تحوف الشام ام
كره وقوله فانك لا تبالي بعد حول اظبي كان امك ام حمار وقوله الا من مبلغ حسان
عني اظب كان يحرك ام حون ورد عليه المبرد بان اسم كان الضمير وهو معرفة واجاب
المبرد عن سيبويه بان همزة الاستفهام في اظبي واظب وسكران دخلت على اسم مرفوع
بعده الفعل ارتفاعه بمضمر يفسره ذلك الفعل اولى فاسم كان اذن نكرة ورد
الجواب بان ام المتصلة يليها احد المستويين والاخر الهمزة ولو قدرت بعد الهمزة
فعلا لم يليها المستويان واجيب عن رد الجواب بان الفعل لما كان محذوفا وجوبا
لاجل المفسر فكانه معدوم وايضا قال سواء ولما ثم قد لا يكون في النثر كما مضى
في باب العطف هذا ونحن قد ذكرنا في المنصوب على شريطة التفسير ان المرفوع انما
رافعه الظاهر اذا كان المرفوع بعد كلمة لازمة للفعل نحو ان امرؤ هلك وفي قوله
خاصة اظبي كان امك ام حمار الاولى ان يرتفع ظبي بكان لما مضى في باب العطف
ان بعد سواء ولا ابالي لا تقع همزة التسوية الا داخلة على الفعل واجاب بعضهم المبرد
عن سيبويه بان الضمير راجع الى النكرة معرفة بدليل وقوعه مبتدا نحو ضربت رجلا
وهو راكب ولو كان نكرة لصح وصفه والجواب عن الرد ان الضمير اذا عاد الى

نكرة محضة فالضمائر اذن نكرات واعلم ان ليس تختص من بين اخواتها بوجه فهو معرفة
نحو جاءني رجل فضربته والا فهو نكرة نحو ارجل ضربته ام امراة كما مر في حد المعرفة و
النكرات المفسرة للضمير في الابواب الثلاثة غير مختصة فالضمائر اذن واعلم ان ليس
تختص من بين اخواتها بكون اسمها نكرة محضة لما فيها من النفي وبجواز حذف خبرها كثيرا
نحو قوله انما يجزي الفتى ليس الجمل اي ليس الجمل جازيا وقيل بل حملت على لا فصارت
حرف عطف مثلها وجميع هذه الافعال تتصرف الا ليس الامر وما دام ولتصاريفها
ما لها ولا يستعمل ما زال واخواتها مصدر واسم فاعل الا مع لا لانهما حرف النفي
وهي لا يدخل على المفرد وقد تحذف لام يكن للجزم تشبيها بالواو فتحذف مع
قد تحذف للجزم حركتها اولا وذلك لكثرة استعمالها قال تعالى لم يك مغيرا نعمة كما
حذفت كسرة لم ابال فقيل لم ابل بعد ما حذف منه الالف لكثرة الاستعمال ايضا قال
سيبويه اذا لاقى نون يكن المجزوم ساكنا بعدها لم تحذفها قال تعالى لم يكن الذين كفروا
لتقويها بالحركة وخروجها بها عن شبه حرف المد واجاز يونس الحذف مع ذلك ايضا
انشد ابو زيد في نوادره لم يك الحق على ان هاجه رسم دار قد تعفى بالسرر قال السيرافي
هذا شاذ قال سيبويه هذا شاذ قال سيبويه تقديم الخبر اذا كان ظرفا احسن وسمي ذلك
الظرف مستقرا بفتح القاف وكذا كل ظرف عامله مقدر لانه ناصبه وهو استقر مقدر
قبله فقولك كان في الدار زيد اي كان مستقرا في الدار زيد فالظرف مستقر فيه
ثم حذف الجار كما يقال المحصول للمحصول عليه ولم يستحسن تقديم الظرف اللغو
وهو ما ناصبه ظاهر لانه اذن فضلة فلا يهتم به نحو كان زيد جالسا عندك واما قوله
تعالى ولم يكن له كفوا احد فانما قدم اللغو فيه لانه مقصد الفائدة اذ ليس الغرض نفي
الكفو مطلقا بل نفي الكفو له تعالى فقدم اهتماما بما هو المقصود معنى ورعاية للفواصل
لفظا **قوله** افعال المقاربة ما وضع لدنو الخبر رجاء او حصولا او اخذا فيه
الذي ارى ان عسى ليس من افعال المقاربة لان عسى طمع في حق غير الله تعالى
وانما يكون الطمع فيما ليس الطامع على وثوق من حصوله فكيف يحكم بدنو ما لا يوثق
بحصوله ولا يجوز ان يقال معناه رجاء دنو الخبر كما هو مفهوم من كلام الجزولي والمصنف
اي ان الطامع يطمع في دنو مضمون خبره فقولك عسى الله ان يشفي مريضي اي
ارجو قرب شفائه وذلك لان عسى ليس متعينا بالوضع للطمع في دنو مضمون الخبر بل
للطمع حصول مضمونه مطلقا سواء يرجى حصوله عن قريب او بعد مدة مديدة كما تقول
عسى الله ان يدخلني الجنة وعسى النبي صلعم ان يشفع لي فاذا قلت عسى زيد ان يخرج
فهو بمعنى لعله يخرج ولا دنو في لعل اتفاقا وكذا في عسى طفق ومرادفاته من افعال

المقاربة بمعنى كونها لدنو الخبر نظر لان معنى طفق زيد يخرج انه شرع في الخروج وتلبس باول اجزائه ولا يقال ان الخروج قريب ودنى من زيد الا قبل شروعه لان معنى القرب قلة المسافة بل يصح ان يقال فيمن شرع في الشيء قرب تمام ذلك الشيء على مده فعلى هذا ليس من افعال المقاربة التي هي موضوعة لدنو الخبر الا كاد ومرادفه وقول المص لدنو الخبر رجاء او حصولا او اخذا فيه خبط لان نصب هذه المصادر على التمييز في الظاهر وهو تمييز نسبة فيكون فاعلا لدنو في المعنى كما تقول يحسن طيب زيد علما اي طيب علم زيد فيكون المعنى لدنو الخبر رجاء الخبر او لدنو حصوله او لدنو الاخذ فيه وليس عسى لدنو رجاء خبره بل لرجاء دنو الخبر على ما ذهب اليه وكذا طفق واخواته ليست لدنو الخبر بل للاخذ فيه ولفظ الجرولي وهو ان عسى لمقاربة الفعل في الرجاء اوضح فيما قصده من المعنى ولو جعلنا المنصوب حالا من الخبر اي لدنو الخبر مرجوا او حاصلا او ماخوذا فيه اذ الحد لا يستعمل فيه مثل هذه المحتملات البعيدة لم يصح في كاد لان الخبر في كاد ليس حاصلا بل قرب الخبر وحصوله لان القريب لم يحصل بعد **قوله**

فالاول عسى وهو غير متصرف تقول عسى زيد ان يخرج وعسى ان يخرج زيد وقد يحذف ان والثاني كاد تقول كاد زيد يجيء وقد يدخل ان واذا دخل النفي على كاد فهو كالافعال على الاصح وقيل يكون للاثبات وقيل في الماضي للاثبات وفي المستقبل كالافعال تمسكا بقوله تعالى وما كادوا يفعلون وبقول ذي الرمة اذا غير النأي المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح ومنها والثالث جعل وطفق وكرب واخذ وهي مثل كاد واوشك وهي مثل عسى في الاستعمال **قوله** فالاول عسى اي الذي لرجاء مضمون الخبر قال سيبويه عسى طمع واشفاق فالطمع في المحبوب والاشفاق في المكروه نحو عسيت ان اموت ومعنى الاشفاق الخوف وانما لم يتصرف في عسى لتضمنه معنى الحرف اي انشاء الطمع والرجاء كلعل والانشاءات في الاغلب من معاني الحروف والحروف لا يتصرف فيها واما الفعل نحو بعت والجملة الاسمية نحو انت حر بمعنى الانشاء فعارض فيهما قال الجوهري عسى من الله واجبة لاستحالة الطمع والاشفاق عليه تعالى اذ لا يكونان الا في المجهول وقوله تعالى عسى ربه ان طلقكن للتخويف لا للخوف والاشفاق كما ان او في كلام الله تعالى للابهام والتشكيك لا للشك قال ابو عبيدة عسى من الله ايجاب فجاء على احدى لغتي العرب لان عسى في البعض ايضا واجبة لان معنى طمع بهم كعسى وهم عسوه جاء عول جوار الامثال اي طمع بهم نعم هذا كلامه وانا لا اعرف عسى في غير كلامه تعالى للتيقن فيه نظر ويجوز ان يكون معنى طمع بهم كعسى اي طمع وقد يكسر سين عسى اذا اتصل به ضمير المتكلم نحو عسيت عسينا او ضمير المخاطب مطلقا نحو عسيت عسيتما عسيتم عسيت عسيتما عسيتن او نون جمع المونث نحو عسين وزعم الزجاج ان عسى حرف لما راى من عدم تصرفه وكونه بمعنى لعل واتصال ضمير المرفوع به يدفع ذلك الا ان يعتذر بما اعتذر به ابو علي في ليس كما تقدم قوله عسى زيد ان يخرج المتاخرون على ان عسى يرفع الاسم وينصب الخبر ككان والمقرون بان بعد اسمه منصوب المحل بانه خبر استدلالا بالمثل السائر عسى الغوير ابوسا وقول الراجز اني عسيت صائما ونقل عن سيبويه ان ان يفعل ليس في موضع خبر عسى قبل لان الحدث لا يكون خبرا عن الجثة وقوله ابوسا وصائما لتضمن عسى معنى كان فاجري في الاستعمال مجراه وعذر من جعله خبرا ان يقدر مضافا اما في الاسم نحو عسى حال زيد ان يخرج او في الخبر اي عسى زيد صاحب ان يخرج كما قال ابو علي في العضدي باب عسى زيد ان يقوم اي عسى زيد ذا قيام وفي هذا العذر تكلف اذ لم يظهر هذا المضاف الى اللفظ اي لا في الاسم ولا في الخبر وقال بعضهم ان زائدة وفيه ايضا نظر لان الزائد لا يلزم الا مع بعض الكلم كما في افعل هذا اما ولزومه مطردا في موضع معين مع اي كلمة كانت بعده وقيل المقرون بان مشبه بالمفعول وليس بخبر كخبر كان حتى يلزم كون الحدث خبرا عن الجثة وذلك لان المعنى الاصلي قارب زيد ان يخرج اي الخروج ثم تغير معنى الكلام عن ذلك الاصل بافادة عسى لانشاء الطمع كما كان اصل معنى احسن زيدا اي جعله حسنا ثم تغير عنه بافادة انشاء التعجب وكذا قالوا اصل معنى ما احسن زيدا اي جعله حسنا ثم تغير عنه عسى ان يخرج زيد قرب ان يخرج زيد اي خروج زيد فهو في الاستعمال الاول كالفعل المتعدي وفي الثاني كاللازم وفيه ايضا نظر اذ لم يثبت في عسى معنى المقاربة لا وضعا ولا استعمالا كما مر قبل وقال الكوفيون ان يفعل في محل الرفع بدلا مما قبله بدل اشتمال كقوله تعالى لا ينهاكم الله عن الذين لم يقاتلوكم الى قوله تعالى ان تبروهم اي لا ينهاكم الله عن ان تبروهم ولا ارى هذا وجها بعيدا فيكون في نحو ما تأول عسى ان يقوموا احد جاء ما كان بدلا من الفاعل مكان الفاعل والمعنى ايضا ساعد قولهم لان عسى بمعنى توقع فمعنى عسى زيد ان يخرج يقوم اي توقع ورجي قيامه وانما غلب فيه بدل الاشتمال لان فيه اجمالا ثم تفصيلا كما مر في باب البدل وفي ابهام الشيء ثم تفسيره وقع عظيم لذلك الشيء في النفس كما مر في ضمير الشان واما عسيت صائما وعسى الغوير ابوسا فشاذان على ان تضمنهما معنى كان وقال بعضهم التقدير عسى الغوير ان يكون ابوسا وعسيت ان اكون صائما وجاز حذف ان مع الفعل مع انها حرف مصدري ومع كونها حرفا مصدريا لقوة الدلالة وذلك لكثرة وقوع ان بعده مرفوع

عسى فهو كحذف المصدر ردا بقاء معموله كما ذكرنا من مذهب سيبويه في المفعول معه ومثله
ما انشد الكسائي في البيت الا ان يكون المراد ان الا ان العرب ههنا ادل كما ذكرنا
فعلى مذهب الكوفيين اذا حذفت ان في الخبر مع قلة ذلك تقول انها مقدرة حذفت لعوده
الدلالة عليها فيكون كقولهم تسمع بالمعيدي خير من ان تراه قوله وعسى ان يخرج زيد
اعلم ان من ذهب الى ان ان مع الفعل في عسى زيد ان يخرج زيد ان يخرج خبرا
وهو من باب التنازع فتقول في التثنية على اختيار البصريين عسى ان يخرج الزيدان
وعلى اختيار الكوفيين عسى ان يخرجا الزيدان وعلى هذا قياس الجمع والمونث وجاز
ان تقول ان ان يخرج فاعل عسى وزيد فاعل ويخرج فتقول في التثنية عسى ان يخرج
الزيدان لا غير وقوله تعالى عسى ان يبعثك ربك مقاما محمودا لو جعلنا الفعلين عسى
في ربك لم يجز اعمال الاول اعني عسى لكون ربك وهو اذن اجنبي فاصلا بين بعض الصلة
وبعض وقوله تعالى عسى ان تكرهوا شيئا يجوز ان يكون الفعلان متنازعين في شيئا
وقد اعمل الثاني وان يكون ان تكرهوا فاعل عسى كما في قوله تعالى عسى ان يكونوا
خيرا منهم وعسى ان يكن خيرا منهن واما نحو الزيدان عسى ان يقوما والزيدون عسى
ان يقوموا فان فاعل عسى قولا واحدا ولا تضمر في عسى ضمير الشان لانه ليس من
نواسخ الابتداء كما كان كاد منها وقوله تعالى كاد يزيغ قلوب فريق منهم في كاد ضمير
الشان ويجوز ان يكون من باب التنازع وقد اعمل الاول ولو اعمل الثاني لقال
كادت الا عند الكسائي فانه يحذف الفاعل في مثله كما مر واما على قراءة من قرا
كاد تزيغ بالتاء فليس من باب التنازع والا وجب تانيث احد الفعلين لاسناده
الى ضمير المونث بل هو على اضمار الشان في كاد وقولك كاد يقوم زيد يحتمل التنازع
واعمال ايهما شئت ويحتمل اضمار الشان في كاد ومثله ليس خلق الله مثله وليس
بمشهور اضمار الشان من افعال المقاربة الا في كاد ومن الافعال الناقصة الا في
كان وليس ولا يتقدم مع ان الفعل على عسى اما عند من قال هو فاعل فلضعف عسى
بكونه غير متصرف واما عند من قال هو بدل فلامتناع تقدمه على المبدل منه
وقد يحذف الخبر في هذا الباب ان علم قال بهمت ولم افعل وكدت وليتني
على عثمان تبكي حلائله اي كدت افعل وكذا تقول لم عسى زيدا اذا قيل عسى زيد
ان يقوم اي لم عسى زيد ان يقوم ولا يحذف المرفوع في هذا الباب غالبا من حيث
فلا تقول كاد رجل يقوم ولا عسى شخص ان يقوم الا قليلا قوله وقد يحذف ان
كقوله عسى الكرب الذي امسيت فيه يكون وراءه فرج قريب وهو قليل وذلك ليس
عسى لكاد عند من قال هو حرف وقد تقدم ان ذلك عند الكوفيين مقدر كما ذكرنا و

في صار جميع افعال المقاربة ان يكون فاعل اخبارها ضميرا عائدا الى اسمها فلا تقول
كاد زيد يخرج غلامه الا ان يكون المسند الى سببه بمعنى الفعل المسند الى ضمير الاسم نحو كاد زيد
يخرج نفسه فهو بمعنى كاد زيد يموت وقد تستعمل جرى زيد ان يفعل كذا بكسر الراء و
اخلولق عمرو ان يكون استعمال عسى بلفظ الماضي فقط ومعناهما صار جريا وجري
اي جديرا وصار خليقا واصلهما حري بان يفعل واخلولق بان يقوم فحذف حرف
الجر كما هو القياس مع ان وان ويقال ايضا هو حري ان يفعل كذا وقد يقع
بعد اخلولق ان مع الفعل نحو اخلولق بفتح الراء والتنوين على انه مصدر بمعنى الوصف
فلا يثنى ولا يجمع ولا يونث تقول هن حرى ان يفعلن واذا قلت هو حري على فعيل
او حر بكسر الراء لزم ان يكون مثنى وجمع وواحد ويقال ايضا المحري ان يكون
كذا وقد يقع بعد اخلولق ان مع الفعل نحو اخلولق ان يفعل كما قلنا في عسى
ان يفعل زيد وقول الشاعر عسى طيء من طيء بعد هذه ستطفئ غلات الكلى
والجوانح السين فيه عند المتاخرين قائمة مقام ان لكونهما للاستقبال والوجه
عند الكوفيين ان يكون فاعل عسى مضمون الجملة الاسمية التي بعده كما في قوله تعالى
ثم بدا لهم من بعد ما راوا الايات ليسجننه اي سوقع اطفاء غلات الكلى قوله
والثاني كاد اي ما وضع لدنو حصول الخبر كاد وهو من كدت تكاد كيدا ومكادة
كهبت تهاب وحكى الاصمعي كودا بالواو فيكون كخفت تخاف خوفا والاول
اشهر واوشك بمعناه ومعنى كاد في اصل الوضع قرب ولا يستعمل على اصل الوضع
فلا يقال كاد زيد من الفعل ومعنى اوشك في الاصل اسرع ويستعمل على الاصل
فيقال اوشك فلان في السير ومن مرادفات كاد واوشك اولى وكرب وهلهل
وكرب في الاصل بمعنى قرب يقال كربت الشمس اي دنت للغروب واما اولى فمعناه
الاصلي قارب قال فعادى بين هاديين منها واولى ان يزيد على ثلاث اي قارب
وكاد ولا يستعمل الا مع ان فظاهر كونهما مفعولا لاولى ويجب تجريد هلهل من
ان واما كاد وكرب واوشك فيستعمل اخبارها مع ان ومجردة والتجريد مع كاد
ومثل وكرب اكثر واعرف واذا كانت مع ان فهو بتقدير حرف الجر اي كاد
او كرب من ان يقوم واوشك في ان يقوم ثم حذف حرف الجر على القياس و
هو ههنا حذفها لكثرة الاستعمال وان اما منصوبة او مجرورة على المذهبين
وقد يقع بعد اوشك ان مع الفعل نحو اوشك ان مع الفعل نحو اوشك ان يخرج
زيد اي اسرع خروجه ويجوز ان يكون على التنازع فاوشك لمقاربة الفعل نحو كاد
لكن لا يستعمل استعمال كاد اي مجرد الخبر من ان ويستعمل ايضا استعمال عسى نحو

المعلوم وإذا عرفت ان مَن جار بهذه الافعال الثلاثة واما ان يقدر مع
كما في يسمع واما ان تحذف رأسا بلا تقدير لها ويستعمل كاد وكرب واوشك
لشدة دلالتها على مقاربة الفعل استعمال كان ولاستعمال كاد مثل كان جاز
في الضرورة وما كدت ايبا ولهذا اضمر ضمير الشان فيه في نحو كاد يزيغ قلوب
فريق منهم ويستعمل ايضا الافعال التي للشروع في الفعل استعمال كان وهي
طفق واخذ وانشأ واقبل وقرب وهب وعلق وجعل وكاب بذلك اولى
من كاد واخواتها لان اخبارها حاصلة المضمون كاخبار كان بخلاف خبر كاد
وكان اصل استعمالها ان يقال طفق زيد في الفعل واجعل الفعل من قوله
تعالى وجعل الظلمات والنور اي اوجد وكذا انشأ الفعل واقبل على الفعل
وقرب للفعل وهب في الفعل من قولهم هب البعير في سيره اي نشط فاستعملت
استعمال كان لتضمنها معناه واما هلهل فانما الزم تجريد خبره من ان مع انه
بمعنى كاد لا بمعنى طفق لان المبالغة في العرب فيه اكثر ومثل هذا التركيب يدل
على المبالغة كزلزل وصرصر فكانه للمبالغة في العرب لا من الافعال الدالة على
الشروع فاستعمل خبره بعد ان يقال هلهل قوم ولكن افعال المقاربة
اي كاد ومرادفاته وافعال الشروع اي طفق ومرادفاته فروعا لكان
ومحمولة عليها لم تتقدم اخبارها عليها كما كان يتقدم خبر كان عليها وانما الزم كون
اخبار افعال الشروع فعلا مضارعا مجردا عن ان دون الاسم والماضي والمضارع
المقرون بان لان المضارع المجرد عن علامات الاستقبال ظاهر في الحال كما
مضى في بابه فهو من حيث الفعلية يدل على الحدوث دون الاسم بدليل انك اذا
قلت كان زيد وقت الزوال قائما لم يدل على حدوث القيام في ذلك الوقت
ومن حيث ظهوره في الحال يدل على كونه مشتغلا به دون الماضي بدليل انك اذا
قلت كان زيد وقت الزوال قام دل على انه كان مشتغلا في ذلك الوقت مع
حدوثه فلما حملت هذه الافعال على كان وقصد المعنيان المذكوران اعني حدوث
خبرها وكون فاعلها مشتغلا به وجب ان لا يكون اسما ولا ماضيا ولا مضارعا
مقرونا بان بل يكون مضارعا مجردا منها وانما غلب في افعال المقاربة اعني كاد
ومرادفاته ان يكون اخبارها لذلك وجوز اقترانها بان لكونها من شدة القرب
الذي فيها كانها للاستعمال والشروع فهي ليست متضمنة لمعنى كان مثل افعال
الشروع بل محمولة عليه من حيث الاستعمال فقط فجاز في بعضها اقتران الخبر بان
لقوله قد كاد من طول البلى ان يمصحا ولم يجز ذلك في خبر فعل الاستعمال واما

الزامهم في خبر عسى ان يكون مضارعا مقرونا بان ومنعهم من ان يكون مصدرا نحو عسى
زيد القيام وكذا منعوا من عسى قيام زيد فلان المضارع المقرون بان للاستقبال
خاصة والطمع والاشفاق مختصان به فهو اليق به فعسى من المصدر ومن ثم قد
يحمل لعل وان كانت من اخوات ان عليها نحو لعلك ان يقوم قوله واذا دخل
النفي على كاد الجحد قال بعضهم ان نفي كاد اثبات واثباته نفي بخلاف سائر
الافعال اما كون اثباته نفيا ان اراد وابه اذا قلت كاد زيد يقوم وان الكود
اي القرب فهذا الاثبات نفي فهو غلط واحسن وكيف يكون اثبات الشي نفيه
بل في كاد زيد يقوم اثبات القرب بلا ريب فان ارادوا ان اثبات كاد دال
على نفي مضمون خبره فهو صحيح وحولان وسك من الفعل لا يكون الا مع انتفاء الفعل
منك اذ لو حصل الفعل منك لم يكن احد في الفعل لا قريبا منه واما كون نفيه اثباتا
فنقول فيه ايضا ان قصدوا ان نفي الكود اي القرب فيما كدت اقوم اثبات له
فهو من المحس غلط وكيف يكون نفي الشي اثباته وكذا ان ارادوا ان نفي القرب من
مضمون الخبر اثبات لذلك المضمون بل هو الحس لان نفي القرب من الفعل ابلغ في انتفاء
ذلك الفعل من نفي الفعل نفسه فان ما قرب من الضرب اكد في نفي الضرب من ما ضرب
بل قد يجي مع قولك ما كاد زيد يخرج قرينة تدل على ثبوت الخروج بعد انتفائه وبعد انتفاء
القرب منه لا لفظ كاد ولا منافي بين انتفاء الشي في وقت وثبوته في وقت آخر وانما
التناقض بين ثبوت الشي ونفيه في وقت واحد فلا يكون اذن نفي كاد مفيد الثبوت
مضمون الخبر بل تلك القرينة هي المفيدة لثبوته فان حصلت قرينة هكذا قلنا بثبوت مضمون
خبر كاد بعد انتفائه كما في قوله تعالى فذبحوها وما كادوا يفعلون اي ما كادوا يذبحون قبل
الذبح وما قربوا منه اشارة الى ما سبق قبل ذلك بعينهم في قولهم اتتخذنا هزوا ادع لنا ربك
يبين لنا ما هي وادع لنا ربك يبين لنا ما لونها وهذا التعنت دال على انتفاء القرب من الفعل ولا انتفاء
الفعل ايضا وان لم يثبت قرينة هكذا نحو ما مات زيد وما كاد يموت قلنا بنفي مضمون خبر كاد
على انتفائه وعلى انتفاء القرب منه كما في قوله تعالى لم يكد يراها وقوله اذا غير النهي
اذ ليس في هذه المواضع ما يدل على حصوله بعد انتفائه ومثل هذه القرينة هي المبهمة لمن
ان نفي كاد اثبات فقال بعضهم انه للاثبات في الماضي كان كقوله وما كادوا يفعلون
او في المستقبل واستدل على كونه في المستقبل ايضا للاثبات بتخطئة الشعراء ذا الرمة في قوله
اذا غير النأي المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح وقولهم يراه قد برح حتى ادى ذلك الى ان غير ذو الرمة لم يكد الى
لم اجد ولم يكد مستقبل لانه جواب اذن فلولا انهم فهموا الاثبات لم يخطئوه والجواب
عن الاستدلال لقوله تعالى وما كادوا يفعلون ان اثبات الفعل مفهوم من القرينة اعني

قوله تعالى فذبحوها الآية لا من كاد ولكما ذكرنا ولهذا لم يعد الاثبات في قولنا ما زيد
وما كادوا ولما لم يكن قرينة واما الجواب عن تخطئة الشعراء فان تخطئتهم وتصويب
ذا الرمة في تدهيشه بناء على الدليل المذكور اي ان نفي العرب من الفعل لا يكون
اثباتا وقد خطأ المخطئون ذا الرمة في رويته وقد سمع تلك الحكاية اصاب في تدهيشه
واخطأ في رويته وقال بعضهم ان نفي الماضي اثبات لشبهه قوله تعالى فذبحوها
وما كادوا يفعلون وبقي المضارع الى نفي الماضي لقوله لم يكد يراها وقول ذي الرمة
لم يكد يبرح وعند الاخفش يجوز زيادة كاد قوله والثالث يعني الذي بعد شروع
فاعله في مضمون الخبر وقد ذكرنا مرادفات طفق واخواتها تقال طفق يطفق طفقا
نحو فرق يفرق فرقا وحكى الاخفش عن بعضهم طفوقا وقد جاء طفق يطفق كجلس يجلس
ويستعمل مضارع كاد واوشك خصوصا من بين جميع الافعال في هذا الباب وندر
اسم فاعل اوشك قوله وهي مثل كاد يعني في الاستعمال وقد يجيء خبر جعل جملة
اسمية قال وقد جعلت قلوص بني سهيل من الاكوار مرتعها قريب وقد يجيء شرطية
مصدرة باذا قال وقد جعلت اذا ما قمت يثقلني ثوبي فانهض نهض الشارب الثمل

قوله فعل التعجب ما وضع لانشاء التعجب وله صيغتان ما افعله وافعل به
وهي غير متصرفة مثل ما احسن زيدا واحسن بزيد ولا يبنيان الا مما يبنى منه افعل التفضيل
ويتوصل في الممتنع بمثل ما اشد استخراجه واشدد باستخراجه ولا يتصرف فيهما بتقديم
ولا تأخير ولا فصل واجاز المازني الفصل بالظرف وما ابتداء نكرة عند سيبويه ما بعدها
الخبر موصولة عند الاخفش والخبر محذوف وبه فاعل عند سيبويه فلا ضمير في افعل
مفعول عند الاخفش والباء للتعدية او زائدة ففيه ضمير قوله ما وضع لانشاء التعجب
لانه في قسم الافعال فلا ينتقض الحد بنحو ما جهل به ولله دره ويا له وبالك رجلا
وكاليوم رجلا ولمه رجلا لكن ينتقض بنحو قاتله الله من شاعر ولا شلك عشره
فانه فعل وضع لانشاء التعجب وليس بمحض الدعاء وكذا قولهم ارحب ربانا الا ان
نقول ان هذه الافعال ليست موضوعة للتعجب بل تستعمل لذلك بعد الوضع
واما نحو تعجب وعجبت فهو وان كان فعلا فليس للانشاء واعلم ان التعجب انفعال
يعرض للنفس عند الشعور بامر يخفى سببه ولهذا قيل اذا ظهر السبب بطل العجب ولا يجوز
التعجب منه تعالى حقيقة اذ لا يخفى عليه شيء ففعل التعجب في اصطلاح النحاة هو ما يكون
على صيغة ما افعل او افعل به دالا على هذا المعنى وليس كل فعل افاد هذا المعنى يسمى
عندهم فعل التعجب قوله وهي غير متصرفة لمشابهتها بالانشاء للحروف وايضا كل لفظ
مهما صار علما لمعنى من المعاني وان كان جملة فالقياس ان لا يتصرف فيه احتياطا

لتحصيل الفهم كاسماء الاعلام فلهذا لم يتصرف في نعم وبئس وفي الامثال قوله
ولا يبنيان الا مما يبنى منه افعل التفضيل قد مضى ذلك في بابه ويرد عليه فعل التعجب
يشترط هو انه لا يبنى الا مما وقع واستمر بخلاف التفضيل فانك تقول انا اضرب منك
غدا ولا يتعجب الا مما حصل في الماضي واستمر حتى يستحق ان يتعجب منه اما الحال الذي
لم يتكامل بعد والمستقبل الذي لم يدخل بعد في الوجود والماضي الذي لم يستمر فلا يستحق
التعجب منها فلهذا كان اشهر صيغتي التعجب على الماضي اعني ما افعل قيل لا يبنى فعل
التعجب الا من فعل مضموم العين في اصل الوضع او من المنقول الى فعل اذا كان
من غيره نحو ما اضرب وما اقتل ليدل بذلك على ان المتعجب منه صار كالغريزة
لان باب فعل موضوع لهذا المعنى وكذا قيل في افعل التفضيل وكان اصل ما اضربك
لزيد وما اقتلك له وانت اضرب لزيد واقتل له ضرب لزيد وقتل له واما
لم يستعمل هذا الاصل لان نقل الفعل الى فعل لبناء التعجب منه والتفضيل منه لا لاجل
فلهذا لا يتعديان الى المفعول الذي كان الفعل يتعدى اليه بنفسه الا باللام كما
رايت ولا يبنى فعل التعجب من المبني للمفعول لما مر في افعل التفضيل ويجوز تعليل
امتناع بنائهما للمفعول بكونهما ماخوذين من فعل المضموم العين كما ذكرنا وهو لازم وربما
بني من المبني للمفعول اذا امن اللبس بالفاعل نحو ما احبه وما اشهره وما امقته الي
وما ابغضه الي وما اشهاه الي فيتعدى كما ذكرنا في افعل التفضيل الى ما هو الفاعل
في المعنى بالى ويتعدى نحو احظى عندي وذلك اذا تضمن معنى الحب او البغض قال
سيبويه جميع ذلك مبني على فعل وان لم يستعمل فكان ابغضه واحببه وامقته من بغض
وحبب ومقت وان لم يستعمل واشهاه من شهو كما يقال رموت البديهة وشهي
التعجب منه بعد ما اسود واسود ونحوهما نحو ما اسود ما ضرب واسود دما تحن ولي
ايضا من باب افعل افعالا قياسا عند سيبويه سماعا عند غيره نحو ما اعطاه للمعروف
وما اعصى له والاخفش والمبرد جوزا بناءه من جميع الثلاثي المزيد فيه كما مر في افعل
التفضيل وربما بني من غير فعل نحو ما احنك هذه الشاة كما قيل هو احنك الشاتين اي
اكلهما وكذا يقال ما اقمنه وما اجدره وان لم يستعمل منهما الفعل كما مر ويستعمل منهما
الفاعل نحو آبل وفارس وقد بني من غير منصرف نحو ما انعم وما ابأس ويجوز
ان يبنى من العيوب الباطنة كما في فعل التفضيل نحو ما اجمعه وما انوكه وما اكده وما ابلد
ما احمقه وما اسره بحذف الهمزة بخلاف حمر حمر وسرف في التفضيل ويتعدى الى غير
المتعجب منه كما كان يتعدى اليه افعل التفضيل سواء ولمشابهة فعل التعجب لافعل
التفضيل في الوزن والاصل الذي بني منه وشرائط ما به ويصحح العين في نحو ما اقوله

وما اسعد واعده مما سعدى به افعل التفضيل لو هم غير الكسائي من الكوفيين ان
افعل التعجب اسم كافعل التفضيل دعوى وتمسكهم بتصغيره اياه في نحو ما اميلح غزلانا
شدن لنا وأما الكسائي فوافق البصريين في فعليته ولولا انفتاح افعل التعجب و
انتصاب المتعجب منه بعده انتصاب المفعول به لكان مذهبهم جديرا بان يصار
هذا عذر والصحيح آخره لكونه متضمنا لمعنى التعجب الذي كان حقه بان يوضع له
حرف كما مر في بناء اسم الاشارة فبني لتضمنه معنى الحرف وبني على الفتح لكونه اخف
فما مبتدأ واحسن خبره اي شيء من الاشياء متعجب من حسنه وما نكرة غير موصوفة
وقد اعتذروا انتصب المتعجب منه بعد افعل بكونه مشابها للمفعول لمجيئه بعد فعل
المشابه للفعل مضمر فاعله فموقعه موقع المفعول به فانتصب انتصابه فهو نحو قوله
ولد ما بعده بمد بان عيش احسب الظهر وحسن الوجه لو ظنه لصحة الاضافة الى ذلك
المنصوب كما مر في باب الصفة المشبهة ولا يضاف الفعل الى المتعجب منه والجواب
عن تصحيح العين في نحو ما اقوله ولا اسعه واقول به واتبع به ان الاعلال لحق تصرف
وفعل التعجب غير متصرف ولهذا لا يجوز الادغام في نحو اشدد به في التعجب كما
جاز في غير التعجب واما التصغير فمع كونه شاذا مقصورا على السماع الا عند ابن
كيسان فانه يدعي اطراده ويقيس عليه افعل به في جواز التصغير لانه بعدم التصرف
شابه افعل الاسمي كابيض واقول منك قوله ويتوصل في الممتنع يعني بالممتنع
ما لا يكون ثلاثيا نحو ما احسن استخراجه ودحرجته او كان من الالوان والعيوب
الظاهرة نحو ما اشد بياضه او عوره او لم يكن تاما نحو ما اشد كونه قائما واما ما كان
لازما للنفي كما عاج او مصوغا للمفعول او عادما لمصدر مشهور فلا يمكن التوصل
بمصادرها الى التعجب منها ولا الى بيان التفضيل فيها اذ لا مصدر منفيا للنحو
او مصوغا للمفعول للنحو وكذا لا مصدر لنعم وبئس ويذر ويدع حتى لو وقع
سماعها بعد ما اشد واشد منك وربما استغنوا عن بعض ما يصح التعجب منه بمثل
التوصل المذكور كما لم يقل ما اقيله استغناء بما اكثر قائلته قوله ولا يتصرف فيهما
بتقديم ولا تاخير كل واحد من التقديم والتاخير يستلزم الآخر لانك اذا قدمت شيئا
على شيء فقد اخرت المقدم عليه عن المقدم يريد يعني انك لا تقول زيدا ما احسن
ولا ما زيدا احسن ولا زيدا احسن لما ذكرنا من الوجهين في عدم تصرفهما في انفسهما
واما الفصل بين الفعلين والمتعجب منه فان لم يتعلق الفصل بينهما فلا يجوز اتفاقا
للفصل بين المعمول وعامله الضعيف بالاجنبي فلا يجوز لقيته فما احسن امس
زيدا على ان يعلق امس بلقيت وكذا ان تعلق بهما وكان غير ظرف نحو ما احسن

قائما زيدا وذلك لانه نوع تصرف في عمل التعجب وان كان بين الفعل والفضلة
واما بالظرف فمنعه الاخفش والمبرد واجازه الفراء والجرمي وابو علي والمازني
نحو ما احسن بالرجل ان يصدق واحسن اليوم زيد واجاز ابن كيسان توسط
الاعتراض بلولا الامتناعية نحو ما احسن لولا كلفه زيدا ويفصل بكان وحدها بين ما
وافعل وهي مزيدة على ما ذكرنا في باب كان وقال السيرافي كان خبرها وفيها ضمير
واحسن زيدا خبر كان وفيه بعد لان كان ليس على صيغة التعجب وفعل التعجب
لا بد ان يكون على افعل وفائدة الفصل بكان في نحو ما كان احسن زيدا انه كان
في الماضي حسن واقع دائم الا انه لم يتصل بزمان المتكلم بل كان دائما قبله ويجوز
الفصل بأصبح وامسى في قولهم ما اصبح ابردها والضمير للغداة وما امسى ادفاها
والضمير للعشية ولا يتجاوز المسموع فيهما ولا القياس يكون على كان في الفصل بهما
خلافا لابن كيسان قوله وما ابتدابه اي مبتدأ مع كونه نكرة عند سيبويه والاخفش
في احد قوليه وذلك لان التعجب كما ذكرنا انما يكون فيما يجهل سببه والتنكير يناسب
معنى التعجب فكان معنى ما احسن زيدا في الاصل شيء من الاشياء لا اعرفه
جعل زيدا حسنا ثم نقل الى انشاء التعجب وانمحى عنه معنى الجعل فجاز استعماله
في التعجب من شيء يستحيل كونه بجعل جاعل نحو ما اقدر الله وما اعلمه وذلك
لانه اقتصر من اللفظ على ثمرته وهي التعجب من الشيء سواء كان مجعولا او له سبب
او لا فهمزة افعل للتعدية ما كان لازما بالاصالة نحو ما احسنه او للتعدية ما صار
لازما بالنقل الى فعل الى مفعول غير مفعوله الاول وهو على اصل الفعل
نحو ضرب زيد عمرا فيما اضرب زيدا لعمرو فما مبتدأ افعل خبره وفيه ضمير راجع
الى ما وهو فاعله والمنصوب بعده مفعوله وقال الاخفش في القول الآخر
ما موصولة والجملة بعدها صلتها والخبر محذوف اي الذي احسن زيدا موجود
وفيه بعد لانه حذف الخبر وجوبا مع عدم ما يسد مسده وايضا ليس في هذا
التقدير معنى الابهام اللائق بالتعجب كما كان في تقدير سيبويه ومذهب سيبويه
ضعيف من وجه وهو ان استعمال ما نكرة غير موصوفة نادر نحو فنعما هي على قول
ولم يرد مع ذلك مبتدأ وقال الفراء وابن درستويه ما استفهامية ما بعدها
خبرها وهو قوي من حيث المعنى لانه كان جهل سبب حسنه فاستفهم عنه وقد
يستفاد من الاستفهام معنى التعجب نحو وما ادراك ما يوم الدين وما ادراك من
هو ولله دره اي رجل كان قال ولله عينا حبتر ايما فتى ومذهبه ضعيف من
حيث انه نقل من الاستفهام الى التعجب والنقل من انشاء الى انشاء مما لم

لم يثبت واما احسن بزيد فعند سيبويه افعل صورته امر ومعناه الماضي من افعل
اي صار ذا حسن والباء بعده زائدة في الفاعل لازمة وقد تحذف ان كان
المتعجب منه ان وصلتها نحو احسن ان تقول اي بان تقول على ما هو القياس
وضعف قوله بان الامر بمعنى الماضي مما لم يعهد بل جاء الماضي بمعنى الامر نحو
اتقى امرؤ ربه وبان افعل بمعنى صار ذا كذا قليل ولو كان منه لجاز الحم زيد
واشجر به وبان زيادة الباء في الفاعل قليلة ولو كان منه والمطرد زيادتها
في المفعول فقال الفراء وتبعه الزمخشري وابن خروف ان احسن امر لكل
احد بان يجعل زيدا حسنا وانما يجعله كذلك بان يصفه بالحسن فكانه قيل صفه
بالحسن كيف شئت فان فيه منه كل ما يمكن ان يكون في شخص كما قال وقد وجدت
مكان القول ذا سعة فقل وصدر لسانا قائلا فعل وهذا معنى مناسب للتعجب
بخلاف تقدير سيبويه وايضا همزة الجعل اكثر من همزة صار ذا كذا وان لم يكن
شيء منهما قياسا مطردا وانما لم يتصرف على هذا القول في افعل وان خوطب
منه مثنى او مجموع او مؤنث فلم يقل احسنا واحسنوا واحسني او احسن لما
ذكرنا من علة كون فعل التعجب غير متصرف وسهل ذلك انه جاء بمعنى الامر فيه
كما جاء في ما افعل معنى الجعل وصار معنى افعل به كمعنى ما افعله وهو محض انشاء
التعجب حوله ولم يبق فيه معنى الخطاب حتى يثنى ويجمع ويؤنث باعتبار تثنية
المخاطب وجمعه وتانيثه فهمزة احسن على هذا للجعل كهمزة ما احسن والباء
مزيدة في المفعول وهو كثير كما يجيء في حروف الجر واجاز الزجاج ان يكون
الهمزة للصيرورة فيكون الباء للتعدية اي اجعله ذا حسن والاول اولى لعلة
همزة الصيرورة ثم ان الزجاج اعتذر لبقاء احسن في الاحوال على صورة واحدة
بكون الخطاب لمصدر الفعل اي احسن يا حسن بزيد وفيه تكلف وسماجة
وايضا نحن نقول احسن بزيد يا عمرو والمخاطب عمرو في حالة واحدة الا ان
تقول بمعنى خطاب الحسن قد انمحى ويجب ان يكون كون المتعجب منه مختصا
فلا يقال ما احسن رجلا لعدم فائدة فان خصصته بوصف نحو رجلا رايناه
في موضع كذا جاز واذا علم المتعجب منه جاز حذفه نحو لقيت زيدا وما احسن قال
تعالى اسمع بهم وابصر فلفظ بهم انما جاز حذفه عند الفراء لكونه مفعولا واما
عند سيبويه فانه وان كان فاعلا والفاعل لا يجوز حذفه الا انه لما لزمه الجر
ويكون الفعل الذي قبله في صورة ما فاعله مضمر والجار والمجرور بعده مفعول
اشبه الفضلة فجاز حذفه اكتفاء بما تقدم فان لم يلزمه الجر كما في ما احسن

رجل وكفى بزيد لم يجز حذفه ولا يلي فعلي التعجب ولا افعل التفضيل مفعول
مطلق خلافا لمن اجاز ذلك لانهما لجمودهما صارا كنعم وبئس مما لا مصدر له ولا يجوز
العطف على الضمير المستتر في فعل التعجب لانه انمحى عنه بعد النقل الى التعجب معنى
الفاعلية كما قدمنا بل معناه الان اي حسن حسن زيد فلو جيء بعده او اخر عنه
لا غير بعد الجار واجاز ذلك قوم بعد المنصوب واما قبله فلا لما تقدم انه
لا يفصل الا بالظرف **قوله** افعال المدح والذم ما وضع لانشاء مدح او ذم
فمنها نعم وبئس وشرطهما ان يكون الفاعل معرفا باللام او مضافا الى المعرف
بها او مضمرا مميزا بنكرة منصوبة او بما مثل فنعما هي وبعد ذلك المخصوص وهو
مبتدأ ما قبله خبره او مبتدأ محذوف مثل نعم الرجل زيد وشرطه مطابقة الفاعل
وبئس مثل القوم الذين وشبهه متأول وقد يحذف المخصوص اذا علم مثل نعم
العبد وفنعم الماهدون وساء مثل بئس ومنها حبذا وفاعله ذا ولا يتغير وبعده
المخصوص واعرابه كاعراب مخصوص نعم ويجوز ان يقع قبل المخصوص وبعده
تمييز او حال على وفق مخصوصه قوله ما وضع لانشاء مدح او ذم هذا كما قلنا
في باب الكنايات في بيان ان كم الخبرية متضمنة للانشاء وذلك انك اذا قلت
نعم الرجل زيد فانما تنشي المدح وتحدثه بهذا اللفظ وليس المدح موجودا في
الخارج في احد الازمنة مقصودا مطابقة هذا الكلام اياه حتى يكون خبرا بلى
تقصد بهذا الكلام مدحه على جودته الحاصلة خارجا فقول الاعرابي لمن بشره
بمولوده وقال نعم المولودة والله ما هي بنعم المولودة ليس تكذيبا له في المدح
اذ لا يمكن تكذيبه فيه بل هو اخبار بان الجودة التي حكمت بحصولها في الخارج
ليست حاصلة فهو انشاء جودة المدح وكذا الانشاء التعجبي والانشاء الذي
في كم الخبرية وفي رب هذا غاية ما يمكن ذكره في نسبة ما قالوا من كون هذه
الاشياء للانشاء ومع هذا كله فلي فيه نظر اذ يطرد ذلك في جميع الاخبار لانك
اذا قلت زيد افضل من عمرو ولا ريب فيه في كونه خبرا لم يمكن ان يكذب في
التفضيل ويقال انك لم تفضل بل التكذيب انما يتعلق بفضله زيد وكذا اذا
قلت زيد قائم وهو خبر بلا شك لا مدخل للتصديق والتكذيب من حيث الاخبار
اذ لا يقال انك اخبرت او لم تخبر لانك احدثت بهذا اللفظ الاخبار بل يدخلان
من حيث القيام فيقال ان القيام حاصل او ليس بحاصل فكذا قوله ليست
بنعم المولودة بان ان النعمة اي الجودة المحكوم بها خارجا ليست بثابتة
كذا في فعل التعجب وفي كم ورب قوله فمنها نعم وبئس اعلم ان نعم وبئس في الاصل

فعلان على وزن فعل بكسر العين وقد اطرد في لغة تميم كما حكي في التصريف في فعل
اذا كان فاؤه مفتوحا وعينه حلقيا اربع لغات سواء كان اسما كرجل لعب او
فعلا كشهد احدها فعل وهي الاصل والثانية فعل باسكان العين مع كسر الفاء
والرابعة كسر الفاء اتباعا للعين وكذا اطرد اتباع الفاء للعين في فعيل اذا
كان عينه حلقيا مشاكلة للعين قالوا رغيف وشهيد وشعير والاكثر في هذين الفعلين
كسر الفاء واسكان العين اذا قصد بهما المدح والذم عند بني تميم وغيرهم
قال سيبويه كان عامة العرب اتفقوا على لغة بني تميم في اتباع الفاء للعين ثم
اسكنوا الثاني كما في ابل وقد استعمل على الاصل في قول طرفة نعم الساعون
في الامر المبر ومنه قوله فنعما هي بفتح الفاء وكسرها في القراءتين ولم يجز اسكان
العين مع ما لقصد الادغام وقرأ يحيى بن وثاب في الشاذ نعم عقبى الدار
بفتح الفاء وسكون العين ولم يجئ في القران بئس الا ولم يأت مكسور الفاء
ساكن العين وانما لم يتصرف فيهما لكونهما علمين في المدح والذم كما ذكرنا
في باب التعجب قوله وشرطه ان يكون الفاعل معرفا باللام او مضافا
الى المعرف بها نحو نعم صاحب القوم او مضافا الى المضاف الى ذي اللام
فيلزم الى المعرف جرا نحو نعم وجه فرس غلام الرجل واعلم ان اللام في نعم
الرجل زيد ليست لاستغراق الجنس كما ذهب اليه ابو علي واتباعه لما ذكرنا في
باب المعرفة ان علامة المعرف باللام الاستغراقي صحة اضافة كل اليه كما في
قوله تعالى ان الانسان لفي خسر ولا يصح ان يقال نعم كل الرجل زيد وكيف
يكون زيد كل الرجل وحده وكيف فان قلت بل هذا على سبيل المجاز والمبالغة
كما تقول انت الرجل كل الرجل قلت لامتناع التصريح في مثل هذا بنحو نعم
كل الرجل يدل على انه لم يقصد به ذلك المعنى وايضا فانه لا يقصد ذلك المعنى
الا مع التصريح بلفظ كل فلا يقال انت الرجل بمعنى انت كل الرجل بل معنى انت
الرجل اذا قصدت المدح انت من سواك كانه بالنسبة اليك ليس برجل وليست
اللام في نعم الرجل للاشارة الى ما في الذهن كما قال المص لما بينا في باب
المعرفة ودليل فعليتهما الحاق التاء التي لا تقلب هاء في الوقف بهما وهي
انما تلحق الفعل واربعة احرف هي لات وثمت وربت ولعلت كما مضى في باب
المذكر والمونث ويدل على فعليتهما ايضا ما حكاه الكسائي في نعما رجلين احدها
لات مع ان بعض الكوفيين يقول انما هي التاء التي تزاد في اول حين والان
قال ابو ولي قبل بابي داري حيا وصلنا كما زعمت تلانا وقال العاطفون

تحين ما من عاطف والمطعمون زمان ما من مطعم كما مر في قسم الاسماء والتاء
الثالثة التي تلحقهما ثم ورب والاكثر انها لا تلحقهما الا اذا وليها المؤنث
ابدا لانه من اول الامر وذلك اذا عطفت بثم قصة على قصة قال المصنف
ثمت قلت لا نعلمه ولا تقول جاءني زيد ثمت عمرو وقد جوزه ابن الانباري
ولا ادري ما صحته قال الراوي ماربما غارة شعواء كاللذعة بالميسم وقد جاء
نعما جارية انسان حسن نسال عنه القوم او نسال عن وجوز ان يكون
اراد بالانسان مونثا والرابعة التي تلحقها لعل ودليل فعليتهما ايضا ما حكى
الكسائي نحو نعما ونعموا رجالا والضمائر المرفوعة المتصلة البارزة من خواص
الافعال وايضا جواز استعمال جميع باب فعل استعمال نعم وبئس يقوي فعليتهما
ايضا ثم نقول انهما بعد ذلك الاصل وهو كونهما فعلين مستقلين بفاعليهما كلاما
صار مع فاعليهما بتقدير المفرد كصفة متقدمة على موصوفها كما في قوله والمومنات
العائذات الطير وجرد قطيفة فصار معنى نعم الرجل رجل في غاية الجودة فكأنه
كان رجل نعم اي جيد فصار مع جزء جملة بعدما كان جملة مستقلة ولهذا نظائر
نحو قوله تعالى سواء عليهم أأنذرتهم ام لم تنذرهم وظننت زيدا منطلقا وكان
زيد منطلقا على ما مر في باب ظننت ونحو يوم يجمع الله الرسل فان الجمل في هذه
الصور منسلخة عن معنى الجملة بدليل كون مضمون الاولى مبتدأ وكون مضمون
الثانية مفعولا ومضمون الثالثة فاعلا ومضمون الرابعة مضافا اليه ومبنى كلامهم
ان الجمل اذا صارت بمعنى المفرد فان كانت علما فهي محكية مطلقا وان لم تكن
فان كانت فعلية تركب على حالها كما مر في باب علمت قال تعالى ثم بدا لهم من بعد
ما راوا الايات ليسجننه اي بدا لهم سجنهم اياه وان كانت اسمية اعرب الجزآن بما
استحقه مضمونها ان كان مفعولا نحو علمت زيدا قائما واعرب الجزء الاول باعراب
الفاعل والثاني باعراب المفعول ان كان المضمون فاعلا كما في باب كان ولم
يجز رفعهما كما جاز نصب المذكورين بعد علمت اذ لا يرفع فعل واحد اسمين بلا
اتباع ولم يجز ايضا حكايتها اذ الفعل لا بد له من مرفوع به وجر الجزآن ان كان
المضمون مضافا اليه اذ لم يمكن جرهما لان اسما واحدا لا يجر الا اسما واحدا
من دون اتباع ولو اقتصر على جر اولهما لم يكن لثانيهما اعراب مناسب كما كان
في كان نصب الثاني مناسبا بعد الرفع تشبيها بالمفعول واما الجمل التي هي خبر المبتدأ
وما اصله الخبر كخبر كان وثاني مفعولي ظننت والحال والصفة فليست بتقدير المفرد
ولا دليل في كونها ذات محل من الاعراب على كونها بتقدير المفرد كما مر ولا

الى المقصود فيفصل لما صار نعم الرجل بمعنى المفرد وجب حكايتها لكونها فعلية
في سواء عليهم ءانذرتهم لكن ليس كونها بمعنى المفرد كما في سائر الجمل المذكورة
اعني بتقدير صلتها بل بتقدير مفرد هو الفاعل موصوفا بالفاعل المقدم
كما ذكرنا وكان الاصل تنكير فاعل نعم وبئس لانه من حيث المعنى خبر المبتدا
الذي هو المخصوص كما تجئ فكان القياس ان يقال نعم رجل زيد ونعم
الرجلان الزيدان ونعم رجال الزيدون اذ معنى نعم الرجل زيد زيد رجل جيد
لكنهم التزموا ان يكون الفاعل معرفا باللام تعريفا لفظيا كما في التزام الجماد او
ضميرا مفسرا بما بعده وهو ايضا منكر في المعنى كما مر في باب المعرفة لداع
لهم الى ذلك وهو انهم غلبوا اخراج هذا المبتداء عن الخبر ليحصل به التفسير بعد
الابهام اذ له وقع في النفوس فاوردوا الفاعل في صورة المعرفة وان
كان نكرة في المعنى ليكون الكلام المفيد للمدح او الذم في الظاهر موضوعا
على وجه لا ينكر لان مدح شخص منكور من الاشخاص او ذمه لا فائدة فيه فسووا
امر المدح والذم من اول الامر على وجه يصح في الظاهر والجملة الفعلية كما ذكرنا
في تقدير مفرد هو الفاعل الموصوف بالفعل وذلك لانه سلب من الفعل معنى
الزمان والحدوث فصار معنى نعم جيد فكانه صفة مشبهة وتجوز ذلك كون جميع
الافعال في المعنى صفات لفاعلها فصار نعم الرجل كجرد قطيفة ولا يقال
ان ما ذكرت قريب من دعوى علم الغيب فان الاصول تدعو اليه وذلك لا
نقرر بالدليل ان المخصوص مرتفع بالابتداء والاخر مبتداء اذ لو كان خبر مبتداء
مقدر لم يدخل نواسخ المبتداء عليه مقدما على فعل المدح والذم ومؤخرا عنه
نحو كنت نعم الرجل ونعم السيدان وجدتما واذا ظهر كونه مبتداء فما قبله خبره فلو كان
الخبر باقيا على جمليته لوجب ان يكون فيها عائد اليه والاعتذار بكون ذي
اللام جنسا مستغرقا وكون الاستغراق له ولغيره بمنزلة العائد قد ذكرنا ما عليه
ولو كان كذا لم يستو مع الضمير المبهم المفسر بالنكرة استغراق لان استغراق
المضمر للجنس غير معهود والنكرة المفسرة ايضا تبعد من الاستغراق لكونها
في حيز الايجاب والاعتذار بكون ذي اللام قائما مقام الضمير على ما قال الجم
لا يتم اذ لو كان في مقام الضمير لكان الضمير اذا قام مقامه راجعا الى المبتداء
غير محتاج الى المفسر في نحو زيد نعم رجلا وكذا في نحو نعم رجلا زيد ايضا لان
الضمير فيها اذن كما في قولك ابوه قائم زيد وليس ايضا اعتذار الاندلسي بكون
اللام للتعريف الذهني المطابق لكل فرد فيكون اذن كالضمير الراجع الى

اذ لا يجوز زيد ضرب رجل مع ان الرجل لكل فرد وان لم يكن فيه لام يشار بها الى
ما في الذهن على زعمهم وقد مر في باب المعرفة ان التعريف الذهني لا معنى له فلم يبق
اذن بعد بطلان الوجوه الا ان يكون الجملة في تقدير المفرد على الوجه المذكور
حتى لا يحتاج الى الضمير ولولا كونها بتقدير المفرد دخول حرف الجر على نعم وبئس
مطرد القول الاعرابي لما بشر بمولودة وقيل نعم المولودة والله ما هي بنعم المولودة
نصرها بكاء وبرها سرقة وقولهم نعم السير على بئس العير وليس زيد بنعم الصاحب
وغير ذلك وليس ذلك على الحكاية وحذف القول كما قال بعضهم كقوله والله
ما ليلي بنام صاحبه اي بمقول فيه ذلك لان ذلك في نعم وبئس مطرد كثير بخلاف
نحو نام صاحبه وحكى قطرب نعيم الرجل على وزن شديد وكريم فهذه الحكاية
ان صحت تؤيد كون نعم كالصفة المشبهة فيحمل ما جاء مطردا من نحو نعم المولى ونعم
النصير ويا بئس الرجل على انه منادى وايضا يجوز دخول لام الابتداء ولام
القسم عليهما نحو ان زيدا لبئس الرجل ووالله لنعم الرجل انت مع امتناعها في الافعال
الماضي من دون قد وهذه الاشياء هي التي غرت الفراء حتى ظن انهما في الاصل
اسمان ولو كانتا كذا لم يكن لرفع ما بعدهما وجه لا يتكلف ولاجل كون الجملة
بمنزلة المفرد لم يتوسط بين جزئيها لا ظرف ولا غيره ولا يقال نعم اليوم الرجل
فاذا تقرر ذلك لما قلنا في نعم الرجل زيد ان زيد ابتداء ونعم الرجل خبره
اي زيد رجل جيد ولم يحتج الى الضمير العائد الى المبتداء لان الخبر في تقدير
المفرد والاكثر في الاستعمال كون المخصوص بعد الفاعل ليحصل التفسير بعد
الابهام كما مر فيدخله عوامل المبتداء نحو نعم الرجل كنت وقوله يمينا لنعم
السيدان وجدتما على كل حال من سحيل ومبرم المبتداء وقد يتقدم المخصوص
على نعم وبئس نحو زيد نعم الرجل وهو قليل ومع ذلك يستعمل الفاعل بلام كما رأيت
او مضمرا مفسرا بما بعده كقول الاخطل ابو موسى فجدك نعم
جدا وشيخ الحي خالك نعم خالا وانما لزم كون الفاعل منهما مع تقدم المبتداء
الا ان تقدمه كالنادر بالنسبة الى تأخره ويدخله مقدما نواسخ المبتداء نحو كنت
نعم الرجل وظننتك نعم الرجل والضمير في قوله نعم جدا لا يرجع الى المبتدا اخر
والا لم يحتج الى التفسير بل هو ضمير قبل الذكر مفسر بما بعده فاروي وان كان
كالشاذ لفظه نحو قولهم مررت بقوم نعم قوما ونعموا قوما ليس الضمير
اعني اي هم والواو براجعين الى الموصوف والا لم يفسرا قوله مضمرا مفسرا
نكرة منصوبة اعلم ان الضمير المبهم في نعم وبئس على الاظهر الاغلب لا يثنى ولا

والجمع والتأنيث اتفاقا بين اهل المصرين العلتين احديهما عدم تصرف نعم وبئس فلم
تقولوا انعما رجلين ونعموا رجالا ونعمت امرأة لان ذلك نوع تصرف ولهذا اجاز
نعم المرأة هند وبئس المرأة دعد كما اجازوا نعمت المرأة لكن الحاق التاء الساكنة
من الحاق علامتي التثنية والجمع لانها تلحق بعض الحروف ايضا نحو لات وربت
ولعلت فلذلك اطرد نعمت المرأة ولم يطرد نعما رجلين ونعموا رجالا والعلة
الثانية ان الضمير المفرد المذكر اسد ابهاما من غيره لانك لا تستعمله اذا لم
تقدمه ما يعود عليه الا بمعنى شيء وهي تصلح للمثنى والمجموع والمذكر والمؤنث ولو
ثنيته وجمعته وانثته لتخصص بسبب افادة معنى التثنية والجمع والتأنيث والقصد
بهذا الضمير الابهام فما كان ادخل فيه كان اولى واما مفسر هذا الضمير فيتصرف
فيه افرادا وتثنية وجمعا وتأنيثا نحو نعم رجلا او رجلين او رجالا او امرأة او
امرأتين او نسوة اتفاقا منهم ايضا واما الضمير في ربه رجلا فالبصريون يلتزمون
افراده للعلة الثانية المذكورة والكوفيون يجعلونه مطابقا لما يقصد فيثنونه
ويجمعونه ويؤنثونه وليس ما ذهبوا اليه ببعيد لانه مثل قوله وربهما روحة وما لها
ومالك من ليل وقد تصرف في الضمير كما في رأيت واما مفسر هذا الضمير فقد سبق
الخلاف وسعه من شرح كلامه الى لزوم افراده والظاهر انه وهم منهم بل يجب
مطابقته لما قصد عند اهل المصرين اما عند اهل الكوفة فظاهر لانهم يطابقون
بالضمير المفسر في التثنية والجمع والتذكير والتأنيث واما عند اهل البصرة فلانهم
لو التزموا افراده كما التزموا افراد الضمير لجاز اللبس اذا قصد المثنى والمجموع
وقد صرح ابن مالك والمصنف بمطابقته لما قصد وهو الحق ولا يجوز الفصل بين
مثل هذا الضمير المبهم ومفسره لشدة احتياجه اليه الا بالظرف قال تعالى بئس
للظالمين بدلا واذا لم يفصل في نحو عشرون رجلا بين المبهم ومفسره الا في
الضرورة فما ظنك بمثل هذا الضمير وقد جاء شاذا بغير الظرف نحو نعم زيد
رجلا واما الفصل بين ذا في حبذا ومفسره فلجواز استغنائه عنه فكذا قبل حبذا
رجلا زيد وحبذا زيد رجلا ولا يجوز ان يجيء لهذا الضمير بالتوابع كالبدل والتأكيد
والعطف لانه من شدة الابهام كالمعدوم والاعتبار بمفسره وهو المقصود
ويلزم هذا الضمير غالبا ان يفسر وقيل في قوله تعالى بئس مثل القوم الذين
ان المفسر محذوف اي بئس مثلا مثل القوم والاولى حذف المضاف من الذين
على انه المخصوص اي بئس مثل القوم مثل الذين او حذف المخصوص اي بئس
مثل القوم الكاذبين مثلهم كما يجيء وقد يجيء عند المبرد وابو علي بعد الفاعل

الظاهر مفسر للتأكيد قال برود مثل الزاد ابيك فينا فنعم الزاد زاد ابيك زادا
وقال تعالى ذرعها سبعون ذراعا وهذا يحمل الحال في قمت قائما ويقال جاء سبا
للتأكيد ومنع ذلك سيبويه لان وضع التمييز لرفع الابهام ولا دليل للشيخ برود
مثل زاد ابيك زادا على ان مثل حال من مفعول ترود وهو زادا اعاد قوله او
بما مثل وقوله تعالى ذرعها اي مذروعها اي طولها مصدر بمعنى المفعول اي
مذروعها اي طولها سبعون ذراعا قوله او بما مثل فنعم ما هي اختلف في ما هذه
فعلى الكافة نعم وبئس للدخول على الجمل كما قيل في قلما وطالما قال
الاندلسي هذا بعيد لان الفعل لا يكف لقوته وانما ذلك في الحروف فالاولى
في طالما وقلما كون ما مصدرية ويمكن ان يقال انما جاز ان تكف نعم وبئس
مع فعليتهما لعدم تصرفهما ومشابهتهما للحرف الا انه يحتاج الى التكلف في اظهار
المبتدأ او الخبر في نحو فنعما هي وقال الفراء وابو علي هي موصولة بمعنى الذي فاعل
لنعم وبئس وبعدها صلتها ففي قوله تعالى بئسما اشتروا به انفسهم ان يكفروا اما فاعل
وان يكفروا مخصوص وفي قوله تعالى نعما يعظكم به المخصوص محذوف ويضعفه قلة
وقوع الذي مصرحا به فاعلا لنعم وبئس ولزوم حذف الصلة مع جميعها في معظم
لان هي مخصوصة اي نعم الذي فعله الصدقات ولذلك قولهم دققته دقا نعما
قال سيبويه والكسائي ما معرفة تامة بمعنى الشيء فمعنى فنعما هي نعم الشيء هي فما هو الفاعل
لكونه بمعنى ذي اللام وهي مخصوص ويضعفه عدم مجيء ما بمعنى المعرفة التامة اي بمعنى
الشيء في غير هذا الموضع الا ما حكى سيبويه انه يقال اني مما ان افعل ذلك اي من
الامر ومن الشأن ان افعل ذلك قال وان شئت قلت لي مما افعل بمعنى ربما
افعل كما يجيء في الحروف بل يجيء ما بمعنى شيء اما موصوفة او غير موصوفة كما مر في الموصول
وايضا يلزم حذف الموصوف اعني المخصوص واقامة جملة مقامه في نحو نعما يعظكم به
ولبئس ما شروا به انفسهم وهو قليل كما ذكرنا في باب النعت في قوله انا ابن جلا وطلاع
الثنايا فيكون التقدير نعم الشيء شيء يعظكم به ومن الشيء شيء شروا به انفسهم
مع انه قد جاء صريحا في قوله نعم الفتى فجعت به اخوانه يوم البقيع حوادث الايام
اي فتى فجعت به وقد يجوز ان يكون تخرج في قوله تعالى كبرت كلمة تخرج صفة مخصوص
محذوف وان يكون صفة التمييز المذكور والمخصوص محذوف اي قولهم وفي
قوله تعالى بئسما اشتروا به انفسهم ان يكفروا يجوز ان يقول على هذا القول
اي كون ما بمعنى الشيء قوله اشتروا به انفسهم جملة متوسطة بين الفاعل والمذموم
بيانا لاستحقاق الذم وان يكون صفة مذموم محذوف وقوله ان يكفروا بدل

من ذلك المذموم أو خبر مبتدأ محذوف والجملة بيان للمذموم وقال الزمخشري
والفارسي في أحد قوليه ما نكرة مميزة منصوبة المحل أو موصوفة بالجملة والمخصوص إما
محذوف كما في نحو نعمّا يعظكم به أو مذكور كما في قوله تعالى بئسما اشتروا به أنفسهم
أن يكفروا أو غير موصوفة في نحو فنعمّا هي وقولهم دققته دقًا نعمّا ولا يؤكد فاعل
نعم الظاهر تأكيدًا معنويًا لأن التأكيد المعنوي لا يكون إلا للمعارف كما هو مذهب
البصريين وهذا المعرّف باللام في معنى النكرة كما مر ويجوز تأكيده لفظًا نحو
نعم الرجل الرجل زيد وقد يوصف كقوله تعالى بئس الرفد المرفود وقال
ونعم الفتى المرّي أنت خلافًا لابن السراج قال لأن الصفة مخصصة والمقصود
العموم والإبهام وقال إن المرفود مذموم والمرّي بدل من الفتى وليس بشيء لأن
الإبهام مع مثل هذا التخصيص باق إذ المخصوص لا يتعين فهو كقوله تعالى ولعبد
مؤمن ولا يمتنع عند المبرد وأبي علي وهو الحق خلافًا لغيرهما إسناد نعم وبئس إلى
الذي الجنسية وكذا من وما وأعني بالجنسية ما يكون صلتها عامة وفي نهج البلاغة
ولنعم دار من لم يرض بها دارًا وقال فنعم مزار من صاحب مداهنة ونعم من هو
في سر وإعلان ويقول نعم الذي هو عند زيد وأما إن كانت صلتها مخصوصة
نحو نعم الذي كان اليوم في الدار والإشارة إلى شخص معين فلا يجوز إذ يلزم
فاعلها الإبهام وقد يرد فاعلها منكرًا مفردًا نحو نعم رجل زيد أو مضافًا إليه
كقوله فنعم صاحب قوم لا سلاح لهم وهو قليل وقد روي مررت بقوم نعم
هم قومًا والمازني الفاعل ليشبه نعم لفعل التعجب وهو أفعل به وتضمنه معناه
فكأنه قيل أنعم بهم قومًا وقد يدخل هذه الباء في المخصوص كقوله عليه السلام
نعمّا بالمال الصالح للرجل الصالح أي نعم شيئًا المال الصالح لأن المخصوص
هو في المعنى متعجب منه بها وقد روي مررت بقوم نعموا قومًا بإلحاق الضمير
وهو قليل كما ذكرنا وقال أبو علي إنه سمع نعم عبد الله زيد وبئس عبد الله أنا
إن كان كذا وهو شاذ إذ الفاعل ليس بمضاف إلى المعرّف الجنسي وينبغي أن يكون
هذا على إجازة ابن كيسان من تنكير المضاف الذي لا مانع فيه من التعريف لشبه
الانفصال كما مر في باب الإضافة وقد روي شهدت صفين وبئست الصفون
والأولى أن يكون هذا وإن كان أيضًا خلاف الأصل مما ترك فيه المميز لضميره أي
بئست الصفون الصفون فالصفون مخصوص لا فاعل ومثله قولهم فبها ونعمت
أي مرحبًا بهذه الخصلة وهي فالمميز والمخصوص حذفا معًا وقد يركب نعم
وبئس وإن كان فاعلهما مذكرًا لكون المخصوص مؤنثًا إذ هو مؤول نعمت البلد

هذه الدار قال ذو الرمة أو حرة عيطل ثبجاء مجفرة دعائم الزور نعمت زورق البلد
وكذا يؤنث الفعل وإن كان المميز للضمير مذكرًا إذا كان المخصوص كقوله تعالى
ساءت مستقرًا وحسنت مستقرًا قوله وهو مبتدأ ما قبله خبره أو خبر مبتدأ محذوف
قال ابن خروف لا يجوز إلا أن يكون مبتدأ مقدم الخبر لجواز دخول نواسخ المبتدأ
عليه وحكى الأندلسي مثله عن سيبويه وهو الذي نصرناه قبل قوله وشرطه أي شرط
المخصوص مطابقته الفاعل يعني ينبغي أن يصح إطلاقه عليه وبئس مثل القوم متأول
بأحد وجهين إما على حذف المضاف أي بئس مثل القوم مثل الذين أو على حذف
المخصوص والذين صفة القوم أي بئس مثل المكذبين مثلهم أي مثل المذكورين
وشرط المخصوص أيضًا أن يختص لأنه للتخصيص بعد الإبهام فلا يجوز نعم الإنسان
رجل إلا أن يوصف بما يرفع الجهالة ولا يمتنع اعتراض نعم بدخوله بين العامل ومعموله
لأنها كالجملة الاعتراضية نحو قولك الضرب ولنعم الرجل هو زيد أو يجوز بالفاء نحو
فنعم الرجل هو قوله وساء مثل بئس نحو ساء مثلًا القوم الذين اعلم أنه يلحق بنعم
وبئس كل ما هو على فعل بضم العين للأصالة نحو ظرف الرجل زيد أو بالتحويل إلى الضم
من فعَل أو فعِل نحو رموت اليد وقضو الرجل زيد بشرط تضمنه معنى التعجب ولهذا
كثر انجرار فاعل هذا الملحق بالباء وذلك لكونه بمعنى أفعل به نحو ظرف بزيد أي
أظرف به وكثر أيضًا استغناؤه عن اللام كقوله تعالى وحسن أولئك رفيقًا ورفيقًا
مميز لإبهام أولئك وقيل حال ونحو قوله بعد ما متأملي ما فيه زائدة وكذا في
قولهم وشد ما أنك ذاهب وأن فاعل شد ويجوز أن يكون ما مبهمًا كما في نعمّا وبما يلي
وأن مخصوصًا وتضمن فاعل فعل المذكور كثيرًا على وفق ما قبله نحو جاءني الزيدان
وكرما أي ما أكرمهما ولم يجز ذلك في نعم وبئس وذلك لعدم عراقته في المدح
والذم وكونه لفعل التعجب معنى قوله ومنها حبذا وفاعله ذا أصل حب حبب كظرف
أي صار حبيبًا فأدغم كغيره والزم منع التصرف لما ذكرنا في نعم وبئس قوله ولا يتغير أي
لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث فيقال حبذا الزيدان وحبذا الزيدون وحبذا هند ولا
يقال حبذان ولا حب أولاء ولا حب ذه لأنه مبهم كالضمير في نعم وبئس فالزم الإفراد
مثله وخلع منه الإشارة لغرض الإبهام فحبذا بمعنى حب الشيء وعند المبرد وابن
السراج أنه ركب حب مع ذا أزال فعلية حب لأن الاسم أقوى فحبذا مبتدأ
والمخصوص خبره أي المحبوب زيد وقال بعضهم بل المركب أزال اسمية ذا لأن الفعل
هو المقدم فالغلبة له وصار الفاعل كبعض حروف الفعل فحبذا فعل والمخصوص
فاعله وإذا دخل لا على حبذا أو هو بئس معنى والأولى أن يقال في إعراب المخصوص

حبذا انه كاعراب مخصوص نعم اما مبتدا او خبر مبتدا لا يظهر كما قاله قوم منا
لكنه لا يعمل النواسخ في هذا المخصوص ولا يتقدم على حبذا وقال بعضهم المخصوص
بعد حبذا عطف بيان كذا كان ينبغي ان يجوز ادغام مثل ذلك في مخصوص
نعم وبئس الا ان دخول النواسخ يمنع من ذلك وقال الربعي ذا زائده
كما في ماذا صنعت والمخصوص فاعل حب وقد اشتق منه فعل نحو لا احبذه كحولي
ولسمل ونحوهما قوله وقد يقع قبل المخصوص او بعده تمييز نحو حبذا زيد رجلا و حبذا
رجلا زيد وان كان مشتقا جاز ان يقع حالا ايضا والعامل حب نحو حبذا
محمد رسولا وحبذا رسولا محمد ولم يجز في نعم تاخر التمييز عن المخصوص اختيارا
وجاز ههنا لان التمييز ههنا عن الظاهر واعني هو ذا وهناك عن الضمير المستكن ففصل
الظاهر على المضمر كما نقل عليه تجاوز ترك التمييز ههنا نحو حبذا زيد ووجب الاتيان
به اختيارا في نعم وقيل انما لم يجز ترك التمييز في نعم السلطان بخلاف حبذا
فان ذا فيه ظاهر فاعليه وربما حذف المخصوص ههنا للعلم به كما يحذف في نعم
وقد يجرد حب عن ذا فيجوز ان ينقل ضمة عينها الى فائها كما جاز حذفها قال
وحب بها مقبولة حين تقبل بفتح الحاء وضمها وكذا كل ما هو على فعل اذا كان
المراد به المدح او التعجب كقوله بعد ما ما علي والسيد الجوهري لا يمنع الناس
مني ما اردت ولا اعطيهم ما ارادوا حسن ذا ادبا وبردي عظم البطن بطنك
والعبرة في اللفظ دلالة على التغيير الى المدح او التعجب وقد ذكر ما يدل على
حب المفرد عن ذا فاعلا على فعل تعجبا قال وحب بها مقبولة تم قسم الافعال
والحمد لله رب العالمين والله اعلم **قوله** الحرف ما دل على معنى في غيره
قد مضى شرحه في اول الكتاب **قوله** ومن ثم احتاج في جزئيته الى اسم او
فعل يعني اي ومن اجل ان معناه في غيره احتاج في كونه جزء كلام الى الاسم
كالتنوين في زيد قائم او فعل نحو قد في قد قام زيد فكل واحد من الكلام المذكور
مركب من اربع كلمات وقد ذكرنا في اول الكتاب ان الكلام اخص من الجملة
فالاسم يصح ان يكون جزء الكلام من دون شيء آخر وكذا الفعل في نحو قام
زيد اما الحرف فلا بد في كونه جزء كلام من فعل او اسم وقد يحتاج الى الجملة كحرف
النفي والاستفهام وحرف الشرط وقد يحذف المحتاج اليه في نحو نعم ولا
وكأن قد وجئت ولما **قوله** حروف الجر ما وضع للافضاء بفعل او
معناه او شبهه الى ما يليه وهي من والى وحتى وفي والباء واللام ورب وواوها
وواو القسم وتاؤه وعن وعلى والكاف ومذ ومنذ وحاشى وعدا وخلا

فمن للابتداء والتبعيض وزائدة في غير الموجب خلافا للكوفيين والاخفش وقد كان
من مطر وشبهه ما ول الافضاء الوصول والباء بعده للتعدية اي لاتصال فعل
والمراد باتصال الفعل الى الاسم تعديته اليه حتى يكون المجرور به مفعولا به لذلك
الفعل فيكون منصوب المحل فلذا جاز العطف عليه بالنصب في قوله تعالى وارجلكم
بالنصب ويسميها بعضهم حروف الاضافة لهذا المعنى اي لتضيف الافعال الى الاسماء
اي توصلها اليه قال بعضهم ومن هذا سميت حروف الجر لانها تجر معاني الافعال اليها
والاظهر انه قيل لها حروف الجر لانها تعمل اعراب الجر كما سميت بعض الحروف حروف
الجزم وحروف النصب واراد بقوله شبه الفعل اسم الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة والمصدر كما ذكرنا في الحال نحو مررت بزيد وانا مار بزيد وزيد ممرور به
ومروري بزيد حسن وزيد بعيد عن الاذى ويعني بمعناه الظرف والجار والمجرور
نحو قولك زيد عندك او في الدار لاكرامك فاللام في لاكرامك يعدي
الظرف الى اكرامك وهو في الحقيقة يعدي للفعل المقدر او لشبهه وذلك لان التقدير
زيد استقر او مستقر لكن لما سد الظرف مقام الفعل او شبهه جاز ان يقال ان
الجار معد للظرف وكذا في يا زيد فان يا قائم مقام انادي وادعو واورد المص لتمثيل
التعدية بمعنى الفعل هذا في الدار ابوه ولا اراه من ذلك لان في الدار حال
من العامل فيه معنى الاشارة كما في هذا بعلي شيخا ولو صرحت بما هو بمعناه لقلت
اشير اليه في الدار اي كائنا في الدار فلفظ اشير يعمل النصب في لفظ في الدار
لكونه حالا لقيامه مقام الحال المحذوف وعمل الشيء في الحال غير عمله في المفعول
به وكلامنا في عمل معنى الفعل في المفعول به بواسطة الحرف وعمل الفعل وشبهه
او معناه في الحال لا يحتاج الى حرف واحد من امثلة تعدية الحرف لمعنى
الفعل قولهم ابن اب مني لان معنى ابن اب بعد وقد مضى الكلام على خلف
فيه هل هو حرف جر او لا من لولا وكي ولات وقد اختلف في لعل وسيجيء الكلام عليه
قال المص فالعشرة الاول لا تكون الا حروفا والخمسة التي تليها تكون حروفا
واسماء والثلاثة البواقي يكون حروفا واسماء والثلاثة البواقي يكون حروفا وافعالا
قال ولم اعد على اسما وفعلا لاني اراعي في التعداد ان يكون بين الكلمتين المتجانستين
في النوع الكلماتين في اللفظ توافق وتناسب من حيث المعنى كما ترك على الاسمية
والحرفية في معنى العلو فلهذا لم اعد من فعلا ايضا مع انه يكون امرا من مان
يمين وكذا في مع كونه امرا للمؤنث من وفي يفي وله امرا من ولي يلي وكذا
لم اعد الي اسما مع انه يجيء بمعنى النعمة كل ذلك لاختلاف المعنيين قال وارى

ايضا مع انه يكون امرا في العدم مع التشارك في المعنى التساوي في اصل اللفظ وعلا
اذا كان فعلا يكتب بالالف واصله الواو بخلافه اذا كان اسما او حرفا وكذا من وفي
ولا افعالا اسمين واو في واول وفيما قال نظرا لان علا الاسمية يكتب بالالف واصله
الواو وا او الف لكنه اذا اضيف الى الضمير يقلب بالالف راسها على الحرفية
وقوله بات سوس الحوض لوسا من علا علاوة مسى على الضم كقولهم من عل بحذف
المضاف اليه ثم اعرض على نفسه وقال مجاسى وعدا وعلا الحرفية لا اصل لالفها
بخلاف فعله واجاب بانها لما تضمنت معنى الاستثناء اشبه الحرف في عدم التصرف
فصارت كانه لا اصل لالفها وهذا عذر بارد فقوله فمن للابتداء كسر اما في
كلامهم ان من لابتداء الغاية والى لانتهاء الغاية ولفظ الغاية يستعمل بمعنى النهاية
وبمعنى المدى كما ان الامد والاجل ايضا يستعملان بالمعنيين والغاية يستعمل
في الزمان والمكان بخلاف الامد والاجل فانهما يستعملان في الزمان فقط والمراد
بالغاية في قولهم ابتداء الغاية وانتهاء الغاية جميع المسافة اذ لا معنى لابتداء
النهاية وانتهاء النهاية فمن للابتداء في غير الزمان عند البصريين سواء كان المجرور
بها مكانا نحو سرت من البصرة او غيره نحو قولهم هذا الكتاب من زيد الى عمرو
واجاز الكوفيون استعمالها في الزمان ايضا استدلالا بقوله تعالى من اول يوم
وقوله تعالى نودي للصلوة من يوم الجمعة وقال لمن الديار بقنة الحجر اقوين من
حجج ومن شهر واما الاشارة في الاسس بمعنى الابتداء في ان يكون الفعل المتعدي
بمن الابتداء له ساممتدا كالسير والمشي ونحوه ويكون المجرور بمن الشيء الذي
منه ابتداء ذلك الفعل نحو سرت من البصرة او يكون الفعل المتعدي بها
اصلا للشيء الممتد نحو تبرأت من فلان الى فلان وكذا خرجت من الدار لان
الخروج ليس شيئا ممتدا الا انه يقال خرجت من الدار اذا انفصلت منها ولو
بأقل من خطوة وليس ومالهمس والتبرؤ حدث ممتد ولا اصلين للمعنى
الممتد ما عدا بان واعيان فيما بعد من وهذا معنى في من في الاسس معنى
ومن في الظروف كثيرا ما يقع بمعنى في نحو جئت من قبل زيد ومن بعده ومن
بيننا وبينك حجاب ودنت من عندك وقد ذكرنا ذلك في الظروف المبنية واقامة
بعض حروف الجر مقام بعض غير عزيزه وكذا الامر لم يسدد من اجل
المعنى من اجل مرور رجب وشهر والظاهر مذهب الكوفيين اذ لا منع من مثل
قولك نمت من اول الليل الى اخره وصمت من اول الشهر الى اخره وهو كثير الاستعمال
ويعرف من الابتداء بان يحسن في مقابلها الى او ما يفيد فائدتها نحو قولك اعوذ

بالله من الشيطان الرجيم لان معنى اعوذ به التجي اليه وافر اليه فالى ههنا افادت
معنى الانتهاء واذا قصدت بمن مجرد كون المجرور بها موضعا انفصل عنه الشيء
وخرج منه لا كونه مبدا للشيء ممتد جاز ان يقع موقعها عن لانها لمجرد التجاوز كما تقول
تقول انفصلت منه وعنه وسمعت من كذا وعن كذا وسقاه من العيمة وعن
العيمة اي بعده عنها واما من التفضيلية فهي وان كانت لمجرد المجاوزة كما
لكنه لا يستعمل عن مكانها لانها صارت علما في التفضيل وكبعض حروف افعل
التفضيل فلا تغير واجاز ابن السراج كون من للابتداء على الفاعل والمفعول
لكون الفعل مشتركا بينهما نحو رايت الهلال من مكاني من خلل السحاب وكذا
قولهم سمعت المسك من داره وسك مكانك وهذا كون الهلال مرئيا خلل السحاب
وكذا قولهم سمعت المسك من داري من الطريق ومثال التبعيض اخذت من
الدراهم والمفعول الصريح لاخذت محذوف اي احدب من الدراهم سا
واذا لم يذكر المفعول الصريح او ذكرته معرفا نحو اخذت من الدراهم هذا فمن
متعلق باخذت لا غير لانه يقام مقام الفاعل نحو اخذ من الدراهم والدراهم
ماخوذ منها ولو ذكرته بعد المفعول المنكر نحو اخذت شيا من الدراهم جاز ان يكون
الجار متعلقا بالفعل المذكور وان يكون صفة لشيء متعلق بمقدر اي شيئا كائنا من
الدراهم فيجوز اذا تقدم على النكرة ان يكون ايضا حالا عن النكرة المتاخرة
قال تعالى خذ من اموالهم صدقة وتعرف من التبعيضية بان يكون هناك شيء
ظاهر هو بعض المجرور بمن نحو من اموالهم صدقة او مقدر نحو اخذت من الدراهم
اي من الدراهم شيا قال المبرد وعبد القاهر والزمخشري ان اصل من المبعضة
ابتداء الغاية لان الدراهم في قولك اخذت من الدراهم مبدا الاخذ قوله
وللتبيين كما في قوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان ولعرفها بان يكون قبل من
او بعدها مبهم يصلح ان يكون المجرور بها تفسيرا له ويوقع اسم ذلك المجرور على
ذلك المبهم كما يقال مثلا للرجس انه الاوثان وللعشرين انها الدراهم وللضمير في
قولك عز من قائل انه القائل بخلاف المبعضة فان المجرور بها لا يطلق على
ما هو المذكور قبلها وبعده لان ذلك المذكور بعض المجرور واسم الكل لا يقع
على البعض فاذا قلت عشرون من الدراهم فان اشرت بالدراهم الى دراهم معينة
اكثر من عشرين فمن مبعضة لان العشرين بعضها وان قصدت بالدراهم جنس الدراهم
فهي مبينة لصحة اطلاق اسم المجرور على العشرين ولا يلزم ان يكون الماخوذ في نحو
اخذت من الدراهم اقل من النصف كما قال بعضهم لانه لا يمتنع ان تصرح وتقول

احد من الثلثين عشرين ومن عشرة تسعة وقال الزمخشري كونها للتبيين
راجع الى معنى الابتداء وهي بعد لان الدراهم هي العشرون في قولك عشرون
من الدراهم ومحال ان يكون مبتداء لنفسه ولذلك الاوثان نفس الرجس
فلا يكون مبتداء له وانما جاز تقديم من المبينة على المبهم في قولك اما من حطي
في روضه ومن رعايه في حرم وعندي من المال ما يكفي ومن الحلل عشرون
لان المبهم الذي فسر من المبينة مقدم تقديرا كانك قلت اما من شيء من حظ في
روضه وعندي شيء من المال ما يكفي وكذا قولك يعجبني من زيد كرمه اي من خصال
زيد كانك قلت يعجبني شيء من خصال زيد كرمه ومثله كسرت من زيد يده اي شيئا
من اعضاء زيد يده ففي جميع هذا ما هو المبين محذوف والذي بعد من عطف بيان له
كما ذكرنا في باب العطف البيان كل ذلك ليحصل البيان بعد الابهام لان معنى
يعجبني زيد اي شيء من اسبابه بلا ريب فاذا قلت وجهه او كرمه فقد بينت ذلك
الشيء المبهم واما ما يسمى من التجريدية نحو لقيت من زيد اسدا فليس من هذا بل هو
مثله في حذف المضاف اي لقيت من لقاء زيد اسدا اي حصل لي من لقائه لقاء
اسد والمراد تشبيهه بالاسد وكذا الباء التجريدية فسل به حبرا وقولك لست به
اسدا اي سل بسؤاله حبرا وقولك لقيت بلقاء زيد اسدا وقد يكون من للبدل
كما في قوله تعالى ارضيتم بالحيوة الدنيا من الاخرة وقال فليت لنا من ماء زمزم
شربة مبردة باتت على الطهيان ويعرف بصحة قيام لفظ البدل مقامها قوله
وزائدة في غير الموجب هو اما نفي نحو ما رأيت من احد او نهي نحو لا تضرب
من احد او استفهام نحو هل ضربت من احد وغير الاخفش والكوفيين يشترط
فيها شرطين كونها في غير الموجب ودخولها في النكرات والكوفيون والاخفش
لا يشترطون ذلك استدلالا بقوله تعالى يغفر لكم من ذنوبكم فمن في خبر الايجاب
وهي داخلة على المعرفة وهي عند سيبويه مبعضة اي يغفر من ذنوبكم شيئا قالوا
فقوله تعالى ان الله يغفر الذنوب جميعا يناقضه واجيب بان قوله يغفر لكم
من ذنوبكم خطاب لقوم نوح وقوله ان الله يغفر الذنوب جميعا خطاب
لامة محمد رسول الله صلعم ولو كانا ايضا خطابا بالامة الواحدة فغفران بعض
الذنوب لا يناقض غفران كلها بل عدم غفران بعضها يناقض غفران
كلها واستدلوا بما حكي من قول العرب والعادلون من قول العرب قد كان
من مطر واجيب بانه على سبيل الحكاية كانه سئل هل كان من مطر فاجيب
بانه قد كان من مطر فزيدت في الموجب لاجل حكاية المزيدة في غير

الموجب كما قال دعني من تمرتان كما مر في الموصولات وقول المص هي من مطر ومن للتبعيض او
للتبيين فيه نظر لان حذف الموصوف واقامة الجملة والظرف مقامه بلا شرط ذكرناه في باب
الموصوف انه قليل وخاصة اذا كان الموصوف فاعلا لان الجار والمجرور لا يكون
فاعلا للفعل المبني للفاعل الا اذا كان الجار زائدا نحو كفى بزيد لان حرف الجر موصل للفعل
القاصر الى ما كان يقصر عنه لولاه والفعل لا يقصر من فاعله ولو صح تاويله لجاز ان
يكون الكاف في قوله اتنتهون ولن ينهى ذوي شطط كالطعن يهلك فيه الزيت والفتل
حرف جر وقد حذف الفاعل واقيم الجار مقامه فلا يصح الاستدلال بالبيت على ان الكاف
اسم وقوله تعالى ولقد جاءك من نبأ المرسلين يجوز ان يستدل به على ما ذهب اليه المص
ويجوز ان يقال الضمير جاء للقران وقوله من نبأ حال والدليل على زيادة من الاستغراقية
دخولها على ما لا يوصل الفعل اليه اعني الفاعل في نحو ما جاءني من احد فعند سيبويه
لا يراد من الاستغراقية وعند الكوفيين والاخفش زاد ايضا غير استغراقية كما في الموجب
وفائدة من الاستغراقية ما ذكرنا في باب لا التبرئة اعني التنصيص على كونه مستغرقا للجنس
اذ لولاها لاحتمل احتمالا مرجوحا ان يكون معنى ما جاءني رجل ما جاءني رجل واحد
بل ما جاءني رجلان او اكثر فهي دون التاكيد ما استعمل من النكرة في غير الموجب من
الاستغراق وذلك ان النكرة كانت في الظاهر للاستغراق لكنها كانت تحتمل غير
ذلك وليس كزيادة الباء في نحو الحمد لله فانها ليست للتنصيص على احد المحتملين
وقيل ان من الاستغراقية في الاصل ابتدائية اي ما جاءني من احد الى ما لا يتناهى وقد
تجيء للتعليل نحو لم اتك من سوادك اي من اجله وكانها ابتدائية لان ترك
الاتيان حصل من سوء الادب ويكون من مضمومة الميم ومكسورها بمعنى باء القسم ولا تدخل
الا على لفظ الرب نحو من ربي لكما ان باء القسم مختصة باسم الله وقد يدخل
كل واحدة منهما على معمول الاخرى نحو ربي ومن الله وهي حرف جر عند سيبويه جاز
ضم ميمه في القسم خاصة وزعم بعضهم ان من القسمية بكسر الميم مقصورة من يمين والمضمومة
مقصورة من ايمن ويجيء الكلام عليها في باب القسم ويكون من الظروف بمعنى في كما تقدم
ويختص من بنحو قبل وبعد وعند ولدى ولدن ومع لقال حسب من معه اي من عنده
وكذا الماء ان بالي بالصحرة وقد ذكرنا ذلك في اسماء الافعال واحسب ايضا
نحو عن وعلى اسمين **قوله** والى للانتهاء وبمعنى مع قليلا وحتى كذلك وفي بمعنى
مع كثيرا ويختص بالظاهر خلافا للمبرد وفي للظرفية وبمعنى على قليلا والباء للالصاق
والاستعانة والمصاحبة والمقابلة والظرفية والبعدية وزائدة في الخبر في النفي
والاستفهام قياسا وفي غيره سماعا مثل بحسبك درهم والقى بيده واللام للاختصاص

والتعليل وزائدة وبمعنى عن ومع القول وبمعنى الواو فى القسم للتعجب اعلم ان
الى يستعمل فى انتهاء غاية الزمان والمكان بلا خلاف نحو اتموا الصيام الى الليل و
الاكثر عدم دخول حدى الابتداء والانتهاء فى المحدود فاذا قلت اشتريت من هذا
الموضع الى ذلك الموضع والموضعان لا يدخلان ظاهرا فى الشراء ويجوز دخولهما فيه
مع القرينة وقال بعضهم ما بعد الى ظاهره الدخول فيما قبلها فلا يستعمل فى غيره الا
مجازا وقيل ان كان ما بعدها من جنس ما قبلها نحو اكلت السمكة الى راسها فالظاهر
عدم الدخول نحو اتموا الصيام الى الليل والمذهب هو الاول قوله وبمعنى مع قليلا
كما فى قوله تعالى ايديكم الى المرافق اى مضافة الى المرافق والذود الى الذود ابل
اى مضافة الى الذود وقوله وانت الذى حبب سعيا الى هدا الى واوطانى
بلاد سواها اى مضافا الى هداد قيل يجئ بمعنى فى كما فى قوله فلا تتركنى بالوعيد
كانى الى الناس مطلى به القار اجرب اى فى الناس والوجه انها بمعناها وذلك
ان معنى مطلى به القار اجرب بكره مبغض والتكره تعدى بالى قال تعالى وكره
اليكم الكفر حملا على التحبب المضمن معنى الامالة قال تعالى وحبب اليكم الايمان كما
قيل لعله منكم حملا على اسرب ورضيت عليه حملا على سخط قال اذا رضيت على
بنو قشير لعمر والله اعجبنى رضاها وقيل ان الى فى مثل احب الى وابغض و
اليه بمعنى عند والاولى حملها على اصلها كما ذكرنا وكذا الى فى قوله وان يلتقى الحى
الجميع تلاقنى الى ذروة البيت الكريم المصمد بمعنى منتسب الى ذروة لا بمعنى فى
كما قيل قوله وحتى كذلك اى لانتهاء الغاية مثل الى الان بينهما فرقا كما يجئ وعلى
ما نعين له بد علمه وهى على ثلثة اضرب حرف جر وحرف عطف وحرف ابتداء
فاذا كانت حرف جر فلها معنيان الى وكى ولا تكون بمعنى كى الا مصدرا هو ولا
الفعل المنتصب بعدها بان المضمرة نحو اسلمت حتى ادخل الجنة ولا تكون حتى
دخول الجنة والتى بمعنى الى تجر ذلك نحو سرت حتى تغيب الشمس وتجر ايضا الاسم
الصريح حتى مطلع الفجر وينبغى ان يكون المجرور بها موقتا لانه حد والتحديد
بالمجهول لا يفيد نحو قوله تعالى فذرهم فى غمرتهم حتى حين بمعنى الموقت اى
حين احدهم ومذهب الكسائى ان جر ما بعدها بالى لا بحتى لان العامل
ينبغى ان يكون لازما لاحد القبيلين وحتى يدخل الاسماء والافعال فهى كما فى لغة
بنيهم عنده وقد ذكرنا ذلك فى النواصب واما العاطفة فهى مثل الجارة فى معنى الى
ولا تكون بمعنى كى وتجب لو قيل بعدها كما فى حتى الجارة فلا تقول جاءنى القوم
حتى رجل لانه حد فلا فائدة فى ابهامه وتشترك الجارة والعاطفة فى انه لا بد

قبلها من ذى اجزاء الا ان ذلك يجب اظهاره فى العاطفة حتى يكون معطوفا عليه
نحو قدم الحاج حتى المشاة وفى الجارة يجوز اظهار نحو ضربت القوم حتى زيد ويجوز
تقديره ايضا نحو نمت حتى الصباح اى نمت الليلة حتى الصباح وسعدوان ايضا ان
العاطفة يجب ان يكون ما بعدها جزء مما قبلها نحو ضربت القوم حتى زيدا او كجزئه
بالاختلاط نحو ضربنى السادات حتى عبيدهم او جزءا لما دل عليه ما قبلها كما فى قوله القى
الصحيفة كى يخفف رحله والزاد حتى نعله القاها عند من قال ان نعله عطف على
الصحيفة لان معنى القى الصحيفة القى جميع ما معه لانه اذا القى الصحيفة التى لا تمسى الا بها
فقد القى كل شئ ويجب ايضا دخول ما بعد العاطفة فى حكم ما قبلها فاذا قلت ضربت القوم
حتى زيدا فالضرب واقع على زيد ايضا واما الجارة فالاكثرون على تجويز كون ما بعدها
متصلا باخر اجزاء ما قبلها نحو نمت البارحة حتى الصباح وصمت رمضان حتى الفطر
كما يكون جزءا منه ايضا نحو اكلت السمكة حتى راسها بالجر والسيرافى مع جماعة اوجب
كون ما بعدها ايضا جزءا ما قبلها كما فى العاطفة فلم يجز ونمت البارحة حتى الصباح
جرا كما لم يجز نصبا وهو مردود بقوله تعالى سلام هى حتى مطلع الفجر ومطلع الفجر ليس
من الليلة بل هو ملاق لاخر اجزائها واما دخول المجرور حتى فى حكم ما قبلها ففيه
اقوال جزم جار الله بالدخول مطلقا سواء كان جزءا مما قبله او ملاقى اخر جزء منه
حملا على العاطفة وتبعه المص وجوز ابن مالك الدخول وعدم الدخول مطلقا سواء
كان جزءا وملاقيا لاخر جزء وفصل عبد القاهر والرمانى والاندلسى وغيرهم فقالوا
الجزء داخل فى حكم الكل كما فى العاطفة والملاقى غير داخل كما قال الاندلسى
وانما ذكرت زيدا مع دخوله فى القوم فى قولك ضربت القوم حتى زيد بالجر
لغرض التعظيم او التحقير واستدل بان حتى كالتفصيل لما قبلها فاذا دخل فى الا
دخل فى التفصيل واذا لم يدخل لم يدخل ومذهب ابن مالك قريب لكن الدخول
مطلقا اكثر واغلب واعلم انه لا يلزم ان يكون ما بعد حتى العاطفة اخر اجزاء
ما قبلها حسا ولا اخرها دخولا فى العمل بل قد يكون كذلك وقد لا يكون لكنه يجب
فيها ان يكون اجزاء اذا رتب الاجزاء الاقوى فالاقوى فاذا ابتدات بالعصيد
من الجانب الاضعف مصعدا كان اخر الاجزاء اقواها نحو مات الناس حتى
محمد صلى الله عليه وآله وسلم بالعطف وليس عليه الصلوة والسلام اخرهم حسا ولا دخولا
فى الموت بل هو آخرهم قوة وشرفا واذا ابتدات بعاكسك من الجانب الاقوى
منحدرا كان اخر الاجزاء اضعفها نحو قدم الحجاج حتى المشاة عطفا وتجوز ان
يكونوا قادمين قبل الركبان او معهم واما الجارة فيجوز ان يكون ما بعدها كذلك

وان لايكون فاذا لم يكن وجب كونه اخر الاجزاء حسا او ملاقيا له نحو قولك قرأت القرآن
حتى سورة الناس جزءا فلهذا جاز بعدها ما هو ملاق ايضا والزم صاحب المعنى العظيم
والتحقير فيما بعد حتى الجارة ايضا وليس بمشهور وكان الجارة محمولة على الى في جواز
عدم كون ما بعدها جزءا وفي جواز عدم دخوله في حكم ما قبلها كما قال ابن مالك وفي
جواز قصد كونه اخر الاجزاء حسا لا قوة او ضعفا الا انك اذا لم يقصد كونه اخرها
ضعفا او قوة وجب في حتى كونه اخرها حسا كما ذكرنا فلا يجوز اكلت السمكة الى نصفها
او ثلثها والعاطفة كواو العطف في دخول ما بعدها في حكم ما قبلها وليست بمعنى
الواو خلافا لمن توهم ذلك لان حتى لابد فيها من معنى الانتهاء بخلاف الواو وهذا
كما توهم البعض لدخول ما بعد حتى الجارة فيما قبلها كثيرا كما بعد ان حتى يكون بمعنى مع
فقال وبمعنى مع كثيرا واذا عطفت بحتى على مجرور فالاختيار اعادة الجار فرقا
لتوهم كونها جارة نحو مررت بالقوم حتى بزيد وقد يكون ذو الاجزاء الذي قبل حتى
جارة كانت او عاطفة من تمام جملة بعد حتى نحو القوم حتى زيد رأيت عطفا وجرا
وجميع ما ذكرناه من الاحكام لحتى العاطفة للاسم واما العاطفة للجملة فنحو نظرت اليه
حتى الصرع ويجوز ان يقال ان حتى في مثله ابتدائية وانما لا يعطف الجملة ابدا قوله
ويختص بالظاهر خلافا للمبرد اذا كانت عاطفة جاز دخولها على المضمر نحو جاءني القوم
حتى انت ورأيت القوم حتى اياك ومررت بالقوم حتى بك واما الجارة فلا يدخل
على المضمر اجتزاء بالى لكون الى اشد تمكنا واوسع تصرفا فلهذا يدخل اخر الاجزاء
واوسطها ويقوم مقام الفاعل بخلاف حتى نحو سير بهم الى زيد تصرفا ولا يقال
بهم حتى زيد عمرو واستشهد المبرد بقوله واكفيه ما يخشى واعطيه سؤله والحقه بالقوم
حتاه لاحق وليس ما في البيت حتى الجارة والا لم يكن لرفع لاحق وجه بل هي ابتدائية
اي حتى هو كما في قوله فيا ه لسرى رجله السب وتمسك بقوله ايضا فلا والله
لا يلفاه اناس فتى حتاك يا ابن ابي زيد وهو شاذ ومن الفرق بين حتى والى ان حتى يلزمه
تقدم ذي الاجزاء اما لفظا او تقديرا كما ذكرنا بخلاف الى فان الاظهر فيها عدم
الدخول الا مع القرينة كما اخترنا وان كان جزءا ايضا وقال الاندلسي لا فرق
بينهما من هذا الوجه فاذا كان ما بعدهما جزءا مما قبلهما فالظاهر الدخول فيهما وان لم
جزءا فالظاهر فيهما عدم الدخول وما اخترناه اظهر عند النحاة ومن الفرق بينهما
ان الفعل المتعدي بحتى يجب ان يستوفي اجزاء المجرور الذي قبل حتى شيئا فشيئا
حتى ينتهي الى ما بعد حتى من الجزء او الملاقي واما الى فان كان قبلها ذو الاجزاء
وبعدها الجزء او الملاقي فحكمها ايضا كذلك والا فلا نحو مشيت اليك ولا خلاف

في صحة وقوع الملاقي بعد الى واما بعد حتى ففيه الخلاف كما مر واعلم ان حتى لا تكون
مستقرا الا في نحو كان سيري حتى ادخلها بنصب ادخل واعني بالمستقر ما يتعلق بمقدر
واما حتى الابتدائية فقد ذكرناها في نواصب المضارع ومنع بعدها الفعلية والاسمية
كما ذكرنا هناك وفائدة الابتدائية ايضا اما التحقير كقوله فوا عجبا حتى كليب تسبني
كأن اباه نهشل او مجاشع او التعظيم كقوله فما زالت القتلى تمج دماءها بدجلة حتى
ماء دجلة اشكل ويلزم في الاسمية ان يكون خبر المبتدا من جنس الفعل المقدم نحو
ركب القوم حتى الامير راكب ولو قلت حتى الامير ضاحك لم يجز ويجوز حذف
الخبر مع القرينة نحو قولك اكلت السمكة حتى رأسها اي رأسها ماكول قوله وفي
للظرفية اما تحقيقا نحو زيد في الدار او تقديرا نحو نظر في الكتاب وتفكر في العلم
وانا في حاجتك لكون الكتاب والعلم والحاجة شاغلة للنظر والتفكر والمتكلم مشتملة
عليها اشتمال الظرف على المظروف فكأنها محيطة بها من جوانبها وكذا قوله عم
في النفس المؤمنة مائة من الابل اي في قتلها فالسبب الذي هو القتل متضمن للدية
تضمن الظرف للمظروف وهذه هي التي يقال انها للسببية وقوله تعالى لاصلبنكم
في جذوع النخل قيل ان في فيه وفي قوله بطل كأن ثيابه في سرحة بمعنى على والاولى انها
بمعناها لتمكن المصلوب في الجذع تمكن المظروف في الظرف وقيل انها بمعنى الباء
في قوله ويركب يوم الروع منا فوارس بصيرون في طعن الكلى والاباهر والاولى
ان يكون بمعناها اي لهم بصارة وحذق في هذا الشان وقيل هي بمعنى الى في قوله
تعالى فردوا ايديهم في افواههم والاولى بقاؤها على اصلها والمراد التمكن وقيل
هي بمعنى مع في قوله تعالى ادخلي في عبادي وبمعنى الباء في قوله كما في سها الكاس
ونهيها والشرب في اباريق ... والاولى انها بمعناها في الموضعين اي اجعلي
في زمرة عبادي او بمعنى ادخلي ايها الروح في اجسام عبادي والثاني جعل
الابهاء ظرفا للشرب والقمار مجازا وقولهم في الله من كل فائت خلف اي في
الطافه وقولهم انت اخي في الله اي في رضا الله اي رضاه تعالى مشتمل على
مواخاتنا لا تخرج عنه الى الاغراض الدنيوية وكذا قولهم الحب في الله والبغض
في الله قوله والباء للالصاق نحو به داء اي التصق به داء وقولك مررت به
اي التصق مروري بمكان يقرب منه ومنه اقسمت بك وحلفت بك احلف بك ويكون
مستعارا نحو الذي به ضعف وبه داء ويكون للاستعانة نحو كتبت بالقلم ونحت بالقدوم
وبتوفيق الله تم وهذا المعنى مجاز الالصاق ويكون بمعنى مع وهي التي
يقال لها باء المصاحبة نحو دخلوا بالكفر وهم قد خرجوا به واشترى الدار بآلاتها

قيل ولا يكون بمعنى مع الاستقرار اى كاسين بالكفر وكابيه بالالهيا والظاهر انه لا
منع من كونها لغوا ويكون للمقابلة نحو اشتريته به وبدلته به ويكون مستقرا ايضا نحو هذا
بذاك قوله ويكون للتعدية جميع حروف الجر لتعدية الفعل القاصر عن المفعول اليه
لكن معنى التعدية المطلقة اى بعض معنى الفعل كالهمزة والتضعيف ولغيره وبهذا المعنى
مختص بالباء من بين حروف الجر نحو ذهبت به وقمت به اى ذهبته واقمته ولا يكون
مستقرا قوله وللظرفية اى بمعنى في نحو ما لكان الكسر بالاطلال اى فيها ويكون للسببية
نحو قوله تعالى فبظلم من الذين هادوا وقوله علق ليدر بالدخول كانها لست وهي
فرع الاستعانة وقيل ياتي للتبعيض نحو قوله تعالى وامسحوا برؤسكم اى بعض الرؤس قال ابن
جني ان اهل اللغة لا يعرفون هذا المعنى بل يورده الفقهاء ومذهبه انها زائدة لان الفعل
يتعدى الى ما لجر بنفسه مجرورها وتجي بمعنى من نحو عينا يشرب بها وبمعنى عن نحو سال
سائل بعذاب وتجي للتجريد نحو رايت بزيد اسدا اى رويه زيد كما مر في من قوله وزائدة
في الخبر في الاستفهام هل لا في مطلق الاستفهام فلا يقال ازيد لقائم كما يقال هل
زيد بقائم قوله والنفي بليس نحو ليس زيد براكب وما نحو ما زيد براكب وقيل بلا البرية
ايضا نحو لا خير بخير بعده النار والاولى انها بمعنى في ولم يسمع في النفي بان فما
كان للمصنف ان يطلق النفي والاستفهام ويزاد قياسا في مفعول علمت وعرفت
وجهلت وسمعت واحسست قولهم سمعت بزيد وعلمت به اى بحال زيد على
حذف المضاف ويزاد قياسا ايضا في المرفوع في كفى كان فاعلا لكفى وبحسبك
وفي فاعل افعل في التعجب على مذهب سيبويه وفي المبتدا الذي حسبك ويزاد
سماعا في خبر المبتدا الموجب نحو جزاء سيئة بمثلها عند الاخفش ويزاد سماعا كثيرا
في المفعول به نحو القى بيده وقوله يضرب بالسيف ونرجو بالفرج وقليلا في حال لكن قال
ولكن اجرا لو فعلت بهين وهل ينكر المعروف في الناس والاجر مع ان مرفوعه نحو
قوله الا انا والحوادث جمة بان امرء القيس بن تملك بيقرا وقد كثرت مواضع
زيادتها في ما المجازة ومن غريب زيادتها ان زاد في المجرور نحو قوله فاصبحن لا يسألنه
عن بما به اصعد في علو الهوى ام تصوبا وتكسر كسرا مع الله في القسم نحو بالله
لافعلن وسادا قليلا في غيره كقول روبة جبر لمن قال له كيف اصبحت بخير قوله
واللام للاختصاص لام الجر مكسورة مع غير المضمر مفتوحة معه وكسرها معه ايضا
لغة خزاعة وربما فتحت مع الظاهر نحو يعلم بفتح الميم ونقل فتحها مع جميع المظهرات
اعلم ان كل كلمة على حرف واحد كالواو والفاء ولام الابتداء فحقها بالفتح لثقل
الضمة والكسرة على الكلمة التي هي في غاية الخفة بكونها على حرف وانما كسرت

باء الجر ولامه لموافقة معمولهما ولم يكسر كاف التشبيه لانها يكون اسما ايضا نحو يا اد
ليس بالاصالة بل للقيام مقام الظرف عند من قال ان المضاف هو الجار واما
التي لام الجر الداخلة على المضمر على فتحها الحاقا لها بسائر اللامات كلام الابتداء
ولام جواب لو وغير ذلك وانما خص الالحاق بحال دخولها في المضمر لانها لا تلتبس
اذن بغيرها من اللامات اذ الضمير المجرور غير المرفوع ولو فتحت في غير الضمير لا
لتبست بلام الابتداء والفرق بالاعراب ربما لا يتم اما للوقف او للبناء وفائدة
اللام الاختصاص اما بالملكية نحو المال لزيد او بغيرها نحو الجل للفرس والجنة للمؤمن و
الابن لزيد والتي تسمى لام العاقبة نحو لدوا للموت وقوله تعالى ولقد ذرانا لجهنم
فرع لام الاختصاص كان ولادتهم للموت وخلقهم لجهنم وكذا التي للتعليل نحو
جئتك للكرم وللضرب اذ المجيء مختص بذلك واللام المقوية للعامل الضعيف بالتاخير
عن معموله نحو لزيد ضربت وبكونه اسم فاعل نحو انا ضارب لزيد ومصدرا نحو ضربي
لزيد حسن وبكونه مقدرا نحو يا لزيد ويا للماء لام اختصاص او ضارب الاخيرة مع
ذلك للاستغاثة او للتعجب وقد تجي بمعنى الى نحو سمع الله لمن حمده اى اسمع الى
من حمده ووهب للذي اى الى الذي وبمعنى على نحو وتله للجبين اى عليه وتخرون
للاذقان اى عليها قوله وزائدة في ردف لكم لان ردف يتعدى بنفسه وكذا ينبغي
ان يكون في نحو شكرت له على ما مر في باب المتعدي واما في ورثت المال وورثت له
وكلته البر وكلت له وعددته الدراهم وعددت له فليس اللام فيها مثل شكرته وشكرت له
لانها اوصلت الافعال الثلثة الى المفعول الاول ثم حذفت تخصيصا ومثله سقونكم
الفتنة ولا يالونكم الاخبالا وكذا اللام زائدة في لا اباك عند سيبويه وكذا اللام
المقدر بعدها ان بعد فعلي الامر والارادة كقوله تعالى وما امروا الا ليعبدوا وقوله
اريد لانسى ذكرها وقيل هما بمعنى ان والظاهر هو الاول لقوله تعالى وامرت
لان اكون وهي زائدة ايضا في قوله تعالى واذ بوانا لابراهيم لقوله ولقد بوانا
بني اسرائيل وكذا اللام في قوله فلا والله لا يلفى لما بي ولا للما بهم ابدا دواء
ويجوز ان يقال الثانية تاكيد لفظي قوله وبمعنى عن مع القول نحو قوله وقال
الذين كفروا للذين امنوا لو كان خيرا ما سبقونا ولو كانت كاللام في قولك قلت
لزيد لا فعل لقال ما سبقتمونا وقد ذكرنا في افعال القلوب الكلام على هذا قوله
وبمعنى الواو في القسم للتعجب نحو لله لا يوخر الاجل قولهم في التعجب يعنون في الامر
العظيم الذي يحق ان يتعجب منه فلا يقال لله لقد قام زيد بل تستعمل في الامور
العظام نحو لله لتبعثن وقيل ان اللام في لايلاف قريش وللفقراء الذين احصروا

للتعجب والاولى ان يقال انها للاختصاص اذ اللام مع لام التعجب الا في القسم وتكون
بمعنى في وبمعنى بعد وبمعنى قبل في قوله تعالى جامع الناس ليوم لا ريب فيه اى في يوم
وكتبته لثلث خلون اى بعد ثلث ولثلث بقين اى قبل ثلث والاولى ابقاؤها
على الاختصاص كما مر في باب العدد **قوله** ورب للتقليل ولها صدر الكلام
مختصة بنكرة موصوفة على الاصح وفعلها ماض محذوف غالبا وقد يدخل على مضمر مبهم
مميز بنكرة والضمير مفرد مذكر خلافا للكوفيين في مطابقة التمييز وتلحقها ما فيدخل على
الجمل وواوها يدخل على نكرة موصوفة في رب ثماني لغات اشهرها ضم الراء وفتح
الباء المشددة والثانية ضم الراء وفتح الباء المخففة والثالثة ضم الراء وفتح الباء
المخففة والرابعة ضم الراء واسكان الباء المخففة والخامسة فتح الراء وفتح الباء المشددة
والسادسة فتح الراء وفتح الباء المخففة والسابعة والثامنة ضم الراء وفتح الباء مشددة
ومخففة بعدها تاء مفتوحة ووضع رب للتقليل تقول في جواب من قال ما لقيت
رجلا رب رجل لقيت اى لا تنكر لقائي للرجال بالمرة فاني لقيت منهم ناسا وان كان
قليلا قال ابن السراج النحاة كالمجمعين على ان رب جواب لكلام اما ظاهر او مقدر
فهي في الاصل موضوعة لجواب فعل ماض منفي فلهذا لا يجوزون رب رجل كريم
سأضرب وانما كان محذوفا في الغالب لدلالة الكلام السابق عليه هذا الذي
ذكرناه من التقليل اصلها ثم تستعمل في معنى التكثير حتى صارت في التكثير كالحقيقة وفي
التقليل كالمجاز المحتاج الى القرينة وذلك نحو قوله رب هيضل لجب لففت بهيضل
وقوله ماوي يا ربما غارة شعواء كاللذعة بالميسم وقوله فان تمس مهجور الفناء
فربما اقام به بعد الوفود وفود ووجه ذلك ان المدح تستعمل التي للتكثير في المدح
لان الكثير منها كانه قليل بالنسبة الى الممدوح بها وذلك ابلغ في المدح ومن هذا
القبيل قوله قد يعلم الله لان قد لتقليل المضارع في الاصل وذلك كما تقول الممدوح
لكثرة العلم لا تنكر اني اعرف شيئا من العلم وهي حرف جر عند البصريين خلافا
للكوفيين والاخفش وانما حملهم على ذلك جعلها حرفا مع انها في التقليل مثل
كم في التكثير ولا خلاف في اسميتها بل هي مقصودة للتكثير في الاغلب كافادة كم
انهم لم يروها مجرورة بحرف جر ولا باضافة كما يجر كم فلا يقال برب رجل ولا غلام
رب رجل ويشكل عليهم حرفيتها نحو رب رجل كريم اكرمت فان حرف الجر معدى
بالفعل الى المفعول الذي لولاها لم يفض اليه واكرمت متعد بنفسه قال صاحب
المغني انما ذلك لانه لضعف الفعل المتأخر عن المفعول عن العمل فيعمد بحرف الجر الى المفعول
تعالى ان كنتم للرؤيا تعبرون ولا سيما اذا وجب تأخر الفعل كما في رب والجواب

سرون

ان العادة ان يعمد مثل ذلك الضعيف باللام فقط من بين الحروف الجارة لافادتها
التخصيص حتى يخص مضمون ذلك الضعيف عن العمل في ذلك المفعول بذلك المفعول
فلا يتسلط عمله فيه نحو لزيد ضربت وانا ضارب لزيد وضربي لزيد حسن ويشكل ايضا بقولك
رب رجل كريم اكرمته لان الفعل لا يتعدى الى مفعول بحرف الجر والى ضميره معا
فلا يقال لزيد ضربته واعتذروا بان اكرمته صفة وان العامل محذوف وهو عذر بارد
لان معنى رب رجل كريم اكرمت واكرمته شيء واحد والاول جواب بلا خلاف ولانك
انك اذا قلت في جواب من قال ما اكرمت رجلا رب رجل كريم اكرمته لم يحتج معنى
الكلام الى شيء آخر مقدر مثل يحصل او ثبت على ما ادعوا وان اعتذروا بان الضمير
في اكرمته للمصدر اى اكرمت الاكرام كما في قيل قوله هذا سراقة للقرآن يدرسه كما
ارد لان ضمير المصدر المنصوب بالفعل قليل الاستعمال بخلاف نحو رب رجل كريم
لقيته وان قالوا ان لقيته مفسر للقيت المقدر كما في زيدا ضربته جاز الاشكال الاول
مع انه لم يثبت في كلامهم تفسير الناصب للجار والمجرور بفعل آخر نحو بزيد جاوزته اى
مررت بزيد جاوزته ويشكل ايضا نحو رب رجل كريم جاءني في جواب من قال ما جاءك
رجل ولانك ان جاءني هو جواب رب اذ لا يتوقف معنى الكلام على شيء آخر بل لم يجئ لك
جاءني فيكون كقولك بزيد مرر والضمير في مر لزيد وقولك زيدا اضرب والضمير للمنصوب
وقد مر في المنصوب على شريطة التفسير امتناع ذلك فان ارتكب مستحيلا ان جاءني صفة
والعامل يحصل ونحوه فهو محال لعدم توقف معنى الكلام عليه مع ان المص صرح
في شرح قوله محذوف غالبا بانه قد يظهر نحو رب رجل كريم حصل والقوي عندي مذهب
الاخفش والكوفيين اعني كونها اسما ورب مضاف الى النكرة فمعنى رب رجل في
اصل الوضع قليل من هذا الجنس كما ان معنى كم رجل كثير من هذا الجنس واعرابه
رفع ابدا على انه مبتدأ لا خبر له كما اجريا في باب الاستثناء في قولهم اقل رجل
يقول ذلك الا زيد فانهما متناسبان اعني رب في معنى القلة وكما ان نواسخ
المبتدأ لا تدخل في نحو غير ما سوق على الرمس وقولهم حطه يوم لا اصيد فيه
لتضمنه معنى النفي الذي له صدر الكلام فكذا لا تدخل على رب لان القلة عندهم
تجري مجرى النفي فكذا كان لرب صدر الكلام لان للنفي صدر الكلام وهذا الذي
اوهم البصريون اعني عدم دخول العوامل عليه حتى قالوا هو حرف قال ابو عمرو ورب
لا عامل لها لانها ضارعت النفي والنفي لا يعمل فيه عامل ولتضمنها معنى النفي
كان قياس وصف مجرورها ان لا يكون الا فعلية كما في اقل رجل المتضمن معنى النفي
وذلك لان النفي يطلب الفعل الا ان رب لخروجها الى معنى الكثرة في اكثر مواضعها

جاز وقوع نعت مجرورها اسمية كما في قوله يارب سائي خير من دعه ويكثر وقوعه
ايضا صفة معطية لمعنى الفعل ههنا بخلاف باب اقل رجل كما في باب الاستثناء
قال صم الا رب نفس طاعمة ناعمة في الدنيا جايعة عارية يوم القيامة ويتم
الكلام بقوله جايعة عارية بلا تقدير شيء آخر خلافا لما ذهب اليه البصريون
من تقدير العامل والاكثر مراعاة الاصل في وقوعه فعلية اما ظاهرة او مقدرة
فالظاهرة نحو قوله رب رفد هرقته ذلك اليوم واسرى من معشر اقيال وليس
الجواب محذوفا كما قال ابو علي لانه تم الكلام بقوله رب رفد هرقته ولا موقوف
على شيء آخر واراد القدح الضخم يقال هرقت رفده اذا مات وهو كناية لقولهم
صفرت وطابه والمقدرة كما في قوله واسرى من معشر اقيال اي اسرى من معشر
حصلت لي واما نعت مجرور اقل ففعلية او ظرفية كما اخترنا في باب الاستثناء
فهو مثل كل رجل يأتي او في الدار فله درهم كذا ذكرنا في باب المبتدا واستشهد
على الاسمية رب بقوله ان يقتلوك فان قتلك لم يكن عارا عليك ورب قتل
عار قال رب مبتداء وعار خبرها والاولى ان يكون عار خبر مبتدا محذوف
والجملة نعت مجرور رب لقوله يارب سائي خير من دعه قوله مختصة بنكرة كما
ان كم مختصة بالنكرات وانما وجب دخولها على النكرة لان النكرة محتملة للقلة
والكثرة نحو جاءني رجل وما جاءني رجل فلو لم تحتملهما لم تستعمل فيهما والمعرفة اما
دالة على القلة فقط كالمفرد والمثنى المعرفين واما دالة على الكثرة دون القلة
كالجمع المعرف ورب وكم علامتان للقلة والكثرة وانما يحتاج الى العلامة
في المحتمل حتى تصير بها نصا قوله موصوفة على الاصح هذا مذهب ابي علي
وابن السراج ومن تبعهما وقيل لا يجب ذلك والاولى الوجوب لان رب
مبتدا على ما اخترنا لا خبر له لافادة صفة مجرورة معنى الجملة كما في اقل رجل يقول
ذاك على ما اخترنا وقولهم حطبه يوم لا اصدقه ولا يوصف رب فلا يقال
رب رجل كريم بالرفع كما لا يوصف اقل لكون رب كحرف النفي قال التعليل
عندهم كالنفي فكذا لم يلزم تقدم عليه النواسخ ولزم الصدر قوله محذوف غالبا
اذا كان الكلام الذي رب جواب عنه مصرحا به نحو ما لقيت رجلا فالاغلب
حذف الفعل بعد رب لدلالة القرينة عليه وان لم يكن مصرحا به ولم يكن هناك
قرينة اخرى فالواجب المجيء به نحو قولك فمثلك حبلى قد طرقت ورب رفد هرقته
وهذا الفعل ليس عاملا في رب على ما اخترنا بل موصفه مجرورة كما تقدم ويجوز
ان يقوم موضع الفعلية اسمية كقوله يارب سائي خير من دعا وظرف

لقولك رب رجل في الدار او صفة معدة معنى الفعل لقوله عليه الصلوة والسلام
رب نفس طاعمة جائعة ناعمة في الدنيا جائعة عارية يوم القيامة ولا يجوز ان
يعطف قياسا على المجرور رب وكم وعلى النكرة بكل واي اسم مضاف الى ضميرها لكون
ذلك الضمير نكرة كما مر في باب المعرفة نحو رب شاة وسخلها وكم ناقة وفصيلها وكل
رجل واخيه واي رجل وغلامه قال الجزولي هذا المعطوف معرفة لكنه جاز ذلك لانه
يجوز في التابع ما لا يجوز في المتبوع ولو كان كما قال لجاز رب غلام والسيد قوله وقد
يدخل على مضمر هذا الضمير نكرة كما مر في باب المعارف قوله مميز بنكرة منصوبة الى قوله
في مطابقة المميز مضى شرحه في باب نعم وبئس قوله وتلحقها ما اذا دخلها ما فالاكثر كونها
كافة ورب المكفوفة لا محل لها من الاعراب وان كان اسما لكونه كحرف النفي الداخلة
على الجملة وقد جاءت ما بعد رب زائدة قال ربما ضربة بسيف صقيل بين بصرى وطعنة
نجلاء ما وقال ماوي يا ربتما غارة شعواء كاللذعة بالميسم ومثلها ما التي على كاف التشبيه
والاولى ان يكون كافة نحو كن كما انت كان وزيد صديقي كما عمرو اخي وسد اعمال
الكاف مع ما ولا تكف عن نحو عما قريب واما اذا ولي الباء ومن فالاولى
زيادتهما واعمال الجارين نحو فبما رحمة ومما خطيئاتهم وقد تكفهما كما تكف رب المكفوفة
لا تدخل الا على الفعل كما قال سيبويه وقوله ربما الجامل المؤبل فيهم وعناجيج
بينهن المهار شاذ عنده ومثله قياس عند الجزولي فتجري ربما زيد قائم والزم ابن
السراج وابو علي في الايضاح كون الفعل ماضيا لان رب للتقليل في الماضي
كما ذكرنا والعذر عندهما في نحو قوله تعالى ربما يود ان مثل هذا المستقبل اي الامور
الاخروية غالب عليها فيها في القران ذكرها بلفظ الماضي نحو وسيق الذين ونادى
اصحاب الجنة وقال الربعي اصله ربما كان يود فحذف كان لكثرة استعماله بعد ربما
وقال علنا وبال الفعل مساور ربما تكون على القوم الكرام لنا الطراي ربما كان
مثل قوله فلقد يكون اخادم ودابح وجوز ابو علي في غير الايضاح ومن تبعه وقوع
الحال او الاستقبال بعد ربما وهو الاظهر فلا يحتاج في الاية والشعر المذكورين الى
تاويل وقوله ربما نكرة الموصوفة ما فيه نكرة موصوفة عند النحاة لا كافة كما مر في الموصول
وقد تحذف الفعل بعد ربما لقيام القرينة نحو قولك فذلك ان تلق اكرهه بلقها حميدا
وان يسعى يوما فربما اي ربما يتوقع ذلك قوله واو ها اي واو رب مثل قوله
وبلدة ليس بها انيس الا اليعافير والا العيس اعلم ان حروف الجر لا تحذف مع
بقاء عملها قياسا الا في الله وحدها عند البصريين واجاز الكوفية قياس سائر الفاظ
المقسم به على الله نحو المصحف لافعلن وذلك غير جائز عند البصريين لاختصاص

لفظة الله بخصائص ليست بغيرها سوى الاختصاص سماها بخصائص فمنها اجتماع يا و اللام
في يا الله ومنها قطع الهمزة في يا الله وافا الله وها الله ومنها الجر بلا عوض من
الجار ومع عوض بهاء التنبيه نحو ها الله وبهمزة الاستفهام نحو آلله ومنها تعويض
الميم عن حرف النداء نحو اللهم ومنها تفخيم لامه بعد الضم والفتح وترقيقها بعد الكسر
ويحذف حرف الجر قياسا مع بقاء عمله اذا كان الجار رب بشرطين احدهما ان يكون
ذلك في الشعر خاصة والثاني ان يكون بعد الواو والفاء او بل واما حذفها من
دون هذه الاحرف نحو رسم دار وقفت في طلله كدت اقضي الحياة من جلله فشاذ
في الشعر ايضا فالواو كقوله وقاتم الاعماق خاوي المخترق والفاء كقوله فان اهلك
فذا حنق لظاه على تكاد تلهب لهبا ما وبل كقوله بل بلد ذي صعد واصباب وهذا
واما الفاء وبل فلا خلاف عندهم ان الجر ليس بهما بل برب المقدرة بعدهما لان
بل حرف عطف بها على ما قبلها والفاء جواب الشرط واما الواو فللعطف ايضا
عند سيبويه وليست بجارة فان لم يكن في اول القصيدة والرجز كقوله ولبلدة لحش المصطلي
الحوس ربها واقطعه اللاتي بها يمثل فكونها للعطف ظاهر وان كانت في اولهما
كقوله وقاتم الاعماق فانه بعد معطوفا عليه كانه قال رب هول اقدمت عليه و
قاتم الاعماق وعند الكوفيين انها كانت حرف عطف ثم صارت قائمة مقام
رب جارة بنفسها لصدورها بمعنى رب فلا يقدرون في نحو وقاتم الاعماق معطوفا
عليه لان ذلك تعسف وكذا اذا كان في وسط الكلام نحو ولبلدة لحش لا يقدرونه
عاطفا على الكلام السابق بل هو عندهم بمعنى رب وجاز مثله ولو كانت للعطف
لجاز اظهار رب بعدها كما جاز بعد الفاء وبل فهذه الواو عندهم كانت حرف عطف
قياسا على الفاء وبل لكنها صارت بمعنى رب فجرت كالجر ومع ذلك لا يجوز دخول
حرف العطف عليها في وسط فلا يقال وولبلدة لحش ولا فو لبلدة لحش اعتبارا لاصلها
بخلاف واو القسم فانها لم يكن في الاصل واو العطف فكذلك جاز دخول واو العطف
والفاء وثم عليها نحو ووالله وفوالله وثم والله واضمر الباء ما قد عملها في قوله رو
خير لما قيل له كيف اصبحت وهو شاذ وقيل في كم رجل انه مجرور بمن وقد من قبل به وابا
قوله اشارت كليب بالاكف الاصابع شاذ وقال الخليل في لاه ابوك انه مجرور
باللام المقدرة كما قال في امس في نحو فعلت امس انه مجرور بالباء والاولى بناؤهما
كما ذكرنا في الظروف المبنية هذا كله على مذهب البصريين في رب واما على اجراء
قرب مضاف مقدر يدل عليه بالحروف الثلثة **قوله** وواو القسم انما يكون
عند حذف الفعل لغير السؤال مختصة بالظاهر والتاء مثلها مختصة باسم الله والباء اعم

منها في الجميع ويتلقى القسم باللام وان وحرف النفي ويحذف جوابه اذا اعترض
او تقدمه ما يدل عليه اعلم ان واو القسم لها ثلثة شروط احدها حذف فعل القسم
معها فلا يقال اقسم والله وذلك لكثرة استعمالها في القسم فهي اكثر استعمالا من اصلها
اعني الباء والثاني ان لا يستعمل في قسم السؤال فلا يقال والله اخبرني كما يقال
بالله اخبرني والثالث انها لا تدخل على الضمير فلا يقال وك كما يقال بك واما حصلها
الحكمان الاخيران لكونها فرع الباء وبدلا منها وانما حكم باصالتها الالصاق فهي
تلصق فعل القسم بالمقسم به وابدال الواو منها لان بينهما تناسبا لفظيا لكونهما
شفهيتين ومعنويا لا ترى ان في واو العطف وواو الصرف معنى الجمعية القريبة
من معنى الالصاق والتاء بدل من الواو كما في تراث وتراب وتكلة وتكلان وتهمة
فصرت عن الواو فلم تدخل الا على لفظة الله وفيها الخصائص الثلث كانت في الواو و
وحكى الاخفش تربي وترب الكعبة وهو شاذ ولام الجر تجيء بمعنى الواو كما ذكرنا مختصة
ايضا بلفظ الله في الامور العظام وكذا من مكسورة الميم وقد تضم والكسر اكثر مختصة
بلفظ ربي ومذهب سيبويه كما ذكرنا حرف جر قام مقام الباء وضم الميم لدلالة تغير
معناها وخروجها عن بابها كما تقول في العلم شمس بن مالك بضم السين ومذهب بعض
الكوفيين انه مضمومة الميم مقصورة من ايمن والمكسور بها من يمين وفيه نظر لان ايمن مختص
كما يجيء بالله او بالكعبة ومن مختص بلفظ ربي ولا منع ان يقال لغير حكمه عند اختصاره
ويمكن ان يستدل على انه ليس محذوفا من ايمن لان اختصار العرب ورده الى
حرفين لا يوجب البناء بدليل عد وبد والاولى ان يقال بما روي من قولهم من
الله مضموم الميم والنون ومكسورهما مع لفظة الله وحدها هي من الجارة المستعملة مع
ربي اتبع النون الميم ضما وكسر الالتقاء الساكنين واما من الله بفتح الميم والنون ومكسورهما
مع لفظة الله وحدها هي من الجارة المستعملة مع ربي اتبع النون منها بها وكسر الالتقاء الساكنين
واما من الله بفتح الميم والنون فنقول اصله من الله بكسر الميم وفتح النون اتبع الميم
النون وان كانت فتحها عارضة للساكنين طلبا للتخفيف فعلى هذا من الجارة
في القسم مختص بربي او بالله وقيل بل الثلاثة اعني مضموم الميم والنون ومكسورهما
ومفتوحهما مع لفظة الله مقصورة من ايمن وجها لان ايمن عندهم واجب الرفع
سماعا كالحي والقصر لا يوجب البناء فمن اين جاء كسر النون وفتحها بلى لو جاز
ايمن الله على ثلثة اوجه بالرفع والنصب والجر كما جاء يمين الله رفعا ونصبا عند الجميع
وجرا عند الكوفيين جاز ان يقال اتبع الميم النون فتحا وكسرا وتجوز ان يكون من الله
بفتحتين مقصورا من ايمن الله باتباع الميم للنون بعد القصر ولا تجوز ان يكون من الله

بكسرتين مقصورا من يمن الله باتباع النون للميم لان حركة الاعراب لا تزال لاجل الاتباع
واما ايم الله بفتح الهمزة وكسرها مع ضم الميم فمقصوران من ايمن الله بفتح الهمزة
وكسرها مع ضم الميم فمقصوران من ايمن الله بفتح الهمزة وكسرها وكل ما حصر من ايمن
لا تستعمل الا مع لفظة الله ولا يستعمل مع الكعبة كما استعمل ايمن معها وقد تقال
م الله وم الله بضم الميم وكسرها مقصورين من من ومن على ما قال سيبويه وقيل
هما مقصوران من ايمن ففي كسر الميم اذن اشكال وقيل المكسورة مقصورة
من يمن وقيل هما بدلان من الواو كالتاء لكون الميم شبيهة بالواو واختصاصها بلفظ
الله كالتاء وفيه نظر لان الكلمة التي على حرف لم تجئ في كلامهم مضمومة واذا
حذف حرف القسم الاصلي اعني الباء فان لم يبدل منها فالمختار النصب بفعل القسم
ويختص لفظة الله بجواز الجر مع حذف الجار بلا عوض والكوفيون يجوزون الجر
في جميع ما حذف منه الجار عن المقسم به وان كان بلا عوض نحو الكعبة لافعلن
المصحف لافعلن ويختص او همزة الاستفهام من الجار وكذا العوض من الجار فيها
قطع همزة الله في الدرج فكانها حذفت للدرج ثم ردت عوضا من الحرف
وجاز الله جعل هذه الاحرف عوضا من الواو ولعل ذلك لاختصاصها بلفظة
الله كالتاء فاذا وجبت بها التسمية بدلا فلا بد ان تجيء بلفظ الله المقسم به
لاها الله ذا واي ها الله ذا وقوله تعلمن ها لعمر الله ذا قسما والظاهر ان حرف
التنبيه من تمام الاشارة كما يجيء في حروف التنبيه قدم على لفظ المقسم به عند
حذف الحرف ليكون عوضا منها واذا دخلت ها على الله ففيه اربعة اوجه اكثرها
اثبات الف ها وحذف همزة الوصل من الله فيلتقي ساكنان الفها واللام
الاولى من الله وكان القياس حذف الالف لان مثل ذلك انما يغتفر
في كلمة واحدة كالضالين اما في الكلمتين فالواجب الحذف نحو ذا الله وما الله
الا انه لم يحذف في الاغلب ههنا ليكون كالتنبيه على كون ها من تمام ذا ان
بدا الله تحذف الفها لتوهم ان الهاء عوض عن همزة الله كهرقت في ارقت
وهاك في اياك والثانية وهي المتوسطة في القلة والكثرة ها الله ذا بحذف
الف ها للساكنين كما في ذا الله وما الله والثالثة وهي دون الثانية في الكثرة
اثبات الف ها وقطع همزة الله مع كونها في الدرج تنبيها على ان حرف ها ان يكون
مع ذا العوض الله فكان الهمزة لا تقع في الدرج والرابعة حكاها ابو علي وهي اقل
الجميع ها الله بحذف همزة الوصل وفتح الفها للساكنين كما في الضالين ونحوه
قال الخليل ذا من جملة جواب القسم وهو خبر المبتدا محذوف اي الامر ذا

او فاعل اي لا يكون ذا او لا يكون ذا والجواب الذي ياتي بعده لها او لا
نحو ها الله ذا لافعلن او لا افعل بدل من الاول ولا يقاس عليه فلا
يقال ها الله اخوك او لا ها اخوك ونحوه قال الاخفش ذا من تمام القسم اما صفة
لله اي الله الحاضر الناظر او مبتدا خبره محذوف اي ذا قسمي فعلى هذا اما ان يجيء
الجواب او يحذف مع القرينة واما همزة الاستفهام فاما ان يكون للانكار كقول
الحجاج في الحسن البصري آلله ليقومن عبد من عبيدي فيقولن كذا وكذا او
للاستفهام كما قال صلى الله عليه وسلم لعبد الله بن مسعود حين قال قتلت ابا
جهل آلله الذي لا اله غيره فاذا دخلت همزة الاستفهام على الله فاما ان يبدل
همزة الله الف صريحة وهو الاكثر او تسهل كما هو القياس في الرجل ونحوه ولا تحذف
للبس ولا تحقق للاستثقال واما قطع همزة الله فهو في مكان مخصوص وذلك اذا
كان قبله فا قبلها همزة الاستفهام تقول للشخص هل تعب دارك فيقول نعم
فيقول افالله لقد كان كذا ويجوز دخول الفا من غير استفهام نحو فالله
لقد كان كذا وهمزة الاستفهام ليست عوضا من حرف القسم بها للفصل بينهما
وبين الله بلفظ العطف وعند الاخفش الفاء في افالله زائدة ودليل كون
هذه الثلاثة ابدالا امتناع ظهورها مع حرف القسم ولزوم الجر معها دون النصب مع ان
النصب بلا عوض اكثر كما تقدم واعلم ان الجملتين اي القسم والجواب كالشرط
والجزاء صارا لربط القسم كجملة واحدة فان كانت القسمية اسمية فاما ان يتعين الاسم
الذي جعلته مبتدا للقسم كايمن الله ولعمرك او لا فان تعين وجب حذف الخبر لما
مر في باب المبتدا لدلالة ذلك اللفظ على تعين الخبر وهو ما اقسم به وسد الجواب
مسد الخبر وان لم يتعين للقسم كامانة الله وعهد الله ويمين الله جاز لك حذف الخبر
واثباته نحو امانة الله ويمين الله وعهد الله ويمين الله لافعلن والمراد بامانة
الله ما فرض على الخلق من طاعته كانها امانة له تعالى عندهم يجب عليهم ان يؤدوها
اليه تعالى سالما قال تعالى انا عرضنا الامانة الآية ومعنى يمين الله ما حلف
تعالى به من قوله والشمس والليل والضحى ونحوها او اليمين التي يكون باسمائه تعالى
نحو والله ورب الكعبة والخالق ونحو ذلك والمعنى يمين الله يميني ويجوز اثبات
الخبر نحو علي امانة الله وعلي عهد الله وعلي يمين الله وكذا قولك الكعبة او المصحف
لافعلن اي الكعبة قسمي لافعلن وقال الفراء ان كان الاسم معنى نحو لعمرك وايمن الله
فجواب القسم خبره ولا يحتاج الى تقدير خبر آخر لان لعمرك بمعنى لافعلن بمعنى ايضا
فهو هو وليس بشيء لان العمر بمعنى البقاء فهو مقسم به ولا فعلن مقسم عليه فكيف يكون

هذا اک وکذا الکلام فی ایم الله وایمن الله ونحو والمبتدا المحذوف خبره
ان اقرن بلام الابتدا نحو لعمرک ولایمن الله وجب رفعه قال الله الجزولی وکذا
ان ایمن الله وان لم یتصل باللام سماعا منهم وما سوی المقرن باللام وایمن یجوز
نصبه بفعل القسم المضمر نحو عهد الله والکعبة والمصحف وکذا تقول ایاک لا افعل
والنصب اکثر من الرفع فی مثله وروی قوله فقلت یمین الله رفعا ونصبا وقال
الجزولی لم یات سماعا فی لفظة الله الا النصب او الجر دون الرفع وجوز الاندلسی
الرفع ایضا قیاسا وایمن الله عند الکوفیین جمع یمین فهو مثل یمین الله فجعلت همزة
القطع فیه وصلا تخفیفا لکثرة الاستعمال کما قال الخلیل فی همزة ال المعرفة وعند
سیبویه هو مفرد مشتق من الیمن وهو البرکة ای برکة الله یمینی وهمزته للوصل فی الاصل
والدلیل علیه نحو ر کسر همزته وانما کان الاغلب فتح الهمزة لکثرة استعماله وبعد
ان یکون الهمزة فی الاصل مکسورة ثم فتحت تخفیفا لعدم افعل بکسر الهمزة فی الاسماء
والافعال وکذا قالوا فی الامر نحو انصر بضم الهمزة وبعد اصالة الفعل فی
المفردات ایضا فیصدق ههنا قوله کلام رکبها تحت رجلک ساحر واذا تکرر الواو
بعد واو القسم نحو قوله تعالی واللیل اذا یغشی والنهار اذا تجلی فمذهب سیبویه
والخلیل ان المتکررة واو العطف وقال بعضهم هی واو القسم والاول اقوی و
ذلک لانها لو کانت واو القسم لکانت بدلا من الباء ولم یجد العطف ورابط
المقسم به الثانی وما بعده بالاول بل یکون التقدیر اقسم باللیل اقسم بالنهار
بما خلق فهذه ثلاثة اقسام کل واحد منها مستقل وکل قسم لا بد له من جواب فتطلب ثلاثة اجوبة
فان قلت حذف جوابان استغناء بما بقی فالحذف خلاف الاصل وان جعلنا
هذا الواحد جوابا للمجموع مع ان کل واحد منها لاستقلاله یطلب جوابا مستقلا
فهو ایضا خلاف الاصل فلم یبق الا ان یقول المقسم شیء واحد والمقسم به ثلاثة
والقسم هو الطالب للجواب لا المقسم به فیکفیه جواب واحد فکانه قال اقسم باللیل
والنهار وما خلق ان سعیکم لشتی وایضا فانک تقول مصرحا بالعطف بالله
فالله لافعلن وبحیاتک ثم حیاتک لا فعلن ولا تقول اقسم بالله اقسم بالنبی لافعلن
والحمل علیها هو فی کلامهم اولی واعترض علی کونه واو العطف بلزوم العطف
علی عاملین لان النهار اذن یکون معطوفا علی اللیل واذا تجلی معطوفا علی اذا
یغشی والعاطف واحد اجاب جار الله بان قال الواو کانها عوض عن حرف
القسم وفعله ایضا معا وذلک لانه لکثرة ما استعمل فی القسم لم یستعمل الفعل معه
فصار کانه لم یجامع الفعل کانه عوض من الفعل ایضا کما انه عوض من الحرف فقوله

والنهار

والنهار کانه عطف علی عامل واحد هو الواو وقال المص فیلزم علی هذا ان لا تحرز اقسم
باللیل اذا یغشی والنهار اذا تجلی وقد جاء قوله تعالی فلا اقسم بالخنس الجوار الکنس
واللیل اذا عسعس فقوله تعالی واللیل وان لم یکن معمولا فیه الا انه یکون الواو
فیه قائما مقام اقسم والباء حتی کانه یجر وینصب وهو المجرور وقال المص انما جاز
هذا لانه مثل ان فی الدار زیدا والحجرة عمرا کما مر فی باب العطف وعلیه وقد مضی
فی باب الظروف المسماة ان التقدیر وعظمة اللیل اذا یغشی فالعامل فی اللیل
فی الحقیقة هو العظمة المقدرة وکذا فی اذا یغشی فکون الواو قائما مقام العظمة و
عامل واحد فیکون التقدیر بعظمة اللیل وقت غشیه فالعامل فی المجرور والمنصوب
شیء واحد واعلم ان القسم علی ضربین اما قسم السؤال وهو نشدتک الله وعمرک
الله وقعدک الله وبالله لتفعلن وقد یستعمل لعمرک فی قسم السؤال ایضا نحو
قسم السؤال امرا ونهیا او استفهاما لقوله نشدتک بل جمعت الیک الملی وبجاب بالا
ولما ایضا نحو نشدتک الله لا فعلت ولما فعلت وقد مضی فی الاستثناء وقوله
قعدک ان لا تسمعینی ملامة ان فیه زائدة وربما قیل فی قسم الطلب بالله لتفعلن
فیکون خبرا بمعنی الامر قوله وتلقی القسم ای یستقبل والمعنی بجاب القسم یقال تلقاه
بکذا واستقبله ای اجابه به واعلم ان جواب القسم اما اسمیة او فعلیة والاسمیة
اما مثبتة او منفیة فالمثبتة تصدر بان مشددة او مخففة او باللام وهذه اللام
لام الابتداء المفیدة للتاکید لا فرق بینها وبین ان الا من حیث العمل وانما
اجیب القسم بهما لانهما یفیدان للتاکید الذی لاجله جاء القسم واللام الداخلة
بعد ان المکسورة فی الاصل لام الابتداء ایضا کما یجیء فی باب ان فلا تدخل هذه
اللام اعنی لام جواب القسم الا علی ما تدخل علیه اللام الواقعة بعد ان ومذهب
الکوفیین ان اللام فی مثل لزید منطلق جواب القسم ایضا والقسم قبله مقدر فعلی
هذا لیس فی الوجود عندهم لام الابتداء قالوا لانک تقول لطعامک زید اکل فقد
دخلت علی غیر المبتدا فاجیب بانها فی التقدیر داخلة علی المبتدا ورد علیهم
نحو علمت لزید قائم ولام القسم لا مدخل له بعد ظننت المفید للشک فیجوز
ان یعتذر وان الظن الغالب قائم مقام الفعل فهو مثل قولک لعلم الله
ان زیدا قائم بکسر ان ولهذا قال بعضهم ان قوله تعالی وظنوا ما لهم من محیص ظنوا
بمنزلة القسم وما لهم جوابه ولیس بنص اذ یحتمل التعلیق بلی لو جاز مثل علمت لقد
افعل لکان فی اجراء علمت مجری القسم ثم نقول الاولی کون اللام فی لزید
قائم لام الابتداء مفیدة للتاکید ولا تقدیر القسم کما فعله الکوفیة لان الاصل عدم

التقرير والتأكيد المطلوب من القسم حاصل من اللام ثم انها لا تجامع حرف النفي
وان جاز ان يؤكد الجملة التي في خبرها حرف النفي نحو ان زيدا لما هو منطلق ولا يقال
لما زيد منطلق وذلك لان اللام للتقرير والاثبات وحرف النفي للرفع والابطال
فبينهما في ظاهر الامر تناف واما قولك لزيد ما هو منطلق وان زيدا لم يخرج فان
اللام انما هي لمضمون الجملة فلا تجامعه بين الحرفين ثم ان لام الابتداء الداخلة
تدخل على المضارع لمشابهته للمبتدأ في كونه اول جزئي الجملة مثله مع مضارعته
لمطلق الاسم قال المتلمس ولا درب لعدي سه لعدي بها واحلو عمي ذي سهان ابوهما
ويدخل على مضارع مصدر بحرف التنفيس نحو ولسوف يعطيك ربك فترضى خلافا
للكوفيين كما مر ولا تدخل على الماضي وان كان اول جزئي الجملة لبعده عن مشابهة
الاسم فاذا دخله قد كثر دخول لام الابتداء عليه نحو لقد سمع الله ولقد ابتلاها
وذلك لان قد تقرب الماضي من الحال فيصير الماضي كالمضارع مع مناسبة معنى
اللام لمعنى قد لان في قد ايضا معنى التحقيق ويدخل ايضا لام الابتداء على خبر
المبتدأ اذا وقع موقع المبتدأ اي تقدم عليه نحو لقائم زيد ولفي الدار زيد
قائم بشرط ان يكون الخبر العامل اسما كما ذكرنا او فعلا مضارعا نحو لطعامك زيد
يأكل او ماضيا مع قد نحو لطعامك زيد قد اكل ولا يقال لطعامك زيد اكل
ولا يدخل على غير ما ذكرنا من حروف الشرط وغيره وانما يدخل على نعم وبئس
وان كانا في الاصل ماضيين بلا قد لما ذكرنا في بابهما وغيره وانما يدخل على
انهما صارا بمعنى الاسم فقولك لنعم الرجل زيد بمنزلة لحسن زيد واذا وقع لام الابتداء
بعد ان جاز وقوعها في غير هذه المواقع نحو خبر المبتدأ المؤخر كان زيدا القائم
كما يجيء في باب ان واللام في جميع ما ذكرنا ليست جوابا للقسم المقدر خلافا
للكوفيين بل هي لام الابتداء والاسمية المنفية مصدرة اما بما فعلة عند الحجازيين ومهملة
عند غيرهم او بلا التبرئة على اختلاف احوالها نحو والله لا زيد فيها ولا عمرو
ووالله لا رجل في الدار ووالله لا فيها رجل ولا امرأة واما مصدرة بان نحو
والله ان زيدا قائم وان كانت الجملة فعلية فان كان مضارعا مثبتا فالاكثر تصدره
باللام وكسعه بالنون نحو لافعلن الا ان يدخل اللام على متعلق مقدم عليه كقوله تعالى
ولئن متم او قتلتم لالى الله تحشرون فان فيه اللام فقط وكذا ان دخل على حرف
التنفيس نحو والله لسوف اخرج فلا يؤتى بالنون اكتفاء باحدى علامتي الاستقبال
عن الاخرى وقد خلوا المضارع عن اللام اشعارا بالنون وقد جاء وصل مره
انارن فانه فرع وان احاهم لم يصيد ولا يجوز عند البصريين الاكتفاء باللام عن

عن النون الا في ضرورة الشعر والكوفيون اجازوه بلا ضرورة وحكى عن ابي علي موافقة
الكوفيين في تجويز التعاقب بين اللام والنون قال بال بن اوس حلفة لردي الى
نسوة كانهن مفائد بفتح اللام وضم الدال وروي لردي بكسر اللام ونصب الدال
وبعض العرب يكسر اللام القسم الداخلة على الفعل المضارع نحو والله ليفعلن هذا
كله ان كان المضارع مستقبلا فان كان حالا فالجمهور يجوزون وقوعه جوابا للقسم
خلافا للمبرد وذلك لانه متحقق الوجود فلا يحتاج الى تاكيده بالقسم كما مر في المضارع
والاولى الجواز اذ رب موجود غير مشاهد يصح انكاره قال الشاعر لئن تك قد ضاقت
عليكم بيوتكم ليعلم ربي ان بيتي اوسع ونقول والله ليصلي زيد فيجب الاكتفاء باللام
ولا يؤتى بالنون لانها علامة الاستقبال كما مر في المضارع وان كان في المضارع
وان كان المضارع منفيا فحرفه ما وان ولا ما على ما مضى لكن ما وان اذا لم
تقيدا بالزمان بالمستقبل فظاهرهما لنفي الحال على ما تقدم في الافعال الناقصة كما مر
لا كما في والله ما اقوم وان اقوم لكونه ظاهرا في الحال وما بعده ان المقسم عليه لا يكون
حالا ولا يجوز نفي المضارع بلم ولن في جواب القسم لانهم شعروا بما يجوز حذفه للاختصار
كما يجيء والعامل الحرفي لا يحذف مع بقاء عمله وان ابطلوا العمل لم يعمل لما
في المحذوف وان كان الفعل ماضيا مثبتا فالاولى الجمع بين اللام وقد نحو
والله لقد خرج واما في نعم وبئس فاللام وحدها لان قد لا يدخلهما لعدم تصرفهما
قال على النعيم السداد وحدهما وان طال الكلام او كان في ضرورة الشعر جاز
الاقتصار على احدهما قال تعالى في الاستطالة والشمس وضحاها الى قوله قد افلح
فلم يات باللام للطول وقال الشاعر حلفت لها بالله حلفة فاجر لناموا فما
ان من حديث ولا صال ويجب تقدير قال قد بعد اللام لان لام الابتداء
لا يدخل على الماضي المجرد كما مر والاقتصار على اللام اكثر من العكس واما
نحو قوله واقسم ان لو التقينا وانتم لكان لكم يوم من الشر مظلم فمذهب سيبويه ان
ان موطئة كاللام في لو جئتني لاكرمتك فاللام اذن في لكان جواب القسم في
قوله واقسم لو شيء اتانا رسوله سواك ولكن لم نجد لك مدفعا محذوف وقد يجيء الكلام
عليه في حروف الشرط واما اذا كان الماضي منفيا فبما نحو والله ما قام وان نفي
بلا فان انقلب الى معنى الاستقبال كما ذكرنا في باب الماضي قال حسب المحبين
في الدنيا عذابهم والله لا عذبتهم بعدها سقر اي لا يعذبهم فلا يلزم تكرير
لا كما لا يلزم تكريرها اذا كانت في الماضي الذي للدعاء نحو لا رحمه الله وذلك
لان الماضي في الموضعين استحال الى معنى الاستقبال وفي غيرهما يجب تكريرها

نحو لا صدق ولا صلى وربما جاءت غير مكررة في الشعر كقوله فاى امر سىء لا فعله واما قوله
تعالى فلا اقتحم العقبة فانما جاز عدم تكرره لتكرر تفسير العقبة وهو قوله فك رقبة الى قوله
فكانه قال لا فك رقبة ولا اطعم مسكينا وان كان المقسم عليه جواب شرط مستقبل وقيل
ذلك الشرط قسم قرب اداة الشرط بلام مفتوحة تسمى موطئة اى ممهدة ومعلنة لكون
الجواب للقسم لا للشرط نحو قولك والله لئن اتيتنى لاكرمنك ويجوز والله ان اتيتنى
لاكرمنك بلا لام فان حذف القسم وقدر فالاكثر المجئ باللام الموطئة منبها على القسم المقدر
من اول الامر وقد يجئ بلا لام كقوله تعالى وان اطعتموهم انكم لمشركون وان تقدم
القسم على الشرط الماضى وهو ما يكون ملوفيجئ حكمه فى حروف الشرط ويجوز حذف
النافى من المضارع الذى هو جواب القسم ولا يجوز من الماضى والاسمية سواء كان
المضارع لا يزال واخواته او غيرها قال فقلت يمين الله ابرح قاعدا وقال تالله
تفتأ على الايام ذو حيد بمشمخر به الظيان والآس وانما لم يحذف من الاسمية لانها
اقل استعمالا فى جواب القسم من الفعلية والحذف للتخفيف وحذف من المضارع دون
الماضى لكونه فى القسم اكثر استعمالا منه مع ان لفظ المضارع اثقل ولهذا جاز حذف
حرف النفى فى غير القسم من لا يزال واخواته نحو قوله سقتك تسمع ما حييت بها لك حتى
تكونه وانما جاز فيها خاصة للزوم النفى اياها فلا يلتبس بالايجاب واما قوله فلا والى
دهماء زال عزه فلم يحذف الباقى بل فصل بينه وبين الفعل كما مر فى الافعال
الناقصة وانما جاز حذف علامة النفى فى المضارع دون علامة الايجاب لانها تكون
فى الاغلب علامتين اللام والنون كما ذكرنا فحذف احدهما يستلزم حذف الاخرى
فيكثر الحذف وانما حكم بان المحذوف من المضارع لا دون ما لان لا اكثر استعمالا من ما
فى نفى المضارع قوله ويحذف جوابه اذا اعترض او تقدمه ما يدل عليه اى اذا اعترض
القسم اى توسط الكلام نحو زيد والله قائم وقام والله زيد وفى البيت عدو الله
لعوا الله قوله او تقدمه ما يدل عليه نحو زيد قائم والله وقام زيد والله وهذا الكلام الذى
توسط القسم او تاخر عنه هو من حيث المعنى جواب القسم وهو كالعوض عن ذلك الجواب
مثل جواب الشرط فى اكرمك ان اتيتنى كما مر فى بابه وقد يجئ بعد الجملة القسمية ما هو
دال على الجواب فيحذف وليست من حيث المعنى بجواب كالمذكورين وذلك نحو قوله تعالى
والفجر وليال عشر الى قوله لذى حجر لدلالة قوله تعالى الم تر كيف فعل ربك بعاد
الآية عليه وقد يحذف الجملة القسمية لكون ظرف من معمولات الفعل الواقع جوابا
دالا عليها نحو لا افعله عوض وعوض العائضين وانما كان لذلك لكثرة استعمال عوض
مع القسم مع ان معناه ابدا والله فكانه لتاكيد ما بعده فائدة القسم ولاجل فائدة

فائدة القسم قد تقدم على عامله لما مر مقام الجملة القسمية وان كان عامله مقرونا بحرف
يمنع عمله فيما تقدمه كنون التاكيد واما العال عوض لا امنك وعوض لا اتيك كعوض سده
مسد القسم كما يجئ فى جواز نحو اما يوم الجمعة فان زيدا قائم وقد يستعمل فى غير القسم كقوله
هذا ما لى بها اولست من حس لا ارلب عوض وبر العين محسودا ويقوم مقام الجملة القسمية
ايضا بعد حروف التصديق وهو جير بمعنى نعم والجامع ان التصديق تاكيد وهو
كالقسم لقول جير لا افعلن كانك قلت نعم والله لا افعلن وهى مبنية على الكسر وقد تفتح
ككيف وليس اسما بمعنى حقا خلافا لقوم وبنا وها عندهم لموافقة جير الحرفية لفظا ومعنى
ولا يكفى فى البناء الموافقة اللفظية الا ترى الى اعراب الى بمعنى النعمة ودونها
قسم قال وقلن على الفردوس اول مشرب اجل جير ان كانت ابيحت دعاثره وربما
نون اضطرارا قال وقائلة اسيت فقلت جير اسى انى من ذاك انه وبه استدل
على اسميته قال عبد القاهر هو اسم فعل بمعنى اعترف كما ان هيهات اسم بعد ولا بعد
ما ارتكبه فى جميع حروف التصديق وقد يستعمل كثيرا عن القسم لجوابه ان اكد بالنون
نحو لا اضربنك لان النون لها مواضع كما يجئ ولا تجئ فى اخر الصرف نحو لنضربن زيدا
واما نحو لقد سمع الله ولزيد قائم فلم يقم دليل على كونهما جوابى القسم خلافا للكوفيين
كما تقدم وقد يقوم مقام القسم حقا والبتة وقطعا وما اشبهها نحو حقا لافعلن وكذا
كلا اذا لم يكن ردعا نحو كلا لينبذن وكذا الزام بدر نحو لله على لافعلن او عهد نحو عاهدت
الله لافعلن وعلى عهد الله لافعلن **قوله** وعن للمجاوزة وعلى للاستعلاء
وقد يكونان اسمين لدخول من والكاف للتشبيه وزائدة وقد تكون اسما ومذ ومنذ للزمان
للابتداء فى الماضى مثل ما رايت مذ شهر ومنذ يومان وحاشا وخلا وعدا للاستثناء وعن للمجاوزة
يعنى ليعدى عن المجرور لسبب احداث مصدر المعدى بها نحو رميت السهم عن القوس بسبب
الرمى وكذا اطعمه عن الجوع اى بعده عن الجوع بسبب الاطعام وكذا ادب الذى
عن زيد وقولهم روى عنه علما واخذ عنه مجازا كان نقله عنه وقولك جلست عن
محله اى راحت عن موضع محله بالجلوس وقوله تعالى يخالفون عن امره مضمن معنى
يتجاوزون وطبقا عن طبق اى طبقا متجاوزا فى الشدة عن طبق آخر دونه فى الشدة
فيكون كل طبق اعظم فى الشدة فيكون مما قبله وقوله عن طبق صفة طبقا وليس المراد
طبقين فقط بل المراد اطباق كل واحد منهما اعظم من الاخر فهو مثل لبيك فى
وقوله تعالى كرتين فى ان المراد المراد التكثير والتكرر واقتصروا على اقل مراتب
التكرر هو الاثنان تخفيفا وكذا قولهم ورث انساده كابرا عن كابر اى كابرا متجاوزا
فى الفضل عن كابر آخر وقال بعضهم اى كابر بعد كابر والاولى ابقاء الحروف

قوله

على معناها الكس وقوله لاه ابن عمك لا افضلت في حسب عني ولا انت دياني فتخزوني
ضمن فيه افضلت معنى تجاوزت في الفضل قال ابو عبيدة وما ينطق عن الهوى اي
بالهوى والاولى انها بمعناها والجار والمجرور صفة للمصدر اي نطقا صادرا عن
الهوى فعن في مثله بعيد السببية كما في قولك قلت هذا عن علم وقوله وسدي عن
اسيل ضمن فيه سدى معنى يكشف اي يكشف الغطاء وبعده عن وجه اسيل قوله
وعلى للاستعلاء اما حقيقة نحو زيد على السطح او مجازا نحو عليه دين كما يقال ركبه دين
كانه تحمل ثقل الدين على عنقه او على ظهره ومنه على قضاء الصلوة وعليه القصاص
لان الحقوق كانها راكبة لمن لزمته وكذا قوله تعالى كان على ربك حتما مقضيا لانه تعالى
عن استعلاء شيء عليه ولكنه اذا صار الشيء مشهورا في الاستعمال في شيء لا يراعى اصل
معناه نحو ما اعظم الله ومنه توكلت على فلان كانك تحمل ثقلك عليه ثم صارت بمعنى
وثقت حتى استعمل في الباري تعالى نحو توكلت واعتمدت عليه واما قوله اذا رضيت علي
بنو قشير فلحمل رضيت في التعدي على ضده اعني سخط كما حمل بعدت منه على سرت
منه وقرب منه على انفصلت منه وقوله عنه انهرا وحلا عليها اي على مداخها كانه
ملك مداخها وتسلط عليه في منعه وقولهم فلان على حلاله لتقول كذا اي متهاد
المعنى انه يلزمها لزوم الراكب لمركوبه من قولهم ركبه الديون اي لزمه ومنه سيروا
على اسم الله اي ملتبسين به فكانه مركب يحملكم الى مقاصدكم ومنه قولك مررت على زيد
لانه اذا كان مرورك به كان من جهة الفوق بخلاف مررت به وقوله ان الكريم وابيك
يعتمل ان لم يجد يوما من يتكل عليه ليس على فيه زائدة بل الكلام على التقديم والتاخير
واصله ان لم يجد يوما من يتكل عليه فامتنع حذف الضمير المجرور الراجع الى الموصول
كما مر في باب الموصولات فقدم على من يتكل فصار على من يتكل فجاز حذف الضمير لعدم
مشكل صرح قوله وتكونان اي عن وعلى اسمين فلا يستعملان الا مجرورين بمن اما
عن اذ ذاك فمعناها الجانب لان الجر من خواص الاسماء قال نصف فطاسره غدت من عليه
تنفض مما لم ظمؤها تصل وعن قيض ببيداء مجهل قال ولقد اراني للرماح دريئة من عن
يميني مرة وامامي فمعناهما اذن لكونهما على لفظ الحرفين ومناسبين لهما معنى فلا يلزم
من الاضافة ومعناها جانب بخلاف على فانه من باب فوق الجوهر لو ساس عليالو
سابه لقطع احواز العلا اي من فوق قوله والكاف للتشبيه ودليل حرفيته وقوعه
صلة في نحو جاء الذي كزيد فهو مثل الذي في الدار فان قيل لم لا يجوز كونه بمعنى المثل
والمبتدا محذوف والتقدير الذي هو كزيد اي مثل زيد قلت قد تقدم في باب
الموصولات ان حذف المبتدا في صلة غير اي اذا لم تطل في غاية القلة وقال

نحو الذي كزيد شايع كثير وتعين اسميتها اذا انجر كما في قوله يضحكن عن كالبرد المنهم
واذا ارتفعت كما في قوله اتنتهون ولن ينهى ذوي شطط كالطعن يهلك فيه الزيت
والفتل وسيبويه لا يحكم باسميتها الا عند الضرورة واما الاخفش فيجوز اسميتها بلا
ضرورة وتبعه الجزولي وتكون ايضا زائدة اذا لم يلتبس بالاصلية كما في قوله لواحق
الاقراب فيها كالمقق اي فيها المقق وهو الطول ويحكم بزيادتها عند دخولها
على مثل في نحو قوله تعالى ليس كمثله شيء او دخول مثل عليه نحو قوله تعالى فاصبحوا
مثل كعصف ماكول اذ الغرض ان لا تشبيه بالتشبيه فلا بد من زيادة احدى اداتي
التشبيه وزيادة ما هو على حرف اولى ولا سيما اذا كان من قسم الحروف في الاغلب
والحكم بزيادة الحروف اولى واما اذا اجتمع الكافان نحو قوله وصاليات ككما يؤثفين
فاما ان يكون من باب التاكيد اللفظي فيهما اما اسمان او حرفان كقوله ولا للما بهم
ابدا دواء واما ان يكون احدهما زائدة فيكون تلك الزائدة حرفا لان الزيادة بالحرف
اولى فيكون اما الاولى فهو مثل قوله ليس كمثله واما الثانية فهو كقوله مثل كعصف
ولا يجوز ان يكونا اسمين او حرفين واحدهما زائدة فان قلت لفظ مثل لا بد له من
اسم مجرور فكيف حكمت بحرفية الكاف في مثل كعصف قلت لا يمتنع منع الاسم عن
الجر للضرورة وان كان لازما للاضافة لان عمله الجر ليس بالاصالة ويجوز ان يكون
مثل مضافا الى مقدر مدلول عليه بعصف الظاهر كما قلنا في يا تيم تيم عدي فلا يكون
الكاف زائدة فكانه قال مثل عصف كعصف ويجوز في قوله تعالى ليس كمثله شيء
ان لا يحكم بزيادة الكاف بل يكون على طريقة قوله ولا ترى الضب بها ينجحر وقولك
ليس لاخي زيد اخ اعني نفي الشيء بنفي لازمه لان نفي اللازم يستلزم نفي الملزوم
فاخو زيد ملزوم والاخ لازمه لانه لا بد لاخي زيد من اخ هو زيد فنفيت هذا اللازم
والمراد نفي الملزوم اي ليس لزيد اخ اذ لو كان له اخ لكان لذلك الاخ اخ هو
زيد فكذا ههنا نفيت ان يكون لمثل الله مثل والمراد نفي مثله اذ لو كان له مثل
لكان هو تعالى مثل مثله والكاف لا تدخل على المضمر خلافا للمبرد اذ لو كان
دخله لادى الى اجتماع الكافين اذا شبهت بالمخاطب فطرد المنع للكل وقد دخل
في الشعر على المنصوب المنفصل قال فاحسن واجمل في اسيرك انه ضعيف ولم ياسر
كاياك اسر وهو من باب اقامة بعض الضمائر مقام بعض وعلى المجرور ايضا قال فلا
ارى بعلا ولا حلائلا كه ولا كهن الا حاظلا وقال وام اوعال كها او اقربا وقد حمل
في السعة على المرفوع نحو انا كانت وانت كانا فبعد الكاف فيكون الكافة معان
احدها التشبيه مضمون جملة بمضمون اخرى كما كانت قبل كفها التشبيه المفرد بالمفرد قال تعالى

اجعل لنا الها فلا تقتضي الكاف ما يتعلق به لان الجار انما كان يطلب ذلك لكونه موصلا معنى الفعل القاصر عن المفعول الى
المجرور مفعولا وذلك لان حروف الجر موضوعة لافضاء الفعل القاصر عن المفعول
اليه والمفعول به لا بد له من فعل ومعناه فاذا لم تجر فلا مفعول هناك حتى تطلب
فعلا ومعنى كن كما انت كن في المستقبل كما انت كائن الآن فانت مبتدأ محذوف
الخبر فالتشبيه الكون المطلوب منه بالكون الذي هو له الآن ومنه قوله عم كما تكونون
يولى عليكم ثم المولية المكروه بكونهم المكروه اعني كالمهم المكروه وثانيها ان تكون
كما بمعنى لعل حكى سيبويه عن العرب انتظرني كما آتيك اي لعلي آتيك قال رؤبة
لا تشتم الناس كما لا تشتم ولا منع من تغير معنى الكلمة بالتركيب الا ترى ان ما تجعل معنى ربما كما
واني مما اضرب الكبش ضربة على راسه تطير اللسان من الفم اي ربما وتقول اني لمما
افعل اي ربما قال بعضهم ان مما بمعنى ربما نحو اني مما افعل اي ربما وثالثها
ان يكون بمعنى قران الفعلين في الوجود نحو قولك ادخل كما يسلم الامام وكما قام
زيد قعد عمرو وجوز الكوفيون نصب المضارع بعد كما بمعنى كيما على ان يكون اصله كيما
فحذف الياء الكوفية تخفيفا ولم يدفعوا الرفع والبصريون لم يمنعوا الافادة كما لعل
ولا نصب الفعل بعده وانشد المبرد القولين وانشد الكوفيون لا تظلموا الناس كما
لا تظلموا والبصريون ينشدونه على الافراد كما لا تظلم اي لعلك وقد يكون ما بعد الكاف
مصدرية ايضا نحو كما تدين تدان وافعل كما تفعل ويجوز ان يكون القسم الاول
اعني كن كما انت وكما يكون تولى عليكم من هذا النوع كما يجوز ان يكون هذا النوع
كما تدين تدان من القسم الاول اي يكون ما كافة واما ما التي بعد رب فمن قال ان
رب حرف فهي تكفها عن العمل فلا تطلب متعلقا كما ذكرنا في كما وتبقى رب للتقليل
النسبة التي في الجملة الواقعة بعدها ومن قال انها اسم فهي كافة له ايضا عن طلب المضاف
اليه واما التي بعد قل وكثر وطال نحو قلما وكثر ما وطال ما فكافة للافعال عن طلب
الفاعل واما مصدرية والمصدر فاعل الفعل وقال بعضهم هي في قوله صددت
فاطولت الصدود وقلما وصال على طول الصدود يدوم زائدة ووصال
فاعل قلما وهي عند سيبويه كافة ووصال مبتدأ. قوله الحروف المشبهة
بالفعل وهي ان وان وكان ولكن وليت ولعل لها صدر الكلام سوى ان بعكسها
وتلحقها ما فتلغى على الافصح وتدخل حينئذ على الافعال

سميت الحروف المذكورة الحروف المشبهة بالفعل بخلاف ما
لانها تشبه ليس الذي هو فعل ناقص غير متصرف وهذه تشبه الفعل التام المتصرف
المتعدي وايضا ما المجازية تشبه ليس معنى لا لفظا وهذه تشبه الافعال معنى كما مر ولفظا

من حيث كونها على ثلاثة احرف فصاعدا وانها مفتوحة الاواخر فان لم نقل انها لمشابهتها
للافعال بل قلنا هي لاستعمالها بسبب الابدال الا واخرها الا في ليت فهي جهة
اخرى بها لمشابهة الماضي فيعمل عمل الافعال وان قلنا انها لمشابهة الفعل فلانها
تشبه الافعال لانها يكون اذن بسبب المشابهة المتقدمة فما اعطي بعد المشابهة لا يكون
بعض جهات المشابهة وكذلك لزوم الوقاية ان قلنا انها لحفظ فتحها فقط كما لحفظ
سكون من وعن فهي من جهات المشابهة وان قلنا هي لاجل المشابهة فلا فلما شابهت
الافعال المتعدية معنى لطلبها الجزئين مثلها وشابهت مطلق الافعال لفظا بما ذكرنا
كان مشابهتها للافعال اقوى من مشابهة ما الحجازية فجعل عملها اقوى بان قدم منصوبها
على مرفوعها وذلك لان عمل الفعل الطبيعي ان يرفع ثم ينصب فعكسه عمل غير طبيعي
فهو تصرف في العمل وقيل قدم المنصوب على المرفوع قصدا الى الفرق بينها وبين
الافعال التي هي اصلها من اول الامر او بينها لحمل عملها فرعا على كونها فرعا للفعل
وبان ان العاملين لا يعملان في ما الحجازية ولم يقدم منصوبها فالعلة هي الاول
ومشابهتها للفعل معنى من حيث ان في ان وان معنى حققت واكدت وفي
كان معنى شبهت قال الزجاج هي للتشبيه اذا كان خبرها جامدا نحو كان زيدا اسد و
للشك اذا كان مشتقا نحو كانك قائم لان الخبر في المعنى هو الاسم والشيء لا يشبه بنفسه
والاولى ان يقال هو للتشبيه ايضا والمعنى كانك شخص قائم حتى يتغاير الاسم والخبر
حقيقة فيصح تشبيه احدهما بالآخر الا انه لما حذف الموصوف واقيم الوصف مقامه
وجعل الاسم بسبب التشبيه كانه هو الخبر بعينه صار في الخبر يعود الى الاسم لا الى الموصوف
المقدر فلهذا تقول كاني مت وكانك تموت والاصل كاني رجل مات وكانك
رجل يموت وقيل هي للتحقيق في نحو كانك بالدنيا لم تكن وكانك بالآخرة لم تزل
اي كان الدنيا لم تكن والاولى ان تقول هذا كان على معنى التشبيه ولا تحكم بزيادة
شيء وتقول التقدير كانك تبصر بالدنيا اي تشاهدها من قوله تعالى فبصرت به عن
جنب والجملة بعد المجرور بالباء حال اي كانك تبصر بالدنيا وتشاهدها غير كائنة الا
ترى الى قولهم كاني بالليل وقد اقبل وكاني بزيد وهو ملك والواو لا تدخل الجملة
التي هي خبر هذه الحروف فمن هنا ضعف قول الفارسي وفي معنى لكن استدركت ومعنى
الاستدراك رفع توهم تولد من الكلام المتقدم رفعا شبيها بالاستثناء ومن ثم قدر
الاستثناء المنقطع بلكن فاذا قلت جاءني زيد فكانه توهم ان عمرا ايضا جاءك
لما بينهما من الالفة فرفعت ذلك الوهم بقولك لكن عمرا لم يجئ وفي ليت معنى
تمنيت وفي لعل معنى ترجيت وما به التمني يستعمل في الممكن والمحال والترجي لا يستعمل

غيرها مع الرجى لان الفرق بينهما من جهة واحدة فقط وهو ان التمني يستعمل في الممكن
والمحال والترجي لا يستعمل الا في الممكن وذلك لان ماهية التمني محبة حصول الشيء سواء
كنت منتظره وترقب حصوله او لا والترجي ارتقاب شيء لا وثوق بحصوله فمن ثم
لا يقال لعل الشمس تغرب في الارتقاب الطمع والاشفاق فالطمع ارتقاب شيء محبوب
نحو لعلك تعطينا والاشفاق ارتقاب المكروه نحو لعلك تموت الساعة وهو قد اضطر
قوالهم في لعل الواقع في كلامه تعالى لاستحالة ترقب غير الموثوق بحصوله عليه
تعالى فقال قطرب وابو علي معناها التعليل فمعنى فعلوا الخير لعلكم تفلحون اي لتفلحوا
ولا يستقيم ذلك في قوله تعالى وما يدريك لعل الساعة قريب اذ لا معنى فيه للتعليل
وقال بعضهم هي لتحقيق مضمون الجملة التي بعدها ولا يطرد ذلك في قوله تعالى لعله
يتذكر او يخشى اذ لم يحصل من فرعون التذكر واما قوله تعالى امنت بالذي امنت به
بنو اسرائيل فهو باس لا معنى لحصولها ولو كان يتذكر احدهما قيل منه والحق ما قال
سيبويه وهو ان الرجاء او الاشفاق يتعلق بالمخاطبين وانما ذلك لان مذهبه في الكلمة
ان لا تخرج عن معناها بالكلية فلعل منه تعالى حمل لنا على ان نرجو ونشفق كما
ان او المعدة للشك اذا وقعت في كلامه تعالى للتشكيك والابهام لا للشك
تعالى الله عنه وقيل ان لعل تجيء للاستفهام تقول لعل زيدا منطلق اي هل
هو كذلك واخبار هذه الحروف عند الكوفيين مرتفعة بما ارتفعت به حال الابتداء
وكذا خبر لا التبرئة ومذهب البصريين عمل الحروف في المبتدأ والخبر معا لطلبها لهما
معا ويجوز عند الفراء نصب الجزئين بليت نحو ليت زيدا قائما لانه بمعنى تمنيت ومفعوله
مضمون الخبر مضافا الى الاسم اي تمنيت قيام زيد فنصب الجزئين كما ذكرنا في علمه
نصب افعال القلوب لهما سواء ولهذا جاز نحو ليت ان زيدا قائم كما جاز علمت ان
زيدا قائم فهو عنده كافعال القلوب لهما سواء ولهذا جاز نحو ليت ان زيدا قائم
في العمل سواء واستشهد الفراء بقوله يا ليت ايام الصبى رواجعا والبصريون يحملون
رواجعا على الحالية وعامله خبر ليت المحذوف اي يا ليت ايام الصبى لنا رواجع
والكسائي يقدر كان اي يا ليت ايام الصبى كانت رواجع وهو ضعيف لان كان
لا يضمر الا فيما اشتهر استعمالها فيه فيكون الشهرة دليلا عليها كما في
قولهم ان خيرا فخير ويجوز عند بعض اصحاب الفراء نصب الجزئين بالخمسة الباقية
ايضا لما روي واعنه ع ان قعر جهنم لسبعين خريفا والسد وكان اذنيه اذا
لسوف جادة او قلما محزنا وذلك ان اسم كان مشبه وخبرها مشبه به فهما مفعولان
لتشبيه الاول مفعول بلا جار والثاني مفعول بحرف جر ولعل قالوا المشهور ورد

على هذا ان عوقب انشاده هذا البيت وقال المدوح الصواب حسب اذ ليس ادنيه واسوفا
حادثة وتقول ان ليت متضمنة معنى الفعل بخلاف افعال القلوب فانها افعال
صريحة فلا يفصل هذا التضمن من نصب الجزئين بدلالة كون مضمونها مفعول فعل تضمنته
ليت واما نحو قوله يا ليت ايام الصبى رواجعا فقد ذكرنا انه حال منها فوق كرارا حمر فان مع اسمها
وخبرها معده عن المعمولين لانها مفعول لليت وينبغي على ما ذهب اليه الاخفش في
نحو علمت ان زيدا قائم من تقدير المفعول الثاني ان يقدر ايضا ههنا والاعراض
كالاعراض وجاز الاخفش قياس لعل في مجيء ان المفتوحة بعدها على ليت فتقول
لعل ان زيدا قائم ولم يسمع واما نصب باقي اخوات ليت للجزئين فمع والمروي
ان قعر جهنم لسبعون خريفا او ان في قعر جهنم او ان في قعر جهنم لسبعين واما قول الشاعر
كان اذنيه الكلب فقد ذكرنا انه خطى فيه قوله لها صدر الكلام كل ما يغير معنى الكلام
ولو في مضمونه وكان حرفا فمرتبته الصدر كحروف النفي واما لا ولم ولن فقد مر
في المنصوب على شريطة التفسير علة جواز توسطها وكحروف التنبيه والاستفهام والتمني
والتحضيض والعرض وغير ذلك واما الافعال كافعال القلوب والافعال
الناقصة فانها وان اثرت في مضمون الجملة فلم يلزم التصدر اجراء لها مجرى سائر
الافعال وانما لزم تصدر المغير الدال على قسم من اقسام الكلام ليبنى السامع ذلك
الكلام من اول الامر على ما قصد المتكلم اذ لو جوز تأخر ذلك المغير فاخر والواجب على
السامع حمل الكلام الخالي عن المغير من اول الامر على كون مضمونه خاليا عن جميع
المغيرات لتردد ذهنه في ان هذا المغير راجع الى الكلام المتقدم الذي حمله على
ذلك المغير فنفى في خبره وكل واحد من هذه الاحرف يدل على قسم من اقسام
الكلام بخلاف ان المكسورة فانها تؤكد معنى الجملة فقط والتاكيد لقوته الباس
لا يغير المعنى الا انها مع ذلك حرف ابتداء كاللام فلذلك وجب تصدرها كاللام
واما ان المفتوحة فلكونها مع جزئيها في تأويل المفرد ولكونها مصدرية وجب وقوعها
موقع المفردات كالفاعل والمفعول وخبر المبتدأ والمضاف اليه ولا تتصدر
وان كانت في مقام المبتدأ الذي حقه التصدر كما ذكرنا في باب المبتدأ فليت ولعل
وان المفتوحة لا يدخل على مبتدأ في خبره معنى الطلب سواء كان ذلك الخبر مفردا
او جملة اما ليت ولعل فلانهما لطلب مضمون الخبر فلا يكون ذلك المضمون مع ذلك
مضمون مطلوب طلب اخر اذ لا يجتمع في كلامهم طلبان على مطلوب واما كان ولكن
خبرها ابدا مفرد لا مشبه به كما ذكرنا وهو اما ذات مذكورة بعد الاسم نحو كان زيدا
اسد او مقدرة قامت الصفة مقامها نحو كانك قائم وكانك قمت او تقوم

او عندك او في الدار كما ذكرنا والمفرد المتضمن معنى الطلب في كلامهم اسم الاستفهام
فقط فلو كان خبرها اسم استفهام لوجب تقدمه عليها فيسقط اذن عن مرتبة الصدر
الواجب لها والصفة القائمة مقام ذلك الخبر المفرد لا يكون الا خبرية لان النعت كما مر
في بابه لا يكون طلبيا ومن ثم اول نحو قوله جاوا بمذق هل رايت الذيب قط
ان المفتوحة فلانها موضوعة لان يكون مع جزئيها في تقدير المصدر والمصدر لا طلب
فيه فمن هذا ان في نحو قولك امرته ان قم لا يجوز ان يكون مصدرية على ما
اجازه سيبويه وابو علي كما تقدم في نواصب المضارع واما ان ولكن فلا يمكن
كون اخبارهما مفردا متضمنا لمعنى الطلب لما مر في كان واما الجملة الطلبية كالامر
والنهي والدعاء والجملة المصدرة بحرف الاستفهام والعرض والتمني ونحو
ذلك فلا ارى منعا من وقوعها خبرا لهما كما في خبر المبتدا وان كان قليلا نحو
ان زيدا لا تضربه وانتم لا مرحبا بكم وان زيدا هل ضربته واضرب زيدا ولكن
عمرا لا تضربه قال ولو اردت لغالك وهي صادقة ان الرياضة لا تنصبك للشيب
قوله ويلحقها ما فتلغى على الافصح اذا دخلت ما على ليت جاز ان يعمل ويلغى
وروي قوله قالت الا ليتما هذا الحمام لنا الى حمامتنا ونصفه فقد رفعا ونصبا
والالغاء اكثر لانها تخرج بما عن الاختصاص بالجملة الاسمية فالاولى ان لا تعمل
كما تقدم في ما الحجازية فاذا لحقت ما كافة فمذهب الجمهور ان ما الكافة حرف
وقال ابن درستويه انها نكرة مبهمة بمنزلة ضمير الشان فيكون اسما والجملة بعدها خبرها
واذا اعملت فما زائدة حرفية كما في قوله تعالى فبما رحمة من الله وروى ابو
الحسن وحده في انما وانما الاعمال والالغاء لكن الاعمال قليل فيهما لضعف معنى
الفعل فيهما لان التاكيد الذي هو معناهما لعوبة الباب لا تجدد معنى الاخر
وعدم سماع الاعمال في كانما ولعلما ولكنما وهما سيان في الاعمال على السماع
عند الكسائي واكثر النحاة اذ لا فرق بينهما وبين ليتما واذا سمع في انما مع ضعف
معنى الفعل فيه فما ظنك بهذه الحروف لكن الالغاء اولى بالاتفاق لعدم
السماع وزوال الاختصاص بسبب ما وسيبويه يمنع الاعمال في غير ليتما للسماع
المشهور فيه دون غيره **قوله** لا تغير معنى الجملة وان مع جملتها في حكم المفرد
ومن ثم وجب الكسر في موضع الجمل والفتح في موضع المفرد فكسرت ابتداء وبعد
القول وبعد الموصول وفتحت فاعلة ومفعولة ومبتداة ومضافا اليها وقالوا
لولا انك لانه فاعل فان جاز التقدير ان جاز الامران مثل من يكرمني فاني اكرمه
فذا انه عبد القفا واللهازم وشبهه وكذلك جاز العطف على اسم المكسورة

لفظا او حكما بالرفع دون المفتوحة مثل ان زيدا قائم وعمرو ويشترط
مضي الخبر لفظا او تقديرا خلافا للكوفيين ولا اثر لكونه مبنيا خلافا للمبرد
والكسائي في مثل انك وزيد ذاهبان ولكن كذلك ولذلك
دخلت اللام مع المكسورة دونها على الخبر او على الاسم اذا فصل بينها وبينه
او على ما بينهما ولكن ضعيف وتخفف المكسورة فيلزمها اللام ويجوز الغاؤها
ويجوز دخولها على فعل من افعال المبتدا خلافا للكوفيين في التعميم وتخفف المفتوحة
فتعمل في ضمير شان مقدر فتدخل على الجملة مطلقا وشذ اعمالها
في غيره ويلزمها مع الفعل قد او السين او سوف او حرف النفي
قوله قوله فان لا تغير معنى الجملة احد جزئي تفصيل معاني الحروف المشبهة
فان موضوعة لتاكيد معنى الجملة فقط غير مغيرة لها وان المفتوحة موضوعة لتكون مع
تاويل مصدر خبرها مضافا الى اسمها فمعنى بلغني ان زيدا قائم بلغني قيام زيد
وكذا اذا كان الخبر جامدا نحو بلغني انك زيد اي زيديتك فان ياء النسبة اذا
لحقت اخر الاسم وبعدها التاء افادت معنى المصدر نحو الفرعية والمضروبية
والضاربية وكذا بلغني ان زيدا في الدار اي حصول زيد في الدار لان
الخبر في الحقيقة حاصل المقدر قوله ومن ثم وجب الكسر اي من جهة عدم تغير المكسورة
لمعنى الجملة وتغير المفتوحة لمعناها الى المفرد قوله فكسرت ابتداء اي من صدرها سواء
كان في اول كلام المتكلم نحو ان زيدا قائم او كان في وسط كلامه لكنه ابتدا كلام
اخر نحو اكرم زيدا انه فاضل وهو كلام مستانف وقع علة لما تقدم ومنه قوله تعالى
ولا يحزنك قولهم ان العزة لله جميعا وكذا يكسر بعد القول اذا قصدت به الحكاية
لا الاعتقاد التام للظن والعلم فانها تفتح اذن كما تفتح بعد العلم والظن وانما
كسرتها بعد القول بمعنى الحكاية لانه ابتداء الكلام المحكي وكسرت بعد الموصول لان
الصلة لا يكون الا جملة قال تعالى ما ان مفاتحه لتنوء بالعصبة وكذا كسرت في
جواب القسم لانه جملة لا محالة نحو والله انك قائم وقد تفتح ان في جواب القسم
عند المبرد والكوفيين اذا لم يكن في خبرها لام ولعل ذلك لانه يليهما المفرد
اي اقسمت بالله على قيامك وفيه بعد اذ لا يقع المفرد الصريح جوابا للقسم و
يكسر ايضا اذا وقعت حالا نحو لقيتك وانك راكب قال تعالى وما ارسلنا
قبلك من المرسلين الا انهم لياكلون الطعام لان الجملة حالا ولا دليل على
كونها في تاويل المفرد كما مر فان قلت اجعلها لتكون بتاويل المصدر فان المصدر
ايضا يقع حالا قلت ذلك اذا كان صريح المصدر لا المؤول به ويكسر ايضا

اذا كانت فی موضع خبر عن اسم عين نحو زيد انه قائم وكان عمرو انه قائم لانه لا دليل
على كون الجملة اذا كانت خبر المبتداء فی تاويل المفرد واما اذا كان المبتدا حدثا جاز فتح
ان فی الخبر نحو ما مولی انک قائم وتکسر ايضا اذا دخلت فی خبره لام الابتداء قالها لا تجامع
الا المكسورة لان وضع لام الابتداء لتاكيد مضمون الجملة كان المكسورة فهما سواء فی المعنی
قوله وفتحت فاعلة نحو بلغنی انک قائم لان الفاعل لا يكون الا مفردا وكذا المفعول به
نحو علمت انک قائم ای علمت قيامک وكذا المبتداء نحو عندی انک قائم وكذا المضاف
اليه نحو فعلت هذا كراهة انک قائم وكذا المجرور بحرف الجر نحو عجبت من انک قائم قوله
وفی لولا لولا انک هو جواب سوال مقدر وهو ان لولا تدخل على الجملة الاسمية فوجب
كسران فاجاب بان الجملة بعدها لا يجوز اظهار خبرها كما تقدم فی باب المبتداء
بل يجب حذف الخبر فلو كسرها ان لكان خبر الاسمية ظاهرا غير مقدر ولا يجوز فتحها لما
لكون مع خبرها فی موضع المبتداء والخبر محذوف واما على مذهب الفراء ومذهب
الكسائی فی رفع الاسم الواقع بعد لولا كما ذكرنا فی باب المبتداء ففتح ان ظاهر قوله
ولو انک لانه فاعل ان لو حرف شرط فلا بد من دخولها على الصحيح الفعل فلو كسرها
ان لكانت داخلة على الاسمية ولا يجوز فتحها لما لكون مع الشرط ما فی حيزها فاعل
يعنی فعل مقدر وهو ثبت كما مر فی باب الفاعل ويجئ فی حروف الشرط وكذا
يلزم فتحها مع ما الموصلة نحو اجلس ما ان زيدا قائم لا يدخل الا على الفعل وذلك
لانها مصدرية وسد دخولها على الاسمية كما يجی فالتقدير ما ثبت ان زيدا قائم
كما فی لو انک قمت سواء قوله فان جاز التقدير ان ای تقدير الجملة والمفرد جاز
الامران ای فتح ان وكسرها وذلك فی مواضع بعد فاء الجزاء نحو من يكرمنی فانی
اكرمه الكسر بناء على فانا اكرمه والفتح على ان ان مع ما فی خبرها مبتداء محذوف الخبر
ای فاكرامی له ثابت وكذا بعد اذا المفاجاة نحو قوله وكنت اری زيدا كما قيل
سيدا اذا انه عبد القفا واللهازم ای عند قفا ای لئيم القفا يعنی صفعان
واللهازم ... فی اللحيين تحت الاذن جمعهما الشاعر ما حولهما كقولهم
حب يد اكره فالكسر على تاويل اذا هو عبد القفا والفتح على تاويل فاذا عبودية
قفاه ثابته وكذا اذا ولی ان الواو بعد قولك هذا وذاك تقديرا للكلام
السابق قال تعالی ذلكم وان الله موهن فذلكم خبر مبتداء محذوف وان عطف
على هذا الخبر ای الامر ذلكم والامر ايضا ان الله موهن وان كسرت فعلى عطف ان
مع خبرها على الجملة المتقدمة المحذوف احد جزئيها قال الی اذا حسب بار
لمرطة الی بار رفع بل رافع باری هذا ذاک والی على جاری كدو هدا حوعله

ما لحی على الجار فهو مثل قوله تعالی ذلک ومن عاقب الاية فالجملة القسمية فی الاية عطف
على الجملة المتقدمة وكذا اذا ولی نحو اول قولی واول كلامی فالفتح على ان قولی
مصدر مضاف الى فاعله وليس بمعنی المفعول والتقدير اول قولی ای اقوالی حمد الله
فلم يجمع لان المصدر لا يجمع الا مع قصد الاختلاف فيكون قد اخبر عن المصدر بالمصدر
والكسر على ان قولی بمعنی مقولی ای اول مقولاتی فلم يجمع مع انه بمعنی المفعول
مراعاة لاصل المصدر فالمعنی اول مقولاتی هذا المقول وهذا الكلام وهو انی احمد
الله فيكون قد قال كلاما اوله انی احمد الله ثم اخبر عن ذلك كما تقول اول السورة
بسم الله الرحمن الرحيم وقال عم افضل ما قلته انا والنبيون من قبلی لا اله الا الله
ولا يكون قوله انی حمد الله معمولا للفظ قولی كيف وليس هو بمعنی المصدر بل بمعنی
المفعول فهو كقولك مضروبی زيد فزيد مضروب من حيث المعنی وليس معمولا لمضروبی
وقال ابو علی قولی مصدر مصدر مضاف الى الفاعل وانی احمد الله بالكسر مفعوله
وخبر المبتداء محذوف ای اول قولی ولعطی بهذا الكلام ثابت ورده المص
احسن رد وذلك ان افعل التفضيل بعض ما يضاف اليه فيكون لعطه بهذا الكلام
اول ووسط واخر والجزء الاول باعتبار كلماته الثلاثة بلفظ انی وباعتبار الحروف
بلفظ همزة انی فيكون المعنی ذاكرا بلفظ انی او همزة انی وهو خلف من الكلام
وغير مقصود المتكلم ويجوز الوجهان بعد اما فان فتحت فاما بمعنی حقا لقول حقا انک قائم
فان فاعل ای احق ذلک حقا وتقول حقا فی معنی الظرف ای افی حق فيكون ان
اما فاعلا او مبتداء كما مر فی باب المبتداء قال حقا ان احطكم سحابی ودليل كونه
فی مذهب الظرف قوله افی حق هو بالی احاكم مالی ثم لطلمی السر لس فهو كقوله احقا
بنی ابنا سلمی بن جندل تهددكم اياي وسط المجالس وان كسرت فاما حرف استفتاح
كالا تقول اما انک قائم قال تعالی الا ان عادا كفروا ربهم وتقول ايضا اما والله
انه ذاهب بالفتح ای فی حق الله والله انه ذاهب ای ذاهب وانا والله انه ذاهب
كانک قلت الا انه والله ذاهب وحتی ان كانت ابتدائية يجب كسر ان بعدها وان
كانت جارة او عاطفة للمفرد فالفتح نحو عرفت امورک حتی انک صالح وعجبت من
احوالک حتی انک ... زيد قائم ومذ قيام زيد رفعا وجرا لان الجملة بعدها مضاف اليها
كما فی الظروف المبنية فهی فی تقدير المفرد الا تری ان رب وانه ايضا فان الی الجملة
لكن لما كان فی تقدير المفرد لم يجئ ان بعدها فی المفرد المفتوحة فی الظروف المبنية والعامل
بعد لا جرم الفتح قال تعالی لا جرم ان لهم النار فلا اما رد للكلام السابق على ما هو مذهب
الخليل او زائدة كما فی لا اقسم لان فی جرم معنی القسم وجرم فعل ماض عند سيبويه والخليل

وقال سيبويه معنى جرم حق فان فاعله واستشهد بقوله ولقد طعنت ابا عيينة طعنة جرمت
فزاره بعدها ان يغضبوا اي حق غضب فزاره بعدها ان يغضبوا ادل اشتمال منها اي حق غضب
فزاره بعدها وقال الفراء بل الرواية جرمت فزاره بنصب فزاره الغضب اي حملتهم
على الغضب كقوله تعالى ولا يجرمنكم شنآن قوم اي لا يحملنكم وبمثله فسر بعضهم الآية
اي حملهم كفرهم ان لهم النار فان مفعول جرم وقال الفراء اي لا جرم كلمة كانت
في الاصل بمعنى لا بد ولا محالة لانه يروى عن العرب لا جرم ولا جرم والفعل والفعل
كان في المصادر كالرشد والرشد والبخل والبخل والجرم القطع اي لا قطع من هذا
كما ان لا بد بمعنى لا قطع من هذا كما ان لا بد بمعنى لا قطع من هذا ان فكثرت وجرت
على ذلك حتى صارت بمعنى القسم للتاكيد الذي فيها فلذلك تجاب بما يجاب به
القسم فيقال لا جرم لآتينك ولا جرم لقد احسنت ولا جرم انك قائم فمن فتح
فللنظر الى اصل لا جرم فيكون مثل لا بد ان يفعل كذا اي من ان يفعل ولا
محالة انك تفعل كذا اي من انك تفعل كذا ومن كسر فلمعنى القسم العارض في
لا جرم وحكى الكوفيون فيها وجوها من التغيير عن العرب لا جر باسقاط الميم ولا ذا
جرم ولا عن ذا جرم وان زائدة والعين في عن بدل من الهمزة كما في قوله اعن
ترسمت من خرقاء منزلة ماء الصبابة من عينيك مسجوم وتقول سدما انك ذاهب
وعدما انك قائم بالفتح وسد وعد فعلان ملغوان كما في قلما وطالما وهما بمعنى حقا
سدما انك قائم حقا انك قائم اي في حق الا ان في لا تدخل على سد وعد لكونهما
في الاصل فعلين ويجوز ان يكون ما اسما معرفة تامة كما هو مذهب سيبويه في نعما صنعك
وبئسما عملك اي نعم الصنع صنعك وبئس العمل عملك وقد ذكرنا ان جميع باب
فعل مضموم العين يجوز استعماله استعمال نعم وبئس وتقول زيد فاسق كما ان
عمرا صالح بالكسر ما فيه كافة كما كانت في قولك زيد صديقي كما عمرو اخي ولو كانت
كافة لوجب كسران ولا يجوز الا الفتح فقال الخليل ما زائدة وان مجرورة بالكاف
والدليل على زيادتها قولهم هذا حق مثل ما انك ههنا فكما انهم الكاف مع ان هذه
الزيادة كراهة ان يجيء لفظها مثل كان ومعنى زيد فاسق كما ان عمرا صالح اي هذا
صحيح كصحة ذاك وتقول حقا انك ذاهب وجهد رأيي انك قائم بالفتح لا غير لان المعنى في
حق وفي جهد رأيي وا ما فعلت اما حقا فانك ذاهب واما جهد رأيي فانك قائم
فالوجه الكسر لانك لم تضطر مع اما الى جعل الظرف خبرا لان كما كنت مضطرا اليه
دون اما وذلك لان معمولها في خبر ان يتقدم عليها اما لما يجيء في حروف الشرط نحو اما
يوم الجمعة فانك سائر واما زيدا فانك ضارب ولا يتقدم عليها من دون اما فاضطررت الى

مع مبتدا وجعل الظرف المقدم خبرا قال سيبويه تقول اما في رأيي فانك ذاهب بالفتح
والوجه الكسر لانك غير مضطر الى فتحها وتقول اما في الدار فانك قائم بالكسر اذا
قصدت ان قيام المخاطب حاصل في الدار واما ان اردت ان في الدار هذا الحدث
وهذا الخبر فانه يجب الفتح والتعريف المذكور اعني الفتح في مواضع المفردات والكسر
في مواضع الجمل اولى من تعريف الى على كل موضع يصلح للاسم والفعل فالكسر وكل
موضع يتعين لاحدهما فالفتح لان ما بعد فاء الجزاء فيه الفعل والاسم نحو قوله تعالى ومن عاد
فينتقم الله منه ولا يتعين الكسر فيه وايضا ما بعد اذا المفاجاة يتعين للاسم ولم يتعين فيه
الفتح قوله ولذلك جاز العطف الى اخره يعني ولاجل ان ان المكسورة لا تغير معنى
الجملة كان اسمها المنصوب في محل الرفع لانها كالعدم اذ فائدتها التاكيد فقط فجاز
العطف على محل ذلك الاسم بالرفع ثم اعلم انه تختلف عباراتهم في ذلك فقول بعضهم
كما قال المص يعطف على اسم المكسورة بالرفع وبعضهم تقول على موضع ان مع اسمها
اسمها كما قال الجزولي وكان الاول نظرا الى ان الاسم هو الذي كان مرفوعا قبل
دخول ان ودخولها عليه كلا دخول فبقي على كونه مرفوعا لكن محلا لاشتغال لفظه
بالنصب فان كاللام في لزيد ولا شك في ان المرفوع فيه هو الاسم وحده لا الاسم
مع الحرف الداخل عليه فكذا ينبغي ان يكون الامر مع ان ومن قال على موضعها
مع اسمها نظرا الى ان اسمها لو كان وحده مرفوع المحل لكان وحده مبتدا والمبتدا
مجرد عن العوامل عندهم واسمها ليس بمجرد والجواب انه باعتبار الرفع مجرد
لان ان كالعدم باعتباره وانما تعد بها اذا اعتبر النصب ويشكل عليه بان ان
مع اسمها لو كانت مرفوعة المحل لكانت مع اسمها مبتداة والمبتدا هو الاسم
المجرد على ما ذكرنا وهي مع اسمها ليست اسما فالاولى ان يقال العطف بالرفع
على اسمها وحده وقد ذكرنا في باب الابتداء ظرفا من هذا قوله لفظا او حكما
راجع الى المكسورة فالمكسورة لفظا نحو ان زيدا قائم وعمرو والمفتوحة التي في حكم
المكسورة نحو علمت ان زيدا قائم وعمرو فان مع اسمها وخبرها وان كانت
في تقدير المفرد من جهة ان التقدير علمت قيام زيد لكنها في تقدير اسمين اذ ان مع
اسمها وخبرها سادة مسد مفعولي علمت كما ان ان المكسورة مع خبرها تقدر اسمين
اعني المبتدا والخبر فحكم المفتوحة بعد افعال القلوب حكم المكسورة في قيامها مع
ما في خبرها مقام الاسمين وفيما قال المص مع هذا التحقيق البالغ نظر وذلك
لانا بعد التسليم ان المفتوحة مع ما في خبرها بتقدير اسمين نقول ان ذلك الاسمين
تقدر المفرد فعلمت ان زيدا قائم بتقدير علمت زيدا قائما ثم قولك علمت زيدا

فاما بتقدير علمت قيام زيد كما مر في افعال القلوب فكونها بتقدير اسمين لا ينافي
عن كونها مع جزئها بتقدير المفرد اد ذلك الاسمين بتقدير الاسم المفرد هذا
مع ان الحق ان ان مع ما في خبرها ليست بتقدير اسمين بل هي من اول الامر
بتقدير اسم مفرد اعني المصدر الذي ذلك الاسمان المنصوبان مؤولان به وانما
دعا المص الى هذا التكلف انه راى سيبويه يستشهد على العطف على محل المكسورة
بقوله والا فاعلموا انا وانتم بغاة ما بقينا في شقاق على العطف على محل اسم
المكسورة بتقدير حذف الخبر من الاول والتقدير انا بغاة وانتم بغاة فلولا ان
المفتوحة بعد افعال القلوب في حكم المكسورة لما صح منه الاستدلال المذكور
وبعض النحاة لما راى سيبويه يستشهد للمكسورة بالمفتوحة قال ان المفتوحة حكمها
مطلقا حكم المكسورة في جواز العطف بالرفع على محل اسمها لانهما حرفان مؤكدان
اصلهما واحد فيجوز العطف بالرفع في نحو بلغني ان زيدا قائم وعمرو والسيرافي ومن
احد واحده لم يلتفتوا الى استدلال سيبويه وقالوا لا يجوز العطف بالرفع على
محل اسم المفتوحة مطلقا اذ لم يبق معها معنى الابتداء بل هي مع ما في خبرها في تاويل
اسم مفرد مرفوع ومنصوب او مجرور كما ذكرنا فاسمها كبعض حروف الكلمة ونظر
ابي سعيد صحيح فنقول ان قوله تعالى ورسوله عطف على الضمير في برئ وجاز
ذلك بلا تاكيد بالمنفصل لقيام الفصل بالجار والمجرور اعني قوله من المشركين
مقام التاكيد او نقول رسوله مبتدأ خبره محذوف اي ورسوله كذلك ويكون
الجملة معطوفة على ان ما في خبرها بل الواو اعتراضية ونقول في قوله والا فاعلموا
انا وانتم بغاة ما بقينا في شقاق ان بغاة في شقاق خبر ان او قوله وانتم بغاة
جملة اعتراضية لكن لا يتم مثل هذا في قوله ولا انا من ردّ منه وعندكم ولا الهي
في العبد احرف بعد قوله فلا تحسبي اني تخشّعت بعدكم لشيء ولا اني من الموت افرق
لان قوله ولا اني انا للشيء في العبد احرف عطف على اني تخشّعت فلو جعلنا قوله
ولا انا من ردّ منه وعندكم جملة اعتراضية لكان لا داخلة على معرفة بلا تكرير ولا يجوز
ذلك الا عند المبرد ولو روي ولا اني انا للشيء في العبد بالكسر لارتفع الاشكال
بالكسر وكان قوله ولا انا من ردّ منه مساعدا لا مكرره وحكم لكن في جواز العطف
المذكور على محل اسمها حكم ان المكسورة خلافا لبعضهم قال سيبويه بعد ذكره جواز العطف
على محل اسم ان بالرفع لكن المعطلة في جميع الكلام بمنزلة ان يعني في جواز العطف المذكور
وتعارفهما في ان اللام لا يدخل عليها في خبرها دون ان كما تجيء وانما كان لكن مثل
ان لان معنى الابتداء بعده لم يزل لان الاستدراك في الحقيقة معنى راجع الى ما قبلها

لا الى ما بعده اذ هو حفظ الحكم السابق نفيا كان او اثباتا عن ان يدخل فيه الاسم المنتصب
بلكن فقولك ما قام زيد لكن عمرا قام حفظت فيه عدم القيام عما توهم من دخول
عمرو فيه وكذا في قام زيد لكن عمرا لم يقم واجاز الفراء رفع المعطوف على اسم كان
وليت ولعل ايضا لكونه في الاصل مبتدأ ومنعه غيره لخروجه عن معنى الابتداء بما
اورث فيه الحروف من المعاني وهو التمني والترجي والوصف وعطف البيان والتاكيد
كالمنسوق في جواز الحمل على المحل عند الجرمي والزجاج والفراء ولم يذكر غيرهم في
ذلك لا منعا ولا اجازة والاصل الجواز اذ لا فارق قال الزجاج قوله تعالى علام
الغيوب في قوله تعالى قل ان ربي يقذف بالحق علام الغيوب صفة ربي ويحتمل
رفعه وجوها آخر ولم يذكروا البدل والقياس ان يكون مثل سائر التوابع في جواز
الرفع نحو ان الزيدين استحسنتهما شمائلهما بالرفع كما جاز ذلك في اسم لا التبرئة المبني
بلبس نحو لا غلام رجل في الدار الا زيد ولا يحمل على المحل عند البصريين الا بعد
مضي الخبر فلا يجوز عندهم ان زيدا وعمرو قائمان واجازه الكسائي وانما منعوا
من ذلك لان العامل في خبر المبتدأ عند جمهورهم الابتداء والعامل في خبر ان
ان فيكون قائمان خبرا عن زيد وعمرو معا فيعمل عاملان مختلفان مستقلان في
العمل رفعا واضافة وذلك لا يجوز لان عوامل النحو عندهم كالمؤثر الحقيقي كما ذكرنا
في صدر الكتاب والاثر الواحد الذي لا يتجزأ لا يصدر عن مؤثرين مستقلين في التاثير
كما ذكر في علم الاصول لانه يستغني بكل واحد من المؤثرين عن الآخر فيلزم
من احتياجه اليهما معا استغناؤه عنهما معا ولو فرق الخبران بالعطف نحو ان
زيدا وهند قائم وجارية لم يات الفساد الذي ذكروا فيجب جوازه ويكون الكلام
من باب اللف كقوله تعالى وجعل لكم الليل والنهار لتسكنوا فيه ولتبتغوا من
فضله واذا قدمت الخبر على العطف فاما ان يأتي للمعطوف بالخبر ظاهرا نحو ان
زيدا قائم وعمرو كذلك او يحذفه ويقدره والاكثر الحذف نحو ان زيدا قائم
وعمرو ولا يجوز ان يكون هذا من باب العطف المفرد لانه فاما لا يكون خبرا عن
الاسمين وانما اجاز الكسائي نحو ان زيدا وعمرو قائمان لان العامل عنده
في خبر ان ما كان عاملا في خبر المبتدأ لان ان واخواتها لا تعمل عند الكوفيين
الا في المبتدأ دون الخبر والعامل في خبر ان واسمها لان الخبر لا يرافع
عنده فلا يلزم صدور اثر عن مؤثرين والفراء توسط مذهبي سيبويه والكسائي
فلم يمنع رفع المعطوف مطلقا ولم يجوزه مطلقا بل فصل وقال ان خفي اعراب
الاسم بكونه مبنيا او معربا مقدر الاعراب جاز الحمل على المحل قبل مضي الخبر نحو انك

وزيد ذاهبان وان الفتى وعمرو قائمان والا فلا لانه لا يكر في الظاهر كما انكر
مع ظهور الاعراب في المتبوع وذلك لان خبرا واحدا عن مختلفين ظاهري
الاعراب مبتدع ولا كذلك اذا خفي اعراب المتبوع ولا يلزم ايضا توارد المسعد
المستقل على اثر واحد لان مذهبه في ارتفاع خبر ان مذهب الكسائي واما
قوله تعالى ان الذين امنوا والذين هادوا والصابئون والنصارى من امن
فعلى ان الواو في والصابئون اعتراضية لا للعطف وهو مبتدأ محذوف الخبر
اي والصابئون كذلك ليسد خبر ان مسده ودلالته عليه كما في باب تميم على
على مذهب المبرد من قوله فمن يك امسى بالمدينة رحله فاني وقيار بها لغريب
اي فاني وقيار كذلك بها لغريب وسمع سيبويه قبل الخبر رفع تاكيد اسم
ان المبني وكذا المعطوف غير مبني الخبر نحو انهم اجمعون ذاهبون وانك وزيد
ذاهبان وذاهبان خبر عنهما بلا خلاف ومثل ذلك نادر وجوزه بعض النحويين
بناء الاسم واجاز الكسائي رفع المعطوف على اول مفعولي ظن واخواته ان خفي
اعراب الثاني نحو ظننت غلامك راى وعمرو وليس بشي لان ظن ليس معنى
الابتداء وصير مضمون الجملة مفعولا به واذا منعوا ذلك في ليت ولعل مع ما فيهما
من معنى الفعل فكيف يجوز ذلك في الفعل الصريح وانما اشترط خفاء اعراب
الثاني اي ليكون المفعولان في الظاهر كاسم ان وخبرها محل السماع قوله خلافا
للمبرد والكسائي الظاهر ان هذا مذهب الفراء والاطلاق مذهب الكسائي
كما هو مذكور في كتب النحو قوله ولكن لذلك اي في احكام الحمل على المحل قوله
ولذلك دخلت اللام اي ولاجل كون المكسورة مع جزئيها في تقدير الجملة
قوله دونها اي دون المفتوحة اعلم ان هذه اللام لام الابتداء المذكورة
في جواب القسم وكان حقها ان يدخل اول الكلام ولكن لما كان معناها ومعنى
ان سواء اعني التاكيد والتحقيق وكلاهما حرف ابتداء كرهوا اجتماعهما فاخروا
اللام وصدروا ان لكونها عاملة والعامل حري بالتقدم على معموله وخاصة اذا
كان حرفا لا اذ هو ضعيف العمل وراعوا مع تاخير اللام شيئين احدهما ان لا يقع
بينهما فصل لان المكروه هو الاجتماع والاخر انها لما سقطت عن مرتبتها
وهي صدر الكلام اعني المبتدأ والخبر المقدم او معمول الخبر المقدم كما مضى
في جواب القسم نحو لزيد قائم ولقائم زيد ولطعامك زيد اكل لا يدخل مع ان
الا على احد هذه الثلثة نحو ان من البيان لحكمة وان زيدا لقائم وان زيدا لفي الدار
قائم ولا يدخل على متعلق الخبر المتاخر عن الخبر فلا يقال ان زيدا قائم لفي الدار

يحسن جعلها كل اللحن باخر ما حقه صدر الكلام عن جزئي الكلام اللذين هما عمدتاه
وانما يدخل على الاسم اذا فصل بينه وبينها الظرف هو الخبر نحو ان علينا للهدى او
ظرف متعلق للخبر نحو ان في الدار لزيدا قائم ولا ينكر عمل ما بعد لام الابتداء فيما قبله
لنقصان حقه من التصدر وقوله تعالى وان منكم لمن ليبطئن الاولى فيه لام الابتداء
والثانية جواب قسم محذوف والجملة القسمية صلة من او صفته وانما يدخل على الخبر اذا
لم يكن ماضيا مجردا عن قد فلا يجوز ان زيدا لقام ويجوز ان زيدا لقد قام كما جاء
ان زيدا ليقوم لعرفته كما مضى في شرح جواب القسم واما نعم وبئس فجاز دخولها
فيهما وان لم يدخلهما قد نحو ان زيدا لنعم الرجل او لبئس الرجل كما مر هناك واذا
كان الخبر مضارعا مصدرا بحرف التنفيس مر في باب المضارع جاز دخول هذه اللام
فيه نحو ان زيدا لسوف تخرج خلافا للكوفيين كما مر في باب المضارع ولا يدخل هذه
في حروف النفي كما مر في جواب القسم ولا في حرف الشرط فلا يجوز ان زيدا لان
ضربته يضربك على اسم فيه معنى الشرط لان اللام والشرط مرتبة كليهما التصدر وهما
ولا يدخل على جواب الشرط فلا يقول ان زيدا من يضربه لاضربه لان جواب الشرط
وحده ليس خبرا بل هو مع الشرط واجازه ابن الانباري ولا يدخل على واو
المصاحبة المغنية عن الخبر فلا يقول ان كل رجل لوضيعته وذلك لان اصلها لام الابتداء
كما ذكرنا في جواب القسم فلا يدخل الا على ما يدخل عليه لام الابتداء وقد ذكرنا
مواقعها واجازه الكسائي نظرا الى سدها مسد الخبر واذا وقعت الاسمية خبرا لان
فالوجه دخولها على الجزء الاول نحو ان زيدا لابوه قائم وقد حكي ان زيدا وجهه
لحسن وهو مثل دخولها على جواب الشرط الواقع موقع الخبر على ما اجازه ابن الانباري
وكلاهما ضعيف لان حقها لما سقطت عن الصدر ان لا تتاخر عن الاسم وعن
اول اجزاء الخبر واذا اردت ادخالها في خبر ان الذي في اوله لام القسم
وجب ان يفصل بينهما لكراهة اجتماع اللامين قال تعالى وان كلا لما ليوفينهم
فصل بين اللامين بما الزائدة كما قلنا في قولك زيد صديقي كما ان عمرا اخي وانما
يدخل على معمولي الخبر المقدم على الخبر اذا لم يكن الخبر ماضيا مجردا عن قد فيقول
ان زيدا لطعامك اكل واني لعندك واقف ولا تقول ان زيدا لفي الدار
قام كما ذكرنا في جواب القسم واجازه الاخفش وقد يدخل على غير الثلاثة المذكورة
وهو الفصل المسمى عمادا كقوله تعالى انك لانت الحليم الرشيد وذلك لوقوعها
موقع الخبر وكانها دخلت على الخبر مع ان كل فصل في مثل هذا المقام يحتمل ان
يكون مبتدأ لارتفاع ما بعده وقد يكرر ان اللام للخبر وفي متعلقه المتقدم عليه نحو

ان زيدا الراغب وهو قليل منع منه المبرد واجازه الزجاج قياسا وقد سهل
دخول اللام على خبر المبتداء المؤخر مجرداً من ان نحو قول ام الحليس لعجوز شهربه
وقدر بعضهم لهي عجوز ليكون في التقدير داخله على المبتدا كما يد في خبر ان المفتوحة
على قراة سعيد بن جبير الا انهم لياكلون الطعام وكذا وهي في السواد وان الله
لسميع عليم بالفتح كما جاء في الخبر المعمول لاضحى نحو اضحى زيد لمنطلقا ولامسى قال مروا
عجلا وقالوا كيف صاحبكم قال الذي سالوا امسى لمجهودا الا ال قال مارب
من ليلى لدن ان ان عرفها ثم لكالهائم المقتضى لكل مكان ولما نحو ما زيد لقائما
وقوله واعلم ان لسلما دركا لا مساهان ولا سواء ساد لدخولها على حرف
النفي وسد ايضا دخولها على كان ولولا قال فهاد حتى لكان لم يكن فالسوم
انكى ومسى لم يكن وقال للولا قاسم ويد السل لقد حرب عليك بد عسوم القسم
الظلم واعلم ان اصل شهدت ان يتعدى بالباء نحو شهدت بكذا وشهدت
بان زيدا قائم ويجوز مع حذف الجار كما هو القياس نحو شهدت انك قائم و اما
قوله تعالى نشهد انك لرسول الله فنشهد ان محمول على نعلم لان اصل الشهادة
ان يكون عن علم ونشهد نعلي لعلمت في نحو علمت لزيد قائم الا ان شهدت كما نصب
المفعول لبس نصب علمت فلا تقول شهدت زيدا قائما وعلمت لجري مجرى القسم على
ضعف فتقول علمت ان زيدا قائم بكسر ان ولذلك شهدت تقول في الشعراء
اشهد ان زيدا ذاهب بالكسر والمشهور الفتح فيهما وكذا قد يحكي اشهد لعدد آ
كذا كانه قيل والله لقد رايته وكذا اشهد لايحن قال ولقد علمت لما من منيتى
وقد يقال ظننت ليموتن لكونه بمعنى علمت واخرها مجرى القسم ضعيف كما ان
حذف اللام المعلقة بعدها ضعيف على نحو علمت زيد قائم و شهدت زيد قائم
كقوله اني وجدت ملاك الشيمه الادب والدليل على جواز اجراء الشهادة
مجرى اليمين قوله تعالى فشهادة احدهم اربع شهادات بالله انه لمن الصادقين
ففي قولك شهدت ان زيد القائم واشهد لزيد قائم يجوز ان يكون شهدت معلقا
كظننت لزيد قائم ويجوز ان يكون يجري مجرى القسم واللام وان جوابه ولا يجوز
اجراء شهدت مع الباء مجرى علمت نحو اشهد بان زيدا القائم لان حرف الجر
لا يعلق ولا يجوز اشهد انه ذاهب وانك لقائم لعطفك الجملة على المفرد واعلم
ان بعض العرب تقول لهنك لرجل صدق قال لها لمعصي عليها الهاجر
وقالى لهي لا يسمعي الناس ان كنت عازما وقد يحذف اللام وهو قليل قال
الا الا يا ما سارق على فلك الحمى لهنك من برق على كريم وفيه ثلثة مذاهب

احدها لسويه وهو ان الهاء بدل من همزة ان كما يقال هناك في اناك وهرقت
في ارقت فلما غيرت صورة ان لقلب همزتها هاء جاز مجامعة اللام اياها بعد الا علماء
والثاني للفراء وهو ان اصله والله انك كما روي عن ابي ادهم الكلابي له ربي
لا اقول ذلك فقصر اللام ثم حذفت حرف الجر كما يقال الله لافعلن وحذفت
لام التعريف ايضا كما يقال لاه ابوك بمعنى لله ابوك ثم حذفت الف فقال
كما لحذف من الممدودة اذا قصر كما يقال الحصاد والحصد قال الا بارك الله
في سهيل اذا ما الله بارك في الرجال ثم حذفت همزة انك وفيما قال تكلفات
والثالث ما حكى المفضل بن سلمة عن بعضهم ان اصله الله انك واللام للقسم فعلى
ما علم في مذهب الفراء وقول الفراء اقرب من هذا لانه يقال لهنك قائم بلا الحد
واما قولهم ان زيدا لقائم بنون التاكيد وان زيدا لقام بدون قد فاللام فيهما
جواب قسم محذوف مقدر اي والله ليقومن والله لقام وانما جاز حذف قد
في الماضي مع لام جواب القسم دون لام ان وان كان كلاهما في الاصل لام
الابتداء لان القسم يحتمل الحذف اكثر ولان هناك جملتين في حكم واحده الا
ترى الى تخفيف ايمن ووجوب حذف الجر في لعمرك وايمن الله وجواز
حذف الجار في الله لافعلن ولا يجيء لام الابتداء من جملة الحروف السته الا بعد
ان المكسورة والحق الكوفيون بها لكن مستدلين بقوله ولكنني من حبها لعميد
قالوا وجه الجواز انها لا تغير معنى الابتداء كان وكذا جاز العطف على محل اسمها
بالرفع واما البصريون فقالوا كان حق اللام ان لا تجامع ان المكسورة ايضا
لانها يسقط لسبها عن مرتبتها من الصدر لكن جاز مجامعتها لها لشده مناسبتها
لها لكونهما بمعنى واحد فاغتفر لهذه المناسبة سقوطها عن مرتبتها واما البيت
فاما ان يكون شاذا كما في قوله ام الحليس لعجوز شهربه واما ان يكون في الاصل
لكن انني مخفف بحذف الهمزة ونون لكن كما خفف لكنا هو الله ربي اتفاقا
منهم بحذف الهمزة واصله لكن انا واعلم ان ان المكسورة يرادف نعم كما هي
في حروف التصديق فلا يعمل ويرادف المفتوحة يعمل فيعمل والمفتوحة لكونها
مع جزئيها اسما مفردا لم يقع اسما لهذه الاحرف السته لكن يجب فصلها عنها لما هم
كراهة اجتماعهما نحو ان عندي انك قائم وليت في قلبك انك تعطي وكذا
في البواقي وان مع ما في خبرها بدل الاشتمال من احدى في قوله تعالى واذ
يعدكم الله احدى الطائفتين انها لكم ومن كم اهلكنا ها في قوله تعالى الم يروا
كم اهلكنا قبلهم من القرون انهم اليهم لا يرجعون واما قوله تعالى ايعدكم انكم اذا متم

وكنتم ترابا وعظاما انكم مخرجون فقوله مخرجون خبر انكم الاولى وانكم الثانية معادة للتاكيد
الاولى لما تراخي من مفعولي لا تحسبن في قوله لا تحسبن الذين يفرحون بما اتوا ويحبون
ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب ومثله قوله تعالى وهم بالآخرة
هم كافرون وهذا قول الجرمي وهو الحق وقال المبرد انكم مخرجون مبتدا خبره يسرع
وفعله لقوله كان لم تغن بالامس وقوله عم في النهج كان قد وردت الاظعان وقوله
الدار احل عران ركانا لمارل رحالها وكان قد اى وكان قد زالت بها وان
جاز بعدها مفرد كقوله نسي بها الدرما نسحب قصها كان لطل حلي ذات اوس
سم فالمحذوف غير ضمير الشان اى كان لطهها لطن حلي وقوله ولو ما لوا ها
لوجه مقسم كان ظبية تعطوا الى ناضر السلم برفع ظبية يجوز ان يكون ظبية تعطو جملة
اسمية وان يكون تعطو صفة ظبية واسم كان محذوف اى كانها ظبية وروي
كان ظبية بالنصب على اعمال كان وروي بجرها على ان ان زائدة اى كظبية
قوله ولكن هي عند البصريين مفردة وقال الكوفيون هي مركبة من لا وان المكسورة المصدرة
بالكاف الزائدة واصله لا كان فنقلت كسرة الهمزة الى الكاف وحذفت الهمزة
فلا تعمل الا بعدها ليس كما قبلها بل هو مخالف له نفيا واثباتا وان يحصل مضمون ما بعدها
ولا يخفي ان التكليف فيما قالوا وفيه نقل الحركة الى المتحرك والاصل عدم التركيب قوله
من كلامين متغايرين معنى اى في النفي والاثبات والمقصود التغاير المعنوي واللفظي
قد يكون نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجي وقد لا يكون كقوله تعالى ولو اريكهم كثيرا لفشلتم
الى قوله ولكن الله سلم اى ولكن الله لم يريكهم كثيرا وتقول زيد حاضر لكن عمرا مسافرا
ولا يلزم التضاد بينهما تضادا حقيقيا بل يكفي تنافيهما بوجه ما قال تعالى وان ربك
لذو فضل على الناس ولكن اكثر الناس لا يشكرون فان عدم الشكر غير مناسب للافضال
بل لا يليق بمن انعم المفضل ومثله كثير فاذا خففت العف ويونس والاخفش
اجازا عمالها مخففة ولم يثبت به شاهد وتجوز دخول الواو عليها مخففة ومشددة
وتجوز كون الواو عاطفة للجملة على الجملة وجعلها اعتراضية اظهر من حيث المعنى و
جاء في الشعر حذف نون المخففة للساكنين قال فلست باتيه ولا استطيعه ولك
اسقني ان كان ماؤك ذا فضل قوله وليت للتمني الحميد قد مضى شرحه في اول هذا
الباب قوله ولعل للترجي وسد الجرها فيها احدى عشرة لغة اشهرها لعل وعل
وجاء لعن بعين غير معجمة ولعن بغين معجمة واخرتها لون وجاء رعن ورغن بحعل
الراء مقام اللام ولان وان ولعا وبالمد قال لعاء الله فضله عليكم لشيء ان امكم
سرتم وقد يلحق لعل ما اذا انيث كما ربت فيقال لعلت وعلت يجردون لعل

اللام الاخيرة او مكسورتها وكذا لعل مكسورة اللام او مفتوحها قال فعلت ادع
اخرى وارفع الصوت رفعة لعل ابي المغوار منك قريب وهي مشكلة لان جرها
عمل مختص بالحروف ورفعها لمشابهة الافعال وكون حرف عاملا عمل الحروف
والافعال في حالة واحدة مما لم يثبت وايضا الجار لا بد له من متعلق ولا متعلق
هنا لا ظاهرا ولا مقدرا في مثل لولا الداخلة على المضمر المجرور عند سيبويه
جارة ولا متعلق لها وفي البيت الذي انشدناه ان روي بفتح اللام الاخيرة يحتمل
ان يقال اسم لعل وهو ضمير الشان مقدر والى المغوار مجرور بلام مقدرة حذفت
لتوالي اللامات اى لعله لابي المغوار منك جواب قريب ويجوز ان يقال بابي
لامي لعل محذوف واللام المفتوحة جارة للمظهر كما نقل عن الاخفش انه سمع من
العرب فتح اللام الجارة الداخلة على المظهر ونقل ايضا ذلك عن يونس وابي عبيدة
والاحمر وان روي بكسر اللام فضمير الشان ايضا مقدر مع حذف باي لامي لعل
لاجتماع الامثال ثم ادغم الاولى في لام الجر ويجوز في هذه الرواية ان يقال
الاصل لعا اى انعش دعاء له فادغم تنوينه في لام الجر وهذه الوجوه متعددة
فيما انشده ابو عبيدة لعل الله يمكنني عليها جهارا من زهير او اسيد لحر العدو
اللام الاولى في لعل زائدة عند البصريين اصلية عند الكوفيين لان الاصل
عدم التصرف في الحرف بالزيادة لان مبناها على الخفة والبصريون نظروا الى كثرة
التصرف فيها والتعلب بها وجواز زيادة الباء فيها فان سمي بها لم ينصرف عند
البصريين للتركيب والعلمية وكذا عند الكوفيين لشبه العجمة والعلمية وكذا عند الكوفيين
لانها ليست من اوزان كلامهم واعلم ان حال الاسم والخبر بعد دخول هذه الاحرف
عليهما كحالهما قبل دخولها لكنه يجب تاخر الخبر هنا الا ان يكون ظرفا او جارا او
مجرورا فيجوز توسطه من هذه الحروف واسمائها نحو ان في الدار زيدا وان كان
الاسم مع ذلك نكرة وجب تاخره نحو ان لدينا انكالا كما في المبتدا والخبر ولا
يجوز حذف اسمائها التي ليست بضمير الشان الا في الشعر على ضعف وقله كقوله
فلو كنت ضبيا عرفت قرابتي ولكن زنجي عظيم المشافر فيمن روى برفع زنجي اى
ولكنك زنجي ومن روى بنصبه فالخبر محذوف اى ولكن زنجيا لا يعرف قرابتي
واما ضمير الشان فيجوز حذفه في الشعر كثيرا كقوله ان من لام في بني حسان الم
واعصه في الخطوب قوله ان من وذلك يدخل الشيء لو ما يليق فيها حادثا او
طاريا وذلك لان اداة الشرط لا يعمل فيها العوامل اللفظية المتقدمة واما في
غير الشعر ففيه خلاف والاصح جوازه قليلا لكن بشرط ان لا يلي الاحرف فعل صريح

فلا تقول ان قام زيد بمعنى انه قام زيد وحكى الخليل عن بعض العرب ان بك زيد ماخوذ اى انه وتقول ان فى الدار لجلس اخوك فان كان على عزمه وحيلته اى ام شعاع الشمس او طلع البدر واجاز حذف ضمير الشان من دون ضعف لعار مفسره وهو الجملة ولانه ليس معتمد الكلام بل المراد به الضمير خبره اذا سمع الجملة الاسمية خبرا نحو الا ولى اى انكم وقت موتكم اخراجكم وتجوز وقوع ان المكسورة خبر الاحرف البتة نحو قوله ان الحلقه ان الله سربله وقوله لقد علم الحى اليمانون اى اذا قلت اما بعد الى حطبها بكسر ان وروى اى بالفتح على ان يكون بكرر الاسى الا ولى كما قلنا فى الاية الكريمة قوله وتخفف المكسورة الى اخره اذا خففت بطل اختصاصها بالاسماء فتقلب الا لعاء وقال تعالى فى الاعمال وان كلا لما ليوفينهم بحصان ولا تجوز عند الكوفيين اعمال المخففة والاية رد عليهم قال المص ويلزمها اللام مع التخفيف سواء اعملت او اهملت اما مع الاهمال فللفرق بين المخففة والنافية واما مع الاعمال فللطرد وهو خلاف مذهب سيبويه وسائر النحاة فانهم قالوا المعملة لا تلزمها اللام لحصول الفرق بالعمل وقال ابن مالك وهو حسن يلزم اللام ان خف الالتباس كما لنا فيه فعلى قوله يلزم اللام اذا كان اسمها مما او معربا مقصورا واما ان دخلت على الافعال لزمت اللام وقولهم اما ان حراك الله خيرا لم يدخل فيه اللام لان الدعاء لا مدخل للنافية فيه فاذا دخلت المخففة على الفعل فلا يكون ذلك الفعل عند البصريين الا من نواسخ الابتداء حتى لا تخرج ان على عن اصلها بالكلية والكوفيون يعممون جواز دخولها على الافعال كلها قياسا نحو قوله ما تعدر بك ان قتلت لمسلما وجبت عليك عقوبة المتعمد وقولهم ان ربك لنفسك وان يسك لهيبه وهو عند البصريين شاذ واختلف فى هذه اللام الفارقة فمذهب ابى على واتباعه انها غير لام الابتداء التى تجامع المشددة بل هى لام اخرى للفرق اذ لو كانت للابتداء لوجب التعليق فى ان علمت لزيدا قائما ولما دخلت فيما لا يدخله لام الابتداء فى نحو قوله ان قتلت لمسلما فان ربك لنفسك وذهب الى انها لام الابتداء والجواب عن قولهم ان علمت لزيدا قائما ان التعليق واجب لو دخلت على اول مفعولى افعال القلوب الا انها لا تدخل بعد الافعال الناسخة الا على الجزء الاخير وهو الخبر وتدخل على المعمل اما على المبتدأ المؤخر او الخبر او القائم مقامه وفى الامثلة الواردة فى الرتل لم تدخل الا على ما كان خبرا فى الاصل نحو وان كانت لكبيرة وان كنت من قبله

لمن الغافلين وان وجدنا اكثرهم لفاسقين وان نظنك لمن الكاذبين ولما نصب الاول لخلوه عن مانع ومعلق فلابد من نصب الثانى وان دخله لام الابتداء قال تعالى وان يكاد الذين كفروا ليزلقونك بابصارهم وان كادوا ليفتنونك واما قوله ان قتلت لمسلما وان ربك لنفسك فشاذ وفرق الكسائى بين مع اللام فى الاسماء وبينها معها فى الافعال فجعلها فى الاسماء المخففة واما فى الافعال فقال انها نافية واللام بمعنى الا لان المخففة بالاسم اولى نظرا الى اصلها والنافية بالفعل لان معنى النفى راجع الى الفعل او فى الاسم واللام بمعنى الا ومنع البصريون كون اللام بمعنى الا لانه خلاف الظاهر قالوا لو جاز ذلك لجاز جاءنى القوم لزيدا اى الا زيدا ولا يلزم ما قالوا وربما اختص بعض الاشياء ببعض المواقع كاختصاص لما بالاستثناء بعد النفى ومنع ابو على فى المكسورة المخففة المهملة من تقدير ضمير شان بعدها وجوز بعضهم ذلك قياسا على المفتوحة وقد مر ذلك فى ضمير الشان مع الخلاف فى ذلك وحكى بعض اهل اللغة اعمالها فى المضمر فى السعة نحو قولهم اظن انك قائم واحسب انه ذاهب وهذه رواية شاذة غير معروفة واما فى الضرورة فجار فى المضمر فقط قال فلو انك فى يوم الرخاء سالتنى فراقك لم ابخل وانت صديق وقال انك ربيع وغيث مريع وقد ما يكون هناك الثمالا قوله ويلزمها مع الفعل الى اخره قد مضى شرحه فى نواصب الفعل المضارع واذا دخلت على الجملة الاسمية فقد يكون الجملة مجردة نحو قوله ان هالك كل من يحفى وينتعل وقد يكون مصدره بلا نحو علمت ان لا شئ لك او باداة شرط نحو علمت ان من يضربك اضربه او برب ان رب خصم لى على مذهب الكوفيين او بكم نحو علمت ان كم غلام لى قوله وكان للتشبيه وتخفف فتلغى على الافصح ولكن للاستدراك توسط بين كلامين متغايرين معنى وتخفف فتلغى وتجوز معها الواو وليت للتمنى واجاز الفراء ليت زيدا قائما ولعل للترجى وشذ الجر بها فى كان قولان قال بعضهم انها غير مركبة لعدم الدليل عليه ومذهب الخليل ان اصل كان زيدا الاسد ان زيدا كالاسد قدمت اداة التشبيه ليؤذن من اول الامر بقصد التشبيه فوجب فتح المكسورة نافية على حالها لم تصر بالفتحة حرفا مصدريا رعاية للفظ الكاف لانها لا تدخل الا على لفظ المفردات ففتحت لفظا وهى فى المعنى باقية على حالها لم تصر بالفتحة حرفا مصدريا وصار الكاف مع ان كلمة واحدة فلا محل للكاف كما كان لها حين كانت فى محل خبر ان لتغير تمام الحرف كما ذكرنا فى كاف كذا وكاى ولا يقتضى متعلق به كما كانت يقتضيه حين كانت فى محل الخبر لانها خرجت

مانعه عن كونها لجارة فاذا خففت فالافصح الغاؤها وقد جاء كان وريد
رشاءا خلب وقال وصدر مشرق النحر كان ثدييه حقان واذا لم يعملها لفظا
ففيها ضمير شان مقدر عند بعض كما في ان المخففة ويجوز ان يقال غير مقدر بعدها
الضمير لعدم الداعي اليه كما كان في ان المخففة لكن لما لزم الفعلية التي بعدها
بالزم ان المخففة من حروف العوض هو اضمار الشان بعدها اجراء لها مجرى
ان ولزوم حرف العوض في الفعلية يقوي كونها مركبة من الكاف وان
ويجي بعد المهملة اسمية كقوله عباب له زمحا طويلا واله كان فلس يعلى بها حسن
فقط فهو كالزيادة وجاء في الخبر ان من اشد الناس عذابا يوم القيامة
المصورون وعند الكسائي من فيه زائده وعند ابي كيسان الحرف في مثله
غير عامله لفظا كالمكفوفة واذا علم الخبر جاز حذفه مطلقا سواء كان الاسم
معرفة او نكرة والكوفيون يشترطون تنكير الاسم لكثرة ما جاء كذلك نحو
قوله ان محلا وان مرتحلا وان في السفر اذ مضوا مهلا اي ان لنا محلا في الدنيا
ومرتحلا الى الاخرة وان في رحل السفر اذ مضوا الى الاخرة مهلا اي سعة اي
لا يرجع الراحلون الى الاخرة وتقول ان مالا وان ولدا وان عددا اي ان غيرها ابلا وغنما
اي ان لنا ذلك والفراء يشترط في جواز حذف خبرها تكريرها كما قيل ان
اعرابيا قيل له ان الزبابة الفارة فقال ان الزبابة ان الفارة اي انهما مختلفان
والرد على المذهبين ما روي ان المهاجرين قالوا يا رسول الله ان الانصار
قد فضلونا انهم اووا ونصروا وفعلوا بنا فقال عليه السلام الستم تعرفون ذلك
قالوا بلى فقال عليه السلام ان ذلك كذلك وما روي من قول عمر بن عبد
العزيز لمن سأله لعل ابي ذلك اي مصدق ثم ذكر الرجل حاجته فقال عمر
لعل ذلك اي لعل مطلوبك حاصل وقال تعالى ان الذين كفروا ويصدون
عن سبيل الله اي هلكوا وقيل الخبر ويصدون والواو زائدة وقال الشاعر
خلا ان حيا من قريش تفضلوا على الناس او ان الاكارم نهشلا قال ابن يعيش
لم يأت خبر ان المحذوف الا ظرفا او جارا قال والميدان لعذر في ان ذلك
ولعل الظرف ايضا اي ان ذلك ولعل لك ذلك واقول لا يلجئني الى
جعل جميع الاخبار المحذوفة ظرفا بل يقدر ما يستقيم به معنى الكلام ظرفا كان
او غيره وقد يسد مسد الخبر واو المصاحبة نحو ان كل رجل وضيعته والحال نحو
ان ضربي زيدا قائما واما قولك ليت شعري فالشعر بمعنى الفطنة مصدر من شعر
اشعر كنصرت انصر اي فطنت له قال سيبويه اصله ليت شعرتي حذف الهاء في

في الاضافة كما في قولهم هو ابو عذرها فلعله لم يثبت عنده مصدر الا بالهاء كما
والا فلا موجب لجعل المصدر من باب الهيئة كالجلسة والركبة والزم حذف الخبر
في ليت شعري مردفا بالاستفهام نحو ليت شعري اتاتيني ام لا وهذا الاستفهام
مفعول شعري كما ذكرنا في افعال القلوب في نحو علمت ازيد عندك ام عمرو
اي ليت علمي بما اسال عنه بهذا الاستفهام حاصل وقال المص هذا الاستفهام
قائم مقام الخبر كالجار والمجرور في لبيك في الدار وفيه نظر لان شعري مصدر
معناه متعلق بمضمون الجملة الاستفهامية فهي من حيث المعنى مفعول شعري و
مفعول المصدر ولا يكون ذلك المصدر حتى يخبر عنه لان علمك بالشي غير ذلك
وقال ابن يعيش الاستفهام ساد مسد الخبر كسد جواب لولا مسد خبر المبتدا
الذي بعده وفيه نظر ايضا لان محل خبر شعري الذي هو مصدر بعد جميع
ولوله من فاعله ومفعوله فمحله بعد الاستفهام فكيف يكون الاستفهام في مقام
الخبر ومقامه بعده بل هو خبر وجب حذفه بلا ساد مسده لكثرة الاستعمال وقد يحذف
الاستفهام مع العلم نحو قوله ليت شعري مسافر بن ابي عمرو وليت يقولها المحزون
اي ليت شعري الحمع ام لا ومسافر منادى وقد يخبر ههنا يشترط الافادة عن نكرة
نكرة لا ما ذكرنا في باب المبتدا الا انه لا يشترط تعريف المبتدا او لا تخصيصه مع
حصول الفائدة لكنه لا يخبر في باب الابتداء عن نكرة بنكرة لئلا يلتبس الثاني بالنعت
الاول لتوافقهما في الاعراب وههنا الاعرابان مختلفان فلا باس به قال وان
شفاء عبرة مهراقة على ما انشده سيبويه ويجوز ايضا الاخبار عن النكرة بالمعرفة نحو ان كريما
ابوك قال تعالى فان حسبك الله كما قلت في باب كان اظبي كان امك ام حمار
ويجوز ان يكون كفافا في قوله فليت كفافا كان خيرك كله وشرك عني ما ارتوى الماء
مرتوي اسم ليت والجملة خبره على ان روي خيرك بالنصب فيكون اسم كان ايضا نكرة
لكونه ضميرا راجعا الى كفافا وان روي برفعه فاسم ليت ضمير شان وقوله خيرك
وشرك اسم كان وكفافا خبره ولم يبن لكونه مصدرا في الاصل وعني متعلق بكفافا
اي مكفوفا عني والماء على هذا الوجه منصوب اي ما ارتوى مرتو من الماء وروي
قيل شرك مرتو بتقدير مرتو اسم وخبر معطوف على اسم كان وخبره اي عني خيرك
كفافا اي كان خيرك كفافا وشرك مرتويا عني اي كافا فحذف النصب ضرورة
كما في قوله فلو ان واش باليمامة داره فيكون الماء على هذا الوجه مرفوعا فاعل
ارتوى اي ما دام الماء مرتويا **قوله** الحروف العاطفة الواو والفاء
وثم وحتى واو واما وام ولا وبل ولكن فالاربعة الاول للجمع مطلقا لا ترتيب

فيها والفاء للترتيب وثم مثلها بمهلة وحتى مثلها ومعطوفها جزء من متبوعه ليفيد
قوة او ضعفا اعلم ان بعضهم عد اي المفسرة منها وعند الاكثرين ان ما بعدها عطف
بيان لما قبلها كما قال بعضهم ان بل التي بعدها مفرد نحو جاءني زيد بل عمرو ليست
منها لان ما بعدها بدل غلط مما قبلها وبدل الغلط بدونها غير فصيح واما معها ففصيح
سطر في كلامهم لانها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط قوله للجمع مراد النحاة
بالجمع ههنا ان لا يكون لاحد الشيئين والاشياء كما كانت او واما لكن المراد اجتماع
المعطوف والمعطوف عليه في الفعل في زمان او في مكان فقولك جاءني زيد
وعمرو او فعمرو او ثم عمرو اي حصل الفعل من كليهما لا من احدهما دون الاخر
قوله فالواو للجمع مطلقا معنى المطلق انه يحتمل ان يكون حصل من كليهما في زمان
واحد وان يكون حصل من زيد اولا وان يكون حصل من عمرو اولا فهذه ثلث
احتمالات عقلية لا دليل في الواو على شيء منها هذا مذهب جميع البصريين والكوفيين
ونقل بعضهم عن الفراء والكسائي وثعلب والربعي وابن درستويه وبه قال
بعض الفقهاء انها للترتيب دليل الجمهور استعمالها فيما يستحيل فيه الترتيب نحو
المال بين زيد وعمرو وتقاتل زيد وعمرو ومما الثاني فيه قبل الاول كقوله
[illegible] واسجدي واركعي وقوله تعالى نموت ونحيى والاصل
في الاستعمال الحقيقة ولو كانت للترتيب لناقض قوله تعالى وادخلوا الباب
سجدا وقولوا حطة قوله في موضع اخر وقولوا حطة وادخلوا الباب سجدا اذ القصة
واحدة ثم اعلم ان الواو مرة تجمع وتشرك الاسمين فصاعدا في فعل واحد
نحو قام زيد وعمرو اي حصل منهما القيام ومرة تجمع الفعلين فصاعدا في اسم
نحو قام زيد وقعد اي حصل كلا الفعلين من زيد ومرة تجمع من مضموني الجملتين فصاعدا
في الحصول نحو قام زيد وقعد عمرو وزيد قائم وعمرو قاعد فلولا الواو لجاز
توهم ان الاسم الاول في الصورة الاولى والفعل الاول في الثانية والكلام
الاول في الثالثة وقع عن سهو وغلط والثاني تدارك له او لجاز توهم ان
المتكلم في المواضع الثلثة قصد احدهما او كليهما ما لورد الكلام بلا واو مع
القصد الى معناه كقول الشاعر كنت اكل تمرا زبيبا اي احدهما وكذا قولك
خرج زيد دخل عمرو فانه كما يحتمل القطع بوقوع الامرين وهو الظاهر يحتمل وقوع
احدهما فالواو نص الجمعية نصا كاملا ونص معنى احدهما نصا ثم اذا نصب نحو جاءني
زيد وعمرو مثلا قلت ما جاءني زيد وعمرو فهي لنفي المركب اعني المجموع والمركب
كما ينتفي بانتفاء جزئيه معا ينتفي ايضا بانتفاء احد جزئيه دون الاخر فيحتمل ان يكون

معناه

معناه اي معنى المجاز كلاهما وان يكون المعنى انتفاء احد الجزئين فاذا قصدت التنصيص
على المعنى الاول جئت بلا الزائدة بعد واو العطف فقلت ما جاءني زيد ولا عمرو
وقد زادوا طردا للباب لا لمكان نفي احد الفعلين كما في قوله تعالى ولا تستوي الحسنة ولا
السيئة وما يستوي الاحياء ولا الاموات لان الاستواء بمعنى التساوي واذا انتفى
التساوي من احد الطرفين فلا بد من انتفائه من الاخر ايضا وما قيل من ان زيادة
لا لدفع وهم ان المنفي هو المجئ المقيد باجتماع في وقت فليس بشيء لان
نفي الشيء مطلقا وارادة نفيه مقيدا خلاف الظاهر كما تقول ما جاءني رجل وتريد
رجلين فصاعدا ونحوه فان كررت العامل فقلت ما جاءني زيد وما جاءني عمرو فهو عند
سيبويه نفي للمجئ المنقطع احدهما عن الاخر كان المخاطب توهم انه حصل مجئ كل
واحد منهما لكن منقطعا عن مجئ الاخر فرفعت بهذا الكلام وهمه وعند المازني
هو كما كان من دون تكرير العامل وهذا القول اقرب ويكون فائدة تكرار الفعل
المنفي كفائدة زيادة لا بعد الواو والاكثر قوله والفاء للترتيب اعلم ان الفاء
يفيد الترتيب سواء كانت حرف عطف او لا فان عطفت مفردا على مفرد فمعناها
ان ملابسة المعطوف عليه له بلا مهلة فمعنى قولك قام زيد فعمرو اي حصل قيام
عمرو عقيب قيام زيد بلا فصل ومعنى ضربت زيدا فعمرا اي وقع الضرب على
عمرو عقيب وقوعه على زيد واذا دخلت على الصفات المتتالية والموصوف واحد
فالترتيب ليس في ملابستها لمدلول عاملها كما كان في نحو جاءني زيد فعمرو بل
في مصادر تلك الصفات نحو قولك جاءني زيد الاكل فالنائم اي الذي يأكل
فينام كقوله يا لهف زيابة للحارث الصابح فالغانم فالآيب اي الذي صبح فغنم
فآب وان لم يكن الموصوف واحدا فالترتيب في تعلق مدلول العامل بموصوفاتها
كما في الجوامد نحو قولهم في صلوة الجمعة يقدم الاقرأ فالافقه فهجرة فالاسن فالاصبح
وان عطفت الفاء جملة على جملة افادت كون مضمون الجملة التي بعدها عقيب مضمون
التي قبلها بلا فصل نحو قام زيد فقعد عمرو وقد تعد فاء العطف في الجملة لكون
المذكور بعدها كلاما مرتبا في الذكر على ما قبلها لا لان مضمونه عقيب مضمون ما قبلها
في الزمان كقوله تعالى ادخلوا ابواب جهنم خالدين فيها فبئس مثوى المتكبرين
واورثنا الارض نتبوأ من الجنة حيث نشاء فنعم اجر العاملين فان ذكر ذم الشيء
او مدحه يصح بعد جري ذكره ومن هذا الباب عطف تفصيل المجمل على المجمل كقوله
تعالى ونادى نوح ربه فقال رب ان ابني من اهلي وتقول احسنت فقلت
لك وذلك ان موضع التفصيل بعد الاجمال ومنه قوله تعالى وكم من قرية

اهلكناها فجاءها بأسنا بياتا لان سبب الناس للاهلاك المجمل وقد يجيء الفاء العاطفة
للمفرد بمعنى الى على ما حكى الزجاجي بقول العرب مطرنا ما بين زبالة فالثعلبية
بمعنى ما بين زبالة الى الثعلبية ويقول بعضهم مطرنا ما زبالة فالثعلبية بحذف بين مع
كونه مرادا ويقيم المضاف اليه مقام المضاف ويعربه باعرابه وهذا كما تقول
هي احسن الناس ما بين قرن الى قدم وما بين قرن فقدم وما قرنا فقدما ولا يجوز
حذف ما لانه موصول فلا تقول مطرنا زبالة فالثعلبية وهي احسن الناس قرنا
فقدما وحكي جوازه عن هشام ومثل قوله قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل
الفاء الفارقية بمعنى الى اى منازل بين الدخول الى حومل الى توضح الى
المقراة فان قلت كيف يهدا اوان لا تقول خرجت الى زيد الى عمرو اذ الفعل
لا يتعلق به حرفا جر بمعنى واحد كما مر بلا عطف قلت يستعمل في تحديد الاماكن
نحو قولك اشتريت ما بين الموضع الفلاني الى دار زيد الى دار عمرو والى دار
خالد بحذف الواو تخفيفا لدلالة الكلام عليه قال النابغة الجعدي اما دار سلمى
بالحرورية العلي الى جانب الصمان فالمتثلم اقامت به البردين ثم تذكرت منازلها
بين الدخول فجرثم ومسكنها بين الفروت الى اللوى الى شعب ترعى بهن فعيهم
فاذا كرر ذلك مع حرف الجر اعني الى مجرده فالا مع العطف التي بمعناه
اولى بل هو واجب لامتناع اجتماع حرفي عطف ويجوز ان يكون المعنى بها
بين منازل الدخول فمنازل حومل فمنازل توضح فمنازل المقراة وكذا في غير
هذا الموضع واما قوله يا دارمية بالعلياء فالسند فالفاء فيه لافادة الترتيب في
الذكر لانه يذكر في تعريف الاشياء الاخص بعد الاعم فكان العلياء موضع
واسع مشتمل على مواضع منها السند وهذا كما يقال داري ببغداد فالكرخ فاذا
قصد قولك جاءني زيد فعمرو فقلت ما جاءني زيد فعمرو فانت باق لنفي مجيء
زيد بهما الى عمرو ومجيء زيد فيمكن ان يحصل المجيئان في حالة وان يحصل مجيء عمرو
قبل مجيء زيد هذا الذي ذكرنا كله حكم فاء العطف والتي لغير العطف
لا يخلو من معنى الترتيب وهي التي تسمى فاء السببية وتختص بالجمل وتدخل على ما هو
جزاء مع تقدم كلمة الشرط نحو ان لقيته فاكرمه ومن جاءك فاعطه وبدونها
نحو زيد فاضل فاكرمه وتعرفها بان يصلح تقدير اذا الشرطية قبل الفاء وجعل
مضمون الكلام السابق شرطها فالمعنى في مثالنا اذا كان كذا فاكرمه وهو
كثير في القرآن المجيد وغيره قال تعالى ام لهم ملك السموات والارض
وما بينهما فليرتقوا في الاسباب وقال تعالى انا خير منه خلقتني من نار وخلقته

من طين قال فاخرج اى اذا كان عندك هذا الكبر فاخرج وقال رب فانظرني اى
اذا كنت لعنتني فانظرني وقال فانك من المنظرين اى اذا اخرت الدنيا على كذا
فانك من المنظرين وقال فبعزتك اى اذا اعطيتني هذا المراد فبعزتك لاغوينهم وقد
يكون فاء السببية بمعنى لام السببية وذلك اذا كان ما بعدها سببا لما قبلها كقوله تعالى
اخرج منها فانك رجيم وتقول اكرم زيدا فانه فاضل فهذه تدخل على ما هو الشرط
في المعنى كما ان الاولى دخلت على ما هو الجزاء في المعنى وذلك انك تقول زيد
فاضل فاكرمه فهذه اذا دخلت على الجزاء فاذا عكست الكلام فقلت اكرمه فانه فاضل فقد
دخلت على ما هو شرط ثم اعلم انه لا تنافي بين السببية والعاطفة فقد يكون سببية
وهي مع ذلك عاطفة جملة على جملة نحو يقوم زيد فيغضب عمرو ولكن لا يلزمها
العطف نحو ان لقيته فاكرمه ثم انه قد تولي في الكلام فاء موقعها موقع الفاء
السببية وليست بها بل هي زائدة وفائدة زيادتها التنبيه على ان بعدها
لازم لما قبلها لزوم الجزاء للشرط وذلك كما تقدم في اذا غير المتضمنة للشرط
نحو قوله تعالى اذا جاء نصر الله والفتح الى قوله فسبح وقد يجيء زائدة في غير
هذا الموضع المذكور نحو زيد فوجد عند الاخفش وقوله واذا هلكت فعند
ذلك فاجزعي ثم اعلم ان افادة الفاء للترتيب بلا مهلة لا ينافيها كون
الثاني المترتب يحصل تمامه في زمان طويل اذا كان اول اجزائه متعقبا
لما تقدم قوله تعالى الم تر ان الله انزل من السماء ماء فتصبح الارض مخضرة
فان اخضرار الارض يبتدئ بعد نزول المطر لكن يتم في مدة ومهلة فجيء
بالفاء نظرا الى انه لا فصل بين نزول المطر وابتداء الاخضرار ولو قيل
مثلا ثم تصبح الارض مخضرة نظرا الى تمام الاخضرار جاز وكذا قوله جعلناه
نطفة في قرار مكين ثم خلقنا النطفة علقة نظرا الى تمام صيرورتها علقة ثم
قال فخلقنا العلقة مضغة فخلقنا المضغة عظاما فكسونا العظام لحما نظرا الى
ابتداء كل طور ثم قال ثم انشأناه خلقا آخر اما نظرا الى تمام الطور الاخير
واما استبعاد المرتبة هذا الطور الذي فيه كمال الانسانية من الاطوار
المتقدمة قوله وثم مثلها بمهلة اى مثل الفاء في الترتيب الا انها تختص
بالمهلة والتراخي ومن ثم قال سيبويه في مررت بزيد ثم عمرو ان المراد
مروران ولا يكون الا عاطفة ولا يكون للسببية اذ لا تراخي المسبب عن
السبب التام ولا يعطف المفصل على المجمل كالفاء وقد يكون في الجمل خاصة
لاستبعاد مضمون ما بعدها عن مضمون ما قبلها وعدم مناسبته له كما ذكرنا

في قوله تعالى ثم انشأناه خلقا آخر وكقوله تعالى خلق السموات والارض وجعل الظلمات والنور ثم الذين كفروا بربهم يعدلون فالاستبعاد لخالق السماوات والارض مستعد عنه مناسب وهذا المعنى فرع التراخي ومجازه وكذا قوله تعالى فلا اقتحم العقبة ثم قال ثم كان من الذين آمنوا فان الايمان بعد المنزلة من فك الرقبة والاطعام لا نسبة بينهما وكذا قوله استغفروا ربكم ثم توبوا اليه فان بين التوبة وهي الانقطاع بالكلية الى الله تعالى وبين طلب المغفرة بونا بعيدا وقد يجي ثم لمجرد الترتيب في الذكر والتدرج في درج الارتقاء وذكر ما هو الاولى ثم الاولى من دون اعتبار التراخي والبعد بين تلك الدرج ولا ان الثاني بعد الاول في الزمان بل ربما يكون قبله كما في قوله ان من ساد ثم ساد ابوه ثم قد ساد قبل ذلك جده فالمقصود ترتيب درجات معالي الممدوح فابتدأ بسيادته ثم بسيادة ابيه ثم بسيادة جده لان في الزمان على سيادة نفسه فهي كالفاء وقد يكون ثم والفاء ايضا لمجرد التدرج في الارتقاء وان لم يكن الثاني مترتبا في الذكر على الاول وذلك اذا تكرر الاول بلفظه نحو بالله فالله ووالله ثم والله وقوله تعالى وما ادراك ما يوم الدين ثم ما ادراك ما يوم الدين وقوله تعالى كلا سوف تعلمون ثم كلا سوف تعلمون واما قوله تعالى فالينا مرجعهم ثم الله شهيد اي ثم مجازيهم بما عملوا لانه كان شهيدا على ما يعملون فاقام العلة مقام المعلول وقوله تعالى واني لغفار لمن تاب وآمن وعمل صالحا ثم اهتدى اي ثم بقي على ذلك الهدى من التوبة والايمان والعمل الصالح كما قيل في اهدنا الصراط المستقيم اي ابقنا عليه فاستعمل ثم اما نظرا الى تمام البقاء او استبعاد المرتبة البقاء عليها من مرتبة ابتدائها لان البقاء عليها افضل وقد يدخل همزة الاستفهام المعدة للانكار على واو العطف كقوله تعالى ولقد انزلنا اليك آيات بينات وما يكفر بها الا الفاسقون اوكلما عاهدوا عهدا نبذه فريق منهم فقوله وكلما عطف على لقد انزلنا والهمزة لانكار السد وقد يكون الاستفهام للتوبيخ او التقرير اذا دخلت همزته على جملة منفية نحو قوله تعالى قالوا ولو لا اوتي وكذا يدخل على فاء العطف للانكار كقوله ومنهم من يستمعون اليك افانت تسمع الصم عطف على منهم من يستمعون اليك اي بعضهم يستمع اليك غير سامع في الحقيقة افانت تسمع مولاء الصم وكذا قوله ومنهم من ينظر اليك افانت تهدي العمي اي ينظر اليك غير مبصر في الحقيقة ويكون الهمزة للتوبيخ او التقرير اذا دخلت على النفي وقد يدخل على فاء السببية كما في قوله تعالى من اله غير الله ياتيكم بضياء افلا تسمعون اي اذا كان كذا فلم لا تسمعون فالفاء للسببية والهمزة للتوبيخ او التقرير

وكذا يدخل همزة الانكار على ثم المعدة للاستبعاد كقوله تعالى ماذا يستعجل منه المجرمون اثم اذا ما وقع آمنتم به فيهم بهما مثلها في قوله تعالى ثم الذين كفروا بربهم يعدلون لان الايمان بالشي مستبعد من استعجاله استهزاء وهذه الحروف ليست بعاطفة على معطوف عليه مقدر في الكشاف ولو كانت كما قال لجاز وقوعها في اول الكلام قبل ان يتقدمه ما يكون معطوفا عليه ولم يجئ الا مبنيا على كلام متقدم وهذه الحروف الثلثة تجي عند الاخفش زائدة والبصريون لو ولولا فيما يمكن التاويل صيانة للحرف من الزيادة مثل الواو ومثل قوله تعالى فلما اسلما وتله للجبين وناديناه قال البصريون جواب لما اخر يا سار الى الحي البيت واما قوله ولما راى الرحمن ليس فيهم رشيد ولا ماله اجاه عن الغدر وصب عليهم بعليت الله وابل فكانوا عليهم مثل راعية البكر فالمعنى غضب عليهم وصب بحذف المعطوف عليه وكذا قوله فاذا وذلك بالكسيه لم يكن الا كلمة حاله لحال اي فاذا المالك وذلك الالمام واما الفاء ففي قوله اراني اذا ما بت على هوى اذا اصبح اصبح غاديا قبل الفاء زائدة وقيل بل الزائد ثم لحرمة التصدر واجاز الاخفش زيد فوجد وزيد فقام قياسا على زيادة الفاء مستدلا بقول الشاعر وقائلة خولان فانكح فتاتهم واكرومة الحيين خلو كما هيا والفاء في قوله اما حراسه اما انت ذا العرفان قومي لم تاكلهم الضبع زائدة عند البصريين دون الكوفيين كما مر في بابه واما ثم فقال الاخفش هي زائدة في قوله تعالى حتى اذا ضاقت عليهم الارض بما رحبت وضاقت عليهم انفسهم وظنوا ان لا ملجا من الله الا اليه ثم تاب عليهم ولا منع من ارتكاب حذف المعطوف عليه اي الهمهم الانابة ثم تاب عليهم وكل ما جاء من ذلك فليعد ر لكل ما يمكن وان سيح الاعتبار فليحكم بزيادة الحرف والمدار ورود زيادة ام قول الراجز بادهر ام ما كان مشي رقصا بل قد يكون مشي لوقصا قوله وحتى مثلها يعني مثل ثم في الترتيب والمهلة فالحروف لي المهلة في حتى اقل منها في ثم فهي متوسطة بين الفاء التي لا مهلة فيها وبين ثم المقيدة للمهلة والذي ارى ان حتى لا مهلة فيها بل حتى العاطفة لبعد ان المعطوف هو الجزء العالي اما في القوة او في الضعف على سائر اجزاء المعطوف عليه وقد يكون تعلق الفعل العامل في المعطوف عليه والمعطوف بما بعد حتى اسبق من تعلقه بالاجزاء الاخر نحو مات الناس حتى الانبياء والمقصود ان الترتيب الخارجي لا يعتبر فيها ايضا كما لا يعتبر فيها المهلة بل المعتبر فيها ترتيب اجزاء ما قبلها وهنا من الاضعف الى الاقوى كما في مات الناس حتى الانبياء او من الاقوى الى الاضعف كما في قدم الحاج حتى المشاة قوله داود ولعادم

لاحد الامرين منهما وام المتصلة لازمة لهمزة الاستفهام يليها احد المستويين والاخر الهمزة بعد ثبوت احد هما لطلب التعيين ومن ثم لم يجز ارأيت زيدا ام عمرا او من ثم كان جوابها بالتعيين دون نعم اولا والمنقطعة كبل والهمزة مثل انها لابل ام شاء واما قبل المعطوف عليه لازمة مع اما جائزة مع او اعلم ان الاحرف الثلثة لاحد الامرين او الامور واو واما العاطفة في المعنى سواء الا في شيء واحد وهو ان او يجي بمعنى الى او الا ويجي او ايضا للاضراب بمعنى بل فلا يكون بعدها اذن الا الجمل فلا يكون حرف عطف بل حرف استيناف فاذا كانت حرف عطف فقد يعطف المفرد على المفرد نحو جائني زيدا او عمرو وقد يعطف الجملة على الجملة نحو ما ابالي قمت او قعدت وتقول في الاستيناف انا اخرج اليوم ثم بعد ذلك الاقامة فتقول او اقيم اى بل اقيم على كل حال وهي في هذه الصورة محتملة للعطف فيكون على ذلك التقدير مترددا بين الخروج والاقامة واما في قوله مثل قرن الشمس في رونق الضحى وصورتها او انت في العين املح فلا يحتمل العطف اذ لا يصح قيام الجملة بعد ها مقام قوله مثل قرن الشمس كما هو حق المعطوف وكذا في قوله تعالى الى مائة الف او يزيدون اى بل يزيدون وانما جاز الاضراب بل في كلامه تعالى لانه اخبر عنهم بانهم مائة الف بناء على ما يحزرهم الناس من غير تعمق مع كونه تعالى عالما بعددهم وبانهم يزيدون ثم اخبر تعالى في التحقيق فاضرب عما يغلط فيه غيره بناء منهم على ظاهر الحزر اى ارسلناه الى جماعة يحزرهم الناس مائة الف وهم كانوا زائدين على ذلك وكذا قوله تعالى كلمح البصر بناء على ما يقوم الناس في التحديد ثم اضرب عما يغلطون فيه في هذه القصة ان قالوا ذلك وحقق وقال او هو اقرب اى بل هو اقرب ذلك ان لا واذا كان في الخبر ثلثة معان الشك والابهام والتفصيل واذا كان في الامر فله معنيان التخيير والاباحة فالشك اذا اخبر عن احد الشيئين ولا تعرفه بعينه والابهام اذا عرفته بعينه وتقصد ان تبهم الامر على المخاطب فاذا قلت جائني زيدا وعمرو ولم تعرف الجائي منهما كان للشك واذا عرفته وقصدت الابهام على السامع فهو للابهام كقول لبيد هل انا الا من ربيعة او مضر فالظاهر انه كان يعرف انه من ايهما قال تعالى اتاها امرنا ليلا او نهارا والتفصيل اذا لم تشك ولم تقصد الابهام على السامع كقولك هذا اما ان يكون جوهرا او عرضا اذا قصدت الاستدلال على انه جوهر لا عرض او على انه عرض لا جوهر او على انه لا هذا ولا ذاك واما في الامر فان حصل للمأمور بالجمع بين الامرين فضله وشرف في العادة

فهي للاباحة نحو تعلم الفقه او النحو وجالس الحسن او ابن سيرين والا فهي للتخيير نحو اضرب زيدا او عمرا والفرق بينهما ان الاباحة يجوز فيها الاقتصار على احد الفعلين ويجوز الجمع بينهما وفي التخيير يتحتم احد الفعلين ولا يجوز الجمع بينهما هذا ما قيل و ينبغي ان يعرف ان جواز الجمع بين الامرين في نحو تعلم اما الفقه او النحو لم يفهم من اما واو بل لعله الا احد الشيئين في كل موضع وانما استفيدت الاباحة من قبل العلم ومابعدها معا لان تعلم العلم خير وزيادة الخير خير قد لا له او واما في الاباحة والتخيير والشك والابهام والتفصيل على معنى احد الشيئين او الاشياء على السواء وهذه المعاني تعرض في الكلام لا من قبل او واما بل من قبل اشياء اخر فالشك من قبل جهل المتكلم وعدم قصده الى التفصيل والابهام والتفصيل من حيث قصده الى ذلك والاباحة من حيث كون الجمع يحصل به فضله والتخيير من حيث لا يحصل ذلك واما في سائر اقسام الطلب فالاستفهام نحو ازيد عندك او عمرو لا يعرض فيه شيء من المعاني المذكورة واما التمني نحو ليت لي فرسا او حمارا فالظاهر فيه الجمع اذ في الاغلب من العادات ان من يتمنى احدهما لا ينكر حصولهما معا واما التحضيض نحو هلا تتعلم الفقه او النحو وهلا تضرب زيدا او عمرا والعرض نحو الا تتعلم النحو او الفقه والا تضرب زيدا او عمرا فكالامر في احتمال الاباحة والتخيير بحسب القرينة ولما كان او في الاباحة التي معناها جواز الجمع جاز استعمالها بمعنى الواو قال وكان سيان ان لا يسرحوا النعما او يسرحوه بها واغبرت السرح فان سيان بمعنى مستويان وهو من الشيء قال سيان كسر رغيفه او كسر عظم من عظامه واذا دخلت الخبر نحو رايت زيدا او عمرا فان اردت نفي رؤية احدهما الا رؤيتهما فان تعين عندك او تعين لكن قصدت الابهام قلت ما رايت زيدا او عمرا فيكون المعنى ما رايت احدهما ورايت الاخر وكذا اذا لقيهما امرا وهو النهي كما اذا قلت مثلا في اضرب زيدا او عمرا لا تضرب زيدا او عمرا فالقياس ان يكون المعنى لا تضرب احدهما واضرب الاخر كما كان في الامر معناه اضرب احدهما ولا تضرب الاخر فان قلت فلا يبقى اذن فرق بين الامر والنهي ولا بين الخبر المثبت والمنفي في رايت زيدا او عمرا وما رايت زيدا او عمرا قلت لا يبقى فرق في الاصل الوضع الا اذا كان المعدود اكثر من اثنين فانك اذا قلت اضرب زيدا او عمرا او خالدا فالمعنى اضرب احدهم ولا تضرب الباقيين واذا قلت لا تضرب زيدا او عمرا او خالدا فالمعنى لا تضرب احدهم واضرب الباقيين وكذا في الخبر نحو رايت زيدا او خالدا او هذا القياس

هو مقتضى اصل الوضع ثم بعد ذلك جرى عادتهم انه اذا استعمل لفظا حدا او ما
معناه في الاثبات فمعناه الواحد فقط واذا استعمل في غير الموجب فمعناه العموم
في الاغلب ويجوز ان يراد الواحد فقط ايضا تفسير ذلك انك اذا قلت في
الموجب مصرحا بالواحد رايت واحدا من زيد وعمرو مثلا وكذا فيما يودي معنى
الواحد رايت رجلا منهما او رايت زيدا او عمرا فان كل واحد من الالفاظ
الثلثة وان احتمل ان يراد به الواحد فقط فيكون المعنى لقيت واحدا منهما
ولقيت الاخر لكن الاظهر والاغلب في الاستعمال ان يكون المراد ما لقيت واحدا
منهما فكيف بما فوق الواحد اي المراد نفي رؤيتهما كليهما وانما كان كذلك لان
الاصل عدم الرؤية فاذا قلت لقيت واحدا منهما او ما يودي معناه نحو لقيت
زيدا او عمرا فقد اخرجت واحدا منهما عما كان اصلا اي عدم الرؤية فبقي
الاخر على اصله اي غير مرئي واما اذا قلت ما لقيت واحدا منهما او ما يودي
معناه فهو ما لقيت زيدا او عمرا والاصل عدم الرؤية ولم يصرح فيه الا بعدم
رؤية واحد منهما فبقاء الاخر على اصله من عدم الرؤية اولى فيكون نفيا لمطلق
الرؤية فان قلت فاذا كان الاصل عدم الرؤية كان عليك ان لا تاتي بمفعول
لرايت لا واحدا ولا اكثر حين تحكي لو سمع المخاطب ان هذا الاصل لم يبق على
حاله بل كان يكفيك ان تقول ما لقيت من جنس الرجال فما دعاك الى قصد نفي
الرؤية بالواحد قلت قصد المبالغة وبيان ان ذلك الاصل لم يخرج عما كان
عليه متعلقا بما قل ما يكون وهو الواحد فيكون فكيف بما زاد واذا تقرر هذا ظهر لك
عليه قولهم ان النكرة في غير الموجب تفيد العموم في الاغلب وذلك ان النكرة
قد تفيد الوحدة والوحدة في غير الموجب تفيد العموم في الاغلب كما مضى فان
قصدت التنصيص على العموم في ما لقيت رجلا او ما لقيت واحدا قلت ما لقيت من
رجل ومن واحد واذا قلت ما لقيت رجلين او رجالا فالمعنى ما لقيت مسمى واحدا
من هذا الجنس وما رايت جماعة واحدة منه فمع عدم من يحتمل الاستغراق
مع من نص الاول نصا في استغراقه لجميع مسماه هذا الجنس والثاني في استغراقه
لجميع جماعاته فظهر ان معنى ما رايت زيدا او عمرا ما رايت زيدا ولا عمرا في
الاظهر وكذا معنى لا تضرب زيدا او عمرا يحتمل احتمالا مرجوحا لا تضرب احدهما
واضرب الاخر ويدفع هذا الاحتمال بمثل القرينة التي في قوله تعالى ولا تطع
منهم آثما او كفورا اذ لا يجوز ان يراد لا تطع واحدا منهم واطع الاخر لقرينة الاثم
والكفر ولفظة او في جميع الامثلة موجبة كانت او غير موجبة مقيدة لاحد الشيئين

الا والاسار ثم معنى الوحدة في غير الموجب بعد العموم فلم يخرج او مع القطع
في الانهاء في نحو لا تطع منهم آثما او كفورا عن معنى الوحدة التي هي موضوعة لها
واعلم وامّا امّا فهي بمعنى او في جميع الاحكام المذكورة الا ان المعطوف عليه
لا بد ان يكون مصدرا بامّا اخرى نحو جاءني امّا زيد وامّا عمرو فيبنى الكلام مع امّا
على احد الشيئين والاختيار وامّا مع او فان تقدم امّا على المعطوف عليه نحو جاءني
زيد او عمرو فالكلام مبنى على ذلك وان لم يتقدم جاز ان يعرض للمتكلم معنى احد الشيئين
بعد ذكر المعطوف عليه تقول مثلا قام زيد قاطعا بقيامه ثم يعرض الشك او
قصد الابهام فتقول او عمرو ويجوز ان يكون شاكا او مبهما من اول الامر ولكن
لم يات بحرف دال عليه كما تقول مثلا جاءني القوم وانت عازم من اول الامر
على الاستثناء بقولك الا زيدا فامّا الثانية في كلام لا بد لها من تقدم امّا اخرى
داخلة على المعطوف عليه بخلاف او فانه يجوز فيه تقدم امّا عليه نحو جاءني امّا
زيد او عمرو وجاءني زيد او عمرو وقد جاء امّا غير مسبوقة بامّا اخرى في الشعر لكنها
يقدر حملا الكثير الشائع ومن استعمالها اسد الفراء بلم بدار قد تقادم عهدها او
امّا بامواتٍ الم خيالها اي امّا بدار وامّا بامواتٍ وقد تحذف الثانية الاولى
فامّا ان يكون اخي بصدق فاعرف منك غثي من سمني والا فاطرحني واتخذني
عدوا اتقيك وتتقيني ويلزم الثانية الواو وربما تجرد بلا واو نحو جاء امّا هذا
امّا ذا قال يا ليتما امّنا شالت نعامتها امّا الى جنة امّا الى نار وروي ايما
الى جنة وهي لغة في امّا وقالوا ان ما لا يستعمل في النهي وحكى قطرب فتح
همزة امّا العاطفة وهي عند سيبويه مركبة من ان وما وقد تبدل حذف ما للضرورة
قال سقته الرواعد من صيف وان من خريف فلن يعدما فاربك الشاعر
حذف امّا الاولى وحذف ما من الثانية وقال لقد كذبتك نفسك فاكذبها
فان جزعا وان اجمال صبر قال التقدير امّا تجزع جزعا ولا منع من حمله على معنى
الكلمة وحالها بالتركيب كما مضى من كون ما بمعنى ربما وقال غيره هو مفرد
غير مركب اذ الافراد اصل في الحروف وتاول البيت بان الشرطية كان المحذوف اي فان كان جزعا ومنع ابي علي وعبد القاهر من كونهما عاطفة
لان الاولى داخلة على ما ليس بمعطوف على شيء والثانية مقرونة بواو العطف
فلا يصلحان للعطف وشبهة من جعلها حرف عطف كونها بمعنى او العاطفة
ولا يلزم ذلك فان المعنى ان المصدرية هو معنى ما المصدرية والاولى تنصب
المضارع بخلاف الثانية وقال الاندلسي امّا الاولى مع الثانية حرف عطف

کل ٤

قدمت مهما علی ان الامر مبنی علی الشک والواو جامعة بینهما عاطفة لاما الثانیة
علی الاولی حتی لیصیر الحرف واحد ثم یعطف ان معا ما بعد الثانیة علی ما بعد
الاولی وهذا اعتذار من وجوه لان لعدم بعض العاطف علی المعطوف
علیه وعطف بعض العاطف علی بعضه وعطف الحرف علی الحرف غیر موجود
فی کلامهم فالحق ان الواو هی العاطفة واما معده لاحد الشیئین غیر عاطفة
والواو وفی نحو قوله اما الی جنة اما الی نار معده وام المتصلة الجنید اعلم ان
ام علی ضربین متصلة ومنقطعة فالمتصلة تختص بثلثة اشیاء احدها تقدم الهمزة
اما للاستفهام نحو ازید عندک ام عمرو او للتسویة نحو سواء علیهم استغفرت لهم
وقد یجی شرح همزة التسویة وهذه الهمزة قد یکون مقدرة قبل ام المتصلة فی الشعر
قال العمری ما ادری وان کنت داریا شعث بن سهم ام شعیث بن منقر
کذلک عنک اما رایت بواسطة عکس الظلام من الربات حالا ولیس بکبیر
وربما یجی هل قبل المتصلة وهو قلیل شاذ نحو هل زید عندک ام عمرو وانما
لزمت الهمزة فی الاغلب دون هل فان هل دخلت فی الاستفهام اذ اصلها
قد نحو قوله تعالی هل اتی علی الانسان واما المنقطعة فقد لا یتقدمها الاستفهام
وقد یتقدمها الاستفهام بالهمزة او بهل ولا یقع بعد غیرهما من اسماء الاستفهام
الا اذا کان ام مستفهما بها عن اسم داخل فی عموم تلک الاسماء وفی حکم المنسوب
الیها لان اسماء الاستفهام اذا استفهم بها عممت فی الجمیع فیغنی عن کل کلام
بعدها فلا تقول من عندک ام عندک عمرو لان معنی قولک ام عندک عمرو
مستفاد من قولک من عندک فان لم یدخل المستفهم بام فی عموم تلک الاسماء
نحو من عندک ام عندک حمار وان زید ام عندک عمرو او فی الحکم المنسوب الیها
نحو من عندک ام ضرب عمرا ومن تضرب ام من تشتم جاز وقوعها بعدها وثانیها
انه یجب ان یستفهم بها عن شیئین او الاشیاء ثابت احدها او احدهما عند المتکلم
لطلب التعیین لانها مع الهمزة بمعنی ای وای یستفهم بها عن التعیین فیکون المعطوف
مع المعطوف علیه بتقدیر استفهام واحد لان المجموع بمعنی ای فجوابه بالتعیین واما
فی المنقطعة فلا یثبت احد الامرین عند المتکلم بل ما قبل ام وما بعدها علی کلامین
لانه اضراب عن الکلام الاول وشروع فی استفهام مستقل فهی ان بمعنی بل التی
یدل علی ان الاول وقع غلطا فی نحو قولهم لابل ام شاء ام بمعنی بل التی
یکون للانتقال من کلام الی کلام آخر لا لتدارک الغلط کما فی قوله تعالی
ام تقولون افتریه وقوله ام اتخذ مما یخلق بنات وفیها مع معنی بل معنی الهمزة

الاستفهامیة فی نحو انها لابل ام شاء او الهمزة الانکاریة فی ام یقولون افتریه
نحو وقد یجی بمعنی بل وحده کقوله تعالی ام انا خیر من هذا الذی هو مهین ولا
معنی للاستفهام ههنا وکذا اذا جاءت بعدها اداة الاستفهام کقوله تعالی
ام هل تستوی الظلمات والنور وقوله ام من هذا الذی هو جند لکم وقوله ام کیف
ینفع ما یعطی العلوق به رئمان انف اذا ما ضن باللبن فهی فی مثله بمعنی بل
وحده والمقصود ان الکلام معها علی کلامین دون المتصلة ولهذا سمیت منقطعة
وسمیت الاولی متصلة لکونها مع الهمزة التی قبلها کای وجواب المنقطعة لا
او نعم لانه استفهام مستانف وثالثها انه یلیها المفرد والجملة بخلاف المنقطعة فانه
لا یلیها الا الجملة ظاهرة الجزئین نحو ازید عندک ام عندک عمرو او مقدر احدهما
نحو انها لابل ام شاء ای ام هی شاء قال جار الله لا یجوز حذف احد جزئی
الجملة بعد المنقطعة فی الاستفهام لئلا یلتبس بالمتصلة ویجوز اذا لا یلتبس اقول
اذا کان الاستفهام المقدم بغیر الهمزة لم یلتبس بالمتصلة ثم اعلم انه اذا ولی
المتصلة مفرد فالاولی ان یلی الهمزة قبلها مثلها ولها سواء لیکون ام مع
الهمزة بتاویل ای والمفرد ان بعدهما بتاویل المضاف الیه ای نحو ازید عندک
ام عمرو بمعنی ایهما عندک وافی السوق زید ام فی الدار ای فی ای الموضعین
هو ویجوز المخالفة بین ما ولیهما نحو اعندک زید ام عمرو وازید عندک ام فی
الدار والقیت زیدا ام عمرا جوازا حسنا کما قال سیبویه لکن المعادلة احسن
وان ولیت ام والهمزة جملتان مشترکتان فی احد الجزئین فان کانتا فعلیتین
مشترکتین فی الفاعل نحو اقمت ام قعدت وانام زید ام اکل فهی متصلة ویجوز
مع عدم التناسب بین معنی الفعلین ان یکون منقطعة نحو اقام زید ام تکلم وان
کانتا فعلیتین ملیاولی النظم مشترکتین فی الفعل نحو اقام زید ام قام عمرو او
اسمیتین کذلک مشترکتین فی جزء نحو ازید قائم ام هو قاعد وازید اخی ام عمرو
هو فالاولی ان ام فی الصور الثلث منقطعة لانک کنت قادرا بها علی الاکتفاء
بمفرد منهما لو قصدت الاتصال والمفرد ادل علی کونها متصلة وعلی کون
ما قبلها وما بعدها فی تقدیر کلام واحد فلو اردت الاتصال قلت فی الاولی
ازید قام ام عمرو وفی الاخرین ازید ام عمرو قاعد وازید اخی ام عمرو
فعدولک الی الجملتین مع القدرة علی المفردین دلیل الانفصال واما فی
الفعلیتین المشترکتین فی الفاعل فلا تقدر علی الاکتفاء بمفردین منهما لان کل فعل لا
له من فاعل واما ان جئت بعدهما بجملتین غیر مشترکتین فی جزء نحو ازید قائم ام عمرو

قاعد وأقائم زيد أم قاعد عمرو وأقام زيد أم قعد عمرو وكذا أضرب زيدا
عمرا أم قبلة خالد لأن المشترك فيه فضلة لا آخر جملة فالمتأخرون على أنها منفصلة
لا غير والمص والأندلسي جوزا الأمرين فإن كانت متصلة فالمعنى أي هذين
الأمرين كان وليس ما ذهب إليه سعد بلى إن وقع الاختلاف بين الجملتين
الجملتين إما أن يكون أحدهما اسمية والأخرى فعلية نحو أقام زيد أم عمرو
قاعد وكذا في المشتركين في جزء إذا لم يتساويا ولفظهما نحو أزيد عندك أم عندك
عمرو وأبكر قائم أم قائم عمرو فالظاهر فيهما الانفصال أما قوله تعالى سواء
عليهم أدعوتموهم أم أنتم صامتون فجاز اختلاف الجملتين مع أنها متصلة
لأمنهم من الالتباس بالمنقطعة لأن التسوية لا معنى فيها للمنفصلة فعلى هذا
إن كان بعد أم مفرد لفظا وتقديرا فهي متصلة قولا واحدا وقبلها الهمزة
في الأغلب لفظا أو تقديرا وإن كان جملة بعدها فإن لم يكن قبلها همزة
فهي منقطعة وإن كان قبلها الهمزة ميزت المتصلة عن المنفصلة بما ذكرت لك الآن
وقال سيبويه أم في قولك أزيد عندك أم لا منقطعة كأن عند السائل أن أحدا
عنده فاستفهم ثم أدركه مثل ذلك الظن في أنه ليس عنده فقال أم لا وإنما
عدها منقطعة لأنها لو سكت على قوله أزيد عندك لعلم المخاطب أنه يريد أهو
عندك أم ليس عندك فلا بد أن يكون لقولك أم لا فائدة مجددة وهي تعرض
ظن أنه ليس عنده وهذا معنى الانقطاع والإضراب وأما همزة التسوية
وأم التسوية فهما اللتان يليان قولهم سواء وقولهم لا أبالي ومتصرفاته نحو
قولك سواء علي أقمت أم قعدت ولا أبالي أقام أم قعد فعند النحاة قولك
أقمت أم قعدت جملتان في تقدير مفردين معطوف أحدهما على الآخر بواو
العطف أي سواء علي قيامك وقعودك فقيامك مبتدأ وقعودك عطف
عليه وسواء خبر مقدم وقد أجاز أبو علي أيضا أن يكون سواء مبتدأ وأقمت
أم قعدت خبره لكونهما في الظاهر فعلين قال أبو علي إنما جعل الفعلان مع
الحرفين في تأويل اسمين بينهما واو العطف لأن ما بعد همزة الاستفهام وما بعد
عديلها مستويان في علم المستفهم لأنك إنما تقول أقمت أم قعدت إذا استوى
عندك قيام المخاطب وقعوده فطلبت بهذا السؤال التعيين فلما كان الكلام
استفهاما عن المستويين أقيم همزة الاستفهام وعديلها مع ما بعدهما مقام
المستويين وهما قيامك وقعودك وهذا كما أقيم لفظ النداء مقام الاختصاص
في أنا أفعل كذا أيها الرجل لجامع الاختصاص فكل منادى مختص ولا ينعكس و

وكل استفهام تام المتصلة لتسوية ولا ينعكس والذي يظهر لي أن سواء في مثله خبر
مبتدأ محذوف تقديره الأمران سواء علي ثم بين الأمرين بقوله أقمت أم قعدت
كما في قوله تعالى فاصبروا أو لا تصبروا سواء عليكم أي الأمران سواء وسواء
لا يثنى ولا يجمع فكأنه في الأصل مصدر وحكى أبو حاتم تثنيته وجمعه ورده أبو
علي وقولك أقمت أم قعدت بمعنى إن قمت وإن قعدت والجملة الاسمية المتقدمة
أي الأمران سواء دالة على جزاء الشرط أي إن قمت أو قعدت فالأمران سواء
علي ولا شك في تضمن الفعل بعد سواء وما أبالي معنى الشرط وكذلك أجاز الأخفش
على ما حكى أبو علي عنه في الحجة أنه يقع بعدهما الابتدائية نحو سواء علي أو ما أبالي أدرهم
مالك أم دينار ألا ترى إلى إفادة الماضي في مثله معنى المستقبل وما ذلك إلا
لتضمن معنى الشرط وأما قوله تعالى سواء عليكم أدعوتموهم أم أنتم صامتون فلتعادل
الفعلية والاسمية بحذف من وقوع الاسمية موقع الفعلية قوله تعالى هل لكم مما ملكت
أيمانكم من شركاء فيما رزقناكم فأنتم فيه سواء أي سواء والتقدم الاستفهام
الدال عليه ومن ذلك قوله لو بغير الماء حلقي شرق كنت كالغصان بالماء
اعتصاري ولذلك استقبح الأخفش وقوع المضارع بعدهما نحو سواء
علي أتقوم أم تقعد وما أبالي أتقوم أم تقعد لكون إفادة الماضي معنى المستقبل
أدل على إرادة معنى الشرط فيه قال أبو علي ما قال إلا الأخفش إن ما جاء
في التنزيل من هذا النحو جار على مثال الماضي قال تعالى سواء علينا أجزعنا
أم صبرنا وسواء عليهم أستغفرت أم لم تستغفر وسواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم
وقال سواء عليك اليوم أنصاعت النوى بخرقاء أم أنحى لك السيف ذابح
وقال ما أبالي أنب بالحزن تيس أم لحاني بظهر غيب لئيم وأما قوله وإنك
لا تبالي بعد حول أظبي كان أمك أم حمار فقد مر في باب كان أن تقديره
أكان ظبي كان أمك نحو وإن أحد من المشركين استجارك وإنما أفاد
الهمزة فائدة إن الشرطية لأن إن تستعمل في الأمر المفروض وقوعه المجهول
في الأغلب فلا يقال إن غربت الشمس وكذا حرف الاستفهام يستعمل فيما
لم يتعين حصوله فجيء بها مقامها فجردت عن معنى الاستفهام وجعلت
بمعنى أو لأنها مثلها في إفادة أحد الشيئين أو الأشياء فمعنى سواء علي
أقمت أم قعدت ويرشدك إلى أن سواء ساد مسد جواب الشرط لا خبر
مقدم مقدام أن معنى سواء علي أقمت أم قعدت ولا أبالي أقمت أم قعدت
في الحقيقة واحد ولا أبالي ليس خبر المبتدأ بل المعنى إن قمت أو قعدت

فلا ابالي بها وقول ابن سابسان عندي ان رووا وان محروا فليس تجري على امثالهم فلا يقوى ذلك وان لم يكن الاستشهاد بمثله مرضيا واما مجي الهمزة وام او الهمزة واو بعد باب درى وعلمت نحو ما ادرى ازيد عندك ام عمرو ولا اعلم ازيد عندك ام عمرو فليس من هذا الباب اذ ليس فيه معنى الشرط كما في الذي نحو فيه فان قصدت معنى التسوية معنى التسوية في الشرط في غير لفظي سواء وما ابالي فالغالب ان يصرح او في موضع ام بلا همزة استفهام قبلها نحو لاضربنه قام او قعد والمعنى ذلك المعنى والتقدير ذلك التقدير اذ المقصود ان قام او قعد فلاضربنه اى قيامه وقعوده مستويان لا لمعنى احدهما من ضربه ويجب تكرار الشرط سواء كان مع او او مع ام لان المراد التسوية في الشرط بين شيئين او اكثر فلا يجوز ما ابالي اقام ولا لاضربنه قام وانما غلب في سواء وما ابالي الهمزة وام مع انه لا معنى للاستفهام ههنا بل الشرط لان بين لفظي سواء وما ابالي وبين معنى الهمزة وام المتصلة جامعا ومناسبة وهي التسوية فهي التي جوزت الاتيان بهما بعد اللفظين لتجرد الهمزة وام عن معنى الاستفهام وجعلهما بمعنى ان واو كما تقدم ويجوز مع هذا بعد سواء ولا ابالي ان يأتي بأو مجردا عن الهمزة نحو سواء على قمت او قعدت ولا ابالي قمت او قعدت بتقدير حرف الشرط قال ولست ابالي بعد ادراكي العلى اطرف حقوق الماء ما اكرب اذا قلت وقال ابو على لا يجوز او بعد سواء فلا تقول سواء على قمت او قعدت قال لانه يكون المعنى سواء على احدهما ولا يجوز ذلك ورد عليه ان معنى ام ايضا احد الشيئين او الاشياء فيكون معنى سواء على اقمت ام قعدت سواء على ايهما فعلت اى الذي فعلت من الامرين لتجرد اى عن معنى الاستفهام وهذا ايضا ظاهر الفساد وانما لزمه ذلك في او وام لانه جعل سواء خبرا مقدما ما بعده مبتدا والوجه كما ذكرنا ان يكون سواء خبر مبتدا محذوف ساد مسد جواب الشرط وجوز الخليل في غير سواء وما ابالي ان يجري مجراهما فيذكر بعده ام والهمزة نحو لاضربنه اقام ام قعد مسندا بصحة قولك لاضربنه اى ذلك كان دنو معنى قام ام قعد وليس فال بعد لان معنى الفعود مع غيرهما ايضا ظاهر اى قيامه وقعوده مستويان عندي لا لمعنى احدهما من ضربه كما تقدم ذكره قال واما اسهى على ما سهى بعده اطال فاعلى ام ساهى فاقصار روى او ساهى فالهمزة في اطال ليست استفهامية بل اطال ماض من الاطالة وروى ام ساهى فالهمزة استفهامية وطال ماض من الطول ولا يخ بالهمزة قبل او فلا تقول لا ابالي اقمت او قعدت ولا لاضربنه اقام او قعد لانك حسب بالهمزة مع ام وان لم يكن فيهما ههنا معنى الاستفهام

لما فيهما من معنى التسوية المطلوبة ههنا وليس في الهمزة مع او معنى التسوية وقولك لا فعلنه كائنا من كان فيهما حال من المفعول وهي في محل النصب بانهما خبران لكائنا وهما موصوفان على انهما والضمير الراجع اليهما في الصفة محذوف اى كائنا وفي كائنا وكان ضمير راجع الى ذي الحال اى كائنا اى شيء كانه قال المصنف كل موضع قدر الجملتان اى المعطوفة احدهما على الاخرى بالحال فأو نحو لاضربنه قام او قعد اى قائما كان او قاعدا وان قدر الكلام بالتسوية من غير استفهام فام نحو ما ابالي اقمت ام قعدت هذا كلامه ولقائل ان يطالبه باختصاص معنى الحالية بأو وقد ذكرنا ان كل موضع يجوز فيه او يجوز فيه ام وبالعكس واعلم ان الفرق بين او وام المتصلة في الاستفهام ان كلاما معنى قولك ارايت زيدا او عمرا احدهما رايت وجوابه لا او نعم ومعنى قولك ازيدا رايت ام عمرا ايهما رايت وجوابه بالتعيين كما تقول زيدا وتقول عمرا فالسؤال بها ولا يمكن ان يكون السؤال بام لانك في ام عالم بوجود احدهما عنده فكيف تسال عما تعلم وتقول ازيد افضل ام عمرو ولم يجز الا اذا كان المفضول معلوما للمخاطب اذ المعنى ايهما افضل وذلك انما يكون اذا قال لك مثلا شخص عندي رجل افضل من بكر هم احضر زيدا او عمرا فتقول ازيد افضل ام عمرو اى احدهما افضل من بكر وجب اشكل عليك الامر في او وام المتصلة في الاستفهام فقدرا وباحدهما وام بايهما تقول الحسن او الحسين افضل ام ابن الحنفية والمراد لاحدهما افضل ام ابن الحنفية افضل من احدهما والمعنى ايهما افضل من احدهما والمعنى ايهما افضل من احدهما والمعنى ايهما افضل من احدهما وابن الحنفية والجواب احدهما قوله ومن ثم لم تجز ارايت زيدا ام عمرا اى لانه لم يليها المستويان او احدهما فعل والآخر اسم وقد تقدم ان سيبويه قال ان مثل هذا جائز حسن الا ان نحو ازيدا رايت ام عمرا احسن واولى قوله ومن ثم كان جوابها الحمد اى لكونها لطلب التعيين قوله ولا وبل ولكن لاحدهما معينا ولكن لازمة للنفي اعلم ان لا لنفي الحكم عن مفرد بعد ايجابه للمتبوع فلا تجي الا بعد خبر او امر ولا تجي بعد الاستفهام والتمني والعرض والتحضيض ونحو ذلك ولا بعد النهي تقول ضرب زيد لا عمرو واضرب زيدا لا عمرا ولا يعطف بها الاسمية ولا الماضي على الماضي فلا تقال قام زيد لا قعد لانه جملة ولفظة لا موضوعة لعطف المفردات وقد يعطف مضارعا على مضارع وهو قليل نحو اقوم لا اقعد والمجوز مضارعته للاسم فكانك قلت انا قائم لا قاعد ولا يجوز تكريرها كسائر حروف العطف لا تقول قام زيد لا عمرو لا بكر كما

تقول قام زيد وعمرو وبكر ولو قصدت ذلك ادخلت الواو في المكرر فقلت ولا بكر
ولا خالد فخرج لا عن العطف وتمحض لتاكيد النفي لدخول العاطف عليه ومنع
الزجاج من مجيء لا العاطفة بعد الفعل الماضي ورد بقول امرئ القيس كان
دثارا حلقت بلبونه عقاب تنوفي لا عقاب القواعل
صغار الجبال وقال بعضهم ليس ايضا يكون عاطفة كلا قال انما يجري الشيء ليس
الجمل والظاهر انها على اصلها والخبر محذوف اي ليس الجمل جاريا واما بل فهي
ان يليها مفرد او جملة ففي الاول هي لتدارك الغلط ولا تخلو ان يكون بعد
نفي او نهي او بعد ايجاب او امر فان جاءت بعد ايجاب او امر نحو قام زيد بل
عمرو فهي لجعل المتبوع في حكم المسكوت عنه منسوبا حكمه الى التابع فيكون الاخبار
عن قيام زيد غلطا لجواز ان يكون قد قام وان لم تعلم ادخلت بل ان تلفظت بالاسم
المعطوف عليه كان غلطا عن عمد او سهو لسان ونقل صاحب المغني عن
الكوفيين انهم لا يجوزون العطف ببل بعد الايجاب والظاهر انه وهم من الناقل
فانهم يجوزون عطف المفرد بلكن بعد الموجب حملا على بل كما نقل عنهم ابن الانباري
والاندلسي فكيف يمنعون هذا واذا عطفت ببل مفردا بعد المنفي والنهي فالظاهر
انها للاضراب ايضا ومعنى الاضراب جعل الحكم الاول موجبا كان او غير موجب
كالمسكوت عنه بالنسبة الى المعطوف عليه ففي قولك ما جاءني زيد بل عمرو افادت
بل ان الحكم على زيد بعدم المجيء كالمسكوت عنه يحتمل ان يصح فيكون غير جارك وان
لا يصح فيكون قد جارك كما كان الحكم على زيد بالمجيء في جاءني زيد بل عمرو
احتمل ان يكون صحيحا وان لا يكون وهذا الذي ذكرنا ظاهر كلام الاندلسي وقال
ابن مالك بل بعد النفي والنهي كلكن بعدهما وهذا الاطلاق منه يعطي ان عدم
مجيء زيد في قولك ما جاءني زيد بل عمرو متحقق بعد مجيء بل ايضا كما كان كذلك
في ما جاءني زيد لكن عمرو بالاتفاق وبه قال المص لانه قال في ما جاءني زيد
بل عمرو يحتمل اثبات المجيء لعمرو مع تحقيق نفيه عن زيد والظاهر ما ذكرناه
اولا وهذا كله حكم بل بالنظر الى ما قبلها واما حكم بل الاتية بعد النفي و
النهي فعند الجمهور انه مثبت فعمرو جارك في قولك ما جاءني زيد بل عمرو
فكانك قلت بل جاءني عمرو وقيل لبطل النفي والاسم المنسوب اليه المجيء
قالوا والدليل على ان الثاني مثبت الحكم انه لا يجوز النصب في ما زيد قائما بل
قاعد بل يجب الرفع كما مر في بابه وعند المبرد ان الغلط في الاسم المعطوف
عليه فقط فينبغي الفعل المنفي مسندا الى الثاني فكانك قلت بل ما جاءني عمرو كما كان

في الا

في الاثبات الفعل الموجب مسندا الى الثاني واذا صحب لا الى بل بعد الايجاب
او الامر المقدم لا الى ما بعد بل ففي قولك لا بل عمرو نفيت بل القيام عن زيد
واثبته بل لعمرو ولو لم يجئ بلا لكان قيام زيد كما ذكرنا في حكم المسكوت عنه يحتمل
ان يثبت وان لا يثبت وكذا في الامر نحو اضرب زيدا لا بل عمرا اي لا تضرب
زيدا بل اضرب عمرا ولو لا لا المذكورة لاحتمل ان يكون امر الضرب زيدا
ولكن لا يكون مع الامر بضرب عمرو وكذا لا الداخل على بل بعد النهي والنفي
راجعة الى معنى ذلك النهي والنفي مؤكدة لمعناهما وما بعد لا بل اذن باق على
الخلاف المذكور بين المبرد والجمهور ولا تجئ بل العاطفة للمفرد بعد الاستفهام
لانها لتدارك الغلط الحاصل عن الجزم بحصول مضمون الكلام او طلب تحصيله ولا
جزم في الاستفهام لا بحصول شيء ولا بتحصيله حتى يقع غلط فيتدارك وكذا قيل
انها لا تجئ بعد التحضيض والتمني والعرض والترجي والعرض والاولى ان يجوز
استعمالها بعدها لاستفادة معنى الامر والنهي كالتحضيض والعرض واما التي
تليها الجمل ففائدتها الانتقال من جملة الى اخرى اهم من الاولى وقد تجئ للغلط
والاولى تجئ بعد الاستفهام ايضا كقوله تعالى أتأتون الذكران من العالمين
الى قوله بل انتم قوم عادون والتي لتدارك الغلط نحو ضربت زيدا بل اكرمته
وخرج زيد بل دخل خالد وقد تشرك الجملتان في حرف قد لا لتشركان واما
لكن فشرطها مغايرة ما قبلها لما بعدها نفيا واثباتا من حيث المعنى لا من حيث
اللفظ كما مر في المفصل فاذا عطفت بها المفرد ولا يكون في ذلك المفرد
معنى النفي لان حروف النفي انما يدخل الجمل وجب ان يكون لكن بعد النفي
لتغايرها بعدها ما قبلها نحو ما جاءني زيد لكن عمرو وقدم معنى الاستدراك في
المشددة فعدم مجيء زيد باق بحاله لم يقع الحكم به منك غلطا وانما جيء بلكن
دفعا لوهم المخاطب ان عمرا ايضا لم يجئ كزيد فهي في عطف المفرد لقطعه لا لا
للاثبات للثاني بعد النفي عن الاول ولا للنفي عن الثاني بعد الاثبات للاول
واجاز الكوفيون مجيء لكن العاطفة للمفرد بعد الموجب ايضا نحو جاءني زيد لكن
عمرو حملا على بل وليس لهم به شاهد وكون وضع لكن لمغايرة ما قبلها لما بعدها
يدفع ذلك الا ان لا يسلموا هذا الوضع واذا وليها جملة وجب ايضا المغايرة
المذكورة كما ذكرنا في المشددة ويقع جميع انواع الكلام الا بعد الاستفهام
والترجي والتمني والعرض والتحضيض على ما قيل وذهب يونس الا انها في جميع
مواقعها مخففة من الثقيلة وليست بحرف عطف ولها مفردا وجملة وذلك لجواز ان

دخول الواو عليها ففي المفرد لتقرر العامل ويشكل ذلك عليه اذا وليها مجرور بلا
جار نحو ما مررت بزيد لكن عمرو فالاولى كما قيل الجزولي انها في المفرد عاطفة
ان تجرد عن الواو واما مع الواو فالعاطفة هي الواو وذلك لمجرد
معنى الاستدراك واحار في ما بعدها يحتمل ان يكون مخففة لا عاطفة صحيحها
الواو او لا لموافقتها المثقلة في مجيء الجملة بعدها فهي مع الواو وليست بعاطفة
اتفاقا واما المجردة عنها فان وليها المفرد فعاطفة خلافا ليونس وان وليها
جملة فقيل عاطفة وهو ظاهر مذهب الزمخشري فلا يحسن الوقف على ما قبلها
لكونها حرف ابتداء **قوله** حروف التنبيه الا واما وها اعلم ان الا
واما حرفا استفتاح يبتدأ بهما الكلام وفائدتهما المعنوية توكيد مضمون
الجملة وكأنهما مركبان من همزة الانكار وحرف النفي والانكار نفي ونفي
النفي اثبات ركب الحرفان لافادة الاثبات والتحقيق فصار المعنى ان
الا انهما غير عاملين يدخلان على الجملة خبرية كانت او طلبية كانت الطلبية امرا
او نهيا او استفهاما او تمنيا او غير ذلك ويختصان بالجملة بخلاف ها
وفائدتهما اللفظية كون الكلام بعدهما مبتدأ به وقد ينسب التنبيه اليهما كما هو
مذهب المص ويدخل الا كثيرا على النداء واما كثيرا على القسم وقد يبدل
همزة اما هاء وعينا نحو هما وعما وقد تحذف ألفها في الاحوال الثلث نحو أم
وهم وعم وقد تجيء الا عند الخليل حرف تحضيض كما ذكرنا عنه في قوله الا
رجلا جزاه الله خيرا وقد جاء اما بمعنى حقا فيفتح ان ما بعدها كما مر في باب ان
واما الا للعرض فهما حرفان مختصان بالفعل ولا شك في كونهما اذن مركبين
من همزة الانكار وحرف النفي وليسا كحرفي الاستفتاح لانهما بعد التركيب يدخلان
على الجملة الاسمية والفعلية بلا خلاف واللذان للعرض يختصان بالفعلية على الصحيح
كما قال الاندلسي واجاز المص دخولهما على الاسمية ايضا كما مر في باب لا التبرئة
واما ها فيدخل من جميع المفردات على اسماء الاشارة كثيرا لما ذكرنا في
بابها ويفصل كثيرا من اسماء الاشارة ويليها اما بالقسم نحو ها الله ذا
وتعلمن ها لعمر الله ذا قسما فاقدر بذرعك وانظر اين تنسلك
واما بالضمير المرفوع المنفصل نحو ها انتم اولاء وبغيرهما قليلا نحو قوله ها ان
تا عذرة ان لم تكن نفعت فان صاحبها قد تاه في البلد وقوله فقلت لهم
هذا لها ها وذا ليا اي وهذا ليا ومذهب الخليل ان ها المقدمة في
جميع ذلك كانت متصلة باسم الاشارة اي كان القياس لعمر الله هذا ولعمرو

هذا فيهما واسم هؤلاء وان ها عذرة والدليل على انه فصل حرف التنبيه عن اسم الاشارة
ما حكى ابو الخطاب عمن يوثق به هذا انا افعل وانا هذا افعل في موضع ها انا ذا
افعل وحذف يونس هذا انت تقول كذا واعلم انه ليس المراد بقولك ها انا ذا افعل
ان تعرف المخاطب نفسك وان تعلمه انك لست غيرك لان هذا محال بل المعنى
فيه وفي ها انت ذا تقول وها هو ذا يفعل استغراب وقوع مضمون الفعل المذكور
بعد اسم الاشارة من المتكلم والمخاطب او الغائب كان معنى ها انت ذا تقول
او تضرب زيدا هذا الذي ارى لا من كنا نتوقع منه ان لا يقع منه وعلى مثل
هذا الغريب بمثل قولك تقول وقولك تضرب زيدا الذي استغربه ولم
يتوقعه قال تعالى ها انتم اولاء تحبونهم فالجملة بعد اسم الاشارة لازمة لبيان الحال
المستغربة ولا محل لها اذ هي مستأنفة وقال البصريون هي في محل النصب على الحال
اي ها انت ذا قائلا قالوا والحال ههنا لازمة لان الفائدة معقودة والعامل
فيه حرف التنبيه او اسم الاشارة ولا ارى للحال فيه معنى اذ ليس المراد ان المشار اليه
في حال قولك وجوز بعضهم ان يكون ها المقدمة في نحو ها انت ذا تفعل غير منوي
دخولها على ذا استدلالا بقوله تعالى ها انتم هؤلاء ولو كانت هي التي كانت
مع اسم الاشارة لم تعد بعد اسم ويجوز ان يعتذر للخليل بان تلك الاعادة
للبعد بينهما كما اعيد ولا تحسبنهم بعد قوله فلا تحسبن الذين يفرحون وايضا قولهم
اسم هؤلاء يفعلون دليل على كون المقدر منوي الدخول على اسم الاشارة ولو
كان في صدر الجملة من الاصل لجاز من غير اسم اشارة ها انت زيد وما حكى الزمخشري
من قولهم ها ان زيدا منطلق وها افعل كذا مما اعرف له عن شاهد فالاولى ان
ها التنبيه تختص باسم الاشارة وقد يفصل منه كما مر ولم يثبت دخوله في غيره من الجمل
والمفردات وقد عد ابن مالك يا من حروف التنبيه قال واكثر ما يليها منادى
او امر نحو الا يا اسجدوا او تمن نحو يا ليتني كنت معهم او تقليل نحو يا ربما غاره وقد
يليها فعل المدح والذم والتعجب ومن جعلها حرف النداء فقط قدر في جميع هذه
المواضع منادى بخلاف من جعلها حرف التنبيه وجميع حروف التنبيه صدر
الكلام كحرف الاستفهام كما مر الا ها الداخلة على اسم الاشارة غير مفصولة فانها تكون
في الاول او الوسط بحسب ما يقع اسم الاشارة **قوله** حروف النداء يا وهي
اعمها وايا وهيا للبعيد واي والهمزة للقريب وقد سوى وا مقام يا في النداء آ
والمشهور استعمالها في الندبة وقد جاء آ بهمزة بعدها الف واي بهمزة بعدها الف
بعدها ياء ساكنة وها اعمها يعني ينادي بها القريب والبعيد قال الزمخشري هي

للبعيد قال واما بالله ويارب مع كونه تعالى اقرب الى كل شخص من حبل وريده
فلاستقصار الداعي لنفسه واستبعاده لها عن مرتبة المدعو تعالى وما ذكره المص
اولى لاستعمالها في القريب والبعيد على السواء ودعوى المجاز في احدهما خلاف
الاصل وايا وهيا وآ وآي وا في البعيد واي والهمزة في القريب

قوله حروف الايجاب نعم وبلى واي واجل وجير وان فنعم مقررة لما
سبقها اي مثبتة لما سبقها من كلام خبري سواء كان موجبا نحو نعم في جواب من
قال قام زيد اي نعم قام او منفيا نحو نعم في جواب من قال ما قام زيد اي نعم
ما قام وكذا تقرر ما بعد حرف الاستفهام مثبتا كان نحو نعم في جواب من قال
اقام زيد اي نعم قام زيد او منفيا نحو نعم في جواب من قال الم يقم زيد اي نعم
لم يقم فنعم بعد الاستفهام ليست للتصديق لان التصديق انما يكون للخبر فالاولى
ان يقال هي بعد الاستفهام لاثبات ما بعد اداة الاستفهام نفيا كان او اثباتا
ومن ثم قال ابن عباس لو قالوا في جواب الست بربكم نعم لكان كفرا فصح ان
يقال لها حرف الايجاب في الكلام المثبت لا المنفي والمستفهم عنه وجوز بعضهم
نعم موقع بلى اذا جاء بعد همزة داخلة على نفي لفائدة التقرير اي الحمل على الاقرار
الطلب له فجوز ان يقول في جواب الست بربكم والم نشرح لك صدرك نعم لان
الهمزة للانكار دخلت على النفي فافادت الايجاب ولهذا عطف الم نشرح
قوله ووضعنا فكانه قال شرحنا لك صدرك ووضعنا عنك وزرك فيكون
نعم في الحقيقة تصديقا للخبر المثبت المؤول به الاستفهام مع النفي لا لغيرا لما بعد
همزة الاستفهام فلا يكون جوابا للاستفهام فلا يكون جوابا للاستفهام لان جواب
الاستفهام يكون بما بعد اداته فالذي قال ابن عباس مبني على كون نعم تقريرا
لما بعد الهمزة والذي جوز هذا القائل مبني على كونه تقريرا المدلول الهمزة مع
حرف النفي فلا تناقض القولان والدليل على جواز استعمالها قال هذا القائل
قول الشاعر اليس الليل يجمع ام عمرو وايانا فذاك بنا تدانى نعم وترى الهلال
كما اراه ويعلوها كما علاني اي ان الليل يجمع ام عمرو وايانا نعم وقد استهر في
العرف ما قال هذا القائل فلو قيل لك اليس لي عليك دينار فقلت نعم
الزمت بالدينار على العرف لجاري على الوضع وفي نعم اربع لغات المشهورة
فتح النون والعين والثانية كسر العين وهو كنانة والثالثة كسر النون والعين
والرابعة نحو نحم بفتح النون وقلب العين المفتوحة حاء كما قلب الحاء عينا
في حتى ويقع نعم في جواب الامر نحو لمن قال زرني اي ازورك ويقول نعم لمن

قال

قال لا تضربني اي لا اضربك ولو قلت نعم في جواب المحضض نحو هلا تزورنا كان
المعنى الايجاب اي نعم ازورك وكذا في جواب العرض نحو الا تزورنا **قوله**
وبلى مختصة بايجاب النفي اي بلى نقض النفي المتقدم سواء كان ذلك النفي مجردا
نحو بلى في جواب من قال ما قام زيد اي قد قام او كان مقرونا بالاستفهام فهي اذن
لنقض النفي الذي بعد ذلك الاستفهام كقوله تعالى الست بربكم قالوا بلى
اي بلى انت ربنا وزعم بعضهم ان بلى تستعمل بعد الايجاب مستدلا بقوله وقد
بعدت بالوصل بيني وبينها بلى ان من زار القبور ليبعدا اي ليبعدا بالنون
الخفيفة واستعمال بلى في البيت لتصديق الايجاب شاذ وزعم الفراء ان
اصلها بل زيدت عليها الالف للوقف فلهذا كانت للرجوع عن النفي كما
كان بل للرجوع عن الجحد في ما قام زيد بل عمرو والاولى كونها حرفا برأسها
ولا يجاب بنعم وبلى ولا غيرهما من حروف الايجاب استفهام الا ما كان
بالحرف وهي الهمزة وهل واما الاسماء الاستفهامية فان جواب من ما يحصل
منه فلو قلت في جواب من جاءك شخص او انسان لم يجز لان الاول اعم و
الثاني ملتبس فلم يعرف السائل ما لم يعرفه بل تقول اما رجل او زيد وكذا من
الداخلة على الاسم كما تقول من الرجل فتقول زيد او احد من بني تميم واما جواب
ما فان كان سؤالا عن الماهية فنحو انسان او فرس او بقر او غير ذلك من الانواع
وان كان سؤالا عن صفة الماهية نحو ما زيد فنحو عالم او ظريف او فارس وقد
تقدم ذلك في الموصولات وجواب اي المضاف الى المعارف معرفة نحو
زيد او عمرو او انا او ذاك في جواب اي الرجال او نكرة مخصصة فعل ذلك
او نكرة مخصصة بالوصف نحو رجل رأيته في موضع كذا وجواب اي المضاف
الى النكرة ما يصلح وصفا لتلك النكرة نحو عالم او كاتب في جواب اي رجل او
نكرة مخصصة بالنعت وجواب كيف لا يكون الا نكرة وجواب كم بمعنى العدد
معرفة كان او نكرة ومنع ابن السراج كونه معرفة وجواب متى وايان بعض الزمان
دون المبهم منه وجواب اين واني المكان الخاص وجواب الهمزة مع ام الاسم
وجواب الهمزة وحدها او مع او والجواب هل نعم او بلى او لا **قوله** وبلى ايهما
القسم واي اثبات بعد الاستفهام لا شك في على استعمالها مسبوقة بالاستفهام
وذكر بعضهم انها تجي لتصديق الخبر ايضا وذكر ابن مالك ان اي بمعنى نعم
وان اراد انه يقع مواقع نعم فينبغي ان يقع بعد الخبر موجبا كان او منفيا ويكون
لتقرير الكلام السابق كنعم سواء يقال لا تضربني فيقول اي والله لا اضربك

وكذا في ان ضرب زيد فيقول اي والله ما ضرب وهذا مخالف للشارطين الذين ذكرهما
اعني لزوم سبق الاستفهام وكونها للاثبات وان زاد به للتصديق مثل نعم وان لم
يقع مواقعها فكذا جميع حروف التصديق ولا يستعمل بعد اي فعل القسم فلا يقال اي
اقسمت بربي ولا يكون المقسم به بعدها الا الرب والله ولعمري يقول اي والله واي
الله بحذف حرف القسم ونصب الله واي ها الله داواي وربي واي لعمري وا
جاء بعدها لفظة الله فان كانت مع ها نحو اي ها الله دا فقدر الوجوه الجائزة فيه
في باب القسم ويجب جر الله اذن لنيابة حرف التنبيه على الجار وان تجرد عن ها
فالله منصوب لفعل القسم المقدر وفي ها اي ثلثة اوجه حذفها للساكنين وفتحها
سعيا لحرف الايجاب وابقاؤها ساكنة والجمع من الساكنين مبالغة في المحافظة على
حرف الايجاب لصون احرها عن التحريك والحذف وان كان يلزم ساكنا
على غير حده لانهما في كلمتين اجراهما مجرى كلمة واحدة نحو الضالين ودواب
كما في ها الله وهذا ايضا من خصايص لفظة الله قوله فاجل وجير ان لتصديق الخبر
سواء كان الخبر موجبا او منفيا ولا تجي بعد ما فيه معنى الطلب كالاستفهام
وغيرها وحكى الجوهري عن الاخفش ان نعم احسن من اجل في الاستفهام واجل
احسن من نعم في الخبر فيجوز مجيئها على هذا في الاستفهام ايضا واما جير فقد
شرحها في القسم في حروف الجر واما ان فقال سيبويه هو في قول ابن قيس الرقيات
ويقلن شيب قد علاك وقد كبرت فقلت انه والهاء للسكت وقيل ان فيه للتحقيق
والهاء اسمه والخبر محذوف اي انه لذلك وقول ابن الزبير لفضالة بن شريك
حين قال لعن الله ناقة حملتني اليك ان وراكبها نص في كونها للتصديق لكنه يدل
على انه يجي لتقرير مضمون الدعاء وهو خلاف ما قال المص من انها لتصديق
الخبر **قوله** حروف الزيادة ان وان وما ولا ومن والباء واللام فان مع
ما النافية وقلت مع المصدرية ولما وان مع لما ومن لو والقسم وقلت مع كاف
وما مع اذا ومتى واي وان وان شرطا وبعض حروف الجر وقلت مع المضاف
ولا مع الواو بعد النفي وبعد ان المصدرية وقلت قبل القسم وشذت مع المضاف
ومن والباء واللام تقدم ذكرها قيل فائدة الحرف الزائد في كلام العرب اما
معنوية واما لفظية فالمعنوية تاكيد المعنى كما تقدم في من الاستغراقية والباء في خبر ما
وليس فان قيل فيجب ان لا يكون زائدة اذا افادت فائدة معنوية قيل انما سميت
زائدة لانه لا يتغير بها اصل المعنى بل لا يزيد بسببها الا تاكيد المعنى الثابت وتقويته
لم يعد شيئا لما لم يعارض فايدتها العارضة الفايدة الحاصلة قبلها وعلى هذا يلزمهم

ان يعدوا ان ولام الابتداء والفاظ التاكيد اسماء كانت او لا زوائد ولم يقولوا
به وبعض الزوائد يعمل كالباء ومن الزائد من وبعضها لا يعمل نحو فبما رحمة واما الفائدة
اللفظية فتزيين اللفظ وكونه بزيادتها افصح او كون الكلمة او الكلام بسببها مهيأ لاستقامة
وزن الشعر او لحسن السجع او لغير ذلك من الفوائد اللفظية ولا يجوز خلوها من اللفظية
والمعنوية معا والا لعدت عبثا ولا يجوز ذلك في كلام الفصحاء ولا سيما في كلام
الباري وانبيائه وائمته عليهم السلام وقد تجتمع الفائدتان في حرف وقد تنفرد
احديهما عن الاخرى وانما سميت هذه الحروف زوائد لانها قد تقع زائدة لا لانها
لا تقع الا زائدة وسميت ايضا حروف الصلة لانه يتوصل بها الى زيادة الفصاحة او
الى اقامة وزن او سجع او غير ذلك اما ان فزاد مع ما النافية كثيرا لتاكيد النفي
ويدخل على الاسم والفعل نحو وما ان طبنا جبن ولكن ونحو قوله ما ان جزعت ولا
هلعت ولا يرد بكائي زائدا وقلت زيادتها مع ما المصدرية نحو انتظر بي ما ان
جلس القاضي ومع ما الاسمية نحو قوله ولقد مكناهم فيما ان مكناكم فيه وكذا بعد الا
الاستفتاحية نحو الا ان قام زيد وكذا مع لما بل زيادة ان المفتوحة بعد لما هي
المشهورة تقول لما ان جلست جلست فتحا وكسرا والفتح اشهر واما ان فيكثر زيادتها
بعد لما نحو فلما ان جاء البشير ومن لو والقسم وقد مر في القسم ان مذهب سيبويه
انها موطئة للقسم قيل لو كان اللام موطئة قبل ان وساير كلمات الشرط كقوله تعالى
واذ اخذ الله ميثاق النبيين لما اتيتكم من الاية ويجي الكلام فيه وقد يزاد في الكاف
نحو اما انه وقلت بعد كاف التشبيه نحو كان ظبية تعطو بالجر والنصب في قوله وان
عسى ان يكون وان لو استقاموا وان اقم زائدة كما توهم بعضهم بل الاولى والثانية
مخففتان والثالثة مفسرة كما تقدم في نواصب الفعل واما ما فزاد مع الخمس الكلمات
المذكورة اذا افادت معنى الشرط نحو اذا ما تكرمني اكرمك بغير الجزم وسيما تكرمني
اكرمك بمعنى متى تكرمني ولا يفيد ها ما معنى التكرير ولو افادتها لم تكن زائدة فمن
قال ان متى للتكرير فمتى ما مثله ومن قال ليس للتكرير فكذا متى ما واما ما يفعل فعل
وانما تكن اكن واما يدعن تك وقد يدخل بعد اما ... ايضا قليلا ويجي حكم ما في
في نوني التاكيد قوله شرطا يفيد لجميع ما ذكر من اذا ومتى واي واين وان لانها
كلها يستعمل ايضا شرطا وغير شرط وزيادة ما فيها مختصة بحال الشرطية ولم يعد
واما الكافة وان لم يكن لها معنى من الزوائد لان لها تاثيرا قويا وهو منع العامل
من العمل وتهيئه لدخول لم يكن له ان يدخله وعلى مذهب من عمل ليتما واخواتها
اخواتها يكون ما زائدة وليت في حينئذ وكذا ما زائدة لانها هي المصححة لكونها جازمة

وهي الكافة لانها جارة مثلها وهي الكافة ايضا لها عن الاضافة وينبغي ان لا يعد في
نحو لعمرك ما ادري ومن عصته ما بين من مكرها زائدة لانها هي المصححة لدخول الحرف
في الفعل على ما يجيء فيها بها وقد مضى الخلاف فيما مثل مثلا ما في الموصولات
وقد تزاد بعد بعض حروف الجر نحو فبما رحمة وعما قريب ومما خطيئاتهم وزيد
صديقي كما ان عمرا اخي وقيل انها بعد حرف الجر نكرة مجرورة والمجرور بعدها
بدل منها وكذا قيل في لا سيما زيد بالجر كما مر في باب الاستثناء وما في هذه اللفظة
لازمة وقلت زيادتها بعد المضاف نحو من غير ما جرم وانما الاجل حسب ومثل
ما انكم تنطقون وقيل فيها ايضا نكرة والمجرور بدل منها واما الافراد بعد الواو
العاطفة بعد نفي وقد مر ذكرها في انها حروف العطف والعجب انهم لا يرون ان
الحروف ما سرا معنويا كالتاكيد في لما ورفع الاحتمال في لا هذه وفي من
الاستغراقية مانعا من كون الحرف زائدا ويرون ما سرها ما سر العطف كلها
كافة مانعا من زيادتها وتزاد بعد ان المصدرية نحو ما منعك ان لا تسجد ولئلا يعلم
اهل الكتاب وجاءت قبل المقسم به كثيرا للايذان بان جواب القسم منفي نحو لا
والله لا افعل كذا قال لا وابيك ابنة العامري لا يدعي القوم اني افر وجاءت
قبل اقسم قليلا وعليه حمل قوله تعالى لا اقسم بيوم القيامة وشذت بعد المضاف
نحو في بئر لا حور سرى وما شعر والحور الهلكة واما وامن والباء واللام والكاف
وقد تقدم ذكرها في حروف الجر **قوله** حرفا التفسير اي فان مخصصة بما في معنى
القول اعلم ان الفرق بين اي وان ان اي تفسر كل منهم من المفرد نحو جاءني
زيد اي ابو عبد الله والجملة كما تقول هرلق دمه اي مات قال وترمينني بالطرف
اي انت مذنب وتقليني لكن اياك لا اقلي وان لا تفسر الا مفعولا مقدرا للفظ
دال على معنى القول مؤدى معناه نحو قوله تعالى وناديناه ان يا ابراهيم فقوله يا ابراهيم
تفسير للمفعول لناديناه المقدر اي ناديناه بلفظ هو قولنا يا ابراهيم ولذلك قولك
كتبت اليه ان ائت اي كتبت اليه شيئا هو ائت فان حرف دال على ان ائت تفسير
للمفعول به المقدر لكتبت وقد يفسر المفعول به الظاهر كقوله تعالى اذ اوحينا الى
امك ما يوحى ان اقذفيه وقوله ما قلت لهم الا ما امرتني به ان اعبدوا الله
فقوله ان اعبدوا الله تفسير للضمير في به وفي امرت معنى القول وليس مفسرا
لما في قولها امرتني لانه مفعول لتصريح القول وقد جوز بعضهم ذلك متمسكا بهذه
الاية ولا استدلال بالمحتمل واجيب بان ان مصدرية وذلك على مذهب من
جوز دخول الحرف المصدري على الجملة الطلبية وعند صاحب هذا المذهب بجواز ان

يكون جميع ان المحكوم بكونها مفسرة مصدرية اذا دخلت على امر او نهي مصرف لان
له اذن مصدرا واستدل سيبويه على جواز كونها مصدرية بدخول حرف الجر عليها نحو
اوعز اليه بان قم وتجوز ان يقال هي زائدة زيدت دخول الجار على ظاهر الفعل
والمعنى اوعز اليه بهذا اللفظ وقيل ان في ان اعبدوا الله زائدة والاصل عدم
الحكم بالزيادة ما كان للحكم بالاصالة محتمل وتمسك المجوز لتفسيرها مفعول صريح القول
بقوله تعالى وانطلق الملأ منهم ان امشوا قال المعترض قائلا بعضهم لبعض ان امشوا
واجيب اما بانه زائدا وبان صريح القول المقدر كالفعل المؤول بالقول في عدم الظهور
او بان انطلق متضمن لمعنى القول لان المنطلقين عن مجلس يتفاوضون فيما جرى فيه
او بان الملأ بمعنى انطلقوا في القول وشرعوا فيه وينبغي ان يعرف ان ان بعد
ان المفسرة ليست من صلة ما قبلها بل يتم الكلام دونه ولا تحتاج اليه الا من جهة
تفسير المبهم المقدر فيه فقوله تعالى واخر دعواهم ان الحمد لله رب العالمين ليست ان
فيه مفسرة لان قوله تعالى الحمد لله رب العالمين خبر المبتدا المقدم ولا منع لو
ارتكب مرتكب ان المسماة بالمفسر زائدة في مفعول ما هو بمعنى القول فمعنى امرته ان قم
اي قال له قم بتاويل امرته او تقدير قال بعده على الخلاف المذكور في
افعال القلوب وان زائدة وهذا الطرد في جميع الامثلة **قوله** حروف المصدر
ما وان وان والاولان للفعلية وان للاسمية اما ما فتوصل بالفعل المتصرف الذي
لا يتصرف لا مصدر له حتى يؤول الحرف مع الفعل به ولا توصل بالامر ولا بالنهي
ان بعد المصدر المؤول به ان مع الفعل ما افادت ان مع ذلك الفعل والا فلا
بمؤول به الا ترى ان معنى بما رحبت ورحبها شيء واحد وكذا علمت انك قائم
وعلمت قيامك شيء واحد والمصدر المؤول به ان مع الامر لا يفيد معنى الامر
فقولك كتبت اليه بان قم ليس بمعنى القيام لان قولك بالقيام ليس فيه معنى طلب
القيام بخلاف قولك ان قم ومن هذا ان اصله ان لا يكون امرا ولا نهيا خلافا
لما ذهب اليه سيبويه وابو علي ولو جاز كون صلة الحرف امرا لجاز ذلك في صلة ان
المشددة وما وكي ولو ولا يجوز اتفاقا وتختص ما المصدرية بنيابتها عن ظرف الزمان
المضاف الى المصدر المؤول هي وصلتها به نحو لا افعله ما ذر شارق اي مدة ما ذر
اي مدة ذروره وصلتها اذن في الغالب فعل ماضي اللفظ مثبت كما ذكرنا او
منفي بلم نحو لم يبد لي ما لم يلمع ومعناهما الاستقبال كما مر في باب الماضي ونقل
كونها فعلا مضارعا وصلة ما المصدرية لا يكون عند سيبويه الا فعلية وجوز غيره ان
يكون اسمية ايضا وهو الحق وان كان قليلا كما في النهج لعوا في الدنيا نافية وقال

وقال الشاعر اعلاقة ام الوليد بعد ما افنان راسك كالثغام المخلس واجاز
ابن جني كون صلتها جارا ومجرورا فنحو على مذهبه ما خلا زيد وما عدا زيد بالجر وما
مصدرية واما ان المصدرية فلا يدخل الا على الفعل المتصرف وهو اما ماض
كقوله تعالى لولا ان من الله علينا او مضارع وله فيه خاصة ناصبة اذا كان
نصبه وتخصصه بالاستقبال او امرا او نهيا على مذهب سيبويه كما مر وتميم واسد
يقلبون همزتها عينا ويقولون اعن ترسمت من خرقاء منزلة ماء الصبابة من عينيك
مسجوم واما ان المشددة فيوصل بمعمولها اذا كانت عاملة واذا كف فبالجملة
الاسمية او الفعلية ومن الحروف المصدرية كي اذا دخلته لام التعليل نحو لكي تخرج
وهي بمعنى ان وتختص بالمضارع وقد ذكرنا الخلاف فيها في نواصب المضارع
فمن جعلها حرف جر لم يجعلها في مثال مصدرية بل قدر ان بعدها ومنها لو
اذا جاءت بعد فعل يفهم منه معنى التمني نحو قوله تعالى ودوا لو تدهن فيدهنون و
على حراصا لو يسرون بمقتلي وصلتها كصلة ما الا انها لا تنوب عن ظرف الزمان
وقد يغني لو عن فعل التمني فينصب الفعل بعدها مقرونا بالفاء نحو لو كان لي
مال فاحج اي عسى وادو لو كان لي مال قال تعالى لو ان لي كرة فاكون من
المحسنين والله اعلم **قوله** حروف التحضيض هلا والا ولولا ولوما لها
صدر الكلام ويلزم الفعل لفظا او تقديرا اعلم ان معناها اذا دخلت على
الماضي التوبيخ واللوم على ترك الفعل ومعناها في المضارع الحض على الفعل
والطلب له فهي في المضارع بمعنى الامر ولا يكون التحضيض في الماضي الذي
قد فات الا انها يستعمل كثيرا في لوم المخاطب على انه ترك في الماضي شيئا
يمكن تداركه في المستقبل فكانها من حيث المعنى للتحضيض على فعل مثل ما فات
وقلما يستعمل في المضارع ايضا الا في موضع التوبيخ واللوم على ما كان يجب ان
يفعله المخاطب قبل ان يطلب منه فان خلا الكلام من التوبيخ فهو العرض فيكون
هذه الحروف للعرض ويستعمل في ذلك المعنى الا المخففة ايضا ولو التي فيها معنى
التمني نحو لو نزلت فاكلت فهو نحو الا تعطف على قوله ويلزم الفعل لفظا نحو لولا
ارسلت ولوما تأتينا او تقديرا نحو قوله تعدون عقر النيب افضل مجدكم بني
ضوطرى لولا الكمي المقنعا ونحو هلا زيدا ضربت وجاء الاسمية بعدها في ضرورة
الشعر نحو قوله ونبئت ليلى ارسلت بشفاعة الي فهلا نفس ليلى شفيعها واذا وليها
الظرف فهو منصوب بالفعل الذي بعده لا بمقدر قبله كما في قوله ولولا اذ دخلت
جنتك لان الظرف متسع فيه واما اذا كان الفاصل منصوبا غير الظرف نحو

هلا زيدا ضربت فهو على الخلاف الذي مضى ولزومها صدر الكلام لما مر قبيل
وقد يجيء الفعلية بعد لولا المخففة قال الا زعمت اسماء اني لا احبها فقلت بلى
لولا ينازعني شغلي فهو وليل ولولم فهي ادون لو التي لامتناع الثاني لامتناع الاول
وقيل هي لولا المختصة بالاسمية والفعلية صلة ان المقدرة كما في قوله تسمع بالمعيدي
لا ان تراه **قوله** حرف التوقع قد وفي المضارع للتقليل هذه الحروف اذا
دخلت على الماضي والمضارع فلا بد فيها من معنى التحقيق ثم انه يضاف في بعض
المواضع الى هذا المعنى في الماضي التقريب من الحال مع التوقع اي يكون مصدره
متوقعا لمن يخاطبه واقعا عن قريب كما تقول لمن يتوقع ركوب الامير قد ركب اي
حصل عن قريب ما كنت تتوقعه ومنه قول المؤذن قد قامت الصلوة ففيه اذن ثلثة
معان مجتمعة التحقيق والتوقع والتقريب وقد يكون مع التحقيق التقريب فقط
نحو ان تقول قد ركب زيد لمن لم يتوقع ركوبه ولا يدخل على الماضي غير المتصرف
كنعم وبئس وعسى وليس لانها ليست بمعنى الماضي حتى تقرب معناها من الحال
ويدخل ايضا على المضارع المجرد من ناصب وجازم وحرف تنفيس فيضاف
الى التحقيق في الاغلب التقليل نحو ان الكذوب قد يصدق اي بالحقيقة يصدر منه
الصدق وان كان قليلا وقد يستعمل للتحقيق مجردا عن معنى التقليل نحو قد نرى
تقلب وجهك ويستعمل ايضا للتكثير في موضع التمدح كما ذكرنا في ربما قال
تعالى قد يعلم الله المعوقين وقال قد اترك القرن مصفرا انامله ولا يفصل بين
الفعل الا بالقسم نحو قد والله لقوا الله وقد لعمري قال كذا وقد يغني عن
الفعل دليل فيحذف بعدها قال لما تزل رحالنا وكأن قد **قوله** حرفا الاستفهام
هل والهمزة لهما صدر الكلام مثل ازيد قائم واقام زيد وكذلك هل والهمزة
اعم تصرفا من حاشية هل تقول ازيدا ضربت واتضرب زيدا وهو اخوك
وازيد عندك ام عمرو وام اذا ما وقع وآمن كان وأومن كان دون هل
قوله لهما صدر الكلام لما مر قوله ازيد قائم واقام زيد وكذلك هل يعني يدخل
على الجملة الاسمية والفعلية الا ان الهمزة تدخل على الاسمية سواء كان الخبر
فيها اسما او فعلا بخلاف هل فانها لا تدخل على اسمية خبرها فعل نحو هل زيد قام
الا على شذوذ وذلك لان اصلها ان يكون بمعنى قد فقيل اهل نحو اهل عرفت الدار
بالفرس وكثر استعمالها لذلك ثم حذف الهمزة لكثرة الاستعمال
واقامة لها مقامها وقد جاءت على الاصل نحو قوله تعالى هل اتى على الانسان
اي قد اتى فلما كان اصلها قد وهي من لوازم الافعال ثم تطفلت على الهمزة

قال زيد فعلا في خبرها مذكرت عمدا وحسب الى الالف لما لوف وعا لغة وان
لم يره في خبرها عنه داخله ومع وجود الفعل لا تسمع به مغيرا اليها للفعل
المقدر بعدها فلا يجوز احبارا ابل زيد اضربته كما مر في المنصوب على شريطة التفسير
قوله والهمزة اعم يعني انها يستعمل فيما لم يستعمل فيه هل منها انه لا يقال هل زيد
خرج لا على كون زيد مبتدا ولا على كونه فاعل الفعل مقدر ولا يقال هل
زيدا ضربت على ان زيدا منصوب بما بعده ولا بمقدر ولا يقال هل زيدا ضربته
على ان زيدا منصوب بمقدر كل ذلك لما تقدم ومنها ان الهمزة يستعمل في الاثبات
للاستفهام وللانكار ايضا قال تعالى اتقولون على الله ما لا تعلمون قال
اطربا فلسرنى ومنه نحو ازيد في الانكار ولا يستعمل هل للانكار واذا دخل
الهمزة على النافي فلمحض التقرير اعني حمل المخاطب على ان يقر بامر يعرفه نحو
الم نشرح لك صدرك والم يجدك واليس ذلك بقادر وهي في الحقيقة للانكار
وانكار النفي اثبات واما هل فلا تدخل على النافي اصلا ومنها ان الهمزة يستعمل
مطردا مع ام للتسوية ولا يستعمل هل معها الا شاذا كما مر وتختص هل بحكمين
دون الهمزة وهما لكونها للتقرير في الاثبات كقوله تعالى هل ثوب الكفار اي
الم ثوب او قولهم بهذه سلك فهل حرتك يا عمرو وافادتها فائدة النافي
حتى جاز ان تجيء بعدها الا قصد الايجاب كقوله تعالى هل جزاء الاحسان
الا الاحسان اي ما جزاء الاحسان قال وهل انا الا من غزية ان غوت
غوت وان ترشد غزية ارشد ومن خصائص الهمزة ان يدخل على الواو والفاء
وثم كما تقدم في حروف العطف ولا تدخل هل عليها لكونها فرع الهمزة
فلا يتصرف تصرفها وهذه الحروف تدخل على هل ولا على الهمزة لا تدخل لكونها
اصلا في الاستفهام الطالب للتصدر قال تعالى فهل انتم مسلمون قال الشاعر
وهل انا الا من غزية وتقول انا اكرمتك فهل تكرمني ولا تقول فاتكرمني كما
في الجوازم وتقول اسلم عليه ثم هل يلتفت الي ولا تجيء الهمزة بعد ام ونحو ذلك
في هل وسائر كلم الاستفهام لعروض معنى الاستفهام فيها كما مر من مذهب سيبويه
اعني حذف همزة الاستفهام قبل هذه الاسماء وعراه الهمزة في الاستفهام
فلا يجمع من حرفي استفهام قال ام هل كبير بكى لم يقض عبرته اثر الاحبة يوم البين
مشكوم وقال تعالى امن يجيب المضطر وقال الشاعر ام كيف ينفع ما تعطي العلوق
به رئمان انف اذا ما ضن باللبن وغير ذلك واذا جاءت ام بعد اسم الاستفهام
فلا بد من اعادة ذلك الاسم بعد ام نحو من يطعمني ام من يسقيني اي اكل ام

اي اشرب اذا قصد اشراك ما بعد ام فيه فلا نحو من يطعمني ام يسقيني وان لم يقصد
اشراكه فيه نحو من يطعمني ام يسقيني زيد جاز وانما وجب اعادته مع قصد الاشراك
فيه لان ام من منقطعة او المتصلة لا بد لها من تقدم الهمزة وام المنقطعة حرف
استيناف وهي بمعنى بل وسادح الاستفهام الذي هو معنى الاستفهام
الذي هو معنى الهمزة فلا بعد معنى لاسماء الاستفهامية المتقدمة لان معناها اسماء
مقرونة بمعنى الاستفهام فاذا قصدت معناها لم يسد مسد ام لانها للعطف لا
المنقطعة حرف استيناف كما ذكرنا ولا ما يتضمن كما تضمنت معنى الهمزة لم يكن لك
بد من التصريح بها بعد ام واما هل فيجوز فيها ترك الاعادة لانها ليست صريحا في الاستفهام
كالهمزة ويجوز الاعادة تشبيها باخواتها الاسمية في عدم العراقة وقد جمعها الشاعر
في قوله هل ما علمت وما استودعت مكتوم ام حبلها اذ نأتك اليوم مصروم ام هل كبير بكى
لم يقض عبرته اثر الاحبة يوم البين مشكوم وربما ابدلت هاء هل همزة ومن خواص
الهمزة جواز حذف المفرد بعدها اعتمادا على ما سبق من ذكر ذلك المفرد في كلام متكلم
اخر نحو قولك منكرا او مستفهما ازيدا وازيدا او ازيدا لمن قال جاءني زيد او رأيت زيدا
ومررت بزيد ولا تقول هل زيد وهل زيدا وهل بزيد **قوله** حروف الشرط
ان ولو واما لها صدر الكلام فان للاستقبال وان دخلت الماضي ولو عكسه
ويلزمان الفعل لفظا او تقديرا ومن ثم قيل لو انك بالفتح لانه فاعل واللطف
بالفعل موضع منطلق ليكون كالعوض فان كان الخبر جامدا جاز لتعذره قوله
فان للاستقبال يعني سواء دخلت على المضارع او الماضي وكذا لو للمضي على انها
دخلت قال تعالى لو يطيعكم في كثير من الامر هذا وضعهما كما مر في الظروف المبنية
وذهب الفراء ان لو يستعمل في المستقبل كان وذلك مع قلته باب لا ينكر نحو
اطلبوا العلم ولو بالصين ثم ان النحاة قالوا ان لو لامتناع الثاني لامتناع الاول
وقال المص بل هي لامتناع الثاني قال وذلك لان الاول سبب والثاني
مسبب قد يكون اعم من السبب كالاشراق الحاصل من النار والشمس فلا يلزم
ان يقال انتفاء الاول لانتفاء الثاني لان انتفاء المسبب يدل على انتفاء كل
سبب وفيما قال نظر لان الشرط عندهم ملزوم والجزاء لازمه سواء كان الشرط
سببا كما في قولك لو كانت الشمس طالعة لكان النهار موجودا او شرطا كما
في قولك لو كان لي مال لحججت او لا شرطا ولا سببا كقولك لو كان زيد اليكسب
ابنه ولو كان النهار موجودا لكانت الشمس طالعة والصحيح ان يقال كما قال المص
هي موضوعة لامتناع الاول لامتناع الثاني اي امتناع الثاني يدل على امتناع

سعهام

الاول لكن لا للعلة التي ذكرها بل لان لو موضوعة ليكون جزاؤها مقدر الوجود في
الماضي والمقدر وجوده في الماضي يكون ممتنعا فيمتنع الشرط الذي هو ملزوم
لامتناع لازمه اي الجزاء لان الملزوم ينتفي بانتفاء لازمه وقد يجيء جواب لو قليلا
لازم الوجود في جميع الازمنة في قصد المتكلم وانه ذلك ان يكون الشرط مما يستبعد
استلزامه لذلك الجزاء بل يكون نقيض ذلك الشرط انسب والیق باستلزام ذلك
الجزاء فيلزم استمرار وجود ذلك الجزاء على تقدير لانك تحكم في الظاهر انه
لازم للشرط الذي نقيضه اولى باستلزام ذلك الجزاء فيكون ذلك الجزاء
لازما لذلك الشرط ولنقيضه فيلزم وجوده ابدا اذ النقيضان لا يرتفعان
مثاله لو اهنتني لاكرمتك اذا استلزم الاهانة الاكرام فكيف لا يستلزم الاكرام
الاكرام ومنه قوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام الى قوله ما
نفدت كلمات الله اي لنفدت ومنه قول عمر نعم العبد صهيب لو لم يخف الله
لم يعصه اي لو خاف لاطاع وقوله تعالى ولو اسمعهم لتولوا ولكون لو بمعنى
الماضي وضعا لم يجزم بها الا اضطرارا لان الجزم من خواص المعرب
والماضي مبني قال لو يشا طار به ذو ميعة لاحق الاطال نهد ذو خصل وزعم
بعضهم ان جزمها مطرد على بعض اللغات قوله ويلزم الفعل لفظا او تقديرا
اما في نحو لو ذات سوار لطمتني ولو زيدا ضربته فلا كلام في تقدير الفعل واما
في نحو لو زيدا ضربت فينبغي ان يكون على الخلاف الذي ذكرنا في ان
زيدا ضربت وجاء في الضرورة شرطها اسمية قال لو بغير الماء حلقي شرق
وهذا من باب وضع الاسمية مقام الفعلية كما في قوله فهلا نفس ليلى شفيعها
قوله ومن ثم قيل لو انك بالفتح لانه فاعل هذا مذهب المبرد اعني تقدير
الفعل بعد لو التي تليها ان وقال السيرافي الذي عندي انه لا يحتاج الى
تقدير الفعل ولكن ان تقع نائبة عن الفعل الذي يجب وقوعه بعد
لو لان خبر ان فعل ينوب لفظه عن الفعل بعد لو فاذا قلت لو
لو ان زيدا جاءني [illegible] قلت لو جاءني زيد قوله وانطلقت موضع
منطلق يعني ان ان [illegible] وقعت بعد لو المحذوف شرطها فخبرها
ان كان مشتقا وجب ان يكون فعلا لان الفعل المقدر لا بد
له من مفسر وان لكونها دالة على معنى التحقيق والثبوت يدل على
معنى حقق فالكرم ان يكون خبر ان فعلا ماضيا لا اسم فاعل ليكون
كالعوض من لفظ الفعل المفسر واما المعنى فقد ذكرنا ان ان

دلت عليه وان لم يكن مشتقا جاز للتعذر كقوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة
اقلام واما قوله تعالى ودوا لو انهم بادون فلان لو بمعنى ان المصدرية وليست
شرطية لمجيئها بعد فعل دال على معنى التمني ومنهم من لم يشترط مجيء الفعل في ان
الواقعة بعد لو وان كان مشتقا ايضا كما ذهب اليه ابن مالك قال الاسود بن
يعفر بما حباني كل يوم غنيمة واملكهم لو ان ذلك نافع وقال كعب اكرم بها خلة
لو انها صدقت موعودها او لو ان النصح مقبول ومع هذا فلا شك ان استعمال الفعل
في خبر ان الواقعة بعد لو اكثر وان لم يكن لازما واذا حصل الفعل
فالاكثر كونه ماضيا لكونه كالعوض من شرط لو الذي هو الماضي وقد جاء مضارعا
قال تمد بالاعناق او تلويها وتشكي لو انها تشكيها وجواب لو اما فعل مجزوم بلم
نحو لو ضربتني لم اضربك او ماض في اوله لام مفتوحة فيحذف هذه اللام قليلا
وان وقعت لو مع ما في خبرها صلة فحذف اللام اكثر نحو جاءني الذي لو ضربته شكرني
وذلك للطول وكذا اذا طال الشرط بذيوله كقوله تعالى ولو ان ما في الارض من
شجرة الى قوله ما نفدت ولا يكون جواب لو اسمية بخلاف جواب ان لان الاسمية
صريحة في ثبوت مضمونها واستمراره ومضمون جواب لو منتف فيمتنع كما ذكرنا
واما قوله تعالى ولو انهم امنوا واتقوا لمثوبة من عند الله خير فلتقدير القسم قبل لو
وكون الاسمية جواب القسم لا جواب لو كما في قوله تعالى وان اطعتموهم انكم لمشركون
وقوله تعالى كلا لو تعلمون علم اليقين لترون الجحيم وجواب القسم ساد مسد جواب
وذهب جار الله الى ان الاسمية في الاية جواب لو قال انما جعل جوابها اسمية
للدلالة على استقرار مضمون الجزاء **قوله** واذا تقدم القسم اول الكلام على الشرط
لزمه المضي لفظا او معنى وكان الجواب للقسم لفظا مثل والله ان اتيتني وان لم
تاتني لاكرمتك وان توسط بتقدم الشرط او غيره جاز ان يعتبر وان يلغى لقولك
انا والله ان تاتني اتك وان اتيتني والله لا اتيتك وتقدير القسم كاللفظ مثل لئن
اخرجوا وان اطعتموهم اعلم ان القسم اذا تقدم على الشرط فاما ان يتقدم على القسم
ما يطلب الخبر نحو زيد والله ان اتيته ياتك وان زيدا والله ان اكرمته تجازيك
او لا يتقدم والاول قد مر الكلام عليه في قوله وان توسط بتقدم الشرط وكلام
الان فيما لم يتقدم عليه طالب خبر بدليل قوله اول الكلام فنقول اذا تقدم القسم اول
الكلام ظاهرا او مقدرا وبعده كلمة الشرط سواء كانت لو او ان او اسماء الشرط
فالاكثر والاولى اعتبار القسم دون الشرط فيجعل الجواب للقسم ويستغني عن
جواب الشرط لقيام جواب القسم مقامه اما في ان فكقوله تعالى لئن اخرجوا لا يخرجون

منهم ولئن قوتلوا لا ينصرونهم الآية، وأما لو فنحو قوله ولو أنهم آمنوا واتقوا لمثوبة
من عند الله خير، وتقول والله أن لو جئتني لجئتك، واللام جواب القسم لا جواب
لو، ولو كانت جواب لو لجاز حذفها ولا يجوز في مثله، وكذا تقول والله لو جئتني
ما جئتك، ولا تقول لما جئتك، ولو كان الجواب للو لجاز ذلك، وأن التي بين لو
والقسم عند سيبويه موطئة للكلام كاللام قبل إن وقبل أسماء الشرط، وعند غيره
زائدة، وأما في لولا فتقول والله لولا زيد لضربتك، قال والله لولا سحا عاد لكم
اليوم اد لكادوا، واللام جواب القسم لا جواب لولا، وكذا لم يجز حذفها، وأما في
أسماء الشرط فنحو قوله تعالى وإذ أخذ الله ميثاق النبيين لما آتيتكم من كتاب وحكمة
إلى قوله لتؤمنن به ولتنصرنه، وقوله لمن تبعك منهم لأملأن جهنم، ويجوز قليلا في الشعر إلغاء
الشرط وإلغاء القسم مع تصدره، كقول الأعشى لئن منيت بنا عن غب معركة لا تلفنا
عن دماء القوم ننتفل، وقال لئن كان ما حدثته اليوم صادقا أصم في نهار القيظ
للشمس باديا، وقال حلفت له إن تدلج الليل لا يزل أمامك بيت من بيوتي سائرا
لو انعكس الأمر يعني تقدم الشرط على القسم فالواجب اعتبار الشرط وكذا بعد
ذلك إلغاء القسم، نحو إن جئتني والله أكرمك، واعتباره مع اعتبار الشرط نحو إن
جئتني فوالله لأكرمنك، وتعليل هذه الأحكام مبني على مقدمة وهي أن أداتي
القسم والشرط أصلهما التصدر كالاستفهام لتأثيرهما في الكلام معنى، ثم إن كلا منهما
لكثرة استعمالهم له قد يسقط عن درجة تصدره على جوابه فيلغى باعتباره أي لا يكون
في الجواب عاملا، أما الشرط فنحو أكرمك إن أتيتني، وأما القسم فنحو زيد والله قائم
وزيد قائم والله، فيضعف أمرهما فلا يكون لهما جواب لفظا، وأما من حيث المعنى
فالذي تقدم على الشرط جوابه، وكذا ما تقدم على القسم أو تخلله، لكن القسم
أكثر إلغاء من الشرط لأنه أكثر دورانا في الكلام حتى رفع الله تعالى المؤاخذة به
لعدم النية القسم عليه وسماه لغوا فقال تعالى لا يؤاخذكم الله باللغو في أيمانكم
وأيضا أثره في الأصل في معنى الجواب أقل من أثر الشرط في جوابه لأن القسم مؤكد
للمعنى الثابت فهو كالجزء الذي تم معنى الكلام دونه، والشرط مؤثر في جوابه معنى
لم يكن فيه وهو التوقف، فكان أداة القسم أليق بالإلغاء عن جوابه من أداة الشرط
فلهذا قد يلغى القسم عن الجواب مع إمكان أن لا يلغى بخلاف الشرط، تقول أنا
والله أكرمك بالإلغاء، وقد أمكنك أن تعمله فتقول لأكرمنك، ولا تقول
أنا إن تعطني أكرمك بالرفع على أن أكرمك خبر المبتدأ وأداة الشرط ملغاة
بل تقول أكرمك باعتبار الشرط والجملة الشرطية خبر المبتدأ، ولهذا حمل قوله إنك

إن يصرع أخوك تصرع على التقديم والتأخير لضرورة الشعر، فإذا تقرر هذه المقدمة
قلنا إذا تقدم القسم على كلمات الشرط فاعتبار القسم أولى لقوة القسم بالتصدر
الذي هو أصله وضعف الشرط بالتوسط، والاستدلال فيه للكوفيين على أن إعمال
الأول في باب التنازع أولى، لأن الأول وإن كان أبعد من الثاني إلا أن
هذا البعد قوي بالتصدر الذي هو حقه وأصله، والقريب ضعيف بالتوسط الذي
هو خلاف وضعه وأصله، وجاز قليلا بالنظر إلى ضعف القسم في نفسه كما ذكرنا أنه
رجح الشرط فيعمل لأجل كونه أقرب إلى الجواب ويلغى القسم كما مر في قوله لئن منيت
بنا عن غب معركة البيت، وإذا تقدم الشرط على القسم وجب اعتباره لقوته بالتصدر
مع كونه في الأصل أقوى من القسم، ويجوز لك بعد هذا اعتبار القسم أيضا لإمكانه نحو
إن أتيتني فوالله لآتينك، فالقسم وجوابه جواب الشرط، ويجوز إلغاء القسم لتوسطه
لما ذكرنا أنه قد يلغى لضعفه مع إمكان اعتباره، فتقول إن أتيتني والله آتك، فآتك
جواب الشرط، والشرط والجواب دال على جواب القسم وساد مسده، وأما إذا تقدم
لو ولولا على القسم فالواجب إلغاء القسم لأن جوابهما لا يكون إلا جملة فعلية خبرية ولا
يصح أن يكون جملة قسمية، تقول لو جئتني والله لأكرمتك، ولولا زيد والله لضربتك، قوله
وإن توسط أي القسم، قوله تقدم الشرط قد ذكرناه، قوله أو غيره يعني طالب خبر
كالمبتدأ بلا ناسخ أو مع الناسخ جاز أن يعتبر القسم وأن يلغى سواء تقدم على الشرط
أو تأخر عنه، فإن تقدم مع الإلغاء فنحو أنا والله إن أتيتني آتك، ألغيت القسم مع
تقدمه على الشرط وجاز اعتباره لتقدم المبتدأ عليه، فالجملة الشرطية مع الجواب خبر
المبتدأ والقسم لغو كما في زيد والله يقوم، وتقول مع الاعتبار أنا والله إن
أتيتني لا آتيك، اعتبرته نظرا إلى تقدمه على الشرط وجعلت الجملة القسمية مع جوابها
خبر المبتدأ، فهو كقولك زيد والله ليقومن، وهذا كله بناء على ما تقدم من أنه لضعفه
قد يلغى مع إمكان الاعتبار إذا كان هناك لجوابه طالب آخر، وإن تأخر عن الشرط مع
الإلغاء فنحو أنا إن أتيتني والله آتك، ألغيته لتقدم طالبين للجواب عليه وهما المبتدأ
والشرط، وتقول مع الاعتبار أنا إن أتيتني والله لا [illegible] جعلت الجملة القسمية مع جوابها
جواب الشرط والجملة الشرطية مع جوابها خبر المبتدأ، وإن توسط القسم وتقدم غير الشرط
أعني طالب الخبر عليه ولم يكن هناك لا شرط متقدم على القسم ولا متأخر عنه فإن كان
الخبر جملة جاز أن يعتبر القسم وأن يلغى نحو أنا والله لأقومن وأنا والله أقوم، وإن كان
الخبر مفردا وجب إلغاء القسم لاستحالة اعتباره لأن جواب القسم لا يكون إلا جملة
وذلك نحو أنا والله قائم، وعلى هذا فلا يحسن إطلاق قوله وإن توسط تقدم غير الشرط

جاز اعتباره والغاؤه وطريق الحصر ان نقول القسم اما ان يتقدم اول الكلام او يتوسطه
او يتأخر عنه فان تقدم وجب اعتباره سواء وليه الشرطية نحو والله ان اتيتني لآتينك
او لا نحو والله لآتينك وان توسط الكلام فاما ان يتقدم عليه الشرط او لا فان تقدم
عليه وجب اعتبار الشرط وجاز الغاء القسم واعتباره سواء تقدم على ذلك الشرط
طالب خبر نحو انا ان اتيتني فوالله لآتينك وان اتيتني والله آتك وان لم يتقدم
الشرط على هذا القسم المتوسط فاما ان يتأخر عنه الشرط او لا فان تأخر فالاعتبار
للقسم لا للشرط نحو انا والله ان اتيتني لآتينك وان لعله اعتبر الشرط نحو
انا والله ان تأتني آتك وان لم يتأخر عنه الشرط فان جاء بعد القسم جملة جاز اعتباره
والغاؤه نحو انا والله لآتينك وانا والله آتك وان جاء بعده مفرد وجب
الغاؤه نحو انا والله قائم وان تأخر القسم عن الكلام وجب الغاؤه نحو انا قائم والله
وان اتيتني آتك والله هذا وكل موضع ملغى ان وما تضمن معناها من الاسماء
فيه ملغاة اي لا جواب لها ظاهرا فالاولى ان لا يعمل ظاهرا في الشرط ايضا كما
ذكرنا في الجوازم فنقول احسنت ان تجيء والله ان تجيء لأكرمنك وقد جاء ذلك
في الشعر كقوله فان تك من جن لأبرح طارقا وان تك انسا لما الانس تفعل وقوله
فان مسها الشعرى ام مطل لما اعسطب بالسعرى قبل الطول وقوله لئن تك
قد ضاقت على بيوتكم ليعلم ربي ان بيتي اوسع وقوله اما ترى حاجة لا لحالى
لما امالك ذلك ما تخفى ومثل فقول المص لزمه المضي لفظا او معنى ليس على الاطلاق
والاولى ان يقول الاكثر كونه ماضيا لفظا ليس بلازم بل قد يجيء الجواب للشرط
وان مثل كقوله لئن مست ما السف ثم اعلم انه لو وقع جواب القسم المتقدم على
ان الشرطية وما تضمن معناها فعلا ماضيا نحو لفعلت وما فعلت وان فعل فالمراد الاستقبال
لكونه سادا مسد جواب الشرط قال تعالى ولئن اتيت الذين اوتوا الكتاب بكل آية
ما تبعوا قبلتك ولئن زالتا ان امسكهما ولئن ارسلنا ريحا الى قوله لظلوا قوله
وتقدير القسم كاللفظ اي القسم المقدر كالملفوظ به سواء كان هناك لام
موطئة كما في قوله لئن اخرجوا او لم يكن كما في قوله وان اطعتموهم انكم لمشركون
وقال بعضهم ان قوله انكم لمشركون جواب الشرط والفاء مقدر ولم يقدر قسما وهو
ضعيف لان قوله ذلك انما يكون لضرورة الشعر كقوله من يفعل الحسنات الله
يشكرها واما اذا تقدم همزة الاستفهام على كلمة الشرط سواء كانت تلك الكلمة
والاستفهام داخل على الجملتين الشرط والجزاء اسما جازما كمن وما وان ونحوها
او حرفا كان ولو ولا جزاء لتلك الكلمة والاستفهام داخل على الجملتين الشرط

والجزاء لكونهما كجملة واحدة نحو امن تضربك نضربه تجزم نضربه وكذا لو ضربك لضربته وكذا
ان تأتني آتك بالجزم ويونس يرفع الجزاء لاعتماده على الهمزة ولا يفعل ذلك في غير
الهمزة من كلم الاستفهام بل تقول ان من اضربه تضربني بالجزم لا غير اتفاقا لان
الهمزة هي الاصل في باب الاستفهام وتقول في الهمزة ائن اتيتني آتك بتقدير ائنك
ان تأتني وكذا امن يزره يكرمك بالرفع والحق هو الاول اعني مذهب سيبويه لان
كلمات الشرط انما تلغى اذا تقدم عليهما ما يستحق الجواب على ما مضى وههنا ليس كذلك
فالاولى ان يجعل الجواب للشرط ويجعل الاستفهام داخلا على الشرط والجزاء معا كدخول
الموصول عليهما معا في نحو جاءني الذي ان تأته يكرمك تجزم يكرم والدليل عليه قوله
تعالى افان مت فهم الخالدون والفاء في فهم لجواب الشرط وفي فان للسببية ولو
كان التقدير افهم الخالدون لم يقل افان مت بل كان يقول ان مت فهم
الخالدون اي افهم الخالدون ان مت والاصل عدم الحكم بزيادة الفاء
واما الهمزة الداخلة على اذا فهي في الحقيقة داخلة على ما هو في موضع جزائها لا
ليس بجزاء كما مر في الظروف المبنية بل موضوع موضع الجزاء لغرض ذكرناه هناك
فليست اذا اذن مع جملتها كان مع جملتها بل مرتبة جزائها التقدم من حيث المعنى
على اذا لانه عاملها كما مر في الموضع المذكور فالاستفهام داخل في الحقيقة عليه
فمن ثم لم يأت الفاء في قوله ائذا كنا عظاما ورفاتا ائنا لفي خلق جديد ائذا متنا
ولهذا اكثر ما يكرر الاستفهام في ائنا نحو قوله تعالى ائذا متنا وكنا ترابا وعظاما
ائنا لمدينون لطول الكلام وبعد العهد بالاستفهام حتى يعلم ان حق الاستفهام
ان يدخل على ما هو في موضع الجواب كما كرر قوله فلا تحسبنهم بعد قوله تعالى ولا تحسبن
الذين لما طال الكلام والفاء في قوله فلا تحسبنهم زائدة والعامل في اذا قوله
لمدينون مع ان فيه همزة الاستفهام وان لا يعمل في غير هذا الموضع ما بعدهما
فيما قبلهما وذلك للغرض الذي ذكرنا في الظروف المبنية فهو مثل قولك اما
يوم الجمعة فان زيدا قائم انتصاب يوم بقائم على الصحيح على ما يجيء مع كونه خبر ان
لغرض اذكره هناك ثم اعلم ان الشرط اذا دخل على مثله فان قصدت ان
يكون الشرط الثاني مع جزائه جزاء للاول فلا بد من الفاء في الاداة الثانية
لما ذكرنا في الجوازم عند ذكر مواقع دخول الفاء في الجزاء تقول ان دخلت فان
سلمت فلك كذا وان سألت فان اعطيتك فعلي كذا لان الاعطاء بعد
السؤال وان قصدت الغاء اداة الشرط الثاني لتخللها بين اجزاء الكلام
الذي هو جزاء ما معنى الشرط الاول مع الجزاء الاخير فلا يكون في اداة

الشرط الثاني فاء كقوله فان عرب بعدها ان والت لعسى من ها ما فقولا لا لعا
فهو بمنزلة والله ان اتيتني لاتيتك فاتى الشرطين لفظا او لهما معنى ومثله ان
ملك ان مدت رحم اي ان مدت فان بهت رحم وكذا ان كان اكرمن
شرطين نحو ان سالت ان لعسى ان دخلت الدار اعطك اي ان دخلت الدار
فان لعسى فان سالتني اعطك فقوله فان سالتني اعطك فقوله فان سالتني
مع الجزاء جواب فان لعسى وقولك فان لعسى مع جزائه جواب ان دخلت
وعلى هذا فقس ان كان اكثر قوله واما للتفصيل والزم حذف فعلها
وعوض بينها وبين فائها جزء مما في خبرها مطلقا وقيل هو معمول المحذوف مطلقا
مثل اما يوم الجمعة فزيد منطلق وقيل ان كان جاز التقديم فمن الاول والا فمن
الثاني اعلم ان اما موضوعة لمعنيين لتفصيل مجمل نحو قولك هؤلاء فضلاء
اما زيد ففقيه واما عمرو فمتكلم واما بشر فكذا الى آخر ما تقصد ولاستلزام شيء
لشيء اي ان ما بعدها يلزمه حكم من الاحكام مهما ثم قيل ان فيه معنى الشرط لان
معنى الشرط ايضا كما هو استلزام شيء لشيء اي استلزام الشرط للجزاء كما ذكرنا
في الظروف المتضمنة والمعنى الثاني اي الاستلزام لها في جميع مواقع استعمالها
بخلاف معنى التفصيل وانها قد تجرد عنه وقد التزم بعضهم هذا المعنى ايضا فيها
في جميع مواقعها فالتزم ذكر المتعدد بعدها وحمل قوله تعالى والراسخون في العلم
بعد قوله اما الذين في قلوبهم زيغ على معنى واما الراسخون وهذا وان كان مجملا
في هذا المقام الا ان جواز السكوت على مثل قولك اما زيد فقائم يدفع دعوى
التزام التفصيل فيها واما بيان معنى الشرط فيها بان تقول هي حرف بمعنى
ان وجب حذف شرطها لكثرة استعمالها في الكلام ولكونها في الاصل موضوعة
للتفصيل وهو مقتض تكررها كما ذكرنا من قولنا اما زيد ففقيه واما عمرو فمتكلم
فيؤدي الى الاستثقال لهذا ايضا وايضا حذف ذلك وجوبا لغرض معنوي
وذلك انهم ارادوا ان يقوم ما هو الملزوم حقيقة في قصد المتكلم مقام
الشرط الذي هو الملزوم في جميع الكلام لغير ذلك لذلك ان اصل اما
زيد فقائم اما يكن من شيء فزيد قائم يعني ان يكن اي ان يقع في الدنيا شيء
يقع قيام زيد فهذا جزم بوقوع قيامه وقطع به لانه جعل وقوع قيامه وحصوله
لازما لوقوع شيء في الدنيا وما دامت الدنيا باقية فلا بد من حصول شيء
فيها ثم لما كان الغرض الكلي من هذه الملازمة المذكورة بين الشرط
والجزاء لزوم القيام لزيد حذف الملزوم الذي هو الشرط اي يكن من

شيء واقيم ملزوم القيام وهو زيد مقام ذلك الملزوم وبقي الفاء بين المبتدا
والخبر لان الفاء السببية بعدها لازم لما قبلها فحصل غرضك الكلي وهو
لزوم القيام لزيد فلهذا الغرض جاز وقوع الفاء في غير موقعها فقد تبين انه حصل لهم
من حذف الشرط واقامة جزء الجزاء موقعه شيئان مقصودان مهمان احدهما تخفيف
الكلام بحذف الشرط الكثير الاستعمال والثاني قيام ما هو ملزوم حقيقة في قصد المتكلم مقام
الملزوم في كلامهم اعني الشرط وحصل ايضا من قيام جزء الجزاء موضع الشرط ما هو
المتعارف عندهم من شغل جزء واجب الحذف لشيء آخر الا ترى ان خبر المبتدا بعد
لولا وبعد القسم لم يحذف وجوبا الا مع سد جواب القسم مسده وحصل ايضا منه لفظا
الفاء متوسطة للكلام كما هو حقها ولو لم يتقدم جزء الجزاء لوقعت فاء السببية في اول الكلام
وكذا اذا تقدم على الفاء من اجزاء الجزاء المفعول به او الظرف نحو اما اليتيم فلا تقهر
واما يوم الجمعة واما ذاهب اذا قصدت انهما ملزومان لحكم والمعنى والمعنى ان عدم
القهر ينبغي ان يكون لازما لليتيم وذهابي لازما ليوم الجمعة وكذا غير ذلك من معمولات
الجزاء كالحال نحو اما مجردا فانا ضاربك الجر والمفعول المطلق نحو اما ضرب الامير
فاني ضاربك والمفعول له نحو اما تاديبا فاني ضاربك فلا ننكر عمل ما بعد فاء السببية
فيما قبلها وان كان ذلك ممتنعا في غير هذا الموضع لان تقديم المعمولات المذكورة
لاجل الاغراض المهمة المذكورة ولا تقول مثلا ان جئتني زيدا فانا ضارب على ان زيدا
مفعول ضارب اذ لم يحصل بالتقديم شيء من الاغراض ثم انه يجوز التقديم للاغراض
المذكورة وان كان هناك مانع آخر من التقديم غير الفاء نحو قولك اما يوم الجمعة
فان زيدا سائر وكذا نحو اما زيدا فانا اضرب ولا تقدم من اجزاء الجزاء سوى شيء واحد
لانك لا تتجاوز قدر الضرورة فلا تقول اما زيد طعامك فلا ياكل وقد تقع كلمة الشرط
مع الشرط الجزاء مقام الشرط كقوله من جملة اجزاء جزاء اما مقام شرطها كقوله
تعالى فاما ان كان من المقربين فروح وريحان وجنة اي اما يكن شيء فاما ان كان
من المقربين فله روح وريحان وقوله فروح وريحان جواب اما استغنى به عن جواب
ان والدليل على انها ليست جواب ان عدم جواز اما ان جئتني اكرمك بالجزم
اكرمك نحو وجوب اما ان جئتني فاكرمك مع ان ... اكرمك بالجزم اكثر
من نحو ان ضربتني فاكرمك قال تعالى اذا ما ابتلاه فقدر عليه رزقه فيقول اي
اما يكن من شيء فاذا ما ابتلاه فيقول وانما وجب الفاء في جواب اما ولم يجز الجزم
وان كان فعلا مضارعا فلم يجز اما زيد يعمل لانه لما وجب حذف شرطها فلم يعمل فيه
فتح ان يعمل في الجزاء الذي هو ابعد منها من الشرط الا ترى انه اذا حذف الجزاء

في نحو امسك ان امسى فالاصل ان لا يعمل الاداة في الشرط والجزاء لعدم لزوم حذف الشرط ههنا واما كما ذكرنا معنى ان واما تفسير سيبويه لقولهم اما زيد فمنطلق بمهما يكن من شيء فزيد منطلق فليس لان اما بمعنى مهما وكيف وهذه حرف ومهما اسم بل قصده الى المعنى البحت لان معنى مهما يكن من شيء فزيد منطلق ان كان شيء فزيد منطلق اي هو منطلق البتة ويجوز ان يكون اما عند الكوفيين ان الشرطية ضمنا اليها ما عند حذف شرطها على ما ملت من مذهبهم في اما انت منطلقا انطلقت ولا يحذف الفاء في جواب اما الا لضرورة نحو قوله فاما القتال لا قتال لديكم او مع قول محذوف يدل عليه محكيه كقوله تعالى فاما الذين كفروا فلم تكن اياتي اي فيقال لهم الم يكن ولا يقع بين اما والفاء جملة تامة مستقلة نحو اما زيد قائم فعمرو وكذا لان الواقع بينهما كما تقدم جزء الجزاء المقصود كونه ملزوما للحكم الذي تضمنه ما بعد الفاء فلا يكون جملة تامة مستقلة واعلم انه قد ياتي بعد اما ما يكرر ذكره بعد فاءها وذلك اما مصدر مكرر ضمنا بان يذكر بعد الفاء ما اسم من ذلك المصدر نحو اما سمنا فسمين واما علما فعالم ونحو ذلك واما غير ذلك نحو اما البصرة فلا بصرة لك واما ابوك فلا ابا لك واما العبيد فذو عبيد واما زيد فقد قام زيد فالمنكر من المصدر والوصف يجب عند الحجازيين نصبهما ويختار ذلك بنو تميم لا الى حد الوجوب والمعرف من المصادر يجب رفعه عند بني تميم على ظاهر لفظ سيبويه والاولى انهم يجوزون الرفع والنصب فيه كالحجازيين واما الحجازيون فانهم يجوزون فيه الرفع والنصب والمعرف من الوصف مرفوع عند الجميع بلا خلاف واما غير المصدر والوصف مرفوع عند الجميع معرفا كان او منكرا الا ما سيجي فالرفع في جميع ما يجوز فيه الرفع من ذلك على الابتداء عند الفريقين واما النصب فان سيبويه ذكر ان ذلك في المصدر معرفا كان او منكرا على انه مفعول له عند الحجازيين فقال شراح كلامه ذلك لانه رآهم يصبون المعرفة والنكرة فلا يصلح للحال فبقي مفعولا له فمعنى اما سمنا فسمين مهما يذكر زيد لاجل السمن فهو سمين وكذا المعرف نحو اما العلم فعالم اي مهما يذكر زيد لاجل العلم فهو عالم قال سيبويه ونصب المصدر المنكر عند بني تميم على الحال قال لانهم لما لم يجوزوا في المصدر المعرف الا الرفع علمنا ان نصب المنكر على الحال والعامل فيه اما محذوف قبله كما تقول في نحو اما علما فعالم ان التقدير مهما يذكر زيد عالما فهو عالم او المذكور بعده اي عالم في شأن فيكون حالا موكدة قال سيبويه اما الرفع في المصدر فعلى انه مبتدأ والعائد اليه محذوف فمعنى اما العلم فعالم اي عالم

كقوله تعالى واتقوا يوما لا تجزي نفس عن نفس شيئا اي لا تجزي فيه اقول والدليل على انه يجوز عند بني تميم نصب معرف المصدر انهم جوزوا على ما حكى عنهم سيبويه اما العلم فعالم بزيد بنصب العلم اي فهو عالم بزيد العلم فكذا ينبغي ان يجوز عندهم اما الضرب فضارب اي اما ضارب الناس فيكون نصب المصدر المعرف على انه مفعول مطلق لما بعد الفاء واما نصب الوصف المنكر فعلى الحال عند الجميع والعامل فيه احد الشيئين المذكورين في المصدر الواقع حالا عند بني تميم واقول كون المصدر المنصوب مفعولا له لا دليل عليه ولو كان كذا لجاز اما للسمن فسمين واما للعلم فعالم والاولى ان يقال المنصوب عند بني تميم والحجازيين في المنكر على انه حال مما بعد الفاء وفي المصدر المعرف على انه مطلق لما بعد الفاء وفي المصدر المعرف على انه مفعول مطلق لما بعد الفاء وفي المصدر المنكر على انه حال او مفعول مطلق لما بعد الفاء واما المرفوع فعلى انه مبتدأ وما بعد الفاء خبره بلا تقدير ضمير كل ذلك عند الفريقين وكشف القناع عنه ان نقول ان مثل هذا الكلام انما يقال اذا ادعى شخص ثبوت الاشياء ويدعي له ذلك فيسلم السامع بعض تلك الدعاوي او يدفع كما تقول مثلا انا سمين وانا عالم فيقول السامع اما سمنا فلست بسمين واما عالما فعالم فهذا حال لان المعنى اما اذا كنت سمينا وادعيت ذلك فلا في الحقيقة كذلك كما يقال اذا كنت مؤمنا فكن مؤمنا واذا كنت عالما فانا عالم لا مثلك واذا كنت في امر فكن فيه ومنه قوله تعالى يا ايها الذين امنوا امنوا على احد التأويلات اي يا ايها المدعون للايمان امنوا حقيقة فالحال على هذا مما بعد الفاء والمقدر ان يكن شيء فانت عالم عالما اي انت عالم حقيقة حين كنت عالما صورة وفي رأي العلماء والمصدر المنكر بمعنى الوصف حال ايضا على هذا الوجه او يجعله مفعولا مطلقا على ان معنى ان سمنا فسمين ان يكن شيء فلا سمن فيه سمنا واما المصدر المعرف فمفعول مطلق لا غير مما بعد الفاء فمعنى اما العلم فعالم اما يكن شيء فزيد عالم العلم واما الكلام على انه كيف يعمل ما بعد الفاء فيما قبلها في نحو اما سمنا فما انت بسمين او [illegible] سمين فقد مر انه للغرض المذكور واما الرفع نحو اما السمن فسمين واما العلم فعالم فانما جاز ذلك لتضمين المبتدأ معنى الخبر لان التقدير اما السمن فانت صاحبه وسمين وعالم في مثله خبر مبتدأ محذوف اي انت سمين وزيد عالم ومعنى سمين وعالم ومعنى سمين وعالم ذو سمن وذو علم فهو كالظاهر القائم مقام المضمر نحو لا ارى الموت يسبق الموت شيء وكذا حال الرفع في غير المصدر نحو اما العبيد فذو عبيد

اي فانت صاحبهم ولم تقل هو وهم لان ذو لا يضاف الى مضمر وكذا الوصف
المرفوع نحو اما العالم فعالم اي فانت عالم اي فانت هو واما نحو اما العلم
فلا علم واما العالم فلا عالم فسواء لا علم ولا عالم كالضمير الراجع الى المبتدا
وقولك اما العلم فلك علم اي لك شيء منه واما العالم فلست بعالم اي لست
وانما اكتفوا مطردا في مثل هذا الخبر بالظاهر السادّ مسدّ المضمر وان لم يطرد
ذلك في غيره على الاصح كما مضى في باب المبتدا نحو زيد ضرب زيدا لانهم لما
غيروا المبتدا والخبر ههنا على حالهما بتوسط الفاء بينهما فكانهما ليسا بمبتدا
او خبر واما غير المصدر والصفة نحو اما العبد فذو عبيد فالوجه فيه الرفع
في جميع اللغات معرفا كان او لا وروى يونس عن بعض العرب نصبه قال
سيبويه هي خبيثة قليلة قال ومع ذلك لا يجوز هذا النصب الضعيف في المعرف
الا اذا كان غير معين في موضع الحال كما في الجماء الغفير واما اذا اردت
بالعبيد عبيدا معينين فلا يجوز فيه الا الرفع كما في قولك اما البصرة
فلا بصرة لك واما ابوك فلا ابا لك اقول انما الحمل على الحال في مثله ضعيف
ولا معنى له بل هو على انه مفعول به لما بعد الفاء لان معنى ذو عبيد اي ملكهم
وذلك كما روى الكسائي اما قريشا فانا افضلهم اي فانا اعلمهم بالفضل وقولهم
اما ان يكون عالما فهو عالم ان فيه مبتدا اي اما كونه عالما في صلة الحرف
ما بعد الفاء وكذا قولهم اما ان لا يكون عالما فهو عالم اي اما عدم كونه
عالما فليس بحاصل وقال سيبويه لا في ان يكون زائدة كما في قوله تعالى
لئلا يعلم اهل الكتاب وفي الصور التي ذكرها خطا كسر للمجاه وهذا الذي
ذكره اقرب عندي وقد يحذف اما لكثرة الاستعمال نحو قوله تعالى وربك
فكبر وثيابك فطهر والرجز فاهجر هذا فليذوقوه وبذلك فليفرحوا واما
يطرد ذلك اذا كان ما بعد الفاء امرا او نهيا وما قبلها منصوبا به او بمفسر
فلا يقال زيد فضربت ولا زيدا فضربته بتقدير اما واما قولك زيد فوجد وا
فيه وما قوله وقائله خولان فانكح فتاتهم وقد ذكرنا في باب المبتدا ان مثله
على كلامين عند سيبويه وعلى زيادة الفاء عند الاخفش وانما جاز تقدير اما
مع ما بعد المذكور لان الامر لالزام الفعل لفاعله والنهي لالزام ترك الفعل
لفاعله قياسا الزام الفعل او تركه للمفعول وذلك بان تقدر اما قبل المنصوب
وتدخل فاءها على الامر والنهي فان ما قبل فاء اما ملزوم لما بعدها كما ذكرنا
واما قوله واذ لم يهتدوا به فسيقولون وقوله تعالى فاذ اعتزلتموهم وما يعبدون

الا الله فأووا وقوله واذ لم تفعلوا وتاب الله عليكم فاقيموا الصلوة فلاجراء
الظرف مجرى كلمة الشرط كما ذكر سيبويه في نحو قولهم زيد حين لقيته فانا اكرمه
على ما مر في الجوازم وذلك في اذ مطرد على ما مر في الظروف المبنية ويجوز ان
يكون قوله واذ اعتزلتموهم وما يعبدون وقوله واذ لم تفعلوا وتاب الله عليكم
من باب والرجز فاهجر اي مما اضمر فيه اما وانما جاز استعمال المستقبل الذي هو
سيقولون وفاووا وفاقيموا في الظروف الماضية التي هي اذ لم يهتدوا واذ
اعتزلتموهم واذ لم تفعلوا وان كان وقوع الفعل المستقبل في الزمن الماضي
محالا لما ذكرنا في نحو اما زيد فمنطلق من الغرض المعنوي اي قصد الملازمة حتى
كان هذه الافعال المستقبلة وقعت في الازمنة الماضية وصارت لازمة لها
كل ذلك لقصد المبالغة قوله وهو معمول لما في خبرها اي ما بين اما والفاء
معمول لما في خبر الفاء اي لما بعدها وليس ذلك بمطلق عند المص لان المبتدا
في نحو اما زيد فقائم خرج عنه اذ العامل فيه الابتداء عنده وكذا اداة خارج
الشرط مع الشرط في نحو قوله اما ان كان من المقربين خارجة عنه قوله مطلقا
اي سواء كان ما بعد الفاء شيء يجب له صدر الكلام كان وما النافية في نحو اما
يوم الجمعة فانك مسافر ولم يكن وذلك للغرض المذكور وهذا مذهب المبرد
اختاره المص وقال بعضهم هو معمول المحذوف مطلقا اي سواء كان بعد
الفاء ما يمنع من عمل ما بعد الفاء فيما قبلها فنحو اما زيد فقائم عنده بتقدير اما
ذكر زيد فهو قائم واما يوم الجمعة فزيد منطلق اي اما ذكرت يوم الجمعة وليس
بشيء اذ لو كان كذلك لجاز النصب في نحو اما زيد فقائم على تقدير اما ذكرت
زيدا فهو قائم ولا يجوز اتفاقا ولجاز الرفع اختيارا في نحو اما يوم الجمعة فزيد
قائم ولا يجوز الا بتاويل بعيد اي قائم فيه واما ارتكب هؤلاء هذا المذهب
نظرا الى ان ما بعد الفاء لا يعمل فيما قبلها ولا الفصل بين المبتدا والخبر
بالفاء في نحو اما زيد فقائم ولم يتنبهوا ان التقديم في مثل هذا المقام الخاص
للاغراض المذكورة وذهب المازني الى انه ان لم يكن بعد الفاء مستحق
للصدر كان وما مانع آخر من عمل العامل فيما قبله ككون العامل صفة ومعموله
قبل موصوفه نحو اما زيدا فانا رجل ضارب او كون المعمول مميزا وعامله
اسم تام نحو اما درهما فعندي عشرون او كون العامل مع نون التاكيد
نحو اما زيدا فلاضربن او مثله نحو اما القميص فان تلبس خير لك فان لم يكن
احدها فالعامل لما بعد الفاء وان كان بعد الفاء احد هذه الموانع

فالعامل هو المقدر وهو معنى قوله والا فمن الثاني وليس ايضا بشي لانه اذا
جاز التقديم للعرض المذكور مع المانع الواحد وهو الفاء فلا باس بجوازه مع
ما نعين واكثر لان الغرض مهم فيجوز لتحصيله الغاء مانعين فصاعدا والدليل على
ذلك امتناع النصب في نحو اما زيد فانه قائم ولو كان معمول مقدر لم تمتنع
تقدير ناصب نحو ذكرت وغيره قال ابن حروف وقد تبدل الميم الاولى من اما
قال رات رجلا ايما اذ الشمس عارضت فيضحي واما بالعشي فيخصر **قوله** حرف
الردع كلا وقد جاء بمعنى حقا الردع بمعنى الزجر تقول لشخص فلان يبغضك فيقول
كلا ردعا لك اي ليس الامر كما تقول ويكون ايضا ردعا للطالب كقوله تعالى
رب ارجعون لعلي اعمل صالحا فيما تركت كلا وقد يكون كلا من كلام المتكلم
لما قبلها وذلك اذا اخبر غيره بشي منكر فتذكر عقيبه كلا بيانا لكونه منكرا كقوله
تعالى واتخذوا من دون الله الهة ليكونوا لهم عزا كلا وقد يكون كلا بمعنى حقا
كقوله كلا والقمر وكلا ان الانسان ليطغى فيجوز ان يجاب بجواب القسم كما
في الاية وان لا يجاب به كقوله تعالى كلا بل لا تحبون العاجلة وكلا اذا
بلغت التراقي وليست للردع اذ لا معنى له الا بالنظر الى قبلها وقد تحتمل المعنيين
كما في قوله تعالى ثم يطمع ان ازيد كلا انه كان لاياتنا عنيدا واذا كان بمعنى
حقا لا يجوز الوقف عليها لانها من تمام ما بعدها وكان الفعل الذي هي
من تمامه محذوف ويجوز ذلك اذا كانت للردع لانها ليست من تمام
ما بعدها وكان الفعل الذي هي من تمامه محذوف لان الحرف لا يستقل
اي كلا لا تفعل او ليس الامر كذلك واذا كانت بمعنى حقا جاز ان يقال
انها اسم بني لكون لفظها كلفظ الحرفية ومناسبة معناها لمعناها لانك تردع
المخاطب عما يقوله تحقيقا لضده لكن النحاة حكموا بحرفيتها اذا كانت بمعنى
حقا ايضا لما فهموا من ان المقصود تحقيق الجملة كالمقصود بان فلم يخرجها
ذلك عن الحرفية **قوله** تاء التانيث الساكنة تلحق الماضي لتانيث المسند اليه
فان كان ظاهرا غير حقيقي فمخير واما الحاق علامة التثنية والجمع فضعيف اعلم
انه انما جاز الحاق علامة التانيث بالمسند مع ان المونث هو المسند اليه دون
المسند للاتصال الذي بين الفعل وهو الاصل في كونه في الاسناد مسندا
وبين الفاعل وذلك الاتصال من جهة احتياجه الى الفاعل وكون الفاعل
كجزء من اجزاء الفعل حتى سكن اللام في نحو ضربت لئلا يتوالى اربع متحركات
فيما هو كالكلمة الواحدة الا ترى الى وقوع الفاعل بين الفعل واعرابه في نحو

لغربان ولتغزون ولتغزين فاما الفعل لاجل تانيث فاعله مثل تثنية الفاعل
لتانيث فاعل وجمعه لاجل تكرير الفعل مرتين واكثر كقول الحجاج يا حرسي اضربا
عنقه اي اضرب اضرب وقوله رب ارجعون اي ارجعني ارجعني ارجعني وهذه
الباء ساكنة بخلاف ياء الاسم لان اصل الاسم الاعراب واصل الفعل البناء
فيه من اول الامر السكون هذه على سائر ما لو الحقته لانها كالحرف الاخير مما لحقته
وحركة تلك على اعراب ما وليته ودليل كونها كلام الكلمة دوران الاعراب عليها
في نحو قائمة وتعلب الاسمية في الوقف هاء بخلاف الفعلية اذ العلل تصرف
وهو بالمعرب اولى ولكون اصل التاء الفعلية هو السكون لم ترد اللام المحذوفة
للساكنين في رمت وغزت لان التاء وان تحركت لاجل الالف التي بعدها وهي
الجزء الكلمة فالحركة باعتبارها كاللازمة الا ان اصل التاء السكون فالحركة
عليها كلا حركة بخلاف حركة اللام في لم يخافا ولم يخافوا وخافا وخافوا
وخافي وخافن وبعن وقولن فان عين الفعل في هذه لم تحذف لان سكون
لام المضارع ليس باصل حتى اذا تحرك لعارض قلنا الحركة كالعدم كما قلنا في
التاء بالفعلية بل اصله تحرك اللام وكذا الامر اصله المضارع والاصل في اضرب
لتضرب كما بينا فاصل لام لم يخافا وخافا ولم يقولا وقولا هو الحركة وهي الان
متحركة تحركة كاللازمة لان هذه الحركة لاجل اتصال الضمير المرفوع الذي هو
كجزء الكلمة بخلاف نحو لم يخف الله وخف الله ولم يبع الثوب وبع الثوب
ولم يقل الحق وقل الحق لان اللام وان كان اصلها الحركة الا ان حركتها الان
عارضة ليست كاللازمة لان الكلمة الثانية منفصلة وكذا لم يرد اللام في احول
واخشين وان تحركت الواو والياء لان اصلها بين الحرفين السكون كالتاء الفعلية
وجاءت لغة ضعيفة باعتداد حركة التاء لكون الالف كجزء الكلمة فقالوا
دعاتا ولا تقول رماتا المراة لان الحركة لاجل كلمة منفصلة ليست كجزء ما
قبلها اذ الظاهر ليست في الاتصال كالضمير قوله واما الحاق علامة التثنية
والجمع فضعيف يعني نحو قاما اخواك وقاموا اخوتك وقمن اخواتك فيكون
الالف والواو والنون مثل التاء حروفا ملتبسة [illegible] الا ان الفاعل
مثنى او مجموع ولا يكون اسماء الضمائر لئلا يلزم تقدم الضمير على ما يعود اليه
من غير فائدة كما حصلت في نعم رجلا وربه عندا وفي باب التنازع ولكونها
حروفا لا ضمائر جاز استعمال الواو في غير العقلاء نحو اكلوني البراغيث وقيل
انما فعل ذلك لان الاكل في الاصل موضوع للعقلاء وجاز استعمال النون

في الرجال لقوله يعصرن السليط اقاربه ويجوز ان يريد بالاقارب النسوة بذا ما قاله
النحاة ولا منع من جعل هذه الحروف ضمائر وابدال الظاهر منها واما الفائدة
في مثل هذا الابدال كما مر في بدل الكل من الكل او يكون الجملة خبر المبتدا المؤخر
والعوض كون الخبر مهما **قوله** التنوين نون ساكنة تتبع حركة الآخر لا لتاكيد
الفعل وهو للتمكن والتنكير والعوض والمقابلة والترنم ويحذف من العلم
موصوفا بابن مضافا الى علم قوله نون ساكنة يدخل فيه نون من ولدن ولم يكن
قوله تتبع حركة الآخر يخرج امثالها لان آخر هذه الكلمات نون ساكنة لا لكن
ان ان لان نونها لا تتبع حركة اواخرها ان تتبع حركة آخرها وقد [illegible]
ان التنوين بعد الحركة وانما اطلق قوله حركة الآخر ولم يقل آخر الاسم
ليشمل تنوين الترنم في الفعل نحو قوله وقولي ان اصبت لقد اصابن قوله
لا لتاكيد الفعل يخرج نحو نون التاكيد الخفيفة وانما لم يجعل للتنوين في الكتابة
في الرفع والجر صورة لان الكتابة مبنية على الوقف والتنوين يسقط في الوقف
رفعا وجرا وقد ذكرنا اقسام التنوين في اول الكتاب قوله ويحذف من
العلم الموصوف بابن مضافا الى علم نحو جاءني زيد بن عمرو وذلك لكثرة
استعمال ابن بين العلمين وصفا فطلب التخفيف لفظا بحذف التنوين من
موصوفه وخطا بحذف الف ابن ولذلك في قولك هذا فلان بن فلان
لانه كناية عن العلم وكذا طامر بن طامر وهي بن بي وضل بن ضل لانه
يعبر به عمن لا يعرف على اجرائه مجرى العلم وان كان يدخل فيه كل من كان
بهذه الصفة وان لم يكن بين علمين نحو جاءني كريم بن كريم او زيد ابن اخينا
لم يحذف التنوين لفظا ولا الالف خطا لعلة استعماله ايضا كذلك مع
ان التنوين انما حذفت في الموصوف لكونه مع الصفة كاسم واحد والتنوين
علامة التمام وليست هذه العلة موجودة في المبتدا مع خبره وحكم ابنة
حكم ابن وفي الوصف بنت وجهان كما مر في باب النداء وحذفها في
نحو قوله وحاتم الطائي [illegible] المائي وقوله فالفيته غير مستعتب ولا ذاكر
الله الا قليلا ضرورة [illegible] في الشذوذ قل هو الله احد الله **قوله**
نون التاكيد خفيفة ساكنة ومشددة مفتوحة مع غير الالف تختص بالفعل
في الامر والنهي والاستفهام والتمني والعرض والقسم وقلت في النفي و
لزمت في مثبت القسم وكثرت في اما تفعلن وما قبلها مع ضمير المذكرين مضموم
ومع المخاطبة مكسور وفيما عداه مفتوح وتقول في التثنية وجمع المؤنث

اضربان واضربنان ولا يدخلهما الخفيفة خلافا ليونس وهما في غيرهما مع الضمير البارز
كالمنفصل وان لم يكن فكالمتصل ومن ثم قيل هل ترين وترون وترن واغزون
واغزن والخفيفة تحذف للساكنين وفي الوقف فيرد ما حذف والمفتوح ما قبلها
تقلب الفا انما حرك المشددة بالفتح لثقلها وخفة الفتحة وكسرت بعد الالف
والالف للفصل نحو اضربان واضربنان لشبهها بنون الاعراب التي في المضارع
فانها تكسر بعد الالف نحو يضربان وكذا النون في اسم المثنى نحو الزيدان قوله تختص
بالفعل لم يدخل في الحال والماضي لما مر في باب المضارع ودخولها في
الاغلب المشهور في مستقبل فيه معنى الطلب كالامر والنهي والاستفهام والتمني
والعرض واما في المستقبل الذي هو خبر محض فلا يدخل الا بعد ان يدخل على اول
الفعل ما يدل على التاكيد ايضا كلام القسم نحو والله لاضربن وما المزيدة نحو
اما تفعلن ليكون ذلك الاول موطئا لدخول نون التاكيد وانما اتى بها لم الطلب
على غرض طلب وجود الفعل او عدمه كالامر والنهي والتحضيض والعرض و
والتمني والسؤال عن حصول الفعل كما في الاستفهام نحو افعلن ولا تفعلن وهلا
تفعلن والا تفعلن وليتك تفعلن وهل تفعلن وكذا جميع ادوات الاستفهام
اسمية كانت او حرفية قال افبعد كندة تمدحن قبيلا ولعلكم تمكثن والطرمي تفعلن
قال واقبل على رهطي ورهطك نبتحث مساعينا حتى نرى كيف تفعلا والخبر المصدر
بحرف التاكيد نحو والله لتضربن وكذا كل اداة شرط جاء بعدها ما الزائدة سواء
جاز حذفها كما في اما تفعلن ومهما تفعلن واينما تفعلن واما بما تفعلن وانما تكون
الكن او كانت لازمة لكلمة الشرط كاذما وحيثما وقد يدخل نون التاكيد اختيارا
في جواب الشرط ايضا اذا كان الشرط مما يجوز دخولها فيه نحو قوله فمهما تشاء منه
فزارة تعطكم ومهما تشاء منه فزارة تمنعا وقوله [illegible] الحر [illegible] في [illegible]
[illegible] لكنها اقل من دخولها في الشرط وربما دخلت في الشرط بلا ما
نحو ان تفعلن افعل قال من يثقفن منهم فليس بآئب ابدا وقيل [illegible]
وتجيء النون ايضا بعد الافعال المستقبلة التي تلحق [illegible] ما المزيدة في غير الشرط
اختيارا لكن قليلا نحو بجهد ما تبلغن وبعين ما ارينك اي التحقق الذي اراه
فنك وما لم تحتمله [illegible] لمن يطلب امرا لا يناله الا بمشقة ومن عضة ما ينبتن
شكيرها [illegible] ما كان له اصل [illegible] يدل على كون شيء آخر وقلما يقولن وكثر ما يقولن
وانما كان دخولها مع ما التي في الشرط اكثر منها مع غيره لان الشرطية تشبه النهي
في الجزم وعدم الثبوت واما قوله ربما اوفيت في علم ترفعن ثوبي شمالات

واما حسن لان ما زيد في رب ورفعت في خبرها وتجيء النون بعد المنفي بلا اذا كان
لا متصلة بالمنفي قياسا عند ابن جني لانها اذن تشبه النهي واستشهد بقوله تعالى
واتقوا فتنة لا تصيبن الذين وقيل ان لا في الآية للنهي وقد تجيء مع لا النافية
منفصلة نحو لا في الدار يضربن زيد وعند ابي علي لا تجيء بعد النفي اختيارا لبعده
عن معنى الطلب وتجرده من ما المؤكدة في الاول قال سيبويه يدخل بعد لم تشبيها
لها بلا النهي من جهة الجزم قال يحسبه الجاهل ما لم يعلما شيخا على كرسيه معمما وربما
لحقت المضارع خاليا من جميع ما ذكرنا قال سيبويه يجوز في الضرورة انت تفعلن
قيل وتدخل اسم الفاعل اضطرارا لشبهها له بالمضارع قال اريت ان جئت
املود امرجلا ولبس البرود اقائلن احضروا الشهودا وقال احربالت سعى
عليكم حقا اشاهرن بعدنا السيوفا وهذا كما سمع في دخول نون الوقاية
في قوله وليس حاملي الا ابن حمال ثم ان النون يلزم من هذه المواضع المذكورة
المضارع المقسم عليه مثبتا نحو والله لاقومن بشرط ان لا يتعلق به جار سابق
لقوله تعالى ولئن متم او قتلتم لالى الله تحشرون وقوله لعلم ربي ان بيتي اوسع
ساقه عند البصريين كما ذكرت واكثر دخولها في الامر والنهي والاستفهام ومع
اما وعند الزجاج هي لازمة مع اما خلافا لغيره قال فاما ترى ولي لمة فان
الحوادث اودى بها وترك النون معها جيد عند غيره وان كان الاكثر اتيانها
قوله وما قبلها مع ضمير المذكرين مضموم لان ضمير المذكرين هو الواو واما
ان ينضم ما قبلها كانصروا واغزوا او ينفتح كاخشوا وارضوا فالمضموم ما قبلها
تحذف اذا اتصل بها نون التاكيد للساكنين في كلمتين واولهما مده وان
كانت الشدة الاتصال وعدم الاستقلال كالجزء من الاولى الا انهما على كل
حال كلمتان والدليل حاصل بوجود الواو المضموم ما قبلها وعليها دليل اذا
حذفت وهي ضمة ما قبلها قال سيبويه لو قالوا اضربون واضربن كما قيل اضربان
لم يكن خارجا عن القياس كمود الثوب ومدلق والمفتوح ما قبلها تحرك
للساكنين بالضم واما الحذف لانها ليست بمده كما تجيء في التصريف وجئ
التقاء الساكنين واما الياء فلم تكسر ولم تفتح اجراء لما قبل نون التاكيد في
جمع المذكر في جميع الانواع مجرى واحدا بالتزام الضمة فيه قوله ومع المخاطبة
مكسور لان ضمير المخاطبة ياء فان كان قبلها مكسورا كاضربي واغزي وارمي حذف
الياء للساكنين كما قلنا في الواو وان كان ما قبلها مفتوحا حركت بالكسر كاخشين
وارضين اجراء لما قبل النون في المخاطبة في جميع الانواع مجرى واحدا ح

ان الكسر للساكنين هو الاصل وقال ابن مالك حذف ياء الضمير بعد الفتحة لغة طائية نحو
ارضن في ارضي قوله وفيما عداه مفتوح اي فيما عدا المذكورة وما عداه الواحد
المذكر نحو اضربن واغزون وارمين واخشين والمثنى نحو اضربان وجمع المؤنث
نحو اضربنان وليس ما قبلها في المثنى وجمع المؤنث مفتوحا بل هو الف بلى قبل الالف
فتحة ولعل هذا مراده اما فتح ما قبلها في الواحد المذكر على فلتركب الفعل مع
النون وبنائه على الفتح عند الجمهور لكون النون كجزء الكلمة وانما ردت اللام
المحذوفة للجزم او للوقف الجاري في نحو لتغزون واغزون ولترمين وارمين وتخشين
واخشين لان حذفها كان للجزم او للوقف الجاري مجراه ومع قصد البناء على
الفتح للتركيب لا جزم ولا وقف وهذا الذي ذكرناه من كونه مبنيا على الفتح
مذهب سيبويه والمبرد وابي علي وقال الزجاج والسيرافي بل الحركة للساكنين
معربا كان الفعل او مبنيا لانه يلحق النون بعد الفعل عن شبه الاسماء فعاد الى
اصله من البناء والاصل في البناء السكون فلزم تحريكه للساكنين فحرك بالفتح
حركة كالحركة اللازمة لكون اللام متحركة في الاصل اي المضارع وكون النون كجزء
الكلمة لاتصالها بنفس الفعل لا بالضمير كما في اخشون واخشين بخلاف ارم
في ارم الرجل فلكونها كاللازمة رد العين المحذوفة للساكنين في قومن ولم ترد
في قم الليل هذا كله على مذهب الجمهور الذاهبين الى بناء ما اتصل به النون اما
على مذهب من قال الفعل باق على ما كان عليه قبل دخول النون من الاعراب
او البناء فانه تقول انما رد اللام وفتح في الناقص نحو اغزون وارمين اذ لو لم
ترد لقيل اغزن واحد فيلتبس بالضم ارمن بالكسر وكان يلتبس بالاول جمع المذكر
وبالثاني الواحد المؤنث ففتحوا ما قبل النون في كل واحد مذكر صحيحه ومعتله واما
رد اللام في ارضين واخشين فلطرد الباب فقط اذ لم يكن يلتبس به شيء آخر
هذا ولغة طي على ما حكى عنهم الفراء حذف الياء الذي هو لام في الواحد المذكر بعد
الكسر والفتح في المعرب والمثنى نحو والله لترمن زيد وارمن يا زيد ولتخشن زيد
واخشن يا زيد وعليه قوله اذا قال قطني قلت بالله حلفة لتغنن عني ذا انائك
اجمعا وانما لم تحذف الالف في اضربان وان التقى [illegible] كما حذفوا الواو والياء
في اضربن خوف اللبس بالواحد لان النون انما كسرت لاجل الالف كما ذكرنا
فلو حذفت الالف لانفتحت النون مع ان الالف اخف من الواو والياء
وايضا المد فيه اكثر منه في الواو والياء والمد قائم مقام الحركة والنون لبعض
الكلمة فصار اضربان كالضالين واما الالف في اضربنان فلم تحذف لانها محلله

للفصل بين النونات فلو حذفت لحصل الوقوع فيما فر منه واما حذف النون التي هي علامة الرفع في الامثلة الخمسة فلان الفعل صار مبنيا عند الجمهور وعند غيرهم لاجتماع النونات قوله ولا يدخلهما الخفيفة اي لا يدخل الخفيفة المثنى وجمع المؤنث لانه يلزم التقاء الساكنين على غير حده واما مع الثقيلة فلان النون المدغمة وان كانت ساكنة فهي كالمتحركة لانه يرتفع اللسان بها وبالمتحركة ارتفاعة واحدة فهما كحرف واحد متحرك ولا يجوز عند سيبويه ايضا الحاقهما في نحو اضربانّي بنون الوقاية واضربانّ نعمان وان كان يزول التقاء الساكنين الممنوع بالادغام في نون الوقاية ونون نعمان لان نون الوقاية ونون نعمان ليستا ملازمتين واما يونس والكوفيون فجوزوا الحاق الخفيفة بالمثنى وجمع المؤنث فبعد ذلك اما ان تبقى النون عندهم ساكنة وهو المروي عن يونس لان الالف قبلها كالحركة لما فيها من المدة كقراءة نافع محياي وقراءة ابي عمرو واللاي وقولهم التقت حلقتا البطان ولا شك ان كلها وردوا في مقام الشذوذ فلا يجوز القياس عليه واما ان تحرك بالكسر للساكنين وعليه حمل قوله تعالى ولا تتبعان بتخفيف النون واعلم ان كلا من الخفيفة والثقيلة عند سيبويه اصل براسها وعند اكثر الكوفيين الثقيلة اصل الخفيفة قوله وهما في غيرهما اي النونان في غير المثنى وجمع المؤنث مع الضمير البارز وهو الواو والياء قوله كالمنفصل اي كالكلمة المنفصلة يعني يجب ان يعامل اخر الفعل مع النونين معاملته مع الكلمة المنفصلة من حذف الواو والياء وتحريكهما ضما وكسرا وغير ذلك من هذا الكلام بان الافعال المعتلة الاخر عند الحاق النون بها وقد علمنا حكم جميعها في ضمن الكلام السابق ومعنى كلامه ان النونين حكمهما مع المثنى وجمع المؤنث ما ذكر ومع غيرهما على ضربين اما مع ضمير بارز وهو شيئان جمع المذكر نحو اغزوا وارموا واخشوا والواحد المؤنث نحو اغزي وارمي واخشي واما مع ضمير مستتر وهو الواحد المذكر نحو اغز وارم واخش فالنون مع الضمير البارز كالكلمة المنفصلة تقول اغزن وارمن بحذف الواو كما حذفتها مع الكلمة المنفصلة نحو اغزوا الكفار وارموا العرض وكذا اغزن وارمن يا امراة بحذف الياء كما حذفت في اغزي ا[illegible] ارمي العرض وبضم الواو المفتوح ما قبلها نحو اخشون كما تضمها مع المنفصلة نحو اخشوا الرجل وبكسر الياء المفتوح ما قبلها كما تكسرها مع المنفصلة تقول اخشين كاخشي الرجل قوله وان لم يكن بارز وهو في الواحد المذكر نحو اغز وارم واخش فالنون كالمتصل اي كالكلمة المتصلة وتعني بها الف التثنية تقول اغزون وارمين واخشين برد اللامات وفتحها كما قلت اغزوا وارميا

واخشيا قال لما كان النون بعد الضمير البارز صار كالكلمة المنفصلة لان الضمير فاصل ولما لم يكن ضمير بارز كان النون كالضمير المتصل هذا زبدة كلامه ويرد عليه ان المتصل ليس هو الالف فقط بل الواو والياء في ارضوا وارضي متصلان ايضا وانت لا ترد اللام معهما كما ترد مع الالف فليس قوله اذن فكالمتصل على اطلاقه بصحيح وايضا يحتاج الى التعليل فيما قاس النون عليه من المتصل والمنفصل اذ اسئل لم لم تحذف اللام في اخشيا وارميا واغزوا كما حذفت في اخش وارم واغز ولم ضمت الواو في ارضوا الرجل وكسرت الياء في ارضي الامر ولم تحذفا كما في ارمي الرجل وارموا العرض وكل علة الرجل يذكرها في المحمول عليه فهي مطردة في المحمول فما فائدة الحمل وانما تحمل الشيء على الشيء اذا لم يكن المحمول في ثبوت العلة فيه كالمحمول عليه بل يشابهه من وجه فيلحق به لاجل تلك المشابهة وان لم يثبت العلة في المحمول كحمل ان على الفعل المتعدي وان لم يكن في العلة المقتضية للرفع والنصب كما كانت في المتعدي قوله والمخففة تحذف للساكنين وذلك اذا لاقى ساكن بعدها كقوله لا تهين الفقير علك ان تركع يوما والدهر قد رفعه خفف لهما عن التنوين لان التنوين لازم للاسم المتمكن في الوصل اذا تجرد عن المانع وهو الاضافة واللام بخلاف النون الخفيفة فانها قد تترك بلا مانع وايضا ينبغي ان يكون للنون اللاحقة للاسم فضل على اللاحقة للفعل فالتنوين تحذف من الساكن واسه بالشرط المذكور قياسا وفي غيره للضرورة كقوله وحاتم الطائي وهاب المئي والنون الخفيفة تحذف للساكنين مطلقا وقال سيبويه عن يونس انه اذا جاء بعد النون المخففة في اضربان واضربنان ساكن يبدلها همزة مفتوحة نحو اضربا الرجل واضربنا الرجل قال سيبويه لو جوزنا الحاق الخفيفة بالمثنى فالقياس حذفها للساكنين كما تحذف اتفاقا في المفرد المذكر والمؤنث وجمع المذكر فتسقط الالف ايضا في اللفظ للساكنين واذا وقف على فعل في اخره نون خفيفة فحكمها حكم التنوين اعني به تقلب المفتوح ما قبلها الفا نحو اضربا في اضربن قال سيبويه وقياس مذهب يونس في اضربان واضربنان ان تقلب النون الخفيفة الفا فيمد فيها المدة الطولى [illegible] العين وقال الزجاج لو مدت الالف وطال مدها ما زادت على الالف زيادة حرف لا يكرر ولا يوتي بعدها بمثلها قال السيرافي ليس هذا الذي انكره الزجاج بمنكر وذلك لانه بعد المد الذي يراد بعد التطويل للالف الاولى رام به الف اخرها وان لم تنفصل عن الاول ولم يتميز وتحذف في الوقف المضموم ما قبلها والمكسور ما قبلها نحو اضربن واضربن وكان يونس يقول اضربوا واو بعد الضمة في نحو اخشون و

في نحو احسن فاقول احسوا واحسي قال الخليل لا ارى ذلك الا على مذهب
من قال من اهل الحكايات المس هذا زيد ومررت بزيدي وهي غير فصيحة واما
في نحو اضربن واضربن فيقول يونس اضربوا واضربي وفاقا لغيره في اللفظ
الا ان الواو والياء عنده عوضان من النون وعند غيره هما الضميران
المردودان بعد حذف النون كما يجي وتقول في هل تضربن وهل تضربن
هل تضربوا وهل تضربي بلا نون والواو والياء بدلان من المخففة وعند
غيره هل تضربون وهل تضربين والواو والياء ضميران ردا بعد حذف
نون التاكيد مع رد النون التي سقطت لاجل نون التاكيد كما يجي قوله فرد
ما حذف يعني اذا حذف النون اعيد الى الفعل الموقوف عليه ما ازيل
في الوصل لسببها من الواو والياء وحدهما كما تقول في اضربن واضربن و
احسون واحسن اضربوا واضربي واحسوا واحسي او من الواو والياء
مع النون التي بعدهما كما تقول في هل تضربن وهل تضربن وهل تحسون
وهل تحسن هل تضربون وهل تضربين وهل تحسون وهل تحسين وهذا ايضا
بناء على انهم قدروا النون المخففة المحذوفة للوقف معدومة من اصلها لعدم
لزومها للفعل بخلاف التنوين فان الوقف على جاني قاض على الافصح
بعدم رد الياء لكن التنوين لازمه اذا لم يكن تابع فكانها ثابتة ايضا مع عدم
الحذف هذا اخر شرح المقدمة والحمد لله على نعمائه وافضاله وصلى الله على
كماله وصلواته على محمد وكرام آله وقد تم تمامه وختم اختتامه في الحضرة المقدسة
الغروية على مشرفها صلوات رب العزة وسلامه في شوال سنة ست وثمانين
وستمائة ولنذكر احكام هاء السكت وان كان المص ذكر بعضها في التصريف
وحروف التذكير والانكار وشين الكشكشة وسين الكسكسة اما هاء السكت
فهي هاء زاد في اخر الكلمة الموقوف عليها في موضعين احدهما اذا كان اخرها
الفا والكلمة حرف او اسم عريق في البناء نحو لا وذا وهنا وذلك لان الالف
حرف خفي فاذا جاء بعدها هاء ساكنة فلا بد من مد الالف
فيبين واما في الاسماء المتمكنة نحو اعمى وحبلى والعارضة البناء نحو لا فتى فلا
يزيد هاء السكت اما الحرف المشابه هاء السكت بهاء الضمير المضاف اليه في
الاسم العريق البناء لا يضاف منه الا كم ولدن ولدى واما لكون الاعراب
مقدرا في الف اعمى وشبه الحركة الاعرابية في لا فتى وسنذكر من انها لا تلحق
المتحرك بحركة اعرابية او شبه الاعراب واما الالف نحو هذا وهولاء فليس الحركة

الاعرابية فيه مقدرة بل لو كان مكان الالف حرف صحيح ايضا لكان متحركا
بحركة البناء نحو هو وهي وهولاء ولا تلحق هذه الهاء ساكنا اخر غير الالف
المذكورة سواء كان واوا او ياء كهموا وهدي او غيرهما كلم ومن وذلك
لان الالف اخفى فهي الى البيان احوج بل تلحق الالف والواو والياء في
الندبة نحو واعلاماه وواغلاماه وواغلامكموه ووا غلامكمه وفي الانكار نحو الامراه
الامروه والامريه لقصدك الى زيادة مد الصوت فيهما والثاني الموضعين
اذا وقعت على كلمة محركة الاخر بحركة غير اعرابية ولا شبيهة بالاعرابية ليبين
تلك الحركة اللازمة اذ لو لم ترد الهاء لسقطت الحركة للوقف وانما لم تبين
الاعرابية لعروضها وسرعة زوالها وذلك قولك ثمه وحيهله وعلامه وحاربه
ومسلمانه ومسلمونه وهمه وضربه وهلمه وضربكه وتحكمكه وثمه واضربه و
الطلقه وضربته وعصاته وقاضيه وعلامته وهوه وهيه وانه ولكنه
وغير ذلك ودخولها فيما قبل اخره ساكن اقوى من دخولها فيما قبل اخره
متحرك حتى لا يجتمع ساكنان لو اسكن الاخر ولم يلحقوها النونات
في الامثلة الخمسة نحو تضربانه وتضربونه وتضربينه لان النون علامة
الرفع فهي كالحركة الاعرابية وقد منع بعض البصريين ان يقال الطلقه
وضربته للالتباس بضمير المصدر وفي ضربته بالمفعول به ايضا وليس
بشيء لان الخليل حكى الطلقه عن العرب ولو كان اللبس مانعا
لم تقولوا اعطيتكه وانه وليته ولعله واعلمه وقد استعملوا في
بعض ذلك الالف مكان الهاء لمشابهتها لها وذلك في انا وحيهلا
ولم يلحقوها اخر نحو لا رجل ويا زيد وخمسة عشر لعروض حركة
البناء فلبسه بذلك حركة الاعراب وكذا لم يلحقوها اخر نحو لا رجل
ويا زيد وخمسة عشر لعروض حركة البناء فلبسه بذلك حركة الاعراب
وكذا لم يلحقوها اخر الماضي المجرد لانه انما حركت كما ذكرنا في بابه
[illegible] ضربه واذا كان
الكلمة مما ذهب لامها جزما او وقفا فان بقيت على حرف واحد
فهاء السكت واجبة نحو ره وقه لاستحالة الوقف على المتحرك والابتداء
بالساكن وان كانت على اكثر من حرف نحو اغزه وارمه واخشه ولم
يغزه ولم يرمه ولم يخشه فالهاء في مثلها ليست بواجبة لكنها الزم منها
في نحو ثمه ومسلمونه لانك اذا لم تأت بالهاء سكنت اخر الكلمة

بعد حذف حرف منها وهو اجحاف وهي في نحو اعه واه في
قولك ان تعالى اعه وان ابى افه الزم منها في اعه ولم
ره لان الاجحاف ههنا اكثر لو سكن العين وذلك بحذف الفاء
واللام واسكان العين وبعض العرب لا يلحقون هاء السكت من
المتحرك الاخر الا ما حذف من اخره شيء ولا يلحقون على ما لم
يحذف منه شيء كاما ولعل وليت وسائر ما ذكرناه الا بالاسكان
وروى يونس وعيسى بن عمران بعض العرب يقف على المحذوف
الاخر ايضا نحو اغز وارم بالاسكان من غير ها قال سيبويه
هذه اقل اللغتين والحاق الهاء في ما الاستفهامية المحذوف
الفها بعد حرف الجر كاللام وعلام اكثر من حذفها واما في
ما المجرورة بالاضافة نحو مجيء مه ومثل مه فالهاء عند الوقف
لازمة كما في ره وقه وقد يجيء تعليل ذلك في باب الوقف
انشاء الله تعالى وتحذف هاء السكت في الدرج كهمزة الوصل
الا ان تجري الوصل مجرى الوقف كقوله تعالى هلك
عني سلطانيه خذوه وصلا وحقها السكون وان وقعت
بعد الالف لان اجتماع الساكنين محتمل في الوقف وحركها
من يثبتها وصلا بعد الالف مجريا للوصل مجرى الوقف اما
بالضمة تشبيها لها بهاء الضمير او بالكسرة للساكنين وروي
على الوجهين يا مرحباه بحمار عفراء واما شين الكشكشة وهي
في لغة بكر بن وائل فهي الشين التي يلحقها بكاف المؤنث
في الوقف اذ لو لم يلحقها لسكنت الكاف فيلتبس
بكاف المذكر وجعلوا ترك الشين في الوقف علامة
للمذكر فيقولون اكرمتكش فاذا وصلوا لم ياتوا بها
لان حركة الكاف اذن كافية في الفصل بين الكافين و
قوم من العرب يلحقون كاف المؤنث الشين في الوقف
فاذا وصلوا حذفوا وعن بعضهم امرار الحاق الشين و
ما بين كسر من تميم ومن اسد يجعلون مكان كاف
المؤنث في الوقف سينا قال يضحك مني ان راني
احرس ولو حرست لكشفت عن حرس وذلك ايضا للفرق

المذكور

المذكور وانما ابدلوها سينا لانها مهموسة من الحلق لانها ست
حلقيه وقد يجري الوصل مجرى الوقف فيقال البس دارجة قال
فعيناش عيناها وجيدش جيدها سوى ان عظم الساق منش
دقيق واما حرف الانكار فهي زيادة تلحق اخر المذكور في
الاستفهام والالف خاصة اذا قصدت انكار اعتقاد
كون المذكور على ما ذكر او انكار كونه بخلاف ما ذكر كما
تقول مثلا جاءني زيد فتقول من يقصد تكذيبك وان
زيدا لا ماسك ان بدنه اي كيف يجيئك فهذه العلامة
بيان انه لا يعتقد انه اتاك او يقول ذلك من لا يشك
اي زيدا جاءك وينكر ان لا يجيئك فكانه يقول من
يشك في هذا وكيف لا يجيئك وقال الاخفش ان هذه
الزيادة موضوعة لانكار كون المذكور على ما ذكر فقط قال
فان اريد كونه بخلاف ما ذكر فهو على وجه الهزء والسخرية
فكانك تقول كيف لا يجيئك زيد وانت الجليل العظيم كقوله تعالى
ذق انك انت العزيز الكريم هذا قوله والاولى ان يقال
انه لانكار كونه على خلاف ما ذكر لا على وجه السخرية وانما تلحق
هذه الزيادة بشرط الوقف والانكار بهمزة الاستفهام من غير
فصل بلا فصل بينها وبين الاسم المذكور فان وصل الاسم
بما بعده او كان استفهاما على الحقيقة لا على وجه الانكار لم يلحق
وكذا لا يلحق اذا فصل بين الهمزة والمذكور بقول او ما
هو بمعناه نحو القول زيدا وتتكلم زيد والاغلب مع
حصول الشرط وقصد الحاق زيادة الانكار حكاية ذلك المذكور
بلفظه وبحركته اعرابية كانت او بنائية نحو اذهبوه لمن قال
ذهب وانا انيه لمن قال انا فاعل وربما زيدت هذه الانكار
من دون حكاية اللفظ المذكور بل يلحق [illegible] بما يصح المعنى يلحقها
به من جملة كلامك فتقول لمن قال ذهبت اذهبتاه ومنه حكاية
سيبويه سمعنا من قيل له اتخرج ان اخصبت البادية فقال اانا انيه
منكرا لرايه ان يكون على خلاف ذلك ولو حكى لقال اخرجوه ثم
نقول اخر الكلمة اما ان يكون ساكنا او متحركا والساكن اما حرف

علته او حرف صحيح فالاول نحو جائني القاضي ورايت المعلى وزيد
وعمرو وحكمه ان يزاد على اخره مثل آخره فيجتمع ساكنان فيحذف
اولهما فيقول القاضيه والمعلاه والعروه وان كان الساكن
صحيحا منونا كان او غيره فلابد من تحريكه بالكسر للساكنين فلا يكون زيادة
الانكار اذن الا الياء نحو ان هذيه وا لم تضربه وان كان متحركا فمد
الانكار على وفق تلك الحركة بنائية كانت او اعرابية فيكون بعد الضمة
واو وبعد الفتحة الف وبعد الكسرة ياء نحو ازيدوه وازيداه
والاميره فليس هذه الانكار اذن كعلامة الندبة لان تلك يجب
كونها الفا الا عند اللبس ويجوز لك ان تلحق هذه الانكار بان مزيده
بعد المذكور مدخلا في اوله همزة الاستفهام فلا يكون المده اذن الا
يا لانك تكسر نون ان للساكنين وزيادة ان لزيادة البيان والاتضاح
لان حرف المد والهاء خفيان فهو زائد كما في ان فعل قال المص انطاكي
انهم لم يزيدوا ان الا فيما آخره ساكن محافظة لذلك الساكن لانه
ان لم يزد ان تحرك الساكن ان كان صحيحا وسقط ان كان مده وزيد
مجانسها بعد المتحرك في نانه لان نون ان لا متحركة واجاب بان الزيادة
انما يكون في حال الوقف والوقف على انا بالالف فصار وان
لم يكن فيه الف لمجي ان بعده في حكم الموقوف عليه بالالف ولو لم
يزد ان لصل الالف بحذف احدى الالفين وقياس ما قاله ان يقال
المعلى انه والقاضي انه والعروانه ان ازيد وهذا الذي قاله
من تخصيص ان بالساكن اخره لم يجي في كلام النحاة وانما هو قياس
منه ثم اعلم انه يجوز الانكار والحكاية مع ترك هذه الانكار وان كان
الكلام وقفا واما اذا اردت الوصل فانه يجب ترك الزيادة نحو
ازيدا يا فتى كما ترك العلامات في من حين يقول من يا فتى وانما
يجوز اثبات التنوين هاهنا في حال الوقف لقصد الحكاية ومع
زيادة الانكار يحرك التنوين ويبقى الهاء موقوفا عليه فلا يسكن
لفناء التنوين في الوقف وهذه الانكار يقع في منتهى الكلام بعد الصفة
والمعطوف وغير ذلك نحو ازيدا وعمروه فيمن قال لقيت زيدا
وعمرا وازيد الطويلاه واذا قال ضربت عمرا قلت اضربت عمرا
فيدخل همزة الانكار على الجملة والمفرد على اي قسم من اقسام الكلام

بخلاف الف الندبة كما مر في المنادى ولابد في حال الوقف من هاء
السكت هاهنا واما حرف التذكر فليس في كلام فصيح وانما يكون ذلك
اذا نطق من يتكلم بكلمة ولا يريد ان يقف ويقطع كلامه فيصل اخر تلك الكلمة
بمده تجانس حركتها ان كان متحركا كما تقول في قال ويقول من العام
قالا فمد فتحة اللام الى ان يذكر ما نسي وتصله به وتقول او من العامي و
تصله بما سابقه ان كان الاخر ساكنا صحيحا منونا كان او غيره نحو هذا
سيعي اذا اردت سيف من صفته كيت وكيت وتقول في قد فعل وفي
الالف واللام في نحو الحارث قدي والي وان كان آخره ساكنا حرف
مد نحو القاضي والعصا ويعد مد ذلك الحرف الى ان يتذكر ولا يجلب
مده اخرى ويجوز ان يقال انك تجلبها وتحذف الاولى كما قيل في هذه
الانكار ولا يلي هذه الزيادة هاء السكت بخلاف زيادة الانكار لانها
هذه انما يزاد اذا لم يقصد الوقف والله اعلم بالصواب واليه
المرجع والماب تم الكتاب بحمد الله الملك
المهيمن الوهاب في سابع شهر ذي الحجة
لسنة سبع وسبعين وسبعمائه على يد
اضعف العباد نظام بن علي بن جلال
الدين دهلمائي در بلده كاسان
مرقوم شد بعد الحمد والمنة
والسلام